وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

أطـــروحـــة مقدمة لنيل شهادة دكتـــوراه

الشعبة : التاريخ

التخصص :تاريخ حديث ومعاصر

العنوان

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الهيمنة الاستعمارية ورغبة التحرر من خلال مواقفها من القضايا السياسية المحلِّية والعربية (1946-1956)

من إعـــداد

كمال رمضاني

المناقشة بتاريخ 2021/05/17 من طرف اللجنة المكونة من:

ميـلود بلعـاليـة	أستاذ	جـامعـة الشلـــف	ر ئيـــسا
مـولـود اعويمـر	أستاذ	جـامعـة الجزائـر-2	مشرفا ومقررا
إبراهيـم لونيسـي	أستاذ	جـامعـة سيدي بلعباس	ممتحـــنا
حمـدون بن عتـو	استاذ محاضر قسم أ	جـامعـة الشلـــف	ممتحـــنا
بلعـربي خالـدي	استاذ محاضر قسم أ	جـامعـة الشلـــف	ممتحـــنا
مـحـمـد دراج	استاذ محاضر قسم أ	جـامعـة الجزائـر-2	ممتحـــنا

تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ

وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ

سورة البقرة_ الآية: 134 / 141

الإهداء

إلى من آمن بالله ربًّا وبالإسلام دينا وبمحمَّدٍ صلى الله عليه وسلم نبيا

إلى الوالدين الكريمين ـ أمّي وأبي

إلى علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قديما وحديثا

وإلى كل علماء الأمّة

إلى أهلي وأهلِ بيتي

إلى الجزائر الغالية

شكر وعرفان

أولا وقبل كُلِّ شيء الحمد لله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وله الشكر وهو على كل شيء قدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّه "

وعليه: فإنني أشكر كل من دعمني وشجّعني وحفّزني؛

بداية من المشرف المؤطر لهذه الأطروحة، ورئيس مشروع الدكتوراه الأستاذ محمد بوقشور

وكل الأساتذة الذين ساندوني بالوثائق الأرشيفية

ثم كل من قام بتأطيرنا خلال العامين الأوليين؛ لجنة تكوين الدكتوراه ثم الأساتذة المشاركين من الجزائر

وفرنسا وإنجلترا والمغرب...كُلٌّ باسمه دون استثناء..

مع الشكر الخاص للجنة المحترمة التي ستشرف على مناقشة هذه الأطروحة؛

وإلى كل العاملين في متوسطة صالحي محمد بن عمر العقلة المالحة، بئر العاتر إدارة وأساتذة

كما لا أنسَ زملاء الدفعة في الدكتوراه كُلٌّ باسمه .

و أصحابي الأوفياء عبد القادر معبد ،شمس زراري فيصل عمر، كريم كورداس، توفيق رمضاني..

وبصفة خاصة أشكر أخي عفيف، وأسرته.

مقدمة

يُعدُّ هذا البحث "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الهيمنة الاستعمارية ورغبة التحرر، من خلال مواقفها من القضايا السياسية المحلية والعربية (1946 – 1956)**" كدراسة تاريخية وصفية تحليلية، عبارة عن مساهمة علمية في مجال الدراسات التاريخية. كما هي محاولة لفهم أحداث الفترة المعاصرة من تاريخ الجزائر والعالم العربي أثناء الفترة الاستعمارية وما بعد الحرب العالمية الثانية ومجرياتها، وما قامت به القوى الاستعمارية في العالم العربي، خاصة كل من فرنسا وانجلترا بشتى الإجراءات القمعية ماديا ومعنويا، عسكريا وسياسيا، ولفهم أُطُرِ الهيمنة الاستعمارية أكثر، جاء هذا البحث يتناول إحدى التيارات الوطنية الإصلاحية التي سعت لتحقيق أهدافها وغاياتها بمناهضة الاستعمار سواء في الجزائر أو في مختلف مناطق العالم العربي.

فهذه الجمعية وإن كانت دينية اجتماعية ثقافية علمية، إلا أنها أسهمت في العمل السياسي من حيث العمل التفاعلي في الميدان السياسي، لأن جُل قضايا تلك الفترة الاستعمارية غلب عليها الجانب السياسي لِما له تأثير على باقي الميادين الأخرى. فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إحدى الهيئات الإصلاحية التي سعت لتكون معنيّة بكل ما يحدث في الجزائر وفي العالم العربي، فكان لها مواقف حول مختلف القضايا السياسية التي حدثت في كل من المشرق والمغرب العربيين المتعلقة خاصة بالتحرر ومناهضة الاستعمار وأفكاره، فاستخدمت جمعية العلماء كل الوسائل التي كانت تراها سبيلا في محاربة الاستعمار، بنشر كلمتها وخُطَبِها قولا، وكتابة، وعملا، وِفق التفاعل الإيجابي مع مختلف القضايا المحلية والعربية، لأنها لم تر بأنها غير معنية بما يحدث في الجزائر فحسب، بل حتى في كل شبر من التراب العربي، لأنها كانت تعتمد على مبادئ قِيمية ذات منطلقات أبعادها العروبة والإسلام والثقافة والجغرافيا ماديا ومعنويا.

كل ذلك وحتى تصبح رؤية واضحة وصحيحة عن مسيرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وما لاقته في سبيل تحرير الأرض والعباد محليا وعربيا، بدون زيغ ولا شك، بل باليقين والصدق. انطلاقا من جملة من المصادر والمراجع التي تُعنى بتاريخ الجزائر المعاصر، خصوصا تاريخ الفترة الاستعمارية، ومن بعض الوثائق المتاحة من الأرشيف الفرنسي والمحلّي، ومذكرات وآثار رواد هذه الحركة الإصلاحية ومن عايشها وصاحبها، ومن دراسات وأبحاث أكاديمية وكتابات ومقالات، ومما جادت به أيادي الجزائريين وغير الجزائريين، في ذكر أحداث التاريخ العربي أثناء الفترة الاستعمارية.

حدود الدراسة

- **المكانية**: فأما الإطار الجغرافي يشمل كافة الأقطار العربية بين المشرق والمغرب العربيين، بداية من الجزائر فالمغرب العربي، ثم المشرق العربي، وبالتحديد شمل كافة بلاد المغرب العربي كل من تونس والمغرب الأقصى وليبيا، أما بلاد المشرق العربي فشملت الدراسة بالتحديد كل من العراق والشام ومصر والسودان.

- **الزمانية**: أما الإطار الزماني فيتمحور حول الفترة الاستعمارية ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية بدايات الثورة التحريرية الجزائرية، وكذا الإشارة إلى مشاركة رجال جمعية العلماء فيها إلى غاية الاستقلال 1962، ولكن **الفترة الدراسية المحدودة لهذا البحث تدور بين (1946–1956)**، وبالضبط بعد قانون العفو الشامل (مارس 1946) الذي اقرّته وسنّته فرنسا الاستعمارية والذي من خلاله تم السماح بإعادة النشاط السياسي والجمعوي في الجزائر. إلى غاية انضمام جمعية العلماء بصفة رسمية في الثورة التحريرية ودخولها في إطار جبهة التحرير الوطني في شتاء 1956.
- **الموضوعية**: دراسة الجوانب المتعلقة بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بمختلف التيارات الفكرية والسياسية محليا وعربيا، ونظرتها للهيمنة الاستعمارية سواء في الجزائر أو في سائر العالم العربي بُعيد الحرب العالمية الثانية إلى غاية النصف الأول من القرن الماضي.

وحيث أنّ فترة ما بعد ابن باديس تميزت بكثرة القضايا والأحداث السياسية فكان اختيار هذه الفترة الزمنية كونها غير مدروسة الجوانب السياسية لجمعية العلماء عكس فِترة (1931 – 1945) التي تمت دراستها في عديد الدراسات والأطروحات في مختلف التخصصات الإنسانية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة من ناحية منهجية (حتى لا يكون تناقضا بين الفترة الزمنية المدروسة للبحث، فإنه كان لزاما على هذه الأطروحة تناول فصلا كاملا على سبيل فصل تمهيدي لتوضيح نشأة وعمل جمعية العلماء ونظرتها للحالة السياسية الجزائرية في ظل الهيمنة الاستعمارية. كذا حتى لا يُغمط دور ابن باديس السياسي والذي تم الإشارة إليه بدرجة كبيرة في هذا الفصل).

تحليل مضمون الإشكالية

ومن خلال ما سبق، يأتي هذا البحث كمحاولة لدراسة إحدى آليات ووسائل الهيمنة الاستعمارية من قمع واستبداد وظلم بين شقي العالم العربي التي استعملها الاستعمار في وجه العالم العربي المُستعمَر عامة، وفي وجه التيارات الإصلاحية الوطنية ذات الأبعاد التحررية ومن بينها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وبالتالي لا يكاد يخفى على أحد من العارفين والدارسين الجزائريين – في اعتقادي– أن الدور الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للتصدي للاستعمار ومناهضة أفكاره وأفعاله، لصدِّ مختلف سياساته الرامية لزعزعة الوحدة والترابط العربي، سواء في الجزائر أو في بلدان العالم العربي، لصد أعمال كل الإجراءات الاستعمارية التي وضعت لأجل شيء واحد وواحد فقط هو القضاء على العالم العربي واقتسامه وتفتيته، ورغم مجهوداتها إلاّ أنها قد لاقت صعوبات وعراقيل كبيرة خاصة في الجزائر من خلال التضييق المادي والمعنوي.. وهذا ما سيجعل منها ثابتة في مبادئها ساعية لتحقيق أهدافها، قوية في مواقفها، ويتمحور ذلك بالأساس في الحرية والتحرر للجزائر وللعالم العربي على حدٍّ سواء.

كما أن كل أحداث الفِترة الاستعمارية ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تعلق بها، قد تنوعت قضاياها السياسية حسب تنوع إجراءات السياسة الاستعمارية في المغرب والمشرق العربيين.

فقد ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في خِضمّ الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين، فأثَّرت وتأثَّرت.. منذ وجودها إلى غاية انضمامها للثورة التحريرية.. ففي ثنايا تلك الأحداث (المرحلة) كانت لها مواقف وردود أفعال تجاه مختلف القضايا الوطنية والقضايا العربية والإسلامية.. فبالرغم من كونها هيئة ذات طابع اجتماعي وثقافي تُعنى بالعمل الجمعوي بإحياء ركائز الهوية الوطنية بمختلف أبعادها.. إلا أنها قد خاضت في المجال السياسي بإبداء رُؤاها ووجهات نظرها حول تلك القضايا محليا وعربيا. هذا ما جعلها محل اهتمام العديد من المفكرين والمؤرخين في بحثٍ دواعي وأسباب تدخُّل جمعية العلماء في القضايا السياسية تارة، وأسباب اختلاف رجالها في العديد من القضايا خاصة الوطنية منها تارة أخرى. فربما تناول بعض رجال الفكر والتاريخ مواقف جمعية العلماء في إطار ضيق أحيانا وبنظرة ذاتيةٍ أحيانا أخرى. وقليلا ما نجد من تناولها بطريقة علمية تأصيلية تقوم على البحث في ماهيّة الاختلاف لدى جمعية العلماء كهيئةٍ وكعلماء. من هذا المنطلق فإن هذه الأطروحة تتناول مواقف رجال جمعية العلماء في رؤيتهم إلى الأحداث انطلاقا من النظرة الشخصية إلى النظرة الجماعية. وللإحاطة أكثر بموضوع الدراسة، تم البحث في إشكالية أساسية تتمحور حول غاية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في إبداء رأيها وموقفها تجاه القضايا السياسية على المستوى المحلي الوطني (الجزائر خاصة) وعلى المستوى العربي (مَشرِقه ومغربه)؛

إلى أيِّ مدى تفاعلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مع مختلف القضايا السياسية المحليّة –الوطنية– والعربية من حيث المواقف وردود الفعل– خلال الفترة الاستعمارية بين 1946 – 1956؟

وللإجابة على هذه الإشكالية – المركبة– يقتضي الحال تفكيكها إلى عدة تساؤلات فرعية أخرى؛

- **ما هي غايات وأهداف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؟**
- **ما حقيقة السياسة لديها وموقع ذلك من قانونها الأساسي؟ ولماذا تناولتها؟ وما هي مدلولات تفاعلها السياسي؟**
- **كيف كانت تنظر إلى الاستعمار وموقعه في الجزائر وفي البلاد العربية؟ ما هي دلالات مواقفها منه؟**
- **ما هي أبرز القضايا السياسية التي تفاعلت معها محليّا (وطنيا) وعربيا؟ وكيف كان عملها؟**
- **هل تأثرت بتلك الأحداث والقضايا؟ وما مدى تأثير مواقفها فيها؟**
- **هل تحقق ما كانت تصبُو إليه؟**

أسباب اختيار الموضوع

الجزائر والأوطان العربية لها تاريخ ضارب في أعماق الماضي العريق، خاصة التاريخ المعاصر (الفترة الاستعمارية) لِما فيه من نكهة البحث في خباياه وبالأخص تاريخ الحركات الوطنية والثورات العربية.

لذلك قرّرتُ أن أحاول جاهدا القيام بهذا العمل، فليس الغاية منه مجرد القيام بعمل لأجل نهاية المسار الدراسي وكفى، بل لأجل المادة التاريخية والتكوين الأكاديمي والمنهجي.. بالإضافة إلـــى أســـباب علميـــة موضوعية وأخرى ذاتية شخصية.

فالأسباب الذاتية الشخصية:

- حب التطلع إلى معرفة رجالات وروّاد وعظماء الأمّة الجزائرية والعربية والإسلامية.. فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وما كانوا يقومون به من أجل الجزائر والعروبة ونظرتهم للآخر والاستعمار ومختلف المواضيع التي تتعلق بها في شتى المجالات (دينية اجتماعية ثقافية وحتى السياسية) فقد كانت مواضيعها دائما هامة لديّ ولا تزال تشدني لمعرفة تاريخ الوطن، وتاريخ العالم العربي، والوقوف على الماضي العربي في الفترة الاستعمارية؛
- ولموضوع القضايا السياسية للعالم العربي إبّان الاحتلال الأجنبي بالتحديد، قد حرِصَت هذه الأطروحة أن تتتبّع ما يمكن الوصول إليه حول مواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ نشأتها إلى غاية انضمامها في صفوف الثورة التحريرية الجزائرية، هذا جانب؛
- والجانب الآخر للتقرّب أكثر من شخصيات أولئك العلماء الذين أحيوا أعمارهم من أجل المصلحة العامة على حساب مصالحهم الخاصة (لأنّ نظرتهم كانت نظرة شاملة غير ضيّقة، خادمة لا مخدومة). وأما الجانب العربي هو لمعرفة حقيقة الهيمنة الأجنبية أثناء الحقبة الاستعمارية وبعدها، من حيث موقع جمعية العلماء ونظرتها لذلك؛ فكانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كأنموذج لمسيرة علماء ورموز الجزائر.

أما **السبب العلمي** فهو متعدد الأوجه منه:

- تباين الدراسات والكتابات التي انشغلت بمسيرة هذه الجمعية، وكثرة المواضيع التي تناولَتها من الجوانب الدينية والاجتماعية والثقافية، وإهمال الجوانب السياسية التي تفاعلت معها أثناء تلك الفترة التاريخية.. فحاولت هذه الدراسة أن تكشف بعض جهود ومواقف جمعية العلماء الجزائريين من مختلف القضايا السياسية التي مسّت كافة بلدان العالم العربي خلال الفترة الاستعمارية المعاصرة بداية من الجزائر.
- البحث في دَور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين فترة نهاية الحرب العالمية الثانية وبدايات الثورة التحريرية (فربما قد فهم الشيخ عبد الحميد بن باديس الواقع الاستعماري للجزائر المحتلة داخليا، والواقع العربي خارجيا، فكان زعيم الخطاب والعمل السياسي للجمعية، وهذا لحصرِ مواقف الجمعية بعده خاصة فترات ما بعد الحرب العالمية الثانية. أي عهد ما بعد ابن باديس).
- البحث في مختلف قضايا الجزائر والعالم العربي بين 1946– 1956 من حيث الجوانب التحرُّرية؛ فالأحداث وما تحمله من قضايا العالم العربي إبّان فترات الاستعمار بين شقّيه المشرقي والمغربي خلال بدايات القرن الماضي وأواسطه كانت متباينة خاصة لمّا تزامنت ظهور الحربين العالميتين، مع العلم أن فترة ما بعد ح ع2 قد كانت أكثر الفترات مليئة بالأحداث وما تحمله من مسائل شهدتها الجزائر والعالم العربي. فالفترات ما قبل ح ع2 كان الشيخ ابن باديس لم يتوان على إبداء مواقفه منها على الصعيد المحلي والعربي، لكن هذه الأحداث كانت قليلة مقارنة بفترات ما بعد ح ع2.

- محاولة فهم تاريخ الجزائر عامة. وبالأخص تاريخ الفترة الاستعمارية والحركة الوطنية والثورة التحريرية الجزائرية على جمعية العلماء من حيث التأثير والتأثُّر.
- بيان كيف مارست فرنسا الاستعمارية سياسة الهيمنة والتسلط على الجزائر وعلى البلاد المغاربية وكيف مارست انجلترا الاستعمارية سياسة الهيمنة أو التسلُّط الاستعماري على بلاد المشرق.
- محاولة اكتشاف مدى علاقة المستعمِر بالمستعمَر في بلاد المغرب والمشرق العربيين.
- الغوص في بعض القضايا السياسية العربية عن طريق رؤية جمعية العلماء، انطلاقا من رجالاتها.
- الوقوف على بعض الدراسات التي تحدثت عن دور جمعية العلماء في القضايا السياسية المحلية والعربية.
- الكشف عن بعض المغالطات التاريخية حول ممارسة جمعية العلماء للسياسة.
- توضيح حيقية التفاعل السياسي الذي قامت به جمعية العلماء ودورها أثناء الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية من أجل تحقيق هدفها المشروع في نيل الحرية والاستقلال.
- إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بدراسة علمية أكاديمية في إطار الإسهام في تنويع المنتوج العلمي الأكاديمي.

مضمون البحث وهيكله:

فجمعة العلماء المسلمين الجزائريين قد أخذت مسارها بدقة وبثبات نحو أهدافها وغاياتها المنشودة في الاستقلال والتحرر للجزائر ولكافة البلاد العربية، ولم تأبه لِما كان يقوم به الاستعمار في العالم العربي عامة وفي الجزائر خاصة، في تجنيد قدراتها المادية والمعنوية، ببسط سياسة الهيمنة والاستبداد على العالم العربي وتطبيق سياسات ممنهجة لتقسيم العالم العربي وتقزيم وجوده وتفتيت وحدته (بين الاستعمار الفرنسي والإنجليزي على العموم). زيادة على مواقفها القومية والوطنية النابعة من صميم العروبة والحرية، والذي قد كُلّل أملها – في النهاية– بانتصار العروبة والجزائر على كل سياسات الهيمنة الاستعمارية بنيل الاستقلال والحرية.

وعلى ضوء ما سبق، ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فترات كانت الجزائر بأمس الحاجة لهيئة مثلها. فنشأت بعد مرور قرن من الاحتلال الفرنسي للجزائر، رافعةً مبادئ الإصلاح، وعملت على تحقيق مطالب مشروعة لغاية وأهداف مسطورة. فكان قانونها الأساسي أهم الركائز التي سارت عليها من أجل إعادة بناء ما هدّمه الاستعمار من ركائز وأسس وقواعد الهوية الوطنية.. وفِق برامج حققت أغلبها رغم الهيمنة والاستبداد الاستعماريين في حقها وحق الجزائر.

ورغم كونها جمعية ذات طابع ديني وثقافي واجتماعي، إلا أنها لم يُثنِها في الخوض في العديد من القضايا ذات الطابع السياسي، فهي كانت لا تريد أن تكون بمنأى عن قضايا الأمّة الجزائرية خاصة والعرب عموما.

فكانت الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية تزداد وتيرة سواء في المنطقة المغاربية أو المشرقية.. فوجدت جمعية العلماء نفسها ليست بمعزلٍ عن مجريات هذه الأحداث والقضايا، كون الجزائر جزء لا يتجزأ

من العالم العربي، فكانت تنظر إلى أنّ كلّ ما يجري في تلك البلدان إذا كان خيرا فالجزائر ستنال نصيبا منه وإذا كان العكس كان سيؤول عليها كذلك.. ولأنها كانت ترى كل شبرٍ من الإطار العربي هو جزء لا يتجزأ. فقد حاولت جمعية العلماء أن تُبدي مواقفها إزاء تلك القضايا والأحداث السياسية بطرحها ومناقشتها أحيانا والمشاركة فيها تارة أخرى. خصوصا بما تعلّق بالقضية الجزائرية أو القضايا العربية والإسلامية كذلك بين (1946-1956).

ومن بين القضايا المحلّية التي كان لها مواقف منها، كان أهمّها مجازر ماي 1945، وقانون 1947، والانتخابات المحلية والتشريعية بداية من 1947 لمختلف المجالس.. ومساندة بعض تيارات الحركة الوطنية والوقوف مع بعضها بالنصح أحيانا وبالمساندة أحيانا أخرى، إضافة إلى موقفها من فكرة الاتحاد بين أعضاء وهيئات الحركة الوطنية 1951 بشكل سرّي وعلني.

ولعلّ أهم وأخطر قضية أو حدث بارز عايشته جمعية العلماء هو ثورة التحرير الجزائرية الكبرى 1954، من حيث موقفها منها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أين كانت لها آراء متباينة بصرف النظر عن هذا التباين.. لأنّ العبرة تتمثل في المآلات ليس بالبدايات، أي العبرة بالخواتيم. رغم أن بداياتها كانت مُشرقة كما ذكره الإبراهيمي عبر مكتب الجمعية بالقاهرة ومكاتبها في بلدان المشرق خلال الأيام الأولى لاندلاع ثورة أول نوفمبر..

أما من الناحية الخارجية وما تعلّق بالعالم العربي، فبالنسبة للبلاد المغاربية حاولت جمعية العلماء أن تُبدي جُملةً من المواقف في مختلف القضايا السياسية التي شهدتها هذه المنطقة، بدايةً ليبيا التي كانت كثيرا ما تُشيد ببطولات شعبها ووقوفه في وجه الاستعمار الفاشي، فلم تدّخر أقلام رجالها بالتعريف ونصرة القضية الليبية، خاصة بعد اندحار الاستعمار الإيطالي وظهور نوايا استعمارية جديدة لتقسيم التراب الليبي حسب ما كانت تظهره المصالح الغربية آنذاك، إلى غاية توحيد كافة جهود الليبيين تحت راية واحدة بإعلان الاستقلال ونيل الحرية المنشود. فتناولت ليبيا من حيث قضيتها المتعلقة بانحصار الاستعمار الإيطالي إثر انهزامه في ح ع2، وظهور فكرة استعمار جديد لسدّ شغور إيطاليا خصوصا بريطانيا وفرنسا في ليبيا وكيف كانت كتابات جمعية العلماء عبر صحيفتها – ولسان حالها- "البصائر" محاولة فضح ونشر كل ألاعيب الاستعمار في ليبيا أو غيرها.. وأهم مواقفها تجاه قضايا هذا القطر هو الاستقلال الكلي وأن يكون تحت راية واحدة تجتمع عليها كافة قبائل ومناطق ليبيا، وعدم ترك مجال لغير الوحدة والتماسك بين أبناء الشعب الواحد وسد الأبواب تجاه المخططات الاستعمارية لفصل المشرق والمغرب العربيين عن بعضهما البعض بعزل ليبيا عن باقي العالم العربي.

فأما تونس فكثيرا ما كانت آراء أعضاء جمعية العلماء في البصائر بارزةَ المعالم في فضح ألاعيب الاستعمار (الحماية المزعومة) خصوصا قضية عزل "المنصف الباي" باي تونس، وبث الخلافات بين أعضاء الحركة الوطنية التونسية واستمالة طرف على آخر. وتحريض جمعية العلماء الزعماء الوطنيين التونسيين لعدم الوقوف مع مخططات فرنسا وتذكيرهم بالوحدة ودورها في نيل الحرية والاستقلال.. ولمّا لاحت الثورة

التحريرية بتونس، باركتها جمعية العلماء وتمنت أن تقوم بالجزائر كما قامت عندهم وعند المغرب الأقصى. فقد استبشرت بالنصر لكل البلدان المغاربية إثر الثورة في كل من تونس والمغرب.

وأما المغرب الأقصى فقد رأت جمعية العلماء أنّ بلاد مراكش وما تشهده من ثنائية أو ازدواجية الاستعمار الاسباني والفرنسي زاد من بشاعة الاستعمار الأوروبي بالمنطقة.. فكلّما وقعت حادثة أو قضية سياسية حاولت جمعية العلماء أن تبدي رأيها أو موقفها من ذلك، كإسهام منها في بث الشعور بالانتماء المغاربي والعربي حرصا منها على إيقاظ الهِمم.. وأهم قضية سياسية جعلت جمعية العلماء تُسيل الكثير من حبرها على صفحات جريدتها لسان حالها " البصائر" هي قضية الثورة والاستقلال خاصة قضية السلطان "محمد الخامس" (1953– 1956).

ومن الجهة الأخرى نجد أن المشرق العربي، فكان لجمعية العلماء اهتماما واسعا لقادتها وروّادها، سواء في كتاباتهم في الصحف أو في المحاضرات أو في الحضور الشخصي لتلك البلدان وعلى راسهم الإبراهيمي والورتلاني وطلبة الجمعية في المشرق.. خلال الزيارات المتكررة لها. ومن أهم القضايا السياسية التي كان لجمعية العلماء موقفا واضحا وصريحا بطرحها ومناقشتها في إطار الهموم المشتركة الواحدة للأمّة العربية، نجد قضايا سياسية تتعلق بالتبعية للاستعمار وتأثير ذلك على الوضع السياسي للمشرق العربي وتأثيراته على العلاقات السياسية فيما بينها..

ولعل أخطر قضية أرّقت جمعية العلماء الجزائريين كثيرا هي "قضية احتلال وغصب فلسطين"، حيث كانت تراها من أهم روابط العالم العربي والإسلامي بعد مكة والمدينة المنوّرة، كرمزٍ مقدّس للعروبة والإسلام، فاعتبرت بلاد الأقصى الشريف أكبر ميزان لتمحيص الدول العربية فيما بينها.

وعليه فإن هذه الأطروحة بحثت في طيّات التاريخ عبر صفحات الأبحاث والدراسات والصحف والمجلات ووثائق الأرشيفات لأهم القضايا السياسية العربية مشرقها ومغربها، من حيث –دلالة– الموقف التفعالي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سواءٌ بصفة رسمية للجمعية كهيئة أم بصفة منفردة لأعضائها إمّا بالداخل أو بالخارج.

فقد تم الحصول على مادة تاريخية في هذا الخصوص رغم قلة المادة الأرشيفية.. لكن بعد البحث والتقصّي تم الحصول على عدة وثائق من المادة الأرشيفية لها من الأهمية بمكان، تُعنى بالإطار الخاص والعام للأطروحة، تناولت دور وموقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من مختلف القضايا السياسية للجزائر والعالم العربي .. خلال (1945– 1956)، ومن بين أهم هذه الوثائق الأرشيفية:

- تقارير أمنية وإدارية لسلطة الاحتلال الفرنسي تتناول **أسباب ودوافع** نشوء جمعية العلماء **وأهدافها وأعمالها** في مختلف المجالات – **أرشيف** ما وراء البحار مارسيليا، فرنسا (ANOM)؛
- **كراسة** الشيخ العبي التبسي – وثيقة **أرشيفية**(ANOM) – تتمثل في **مذكرات_للشيخ_العربي_التبسي** يتحدث فيها عن **دور جمعية العلماء** عن طريق العربي التبسي وخير الدين في التوفيق من أجل **توحيد** صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان وانتصار الحريات الديمقراطية؛

- تقارير الشرطة الاستعمارية بالجزائر حول نشاط جمعية العلماء السياسي (أرشيف ولايتي قسنطينة ووهران)؛

وأما الشيء الجديد بالنسبة لهذه الأطروحة محاولة اللجوء لبعض الوثائق والدراسات والأبحاث والصُحف الإسبانية بعدما أُتيحت لي فرصة لثلاثة أشهر كطالب باحث زائر في إطار التحضير للدكتوراه لدى جامعة غرناطة بإسبانيا.. واكتشاف العديد من الوثائق عبر مختلف مكتباتها الوطنية والعامة والجامعية التابعة لإقليم الأندلس. على غرار مكتبة جامعة غرناطة المركزية، والتي بها قسم كبير مُخصّص للدراسات الشرقية (العربية والإسلامية وعلاقتها بالعالم الغربي)، التي ستكون **بإذن الله** محل دراسات مستقبلية استكمالا لتاريخ الفترة الاستعمارية للبلاد العربية بعد اتمام هذا البحث.

والحقيقة التي يبحث من خلالها هذا البحث تكْمن في فصول هذا العمل، هي ضرورة الرجوع دوما إلى المصادر الأصلية فيها لِما يتعلق بتاريخ الحركة الإصلاحية الجزائرية وفي مقدمتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ويكمنُ ذلك في محاولة تطبيق الوسطية في الطرح والتحليل (بين الموضوعية والذاتية إن صح القول)، بمعنى عدم الحياد عن ذاتية الباحث وعدم التفريط في الموضوعية، ومع ذلك فهذه مجرّد محاولة لفهم أحد موضوعات التاريخ الاستعماري للعالم العربي.

وقد قُسِّم هذا البحث إلى خمسة فصول، كل فصل تضمّن عدّة مباحث ومطالب؛

- **فالفصل الأول** وهو بمثابة فصل تمهيدي لموضوع الدراسة، حيث تم الاعتماد على ما تيسّر من المادة الأرشيفية والمذكرات الشخصية وآثار رجال جمعية العلماء، في أسباب ونشأة ودوافع ومبادئ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأهمية العمل السياسي لها ونظرتها إليه وآليات استخدامه وحقيقته وأهميته لدى جمعية العلماء، وأهم الأدوات المستخدمة في آليات التفاعل في الشأن السياسي. مع الإشارة إلى أن الإطار الزمني لهذا الفصل يتناول فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية أي قبل حدود الدراسة المبيّنة سابقا، وهذا في إطار التمهيد لموضوع الدراسة، بالإضافة إلى عدم غمط دور ابن باديس السياسي لجمعية العلماء، وعليه فلا تناقض بين حدود الدراسة الزمنية والفصل الأول، ولأن الدراسات التاريخية تحتِّم الرجوع إلى إطار زمني يسبق أو يتجاوز الفترة التاريخية المدروسة.
- أما **الفصل الثاني** الذي يتناول الأوضاع السياسية العامة للعالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية بما فيها أوضاع الجزائر، فإن البحث قد اعتمد على مصادر ومراجع ودراسات وأبحاث أجنبية نالت بعض االمصادر الاسبانية قسطا منه، خصوصا فيما تعلق بالمغرب الأقصى.
- أما **الفصل الثالث** المتعلق بمواقف جمعية العلماء من القضايا المحلية الوطنية (1946 – 1956)، تم الاعتماد على مذكرات روّاد جمعية العلماء وعلى رأسهم الإبراهيمي وخير الدين والمدني وبعض الصحف والجرائد لتلك الفترة وعلى رأسها البصائر لسان حال الجمعية وجريدة المنار.. التي تحدثتا كثيرا عن علاقات جمعية العلماء وأعضائها بالأحزاب وهيئات الحركة الوطنية، ومواقفها من سلطة الاستعمار في الجزائر. ولعل أخطر حدث بارز تباينت ردود الفعل تجاهه هو ثورة التحرير المباركة،

والتي استخلصت هذه الأطروحة مكانة جمعية العلماء وموقفها من هذه الثورة، فقد كانت جِدُّ مشرِّفة بالنسبة لهذه القضية، بصرف النظر كما ذكرنا سابقا عن البدايات في الجزائر عكس الخارج.

- وأما بالنسبة **للفصل الرابع** تناولت فيه الأطروحة دور جمعية العلماء من خلال إبداء مواقفها الصريحة من أهم القضايا والأحداث السياسية في كل من بلدان المغرب الثلاث (تونس، المغرب الأقصى، وليبيا) والبلاد المشرقية (العراق والشام، مصر والسودان).
- وفيما يخص **الفصل الخامس**، فقد انفرد هذا الفصل بتناول قضية فلسطين وأهميتها البالغة لدى جمعية العلماء وأسباب متابعتها باهتمام شديد منذ بداية برامج التقسيم الاستعمارية وانتهاء السيطرة البريطانية ثم الاحتلال الصهيوني، ثم الحرب العربية اليهودية وتخاذل الحكومات العربية..

وقد وتوصّلت هذه الأطروحة إلى عدّة نتائج؛ من بينها حقيقة العمل السياسي لجمعية العلماء فلم يكن غاية أو هدفا بل كان وسيلة ظرفية وآنية محكومة بواقع الحال والراهن المعاش.. فقد ساندت السياسة السليمة والسلميّة على السياسة السلبية والمتطرفة.

وإجمالا فقد اعتمدت هذه الأطروحة على خمس فصول تمثّلت أساسا في:

- **مقدمـــة؛**
- **الفصل الأول: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين _النشأة والعمل؛**
- **الفصل الثاني: الأوضاع السياسية العامة للعالم العربي (1946–1956)؛**
- **الفصل الثالث: مواقف جمعية العلماء من القضايا السياسية المحلية (1946–1956)؛**
- **الفصل الرابع: مواقف جمعية العلماء من القضايا السياسية العربية (1946–1956)؛**
- **الفصل الخامس: موقف جمعية العلماء من قضية– القضايا– فلسطين**(1947 – 1956).

المنهج المستخدم

اعتمد هذا البحث على المناهج الملائمة لمثل هذا الطرح، وتتمثل بالأخص في:

- المنهج التاريخي والوصفي: الذي يعمل على سرد ووصف الأحداث، كذكر الأعمال التي مارستها جمعية العلماء خلال الفترة المدروسة، وردود فعلها ومواقفها من القضايا السياسية وِفق سياقها التاريخي.
- المنهج التحليلي: يعمل على إبراز المعطيات وتفسيرها أكثر وفق استنباط واستنتاج الأهداف –الحقيقية– وراء تفاعل جمعية العلماء إزاء القضايا السياسية، وإبراز حقيقة مدلولها.
- المنهج المقارن: من حيث مقارنة المواقف والأحداث في إطار جمعية العلماء من جهة، وآراء الباحثين والمؤرخين والنظرة الاستعمارية عن مسيرة جمعية العلماء أثناء الفترة الاستعمارية.
- الاستقرائي في استقراء الأحداث، من حيث تتبع وذكر أهم القضايا السياسية التي تناولتها جمعية العلماء مع محاولة حصرها، وهذا حسب الحالة المتوفرة والوثائق المتاحة.

الدراسات السابقة

حسب مجهودي الخاص لم أتوصل إلى أي دراسة أكاديمية (بحث جامعي جزائري)، يتناول متابعة تفاعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للقضايا السياسية الجزائرية والقضايا العربية في بحث تاريخي شامل، إلا بعض الدراسات الجزائرية وبعض المقالات العربية المحدودة التي تناولت فقط جزئية من مواقف جمعية العلماء حول قضايا العالم العربي دون إعطاء أدق التفاصيل عن ذلك. فأما الدراسات الجزائرية فلم أجد دراسة أكاديمية علمية متخصصة في ذلك، إلا بعض المقالات أو ما جاء في ثنايا بعض المراجع والمذكرات الشخصية لبعض رجال جمعية العلماء ومن عاصرهم من رواد الحركة الوطنية على المستوى الوطني ومع بعض قادة جمعية العلماء، خاصة في المشرق وعلى رأسهم الشيخ الإبراهيمي كفاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي في بعض ما كتبه عن علاقته بالإبراهيمي وغيره ضمن كتاب "الإبراهيمي بأقلام معاصريه".

ولكن كان تناولها بسيطا جدا لا يُعوّل عليه كثيران إلا مجرّد أخذ الفكرة والاستفادة من طرحها، كذلك بعض الرسائل الجامعية العربية والجزائرية التي تناولت مسيرة جمعية العلماء كجمعية دينية اجتماعية ثقافية شاركت في بعض الأعمال السياسية على المستوى المحلي، غلب عليها المنهج الأدبي والاجتماعي أكثر منه التاريخي والسياسي.

ومن الرسائل الجامعية التي تناولت قادة جمعية العلماء ومسيرتهم النضالية في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على المستوى المحلي الجزائري دون التطرق إلى الجانب العربي، ومن بين تلك الدراسات نجد:

- ✓ الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية في الجزائر، لـــأسعد لهلالي، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تتناول مسيرة للنائب الثاني لجمعية العلماء خلال الخمسينات من القرن الماض ودوره في مختلف المجالات، وقد تم الاستفادة من الجانب السياسي لدور ج ع في إطار هيئة الدفاع عن الحريات واحترامها 1951، ودوره خلال الثورة التحريرية في الجزائر ثم في المغرب الأقصى في إطار التشاركية الجزائرية العربية في مناهضة محاربة الاستعمار.
- ✓ ج ع م ج والثورة التحريرية رسالة دكتوراه مطبوعة وغير مطبوعة لأسعد لهلالي، حيث تناولت موقف ورد فعل ج ع من الثورة التحريرية داخليا وخارجيا، وقد تم الاستعانة بها في المبحث الأخير من الفصل الثالث من الأطروحة، لكونها اعتمدت على الكثير من المصادر المتنوعة من مقابلات شفهية ووثائق أرشيفية. بالإضافة إلى أن صاحب البحث مختصا في تاريخ الحركة الإصلاحية وبالأخص جمعية العلماء فكان له الكثير بالإلمام بموضوع جمعية العلماء.
- ✓ قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الإبراهيمي وعلال الفاسي 1919–1962، لعبد الحليم مرجي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، إشراف عبد الله مقلاتي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015/2014 ؛ تناولت هذه الدراسة

رؤية كل من الإبراهيمي والفاسي لقضايا المغرب من الناحية التحررية في إطار مقاومة الاستعمار باعتباره عاملا مشتركا في قضية الهيمنة الاستعماري الفرنسية. بالتركيز على الجانب الوحدوي وأهميته في التغلب على الاستعمار ونظرتهما للوحدة المغاربية.

- ✓ موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة الجزائرية 1954-1962، دراسة عراقية لـــــــــــــفاتن يونس المعاضيدي؛ تناولت موقف ج ع من الثورة التحريرية من طرف باحثة عراقية، فكانت دراسة موضوعية بحثت بصورة عامة عن دور ج ع وتأييدها المباشر وغير المباشر لثورة التحرير الجزائرية. وتم الاستعانة بها في الفصل الثالث من هذه الأطروحة كرؤية مشرقية لتاريخ الجزائر المعاصر.
- ✓ محمد البشير الإبراهيمي ودوره الفكري والسياسي، لـــفهد مسلم زغير. دراسة عراقية تناولت هذه الدراسة اهتمام الإبراهيمي حول قضية الثورة التحريرية.
- ✓ دور رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير، لـــكريمة عرعار، تناولت جهود ج ع في قضية الثورة التحريرية.
- ✓ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دراسة تاريخية مطبوعة لـــمحمد بن ساعو، تناول فيها صاحبها كذلك موقف ج ع من الثورة الجزائرية وتم الاستعانة بها كذلك في المبحث الأخير من الفصل الثالث الذي يتناول جمعية العلماء والثورة التحريرية ودورها وتأكيد الثورة لبلدان المشرق من أجل التعريف بها وطلب الإعانة بجلب الدعم لها عن طريق قادة الجمعية هناك انطلاقا من مكتبها بالقاهرة.
- ✓ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349هـ 1358هـ/1931م-1939م، رسالة دكتوراه مطبوعة للباحث مازن صلاح أحمد مطبقاتي، أطروحة دكتوراه كنظرة مشرقية درست وضعية الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية الفرنسية تناول فيها صاحبها ج ع خلال فترة ابن باديس بصفة عامة شملت مختلف الميادين مع التركيز على الجوانب الاجتماعية والثقافية. وتم الاستعانة بها في الفصل الأول من الأطروحة.
- ✓ المواقف السياسية للشيخ محمد البشير الإبراهيمي، لـــــــــمحمد غازي، دراسة أكاديمية في شكل مقال بحثي تناول صاحبها مواقف الإبراهيمي السياسي بشكل مختصر وعام ومقتضب جدا من المنظور السياسي دون تحليل.
- ✓ النشاط الوطني والوحدوي العربي الإسلامي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1940 - 1953، لـــيوسف مناصرية؛ دراسة تاريخية تناول صاحبها العمل الوحدوي وأهميته لدى ج ع خلال الفترة الثانية برئاسة الإبراهيمي وعلاقة ذلك بالمغرب والمشرق العربي من حيث المدلول التحرري لمواجهة الاستعمار بصفة عامة.
- ✓ El Islamismo y su Reflejo, la crisis Argelina en la prensa espanola de cooperacion internacional, par Mouna Abid, Madrid, Espana, 2000.

دراسة اسبانية؛ تناولت الحركة الإسلامية خلال التسعينات في الجزائر وامتدادها الذي ربطته بفترة الاستعمار.. وتم الاستعانة بها في الفصل الأول من الأطروحة.

- ✓ Grandes revoluciones del siglo xx -5 "LA REVOLUCION ARGELINA", par Giampaolo calchi Novati, Editorial Bruguera, S.A, Barcelona, 1eedicion, julio, Espana,1970.

دراسة اسبانية؛ تناول خلالها صاحبها الثورة التحريرية الجزائرية؛ وتم الاستعانة بها من حيث المواقف وردود فعل الحركة الوطنية منها، بالإضافة إلى تطور الحركة الوطنية الجزائرية بجزأيها الإصلاحي الاستقلال والليبرالي الإدماجي إلى غاية الثورة التحريرية.

- ✓ أبحاث ودراسات في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1962، لـــيوسف مناصرية، دراسة أكاديمية تاريخية تناول فيها الباحث أهم المواضيع ذات الصلة بالحركة الوطنية الجزائرية ومنها الإصلاحية كجمعية العلماء ومواقفها من القضايا السياسية خاصة قضية فلسطين ودور ج ع حولها. وتم الاستعانة بها في الفصل الرابع والخامس من الأطروحة، فهذه الدراسة لها أهمية من حيث المصادر الأرشيفية التي اعتمدها الباحث من مختلف مراكز الأرشيف الفرنسية وبحكم خبرته البحثية وصاحب مركز بحث مختص في التاريخ.
- ✓ قضايا في الحركة الوطنية، من خلال نشرية القضايا الإسلامية (1954 – 1955 – 1956)، الجزائر، لـــخيثر عزيز، دراسة أكاديمية أطروحة ماجستير تناول صاحبها بعض قضايا الحركة الوطنية الجزائرية وجزء منها عن دور جمعية العلماء وموقفها من بعض القضايا الوطنية من الناحية السياسية وردود فعل الاستعمار تجاهاها من خلال استنطاق جملة لوثائق أرشيفية. وتم الاستفادة منها في تتبع هذه الوثائق التي تم معاينتها من أرشيف ولاية قسنطينة واستخدامها في مختلف الفصول التي لها علاقة بالبحث.

- ✓ الشيخ أحمد حماني ودوره في الحركة الإصلاحية والوطنية 1919-1998، لأحمد حَدّاد؛ دراسة تاريخية تناولت دور أحد رواد جمعية العلماء كمسيرة مناضل ساهم في الحياة الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية وترويج للفكر الثوري والتحرري ثم المشاركة في الثورة التحريرية وتم الاستعانة بها في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.
- ✓ قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ البشير الإبراهيمي والامير شكيب ارسلان، لـــبشير فايد، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر إشراف عبد الكريم بوصفصاف؛ دراسة أكاديمية في إطار أطروحة دكتوراه تناول صاحبها زعيمين عاصرا الفترة الاستعمارية للبلاد العربية كدراسة مقارنة للبحث في القضايا العربية وتوضيح مواقفهما منها، لكن هذه الأطروحة ركّزت على الجانب الاجتماعي، أما الجانب السياسي فقد تم تناوله في الفصل الرابع والخامس منها كتوضيح موقفهما من مسألة الوحدة القومية حول موضوع الجامعة العربية، كما أنها لم تذكر أي قضية من القضايا العربية ذات الشأن السياسي خلال الفترة الاستعمارية إلا من الناحية العامة للعالم العربية علاقته بالجامعة العربية وضرورة الاتحاد فقط. ومع ذلك فقد تم الاستعانة بها من حيث الطرح المتعلق بالفصل الخامس والثالث بشكل يسير.
- ✓ المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها 1931 – 1939؛ لعلي حشلاف كأطروحة ماجستير في العلوم الاتصال فقد جاءت هذه الدراسة للوقوف أمام حقيقة الممارسة السياسية

لجمعية العلماء من عدمه بتتبع مختلف كتابات ج ع عبر مختلف صحفها منذ نشأتها إلى غاية بداية ح ع2 مع التركيز على الشهاب والبصائر، مع العلم أن هذه الدراسة لم تكن متاحة على مستوى جامعة الجزائر-3 فلم أستطع الحصول عليها لا ورقيا ولا رقميا ما عدا ملخص تم توفيره عن طريق جامعة الأردن، لذلك فالاستعانة بها كانت عن طريقها كطرح لموضوع البحث فهو تناول مواقف ج ع السياسية من منظور إعلامي أكثر منه طرح تاريخي وتحليلي، بالإضافة إلى أنها تناولت فترة خارجة عن الإطار الزماني لأطروحتي.

- ✓ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الاخرى 1931- 1945 لـــعبد الكريم بوالصفصاف؛ دراسة تاريخية مقارنة على شاكلة اطروحة ماجستير في التاريخ العاصر تناول فيها الباحث مسيرة ج ع خلال فترة ابن باديس من مختلف المجالات مع تركيزه على الجانب الاجتماعي والثقافي وعلاقة الجمعية بمختلف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية منذ نشأتها إلى عشية الحرب العالمية الثانية. وقد تم التركيز عليها خلال الفصل الاول والثاني من هذا البحث من حيث التفاعل السياسي لجمعية العلماء وحقيقة الممارسة السياسية لها.
- ✓ مواقف الإمام الإبراهيمي، المشرق العربي، لـــمحمد دراجي؛ دراسة ركّز فيها الباحث عن موقف الإبراهيمي من القضية الفلسطينية بصورة مختصرة غير تفصيلية، ومع ذلك تم الاستعانة بها في الفصل الاخير من الاطروحة.

وعليه فإن جل الدراسات السابقة لم تأت على ذكر دور ومواقف ج ع في شتى القضايا والمسائل العربية خلال الفترة الاستعمارية وأثرها على العالم العربي بجزئيه المشرقي والمغربي إلا بصورة عامة ومقتضبة دون تتبع لمختلف مواقفها من تلك القضايا السياسية على الصعيد العربي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وما تم ذكره كان بصورة يسيرة وعامة عن أدوار ومواقف الإبراهيمي أكثر من أي شخصية من رواد ج ع الآخرين، على غرار الفضيل الورتلاني أو أحمد المدني وخير الدين والعباس الحسين التي تم ذكر مواقفهم بصورة غير كافية، وهذا ربما راجع لقلة المصادر أو للاهتمام بالمجالات والشؤون الأخرى التي كان ينظر إليها العديد من الباحثين أولى من أي مجال آخر وأعني هنا المجال السياسي.

إنّ المصادر، قليلة في هذا الجانب، ما عدا الوثائق الأرشيفية والتي يَصْعب الحصول عليها، لكن صحف الجمعية وأهمها البصائر قد سايرت أغلب القضايا الراهنة آنذاك، وكذا مذكرات أعضاء الجمعية ومن عاصرهم هي أهم الوثائق التي تركوها وأمكن الحصول عليها، فجريدة البصائر خلال سلسلتها الثانية 1947-1956 غنية جدا بالمواضيع السياسية التي تفاعلت معها جمعية العلماء سواء على الصعيد المحلي الجزائري أو على الصعيد العربي مغربيا ومشرقيا، لذلك فالبصائر في الحقيقة هي كمصدر ووثيقة تاريخية كانت تؤرخ لتلك المرحلة وأحيانا بشيء من التفصيل خاصة لِما تعلّق بالمشرق العربي إما لقضية الاستقلال والتحرر، كل قطر على حدا، خاصة لقضية فلسطين التي يمكن اعتبارها قضية القضايا لدى جمعية العلماء ولأنها القضية التي نالت متابعة كبيرة ومتواصلة وشبه دقيقة لمختلف تفاصيلها منذ ما قبل الاحتلال الصهيوني إلى غاية

توقف البصائر عن الصدور خلال 1956. لذلك فقد حاولت هذه الأطروحة الاستفادة واستغلال كافة القضايا السياسية العربية التي تناولتها جمعية العلماء عبر عذه الصحيفة، ولأنها كانت اللسان الناطق لها كما قال عنها البشير الإبراهيمي بداية استئناف صدورها في 1947 تحت شعار "البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" وعليه فقد كانت بِحقٍ لسان حالها. وهذا ما جعلني اعتمد عليها بصورة كبيرة في البحث ولأنها تصدر عن جمعية العلماء أفضل من أي وثيقة أخرى صدرت عن جهة أخرى، حتى وإن كانت دراسة أو وثيقة أرشيفية أجنبية، لأن كُتّاب ومحرِّري "البصائر" أصدق حالا من غيرهم المعاصرين أم غير المعاصرين من الباحثين سواء الجزائريين أم غيرهم. ولعل شعارها يؤكد ذلك (البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين).

وعلى العموم من بين المصادر التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث فهي كثيرة ومتنوعة، ومنها تلك المراجع ذات الصلة بجمعية العلماء من جرائد وصحف، ومذكرات رجالات الجمعية ومعاصريها، وتتمثل في:

- ✓ جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين / السلاسل (الأولى، الثانية، الثالثة)؛
- ✓ جريدة الشهاب؛
- ✓ دعوة ج ع م ج وأصولها؛
- ✓ جريدة المنار 1953؛
- ✓ آثار الإبراهيمي جميع الأجزاء (1-5)؛
- ✓ الإبراهيمي في قلب المعركة جمع أحمد طالب الإبراهيمي وتقديم أبو القاسم سعد الله؛
- ✓ آثار ابن باديس ج1،ج 3، ج4؛
- ✓ مذكرات خير الدين ج1، ج2؛
- ✓ جهود الشيخ العربي التبسي وآثاره الإصلاحية؛
- ✓ حياة كفاح لتوفيق المدني ج2، ج3؛
- ✓ ذكريات باعزيز بن عمر ذكرياتي مع الإمامين ابن باديس والإبراهيمي؛
- ✓ حقائق وأباطيل لعبد الرحمن شيبان؛
- ✓ مقدمة مجلة الشهاب لعبد الرحمن شيبان؛
- ✓ صوت الإمام الإبراهيمي في الثورة أحاديث الإمام عن الثورة في إذاعة صوت العرب. لعبد القادر نور؛
- ✓ الفضيل الورتلاني الجزائر الثائرة؛

ومما سبق يمكن القول أن مختلف الدراسات التي تناولت جمعية العلماء تبقى غير كافية حتى وإن لم تتناول الجوانب السياسية لها سواء من الكتابات والدراسات الجزائرية أو غيرها. أما الكتابات العربية فقد تناولت جمعية العلماء كذلك بصورة قليلة، ولكن من جانب عمل جمعية العلماء الديني والاجتماعي والثقافي

في حماية الهوية الوطنية. بالإضافة إلى بعض الكتابات الأجنبية الفرنسية والاسبانية والأمريكية التي تناولت جمعية العلماء في ثنايا سرد تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية الجزائرية، دون التركيز على الجانب السياسي والممارسة السياسية لها ما عدا فترة ابن باديس أي قبل الفترة المدروسة لهذه الأطروحة ودون تعمّق.

صعوبات دراسة الموضوع:

في حقيقة الأمر مهما تيسّرت الظروف لكل بحث، فإنه لابد من مواجهة مشاكل وعراقيل.. فهذا البحث واجه جُملة من الصعوبات يمكن حصرها في:

- موضوع البحث يحتاج إلى الاعتماد على المصادر بدرجة أولى خاصة الوثائق ذات الطبيعة الأرشيفية، وهذا ما لاقى البحث صعوبة في إيجادها.. بالإضافة إلى عدم تحقق أي لقاء –مباشر– مع بقايا قدامى جمعية العلماء الذين عايشوا تلك الفترة، ما عدا الأعضاء المعاصرين والذين يتمركزون جلهم في العاصمة وبُعْدِهم من محل إقامتي ما عدا التواصل مع مشرف الأطروحة الذي بدوره عضو جمعية العلماء الحالية وبصورة أدق عبر كتاباته حول جمعية العلماء؛
- شُح المعلومات حول موضوع البحث، وما وُجد كان يتمثل في صُحف وجرائد جمعية العلماء.. ومذكرات أعضائها..؛
- الوثائق الأرشيفية التابعة لولايتي قسنطينة ووهران قديمة تحتاج تصوير دقيق وتدقيق في عملية الفحص؛ بالإضافة إلى وجود بعض التضييق شبه البيروقراطي في السماح للوصول إلى المادة الأرشيفية، لذلك – أحيانا– تم اللجوء إليها عن طريق بعض الطُرُق كالتعاون مع بعض الباحثين والزملاء...؛
- ندرة البحوث أو الدراسات التي تهتم بمثل هذا الموضوع؛ وشُحّ المكتبة الجامعية لمثل هذه الأطروحات وما تعلّق بها؛
- موضوع البحث جديد من حيث الشمولية (الجزائر والعالم العربي) أي طويل نوعا ما؛
- كثرة المادة العملية المتشعّبة والمتداخلة ما جعل عملية الفحص والتدقيق والتمحيص والتحليل طويلة؛
- بُعد مخبر البحث التابع لمشروع الدكتوراه عن مقر سكناي أكثر من 1200 كلم، بالإضافة إلى مراكز الأرشيفيات الولائية والوطنية؛ بالإضافة إلى وظيفتي كأستاذ علوم اجتماعية في الطور المتوسط وارتباطي الدائم بمهنة التدريس وبُعد مكان العمل عن محل الإقامة بحوالي 30 كلم يوميا ذهابا وإيابا (التعب والإرهاق، مشاكل صحية_الربو)؛
- عدم توفر فرص إلى الذهاب إلى مراكز الأرشيف الفرنسية؛

وبالرغم من كل هذا، فلم يمنع من مواصلة البحث، بل زاد من العزيمة البحثية لمواصلة العمل، فكوني مهندس تطبيقي في الإعلام الآلي إضافة إلى مهنة التدريس في مادة الاجتماعيات (تاريخ وجغرافيا وتربية مدنية) للطور المتوسط، سهّل عليّ الكثير، خاصة في استغلال الكثير من المادة العلمية من حيث الاستخراج أو التدوين..

الفصل الأول

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

-النشأة والعمل-

المبحث الأول: النشأة والتأسيس

المطلب الأول: أسباب وعوامل النشأة.

المطلب الثاني: مبادئها وأصولها.

المطلب الثالث: الأهداف والغايات ووسائل تحقيقها.

المبحث الثاني: جمعية العلماء بين قانونها الأساسي والتفاعل السياسي

المطلب الأول: مدلول السياسة لدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المطلب الثالث: علاقة الأمّة والوطنية بالمنظور السياسي.

المبحث الثالث: ماهية الاستعمار لدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

المطلب الأول: نظرة جمعية العلماء للسياسة الاستعمارية.

المطلب الثاني: الاستعمار بين الحُكم والهيمنة.

الحركة الإصلاحية في الجزائر إبّان الحقبة الاستعمارية، ما هي إلا رفض لسياسة الاحتلال التي مورست عليه من نفي للوجود العربي والإسلامي، فاسمها يدل عليها من أجل الإصلاح بكل ما تعنيه.. ما جعلها منذ بداية القرن العشرين تتخذ من الأسلوب الفكري للعمل الإصلاحي مبدأ في تحقيق رغبة التحرر عن طريق إحياء المقوّمات والهوية الوطنية في إطارها المحلي والعربي والإسلامي، باعتبارها أساسا جوهريا في بناء أجيال تتبنّى الحرية والتحرر الثوري كرغبة في تصفية الاستعمار. ومن أبرز الحركات الإصلاحية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى في بلاد المغرب العربي وفي الجزائر المُحتلة بالأخص نجد "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" فكيف ظهرت وما هي أهم ظروف وأسباب نشأتها وأهدافها وما هو جوهر عملها؟

المبحث الأول: النشأة والتأسيس

ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كان خلال نهاية الثلث الأول من القرن الماضي، وقد كان لظهورها طبيعة خاصة في الجزائر – المستعمَرة – بحكم المكانة التي اكتستها في تلك الفترة، التي تنتمي إلى ظاهرة الحركات التحررية ذات الطابع الإصلاحي في العالم العربي. فالحركة الإصلاحية[1] بصفة عامة تباينت أدوارها وأهدافها من قُطر إلى قُطر، إلّا أنّ من أهم غاياتها في العالم العربي يعتبر واحدا، باعتبار أنها كانت تنبذ الاستبداد والاستعباد والظلم المُمارس في ظل الهيمنة الاستعمارية، بالإضافة إلى سياساتها – برامجها– المُنتهجة من دينية واجتماعية واقتصادية وحتى السياسية، فكانت المنطلقات والأسس التي انطلقت عليها ذات منهل واحد، التي تعتمد وترتكز على هوية وشخصية العالَم العربي والإسلامي. فما هي أسباب ظهور جمعية العلماء في الجزائر؟

المطلب الأول: أسباب وعوامل النشأة:

جوهر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يكْمن في كونها حركة إصلاحية دينية تنطلق من مرجعيات أساسية وثابتة "القرآن والسنّة الصحيحة" من خلال العلم والفهم والعمل، فهما أصل الدين والدنيا لدى المسلمين، لذلك نجد الشيخ الإبراهيمي قد تناول هذا المقصد من وجود جمعية العلماء لمّا كان ببغداد أثناء زياراته لبلاد المشرق الإسلامي خلال 1953، مجيبا عن بعض الأسئلة المتعلقة بجمعة العلماء حينما قال: "جمعية العلماء كحركة إصلاحية دينية هي في حقيقتها دعوة القرآن والسنّة الصحيحة، فهْمًا وعمَلا ورجوع

(1)– مفهوم الحركة الإصلاحية، حسب سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والذي انعقد في عام 1935؛ أن لفظ حركة في العرف العصري العام يكمن في أنه بمثابة التقاء جماعة معينة على مبدأ تعتنقه وتعمل على تحقيقه متساندة لنصرته ونشره والدعاية والعمل عليه عن عقيدة راسخة، و تعمل على تهيئة نظاما محددا وخطة وبرنامجا مرسوما وغاية مقصودة من أجل الإصلاح الشامل حسب الأولويات. أنظر: سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 37.

بالمسلمين إليهما لأنهما أصل الدين ومنبعه لأنهما سبب سعادتهم وسيادتهم في العصور الأولى، وفي القرآن ما فيه من هداية وتوجيه صالح وتمكين المقوّمات التي لا تعتزّ الأمم إلا بها ولا تقوم إلا عليها"[1].

وعليه فإن نشأة جمعية العلماء في الجزائر هو من نشأة الحركة الإصلاحية في الجزائر وفي غيرها، التي لم تنشأ في الجزائر إلا بعد الحرب العالمية الأولى من حيث العمل الحركي أو الجمعوي[2]. كما أن الكثير من الدراسات والأبحاث تناولت جمعية العلماء من عدّة زوايا، إلا أن هذه الأطروحة في هذا الجانب ستحاول التركيز على كتابات ومذكرات رجال جمعية العلماء وقادتها باعتبارهم هم أدرى بحقيقة جمعية العلماء أكثر من غيرهم من الباحثين والمؤرخين والمفكرين. ولظهورها عدة أسباب وعوامل:

أولا– العوامل الخارجية؛

في فترة الاستعمار المعاصر كانت أغلب الحركات التحررية بشقية الإصلاحي والثوري قد ظهرت وفق عدةة عوامل وظروف سواء كانت محلية داخلية أو خارجية بستت تزايد الوعي لدى الشعوب خاصة العربية. وعليه فقد نشأت جمعية العلماء في وقت استدعته الظروف والتحديات الداخلية والخارجية[3].

فتنامي التنافس الأجنبي على البلاد الإسلامية والعربية كان له أثر كبير على ظهور أفكار تنادي بضرورة الإصلاح الشامل[4]، ففكرة الإصلاح تمثل بشكل أساسي تشكيلا دينيا وسياسيا معا، ظهر في المشرق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وازدادت معالمه في ظهور أفكار علماء مصلحين[5]، فظهر العديد منهم على سبيل تحقيق نهضة تعمل على مواجهة المدّ الاستعماري، فكان منهم رجال نهضة كبار أمثال الإمامين جمال الدين الأفغاني ومحمّد عبده، فكان محمد عبده له أثر كبير في نفوس رجال العلم في الجزائر لِما كان له صدى واسعا في قلوبهم[6]، بجانب هذين المُنظِّرين الاثنين نجد عبد الرحمن الكواكبي صاحب كتاب الاستعباد والاستبداد[7]. بالإضافة إلى انسجام الأفكار الوهابية مع أفكار المصلحين الجزائريين الداعية إلى الرجوع والعودة إلى الإسلام الأصلي بما كان يراه الصحابة رضي الله عنهم، فهذه النظرة لم يذهب إليها الباحثين والمؤرخين العرب فقط، بل ذهبت إليها حتى المدرسة الاستعمارية كما جاء في بعض التقارير الاستعمارية الفرنسية[8].

---

(1)– محمد خير الدين، مذكرات، ج:02، ط:2، مؤسسة اضحى، الجزائر، 2000، ص 111.

(2)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 37.

(3)– سعيد مزيان، قضايا ودراسات تاريخية، مطبعة النجاح، الجزائر، 13434هـ / 2013من ص 140.

(4)– سجل مؤتمر جمعية العلماء، المصدر نفسه، ص 37.

(5) –Archive aix-an-province_France (**ANOM**),Fonds ministériels, **81F / 939**, documents internes.

(6)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 37.

(7) –Archive aix-an-province_France (ANOM), Fonds ministériels, 81F / 939, Op.Cit,

(8) –Ibid. (01) انظر: الملحق رقم:

ويضاف إلى هذا العامل ظهور الصحافة الإصلاحية في المشرق العربي وعلى رأسها "مجلة المنار" التي كان لها صدى في العالم العربي بالإضافة إلى مخطوطات وكتب القدامى ككتب "ابن تيمية وابن القيم والشوكاني" وغيرهم[1]. كما أن ظهور فكرة الجامعة الإسلامية وأهدافها في توحيد العالم الإسلامي كانت من بين عوامل تحمُّس علماء الجزائر إلى تحفيز بعضهم البعض من أجل التكتل في تنظيم يعملون من خلاله في تحقيق الذات الجزائرية لأنهم كانوا ينظرون إلى الجزائر كأحد أجزاء العالم الإسلامي والعربي الضائعة تحت نَيْرِ الاستعمار، فهم كانوا يرون بأنهم إذا عملوا من أجل استرداد الهوية الجزائرية، يُمكنهم بعدها الانضواء تحت لواء الجامعة الإسلامية – إذا تحققت – فيما بعد. كما كان لأحداث العالم المتسارعة آنذاك وعلى رأسها الحرب العالمية الأولى وما خلّفته من نتائج سلبية وإيجابية على مختلف الأصعدة والمجالات.

ثانيا – العوامل الداخلية

ذكر الإبراهيمي قائلا: "كان من تدابير الأقدار الإلهية للجزائر ومن مخبّئات الغيوب لها أن يرِد بعد استقراري بالمدينة المنورة سنة وبضعة أشهر أخي ورفيقي في الجهاد بعد ذلك، الشيخ عبد الحميد بن باديس[2] أعْلَم علماء الشمال الأفريقي ولا أغالي وباني النهضات العلمية والأدبية والاجتماعية والسياسية للجزائر[3]. ويقصد هنا أن من عوامل ظهور جمعية العلماء هو الالتقاء المباشر في الحجاز بين قادة جمعية العلماء الإبراهيمي وابن باديس. فمدة التقاء الشيخين ابن باديس والإبراهيمي في المدينة المنورة هي التي تمّ من خلالها وضع الأسس الأولى لجمعية العلماء التي برزت للوجود إلا في 1931 حسبما ذكره الإبراهيمي[4].

فالنهضة الدينية والعلمية التي أحدثها الشيخ عبد الحميد بن باديس، وغيره من علماء الجزائر عبر دروسهم ومحاضراتهم الحيّة والتربية الصحيحة التي كانوا يُلقونها إلى الجزائريين، وإرسال العديد منهم إلى جامع الزيتونة بتونس للنهل والاستزادة العلمية والمعرفة ذات أساس علمي صحيح[5]، وكان العديد من أعضاء الجمعية الرئيسيين قد درسوا في مصر وسوريا وتونس والمدينة المنورة..[6] فعادوا مزوَّدين ومزوِّدين بأفكار كانت تراها صحيحة وخالية من الشوائب الاستعمارية والخرافات والأساطير الخيالية التي

---

(1)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 37.

(2)– ولد ابن باديس في ديسمبر 1889 بمدينة قسنطينة، ينحدر من أعرق القبائل الأمازيغية، ذات العلم والجاه، حفظ القرآن الكريم على الأستاذ الشيخ محمد المداسي، درس العلوم الدينية في قسنطينة على الشيخ حمدان الونيسي، ثم التحق بالجامعة الزيتونية في تونس وتم تحصيله العلمي فيها إلى غاية 1908، ثم في 1912 ارتحل إلى المشرق وتنقل بين مصر والشام والحجاز، حيث اتصل بعلمائها وقد أجازه الشيخ محمد بخيت في مصر إجازة العالمية... وبعد عودته إلى الوطن الجزائر، بدأ التدريس والدعوة والإصلاح بقسنطينة، كما عمل صحافيا فأنشأ بداية المنتقد ثم الشهاب.. وحارب خلالها الدجالين المعادين للهوية الوطنية، وبقي رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حارب الاستعمار وأعوانه بالقول والفعل... حتى توفّاه الله عزّ وجل في 16 أفريل 1940. أنظر: البصائر، ع: 226.

(3)– البشير الإبراهيمي، الآثار، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 178. أيضا عن: عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في أفريقيا وآسيا، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 24.

(4)– عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر، المرجع نفسه، ص 25.

(5)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص ص 37 – 38.

(6) –**Archive** aix-an-province_France, Fonds ministériels, **81F / 939**, documents internes, Op.cit.

كان كثيرا ممن كانوا يدَّعون العلم والمعرفة وعلى رأسهم بعض شيوخ الطرق والزوايا الذين ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى، حتى ظهروا على حقيقتهم التي تغيرت كل التغير عكس ما كانوا عليه في بداية الاحتلال الفرنسي رجال مقاومة وجهاد ضد الاستعمار، ولكنهم أصبحوا في نهاية القرن التاسع عشر تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي وتحت راية المصلحة الخاصة وحُبِّ الرياسة والسيطرة، ولكنها للأسف كانت على إخوانهم الجزائريين على حدّ تعبير جمعية العلماء[1].

كان أولئك العلماء الأحرار، أفرادا قلائل، يُعدُّون على الأصابع، لا يجمعهم زمان ولا مكان ولا حزب ولا هيئة، ولا ناد من الأندية، فضلا عن برنامج مسطّر معلوم. وإنما جمعتهم فكرة مُشْرقة، وعقيدة راسخة، وآلام مشتركة، ذلك وحده هو الذي أقنع كل واحد منهم على انفراد، بوجود السعي لإصلاح حال الأمّة الجزائرية العريقة، لأن كل واحد منهم شعر شعورا عميقا، بالذي ساقه إليها الاستعمار من مِحَنٍ، وما أنزله عليها من ضربات، وما كان ينويه لها من غدر وإفناء، فظهرت علائم تلك النية، وطلائعها واضحة، مُهيمنة على الأرض والعباد، وكان هذا الاستعمار كالوحش الضاري على حدِّ تعبير الفضيل الورتلاني، يعتمد في افتراسه للأمّة الجزائرية على سلاحين أساسيين، ما وُجد على وجه الأرض أخبث منهما، الأول التجهيل والثاني التفقير[2]. وازدياد سياسة التحقير والازدراء على كيان وسُمعة الشعب الجزائري، وسياسة التجهيل ومحاولة إلغاء التعليم الجزائري وسياسة التشويه والمغالطات وتحريف وتزييف الحقائق التاريخية[3].

ولذلك أُنشئت في الجزائر نتيجة هذا الاضطهاد، أحزاب وهيئات كان غايةَ ما تطالب به وتتمنّى تحقيقيه أن يكون الجزائريون مواطنين لهم حقوق الفرنسيين. فالهيمنة الاستعمارية بالجزائر كانت أحد العوامل الأساسية لظهور جمعية العلماء كحركة في إطار الحركة الوطنية، والتفاف الناس حولها، لِما قامت به من الوقوف أمام الأصوات المنادية بالتخلي عن مبادئ وقِيم الجزائريين[4].

ففي مثل هذا الجو، برزت حركة جمعية العلماء واتخذت نهجا جديدا يختلف عن ذلك الذي سلكه غيرها من الأحزاب والهيئات، فهي أطول طريقا وأبعد هدفا وأكثر أصالة وأعمق جذورا، وذلك بإعادة الجزائري إلى إطاره وكيانه وهويته الأصيلة (الإسلام وازدواجية العروبة والأمازيغية) وتكوينه تكوينا جديدا يجعله غير قابل للاستعمار ويؤهّله للنضال والجهاد ضده. ولم تتبلور تلك الحركة إلا بعد رجوع العديد من علماء الجزائر من المشرق والمغرب.

(1)- سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، المصدر السابق، ص 38.

(2)- الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، ط4، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 139 – 140.

(3)- محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص ص 39 – 50.

(4)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر المن البداية لغاية 1962، الصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 245.

فعودة العديد من أبناء الجزائر البررة والمخلصين من المشرق وبالأخص من بلاد الحجاز، ومنهم الشيخين ابن باديس والإبراهيمي[1]، أين تلقّوا هناك أفكارا إصلاحية ناضجة وقابلة للتحقق في أرض عطشى سرعان ما سترتوي بجهودهم الإصلاحية. فكانت الفكرة موجودة مع غياب نظام ولا جمعية تجمعهم في تحقيق تلك الفكرة[2]. فبدأ المفكرين والإصلاحيين يترددون على النوادي وعلى رأسها نادي الترقّي بالعاصمة والتباحث في مختلف شؤون هيئة ينضوون تحتها. وقد عُرف عن الغايات غير المعلنة لهذا النادي رفض الجنسية الفرنسية ومقاومة الفكر الاندماجي والعمل على تأسيس جمعية تتبنّى مطالب الجزائريين[3].

ففكرة إيجاد تنظيم يضمُّ العلماء المصلحين، بدأت معالمها تبزغ خلال عام 1924 كأول إطار لهذه الفكرة، فقد بادر ابن باديس خلالها بوضع فكرة من أجل ضم مختلف علماء وأئمة الأمّة الجزائرية تحت لوائها في إطار عِلمي وعَملي، فكانت زيارته إلى مدينة سطيف إلى الشيخ الإبراهيمي حينها من أجل بث هذه الفكرة تحت اسم "جمعية الإخاء العلمي" وأن يكون مركزها العام مدينة قسنطينة، فما إن أصبح اسم هذه الفكرة (الجمعية) متداولا في الجلسات والسهرات والندوات، والأقلام، وبالرغم من أن اسم هذا المشروع المبدئي يضم ثلاثة كلمات أساسية إلا أنه قد تغير فيما بعد إلى اسم شامل يضم الفكرة الكلِّية للمشروع وهي المنبثقة من برنامج الجمعية (الدين، المجتمع، اللغة، والجزائر).

وبعدما بدأت معالم تأسيس جمعية تضم نخبة من العلماء والمثقفين المصلحين قام أحمد توفيق المدني بإرسال نحو 120 برقية ورسالة إلى العلماء والمفكرين المصلحين والطرقيين على حدٍّ سواء، عبر مختلف مناطق الوطن حتى يتم إشراك أغلب العلماء في تكوين الجمعية المنشودة[4]. فهذه الازدواجية المتمثلة في الاتجاهات الدينية بين المصلحين والطرقيين وأصحاب الزوايا يهدف من أجل العمل على خدمة الدين واللغة العربية[5]. لكن الاجتماع التأسيسي حضره حوالي 72 شخصية من علماء ومفكرين وزعماء تيارات دينية من

---

(1)– هو محمد البشير الإبراهيمي؛ أحد أقطاب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ولد بضواحي مدينة سطيف خلال 1889، عاش فترة في الحجاز بين مكّة والمدينة المنورة، وخلالها التقى بالشيخ عبد الحميد بن باديس، أين اتفقا بأن الجزائر في أمس الحاجة لهما ولكل ابن بار من العلماء والمفكرين، لذلك قرّر الرجوع إلى الجزائر، وفي 1931 قاما وجملة من العلماء الجزائريين من تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحت راية (الإسلام ديننا، العربية لغتنا والجزائر وطننا). ولكن سلطات الاستعمار كانت دوما في عرقلة مسيرة الجمعية فقامت بالتضييق عليه وعلى رفاقه.. فاعتُقِل وسُجن عدة مرات انتهت بعد أحداث ماي 1945 بالإقامة الجبرية.. وبعدها بداية من 1952 غادر الجزائر متوجها نحو المشرق ليس هروبا وإنما لاستكمال الرسالة من أجل الجزائر وقضيتها الصادقة. ولمّا قامت الثورة التحريرية كان لها خيرَ سند ومُعين هو وغيره من شرفاء الوطن، التي تكللت بالحرية في 1962، وبقي وفيا لوطنه حتى وافاه الأجل في 1965، رحمه الله رحمة واسعة.. عن : آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وترتيب: أحمد طالب الإبراهيمي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص ص9 – 12.

(2)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 38– 39.

(3)– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج:4، ط:1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 144.

(4)– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج:2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، ص 178.

(5)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 55.

كافة القطر الوطني، وقد تغيب من جملة المستدعين ابن باديس، لكن الاجتماعات بدأت بداية من 05 ماي 1931 بصفة جمعية عمومية من أجل وضع القانون الأساسي للجمعية واختيار المجلس الإداري، فتم الموافقة على أبو يعلى الزواوي كرئيس مبدئيا بصفة مؤقتة والأمين العمودي ككاتب..[1]

وعليه فإنه كان لزاما على علماء الإصلاح – من حيث المُنطلق– أن يقبلوا بضم مختلف أطياف التيارات المتباينة في النظرة والمنهج، وعلى اختلاف حظوظهم في العلم لتتعاون على خدمة الدين الإسلامي واللغة العربية والنهوض بالأمّة الجزائرية، أي أن هذه الجمعية ستضم لا محالة بالإضافة إلى المصلحين، رجال الطرقيين والزوايا. فرجال الإصلاح كانوا يأملون ببعث تأسيس جمعية صادرة من الأمّة لا من العلماء وحدهم، فإنقاذ الجميع (الجزائر) أمّة وعلماء إلى تأسيس هذا المشروع العظيم بما يشبه الاضطرار لا محالة منه[2].

وبغضّ النظر عن الاختلافات المنهجية والعقدية بين المصلحين وغيرهم من المرابطين والصوفيين حاول ابن باديس في خطاب تنصيبه أنه رغم كل التباينات يجب عدم الانقسام فيما بين كل العناصر العربية والقبائلية والإباضية والمرابطين لأنهم كلهم جزائريون[3].

إلا أن أصحاب النظرة الإصلاحية قد صرّحوا من أول يوم بأنهم سائرون بهذه الجمعية على المبدأ الذي كانوا سائرين عليه من قبلها ومنه محاربة البدع والخرافات والأباطيل والضلال ومقاومة الشر (الاستعمار) من أي ناحية جاء[4].

وهذا ما سيتعارض مع شيوخ الطرق الذين كانوا تحت رأي أحمد بن عليوة[5]. فكل من كان تحت رأيه كان يُطلق عليه العِلّيويون[6]، الذين أرادوا الاستئثار بالجمعية وتسييرها وإدارتها حسب أفكارهم الطُرقية ذات الطابع الاستعماري والاستبدادي، إلا أنه ما إن انته العام الأول من تأسيس الجمعية حتى وقف لهم

---

(1)– سجل مؤتمر جمعية العلماء، المصدر السابق، ص 41.

(2)– المصدر نفسه، ص 45.

(3) –A.N.O.M. Fonds ministériels, 81F / 939, documents internes, Op.Cit.

(4)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 45.

(5) –A.N.O.M. Fonds ministériels, 81F / 939, documents internes, Op.Cit.

(6)– للإشارة هنا، أنه خلال الفترة التي اجتزتها عن طريق برنامج إيراسموس كطالب زائر في جامعة غرناطة (2016–2017) مدة 3 أشهر، كان لي لقاء مع أحد الباحثين المغاربة أطلعني على وثيقة أرشيفية مستخرجة من الأرشيف العسكري بتوليدو (طليطلة) مضمونها يتناول التقارير الدورية للأجهزة الأمنية الاستعمارية الاسبانية التي تتحدث عن دور السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب بوضع مخططات لضرب علاقة الحركة الإصلاحية المغربية مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بوضع أتباع هذه الطريقة العليوية بالمغرب لمحاربة جمعية العلماء في الجزائر وحتى في المغرب الأقصى... مع العلم أن هذه الوثيقة توضح أن حقيقة وجود الطريقة العليوية سواء في الجزائر أم في المغرب الأقصى هو من طرف الاستعمار الفرنسي.. مقابلتين في جامعة غرناطة، وفي المكتبة الأندلسية بغرناطة/اسبانيا، شهر ماي 2017.

المصلحون وبيّنوا خططهم، فوقفوا لهم وقفة حازمة أنقذت الجمعية من السقوط ومحّصتها من كل مذبذب الرأي مضطرب المبدأ[1].

أمّا النظرة الاستعمارية فكانت ترى بأن انسحاب المرابطين والطرقيين كان بسبب العمل السرّي ضد الزوايا بضغط الإصلاحيين وقدرتهم التنظيمية والعمل على نشر أفكارهم وانتقادهم الشديد لمن يخالفهم من الطرقيين[2]. ولعل ذلك يعود إلى المجلس الإداري الذي تم انتخابه بالاقتراح[3]، فقد تألف المجلس الإداري من زعماء الإصلاح وصفوة أنصاره. ورغم ذلك، فكل من خرج من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنِ اقترحوا وقرّروا إنشاء جمعية مناهضة لجمعية العلماء ذات مدلول من اسمها تكون تحت فكرة طُرقية في معناها وحقيقة باطنها غير ظاهرها، فكان لهم ذلك أن تأسست "جمعية علماء السنة" من علماء مأجورين وطلبة مدحورين، ممن لا عِزّة ولا كرامة لهم إلا الولاء الأعمى لأفكار الطرق المضلة، ومُوالين لحكومة الاستعمار من أجل وظائف زائلة، ولكنهم كانوا يجهلون معاني التنظيم والجمعيات واللجان والاشتراك والإدارة وغيرها من قواعد وقوانين التسيير والإدارة[4]، يعملون فقط إلا على جمع التبرعات والإعانات والأموال والصدقات للمصلحة الشخصية.

عكس جمعية العلماء المسلمين فكل أصحابها المصلحين لهم باع في العلم والمعرفة وأحوال الجمعيات والتنظيمات، بسبب مخالطتهم الأفكار المشرقية والمغاربية ومعرفتهم الثقافية في فنون الكتابة والقراءة. فكانت النتيجة أن رسخت جمعية العلماء المسلمين في أذهان وقلوب الجزائريين، وهوان وضياع وخسران جمعية علماء السنة (الطُرُقية) فاندثرت وخبت[5]. على سبيل ما قاله الله تعالى: ﴿ أَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ ﴾[6].

المطلب الثاني: مبادئ وأصول جمعية العلماء

أولا– مبادئها:

كان شعار جمعية العلماء "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا" فهي مبادئ أكثر منها شعارا لأنها مستوحاة من الهوية الجزائرية التي عمِلت فرنسا لمسخها منذ بداية الاحتلال، إضافة إلى ما أشار إليه ابن باديس في أنّ القرآن والسنة والسلف الصالح قدوة المسلمين في أي وقت ومكان لخدمة الإسلام والمسلمين

(1)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 45 – 47.

(2) –A.N.O.M, France, Fonds ministériels, 81F / 939, Op.Cit.

(3) –Ibid.

(4)– ولعل قلّة ونقص خبرتهم الإدارية وحنكتهم في المعاملات المباشرة كان أهم الأسباب لنهايتها وعدم استمراريتها، إضافة إلى قوّة جمعية العلماء من حيث العمل الجمعوي والتنظيمي والتسييري وكذا التفاف الشعب حولهم بصفتهم علماء موثوق بهم ولهم مكانة علمية واجتماعية.

(5)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 45 – 47.

(6)– قرآن كريم، سورة الرعد: الآية (17).

والعمل على الخير للجزائر والجزائريين[1]. ولأنّ الإسلام كان عامل تعبئة وتجنيد، إنه في ضمير الشعب عبارة عن وعي لإرادة المقاومة ضد الاستعمار[2].

وعليه فإن هذه المبادئ الأساسية هي المنطلقات والركائز والأسس والقواعد الأساسية للهوية والشخصية الوطنية التي من أجلها قامت جمعية العلماء، وهي التي انبثقت عنها دعوة وأصول الجمعية كما ذكرها ابن باديس في عدد خاص من جريدة الشهاب.

إن أهمّ ما تتميّز به الفكرة الدينية عند جمعية العلماء وكذا فكرها السياسي، هو التنظيم العملي والنزوع المستقبلي في آن واحد، فكان لها منذ تأسيسها برنامج شامل ركّز على تكوين الإنسان الجزائري المسلم، وإخراجه من التخلف، حتى يستعيد ذاتيته الوطنية والحضارية، ويكون نموذجا حيا للمواطَنة الصالحة، ونواة لتكوين الدولة الجزائرية في المستقبل، فكان برنامج الجمعية على حدّ قول الأستاذ أبو القاسم سعد الله ذا ثلاث زوايا؛ دينية واجتماعية وسياسية، رغم أنّ الزاوية الأخيرة لم تكن صريحة مباشرة. ومنه يمكن القول بأن الهدف الثاني لا يتحقق إلا باستكمال الهدف الأول[3].

أمّا مبادئ جمعية العلماء حسب ما تناولته السلطة الاستعمارية من خلال تقارير[4] أجهزتها الأمنية[5]؛ يمكن إجمالها في:

- تنقية عقيدة المسلمين الجزائريين من الخرافات والطقوس غير المستمدّة من السنة وعقيدة أهل السّلَف وهُم الجيل الأول من الصحابة وتابعيهم وأئمّة المذاهب؛
- الوقوف أمام المرابطين؛
- الدفاع عن الجنسية الوطنية وتمجيد الجنسية الجزائرية في إطار الهوية الوطنية؛
- وحدة الجزائر من وحدة الأمّة العربية؛
- وحدة المجتمع الجزائري أمازيغ وعرب؛
- الرجوع باللغة العربية إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال الفرنسي باستخدام كل الوسائل المتاحة ورعايتها كامل الرعاية، وإصلاح التعليم بإنشاء المدارس الإسلامية والزوايا والمدارس الدينية ..الخ.

ومن هذه النظرة الاستعمارية حول مبادئ جمعية العلماء نستخلص ما يلي:

---

(1)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج:03، المرجع السابق، ص 87.

(2)– يوسف قاسمي، المنطلقات الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الثالثة، العدد: 05، جمادي الثاني– أوت، 2003، ص ص 163.

(3)– يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص ص 163 – 164.

(4)–هذه التقارير في حقيقة الأمر كثيرة ، فالتقارير التي تحصلت عليها هذه الأطروحة، تضم عشرات الصفحات، ولا يمكن نشرها كلها في قسم الملاحق من المذكرة. وستقتصر المذكرة على بعضها فقط للدلالة الأرشيفية ...

(5)–**A.N.O.M**, France, Fonds ministériels, **81F / 939**, Op.Cit.

أنّ هذه المبادئ هي منطلق عمل ج ع وتنقسم إلى جزء مادي محسوس يتعلق بمحاربة الوجود الفرنسي في تجنيد كافة إمكانياتها لاسترجاع الهوية الجزائرية الأصيلة الأصلية، بالتصدي لسياسة الاستعمار ومن وَالاهُم من المستوطنين الناقمين والجزائريين الحاقدين، والجزء المعنوي بالتأكيد على وحدة الجزائر كمنطلق لوحدة العروبة بين البلدان العربية بمختلف مكوّناتهم العربية وغيرها، انطلاقا من وحدة الجزائر كجزء من الكُل. ومنه فإن هذه الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها والعمل من أجلها، وِفق ما أطلق عليها ابن باديس بدعوة وأصول جمعية العلماء. والتي نشرها عبر صحافة الجمعية حتى يتبيّن للكل حقيقة الجمعية.

ثانيا– دعوة وأصول جمعية العلما:

كما ذُكِر سابقا بأن رجال الجمعية هم ادرى بجمعيتهم من حيث الأهداف والأصول ودعوتهم من غيرهم من الباحثين الذين تناولوا ذلك وحتى التقارير الاستعمارية، ولعل ما نشره ابن باديس في جريدة الشهاب بعد ستة أشهر فقط من تأسيس ج ع هو أدق وأبلغ، وبصفة شاملة بعدما تم الاتفاق عليها رفقة زملائه من العلماء، وهي كما يلي[1]:

1- الإسلام هو دين الله الذي وضعه لهداية عباده، وأرسل به جميع رسله وكمّله على يد نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم الذي لا نبيّ بعده؛

2- الإسلام هو دين البشريّة الذي لا تسعد إلا به وذلك لأنه:

- أولا: كما يدعو إلى الأخوة الإسلامية بين جميع المسلمين يذكّر بالأخوة الإنسانية بين البشر أجمعين؛
- ثانيا: يسوّي في الكرامة البشرية والحقوق الإنسانية بين جميع الأجناس والألوان؛
- ثالثا: لأنه يفرض العدل فرضا عاما بين جميع الناس بلا أدنى تمييز؛
- رابعا: يدعو إلى الإحسان العام؛
- خامسا: يحرّم الظلم بجميع وجوهه وبأقل قليله من أيّ أحد على أيّ أحد من الناس؛
- سادسا: يمجّد العقل ويدعو إلى بناء الحياة كلها على التفكير؛
- سابعا: ينشر دعوته بالحجة والإقناع لا بالختل والإكراه؛
- ثامنا: يترك لأهل كل دين دينهم يفهمونه ويطبّقونه كما يشاؤون؛
- تاسعا: شرك الفقراء مع الأغنياء في الأموال وشرع مثل القراض والمزارعة والمغارسة مما يظهر به التعاون العادل بين العمّال وأرباب الأراضي والأموال؛
- عاشرا: يدعو إلى رحمة الضعيف فيكفي العاجز ويعّلم الجاهل ويرشد الضّال ويعان المضر ويغاث الملهوف ويُنصر المظلوم ويؤخذ على يد الظالم؛
- حادي عشر: يجعل الحكم شورى ليس فيه استبداد ولو لأعدل الناس.

---

(1)– ابن باديس، دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها، الشهاب، ج:4، مج:13، قسنطينة ، ربيع الثاني 1356ه/11 حزيران يونيو جوان 1937، ص ص 1 – 4. انظر الملحق رقم: 01.

3- القرآن هو كتاب الإسلام.

4- السنة القولية والفعلية الصحيحة تفسير وبيان للقرآن.

5- سلوك السلف الصالح الصحابة والتابعين وأتباع التابعين تطبيق صحيح لهدى الإسلام.

6- فُهوم أئمة السلف الصالح أصدق الفُهوم لحقائق الإسلام ونصوص الكتاب والسنّة.

7- البدعة كل ما أُحدث على أنه عبادة وقُربة ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلّم فعله ولك بدعة ضلالة.

8- المصلحة كل ما اقتضته حاجة الناس في أمر دنياهم ونظام معيشتهم وضبط شؤونهم وتقدم عمرانهم مما تُقرّه أصول الشريعة.

9- أفضل الخلق هو محمد صلى الله عليه وسلّم لأنه : (اختاره الله لتبليغ أكل شريعة إلى الناس عامة – كان على اكمل أخلاق البشرية – بلّغ الرسالة ومثل كمالها بذاته وسيرته – عاش مجاهدا في كل لحظة من حياته في سبيل سعادة البشرية جمعاء حتى خرج من الدنيا ودرعه مرهونة).

10-أفضل أمّته بعده هم السلف الصالح لمال اتباعه له.

11-أفضل المؤمنين هم الذين آمنوا وكانوا يتّقون وهم الأولياء والصالحون فحظّ كل مؤمن من ولاية الله على قدر حظه من تقوى الله.

12-التوحيد أساس الدين فكل شرك في الاعتقاد او في القول أو في الفعل فهو باطل مردود على صاحبه.

13-العمل الصالح المبني على التوحيد، به وحده النجاة والسعادة عند الله فلا النسب ولا الحسب ولا الحظ بالذي يُغني عن الظالم شيئا.

14-اعتقاد تصرّف أحد من الخلق مع الله في شيء ما شرك وضلال ومنه اعتقاد الغوث والديوان.

15-بناء القباب على القبور ووقد السُرج عليها والذبح عندها لأجلها والاستغاثة بأهلها ضلال من أعمال الجاهلية ومضاهاة لأعمال المشركين فمن فعله جهلا يُعلّم ومن أقرّه ممن يُنسب إلى العلم فهو ضال مُضِلّ.

16-الأوضاع الطرقية بدعة لم يعرفها السلف ومبناها كلها على الغلو في الشيخ والتحيّز لابتاع الشيخ وخدمة دار الشيخ وأولاد الشيخ إلى ما هنالك من استغلال وإذلال وإعانة لأهل الإذلال والاستغلال ومن تجميد للعقول وإماتة للهمم وقتل للشعور وغير ذلك من الشرور...[1]

17-ندعو إلى ما دعا إليه الإسلام وما بيّناه منه من الأحكام بالكتاب والسنّة وهدي السلف الالح من الأئمة، مع الرحمة والإحسان دون عداوة أو عدوان.

18-الجاهلون والمُغرّرون أحق الناس بالرحمة.

19-المعاندون المستغلون أحق الناس بكل مشروع من الشدة والقسوة.

---

(1)- ابن باديس، دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها، الشهاب، ج:4، مج:13، قسنطينة ، ربيع الثاني 1356هـ/ 11 حزيران يونيو جوان 1937، ص ص 1– 4.

20-عند المصلحة العامة من مصالح الأمّة، يجب تناسي كل خلاف يُفرّق الكلمة ويصدع الوحدة ويوجد للشر الثغرة. ويتحتم التآزر والتكاتف حتى تنفرج الأزمة وتزول الشدة بإذن الله ثم بقوّة الحق وادراع الصبر وسلاح العلم والعمل والحكمة. قال الله تعالى:﴿ قُلْ هَـٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ [1] ﴾ [2]

وعند التمعّن في تلك الأصول والمبادئ يمكن القول بأنّ ما يُترجمها في أرض الواقع لدى علماء الجمعية هو تلك الأهداف والغايات التي سطّرتها جمعيتهم من خلال أُطُرٍ تاريخية وآنية ومستقبَلية، فكانت أهداف جمعية العلماء وغاياتهم كمرآة لمنهجها وآليات عملها أثناء الفترة الاستعمارية منذ وجودها إلى غاية تحقيق ما كانت تهدف إليه.

المطلب الثالث: الأهداف والغايات ووسائل تحقيقها

أولا- أهداف وغايات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

جمعية العلماء، جمعية علمية دينية اجتماعية تهذيبية، فهي بالصفة الأولى تعلّم وتدعو إلى العلم وترغّب فيه، وتعمل على تمكينه في النفوس بوسائل علنية واضحة. وهي بالصفة الثانية تعلّم الدين واللغة العربية لأنهما شيئان متلازمان وتدعو إليهما وتُرغّب فيهما وتنحو في الدين منحاها الخصوصي وهو الرجوع به إلى نقاوته الأولى وسماحته في عقائده وعباداته ومعاملاته، لأن هذا هو معنى الإصلاح الذي أُسست لأجله ووقفت نفسها عليه، وهي تعمل في هذه الجهة أيضا بوسائل علنية ظاهرة. كما أن مدلول الإصلاح يسقط على الشيء الذي تغيّرت حالته من حالة أولى أصلية إلى غيرها[3].

وعليه فمن ما نشره ابن باديس بخصوص دعوة وأصول جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المذكورة آنفا يمكن إجمال أهداف وغايات هذه الجمعية في:

- تدعو إلى مكارم الأخلاق التي حضّ الدين والعقل عليها لأنها من كمالهما؛ وتُحارب الرذائل الاجتماعية التي قبّح الدين اقترافها وذم مقترفيها وسلكت في هذه الطريق أيضا الجادة الواضحة؛
- تعمل على ترقية فكر المسلم –الجزائري- بما استطاعت، وإرشاده إلى الأخذ بأسباب الحياة الزمنية وتُريه ما يتعارض منها مع الدين وما لا يتعارض؛
- الجمعية تعمل على لمّ الشمل والتجميع المتنافرين والمتشاحنين والمتفرّقين والتوحيد بينهم[4]،

---

(1)- قرآن كريم، سورة يوسف، الآية (108).

(2)- ابن باديس، دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها، المصدر السابق.

(3)- الإبراهيمي، الآثار، مصدر سابق، أنظر أيضا سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

(4)- اتُهمت بانها فرّقت الجزائريين ، فكان ردها : " ولئن قالوا: إن هذه الجمعية فرّقت الأمّة.. لنقولن ومتى كانت هذه الأمّة مجتمعة حتى يقال إن الجمعية فرّقتها؟ " كما جاء على لسان قادة جمعية العلماء، وهذا ما قاله الإبراهيمي (وسيتم الإشارة إلى ذلك في بيان أهمية الاتحاد لدى الأمة بالنسبة لجمعية العلماء) .

- فكثيرا ما كانت جمعية العلماء على لسان ابن باديس تذكّر غيرها بالأخوّة والروابط الجزائرية رغم الخلافات[1]؛
- جمعية العلماء جمعية جزائرية محدودة بحدود الجزائر، مربوطة بقانون الجزائر المستعمَرة؛ فأعضاؤها كلهم من أبناء الجزائر[2]؛
- العمل على إعادة إدماج الجزائر في حظيرة العالم الإسلامي والعربي بوضع قيود متينة وصلبة بين الجزائر وبين العالم الإسلامي، وتأكيد حقيقة الجزائر جزء لا يتجزّأ منه[3]. وهذا بإيمانها العميق بالانتماء العربي والإسلامي. وهذا ما تأكد تحقيقه بعدما تأسس مكتب جمعية العلماء بالقاهرة لتوطيد العلاقات الجزائرية العربية، فكثيرا ما كانت تنظر جمعية العلماء للقاهرة على أنها همزة وصل بين مختلف شعوب العالم العربي والإسلامي[4]؛

- ومن أهم النقاط التي اتفق عليها خلال الاجتماع الأول في ماي 1931 تمثلت في تكوين لجنة التسيير والتنفيذ والعمل على إنشاء المدارس الحرة لأجل اللغة العربية والحرص على تكثيف الدروس الوعظية والعلمية على الجزائريين، والاعتماد على الصحف والمجلات والنوادي العربي وإنشاء فرق الكشافة الإسلامية عبر كافة القطر الوطني، وبث روح النضال ضد الاستعمار بطريقة حذرة[5]؛

- كان شعار جمعية العلماء "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا" فهي مبادئ أكثر منها شعارا لأنها مستوحاة من الهوية الجزائرية التي عمِلت فرنسا لمسخِها منذ بداية الاحتلال، إضافة إلى ما أشار إليه ابن باديس في أنّ القرآن والسُنّة والسلف الصالح قدوة المسلمين في أي وقت ومكان، لخدمة الإسلام والمسلمين والعمل على الخير للجزائر والجزائريين[6]. ولأنّ الإسلام كان عامل تعبئة وتجنيد، إنه في ضمير الشعب عبارة عن وعي لإرادة المقاومة ضد الاستعمار[7]؛

- كما أن علماء الجمعية على حدّ قول أحد الكُتاب الفرنسيين عملوا من أجل تحقيق هدفين: أحدهما حالي وهو تعبئة القوة المثقفة لتكون إلى جانبهم في معركة الإصلاح والتكوين الثقافي والسياسي للجماهير الشعبية؛

---

(1) –A.N.O.M, Fonds ministériels, 81F / 939, Op.Cit.

(2)– والجمعية فيما وراء هذا مرتبطة بالعالم العربي والإسلامي أفرادا وشعوبا بما يترابط به المسلمون من حقائق دينهم ومظاهره.

(3)– أحمد طالب الإبراهيمي، الفتى المسلم – جريدة– لسان حال شباب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 1952 – 1954، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، ط 2، ج 1، ثالة للنشر، الجزائر، 2013، ص 245.

(4)– أحمد طالب الإبراهيمي، الفتى المسلم، المصدر السابق، 247.

(5)– محمد خير الدين، مذكرات، ط2، مؤسسة الضحى ، الجزائر، 2002، ص 08.

(6)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج:03، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 87.

(7)– يوسف قاسمي، المنطلقات الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 163.

- محاربة البدع والخرافات التي أضرّت بالجزائريين وخلخلة عقائدهم الدينية والفكرية، لأنها كانت تنظر إلى أن كل ما تفشى في الأمّة الجزائرية من ابتداع في الدين وضلال في العقيدة وجهل بكل شيء وغفلة عن الحياة وإلحاد في الناشئة منشؤه الطرُق ومرجعه إليها[1]؛

- أما الهدف الثاني؛ فقد كان يتمثل في فصل الجزائر عن فرنسا تحت العلم الوطني الجزائري، وكان الشعار الإيديولوجي الذي وضعته هذه الجماعة عنوانا لبرنامجها والذي شكّل الإطار الفكري إزاء التيارات الإيديولوجية المتزاحمة بشدة وبإلحاح وهو الجزائر وطننا، الإسلام ديننا، العربية لغتنا[2]؛

وتلخّصها النظرة الاستعمارية في جملة من الأهداف، في تنقية العقيدة وتجديد الإسلام في المغرب والوقوف ضد الممارسات الطُرُقية والمرابطين. والعمل الثقافي في إطار إحياء التراث واللغة العربية ونشرها باعتبارها لغة مقدّسة. والدفاع عن العنصر الجزائري وتمجيد جنسيته الجزائرية في إطار عروبة وإسلامية الجزائر. وإذكاء روح الروابط العربية والإسلامية في بوتقة الوحدة الإسلامية[3].

فسلطة الاحتلال كانت تنظر لأهداف جمعية العلماء الخفية تكمن في هدفين أساسين قريب وبعيد المدى فالأول يتركز حول الدين والثقافة واللغة أما الثاني يتركز حول تكوين دولة عربية إسلامية[4]. فجاء في التقارير البوليسية الاستعمارية ما مفاده؛ " لا يمكن إنكار أن هذا المواقف على الأرضية الثقافية والدينية يُعدّ تيارا من العروبة والإسلاموية معاديا للاتجاهات المؤيّدة للفرنسيين، وليس هناك من شك، على سبيل المثال في أنه في ظل حركة الإسلام الخاصة يكمن الطموح في إعادة إحياء ذلك لما كانت قبله الشخصية الجزائرية قبل 1830، وتذكير الاندماجيين بطابعهم العرقي والأصلي قبل الاحتلال[5].

إن أهم ما تميزت به الفكرة الدينية عند جمعية العلماء وكذا فكرها السياسي، هو التنظيم العملي والنزوع المستقبلي في آن واحد، فكان لها منذ التأسيس سنة 1931 برنامج شامل ركّز على تكوين الإنسان الجزائري المسلم، وإخراجه من التخلف، حتى يستعيد ذاتيته الوطنية والحضارية، ويكون نموذجا حيّا للمواطنة الصالحة، ونواةً لتكوين الدولة الجزائرية المتحرر في المستقبل، فكان برنامج الجمعية على حد قول الأستاذ أبو القاسم سعد الله ذا ثلاث زوايا؛ دينية واجتماعية وسياسية، رغم أنّ الزاوية الأخيرة لم تكن صريحة مباشرة. ومنه يمكن القول بأن الهدف الثاني لا يتحقق إلا باستكمال الهدف الأول[6].

---

(1)– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2003، ص 246.

(2)– يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص ص 163.

(3) –A.N.O.M_France, Fonds ministériels, 81F / 939, documents internes. Op.Cit.

(4)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية 1931 – 1945، ص ص 74 – 78.

(5) –A.N.O.M_France, Fonds ministériels, 81F / 939, documents internes. Op.Cit.

(6)– يوسف قاسمي، المنطلقات الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 163 – 164.

وهذا ما يؤكّده توفيق المدني حينما قال أنّ من الأهداف الأساسية لجمعية العلماء الاستقلال والحرية الشاملة للجزائر؛ ".. ثم تجانسَ هدفنا مع مراعاة الاستقلال، فكان هدفنا الأساسي هو التحرير الكامل للقطر الجزائري عن طريق الثورة العارمة"[1].

كما كانت تُعْزِي تقارير سلطة الاحتلال إلى أنّ من بين الأهداف المتَستّرة – أي الخفية وغير المُعلنة بصفة مباشرة– لجمعية العلماء منذ البداية؛ الأهداف السياسية، فلم تشأ الإفصاح عنها ظاهريا لأسباب تتعلق بالتكتيكات والحذر من السلطة الفرنسية والتماشي مع القوانين، وتظهر بصورة عامة في استعادة المبادئ الإسلامية وإحياء وإعادة المجتمع الجزائري لِمَا كان عليه قبل الوجود الفرنسي تحت غطاء السلام، والعمل على كل ما من شأنه أن يكوّن الفرد الجزائري المسلم ماديا ومعنويا[2].

فالعمل على إعادة بناء العروبة بمعناه النهضوي في الجزائر (نهضة دينية، نهضة الحرية، بإحياء الجزائر المسلمة..) انطلاقا من المدارس ونشر اللغة ومبادئ القرآن والاستعانة بالجمعيات والنوادي وغيرها[3]. فمكّنها خلال عشر سنين أو أقل من ذلك ما بين (1930 و1940) أن يوجدوا وَعْيا عاما وروحا إصلاحية سلَفية وشعورا قويّا بتمَيُز الجزائري بهويته الأصيلة عن الفرنسي الرومي، وبلغ مدّ هذه الحركة فرنسا نفسها حيث كان يعيش عدد كبير من الجزائريين فقد كان في باريس وحدها نحو مائة ألف جزائري عدا المدن الأخرى، فأسست النوادي في باريس ومرسيليا، وكان عدد هذه النوادي ثمانية التي يتّسع كل منها لآلاف المستمعين. وكان الخطباء يتمتعون بحرية الكلام ومهاجمة الاستعمار وبث روح الاستقلال لا يتمتعون بمثلها في الجزائر، وكان من قادة هذه الحركة في باريس يومئذ الشيخ الفضيل الورتلاني رحمه الله، والشيخ سعيد الصالحي، الذين كان لهم أثر كبير في التأثير في الجزائريين بحركة الإصلاح الجزائرية من حيث الأهداف والأهمية في مختلف المناطق الفرنسية، وتثبيت الروابط مع الجزائر كبلدهم الأصلي[4].

وعليه كان من غير الممكن الفصل بين "الإسلام" و "الإصلاح" كون هذا الأمر من بين أسس التعليم الإسلامي، فالإصلاح في العالم الإسلامي هو إصلاح ديني في حقيقته، ظهرت كنتيجة لبروز ضلالات و بدع فيه، أي انحطاط في جوهره و مبادئه، يعود السبب إلى عوامل عدة، وعلى رأسها الاستعمار. فالإصلاح هو تجديد للدين، وإيقاظ للممارسة الدينية بعد التشوّهات التي أحدثها الناس من جراء الجهل والأمِّيّة أو نتيجة للانحراف بالشعور الديني، فهو تذكير بالرسالة المحمّدية الداعية إلى ضرورة الحفاظ على الإسلام وضرورة

(1)– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج:2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 186.

(2)–A.N.O.M_France, Fonds ministériels, 81F / 939, documents internes. Op.Cit.

(3) –Ibid.

(4)–عن مبارك الميلي في ذكرى وفاة الإبراهيمي الأولى 1966، أنظر: محمد العيد تاورتة، مسعود حسنين الورتلاني، العالم المجاهد الجزائري والداعية الإسلامي الكبير الفضيل حسنين الورتلاني 1900–1959، دار ألكسندر للطباعة والنشر، الجزائر،2011، ص63– 64.

تجديده، فعلماء الجمعية كانوا يدركون حقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلّم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا﴾[1].

إنّ تقديم الإصلاح الديني على أي إصلاح آخر كالعلمي والسياسي وغيرهما يرجع إلى الاعتبار القائم على أنّ فساد الأول(الدِّين) يؤدي بالضرورة لفساد باقي نواحي الحياة، وهذا ما أكّده الإبراهيمي قائلا: "..إنّ تقديم الجمعية للإصلاح الديني على الإصلاح العلمي ضرورة اقتضاها طغيان الفساد في العقائد حتى أصبح من آثاره اللازمة التزهيد في العلم". أما الهدف الآخر؛ فقد كان يتمثّل في فصل الجزائر عن فرنسا تحت راية راية وطن جزائري يختلف عن راية المُستعمِر، وكان الشعار الإيديولوجي الذي وضعته هذه الجماعة عنوانا لبرنامجها والذي شكّل الإطار الفكري إزاء التيارات الإيديولوجية المتزاحمة بشدة وبإلحاح وهو الجزائر وطننا، الإسلام ديننا، العربية لغتنا.

كما أنّ الأهداف العامة والخاصة لجمعية العلماء قد تناولها العديد ممن الباحثين والمؤرخين وغيرهم، ولكن الاعتماد على بعض ما ذكره قيادي الجمعية في ذات الشأن أفضل من حيث الدلالة لأنهم هم أفضل من يدرك الغاية الحقيقية وأهدافها فقد كانوا هم العالمين بها والعاملين لها أمثال الإبراهيمي، وخير الدين والمدني. فذكر الإبراهيمي على أنّ من أهدافها الأصلية والأصيلة هو العلم والتعليم والتربية والتثقيف في إطار الدين واللغة العربية، في إطار الهوية والشخصية الجزائرية، وإحياء التاريخ وآثار السلف والمطالبة بالاستقلال وفصل الدين الإسلامي عن الحكومة الاستعمارية[2].

فتوظيف التاريخ بصفته مدرسة للتعليم السياسي وعاملا من عوامل النهضة وجزءً من القومية إن لم يكن هو القومية نفسها، وهذا واضح في مؤلفات مبارك الميلي في كتابه تاريخ الجزائر، وعبد الرحمن جيلاني في كتابه تاريخ الجزائر القديم والحديث[3]. بالإضافة إلى أحمد توفيق المدني وغيرهم، الذي أصدر كتابا عن الجزائر باللغة العربية لم يُكتب مثله عن أي قُطر عربي في ذلك الحين من الوجهة التاريخية والجغرافية والاجتماعية[4]، ويتأكد هذا الموقف ما وصفته بعض تقارير السلطة الاستعمارية أن كتاب تاريخ الجزائر لـــــمبارك الميلي ليس مجرد كتاب ثقافي بل يتعدى إلى كونه يتحدث عن الاستعمار ودور الأمازيغ في مسيرته النضالية ضد الاحتلال الأجنبي[5].

---

(1)- رواه أبو داود (رقم/4291) وصححه السخاوي في "المقاصد الحسنة" (149)، والألباني في "السلسلة الصحيحة" (رقم 599)

(2)- الإبراهيمي، الآثار، ج:02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 42، وسجل جمعية العلماء، ص ص 76-77.

(3)- عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في أفريقيا وآسيا، ديون الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 89.

(4)- محمد العيد تاورتة، مسعود حسنين الورتلاني، العالم المجاهد الجزائري والداعية الإسلامي الكبير الفضيل حسنين الورتلاني 1900-1959، دار ألكسندر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 62.

(5) -A.N.O.M, France, Fonds ministériels, 81F / 939, documents internes, Op.Cit.

وأمّا المحافظة على اللغة العربية، ما هي إلا لحفاظ على الهوية الدينية والعقيدة الإسلامية، فهي لغة القرآن ولغة السنة ولغة التراث الجزائري. لذلك نجد أن جمعية العلماء كانت تركز كثيرا على فتح المدارس والمعاهد والنوادي من أجل التعليم عامة والحفاظ على الإسلام خاصة. فهي من بين أهم الوسائل المستخدمة لها ضد السياسة الثقافية في إطار الفرنسة لأن فرنسا كانت تسعى هي أيضا على التركيز على سياسة الفرنسة ليس حبا في تحضير أو تمدين اللسان الجزائري بإحدى اللغات الحية (الفرنسية) كما كانت تدعي. بل كانت تسعى من وراء ذلك إلى هدم القرآن والدين وتفتيت المجتمع الجزائري، حتى تسهل السيطرة والتحكم فيه.

كما أنّ حركة التبشير المسيحي التي واكبت الاحتلال الفرنسي من أجل التأثير فيه، أدّى بجمعية العلماء استخدام التعليم كأحد الركائز لترسيخ الهوية الدينية الجزائرية الإسلامية في ظل تلك السيطرة الاستعمارية وعنصريتها ضد عقيدة الجزائريين السمحة، فقامت بفتح العديد من المدارس أغلب مناهجها تعتمد اعتمادا كبيرا على الدين والعقيدة النصرانية . فكانت جمعية العلماء تدرك تمام الإدراك أن هناك علاقة متكاملة بين مختلف السياسات الاستعمارية (فرْنَسة، تنصير، استيطان، إدماج.. إلخ).

كما قامت بإحياء التاريخ وآثار السلف والمطالبة بالاستقلال وفصل الدين الإسلامي عن الحكومة الاستعمارية. فتوظيف التاريخ بصفته مدرسة للتعليم السياسي وعاملا من عوامل النهضة وجزء من القومية إن لم يكن هو القومية نفسها، وهذا واضح في مؤلفات مبارك الميلي في كتابه تاريخ الجزائر، وأحمد المدني في كتاب الجزائر، وعبد الرحمن جيلاني في كتابه تاريخ الجزائر القديم والحديث. ويتأكد هذا الموقف ما وصفته بعض تقارير السلطة الاستعمارية أن كتاب تاريخ الجزائر لـــــمبارك الميلي ليس مجرّد كتاب ثقافي بل يتعدى إلى كونه يتحدث عن الاستعمار ودور الأمازيغ في مسيرته النضالية ضد الاحتلال الأجنبي.

لأنّ تحرير الجزائر يأتي بتحرير مقوّمات الهوية الوطنية التي تعتمد على الأرض والروح[1] فيأتي ببثِّ الوعي الوطني من أجل التحرر وتعبئة الطاقات لتخليص الجزائر من الاستعمار[2]. وإذن فالعمل على إعادة بناء العروبة بمعناه النهضة في الجزائر (نهضة دينية، نهضة التوحيد الحر، إحياء الجزائر المسلمة) انطلاقا من المدارس ونشر اللغة ومبادئ القرآن والاستعانة بالجمعيات والنوادي وغيرها[3] هو ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الأول في ماي 1931 تمثلت في تكوين لجنة التسيير والتنفيذ والعمل على إنشاء المدارس الحرة لأجل اللغة العربية والحرص على تكثيف الدروس الوعظية والعلمية على الجزائريين. والاعتماد على

(1)– باعزيز بن عمر، من ذكرياتي مع الإمامين عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، منشورات الحبر،الجزائر،2006، ص 118.

(2)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص 202.

(3)–A.N.O.M, France, Fonds ministériels, 81F / 939, documents internes, Op.Cit.

الصحف والمجلات والنوادي العربي وإنشاء فرق الكشافة الإسلامية عبر كافة القطر الوطني، وبث روح النضال ضد الاستعمار بطريقة حذرة[1].

ويُضاف إلى ذلك أنّ العلماء عملوا من أجل تحقيق هدفين؛ أحدهما آني وهو تعبئة القوة المثقفة لتكون إلى جانبهم في معركة الإصلاح والتكوين الثقافي والسياسي للجماهير الشعبية. ثمّ محاربة البدع والخرافات التي أضرّت بالجزائريين وخلخلة عقائدهم الدينية والفكرية، لأنها كانت تنظر إلى أن كل ما تفشى في الأمّة الجزائرية من ابتداع في الدين وضلال في العقيدة وجل بكل شي وغفلة عن الحياة وإلحاد في الناشئة منشؤه الطرُق ومرجعه إليها[2]. وهذا ما يؤكّده المدني حينما قال؛ "أن من الأهداف الأساسية لجمعية العلماء الاستقلال والحرية الشاملة للجزائر"، ثم تجانس هدفنا مع مراعاة الاستقلال فكان هدفنا الأساسي هو التحرير الكامل للقطر الجزائري عن طريق الثورة العارمة"[3].

وعليه لا يمكن إنكار ما قامت به جمعية العلماء من الناحية أنّ هذا المواقف على الأرضية الثقافية والدينية يُعدّ تيارا من العروبة والإسلامية معاديا للاتجاهات المؤيّدة للفرنسيين، وليس هناك من شك، على سبيل المثال في أنه في ظل حركة الإسلام الخاصة يكمن الطموح في إعادة إحياء ذلك لما كانت قبله الشخصية الجزائرية قبل 1830، وتذكير الاندماجيين بطابعهم العرقي والأصلي قبل الاحتلال . ولا يتأتّى ذلك إلا عن طريق إحياء التاريخ وتوضيح المغالطات والتحريفات الاستعمارية حول تاريخ الأمّة.

فقد ذكر باعزيز بن عمر، أن ابن باديس بعدما سافر إلى المشرق كان شديد الحذر في الإفصاح عن فكرة التجديد (الإصلاح التجديدي) وهي كفكرة عامة ذات طابع سياسي يرى بضرورة الإصلاح الشامل انطلاقا من الأنظمة. فقد نوّه بجمال الدين الأفغاني حين دخل مصرا عام 1871، وساهم في إيجاد فكر إصلاحي من منطلق التجديد في مختلف المجالات بما فيها الإطار السياسي. ولكنه ذكر بأن الجهر بما جهر به جمال الدين الأفغاني وقتئذ عندما عاد إلى الجزائر (قسنطينة) ليس بمستطاعه مبدئيا، لأنه كان يرى بدايةً يجب الاعتماد أولا على التعليم وتثقيف العقول وإعداد النخبة لخدمة الدين والوطن قبل أي حركة أخرى سابقة لأوانها..[4]

ويقصد هنا حركة أو حزب سياسي بمفهومه العام والخاص، فكانت نظرة ابن باديس التحريرية تعتمد على المرحلية لأنّ التحرر في نظره مسألة متدرّجة تبدأ بالتربية والتصفية والتعليم والعلم، ثم العمل التحرري المحض وهو أخذ الاستقلال نهايةً.

(1)- محمد خير الدين، مذكرات، المصدر السابق، ص 08.

(2)- عمّار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 246.

(3)- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج:2 ، المصدر السابق، ص 186.

(4)- باعزيز بن عمر، من ذكرياتي مع الإمامين عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 25.

وإجمالا مما سبق تبيَّن أنّ من أهداف جمعية العلماء:

- الاحتكاك بالعلماء والمنظمات الإسلامية والعربية الثقافية والاجتماعية والسياسية، و التعريف بالجزائر في البلدان العربية والإسلامية[1].
- العلماء هم المرشدون الروحيون للشعب، لأن قيام الشعب الإيجابي يكمن بارتباطه الحقيقي بثبات علمائه ورجاله المخلصين، ففي حقيقة الأمر يرتبط الشعب بسلوك العلماء، فإن لم يقوموا بمهمتهم فإن السفينة قد تغرق، ومساندة البلدان الإسلامية والعربية في فض الخلافات والتقريب بين مذاهبهم وحل خصوماتهم بالانطلاق من مصادر الإسلام الأصلية[2].
- تحرير الجزائر يأتي بتحرير المقوّمات والركائز الأساسية للهوية الوطنية التي تعتمد على وطنية الجزائري والأرض والروح[3].
- بث الوعي الوطني من أجل التحرر وتعبئة الطاقات لتخليص الجزائر من الاستعمار[4].

فهذه الأهداف والغايات وغيرها تتناسب وما رآه الكثير من الباحثين الجزائريين انطلاقا من أهداف ج ع والتي شمِلت[5]؛ إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب والمخلفات الخرافية العالقة منذ قرون، والعمل من أجل بعث روح الأمّة بتطوير الثقافة العربية والإسلامية، والسعي لتوحيد صفوف أبناء الأمّة. بتوعية نشء الأمّة بالشخصية الجزائرية وتهيئته للنضال في المستقبل، عبر إقامة جسور للتعاون بين الجزائر والعالم العربي انطلاقا من الدعوة لتوحيد الجهود المشتركة بين أبناء المغرب العربي، ثم مع باقي البلاد العربية المشرقية وباقي البلاد الإسلامية.

فكل تلك الأهداف تمحورت حول إحياء الجزائر عن طريق بناء قاعدة شعبية صلبة تؤمن بمبادئ الإسلام والعروبة والوطنية. لذلك كانت تصفها سلطة الاحتلال بأنها أخطر على الاستعمار من غيرها من الأحزاب والهيئات السياسية الأخرى، من خلال مدارسها ومساجدها، لأنهم أيقنوا بأن جمعية العلماء تمارس الإسلام بصورته الحقيقية الذي هو بمثابة مدرسة للوطنية الحقيقية، فحققوا أهدافهم بإيقاظ الأمّة من نومها[6].

وليس هذا فقط عن طريق المساجد والمدارس الحرّة، بل كانت صحفها أحد المحرّكات الأساسية لسيرورة العمل المسجدي والمدرسي والنضال السياسي والاجتماعي والاقتصادي على حدٍّ سواء.

---

(1)- الإبراهيمي، الفتى المسلم، المصدر السابق، رقم، 09، 14 نوفمبر 1952م / 25 صفر 1372هـ، ص 276-277.

(2)- الإبراهيمي، الفتى المسلم، المصدر نفسه، ص 277.

(3)- باعزيز بن عمر، من ذكرياتي مع الإمامين عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 118.

(4)- عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص 202.

(5)- عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، المرجع السابق، ص ص 246 – 247.

(6)- عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، المرج السابق، ص 211.

بالإضافة إلى الرّد على سياسة التضليل الفرنسي؛ لتضليلها الرأي العام الفرنسي والجزائري بالمدنيّة والحضارة الزائفة، فكان الإبراهيمي من أبرز رجال جمعية العلماء ردًّا على هؤلاء، حيث ردّ معلّقا على ما قاله الوالي العام في الجزائر مارسيل نايجيلان في زيارته لعين صالح بالجنوب الجزائري: "جاءت فرنسا إلى الجزائر بالراهب الاستعماري ليفسد به على المسلمين دينهم.. وجاءت بالمعلم الاستعماري ليفسد على أبناء المسلمين عقولهم.. وأفكارهم.. وجاءت بالطبيب الاستعماري ليحافظ على صحّة أبنائها قبل كل شيء، إنّه لا يكون إلا حيث يكون الأوروبيون.. ثم يعيش على أمراضهم التي مكّن لها الاستعمار بالفقر والجهل.."[1].

فلقد أدركت ج ع أنّ حَلّ المشكلة – وقد وصلت إلى ما وصلت إليه– لا يكن بالمطالبة بحقوق سياسيةٍ مجرّدة فقط، وإنما يكون بحركة جذرية تنتهي بتحقيق المطالب السياسية، بل بالتحرير الكامل. لقد أدركوا أنه لا يحفظ كيان هذا القطر العربي المسلم كسائر الأقطار العربية التي كانت منهم على مرأى ومسمع، إلا بإحياء الإسلام في عقيدته ونظامه وجهاده وإحياء اللغة التي بها أدى الإسلام رسالته وهي اللغة العربية، وإحلال هذه العقيدة الشاملة محل مخلّفات عصور الانحطاط من خرافات وانحرافات وإسفاف، ومحل تلك الثقافة الفرنسية السطحية المزيفة الغربية عن روح هذا البلد العربي المسلم[2].

فعمل ج ع لإحياء الجزائر وردّها على سياسة التضليل الاستعماري كان عن طريق استغلالها لِما توفَّر لها من أدوات ووسائل متاحة آنذاك المادية والمعنوية وقد تمثل بصورة واضحة في وسائل الإعلام المكتوبة وعلى رأسها الجرائد والصحف، فكانت ج ع قد استغلت هذه الوسيلة أحسن استغلال رغم التضييق الذي مارسته عليه سلطة الاحتلال، كما سيأتي ذكره في المبحث الموالي.

ثانيا: وسائل عمل جمعية العلماء

أ- النوادي والجمعيات والمدارس الحرّة:

ركّزت ج ع على العمل الجمعوي لأهميته في تحقيق الأهداف بصورة جماعية من خلال العمل التشاركي لفائدته الكبيرة في تظافر الجهود وتشارك الأفكار وبلورتها بما يخدم مصلحة الأمّة، وهذا من خلال الجمعيات والنوادي ومدارس الجمعية الحرّة، حتى تكون دعما كبيرا لتشكيل جبهات ومنظمات متعاطفة مع جمعية العلماء ولتعمل في الأخير للمعارضة الشاملة للفكر والثقافة الفرنسية[3].

فعمدت الجمعية إلى نشر هذا الوعي الإسلامي عن طريقين؛ طريق الشعب في المساجد والنوادي والبيوت، وبواسطة الصحف والمجلات والكتب. وطريق الجيل الناشئ في المدارس التي أخذوا يؤسسونها في

(1)- الإبراهيمي، هل دولة فرنسا لائكية؟، البصائر،ع:103، 26 ربيع الأول1369هـ/16 كانون الثاني يناير 1956، صص1-2

(2)- عن مبارك الميلي في ذكرى وفاة الإبراهيمي الأولى 1966، أنظر: محمد العيد تاورتة، مسعود حسنين الورتلاني، مصدر سابق، ص ص 62 – 63.

(3) -A.N.O.M_France, Fonds ministériels, 81F / 939, documents internes, Op.Cit.

أغلب القطر الجزائري. وكانت حركة هائلة ومعركة اشتعلت بينهم وبين الاستعمار الذي كان إذا أغلق واحدة أنشأت أخرى وزادة عليها..[1]

من بين النوادي التي استغلتها جمعية العلماء حسب نظرة السلطة الاستعمارية نادي الترقّي ونادي الإصلاح[2] وغيرها من الجمعيات الخيرية والتعليمية الثقافية والرياضية والكشفية المساندة للجمعية وتوافق طرحها وأهدافها..[3] فكانت دعما كبيرا لتشكيل جبهات ومنظمات متعاطفة مع جمعية العلماء تعمل في الأخير على المعارضة الشاملة للفكر والثقافة الفرنسية[4].

ب- الإعلام المكتوب (الصحف والمجلات):

حاوت جمعية العلماء استغلال كل الوسائل والأدوات المتاحة والممكنة من أجل تحقيق أهدافها، فكان من بين تلك الوسائل والإمكانيات المتاحة الإعلام المكتوب، التي ارتكزت على الجرائد والمجلات، لقدرتها على الوصول إلى العديد من الأماكن والمناطق وإلى مختلف شرائح المجتمع، وحتى التأثير فيه. قامت جمعية العلماء باتخاذ الصحافة المكتوبة منبرا وقناة لإيصال برامجها وأهدافها، فاعتمدت في البداية على جريدة السنة والصراط، ثم الشريعة، وانتهت بجريدتي الشاب أو الفتى المسلم، ثم جريدة البصائر.

فبعد الانتشار الواسع لوسائل الإعلام المكتوب وإمكانية وإتاحة اقتناء أدواته وأجهزته جعل مختلف الهيئات الاجتماعية والثقافية والسياسية تتخذ منها أدواتٍ لنشر أعمالها ولتحقيق أهدافها وإيصالها لأبعد حد ممكن وإلى مختلف شرائح المجتمع، وكان ذلك متاح نسبيا لبعض رجال ج ع على غرار ابن باديس، فكان الإعلام المكتوب لدى ج ع من أهم منابر الإعلام لديها، وتمثل ذلك بالخصوص في في الصُحف والمجلات.

ثالثا- دور وأهمية الإعلام لدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أثناء الحركة الوطنية:

فالصحافة كما كان يراها ابن باديس كالحبل الوثيق بين العلماء والأمّة وبين طلبته وبين الجماهير، والصحافة -النزيهة والصادقة- لديه ولدى زملائه في الجمعية هي التي تقول الحقيقة وتُظْهِرها وتُقرِّب

(1)- عن مبارك الميلي في ذكرى وفاة الإبراهيمي الأولى 1966، أنظر: محمد العيد تاورتة، مسعود حسنين الورتلاني، العالم المجاهد الجزائري والداعية الإسلامي الكبير الفضيل حسنين الورتلاني 1900-1959، المصدر السباق، ص 63.

(2)- تأسس نادي الإصلاح انطلاقا من نادي الترقي في ديسمبر 1934، وكان مقره شارع " أدمونروسقانبيلكور" نشط به دعاة الإصلاح الذي كان يلقيفيه دروسه ومحاضراته العديد من أعضاء جمعية العلماء المسلمينالجزائريين مثل: الشيخ العقبي وخطبه وشكل هذا النادي حلقة التقاء العديد من الشخصيات الثقافية. ينظر: سامية سوفي، نادي الترقّي ودوره في نشر الوعي داخل المجتمع الجزائري، مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، إشراف الأمير بوغدادة، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 48.

(3) -A.N.O.M_France, Fonds ministériels, 81F / 939, documents internes, Op.Cit.

(4) -Ibid.

المعارف، وتبيِّن الأخبار وتقرّب بعيدها[1]. وإذا كانت الصحافة سلاح في يد القوي، فإن الضعيف كذلك يراها من أعظم الوسائل سلاحا يدافع بها عن حقوقه المهضومة وحريته المسلوبة، في حربه مع المستعمِر[2]. كما اعتبر أنّ الصحافة ليست أوراقا مكتوبة، وإنما ما وراء ذلك، في خدمة البلاد بإخلاص ونزاهة ونشر الفضيلة وصلاح المجتمع وسعادة الوطن وسيادة الوطن[3].

فقوة الصحافة تكمن في كيفية استغلالها واستخدامها، وهذا ما كان يراه قادة جمعية العلماء حتى تكون في خدمة للعباد والبلاد ، ومن خلالها يتم فُرز حقيقة الصادقين من غيرهم.

وبهذا يتبيّن من فوائد الصحافة تَبْيين وتوضيح العلماء الصادقين من الدجّالين والمخادعين وأصحاب المصالح الضيِّقة[4]، والذّبّ عن ركائز الهوية الوطنية وعلى رأسها اللغة العربية، وتحريض الجزائريين على التمسُّك بها، وتذكيرهم بأنها لن تموت لأنّ القرآن باق والإسلام باق، فلا يمكن أن تذوب مادام القرآن في الصدور، فكان الإبراهيمي شديد التمسُّك بأحقية اللغة العربية حين قال: "إن هذه الأمّة تعتقد وتموت على اعتقادها.. أن لغتها جزء من كيانها السياسي والديني وشرط في بقائها، وقد التقى على الكفاح في سبيلها الدين والسياسة، فلم يختلف لهما فيها رأي ولم يفترق لهما قصد"[5].

اتخذت جمعية العلماء الصحافة مِنبرا حُرّا لتبادل الآراء والأفكار، كما فتحت المجال أمام الناشئة وتعويدهم على الكتابة السليمة والسلمية. فنشرت أفكارها في عدة جرائد على غرار جرائد السُّنّة والشريعة ثم الصراط والمنتقد والشهاب. وكانت من بين الصُحف أهمية وأطولها أمدا جريدة البصائر، الناطقة بالعربية، بالإضافة لجرائدها الناطقة باللغة الفرنسية نجد "الدفاع *La Difense*، والشاب المسلم*Le Juen Musulman*"[6].

فجرائدها الناطقة سواء بالعربية أو بالفرنسية بمثابة همزة وصل بين الجزائر والخارج، بين أبناء الوطن الواحد في الجزائر وفي فرنسا، وعلاقة ربط بين الجزائريين وبين العرب المغاربة والمشارقة على حدّ سواء[7]، الهدف منه إيصال واقع الجزائر الحقيقي للجزائر إلى الرأي العام المحلي والعربي، دون تزييف ولا تحريف.

---

(1)- ميلود مغزاوي، المرجع السابق، ص 30.

(2)- باعزيز بن عمر، ذكرياتي مع الإمامين ، المصدر السابق، ص 35.

(3)- باعزيز بن عمر، المصدر نفسه، ص 37.

(4)- الإبراهيمي، دعوة صارخة إلى اتحاد الأحزاب والهيئات، البصائر، ع:10، 28 ذو القعدة 1366هـ/13 تشرين الأول أكتوبر1947م، ص1- 2.

(5)- الإبراهيمي، اختلاف ذهنين في معنى التعليم العربي، البصائر، ع:152، 11 رجب 1370هـ/23 نيسان أبريل1951، ص 01.

(6)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق ، ص 252.

(7)- سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء الجزائريين في فرنسا 1936- 1956، دار هومة، الجزائر، 2011، ص ص248 – 256.

فتأسيس جريدةٍ تُنشَر باللغة الفرنسية بمثابة إضافة للبصائر حتى تكون لسان حال جمعية العلماء الموجهة للجزائريين للشبيبة الجزائرية المثقفة بالفرنسية لتعريفها بالهُوية ومبادئها لتقريب أوجه النظر والقضايا المشتركة بين أبناء الوطن الواحد، إضافة إلى تحذيرهم من مساعي الاستعمار الرامية للتفريق بين المجتمع الجزائري وإحباط مساعيه، وبثّ الأفكار الوحدوية المرتبطة بالروح الوطنية والعربية والإسلامية[1].

ويذكر أحمد طالب الإبراهيمي في جريدة الفتى المسلم، "من أهم الوسائل التي ساهمت في تعريف العرب والمسلمين في المشرق بحقيقة الجزائر، نجد الصحافة من جرائد ومجلات وعلى رأسها البصائر منذ المنتقد حتى الشهاب"[2].

ولِما للصحافة من دور فعّال خاصة في مرحلة الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، من الأثر البالغ في إيصال أفكار الحركة بكل توجّهاتها، فإن جمعية العلماء قد استغلت هته الوسائل أفضل وأمثل استخدام في جُل المجالات (دينية، اجتماعية وسياسية)، فاتخذت عدة صحف ومجلات لمحاربة الاستعمار فكريا وسياسيا، ومن أهمها جريدة المنتقد التي أنشأها ابن باديس سنة 1926 فكانت دينية فكرية وسياسية من خلال ردودها على السياسة الاستعمارية وأعوانها.. فكان ابن باديس من أوائل المهتمين بالصحافة باعتباره عالم دِين، فقد كان يستطيع أن يعالج أحوال المجتمع ومشاكل الحياة السياسية والثقافية بها، ويعمل على كشف دسائس الاستعمار بقلمه السيّال عبر جريدته "الشهاب"[3].

فاتخذت جمعية العلماء من تلك الصحف مِنبرا حُرًّا لمعالجة الكثير من القضايا ذات الصلة بالمجتمع الجزائري في شتى الميادين،التي كانت تشمل الدِّين والسياسة معا، بأسلوب يُضمِرُ العداوة للاستعمار من جهة، ويُظهر الودِ بين الجمعية وتطبيق القوانين المتعلقة بالجمعيات من جهة أخرى.

فأهمية الإعلام لدى جمعية العلماء تكمن في كيفية تحقيق أهدافها المسطرة في برامجها التي ترتكز على مبدأ إحياء مقومات الأمّة الجزائرية من الإسلام والعروبة والوطنية والقومية..[4]، وهذا ما نوّه به عبد الرزاق قسّوم رئيس جمعية العلماء الحالي خلال الاحتفائية بمناسبة مرور سبعة وسبعين عاما على تأسيس البصائر على أن هذه الأخيرة كان لها دورا بارزا في المسار الثقافي للجزائر خلال الفترة الاستعمارية، التي عملت طوال مدّة وجودها في فترة الاستعمار على إخراج جيل واعٍ ومسؤول، أدت به إلى تحمّل مسؤوليات كتبها التاريخ قد تكلّلت بالنصر[5].

(1)– عبد الرحمن شيبان، مقدمة مجلة الشهاب أنشأها الإمام عبد الحميد بن باديس، ، دار المعرفة، 2008، ص 42.

(2)– أحمد طالب الإبراهيمي، الفتى المسلم، المصدر السابق، ص 245.

(3)– باعزيز بن عمر، ذكرياتي .. المصدر السابق، ص 42.

(4)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، المصدر السابق، ص 106.

(5) – عبد الرزاق قسوم، البصائر، ع: 633، 17 صفر 1434هـ/ 31 ديسمبر 2012، ص 13.

وتُعَدُّ صحافة جمعية العلماء ذات دورٍ جامعٍ لشتى القضايا، فكانت تخدُم جميع الاهتمامات، تهذيبية، تثقيفية، تعليمية تربوية، اجتماعية، تاريخية، سياسية، وطنية وقومية، مقاوِمَةً للاستعمار والتحذير منه، وفضح أفكاره وأهدافه[1]. ولا تتحقق هذه القضايا إلا عن طريق العلم الصحيح، كما أنّ العِلم يخدم السياسة والسياسة تخدم العلم، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر[2].

فكانت الجرائد من أهم القنوات لإيصال ذلك. فقد ساهمت في خدمة العلم والتعليم وسائر الحركات الفكرية والأدبية في ميدان الثقافة المشرقية والمغاربية، وحاملة راية الجهاد المستمر في ميدان الكفاح الوطني.. وبالتالي فهي وسائل إعلامية موجهة لكل جزائري (مسلم) يحمل بين جنبيه الغيرة على وطنه ولغته ودينه[3].

وإذا كانت الصحافة سلاح في يد القوي، فإن الضعيف كذلك يراها من أعظم الوسائل سلاحا يدافع بها عن حقوقه المهضومة وحريته المسلوبة، في حربه مع المستعمر[4]. كما ينظر إليها الإبراهيمي أنها ليست مُجرد أوراقا مكتوبة، وإنما ما وراء ذلك،لإمكانية استغلالها في خدمة البلاد بإخلاص ونزاهة ونشر الفضيلة وصلاح المجتمع وسعادة الوطن وسيادة الوطن. وبهذا يتبيّن من فوائد الصحافة تَبْيين وتوضيح العلماء الصادقين من الدجّالين والمخادعين وأصحاب المصالح الضيّقة[5].

وإذا اعتبرنا أنّ أهمية الصّحافة لدى جمعية العلماء تكمن في مدى استغلالها وكيفية استخدامها، من أجل تحقيق الأهداف الإصلاحية عبرها، فيمكن إجمال ذلك فيما يلي[6]:

- المشاركة في الحركة الإصلاحية عامة والحركة الوطنية خاصة بالكتابة الصحفية في القضايا التي تهم الشعب الجزائري دينيا، اجتماعيات، ثقافيا، اقتصاديا، وسياسيا.
- تأكيد الشخصية العربية الإسلامية للجزائريين وذلك بالقيام بنشر الوعي الديني، والذّبِّ عن العقيدة الإسلامية مما خالطها من المعتقدات الباطلة، في إطار إحياء الهوية الوطنية والمحافظة عليها.

وبصرف النظر على أن القاعدة الأساسية للصحف السياسية هي المواضيع ذات الطبيعة السياسية، فإنها لا تَخْلُ من مواضيع ثقافية وغيرها، كما أن الصحف الثقافية هي الأخرى لا تضم فقط المواضيع ذات الطبيعة الثقافية والاجتماعية به هي أيضا لا تخلو من المواضيع السياسية[7]

---

(1)- عبد الرحمن شيبان، المصدر السابق، ص 116.

(2)- عبد الرحمن شيبان، نقلا عن ابن باديس، المصدر نفسه، ص 113.

(3)- الإبراهيمي، الآثار، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1997، ص 201.

(4)- باعزيز بن عمر، ذكرياتي مع الإمامين ، المصدر السابق، ص 35.

(5)- الإبراهمي، البصائر، ع: 10، المصدر السابق، ص 02.

(6)- مازن صلاح حامد مطبقاني، عبد الحميد بن باديس العلام الرباني والزعيم السياسي، عالم الأفكار، الجزائر، 2011، ص 70.

(7)- مولود اعويمر، أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر، تصدير أبو القاسم سعد الله، دار الخلدونية، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص 162.

وكانت الصحافة لدى رجال الإصلاح عامّة ورجال جمعية العلماء خاصّة هي أهم الأدوات المشروعة المعترف بها من أجل نشر الدعوة الحقّة والدفاع عن مصالح الأمّة[1]. كما أنها لم تكتف صحف الجمعية بالعمل الإصلاحي الضيّق بل راحت تحارب السياسة الاستعمارية، وربط الجزائر بباقي الأقطار العربية والإسلامية الأخرى.. وتذكير الأمّة بأمجاد الماضي وجهادهم ضد الأعداء عبر التاريخ[2].

وعليه فإن جرائد الجمعية عامة وجريدة البصائر– خاصة– نبراس الإعلام لدى جمعية العلماء، فإنّ مهام وأهمية صحف جمعية العلماء، ينبثق من مبادئ وأهداف جمعية العلماء في حدّ ذاتها. فجرائدها كانت تُعبِّر بجُرأة عن أفكار وأراء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ويمكن تلخيص ذلك في:

– إحياء الجزائر؛ عن طريق بناء قاعدة شعبية صلبة تؤمن بمبادئ الإسلام والعروبة والوطنية. فقد كانت تصفها سلطة الاحتلال بأنها أخطر على الاستعمار من غيرها من الأحزاب والهيئات السياسية الأخرى، من خلال مدارسها ومساجدها، لأنهم أيقنوا بأن جمعية العلماء تمارس الإسلام بصورته الحقيقية الذي هو بمثابة مدرسة للوطنية الحقيقية، فحققوا أهدافهم بإيقاظ الأمّة من نومها[3]. وليس – هذا– فقط عن طريق المساجد والمدارس الحرّة، بل كانت صحفها أحد المحرّكات الأساسية لسَيْرورة العمل المسجدي، والمدرسي، والنضال والاجتماعي، السياسي، على حدٍّ سواء.

– الرّد على سياسة التضليل الاستعماري؛ بالإضافة إلى فضح أساليب الاستعمار ومواجهة الجرائد المعادية للوطنية والحرية المساندة للاستعمار، جاء عن ابن باديس رَدًّا على أبواق الإعلام الاستعمارية وأتباعهم من الجزائريين، أنّ هؤلاء الذين يوالون الاستعمار ويفرحون بذكرهم في جرائدهم، هم خذلان للأمّة وسبب انهزامها، ومما قال في ذلك؛ "إن أعداء الأمّة الذين تمثِّلهم الجرائد الاستعمارية الكبرى هنا وهناك، ما فتئوا يوالون ضرباتهم ويعيدون هجماتهم على الجمعية، لأنهم يرون فيها حياة الأمّة ويشاهدون فيها السّد الحصين دون ما يرغبون من ذوبان الأمّة وانحلالها لإفنائها، وينقصها من أطرافها، فكل ما تجتازه الأمّة اليوم، وما تعانيه وما تلاقيه، هو ما تجتازه الجمعية وما تعانيه وما تلاقيه على أبلغه وأشده، لأن الجمعية هي الأمّة و الأمّة هي الجمعية !!"[4].

(1)– سليم مزهود، الخطاب الإصلاحي عند مبارك الميلي، دار الواحة، الجزائر، د.س، ص 271.

(2)– سليم مزهود، المرجع المرجع نفسه، ص 281.

(3)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، المرج السابق، ص 211.

(4)– عن الجمعية: دعوة وبيان إلى عموم الشعب المسلم الجزائري الكريم، البصائر، ع: 79، 12 جمادي الثاني 1356هـ/20 آب أغسطس أوت 1937. ص01.

فالاعتماد على صحافة تساعد على نشر الوعي في البلاد، باعتبار أن الإعلام أداة التعبير الموضوعي لعقلية الجمهور، فيمكنه تغيير المفاهيم وبناء الأفكار وتوجيه الضمائر وإنعاشها، وتوجيه الأمّة ورفعها من الحضيض إلى الأعالي[1].

ومن أمثلة رد الجمعية على على سياسة التضليل الاستعماري، نجد الإبراهيمي قد فضحها في جريدة البصائر لسان حال ج ع، حتى تصل حقيقة المدنية والحضارة الفرنسية في الجزائر، حيث قال؛ "جاءت فرنسا إلى الجزائر بالراهب الاستعماري ليفسد به على المسلمين دينهم.. وجاءت بالمعلم الاستعماري ليفسد على أبناء المسلمين عقولهم.. وأفكارهم.. وجاءت بالطبيب الاستعماري ليحافظ على صحّة أبنائها قبل كل شيء، إنّه لا يكون إلا حيث يكون الأوروبيون.. ثم يعيش على أمراضهم التي مكّن لها الاستعمار بالفقر والجهل.."[2].

كما تجد الإشارة إلى أنه بعد أحداث الحرب العالمية الثانية، وما خلّفته في الجزائر من أحداث جسيمة على غرار أحداث08 ماي 1945، يمكن القول بأن الصحافة الجزائرية عامة وصحافة ج ع خاصة قد تميّزت بعدّة خصائص[3] من تطور مستوى الفنّ الصحفي فيها، من حيث الطرح والأداء. ورغم قلّة عُدَّة هذه الصحف، فقد ازداد تأثيرها، بالإضافة إلى انتظام صدورها دوريا. وأهم خاصية فيها كَمُن في بث الوعي السياسي.

فيذكر بعض الباحثين على أن صحافة الحركة الإصلاحية ومن بينها جمعية العلماء قد اتسمت بالتردد في المطالبة بحقوق سياسية وركزت اهتمامها على مسائل الهوية من ثقافية واجتماعية وعقائدية حتى لا تلجأ إدارة الاحتلال على مصادرة صحفها !![4]. لكن هذا ليس على الإطلاق، لأنّ المتتبع لمسيرة صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ 1931 إلى غاية انضمامها للثورة التحريرية لوَجَدها غنية بالمطالب السياسية في أغلب أعدادها، سواء كان تلميحا أو تصريحا.

فلماذا إذن لاقت صحف جمعية العلماء منذ نشأتها إلى المضايقات من مراقبة ومنع من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر انطلاقا من جريدة السنَّة والصراط بمنعها ثم جريدة الشريعة المطهرة، بحجزها ومنعها من الصدور، وليس هذا فقط بل راحت سلطات الاحتلال الفرنسي تمنعها من إصدار أي جريدة بلغة أجنبية كما كانت تزعم حتى تُعطى الموافقة الرسمية منها، ويُعتبر هذا القرار من أسوأ وأخطر القرارات التي مسّت نشاط جمعية لعلماء عن طريق تعطيل صحفها الواحدة تلو الأخرى قبل الحرب العالمية الثانية[5].

---

(1)- ميلود مغزاوي، جمعية العلماء المسلمين، دار التنوير، الجزائر، 2004، ص 30.

(2)- الإبراهيمي، البصائر، ع: 103، مصدر سابق، ص ص 1-2.

(3)- صالح بن بوزة، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، س2، ع: 03، ربيع 1415هـ/1995، ص 140.

(4)- الصادق بخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، مقاربة في دراسة الخلفية، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص 95.

(5)- عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص ص 254 – 255.

فهذه الإجراءات التعسُّفِيّة في حقِّ صُحف جمعية العلماء ليس ضِدَّ جرائدها في حدِّ ذاته بل للوقوف أمام إسهاماتها الحقيقية في توعية الشعب الجزائري، لإدراكها من خطورة قوَّة الكلمة والقلم، وموقعها في أوساط المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه المثقفة وغيرها. فلها علاقات مع كافة شرائح المجتمع عامة وهيئات الحركة الوطنية خاصة.

ومن أسباب المضايقات على صحافة جمعية العلماء أنها لم ترض بالمصانعة والمداراة، ولأنها كانت سهاما حارقة تضرُّ بمصالح الاستعمار وتتصدى لأقواله وقوانينه[1].

وانطلاقا من تصريح رئيس الجمعية الثاني الشيخ الإبراهيمي الذي يعتبر البصائر والجمعية لهما مبدأ مشترك يتحقق في تبصير الجزائريين من الاستعمار وسياساته وتعبيد الطرق للوصول بها إلى بَرِّ الحرية والاستقلال، حيث كتب قائلا ؛ "إن جريدة البصائر هي لسان حال جمعية العلماء المسلمين، ومعنى هذا أن مبدأ الجريدة هو مبدأ الجمعية، ومبدأ الجمعية وإن تعددت مناحيه يرجع إلى كلمتين ذات مدلول واسع وهما (العِلم والدين).. وإن لله في هذه الجمعية وجرائدها حكمة هو مجلِّيها لوقتها. فقد كانت أسماء جرائدها رموزا إلى أطوارها (السُّنَّة والصِّراط..) وستكون البصائر البرهان القائم على استبصار الجمعية فيما تدعو إليه من الإصلاح الديني والعلمي، وعلى استبصار الأمّة فيما تُدعى إليه منهما. ويمكن القول أن جرائد السُّنَّة والشريعة والصراط وغيرها قد مهّدت لاستقرار البصائر وتجاهد في سبيلها بإعلاء كلمة الحق[2].

وعليه فإن جرائد الجمعية عامة وجريدة البصائر خاصة هي نبراس الإعلام لديها، فإن مبادئ وأدوار ومهام وأهمية هذه الجريدة ينبثق من مبدأ وأهداف جمعية العلماء في حدّ ذاتها. فجرائدها كانت تعبِّر بجرأة عن أفكار وأراء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

وهذا ما صرّح به الإبراهيمي عند بداية استئناف عمل "جريدة البصائر"[3]، والتي حملت شعارا دائما وهو "لسان حال جمعية العلماء المسلمين" فهي أهم جريدة وأطولها أمدا. وعليه فإن جرائد الجمعية عامة وجريدة البصائر خاصة نبراس الإعلام لدى جمعية العلماء، فكانت مبادئ وأدوار ومهام وأهمية هذه الجريدة ينبثق

---

(1)- ميلود معزاوي، المرجع السابق، ص 58.

(2)- باعزيز بن عمر، ذكرياتي مع الإمامين.. المصدر السابق، ص 127.

(3)- ظهرت جريدة البصائر في الميدان الصحافي سنة 1935 وتوقفت خلال 1939، ثم عاودت في سلسلتها الثانية خلال 1947 وتوقفت في جانفي 1956، وعاودت الظهور بعد الاستقلال في التسعينات من القرن الماضي، فقد كان شعارها "البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" و"البيان العربي والوطنية الحقّة"، فقد ذكر عنها الإبراهيمي ما يلي: " .. ظهرت جريدة البصائر في الميدان الصحافي سنة 1935 وشعارها دائما البيان العربي والوطنية الحقة، ولم تحد عن هذا الشعار في يوم من الأيام. وقد بيضت وجه الجزائر في عدة مواقف وبذلت جهودا جبارة لخدمة الإسلام والعروبة في هذه البلاد لا ينكرها إلا جاحد أو معاند. وللبصائر في محاربة الجاحدين والجامدين جولات وصولات لا تنكر. ولها في كشف القناع عن دسائس الخونة وسماسرة السياسة مواقف مشهودة وألوية معقودة. وفي نفس الوقت سجلت فصولا قوية في تاريخ القضية الجزائرية". عن الإبراهيمي: البصائر، ع:03، 21 رمضان 1366هـ/08 أوت 1947م، ص5.

من مبدأ وأهداف جمعية العلماء في حدّ ذاتها. فجرائدها كانت تعبِّر بجرأة عن أفكار وأراء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ومما سبق ذكره حول أهمية وسائل الإعلام لدى ج ع يمكن الخروج بجملة من النتائج أهمها:

- يقين علمائها المؤسسين لها أن من أهم الوسائل الكفيلة لتحقيق أهدافها الارتكاز على الإعلام خاصة المتاح منه آنذاك الجرائد والمجلات، فنجد أن هؤلاء العلماء كانت لهم علاقة بالصحافة قبل حتى تأسيس جمعية العلماء؛
- كانت منهجيتها تتميز بالموضوعية أغلب الأحيان ولكن وضعية الجزائر المستعمرة حتّم عليها أن لا تتجرّد من العاطفة في طرح العديد من المواضيع المتعلقة بقضايا الراهن المُعاش؛
- كانت صحفها تتّبع الدّقّة والتحليل والوصف والتعليق وعدم العشوائية؛
- كانت مواضيع ومقالات صحف الجمعية ذات أهداف تشمل مختلف الميادين لخدمة الجزائر وشعبها؛
- تباين مواضيع جرائد جمعية العلماء من ذ تأسيسها (1931 – 1956) حسب النظرة الفاحصة لقضايا الجزائر الداخلية؛
- لم يخلُ عديد من أعداد الشهاب أو الدفاع أو الشاب المسلم، أو البصائر من المواضيع السياسية ذات الطابع الاستقلالي والتحرري؛
- لاقت صعوبات من ضغوط ومراقبة ومصادرة آلات الطباعة وأعدادها، من طرف الاحتلال الفرنسي؛
- حدّة المواضيع السياسية والمدنية، تباينت عبر رؤساء جمعية العلماء الثلاث من ابن باديس والإبراهيمي والعربي التبسي، ووباقي أعضاء الجمعية وكُتّاب صحفها، خاصة البصائر، ويرجع ذلك إلى تطورات الحركة الوطنية ومختلف الأحداث والقضايا الوطنية؛
- أنّ جريدة البصائر كانت من بين أهم وأفضل الجرائد التي صدرت في الجزائر والمغرب العربي أثناء النصف الأول من القرن العشرين، ليس لجمعية العلماء فحسب بل للحركة الوطنية الجزائرية، لدورها الفعّال محليا وخارجيا، فلم تضاهيها أي جريدة. فدامت من 1935 إلى غاية 1956 ما عدا أثناء الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب أهمها قرار الشيخ عبد الحميد بن باديس بوقف نشاطها حتى لا تتعرض الجمعية للمضايقة؛
- فكانت البصائر أفضل وسيلة إعلامية لجمعية العلماء، لأنها وببساطة كانت شاهدة على قيام الثورة التحريرية المباركة، فكانت أحد منابر الحرّية والنظرة الاستقلالية من بداية الثورة التحريرية؛
- فكانت البصائر أحد العوامل المساعدة في استقرار الرؤية الشعبية للثورة التحريرية، وهذا لجرأتها في كشف تزييف وتحريف حقائق الثورة من طرف سلطة الاحتلال؛ وهذا ما سيتم تناوله في ثنايا هذه الأطروحة (جمعية العلماء والثورة التحريرية).
- وعليه فوسائل إعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلى رأسها جريدة البصائر كانت بِحق تبصِّر بصائر الجزائريين لهدف واحد وهو الجزائر قبل كل اعتبار؛

ولعل أهمية الإعلام المكتوب لدى جمعية العلماء إبان الحركة الوطنية تجسّد خاصة بصورة كبيرة فيما بين (1947 – 1956)، كون هذه الفترة تنامت فيها الأحداث والقضايا الوطنية والخارجية، من حيث توضيح مدلولات وملامح الفكر التحرري والاستقلالي في صحفها، وبالأخص في البصائر التي كانت لسان حالها بإسقاط مواقفها ونظرتها لمختلف القضايا، والأحداث السياسية منها، خاصة الثورة التحريرية.

وعلى ضوء ما سبق فصحافة ج ع أثبتت تفاعل ج ع مع مختلف القضايا السياسية خاصة القضايا الوطنية المحلية، رغم قانونها الأساسي الذي يؤكد على عدم ممارسة العمل السياسي، فما مدى تطبيق الفصل الثالث من القسم الأول من قانونها الأساسي التي نصّ على عدم الممارسة السياسية لـــــ ج ع؟ فهذه الإشكالية وغيرها سيتم تناولها في المبحث التالي.

المبحث الثاني: جمعية العلماء بين قانونها الأساسي وتفاعلها السياسي

ارتبطت الحركة الإصلاحية في الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بفعل الانتشار الواسع لمختلف المؤسسات الثقافية والتعليمية (النوادي – الجمعيات – الأحزاب)، وقد تزامن ظهورها بعدما انقطع العمل المسلح. وكما أن الحركة الإصلاحية كانت بداية حركة اجتماعية تجاوز بفضلها المجتمع الجزائري العمل الفردي والبطولات الشخصية إلى العمل الجماعي والتنظيم السياسي والبناء الاجتماعي الجماعي.

فكانت شبه تنوع في العمل (السياسي والثقافي)، فالحركة الإصلاحية في الجزائر آنذاك اتخذت من كل الوسائل المتاحة في تنوير وبعث روح الأمّة من جديد والرجوع إلى الثوابت الوطنية والعمل من أجل الاستغلال الكلي لما هو متاح حسب الظروف وتحيُّن الفرص، فالحركة الإصلاحية بالجزائر كانت بداية لحركة اجتماعية تغيّرت من العمل الفردي إلى العمل الجماعي وفق تنظيمات سياسية عن طرق النضج الفكري للضمير الجزائري لمواجهة التحديات الخارجية (الاستعمار) والداخلية الأفكار الغربية عن الجزائريين "التغريب والاندماج"[1].

وباعتبار الجزائر آنذاك أرض محتلة – مستوطَنةً فرنسيًا– وتعدُّد الظروف المحيطة بالجزائر محليا ودوليا، بعد الحرب العالمية الثانية، كان لزاما تواجد عدة توجهات تتباين حسب المورد التي نمت منه أفكارها، فكان التوجه الإصلاحي بشقيه السياسي الداعي إلى الاستقلال بزعامة مصالي الحاج، والسلفي العامل على بعث مقوِّمات الأمّة الجزائرية بزعامة ابن باديس، قد واجها في الميدان نموذجا آخر من التوجهات والسلوكيات تتمثل في الانسلاخ والاندماج الرامية إلى الانحلال في الإيديولوجيات الغربية في المجتمع الجزائري على غرار الجمعيات والأحزاب ذات التوجه الليبيرالي والاندماجي بزعامة ابن تهامي وابن جلول وفرحات عباس، بالإضافة إلى تيار يعتمد الشيوعية المقنَّعة بقناع الاشتراكية الفرنسية الخاضعة

(1)– ناصرالدين سعيدوني، منطلقات وآفاق "مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية"، ط1، دار الغرب، لبنان، 2000، ص215.

للوجود الأوروبي في الجزائري بزعامة عمّار أوزغان. إلا أنّ هذا كله وبالمقابل للجهة الأخرى والمتمثلة في تسلُّط وطغيان الاحتلال الفرنسي، فهو العدو المشترك لكل الجزائريين[1].

وعليه فإن هذه التشكيلة للحركة الوطنية الجزائرية خلال النصف الأول من القرن الماضي بدا عليها التباين وهذا حسب مبادئ وأهداف كل هيئة[2] أو حزب فيها، ولكن المُلاحظ فيها تواجد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كان ظاهرها ديني، اجتماعي وثقافي، ولكن انتماءها إلى الحركة الوطنية وتفاعلها في العديد من القضايا ذات الطابع السياسي، أسال الكثير من حبر الباحثين والمؤرخين والمهتمين بالفكر الإصلاحي وعلاقته بالنشاط السياسي قبل الثورة التحريرية الجزائرية (1954). وبصرف النظر عن تباين الدراسات والأبحاث عن دور جمعية العلماء في الشأن السياسي، فإن هذا المبحث يحاول إعطاء إضافة إلى تلك الدراسات، وهذا من خلال البحث في ماهية السياسة السياسة عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومكامنها لديها من خلال تبيين مدلولات ذلك في ظل الهيمنة الفرنسية وإعطاء نظرتها السياسية من حيث أهي ثابتة أم متغيرة؟

من خلال المبحث السابق، وما ذكرته بعض تقارير شرطة سلطة الاحتلال، تبيّن أن من الغايات الأساسية لجمعية العلماء هو إعادة بناء الهوية الوطنية الجزائرية ماديا ومعنويا، هو إرساء الوطنية والدفاع عنها[3]. فعملية إرساء الوطنية والدفاع عنها ليندرج في الحقيقة في العمل السياسي. وكما يتّفق العديد من الباحثين على أن جمعية العلماء اتخذت الخطوة الأولى من تأكيد فكرة الإسلام هو العنصر الأساسي في هوية الشعب الجزائر" الإسلام ديني واللغة العربية لغتي والجزائر وطني"، فهذه الثلاثية لها طابع سياسي وهذا ما يؤكّده اندماجها في جبهة التحرير الوطني عام 1956[4]. كما سيأتي ذكره لاحقا.

فقد كانت لها وسطية في ممارسة السياسة تحت غطاء الدِّين، فأُسهمت في إعداد الأجيال، إلى أن حلّت هياكلها سنة 1956، كبقية الأحزاب الجزائرية في "جبهة التحرير الوطني" أثناء الثورة المسلّحة، ليلتحق معظم أفرادها بالثورة[5].

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني، "دراسات وشهادات مهداة إلى الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله، " الحركة الإصلاحية الجزائرية في مواجهة العوائق الداخلية والتحديات الخارجية "، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص ص 125-131.

(2)- أحيانا يأتي ذِكر جمعية العلماء بـــــ "هيئة" وهذا للتنويع في المصطلح من الناحية القانونية، وليس تضاربا في المصطلحات، فسواء الأحزاب أو الجمعيات هي أصلا بمثابة هيئات كمصطلح قانوني، أنظر: ابتسام العزام، محامية لدى المجلس، المصطلحات القانونية، قصر الكتاب، البليدة، 1998، ص 31.

(3) ANOM, doc/Int, F/M, 81F / 939. Op.cit.

(4) Mouna Abid, ***El Islamismo y su Reflejo, la crisis Argelina en la prensa espanola*** de cooperacion internacional, Madrid, Espana, 2000, Pp55 – 56.

(5)- الصادق بخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، مرجع سابق، ص 97.

وإن كانت جمعية العلماء تتفاعل سياسيا – إن صح القول– ليس في إطار العمل الحزبي البحت، وإنما من منطلق عدم فصل العمل السياسي عن الدِّين، فقد تحدث ابن باديس ذات يوم رَدّا على من تساءل عن اهتمام العلماء بالعمل السياسي[1]، حيث قال: "وكلامنا اليوم عن العلم والسياسة معا، وقد يرى بعضهم أن هذا الباب صعب الدخول لأنهم تعودوا من العلماء الاقتصار على العلم والابتعاد عن مسالك السياسة، مع أنه لا بد لنا من الجمع بين السياسة والعلم، ولا ينهض العلم والدِّين حق النهوض إلا إذا نهضت السياسة بِجِدِ"[2].

وانطلاقا من العبارة الأخيرة ، نلمح إشارات تُدعِّم المدافعين عن نشاط جمعية العلماء بخصوص تَطرُّقها للمواضيع السياسية والتفاعل معها، عكس من اتهمها بالخروج عن مبادئها.

فمنذ وجودها كانت تدرك حقيقة المسؤولية وخطورتها، فالوضع الاستعماري كان يزداد هيمنة أكثر فأكثر، ما جعلها يتحتّم عليها المشاركة في إبداء وجهة نظرها وإبراز مواقفها التفاعلية مع جُلّ المسائل والقضايا–السياسية خاصة– التي شهدتها الجزائر ابتداء ثم العالم الإسلامي والعربي بشقيه المشرقي والعربي على حد سواء.

وحتى تتضح الرؤية من عدمه بشأن السياسة لدى ج ع يمكن بداية النظر في قانونها الأساسي ثم إسقاطه على عمل الجمعية وأهدافها،

المطلب الأول: مكامن السياسة وحقيقتها لدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

أولا: لمحة عن القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

لأيِّ هيئة – مهما اختلف مجال نشاطها– قانونٌ تسير عليه من أجل السَّيْر الحسن لها ويساعدها في تحقيق غاياتها وأهدافها، فكانت جمعية العلماء كغيرها من الهيئات والمنظمات التي نشِطت إبّان تلك الفترة الاستعمارية من قانون أساسي، حسب ما نصّت عليه التشريعات القانونية الاستعمارية[3]. وهذا ما جعل جمعية العلماء من وضع قانونا تسير عليه في هذا الإطار.

---

(1)– وكان ذلك تحديدا خلال أحد زياراته الروتينية لتونس أثناء لقاءاته مع الطلبة الجزائريين الزيتونيين.

(2)– عبد الحميد بن باديس " نصوص مختارة "، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، جمعها وعلق عليها الأستاذ محمد قرصو، منشورات ANEP (المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2005، ص 115.

(3)– القانون الفرنسي الخاص بتأسيس النوادي والجمعيات بمقتضى مواد القوانين الموالية؛ حسب ما ذكره ابن باديس عند انعقاد أول مؤتمر تأسيسي لجمعية العلماء المسلمين، أنظر: آثار عبد الحميد بن باديس، ج4، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية ، ط1، سنة 1406–1985، ص ص 132 – 133. ((– فالمادة الخامسة وما يليها من قانون أول جويلية 1901 ليس لها القوة القانونية.

- قانون 09 ديسمبر 1905 فصل الدين عن الدولة، حرية الأديان.
- وأمـــــر 27 سبتمبر 1907 (مرسوم)، أن تدفع أجور القائمين عليها من كيسها، وتدرس الدين دون ذلك .
- مرسوم 1892م، مدة 10 سنوات))

يتضمن قانون هذه الجمعية خمسة أقسام، حيث كل فصل يحتوي جملة من الفصول[1]:

- **فالقسم الأول؛** جاء تحت عنوان الجمعية، يضم ثلاثة فصول، يبتدئ تكوين جمعية تحت اسم "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" يكون مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة، فالفصل الثاني يقر بتكوين الجمعية حسب القانون الفرنسي، وأما الفصل الثالث يتحدث عن ابتعاد الجمعية عن الجانب السياسي.
- **أما القسم الثاني؛** احتوى أيضا على ثلاثة فصول تناولت إجمالا هدف الجمعية الاجتماعي والديني في كل القطر الجزائري، وأن غايتها تعمل على تحقيقها بكل الوسائل المتاحة والمباحة، دون الإخلال بالقانون الفرنسي، وهذا في كامل أنحاء التراب الجزائري بفتح ما يمكن فتحه من نوادي تابعة للجمعية..
- **أما القسم الثالث؛** تضمن خمسة فصول تتعلق بالتنظيم الهيكلي للجمعية من حيث الهيئات والمجالس وأعضائها وكيفية الاشتراك...
- **والقسم الرابع؛** احتوى خمسة فصول أيضا، جاءت كلها تخص الجوانب المالية من حيث الاشتراكات والإعانات وكيفية تنظيمها ومن يحق لهم التصرف في مال الجمعية.
- أما **القسم الخامس؛** فضم أربع فصول، يحدد وظيفة المجلس الإداري، وكيفية انعقاده وعرض الأعمال السنوية (البرامج). وتحديد -كذلك- قوانين الجزاء والعقاب في حالات الخلاف، بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة في حالة حلّ الجمعية.

كما أسردت في نهاية القانون جملة من المبادئ الأساسية للجمعية تمثلت فيما يسمى بـــــــ "دعوة الجمعية وأصولها"[2]. وكما تمّ ذكره آنفا، سيتم تناول القسم الأول وفصله الثالث فقط من القانون الأساسي لجمعية العلماء في هذه الجزئية لتعلّقه بالنشاط السياسي وهو المتعلّق بصلب الموضوع. فقد جاء في الفصل الثالث من (القسم الأول) من قانونها الأساسي أنه : "**لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية**"[3].

(1)- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1404هـ/1984م، ص ص 211- 213.

(2)- تمّ تناولها سابقا، أنظر: الملحق، رقم: 02.

(3)- ومن هذا المنطلق يجدر بنا التساؤل مرّة أخرى هل حقّا لم تتدخل في القضايا السياسية؟ أو بعبارة أخرى كيف كانت تنظر جمعية العلماء إلى السياسة في ظل الاستعمار؟ وهل هي نظرة ثابتة أم متغيّرة؟. وعليه فإن هذه الأطروحة تجيب على ذلك عبر مختلف فصولها.

ثانيا– حقيقة السياسة ومنطلقاتها لدى جمعية العلماء:

في إحدى مؤتمرات[1] جمعية العلماء، قام الشيخ العربي التبسي وألقى خطابا تملأه نبرة غَيْرةٍ على واقع الجزائر المُعاش في شتى المجالات، خاصة ما تعلق الأمر بالمجال السياسي وعلاقة الجمعية بها فقال: "إنّ جمعية العلماء ليست حزبا ولا هيئة لأفراد، فهي لجميع الجزائريين المسلمين الذين تجمعهم لغة واحدة وعقيدة واحدة. وهي تتمتع بعطف جميع الديمقراطيين لأنها تعترف بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذِ الإسلام يُقرُّ العدالة الاجتماعية، وهو قد أسَّس للهداية لا للاستعمار ولا يمكن أن يتلاقيا، لأن الاستعمار يحارب الكمالات الإنسانية والإسلام يحافظ عليها. فنحن بجانب الحركات التحريرية لأننا مدافعون عن ناحية من نواحي التحرير في الجزائر الدفاع عن الإسلام والعربية. وقد وجدنا الحكومة الفرنسية والاستعمار متّفقين على ظلم الدِّين والشعب. فكل الحكومات المختلفة التي تعاقبت في فرنسا سواء منها الاشتراكية والحركة الجمهورية الشعبية أي جميع الأحزاب كان لها موقف واحد في ظلم الدين الإسلامي إلا الشيوعيين فإننا لم نجرِّبهم إلى حدِّ الآن إذْ لم تقم لهم حكومة في فرنسا. وإننا مستعدون للمشاركة في النهضات السياسية لأن السياسة تدخّلت في الدِّين وإننا نشاهد أن موقف فرنسا مع الإسلام في الجزائر موقف شاذ.. وهو يدعو إلى بُغض الاستعمار وحمل بُغضه في الصدور في الحياة وفي القبور"[2].

ومن هنا نجد أن من أهم أسباب تدخل جمعية العلماء في السياسة وإن كانت بصفة غير مباشرة من حيث العمل السياسي المحض، يتلخّص بصورة عامة في تطوّر الحالة الراهنة والظروف الملحية، ويتمثل بالخصوص في الأسباب والعوامل التالية:

- تدخل السياسة الاستعمارية في الدين.
- موقف فرنسا المتسلّط على الجزائر هويةً وأرضا (ماديا ومعنويا).

لذلك نجد أبو القاسم سعد الله يعلّق على ذلك؛ أن سبب مشاركة جمعية العلماء السياسية على أنها وجدت نفسها وسط العواصف السياسية–على حدّ تعبيره– فلم يسعهم إلا ركوبها[3]. وربما هذا ليس حُبا في العمل السياسي، لكنه جاء في سياق محاربة الاحتلال والأفكار الاستعمارية. ويبقى التساؤل هنا هل كانت – بعدما أُسِست– تَعي أنها ستعمل على تغيير منهجها العملي وانفعالها السياسي أم لا؟ فانطلاقا من قانونها الأساسي يظهر أنها كانت لا تريد ذلك بحكم أولوياتها المترتبة على التربية والتعليم والنصح والإرشاد.. ولكن بحكم الظروف المتسارعة وبسبب تلك الأسباب السابقة وغيرها جعلها تخوض –شبه مرغمة– في السياسة، لأنها كما قال التبسي والإبراهيمي وابن باديس جمعية العلماء للكل، أي للجزائر بشعبها ومنظّماتها، كهيئة استشارية ناصحة.. بالإضافة إلى عدم مشاركة أي عضو منها في أي استحقاق انتخابي نيابي كما سيذكر ذلك في المباحث الآتية.

---

(1)– المنار،(جريدة)، السنة الأولى، ع: 9، 4 محرم 1771/ 10 أكتوبر 1951، ص 03.

(2)– المنار، ع: 9، المصدر نفسه، ص 3.

(3)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 87.

فإذا تعمّقنا في شعار «الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا» أكثر من اتصف به دعاة الإصلاح في الجزائر، وفي مقدمتهم الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس الذي لخّص منهاج عمل ج ع بقوله: «القرآن إمامنا والسنة سبيلنا والسلف الصالح قدوتنا وخدمة الإسلام والمسلمين وإيصال الخير لجميع سكان الجزائر غايتنا»[1]. وهذا ما يجعل «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» في مقدمة من كان لهم شرف مواجهة المدّ الجهوي والميل الطائفي. فكانوا أقرب إلى التعبير الصادق عن أعماق النفس الجزائرية في أحلك اللحظات وأشدّ الأوقات بؤساً من أي تيار وطني آخر. كيف لا؟! ومقولة ابن باديس في جريدة "البصائر" في 8 أبريل 1938م ظلت تُعبِّر بعمق عن ضمير الجزائريين المشترك حتى الآن، وهي: "لقد فهمنا – والله – ما يراد بنا، وإننا نُعلن لخصوم الإسلام والعربية أننا عقدنا على المقاومة المشروعة عزمنا وسنمضي – بعون الله – في تعليم ديننا ولغتنا على الرغم من كل ما يصيبنا، ولن يصُدَّنا عن ذلك شيء، فنكون قد شاركنا في قتلها بأيدينا. وإننا على يقين من العاقبة – وإن طال البلاء – لنا وإنّ النصر سيكون حليفنا..."[2].

كما أن ابن باديس كثيرا ما كان ينوِّه بجمال الدين الأفغاني لمّا دخل مصر عام 1871 صاحب فكرة الإصلاح التجديدي، فقد كان شديد الحذر بالإفصاح بها باعتبارها فكرة ذات طابع سياسي، فكان يرى أن إيجاد فكر إصلاحي من منطلق التجديد في مختلف المجالات بما فيها الإطار السياسي، ولكنه ذكر بأن الجهر بما جهر به جمال الدين الأفغاني وقتئذ عندما عاد إلى الجزائر (قسنطينة) ليس بمستطاعه مبدئيا، لأنه كان يرى بدايةً يجب الاعتماد أولا على التعليم وتثقيف العقول وإعداد النخبة لخدمة الدين والوطن قبل أي حركة أخرى سابقة لأوانها..[3]. فالعبارة الأخيرة تعود إلى أن إمكانية النشاط السياسي ليس مُدرج في برنامج ج ع وهذا ما يؤيده قانونها الأساسي، ولكنه ليس غائبا عنها، ذلك أنّ جمعية العلماء كان لعلمائها قاعدة الأولويات، فالتربية والتعليم والتهذيب ثم الإصلاح الشمولي، لأنّ السياسة كانت تحت مظلة الإصلاح الشمولي.

فكانت نظرة ج ع التحريرية تعتمد على المرحلية لأن التحرر في نظره مسألة متدرّجة تبدأ بالتربية والتصفية والتعليم والعلم، ثم العمل التحرري وهو أخذ الاستقلال نهايةً. وهذا ما قام به جُل رجال ج ع تأسِّيا بابن باديس من بعده.

فابن باديس لم يُظهر النزعة السياسية علانية بشكلها المعروف، لأنه كان يحب أن يطلق عليه "مُعلِّم" لأنه يعتز بهذا اللقب أكثر من أي لقب سياسي أو حركي كالزعيم أو رئيس حركة أو حزب أو هيئة...إلخ. فكثيرا ما كان يُذكّر طلبته وتلاميذه وأصحابه بقول الله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾[4].

---

(1)- الشهاب، دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها، ج4، مج 13 / 179.

(2)- البصائر، ع: 107، محرّم 1357هـ/ 8 أبريل 1938، ص ص01 – 02.

(3)- باعزيز بن عمر، من ذكرياتي مع الإمامين عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 25.

(4)- قرآن كريم، سورة البقرة، الآية (151) .

كما ثبت عنه أن من الأهداف الرئيسية لجمعية العلماء هو إعادة بناء المجتمع الجزائري انطلاقا من الثوابت الوطنية الدين واللغة والثقافة. ولكنها مع ذلك مارست عدة نشاطات أخرى على غرار العمل التربوي والدعوي، وأهمها النشاط السياسي، مما جعل الكثير من الباحثين يتباينون حول ممارساتها. فالإشارة التي أكّد عليها قانون ج ع الأساسي أنه "لا يسوغ لها بأيٍّ حال من الأحوال أنْ تَخوض أو تتدخَّل في المسائل السياسيَّة، ثم هي تمارسها بطريقة أو بأخرى جعل الإبراهيمي يحاول أن يُضفي على ذلك تعبيرا أو تعليلا على ذلك بقوله" :إنَّ جمعية العلماء حرَّرتِ العقول، وصَقلتِ الأفكار، وأَيقظتِ المشاعر، والنتيجة الطبيعيَّة لذلك هي تَحرير الأبدان؛ لأنَّ الأول مَدرجةٌ إلى الثاني"[1]. ويمكن أن نستنتج من قوله: "أيقظت المشاعر" تدل بصفة عامة عن كل ما يمكن أن يغيّر من شخصية وطبائع الجزائريين وعلاقتهم نحو فرنسا في شتى المجالات ليس فقط من حيث الهوية الوطنية التي لها أثر كبير في بث روح الوطنية والقومية، فتحرير الأبدان بداية ثم تحرير الأرواح والأوطان آخرا.

مهما تم الإعلان على كون جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تهذيبية تثقيفية دينية في سجل مؤتمر جمعية العلماء فهذا لا يعني أنها تُنفي عن نفسها الانشغال بما يتعلق بالأمور السياسية، لأن السياسة في الإسلام لا تنفصل عن الدين بأيِّ حال من الأحوال، لأن الثاني بمثابة المراقب للأول، وهذا هو حال جمعية العلماء، ذات التوجه السُّني، التي تشبّعت بعلوم السَّلف وعلى رأسهم بحر الإسلام ابن تيمية صاحب كتاب السياسة الشرعية، لذلك نجد الإبراهيمي يقول: "..إذا كان الإسلام دينًا وسياسة، فجمعية العلماء دينيَّة وسياسيَّة، قضية مُقنِعة لا تَحتاج لسؤال وجواب، وجمعية العلماء ترى أنَّ العالِم الديني (رجل الدِّين) إذا لَم يكن عالمًا بالسياسة، ولا عاملاً بها، فليس بعالِم، وإذا تَخلَّى العالِم الديني عن السياسة، فمَن يُصرِّفها ويُديرها[2]".

ورغم كون سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر تتعامل مع جمعية العلماء كونها جمعية دينية ثقافية واجتماعية، إلا أنها كثيرا ما كانت بعض التقارير الفرنسية تشير إلى أن جمعية العلماء تستخدم السياسة والتحريض ضد فرنسا تحت غطاء شعار الجمعية، ويقول الإبراهيمي في ذات السياق : "..يقول الاستعمار في مَعرض التَّبرُّم والسُّخط عليها: إنَّها جمعية سياسيَّة في ثوب ديني، وإنَّها تُستِّر القوميَّة بستار الدين، وتُخفي الوطنيَّة بخفاء العِلم والعربية، إلى أنْ يقول: "إنَّها تَستخدِم سياسة أجنبيَّة، وتَعمل للجامعة العربية أو الإسلامية [3]".

ولعل ما خدم وجهة نظر السلطة الاستعمارية حول دور جمعية العلماء السياسي، ما كتبه مالك بن نبي حول نظرته لمشاركة جمعية العلماء في العديد من الأحداث السياسية، وبالأخص بمشاركتها في المؤتمر

(1)- الإبراهيمي، الآثار، ج4، المصدر السابق، ص 171.

(2)- الإبراهيمي، المصدر نفسه، ص 170.

(3)- الإبراهيمي، المصدر نفسه، ص 40 – 41.

الإسلامي في باريس 1936، على أن جمعية العلماء قد خرجت عن مبادئها، حيث يقول ابن نبي: "فبأي غَنيمة أرادوا أنْ يَرجِعوا من هناك (باريس)، وهم يَعلمون أنَّ مِفتاح القضية في رُوح الأمّة لا في مكان آخر"[1].

فكان رد ابن باديس واضحا بما صرّح به قائلا: "..إنَّ الذين كانوا معنا يوم قابَلنا رئيس الوزارة بلوم باسم المؤتمر[2]، يَعلمون تَصريحَه، بأنَّنا لن نَرجِع بأيدينا فارِغة، وأنَّه سيَشرع في الحين القريب في تَحضير مطالبنا المُستعجلة، والجزائر تَنخدِع وتَطمَع، ويُمكِن أنْ يَطولَ انخداعُها، ويَستمرَّ طمَعُها، ويُمكن أنْ يَنجلَيَ لها سرابُ الغرور، فتُقلِع عن الانخداع، وتَقطَع حبْل الطمع، وتَصل باليأس وما يُثمِره ويَقتضيه، وأمَّا نحن – الجزائريين– فإنَّنا نَعلَم من أنفسنا أنَّنا أدرَكنا هذا وأدركنا مَغزاه، وهو يكاد يَعمُّ، ولن نَتردَّد في أنَّه قد آن أوانُه ودقَّت ساعتُه، ماذا تُريد فرنسا من مُماطلتنا"[3].

فعبارات ابن باديس هذه لتوحي بأنّه يرسل رسالة مشفّرة للمستعمِر وللمستعمَر معا، عن طول الانتظار وخلف الوعود ونكث العهود فمآلها كشف حقيقة الاستعمار الزائفة، وتُكشف إلا بالعمل لا بالقول من طرف الجزائريين لا سواهم. وبعد رحيل ابن باديس، يمكن القول بأن كل ما تركه في محاربة السياسة الفرنسية الرامية لدمج ومسخ الهوية الوطنية في الكيان الاستعماري قد بقى رفاقه من العلماء محافظين عليه، ثابتين على مبادئ جمعيتهم، وهم على ما قاله ابن باديس مقاومين لهيمنة الاستعمار ورافضين للاندماج بالكلية.

ويذكر المفكِّر مولود عويمر– كباحث في الحركات الإصلاحية ثم كعضو في جمعية العلماء حاليا – على أن مسألة السياسة لدى جمعية العلماء قد ارتكزت على قادتها البارزين في خطاباتهم وكتاباتهم المشوبة بالفكر السياسي، وفق ثلاث مستويات تتمثل في المواقف والتصورات والممارسات، فمن حيث التعبير فقد عبّر علماء الجمعية عن مواقف كثيرة تمس الحالة السياسية في الجزائر والعالم العربي الإسلامي، فكل من ابن باديس والإبراهيمي لم يكتفيان بالدفاع فقط عن القضايا الدينية والتربوية التي هي من أولويات الدعوة الإصلاحية، ومن صميم اهتمامات عالم الدين[4]. بل كانت لهم تصورات ورؤىً لما وراء الإصلاح الديني.

أما من حيث التفكير؛ فهي تلك التصورات والتي تتمثل في نظرة العلماء للسياسة وعلاقتها بالدين. أما التدبير من حيث الممارسة الواقعية فلم يكن علماء الجمعية يفرقون بين السياسة والدين في نظر سلطة

(1)– مالك ابن نبي؛ مُذكرات شاهِد القرن، ط1، دار الفكر، بيروت، 1969، ص 386.

(2) – يُقصد المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936.

(3)– محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2012، ص ص180 – 181.

(4)– مولود اعويمر، مسألة السياسة عند الإمامين إبن باديس والإبراهيمي، عن: http://www.odabasham.net بتاريخ : 02/02/2017-10.44.

الاحتلال والصحافة الاستعمارية في الجزائر. مما جعلها محط اهتمام واتهام سواء من طـــرف الســـلطة الاستعمارية ومستوطنيها أم من طرف تيارات الحركة الوطنية الأخرى[1].

فرغم ابتعاد القانون الأساسي لجمعية العلماء عن الممارسة السياسية، لكنها شاركت فيها، فكانت بمثابة الأرضية الإيديولوجية المشتركة التي تقف عليها الحركة الوطنية فكانت مكمّلا أساسيا للاتجاه الثوري على المبادئ الأساسية للشخصية الوطنية على وجه الخصوص[2]، ولذلك أُنشئت في الجزائر نتيجة هذا الاضطهاد أحزاب وهيئات كان غاية ما تطالب به وتتمنى تحقيقيه أن يكون الجزائريون مواطنين فرنسيين لهم حقوق الفرنسيين، فليست الوطنية ولا القومية في الجزائر إلا ضَربا من العواطف الإسلامية والمشاعر الدينية التي كانت تقف في وجه أوروبا–الصليبية– المتعصّبة التي كانت تُقرن دوما الاستعمار بالتبشير، والتبشير بالاستعمار، لأن أوروبا لم تفهم الدِّين إلا من هذه الزاوية الضيّقة وبهذه النظرة المشوّهة المنحرفة[3].

أمّا الإبراهيمي لا ينكر السياسة من حيث المبدأ، ولكنه ينكرها من حيث الممارسة لأنه يَمقت السياسة النابعة من الممارسة الاستعمارية باعتبارها خانقة ومضيِّقة للمستعمَر، وينكرها كذلك من حيث التعدد الحزبي الذي يعمل على تمزيق الوحدة وضياع الجهود والأموال في مثل معارك الانتخابات، التي تجرُّ إلى التحاسد والتباغض من أجل الرياسة والتهافت على كراسي النيابة، وتعصّبٍ للأشخاص، فهي بهذا المعنى سياسة ليست في مصلحة الجزائر بل في مصلحة الاستعمار[4].

لذلك كان يرى بأن السياسة في أعلى معانيها الحقيقية لدى المجتمعات السليمة ما هي إلا تدبير الممالك بالقانون والنظام، وحياطة الشعوب بالإنصاف والإحسان؛ "وأمّا أعلى معاني السياسة عند الشعوب المغلوبة على أمرها فذلك أحياء المقوِّمات التي ماتت أو ضعفت أو تراخت من دين ولغة وجنس وأخلاق وتاريخ وتقاليد وتصحيح قواعدها في النفوس، ثم المطالبة بالحقوق"[5].

فأغلب قادة الجمعية وأعضائها الدائمون لم ينظمُّوا لأيّ حزب سياسي بمعناه الانخراطي، لأنهم لم يحتكوا بالنضال السياسي من أجل المشاركة في السلطة لأنهم يرون الكفاح السلمي والعمل على التحرر من الجهل سيؤدي إلى تحرر العقول ثم الأبدان ثم الأرض ثم من الاستعمار ذاته.

---

(1)– مولود اعويمر، مسألة السياسة عند الإمامين... المرجع السابق. http://www.odabasham.net

(2)– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 186.

(3)– محمد العيد تاورتة، المرجع السابق، ص 64.

(4)– شكري فيصل، قضايا الفكر في آثار الإبراهيمي، عثمان شبوب، الشيخ البشير الإبراهيمي، بأقلام معاصريه، المصدر السابق، ص 178.

(5)– شكري فيصل، المرجع نفسه، ص 178 – 179.

من خلال ما ذكره الشيخ الإبراهيمي بحقيقة السياسة لدى رجل الدِّين، يؤدي إلى القول بأنّ هذا ما كان يخشاه غيرها من الأحزاب والجمعيات الأخرى، لمعرفتهم ويقينهم بقدرة رجال أو قادة جمعية العلماء بخوض المعترك السياسي والفلاح فيه، لكن في الحقيقة أبوا أن يجاروا رجال السياسة العاملين بصورة محضة، لأن ذلك سيشغلهم عن أصل دعوتهم الدِّينية الاجتماعية والثقافية، رغم ذلك تفاعلوا مع مختلف القضايا السياسية المحلية وغيرها[1]،مع ابتعاد قادة وأعضاء الجمعية ونبذهم العمل من أجل المناصب السياسية وتركها لغيرهم. وهذا راجع لسببين الأول كون رجال الجمعية كانوا يرون بأن جمعيتهم فوق الأحزاب لا تنظر للوصول للسلطة أو المناصب السياسية باعتبارهم علماء دين بالدرجة الأولى.. أما الثاني فهناك من السياسيين لهم القدرة على تقديم الأفضل للجزائر.

وقد انتهجت أسلوبا مهادنا نسبيا لسياسة المحتل، مستغلة إغفاله بعض مواقفها، متغاضيا أحيانا عن نشاطها، ما دام لا يشكل خطرا عليه من أجل بناء استراتيجيتها وتطبيق برامجها التربوية الإصلاحية بالأساس[2]. وبالتالي لم تعلن مواجهتها العلنية لسياسة المحتل، كما فعل التيار الوطني ولم تسقط في حباله بالدعوة إلى المسخ والاندماج، كما فعل الاندماجيون، ولا تناقضت التناقض الصارخ، كما كان شأن الشيوعيين بين النظرية والتطبيق. فاستخدامها للسياسة كان بصورة غير مباشرة من حيث النشاط المباشر، فتفاعلها ليس له مخطط مسبق بل آني حسب الظروف، فبداية الجمعية ليس كمراحلها المتقدّمة بالنظر إلى الحالة غير الثابتة للسياسة الاستعمارية وتطوّر العمل الحرَكي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية على المستوى المحلي والدولي.

فكانت إذن ذات وسطية تمارس السياسة تحت غطاء الدِّين، وتُسهم في إعداد الأجيال لمستقبل موعود، إلى أن حلّت هياكلها سنة 1956، كبقيّة الأحزاب الأخرى في الثورة التحريرية الجزائرية، ليلتحق معظم أفرادها بها، فكان من تلاميذها وطلبتها العديد من قادة الثورة وشهدائها البررة[3]. وهذا ما سيتم تناوله في موقف جمعية العلماء من الثورة التحريرية الجزائرية خلال الفصل الثالث من هذه الرسالة.

ومع ذلك، فهناك من ادّعي أّن دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هو دور محدود ويختصر فقط في الجانب الإصلاحي (الاجتماعي والديني)، ولكن المتتبع لأقوال الجمعية وعلى رأسها شيوخها وقادتها البارزين أمثال "عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي، العربي التبسي، أحمد توفيق المدني.. " لَيَجِدُ عكس ذلك تماما، كما سيأتي خلال هذا البحث، حيث نجد الجمعية لا تتورع عن ممارسة الفعل السياسي بكل كفاءة،

(1)– سيتم تناول مدلولات العمل والتفاعل السياسي لجمعية العلماء ضمنيا خلال الفصول القادمة..

(2)– الصادق بخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، مقاربة في دراسة الخلفية، غرناطة للنشر والتوزيع، 2009، ص 97.

(3)– الصادق بخوش، المرجع السابق، ص 97.

في الوقت الذي ينفون فيه عن أنفسهم، صفة السياسي. فهذه التوْرية[1] بسبب المراقبة اللصيقة للاستعمار لكل خطوة تخطوها جمعية العلماء، وبمفهومها الخاص للسياسة.

بالإضافة إلى دوافع أخرى أدت بجمعية العلماء عدم الممارسة السياسية البحتة بسبب التضييق عليها من طرف سلطة الاحتلال منذ بداية تأسيسها وهي حديثة النشأة، ففي سنة 18 تشرين الأول أكتوبر 1932 مُنِعت من فتح المدارس الحرة إلا بالموافقة المشروطة والشبه التعجيزية؛ بسبب تخوف سلطة الاستعمار من قدرة جمعية العلماء من تحريض الشبان ضد فرنسا. وكذلك "منشور ميشيل" في 06 فبراير 1933 الذي نصّ على منع أنصار جمعية العلماء من الأنشطة الثقافية أو السياسية أو الدِّينية، لاعتقاد سلطة الاحتلال أن جمعية العلماء تتخذ من الدِّين غطاء لممارسة السياسة، وتخوُّفها من نشر فكرة الوحدة الإسلامية المنتشرة في المشرق، وتواصلها مع أحزاب سياسية خارجية على غرار الحزب الدستوري الجديد[2].

فمنع شعائر الصلاة في مسجد تلمسان عام 1933، والذي أدى بحدوث مظاهرات تؤيد جمعية العلماء وتناهض قرار المنع في 27 فبراير 1933، ما جعل ابن جلول وفرحات عباس وغيره يتعاطفون مع جمعية العلماء، حيث طلب بحق جمعية العلماء بحرية التعبير، وعدم التدخل في الشؤون الدِّينية للمسلمين حين قال: "إذا كان غير ممكن أن نختار القادة الروحيين مِنّا فما بقي إلا أن نغلق المساجد"، بالإضافة إلى قرار غلق جرائد جمعية العلماء غير الناطقة باللغة الفرنسية في 29 حزيران يونيو 1933[3]. وبعد ذلك مرسوم 08 مارس 1938 الذي اعتبرته جمعية العلماء أكبر يوم مشؤوم في تاريخ الجزائر المعاصرة بسبب منعه فتح المدارس الحرة وعدم السماح لأي معلّم بالقيام بمهامه ومنع رجال ج ع من التدريس في المساجد، ثم مرسوم 27 أغسطس آب 1939، القاضي بمصادرة جميع صحف الجمعية بدعوى معارضتها لقضايا الأمن الفرنسية وهي على أبواب الحرب العالمية الثانية[4].

فكل تلك الإجراءات الاستبدادية ضد جمعية العلماء، وغيرها، أدّت بقادة جمعية العلماء؛ إلى الحِرص الشديد على بقاء الجمعية واقفة والحفاظ عليها، وعدم المبالغة في الخروج عن كونها جمعية تهذيبية دينية تحارب الآفات الاجتماعية، حتى لا تتعرض للحل والتوقيف.

ولـــمّا سمع ابن باديس بأنّ هناك من يريد الفتنة بينه وبين ابن جلّول وحشر جمعية العلماء في السياسة لأغراض دعائية وتأليب سلطة الاحتلال ضدها، ردّ على أولئك قائلا: " ثم ما شأن جمعية العلماء في

(1)- التورية: إظهار وإبداء شيء لطرف آخر إيهاما له .. دون استخدام الكذب.

(2)- عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى النهاية، المرجع السابق، ص 253.

(3)- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 254.

(4)- المرجع نفسه، ص 261.

هذا الأمر؟ أن سمحت الطان[1] لنفسها بحشر ابن جلول في ميدان التهييج السياسي – وهو بريء منه – فالرجل على كل حال رجل سياسة، ويمكن مصادمته، ويستطيع النضال عن نفسه في هذا الميدان، أما جمعية العلماء المسلمين، وهي الدينية التهذيبية البحتة، وهي البعيدة كل البعد عن السياسة والسياسيين، وهي التي لا علاقة لها مع الشعب، إلا في ميدان الإصلاح الديني والتهذيب الاجتماعي، ورفع الأمّية عن القوم.."[2].

فهذه الكلمات الأخيرة من صميم ابن باديس إذا تم تحليلها كلمة كلمة لا يمكن أن تُأخذُ إجمالا، فعندما يقول "وهي بعيدة كل البعد عن السياسة والسياسيين" وإذا أسقطنا هذا القول بعد تطور مراحل عمل جمعية العلماء خلال العشر سنوات الأولى من تأسيسها وما بعدها خلال رؤسائها الثلاث لنجد تناقضا في ذلك، فقد كان لها احتكاكا مباشرا وغير مباشر بالسياسيين من حيث التفاعل مع أحداث الوطن.. كمواجهة الاندماجيين والشيوعيين أكبر دليل على ذلك، وإن كان المنطلق ديني اجتماعي، لكنه، له علاقة بالسياسة من حيث النسق التفاعلي، كما سيأتي ذكره في المباحث اللاحقة. ولكن يوضّح بأن أصل ج ع لا تخرج في حقيقتها عن الإصلاح الديني والتهذيب والتثقيف، وقد كان هذا في بدايات نشأة الجمعية، وبعد تزايد الهيمنة الاستعمارية والقضايا الوطنية، بدأت ملامح التفاعل السياسي تظهر أكثر فأكثر، وهذا ليس تناقضا في المواقف، بل ميدان الإصلاح الديني والتهذيب الاجتماعي يتداخل في الشؤون السياسية بصورة أو بأخرى.

فالفكر السياسي للتيار الإصلاحي بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، قد راهن على إصلاح ذات الإنسان الجزائري، بالتربية والتعليم والتهذيب، والوعظ.. وأداتهم لذلك الإسلام الحنيف، بحيث يرون أن الإسلام، دين جامع لكل ما يحتاج إليه البشر، أفرادا وجماعات، لإصلاح حالهم ومآلهم، فهو دين لتنوير العقول، وتزكية النفوس، وتصحيح العقائد، وتقويم الأعمال.. وبالتالي فإن محور صراعهم مع الغير، إنما حول كل ما من شأنه أن يناقض، أو يتعارض مع رؤيتهم، وفهمهم للإسلام بوصفه مشروع حياة اجتماعية كاملة. وهو الأمر الذي حدا بالجمعية، إلى دخول معترك الصراع، ليس فقط مع إدارة الاحتلال، ورموزها وممارستها.. وإنما ضد أطراف جزائرية عديدة أخرى، سواء كانوا من دعاة الإسلام، كانوا ينادون باندماج المجتمع الجزائري، في الأمّة الفرنسية[3].

كما يمكن استخلاص البعد السياسي للجمعية في بحثنا في المجال الاجتماعي؛ وهو البعد الذي يستثمر كافة الأبعاد الأخرى، لأنه يرتكز عليها، ليؤسس قوة مشبعة بعناصر الإقناع، لمواجهة المخطط الاستعماري، الذي استفحلت من خلاله الاختراقات المتعددة الجوانب، التي تستهدف الأمّة في أخطر مكوناتها، إذ بعد عملية الإفقار، وتعرية المجتمع، وقهره اقتصاديا، وتفتيت أنساقه، ومحاولة إفراغه من قِيَمِه، بهدف تعطيل حركة تناميه، تمكنت إدارة الاحتلال، بإغراق المجتمع في ظلام الجهل والخرافات وانحلال اجتماعي وخلقي

(1)– الطان جاء هكذا في الأصل، ومعناها في القواميس العربية (الكَثْرَة)، ربما المقصود بها الجرائد الكثيرة العميلة لفرنسا التي كانت تسعى إلى ضرب الحركة الإصلاحية وعلى رأسها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

(2)– الإمام عبد الحميد ابن باديس، الآثار، المصدر السابق، ص 289.

(3)– الصادق بخوش، المرجع السابق، ص 102.

متعارض مع الفطرة والهوية الجزائرية، ومع كل شروط النهضة الحضارية، من جهة كما قد واجه الإصلاحيون، اتجاها لائيكا[1] إصلاحيا، يقوده الاندماجيون–الانتخابيون– لاسيما فيما يتعلق بقضية التجنيس، وقضية الهوية ومشروع المجتمع، ورؤية كل طرف للمستعمر ولطبيعة معارضة كل واحد لمخططاته[2].

كما أن المتتبع لمسيرة الجمعية وعلاقتها بالحكومة الجزائرية أثناء الاحتلال ليجدها أنها لاقت الكثير من العراقيل والمشاكل والمِحن، فالتضييق عليها منبعه السلطة الاستعمارية بكل تفرّعاتها، فكل الوزارات أغلبها كانت تصدر عن الجهة السياسية الحاكمة والمسيطرة في الجزائر، كما قال الشيخ عبد الحميد بن باديس: " لقد لقيت هذه الجمعية الإصلاحية من الحكومة العنت والبلاء، من طرف المحتل وأعوانه من بني جِلدة الجزائريين، إلا أنها لم تبال في سبيل إرهاق الجمعية بكرامة المسلمين في دينهم وحرمة مساجدهم فأوصدت المساجد في وجوه العلماء وشحت برخص التعليم العربي والقرآني وأعملت أصابعها في شؤون المساجد ورجالها والجمعيات الدينية وأعضائها بواسطة من لا يدينون بالإسلام ولا يشعرون شعوره ولا تهمهم مصلحته مما لا نعرف له نظيرا في أمة من الأمم وصورت رجال الجمعية بصورة الأعداء لتبعد عنهم كل من يعيش معها أو يرجوا مصلحة لديها كل ذلك والجمعية تصبر على البلاء وترد بأعمالها وأقوالها كل افتراء وتوالي الاحتجاجات على تكرار السكوت والإعراض"[3].

وبحجة أن الإمام عبد الحميد بن باديس أنه يخوض في السياسة، ويُدخل من الدِّين ما ليس فيه، جاءه موظف كبير يُخبره بهذا العزم ويستطلع رأيه فيه، فقال ابن باديس للموظف: " قل لهم إن أعوانكم ممن سميتموهم رجال الدين وأسندتم إليهم الإشراف على المساجد كأنها ملك لهم ولكم في حين أنها لله، هم الذين تدخلوا وما يزالون يتدخلون في السياسة باسم الدّين فهم لم يتورعوا يوما أن يكذبوا عنا في تقاريرهم الدورية التي يكتبونها أو تكتب لهم ضدنا، فالسلطة المسؤولة الزمنية هي التي تدخلت بواسطة هؤلاء في الدين وتدخلوا هم بواسطتها في السياسة بالرغم من وجود قانون فصل الدين عن الدولة الذي يمنع الفريقين ن التدخل في الدين ما داموا يمثلون جميعا السلطة القائمة، أمّا نحن فأحرار، والإسلام كما هو في تعاليمه يجمع بين الدين والدنيا، ومن حاول أن يفهم غير هذا فقد افترى على الإسلام كذبا إذ عزا إليه وإلى سنّة رسوله صلى الله عليه وسلم ما ليس فيهما، وإذا منعتنا الحكومة من التدريس في مساجدنا فديارنا وطرقنا وما إليها من مواطن وأماكن سنحوّلها كلها إلى مساجد لتعليم المسلمين دينهم"[4].

كما لا ننس ما قاله محمد مبارك الميلي عن الفكر السياسي لابن باديس؛ "ويبدو أن ابن باديس في هذه المرحلة من تطور فكرة السياسي فضل أن يعبّر عن موقفه السياسي في المجالس، أكثر مما يعبّر عنه في

(1)– هو الاتجاه السياسي الفكري الذي لا يعمل على تدريس الدين في المؤسسات الحكومية، حيث يرى أنها مسؤولية الأسرة أو العائلة، ليست مسؤولية الدولة، كما فعلت فرنسا في الجزائر عند تعليم فئة النخبة من الجزائريين أثناء الاحتلال.

(2)– الصادق بخوش، المرجع السابق، ص 109.

(3)– محمد قورصو،عبد الحميد بن باديس نصوص مختارة، مصدر سابق، ص 29.

(4)– باعزيز بن عمر، من ذكرياتي عن الإمامين ... المصدر السابق، 50.

الكتابات. ويروي بعض تلامذته وجلسائه، أنه قال سنة 1936، تعليقا عن إعلان مطلب الاستقلال من طرف حزب الشعب الجزائري: "وهل يمكن لمن شرع في تشييد منزل أن يتركه بدون سقف، وما غايتنا من عملنا إلا تحقيق الاستقلال"[1]، فالاستقلال مطلب سياسي بالدرجة الأولى، وهذا ما أدّى به ذات مرّة أنه قال دون شكّ أو ريب أو خوف كما رواه أحد تلامذته: "أني سأعلن الثورة على فرنسا عندما تشهر عليها إيطاليا الحرب"[2]. وقد كان أصحابه يعرفون عنه هذا التصلّب ويعرفون تطلّعه إلى انهيار قسوة فرنسا، عسى أن يكون ذلك ثمّة مناسبة تسمح بتحقيق الآفاق التي كانت تبدو مسدودة. حتى أنّ أحمد بوشمال[3]، لم يتردد عندما سقطت باريس أمام الهجمة النازية بداية ح ع2، وكان الشيخ ابن باديس قد توفي منذ بضعة أشهر في أن يذهب إلى قبره، ويُبشِّره بسقوط عاصمة الطغيان الاستعماري[4].

وعندما ننطلق مما علّق عنه الشيخ العربي التبسي حول المجال السياسي وعلاقة الجمعية بها، من خلال ذاك الخطاب الذي ملأته نبرة غَيْرَة على واقع الجزائر المُعاش في شتى المجالات خاصة ما تعلّق الأمر بجمعية العلماء وعلاقتها بالسياسة حيث قال: "إن جمعية العلماء ليست حزبا ولا هيئة لأفراد، فهي لجميع الجزائريين المسلمين الذين تجمعهم لغة واحدة وعقيدة[5] واحدة، وهي تتمتع بعطف جميع الديمقراطيين لأنها تعترف بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذِ الإسلام يُقر العدالة الاجتماعية، وهو قد أسس للهداية لا للاستعمار ولا يمكن أن يتلاقيا؛ لأن الاستعمار ولا يمكن أن يتلاقيا؛ لأن الاستعمار يحارب الكمالات الإنسانية، والإسلام يحافظ عليها. فنحن بجانب الحركات التحريرية لأننا مدافعون عن ناحية من نواحي التحرير في الجزائر، الدفاع عن الإسلام والعربية، وقد وجدنا الحكومة الفرنسية والاستعمار مُتّفقين على ظلم الدِّين والشعب، فكل الحكومات المختلفة التي تعاقبت في فرنسا سواء منها الاشتراكية والحركة الجمهورية الشعبية أي جميع الأحزاب كان لها موقف واحد في ظلم الدين الإسلامي إلا الشيوعيين فإننا لم نجرِّبهم إلى حد الآن إذ لم تقم لهم حكومة في فرنسا. وإننا مستعدون للمشاركة في النهضات السياسية لأن السياسة تدخلت في الدين وإننا نشاهد أن موقف فرنسا مع الإسلام في الجزائر موقف شاذ.. وهو يدعو إلى بُغض الاستعمار وحمل بُغضه في الصدور في الحياة وفي القبور"[6].

---

(1)- محمد مبارك الميلي، ابن اديس وعروبة الجزائر، المصدر السابق، ص 73.

(2)- محمد مبارك الميلي، المصدر نفسه.

(3)- أحمد بوشمال: هو أحد أعضاء جمعية العلماء البارزين، كان له دور في توعية وتحفيز الجزائريين إلى الانضمام إلى ثورة التحرير منذ بدايتها بمنقطة قسنطينة، وهذا ما جعل سلطات الاحتلال تختطفه وتعذيبه ثم استشهاده بين عامي 1957 و1958.عليه رحمة الله. انظر: https://binbadis.net/archives/7903

(4)- محمد مبارك الميلي، المصدر السابق، ص 73.

(5)- وردت هكذا في المنار "عقائد" فربما كان خطأ مطبعي، لذلك تم كتابتها عقيدة كما في النص أعلاه، لأن العقائد لا يمكن أن تكون واحدة. ولأن السياق يؤكد ذلك..

(6)- المنار، ع: 9، 4 محرم 1771 / 10 أكتوبر 1951، ص 03.

فالعربي التبسي خلال هذا التصريح، يؤكد أن ج ع لم تتأسس للعمل السياسي من حيث المبدأ، على غرار الهيئات والأحزاب ذات الطابع السياسي، كون ج ع لدى مؤسسيها تعمل للجزائر من أجل الهوية والوطن، وأنّ تدَخُّلها في السياسة ظرف طارئ استدعاه الواقع الراهن، بالإضافة إلى أنه لو لم تُستدعَ للمشاركة ربما لا تَحشر نفسها في السياسة، فكان أمرا شبه حتمي عليها لأنها –حسب التبسي– السياسة في حد ذاتها قد تدخّلت في الدين وهيمنت عليه. وهنا وضّح بأن الإسلام يبغض الاستعمار، ففي حقيقة الأمر هذا البغض هو محاربة الاستعمار بكل ما تعنيه حرية وتحرر، وهذا عمل سياسي يندرج في محاربة العنصرية والاستبداد والهيمنة. ومنه يمكن القول بأن موقف ج ع من السياسة ونظرتها إليها تتمحور حول التأثُّر وإمكانية التأثير، وِفق ما تُمليه المسائل والقضايا المتغيِّرة وغير الثابتة.

لذلك يُعلّق أبو القاسم سعد الله سبب مشاركتها السياسية على أن رجالها وجدوا أنفسهم وسط العواصف السياسية–على حدّ تعبيره– فلم يسعهم إلا ركوبها[1]. وهذا ليس حُبا في العمل السياسي لكنه جاء في سياق محاربة الاحتلال والأفكار الاستعمارية التي اتخذت من السياسة وسيلة لمحاربة الجزائر والجزائريين بمحاولة تفرقتهم وبث الفكر الطائفي وزعزعة وحدة الصف، فاتخذت من الدين والفكر الإصلاحي طريقا في وجه أعداء الوطنية الصادقة فكان منهاج عمل ج ع ينطلق من مقولة ابن باديس: "القرآن إمامنا والسنة سبيلنا والسلف الصالح قدوتنا وخدمة الإسلام والمسلمين وإيصال الخير لجميع سكان الجزائر غايتنا"[2] وهذا ما جعل ج ع في مقدمة من كان لهم شرف مواجهة المد الجهوي والميل الطائفي.

فكانوا أقرب إلى التعبير الصادق عن أعماق النفس الجزائرية في أحلك اللحظات وأشدّ الأوقات بؤساً من أي تيار وطني آخر، وأين نحن إذن من إيمان وجهاد ابن باديس ورجال ج ع حتى يخرج من يحمل الجنسية الجزائرية –التي دافع عنها ابن باديس– وهو ينعت ابن باديس في التفلزة الجزائرية دون استحياء بأنه كالمتنبي؛ قال بعض الأبيات وكفى[3]!! وفي المقابل وصفه زعيم الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج بأنه أحيا أمّةً وبعث شعباً، وأنّ كل الوطنيين بالجزائر عيالٌ عليه، فعمله وجهاده الذي اتصف بالمرونة والاستمرار والفعالية والمواظبة كان أعمق أثراً وأشدّ مفعولاً من أي حركة وطنية أو عمل ثوري آخر، لأنه

(1)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 87.

(2)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مصدر سابق، ص 64.

(3)– إشارة إلى تصريح لأحد الأشخاص المنتسبين إلى المجاهدين في حصة متلفزة حول ذكرى أول نوفمبر سنة 1990 تهجم فيه على «جمعية العلماء»، متأثراً بالتوجه المتحسّس من العلماء من بعض أفراد «حزب الشعب» الذين تغلب عليهم الثقافة الفرنسية. عن: ناصر الدين سعيدوني، التوجه المعادي للعربية والإسلام في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 – 1962 م)، عن: http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/ADAD32partie4.htm 22/05/2015 - 21:57

هيّأ الأرضية ووضع الأُسُس التي مكّنت الجزائر المعاصرة من استرجاع هويتها الحضارية العربية الإسلامية التي وضعت حدّاً نهائياً للمخطط الفرنسي الرهيب ببعديه الجهوي والتغريبي[1].

فكل ما بدر من علماء وأدباء جمعية العلماء بمثابة الجهاد الطويل الذي يتجلي بوضوح فكر الجمعية السياسي من خلال مقالات رجالاتها الحماسية، وما كتبه أولئك الرجال، إلا دليل على الدور الريادي الذي لعبته جمعية العلماء في مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر. وأنّ اهتمامهم البالغ بقضايا الجزائر السياسية عامة ما هي إلا دليل قاطع لمسايرة فكر هؤلاء الرجال لكل الأحداث والقضايا التي عاشها الشعب، مشاركين بآرائهم ومواقفهم فيما فيه صلاح هذه الأمّة جمعاء[2].

فلم تتوان جمعية العلماء برجالها ادخار إمكانياتها في تذليل الصعاب أمام الجزائريين في الداخل، فقط، بل راحت تركز نشاطاتها في ففرنسا، وفي البلاد العربية بين المغرب والمشرقي. لذلك نجد أنّ مغادرة البشير الإبراهيمي الجزائر نحو المشرق العربي كان يوم 07 مارس 1952، وتأسيسه لمكتب الجمعية في القاهرة، كمنطلق لإيصال صوت الجزائر وقضيتها لدى الإخوة والأشقاء من عرب ومسلمين، حيث قد زار أغلب بلدان المشرق الإسلامي انطلاقا من القاهرة، باكستان، كراتشي، العراق، بغداد، الكويت، البصرة، تركيا، إيران، وجبال الأكراد، سوريا، الأردن، والقدس.. أين قدّم عشرات المحاضرات واللقاءات والخطب والمقالات، الكثيرُ منها ذو طبيعة سياسية.. من أجل تقريب رؤى المشرق نحو الجزائر، وقضيتنها الثقافية والاجتماعية وغيرها (وكله يدخل في الإطار السياسي)، طالبا المساعدة للشعب الجزائري[3].

فكانت له صلات وثيقة باسم وطنهم الجزائر مع كبار الزعماء وأبرز الشخصيات الدينية والسياسية من أجل إبراز القضية الوطنية عبر زياراته للعديد من الدول العربية والإسلامية[4].

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني، التوجه المعادي للعربية والإسلام في السياسة الفرنسية في الجزائر(1830- 1962) مرجع سابق.

(2)- محمد درق، ملامح الاتجاه الإسلامي في أدب المقال عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مذكرة ماجستير، قسم الأداب واللغات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 50.

(3)-Noureddin Khendoudi, ***Hommage et témoignages, Cheikh Mohammed el Bachir el Ibrahimi le Précurseur***, Alem el Afkar, Alger, 2007, Pp 20 – 21.

(4)- علي مرحوم، الأسابيع الجزائرية في البلاد العربية، مجلة الثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ع: 51، السنة :9، 1399هـ/1979، ص 54.

فلمّا قامت أحداث أول نوفمبر عن طريق قيام الثورة التحريرية الجزائرية[1] وما بعدها، كان مكتب جمعية العلماء في مصر قد زاد من نشاطاته هناك بالتصريحات والمقالات مُشيدا بها ومحفِّزين لمعنويات مجاهدي الثورة على مواصلة الكفاح، وهذا ما قام به الإبراهيمي في كافة أقطار المشرق العربي بالتعريف بقضية الجزائر وحقيقة ثورتها يَحُثُّ فيها مختلف شعوب وزعماء الدول العربية والإسلامية بالإسهام في مساندة الجزائر ماديا ومعنويا[2]. وسيتم تناول هذه الجزئية لدور ج ع أثناء الثورة التحريرية في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

وإذا كانت مواقف جمعية العلماء من الاستعمار واضحة، حسب ما تقدّم، فإنّ نظرتها للاستقلال والحرية في إطار ما يُسمّى بالتحرر لهو أوضح، فلم يكن حزب الشعب وحده من قام بتفجير الثورة، بل أن جمعية العلماء كانت لها أثر في التعريف بها، فقد عملت جنبا لجنب مع مفجري الثورة 1954، من أجل الحرية والاستقلال[3] فقد كان الإبراهيمي منذ نوفمبر 1954 يَعرض ويقدِّم بطولة الوطنية الجزائرية وحقيقة الثورة التحريرية، فقال بعد حوالي شهر من اندلاع الثورة التحريرية يوم 22 ديسمبر 1954 ".. لا يمكن أن نسقي الثورة بالماء بل بالدماء الزكية، فثمرة ذلك هي الحرية.." هذا ما قاله للجنة السياسة للجامعة العربية..[4] (وسيأتي تناول دور ج ع في الثورة التحريرية في الفصل الثالث من هذه الأطروحة).

ثالثا– مدلول التفاعل السياسي لجمعية العلماء:

نظرة جمعية العلماء للسياسة أو بالأحرى للنشاط السياسي يَصعبُ تفسير الأسباب الحقيقة لخوضها في القضايا السياسية من حيثُ الفصلِ أو القطعِ في مكامن تلك الممارسات. ومع ذلك فلها الحق في تفاعلها مع مختلف القضايا السياسية، حتى وإن كان ارتباطها وعلاقاتها مع مختلف التنظيمات السياسية محليا وحتى خارجيا لها تحفظّات تجاهها من حيث المبادئ والتوجّهات، لذلك سيكون تفاعلها في ذلك يكمُنُ في الغايات والأهداف المشتركة، والتي كانت دوما تسعى لتحقيقها والتي تتركز حول الهوية الوطنية ومحاربة الهيمنة الاستعمارية الرامية للإدماج وطمس حقيقة الوجود المغاربي بما فيها الجزائري.

---

(1)– الثورة التحريرية الجزائرية انطلقت في الفاتح من نوفمبر 1954 ضد الاحتلال الفرنسي وهيمنته الاستعمارية منذ 05 جويلية 1830.. وقد استمرت هذه الحرب أو الثورة المسلحة حوالي سبع سنوات ونصف وانتهت بانتصار الثورة وحصول الجزائر على استقلالها في 05 جويلية 1962، والتي راح خلالها ملايين من الشهداء وقد اختلفت الإحصائيات والدراسات سواء الفرنسية أو الجزائرية حول عدد القتلى والشهداء بين 1.5 و7.5 مليون أو أكثر، ولكن الثابت هو أن للجزائر أكثر من مليون شهيد إذا تم احتساب بداية الغزو والحتلال الفرنسي إلى غاية مغادرة آخر ترسانة عسكرية ومخابر الأسلحة من الجزائر..

(2)– محمد الصالح بن عتيق، أحداث ومواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، منشورات بُونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر،، 2015، ص 226.

(3) –Noureddin Khendoudi, Op.cit. p 103.

(4) –Ibid, p 108.

ففي الفصول الآتية من هذه الرسالة، سيتم التطرق إلى أهم نشاطات جمعية العلماء كتفاعلات سياسية لجمعية العلماء، لتبيين وتوضيح مدلول المشاركة السياسية لها، في إطار مواقفها من القضايا السياسية الراهنة آنذاك محليا وعربيا. ومع ذلك يمكن ذكر أهم المشاركات السياسية لجمعية العلماء باختصار وهي كما يلي:

- على المستوى المحلي والوطني:
  - المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936[1].
  - المشاركة في حركة أحباب البيان الجزائري 1944[2].
  - الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها 1951[3].
- أما على المستوى العربي والإسلامي، فقد شاركت في:
  - جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا 1952[4].
  - المشاركة في اجتماع 28 كانون الثاني يناير 1952[5].

---

(1)– في 7 أيار مايو ماي 1936، طلب ابن باديس من من هيئات الحركة الوطنية الجزائرية باختلاف توجهاتم إلى عقد مؤتمر إسلامي جزائري للنظر في واقع الجزائر ومتطلبات الشعب في شتى الشؤون، فلبى ابن جلول ذلك وتم انعقاده في 7 حزيران يونيو من نفس السنة. عمار بوحوش المرجع السابق، ص 257. ومُلخّص مطالب جمعية العلماء في هذا المؤتمر تمثلت في جزأين مطالب فردية عن طريق شخص ابن باديس تناولها باسمه؛ تضمّنت؛ الحق في المساواة بين الجزائريين بين المسلمين والأوروبيين في المجالس النيابية..وإلغاء المعاملات الخاصة مثل قانون الأهالي..ومطالب تَقدّم بها باسم جمعية العلماء كَمُنت في؛ فصل الدِّين عن الدولة، وتحرير اللغة العربية من خلال التعليم الدِّيني واللغة العربية، وتحرير القضاء الجزائري من خلال قضاء شرعي على أساس العدل والمساواة واستحداث مدارس لتكوين القضاة الشرعيين. أنظر: الشهاب (جريدة)، "عدد المؤتمر" ج4، مج 12، ربيع الثاني 1355هـ/ تموز يوليو 1936م، ص ص 210 – 213.

(2)– في مارس تم الاتفاق بين فرحات عباس والإبراهيمي ومصالي الحاج وموريس لابور على اتفاق لتشكيل كحركة سياسية الهدف من ورائها إقامة دولة جزائرية مستقلة في إطار فدرالية مع جمهورية فرنسا. عن عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 136–137.

(3)– من جرّاء التعسف الإداري المتعلق بالتزوير في الانتخابات الأخيرة إلى إنشاء جبهة مشتركة للدفاع عن الحرّية واحترامها؛ فوافق كل من أحزاب الحركة الوطنية من انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان والشيوعيون، وتتقدّمهم جمعية العلماء، في تأليف جبهة موحّدة (في 25 تموز يوليو جويلية1951)، ولكنها لم تُعمِّر بسبب اختلاف إيديولوجيات هذه الحركات. عن يحي بوعزيز، إيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية، من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 18– 19. / أيضا : المنار، ع: 06، السنة الأولى، 27 شوال 1376 / 30 تموز يوليو جويلية 1951، ص 1.

(4)– المشاركة في إنشاء جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية بتاريخ 01 ربيع الأول 1364 هـ الموافق 18 فبراير 1944م، والتي شملت عدة أعضاء من المشرق والمغرب العربيين، من تونسيين وليبيين ومغاربة، من أجل إبلاغ صوت المغرب في المشرق وفي العالم الإسلامي على حد سواء تحت رئاسة محمد الخضر حسين رئيس الأزهر آنذاك، ووُكِّلت أمانة هذه الجبهة ثم كاتبا عامّا لها للشيخ الفضيل الورتلاني. عن البصائر، ع: 97، 15 صفر 1369هـ/ 05 ديسمبر 1949، ص 02.

(5)– اجتماع ضمّ أغلب الحركات الوطنية المغاربية بما فيها جمعية العلماء ببيت مصالي الحاج بالعاصمة؛ أين قاموا بوضع تصريح مشترك يتعلق بحوادث البلاد التونسية ومختلف البلاد المغاربية الأخرى المتمثلة في بزوغ العمل المسلّح، فقد خرجوا بضرورة اتحاد الأحزاب المغاربية في كفاحها ضد العدوّ المشترك. عن المنار(جريدة)، السنة الأولى، ع: 15، 6 جمادى الأولى 01/1371 فبراير 1952، ص 2.

بالإضافة إلى:

- المشاركة في إنشاء تجمُّع – ميثاق– أحزاب شمال إفريقيا (02 فيفري 1952)[1].
- المؤتمر الإسلامي بالقدس 1953[2].
- جبهة تحرير الجزائر بالقاهرة 1954.

المطلب الثالث: علاقة الأمّة والوطنيّة بالمنظور السياسي

أولا– علاقة الأمـــــّة بالسياسة:

إنّ أهم عمل سياسي قامت به جمعية العلماء هو ترويجها لفكرة الأمّة الجزائرية والدفاع عن أصالتها، والوقوف ضد التجنيس والاندماج في الوسط الفرنسي، كما تصرفت الجمعية كحزب سياسي عندما دعت إلى عقد المؤتمر الإسلامي، ثم شاركت فيه كما شارك "ابن باديس" إلى جانب قادة التشكيلات الأخرى في الوفد الذي أرسل إلى باريس لعرض الميثاق ويمكن تلخيص مبادئه السياسية فيما يلي:

- الأمّة هي مصدر كل سلطة وهي التي تعين وتعزل الحكام وتحاسبهم.
- تحكم الأمّة نفسها بنفسها مما يستتبع الطابع الجمهوري للحكم، لأن الحاكم هو مجرد منفذ لإرادة الأمّة.
- تراقب الأمّة الحاكم وتُسائله عند الحاجة وتستطيع عزله.
- الأمّة هي التي تضع القانون عن طريق أهل الحل والعقد، والحاكم يعمل على تنفيذه فقط.

فهذا فصل بين الهيئات الممارسة للسلطة أو الوظائف الأساسية في الدولة، مما يستتبع وجود فصل بين السلطات بالمعنى التقليدي أو توزيع للوظائف، وهذا أقرب إلى الفكرة الأساسية المتمثلة في رقابة الأمّة الدائمة والمستمرة وحقها في المحاسبة والعزل. وبناء على ذلك فإن تصور "ابن باديس" لمسألة تنظيم السلطة قريب جدا مما هو معمول به في النظم المعاصرة[3].

---

(1)– ونصّ هذا الميثاق بصفة عامّة على أن تتعهد الأحزاب والتنظيمات الوطنية بشمال أفريقيا بمتابعة الكفاح ومضاعفته في سبيل تحرير أفريقيا الشمالية من جميع أنواع الاستعمار، والتنسيق فيما بينها وِفق لجنة اتحادٍ للشمال الإفريقي.عن: البصائر، ع: 184، 10 آذار مارس 1952، ص 01–02.

(2)– شاركت جمعية العلماء عن طريق الشيخ الإبراهيمي رفقة الفضيل الورتلاني في المؤتمر الإسلامي في القـــدس ممـــثلا للجزائر في 03 ديسمبر 1953، وكان ضمن لجنة المؤتمر برئاسة الشيخ علي الطنطاوي، من أجل الدعاية لفلسطين، وكُلّفـــت اللجنة بالطواف على العالم الإسلامي لتعريف المسلمين بالقضية الفلسطينية ودعوتهم إلى دعمها ماديا ومعنويا. شهرة شـــقري، الخطاب الدعوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، رسالة ماجستير غير منشورة، في الدعوة الإسلامية، إشراف: أ.د. محمد زرمان، جامعة باتنة/الجزائر، 2009، ص 160.

(3)– ناجي عبد النور، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة التراث ، ع 107، ص ص 36 – 37.

كما ردّ الإبراهيمي على كل من وصف التفاعل السياسي لجمعية العلماء بالقشور السياسي، بأنهم لو كانوا حقا هم سياسيون فعلا لكانت مكانة الأمّة لديهم هي الهدف الأسمى للنهوض بها أمام عتبات الاحتلال، عكس جمعية العلماء التي منذ وجودها على أرض الواقع سعت لتحقيقها وإعادة روحها وهي تعمل من أجل استعادة أرضها فلا روح بلا أرض ولا أرض بلا روح، قائلا لهم: " ثم نقول لبعض إخواننا وساستنا الذين يناؤون جمعية العلماء وهي مادة قوتهم وعماد أعمالهم وأصل فروعهم ومجمع غاياتهم التي يعملون لها إن كانوا صادقين. نقول لهم على اختلاف نزعاتهم من أفراد وجماعات؛ أن السياسة لباب وقشور، وأن حظ الكثير منكم مع الأسف والمغذرة القشور دون اللباب. أما لباب السياسة بمعناها العام عند جميع العقلاء فهو في عبارة واحدة (إيجاد الأمّة) [1].

ولأن الأمّة لدى الإبراهيمي شيء ثابت لا قيمة لها إلى بتحقيق أسسها وركائزها المتمثلة في الثوابت والمقوّمات، حيث قال: ".. ولا توجد الأمّة إلا بتثبيت مقوماتها من جنس ولغة ودين وتقاليد صحيحة وعادات صالحة وفضائل جنسية أصيلة، وبتصحيح عقيدتها وإيمانها بالحياة، وبتربيتها على الاعتداد بنفسها والاعتزاز بقوتها المعنوية والمغالاة بقيمتها وبميراثها، وبالإمعان في ذلك كله حتى يكون لها عقيدة راسخة تناضل عنها وتستميت في سبيلها، وترى أن وجود تلك المقومات شرط لوجودها، فإذا انعدم الشرط انعدم المشروط، ثم يفيض عليها من مجموع تلك الحالات الهام لا يغالب ولا يرد بأن تلك المقومات متى اجتمعت تلاقحت، ومتى تلاقحت ولدت وطنا. فاسمحوا لنا حين نفتخر بأن هذا اللباب من حظ جمعية العلماء، له عملتْ وفي ميدانه سابقت فسَبَقَتْ، وفي سبيله لقيَتْ الأذى والكيد والاتهام، وفي معناه اصطدم فهمها بفهم الاستعمار، هي تفهمه دينا وهو يفهمه سياسة"[2].

وعليه، فالأمّة لدى ج ع لا يمكن أن تستعيد كيانها الحقيقي دون تربية سليمة، تربية فكرية وعلمية واجتماعية وسياسية عميقة، فنبّهت على الارتكاز على مقوّمات الهوية الأصلية من روح وعقيدة ولغة لاستكمال العمل من أجل إعادة الضائع الفاسد وإصلاحه وهذا ما عناه الإبراهيمي في قوله؛ "إن جمعية العلماء تعمل لسياسة التربية لأنها الأصل، وبعض ساستنا مع الأسف يعملون لتربية السياسة ولا يعلمون أنها فرع لا يقوم إلا على أصله، وأي عاقل لا يدرك أن الأصول مقدمة على الفروع، وأن الاستعمار لأفقه وأقوى وأصدق حدسا من هؤلاء حين يسمّي أعمال جمعية العلماء سياسة، وما هي بالسياسة بمعناها المعروف ولا قريبة منه، ولكنه يسميها كذلك لأنه يعرف نتائجها وآثارها وأنها اللباب وغيرها القشور، ويعرف أنها إيجاد لما أعدم وبناء لما هدم، وزرع لما قلع، وتجديد لما أتلف، وفي كلمة واحدة، تحدٍّ صارخٍ لأسلوبه، وما خدعناه في ذلك –والله– ولا ضللناه، وأنها لنقطة اصطدام على الحقيقة بين نظر الجمعية وبين نظر الاستعمار فلا

(1)– الإبراهيمي، جمعية العلماء أعمالها ومواقفها (3)، البصائر، ع:04، 13 شوال 1366هـ/29 أوت 1947م، ص1.
(2)– الإبراهيمي، البصائر، ع:04، المصدر السابق، ص01.

الإسلام يسمح لنا أن نعمل غير ما عملنا ولا الاستعمار يرضى عن ذلك العمل ، وقد أجبناه وانتهينا، ومضينا وما انثنينا"[1].

كما أن السياسة السلمية تنْبُع من جوهر سليم يتحقق إلا في الأشخاص الوطنيين الحقيقيين الذي يُغلّبون المصلحة العامة على الخاصة، فنجده يقول في هذا الشأن: "إن وراء السياسة شيئا اسمه الكياسة، وهي خلق ضروري للسياسي وأن السياسي الذي يحترم نفسه يحترم غيره مهما خالفه في الرأي ومهما كان الخلاف جوهريا، فإذا لزم النقد، فلا يكن الباعث عليه الحقد، وليكن موجها إلى الآراء بالتمحيص لا إلى الأشخاص بالتنقيص"[2].

بالإضافة إلى أن الوطن إذا كان دوما في تفكير الساسة سيتم النهوض به وخدمته، وهذا ما أكده الإبراهيمي كذلك على أنّ للسياسة أروقة خاصة بها لا يمكن أن يشتغل بها أيّا كان وفي أي مكان، فلها رجالها وأصحابها المتمرِّسون هم من يستطيع خدمة الوطن ولا يمكن أن تأتي ثمارها بِطَيْش الشُبّان على كراسي المقاهي وفي الأزقة: "إننا لا نتصور كيف يخدم السياسي أمّته بتقطيع أوصالها، وشتم رجالها، وتسفيه كل رأي إلا رأيه، ولا نتصور أن مما تخدم به الأمّة هذه الدروس العالية في أساليب السبّ التي يلقّنها بعض الأحزاب لطائفة من شباب الأمّة في معاهد المقاهي والأزقة، أن تغرية الشبان على الشتم والسباب جريمة لا تغتفر.."[3].

فهذا الاختلال في النهج السياسي يؤدي إلى حدوث الفروقات والاختلافات في المبادئ والأهداف والنظرات الاستشرافية في الحركة الوطنية ومنه يبتعد تحقيق الصالح العام وتتضارب الوطنية مع وجدان الأمّة، لذلك فجمعية العلماء كثيرا ما كانت تطالب بالتعامل الحذر فيما بين الأحزاب الوطنية وعدم التخاذل فيما بينهم وحتى لا تكون خدمة مجانية للمحتل، وبعدما تناول الإبراهيمي الاختلافات البيّنة بين توجهات الأحزاب وتخاذلهم فيما بينهم مع أن المفروض هو التماسك ونبذ الخلاف فهو ما يريده الاستعمار، فذكّرهم الإبراهيمي كذلك بلسان جمعية العلماء على أن هذه الجمعية هي أكبر من أن تكون ذات طابع سياسي أو مصلحةٍ ضيِّقة، فهي حسب الإبراهيمي تعمل على مبادئ ثابتة أصلها من أصل الجزائر أرضا وروحا، ومما قاله: "وبعد فإن جمعية العلماء فوق الأحزاب كلها ما ظهر منها وما بطن، وأن مبدأها أعلى من المبادئ كلها ما استتر منها وما علن، ولقد اتصلت بجميع الأحزاب فرادى ومجتمعين في المصالح العامة، فأرتهم بأقوالها وأعمالها أنها فوق الأحزاب، ولقد احتكت بها جميع الأحزاب من خاطب لودها إجلالا إلى الصلح الاتحاد، وجمعتهم للاشتراك في العمل، فكانت في ذلك كله فوق الأحزاب"[4].

---

(1)- البصائر، ع:04، المصدر السابق، ص01.

(2)- البصائر، المصدر نفسه، ص 01.

(3)- المصدر نفسه، ص2.

(4)- نفسه، ص 02.

لأنها تعتبر نفسها مُلك لكل الجزائر، فهي منهم ولهم، فلا تريد أن تتفرد، أوتنفرد كغيرها من الأحزاب والجمعيات الأخرى. وهذا كثيرا ما كان قادتها يتغنّون به في مختلف اللقاءات مع أحزاب الحركات الوطنية كما سيأتي فيما بعد.

يذكر الورتلاني[1]، أنّ الجزائر كادت أن تختفي من الوجود لولا وجود جمعية العلماء، حيث قال: " كان يمكن أن تختفي الجزائر من الوجود، لولا أن قيَّض الله لها جمعية العلماء الجزائريين، ولا يمكن أن نقدر بحق، ذلك الدور الخطير، الذي لعبته هذه الجمعية، في بعث الأمّة الجزائرية القوية، إلا إذا عرفنا ولو بإيجاز، هدف الاستعمار الفرنسي في تلك الديار، وما بذله من جهود جبّارة في سبيل محوها"[2].

ولعل من بين أهم الأعمال السياسية التي قامت به ج ع هو ترويجها لفكرة الأمّة الجزائرية والدفاع عن أصالتها؛ الوقوف ضد التجنيس والاندماج في الوسط الفرنسي، على غرار مشاركة ضمن الوفد الذي ذهب باريس لعرض ميثاق المؤتمر الإسلامي الجزائري[3].

ثانيا: علاقة الوطنية بالسياسة

كان ابن باديس ينظر إلى أن الوطنية والسياسة على أنّهما ملتزمتان من حيث الروابط، فلا يمكن فصلهما كون هذه العلاقة ملتزمة، فقد تناول الوطنية من منظورها السياسي أكثر من مرّة، فقد سُئل ذات مرت أثناء تنقلاته الدورية إلى ربوع الوطن (بجاية)، حول الإسلام والوطنية، فكان جوابه: " كلا يا أخي لا تعارض بين الإسلام والوطنية، وعندي أن الجزائري لا يكون وطنيا حتى يكون مسلما، ولا يكون مسلما حتى يكون وطنيا، وإذا كان الإسلام يعتبر المسلمين إخوة تربطهم أمّة واحدة مهما تباعدت أوطانهم، فإن أيَّ اعتداء يقع على بلد من بلدان الإسلام يُعتبر اعتداء على الوطن الإسلام الأكبر كله، فوجب جميعا أن يسارعوا متضامنين لدفع هذا الاعتداء عنه وحماية حريته واستقلاله، والمسلم لا يحتاج إلى أن يتعلم معنى الوطنية على الناس، لأن في تعاليم دينه الإسلام ما يُغنيه عن ذلك لأنه ليس عبادات وعقائد فحسب، بل هو كذلك معاملات

---

(1)- الشيخ الورتلاني ينحدر من قبائل بني ورتلان شرق الجزائر (02 يونيو حزيران جوان 1900- 12 آدار مارس 1959) كان من أنشط شباب جمعية العلماء في المشرق العربي بعدما استدعاه الإبراهيمي لرفقته لإدارة وتنشيط مكتب الجمعية في القاهرة، فقد جال وزار معظم البلاد العربية والإسلامية من أجل تعريف القضية الجزائرية بعدما كادت تصبح الجزائر فرنسية في أذهان العرب بسبب الإعلام الاستعماري في المشرق العربي.. فكان الورتلاني ممن ساهموا في دحض مزاعم فرنسا بفرنسية الجزائر، فقد كانت له أفكار ثورية تحررية دمج بين فكر جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده الذي أخذه عن شيخ ابن باديس... وكان له أثر كبير في تغيير ذهنية الشعب اليمني لمّا كان رفقة الأسرة المالكة، حتى اتهم بمقتل أميرها.. ثم غادرها باتجاه الشام وتركيا إلى غاية وفاته بتركيا خلال 1959، ثم نقل جثمانه بعد الاستقلال إلى الجزائر... (أنظر: الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، ط4، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص30-36).

(2)- الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة، المصدر نفسه، ص 134.

(3)- ناجي عبد النور، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة التراث، ع 107، ص ص 36 – 37.

وشريعة ودولة وحياة فلا يصح بحال تجريد الإسلام من الوطنية والساسة قلت له: أنا مواطن مسلم، ولست رجل دين[1].

ويُضيف موضحا سبب اهتمام ومشاركة ج ع في الهيئات العاملة في إطار الحركة الوطنية الجزائرية، بأنه لخير الإسلام والوطن، وردّ على من ينظر إلى ذلك كونه من السياسة في نظرهم، حيث قال: "فأنا كذلك حر في أن أفهم من الإسلام ما لا يفهمون ومن السياسة ما لا يريدون، لأن رجل الدين عندهم لا يحرم عليه التدخل في السياسة إلا إذا كان ذلك في غير صالحهم أما إذا سار في ركابهم واستعانوا به على الفوز في الانتخابات، ودعا لهم بالنصر في المحراب، فليس هذا من السياسة في شيء"[2] . كما انتقد السياسية المقيتة والسلبية التي تستغل الشعوب بممارسة المكر والخداع في تحقيق أهدافها، فقال: "حقا إنّ في السياسة ما هو مكر وتجارة بحقوق الشعوب والأمم، وهو الجانب السيِّئ الذي تعوَّذ منه الشيخ عبده إذ قال: أعوذ بالله من السياسة، ولكن الجماهير لا تلبث أن تكشف النقاب إلا الصعاليك والمتاجرون بها في أسواق الانتخابات ومعارض الأوسمة والنياشين، ذلك الميدان الذي يأبى لنا إسلامنا أن نجاريهم فيه لا باسم الدنيا ولا باسم السياسة"[3].

ومنه يمكن القول أن هناك علاقة وطيدة بين السياسة والوطنية، فكلما ازداد التشبُّث بمكامن الهوية الوطنية، ازداد الارتباط بالأمّة، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق وتحقق الوطنية الصادقة التي تناولتها جمعية العلماء من أجل إبراز خطورة عدم تبلورها في صفوف الجزائريين أفرادا وجماعات. فكيف كانت تنظر جمعية العلماء للوطنية؟

ثالثا– الوطنية الحقّـــــــة ! :

يتناول الشيخ الإبراهيمي دور الجمعية في تكوين الوطنية الحقّة، فهو يراها أنها من أهم الحركات على الساحة الوطنية التي عمِلت على استعادة أسس الجزائر بتمكينها من ثوابتها حتى أصبحت ج ع والجزائر شريكتان معا لا يستغني أحدهما عن الآخر. فمما قاله بشأن ذلك: "هذه الحركة العلمية الجليلة الثائمة بالقطر الجزائري– هي الأساس المتين للوطنية الحقيقية، وهي التوجيه الصحيح للأمّة الجزائرية، فغايتها التي ترمي إليها هي تصحيح القواعد المعنوية من عقل وروح وفكر وذهن، وتقوية المقومات الاجتماعية من دين ولغة وفضائل وأخلاق. ولتلك وهذه هي الأسس الثابتة التي بنيت عليها الوطنيات في الأمم؛ هذه حقيقة لا يمارى فيها إلا مكابر. وهذه الحركة العلمية لم يضع أصولها العملية، ولم ينظم قوافلها، ولم يحم حِماها من

(1)– باعزيز بن عمر، من ذكرياتي مع الإمامين، المصدر السابق، ص ص 55 – 56.

(2)– باعزيز بن عمر، من ذكرياتي مع الإمامين، المصدر نفسه.

(3)– باعزيز بن عمر، المصدر نفسه، ص 56.

كل دسّاس وكل خنّاس إلا جمعية العلماء، ولا يُعلى بناءها ويرفع سمكها في المستقبل إلا جمعية العلماء، وهذه حقيقة أخرى لا يكابر فيها إلا حسود، أو متبع لهواه أو مسخر للاستعمار[1].

فحسب الإبراهيمي أن حركة ج ع لايمكن أن تبلغ مداها، ولا تؤتى ثمراتها، ولا تتمخض عن نهضة ثابتة إلا إذا استندت على عمادي العلم والعمل. واعتمدت على سندين قويين من جمعية العلماء[2] والأمّة. وهذه حقيقة ثالثة أوضح من الصبح. فجمعية العلماء والأمّة شريكتان متضامنتان في احتضان هذه الحركة، والقيام عليها والعمل على نمائها، حتى تتشقق عن نهضة شاملة ترفع النهضات رسوخا وتمكنا..."[3] فجمعية العلماء قد قامت بقسطها وبرئت إلى الله من تبعة التقصير وإلى الأمّة من خيانة الأمانة. وما زالت دائبة في ترقية الحركة، جاهدة في حياطتها بالنظام، تنتقل بها في كل عام من عال إلى أعلى ومن نافع إلى أنفع، لا تريد من الأمّة على ذلك جزاء ولا شكورا. ولا تبغي منها إلا أن تقوم بقسطها من العمل، وهو بذلُ الماعون من مال لا تقوم الحركة إلا به، وتصميم لا تتم الأعمال إلا به، وإجماع على التعليم لا تخرق الحزبيات والانتخابات. فهل قامت الأمّة بذلك؟ وهل بذلت من مالها ما يكافئ ذلك الجهد الذي بذلته جمعية العلماء؟ يسوء الأمّة أن نقول الحقيقة ، ويسوءنا أن نكتمها.."[4].

وعليه فالوطنية الصادقة لدى جمعية العلماء يمكن أن تتجلى في:

- رفع راية الوطن؛
- حب الوطن عبر الخير لها؛
- العمل من أجل سعادته وعزه ومجده؛
- تأدية الحقوق والواجبات؛
- الإحساس بالمشاركة في الإحساس الوطني؛
- الإحساس بالمشاركة في المحن والإحن في السراء والضراء؛
- تعمل على ترقية الوطن والأمّة في جميع الميادين؛
- الوطنية الصادقة سلاح في وجه الاستعمار والعقبات.

---

(1)- الإبراهيمي، ثلاث كلمات صريحة، البصائر، ع: 54، 22 ذي الحجة 1367هـ/25 أكتوبر 1948، ص 01.

(2)- من بين علماء الأمّة وجمعية العلماء العالمين والعاملين من أجل الجزائر، حيث ذكر المؤرخ ناصر الدين سعيدوني في صدد مشاركة أعضاء الجمعية في النشاط السياسي وأنهم قد تعرضوا للاعتقال بسبب ذلك، وكان من هؤلاء العلماء "محمد الغسيري" الذي تم اعتقاله إثر أحداث الثامن ماي 1945، وسجن بقسنطينة والحراش، وحُوّل إلى معتقلات الجنوب بالمشرية وجنان بورزق.. وبعد اندلاع الثورة التحريرية أسندت إله جبهة التحرير الوطني مهمة تمثيلها بدمشق سنة 1956، وبعد الاستقلال بقي سفيرا للجزائر في سوريا ثم عين سفيرا بالمملكة السعودية، وبقي في السلك الدبلوماسي حتى وفاته.. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، 2000،ط1، ص ص 227 – 228.

(3)- الإبراهيمي، البصائر، ع: 54، المصدر السابق، ص 01.

(4)- البصائر، المصدر نفسه، ص 01.

ومنه إذا تحققت تلك الوطنية كان سببا في رقيِّ الوطن، ويتحقق هذا عِبر:

- التعاون والاتحاد والتناصر فيما بين الأفراد والجماعات. (من أجل العمل على نيل الحرية وكسبها)[1]؛
- إقامة الروابط وتمتينها فيما بين أفراد وجماعات الوطن الواحد. (اجتماعيا–سياسيا–ثقافيا...)؛
- الثبات والصبر على العقبات والأزمات؛
- أخذ الدروس والعبر من الماضي.

ومن القضايا السياسية التي تدخّلت فيها جمعية العلماء المسلمين تدخُلا صريحا، هي قضية فصل الدين عن الدولة[2]، حيث ألحّت كثيرا على تطبيق هذا القانون الذي ذكره الشيخ العربي التبسي بأنه تم سنُّه خلال 1905، فسعت ج ع أن يُطبّق كما تُطبّقه على جميع الديانات الأخرى (المسيحية واليهودية). فقد حاولت ج ع نيل مطلب فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الاستعمارية تكرارا ومرارا دون كلل من خلال مراسلات ومقالات ومحاضرات قادتها، حتى وصف العربي التبسي حالة ووضعية الدين الإسلامي على غرار ابن باديس والإبراهيمي بـــ: "قضية فصل الدين عن الدولة قضية لا قاضي لها"[3].

ونجد أنّ أكثر المتناولين هذه القضية الإبراهيمي في الكثير من أعداد البصائر في سلسلتها الثانية، وما هذا المثال إلا قطرة واحدة من بحر الجمعية التي شاركت بالعمل الإصلاحي جنبا إلى جنب الحياة السياسية، ومشاركتهم المعنوية مع الهيئات الحزبية بعد ح ع2.

إضافة إلى موقف الجمعية من الأحزاب، بصفة عامة، التي تعرّضت لهم في سياق الكثير من المواضيع والقضايا المعاشة أنذاك، وأنها لا توالي حزبا من الأحزاب ولا تعادي حزبا منها ما لم تتخذ من سياستها نهجا مواليا لفرنسا، وإنما تنصر الحق والعدل والخبر من أي ناحية كان، وتقاوم الباطل والظلم والشر من أي جهة أتى، محتفظة في ذلك كله بشخصيتها ومبادئها، محترسة في جميع مواقفها، مقدرة للظروف والأحوال بمقاديرها. بالإضافة إلى أنه موقف الجمعية مع خصومها فإنها تعلم أن الأمّة اليوم تجتاز طورا من أشق أطوارها وأخطرها، فهي تتناسى كل خصومة، وتعمل لجمع الكلمة، وتوحيد الجهة ولا تنبذ إلا أولئك الرؤوس رؤوس الباطل والضلال الذين لا تجدهم الأمّة في أيام محنتها إلا باء عليها، ولا يتحركون إلا إذا حركوا لغايات عكس غاياتها، فرقوا المسلمين بددا[4].

فمن شروط النهضة الجزائرية لدى جمعية العلماء التفاعل السياسي في إطاره الاستشاري، فإمكانية مشاركة وإشراك رجال الدين في العمل السياسي هو أمر طبيعي ولا يخُرجهم من دائرة العمل الديني، وهذا

(1)– عمر العرباوي، الوطنية الصادقة، البصائر، ع: 73، 28 جمادى الأولى 1368هـ / 28 مارس 1949م، ص 6.

(2)– والتي سيتناولها هذا البحث بصورة تفصيلية في الفصل الثالث (موقف ج ع من القضايا المحلية).

(3)– أحمد عيساوي، منارات من شهاب البصائر، للشيخ العربي بن بلقاسم التبسي، الوليد للنشر، الجزائر، 2011، ص ص 219–222.

(4)– عن عبد الحميد بن باديس، محمد قورصو، نصوص مختارة، المصدر السابق، ص ص 55– 56.

ردٌّ على ابن نبي[1] لمّا هاجم العلماء بالمشاركة في العمل السياسي منذ 1936، فنجد ان البصائر خلال هذا العدد أرادت أن تبيّن وضعية العمل السياسي لدى ج ع ليس هدما عندها ولا تفكر فيه بهذا المنحى بل وسيلة نسبية ليس إلا. وهذا ما وضّحه الشيخ إسماعيل العربي كاتب مقال ما هي شروط النهضة الجزائرية ردا على انتقادات ابن النبي وأمثاله الذين حاولوا التهجم على العلماء ومبادئهم بل الطعن في شرفهم، بقوله؛ "وأصبح الإصلاح يجر رجاله في المجرى الذي يجري فيه الشامبانيا.."[2].

فكان رد البصائر يتلخّص في: "أولها الادعاء بأن أعمال الإنشاء قد توقفت ضد 1936 وأن إدارة الشؤون الاهلية قد زرعت الانحلال في صفوف ج ع" ووصف هذا الرأي بالكاذب البعيد كل البعد عن الحقيقة، ولهو اتهام باطل، ويستدل بـــأنّ ج ع خلال وقبل 1936 وصلت مدارس معدودة وهي ناقصة، أما بعد تلك الفترة قد ازدادت بشكل كبير وصلت إلى 140 مدرسة ومئات المعلمين والوعاظ وعشرات النوادي والمساجد وعلى رأسها معهد ابن باديس بقسنطينة وهذا دليل على أنها لم تتوقف[3].

والرد الثاني كان حول المواقف السياسية جمعية العلماء المسلمين: فكان الموقف ضد من كان يرى بأن لا يجب على ج ع التدخل في المجال السياسي وأنه خروج عن مبادئها، إذا كان الهدف الرئيسي لـــ ج ع نشر الإسلام وأحكامه ولغته وثقافته فكان لزاما عليهم أن درّسوا التاريخ ان لا يجنبوا السياسة فلها علاقة مباشرة بها وإذا قاموا بالإصلاح الاجتماعي وجب عليهم أن لا يهملوا الجانب السياسي إهمالا كليا، وهل كان من المفترض أن يبتعدوا عن السياسة؟ لا يمكن بصوره السياسية البحتة، فالسياسة أصلا لم تترك الجمعية ولا عملائها فكان لزاما على مواجهة ذلك بمثلها[4].

وحينما انتقد بن نبي ج ع بتدخلها في النشاط السياسي وأن لا يعمل رجال الدين إلا بمعزل عن السياسة، وهنا كان رد ج ع على مثل هذه الانتقادات؛ بأنه إذا تم ذلك – أي عدم مواكبة التفاعل السياسي-

---

(1)- مالك بن نبي من مواليد قسنطينة بالشرق الجزائري، (1905-1973م) الموافق ل(1323 هـ-1393 هـ) من أعلام الفكر الإسلامي العربي في القرن العشرين يُعدّ المفكر الجزائرى مالك بن نبي أحد رُوّاد النهضة الفكرية الإسلامية في القرن العشرين ويُمكن اعتباره امتدَادًا لابن خلدون، ويعد من أكثر المفكرين المعاصرين الذين نبّهوا إلى ضرورة العناية بمشكلات الحضارة. كانت جهوده في بناء الفكر الإسلامي الحديث وفي دراسة المشكلات الحضارية عموما متميزة، سواء من حيث المواضيع التي تناولها أو من حيث المناهج التي اعتمدها في ذلك. وكان ابن نبي أول باحث يُحاول أن يُحدّد أبعاد المشكلة، ويحدد العناصر الأساسية في الإصلاح، ويبعد في البحث عن العوارض، وكان كذلك أول من أودع منهجًا مُحدّدا في بحث مشكلة المسلمين على أساس من علم النفس والاجتماع وسنة التاريخ" عن: الموقع: https://www.goodreads.com/author/show/8274411. كما أنه كان من أبرز المفكرين في العالم بحث في حقيقة الحضارة مع مزج حقيقة الإسلام بمبادئه التي جاء لأجلها في بناء الحضارة الإنسانية.. عن مولود اعويمر، مالك بن نبي، راهب الفكر، عن موقع: https://www.binnabi.net/detail/1847

(2)- إسماعيل العربي، ماهي شروط النهضة الجزائرية، البصائر، ع:89، 10 شوال 1368هـ/08 آب أغسطس 1949م، ص02.

(3)- إسماعيل العربي، البصائر، ع: 89، المصدر نفسه، ص 03.

(4)- إسماعيل العربي، المصدر نفسه، ص 03.

فإن الوطنية الجزائرية وجب عليها أن تكون لائكية تفصل الدين عن السياسة وهذا أهم جوانب اللائكية ولا يُعقل عند المسلمين (الإسلام) أن يُفصل الدين عن باقي المجالات الأخرى باعتباره المُراقب والراعي لها[1].

وأما بشأن مشاركة ج ع في المؤتمر الإسلامي 1936 وأحباب البيان ".. إنما فعلت ذلك وهي أشد ما تكون تمسكا بمبادئها" وهذا لا يعني أنها تجري وراء غايات السياسة بل تجري من أجل تحقيق أهداف ومطالب الشعب الضائعة والمسلوبة، ليس وراء الأحلام السياسية من مقاعد وكراسي، بل ما وراء ذلك وهذا ما جعلها تؤيد بعض المترشحين في الانتخابات من أجل رفع المطالب إلى الهيئات العليا الفرنسية وهي لا تقدر في تحقيقها كجمعية مجرّدة، وهي التي لا يمكنها فتح مدرسة أو نادي إلا بترخيص، وهي أكبر هيئة تنظيمية نالتها المضايقات المادية والمعنوية من السلطة الاستعمارية بالجزائر.

فمختلف المطالب التي شاركت بها ج ع عن طريق وفد المؤتمر الإسلامي هي نابعة من صميم الهوية الجزائرية المتمثلة في تحقيق الوجود الهوياتي وفصل الدين عن السياسة الاستعمارية واحترام الوقف الجزائري، فهي من المُمهِّدات إلى الاستقلال، إضافة إلى اتفاقها على المطالب بالتسوية النيابية في مختلف المجالس يحمل إشارات على أن مصير الجزائريين يجب أن يكون بأيديهم[2].

فلقد استطاعت ج ع بعدم التزامها موقف عدم الاكتراث حين تكون المسألة مسألة الوطن والطنية أن تجعل ممن لم يكونوا يؤمنون بشيء من شخصية وطنهم بالأمس رجالا أمن للوطن أن يعتمد على إخلاصهم في ساعة العسرة، لقد أيدت المشاريع والهيئات والشخصيات في مختلف المناسبات في حكمة وفهم للظروف[3]. فـــ "ماذا تستطيع ج ع أن تعمل حين يقف مسلم واحد يناضل الاستعمار هل تتركه وتمنع أبناءها من الانتخاب عليه؟ إن الدين سلاح فعّال في النضال من أجل الحرية وقد عرفت ج ع كيف تقف به عند الحاجة"[4].

ولكنها قط لم تسمح لسلطان المال وكراسي الحكم أو المجاملات أن تحيد بها عن خطتها، وإذا أراد الله فستظل تستوحي عملها في ظل رئيسها الجليل من مصلحة الجزائر في عزم وثبات حتى تضع الحجر الأخير في بناء الوطن العزيز[5].

---

(1)- إسماعيل العربي، المصدر السابق، ص 03.

(2)- محمد غازي، المواقف السياسية للشيخ محمد البشير الإبراهيمي، مجلة الباحث، مجلة أكاديمية محكمة للعلوم الإنسانية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائرية، ع: 14 ، كانون الثاني يناير جانفي/ حزيران يونيو جوان، 2016، ص 157.

(3)- اسماعيل العربي، البصائر، ع: 89، المصدر السابق، ص 03.

(4)- المصدر نفسه.

(5)- نفسه.

وكان الإبراهيمي منذ تأسيس جريدة البصائر له مقالة أو مقالتين يتحدث فيها عن مختلف الجوانب الخاصة بالجزائر وحتى العالم العربي والمشرقي، كما تحدث في الجوانب السياسية فاضحا الاستعمار ومكائده في محاربة الجزائريين، ومنه فإسهام ج ع في الشأن السياسي ببث الوعي الوطني من أجل التحرر وتعبئة الطاقات لتخليص الجزائر[1]، لذلك كانت سلطة الاحتلال تُدرك بدور ج ع السياسي، وهذا ما جعلها عرضة للعديد من المواقف وردود فعل عنيفة أحيانا ولينة ومتغافلة أحيانا أخرى عنها.

وعلى ذكر التفاعل السياسي لـــــ ج ع يمكن القول بأنّ الأمّة الجزائرية من منظور ج ع وعلاقاتها بالوطنية يدخل في إطار المواقف الثابتة لـــــ ج ع من الاستعمار الفرنسي.

(1)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، المصدر السابق، ص 202.

المبحث الثالث: ماهية الاستعمار لدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

مما سبق ذكره من خلال المبحثين الأوليين يمكن القول بأن وجود ونشأة جمعية العلماء في حدّ ذاته هو موقف ضد الاستعمار، وهذا ما توضّحه أكثر العناصر التالية من حيث نظرة جمعية العلماء للاستعمار وردود فعلها لمختلف سياسته بصورة عامة، أما الناحية التفصيلية لمواقف تجاه مختلف القضايا السياسية الوطنية وغيرها سيتم تناولها في الفصلين الثالث والرابع والخامس على التوالي.

المطلب الأول: نظرة جمعية العلماء للسياسة الاستعمارية

أما الاستعمار من حيث وجهة نظر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يمكن استخلاصها من مقالات الإبراهيمي وغيره من علماء الجمعية وأعضائها، فقد عايشوه حقيقةَ ومعنًى أكثر ممن كتب عنهم أصلا.

أولا- حقيقية الاستعمار عند جمعية العلماء:

فالاستعمار؛ كلمة لم تستعمل بالمعنى الاصطلاحي الذي هو استغلال الإنسان للإنسان أو لمنفعة بدون حق إلا حديثا وهذا المعنى قد تقلّب في ألفاظ متعددة أدناها الأعيان وأعلاها الارستقراطية واستغلال الإنسان للإنسان معروف وقديم بقدم الإنسان نفسه ناشئا عن التفاني في حب الذات الذي هو أصل كل رذيلة وعار فوق هذه البسيطة من يوم دحاها الله واستعمرها بالنوع الإنساني..[1] من هنا نبت مبدأ الاستعمار المعروف وتسمّت طائفة الاستعمار بكلمات عظيمة المظاهر ساقطة البواطن أقرب هذه الألفاظ إلى عصرنا هذا الارستقراطية وفي عهدنا الحاضر لبس هذا المعنى لباسا جديدا هو كلمة الاستعمار وهو بالمعنى الهمجي من أنكر النكرات في قاموس الإنسانية وسرى هذا المعنى في المجتمع البشري سما فتكا بفضل نشاط من ينطبق عليهم في تطبيقه حرفيا فعرقلت طائفة الاستغلال الإنساني المجتمع البشري.. وهم أنواع لاستعمار البشرية مدججين بالسلاح مرة ومتلبسين بمختلف الدعايات تارة أخرى وأرادوا كعادتهم محق التعاليم الإنسانية ومسخ وجه العمران بطريقة الاستغلال الوحشية[2].

ومنه ففكرة الاستعمار لدى ج ع واحدة مهما تعددت أقطاره؛ فلمّا جاء بريد من المغرب الأقصى في إطار التواصل الدوري بين ج ع ومحبِّيها وبعض الهيئات الصديقة، نسخة من خطاب "للجنرال خوان" أثناء خطابه في مجمع للعلوم البحرية بفرنسا ذاكرا العرب والمسلمين بأبشع الأوصاف ونعتهم بأبشع العبارات، ردّت على خطاب خوان بـــــــــــ: ".. فقبل كل شيء يجب أن يفكر الجنرال خوان أن قضية المغرب هي قضية الحرية والاستقلال.. ولنسلّم جدلا أن فرنسا أحسنت إلى المغاربة في معاملتها أفلا تكون قبل كل شيء سلبتهم حق استقلالهم؟ إنّ حالها لا يكون إلا كحال الرجل الذي يستعيد غيره ويحسن إليه ..وبهذا يتضح أن

---

(1)- المكي بن أحمد نعماني، نظرة في علاقة الاستعمار بعناصر الشعوب، البصائر، ع: 05، 20 شوال 1366هـ/ 5 أيلول سبتمبر 1947م، ص 8.

(2)- البصائر، ع: 05، المصدر نفسه، ص 8.

الذي حمل هذا الجنرال على هذا الخطاب الطويل ليس في الواقع أكثر من رد فعل لهذه المطالبات المُلحة بالتحرير والاستقلال"[1].

ثانيا– الرّد على سياسة التضليل الفرنسي:

الدور السياسي للعلماء الذي بدأ منذ نهاية القرن التاسع وحتى الاستقلال في ناحيتين في قيادتهم لحركات المقاومة وفي إضفاء الشرعية على السلطة السياسية"[2]. ومنه ألم يكن الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة رجل دين قبل أن يكون رجل سياسة.. فقد كان الدين هو من يُساير به السياسة.. فقد كان لا يستطيع أن يتخلى عن الدين في محاربة فرنسا.

أولَم تستغل فرنسا السلطة السياسية للسيطرة على السلطة الدينية من أجل توظيفها لخدمة أهدافها السياسية..[3] ففي تلك الفترة قامت فرنسا من فرض هيمنتها على مختلف المؤسسات الدينية الرسمية واستعمالها لخدمة سياستها[4].

ج ع كانت تنظر إلى الإسلام على أنه دينٌ ودولة أي أن الدولة والدين وجهين لعملة واحدة، ولكن ليس تحت سيطرة الاحتلال...فنجدها هنا كانت منذ تأسيسها إلى غاية الثورة التحريرية كانت تدعو إلى فصل الدين عن السياسة .

فمن أهم كُتّاب ج ع "عبد الرحمن الجيلالي، أحمد توفيق المدني، مبارك الميلي... وغيرهم" الذين أسهموا في كتاباتهم التاريخية عن الجزائر وعلاقاتها التاريخية من القديم إلى الحديث تكمن في السباق مع المستعمر الذي يسعى إلى محوها ومسخها، فهم كانوا يرون الإسراع في إحياء الأمة الجزائرية عن طريق التاريخ وتشويه الحقائق الاستعمارية[5]. فلقد ساهم مؤرخو هذا الاتجاه في التحضير لاسترجاع الحرية المفقودة لتمهيدهم الطريق من خلال الأفكار الاستقلالية في صفوف المثقفين الجزائريين، فكتاباتهم تعتبر كنبراس الفكرة الاستقلالية فيما بعد[6].

ويذكر المؤرِّخ أبو القاسم سعد الله أنّ توفيق المدني كان يبث في تقوى الجزائريين روح العداء تجاه الاستعمار وإن كان بطريقة غير مباشرة.. وهذا من خلال كتابه "الجزائر" سنة 1931 و"المسلمون في صقلية

(1)– البصائر، ع: 98، المصدر السابق، ص 06.
(2)– نغم محمد صالح، المرجع السابق، ص 52.
(3)– نغم محمد صالح، المرجع نفسه، ص 55.
(4)– المرجع نفسه، ص 56.
(5) –Mahieeddine Djender, **introduction à l'histoire de l'Algérie**, ed, ENAL, Alger, 1991, Pp 123 – 124.
(6)– رابح لونيسي، دراسات حول إيديولوجيات تاريخ الثورة، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، 2012، ص 172.

وجنوب إيطاليا " سنة 1946، خاصة حينما يذكر الاستعمار الروماني وإظهاره لشخصية بلاد المغرب بين البربر والعرب وعلاقاتهم بالمشرق قديما وحديثا.. ما هو إلا توجيه سياسي[1].

واندمجت فعليا في 07 جانفي 1956 في جبهة التحرير الوطني، مما أدى إلى وقوع صدى واسعا في الجزائر وفي فرنسا. فقد كان لها العديد من القيادات البارزة أثناء الثورة التحريرية علا غرار الوردي قتال، وإبراهيم مزهودي وعمّار ملاح[2].

مجابهة سلطة الاستعمار خاصة وهي قامت بالتدخل في الشؤون الدينية والاجتماعية والثقافية للجزائريين، والضغط على العلماء من المساجد والمدارس والنوادي.. مع استخدام كافة الوسائل المتاحة، فقد مارست عليه وسائل الضغط الممارسة على رجال السياسة. وهذا ما أدى بها في إحدى فتراتها المشاركة في هيئة أحباب البيان يوم 14 مارس 1944، مع مناضلي حزب الشعب الجزائري، وكان أهم بند فيه هو استقلال الجزائر بلا قيد ولا شرط وعليه فقد وطّد هذا الأمر العلاقة أكثر وجهات بعض النظر السياسية في الجزائر آنذاك في الوحدة السياسية للحركة الوطنية حول استقلال الجزائر..[3].

بدأت معالم التوتر بين إدارة الاحتلال وجمعية العلماء أكثر بعد صدور منشور ميشال الخاص بالتضييق على نشاط الجمعية والحد من ممارساتها الدينية والثقافية وإيقاف ومصادرة جرائها بداية بالسنة ثم الصراط ثم الشريعة المطهّرة[4]. وكان الاستعمار الفرنسي يريد أن يبقي هيمنته على الجزائر بإضعاف وحدة الحركة الوطنية للتحرير. وإن إحدى مناوراته المختارة هي التناقض بين كتلات عدوانية للجزائريين المسلمين ويضاف إلى ذل الخندق الذي حفر وتعمق بين المسلمين وغير المسلمين. باستغلال "البربرية"، المذهب الرجعي ضد الإسلام وضد العرب وضد الوطنية، فإن مساعديه الأكثر تحركا والأغلى هم الدعاة الكاثوليك. وفي أول الف الآباء البيض"[5].

من هنا يمكن الاستنتاج؛ على أن الحركات الاستعمارية على غرار فرنسا كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على عامل الدين في محاربة الشعوب المستعمَرة في مختلف سياساتها الاستعمارية. فلا يستطيع أحد أن ينكر دور الإسلام السياسي في تمكين جبهة التحرير الوطني في الجزائر من تأييد ملايين الفلاحين في حرب التحرير.

---

(1)- رابح لونيسي، دراسات حول إيديولوجيات تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص 158 – 167.

(2) -Acheur Cheurfi, Dictionnaire, Encyclopédique de l'Algérie, édition ANEP, Algérie, 2007, Pp 121 - 122.

(3)- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين ، ط2، ثالة للنشر والطباعة، الجزائر، 2010، ص ص 49 – 51.

(4)- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، ط1، الجزائر، 2009، ص 140 – 141.

(5)- عمار أزقان "الآباء البيض في خدمة الاستعمار الفرنسي"، الفتى المسلم، رقم 5، 12 أيلول سبتمبر 1952م / 22 ذو الحجة 1372هـ ورقم 6 ، 06 محرم 1372هـ / 26 أيلول سبتمبر 1952، ص 287.

فالإسلام في أوطاننا مُعين عظيم ومنبع أصيل وإطار حضاري لتعبئة الجماهير الشعبية في معركة التحرر والسيادة[1].

المطلب الثاني: الاستعمار بين الحُكم والهيمنة

الوجود الفرنسي في الجزائر كان عن طريق ممارسة ازدواجية الاحتلال من خلال الحكم الأجنبي القهري من منطلق القوّة من جهة ومن خلال الهيمنة من خلال التسلط ماديا ومعنويا.

أولا- الحُكم الاستعماري وسياساته؛

كانت نظرة ج ع إلى تحرير الجزائر تكمن بداية في تحرير المقومات، الهوية الوطنية، التي تعتمد على الأرض والروح، وهذا يتأتّى بالتصدي لسياسة فرنسا الاستعمارية وفضحها، حيث قال؛ " نحن إذ نتصدى لفضح سياستها الاستعمارية في هذين الميدانين إنما ندافع عن شخصيتنا ونناضل عن مقوماتنا من دين ولغة، لأن في تحريرهما تحرير للجزائر، ولن نستسلم مادام للحياة فينا رمق"[2].

فمن ركائز التصدي للاستعمار أدركت ج ع على ضرورة فهم السياسة الإجرائية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، على غرار الإبراهيمي الذي حاول تشريح تلك السياسة الاستعمارية حتى يسهل عليهم فيما بعد مواجهتها، فقد قسّم الشيخ الإبراهيمي سياسة فرنسا إلى قسمين أساسيين الأولى في فرنسا، والثانية في الجزائر، فالثانية تعتمد على القهر والطغيان وترتكز على اللادستور واللاقانون، باستخدام المستوطنين من جهة وبني جلدة الشعب الجزائري المقهور من جهة ثانية[3].

كما أن سياسة اللادستور واللاقانون حسب الإبراهيمي، لا تتوافق مع طبيعة الحكم المدني الذي جاءت به فرنسا إلى الجزائر في إطار مما يُعرف بالحاكم والمحكوم، فلا يمكن يتجانس ذلك في الجزائر في ظل سياسة التمييز والترهيب والاستبداد التي كانت تمارسه فرنسا في الجزائر.

وبما أن أغلب قادة ورجال جمعية العلماء من العلماء الدينيين كانوا يعلمون حقيقة الفقه وأصوله من حيث علاقة الحاكم والمحكوم، الرعية وولاّة الأمور، نجد ابن باديس قد تحدّث عن أصول الحكم أو ما يدل على علاقة الحاكم والمحكوم في أكثر من أصل وهي[4]:

- لا حق لأحد في ولاية أمر من أمور الدولة إلا بتولية الأمّة؛
- أن لا يكون أحد بمجرد ولايته أمرا من أمور الأمّة خيرا من الأمّة؛
- ضمان حق الأمّة في مراقبة أولي الأمر لأنها مصدر سلطتهم وصاحبة النظر في ولايتهم وعزلهم؛

(1)- أنور عبد الملك، الفكر العربي في معركة النهضة، تر: بدر الدين عرودكي، ط3، دار الآداب، مصر، 1981، ص 228

(2)- باعزيز بن عمر، من ذكرياتي مع الإمامين الرئيسين .. المصدر السابق ، ص 118.

(3)- باعزيز بن عمر، المصدر نفسه ص ص 115 – 116.

(4)- عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحثيث والمجهود الإيديولوجي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 118.

- حق الأمّة في مناقشة رجال الدولة ومحاسبتهم على أعمالهم وحملهم على ما تراه هي لا ما يرونهم هم؛
- من واجبات الدولة أن تطلع على خطتها في الحكم وسياستها التي تسير عليها حتى إذا صادفت الأمّة على السياسة لم يعد من حق الدولة أن تحيد عنها؛
- أن لا تحكم الدولة إلا بالقانون الذي رضِيَتْه الأمّة لنفسها؛
- الناس أمام القانون سواسية يطبق على القوي دون رهنه لقوته ، وعلى الضعيف دون رقة لضعفه؛
- حفظ التوازن بين الطبقات الأمّة عند صون الحقوق، فيؤخذ الحق من القوي دون أن يقصد تذليله؛
- تعويد الحاكم والمحكوم معا على الشعور بأنهما مشتركان في الحكم وأن كل واحد منهما له دور يمثله في مسرح الحكم[1]؛

من هذه الأصول النفيسة التي يراها ابن باديس جديرة بوضع علاقة مثالية ومتناهية لبناء دولة راشدة ورشيدة، كما أن هذه الأصول كان يمكن أن تدرّس في أكبر الجامعات والمعاهد العليا للعلوم السياسية. ومنه إذا أسقطناها على حال الجزائر المحتلة، فإنه لا يوجد لها مكان خاصة بما يتعلق بالشعب الجزائري، ففرنسا هي الحاكم (المستبِد) والشعب الجزائري هو المحكوم (العبْد)، وعليه فلن يكون هناك توازن إطلاقا، فهو غائب تماما بين طبقات المجتمع في الجزائر، فهناك خاضع ومخضوع، (مستوطن وأهلي) لا وجود للحق، وإن وجد فهو لسلطة الاحتلال ومن تكفلهم من مستوطنين وجنود. وبالتالي فمن أهدافها غير المعلنة العمل على إلغاء سيطرة الاستعمار والتحرر منه فهو لا حق له أن يحكم الجزائريين فهو ليس منهم وهم ليس منهم ولم يستطيعوا أن نحلّو فيه منذ 1830، ولا تتوفر فيه أدنى صلة بأصول الحكم السابقة التي ذكرها ابن باديس.

ولابن باديس موقف جدُّ صريح يُبرز فيه قضية الحرية والاستقلال عن سياسة الاستعمار وهيمنته بقوله: "..قلِّب صفحات التاريخ العالمي، وانظر في ذلك السجل الأمين، هل تجد أمة غُلبت على أمرها أو نُكِبت بالاحتلال ورُزِئت في الاستقلال ثم نالت حريتها منحة من الغاصب وتنازلا من المستبد ومنَّة من المستعبد؟ اللهم كلا، فما عهدنا الحرية تُعطى وإنما عهدنا الحرية تُؤخذ، وما عهدنا الاستقلال يسجل بين دفتيّ حوادثه خيبة للمجاهد، إنما رأيناه يسجل خيبة للمستجْدي"[2].

فهذه الكلمات هي من أبلغ العبارات الصريحة لابن باديس حول ما تعلق بالحرية والاستقلال، فحتى وإن تناولها في معرض مقالته حول سياسة الإنجليز في المشرق العربي خصوصا في فلسطين، إلا أنها تحمل بين طياتها بعث روح الجهاد إلى كل الشعوب المستعمرة والعربية خصوصا، وبالأخص الشعب الجزائري بأنه لا مناص من مدافعة الاستعمار إذا أراد أن يتحرر من التسلط الاستعماري.

(1)- عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحثيث والمجهود الإيديولوجي، المرجع السابق، ص 118.

(2)- ابن باديس، سياسة الإنكليز، الشهاب ج5، م6، 01 محرم 1349هـ / حزيران يونيو، جوان 1930م، ص 318.

أما الإبراهيمي كان دوما يعتبر الاستعمار أكبر الأعداء للعالم العربي والإسلامي دون سواه من الأمم الأخرى: " إنَّ الإسلام والاستعمار ضدان لا يلتقيان في مبدأ ولا في غاية، فالإسلام دين الحرية والتحرير، والاستعمار دين العبودية والاستعباد.. فالاستعمار عدو لدود للإسلام وأهله، فوجب في حكم الإسلام اعتبار الاستعمار أعدى أعدائه ووجب على المسلمين أن يطبّقوا هذا الحكم وهو معاداة الاستعمار لا موالاته"[1]. كما خصّ الاستعمار الفرنسي على حد الخصوص منتقدا لكل سياساته في الجزائر واصفه بأبشع الصفات، قائلا:"جاء الاستعمار الفرنسي إلى هذا الوطن كما تجيء الأمراض الوافدة، تحمل الموت وأسباب الموت، وكلامنا موجه إلى فرنسا الاستعمارية وإلى آلات الاستعمار من عقول وأفكار ورجال وهيئات.."[2].

ثانيا- نظرتها إلى الهيمنة الاستعمارية:

عند تَتبُّع فِترة ما بعد الشيخ ابن باديس يمكن القول أن هناك تطوّرا ملحوظا في النشاط السياسي لجمعية العلماء في إطار التفاعل مع الأحداث الراهنة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حينما تم إعادة فتح جريدة البصائر في سلسلتها الثانية بداية من 1947[3]، فكان علماء الجمعية وكُتّابها كثيرا ما يتحدّثون من خلالها عن مختلف الجوانب الخاصة بالجزائر والعالم العربي بمختلف أجزائه، فاضحين سياسة الاستعمار(الفرنسي،الإسباني والإيطالي وحتى الانجليزي) ومكائده في محاربة الجزائريين وإخوانهم المغاربة، مركّزين على عدّة جوانب أهمها قضية الاستقلال والوحدة، وأنّ الاستقلال لا يأتي إلا بالوحدة والاتحاد بين الأحزاب ثم بين الأقطار ضد عدوّ مشترك. فكانت لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين مواقف عديدة من الاستعمار ووسائل تصفيته، وأهمية التحرر والاستقلال والوحدة المغاربية ومحاربة الفكر الإندماجي.

من بين مؤشرات هذه النظرة الجديدة في كشف المغالطات وأساليب المستعمِر في تطبيق هيمنته على الجزائر وبلاد المغرب ما جاء في أول عدد من جريدة البصائر في سلسلتها الثانية أنها ستكون ذات طابع جديد في رؤاها ووجهات نظرها ومواقفها في مختلف مجالات الحياة، من أجل الغوص في شتى الميادين، ومن أجل تبصرة الشعب الجزائري، بكل ما يدور حوله وهو لا يدري، وهذا ما جاء على لسان قلم البشير الإبراهيمي في افتتاحية العدد الأول للبصائر في سلسلتها الثانية، حيث قال: " فأما جمعية العلماء وكيف كانت وكيف هي الآن، وما هي مواقفها في مبادئها وما يمس مبادئها، فهي الميادين التي حُيِيت جريدة البصائر

---

(1)- الإبراهيمي، الآثار، ج:5، مصدر سابق، ص 68.

(2)- الإبراهيمي، لجنة (فرانس-إسلام)، البصائر،ع:115، 23 جمادى الثانية 1369هـ/10 نيسان أبريل أفريل 1950م، ص 1

(3)- كان أول ظهور لجريدة البصائر في سلسلتها الأولى بداية من 01 شوال 1354هـ / 27 ديسمبر 1935م. وتوقفت عن عدد: 141، في يوم الجمعة 09 رجب 1358هـ / 20 أوت 1939م. أمّا السلسلة الثانية فبدأت: يوم 07 رمضان 1366ه / 20 جويلية 1947م وكان آخر عدد لها تقريبا: عدد: 361 ، بعد 25 شعبان 1375هـ / 07 أفريل 1956م. (النسخة المصوّرة لدار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ / 2006).

لاقتحامها، فانتظروا فستجلّي لكم الحقائق كما هي وستفضح المخبّات التي كثر فيها لغط اللاغطين وستكشف الدعاوى الزائفة التي تجري بها ألسنة المضلِّلين.."[1]

ومنه يمكن القول بأن الجرائد لدى جمعية العلماء كانت من أبرز الوسائل والأدوات الكفيلة في فضح ألاعيب ودسائس الاستعمار، فقد ذكرت من خلالها العديد من عوامل تصفيته. كما أن الاستعمار مهما تباينت جغرافيته فهو يتفق مع أمثاله إذا التقت مصالحهم، وهذا ما أطلق عليه الإبراهيمي بـــــ "جبهة استعمارية" ويتعلق الأمر بواقع هيئة الأمم المتحدة في تعاطيها مع قضايا التحرر وتقرير المصير، لتكتل الدول القوية على حساب الدول الضعيفة والمستعمَرة، لذلك كان موقف الإبراهيمي منذ البداية من مجلس الأمم المتحدة واضحا ومناهضا لكل ما يقوم به تحت هيمنة الدول الاستعمارية، فأطلق عليها بالجبهة الاستعمارية داخل هـــ.أ.م التي أرادت أن تتكتل ضد الدول الأخرى رافضة فكرة حق تقرير المصير للشعوب[2].

وفي ختام هذا الفصل يمكن إيراد:

أنّ قول الشيخ بان باديس على أن الجمعية هي دينية وثقافية وتربوية، ثم هي تشارك في العديد من النشاطات السياسية، هذا لا يعني بالضرورة أنها خرجت عن مبادئها أو عن قانونها الأساسي. فهي ليست مجبرة على البقاء في الحيز الضيق للجمعيات الدينية، فهي كانت من أهم الأعضاء الفاعلين في الحركة الوطنية.

وببساطة إذا رأينا تاريخ السيرة النبوية العطرة لوجدنا أن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم جاء للدعوة والتربية، ولكنه مارس السلطة الدينية بجانب السلطة السياسية، بمعنى أنه أسّس لدولة شملت مختلف المجالات القائمة بتسيير شؤون دولة الإسلام، فلم يعزل الإسلام عن الحكم ومقاليده.. فرغم ابتعاد القانون الأساسي لجمعية العلماء عن الممارسة السياسية، لكنها مارستها[3]، ورغم انتقادها للاتجاه الثوري المجرّد – مبدئيا– إلا أنها كانت بمثابة الأرضية الإيديولوجية التي تقف عليها الحركة الوطنية لأنها مكمِّلا أساسيا للاتجاه الثوري المرتكز على المبادئ الأساسية للشخصية الوطنية على وجه الخصوص[4].

(1)– الإبراهيمي البصائر، ع:01، 07 رمضان 1366هـــ / 25 تموز يوليو جويلية 1947م، ص 01.

(2)– المصدر نفسه.

(3)– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1994، ص186

(4)– جمال قنان، قضايا ودراسات، المرجع نفسه، ص 186.

فمشاركة جمعية العلماء في النشاط السياسي لم يكن بصفة مباشرة لعدة أسباب منها وفاة ابن باديس قبل تطور الأوضاع السياسية بعد 1945 وازدياد الانصار. فقد كان يتحلّى بكل صفات الزعيم السياسي. وقلة خبرة خلفاء ابن باديس لم يصلوا لحنكته السياسية وغير ناضجين سياسيا[1].

لم يُثِهم رغم ذلك من استكمال ما بدأه. فقد كان لهم دور بارز في هذا الجانب لما فرضته عليهم الظروف. وبالرغم ممن قالوا أن رجال ج ع بعد ابن باديس غير ناضجين فقد أخطأوا[2]، لأن ما أثبتته فترة ما بعد ح ع2 وأثناء الثورة التحريرية عكست هذا القول.

وإذا عدنا إلى زمن الاستعمار والبحث عن الهوية الجزائرية والاستقلال، سنجد جذور الارتباط بين الإسلام والسياسة وترجم إلى ظهور دلالة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أسسها ابن باديس عام 1931، التي كانت تهدف إلى العودة إلى المصادر الإسلامية القرآن والسنة.. وتعمل على تعريف نفسها كونها تهدف إلى إخراج الناس من البؤس الفكري والأخلاقي ودفعه نحو أعلى مستويات المعرفة والاخلاق في الإطار الديننى، ونفي دورها أو علاقتها السياسية وأن لا علاقة لها بالسياسة ومع ذلك يتفق العديد من الباحثين على انه هذه الجمعية اتخذت الخطوة الأولى في تأكيد فكرة الإلام هو النص الأساسي في هوية الشعب الجزائري" الإسلام ديني اللغة العربية لغتي، الجزائر وطني" فهذه الثلاثية لها طابع سياسي وهذا ما يؤكد اندماجها في جبهة التحرير الوطني عام 1956[3].

فدروس ومحاضرات وكتابات الإبراهيمي وابن باديس كانت بمثابة المناخ الملام لبذر اليقظة والوطنية والثورية في بث روح الجهاد الإسلامي في نفوس الأجيال الناشئة، مثلما فعل قبلهم جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده[4]، فالإبراهيمي قد ربط صلات وثيقة باسم وطنه الجزائر مع كبار الزعماء والأمراء وأبرز الشخصيات الدينية والعالمية والسياسية من أجل إبراز القضية الوطنية عبر زياراته المتكررة للدول العربية والإسلامية[5].

ومما سبق في هذا الفصل يمكن القول؛ خرجت جمعية العلماء إلى عالم العمل والكفاح لعدة عوامل وظروف محلية تثملت في تنامي التسلّط والهيمنة الاستعماريين، وظروف خارجية تمثلت في تنامي وعي

---

(1)– العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للنشر والطباعة، قسنطينة، الجزائر، 1404ه/1984،ص60.

(2)– كما زعم بن يوسف بن خدّة على أن جمعية العلماء لم تشارك في السياسة وأنها بعيدة عن هذا العمل فهو ليس من شأنها وهي غير قادرة عليه.. وأنهم لا قدرة لهم على تسيير الشأن السياسي.."؛ ينظر: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاد مسعود، ط3، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1434هـ/2013م، ص ص 381 – 382.

(3)– Mouna Abid, ***Op.cit.***, Pp 55 – 56.

(4)-علي مرحوم، الأسابيع الجزائرية في البلاد العربية، مجلة الثقافة، ع:09، 1399هـ / 1979م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 53.

(5)– علي مرحوم، المرجع السابق، ص 54.

الشعوب التحرري. فبرزت إلى ساحة العمل وميدان النضال والكفاح في شهر ماي 1931 من أجل الركائز الثلاث (الإسلام، العربية والجزائر) في سبيل تحقيق أهداف الجمعية ومحاربة هيمنة الاستعمار الفرنسي.

وهذا ما أكدته تقارير سلطة الاحتلال إلى أن جمعية العلماء عملت لأجل تحقيق أهدافها –الخفية– وفق هدفين أساسين قريب وبعيد المدى فالأول معنوي ارتكز حول الدّين والثقافة واللغة أما الثاني كياني ارتكز حول تكوين دولة عربية إسلامية. وعليه فقد أسهمت جمعية العلماء ببث الوعي الوطني من أجل التحرر وتعبئة الطاقات لتخليص الجزائر.

فأعلام هذه الحركة رجال شرفاء وعظماء على غرار الشيخ عبد الحميد بن باديس، لا يُنسَ فضلهم أبدا على الجزائر. فلقد أدرك هؤلاء جميعا أن حلّ المشكلة – وقد وصلت إلى ما وصلت إليه– لا يكون بالمطالبة بحقوق سياسيةٍ مجرّدة فقط، وإنما يكون بحركة جذرية تنتهي بتحقيق المطالب السياسية، بل بالتحرير الكامل[1].

لقد أدركوا أنه لا يحفظ كيان هذا القطر العربي المسلم كسائر الأقطار العربية التي كانت منهم على مرأى ومسمع، إلا بإحياء الإسلام في عقيدته ونظامه وجهاده وإحياء اللغة التي بها أدى الإسلام رسالته وهي اللغة العربية، وإحلال هذه العقيدة الشاملة محل مخلّفات عصور الانحطاط من خرافات وانحرافات وإسفاف، ومحل تلك الثقافة الفرنسية السطحية المزيفة الغربية عن روح هذا البلد العربي المسلم.

ومما قيل حول دور جمعية العلماء قبل وبعد ابن باديس على لسان حال جمعية العلماء وبقلم أحد تلاميذ ابن باديس في معرض الذكرى السنوية الثالثة عشرة لوفاته: " إن جمعية العلماء أشدّ ما تكون قوة وتماسكا وأحكاما، فما من لحظة مرّت عليها إلا وكانت فيما بعدها أقوى وأثبت وأكثر أعمالا وأنصارا، وإن ظن بعض المُغرضين خلاف ذلك، فكن مطمئنا أيها الإمام الشهيد على تراثك الغالي الذي تركته لمن بعدك.."[2].

---

(1)– لذلك يمكن الاتفاق مع كل من ينظر إلى جمعية العلماء بأنها نشرت برنامجها السياسي للجيل الصاعد من خلال شبكة مدارسها وجمعياتها، باعتبار أن مطالبها الوطنية موجودة بصفة أو بأخرى، لأنها حاربت النظام الاستعماري، وكانت حركة إصلاحية هامة جدا في تاريخ الجزائر، فقد أثّرت في كل مكان تواجدت فيها عبر الوطن في الجيل الذي سيقف جنبا إلى جنبب مع الفئات الاجتماعية الأخرى ضد الاستعمار الفرنسي لا بالسلاح فقط بل باسم الإسلام المجدد وباسم العروبة محتِّمة هكذا وبسرعة هاتين الفكرتين القوّيتين على جميع المحاربين خاصة المكوّنة تكوينا فرنسيا. عن: صاري الجيلالي، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ (5)، المقاومة السياسية 1900 – 1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حرّاث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص ص 251 – 252.

(2)– عبد اللطيف سلطاني، البصائر، ع: 227، 10 شعبان 1373هـ / 24 نيسان أبريل 1953، ص 01.

الفصل الثاني

الأوضاع السياسية العامة للعالم العربي

(1946 – 1956)

المبحث الأول: الأوضاع السياسية العامة للجزائر (1946–1956)

المطلب الأول: الجزائر بين الاحتلال والمقاومة.

المطلب الثاني: التيارات والاتجاهات الفكرية للحركة الوطنية.

المطلب الثالث: الجزائر ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية العامة لبلاد المغرب العربي(1946–1956)

المطلب الأول: تونس

المطلب الثاني: المغرب الأقصى

المطلب الثالث: ليبيا

المبحث الثالث: الأوضاع السياسية العامة لبلاد المشرق العربي (1946 – 1956)

المطلب **الأول:** مصـــــــــــــــر

المطلب الثاني: السودان

المطلب الثالث: العراق والشام

من أهم فترات تاريخ الجزائر المعاصر والعالم العربي، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية الثورة التحريرية باعتبارها فترة تميزت بالمهيمنة الاستعمارية على جل مناطق العالم العربي، وهذا عبر مختلف أحداثها التي ظهرت وأظهرت ملامح الحركات الوطنية العربية ورغبتها في التحرر بوقوفها في وجه الهيمنة الاستعمارية في كل من المشرق والمغرب العربيين، بما فيها الحركة الوطنية الجزائرية، كمفهوم جديد لمقاومة الاستعمار، التي نتج عنه من ثورة تحريرية مسلّحة اندلعت معالمها في الجزائر وخارجها، وكان لذلك هدف واحد وهو القضاء على الاستعمار بنيل الاستقلال والتحرر منه. وقد كانت الحالة السياسية العامة للبلاد العربية تتباين من قطر إلى آخر حسب درجة الوعي المحلي من جهة وحسب منهجية المستعمِر فيها في كلا من المغرب والمشرق العربيين. فكانت تلك الحالة وما شملتها من أحداث بمثابة امتحان حقيقي للحالة السياسية العربية، بما فيها بالجزائر آنذاك، سواء على صعيد الحركة الوطنية أم على الصعيد الشعبي وعلى الصعيد الاستعماري..

وعليه؛ فهذا الفصل سيتم التطرق من خلاله إلى الحالة السياسية العامة للجزائر ثم العالم العربي بشقية المشرقي والمغاربي خلال فترة زمنية محددة(1946 – 1956)، حسب ما تم ذكره آنفا في الخطة آعلاه.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية العامة للجزائر

فالحالة العامة بالجزائر بعد ح ع2 وأثناء الثورة التحريرية لا يمكن الفصل بين مختلف الأوضاع فيها سواء الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، فكلها ترتبط ببعضها البعض، ولعل الجانب السياسي هو الرابط الأساسي بها، وأنها في الجزائر وبالأخص في تلك الفترة شهدت حالة من أسوء حالات السيطرة والهيمنة الاستعمارية.

فبين (1946–1956) تم تداول السلطة في الجزائر عديد الحكام الاستعماريين[1] من أجل البحث عن من يمكنه تثبيت فكرة الجزائر فرنسية للأبد، ومحاولة فصل الشعب عن حركته الوطنية[2]. لكن كل المحاولات الاستعمارية الرامية لاستيعاب الجزائر فرنسيا، لم تتحق، فثورة نوفمبر ووقوف الشعب معها خير دليل على ذلك. رغم ما شهدته الساحة الجزائرية آنذاك من تزايد الوضع هيمنة استعمارية شملت كل المجالات وخاصة السياسية منها.

المطلب الأول: الحالة السياسية بعد ح ع2

كانت الجزائر ذات اهتمام كبير من طرف الشعوب والأمم منذ القديم، من الفينيقيين والرومان والوندال والبيزنطيين وحتى المسلمين، إلى غاية الفِترة الحديثة لمّا أصبحت تحت راية الخلافة العثمانية، فأصبحت ذات قوّة ومنَعة أكثر من ثلاث قرون، تهابها البلدان وتخشاها الإمبراطوريات الأوروبية.. لكن القوّة العسكرية إذا لم يتم تطويرها وتطوير مختلف المجالات المساعدة لها يؤدي إلى ضعفها وتصبح تحت أطماع وأعين الدول القوية والآخذة في التطور في شتى المجالات.. وهذا ما حصل للجزائر انطلاقا من هذه العوامل وغيرها، حتى أصبحت تحت هيمنة الاستعمار الفرنسي بداية من جويلية 1830.

أولا– الجزائر بين الاحتلال والمقاومة:

من بين عوامل وظروف احتلالها من طرف فرنسا حادثة المروحة (المزعومة).. لكنه في حقيقة الأمر أن أطماع فرنسا لاحتلال الجزائر كانت قديمة وذات بعد استراتيجي، بدأتها بتلك الامتيازات التي منحتها إياها الدولة العثمانية، إضافة إلى تفاقم ديون فرنسا لدى الجزائر خلال حملات نابليون بونابرت على

---

(1)– بين 1946–1956 حكم الجزائر ستة فرنسيين بين مدني وعسكري وهم:

- Yves Chataigneau إيف شاتينيو(1891–1969)، حاكم عام (أيلول سبتمبر 1944 – 11 فبراير شباط 1948).
- Marcel-Edmond Naegelen مارسيل إدموند نايجيلان(1892–1978)، حاكم عام بين (11 فبراير شباط 1948– 9 آذار مارس 1951).
- Roger Léonard روجير ليونار(1898–1978)، حاكم عام بين (12 نيسان أبريل 1951 – 26 كانون الثاني يناير 1955)
- Jacques Soustelle جاك سوستيل(1902–1990)، حاكم عام بين (1 شباط فبراير 1955 – 30 كانون الثاني يناير 1956).
- Jeorge Katro جورج كاترو(1877–1969)، مقيم عام بين (30 كانون الثاني يناير 1956 – 9 شباط فبراير 1956).

(2)– يحي بوعزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، مصدر سابق، ص 157.

مصر ودول أوروبا، فتلك الأعباء المالية عليها صَعُبَ عليها إرجاعها فعمدت على المخادعة والمماطلة واستغلال الشركات العاملة في موانئ الجزائر بالتحايل على الداي، هذا ما جعل من الداي تكرار مطالبته لشارل العاشر بما على بلاده من ديون للجزائر. فكان قنصلها بالجزائر "دو فال" يعمل على مغالطة فرنسا ملكا وحكومة[1]، وادعائه بأن داي الجزائر ضربه وسبِّ فرنسا بسبٍّ وشتم ملكها شارل العاشر.

كما قدّمت فرنسا ذريعة القرصنة والمعتقلين المسيحيين لربح أصوات الممالك الأوروبية، فقام وزير خارجيتها بولينياك تقديم رسالة إلى بريطانيا ومختلف الممالك الأوروبية يوضّح لهم أسباب وأهداف فرنسا في غزو الجزائر[2]. لكن الاحتلال الفرنسي للجزائر ظهرت نواياه الحقيقية مُعاكِسة لِمَا جاء في رسالة[3] بولينياك[4] 12 مارس 1830[5].

فبعدما تمّ غزو الجزائر 14 جوان 1830[6] واستسلام الداي حسين وإمضاء معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1930 بعدما واجه الشعب الجزائري مقاومة مبدئية ردًّا وصدًّا لهجومات القوات الغازية لكن دون

---

(1)– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبير، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، 2005، ص ص 140 – 147.

(2)– Camille Rousset, ***La Conquêted'Alger***, 2ème Edition, F. Plon et C, Imprimeurs-Editeurs, Paris, 1880, pp 82–83. وأيضا: M. Alfred Nettement, ***Histoire de la Conquêted'Alger***, Jacque Le coffre et C, Libraires, Paris, 1856, Pp 266 – 276.

(3)– النص الكامل لرسالة بولينياك المؤرخة في 12 مارس 1830 الموجهة لملوك وأمراء أوروبا من كتاب تاريخ غزو مدينة الجزائر لصاحبه، كاميل روسيت، المصدر السابق. وتتلخص فهذه الرسالة أوضحت أهداف فرنسا من غزو الجزائر على: القضاء النهائي على ما أسمته القرصنة – الإلغاء النهائي للقرصنة في سواحل الغرب المتوسط – الإلغاء النهائي لاستعباد واسترقاق المسيحيين– إلغاء الضرائب المفروضة عليهم وعلى أوروبا من طرف إيالة الجزائر.

(4)– هو رئيس الوزراء الأمير بولينياك جوليس أرماند، ولد في مدينة فرساي 1780 وتوفي 1847، كان وزيرا للشؤون الخارجية للملكة الفرنسية في عهد الإمبراطور شارل العاشر ملك فرنسا، صاحب فكرة وتنفيذ الحملة العسكرية على الجزائر بداية من 14 جوان 1830.

(5)– فحقيقة هذه الرسالة ظهرت بعدما وطّئت فرنسا أقدامها على أرض الجزائر بداية من نقض بنود معاهدة الاستسلام. فرسالة بولينياك من بين أهم وثائق التاريخ المتعلق بالجزائر المستعمَرة وفرنسا المُستعمِرة، باعتبارها وثيقة وسندا تاريخيا يُثبت كيف كانت فرنسا تعمل على استعمار الجزائر، وإظهار الدوافع (علنية وخفية) من أجل المحافظة على ممتلكاتها ومعاقبة الأتراك والانتقام من الجهاد البحري لإيالة الجزائر، كما أنها تؤكد صمت ومباركة جل الممالك والدول الأوروبية للغزوة الاستعمارية الفرنسية. فظاهر هذه الرسالة هو: إبلاغ كافة ممالك ودول أوروبا عزم فرنسا لغزو الجزائر. وتقديم الأسباب من وراء ذلك. (حادثة المروحة – القرصنة – العبودية...) – ظهور ملامح طمع فرنسا في غزو الجزائر. ومباركة الكنيسة المسيحية في فكرة الغزو – شرح بعض الإجراءات والتحضيرات لحملة الغزوة. كما أنها تؤكد صمت ومباركة جل الممالك والدول الأوروبية للغزوة الاستعمارية الفرنسية.

(6)– 14 جوان 1830: هو بداية إنزال قوات الأسطول البحري الفرنسي بمنطقة سيدي فرج غرب شمال مدينة الجزائر العاصمة، ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، دار الغرب الإسلامية، بيروت، لبنان، 1992.

جدوى. فيمكن القول بأن انهزام قوات الداي حسين في معركة اسطوالي 19 جوان 1830 كانت نقطة تحول في الجزائر باعتبارها بداية الاحتلال الحقيقي[1].

لكن بنود معاهدة الاستسلام لم تكن فرنسا وفيّة بها، فلمّا قام جند الاحتلال بتدنيس المقدسات وانتهاك الحرمات وغيرها، شعر الجزائريون بخيبة أمل فحاولوا أن يرُدُّوا كيد الأعداء ما استطاعوا لكن دون جدوى، ومع ذلك فقد بقي الشعب الجزائري وفيا لأرضه مما جعله يعمل على إظهار مقاومة لهذا الاستعمار فبدأت المقاومات الشعبية المسلحة في أغلب مناطق الوطن شرقا غربا وشمالا وجنوبا بداية مقاومة اسطاولي وأهال الجزائر العاصمة، ومتيِّجة 1830 ثم مقاومة الأمير عبد القادر 1832، إلى غاية مقاومة الطوارق خلال 1924.

وبعدما تداعت هذه المقاومات، قام الشعب بنضال جديد في إطار المقاومة الفكرية والسياسية لعله يجد فيها مسيرة إلى تحقيق النصر والاستقلال، فبدأت ملامح الحركة الوطنية السياسية[2] قُبَيل ح ع1، وبالرغم من كَون الجانب السياسي كان-شبه محرّم- على الجزائريين بحكم القوانين الاستثنائية المفروضة على الشعب الجزائري[3]، وما إن انتهت هذه الحرب حتى بدأت هذه المقاومة السياسية مستغِلة عدة ظروف وعوامل داخلية وخارجية، فكان من أهمها مبادئ ويلسون الـــــ14 وأبرزها حق تقرير مصير الشعوب إضافة إلى ازدياد التسلط الاستعماري الفرنسي وفشل المقاومة وعودة العلماء والمثقفين من المشرق، وتطور ونمو الوعي التحرري عبر العالم، وفي الداخل، كما أن فرنسا تساهلت نوعا ما فتح مجال حرية التعبير والرأي بمختلف وسائلها المتاحة. فظهر في الجزائر عدة تيارات واتجاهات فكرية متباينة كان همُّها خدمة الجزائر حتى وإن اختلفت في برامجها ووسائلها وطرقها ومبادئها. وهذه التيارات السياسية تركّزت حول الفكر الاندماجي والليبرالي، الشيوعي العالمي، الاستقلالي والثوري، والإصلاحي.

إلا أنّ سلطة الاحتلال مارست عدة إجراءات كرد فعل تجاه الحركة الوطنية الجزائرية عبر سياستين متمايزتين سياسة اللين والمخادعة، وسياسة القمع والترهيب، فسياسة اللين تمثلت في وضع بعض الإصلاحات منذ إصلاحات فيفري 1919 إلى مشروع 1944، ثم تجددت هذه السياسة بعد ح ع2 كقانون سبتمبر 1947، ووغيرها كما سيأتي في الفصل الثالث، لكن هذه الإجراءات لم تُجسّد في أرض الواقع إلا

---

(1)- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص ص 149 – 172.

(2)- يمكن القول بأن العمل السياسي ظهرت ملامحه منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، في شكل كتابات ومراسلات وبلاغات ومذكرات قام بها بعض الوجهاء والمثقفين الجزائريين من الكراغلة كعثمان حمدان خوجة ومحمد بن العنابي والوطنيين كأحمد بوضربة، وغيرهم.. للوقوف أما سياسة الاستعمار في نكث معاهدة الاستسلام وبروز نواياها الاستيطانية الاحتلالية للجزائر. ينظر: سعييد مزيان، المقاومة السياسية الجزائرية مع بداية الاحتلال (لجنة المغاربة)، مجلة الباحث، مجلة دورية أكاديمية محكمة تعني بالتعليمات والعلوم الإنسانية تصدر عن المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، ع:13، جويلية- ديسمبر 2015، مطبعة TIDIKILET، الجزائر، ص ص 199- 210.

(3)- يوسف مناصرية، أبحاث ودراسات في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1962، دارهومة،الجزائر،2013، ص271.

على كيفية ما يرضي المستوطنين وأتباع فرنسا، فاستفاد منها المستوطنون والموالين للنظام الاستعماري كالشيوعيين والليبراليون الاندماجيون، لذلك لم يقتنع بها ذوي التيارات المعادية للاستعمار، ولذلك مارست عليهم السياسة القمعية والترهيبية، فقد مست كل من التيار الاستقلالي والإصلاحي بسبب رؤيتهما التحررية وعدم الإذعان للسياسة الاستعمارية، من إجراءات السجن والاعتقالات والنفي والحجر والإقامة الجبرية والغرامات، عليهم وعلى مختلف أدواتهم ووسائلهم كغلق المدارس والصحف..

ثانيا– التيارات والاتجاهات الفكرية[1] للحركة الوطنية الجزائرية:

أ. التيار الليبرالي الاندماجي:

بدأت ملامح هذا الاتجاه منذ دخول الاحتلال الفرنسي الجزائر الطامع في المدنية والحضارة الأوروبية عن طريق فرنسا، فانساق وراءها العديد من الطبقة المثقفة من معلّمين ومحامين وأطباء وصيادلة.. وحتى يحققون أهدافهم قاموا في 11 سبتمبر 1927 إثر مؤتمر تأسيسي بإنشاء اتحاد للمنتخبين في الجزائر، في كل من العاصمة ووهران وقسنطينة، وكان أنشط هذه الفروع في مقاطعة قسنطينة وكان على رأسهم بن جلول وفرحات عباس والدكتور الأخضر وزميله سعدان، فالغاية التي كانوا يسعون إليها من خلال هذه الجمعية هو الوصول إلى عدالة أفضل ومساواة وإلغاء التمييز العنصري على الشعب الجزائري تحت قيادة بن تهامي الذي قد عارض – بعد ح ع2 في نوفمبر 1919– موقف الأمير خالد خلال الانتخابات البلدية[2]. ولما أصبح هناك عدم اتفاق داخل هذا الاتحاد، قاده الدكتور بن جلول من الأشخاص الرافضين للتجنس، ما جعل فرحات

---

(1)– المقصود بالتيارات والاتجاهات الفكرية للحركة الوطنية الجزائرية تلك الإيديولوجيات التي تباينت بين هيئات الحركة الوطنية الجزائرية بعد ح ع1 إلى غاية انطلاق الثورة التحريرية 1954. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- إيديولوجية الشيوعيين (حزب الشيوعي الجزائري): – العمل على حماية المصالح والسيادة الفرنسية والموت في سبيلها – القيام بإصلاحات شكلية وعدم التعرّض لفكرة الاستقلال والتحرر– عدم الخوض في فكرة وجود شعب جزائر موحّد فلا يرون كلمة الشعب فهي غائبة في خطاباتهم (عرب، أندلسيون، عرب الشام، أتراك، قبائل، شاوية، ميزابية..).
- إيديولوجية البيانيين (أحباب البيان / الاتحاد الديمقراطي):– الإيمان برسالة فرنسا الحضارية التمدينية التي لا يمكن الاستغناء عنها – ربط مستقبل فرنسا والجزائر ببعضهما البعض في إطار كونفدرالية وعدم التفكير بالاستقلال التام – عدم استخدام العنف أو الثورة ضد فرنسا وفق شعار الثورة بالقانون.
- إيديولوجية التيار الاستقلالي: – دولة جزائرية مغايرة للنظام الاستعماري (اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا..) – الانسجام المغاربي خصوصا في الإطار الاقتصادي – العدالة الاجتماعية والحريات الثقافية – الثقافة القومية العربية والإسلامية – احترام الثقافات والديانات الأخرى – لا يتأثر ذلك إلا عن طريق الثورة بالوسائل المتاحة والمباحة، في إطار العمل التحرري، وعن طريق توحيد الشعب داخليا وخارجيا وربط العلاقات من أجل المصالحة الوطنية. يُنظر: يحي بوعزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص ص 9 – 15.
- أمّا جمعية العلماء فقد تم تناول أيديولوجيتها بشيء من التفصيل في الفصل الأول من هذه الأطروحة.

(2)– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلّحة، تر: محمد حافظ الجمالي، طبعة خاصة للدار المصرية اللبنانية بإذن من دار القصبة ، القاهرة، مصر، ط1، 2003، ص40– 41

عباس ينسحب منه، الذي تبلورت أفكاره أكثر في تصورات الفيدرالية، وانتقلت إلى بصورة أوضح بعد ح ع2، الذي أنشر بعد المؤتمر الإسلامي 1936 الاتحاد الشعبي الجزائري لمواجه التجمع الفرنسي الإسلامي والجزائري بقيادة بن جلول خلال جويلية 1938 للتأكيد أكثر على مبدأ المساواة واحترام الوضع الشخصي في إطار جزائر فرنسية[1].

وخلال الـــ ح ع2، استغل هذا التيار وجود الحلفاء في الجزائر فقام مع بعض مناضلي التيار الاستقلالي (حزب الشعب) بتقديم بيان مشترك في 10 فيفري 1943 للحلفاء ولسلطة الاحتلال لكن دون جدوى لاحتوائه مطالب رأت فيها فرنسا غير ممكنة التحقيق، ورغم ذلك بقت "ح.و" تسعى إلى تحقيق مطالب ذاك البيان، ما جعل فرنسا تُصدر قانون 07 مارس 1944، ما جعل "ح و" تعتبره كغيره من مشاريع وقوانين فرنسا غير الواقعية وبعيدة عن المطالب الحقيقية للجزائريين على غرار مشروع بلوم فيوليت 1936 ومشروع ديغول 12 ديسمبر 1943، فرفضته لعدم تجانسه مع مطالب بيان فيفري 1943[2]، الذي كان يهدف إلى تدويل القضية الجزائرية وإبراز إمكانية نشوء دولة جزائرية مستقلة بصرف النظر عن كونه جزئيا أم تامًا. لكن هذه المطالب باءت بالخذلان من طرف فرنسا وحلفائها، وتمَّ وضع فرحات عباس رهن الإقامة الجبرية بتهمة إثارة الفتنة والفوضى في الجزائر، بالإضافة إلى إصدار قرار7 مارس 1944 ، والذي رأت فيه أغلب تيارات الحركة الوطنية أنه لم يُكرّس إلا نسخة شبيهة عن مشروع بلوم وفيوليت[3].

وردًّا على هذا القرار (قانون 7 فيفري 1944)، حاول قادة الحركة الوطنية بإصدار حركة (اتحاد) تحت اسم "أحباب البيان والحرية" يوم 14 مارس 1944 شملت كل من أنصار فرحات عباس وبن جلول ومناضلي حزب الشعب الجزائري، وجمعية العلماء[4]، فمن اسمه يتبيّن بأن هذه الحركة أو الاتحاد كان يهدف إلى عدم قبول قرار 7 مارس 1944 والإصرار على مطالب بيان 10 فيفري 1943[5].

وبقى الحال على ذلك إلى أن جاء الاحتفال بنصر الحلفاء بداية ماي 1945، فأراد الشعب الجزائري الذي لاقى استحسانا لتجمع أحباب البيان أن يحتفل– بإمكانية منح الاستقلال الموعود– بعد انتهاء ح ع2 وانتصار فرنسا، فكان بداية ماي في الجزائر العاصمة ووهران قد خرج الشعب مُعربين عن الحرية، إضافة إلى المناداة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم مصالي الحاج، وبقت هذه الاحتجاجات السِلمية إلى غاية الثامن ماي 1945، حتى انتشرت المظاهرات في إطارها الاحتفالي خاصة بمنطقة سطيف وقسنطينة والعديد من المدن الكبرى الجزائرية، فاتُّهِم البَيانيون بافتعال هذه المظاهرات، باعتبار نشاطه الواسع في

(1)– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، المرجع السابق، ص 41 – 42.

(2)– مومن العمري، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 56 – 57.

(3)– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المرجع السابق، ص 42.

(4)– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 341.

(5)– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 43.

منقطة إقليم قسنطينة (سطيف). فلقد تحوّلت هذه المظاهرات إلى قمع رهيب تمثلت في مجازر مفزعة في حق الجزائريين المتظاهرين، وعلى إثر هذه الأحداث الأليمة تبادل الاتهامات بين أنصار فرحات عباس وأنصار مصالي الحاج، أدى إلى نهاية أحباب البيان[1].

كما حاول هذا الحزب أن يُغيّر من مواقفه القديمة نوعا ما من حيث المطالب المتعلقة بالاندماج[2] من التي كانت ترى فيه مطلبا ثابتا لا يتغير قبل 1945، وبعد ذلك مالت أفكار هذا التيار فكرة استقلال الجزائر ولكن وِفق ارتباط فيدرالي تكون فيه الجزائر تحت حكم ذاتي مرتبط جزئيا بفرنسا[3].

ومنه فهذا التغيُّر في الأفكار يدل على التطوّر في مواقف تيارات الحركة الوطنية، وهذا واضح بعد قانون العفو الشامل (إثر مجازر ماي1945 إلى بداية الثورة التحريرية وما بعد 1956) مما يُحسب لهم لا عليهم، وهذا دلالة واضحة على أن كافة التيارات السياسية على غرار جمعية العلماء كانوا كلهم يعملون لتحقيق الصالح العام للجزائر (شعبا وأرضا) بِغضِّ النظر على الوسائل أو البرامج لأن الهدف كان الجزائر إما مع فرنسا أو بدونها، المهم القضاء على التسلط والاستبداد الاستعماري.

ب. التيار الشيوعي العالمي:

بعد قانون العفو الفرنسي 1946، أصبح تحت اسم الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، الذي كان قبل الحرب العالمية الثانية فِرنسيا خالصا، مع العلم أنه قد شارك في العديد من النشاطات السياسية مع الأحزاب الوطنية يوم 14 مارس 1944[4]، ورغم حرص هذا الحزب على مبادئه وعلى رأسها مبدأ وحدة الشعبين الجزائري والفرنسي في إطار الاتحاد بين الجزائر وفرنسا كضرورة حتمية إلا أنه كان من المبادرين لقبول فكرة ابن باديس للمؤتمر الإسلامي الجزائري في 1936[5]. إلا أنّهم انسحبوا من هذا المؤتمر خلال سبتمبر من نفس السنة بإنشائهم تحالفا آخر تحت اسم "أصدقاء الديمقراطية"، لأنهم كانوا لا يريدون أن يكونوا رفقة أصحاب التوجه الإسلامي، وهذا أمر طبيعي، باعتبار فِكرهم الماركسي، كما أنهم لا يتقبّلون فكرة الجزائر المستقلّة، فقد كانوا يرونها جزء لا يتجزأ من فرنسا[6].

(1)– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 44.

(2)– خيثر عزيز، قضايا في الحركة الوطنية، من خلال نشرية القضايا الإسلامية (1956/1955/1954)، دار الخليل، الجزائر، د.س، ص24.

(3)– خيثر عزيز، قضايا في الحركة الوطنية، المرجع نفسه، ص 24.

(4)– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 280.

(5)– عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 278– 279.

(6)– المرجع نفسه، ص 280.

فيذكر محمد حربي على أن الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان وريث الفيدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي، كان ضعيفا عضويا بسبب التناقضات الإثنية لأنصاره واستراتيجياته الغريبة عن الواقع الجزائري من جهة وارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي من جهة ثانية[1].

ففي إطار الأممية بزعامة الاتحاد السوفياتي، كان يرى هذا التيار بأن حزبه الشيوعي الجزائري ليس حزبا جزائريا مثل بقية هيئات الحركة الوطنية، فحسب محمد حربي؛ كان تيارا يقدّم مصالح الاتحاد السوفياتي على مصالح الجزائر، ولأنه كان لا ينظر حزب الشعب أو حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلا من أجل ضمه للأممية الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي[2].

فأصبح خلال 1947 يضم ما يقارب 15 ألف عضوا بما فيهم أعضاء مسلمين على غرار الصادق هجرس، مبروك بلحسين وغيرهم، ولعلّ تزايُد أعضائه في هذه الفترة كان بسبب موافقة الحزب بدستور 1947 الذي تم فرضه على الجزائريين، فكان الشيوعيون يرون فيه تحقيقا لما كانوا يناضلون من أجله خاصة ما تعلق بمسألة الإدماج[3].

لأن الحزب الشيوعي الجزائري يعارض صراحة فكرة استقلال الجزائر عكس حزب الشعب الجزائري، فالشيوعيون لا يدعم تجزئة الحركة الوطنية الجزائرية الساعية باستقلال الجزائر، رغم ما كانت الحكومات المتعاقبة تعمل على دعم هذا الحزب خاصة الحكومات الاشتراكية وتوغّلهم في صفوف الطبقات العُمّالية ولكن دون تأثير كبير[4] عكس التيارين الإصلاحي والثوري.

فالحزب الشيوعي الجزائري في الحقيقة لم يُطبِّق مبادئ الأممية الشيوعية المعروفة، بل واقعه في الجزائر يصُبّ في مصلحة الاستبداد والتسلّط الاستعماري أكثر فأكثر باستغلال الطبقات الكادحة وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أكثر عكس ما يحصل في فرنسا من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي، فهما يتناقضان وإن كان قد خرج الأول من رحم الثاني، هذا ما جعل باقي تيارات الحركة الوطنية تستنهض قواها لحماية الجزائر منه والدفاع عن الشخصية الوطنية والهوية واللغة والعقيدة والوطن قبل الثورة[5].

فاختلافهم المستمر مع حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية لاعتبارهم أن هذا الحزب وزعيمه كمنظمة انفصالية ضد فرنسا كانوا يصفونها بالفاشية ذات الصلة بالفاشية الدولية[6]. لذلك بعد مجازر

---

(1)– محمد حربي، حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية 1945 – 1962، تر: عبد العزيز بوباكير، علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 79.

(2)– محمد حربي، حياة تحدٍ وصمود، المصدر السابق، ص 88 – 89.

(3)– بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، دار النفائس، الجزائر، 2010، ص ص 123 – 124.

(4)– بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، المرجع السابق، ص ص 125 – 126.

(5)– الصادق بخوش، الفكر السياسي.. المرجع السابق، ص ص 162 – 167.

(6)– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق،، ص 279.

ماي 1945 نادى هذا التيار بتسليط أشد العقوبات على كل من المناضلين السياسيين الثوريين والاستقلاليين وحتى المصلحين.

وبقى هذا الحزب ليبراليا عالميا يدعو لإدماج الجزائر في فرنسا بكل ما تعنيه هذه العبارة ومحاربا للفكر الإصلاحي والاستقلالي، إلى غاية العام الثاني من الثورة التحريرية عندما دخل الكثير من أعضائه في جبهة التحرير الوطني.[1] فكانت سنة 1956 سنة قبول بقية الشيوعيين في صف جيش التحرير الوطني بعدما قام عمر أُوصديق بالولاية الرابعة التاريخية بترتيب إجراءات دمجهم في جبهة التحرير الوطني[2].

ت. التيار الاستقلالي:

يعتبر بداية ظهور الفكر الاستقلالي بصورة ملموسة بعد ح ع1 من خلال ما كان يراه الأمير خالد في إمكانية تشكيل جمعية سياسية تحمل اسم "نجم الشمال الأفريقي الإسلامي" على غرار نجم شمال أفريقيا بفرنسا، إلا أن شكْله السياسي البحت تبلور خلال 1926 وتمت رئاسته إلى مصالي الحاج، الذي سرعان ما قام خلال تقديم برامجه بالمناداة باستقلال شمال أفريقيا عن الاستعمار، ما أدى به إلى حَلِّه سنة 1929، ثم معاودة تأسيسه باسم "نجم شمال أفريقيا المجيد" خلال 1932، وبسبب تمسُّكه بما بدأه من أهداف استقلالية تم حلّه مرّة أخرى. إلى غاية 1937 أين قام مصالي الحاج بتأسيس حزب جديد تحت اسم "حزب الشعب" ليكون ذا شعبية في أوساط الجزائريين في 11 مارس 1937، إلا أنه لم يدم له البقاء بسبب الأوضاع العالمية التي كانت فرنسا عنصرا رئيسيا فيها تمثلت في الحرب العالمية الثانية، حينما قامت فرنسا بحل جميع الأحزاب السياسية وتقليص العمل السياسي كإجراء احترازي وهي أحد أقطاب هذه الحرب.

وبعد انتهاء ح ع2، وفي إطار قانون العفو العام، قام مناضلو حزب الشعب بزعامة مصالي الحاج مرّة أخرى بتأسيس حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية". وبقى هذا التيار يعمل على مبادئ وأهداف حزب الشعب السابقة إلى أن بدأت تدبُّ في أوساط الحركة تباينات خطيرة تبلورت حول قيادة الحزب ما جعل من عدم استقرار الحزب خلال 1953 وخريف 1954، أدى في النهاية إلى انقسام الحزب، والتي عادت في الحقيقة بصورة إيجابية على الجزائر وهي قيام الثورة التحريرية، فكما قيل "رُبَّ ضرَّةٍ نافعة" فانطلاقا من هذا الحزب العتيد ومشكلاته الداخلية، ظهرت حركة استطاعت أن توحِّد كل الفرقاء في النهاية فكانت "جبهة التحرير الوطني" فاستطاعت خلال 1956 أن تضم جل تيّارات "ح.و" من الإصلاحيين والبيانيين والشيوعيين وحتى بعض المستوطنين. أمّا موقف الإصلاحيون «ج ع» سيتناولها هذا البحث في مبحث خاص في ثنايا هذه الأطروحة وبالضبط في الفصل الثالث.

(1)– عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، ط1، الجزائر، 2009، ص 155.

(2)– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 282.

ث. التيار الإصلاحي:

في الحقيقة أن فكرة الإصلاح ربما من الناحية الفلسفية تشمل كل التيارات من حيث المنظور الفكري، لأن كل اتجاه يعمل على إصلاح الوضع بما يراه هو انطلاقا من مبادئ وأهداف ووسائل.

أما من الناحية الرافضة للاستعمار يتبلور في الفكر التحرري، فدعاة التحرر في الجزائر ينقسمون إلى قسمين أو اتجاهين إصلاحي متأثِّر بالنزعة السلفية بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أمّا الثاني فهو التيار الإصلاحي الاستقلالي، وتكمن أوجه التشابه أو الأهداف المشتركة بينهما هو العمل التحرري والوقوف في وجه الاستعمار ويختلفا في الأسلوب والطريقة[1].

لكن المقصود هنا التيار الإصلاحي ذو التوجه المحافظ للهوية في إطار الدين واللغة والثقافة الأصيلة حسب نظرة هذا الاتجاه. وبصفة خاصة نقصد هنا "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" لأنها الهيئة المُهيمنة على هذا الاتجاه، وقد تناولها هذا البحث في بداية الفصل الأول.

ومع ذلك يمكن إيجاز ملخّص[2] عن منبتها وتأسيسها فيما يلي؛ فاسمها الحقيقي "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (دعاة الإصلاح)، أُسِّست يوم 05 ماي 1931[3]، بنادي الترقي، بالجزائر العاصمة، من قبل مجلس ضمَّ الإصلاحيين والطُرقيين الذين يمثلون الزوايا[4]، إلا أنّ الإصلاحيين لم يتمكنوا من فرض توجهاتهم وإيصال الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى رئاسة الجمعية إلا في سنة 1932[5].

وقد انتهجت أسلوبا مهادنا نسبيا لسياسة المحتل، مستغِلّة تجاهله عن بعض مواقفها، متغاضيا أحيانا عن نشاطها، ما دامت –حسبه– لا تشكِّل خطرا عليه، من أجل بناء استراتيجيتها وتطبيق برامجها التربوية الإصلاحية بالأساس[6]. ولأنها كانت تنظر إلى التربية والتعليم والإصلاح على أنها أهم أسس البناء والتغلّب على الاستعمار وأفكاره.

فكانت ذات وسَطيّة، تُمارس السياسة تحت غطاء الدين، وتُسهم في إعداد الأجيال لمستقبل موعود، إلى أن حلّت هياكلها سنة 1956، كبقية الأحزاب الجزائرية في "جبهة التحرير الوطني" أثناء الثورة المسلّحة، ليلتحق معظم أفرادها بالثورة، فكان من تلاميذها وطلبتها العديد من قادة الثورة وشهدائها البررة[7].

---

(1)– ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 281.

(2)– فقد تم تناولها بشيء من التفصيل في بداية الفصل الأول من هذه الأطروحة.

(36)- الإبراهيمي، الآثار، ج1، المصدر السابق، ص 71.

(4)– سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص ص 45 – 47.

(5) Ben Youcef Ben Khedda, ***les Origines du Premier Novembre 1954***, editions du centre national d'études et des recherchessur le Mouvement National et la Révolution, au 1er Novembre 1954, 2002, p 46.

(6)– الصادق بخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص 97.

(7)–الصادق بخوش المرجع السابق، ص 97.

ويُعلل ابن باديس على أهمية السياسة وواقعها لدى جمعية العلماء، فيقول: "وكلامنا اليوم عن العلم والسياسة معا، وقد يرى بعضهم أن هذا الباب صعب الدخول لأنهم تعودوا من العلماء الاقتصار على العلم والابتعاد عن مسالك السياسة، مع أنه لا بد لنا من الجمع بين السياسة والعلم، ولا ينهض العلم والدين حق النهوض إلا إذا نهضت السياسة بِجِد[1]،

وانطلاقا من العبارة الأخيرة، نلمح إشارات تُدعِّم المدافعين عن نشاط جمعية العلماء بخصوص تَطرُّقها للقضايا السياسية والتفاعل معها، عكس من اتهمها بالخروج عن مبادئها. فمنذ وجودها كانت تدرك حقيقة المسؤولية وخطورتها، فالوضع الاستعماري كان يزداد تسلُّطا أكثر فأكثر، ما جعلها يتحتّم عليها المشاركة في إبداء وجهة نظرها وإبراز مواقفها التفاعلية مع جُلّ المسائل والقضايا–السياسية خاصة– التي شهدتها أقطار العالم العربي. لأن الاستعمار لدى ج ع واحد وإن تعددت مصادره، ولأن العالم العرابي بمشرقه ومغربه لديها واحد وإن تعددت أقطاره.

فجمعية العلماء لم تبق في إطار ضيِّق تمارس العمل الديني والتعليمي والاجتماعي، بل كان لها الشعور بالحِسّ الوطني والقومي، فراحت تُقدِّر ضرورة التفاعل مع مختلف القضايا الوطنية والعربية والإسلامية على حد سواء، وقد ازدادت مواقفها من حيث إبداء وجهات نظرها وآرائها حول الكثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك سواء السياسية أو غيرها.. وهذا أكثر وضوحا بعد إعادة عمل صحيفتها البصائر التي كانت تعتبرها لسانُ حالها.

وهذا ما جاء على لسان قلم البشير الإبراهيمي في افتتاحية العدد الأول للبصائر في سلسلتها الثانية، أنها ستكون ذات طابع جديد في رُؤاها ووجهات نظرها ومواقفها في مختلف مجالات الحياة، من أجل الغوص في شتى الميادين، من أجل تَبصرة الشعب الجزائري، بكل ما يدور حوله وهو لا يدري، حيث قال: "فأما جمعية العلماء وكيف كانت وكيف هي الآن، وما هي مواقفها في مبادئها وما يمُسُّ مبادئها، فهي الميادين التي حُييت جريدة البصائر لاقتحامها، فانتظروا فستجلِّي لكم الحقائق كما هي وستفضح المخبَّات التي كَثُرَ فيها لغط اللاغطين وستكشف الدعاوى الزائفة التي تجري بها ألسنة المضلِّلين.."[2]

المطلب الثاني: الجزائر ما بعد الحرب العالمية الثانية

بقى الحال العام للجزائر خلال الحرب غير مستقر من حيث السلطة الاستعمارية التي انقسمت بين مؤيد لفرنسا وآخر لألمانيا، وكان ذلك له أثر على الساحة السياسية بالنسبة للحركة الوطنية حتى وإن تم تجميد جل أنشطة الحياة السياسية والجمعوية بسبب الحرب..إلى أن بدأت معالم الانفراج الدولي لنهاية تلك الحرب، ثم الإعلان عن نصر الحلفاء وانتهاء الحرب. فكانت نهاية هذه الحرب بمثابة بداية مأساة للشعب الجزائري من حيث القمع والتسلّط أكثر فأكثر.

(1)– محمد قورصو، عبد الحميد بن باديس، نصوص مختارة، مصدر سابق، ص 115.

(2)– البصائر، ع: 01، مصدر السابق، ص 01.

أولا– مجازر ماي 1945:

بعد الإعلان عن الاحتفال بنصر الحلفاء بداية من ماي 1945، أراد الشعب الجزائري أن يحتفل[1] على غرار شعوب العالم المتضررة، فخرج آلاف الجزائريين بداية ماي حاملا لشعارات النصر العالمي بما فيها شعار الديمقراطية والعدالة للجزائر[2] في كل من الجزائر العاصمة ووهران، إلى غاية 08 من نفس الشهر حتى انتشرت المظاهرات في إطارها الاحتفالي خاصة بمنطقة سطيف وقسنطينة والعديد من المدن الكبرى الجزائرية، وهذا ما لم يُعجب سلطات الاحتلال فقرروا استخدام الحديد والنار لوضع حد لها حتى لا تتحقق مطالبهم المشروعة في تحقيق الحرية خصوصا وقد انتهت الحرب وانتصرت فيها فرنسا.. لكن هذه المظاهرات تحوّلت إلى مجازر أليمة مُفزعة في حق الجزائريين العُزّل[3]. عكس ما كانت تزعمه وتدّعيه سلطة الاحتلال الفرنسي حسب تقرير لجنة الجنرال توبير[4] Tuber مجرد أعمال شغب ذات طابع سياسي من بين أهدافها إطلاق سراح مصالي الحاج واستقلال الجزائر، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية[5].

وعليه فبمجرد انتهاء ح ع2، بدأتها فرنسا في الجزائر بأبشع ما قامت به ح ع2 في أوروبا، ففي أقل من أسبوع راح ضحيتها أكثر من 45 ألف قتيل ، فقد قامت فرنسا بتلك المجازر والمآسي في حق الشعب الجزائري، فأصبح ذاك اليوم من أبرز وأخطر وأسوأ الأيام عند الجزائر والإنسانية، ويبقى وصمة عار في جبين فرنسا لغياب شعاراتها التي زعمت ترسيخها في الجزائر من أخوة وعدالة ومساواة !!.

---

(1)– إن خروج الشعب الجزائري للاحتفال بانتهاء الحرب العالمية الثانية، وحسب نظرتي لم يكن خروجا من أجل فرنسا وانتصارها، مثلما قام به المستوطنون وغيرهم في الجزائر، وإنما خرجوا مبتهجين وطامعين في تحقيق ما وعدت به فرنسا الاستعمارية بمنح الحرية والاستقلال إذا خرجت منتصرة من الحرب.. والدليل على ذلك هو جزاء الجزائريين بمعاقبتهم بالقتل. فلو كانوا لأجل فرنسا ما رمتهم ولا قمعتهم.

(2) –Giampaolo calchi Novati, ***Grandes revoluciones del siglo xx -5 "LA REVOLUCION ARGELINA"***, Editorial Bruguera, S.A, Barcelona, 1eedicion, julio, Espana,1970, pp 63- 64 – 65.

(3)– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 44.

(4)– هو الجنرال بول توبير Pau Tubert (1886 – 1971)، جنرال فرقة الدرك بالجزائر بين (1938–1941)، كان مستشارا تحت لواء الجنرال ديغول في ح ع2 (1942)، ثم أصبح قاضي بالمحكمة العسكرية في الجزائر 1944، قام بمحاكمة بعض قيادات حكومة فيشي الموالية للنازية في 1944، عُيّن على رأس لجنة لتقصي حقائق مجازر ماي في كل من سطيف وقالمة 1945. أصبح عمدة للجزائر (1945–1947).. ثم مستشارا للاتحاد الفرنسي (1948–1952).. عن:
https://www.ouvrages.crasc.dz/pdfs/2017_journal_et_son_impact_rapport_gnral_tubert.pdf
ينظر أيضا موقع وكالة الأنباء الجزائريـــة: http://www.aps.dz/algerie/73646-massacres-du-8-mai-1945-le-rapport-inacheve-de-la-commission-d-enquete-tubert

(5) – Giampaolo calchi Novati, Op.cit, pp 64 – 65.

مع العلم أنّ موقف الجزائريين الأحرار بصفة عامّة من ح ع2 كان ثابتا[1]، وما خروجهم وابتهاجهم في ذلك اليوم إلا احتفالا بانتهاء الفاشية والنازية واستبشارا وأمَلاً في نيل الحرية والاستقلال، لكنهم قوبلوا بعنف وقهر[2]. وهذه الجرائم الفظيعة أدت بإسالة الكثير من حبر الجزائريين، حتى كتب الإبراهيمي يصف ذاك اليوم بأنه لن يُمحى من مُخيّلة وذاكرة الجزائر مهما تغيرت الأيام والسنوات ".لكِ في نفوسنا السِّمة التي لا تمحى والذكرى التي لا تُنسى، فكرة من أية سنة شئت فأنت يوم 08 ماي وكفى.."[3]. ولأن ماي عند الجزائريين ليس كغيره من الشهور[4].

كما صرخ الإبراهيمي في وجه العدوان الفرنسي الذي انتهك الإنسانية بقتل الجزائريين العزّل، ووصف بأعمالهم الدامية وكأن الحرب العالمية الثانية لا زالت قائمة بوصف ذلك وكأن تلك الحرب لم تنته، حين قال: " وكأن الحرب انتهت مساء أمس، وابتدأت صباح اليوم بالجزائر.."[5]. كما قال كلمة مدوية كصوت المدفع في وجه الاستعمار والاستعمار الفرنسي خصوصا، مذكرا إياه بأن فوزه في الحرب العالمية الثانية وذوق طُعم الانتصار رفقة حلفائه، إنما كان على وجع وألم الشعوب المقهورة والمستَعْمَرة وعلى رأسها الجزائر؛ " عاود الاستعمار أولوهيته وحيوانيته في لحظة واحدة، يُحاد الله بتلك ويُغتال عباده بهذه، وعاد بالتقتيل على من كانوا بالأمس يمدون حياته بحياتهم، ليريهم مبلغ الصدق في تلك الوعود، ويحدّثهم بلغة الدم وبمنطق الأشلاء أنه إنما أقام سوق الحرب ليشتري حياته بموتهم وليرمم جداره بهدم ديارهم "[6].

مع العلم أنه في تلك الفترة من هذه المجازر قام الفضيل الورتلاني في القاهرة بتذكير العالم العربي والغربي من القاهرة بحقيقة الاستعمار الفرنسي حيث قال في العديد من جرائد القاهرة منددًا بهذه الجرائم في حق الجزائريين العزل : " إن الأعمال الوحشية البربرية التي ارتكبها الفرنسيون سنة 1945 كانت والله يشهد

---

(1)– للإشارة هنا أنه عندما لاحت الـــــــ ح ع2 اشتعالا بين الأوروبيين فيما بينهم، عملت فرنسا لطلب العون من الحركة الوطنية بمساعدتها في تكثيف جهودها لتشجيع الجزائريين أكثر في إطار تأييد فرنسا وتدعيمها بشريا ومعنويا، لكن أغلب تيارات الحركة الوطنية ومن بينهم الطُرُقيين قاموا بتأييد فرنسا في حربها ضد النازيين والفاشيين، عكس ج ع، التي استنكفت في تأييدها لفرنسا وعدم المشاركة مع فرنسا في حرب لا تعنيهم على حدّ قول ابن باديس، مما أدّى بهما إلى القمع والنفي والسجن وغلق مدارسهم وصحفهم، ورغم ذلك فقد عمِلت فرنسا مع عملائها الطرقيين بتزييف الحقائق ومغالطة الشعب الجزائري بأن ج ع وافقت على ذلك، إلا أنهم وقفوا ضد هذه الادعاءات وفنّدوها عن طريق لسان الإبراهيمي وغيره من العلماء. عن: مازن صلاح أحمد مطبقاتي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية،(1349هـ–1358هـ/1931م–1939م)، رسالة ماجستير مطبوعة، إشراف:أ.د. محمد عبد الرحمن برج، جامعة الملك عبد العزيز كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 1988، ص 230 – 233.

(2)– جمال قنان، قضايا ودراسات ، المرجع السابق، ص 215.

(3)– الإبراهيمي، البصائر، ع: 135، 10 ماي 1948، ص 01.

(4) –Abdessalam Habbachi, ***Du Mouvement national à l'indépendance itinéraire, d'un militant***, casbah édition, Aller, 2008, p p 70-76.

(5)– الإبراهيمي ، الآثار، مصدر السابق، ص 370.

(6)– الإبراهيمي، المصدر نفسه، ص ص 370 – 371.

أفضع ما يمكن أن يتصوره المرء في عالم الإرهاب والهمجية[1]. وبالأخص عندما تأسست ه.أ.م بادر بتقديم مطالب لأجل النظر في استقلال الجزائر والأقطار المغاربية الأخرى من بطش فرنسا[2].

كما أن ج ع كما قام البشير الإبراهيمي يتناول الحديث عن –ذكرى– مجازر ماي في جريدة البصائر كل عام بعدما عادت للنشر، حيث قال: " ماي يوم مظلم الجوانب مطرز الحواشي بالدماء المطلولة، مقشعر الأرض من بطش الأقوياء، وفي لحظة واحدة تسامع العالم بأن الحرب انتهت مساء أمس ببرلين، وابتدأت صباح اليوم بالجزائر بين الغرب والشرق، أعلنت حرب من طرف واحد وانجلت في بضعة أيام عن ألوف من القتلى العُزّل الضعفاء، وإحراق قرى وتدمير مساكن. ذلك هو يوم الثامن ماي، يا يوم لك في نفوسنا السمة التي لا تَمَّحِي، والذكرى التي لا تُنسى، فكن من أيَّة سنة شئت، فأنت يوم 08 ماي وكفى"[3].

فالأيام التي لا تُمحى في ذاكرة الإنسان دوما لها الأثر العميق في النفوس، فما بالك بما قامت به فرنسا وسلطة احتلالها في الجزائر فهي من أبشع الجرائم التي مرت بالإنسانية، فربما لم يتم قتل تلك الأعداد في يوم من أيام ح ع2 كما وقع للجزائريين، وهذا لدليل على النيّة المُبيّتة للاحتلال بصرف النظر على من كان سببا فيها، فقد كان الجزائريون وراءها فهم كانوا يريدون الاستقلال والحرية والبعد كل البعد عن الاحتلال وتحقيق فكرة الاستقلال الموعودة بل المكذوبة.. وهذا ما جعل الجزائريون بمختلف شرائحه وهيئات حركته الوطنية يدركون حقيقة الاحتلال وأهدافه الأبدية بإبقاء الجزائر فرنسية مما أدى إلى تغيُّر النظرة السياسية لكل من الاتجاه الاستقلالي والإصلاحي تزداد حدَّةً ضد فرنسا وسياستها، بالعمل من أجل تحريض الجزائريين للوقوف ضد فرنسا والنضال بكل الوسائل المتاحة، وهذا واضح من خلال كل ما كتبته البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وما ذكره قياداتها وأعضائها ومحبِيها في الصُّحُف ومذكِّراتهم بعد الاستقلال.

أما شباب جمعية العلماء على لسان جريدتها الشاب المسلم *Le Jeun Musulman*، حاولت تذكير الشعب الجزائري بما خلّفته فرنسا عبر تلك المآسي العميقة، فكانت ترى الـــــــــ 8 ماي ليس بيوم فرح. وليس بيوم سلم. لأنه يحمل الذكرى الأكثر ألمًا ومن الممكن أن يكون الأكثر مأساوية في تاريخ الجزائر. بينما كانت الشعوب المحررة من الهاجس الضخم للحرب النازية وتتعاطى للأفراح المشروعة التي جاء بها تحرير غير مأمول وبينما كانت في الجزائر نفسها. أولئك الذين يخشون النصر –خزيا لهم – يرمون نفسهم بكل فوضى وسط الجمع الفرحان ليحتفلوا – بكل نفاق – بالنصر، قرر الاستعمار الفرنسي الشرس أن الشعب الجزائري ليس له الحق فإن يتذوق أفراح التحرير ولم يعرف فخر النصر[4].

---

(1)– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931 – 1945، ص 249.

(2)– محمد العيد تاورتة، مسعود حسنين الورتلاني، المرجع السابق، ص 246.

(3)– البصائر، ع: 35، 10 ماي 1948، ص 1.

(4)– أحمد طالب الإبراهيمي، "8 ماي مأساوي"، الفتى المسلم، رقم:21، 8 ماي 1953م / 24 شعبان 1372هـ، ص 411.

ومما جاء على لسان قلم طالب الإبراهيمي بصريح عبارات الأسى والحزن على الشعب الجزائري والخزي والعار على فرنسا الحضارية؛ "يا للشعب الجزائري المسكين، لقد كافح بجانب الحفاء ليكسر الهتليرية ولقد أصابت أدرعته القوية وجهت ضربات قاضية. لقد كافح مع الأمّة أن تكون فرنسا في هذه المرة ناسية، وأظهرت له فرنسا أنها تتناسى بسهولة الامتحانات الخطيرة. نسيت بسرعة تلك الرفقة في المعركة وتلك الأخوة الشديدة للأبطال الذين يتأملون جنبا لجنب في حرب عادلة ضد عدو مذنب. لقد دفقت غضبها غير العادل على شعب مستضعف وبريء.. أيها الشعب الجزائري المسكين، هذا 8 ماي لا يعود عليك بأي فرح. ليس ذكرى انتصارك ولكن ذكرى الشهداء. رحم الله شهداء 8 ماي 1945. رحم الله أبناء الجزائر الطاهرين، الذين سقطوا تحت النيران الجبانة للكراهية والعقوق. رحم الله دم عشرات الآلاف من الجزائريين ضحايا الظلم، ماتوا من أجل الحرية ناموا بسلام يا أبناء الحرية الطيبين، إن دمكم الذي سال من أجل الحرية، يسقي أرضكم ويغذي آمال الحرية. سينمو قريبا على هذه الأرض الشجر الذي سقته دماؤكم، وهذا الشعب الجزائري قد يغني تحت ظلالها الجليلة مجدكم الذي لا يفنى.. 8 ماي، فلتحي لنا كل سنة تلك الذكرى لشهدائنا والذكرى الأليمة لخيبتنا ولتحيي فينا نيران الإيمان والشجاعة والأمل. 8 ماي، قلوبنا الكئيبة تبقى طاهرة. لنا سلم العادلين والأبرياء، سلم القوب الصافية والتي لا تندم"[1].

ومن نتائج هذه الأحداث الأليمة (مجازر ماي 1945):

أ- على الصعيد الاجتماعي:

حسب دراسة إسبانية؛ فقد راح ضحية تلك المجازر حوالي 102 من المستوطنين بالنسبة للجانب الأوروبي أما بالنسبة للجزائريين حسب تقديرات سلطة الاحتلال وبالضبط عن طريق لجنة تحت قيادة الجنرال توبير Tubert تذكر نحو 1500 شهيد، عكس المصادر الجزائرية التي تذكر بأن القتلى لا يقل عن 45 ألف شهيد، الإضافة إلى القضاء على أكثر من 40 قرية تم تدميرها على أهلها بالكامل وحرق الأحياء في سطيف وغيرها من المدن وقتل المئات واعتقال آلاف الجزائريين حوالي 4650 معتقلا..[2]

ورغم تباين الأرقام الحقيقية لهذه المجازر إلا أن ما خلّفته أحداث ماي 1945 من المذابح وانتهاكات حقوق الإنسان هي وصمة عار على الاستعمار الفرنسي في أيام الجمهورية الرابعة.

ب-على الصعيد السياسي:

- تعتبر هذه المرحلة في تاريخ الجزائر هي مرحلة حاسمة في تاريخ الكفاح الوطني الجزائري[3] .
- قرّر مناضلو حزب الشعب إلى القيام بعمل مسلح ولكنه لم يحدث بسبب رفض القيادة حينئذ[4].

(1)- أحمد طالب الإبراهيمي، "8 ماي مأساوي" المصدر نفسه، ص 412.

(2) -Giampaolo calchi Novati, **Op.cit, p** 65.

(3) -Ibid, Pp 64 – 65.

(4)- الطاهر آيت حمو، بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 27.

- في غياب ممثلي وقادة جمعية العلماء وحزب الشعب وفرحات عباس المعتقلين إثر المجازر، استغلّ بعض قادة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وممثلي السلطة الاستعمارية من التشفّي وصب معاداتهم إلى كل من جمعية العلماء وحزب الشعب في تغليط الرأي العام الجزائري حول تلك الأحداث، وأكدت ارتباطها وتعلّقها بفرنسا ومؤسساتها(1).
- اعتقاد فرحات عباس أن فرنسا تعمّدت في تركيزها على القيام بمجازر 08 ماي 1945 في منطقة سطيف وما جاورها باعتبارها مقر انعقاد حزب أحباب البيان حتى تقطع دابرها(2).
- وأنّ أصحاب حزب الشعب هم المسؤولون عن اندفاعهم في المظاهرات خاصة يوم 01 ماي في العاصمة وسطيف بمطالبتهم في احتجاجهم بإطلاق سراح مصالي الحاج(3). مع العلم أن أحباب البيان وعلى رأسهم فرحات عباس خلال الأيام الأولى من مارس 1945 طالبوا بإطلاق سراح مصالي الحاج ورجال الحركة الوطنية ككل بما فيهم أعضاء جمعية العلماء(4).
- ومع كل الدلائل تشير إلى أن فرنسا هي من دبّرت ورتّبت وقامت بهذه المجازر(5)، أصدر بعض البيانيون (أنصار أحباب البيان) خلال 28 ماي 1945 بيانا يُحمّلون فيه حزب الشعب المسؤولية لِما حصل في بداية ماي من مجازر ومآسي في حق الشعب الجزائري(6).
- انتهاء تجربة أحباب البيان والحرية(7)، فقد ظهرت قوية وموحّدة في هذه الجبهة، فلم يدُم هذا الترابط الحركي، ومن أهم أسبابه المكيدة المدبّرة من سلطة الاحتلال في أحداث ومجازر الثامن ماي 1945، لكي تجد مسوّغا لفضّ هذا الالتحام السياسي للحركة الوطنية وبث الفرقة من جديد بعدما حلّت حركة أحباب البيان والزج بقياداته في السجون والمعتقلات إلى غاية قانون العفو الشامل 16 مارس 1946، كمحاولة من فرنسا للخروج من ما قامت به ضد الجزائريين بتلطيف الجوّ السياسي والاجتماعي بصفة عامة، بامتصاص غضب الشعب وقواه السياسية عبر الحركة الوطنية(8) و تم إطلاق سراح مختلف المعتقلين السياسيين بداية من 16 مارس 1946، بما فيهم مصالي الحاج(9). حيث نشر بيانا في شكل نداء إلى الشباب الجزائري المسلم والفرنسي يدافع فيه عن براءة حزبه من مسؤولية ما حدث في 08 ماي

---

(1)– جمال قنان، دراسات وقضايا، المرجع السابق، ص 217.

(2)– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912 – 1948)، الدار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.، ص 101.

(3)– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع نفسه، ص 102.

(4)– يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص ص 98 – 99.

(5)– فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، تنقيح الترجمة: عبد العزيز بوباكير، دارا لقصبة، الجزائر، 2005، ص120

(6)– الصادق بخوش، المرجع السابق، ص 147.

(7)– سليمان الشيخ، الجزائر، المرجع السابق، ص 44.

(8) – Giampaolo calchi Novati, **Op.cit.**

(9)– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية .. (1912– 1948)، مرجع سابق، ص 101.

1945[1]. لكنه لمّح في بيانه أن هناك خيانات كانت سببا في حدوث تلك المآسي وتأكيد حرص حزب الشعب على سياسة الوحدة ومطالب الشعب الجزائري المشروعة، فقد قال: ".. فإن سياستنا الوحدوية ومجهوداتنا المثابرة من أجل مصالحة صادقة مع مصالي وأصدقائه قد انهارت.. وسنبقى للبيان فهو أملنا في عهد مليء بالخيانات والأنانيات.."[2].

- التشكيك في نشاط حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع فرنسا مما زاد حدّة الأزمة بين الحزبين خصوصا خلال أكتوبر 1946 بعد رجوع مصالي الحاج من المنفى ومعاداته لفكرة الجمهورية الجزائرية والحكومة المستقلّة استقلالا ذاتيا[3].
- والإسراع بتنظيم الانتخابات للجمعية التأسيسية الثانية في 2 يونيو 1946[4]. فمن بين أهداف الإدارة الاستعمارية لتلك الانتخابات جرّ الأحزاب الوطنية إلى ميدان الصراع الهامشية حتى تزداد فجوات التباين والاختلاف بين الأشِقاء في الأرض الواحدة[5].

ثانيا– إعادة بناء الحركة الوطنية:

وبصرف النظر عن النتائج السلبية السابقة المآسي التي لحقت بالجزائر، فقد استغلّت الحركة الوطنية ذلك لإعادة بناء نفسها من جديد[6]، بعد قانون العفو الشامل (آذار مارس 1946). فبعد تلك الأحداث الدامية، حاولت فرنسا أن تُطَبِّق سياسة اللين والمخادعة مرة أخرى من أجل امتصاص غضب الجزائريين، جاءت بقانون العفو، فأعادت الحركة الوطنية نشاطها من جديد، منها ما أبقى على نفس اسم حزبه أو هيئته كما هو الحال بالنسبة لجمعية العلماء دون تغيير، ومنها من غيّر اسم حزبه، كالاستقلاليون والإدماجيون.

أمّا أنصار الفكر الاندماجي فبادروا لإنشاء حزبهم الجديد في ماي 1946 تحت اسم "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"[7] فقد أثرت فيهم مجازر الثامن ماي 1945 إلى تغيير مطالبهم التقليدية من الفصل بين الدين والدولة والمساواة في الحقوق، إلى منهجٍ جديد(الثورة بالقانون) يطالب بالاستقلال الذاتي

(1)– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص ص 104 – 110.

(2)– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع نفسه، ص ص 109.

(3)– المرجع نفسه، ص ص 117 – 118.

(4) – Giampaolo calchi Novati, **Op.cit.**pp 63 – 65.

(5)– العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للنشر، قسنطينة، الجزائر، 1404هـ/1984م، ص 28.

(6)– قدادرة شايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية (1945 – 1954)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، مج: أ ع:30، ديسمبر 2008، قسنطينة ، الجزائر، 2008، ص 153.

(7)– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، المرجع السابق، ص 44.

بجمهورية مستقلة متحدة مع فرنسا[1]، وهذا ما أكده مشروع دستور للجمهورية الجزائرية الذي اقترحه فرحات عباس في 9 أوت 1946[2].

أمّا حزب الشعب فغيّر اسم حزبه بصورة قانونية إلى "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" خلال مؤتمر تم انعقاده في فيفري 1947 مع إبقاء اسم الشهرة "حزب الشعب" في الأوساط الشعبية، وتم الاتفاق بإنشاء منظمة سرية تُعنى بالنهج الثوري بصفة سرية ذات طابع عسكري هدفها التحضير لعمل عسكري.. أما التيار الشيوعي الجزائري بقى بهذا الاسم عندما اجتمع مناضلوه خلال 1946، ولكنهم بعد انتخابات جوان 1946 عقدوا لجمعية تأسيسية ثانية" دعوا فياها غلى مطلب الاستقلال الوطني في إطار الاتحاد الفرنسي، بعدما كان يدعو إلى التوحيد الكامل مع فرنسا[3]، ولكن بقت تصوراتهم وتوجهاتهم الأساسية الاشتراكية والشيوعية تتوافق مع توجهات الفكر الاستعماري الفرنسي في عدم الانفصال التام عن فرنسا[4]، وربما هذا ما أدّى بأغلب المسلمين الجزائريين الانسحاب منه[5].

ثالثا– الحركة الوطنية والسياسة الاستعمارية في الانتخابات:

رغم الاختلافات في صفوف حزب الشعب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" حول المشاركة بالانتخابات بعد العفو العام 1946 إلا أنهم قد اتفقوا على مبدأ المشاركة من أجل إيصال صوت الشعب في المجالس المحلية والبرلمان[6]. ومع أن اللجنة المركزية للحزب طالبت بمقاطعة الانتخابات إلا أن مصالي عارض ذلك وحرِص على مبدأ المشاركة لاعتقاده بأن البرلمان الفرنسي هو منبر السياسة الحزبية، فبواسطته يمكن شرح مطالب الحزب ويمكن الدفاع فيه عن حرية البلاد[7]. كما أنّ فرحات عباس قد رفض ترشح حزبه في هذه الانتخابات وفاسحا المجال أمام "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" بالترشح[8].

وعليه فقد شارك حزب مصالي الحاج في انتخابات نوفمبر 1946 بقائمة يتزعمّها هو، لكن سلطة الاحتلال لم تقبل ترشّحه[9].

---

(1)– سليمان الشيخ، المرجع نفسه، ص 45.

(2)– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق. ص 101.

(3)– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 49.

(4)– العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 28.

(5)– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 49.

(6)– الطاهر آيت حمّو، بن يوسف بن خدة، رجال صنعوا التاريخ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 26.

(7)– الطاهر آيت حمو، بن يوسف بن خدة، المرجع نفسه، ص 37.

(8)– يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1945، المصدر السابق، ص 161.

(9)– الطاهر آيت حمّو، المرجع السابق، ص 37.

ورغم ذلك فاز حزبه فيها بـــ 05 مقاعد[1] فقط من مترشحي الحزب من أصل 13 مرشح بعد تزوير للانتخابات، بسبب تخوّف فرنسا من حركة انتصار الحريات الديمقراطية[2].

وبصرف النظر عن مقاطعة حزب الشعب (ان ح د) لهذه الانتخابات جوان 1946 فقد قدّم حزب الاتحاد الديمقراطي مرشحيه للانتخابات، وكان حزب الشعب قد دعى لمقاطعة هذه الانتخابات[3]. ورغم ذلك فقد شارك باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات التشريعية للمجلس الوطني الفرنسي 1946 وتحصّلت على 05 مقاعد بفوزها بـــــ 05 أعضاء من أصل 15 مرشحا من حزبها، وهي أول مرّة يتحصل فيها الحزب على تمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي[4]. لكنه لم يتفاعل مع مختلف جلسات البرلمان الفرنسي فقد تغيب نوّابه لجل جلساته من طرف نواب، بسبب عدم الاكتراث لتدخلاتهم التي كانت ضد الامبريالية والهيمنة الفرنسية في الجزائر، وعدم أخذ مقترحاتهم وصوتهم ومطالب الشعب الجزائري[5].

ورغم تخوّف الحركة الوطنية من التزوير[6] إلا أنّ الشيوعيون وأحباب البيان وانتصار الحريات لم يسعهم إلا محاولة المشاركة في الانتخابات لعلّهم يجدون بعد ذلك مسلكا للتغيير.. وكون الحركة الوطنية تدرك حجم اللعبة السياسية من طرف فرنسا إلا أنها استسلمت لها ودخلت الانتخابات، ومع ذلك فقد فازت فيها "ح ان ح د" بأغلبية في الانتخابات – المحلية في تشرين الأول أكتوبر/ تشرين الثاني نوفمبر 1947 ضمن المجموعة الانتخابية الثانية[7]. وفوز مرشحيها في 110 بلدية متفوقة على كل من الحزبين الشيوعي والاتحاد الديمقراطي[8].

---

(1)– هُم كل من أحمد مزغنة ومحمد خيضر عن قائمة العاصم ودباغين وبوقادوم ودردور عن قائمة قسنطينة، عن : بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1945، المصدر السابق، ص ص 159 – 161.

(2)– ويذكر بن خدة أنه هو وعبد المالك تمّام من يقوم بإعداد أو تحضير بعض الملفات التي يتدخل بها نواب الحزب في البرلمان الفرنسي، فقد كان بن خدة يقوم بتحضير المواضيع المتعلقة بالإسلام وقيمه واللغة العربية والتعذيب خلال جلسات 12 سبتمبر 1947 بالبرلمان الفرنسي. بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر نفسه.

(3)– الصادق بخوش، المرجع السابق، ص 147.

(4)– عبد الوهاب بن خليف، الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص 4.

(5)– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1945، المصدر السابق، ص 163.

(6)– فمن بين أهم الانتخابات التي زوّرتها سلطة الاحتلال (انتخابات 1946 لتعيين الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانيـــة –انتخابـــات البلدية بالجزائر خريف 1947– انتخابات الجمعية الجزائرية 1948)، عن جمال قنان، قضايا ودراسات، مرجع سابق، ص 218.

(7)– العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 32.

(8)– عبد الوهاب بن خليف، ح.و، نفسه، ص 177.

فهذا الفوز كانت له عواقب على الاستقلاليين، فَرُدود فعل المستوطنين وأعوانهم بمعارضتهم لفوز "ح.ان ح د" في انتخابات المجموعة الثانية أسهم في الإطاحة بالحاكم العام شاتينو[1] وتعويضه بـــــــ "نايجلان"، الذي كان عند ظَنِّ المستوطنين، فقد قام بتزوير انتخابات المجلس الجزائري[2] رغم سيطرة حركة انتصار الحريات الديمقراطية على مستوى البلديات إلا أنهم لم يتحصلوا حسب إقرار السلطة الاحتلالية إلا على 09 مقاعد من أصل 60 للمجلس الجزائري أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 08 مقاعد والشيوعيون والاشتراكيون على مقعدين 02، أما مرشحو السلطة الاستعمارية نالوا 41 مقعدا[3].

أما انتخابات 04 و 11 نيسان أبريل 1948 للمجلس الجزائري تمَّ تزويرها كذلك قبل بدايتها خوفا من فوز مرشَّحِي "ح ان ح د" بعدما نجحوا في البلديات، فقد قامت سلطة الاحتلال بطرد مندوبي الحزب من قاعات الانتخابات، وانعدام أوراق الانتخابات، وحشو الصناديق، وترهيب وتخويف المناضلين والمنتخبين وإطلاق الرصاص..[4].

إضافة إلى تقليص مقاعد البيانيين من 08 إلى سبعة مقاعد أصبح المعارضين الجزائريين 17 عضوا من أصل 120 عضوا في المجلس الجزائري[5]، مع العلم أنه حسب القانون السائد آنذاك 60 مستوطن أوروبي و 60 جزائري[6]. انتهاج سياسة تسلطية أكثر هيمنة استعمارية في تكريس السياسة الاندماجية بتحكم نحو 900 ألف مستوطن في مصير ننح 8 ملايين جزائري[7]. وبعد الإعلان عن نتائج تلك الانتخابات أدركت الحركة الوطنية بما تقوم به فرنسا من تزوير فاحش وبيِّن. ولم يستقر هذا التزوير على عام 1948 فقط بل تجدد كذلك خلال انتخابات 17 جوان 1951[8] في الانتخابات البرلمانية التي خرجت بفوز الأغلبية لم يخترهم الشعب الجزائري بعدما أقالت الحكومة المركزية الفرنسية الحاكم العام نيجلان أفريل 1951 وتعيين روجي ليونارد Roger Léonard[9].

---

(1)– شاتينو إيف Yves Chataigneau (1891–1969) حكَم الجزائر بين (1944– 1948)، صاحب مقولة شهيرة إثر مجازر ماي 1945: "عدم السماح بأي مساس بالسيادة الفرنسية في الجزائر"، عن بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ص 145. ومنه يمكن القول؛ عُزِل أم أُبْقِي فالسياسة الاستعمارية في الجزائر هي نفسها، لأن تلك التغييرات في الأشخاص ليس في الآليات لأن السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر بقت على نفس النهج منذ 1830 ولكن تطورت حسب الظروف والأحداث. فشاتينو أو نايجلون أو غيرهم مما حكموا الجزائر هم قد حكموها باسم فرنسا الاستعمارية خدمة للسيطرة والهيمنة الاستعمارية في الجزائر والإبقاء عليها كجزء من فرنسا الأم.

(2)– العربي الزبيري، الثورة في عامهم الأول، المرجع السابق، ص 33.

(3)– العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 33.

(4)– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1945، المصدر السابق، ص 166.

(5)– بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص 167.

(6) –Abderrahman Fares, Op cit, p43.

(7)– أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، المصدر السابق، ص 314.

(8)– سليمان الشيخ، المرجع سابق، ص 45.

(9) –AbdErrahman Fares, op.cit, p 47.

فكان عامل التزوير الانتخابي وفشل الأحزاب السياسية في ردع ذلك إلا الانسحاب من العمل السياسي لبعض أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بعدما خاب أمَلُهم في حزبهم ونظرتهم لفرنسا الحضارية[1]، ومن جهة أخرى فقد ساهم هذا العامل بتشكيل جبهة موحدة من الذين طلبوا بإلغاء هذه الانتخابات التشريعية، ضمّت مختلف التيارات السياسية، وهذا من أجل الدفاع عن الحريات واحترامها والوقوف في وجه السلطة الاستعمارية، فتشكّلت "الجبهة الجزائري للدفاع عن الحرية واحترامها" في 05 أوت 1951، والتي كانت تهدف بالأساس إلى تأكيد حرية احترام الشعب في اختيار ممثليهم واحترام الشؤون الإسلامية[2].

رغم الاختلافات المتباينة بين الاندماجيين والاستقلاليين والإصلاحيين إلا أن هناك تسامحا في إطار الحريات الشخصية العمل لإيصال أصواتهم لتحقيقها خاصة ما تعلّق بالمعتقلين السياسيين لكل أطراف الحركة الوطني خصوصا الاتحاديين وحزب الشعب، وجمعية العلماء.

رابعا– قانون (دستور) 1947 بين مطالب الحركة الوطنية والسياسة الاستعمارية:

بعدما أحرز الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 11 مقعدا من أصل 13 مقعدا في انتخابات 02 جوان 1946 ما جعل أعضاء الحزب الفائزين بقيادة فرحات عباس على تحرير "مسودّة مشروع دستور جديد للجزائر" وتقديمه إلى فرنسا حكومةًا وبرلمانا، يهدف إلى إنشاء جمهورية جزائرية في اتحاد فرنسي تتمع فيه الجزائر بالحكم الذاتي أو ما يسمّى بالحكم الداخلي، ويتمتع فيها المواطن بجنسية جزائرية لكل المستوطنين والجزائريين لهم حقوق واحدة، وأن يكون برلمانها جزائري له سلطة تنفيذية تحت رئاسة رئيس منتخب ومجلس وزراء، ويَحِقُّ لفرنسا أن يكون لها ممثل عام تُوافِقُ عليه الحكومة الجزائرية وتكون صلاحيته استشارية، أمّا اللغة العربية والفرنسية تكونان لغتين رسميّتان مع إجبارية التعليم للجميع.

إلا أنّ هذا المشروع[3] وغيره من المشاريع المقدمة من الاشتراكيين الشيوعيين[4] تم رفضها كلها من طرف الحكومة الفرنسية.

---

(1)– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 45. مع العلم لم يذكر الباحث هنا من هم بالضبط الذين انسحبوا من الاتحاد الديمقراطي للبيانا الجزائري، وكذلك لم أقف على أسمائهم في غير ذات مرجع بخصوص هذا الانسحاب.

(2)– محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830–1954،ط1، دار العبث للنشر، قسنطينة، الجزائر،1985،ص 234.

(3)– ويذكر الزبيري على أن المشروع الوحيد الذي استحسنته فرنسا هو مشروع الاشتراكيون لتقاربه في الطرح الاستعماري من طرف الحكومة، وهو ما تم المصادقة عليه يوم 20 سبتمبر 1947، رغم كون هذا القانون لم يأت بجديد من حيث تطلعات الأمة الجزائرية، لأنه جاء على خلفيات مختلف مراسيم وقوانين السلطة الاستعمارية منذ 1833 بداية صدور قانون 1830/04/24 الذي يتحدث عن الممتلكات الأفريقية: – 1834 الجزائر ممتلكة افريقية لا تخضع لتسيير البرلمان 22 جويلية .1834.

- 1898 خاص بسلطة رئيس الجمهورية في تعيين الحكام العامّين بالجزائر، 23 أوت 1898.
- 1900 خاص بالاستقلال المالي للجزائر، 19 سبتمبر 1900 والذي يهدف لسيطرة المستوطنين أكثر.
- 1945 أمر صادر خاص بإنشاء مجلس مالي للجزائر، 15 ديسمبر 1945، ينظر: العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص ص 29– 30.

(4)– يحي بوعزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية، من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، البصائر، الجزائر، 2009، ص ص6– 8.

والدليل على رفض كل تلك المشاريع، هو مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون 20 سبتمبر 1947 خاص بالجزائر، بعدما صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة (تشرين الأول أكتوبر 1946). ومن أهم مواد هذا القانون (الدستور) الإقرار على أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وإبقاء مبدأ القِسم الأول والثاني (درجة أولى، درجة ثانية) وتساوي المستوطنين والجزائريين رغم بلوغ الجزائريين أكثر من 08 ملايين نسمة مقابل حوالي 800 ألف أوروبي[1].

أمّا ظروف إصدار هذا القانون (دستور الجزائر 1947) تعددت ومن أهمها تزايد نُضج الـــــ ح.و وخوف سلطة الاحتلال من تطورها والتفاف الشعب حولها مع إصرارها بمطالب مشروعة، إضافة إلى تنامي الوعي التحرري في إطاره العالمي والمحلي، فحاولت فرنسا إصدار هذا القانون في ظل سياسة اللين والمخادعة.

فقانون 20 سبتمبر 1947 نصّ على استبدال المجلس المالي بالمجلس الجزائري، وعدم الاهتمام باللغة العربية كلغة أساسية، عدم فصل الدين الإسلامي عن الدولة[2]، ولم يلتفت للمطالب الأساسية للشعب الجزائري[3].

وعليه فقد تبيّن أنّه لَم يأت بما كانت تأمله الجزائر شعبا وتيّارها التحرري، لأن فرنسا كانت تخشى من شبح الاستقلال والتفاف الموقف العام الجزائري إلى تأكيده[4]، فجاء هذا القانون لتكريس وتجسيد سياسة الإدماج عبر مجلس جزائري يتساوى فيه الجزائريين المسلمين والمستوطنين بصفة متساوية[5].

فسياسة تكريس الإدماج لم تكن إلا وفق ما كانت تراه فرنسا وسلطتها في الجزائر، لأنه لو كان وفق ما كانت تصبو إليه الحركة الوطنية السياسية لما أقر هذا القانون بمساواة المجلس الجزائري من حيث الأعضاء بين الجزائريين المسلمين وغيرهم من المستوطنين، لأن المسلمين كانت نسبتهم الانتخابية أكثر بكثير من المستوطنين.

---

(1)– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص 113.

(2)– وهذين المطلبين من أهم مطالب ج ع منذ تأسيسها. فكثيرا ما كانت تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تكرار مطالبها في ذلك برفع نداءاتها وبيانات إلى مختلف هيئات الـــــ (ح.و) من جهة وإلى سلطة الاحتلال والحكومة الفرنسية من جهة أخرى.. وسيتم تناول هذا الموقف في الفصل القادم بشيء من التفصيل في إطار موقف جمعية العلماء من القضايا السياسي المحلية، وبالأخص في مطالبها لفصل الدين عن الحكومة الاستعمارية وترسيم اللغة العربية.

(3)– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1945، المصدر السابق، ص 163.

(4)– العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 28.

(5)– عبد الوهاب بن خليف، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 175.

ورغم تهميش حكومة الاستعمار لمقترحات حزب الاتحاد الديمقراطي إلاّ أنه بقى يعمل من أجل تحقيق فكرة الجزائر في كَنَفِ فرنسا وأكّد ذلك خلال مؤتمر الحزب بسطيف 25 سبتمبر 1948 الذي أقروا فيه ما يلي[1]:

- لا نريد دولة إسلامية؛
- نعارض استعمال العنف ضد فرنسا؛
- لا ندعو لانسحاب فرنسا والفرنسيين من الجزائريين؛
- نحن ضد مغامرة المغامرين؛

ومن خلال هذا الموقف يؤدّي إلى القول بأن الاتحاد الديمقراطي رغم تغيّر بعض أفكاره بعد مجازر الثامن ماي 1945، أكّد على تجديد إيمانهم ومبادئهم الاندماجية ورسالة فرسا (الحضارية) [2]. فدلّ بذلك على تثبيت نظرتهم الإدماجية مرّة أخرى على أن مستقبل الجزائر ليس دون فرنسا وعدم خروجها من الإطار الفرنسي، ولتحقيق ذلك تم تبنِّي فكرة نبذ العنف وهذا وفق شعار "الثورة بالقانون والتحرر والاتحاد[3].

ورغم هذه النظرة المستجدة للبيانيين إلا أنهم لم يثبتوا على ذلك، فالأحداث والقضايا السياسية المتنامية بعد ذلك جعلتهم يتداركون مواقفهم لأجل الجزائر وحريتها، على غرار قيام الثورة التحريرية التي لم يسع حتى ركبوها.

خامسا– قضيّة الاتحاد بين الحركة الوطنية:

بعد انتخابات 14 جوان 1951 وافق كل من أحزاب وهيئات الحركة الوطنية (انتصار الحريات الديمقراطية والديمقراطيون والشيوعيون، وجمعية العلماء) على تأليف جبهة موحّدة مشتركة للدفاع عن الحرية واحترامها، فدخلت أحزاب الحركة الوطنية في تحالف 1951 على أمل مواجهة الإرهاب –الإداري– الاستعماري بجبهة متينة متراصة[4].

فالتزوير الذي شهدته الانتخابات التشريعية في جوان 1951 أدّى بحركة انتصار الحريات الديمقراطية –اضطرارا حسب ما قاله محمد حربي– إلى الاتحاد مع أحزاب أخرى تحت إطار ما سمِّي بالجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات، حيث يقول بأن أرضيتها كانت منحصرة في الدفاع عن الحريات، ويذكر أيضا بأن أعضاء الحزب كانوا متخوّفون من تحول حزبهم إلى حزب إصلاحي.. وأن الخلافات المتباينة لأعضاء هذه الجبهة بدأت تتجدد أكثر بعدما تم اعتقال مصالي الحاج في 14ماي 1952، بعد أحداث سكيكدة أثناء زيارته لها في أفريل 1952[5]. واحتشام كل من ج ع والاتحاد الديمقراطي للبيان الديمقراطي بالتجنيد

(1)– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص ص 114 – 116.

(2)– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص 119.

(3)– يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، نفسه.

(4)– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، 1954–1962، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 30.

(5)– محمد حربي، حياة تحد وصمود، المصدر السابق، ص ص 89 – 94.

الشعبي للمطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج، خصوصا لمّا قام أنصار حزب انتصار الحريات بدعوة لإضراب يوم 23 ماي، فكان العلماء والبيانيون يخشون تكرار ما حدث في ماي 1945[1].

وهنا ينوّه محمد حربي على أن من نتائج إضراب يوم 23 ماي 1952 أثر كبير على الحياة السياسية وأدى في النهاية لفشل الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات من خلال ما سماه ضربة أولى بدأت حين رفض الحزب الشيوعي مقاطعة الانتخابات في أفريل 1951 والضربة الثانية رفض كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء من الانضمام إلى الاحتجاج ضد نفي مصالي الحاج. والتي حسب محمد حربي أعادت تأجيج نيران الأحقاد السابقة فيما بين أعضاء الحركة الوطنية مرّة أخرى موقدين بذلك داخل الحركة انتصار الحريات الديمقراطية الأحقاد القديمة تجاههم[2].

فالجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها كما كان يرى البعض بأنه سرعان ما تلاشت وأُسدِل عليها ستار النسيان[3] والبعض الآخر رأى بأن عدم بقائها كَمُن في تباين أهدافها ووسائلها وأفكارها وتعفُّن الأوضاع فيما بينها وإعراض الشعب عنها كما يرى البعض[4].

ولكن هذين الرأيين غير دقيقين من حيث الدلالة الفعلية لنشأة ووجود هذه الجبهة، من عدّة أوجه، فالوجه الأول لا يمكن القول بأنها قد تلاشت وتم نسيانها آنذاك، لأن فكرة وجودها بقت لدى الكثير من قادة الحركة الوطنية، على غرار العلماء في ج ع كما سيأتي في إطار دور ج ع في فكرة الاتحاد، نعم انتهت من حيث كونها هيئة أمّا من حيث الفكرة فقد بقت.. أما الوجه الثاني لا يمكن أيضا القول بأنّ عدم بقائها بسبب تباين أهدافها ووسائلها وأفكارها، فهذا تناقض، لأن من آلياتها وأسبابها التي جاءت من أجلها هو تحقيق الحرية والدفاع عنها واحترامها، وكل ذلك يندرج في أهدافها الأساسية كما سيأتي ذكر ذلك لاحقا، أما الوجه الثالث لا يمكن القول أيضا بأن الشعب قد أعرض عنها؛ لأن الشعب في الحقيقة هو العنصر الفعال بالنسبة للحركة الوطنية كيف يُعرض عن الاتحاد، والاتحاد أداة فعالة في مواجهة هيمنة الاستعمار..

فالاختلافات بين هيئات الحركة الوطنية سببا رئيسيا في عدم بقائها واستمرارها، لكن لا يمكن القول أو الحُكم على أن الشعب أعرض عنها، فالشعب لو وجد لُحْمةَ هذه الجبهة متينة فيما بين مؤسسيها ووجد توافقا راسخا بينهم لرحَّب بها وقبِلها، فلا يمكن القول على أن الشعب أعرض عنها هو أصلا لأن الشعب كان ينتظر تماسك أحزاب الحركة فعدم تماسكها وغياب رؤية واضحة حول هذه الجبهة لنجحت وربما ظهرت الثورة مُبكِّرة قبل 1954، والدليل على ذلك عند قيامها تم قبولها من طرف الشعب بصرف النظر على من كان سببا في ظهورها، فقد كان ينتظر، ثم لبّى الدعوة دون حساسية من هو صاحبها الأول.

---

(1)– محمد حربي، حياة تحد وصمود، المصدر السابق، ص 94.

(2)– المصدر نفسه، ص 94.

(3)– جمال قنان، دراسات وقضايا، مرجع السابق، ص 217.

(4)– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع السابق، ص 30.

وعليه؛ فإنْ أفَلَ نجم تلك الجبهة لكن لم يُسْدل عليها ستار النسيان كما قيل، فجمعية العلماء بقت دائما متمسّكة بضرورة الوحدة من أجل اتحاد الشعب لتحقيق مصيره، وهذا واضح وبيِّن منذ تأسيسها إلى ما بعد انضمامها في صفوف الثورة التحريرية.

ومن خلال هذه الأحداث السابقة – ما بعد ح ع2- يمكن إجمال القول أنّ:

التعسُّف الإداري الاستعماري والاستهانة بالشرعية، واغتيال بعض المناضلين واعتقال الآخرين وطرد الآخرين ومنعهم من الترشح مع ازدياد الاستبداد، وزرع الخوف والترهيب في صفوف الجماهير الجزائرية، ونشر الدعايات وبث الكذب والمخادعة (في إطار سياسة المخادعة واللين تارة والقمع والشدة تارة أخرى)، أدّى إلى توتّر الطبقة السياسية للحركة الوطنية من المعتدلين والإصلاحيين بشقيه الإصلاحي والثوري، وكان هذا كلُّه يَصُبُّ في مصلحة الاستعمار، لبث الفُرقة والاختلاف وعدم الاستقرار أكثر.

وكأن التاريخ يعيد نفسه في الجزائر في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وعلى إثر إعلان العديد من الصحف الاستعمارية بالجزائر عن تحديد انتخابات المجلس الجزائري يوم 31 جانفي إلى غاية 07 فيفري 1954 حسب ما نشرته الجريدة الرسمية الفرنسية القاضي بهذا الإجراء، فكان متوقعا بأن النتائج لن تكون أفضل حالا من سابقاتها، فمن جُملة تعليقات بعض علماء الجزائر حاول باعزيز بن عمر التعليق على هذا بقوله: "المجلس الجزائري سائر في ظاهره كسائر المجالس الانتخابية على قوانين لا يجوز أن يتعداها أو يحيد عنها، كما ينبِّهنا إلى أمرين اثنين أحدهما داخلي والآخر خارجي، كلاهما شديد الصلة بسيره وبقائه"[1].

ومما سبق في سياق السيطرة والهيمنة الاستعماريتين يمكن تمييز الفترات التي تلت الحربين العالميتين الأولى والثانية من تاريخ الجزائر بصورة عامّة حسب ما يلي:

- بقاء الشعب الجزائري تحت سلطة الاحتلال الفرنسي. بمعنى لم يتحرر ويستقل كما وعدته فرنسا قبل الحرب؛
- تجاهلت سلطات الاحتلال كل مطالب الحركة الوطنية الجزائرية انطلاقا من مقررات مؤتمر 1936 ثم بيان فيفري 1943، ومطالب أحباب البيان 1944، بإصدارها لمشاريع وقرارات ومراسيم إدماجية من إصلاحات فيفري 1919 ومشروع بلوم وفيوليت 1936، ثم قانون 07 مارس 1944، ثم دستور أو قانون الجزائر 1947[2]؛
- ولكن الشعب الجزائري بعد 1945 بدأ يستوعب الماضي والحاضر عن طريق الوعي وتنامي الفكر التحرري، في بوتقة مناهضة الاستعمار خاصة بعد انجلاء الحرب العالمية الثانية؛
- تنامي التطور في الفكر السياسي لدى الحركة الوطنية، وازدياد حدة التوتر أحيانا والتوافق أحيانا أخرى، بسبب ما كانت تُمليه الظروف والمصالح؛

(1)- باعزيز بن عمر، على هامش الانتخابات الجزائرية، البصائر، ع: 252، 26 ربيع الثاني 1373هـ/01 يناير 1954، ص1.
(2)- ناصر الدين سعيدوني، منطلقات، المرجع السابق، ص 2015.

- الإيمان بإمكانية قهر الاستعمار، وظهور بوادر العمل الوحدوي وإمكانية تحقيقها لولا المصالح الضيّقة وتدخل الاحتلال؛ والاتصال المباشر بالجماهير والتوغّل بينهم[1]؛
- توالي الانتخابات المزيّفة ما بعد مجازر 1945 إل قيام الثورة التحريرية الجزائرية[2]؛
- عودة الوعي القومي بسبب اتساع الهُوّة بين المستوطنين وإدارته والسكان الأصليين وحركتهم الوطنية[3]؛
- ظهور جيل جديد يحمل فكرة التحرر لا سبيل عنه، بعيدا عن السياسة وزخارفها مع تطور أفكار الجيل القديم[4] ؛
- رغم بعض الاختلافات المنهجية والآليات والبرامج بين هيئات الـــ ح و، إلا أن هناك روابط غير معلنة تربط بينها، فقد جاء في بعض النشريات الخاصة باستخبارات السلطة الاستعمارية أن جمعية العلماء لها خلافات مع البيانيين وانتصار الحريات[5]، فهذه العلاقات في حقيقتها شيء طبيعي عكس من كان ينظر إليها من الناحية السلبية في إطار التنافس والتصارع الحزبي، فالآليات تتباين بين كل هيئات الحركة الوطنية حسب المبادئ والأهداف والبرامج.

وعليه فالتسلُّط الاستعماري عن طريق الهيمنة الإدارية في مختلف العلميات والاستحقاقات الانتخابية ما هو إلا لتثبيت وتأكيد قوة المُستعمِر وأفكاره، لأجل ترسيخ مبدأ الجزائر جزء فرنسي لا يمكن السماح لأصوات التحرر والاستقلال عن فرنسا من الارتفاع بل العمل على قطع حناجر الحركة الوطنية ذات التوجه التحرري والاستقلالي وعلى رأسها حزب الشعب وبالتالي إسكات الشعب الجزائري مرة أخرى بعدما أسكتوه تقتيلا خلال ماي 1945.

(1)– يحي بوعزيز، إيديولوجيات الحركة الوطنية، مرجع السابق، ص 152.

(2)– العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع السابق، ص 55.

(3)– العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 55.

(4)– المرجع نفسه، ص 56.

(5)– نشرية، التقارير هيئة أو مصلحة الربط شمال أفريفبا، أرشـــيف ولايـــة قســـنطينة (1954– 1955- 1956). Inventaire Analytique des **archives** **SLNA** (Service de Liaison Nord d'Afrique, DAWC (Direction d'Archives de Wilaya de Constantine).

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية العامة لبلاد المغرب العربي

بلاد المغرب العربي كانت تتميز بخصائص عديدة ارتبطت أساسا بعامل الاستعمار المشترك تقريبا، إضافة إلى العوامل الثقافية والتاريخية، فكانت هذه المنطقة محل اهتمام الاحتلال الأجنبي (الأوروبي)، مما جعل الاستعمار الحديث يربط احتلاله له كامتداد للاحتلال القديم (الروماني والوندالي ثم البيزنطي)، وبعد تحقيق الوجود الأوربي للبلاد المغاربية إثر الاحتلال وفق مسميات وإن اختلف ألفاظها لكن سياقها التاريخي ومدلوها الواقعي يقرُّ بحقيقة اليهمنة الأجنبية الأروبية عليها، سواء قيل استعمارا أو حماية أو غير ذلك.. وقد بقى وضع الاحتلال يتباين من منطقة إلى أخرى منذ 1830 إلى غاية ظهور المقاومة (مسلحة تارة وفكرية تارة ومسلحة تارة أخرى).. ولكن الفترة المعاصرة لما بعد الحرب العالمية الثانية تداخلت مسائلها وقضاياها السياسية بعدما شعرت تلك البلدان من ضرورة التحرر ومناهضة الاستعمار باعتبارها لها مكامن الوقوف تجاهه في إطاره التحرري.

المطلب الأول: تونس

أولا: الحالة السياسية التونسية قبل ح ع2

بعد تثبيت قدم فرنسا الاستعمارية في أرض الجزائر، ازدادت أطماعها إلى جيرانها، فاستغلت وقوع بعض الخلافات بين القبائل والعشائر الجزائرية الشرقية والقبائل والعشائر التونسية الغربية في منطقة جبال خمير في الشمال الغربي من المملكة التونسية، فقامت سلطة الاحتلال في تونس بالتدخل في الشؤون التونسية لحماية مصالحها[1] خوفا من تدخل البلدان الأم للأجانب الأوروبيين خاصة الإيطاليين[2] وردع ما أسمتهم المتمردين فدخلت القوات الفرنسية من التراب الجزائري برّا ومن الجهة الساحلية الشرقية، فتوغلت حتى وصلت قوات "الجنرال بريار Berier" إلى العاصمة التونسية وأحاطت بـــــ"باردو" مقام الباي التونسي[3]، فبدأت فرنسا بإقرار نظام الحماية عليها عام 1881، فقد كان هذا الأمر لا مفرّ منه من طرف التونسيين أو كنتيجة لا بد منها بعدما كانت فرنسا قد منحها البايات التونسيون امتيازات اقتصادية وغيرها كحماية الرعايا المسحيين وعدم ترك الفرصة للإيطاليين، وبعدما وجدت تشجيعا ألمانيا وموافقة انجليزية[4] وكان هذا بعدما دعمت فرنسا ووافقت واعترفت باستيلاء بريطانيا على قبرص، والنمسا على البوسنة والهرسك وتوسع روسيا في البلقاء، وبتزكية باسمارك[5].

---

(1)– حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتاب العربية الشرقية، تونس، 1373هـ، صص177– 178

(2)– محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص43.

(3)– حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، المرجع السابق ، ص ص 177 – 178.

(4)– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996، ص 141.

(5)– لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط9، دار الفارابي، بيروت، منشورات *ANEP*، الجزائر،2007، صص305– 306

ورغم معارضة الدولة العثمانية وإيطاليا إلا أن جنود الأسطول الفرنسي غزت تونس في 12 أفريل 1881، حتى أُجبر باي تونس على توقيع معاهدة الحماية والتي سمِّيت بمعاهدة باردو[1] والقبول بها، والاتفاق على تعيين وزير مقيم تعيّنه دوما فرنسا[2]. فنصّت هذه المعاهدة على أن تكون فرنسا هي صاحبة تعيين المقيم العام، وأن تكون حكومة باريس بمثابة الواسطة بين الحكومة التونسية وفرنسا وأن تكون العلاقات الخارجية بيد فرنسا[3].

وعليه فقد كانت تونس أول تجربة للحماية من طرف فرنسا في المنطقة، ورغم تطوُّر النضال التونسي ضد الاستعمار إلا أن الحالة بقت على حالها إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت ملامح التطور الفكري والنضالي أكثر وبروز حق تقرير المصير أكثر فأكثر.

فأثناء ح ع2 وسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، حكمت مستعمرات فرنسا في شمال أفريقيا ما أُطلِق عليه بحكومة "فيشي" الموالية لألمانيا بعد سقوط فرنسا عام 1940، ومن ثم استخدمت الأراضي التونسية كميدان حربي للقوات الألمانية والمحور[4]. وخلال تلك الحرب أصبح محمد المنصف بايا[5] على تونس (19 جوان 1942) والذي عُرف بتعاطفه مع الحزب الدستوري القديم منذ صغره[6] وقام بجملة من الإصلاحات تمثلت في تقديم مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في 2 أوت 1942 تضمنت 16 مطلبا، من أهمها تمثيل التونسيين في المنظمات المنتخبة والإدارية وتكوين مجلس استشاري تونسي وإطلاق سراح المساجين السياسيين، وتمكين الأهالي من الوظائف العمومية والمدرسية والاجتماعية[7].

---

(1)– نسبة لقَصر الباي بباردو في منطقة تونس العاصمة.

(2)– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 141.

(3)– حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق ، ص 179.

(4)– رأفت الشيخ، المرجع السابق،ص 144.

(5)– المنصف باي أو محمد المنصف باي أو محمد المنصف باشا أو محمد المنصف باشا باي، هو ابن محمد الناصر باي، ولد في 4 مارس1881 من آخر البايات الحسينيين في تونس. تمت تسميته وليا للعهد يوم 30 أفريل/نيسان واعتلى العرش الحسيني يوم 19 جوان1942. واستمر في الحكم أحد عشر شهرا حيث تمت تنحيته في ماي 1943، ولوقوفه بجانب الحركة الوطنية التونسية الواقفة ضد الاستعمار عزلته سلطة الاحتلال الفرنسي وتمّ ترحيله إلى الأغواط بالجنوب، وبعد ح ع2 نُقل إلى مدينة بو (Pau) بالجنوب الفرنسي، وهناك التحقت به عائلتهإلى أن توفي يوم غرة سبتمبر 1948 وأعيد جثمانه إلى تونس ليُدفن يوم5 سبتمبر، عن الموقع: https://www.noonpost.org/content/21767 بتاريخ 1ماي2018.

(6)–محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص 15.

(7)– محمد الهادي الشريف، المرجع نفسه، ص 15.

وبعدما تم إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بعدما تدخل المنصف باي[1] فانتقلوا إلى الخارج لمواصلة العمل الدعائي وتمكن بعضهم من تأسيس مكتب المغرب العربي ببرلين (جوان 1943) للتعريف بالقضية التونسية[2].

ولكنه عندما عادت مياه فرنسا إلى مجاريها مجددا عادت تونس إلى قبضة الاستعمار الفرنسي بشدة وقسوة جديدة، أدت إلى عزل ونفي باي تونس محمد المُنصف في 13 ماي 1943، وتولية محمد الأمين بابا علي مكانه[3]. ومع أن الحركة الوطنية السياسية والشعبية استاءت لقرار العزل والنفي لمحمد المنصف باي[4] إلا أن فرنسا أبت إعادته وإرجاعه إلى غاية وفاته في مدينة بو الفرنسية ونقل جثمانه بعدما مات في(27 شوال 1367هـ/ 01 سبتمبر 1948م). وستكون هذه المسألة وغيرها من القضايا السياسية التونسية في تلك الفترة محل انتقاد جريدة البصائر لسان حال ج ع كما سيأتي ذكره لاحقا.

ثانيا– الحالة السياسة العامة بعد ح ع2:

وكمطلب أساسي لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها، اغتنمت الحركة الوطنية التونسية انتصار الحلفاء لتذكيرهم وعلى رأسهم فرنسا بماهية الحرية والاستقلال، وهذا ما اعتنقده الوطنيون غلى غرار كل البلدان المستعمَرة، فتميز الكفاح والنضال بتشكيلات سياسية وتنظيمات جمعوية وعمّالية بين 1945 – 1948، وطلوع حزب الدستوري الجديد بصورة كبيرة على الساحة السياسية[5]

أما فترة ما بعد ح ع2 من حيث الحركة الوطنية التونسية تسارعت وتيرة مطالبها التحررية والاستقلالية، إلا أن تباينت وجهات نظر التيارات السياسية الفاعلة آنذاك، بدا واضحا من حيث أن التيار البورقيبي أصبح ظاهرا على غيره من الأحزاب الأخرى[6]، كالحزب الدستوري القديم والحزب الشيوعي، والشبيبة الزيتونية الذي ضم طلبة الزيتونة بزعامة الفاضل بن عاشور، إضافة إلى الطبقة الكادحة الأجنبية والتونسية[7].

فالحزب الدستوري القديم كانت له ميول واهتمامات خارج حدود القطر التونسي في إطار ربط العلاقات المغاربية في إطار مغاربي حتى لا تكون تونس بمعزل عن شقيقاتها المحتلة كذلك فكان ما يميز هذا الحزب نشاطاته الحزبية ذات الأبعاد المغاربية العربية الإسلامية، عكس الحزب الدستوري الجديد الذي كان

(1)–علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مؤسسة علال الفاسي، المغرب، 2003، ص 86.
(2)– علال الفاسي، المرجع نفسه، ص 127.
(3)– رأفت الشيخ، مرجع السابق، ص 144.
(4)– صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، مطبعة الرسالة، مصر، 1966، ص ص 154 – 155.
(5)– محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 129.
(6)– رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 144.
(7)– محمد الهادي الشريف المرجع السابق، ص 130.

ينظر إلى القطر المغاربي من حيث رابط الاستعمار في إمكانية المشاركة في مناهضته والقضاء عليه دون الرغبة الوحدوية ذات الأبعاد المغاربية الإسلامية[1]، مع الإشارة إلى أن العديد من أعضاء الحزب الدستوري القديم المنتمين في الحزب الدستوري الجديد بقت لهم نفس النظرة القديمة من حيث النظرة المغاربية، مثل صالح بن يوسف، عكس الحبيب بورقيبة صاحب النظرة الحداثية في إطار أوروبي. فقد كان صالح بن يوسف ممثلا للتوجه العربي الإسلامي للنضال التحرري التونسي وداعيا لمغربة النضال ضد الاستعمار[2].

فزخم التيار البورقيبي في حقيقة الوضع السياسي التونسي آنذاك بسبب رؤيته التوافقية بين الاستعمار الأوربي والحركة القومية من حيث المطلب الاستقلالي المبدئي، ورغم ذلك فقد اعتقلته سطلة الاحتلال وقامت بنفيه، لكن حزبه الدستوري الجديد، نجح في توحيد صف الجماهير التونسية، حتى أصبحت قضية تونس من مجمل القضايا المطروحة في أروقة الأمم المتحدة[3].

فبعدما استطاع المقاومون الفرنسيون استعادة باريس من الألمان، واندحار حكومة فيشي، اتخذت سلطة الاحتلال سياسة قمعية ضد الشعب التونسي عامة، وفي حق الباي محمد المنصف باي وقادة الحركة الوطنية خاصة الحزبين الدستوري القديم والجديد، باتهامهم التعاون مع حكومة فيشي المتعاونة مع دول المحور، مما أدى بالمقيم العام الجنرال "جيرو" في 14 ماي 1943 بعزل ونفي المنصف باي وتنصيب ابن عمه محمد الأمين على تونس وفرض الحظر على النشاط السياسي[4]. ومع ازدياد حالة السيطرة الاستعمارية على الفضاء السياسي، رأى الحزب الدستوري الجديد ضرورة تدويل القضية التونسية، ففي نيسان أبريل سافر الحبيب بورقيبة إلى القاهرة لرفع قضية بلاده إلى جامعة الدول العربية وكشف سياسة البطش والكيل بمكيالين لتونس شعبا وأرضا. وهذا في إطار التعريف بالقضية التونسية خارجيا انطلاقا من الدول العربية[5].

وفي 16 جانفي 1946 قامت الحكومة الاستعمارية بتعيين الاشتراكي "جان مونس Djean Monce" مُقيما عاما بتونس وكلفته بضرورة تنفيذ الإصلاحات التي أقرّها الجنرال "ماسط Mast" ، لكنه ما إن حل بتونس حتى ألغى الرقابة على الصحافة وقام بالاتصال مع مختلف القادة السياسيين من الدستوريين لتوضيح تلك الإصلاحات الجديدة، لكن هذه الإصلاحات كانت سطحية غير جذرية لا تنم على تطلعات الشعب التونسي وحركته الوطنية[6].

---

(1)- محمد الطيب رزوق، البعد المغاربي للحركة الوطنية التونسية من خلال جريدة الإرادة 1948 – 1955، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف الأستاذ لزهر بديده، جامعة الجزائر 2، قسم التاريخ، السنة الجامعية 134هـ-1435هـ/ 2013 – 2014م، ص ص 81-90.

(2)- محمد الطيب رزوق، المرجع نفسه، ص 94.

(3)- رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 144.

(4)- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص51.

(5)- محمد علي داهش، المرجع نفسه، ص 52.

(6)- رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 603.

مما أدى من ناحية اجتماعية اقتصادية إلى تأسيس "الاتحاد العام التونسي للشغل" في 20 جانفي 1946[1]، مع الإشارة إلى أن هذا الاتحاد العمّالي جاء بعد مرحلة من النشاط النقابي العمالي في تونس بعد الـــ ح ع1 (1919) بانضمام العمال التونسيون في النقابات العمالية الفرنسية، وبقت النقابات الأجنبية لها علاقة مباشرة مع النشاط العمالي في تونسي[2]، وكان فرحات حشّاد أمينها العام بلا منازع[3]

فأصبحت مختلف القضايا التونسية خاصة السياسية الوطنية لها ارتباط بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، لذلك وجدا الحزب الدستوري الجديد أرضا للتعاون من أجل تحقيق المطالب التونسية[4]، لكنه بعد تعيين مصطفى الكعاك عميد المحامين التونسيين في منصب وزير أكبر للبلاد من طرف سلطة الاحتلال في 19 جويلية 1947[5]، لم يتم التوافق بشأنه من طرف الحركة الوطنية، فجاء الإضراب العام 4 أوت 1947، مما أثّر على مختلف أوضاع البلاد آنذاك، خصوصا ومكانة فرحات حشاد وأسلوبه في التنظيم الميداني، فقد كان زعيما عُمّاليا، حشد حوالي أكثر من مائة ألف منخرطا معه من المناصرين والموالين له[6]، فكان لهذا التنظيم وزنا كبيرا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

فالقوة الاجتماعية لهذا التنظيم العمّالي أدى بالاستعمار إلى ضرورة زعزعة صفوفه، فقامت سلطات الاحتلال باغتيال فرحات حشاد في 5 ديسمبر 1952 من طرف اليد الحمراء التابعة للجيش الاستعماري في شمال أفريقيا[7]، ولعل الأسباب الرئيسية التي أدت بتصفيته يرجع إلى عدة عوامل منها تحريضه على الإضرابات العامة التي تضررت بها مصالح المستوطنين والسلطة الاستعمارية جراء سوء معاملة العمال وتدهور الحالة الاقتصادية الاجتماعية لغالبية الشعب التونسي[8].

كما أدى هذا الاغتيال إلى التأثير في مسيرة نضال تونس ضد الاستعمار، لأنه كان أبرز قيادي عُمّالي تونسي وأحد أنشط زعماء الحركة الوطنية التونسية المنادي بالتحرر[9]. فقد كان فرحات حشّاد على

(1)– محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص ص 130 – 131.
(2)– عبد الملك خلف التميمي، مرجع سابق، ص 156 – 157.
(3)– عبد الملك خلف التميمي، المرجع نفسه.
(4)– محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص ص 130 – 131.
(5)– رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 604.
(6)– محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 131.
(7)– رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 144.
(8)– عبد الملك خلف التميمي، المرجع نفسه، ص 156 – 157.
(9)– محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 135.

رأس الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان يضم الأغلبية الساحقة من الشغالين أو العمّال الرافضين لأي تبعية شيوعية أو استبدادية استعمارية[1].

ومع ذلك استطاعت الحركة التونسية أن تقوم بإنجاز مؤتمرا وطنيا بقيادة كلا الحزبين العريقين(الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد) مع الاتحاد العام التونسي للشغل انتهى إلى المصادقة على ميثاق وطني ضم أهمية الاستقلال لتونس وضرورة انضمامها إلى ج دع، كما تم فيه الإعلان على أن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي فاسد لا يتفق أبدا مع سياسة الشعب التونسي ومصالحه المختلفة[2].

بالإضافة إلى أن اغتيال فرحات حشاد يعتبر من أهم العوامل الداعية لقيام عمل مسلح عام 1952[3] من ناحية، وبلوغ صدى الثورة المصرية(1952) من ناحية أخرى، التي بلغ صداها الثوري في أغلب الطبقات العمالية وغيرهم، حتى ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تشبث التونسيين أكثر في الحرية والاستقلال، حتى القاهرة من أهم مراكز النشاط التحرري للحركة الوطنية التونسية[4].

لكن القاهرة في الحقيقة كانت مركزا للسياسيين المغاربة حتى قبل الثورة المصرية، لأن الحبيب بورقيبة قد أعلن مطالب حزبه السياسية خلال ندوة صحفية في نيسان أبريل 1950 شرح فيها مشروع حزبه الدستوري الجديد، تضمنت مطالب أساسية[5] تركّزت بالأساس حول السيادة التونسية، وتتلخص في[6]:

- إرجاع السيادة التونسية.
- تشكيل حكومة تونسية من التونسيين فقط يرأسها وزير أول تونسي يعينه الباي.
- إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة التونسية.
- إلغاء مناصب المراقبين المدنيين الفرنسيين.
- إلغاء الدرك، العسكر الوطني الفرنسي.
- تشكيل هيئات بلدية تمثل فيها المصالح الفرنسية.
- تشكيل مجلس وطني ينتخب انتخابا عاما لوضع دستور يحدد العلاقات التي ينبغي أن تكون بعد استقلال تونس مع فرنسا وغيرها.

---

(1)- أحمد القصاب، حمادي الساحلي، تاريخ تونس المعاصر 1881– 1956، الشركة التونسية للتوزيع، ط1،1986، ص 601.

(2)- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي،المرجع السابق، ص52

(3)- عبد الملك خلف التميمي، المرجع نفسه، ص 156 – 157.

(4)- رأفت الشيخ، المرجع نفسه، ص 144.

(5)- فالمطالب التونسية على غرار المطالب الجزائرية والمغربية عكست طموحات الشعوب المغاربية للمطالبة بالتحرر والاستقلال وإقامة دولة ذات سيادة. عن: محمد الطيب رزوق، المرجع السابق، ص 80.

(6)- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص ص 53– 54.

وبعدما تفرّد الحبيب بورقيبة على ساحة الحركة التحررية الوطنية التونسية، شهد عام 1954 تطور القضية التونسية مما جعل فرنسا تمنح الاستقلال الذاتي (الحكم الذاتي) في 3 جوان 1955 رغم بقاء الدفاع والخارجية في يد الاستعمار[1]، فقبول هذا الوضع كان من سياسة بورقيبة المشهورة "خذ وطالب" لأنه كان يرى بأن الاستقلال التام يأتي بالتدريج بأخذ المطالب تباعا حتى تتحقق كلها. وهذا ما مهّد له[2] طريق الحكم كرئيس أول للجمهورية بعد إلغاء الملكية على تونس في جويلية 1957..

مع العلم أن الثوريين وعلى رأسهم الزعيم صالح بن يوسف كان من الرافضين لهذه الاتفاقية، ولكنه عندما تم منح استقلال مراكش بعد ثورة عام 1955 بشكل نهائي، رأى التونسيون أن لهم الحق مثل الشقيقة المغرب الأقصى، فتوالت المفاوضات التونسية الفرنسية إلى أن تم تحقيق الحرية والاستقلال في 1956.

ثالثا– الاستقلال بين معركة التحرير والنضال الوطني:

إنّ تحقيق الاستقلال في تونس قد تحقق إلى جانب الكفاح المسلح، والنضال السياسي والتفاف الشعب حول الحرية والاستقلال، وتأكد أكثر بعد توحيد الصفوف وتنسيق الأعمال، ولذلك فإن اتفاق الحزبان على تكوين لجنة تنسيق مشتركة من أجل دراسة المسائل الأساسية المتفق حولها وتوجيه الحركة الوطنية التوجيه السليم والصحيح من أجل الخروج بالبلاد إلى الأمن والاستقرار[3].

هذا التنسيق المشترك بين أقطاب الحركة الوطنية التونسية ظهرت معالمه أكثر إثر قضية الهند الصينية وانهزام فرنسا في "ديان بيان فو *Dien Bien Phu*" التي أرغمت فرنسا على إقرار السلام والاستقلال بالهند الصينية في 31 جويلية بعدما أصبح ماندیس فرانس على حكم فرنسا في 18 جوان 1954[4]، فزادت تطلعات التونسيين أكثر نحو الاستقلال فبدأت مرحلة المفاوضات من 30 جويلية 1954 إلى غاية نيل الاستقلال في 20 مارس 1956. وقد تخلل هذه المرحلة ما حصل في الجزائر من اندلاع الثورة التحريرية بداية 1 نوفمبر 1954، إضافة إلى عودة بورقيبة لحبيب في 1 جوان 1955، قبل التوقيع على المعاهدات

---

(1)– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 145.

(2)– انضم الحبيب بورقيبة إلى الحزب الدستوري الحر في 1933 واستقال منه في 2 مارس 1934 ليؤسس الحزب الدستوري الحر الجديد، وقد اعتقل أكثر من مرة. وبعد إعلان الثورة التونسية في 18 جانفي 1952، اعتقل مرة ثالثة وأطلق سراحه إلا في 1 جوان 1955 ليشارك بعدها في 3جوان في التوقيع على اتفاقية الاستقلال الذاتي مع فرنسا، وبعد استقلال تونس رسميا في 20 مارس 1956 شكل أول حكومة تونسية مستقلة في 13 أوت 1956، ولكنه استغل منصبه فقام بإلغاء الملكية واعتلى هو على رئاسة الجمهورية التونسية في 25 جويلية 1957، وبقى صامدا في وجه معارضيه بشدة وقسوة، حتى عدل الدستور التونسي بمنحه رئاسة الجمهورية مدى الحياة.. يُنظر: عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، 1899 – 2000، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري ، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2010/2009، ص 96.

(3)– علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 93.

(4)– محمد الهادي الشريف، مرجع السابق، ص 136.

التونسية الفرنسية في 3 جوان 1955، التي نصّت على الاستقلال الذاتي استثناء الأمن الخارجي والتمثيل الدبلوماسي والعسكري بمفهوم الاستقلال الداخلي. هذا ما أدى بزعيم الحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف يكون أشد المعارضين لهذه الاتفاقية، ونادى بمواصلة الكفاح إلى جانب بلدان المغرب العربي، إلى أن انعقد المؤتمر الحزبي للدستور الجديد في 15 نوفمبر 1955 الذي انقسم إلى ما أطلق عليه بالبورقيبيين[1] واليوسفيين[2].

ورغم هذا الانشقاق بين الحزب الواحد إلا أنه بعدما منحت فرنسا الاستقلال للمغرب الأقصى، زاد في عزيمة التونسيين أكثر نحو الحرية والاستقلال، فتم توقيع بروتوكول 20 مارس 1956 الذي نص على إلغاء معاهدة الحماية 12 ماي 1881 وإعلان استقلا تونس وسيادتها[3].

إلا أن هذا الاستقلال على غرار استقلال المغرب الأقصى قبلها غلب عليه النضال السياسي أكثر منه ثوري محض بالإضافة إلى خوف فرنسا من انتقال لهيب الثورة المسلحة إليهما[4] مثلما حصل في الجزائر[5]. حيث رأى بعض الباحثين أن السياسة الاستعمارية في تونس كان ظاهرها سياسي، وباطنها تمحور حول الناحية الاقتصادية أكثر منها بالنسبة للجزائر التي كانت ثورتها ثورة مسلحة شاملة[6].

---

(1)– نسبةً لأتباع الحبيب بورقيبة، واليوسفيين نسبة لأتباع صالح بن يوسف.

(2)– معارضة صالح بن يوسف التي بدأت أكثر منذ عام 1955 لسياسة بورقيبة سواء قبل الحكم الذاتي أو بعده، لكن بورقيبة كان سببا في التخلص من صالح بن يوسف المعروف بمساعدة مطلقة لجيش التحرير الجزائري المتحالف مع الجيش التونسي بالتنسيق مع صالح بن يوسف، والذي قد اغتيل في فرانكفورت بألمانيا في 11 أوت 1961. ينظر: رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 146.

(3)– ما لبث هذا الوضع حتى تربّع بورقيبة على أول جمهورية تونسية لما قام بإلغاء النظام الملكي 25 جويلية 1957، باعتباره كان صوريا ليس إلا منذ الاحتلال الفرنسي. عن: محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 138.

(4)– عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص188.. كما يمكن القول إلى أنّ منح الاستقلال لكل من تونس والمغرب الأقصى لعدة دواعي استراتيجية فرنسية تـتلخص في:

– القضاء على وحدة الكفاح في البلدان المغاربية الثلاث – الحيلولة دون تدعيم وتطوير الجبهة المسلحة بين الجزائر والمغرب – عزل الثورة الجزائرية التي كان طابعها الشعبي الحاد، يجعلها هي العدو رقم واحد في نظر الاستعمار الفرنسية. عن: محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص ص 60 – 61.

(5)– هذا لا يعني بالضرورة أن الشعب التونسي أو المغربي لم يثورا بقوة السلاح على الاحتلال الفرنسي، بل كانت لهم ثورة حقيقية حتى قبل الجزائر، بصرف النظر عن مدى لهيبها، المهم قد حصلت ثورة مسلحة كانت سببا في رضوخ فرنسا للرضوخ إلى مطالب الحركة الوطنية بنيل الحرية والاستقلال، وهذا ما قامت به الثورة التحريرية التي أرغمت الاستعمار الفرنسي على الرضوخ لمطالب جبهة وجيش التحرير الوطنيين للخروج في النهاية من الجزائر معلنة استقلال وسيادة الجزائر. كما ان من أسباب تسريع باندلاع الثورة الجزائرية بدايتها في كل من المغرب وتونس، فكان ذلك محفّزا وعاملا كبيرين في انفجارها في الجزائر.

(6)– عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي، المرجع السابق، ص 40.

ومع أن تونس أصبحت مستقلة عن فرنسا، إلا أن علاقتها معها ساءت أحوالها الدبلوماسية بسبب ما قامت به تونس من مساندة الثورة التحريرية الجزائرية الكبرى بالسماح للثوار الجزائريين باستخدام أراضيها لوجستيا وماديا[1].

كما يمكن القول إلى أنّ منح الاستقلال لكل من تونس والمغرب الأقصى كان لعدة دواعي استراتيجية استعمارية[2]:

- القضاء على وحدة الكفاح في البلدان المغاربية الثلاث.
- الحيلولة دون تدعيم وتطوير الجبهة المسلحة بين الجزائر والمغرب.
- عزل الثورة الجزائرية التي كان طابعها الشعبي الحاد، يجعلها هي العدو رقم واحد في نظر الاستعمار الفرنسي.

المطلب الثاني: المغرب الأقصى

أولا- الحالة السياسية العامة:

تعتبر المملكة المغربية المنطقة الوحيدة التي لم تدخل في حوزة الإمبراطورية العثمانية رغم انضمام كل من الجزائر وتونس الجارتين المنضويتين في فلك الدولة العثمانية[3]. فعدم قبولها الانضمام إلى حظيرة الدولة العثمانية سهّل من ربط علاقاتها مع مختلف الدول الأوروبية الغربية[4]. ويعتبر التواجد الأوروبي وعلى رأسه فرنسا خلال اتفاقيات الامتياز التي بدأت في 1767 بين فرنسا والمغرب الأقصى كما أن اسبانيا قد وقعت اتفاقيات امتياز كذلك في نفس العام، أما البلدان الأوروبية الأخرى كإنجلترا وغيرها كانت لها امتيازات اقتصادية كذلك..[5] فهذا التباين بين المصالح الأوروبية جعل منها غير منسجمة ومنقسمة بتداخل مصالحها، وخوفا من بعضها البعض في السيطرة على المغرب إحداها على الآخرين، ما أدى بهم إلى عقد عدة مؤتمرات حول المغرب فكانت أهم تلك المؤتمرات العلنية في 1880 بمدريد التي انضمت إليها حتى روسيا، تتعلق حول الاتفاق لأجل مشاريع الامتيازات وموضوع الحماية الفردية في المغرب. ومما ميّز هذه المعاهدة إمكانية استغلال أراضي المغرب من حيث الشراء والبيع، ومنح القروض، مما تضررت المغرب

(1)- رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 145.

(2)- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية ....، مرجع سابق، ص ص60 – 61.

(3)- رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 150.

(4)- دول مؤتمر مدريد 1880 هي كل من: فرنسا اسبانيا، إيطاليا، انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، بلجيكا، روسيا، ألمانيا، السويد والنرويج والدنمارك والبرتغال وروسيا. انظر: لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دارا لفارابي، لبنان ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص 318.

(5)- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، مرجع السابق، ص 317.

كثيرا جرّاء عدم حساب نتائج ذلك، مما أدّى بفرنسا باستغلال ذلك في التدخل في الشؤون الداخلية المغربية والتأثير على السلطان[1].

ولخوف الأوروبيين وعلى رأسها ألمانيا من نوايا فرنسا، قاموا بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء (15 جانفي 1906م) والذي دام حوالي ثلاثة أشهر، انتهى إلا في أفريل 1906، حيث خرج باتفاقيات أهمها تأييد بالأغلبية على نفوذ فرنسا وإمكانية تطبيق نظام الحماية على المناطق التي لها فيها نفوذ كبير بمنحها وتفويضها على انتداب إدارة واقتصاد المغرب، شرط بقاء المرافئ المغربية كمرافئ مفتوحة تحت إشراف دولي (أوروبي) وبقاء المناطق الإسبانية تحت رعايتها، والمناطق الفرنسية تحت إمرتها، وبقاء مرفأ طنجة والدار البيضاء تحت رقابة مختلطة فرنسية–اسبانية، هذا ما جعل ألمانيا تُبدي عدم رضاها لأغلب قرارات هذا المؤتمر، وبقت تتأزم العلاقة بينها وبين فرنسا خاصة بعدما حاولت قوات فرنسا اقتحام طنجة، وإسبانيا اقتحام مليلة[2].

ولعدم رضا القبائل المغربية للوضع بعد هذه المعاهدة، انعقد في مدينة مراكش في 16 اوت 1907 مؤتمرا استثنائيا لشيوخ القبائل قرروا من خلاله خلع السلطان عبد العزيز وتنصيب أخيه عبد الحفيظ، اندلعت بسب ذلك حرب أهلية بين مؤيدي عبد العزيز وأنصار عبد الحفيظ[3].

ثانيا– بسط نفوذ سياسة الحماية الاستعمارية:

ومن بين الأسباب والعوامل المؤدية لبسط فرنسا لنفوذها على باقي المناطق الداخلية المغربية عقب عدم قدرة السلطان عبد الحفيظ الالتزام بالديون تجاه فرنسا، مما أدى به فرض غرامات إضافية على القبائل التي ثارت عليه واعتبرته خائنا، ووقعت صدامات وحوادث جعلت من فرنسا تستغل هذه الوضعية فتدخلت بقواتها في أغلب المناطق الداخلية خلال 1911 كذريعة لحماية مصالحها، مما جعل بألمانيا تتدخل عسكريا وأرادت الاستيلاء على منطقة أغادير بحجة سخط الرأي العام الألماني بإقصائه عن حل القضية المغربية وتدابير فرنسا واسبانيا واستفادتهما الكبيرة إثر معاهدة الجزيرة الخضراء.. حتى كادت أن تتحول إلى حرب بينهما، إلا أن انجلترا تدخلت ووقفت بجانب فرنسا وحدوث مظاهرات شعبية داخلية ألمانية وغيرها أدى إلى اتفاق ثنائي بين ألمانيا وفرنسا، نوفمبر 1911 سرية بينهما منحت إثرها فرنسا الإذن في تطبيق مشروعها[4].

ونتيجة لذلك وتحت ضغط فرنسي وقّع السلطان مولاي عبد الحفيظ في 30 مارس 1912 على اتفاقية الحماية[5]. كما عجزت إسبانيا التوغل أكثر في المناطق الداخلية للمغرب الأقصى، فركّزت احتلالها في

(1)– لوتسكي، المرجع السابق، ص ص 317 – 318.
(2)– لوتسكي، المرجع نفسه، ص 323.
(3)– المرجع ننفسه، ص 327.
(4)– نفسه، ص 331.
(5)– نفسه.

المناطق الساحلية باتخاذها تطوان عاصمة لها. عكس فرنسا التي كانت تنظر إلى المغرب الأقصى بنظرة مغايرة، ففرضت تواجدها في إثر معاهدة الحماية (30 مارس 1912م) عن طريق حق نظام الحماية بعدما قبل سلطان المغرب على شروط المعاهدة[1].

إضافة لاتفاقية الحماية الفرنسية مع المغرب، وقّعت فرنسا اتفاقية –تفاهم– مع إسبانيا (27 نوفمبر 1912) لتحديد تواجد كل واحد منهما على أرض المغرب، وتلخصت في[2] :

- نفوذ فرنسا انطلاقا من عاصمة الرباط؛
- نفوذ اسبانيا انطلاقا من عاصمة تطوان؛
- أما طنجة تبقى تحت رعاية دولية.

ثالثا– المقاومة المغربية:

ومنذ معاهدة الحماية على المغرب والشعب المغربي وقف ضد هذه السياسة الاستعمارية، حتى تبلورت بشكل منظَّم في ثورة شعبية ومقاومة مسلّحة انطلقت في منطقة الريف المغربي بداية 1921[3].

فقد التفت حوله جل القبائل المغربية في تلك المنطقة ونصّبته أميرا على تلك المنطقة وقائدا للمقاومة[4]. وقد تأكد التفاف أتباعه بعد انتصاره في معركة أنوال خلال 1921[5]. فالحركة التحررية التي قادها المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي بين(1921 – 1926) من أهم الأحداث التاريخية التي أثرت تأثيرا ملموسا في الحركات التحررية المغاربية والمشرقية وحتى العالمية، فكانت هذه المقاومة المسلحة في المناطق القروية ردًّا طبيعيا ضد فرض الحماية الاستعمارية[6].

فتنامي المقاومة المسلحة المغربية ضد الاستعمارَين الفرنسي من جهة والإسباني من جهة ثانية أدى باتفاق فرنسا وإسبانيا في مدريد من خلال مؤتمر خاص بالحالة المغربية في جوان 1925 لأجل التنسيق العسكري، ووضع حدٍ لمقاومة الريف، وبعدما شعر الخطّابي بأنّ مقاومته لا تستطيع مقاومته الصمود أمام

(1)– نور الدين الدقي، المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1997، ص 140.
(2)– مفيد الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 251.
(3)– محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، 2006، ص 249.
(4)– زهدي عبد المجيد سمور، تاريخ العرب المعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق بالتعاون مع جامعة القدس، القاهرة، 2008، ص134.
(5)– أحمد اسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (لبيان تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) ط1، دارا لنهضة العربية، بيروت، 2004، ص 212.
(6)– محمد العربي المساري، محمد بن عبد الكرم الخطابي من القبيلة إلى الوطن، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت، 2012، ص 240.

هذين الاستعمارين خصوصا وقد اتفقا مع باقي الدول الأوروبية على منع بيع أو تصدير الأسلحة للمغرب[1]، مما أدى به إلى طلب المفاوضات بينه وبين الاستعمارين، إلا أن هذه المفاوضات رغم بعض الشروط المُجحفة[2] في حق الخطابي وقبوله بها لم يكتب لها النجاح بسبب تعنّت فرنسا لبنود وشروط هذه المفاوضات[3].

فأدرك الخطابي أنه لا مجال لهذه المحادثات، وقرر الرجوع إلى المقاومة المسلحة من جديد، ولكنه لم يستطع الوقوف أكثر في وجه القوة غير المتكافئة ضد الاستعمار، فقرر الاستسلام إلى فرنسا دون إسبانيا في 1926، وتمّ نفيه إلى إحدى مستعمرات فرنسا في المحيط الهندي إلى غاية 1947 حينما طلب اللجوء إلى مصر وتحقق له ذلك، وبعد ذلك بدأت مرحلة أخرى من مقاومته ضد الاستعمار في إطار العمل السياسي بعدما تم تشكيل مكتب المغرب العربي بالقاهرة[4].

(1)– علي المحجوبي، المرجع السابق، ص65.

(2)– وتتلخص هذه الشروط على: اعتراف القبائل المغربية بسيادة السلطان المغربي، تجريد قبائل الريف من السلاح، الاعتراف باستقلال الريف الإداري في حدود المعاهدات الدولية أي قبول مبدأ الحماية. مغادرة الأمير عبد الكريم الخطابي البلاد. ستحصل القبائل بعد ذلك بنوع من الاستقلال الذاتي داخل نطاق الحماية وعلى ان لا يدخلوا في أيّة علاقات مباشرة مع أية حكومة أجنبية غير فرنسا وإسبانيا في منطقتيهما، ينظر: أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص 215.

(3)– جورج أوفيد، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905–1955، ج2، ط1، تر: محمد الشرقي، دار تويقال للنشر،1988،ص 18.

(4)– حسن البدوي، الأمير محمد بعد الكريم الخطابي، حياته وكفاحه ضد الاستعمار 1947 – 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2006، ص 84.

رابعا– نفي سلطان المغرب محمد الخامس[1]:

فمنذ استسلام ثورة الريف[2] أمام الاستعمار، بقت المقاومة المغربية تتحيّن الفرص، فجاءت فرصة انتهاء ح ع2، التي أظهرت بأن فرنسا يمكن التغلُّب عليها بعدما انهزمت بداية الحرب، إضافة إلى ظروف وعوامل خارجية سواء في المشرق العربي باستقلال سوريا ولبنان والعراق ومصر، وكان قبلها تأسيس جامعة الدول العربية، كل هذه العوامل ساهمت بتبلور الحركة الوطنية المغربية مرّة أخرى من خلال التشبُّث أكثر في الحرية والاستقلال.

فبدأ التطور السياسي المغربي مرّة أخرى عندما تأسس حزب الاستقلال[3] في 11 جانفي 1944[4] الذي ضم العديد من قياديي الأحزاب الأخرى (الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي وحزب الإصلاح والعديد من العلماء والمثقفين والأساتذة) وجعل الاستقلال راية الحزب لا بديل ولا خيار آخر عنه، خصوصا وقد وافق السلطان محمد بن يوسف (الملقب بمحمد الخامس) على الانخراط في الحركة الوطنية المغربية تحت راية حزب الاستقلال[5].

وللإشارة هنا أنه منذ سريان معاهدة الحماية، أن أغلب سلاطين المملكة المغربية كان للاستعمار الفرنسي دور كبير في خلعهم وعزلهم وتعيينهم كما حصل للسلطان عبد الحفيظ[6] الذي ساهم في فرض

---

(1)– السلطان محمد الخامس: هو محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن إسماعيل بن الشريف بن علي العلوي، وُلد 1327هـ 10 / أغسطس1909 م بفاس أصبح سلطانا للمغرب بعد وفاة 23 جمادى الأولى سنة 1346 هـ / 18 نوفمبر سنة1927 م في القصر السلطاني بفاس، عاش أصعب فترات المغرب تحت سلطة الاحتلال الأجنبي خاصة فرنسا، التي قضى منها المنفى بين 1953–1955، ساند الحركة الوطنية المغربية المطالبة بتحقيق الاستقلال، الشيء الذي دفعه إلى الاصطدام بسلطات الحماية. وكانت النتيجة قيام سلطات الحماية بنفيه إلى مدغشقر. وعلى إثر ذلك اندلعت مظاهرات مطالبة بعودته إلى وطنه. وأمام اشتداد حدة المظاهرات، قبلت السلطات الفرنسية بإرجاع السلطان إلى عرشه يوم 16 نوفمبر1955 وبعد بضعة شهور تم إعلان استقلال المغرب ، توفي بفاس1381هـ/26 فبراير1961 م. أنظر: http://almaghrib.canalblog.com

(2)– شهدت منطقة الريف المغربية خلال التاريخ الحديث والمعاصر ثلاث ثورات كلمها ضد الاحتلال الإسباني فكانت الأولى سنة 1893 عبر معركة سيدي ورياش فهي حرب الريف الأولى، ثم الحرب التي قادها المجاهد الشريف أمزيان سنة 1909، وأخيرا حرب الريف بين 1921–1926 بقيادة المجاهد محمد عبد الكريم الخطابي. ينظر: محمد العربي المساري، محمد بن عبد الكريم الخطابي منن القبيلة إلى الوطن، المرجع السابق، ص 09.

(3)– وأهم مطالب هذا الحزب: استقلال المغرب ووحدة أراضيه والسعي لانضمامه لهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية. وتوثيق الروابط مع مختلف دول العالم العربي والإسلامي بداية ثم بلدان العالم الأخرى. الولاء للأسرة الحاكمة بتطبيق الملكية الدستورية ومنح الحريات الديمقراطية ، التعاون الشعبي والحزبي مع الملك من أجل الحرية والاستقلال. تحقيق الإصلاح باعتباره أمرا داخلي لا علاقة للاستعمار بالتدخل فيه.

(4) –Charles André Julien, ***Le Maroc face aux imperialisms* (1415 – 1956)**, Editions, J.A , 1978, p 190.

(5)– جلال يحي، تاريخ المغرب الكبى– الفترة المعاصرة، ج4، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 272

(6)– لوتسكي، المرجع السابق، ص ص 317 – 333.

معاهدة الحماية بصورة أو بأخرى من أجل تحكيم سيطرتها واستغلالهم من أجل بسط سياسة الاحتلال أكثر فأكثر إلى غاية اعتلاء العرش محمد بن يوسف.

يرى مؤيدو حزب الاستقلال أنه جاء تعبيرا عن أمانة ورغبة الشعب المغربي ووفاء له من أجل العدل والاعتراف بكيان دولته (مملكته) مثلها مثل باقي الأمم وما لها من حق في تقرير مصريها بإثبات كافة الحقوق في نيل الحرية والاستقلال عن الاستعمار[1]. إلا أنّ سلطة الاحتلال لم تر في مطالب حزب الاستقلال إلا ما كانت تراه هي مناسبا، كما شدّدت على تدخل محمد الخامس في السياسة الحزبية وعلاقته بحزب الاستقلال وطلبت منه عدم التدخّل في أي مفاوضات ممكنة[2].

فعدم اكتراث محمد الخامس لسياسة اللين والمخادعة الفرنسية ما جعله فيما بعد عرضة لسياسة القمع التي أدّت به إلى خلعه ونفيه، وهذا ما جعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أكبر المدافعين عن القضية المغربية بما فيها قضية السلطان محمد الخامس وفضح سياسة الاستعمار، وسيأتي تناول ذلك في جزء مواقف ج ع م ج من القضايا السياسية المغاربية من هذه الأطروحة.

فقوة حزب الاستقلال قد ازدادت بتمسك الملك محمد الخامس بمطالبها والدفاع عنها، ومما دل على ذلك ذهابه إلى باريس وتقديم مذكرة تلخّصت في طلب إلغاء نظام الحماية على المغرب[3]، فقوبل طلبه بالرفض، بل لمّا عاد إلى بلاده وجد المقيم العام الجنرال جوان قد أعدّ له طلبا قاسيا، تمثل في؛

- وجوب التبرُّؤ من حزب الاستقلال؛
- طرد أعضاء الديوان وبعض كبار الموظفين؛
- توقيع المراسيم الموقوفة.

وإذا لم يقبل بجملة هذه المطالب فإن سلطة الاحتلال تعمل على خلعه من العرش ونفيه.

ورغم حدّة هذا القمع الاستعماري وقف في وجه هذا التسلّط ولم يقبل به، فاستغلت سلطة الاحتلال تمسك السلطان بموقفه المضاد للاستعمار وبمساندة التهامي الجلاوي[4] شيخ الطريقة الكتانية وبعض المغرور بهم نسج مؤامرة ضدّه، وتولِية أحد الأمراء من الأسرة العلوية "بن عرفة"، إضافة إلى تقديم عريضة ضمّت عشرات من أعيان وزعماء المغرب بدعوى أنهم اتفقوا على ضرورة خلع السلطان بدعوى أنه لا يستحق أن يكون مَلِكا على المغرب بتعاونه مع حزب الاستقلال[5]. وتحقق لهم ذلك بعدما جدَّد موقفه تجاه مطالب

(1)– علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مصدر سابق، ص 502.

(2)– غيلاني السبتي، مرجع السابق، ص 42.

(3)– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 382.

(4)– في بعض المصادر تم ذكره باسم (الكلاوي / القلاوي).

(5)– اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2000، ص 444.

الاستعمار فأُختير بين التنازل لابنه الأصغر "مولاي عبد الله[1] أو النفي، فلم يقبل التنازل، فتم عزله ونفيه صبيحة عيد الأضحى هو أفراد عائلته إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر بداية من 20 أوت 1953[2].

ورغم وقوف بعض الفرنسيين البارزين إلى جانب محمد الخامس ناصحا "غي مولي" لعدم الإقدام على هذا الإجراء حتى لا ينجر عنه نتائج وخيمة، لكن دون جدوى[3]. أما من الجانب الإسباني فكان رافضا لما قامت به فرنسا في حق محمد الخامس، حيث رفض فرانكو الاعتراف بالسلطان الجديد بن عرفة وكذلك سلطان تيطوان، بسبب عدم إخطارهم من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي[4].

فاستغلال السلطان الجديد من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي ضد مصالح الشعب المغربي ومعارضة حتى اتفاقية معاهدة الحماية، شعرت الحركة الوطنية والشعب عامة بأنه مجرد لعبة لتمرير مآرب الاحتلال وتحقيق سياسية الترغيب والترهيب، حتى اتضح أن محمد بن عرفة لا أهلية قانونية أوسياسية له كونه غير قادر على الدفاع عن المصالح الحيوية للبلاد، مما أدى إلى ظهور مقاومة متفرقة في شكل اغتيالات ضد الوجود الفرنسي وغيرها ما أسمته سلطة الاحتلال بالإرهاب[5]. مما ساهم أكثر في تبلور العمل المسلّح ضد أعوان فرنسا في الداخل أولا ثم ضد الاستعمار والمستوطنين المتواطئين ضد المغرب شعبا ومَلِكا انطلاقا من عملية تفجير موكب الملك بن عرفة أمام قصره[6]، كما أن قيام الثورة التحريرية الكبرى في الجزائر زاد من عزيمة المغاربة أكثر لمواصلة العمل المسلح بجنب العمل السياسي، وإمكانية التعاون المسلح بين الشعبين[7].

وبقت القضية المغربية في إطار الاحتلال المزدوج، حتى بدأت ملامحها تُعرض في أروقة الهيئات الدولية سواء العربية أو الأممية، فاستغلت (ج د ع) عن طريق العراق خلال اجتماع لـــ هـــ.أ.م في باريس 1952 بتقديمها لمُذكّرة طالبت منه خلالها عرض القضية على الهيئة الأممية والنظر فيها في إطار حق تقرير المصير إثر تأييد الطلب ثلاث عشر دولة عربية وإسلامية خلال 1952، لكن اللجنة الأممية أجّلت هذا الطلب إلى وقت لاحق[8].

فقضية محمد الخامس، ساندتها العديد من الهيئات سواء العربية وحتى الدولية، ناهيك عن الشعوب العربية عامة، والشعب المغربي، فهذه الضغوطات أدت بفرنسا إحضار السلطان المخلوع إلى فرنسا من أجل

---

(1)– جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال، تر: محمد المؤيد، ط1، مجلة أمل التاريخ الثقافة والمجتمع، مطابع الرباط نت، المغرب، 2014، ص 167.

(2)– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي المعاصر لبلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 384.

(3)– جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص 167.

(4)– جورج سبيلمان، المرجع نفسه، ص 168.

(5)– جورج سبيلمان، المرجع السابق، ص 172.

(6)– جلال يحي، المرجع السابق، ص 230.

(7)– محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 70.

(8)– مفيد الزيدي، مرجع سابق، ص 260.

التفاوض مرّة أخرى في مدينة نيس الفرنسية، فكان صدى هذا الموضوع كبيرا هناك في فرنسا التي عجّت نيس بأنصاره. وانتهى هذا اللقاء بتصريح "لاسيل سان كلو" في 6 نوفمبر 1955 مَنَح فيه مجلس الوصاية كامل السلطة لإدارة شؤون البلاد وتأليف مجلس وزراء يُمثِّل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية للبلاد، كما نص على استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة مرتبطة مع فرنسا وفق علاقات مشتركة في شتى المجالات، مع إقامة ملكية دستورية حسب رغبة محمد الخامس نفسه[1].

فرفع قضية المغرب إلى هـــ.أ.م كان أحد المساعي التي دأب عليها حزب الاستقلال نحو عرضها على الضمير العالمي من أجل تحسيسه للوقوف أمام هدف المغرب الأسمى في الحرية والوحدة والاستقلال[2].

والغريب من إجراءات النفي لسلاطين كل من تونس والمغرب من طرف سطلة الاحتلال الفرنسية كانت نتائجه بالنسبة لتونس والمغرب متباينة تباينا كبيرا فتونس لمّا تم تفي الباي محمد المنصف، لم تقبل بعودته وبقت متمسكة بموقفها في عدم رجوعه، حتى توفي بالمنفى، عكس السلطان محمد الخامس الذي لم يدم على نفيه حوالي سنتين، ثم كان هو أحد الفاعلين في استقلال بلاده.. ويرجع كل ذلك إلى طبيعة الحركة الوطنية في قوتها ونيتها في الصالح العام.. ففي تونس كان هناك انشراخا في صفوف الحركة الوطنية بل في الحزب الدستوري الجديد بين أعضائه وظهور المصالح الخاصة على العامة، عكس المغرب الأقصى الذي كانت حركته الوطنية واقفة مع الملك محمد الخامس قبل وبعد نفيه.

المطلب الثالث: ليبيا

أولا– الحالة السياسية العامة لليبيا بعد ح ع2:

اجتمع مجلس وزراء الخارجية للدول المنتصرة في ح ع2 في حزيران يونيو 1946 بباريس من أجل البحث في الدول المهزومة، ومنها مستعمرات إيطاليا، والذي أظهر أنها كانت مختلفة اختلافا كبيرا حول ذلك، خاصة حول قضية ليبيا، إلا أنهم اتفقوا على الجلوس مرة أخرى خلال فيفري 1947 بباريس مرة أخلى والذي قد تم خلاله على أن تتنازل إيطاليا على كل ممتلكاته الاستعمارية في إفريقيا في كل من أريتيريا، الصومال، وليبيا إلى أن يتم الوصول إلى حل نهائي يرضي كل الأطراف[3].

ومما اتفقوا عليه؛ العمل على إيجاد حل قبل 15 سبتمبر 1948 وإلا تم إحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعدما حل التاريخ ولم يتم الاتفاق بين تلك الدول على حَلٍّ يرضيهم، تم إحالة الأمر

(1)– جلال يحي، مرجع سابق، ص ص 1165 – 1167.

(2)– علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 515.

(3)– نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، المطبعة الكمالية، د م ن، 1958، ص 165.

على الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فتمّ إقرار تشكيل لجنة خاصة لزيارة كافة البلدان المستعمَرة لإيطاليا سابقا (إريتريا والصومال وليبيا)، وبعدما زارت تلك اللجنة إلى كل من الصومال وأريتيريا، انتهى بها المطاف في ليبيا، والتي بقيت فيها حوالي 75 يوما من 6 مارس 1948 إلى غاية 20 ماي من نفس السنة، حيث جمعت مختلف المعلومات وآراء الشعب وأحزابه وقبائله وقادة حركته الوطنية حول مختلف المطالب، كما أنها لم تغفل الجالية غير العربية كالإيطالية واليهودية[1].

ويدور كل هذا في جسٍّ نبض كافة عناصر الشعب الليبي من سياسيين وغيرهم حول مدى تبلور الوعي لديه ونظرته بعد انتهاء إيطاليا المستعمِرة.

وتمحورَ تقرير تلك اللجنة إلى:

- نسبة مئوية كبيرة من سكان ليبيا هي بدوية وأمية؛ كما أنه لا يستطيع أي من أجزاء ليبيا الثلاثة أن يكفي نفسه، ولا بد له من الحصول على عون من الخارج؛
- أنّ الأحزاب السياسية الرئيسية تتفق على استقلال ليبيا ووحدتها أي وحدة برقة وطرابلس والفزان، والانضمام إلى جامعة الدول العربية؛
- اشترط المؤتمر الوطني في برقة وهو الهيئة السياسية الوحدوية التي كان معترفا بها رسميا، في سبيل الوحدة، أمرين: الأول قيام مَلَكية وراثية تحت راية الأمير محمد إدريس المهدي لسنوسي، والثاني أن لا يسمح للطليان بالعودة إلى برقة كائنة ما كانت الأحوال، وأضافت اللجنة بأن الأمير نفسه كان يرغب في عقد محالفة مع بريطانيا[2]؛
- أنّ الأقلية الإيطالية في طرابلس ترى ضرورة عودة إيطالية إلى ليبيا – أما العرب فلا يقبلون بعودة إيطاليا مهما كان – وقد أبدى السكان رغبة أكيدة في وجوب إنهاء الإدارتين البريطانية والفرنسية في البلاد[3].

ثانيا– قضية ليبيا بين الدول الاستعمارية وهيئة الأمم المتحدة:

وانعقد مجلس وزراء خارجية الدول الأربع (الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا، روسيا) في باريس في 13 سبتمبر 1948 للبحث في توصيات الاجتماعات السابقة، وبدأ الخلاف بين المجتمعين مجددا، فقد اقترحت فرنسا تأجيل القضية سنة أخرى وارتأت روسيا أن توضع جميع المستعمرات الإيطالية السابقة تحت وصاية الأمم المتحدة المشتركة، أما بريطانيا والولايات المتحدة فتقدمتا باقتراح أن توضع "برقة" تحت الوصاية

(1)– مجيد حدوري، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، تر: نقولا زيادة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص166.

(2)– مجيد حدوري، المرجع نفسه، ص 167.

(3)– المرجع نفسه.

البريطانية على أن يترك تقرير حالة طرابلس و"فزّان" إلى وقت آخر، ولمّا لم يتفق الوزراء على حل، تقرر أنْ تُحال القضية بكاملها إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة للفصل بها نهائيا وذلك في 15 سبتمبر 1948[1].

وبما أن من قوانين هـــ.أ.م أنّ أيّ قرار لم يتم اتخاذ حل بشأنه للدول الكبرى، يتم إحالته على الجمعية العامة للخروج بقرار نهائي غير قابل للطعن، فتم الاتفاق على هذا الشأن بالنسبة لليبيا إلى العام المقبل. فلمّا حان الوقت وانعقدت الجمعية العامة في نوفمبر 1949 كان الجو يوحي بشيء من التفاؤل ذلك أن بريطانيا أدركت مقاومة الليبيين لأيّ فكرة للتقسيم بعد أن اختبرتها في استقلال برقة أعلن في أول حزيران جوان 1949 ومظاهرات الليبيين، كما رأت موقف الكتلة الآسيوية الأفريقية المعارض لتقسيم البلاد أو فرض الوصاية عليها أيا كان الوصي، لذلك غيّرت موقفها وأصبحت تؤيد الوحدة والاستقلال، وتخلت عن اتفاقها مع إيطاليا[2].

وكانت الاقتراحات كلها تؤيد الاستقلال، لكنها اختلفت في تحديد موعده ومراحل تحقيقه، وبعد أن عهد إلى لجنة فرعية درس هذه المقترحات تقدّمت هذه بمشروعِ قرارٍ اجتاز اللجنة السياسية ثم قبلته الجمعية العامة بأكثرية ساحقة في 21 نوفمبر 1949. وكان القرار النهائي يتمثل في[3] :

- أنّ ليبيا (بكامل ترابها) تصبح دولة مستقلة ذات سيادة؛
- يحقق هذا الاستقلال بأسرع ما يمكن، وعلى كلٍّ لا يجوز أن يتأخر عن أول جانفي 1952؛
- يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزّان على شكل جمعية وطنية ليُقِرُّوا دستورا لليبيا؛
- تُعيِّن الجمعية العامة مندوبا عن الأمم المتحدة في ليبيا وتختار مجلسا يساعده، والغرض من ذلك مساعدة الليبيين في سَنِّ الدستور وإنشاء محكمة مستقلة؛
- يقدّم مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بالتشاور مع المجلس تقريرا سنويا أو أي تقارير خاصة إلى السكريتير العام للأمم المتحدة؛

ويتألف المجلس من عشرة أعضاء على الأسُس التالية:

- ممثل واحد تعينه كل من الدول التالية مصر، فرنسا، إيطاليا الباكستان، بريطانيا، الولايات المتحدة.
- ممثل عن كل من الأقاليم الثلاثة الليبية برقة وطرابلس وفزّان وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا.

وبعد استشارة الإدارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة في الفقرة السابقة وأعيان البلاد وممثلي الأحزاب السياسية يُعيِّن مندوب الأمم المتحدة الممثلين الأربعة عن الأقاليم الليبية والأقلية المقيمة في ليبيا[4]. بالإضافة إلى هذا كله تضمّن قرار الأمم المتحدة وجوب إعداد اللازم لنقل السلطات من الإدارات

(1)– مجيد حدوري، مرجع سابق، ص167.
(2)– المرجع نفسه ص 169.
(3)– نفسه، ص 170.
(4)– نفسه.

القائمة في ليبيا إلى الحكومة الليبية المستقلة عند قيامها، ونصّ على أن تنْضَم ليبيا إلى الأمم المتحدة متى تم قيامها دولة مستقلة، وعُيِّن الهولندي "المستر أدريان بلت" مندوبا للأمم المتحدة في ليبيا[1].

بعد ظهور الجبهة الوطنية ببرقة سنة 1946 المتكونة من عائلة الأمير إدريس السنوسي وشيوخ القبائل، ببنغازي، أدت الظروف المتسارعة حول قضية تقرير المصير إلى تطوّر هذه الجبهة إلى المؤتمر الوطني أواخر 1947، فقد تمّ حل جميع التشكيلات الحزبية بأمر منه[2] ودمجها في هذا المؤتمر، ثم تشكيل ميثاق وطني، كان يهدف إلي:

- استقلال برقة التام والاعتراف بالأمير إدريس ملكا عليها؛
- أما بالنسبة لعلاقات برقة مع طرابلس فتتلخص في: إذا رغب إخواننا الطرابلسيون الانضواء تحت التاج السنوسي فإن هذا سيمكن من توحيد البلاد الليبية وإلا فإن برقة ستحافظ على استقلالها التام.

وهذا ما عارضه التوجه الاستقلالي ذوي الفكر المختاري إن صح التعبير الذين كانوا على خطى عمر المختار الاستقلالي وعدم رؤيتهم في تحكُّم السيطرة الأوروبية وعودتها على ليبيا، فقد بدأ التأزم يضرب القضية الليبية أكثر بعدما وافق السنوسي على مقترح بريطاني بمنح إمارة برقة في 01 جوان 1949 مع إبقاء أمور الدفاع والخارجية والأمن من صلاحيات بريطانيا، وهذا ما جعل جمعية عمر المختار تنادي بأن "لا استقلال قبل الوحدة"، لأنهم كانوا يرون بأن هذه الخطوة ما هي إلا بداية لتكريس مقترح أو "مشروع بيفن سفورزا" الذي دعى إلى تقسيم ليبيا بعد ح ع2 إلى ثلاث أقاليم تحت السيطرة الأوربية، برقة لبريطانيا، طرابلس لإيطاليا، وفزّان لفرنسا[3]، حيث قُدِّم هذا المشروع إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة يوم 8 ماي 1949، ولم يلق التأييد، ورغم هذا وافقت بريطانيا على قيام إمارة برقة بداية من01 جويلية 1949[4].

مع كل تلك التدبيرات الأوروبية كانت برامج الأحزاب الطرابلسية تدور حول ثلاثة مبادئ أساسية؛ الاستقلال التام، ووحدة الولايات الثلاث، والعضوية في جامعة الدول العربية.

ثانيا– استقلال ليبيا:

كانت الأحزاب البرقاوية، باستثناء جماعة عمر المختار، تؤكد الحكم الذاتي في إطار الوحدة الليبية الكبرى، وتطالب بالسيد إدريس السنوسي رئيسا للدولة[5].

---

(1)–مجيد حدوري، المرجع السابق، ص 170.

(2)– علي محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط،3، 2009، ص 617.

(3)– مصطفى أحمد بن حليم، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، صفحات مطوية منن تاريخ ليبيا السياسي، ط1، بريطانيا، د د ن، 1992، ص32.

(4)– مصطفى أحمد بن حليم، المصدر نفسه، ص32.

(5)– مجيد حدوري، لبيا الحديثة، المرجع السابق، ص 239.

وبعدما أرسلت الدول الكبرى لجنة لتقصّي وضع ليبيا فوجدوا رغبة عارمة في الاستقلال التام وأوضح تقرير اللجنة الرغبة الليبية الجماعية للاستقلال التام[1].

أصبح استقلال ليبيا شيئا لا بد منه بالنسبة للأمم المتحدة، وأعيدت قضية ليبيا إلى اللجنة السياسية في صيف 1949، كما سُمِح لإيطاليا بالاشتراك بالنقاش وكذلك الممثلين من المؤتمر الوطني البرقاوي، وحزب المؤتمر الوطني وممثلين من الجالية اليهودية بطرابلس، وفي أكتوبر بدأت لجنة فرعية في وضع قرار يتضمن جميع النقاط الرئيسية الواردة في مقترحات وفود الهند والعراق وباكستان والولايات المتحدة[2].

وفي 21 نوفمبر 1949 تبنّت الجمعية العامة القرار الذي اقترحته وفود كل من الهند والعراق وباكستان والولايات المتحدة، حيث تبنّته الجمعية بأغلبية 48 صوتا ضد صوتا واحدا وهي الحبشة وغياب تسعة منها فرنسا وخمس دول شيوعية[3]. وبعد أقل من عام تم الاتفاق النهائي على صفة المَلَكية لإدريس السنوسي في 02 ديسمبر 1950 للمملكة الليبية المتحدة[4].

رغم بعض الصعوبات الخارجية قُبيل الإعلان الأممي الرسمي للاستقلال بدأت تلوح بعض المخاوف حول إذا لم يتم تحقيق دستورا كامل يرضي كافة الأطراف الليبية سيتم إعادة القضية مرة أخرى على الجمعية العامة وعليه سيتولد عنها فترة أخرى ربما لا تتكرر مثلما ما هي عليه آنذاك[5]. إلا أنه أعلن استقلال ليبيا في 24 ديسمبر عام 1951، وأصبح الدستور معدّا للتنفيذ[6] وتولّت الحكومة المؤقتة البلاد وأصبح لها صلاحيات كاملة، كان أول رئيس للحكومة المؤقتة "محمود المنتصر"، و"فتحي الكَخْيا" نائبا له ووزيرا للعدل والمعارف وأصبح "عمر شْنَيِّب" مديرا للديوان الملكي، وعيَّن الملك إدريس حكام الولايات الثلاث، وتقدم بطلب انضمام ليبيا للأمم المتحدة واليونيسكو وغيرها من المنظمات الدولية. وبعد استتباب أمر المملكة بدأ ينظر الملك إدريس السنوسي إلى الحياة السعيدة لليبيين إلا على أساس هوية الشعب الليبي التي لا تقوم إلا على الدِّين والعلم والأخلاق، ولذلك اهتم بهذه الركائز اهتماما عظيما ولذلك أحبّه شعبه[7].

كيف لا يُنظر إلى هذه المرتكزات بالنسبة للأمير السنوسي، وقد مُنِح ثقة شعبه، شعبه الذي وقف إلى جانب عمر المختار في مقاومة من أعرق المقاومات الشعبية المسلحة التي لا تفتخر بها ليبيا فقط بل كل

(1)– علي محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، المرجع السابق، ص 617.
(2)– علي محمد الصلابي، المرج السابق، ص 617.
(3)– المرجع نفسه، ص 617.
(4)– محمد عثمان الصيد، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق، محطات من تاريخ ليبيا، ط1، نشر طلحة جبريل، طوب للاستثمار والخدمات، الرباط، المغرب، 1996، ص 79.
(5)– محمد عثمان الصيد، المرجع السابق، ص 78.
(6)– مجيد حدوري، المرجع السابق ص 244 – 245.
(7)– علي محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، المرجع السابق، ص 617.

مقاومات العالم التي وقفت في وجه المستعمر، ولأن كونها السبيل الأساسي لنصرة الليبيين على الاستعمار الإيطالي، وهذا كله من باب الرجوع إلى الأصل فضيلة، ولأن الاستعمار الإيطالي ما حل إلى ليبيا إلا لاستبدال هوية بهوية أخرى وكيان بكيان آخر.. وكيف تنال ليبيا استقلالها ثم تبقى على ما خلّفه الاستعمار.. لذلك سوف نجد بأن جمعية العلماء قد كان لها موقفا تجاه حركة النضال الليبي ضد الاستعمار، خاصة وحدة الشعب الليبي والتفافه حول الامير السنوسي من جهة وأهمية اتحاد الرأي لتحقيق الحرية ونيل السيادة، كما سيأتي تفصيل ذلك في قادم الأطروحة.

المبحث الثالث: الأوضاع السياسية العامة لبلاد المشرق العربي (1946 – 1956)

المطلب الأول: مصـــر

بدأت الحماية الإنجليزية على مصر خلال 1914، في إطارها القانوني المزعوم في احتلال الدول[1] إلا أنّ التواجد الحقيقي لبريطانيا بدأ بالتواجد العسكري للأسطول البريطاني في مصر بعد ضرب الإسكندرية في 11 جويلية 1882، إلى أن انتهت بسقوط القاهرة في 15 سبتمبر 1882[2]. مع أن من عوامل النفوذ والتواجد البريطاني وتطبيق مبدأ الحماية على مصر كانت له جذور تاريخية تمتد بين سنوات(1854– 1869) في إطار الصراع الفرنسي البريطاني على قناة السويس لأهمِّيتها الإستراتيجية في العالم حسب النظرة الاستعمارية، فكان التنافس والصراع الطويل بين هاتين القوتين الاستعماريتين التقليديتين[3] إذن من أقوى الأسباب التي أدت بوضعية مصر تِباعا بعد تطبيق الحماية خلال 1914 بعدما تم الاتفاق مع فرنسا بتطبيق الحماية على المغرب الأقصى بصفة انفرادية وبقاء بريطانيا كذلك في مصر مع التوافق من حيث الامتيازات الممكنة في منطقة السويس[4].

وبقى الوضع الاستعماري في مصر يسيطر على كامل المناحي فيها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الوضع السياسي قد شابه العديد من الأزمات والمسائل المرتبطة بالهيمنة الاستعمارية من جهة ومن الاستبداد السياسي للسلطة الحاكمة والمتمثلة في المملكة المصرية التي لا تكاد تسير إلى وِفق إملاءات الإنجليز.

هذا ما أدّى بتزايد وتيرة التأزم في الوضع السياسي المصري بداية خريف 1951، فبدأت ملامح ذلك عبر الاحتجاجات الشعبية والإضرابات العُمّالية في أغلب القرى والمدن، ولعل أهم مطالب الشعب كان يتعلق بعدم الرضوخ للتواجد البريطاني وحلفائها كأمريكا، مما أدى بشيخ الأزهر آنذاك بإصدار فتوى لقتال الإنجليز[5].

كما أن القضية الفلسطينية وما حملته من هزيمة العرب في 1948 أمام اليهود وعلى رأسهم مصر بهزيمة جيشها وتباين الطبقة السياسية ونظرتهم للوجود البريطاني أدى إلى استخدام العنف ضد بعضهم

---

(1)– كان هناك خلافا كبيرا بين الدولة العثمانية والبريطانية، استغلت تدهور السلطة المحلية العثمانية في مصر، حتى أعلنت بريطانيا أن مصر لا علاقة لها بالدولة العثمانية إثر الإطاحة بالخديوي.. ثم أصبح النظام ملكي رسميا بمعية الاستعمار البريطاني في 1922، ومذ ذاك القت بدأت معالم المشاكل السياسية بمصر.

(2)– محمد مورو، تاريخ مصر الحديث من الحملة الفرنسية إلى ثورة 1952 (1798 – 195)، د.ت، ص 333.

(3)– سامي صالح محمد الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس 1854 – 1869، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث إشراف هاشم صالح مهدي التكريتي، نسخة مطبوعة، د.ت، د د ط.

(4)– لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، المرجع السابق، ص ص 256 – 257.

(5)– محمد مورو، تاريخ مصر الحديث المرجع السابق، ص 516.

البعض، فاستغل بعض المصريين ذلك بالقيام بأعمال –أُطلِق عليها– فدائية بداية من 25 جانفي 1952 في منطقة السويس من طرف جماعة الإخوان المسلمين[1] وغيرهم، كتحسيس ضد الوجود والسيطرة البريطانية عليها بأنهم غير مرغّب بهم في كل منطقة من مناطق مصر، فراح ضحيتها العشرات من الجانب الإنجليزي مما أدى بسلطة الاحتلال بضرب محافظة الإسماعلية بالمدافع، فرد رد الفدائيون أو المقاومون بنسف عدة قطارات ومعسكرات استعمارية انجليزية[2].

ومنذ تلك الأحداث شعرت القيادة العسكرية المصرية بضرورة القيام بحركة تحررية فقامت حركة الجيش المصري في جويلية 1952 أو ما أُطلق عليها بثورة جويلية كمحاولة لتغيير النظام المتعاون مع الاستعمار في نظر العسكر المصري، رغم محاولة المَلِك فاروق الاستعانة بالقوة البريطانية لكن دون جدوى. ففي 23 تموز يوليو 1952 بواسطة مجموعة من الضباط أَطلقوا على أنفسهم تنظيم الضباط الأحرار، وأطلق على الثورة في البداية "حركة الجيش"، ثم اشتهرت فيما بعد باسم ثورة 23 يوليو[3].

وبعدما بدأت تستقر الأوضاع، تم إعادة تشكيل لجنة قيادة الضباط الأحرار وأصبحت تعرف باسم "مجلس قيادة الثورة" وكان يتكون من 11 عضواً برئاسة اللواء محمد نجيب، والذي أعلن هو بدوره في 15 أيلول سبتمبر 1953 إلى تشكيل محكمة أطلق عليها "محكمة الثورة" الهدف من ورائها محاكمة بعض السياسيين القدماء الذين تبين اتصالهم بدول أجنبية[4]. وبعد تباين في الأفكار بينه وبين جمال عبد الناصر استطاع هذا الأخير الإطاحة به واعتلاء القيادة[5] ثم فُرض على الملك فاروق التنازل عن العرش لولي عهده أحمد فؤاد في 26 تموز يوليو 1952، وما إن تشكل مجلس قيادة الثورة بزيادة عضوين من 13 ضابطا حتى عُزِل أحمد فؤاد هو أيضا، ثم تمّ الإعلان عن النظام الجمهوري "الجمهورية المصرية" بإلغاء الملكية في 1953.

ثم بدأ النظام المصري الجديد يعمل على تحقيق أهم مطلب شعبي والمتمثل في جلاء بريطانيا عن مصر، حتى تحقق ذلك من خلال اتفاقية الجلاء التي تم الاتفاق عليها في 19 تشرين الأول أكتوبر 1954[6]

وبدأت مطالب الشعب تتصاعد حتى تقبّلها النظام الجديد وعلى رأسها مطلب الجلاء الاستعماري للانجليز عن مصر حتى انجلى نهائيا في 18 جويلية 1956. ثم ما استقر الحال حتى قام عبد الناصر بتأميم

---

(1)– مجموعة من الباحثين، دردشة تاريخية، ملخص تاريخ مصر، د س، ص 297.

(2)– محمد مورو، المرجع السابق، ص 516.

(3)– محمد مورو، المرجع نفسه، ص 298.

(4)– أنور محمود زناتي، موسوعة تاريخ العالم، دراسة حولية تقوم على المصادر والوثائق، ج:1، تاريخ مصر، الأيام والأعمال والأعلام، جامعة عين شمس، مصر، د.ت، ص ص 343–344.

(5)– أنور محمود زناتي، المرج السابق، ص 345.

(6)– أنور محمود زناتي، المرجع نفسه، ص 348.

شركة قناة السويس، ما أدى بتحالف بين الصهاينة وفرنسا وبريطانيا بضرب مصر جوا وبرا وبحرا خاصة في المناطق الساحلية، وهذا ما يعرف بالعدوان الثلاثي على مصر، لكن الشعب المصري تصدى لهذا العدوان فقاومه مقاومة باسلة، رغم الخسائر البشرية والمادية، حتى تدخلت هـــ.أ.م بإصدار قرار من الجمعية العامة بأغلبية 64 صوتا مقابل خمسة أصوات لأجل إيقاف العدوان، فخسر وخاب الاستعمار من جديد[1].

وبعد استتباب الحالة السياسية المصرية، حتى ضهرت بعدها مسألة السودان التي أصبحت قضية دولية، هذا ما جعل مصر والسودان يُغلقون أبواب التدخل الأجنبي، فتم حلها بتراضي الطرفين.

المطلب الثاني: السودان

أولا– الحالة السياسية للسودان بعد ح ع2 :

قبل هذه الفترة، تميّزت الحالة العامة السياسة للسودان بمثيلتها في مصر من حيث السيطرة المصرية البريطانية التي كانت عليه، ومما ميّز الحالة السياسية كذلك ظهور تيارات واتجاهات فكرية وحزبية وعلى رأسها الأحزاب الاستقلالية، وكانت تضم كل من حزب الأمّة وحزب القوميين الذَيْن كانا يناديان باستقلال السودان والانفصال عن مصر، أمّا الأحزاب الاتحادية فضمت كُلاً من حزب الاتحاديين، والأحرار والأشقاء، وحزب وحدة وادي النيل، وهذه الأحزاب كانت تنادي بمبدأ الجلاء الاستعماري عن مصر والسودان ووحدة وادي النيل[2].

ولقد تطورت القضية السودانية ما بين 1946 – 1953، من حيث المفاوضات والمعاهدات بينها وبين مصر وانجلترا، وهذا من أجل إيجاد حل يرضي أطراف القضية السودانية، فوقعت عدة تفاعلات سياسية تمثّلت بالأساس في؛ مفاوضات صدقي– بيقن 1946 ثم مفاوضات النقراشي باشا – كمبل(1946 – 1947) ثم عرض قضية السودان على مجلس الأمن 1947. ومباحثات "صلاح الدين– بيقنّ (1950 – 1951).

وعلى إثر هذه المباحثات قررت مصر إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899 التي قد عقدتها مع الاحتلال البريطاني في أكتوبر 1951. لكن بريطانيا حاولت إبطال هذا الإجراء من جانب واحد باعتباره لا يخدم المصالح الاستعمارية البريطانية[3]، وبقى حال القضية كما كان قبل ح ع2.

---

(1)– أنور محمود زناتي، المرجع السابق، ص ص 349 – 350.

(2)– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 340 – 341.

(3)– عبد الله الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص ص 341.

ثانيا– ثورة 23 جويلية 1952 وأثرها على القضية السودانية:

فأهم أثر رجع على السودان بصورة إيجابية هو انتهاء السيطرة الاستعمارية البريطانية عليها، التي جاء بعد الاتفاق النهائي بين مصر وبريطانيا على السماح بالحكم الذاتي للسودانيين وتقرير مصيرهم.

فبعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 في مصر رأت الحكومة المصرية أن علاج مشكلة السودان كفيل بحل مشكلة الجلاء، ولِما كانت انجلترا تتستّر خلف حق السودانيين في تقرير مصيرهم وتتخذ من ذلك حجة لاستمرار سيطرتها على دفّة الحكم والإدارة بالسودان، لذلك رأت حكومة الثورة أن تقدم مذكرة للحكومة البريطانية تعلن فيها رغبتها في أن تُتاح الفرصة للسودانيين لتقرير مصيرهم واضطرت الحكومة البريطانية للموافقة، وانتهى الامر باتفاق وقع في 12 فبراير 1952 الحكومتين بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودانيين، وقد تقرر في هذا الاتفاق ما يلي[1]:

- حق الشعب السوداني في تقرير مصيره.
- يُهيّأ جو محايد ليبدي الشعب السوداني رأيه بكامل حريته.
- تُعطى فترة انتقال، لا تتجاوز ثلاث سنوات لتصفية الإدارة الثنائية.
- يُعاون الحكام العام في فترة الانتقال لجنة من خمسة أعضاء (عضو مصري، وعضو بريطاني، واثنين من السودانيين، وعضو باكستاني تعيّنه حكومته).
- الاحتفاظ بوحدة السودان كإقليم واحد.
- تشكل لجة للانتخابات من سبعة أعضاء " ثلاثة من السودانيين، وعضو مصرن وعضو من المملكة المتحدة وعضو من و.م.أ، وعضو هندي تكون له رئاسة اللجنة".
- تشكل لجنة للسّودنة من خمسة أعضاء (عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة، وثلاثة أعضاء سودانيين).
- تنتهي فترة الانتقال عندما يعرب البرلمان السوداني عن رغبته في الشروع في إجراءات تقرير المصير.

وحينئذ يجب أن تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية وانتخاب جمعية تأسيسية تكون مهمتها تقرير مصير السودان كوحدة لا تتجزأ، إمّا بارتباط السودان بمصر بأية صورة، أو الاستقلال التام. ثم إعداد دستور للسودانوأن تحترم الحكومتان المتعاقدتان قرار الجمعية التأسيسية[2].

(1)– عبد الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص 360.

(2)– عبد الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل، المرجع نفسه، ص 360.

ثالثا– استقلال السودان:

وفي 11 كانون الثاني يناير 1955 أتمّت لجنة السَوْدَنة عملها، وأبلغت دولتي الحكم الثنائي بالرغبة في تقرير المصير، وفي 9 تشرين الثاني نوفمبر من نفس العام غادرت قوات الدولتين السودان، وفي 19 كانون الأول ديسمبر 1955 أصدر مجلس النواب السوادني قرارا يقضي بأن الأمر لا يَعْدُ مجرّد استفتاء شعبي بشأن الحكم القادم في السودان، بل أنه يعتبر جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض الوطن إيذانا استقلاله[1].

يمكن القول بأن الجيوش الأجنبية المقصودة هنا ليست مصر بل الجيش الاستعماري البريطاني، لأن التاريخ يثبِت بأن مصر لم تكن مستعمِرة للسودان ولكن في إطار إدارةٍ كانت متواصلة خاصة في الفترات العثمانية وما بعدها إلى غاية الدخول البريطاني ما جعل حتى الوجود المصري في السودان كان بسبب الانجليز. والدليل على ذلك رغبة الأحزاب الوطنية السودانية بالوحدة مع مصر عكس بعض الموالين للفكر الاستعماري المتعلق بالفكر الانفصالي، وإن كان كل له وجهة نظر حول الانفصال أو الاتحاد المهم لا يكونون تحت وطأة الاستعمار الأجنبي.

وعلى إثر القرار السابق، أعلنت مصر اعترافها بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة، وفي 31 كانون الأول ديسمبر 1955 أقرّ البرلمان السوداني الدستور وأصبح نافذا، وفي 19 كانون الثاني يناير 1956 أصبح السودان المستقل عضوا في جامعة الدول العربية، وفي 12 نوفمبر 1956 أصبح عضوا في الأمم المتحدة، وهكذا أصبح مصير السودان في يد أمينة[2].

المطلب الثالث: الشام والعراق

أولا– الحالة السياسية السورية:

أ– قبل وأثناء ح ع2:

كانت فرنسا تنظر إلى منطقة الشام بأهمية بالغة من عدة نواحي؛ اقتصاديا ودينيا، لذلك بداية عملت على تحقيق علاقات مع الدولة العثمانية، وهذا ما تجسّد في كسب امتياز عثماني في تلك المنطقة قبل حتى بريطانيا منذ القرن السادس عشر بداية من التحالف العثماني الفرنسي عام 1535م، فأصبحت فرنسا الدولة الأوروبية الأولى لدى الدولة العثمانية لها الحق في حماية الرعايا الكاثوليك في إمبراطوريتها[3].

(1)– عبد الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل المرجع السابق، ص 360.

(2)– المرجع نفسه.

(3)– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 68.

لكنها تعدّت تلك الامتيازات بتدخلها في قضية المارونيين والدروز فعملت على كسب طائفة على أخرى، من أجل بث الخلافات والمشاكل لاستغلالها فيما بعد، بفضل قناصلها منذ بداية تلك الامتيازات ونفوذها[1].

فمبدأ فرِّق تَسُد هو عبارة عن توسيع لبنان على حساب سوريا باعتبار أن جبل لبنان معقل النفوذ الفرنسي حيث كان الموارنة أكثر قربا وموالاة لفرنسا من غيرهم من الطوائف السورية واللبنانية الأخرى[2].

كما قامت فرنسا كذلك بتحطيم الوحدة الإقليمية لسوريا لكسر المملكة العربية، فأنشأت ثلاث مقاطعات أو دول منفصلة بعضها عن بعض[3]، وشكلت لها أربع حكومات، ففوّضت حكومة اللاذقية في الإقليم الساحلي الواقع بين حدود لبنان الكبير الشمالية وحدود سنجق أو لواء الإسكندرونة، ودولة جبل الدروز وعاصمتها السويداء بين دمشق وحدود إمارة شرقي الأردن، وأنشأت دولة سوريا وعاصمتها دمشق وتشمل على بقية الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي. وعلّلت فرنسا سبب إجرائها لهذا التقسيم يعود إلى أن شعوب هذه الأقاليم هي من طلب ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى بدعوى إرضاء الدروز والعلويين والنُّصَيْريين والأتراك، إضافة إلى عدم تجانس واختلاف وتضارب المشارب الدينية والمذهبية في المنطقة[4].

إلى أن ظهرت مطامع فرنسا في سوريا ولبنان بصورة واضحة إثر اتفاق أو معاهدة "سايكس بيكو" 1916 الذي نصّت على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فكان نصيب فرنسا الجزء الأكبر من سوريا وجانب كبير من جنوب الأناضول[5] ومنطقة الموصل في العراق للاستفادة بحصة من نفطه[6]. إضافة إلى الشريط الساحلي لسوريا بما فيها منطقة لبنان وولاية أطنة ومرسين والأقاليم المعروفة إجمالا باسم كيليكيا ومنطقة أسكندرونة[7].

ورغم تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق "وِلسون" بداية 1918 إثر انتهاء ح ع1 الذي أفضى إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، فيما يعرف بمبادئ ويلسون الـــــ 14، إلا أن فرنسا قامت بالسيطرة على المنطقة الساحلية في سوريا من النافورة جنوبا إلى كيليكيا شمالا، أما بريطانيا فقد احتلت قواتها جنوب سوريا وقاموا بعد ذلك بتنصيب الأمير عبد الله بن الحسين وعلى شرق الأردن[8] أما حكومة فيصل العربية بقت قواتها العربية على سوريا الداخلية، وفي 08 مارس 1920 اجتمع السوريون والعراقيون في مؤتمر عام خرج

---

(1)- رأفت الشيخ ، المرجع السابق، ص ص 65-67..

(2)- محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنسر،بيروت،1999، ص25

(3)- هي: حكومة اللاذقية، جبل الدروز، وسوريا.

(4)- محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 25-26.

(5)- رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 67.

(6)- محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص23.

(7)- رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 67.

(8)- محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 23.

بعدة قرارات كان أهمها يتعلق باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية وارتقاء فيصل لعرش الملكية في دمشق، واستقلال العراق، إضافة إلى مناهضة الاستعمار والصهيونية وعلى رأسها اتفاقات سايكس بيكو ووعد بلفور ورفض الوصاية الاستعمارية. ومع ذلك فرضت فرنسا الانتداب على كل من سوريا ولبنان من خلال قرارات مؤتمر "سان ريمو" في 25 أفريل 1920، أما انجلترا فرضت انتدابها على كل من العراق وفلسطين[1].

فاحتفاظ كل من الاستعمارَين البريطاني والفرنسي بما انتدباه من البلاد العربية يرجع بالخصوص إلى أن بريطانيا كانت متخوفة من إرسال لجنة تحقيق دولية إلى مناطق تواجدها بعدما طلبت فرنسا ذلك، لأن التنافس الاستعماري البريطاني الفرنسي كان على أشدّه حتى وإن كانا متفقين في الظاهر، فخوفها من لجنة تحقيق في طبيعة وجودها في العراق وفلسطين، كان سببا في عدم تدخّلها بما تستحوذه فرنسا في كل من سوريا ولبنان، فقد طلبت فرنسا من الدول الكبرى إرسال لجنة تحقيق إلى فلسطين والعراق حتى يعرف العالم إن كان العرب يفضلون البريطانيين أم الفرنسيين[2].

مع العلم أن الأمير فيصل الأول لمّا أراد الحضور في "مؤتمر الصلح" لم يجد نفسه مُرَحّبا به من طرف الفرنسيين بصفته عضوا عن العرب، بل طلبوا منه أن يكون حاضرا دون صفته السياسية، مما لجأ إلى البريطانيين فنصحوه عدم الصدام مع فرنسا والتوافق مع الوجود اليهودي لأنه أفضل له وللعرب[3]. ومع ذلك لمّا أُتيحت له كلمة خاطبهم الأمير فيصل في هذا المؤتمر خطابا هادئا أصرّ فيه عل ضرورة استقلال البلاد العربية ووحدتها وتعاونها مع الغرب للوصول إلى المدنية والتقدم والعلاقات الحسنة مع غيرها من الدول، كما ذكّرهم بمبادئ ويلسون التي أقرت حقوق الشعوب في حق تقرير مصيرها[4]. إلا أنّ كل هذا –في غياب القوّة التي تحققه– كان بعيد المنال وبعيد عن آمال العرب.

فالوجود الاستعماري الفرنسي لم يأت بخير رغم طبيعة وجودها كانتداب، فقامت بإجراءات خطيرة ظهرت على أرض الواقع من خلال تلك الفتن الداخلية التي حدثت بين مختلف طوائف سوريا ولبنان، فحاولت في عهد انتدابها تجزئة سوريا ولبنان وتعميق الطائفية فجزّأت سوريا إلى خمس وحدات إدارية جبل الدروز، الإسكندرونة، جبل العلويين، دمشق، وحلب..[5] ورغم مساعي فرنسا في تقسيم سوريا ولبنان إلا أن أغلب السوريون رأوا في الوحدة أفضل سبيل للوقوف في وجه الاستعمار، فانطلقت ثورة عام 1925 المعروفة باسم الثورة السورية الكبرى[6] التي انطلقت من جبل الدروز حتى العاصمة دمشق بعدما ازداد

(1)– رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص ص 68 – 69.
(2)– محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 21.
(3)– محمد علي القوزي، المرجع نفسه، ص 18.
(4)– المرجع نفسه، ص 19.
(5)– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص ص 69 – 70.
(6)– رأفت الشيخ، المرجع نفسه، ص 70.

التسلط الاستعماري على السوريين، ما جعل سلطة الاحتلال تضرب بقوة وببطش شديدين حتى وسط العاصمة دمشق بالمدفعية والطائرات، ما جعل من رودود الفعل العربية والدولية وحتى الفرنسية بفداحة ما قامت به فرنسا في سوريا[1]، ما جعل فرنسا تعمل على تليين الوضع فسمحت بتأسيس حكومة سوريّة تتعاون مع الوطنيين ومع الانتداب الفرنسي خلال 1928 من أجل وضع دستور سوري تحت راية الانتداب[2].

وظل الحال والوضع السياسي السوري على منواله في ظل السيطرة الاستعمارية إلى غاية الـــ ح ع2، فلما انهزمت فرنسا أمام ألمانيا بداية الحرب تطلّع الوطنيون السوريون واللبنانيون إلى الاستقلال، رغم ما كانت تواجهه من حكومة فيشي العميلة لألمانيا وحكومة فرنسا الحرة بقيادة ديغول في لندن ما أدّى ببريطانيا العمل على عدم السماح لأي دولة من دول الحلفاء الأخرى الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط، ولكن نشاط الحركة الوطنية السورية واللبنانية أوائل 1941 أظهرت رغبة شديدة في الانفصال والاستقلال عن فرنسا، خاصة بعدما عاد شكري القوتلي من المنفى، وبعد إرغام وانهزام حكومة فيشي بعدما دخلت قوات الحلفاء جل المدن السورية، قامت فرنسا في 28 سبتمبر 1941 بإعلان قيام دولة سوريا والاعتراف البريطاني بها مع استقلال دولة لبنان أيضا[3].

ما أدّى إلى ظهور كل من سوريا ولبنان دولتين منفصلتين ومستقلتين، فبعد الانتخابات جانفي 1943 اعتلى شكري القوتلي رئيسا على سوريا وانتخاب بشارى الخوري المسيحي الماروني على رئاسة جمهورية لبنان وتعيين رياض الصلح رئيسا للوزراء المسلم السنّي[4]، وعلى إثر تلك الانتخابات خرجت قوات الاستعمار من كل من سوريا ولبنان في أفريل 1946 مع ربط علاقات خاصة بين البلدين الشقيقين[5].

لكن بعد انجلاء قوات الاستعمار عن كل من هذين البلدين بدأت تظهر أزمات جديدة أثّرت على الحياة السياسية فيهما، خاصة ظاهرة الانقلابات على الحكم في سوريا.

---

(1)- محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص ص 29 – 30.

(2)- رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص ص 69 – 70.

(3)- رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص ص 71 – 72.

(4)- فحسب الدستور اللبناني يكون تكون تركيبة الرئاسة والحكومة حسب الطبقات الطائفية التي كانت في تذكيتها فرنسا قبل مغادرتها، لأنها هي من زكّت الدستور، والذي يحدد طبيعة رئيس الجمهورية وباقي أعضاء الحكومة، فالرئيس يكون دوما مسيحيا (مارونيا) أما رئيس الوزراء أو رئيس الحكومة يكون دوما مسلما سُنّيا.. وبقى العمل بذلك إلى يومنا الحالي. أما بالنسبة لسوريا فالنُصيريين والعلويين لهم المكانة في الحكم أكثر من غيرهم من الطوائف الأخرى..

(5)- رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 72.

ب-بعد الحرب العالمية الثانية (الانقلابات في سوريا):

بعد الاعتراف باستقلال سوريا[1]، بدأت تتبلور القوى السياسية التي كانت في الساحة السياسية السورية بداية الحكم الوطني وبداية الاستقلال والتي تمثلت في خمس تيارات عقائدية وفكرية هي: التيار التقليدي الوطني، التيار القومي، التيار الإسلامي، التيار الماركسي، والتيار الإقليمي (القُطري)[2].

فهذا التباين الفكري لدى الساحة السياسية السورية سيكون سببا مباشرا في ظهور عدة أزمات داخلية، أثّرت على الاستقرار والأمن في البلاد مدة من الزمن.

الاستقلال المنشود الذي ناضلت من أجله سوريا في وجه الاستعمار، لم يأت بالاستقرار ولم يُبق على الأمن في سوريا كما كان منتظرا، فكانت مسألة الحُكم محل اهتمام كافة الطبقات السياسية، ما أدى بحدوث عدة انقلابات عسكرية وصراعات على السلطة، انطلاقا من انقلاب حسين الزعيم 30 مارس 1949 وانقلاب سامي الحناوي وانقلاب أديب الشيشكلي 1951 حتى عام 1954 عندما تحوّل الحكم العسكري إلى الحكم المدني إلى غاية الوحدة السورية المصرية[3] (الجمهورية العربية المتحدة) عام 1958 بزعامة جمال عبد الناصر.

والملاحظ عبر كل هذه الانقلابات بغضِّ النظر عن ظروفها وأسبابها ومن ساهم فيها، إلا أنه لا شك في علاقة الاستعمار فيها، كما أثبتته بعض الوثائق الخارجية البريطانية بعد عقود من وقوعها...[4]

فالحالة السياسية السورية بعد الاستقلال[5] تميّزت بفوضى الانقلابات المتكررة، ففترة الانقلابات التي شهدتها سوريا منذ 1949 بيّنت عدة حقائق:

- من كان يملك السيطرة على القوة العسكرية فإنه يستطيع حكم سورية بالرغم من تأثير الأحزاب السياسية والقوى الوطنية. و كانت القضية الفلسطينية محور فاعلا في هذه الانقلابات.
- كان للأيادي الخارجية تأثير كبير على مجريات الأحداث.

---

(1)- مع العلم أن الاستعمار أعلن سيادة سوريا عن الدولة العثمانية كان في 8 مارس 1920 من خلال مؤتمر ضم ممثلين عن أقطار الشام الأربعة (فلسطين، سوريا، الأردن، لبنان)، والذي نُصِّب خلاله الأمير فيصل الأول، كما أعلن هذا المؤتمر تطلُّعِــه إلى تحرير العراق والعمل بعدها إلى إقامة اتحاد معه، عن: غسان محمّد رشاد حداد، من تاريخ سورية المعاصر 1949 – 1966 (أوراق شامية)، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ط1، عمان الأردن، 2001، ص 09.

(2)- غسّان محمد رشاد حداد، المرجع نفسه، ص 09.

(3)- رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 72.

(4)- غسان محمّد رشاد حداد، المرجع السابق، ص ص 38- 49.

(5)- وتعدُّ الفترة بين فيفري 1954 و فيفري 1958 من أكثر الفترات ديمقراطية في تاريخ سورية حيث عادت الحياة الدستورية للبلاد ومارس البرلمان والأحزاب دورهم في رسم السياسيات العامة للبلاد وتقلص دور الجيش في الحياة المدنية والسياسية. ففترة الوحدة بين مصر وسورية بعثت الأمل في نفوس الشعوب العربية كمثال للوحدة وإمكانية تحقيقه كوحدة شاملة، ولكن لغياب سياسات رشيدة نابعة من عمق الجماهير والشعوب العربية والأنانية وغياب العدالة أدى إلى عدم استمرارها وهذا مثال ينعكس على كافة الأقطار العربية التي عاشت دهرا من الانقلابات، فالانقلابات العسكرية يستحيل أن تأتي باتفاق شامل بين العرب. ينظر: غسان محمّد رشاد حداد، المرجع السابق، ص 04.

وعليه فالوضع السياسي السوري بعد ح ع2 تميّز بالهيمنة العسكرية على الحياة السياسية[1]. ومنه فإن مختلف الانقلابات العسكرية المتكررة والمتتالية أثرت تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية على سوريا، كما أن القضية السورية ربما كان أهم عامل في هذه الانقلابات إضافة إلى الصراعات الأجنبية ذات المصالح الدائمة في المنطقة وعلى مسيرة الأحداث السياسية..[2] فقد كان عدد الانقلابات العسكرية 10 انقلابات خلال 21 عاما[3].

ثانيا– الحالة السياسية العراقية:

أ– قبل الح ع2 :

بدأت معالم الوجود البريطاني في حقيقة الأمر منذ القرن السابع عشر في إطار التنافس الأوروبي في منطقة آسيا، فكانت بريطانيا بسبب قوّتها البحرية المتطورة تبسط نفوذها بالقوة في الكثير من المناطق الآسيوية، وكانت الأنظار لمنطقة الخليج –الاستراتيجية– التي أصبحت محل اهتمام كبير للأساطيل الأوربية كانت نتائجه الغلبة لبريطانيا وانحسار كل من النفوذ البرتغالي والهولندي والألماني بالإضافة إلى غريمتها فرنسا، وتمكّنت بريطانيا من عقد اتفاقيات مع أغلب مناطق الخليج على غرار مَشْيخَة الإمارات بالإضافة إلى مملكة العراق[4]. لكن فكرة الاحتلال بدأت تتجسد أكثر بداية من 6 نوفمبر 1914 إثر عمليات الإنزال والتوغل الأولى للجنود البحرية البريطانية المدعمّة بقوات هندية نحو بغداد والتي فشلت بسبب الدعم العثماني[5]، مع العلم أن المدرسة الهندية كانت ترى بأن العراق يجب أن يكون أحد توابع الهند[6]، حيث درست الحكومة البريطانية مع حكومة الهند وضعية الشرق الأوسط وخاصة في منطقة الرافدين (استكمالا لمشروع شركة الهند الشرقية) وحتى لا تجعل الدولة العثمانية لحليفتها ألمانيا نفوذا في المنطقة وبالتالي تتأثر مصالح بريطانيا[7]، وبعدما أصبحت بريطانيا تدرك التضاريس والمعالم الطبيعية للعراق، بالإضافة إلى وقوتها العسكرية المتنامية بعد احتلال السويس والبلقان، أعادت الكرة مرّة أخرى لتستطيع دخول بغداد واحتلالها في 11 آذار مارس 1917م[8]

---

(1)– غسان محمّد رشاد حداد، المرجع السابق، ص 31.

(2)– المرجع السابق، ص 83.

(3)– المرجع نفسه، ص 254.

(4)– يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ط1، دار الهدى للطباعة النشر، الجزائر، 2003، ص666–672.

(5)– محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دارالنهضة العربية للطباعة النشر بيروت،1999، ص 180

(6)– المس غيرترود لوثيان بيل *Miss Gertrude Lothian Bell C.B.E*، تاريخ العراق القريب، كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني، بين سنتي 1914 – 1920، تر: جعفر الخياط، د د ن، 1971، ص ص أ – ب.

(7)– محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 179.

(8)– كمال ديب، موجز تاريخ العراق، من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، بيروت لبنان، ط1، 2013، ص ص 36 – 39.

لذلك بدأت تسعى بريطانيا له من خلال استغلالها للحالة المتدهورة للإمبراطورية العثمانية، وبعد اندلاع الـــح ع1 ودخول العثمانيين في صف ألمانيا ضد الحلفاء، ثم خسارة ألمانيا وحلفائها، كانت أنظار المنتصرين حول تقسيم تركِة الرجل المريض كما اصطلحت الدول الاستعمارية الأوروبية الغربية تسمية ذلك، فكانت العراق من نصيب بريطانيا بعد قرار عصبة الأمم إثر مؤتمر الصلح[1] بموجب اتفاقية سان ريمو 20 أفريل 1920[2] بانتدابها على العراق وفلسطين، بداية صيف 1920[3]. وهذا في حقيقة الأمر تنفيذا لاتفاقية سايكس بيكو مع فرنسا (1916) لاستكمال هيمنتها الاقتصادية بعد اكتشاف البترول في المنطقة[4]، ثم بدأت معالم السيطرة العسكرية على باقي العراق، حتى أصبح الآمر الناهي في شؤون العراق السياسية والاقتصادية[5].

ورغم ذلك قامت ثورة شعبية عارمة مسّت أغلب أقاليم العراق خلال 1920، أدت في النهاية إلى إرغام سلطة الانتداب القبول بحكومة برلمانية دستورية تحت نظام مَلكي بقيادة الأمير فيصل بن الشريف حسين ملِكا على العراق، تحت راية الانتداب[6] كما نصَّ عليه الاتفاق الدولي إثر انتهاء ح ع1، لكن هذه الحكومة عقدت "معاهدة بورتسموث" سارية المفعول بداية 1932 وتدوم حوالي 25 سنة، ما أثّر على الوضع العراقي[7]، وهذا ما استغلته السياسية المعارِضة للحدِّ من الهيمنة البريطانية للتخلص من كل المعاهدات التي هيمنت على اقتصاد البلاد وعلى رأسها تلك المعاهدة[8]. لكنها بقت سارية المفعول بطريقة أو بأخرى[9]، حتى بعد ثورة رشيد الكيلاني[10].

---

(1)– المس غير ترود لوثيان بيل Miss Gertrude Lothian Bell C.B.E ، المصدر السابق.

(2)– محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 185.

(3)– المس غير ترود لوثيان بيل، المصدر السابق.

(4)– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996، ص 42.

(5)– كمال ديب، المرجع السابق، ص ص 36 – 39.

(6)– رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 42.

(7)– صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة الرسالة، مصر، 1966، ص220 – 221.

(8)– جودت جلال كامل عبد اللطيف، التطورات السياسية في العراق 1946–1953، مجلة آداب الفراهيدي، العراق، ع:35 سبتمبر أيلول 2018، ص 154.

(9)– صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص 220 – 221.

(10)– فقد كان رشيد الكيلاني من أبرز رؤساء الحكومات العراقية السابقة معاداة للسيطرة الأجنبية على العراق بمعناه إملاء الأوامر، فقد كان مواقفه قومية، فكان يرى أن العراق إذا أرادت بريطانيا أن يتعاون معها يجب أن توافق بريطاينا على شروط التالية: 1– حصول سوريا على الاستقلال الكامل. 2– التطبيق الفوري لما جاء بالكتاب الأبيض البريطاني بخصوص فلسطين، بإقامة دولة عربية مع الأخذ بعين الاعتبار الأقلية اليهودية. 3– أن تزوّد بريطانيا فورا الجيش العراقي بالأسلحة التي يريدها العراق ضرورية في مواجهة المواقف الحربية وبكميات تحددها العراق.. فكانت هذه الشروط العراقية ذات مضمون قومي عربي، ذات طبيعة شعبية معادية للاستعمار البريطاني، مما أدى بعدم خضوعها إلى الموافقة بهذه الشروط... يُنظر: رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 47.

ب- تطور الأوضاع السياسية بعد الح ع2:

عاش العراق خلال الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين تحت هيمنة بريطانيا من حيث التحكم الإداري والتوجيه المباشر من جهة، ومن حيث سيطرة حُكّام موالين لبريطانيا من جهة أخرى، فتشكّلت العديد من الوزارات والحكومات في العراق خلال تلك الفترات، فهذا التغيير المستمر للحكومات دلالة على عدم الاستقرار السياسي وعدم التوافق بين المستعمَر والمستعمِر، فكان من رؤساء الحكومات من هو أشد ولاء لبريطانيا وآخرون أقل درجة في الولاء من عدمه.

فمن بين أهم الأحداث التي شهدها العراق في تلك الفترات يمكن ذِكر ما يلي:

- تضرر العراق جراء ما كانت عليه خلال الـــ ح ع2 من كونها عانت من ويلات الحرب فقد كانت قاعدة مهمة للقوات البريطانية وطريقا لمرور مساعدات الحلفاء إلى الاتحاد السوفياتي مما أدى إلى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية بها، وتزايد سخط الشعب والطبقات السياسية المعارضة[1].
- ازدياد وعي جماهير الشعب العراقي رغم الضغوط السياسية من حكومة العراق المتعاونة مع الغرب، وظهور استياء شعبي واضح ضد الأمير عبد الإله[2] ونوري السعيد، نتج عنه محاولات الوصي على العرش إرضاء المد الشعبي بإصلاحات دستورية وتغيير الوزارات التي أثارت السخط الشعبي، وخاصة عندما ثارت الجماهير ضد معاهدة 1948 بين العراق وبريطانيا، مما اضطر الوصي على العرش إلى إلغاء التصديق عليها وإطلاق الحريات الدستورية والإفراج عن الصحف المحلية وإخلاء سبيل المسجونين وحل البرلمان.
- فتقدمت عدة قوى سياسية وطنية بطلب تأسيس أحزاب ذات أبعاد قومية وإسلامية وديمقراطية وشيوعية، فكان لهذه التيارات الجديدة قواعد شعبية في ممارسة الحياة البرلمانية في العراق التي كان من المفترض أن تكون لها حرية ونزاهة فيما يخص المواقف من القضايا الوطنية والقومية المرتبطة بالعراق داخليا وخارجيا[3].
- ازداد استياء الشعب العراقي أثناء حرب فلسطين حيث ساد العراق جو من الإرهاب السياسي فتم اعتقال رؤساء النقابات العمالية وحزب الحركة النقابية والحركة الطلابية التي نددت بتخاذل الجيش العراقي في

---

(1)- محمد سهيل طقّوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص 204.

(2)- عبد الإله؛ هو الإبن الوحيد لعلي بن الشريف حسين ملك الحجاز، ولد بالطائف بالمملكة العربية السعودية في 1928، درس العلوم الإسلامية بالقدس، ثم استكمل التعليم بالقاهرة ثم لندن، واستقر في النهاية في بغداد في عهد الملك غازي، وقد منحته بريطانيا الوصايا على الملك فيصل عام 1939، ولكن لسوء الأوضاع السياسية المتنامية في العراق أواخر الخمسينات من القرن العشرين، تمت تصفيته قتلا إثر انقلاب على النظام الملكي يوم 14 تموز يونيو 1958. ينظر: جودت جلال كامل عبد اللطيف، التطورات السياسية في العراق، المرجع السابق، ص 154.

(3)- منسي مشروط، الأوضاع السياسية والحزبية في الفلوجة إبان العهد الملكي في العراق 1921-1958، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العراق، ع: 03، أيلول سبتمبر 2013، ص 127.

فلسطين لعدم مساندته للجيش المصري المحاصر في الفالوجة، وإيقاف العمليات العسكرية في فلسطين وسحب الجيش العراقي من فلسطين مما مكن للعصابات الصهيونية من احتلال موقعه[1].

- واجهت حكومة مزاحم الباجه جي صعوبات جديدة بسبب موقفها من القضية الفلسطينية، وعدم مساعدتها للجيش المصري المحاصر في الفلوجة، فخرجت مظاهرات حاشدة في بغداد تطالب باستئناف القتال في فلسطين ومساعدة الجيش المصري، كان أعنفها تلك التي خرجت في 6 صفر 30 كانون الأول ديسمبر 1948، التي شارك فيها الطلاب والطالبات واشتباكهم مع الشرطة والقوات العسكرية. مما أجبر الحكومة على التقرب من مصر، حين أرسل فاضل الجمالي إلى القاهرة للبحث في حيثيات المساعدات الممكن تقديمها من العراق مما نتج عن ذلك تقديم ثلاث طائرات حربية[2].
- ورغم ما قام به الجمالي إلا أنه قدّم استقالته بعدما استقرار الحال نسبيا بالعراق (6 ربيع الاول 1368هـ/6 كانون الثاني يناير 1949م)، وتكليف نوري السعدي مرّة أخرى على رأس الحكومة من طرف الأمير عبد الإله، فعهد نوري السعيد بحكومة ستعمل على حل قضية فلسطين بالتعاون مع الوطنيين العراقيين والدول العربية ورغم وعودها إلا انه لاق بعض ردود الفعل المتباينة بين مؤيد ومعارض، حتى قرر خلال 16 أفريل 1949 بإعادة القوات العراقية ومغادرة فلسطين، وإعادة ضخ النفط إلى ميناء حيفا المحتل، لكن الساسة خافوا من انفجار الوضع الشعبي من جديد، هذا ما جعل نوري السعيد يعمل على بعث الحياة السياسية للتقليل من الهيجان السياسي والشعبي، فأسس حزب الاتحاد الدستوري 24 نوفمبر 1949، وظهور حزب الإصلاح الموالي لنوري السعيد، لكن هذه التجديد السياسي لم يشمل الأحزاب المعارضة بفعل الأحكام العُرفية، لأنه حاول مرة أخرى بعث مشروع الوحدة مع سوريا بسبب الانقسام الداخلي في سوريا وقيام الكيان الصهيوني في فلسطين وهذا إحياء لما كانت تسعى إليه العراق وسوريا في عهد فيصل الأول[3].
- لكن هذا المشروع قوبل بالتباين داخليا وعربيا عكس بريطانيا التي رأت فيه مشروعا سيزيد من قوتها في المنطقة، وبقي هذا المشروع قيد الطرح حتى بعد إقالة نوري السعيد مرة أخرى، وتعيين الشيشكلي مهام الحكومة[4].
- وبين (1950 – 1952) حدث عدم الاستقرار في مصر، مما أثّر ذلك في الساحة السياسية العراقية، فعندما طالب الشعب المصري بإلغاء معاهدة 1355هـ/1936م، وطلب إجلاء الجيوش البريطانية عن مصر لكن حكومة النَحّاس قامت بإلغائها، فحاول الشارع السياسي والشعبي العراقي التعاطف مع نضال الشعب المصري ضد الاستعمار، فحدث إضراب عراقي عام في 14 صفر 1371هـ/14 تشرين الثاني نوفمبر 1951. كما كان للثورة المصرية (شوال 1371هـ/ تموز يوليو جويلية 1952م) تأثير ملموس على

(1)– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 51.

(2)– صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص 231.

(3)– صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص 232.

(4)– المرجع نفسه، ص233.

المنطقة العربية عامة وعلى العراق خاصة، فقد أعطت دفعا للمعارضة العراقية[1]، مما أعطى دفعا قويا بالأحزاب الوطنية[2] المطالبة بالإصلاح العام، ويتمحور حول؛ إجراء إصلاحات عامة في البلاد من خلال تغيير أو تجاوز النظام الأساسي، وإلغاء معاهدة 1930، واعتماد مبدأ الانتخابات المباشر الذي يضمن انتخاب مجلس يمثل الشعب تمثيلا صحيحا، وإطلاق الحريات السياسية، ووضع تشريع يضمن استقلال القضاء وضمان الحقوق لكافة المواطنين، وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة مع ظاهرة المحسوبية ومكافحة الاحتكار والاستغلال، ووضع حد للضرائب المباشرة على المستهلكين، ورفع المستوى المعيشي للموظفين، ومعالجة الأوضاع الصحية المتردية، ومعالجة البطالة والأمّية وارتفاع الأسعار، وإلغاء الإقطاع وقانون دعاوى العشائر، وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين بشكل عادل[3].

- الوصي عبد الإله كان يهدف إلى تغيير تلك الحكومات المتوالية إلى وضع اللوم على الطبقة السياسية الرسمية، حتى يتنصّل من مسؤوليته حول إخفاقات الدولة[4]. فقام بحل المجلس النيابي في 27 تشرين الأول أكتوبر 1952، ثم طلب بانتخابات مجلس جديد، لكن الأحزاب السياسية رأت في ذلك بأن الحكومة لا تهدف إلى الإصلاح كما وعدت، فقررت مقاطعة أو رفض المشاركة فيها، ما أدى بالوصي إلى تأجيل ذلك وعقد اجتماع في القصر الملكي يجمع كافة الأحزاب السياسية يوم 3 تشرين الثاني نوفمبر 1952، لكن هذا الاجتماع فشل لتضارب الأفكار بين الطبقة السياسية والحكومة، وانتهت باستقالة حكومة مصطفى العمري يوم 22 تشرين الثاني نوفمبر 1952[5].
- لكن هذه المطالب جعلت من الوصيِّ إلا بالاعتراف بالفساد الكبير المتفشي في البلاد، فقرر تقديم إجراء انتخابات حرة، لكن الأحزاب المعارضة لم تقتنع في مساعي القصر الملكي[6]. كما الأحداث التي وقعت في إيران بتأميم النفط الإيراني من الشركات الأجنبية وعلى رأسها البريطانية عام 1951 من جهة واتساع صدى ثورة مصر 1952، سارع من الاستياء الشعبي فوقعت انتفاضة عارمة من خلال اندلاع أبناء الشعب العراقي في نوفمبر 1952 شملت أغلب مدن العراق للمطالبة بالحفاظ على ممتلكات وثروات

(1)– صلاح العقاد، العرب الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص 236.

(2)– ففي 10 ربيع الأول / 28 نوفمبر 1952 مذكرات خطية إلى الوصي عبد الإله قدمت الأحزاب الوطنية العراقية مذكرات خطية من طرف كل من الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي والجبهة الشعبية برئاسة طه الهاشمي، والاستقلال برئاسة محمد مهدي. يُنظر: صلاح العقاد، المرجع نفسه، ص 245– 246.

(3)– صلاح العقاد، العرب الحرب العالمية الثانية المرجع السابق، ص 236.

(4)– جودت كامل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 152.

(5)– جودت كامل المرجع نفسه، ص 152.

(6)– فعدم رضا الطبقة السياسية المتغلغلة في أوساط الشعب جعل الشعب لا يثق في القصر الملكي، حتى انتهى بإسقاط النظام الملكي في 1958. عن صلاح العقاد، العرب والح ع2، المرجع المرجع السابق، ص 246.

البلاد وحقوقه وعدم تركها للبريطانيين والأوربيين، زيادة على المطالبة بمزيد من الحرية والديمقراطية[1].

- فجاء الوصي عبد الإله بقائد أركان الجيش العراقي نور الدين محمود لتشكيل حكومة جديدة 23 تشرين الثاني 1952، فقررت العمل بالأحكام العرفية وبدأ الجيش يعتمد الأسلوب العسكري في كافة البلاد خاصة بغداد، فتم اعتقال وسجن الكثير من السياسيين، وحل الأحزاب ومنع الصحف[2].

ومما سبق يمكن القول أن تلك الحالة السياسية التي شهدها العراق في واقع الأمر قد بدأت تتداخل فيما بينها بداية من الحرب ح ع2، إلى غاية سقوط الملكية، ويرجع السبب المباشر عدم اتفاق البلاط الملكي والمحكومات المتعاقبة، فلم يستطع احد الوقوف بوجه هذين التيارين الحاكمان في البلاد، فحتى مجلس الأعيان لم يستطع إلا التعبير عن آرائه من حيث قيامه بالنقد والتحذير والنصح، دون الاكتراث له[3].

فبدأ النصف الثاني من القرن العشرين بتقهقر الوضع الحاكم الموالي للإنجليز[4]، ففي 20 جويلية 1951 تم اغتيال الملك عبد الله في القدس الشريف، غادر حينها الوفد العراقي برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد[5]. ثم استقالة نوري السعيد جاءت على إثر إقرار قانون يعاقب كل من يُعارض نتائج الانتخابات في إطار تعديل قانون الانتخابات، ورغم من كون هذا القانون الجديد للانتخابات رأت في الحكومة أن يصون صوت الشعب من أي تلاعب للحكومة وتأثيرها في أي انتخابات وفق التجديد في الأسس الانتخابية الجديدة من طرف نوري السعيد[6].

لكن هناك من رأى فيه عكس ما رأت فيه الحكومة، مما أدى بمختلف التيارات الفكرية والحزبية وحتى الطلبة والأساتذة بالخروج إلى الشارع بمظاهرات تتحدى فيها الحكومة، فكان هذا التوتر المستمر سببا مباشرا في استقالة نوري السعيد في 10 جويلية 1952، وصعود مصطفى العمري يوم 12 جويلية 1952 على رئاسة الوزارة الذي قام بحل مجلس النواب خلال 27 أكتوبر 1952 متجاهلا مطالب الأحزاب المعارضة أو الموالية على حد سواء، وفي خضم تلك الحالة بقت الحالة مشتعلة في الشارع مما جرى عنها عديد القتلى بين الشرطة والمتظاهرين[7]. ما أدى بمصطفى العمري في النهاية إلى الاستقالة في 26 نوفمبر 1952، وعلى إثر

---

(1)– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 52.

(2)– جودت كامل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 152..

(3)– محمد أو طبيخ، مذكرات السيد محمد أبو طبيخ (1910– 1960)، خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث، جمع وتحقي: جميل محسن أبو طبيخ، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص 398.

(4)– كمال ديب، المرجع السابق، ص 57.

(5)– السيد محمد أبو طبيخ، المصدر السابق، ص 401.

(6)– توفيق السويدي رئيس وزراء العراق أسبق، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، د ت، ص 389.

(7)– السيد محمد أبو طبيخ، المصدر السابق، ص ص 303 – 404.

هذا قام الأمير عبد الإله من تعيين رئيس أركان الجيش العراقي نور الدين محمود بتأليف الوزارة، ما اعتبر كأنه انقلاب مدبّر من البلاط، وفعلا تأكدت المخاوف من هذا الإجراء فقد جرت عمليات الاعتقالات والاغتيالات والإرهاب ضد رجال المعارضة وقادة الأحزاب والصُحُفيين، التي انتهت في المطاف بإزاحة الملك عن الحكم[1].

وعلى إثر هذه الحوادث اجتمع مجلس كافة رؤساء العشائر في الكرادة الشرقية بين 29 و30 من نوفمبر 1952 للخروج بمشاورات حول وضعية البلاد والوقوف مع العرش ودعمه للأمير وإرغام الجيش للتخلي عن العمل السياسي، حتى لا تصبح حربا أهلية يستفيد منها العدو[2]. فحاولت حكومة نوري الدين محمود أن تليّن مواقفها القمعية الماضية بإصدار مجموعةة مراسيم تهدف إلى ضم الشعب إليها فخفضت الرسوم الجمركية والضرائب، وجعل الدراسة الجامعية مجانية، وغيرها بالإضافة إلى إجراء انتخابات مباشرة وشفافة. وتمت الانتخابات المعلنة المسبقة في 17 كانون الثاني يناير 1953، رغم الصحفة المعطلة والسياسيين المعتقلين، وعلى إثرها انتهت مهمة نوري محمود أين قدم استقالته يوم 23 كانون الثاني يناير 1953[3]. ففي غضون أقل من عام تم الاتفاق حول فيصل الثاني ملكا على العراق، وتم تتويجه في صباح 04 أفريل 1953[4] واعتلاء سلطته الدستورية في 2 ماي 1953م، بحضور الوصي خاله الأمير عبد الإله[5] ومجلس الأعيان ورئاسة الوزراء والنواب وغيرهم[6].

وكان هناك صراع شديد بين نوري السعيد وصالح جَبر عندما حاول هذا الأخير توسيع قاعدة سلطته بتأسيس حزب سياسي عام 1951، وسعيه في استغلال النعرات المذهبية الشيعة والسنّة، فقد طرح حزبه حزب الأمّة الاشتراكي بديلا عن حزب نوري السعيد حزب الاتحاد الدستوري[7]. وقد كانت السياسة العراقية من حيث صلتها بجامعة الدول العربية على أسوء ما يكون من التوتر والمشاحنة[8].

ثم جاء فاضل الجمالي عقبا لجميل المدفعي، حيث باشر بتشكيل حكومته بانتقاء ذوي الكفاءات من أصحاب الشهادات الجامعية، لكنهم ليسوا من ذوي الخبرة والرؤية الإصلاحية، مما أدى بظهور الفوضى والاضطرابات مرّة أخرى[9]، وكان الشيشكلي خلال أيار 1951 رجل سوريا العسكري، وكان في أوج عدائه

(1)– السيد محمد أبو طبيخ، المصدرالسابق، ص 404.
(2)– المصدر نفسه، ص 405.
(3)– جودت كامل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 153.
(4)– السيد محمد أبو طبيخ، المرجع السابق، ص 411.
(5)– توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 343.
(6)– السيد محمد أبو طبيخ، المصدر السابق، ص 411.
(7)– المصدر نفسه، ص 416
(8)– توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 396.
(9)– توفيق السويدي، المصدر نفسه، ص 446.

للعراق وتحالفه مع خصومه، وعندما تعرّضت سوريا لاعتداءات يهودية استنجد بالعراق، فاستجاب له العراق، وقام بتزويده بعدة طائرات ومدفعية وقوات ومعدات حربية، وليس هذا فقط بل وطلبت العراق بعقد اجتماع طارئ لـــــــ ج دع حينذاك[1]. مع العلم أن أهم خلاف بين سورية والعراق هو معاهدات قامت بها العراق مع بريطانيا، قلّصت من إمكانية اتحاد العراق بسوريا.

ومن ناحية أخرى تباينت مواقف الدول العربية حول ميثاق بغداد 1955[2]، فكان في عُرف العراق وتركيا ما هو إلا ميثاقا في مختلف المجالات يخدم مصالحهما، عكس باقي الدول العربية المعارضة له باعتباره حلفا يَضرُّ بمصالحها[3]، حسب ما كانت تراه كالسعودية. فكانت الحالة السياسية منذ ميثاق بغداد أو حلف بغداد تتأزم أكثر فأكثر، ما كان يُنبئ بحدوث أحداث ستهز بالعرش الملكي بعد ذلك، ففي 14 تموز يوليو جويلية 1958 وقعت ثورة انقلابية بدأها الجيش بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بقلب النظام الملكي الحاكم وخلع عبد الإله[4].

(1)– المصدر نفسه، ص 452.

(2)– هو حِلف أُنشئ عام 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، ضم كل مـــنن العـــراق وتركيـــا وإيـــران وباكستان والمملكة المتحدة، إلا أنّ هذا الحلف قد حل بعد انسحاب العراق منه إبان إعلان ثورة 14 تموز يوليو 1958 بقيـــادة عبد الكريم قاسم والتي تحول فيها النظام الملكي إلى الجمهوري. وقد كان نوري السعيد أبرز الشخصيات لإنشاء هذا الحلـــف.. https://www.marefa.org/حلف_بغداد 2020-05-11.

(3)– توفيق السويدي، المرجع السابق،ص 458.

(4)– كمال ديب، موجز تاريخ العراق، المرجع السابق، ص ص61 – 62. (وقد كان ذلك تحت قيادة الجيش الذي أسسه فيصل عام 1921 لتوحيد العراق وتثبيت النظام الملكي في العراق، وكانت سيرورة هذه الجيش هي من أطاحت بنفس النظام الذي أوجده في البداية عام 1958م، فلم تتحرك ولا كتيبة واحدة للدفاع عن الحكم الملكي ولا أحد من أفراد العائلة المالكة ولا حتى الإنجليز استطاعوا أن يعيدوا هذا النظام. (كمال ديب، المرجع نفسه)... وهذا رغم محاولة السلطة في العراق إيقاف المد الشعبي الذي امتد تأثيره إلى الجيش العراقي، وكثرة تغيير الوزارات في نفس الفترة 1958/1952 دون جدوى حتى انفجرت ثورة جويلية 1958 بقيادة ضباط من الجيش العراقي على رأسهم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أطاحت بالحكم الملكي في العراق حيث تمت تصفية من الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ونوري السعيد ووغيرهم، ثم إلغاء النظام الملي وإعلان الجمهورية العراقية ..عن: رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص52.

ت–العراق وقضية فلسطين[1]:

الحالة غير المستقرة للمشهد السياسي للعراق ربما كان يرجع لعدم سهولة العمل السياسي ولصعوبة الوضع العربي وعلاقة العراق به، خصوصا قضيتي المعاهدة العراقية والانجليزية ومحاولة تعديلها، والقضية الثانية قضية القضايا فلسطين ومشكلة تقسيمها.

إذا كانت فترة ما بعد ح ع2 للعراق شهدت تخلخلا في الوضع السياسي، لكنه بالمقابل قد سجّلت العراق أحداثا تاريخية تُحسب لها خصوصا ما تعلّق ببعض البطولات والتضحيات وعلى رأسها إسهام العراق شعبا ودولة في انتفاضة كانون الثاني يناير عام 1948 ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين رفقة العرب المشاركين، فكانت صفحة مشرّفة في تاريخ العراق[2].

يُعتبر العراق من الدول السبّاقة في مساندة القضية الفلسطينية منذ ظهورها، فقد أيّد الشعب العراقي، الفلسطينيين في ثورة عامي (1355–1358هـ/1936–1939) ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فانخرط عدد من الشباب العراقي في الجهاد في فلسطين ومساندتها ماديا ومعنويا، واتخذت جميع الأحزاب المجازة بعد الحرب العالمية الثانية من القضية الفلسطينية قضية قومية، ودعت إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وموحدة.

وقفت العراق الى جانب القضية الفلسطينية من بداية الاحتلال الصهيوني، فشاركت في الحرب بين العرب والصهاينة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حركة الإخوان في العراق كان لها أثر في جمع التبرعات المالية والعينية والتحفيز على العمل التطوعي في فلسطين من خلال الدعوة للتطوع دعما لها[3].

وتُعدُّ القضية الفلسطينية أحد الأسباب الرئيسة التي فجّرت التناقضات بين العراق وبريطانيا في عام 1359 هـ/1940، وأدت إلى الحرب العراقية البريطانية في 1941، وبعد انهيار حركة أيار مايو التحررية، خضع العراق للسيطرة البريطانية وزج الحُكّام بكثير من الوطنيين والقوميين في السجون، ما أدى إلى انتكاسة الحركة الوطنية. فقد لقيت خطة تقسيم فلسطين موجة عارمة من الاحتجاجات والمظاهرات في العرق والعالم العربي، استمرت حتى صفر 1368هـ/ كانون الأول ديسمبر 1948م، وأجبرت جامعة الدول العربية

---

(1)– أضحت القضية الفلسطينية محور السياسة العربية منذ الحرب العالمية الأولى وبعد صدور وعد بلفور في (17 محرم 1336هـ / 02 نوفمبر 1917) الذي نص على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكانت الأقطار العربية آنذاك واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي المباشر، وأخذت هذه الأقطار تنال استقلالها تباعا، إلا أن استقلالها كان مقيّدا بمعاهدات جائرة، ومع ذلك أخذت الحركات الوطنية تنمو في أجزاء مختلفة من بلدان المشرق العربي على غرار الشام والعراق ومصر.

(2)– كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر– دراسات تحليلية، ط1، دار الشؤون الثقافي العامة، دار البابيسي، بغداد، 1987، ص 132.

(3)– منسي شرموط محمد المسلط، الأوضاع السياسية والحزبية في الفلوجة إبان العهد الملكي في العراق (1921–1958)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، ع:03/أيلول سبتمبر 2013، العراق، ص 149.

على عقد اجتماعين، الأول في 22 ذي القعدة 1366هـ/ 7 تشرين الأول أكتوبر 1947م، والثاني 29 جماد 1367هـ/ 10 نيسان أبريل أفريل 1948م[1].

كما بحث مجلس الجامعة العربية الاجتماع الثاني لبحث وضع العرب في فلسطين، فطالب الحاج أمين الحسين ممثل فلسطين من العراق ما يأتي: إرسال لواء من الجيش العراقي ليرابط في حدود فلسطين من ناحية شرق الأردن لمراقبة الوضع وتقوية معنويات المدافعين عن فلسطين، والإسراع بإرسال الأسلحة الثقيلة مثل مدافع الهاون والرشاشات، وأرسل المجلس وفدا إلى الملك عبد الله، ملك الأردن، يطلب منه الإسراع بإدخال الجيش الأردني إلى فلسطين لإنقاذ الموقف الحرج بالنسبة للمجاهدين، لكنه رفض ذلك بحجة ما ينتج عن ذلك من خطر تجزئة القوات الأردنية قبل الوقت المحدد لدخول القوات العربية. هذا ما أدّى بالشعب العراقي ومنظماته السياسية انتقدوا الحكومة لتباطئها في إرسال الجيش إلى فلسطين، وخرجت مظاهرات صاخبة إلى ساحة مجلس الوزراء تهتف بحياة فلسطين، فألقى محمد الصدر كلمة وعد فيها؛ بإرسال الجيش إلى فلسطين، وإرجاع نظام الفتوة في المدارس وتدريب الطلاب والطالبات عسكريا، كما وعد أن تقرر الحكومة موقفها النهائي بصراحة من قضية فلسطين[2].

قرار محمد الصدر بإرسال جيش إلى العراق لم تستسغه بريطانيا فعارضت أي تدخل عسكري مباشر في فلسطين من جانب العراق، وطلبت من الحكومة العراقية؛ عدم إرسال وحدات عسكرية عراقية إلى فلسطين تحت قيادة مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني أو أي شخص آخر؛ وعدم تشجيع المتطوعين العرب للدخول غلى فلسطين قبل 6 رجب 1367هـ/15 آذار مارس 1948م. وعدم وقف ضخ النفط العراقي إلى مصفاة حيفا، وضرورة مواصلة الجهود السياسية لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، وما كان من الحكومة العراقية أن التزمت بهذه االمطالب خلال أشهر (محرم، صفر، وربيع الأول 1367هـ/ تشرين الثاني نوفمبر، كانون الأول ديسمبر 1947، كانون الثاني يناير 1948م)[3].

لكن ذلك لم يدم طويلا حتى غيّرت العراق موقفها، وبرزت الوحدات العسكرية العراقية التي يُقدر عددها بثلاثة آلاف مقاتل كدفعة أولى، إلى الأردن، واستقرت في مواقعها التي حُدِّدت لها في فلسطين بالقرب من نابلس، وعندما بدأ القتال، وجد قادتها أن إمكاناتهم ومعداتهم قليلة، وعلى الرغم من ذلك نجحوا في السيطرة على منطقة المثلث، غير أن القيادة العراقية المتمثلة بالوصي بدأت تتطلع إلى وقف إطلاق النار، ووضعت اللائمة على الدول الكبرى ويبدو أنّ مرد ذلك اعتمادها على الجيش لحماية حكم الأسرة الهاشمية، وتوظيفه لمصلحتها، وقد أسفرت الحرب العربية الصهيونية عن خسارة الجيوش العربية التي دخلت الحرب من دون استعداد كاف، وينقصها السلاح والذخيرة، وفي المقابل أدّى انتصارا صهاينة الذين أعدّوا للحرب

(1)– صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص 227 – 228.

(2)– صلاح العقاد، المرجع نفسه، ص 228.

(3)– المرجع نفسه، ص 228.

عدّته، إلى إقامة سلطته في مناطق فلسطين التي أعطيت لهم بموجب قرار التقسيم، وصُدم العرب عندما شاهدوا هزيمة قواتهم وانسحابهم من فلسطين[1].

إزاء هذا الوضع كانت تصريحات الملك عبد الله ملك شرقي الأردن بوجوب الوقوف مع الحق الفلسطيني من جهة علنية، وإخفاء تأييده لقيام دولة صهيونية لتجنّب نتائج حرب إذا اشتعلت بينه وبين اليهود وعندها سيتدخل الأمريكان والانجليز ثم يخسر العرب حقوقهم من جهة خفية[2]. وهذا ما أدى بالملك عبد الله زيارة العراق لجس نبض وآراء القادة العسكريين العراقيين أكثر منه زيارة الملك عبد الإله أمير العراق[3].

ويمكن تلخيص دور العراق نحو القضية الفلسطينية في بداياتها حسب الكرونولوجيا التالية:

– في 16 أوت 1947 اجتماع لرؤساء الوزراء العرب في لبنان تلبية لطلب العراق لبحث القضية الفلسطينية لإقرار ما يلي[4]: خطورة مقترحات لجنة التحقيق المنبثقة عن الأمم المتحدة – ورفع مذكرة إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية وإشعارهما بالخطر المحدق بالأمن والسلام في الشرق الأوسط إذا اتخذ قرار يمس حق فلسطين في تكوين دولة عربية مستقلة؛ – والتحرك السياسي العاجل لدى دول الأمم المتحدة؛ وتقديم أقصى الدعم للفلسطينيين من مال وسلاح، وعلى الجامعة العربية دفع مليون جنيه لمساعدة فلسطين؛

– 12 أكتوبر 1947؛ شهدت مدينة الحُلّة عقد مؤتمر لرؤساء قبائل العراق شماله ووسطه وجنوبه لتوحيد موقف عشائر العراق من قضية فلسطين ويحددوا مهمتها في إنقاذ هذا البلد الذي ابتلى بشرٍّ ألوان الاستعمار وشارك فيه رئيس الوزراء، وبعد المذاكرة تليت المقررات التالية:

- اعتبر المؤتمر العراقي فلسطين قلب البلاد العربية النابض وجزء لا يتجزأ من الكيان العربي؛
- وقد رأى المؤتمرون أن كل محاولة ترمي إلى قطع أي جزء منن فلسطين حتى ولو كان شبرا واحدا وإعطائه للصهاينة يعد خطرا مباشرا على البلاد العربية والإسلامية؛
- كما اعتبر هذا المؤتمر كل دولة أو أمّة تؤيد مشروع تقسيم فلسطين أو إيجاد كيان للصهاينة فيها عداوة مباشرة للعرب والمسلمين، كما يعتبر المؤتمر كل حل لمشكلة فلسطين لا يرضى عرب فلسطين والبلاد العربية ويفرض عليهم بالقوّة تحديا لهم وخطرا على بالأمن والسلام، ولا يتحقق إلا برفع الخطر عن عروبة فلسطين القيام بتعبئة شاملة تنفيذا للواجب الديني والقومي؛

(1)– صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص 230.

(2)– السيد محمد أبو طبيخ، مذكرات، المصدر السابق، ص 398.

(3)– المصدر نفسه، ص 399.

(4)– العراق، وقائع وأحداث 1919 – 1958، القسم الأول، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، قسم المعلومات والتوثيق، ط3، بغداد، العراق، 1431هـ / 2010م، ص 116.

- تهيئة أعضاء المؤتمر جميع أفراد عشائرهم القادرين على حمل السلاح استعدادا لإنقاذ فلسطين وذلك جنبا إلى جنب الجيش العراقي والجيوش العربية الأخرى[1]؛

- 02 نوفمبر 1947، الأحزاب السياسية العراقية تستنكر قرار تقسيم فلسطين وتشارك في التظاهر والاحتجاج باستثناء الحزب الشيوعي العرقي الذي خرج في تظاهرة منفردا يدعو فيها إلى الأخوّة مع اليهود ومستنكرا كل مقاومة للصهيونية[2].
- مما أدى بالحكومة إصدار بيانا تدعو فيه الشارع العراقي بضبط النفيس من أجل تأكيد أن العراق سيبقى ملتزما تجاه قضية فلسطين.
- 15 جانفي 1948؛ العراق وبريطانيا توقعان معاهدة "بورتسموث" وهي تعديل معاهدة 1930، مما جعل بالأحزاب السياسية والصحف تصدر بيانات لعدة أيام تشرح فيها المواد الخطيرة في هذه المعاهدة خاصة من جانبها العسكري.
- 02 ماي 1948؛ عبد الله ملك الأردن أصرّ على قيادة الجيوش العربية التي تعتزم خوض معركة مع الصهاينة فرفضت الدول العربية هذا الإصرار باستثناء العراق، وبعد ضغط بريطاني وافقت عدد من الدول على تعيين الملك عبد الله الذي عين بدوره الجنرال البريطاني كلوب قائدا للجيوش العربية هذه.
- 10 ماي 1948، بعض وحدات الجيش العراقي بدأت بالتحرك نحو فلسطين وكذلك بعض الجيوش العربية.
- 11 ماي 1948، الأحزاب والقوى السياسية والشعبية تُنَظِّم مظاهرات استنكارا لاعتراف أميركا بدولة اسرائيل بمجرد إعلان نشوئها ودعمها[3].
- 15 ماي 1948، مغادرة الوصي عبدالإله العراق ليلتقي بالجيش العراقي الذي يشارك مع الجيوش العربية في فلسطين.
- 22 ماي 1948، قصفت الطائرات العراقية مستعمرتي أشدوت ياكرف ومناحيم وقرى كيزت كافرة وجانول وبيت هاش قصفا مؤثرا وأشعلت فيه أو هاجمت رتلا من سيارات العدو في قرية بوير فأنزلت فيه الخسائر.
- 24 ماي 1948، بلغت القوات العراقية الأمامية منطقة نابلس الواقعة على الطريق الرئيسية إلى كل من منطقة حَيفا وتل أبيب وقصفت القوات الجوية مستعمرة أشدوت ياكوف واحتشاد العدو في مستعمرتي خلدة وأبي شوشة شمال غربي القدس وكبته خسائر فادحة.
- 28 ماي 1948، احتلت الكتائب العراقية منطقتي جنين وطولكرم كما احتلت منطقة قليقلة الواقعة شمال شرقي تل أبيب بعشرين كيلو مترا وتقدمت الدوريات المصفحة بعد احتلال هذه المناطق إلى عدة

---

(1)– العراق، وقائع وأحداث، المصدر السابق، ص ص 304 – 309.

(2)– العراق، المصدر نفسه، ص310.

(3)– المصدر نفسه، ص ص327 – 328.

اتجاهات في الأمام وقامت القوة الجوية الملكية بقصف أرتال العدو الآلية على طريق تل أبيب القدس وقصفت استحكامات العدو في منطقة شيخ إبراهيم بقنابل ثقيلة فدمرتها.

- 31 ماي 1948، احتلت القوات العراقية قليقلة وتمركزت فيها واندفعت باتجاه كفر قاسم الواقعة شرق تل أبيب بمسافة عشرة أميال فاحتلتها واندفعت بالتعاون مع المجاهدين العرب إلى قرية رأس العين الواقعة شرق تل أبيب بمسافة سبعة أميال ونصف فاحتلتها أيضا، حسب ما تناقلتها الصحف العراقية.
- 6 جوان 1948، احتلت القوات العراقية في إطار مشاركتها لتحرير الأراضي العربية الفلسطينية قرية شويكة الواقعة شمال طولكرم وطردت قوات العدو المرابطة فيها بعد أن كبدته خسائر بالغة وأغارت القوات على قرية كاكون شمال غرب طولكرم واحتلت بعض المراكز المشرفة عليها وقصفت الطائرات العراقية عقول وأصابتها إصابات مباشرة وأشعلت النيران فيها.
- 22 جويلية 1948 الحزب الشيوعي العراقي يصدر بيانا يطالب فيه وقف القتال وانسحاب الجيوش العربية من فلسطين.
- 23 جويلية 1948، مظاهرات ضخمة في بغداد استنكارا لقرار اللجنة السياسية لج د ع القاضي بوقف القتال بين العرب واليهود بعد أن قرر مجلس الأمن الدولي الهدنة وإيقاف القتال. فقد طالب المتظاهرين باستمرار القتال حتى تحقيق النصر[1].
- 20 أوت 1948، الحكومة العراقية توافق على إقامة ثلاثة آلاف لاجئ فلسطيني في العراق ليصبح العدد الكلي للفلسطينيين في العراق حوالي ثمانية آلاف نسمة.
- 01 سبتمبر 1948 الإعلان عن توحيد القيادة العسكرية للجيش العراقي والأردني إلا أنه لم يتم العمل به.
- 9 أكتوبر 1948، العراق يعترف بحكومة عموم فلسطين القسم الغربي المتبقي من فلسطين والتي تكوّنت بدعم مصري إلا ان الأردن رفض وجود هذه الدولة بشدة بعد وعد البريطانيين له بضمها إلى الاردن، وفعلا تم ذلك في أريحا في مؤتمر عقده مجموعة من الفلسطينيين المؤيدين للأردن.
- 28 نوفمبر 1948 مجلس الأمة (الأعيان والنواب) يصادق بالإجماع على قرار يؤكد وضع خطة عسكرية وسياسية عربية للدفاع عن فلسطين.
- 02 ديسمبر 1948، استنكارات واحتجاجات في العراق والدول العربية – رسمية وشعبية– على قرارات مؤتمر أريحا الذي عقد في 1 ديسمبر 1948 والذي تم بموجبه ضمّ ما تبقى من فلسطين إلى الأردن، فطالبت السعودية ومصر طرد الأردن من الجامعة العربية، وأمّا العراق قام بإرسال وفدا إلى الملك عبد الله لإقناعه بعدم تنفيذ قراراته.
- 29 ديسمبر 1948، مظاهرات في جميع أنحاء العراق استمرت لعدة أيام مطالبة بنجدة الجيش المصري في منطقة الفلوجة الذي كان يواجه خطر الصهاينة، كما وجّهوا انتقادات حادة لرئيس الوزراء مزاحم

(1)– العراق، وقائع وأحداث، المصدر السابق، ص 328.

الباجه جي لموقف العراق استمرت لمدة أسبوع في مجلس الأمة والصحافة، بعد أن أفشل الجنرال كلوب قائد القوات الأردنية خطة عربية لنجدة الجيش المصري[1].

- 31 ديسمبر 1948، مظاهرات كبيرة في بغداد لنصرة القضية الفلسطينية، فتصدت لها الشرطة واشتبكت معها في معركة أسفرت عن جرح أكثر من مئة متظاهر واعتقال العشرات.
- 10 جانفي 1948 نوري السعيد يقدّم إلى الحكومة المصرية باقتراح يقضي بوضع خطة عسكرية موحدة بين العراق ومصر وأن يرسل العراق قوات آلية إلى جانب الجيش المصري في حالة استعداد الحكومة المصرية للاستمرار في القتال، وعرضَ عليها إجراء مباحثات ثنائية للاتفاق على موقف سياسي ثنائي يطرح بعد ذلك على جامعة الدول العربية.
- 15 ماي 1950، ج دع تقرر بالأكثرية فصل الأردن منها لضمها الضفة الغربية من فلسطين إليها، ما عدا العراق الذي لم يُصوِّت لصالح القرار[2].

ث- موقف العراق تجاه قضايا التحرر لبلاد المغرب العربي:

فمهما كانت حالة العراق الداخلية التي قد شابها بعض التذبذب في حالتها السياسية بعد الح ع2، إلا أن لها مواقف جريئة أثبتت دورها من الناحية الخارجية، ولعل نظرتها للمغرب العربي كانت تُثبت بأن العراق لم يقبع تحت مشاكله الداخلية، لأنه لم يبق في قوقعة المشاكل السياسية المحلية، دون الاهتمام بمختلف القضايا العربية ولعل ذلك في إطار توجه العراق القومي..

ففي الخمسينات من القرن الماضي، كان لدور العراق أثرا في محاربة ومواجهة الهيمنة الاستعمارية على العالم العربي خصوصا ما نلمحه من تصريحات وتدخلات فاضل الجمالي الذي دافع كثيرا عن قضايا المغرب العربي خصوصا في المحافل الدولية، فقد عُرف عنه بنزعته الاستقلالية التحررية والثورية، كما قام عبد الله بكر القائم بأعمال العرق في واشنطن ووزير خارجيتها بعد ذلك، ففي خلال 1953 في اجتماع لهيئة الأمم المتحدة انتقد سياسة فرنسا القمعية في المغرب العربي، مما اضطر مندوب فرنسا لمغادرة القاعة[3].

وإن كان للعراق ارتباط مع الدول الاستعمارية بسبب المعاهدات، لكن لم يُثنه من بعض التحفظات تجاهها، على غرار ما ذُكر آنفا بالنسبة لسياسة فرنسا في المغرب العربي، فمن جانب آخر لمّا وقع العدوان

(1)- العراق وقائع وأحدث، المصدر السابق، ص ص 328- 333.

(2)- المصدر نفسه، ص ص 334 - 345.

(3)- فواز حماد محمود العيثاوي، الدولة العراقية بين التوجه القومي وموالاة بريطانيا 1921 – 1958، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، ع:04، العراق، 2010، ص ص 104-105.

الثلاثي على مصر، قيام العراق بقطع مختلف العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا في تشرين الثاني نوفمبر 1956[1].

ومما يُشهد لتعاطف العراق السياسي تجاه الجزائر وقضيتها، قام فاضل الجمالي خلال إحدى اجتماعات ميثاق بغداد بالردّ على مُمثل بريطانيا حينما ذكر بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، حيث قال؛ "بأن الجزائر لم تكون يوما من الأيام جزء من فرنسا وأنها أرض محتلة.. [2] ودلالة صدق هذا الموقف المساعدات المادية والمعنوية التي قدمها العراق للثورة التحريرية.

وهذا ما سيتم تبيينه في الفصل القادم، وفي المبحث المتعلق بموقف جمعية العلماء والثورة التحريرية، من حيث دورها في المشرق العربي خصوصا وعلاقات الإبراهيمي بفاضل الجمالي وغيره من قادة وزعماء المشرق العربي، فقد دلت مجهودات الإبراهيمي خلال زياراته المتكررة للعراق على تجسيد تلك العلاقة على أرض الواقع لتعزيز روابط الأخوة بين الشعبين الجزائري والعراقي..

المطلب الرابع: الحالة السياسية الفلسطينية[3]

استفادت الصهيونية مرارا من الاضطرابات الدولة، ففي الـــــ ح ع1 أصدرت وعدها المشؤوم على العروبة جميعا، المتمثل في وعد بلفور الذي كان مقتصرا في البداية على مبدأ الوطن القومي لليهود في فلسطين، مع كون أن مختلف زعماء اليهود والصهيونية كان مبدأهم الوطن القومي كفكرة سياسية أي بإنشاء دولة ذات كيان سياسي، خلال الـــ ح ع2، ثم بعدها. فأهم عامل استغلته الصهيونية كَمُن فيما لاقاه اليهود خلال ح ع2 بألمانيا الذين اضطهدوهم وقتلوهم وشرّدوهم في إطار عنصري بحت، هذا ما جعلهم يتوافقون مع الحلفاء وبث فكرة السامية أو العنصرية، ما أدى بهذه الفكرة التي بثَّتها في إطار آخر من حيث أن العرب ساندوا دول المحور (ألمانيا) وتسريب فكرة أن العرب يعمدون على منع اليهود ومحاربتهم في فلسطين بمنطلق عنصري، وهذا هو أهم مشكل غير واقعي لأن العرب لم ينبذوا اليهود كجنس أو دين أو عنصري، فلقد عاشوا معهم منذ أمد بعيد لكن العرب لم يشاؤوا إقامة كيان سياسي لليهود على أراضيهم، وهذا حق شرعي للعرب .

إلا أن الدول الاستعمارية البريطانية والفرنسية استغلت هذا المنطلق من أجل الاستحكام أكثر في المنطقة العربية إضافة إلى تكوين كيان جديد في المنطقة، واستغلاله من أجل المصالح العليا للفكر الاستعماري بعد الـــ ح ع2[4]. فقد استغلت الصهيونية كل الأحداث والأوضاع التي كانت تراها ضد مصالحها ووجودها للتنديد بالحركة الوطنية في فلسطين، حيث لاقت رواجا كبيرا لدى الاستعمار باعتبار

(1)– فواز حماد محمود العيثاوي، المرجع السابق، ص ص 104–105.

(2)– المرجع نفسه، ص 105.

(3)– سيتم التطرق لقضية فلسطين بشيء من التفصيل مع إبراز موقف ج ع منها، في الفصل الأخير من هذه الأطروحة.

(4)– صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية،، المرجع السابق، ص ص 123 – 126.

العرب لديهم ميول محورية لأنهم وقفوا موقفا عدائيا للصهيونية مثل ألمانيا النازية. ولعل ذلك بسبب ما قام به الشريف حسين عندما شن حركة واسعة ضد الانتداب البريطاني من جهة وضد الفكر الصهيوني من جهة أخرى في كل منطقة يكون فيها سواء في لبنان أم الأردن أم العراق، لكن عندما انتصر الحلفاء ازداد الوضع العربي سوءا، خاصة الوضع الفلسطيني وتنامي قوة الصهيونية بالمنطقة ووجود حليف قوي لها تمثّيل في الدول الغربية المنتصرة[1].

فبدأت مرحلة جديدة من الأزمة الفلسطينية بعد الـــ ح ع2، تمثلت في بروز قرار التقسيم الثاني خلال 1947 يحدد لكل من الفلسطينيين واليهود مناطقهم الخاصة بهم انطلاقا من لجنة التقسيم التابعة للأمم المتحدة التي عملت على رعاية الامتداد والتوسع اليهودي الذي امتد أكثر مما كان عليه التقسيم الأول سنة 1937، لأن اليهود طلبت منهم بريطانيا أن يقيموا مستعمراتٍ جديدة بجوار الحدود المصرية للرّدّ على دخول أو هجمات الألمان في حالة ما انتصروا في معركة العلَمَين صيف 1942[2].

وختاما هذا الفصل يجب الإشارة إلى أنه من أسباب تناول الحالة السياسية للعـــالم العربـــي بشـــقيه المغربي والمشرقي لأجل الوصول إلى مدى اهتمام جمعية العلماء بقضايا العالم العربي من حيـــث تناولهـــا ومدى حرصها عليها من عدمه، أي حتى يصل البحث إلى الإجابة عن (هل استطاعت جمعية العلماء أن تقف على جل القضايا السياسية العربية، ولماذا ركزت على قضايا دون أخرى؟).

هذا جانب، أما الجانب الآخر وهو كما جـــاء ذكـــره فـــي مقدمـــة البحـــث مـــن حيـــث الأســـباب العلمية التي دعت لتناول موضوع البحث، بسبب قلة إلى نـــدرة البحـــوث والدراســـات الجزائريـــة التـــي تناولت تاريخ المشرق العربي في فترات قبل وبعد الحربين العـــالميين الأولـــى والثانيـــة.. لـــذلك فالعديـــد من القضايا السياسية للعالم العربي خصوصا المشرق منه تـــم تناولهـــا فـــي هـــذا المبحـــث الأخيـــر مـــن هذا الفصل بشيء من الإطناب نوعا ما.

(1)- صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، ص 126.

(2)- صلاح العقاد، المرجع نفسه، ص 138.

الفصل الثالث

موقف جمعية العلماء من القضايا السياسية المحلّية

(1956 – 1946)

المبحث الأول: موقف جمعية العلماء من الاستعمار والتحرر

المطلب الأول: التسلُّط الاستعماري

المطلب الثاني: الحرية والتحرر

المطلب الثالث: دلالات الاستقلال والحرية لدى جمعية العلماء

المبحث الثاني: جمعية العلماء والأحزاب السياسية

المطلب الأول: واقع الاحزاب السياسية (الحركة الوطنية)

المطلب الثاني: جمعية العلماء بين الأحزاب والتحزُّب

المطلب الثالث: جمعية العلماء والانتخابات

المبحث الثالث: البعد الوحدوي لدى جمعية العلماء

المطلب الأول: جمعية العلماء بين الفكر الوحدوي والتفاعل السياسي

المطلب الثاني: موقف ج ع من الاتحاد.

المطلب الثالث: اهتمام ج ع بمبادرات الاتحاد والإصرار عليه.

المبحث الرابع: نماذج فضح الممارسة الاستعمارية في حق الشعب الجزائري

المطلب الأول: رسالة إلى رئيس جهورية الاستعمار الفرنسي

المطلب الثاني: موقف ج ع من السياسة الاستعمارية إثر زلزال الشلف 1954

المطلب الثالث: موقف ج ع من الحالة العامة للجزائر، قبيل انضمامها للثورة التحريرية.

المبحث الخامس: جمعية العلماء والثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)

المطلب الأول: تَوافُق الثورة التحريرية مع الفكر التحرري لجمعية العلماء

المطلب الثاني: مكانة ج ع وأهمية مكاتبها في المشرق للتعريف بقضية الجزائر وثورتها

المطلب الثالث: دور بعض قياديي جمعية العلماء لصالح الثورة الجزائرية

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تظهر ملامح التحرر أكثر في الفكر الجزائري، أكثر مما كانت عليه قبل ذلك، وما الأحداث التي شهدتها الجزائر بعد هذه الفترة، لهي أحداث كانت لها أثرا بالغا في مسيرة نضال الشعب الجزائري في شتى المجالات من ثقافية واجتماعية واقتصادية ودينية **وسياسية**، ولكن ربما الأحداث السياسية هي التي كانت تطغى على ذلك، بسبب الأحداث والقضايا ذات الدلالة السياسة ومتعلّقاتها.

فكانت جمعية العلماء من بين المتفاعلين في ساحة الصراع مع المستعمر، فقد كانت تنظر إلى كَوْنها تتحمل أعباء الجزائر شعبا وأرضا، فإعادة تراتيب الهوية الوطنية كانت تمثِّل لها القاعدة والركيزة الأساسية للتحرير الشامل فيما بعد.

ومسيرة النضال لجمعية العلماء يمكن تقسيمه إلى فترتين، فترة ما قبل ح ع2، وفترة ما بعد ح ع2، فالفترة الأولى كانت تحت راية وقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس تقريبا، أما الفترة الثانية فقد كانت تحت لواء الشيخ الإبراهيمي ونائبه الشيخ العربي التبسي ورفاقه الذين تحمّلوا عِبئها بعد مغادرة الشيخ الإبراهيمي إلى المشرق العربي خلال 1952.

وبالرغم من تباين طُرق إدارة وتسيير جمعية العلماء في هاتين الفترتين إلا أن المبادئ والأهداف كانت ثابتة. ولأن بدايات الأربعينات من القرن الماضي شهدت بعض القضايا خاصة على الجانب المحلي ومشاركة جمعية العلماء فيها من أجل المشاركة في عمليات التحرير الوطني ومصارعة الاستعمار فكريا وسياسيا، وهذا واضح من خلال أحباب بيان فيفري 1943، والمشاركة مع بعض أحزاب وهيئات ح و، بصفة مباشرة وغير مباشرة.

فكيف كانت تنظر جمعية العلماء لأحداث وقضايا الجزائر السياسية خلال فترة ما بعد ح ع2؟ وكيف تفاعلت معها؟ وهل كانت مواقفها إيجابا أو سلبا؟

فالأحداث التي عاشتها الجزائر على الساحة السياسية – من سياسة التسلُّط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ومختلف تياراتها- قد تفاعلت معها ج ع، مع مختلف القضايا السياسية بأشكال متباينة من حيث الإجراء منذ نشأتها إلى غاية انخراطها رسميا في صفوف الثورة التحريرية، ومن أهم تلك القضايا، الاندماج والتجنيس، التجنيد الإجباري، بيان فيفري 1943 وأحباب بيان فيفري، الحرب العالمية الثانية، مجازر الثامن ماي 1945، دستور الجزائر 1947، الانتخابات والتمثيل المحلي والبرلماني، الأحزاب السياسية، جبهة الدفاع عن الحريات واحترامها 1952، الثورة التحريرية.. (ولكنه حتى لا تخرج هذه الدراسة عن إطارها الزماني أكثر، تم التركيز على الأحداث والقضايا السياسية بين(1946 – 1956).

المبحث الأول: موقف جمعية العلماء من الاستعمار والتحرر

لعل من أهم مواقف ج ع خلال الفترة الاستعمارية ليس منذ نشأتها فحسب بل حتى قبل ذلك، تمحور نشاطاتها وأفعالها وفق مبادئ سامية، هدفت إلى محاربة الاستعمار سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العربي عموما.. لِما له علاقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمختلف سياساته الاحتلالية على كافة الأصعدة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ودينيا.. لذلك نجد ج ع بمناهضتها للاستعمار هو مناهضة لكافة متعلقاته التسلُّطية خاصة في الإطار المحلي الجزائري باعتبارها قد عايشت الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

المطلب الأول: التسلُّط الاستعماري

فجمعية العلماء كانت من بين العناصر الفاعلة تواجه الاستعمار بصبر وثبات، فكانت من الجزائريين الذين يواجهون سياسة الاحتلال وجرائمه بالصبر والعزيمة والعمل..[1]

أولا– نظرتها إلى الهيمنة الاستعمارية الفرنسية:

عند تَتبُّع فِترة ما بعد الشيخ ابن باديس يمكن القول أن هناك تطوّرا ملحوظا في النشاط السياسي لجمعية العلماء في إطار التفاعل مع الأحداث الراهنة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حينما تم إعادة فتح جريدة البصائر في سلسلتها الثانية بداية من 1947[2]، فكان علماء الجمعية وكُتّابها كثيرا ما يتحدّثون من خلالها عن مختلف الجوانب الخاصة بالجزائر والعالم العربي بمختلف أجزائه، فاضحين سياسة الاستعمار(الفرنسي، الإسباني والإيطالي وحتى الانجليزي) ومكائده في محاربة الجزائريين وإخوانهم المغاربة والمشارقة، مركّزين على عدّة جوانب أهمها قضية الاستقلال والوحدة، وأنّ الاستقلال لا يأتي إلا بالوحدة والاتحاد بين الأحزاب ثم بين الأقطار ضد عدوّ مشترك. فكانت لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين مواقف عديدة من الاستعمار ووسائل تصفيته، وأهمية التحرر والاستقلال والوحدة المغاربية ومحاربة الفكر الاندماجي..

من بين مؤشرات هذه النظرة الجديدة في كشف المغالطات وأساليب المستعمِر في تطبيق هيمنته على بلاد المغرب ما جاء في أول عدد من جريدة البصائر في سلسلتها الثانية أنها ستكون ذات طابع جديد في رؤاها ووجهات نظرها ومواقفها في مختلف مجالات الحياة، من أجل الغوص في شتى الميادين، ومن أجل تبصرة الشعب الجزائري، بكل ما يدور حوله وهو لا يدري، وهذا ما جاء على لسان قلم البشير الإبراهيمي

---

(1)– محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 113.

(2)– كان أول ظهور لجريدة البصائر في سلسلتها الأولى بداية من 01 شوال 1354هـ / 27 كانون الأول ديسمبر 1935م. وتوقفت عن عدد: 141، في يوم الجمعة 09 رجب 1358هـ / 20 آب أغسطس أوت 1939م. أمّا السلسلة الثانية فبدأت: يوم 07 رمضان 1366هـ/20 تموز يوليو جويلية 1947م وكان آخر عدد لها تقريبا: عدد: 361 ، بعد 25 شعبان 1375هـ/07 نيسان أبريل أفريل 1956م. (النسخة المصوّرة لدار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ / 2006).

في افتتاحية العدد الأول للبصائر في سلسلتها الثانية، حيث قال: " فأمّا جمعية العلماء وكيف كانت وكيف هي الآن، وما هي مواقفها في مبادئها وما يمس مبادئها، فهي الميادين التي حُيِيت جريدة البصائر لاقتحامها، فانتظروا فستجلِّي لكم الحقائق كما هي وستفضح المخبَّات التي كثر فيها لغط اللاغطين وستكشف الدعاوى الزائفة التي تجري بها ألسنة المضلِّلين.."[1]

ومنه يمكن القول بأن الجرائد لدى جمعية العلماء كانت من أبرز الوسائل والأدوات الكفيلة في فضح ألاعيب ودسائس الاستعمار. فذكرت من خلالها العديد من عوامل تصفيته. ومن هذا المنطلق تم الاستعانة بدرجة كبيرة للمادة العلمية المستقاة من البصائر باعبتارها لسان حال ج ع، ولكونها أيضا كانت تؤرّخ وتشهد لأحداث وقضايا تلك الفِترة..

إن الاستعمار يتلخّص في تكريس تبعية البلد المستعمَر إلى البلد المستعمِر، حيث يجعل واقعها الاستعماري واقعا لا يمكن محو آثاره، وهذا من خلال ما يسمى بالممارسة الاستعمارية التي يعتمد على تحطيم بنية الدولة المستعمَرة (المجتمع المحلّي) والقضاء على الأسس المادية التي يقوم عليها وتحييد القيم الحضارية التي يعتمد عليها، وبمحاصرة الدين ومحاربة اللغة وإحياء النعرات والنزعات الإقليمية والمذهبية والجهوية وتوطين العناصر الأجنبية الدخيلة (المجتمع الاستئصالي) لتحل محل المحلِّيين[2].

قسّم الشيخ الإبراهيمي[3] السياسة الاستعمارية الفرنسية إلى سياسة – داخلية عامة– في إطار فرنسي بحت، وسياسة خاصة مع مستعمراتها وعلى رأسها الجزائر، فهذه السياسة الثانية تعتمد على الهيمنة والاستبداد والتسلُّط والقهر والطُغيان، وترتكز على إلغاء حقيقة القانون إذا كان الأمر يتعلق بالجزائري، باستخدام آليات استعمارية كالمستوطنين وبني جلدة الشعب الجزائري، فهم أعوان للمستعمر على إخوانه[4].

كان رجال جمعية العلماء ينظرون إلى تحرير الجزائر يكمن بداية في تحرير المقوِّمات والركائز الأساسية للهوية الوطنية التي تعتمد على الأرض والروح، وهذا بالتصدّي لها وفضح سياساتها

---

(1)– الإبراهيمي، استهلال، البصائر، ع: 01، 7 رمضان 1966هـ/ 25 تموز يوليو 1947م، ص 01.

(2)– ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 20.

(3)– إلتقى الشيخ الإبراهيمي في باريس 1949 بالسيد إنعام الله خان الباكستاني الكاتب العام للمؤتمر الإسلامي، الذي جاء يدعو إليه علماء المسلمين، وقد كان من المقرر أن يفتتح في كراتشي خلال شهر فيفري 1951. ومن خلال هذا اللقاء بدأت العلاقات بين ج ع و باكستان. وبرمجة رحلة إليها (بدعوة من إنعام خان). وزار الإبراهيمي باكستان مرتين في 1952 والثانية في 1956 من أجل التعريف بالقضية الجزائرية.في الأولى باسم ج ع أما الثانية كممثل لجبهة التحرير الوطني .. فرحلة باكستان الأولى من أجل حضور المؤتمر العالم الإسلامي، والثانية من أجل تقريب صورة الجزائر للمسلمين، حيث سافر من القاهرة إلى باكستان في 25 مارس 1952. وهنا طلبت منه تقديم اقتراحات حول تأسيس دستور الباكستان وسمح بمشاركة الفضيل الورتلاني في إبداء رأيه حول دستور باكستان... عن : أبو القاسم سعد الله، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص ص 187 – 197

(4)– باعزيز بن عمر، من ذكرياتي مع الإمامين الرئيسين ...، مرجع سابق، ص ص 115 – 116.

الاستعمارية[1]. ولأن ذلك سيعمل على استكمال الهدف الأسمى فيما بعد بتحرير الأرض. فوضعية الجزائر أثناء الحكم الاستعماري ليست من أصول العدل التي كانت تنادي بها فرنسا، وليست هي من أصول الديمقراطية المزعومة، وأنها وبَالٌ على الفكر الديمقراطي الغربي الحر، لذلك جاء في البصائر أنه يجب على ساسة الاستعمار في الجزائر أن يفكّروا مرة أخرى لمراجعة أحكامهم ونظمهم الاستبدادية والاستعمارية الممقوتة[2].

وعندما قام المجلس الجزائري بعقد جلساته خلال دورته العادية من أجل النظر في القضايا التي كان يراها الاحتلال جديدة –حسبه– لمناقشتها ودراستها، حاولت البصائر أن تُوصّل رسالة إلى الشعب كون هذا المجلس جسد بلا روح لم يستفد منه الجزائريون رغم وجود العديد من أبناء الوطن فيه، فوصفته بالمجلس الأناني والضعيف ذلك أنه خلال مدة وجوده لم يثبت عليه أن خدم الشعب الجزائري في جل الميادين كونه أن أعضائه من الجزائريين انانيين يرهبون سلطة الاحتلال ويخافونها لذلك وصفتهم بالضعف فليس لهم القدرة على تحمل المسؤولية حتى وإن كانوا قد عُينوا عن طريق التزوير[3]. كما رأت بأن أغلب أعضائه الجزائريين لا ينظر إلا لمصلحته دون المصلحة العامة، ودون تحقيق ما يرجوه منهم، وهذا ما تعمل من أجله السلطة الاستعمارية في الجزائر[4].

ج ع كانت تأسف على كل جزائري كان يمكنه أن يخدم وطنه من موقعه السياسي، خصوصا إذا كان في هيئة ذات تأثير مثل المجلس الجزائري، حيث كان بمقدورهم مهما كان عددهم وكيفما تمّ اعتلاؤهم في مناصبهم– أن يُحصّلوا الخير لإخوانهما المعدومين، لا أن ينعموا بمراكز الريادة والنخبة، في الوقت الذي كانوا قد وصلوا إلى ما وصلوا إليه إلا بفضل تزكية الشعب لهم، فلم يحققوا ما كان مرجوا منهم على حد تعبير البصائر آنفا.

ثانيا– موقف جمعية العلماء من موقف الشعب الجزائري تجاه الاستعمار:

تَعتبر ج ع الاستعمار الفرنسي في الجزائر وفي باقي البلاد المغاربية هو نفسه، من حيث الأسلوب والظلم والتسلّط وانتهاك الحرمات بأفعاله القبيحة ومعاملاته الشنيعة على العباد والبلاد وكل ما مسّ المقدسات الإسلامية وشعائرها والأرض والممتلكات وأثرها ماديا وروحيا، وهذا ما جعل الاستعمار في الجزائر له موقف العداوة من طرف شرائح المجتمع الجزائري، لأن الشعب المستعمَر كان يتربص به، وكان يعمل بما استطاع على قطع دابره.

---

(1)– باعزيز عمر، المصدر نفسه، ص 118.

(2)– محمد الغسيري، الشيخ عبد الحميد بن باديس والكفاح الاجتماعي، البصائر، ع:78، 04 رجب 1368هـ/02 أيّارمايو1949م ص8

(3)– توفيق المدني، في الشمال الأفريقي، في الجزائر، البصائر، ع: 96،07 صفر 1369هـ/28 تشرين الثاني نوفمبر1949، ص4

(4)– البصائر، ع:96، المصدر نفسه.

فالموقف في الجزائر بين الأمّة الجزائرية والاستعمار موقف مُكَهرب بلغ النهاية في الحدّة والشدّة، بسبب ظلم الحكومة وتسلّطها المتزايد، مما جعل الجزائريين يترقبون الأيام وتحيُّن الفرص والاستعداد لنيل حقِّها الذي آمنت به، فالمقاومة الحقيقية في الجزائر هي مقاومة أهداف الاستعمار، لأن الجزائريين من خلال مبادئ ج ع الداعية لمقاومة المُبشّر والسياسي الحاكم والجندي، رغم ما تُدركه فرنسا من هذه الحقيقة، لأن ج ع ليست كغيرها من الحركات السياسية التي كانت فرنسا تستطيع أن تُرضيها بالمساومة، عكس ج ع التي كان يخشاها الاستعمار كونها إن لم تنجح فهي لا تستسلم، لأنها واصلت مبدأ ترسيخ روح الإيمان بهوية الجزائر وعزّزت روح المقاومة في النفوس[1].

إذن فنظرَة ج ع للاستقلال كونه حقٌّ نابع من الفطرة الإنسانية، لا يُمنح من طرف الاستعمار، بل يُؤخذ كما سُلب، ولا يمكن أن يتحقق إلا باستحضار معنى الحرية والتحرر في نفوس الشعوب المستعمَرة.

المطلب الثاني: الاستقلال بين الحُرِّية والتحرُّر

وإذا كانت مواقف جمعية العلماء من الاستعمار واضحة، حسب ما تقدّم، فإنّ نظرتها للاستقلال والحرية في إطار ما يُسمّى بالتحرُّر لهُوّ أوضح.

أولا– الاستقلال:

كثيرا ما كانت جمعية العلماء تهاجم السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خاصة وفي العالم عامة، فهي ترى التسلُّط الاستعماري لن يتخلى عن مستعمراته، فكثيرا ما كانت فرنسا في هيئة الأمم المتحدة تقف دائما في وجه أي قضية تحرر عربية أو إسلامية كانت أو حتى في أمريكا اللاتينية أو آسيا أو أفريقيا.

نشرت جريدة البصائر لمقال أصله في أحد الجرائد الفرنسية "صدى باريس *"L'Echo de Paris* يتلخص في؛ أنّ الحركة التي يقوم بها العلماء المسلمون في الجزائر، أكثر خطرا من جميع الحركات التي قامت حتى الآن فيها، لأن العلماء المسلمين يرمون وراء حركتهم هذه إلى هدفين كبيرين؛ الأول سياسي والثاني ديني.. فهم لا يسْعون إلى إدماج الجزائر بفرنسا، بل يفتشون في القرآن الكريم نفسه عن مبادئ استقلالهم السياسي[2].

من خلال هذه التصريحات حول جمعية العلماء، وحسب ما ذهبت إليه الصحافة الاستعمارية نجد أن سلطة الاحتلال كانت تُدرك أن جمعية العلماء ربما هي من أخطر من بعض الأحزاب والمنظمات الوطنية الأخرى، خاصة وأنها تعتمد على مرتكزٍ أساسي في نضالها وهو مقومات الهوية الوطنية وعلى رأسها الإسلام، فالإسلام بالنسبة لجمعية العلماء القاعدة الأساسية التي تستمد منها قوتها، فهي لا تعتقد أن الدِّين

(1)– الإبراهيمي، الآثار، ج4، مصدر سابق، ص ص 87 – 89.

(2)– ما ذا يُقال عن جمعية العلماء؟ !، البصائر، ع: 61، 25 صفر 1368هـ / 02 نيسان أبريل – أفريل 1937، ص 03.

منفصل عن السياسة من حيث المبدأ، فهذا ما تعتقده سلطة الاحتلال حينما جاء في التصريح السابق، بأن جمعية العلماء هي حركة تعتمد على هدفين أساسين وأولها سياسي، فهم يعلمون بأن الإسلام (القرآن الكريم والسُّنّة النبوية المطهّرة) ينصّان على أن المسلمين لا يمكن أن يكونَوا وهم في أرضهم تحت لواء دولة غير مسلمة. وهذا ما سيؤدي بهم إلى العمل بكل الوسائل المتاحة على نزع قيود الدولة المسيطرة عليه في إطار التحرر والاستقلال السياسي.

فنظرة الجمعية للاستقلال الوطني، كانت ملامحها قبل الثورة التحريرية بحوالي عقد من الزمن، حيث كان يرى ابن باديس أنّ الاستقلال من أهم الحقوق المدنية والسياسية للشعوب؛ "إن الاستقلال حق طبيعي لكل أمّة من أمم الدنيا، وقد استقلّت أمم كانت دوننا في القوة والعلم والمنعة والحضارة، فكلما تقلبت الجزائر مع التاريخ فمن الممكن أن تزداد تقلبا، وتصبح مستقلة استقلالا واسعا تعتمد عليها فرنسا اعتمادَ الحرِّ بالحُرِّ"[1].

فهذه النظرة الاستشرافية لابن باديس قد تحققت لأنه كان يلتمس في الشعب الجزائري بالنهوض يوما بالثورة على فرنسا من أجل أخذ ما سلبته منه، وهذا معنى قوله فمن الممكن أن تزداد تقلّبا، وهذا التقلّب هو عملية التغيير بالثورة على الاستعمار ونزع هيمنته عليه.

لكن الاستقلال إذا كان مطلبا شرعيا في ظل استعمار يعتقد جازما أن كل ما يحتله له ولن يتخلى عنه، سيؤدي بالتفكير في عملية المدافعة لنيل الحق الأسمى وهو الحرية والاستقلال، وهذا ما نوّه به طالب الإبراهيمي في جريدة الشاب المسلم، حيث قال: "نريد أن ندافع على الحرية والكرامة الإنسانية ونواجه بكل قِوانا كل أشكال الظلم ونكافح الظالم والمُجوَّع والمستعمِر والعنصري مهما كان القناع الذي يخدع به"[2].

ومن بين المُؤشرات على فكرة الاستقلال لدى ج ع نجدها عندما قَدِم الإبراهيمي والتبسي إلى مدينة باتنة خلال زيارة تفقدية لِشُعَبِها ولبعض المدارس والمساجد فيها، قام التبسي بإلقاء خطاب حماسي وشجاع طالب فيه السامعين "بضرورة استقلال الجزائر وتكوين دولة جزائرية مستقلة عن فرنسا"، كما بيّن كيفية تحصيله بأنه؛ لا يتأتّى ذلك إلا وفق الوحدة ومتانة الصف لمواجهة الهيمنة الاستعمارية الفرنسية[3].

(1)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، المرجع السابق، ص 203.

(2)– أحمد طالب الإبراهيمي، " سبيلنا "، الفتى المسلم، لسان حال شباب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ج1، المصدر السابق، ص 265.

(3)– تقرير أكتوبر 1946، نشريات مصلحة الربط شمال أفريقيا، .13 .1.A 5/ ، أرشيف ولاية قسنطينة. المصدر السابق.

ومن بين مواقفها حول حق الاستقلال والحرية في الإطار العربي عامّة والمغاربي خاصة، مساندتها لعبد الرحمن عزام باشا[1] أمين جامعة الدول العربية خلال 1947، عندما قرّر إرجاء طرح قضية المغرب العربي –الشمال الإفريقي– في أروقة هيئة الأمم المتحدة، كخطوة استراتيجية تعتمد على استغلال الوقت المناسب. فقد تناولت البصائر لسان حال ج ع هذه المسألة بطريقة سياسية – ذات بُعد نظر– ردّا على من اتهمّها بالتخاذل تجاه قضايا العرب، وممّا جاء في هذا الموقف؛ "وإننا لنرى الحقّ كل الحقّ فيما ارتآه عزام باشا، وإن كنّا لم نطّلع إلى يومنا هذا على النص الرسمي لتصريحه.. فقضية المغرب العربي يجب أن تُعْرَض لا محالة –ومهما كانت الظروف– على محكمة الأمم العامة، إنّما يجب أن تُعْرَض إلاّ في الوقت المناسب، وبعد تهيئة وسائل النجاح كلِّها، والمغرب العربي يَصْبر وينتظر بانتباه عظيم.."[2]

وهذا ردّا على الذين انتقدوا عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية بعدم رفع قضايا تقرير مصير الشعوب العربية المستعمَرة لدى الأمم المتحدة. فقد كانت ج ع ترى بأن تأخُّر أمين عام جامعة الدول العربية في رفع قضايا مصير العالم العربي القابع تحت سيطرة الاستعمار ما هو إلاإستراتيجية تُمليها الظروف الراهنة وحنكة سياسية تعتمد على استغلال الوقت المناسب، وهي هنا لا تدافع عن شخص عبد الرحمن باشا بل تدافع عن أعماله وطريقة تسييره للجامعة العربية[3].

وتأكيدا على أنّ ما يحصل في بلاد المغرب من ليبيا إلى المغرب الأقصى مرورا بتونس والجزائر له تبعيّاته باعتباره جسدا واحدا إذا ثار عضو فيه ثار بقية الأعضاء. فحينما أعلن محمد فاضل الجمالي[4] عن استقلال ليبيا أثناء حفلة كبيرة على شرف الوفد الليبي، قام بتقديم الشيخ الإبراهيمي لإلقاء كلمة بمناسبة ذلك،

---

(1)– عبد الرحمن عزّام باشا: ولد عبد الرحمن عزام باشا في 8 مارس 1893 بالشوبك الغربي مركز العياط محافظة الجيزة من أسرة عربية تنتمي أصولها إلى جزيرة العرب. درس الطب في كلية سان توماس بجامعة لندن سنة 1912. بدأ ممارسة نشاطه السياسي في لندن. في عام 1936 عين وزيرا مفوضا وممثلا فوق العادة للمملكة المصرية وشملت هذه المفوضية عدة دول عربية وإسلامية هي العراق وإيران وأفغانستان والسعودية . في عام 1945 كان عضوا في الوفد المصري لوضع ميثاق الجامعة. في 22 مارس 1945 اختير بالإجماع كأول أمين عام للجامعة وظل فيها الى عام 1952. تبنى قضية حرية واستقلال الدول العربية والإسلامية، ودعا إلى استقلالها وطرح الأمر أمام مجلس جامعة الدول العربية وكانت الجامعة أول منظمة دولية تعترف باستقلالها. تقلّد الكثير من الأوسمة والجوائز من الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية. توفى في 2 يونيو 1976 ودفن بمسجد عزام بحلوان بمصر. عن الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية : http://www.arableaguetunis.org/?page_id=196

(2)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع:10، 28 ذي القعدة 1366هـ/13 تشرين الأول أكتوبر 1947، ص5.

(3)– رغم حنكة عبد الله عزّام في ضبط مواقف جامعة الدول العربية بالنسبة لقضايا المغرب العربي والتي دافعت جمعية العلماء طريقته حولها، إلا أنها بالنسبة لقضية القدس وفلسطين والاحتلال اليهودي للشام لم تكن معه في طريقة إدارته وسياسته المتبعة حول ذلك.. أنظر مختلف أعداد جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين أعوام 1948 – 1950.

(4)– محمد فاضل الجمالي: ولد في الكاظمية ببغداد عام 1903 ، نال مختلف الدرجات العلمية في 1946 كان على رأس وزارة الخارجية العراقي إلى غاية 1952. كانت له مؤلفات منها العراق والاتحاد العربي.بالإضافة إلى مشاركته في التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو سنة 1945، ساهم في إبراز العديد من القضايا العربية خاصة المغاربية منها... وقد فارق الحياة وهو في تونس عام 1997. عن مجلة العدالة، ع: 279325 نوفمبر 2013 ، العراق، عن الموقع: http://archive.aladalanews.info/pdf/2013/11/2793/p16.pdf

فاستغلّ الإبراهيمي ذلك الموقف يُنبئهم فيه بقيام ثورة تحريرية شاملة في الجزائر، فكان من جملة ما قاله: "أنّ الجزائر ستقوم قريبا بما يُدهشكم من تضحيات وبطولات في سبيل نَيْل استقلالها وإبراز شخصيتها العربية الإسلامية"[1].

من خلال هذه المناسبة التي أُقيمت على شرف استقلال ليبيا، يمكن إدراك أنّ الشعور بالحرية والاستقلال يربط بلاد المغرب كافّة، وما حضور الشيخ الإبراهيمي هنا إلاّ دليل على الشعور بالانتماء المغاربي خاصة والانتماء العربي عامة، إضافة إلى مكانته المرموقة لدى العرب حكومات وشعوبا. فهذا الشعور أحد دلالات التقارب الوحدوي في إطاره المغربي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نظرته الاستشرافية حول قيام ثورة شاملة ضد طغيان الاستعمار في الجزائر، والتي قد تحققت بقيام ثورة نوفمبر المجيدة.

فجاء في العدد الثالث للبصائر في سلسلتها الثانية 1947: " كان ممثل روسيا السوفياتية قد أعد لذلك الافتتاح عُدَّته، فألقى قنبلة في صفة سؤال مُحرج؛ هل للدول التي تدير بلادنا غير متمتعة باستقلالها، أن تمد اللجنة[2] بمعلومات عن مدة مشاركة أهالي المستعمرات في إدارة شؤون بلادهم؟ وهل تريد تلك الدول أن تعطينا بيانات عن مستوى حياة الأهالي في تلك المستعمرات؟ ثم طلب أخيرا أن يتقرر مبدآ دراسة اللجنة لسائر التقارير والشكايات التي تَرِدُ عليها من البلدان التي لا تتمتع باستقلالها. ووقف مسيو "روجي قارو" ممثل فرنسا في هيئة الأمم المتحدة، وقفة الخصم الألد في وجه هذه القضية ودافع عن فكرة الاستعمار المباشر؛ وحقوق الحكم، دفاعا حارا، وطلب من الهيئة أن لا تعير أذنا لمطالب الرفيق الشيوعي"[3].

لذلك كان توفيق المدني على غرار الإبراهيمي كثير الحديث عن الاستعمار بصورة عامة من حيث الأهداف والمبادئ الاستعمارية في استعباد الناس، ولكنه كثيرا أيضا ما كان يَفصل بين الاستعمار الإنجليزي والاستعمار الفرنسي، فكان يرى بأن الاستعمار الإنجليزي أكثر تحضُّرا من الاستعمار الفرنسي، باعتبار أن أغلب المناطق التي كانت تحت سيطرة الإنجليز استعمارا أو انتدابا تساهلت في الكثير من قضايا تلك المستعمرات إلى إن انجلت نهائيا عنها أو ستنجلي، كما كان له موقفا حول القضية المصرية أثناء الانتداب البريطاني، أين ساند المصريين في طرح قضيتهم أمام الإنجليز بوقوفها الند للند أمام مجلس الأمن من أجل تحقيق المصير باستقلالها عن السيطرة الإنجليزية، وتعمل جاهدة من أجل إلغاء معاهدة قد اعترفت بها ببقاء قوة مسلحة على ضفاف قناة السويس، لأنها لا ترى الاستقلال الحقيقي إلا إذا انجلى الإنجليز عن كل شبر من

(1)– محمد فاضل الجمالي، محمد البشير الإبراهيمي والعلاقات التونسية الجزائرية_الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بأقلام معاصريه، المصدر السابق، ص 132.

(2)– هي أحد اللجان الأممية المكلفة بدراسة حالات البلدان التي لا تتمتع باستقلالها للنظر في مختلف شؤون الشعوب المستعمرة في شتى مجالات ومناحي الحياة..

(3)– توفيق المدني، البصائر، ع:05، 20 شوال 1366هـ/ 5 أيلول سبتمبر 1947م، ص 5.

أرضها.. ومن خلال الوعي القومي للمصريين في الحرص على وحدتهم وقضيتهم العادلة، كان يرى بان الإنجليز سيندحرون وينهار نظامهم في مصر، فترتفع على أنقاض ذلك الاستعمار على مرأى ومسمع العالم.

حيث قال في هذا السياق: "..وإننا سنرى لا محالة مجلس الأمن يوصي الإنجليز من طرف خفي بسرعة الجلاء وسنرى أيضا خروج جندهم في أقرب وقت من تلك المنطقة.. وهكذا ينهار على مرأى منا ومسمع وتحت مفعول الوعي القومي من جهة وانتباه الضمير الإنساني من جهة أخرى، النظام الاستعماري المُشمخرّ الذي كان من قبل قد وطّأ للإنجليز وللهولنديين أكناف الهند والسند وجاوة وسوماطرة ومصر، فترتفع على أنقاض ذلك الاستعمار، على مرأى منا ومسمع أيضا، أعلام الاستقلال زاهية ورايات الحرية خفّاقة "[1].

كما قال الإبراهيمي من جهة أخرى: "وأمّة كاملة كانت نهبا مُقسّما بين استعمارين متعاونين على إبادتها؛ مادي متسلط على الأبدان، وروحاني متسلط على العقول فصححت حركة الإصلاح الديني عقولها، فصح تفكيرها، واتزن تقديرها، واستقام اتجاهها للحياة. وأن تحرير العقول من الأوهام ، سبيل ممهد إلى تحرير الأبدان[2].

كذلك نجد ابن باديس كثيرا ما كان يتناول قضية الحرية والاستقلال بما يضادها عند نظرته للاستعمار، حيث أكّد على أن الحرية والاستقلال تأخذان ولا تُعطان، ولا بأس إعادة ما ذُكر سابقا كما جاء حرفيا عن ابن باديس: "قلِّب صفحات التاريخ العالمي، وانظر في ذلك السجل الأمين، هل تجد أمة غُلبت على أمرها أو نُكِبت بالاحتلال ورُزِئت في الاستقلال ثم نالت حريتها منحة من الغاصب وتنازلا من المستبد ومنَّة من المستعبد، اللهم كلا ، فيما عهدنا الحرية تُعطى وإنما عهدنا الحرية تُؤخذ، وما عهدنا الاستقلال يسجل بين دفتيّ حوادثه جيبة للمجاهد، إنما رأيناه يسجل خيبة للمستجْدي"[3].

كما قال الإبراهيمي واصفا الاستعمار بأنه أكبر الأعداء": "إن الإسلام والاستعمار ضدان لا يلتقيان في مبدأ ولا في غاية، فالإسلام دين الحرية والتحرير، والاستعمار دين العبودية والاستعباد.. فالاستعمار عدو لدود للإسلام وأهله، فوجب في حكم الإسلام اعتبار الاستعمار أعدى أعدائه ووجب على المسلمين أن يطبقوا هذا الحكم وهو معاداة الاستعمار لا موالاته"[4].

فالحُكم على معاداة الاستعمار ليس من باب المعادة المُطلقة، بل بسبب ما يقوم به الاستعمار من محاربة عقائد الناس، وتغييرها لما يراه هو، كما فعلت فرنسا في الجزائر مُحاولة تنصير الجزائر، ولأن

(1)- البصائر، ع:04، 13 شوال 1366هـ/29 آب إغسطس أوت 1947م، ص4.
(2)- الإبراهيمي، جناية الحزبية على التعليم والعلم، البصائر، ع:46، 18 شوال 1367هـ / 23 أوت 1948م، ص 2.
(3)- الشهاب ج5، م6، 01 محرم 1349هـ / حزيران يونيو، جوان 1930م، ص 318.
(4)- الإبراهيمي، الآثار، ج:5، مصدر سابق، ص 68.

الإسلام دين وين ودنيا، كان القرآن الكريم قد حرّم على المسلمين موالاة غير المسلمين على حساب المسلمين، فوجب معاداة الاستعمار كونه لم يأت للبناء والتعمير بل جاء الهدم والتدمير.

وهذا ما أدّى بالإبراهيمي لقول: "جاء الاستعمار الفرنسي إلى هذا الوطن كما تجيء الأمراض الوافدة، تحمل الموت وأسباب الموت، وكلامنا موجه إلى فرنسا الاستعمارية وإلى آلات الاستعمار من عقول وأفكار ورجال وهيئات، فلا تتجاوز الظنون بنا هذه الدائرة"[1]. فهذه المواقف وغيرها من الاستعمار جعل ج ع تُسهم ببث الوعي الوطني من أجل التحرر وتعبئة الطاقات لتخليص الجزائر[2].

فالتحرر من أبجديات الحرية، وهذا ما جاء به الإسلام كشريعة تضمن الحريات للأفراد والجماعات، وتدافع وتحارب من سلبها باستبداد أو باحتلال أو بأي وسيلة كانت، فكأنّ الحرية والاستقلال مطلبان أو حقان لا يمكن الفصل بينهما.

ثانيا– الحرية والاستقلال وجهان لعملة واحدة ؛

فكثيرا ما كان ابن باديس يرى بأن الحرية من أحقِّ الحقوق للإنسان، فهي حق إنساني يتعلق بالاستقلال بعلاقة وثيقة، يتمثل مقداره بمقدار رغبة الحياة، كما كان يُلح على أن قيمة الحرية الفردية لا تتحقق إلا بتحقق حرية مجموع الأمّة، فهي تعني عنده قبل كل شيء حقا جماعيا يشمل كل مظاهر الحرية، من حرية المعتقد إلى ممارسة الحقوق السياسية[3]. كما أن فكرة الاستقلال لم تبارح فكر رجال جمعية العلماء قبلا فكيف كانوا بعد ظهورها، فنجد ابن باديس عبر جرائد الجمعية أو عبر جريدته الشهاب لا يُخْفي فكرة الاستقلال تصريحا أم تلميحا، فالحرية أساس الحياة الحقيقية، وأصدق برهان عليها هو ما ينظر إليه العلماء على أنها ليست مجرّد حق يتمتع به الإنسان فقط لكنها هي أصل الحياة وعينها، فلا يمكن لإنسان أن يجرّدها من إنسان آخر[4].

وكان شباب جمعية العلماء يُسهمون هم كذلك في طرح انطباعاتهم حول مسألة الحرّيّة ونظرتهم إلى الإمبريالية، ومنهم إسلام مدني أحد كُتّاب الفتى أو الشاب المسلم الموجهة لشباب وتلاميذ جمعية العلماء يعبِّر عن نظرته من جهة ونظرة من هم على شاكلته من أبناء الجمعية حول حقيقة الحرية لديهم، حيث قال: "لقد مرّت 124 سنة والضحية ما زالت تستنشق الهواء، ينقصها ريح الحرية.. لقد انتصرت الجزائر لأنها لم تم،

(1)– الإبراهيمي، لجنة (فرانس– إسلام)، البصائر، ع:115، 22 جمادى الثانية 1369هـ/10 نيسان أبريل أفريل 1950، ص1

(2)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، المصدر السابق، ص 202.

(3)– محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، المصدر السابق، ص ص 43 – 45.

(4)– عبد الرحمن شيبان، نقلا عن ابن باديس، حقائق وأباطيل، المرجع السابق، ص ص 109 – 110.

ولأنها بقيت وفية روابطها مع الإسلام مثلما هو الحال بتقاليدها العربية قد تستطيع أن تَكسِر أغلال الإمبريالية"[1].

وردا على فرنسا الاستعمارية بشأن ثورتها التي تتغنّى بها وتحتفل بها في الـــــ 14 جويلية من كل عام تخليدا لثورة شعبها ضد سياسة القمع والاستبداد التي مارسها الباستيل، المحطّم في 1789م، فقد كتب ابن باديس كلماته المعبِّرة عن الحرية الحقيقية طاعنا في الحرّية المزعومة للاستعمار الفرنسي منتقدا شعار ثورتها (الحرية المساواة العدالة)، فأعادت البصائر[2] بعد سنوات من وفاته ما قاله لبعث رسالة ذات عدة اتجاهات نحو الجزائريين ونحو الاستعمار ومن والاهم: "أيتها الحرية المحبوبة، تحتفل بأعيادك الأمم وتنصب لتمجيدك التماثيل، وتتشادق بأمجادك الخطباء وتتغنّى بمافتنك الشعراء، ويتهالك من أجلك الأبطال، وتُسفك في سبيلك الدماء، وتُدكُّ لمراحك القلاع والمعاقل.. لكن أين أنت في هذا الوجود؟ كم من أمم تحتفل بعيدك وقد خضعت نير العبودية على أمم وأمم..، وكم هدم صرحك هادم، ولكن بنى على أنقاضه سجون للأحرار. أين أنت أيتها المحبوبة، فتّشتُ عنك في الشعوب الضعيفة فوجدت المرهفين قد كبَّلهم استبداد الأقوياء"[3].

فيمكن القول بأنّ جهود رجال جمعية العلماء بخصوص الحرية والاستقلال كانت بمثابة المناخ الملائم لبث روح اليقظة الوطنية والثورية وِفق تراتيب الأولويات، من أجل تحقيق أهدافها حسب الأولوية كمنهاج ضد اليهمنة الاستعمارية. لذلك كانت ترى بأن من ضروريات وأساسيات القضاء على الاستعمار وتصفيته يجب توفّر عدة عوامل وأسباب.

ثالثا– عوامل تصفية الاستعمار:

على غرار ما تناولته جمعية العلماء في مناهضة الاستعمار بكل أشكاله، فقد كان موقفها من مواجهة الاستعمار يتمثل أساسا عن طريق أهم العوامل التي كانت دوما تسعى لتحقيقها وتجسيدها في الجزائر بصفة خاصة وفي المغرب العربي بل وحتى في العالم العربي والإسلامي بصفة عامة، فكانت نظرتها إلى إمكانية تصفية الاستعمار من حيث المبدأ أمر ممكن تحقيقه بمقارنة الظروف والعوامل المُتاحة وأهمها هو "الاتحاد والوحدة"، باتحاد كافة عناصر الشعب أفرادا وجماعات أحزابا وجمعيات، ووحدة متكاملة وراء هدف وغاية واحدة هي الجزائر الحرة المستقلة، فكثيرا ما ردّدت فكرة "للقضاء على الاستعمار يجب توحيد الجهود" والمقصود هنا الاتحاد والوحدة في كل المجالات. لِمَ لا؟ وقد أثبت التاريخ ما للوحدة من أثر خطير في القوّة والمَنَعة، والعكس يثبت الضعف والانهيار.

---

(1)– إسلام مدني، الفتى المسلم (مجلة)، لسان حال شباب جمعية العلماء المسلمين، 1952– 1954، ج1، المصدر السابق، ص 434. (رقم 331، 30 أفريل 27/1954 شعبان 1373ه/ ورقم 32، 14 آذار مارس 1954/ 02 رمضان 1373هـ).

(2)– هذه الكلمات تناولها ابن باديس في البصائر في 14 تموز يوليو جويلية 1939.

(3)– عن ابن باديس، أيتها الحرية المحبوبة أين أنت في هذا الكون؟، البصائر، ع: 226، 3 شعبان 137هـ / 17 نيسان أبريل أفريل 1953م، ص 02.

فالتذكير المستمِرُّ لجمعية العلماء بسياسة التسلُّط الاستعماري في الجزائر وغيرها َهدفَ إلى تحقيق التوعية وشحن المعنويات للوقوف أمام التحديات الاستعمارية، فنجد أن للشيخ العربي التبسي[1] كان من أبرز العلماء المناهضين للاستعمار، فكثيرا ما كان يُذَكِّر بدور ج ع في محاربة الاستعمار رغم بطشه، لأنّ الجمعية كانت تنظر إلى الحرية والاستقلال على أنهما شيآن مقدسان إذا سُلبتا لابد من استرجاعهما، حيث قال في أحد مؤتمرات الجمعية: "إخواني، إنّ لجمعيتكم في الدفاع عن الإسلام والعروبة واللغة العربية، مواقف مشهودة مشهورة، دافعت فيها ضد الاستعمار عن مقدساتها، وذادت فيها عن حياض شرفنا ذِيادا يُذْكر ويُسجّل، وتُباهي به جمعيتنا ساعات ذكر مواقف الشرف.. إن تاريخنا حافل بالمواقع الكبيرة في محاربة الاستعمار ومحاولة إبعاده عن مساجدنا وشعائر ديننا، وأوقاف أمتنا وحرية لغتنا، وحاربنا ذلك الاستعمار الظالم بكل سلاح نملكه، حاربناه في الجزائر في كل مناسبة، وحاربناه في فرنسا، وحاربناه في الشرق، حاربناه جماعات وأفرادا، حاربناه منفردين وحاربناه متحالفين مع غيرنا، في كل مناسبة وجدناها قضيـــنا في هذه المحاربة، وقبِلنا الغرامات المالية، ورضينا بغضب الاستعمار علينا، وبما يسومُنا به من ظلمه وعَسْفه"[2].

فهذا الحال الذي وصفه العربي التبسي له عدة ملامح أهمها ملمح الهيمنة الاستعمارية المستمرة والمتزايدة، وملمح الصبر في التصدي لها، وملمح الاستعداد لمواجهته أكثر فأكثر، لأن الوضع لن يسود حسب جمعية العلماء.

فمهما كانت سيطرة الاستعمار يمكن تجاوزها والتغلب عليها، إذا توافرت العوامل باستغلالها حسب الامكانيات، فقد تحدثت البصائر عن إمكانية هزم الاستعمار إذا آمنت الشعوب المستعمَرة بقدرتها على تحقيق ذلك فجاء في هذا السياق: "الأمم والشعوب كلها أصبحت اليوم تؤمن بانقضاء عهد السيطرة والاستعمار، وأمست تنزع نزوعا قويا إلى استرداد جريتها واسترجاع مجدها وسيادتها، وتعمل جاهدة لخرق السدود وتكسير القيود التي قيدها بها في ظروف ساد فيها الظلم، وسيطرت القوة المادية على النفوس والعقول وقضت على الضعيف الأعزل بالرضوخ والخنوع لتحكم المستبدين وجور المعتدين. وحب الحرية شيء طبيعي في نفوس البشر فطروا عليه منذ ولادتهم كما قال سيدنا عمر رضي الله عنه؛ "متى استعبدتم الناس

---

(1)- الشيخ العربي التبسي؛ من أبرز قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كان لا يخش الاستعمار وأعوانه، ثالث رئيس للجمعية بالنيابة بعد مغادرة الإبراهيمي إلى المشرق، حارب الاستعمار بقلمة وبِخُطَبه وبشخصيّته، كانت له مواقف كثيرة في صالح العروبة والمغرب العربي خاصة، طلب منه الاستعمار أن يقف في وجه الثورة التحريرية الجزائرية، فرفض، بل زاد من حماسة الشعب للانضمام لها، فقامت قوات الاستعمار باعتقاله وهو بلباس النوم، على يد ضباط اليد الحمراء وقاموا بتعذيبه حتى استشهد في 1957. للاستزادة أظر: أحمد عيساوي، جهود الشيخ العربي التبسي وآثاره الإصلاحية (1891-1957) ، ج1، مؤسسة البلاغ للنشر والدراسات والأبحاث، الجزائر، 2013.

(2)- عن الشيخ العربي التبسي في أحد مؤتمر للمجمعية، أنظر: الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، ط4، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص157.

وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"[1] فالمعتدي على حرية الأفراد مثل المعتدي على حرية الجماعات أو الأمم أو الشعوب كلاهما ظالم لنفسه ولغيره، مخالف لطبيعة الكون وسنن الله معتدٍ على نظام المجتمع البشري وقوانينه، والمعتدي كيفما كان نوع اعتدائه تَجِب مقاومته بكل الوسائل ومحاربته بجميع الطرق. وقد نهضت الأمم العربية مثل بقية أمم العالم، التي كانت تئنُّ تحت وطأة الاستعمار وترزح تحت كابوسه الثقيل، نهضت تلك الأمم على بكرة أبيها تكافح كلها في سبيل حريتها وسيادتها، وتصارع الاستعمار الغشوم وجها لوجه، وقد حصل البعض منها على استقلاله وحريته، وما زال البعض يسعى سعيه الحثيث لنفس الغاية، وهو بالغ مراده إن شاء الله[2].

الجمعية بقادتها ورجالها وشبابها كلهم كانت لهم نظرة واحدة حول حقيقة الاستعمار وإمكانية تكسيره ودحره، من خلال تصفية شاملة لما زرعه منذ وجوده، وهذا بربط أواصر الأمة الجزائرية يدا بيد، وهذا ما دأبت عليه ج ع منذ نشاتها بأنه لا يمكن تصفية المستعمِر إلا بتصفية الشوائب العالقة بأذهان وممارسات – المستعمَر – الشعب الذي تلطخت أفكاره بسياسة الفرنسة والتنصير والتجنيس.

فمن بين أهم الأدوات الكفيلة للقضاء على الاستعمار هو اتخاذ الأسباب لتوحيد الجهود ضده، وهذا ما كانت تراه جمعية العلماء كأحد أقوى الأساليب للوقوف–خاصة– أمام الاستعمار الفرنسي وسياساته، أي بتنظيم الصفوف وتحت لواء واحد من أجل الدفاع عن الأرض والشعب وكل ما تعلّق بهما ماديا ومعنويا، وإعلاء المصلحة العليا للأمّة على المصلحة الشخصية، ونبذ الأُحادية والزعامة المطلقة والابتعاد عن حُبّ الرئاسة والزعامة والشهرة..

وعلى غرار ما كان يطالب به "الشيخ البشير الإبراهيمي" ومِن قبله "الشيخ ابن باديس" نجد كثيرا من قياديي جمعية العلماء الجزائريين نهجوا ذات السبيل في طرح الأفكار للتغلب والقضاء على الاستعمار، ونجد

---

(1)– للإشارة هنا، أن هذه المقولة المزعومة عن عبر بن الخطاب رضي الله عنه، غير ثابتة من حيث السند فهو منقطع ومن حيث المتن فهو منكر، لأن عمر بن الخطاب من أعلم صحابة النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن والسنة ، فأين قوله تعالى : "ولا تزر وازرة وزر أخرى" ففي أصل القصة المزعومة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر ذلك القبطي الشاكي بأن يقتص حتى من رأس عمر بن العاص رضي الله عنه ، فإذا كان صاحب الأمر (الجرم) ابن عمر بن العاص، فلما يعاقب أباه، وهذا مناف للآية السابقة ، كما أخبر بذلك علماء الحديث والفقه وغيرهم ببطلان ما نُسب عن عمر بن الخطاب وهو من أعدل خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم... للاستزادة الرجوع إلى موقع : أهل الحديث: https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=5849

لكن تبقى المقولة من حيث المعنى صحيحة ولها دلالة اجتماعية وغيرها، لأن الإسلام أصلا ينافي العبودية، فقد جاءت الشريعة من خلال القرآن والسنة بفك رقاب العبيد وإعتاقهم في إطار الأحكام الفقهية تكفيرا للذنوب من جهة وتحرير الناس من جهة، فهي مسألة ذات أبعاد إنسانية تخدم الإنسان، ولم تكن عملية تحرير الناس من العبودية بهذه الصفة إلا في الإسلام. فكيف يأتي الاستعمار ويستعبد الناس ويفرّق بينهم بين ألوانهم وألسنتهم، وعقائدهم..

(2)– عن علي مرحوم، وجهتنا الطبيعية، البصائر، ع: 13، 26 ذي الحجة 1366 هـ / 10 نوفمبر 1947م، ص 8.

منهم الشيخ محمد شرفة[1] الذي تناول هذا الموضوع بشيء من الحماسة، من أجل توضيح حقيقة وخطورة توحيد الجهود في وجه الاستعمار الفرنسي وهذا ما أطلق عليه بـــــ "التكتُّل الشعبي" فقد اعتبرها قوّة تُضاهي القوة المادية، حيث قال: "فهذه القوة تتكون بجمع كلمة الأمّة وتنظيم صفوفها بانضواء جميع هيئاتها ومنظماتها تحت لواء واحد.. وتجابهه وجها لوجه من أجل الدفاع عن الحوزة وصَون الكرامة الشعبية والتعبير عن آلام الأمّة وآمالها.. في سبيل التحصيل على الرغائب القومية والحقوق الوطنية مع الاستمرار على الكفاح ومواصلة الجهاد.. إلى أن يقع النظام الاستعماري وتحرير الوطن..

فتكتُّل الأحزاب الوطنية ضد الاستعمار تتمكن الأمّة من الظفر بمقصودها وبلوغ مُناها، كمضغة القلب في الجسد إذا صلحت صلح الشعب وإذا فسدت فسد.. وإذا كانت على عكس ذلك آلَ بها الأمر إلى نبذها من طرف الأمّة واستبدالها بهيئة شعبية كبرى تُملي عليها إرادتها وتصرفها حسب مصلحتها تتلكم بلسانها وتسير على وحْيها.."[2].

ومن خلال هذا يتبيِّن بأن قادة هذه الهيئة يجب أن يكونوا من العلماء والعاملين حيث قال: "هذا النوع من الرجال تبرزهم القدرة الإلهية في أوطانهم عندما تريد إحيائها فيندفعون لتقويم المعوج وإصلاح الفاسد وإرشاد الضال وتعليم الجاهل، ويدخلون غمار المعركة ضد الخصوم الأقارب والأباعد.."[3].

لأن العلماء الحقيقيين كما يراهم الإبراهيمي هم أولئك الذين لا يبحثون عن المناصب والرئاسات فهم الوحيدون القادرون على توجيه الأمّة، لذلك يجب على غيرهم أن يعتمد عليهم في التوجيه والنصح والإرشاد حتى وإن كان في المجال السياسي من حيث الاستشارة من باب قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾[4] فكان الإبراهيمي يرى بأن مَن لا يُعين العلماء ويكون عائقا أمامهم فهو عونٌ للاستعمار؛ "فالممارسات الاستعمارية في الجزائر اعتمدت على القهر والطغيان وارتكزت على اللادستور واللاقانون، باستخدام المستوطنين ويني جلدة الشعب الجزائري المقهور، فهم أعوانا للمستعمر على إخوانه"[5].

---

(1)– محمد شرفة اليعلاوي أو محمد الأكحل شرفاء، من مواليد 28 فيفري 1928 بمنطقة بني ورتلان بالقبائل الصغرى، حفظ القرآن وهو صغير، درس على يد كل من ابن باديس ومبارك الميلي وبعد 1940.. بعثته جمعية العلماء إلى الزيتونة لاستكمال دراسته، وبعد عودته كان له دور في الكتابة والنشر في مختلف الجرائد الإصلاحية وعلى رأسها "البصائر" لسان حال جمعية العلماء، وبعد الاستقلال كانت له إسهامات في العلم والنصح والإرشاد، انتخب أكثر من مرة كعضو بارز في جمعية العلماء.. وقد كانت له دروس ومحاضرات إذاعية وتلفزيونية هامة... توفي في 08 فيفري 2015. عن: مولود عويمر، نظرات في تراث الشيخ محمد الأكحل شرفاء، المكتبة الجزائرية الشاملة، شوهد في 2018/05/12 في http://shamela dz.net .

(2)– محمد شرفة اليعلاوي، للقضاء على الاستعمار يجب توحيد الجهود، البصائر، ع:57، 20 محرّم 1436هـ/22نوفمبر1948، ص2

(3)– البصائر، ع:57، المصدر نفسه، ص 02.

(4)– قرآن كريم، سورة آل عمران، الآية (159).

(5)– باعزيز بن عمر، من ذكرياتي مع الإمامين الرئيسيين، مصدر سابق، ص ص 116 – 117.

لذلك فهو كان يستغرب كيف ببعض الأحزاب الوطنية ورجال الفكر والسياسة الذين كانوا من المفترض مساندة ومؤازرة رجال العلماء في تكوين ما تَصبُوا إليه من أجل الجزائر لا من أجل الأهواء الشخصية.. فهي لا تريد الشهرة ولا المناصب بقدر ما تريد تحقيق الوحدة بين أفراد الأمّة، "فجمعية العلماء ما هي إلا حَكَما بين الأمّة"، وهذا ما كان يردّده الإبراهيمي في الكثير من مقالاته الافتتاحية في جريدة البصائر[1].

إذا رجعنا إلى أهداف وغايات ج ع نجد بأن وحدة الأمّة هدف سامي كانت تتطلّع إليه، لذلك فالاستقلال الحقيقي لا يتأتّى إلا بتضافر الجهود وتوحيد الصفوف، ولا يمكن أن يتحقق إلا بإشراكها على أساس أنها عنصرا حَكما بين الشعب ومنظّماته كونها هيئة تتخذ من العمل الإصلاحي مبدأ لتحقيق الصالح العام؛ فمنذ أن أُسِّيت ج ع حاولت جاهدة في توحيد الصف بين الشعب من جهة وبين الهيئات والأحزاب الوطنية، فهي التي شاركت في العديد من القضايا السياسية من أجل لَمِّ الصف وتوحيد الجهود من أجل الجزائر ووقوفها أمام الاستعمار كرجل واحد، فقد شاركت في العديد من الفعاليات السياسية (المؤتمر الإسلامي 1936 بباريس، ومع أحباب البيان 1944، ومع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية 1951، ثم جبهة التحرير الوطني 1954).

فرغم كون قوّة السلاح المادّي لها أثر كبير في حسم المعركة، لكن علماء الجمعية كانوا ينظرون إلى أن استخدام قوّة الدين والسياسة معا، سيعملان – كسلاح– للتغلب على الاستعمار، لذلك نجد أن الشيخ العربي التبسي شبّه المستعمر بالحيوان الذي لا يمكن القضاء عليه إلى بالقوّة والسلاح[2].

وعليه فمن أدوات القوة والمَنَعة من دسائس المُستعمِر هو اتحاد الدين والسياسة، فحسْبَ ما ذكره التبسي في البصائر منوِّها على أن الدِّين والسياسة إضافة إلى عامل الاقتصاد لا ينفصلون عن بعضهم البعض فهم يتكاملون عكس ما يظن البعض، "على الأمّة جميعا أن تعمل على تحرير مساجدها وتدعيم حركاتها الاقتصادية، وإصلاح حالتها السياسية، إن الأمّة كلها مطالبة بالقيام بهذه الأشياء وغيرها من شؤونها الحيوية، لا هذه الشخصية وحدها ولا ذلك الحزب وحده ولا تلك الجمعية وحدها، فإن العصر عصر اتحاد وإجماع، وويل للمتشبِّثين بالاعتبارات الأنانية والحسابات الفردية الفاشلة.. على الأمّة أن تحاسب جميع العاملين في الحقل الوطني العام، ويجب على الأمّة أن تضرب على يدٍ كل من تُسوِّل له نفسه الآثمة بأن يعبث بحركاتها العلمية أو السياسية أو الاقتصادية، فكفانا ما قاسينا من كيد الدجّالين وما تجرّعنا من غصص العابثين"[3].

(1)– البصائر، ع:57، المصدر السابق، ص 02.

(2)– العربي التبسي، البصائر، ع: 90، 12 ذو القعدة 1368هـ / 05 أيلول سبتمبر 1949م، ص 02.

(3)– البصائر، ع: 90، المصدر نفسه، ص 02.

فأصل الداء الذي نهش في كيان الجزائر منذ تغلغل الاستعمار في الجزائر، حتى تخلخلت المفاهيم، وتزعزعت العزائم التي كانت لدى الأجداد، فقد كانوا حامين للوطن متَّحدين ضد الأزمات والمحن، لكنهم انخذلوا في فترة ضعف، ولا يمكن إعادة ما كانت عليه جزائر الأجداد الأحرار، إلا إذا تخلّى الكل عن المصلحة الشخصية والحزبية والقبيلية، وهذا ما طالبت به ج ع الأمّة الجزائرية؛ "إذا أراد الشعب الحياة فليكن كالأمم الأخرى التي نشدت الحياة فبلغتها، ومعنى ذلك أن تُجرِّد نفسها من أكسية الجمود، والنقائص التي ورثتها عن الآباء، كما تجرّدت من ذلك الأمم الغربية، فإننا ما دمنا متمسكين بذلك الجانب الناقص المعيب عن ميراث الآباء فهيهات أن نحظى بنيل ما نطمح إليه من المعالي".

وعلى الصعيد المغاربي استغل الإبراهيمي انعقاد جمعية الأمم المتحدة بباريس سنة 1952 قبل توجُّهه إلى القاهرة، حينما شارك في تأسيس "لجنة الاتحاد والعمل للشمال الإفريقي" من أجل مواصلة الكفاح المشترك لتحرير بلاد المغرب العربي من الاستعمار، حيث قام الإبراهيمي بتسليم ميثاق هذه اللجنة ومطالبها إلى الكاتب العام لجمعية الأمم المتحدة. وقد تركّز هذا الميثاق حول مبدأ تقرير المصير[1].

بالإضافة إلى جرائد الجمعية فإنها كانت تتحيَّن المناسبات خاصة اللقاءات الصحفية، مثل ما كان يقوم به الإبراهيمي أثناء جولاته ببلاد المشرق العربي، فمن خلال صحيفتي "الشرق، والدعوة" المصريّتين خلال أوت 1954 أدلى الشيخ الإبراهيمي لهما بحقيقة الاستقلال لدى جمعية العلماء، بأن لكل من البصائر والجمعية لهما نفس المبادئ وأبرزها العمل من أجل حرية واستقلال الجزائر؛ فـــ"مبدأ جمعية العلماء يرمي إلى غاية جليلة، فالمبدأ هو العلم والغاية هي تحرير الشعب الجزائري، والتحرير في نظرها، قسمان؛ تحرير العقول والأرواح، وتحرير الأبدان والأوطان، والأولى أصل الثاني، فإذا لم تتحرر العقول والأرواح من الأوهام في الدين وفي الدنيا، كان تحرير الأبدان من العبودية والأوطان من الاحتلال متعذّرا ومتعسِّرا، حتى إذا تم منه شيء اليوم ضاع غدا. إنه بناء على غير أساس والمتوهّم ليس له أمل، فلا ترجى منه عمل لذلك بدأت جمعية العلماء منذ نشأتها بتحرير العقول والأرواح تمهيدا للتحرير النهائي"[2].

وهذا ما تؤكده التقارير الأمنية لسلطة الاحتلال بشأن دور ج ع وموقفها من مختلف القضايا المرتبطة بالجزائر، لم يكن مقتصرا فقط في الجزائر بل تعدى ذلك فأصبحت تصول وتجول البلاد العربية للتعريف بالجزائر، وإبراز هدفها وهدف الجزائر المتمثل في الحرية والاستقلال، ما مفاده؛ "إن مهام رجال ج ع إمّا في الجزائر أو خارجها كان يهدف إلى خدمة الجزائر قبل الثورة وأثناءها، فتنقلات الإبراهيمي إلى مختلف بلدان المشرق والعربي والعالم الإسلامي لم تكن تهدف إلى ربط العلاقات الثقافية والعلمية فقط بل كانت

(1)– محمد بن ساعو، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية 1954–1962، دارالأمة، الجزائر، 2016، ص 70.
(2)– الإبراهيمي، الآثار، ج1، مصدر سابق، ص 476.

تخفي جانبها السياسي، للتعريف بقضية الجزائر المستعمَرة خاصة في خرجاته لبلاد الحجاز والعراق قبل الثورة التحريرية[1].

أمّا فكرة الثورة المسلّحة – كعمل استقلالي محض– قد سبق تناولها زمن ابن باديس حينما أعلنها صراحة أمام طلبته وبعض أعضاء الجمعية في إحدى جلساته في بيته، فقد قال؛ "والله لو وجدتُ عشرة من عقلاء الأمّة الجزائرية يوافقونني على الثورة لأعلنتها"، وقال أيضا: " وهل يمكن لمن شرع في تشييد منزل أن يتركه بدون سقف، وما غايتنا من عملنا إلا تحقيق الاستقلال"[2]. إضافة إلى أن الفكر الاستقلالي والثوري انتشر بصفة كبيرة بين أعضاء ج ع وأعضاء التيار الثوري، فالكثير من المناضلين في حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) أصحاب التوجه الاستقلالي الثوري، كانوا مناضلين ومتعاطفين وناشطين في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الوقت نفسه، فقد كان للعديد من هذين التيارين علاقات وطيدة فيما بينهم كالمناضل والمجاهد عثمان سعدي، والشيخ أبو اليقضان، وهذا الأخير قد سخّر صحافته لخدمة حزب الشعب[3].

وعليه فإنّ الحركة الإصلاحية لجمعية العلماء والحركة السياسية لحزب الشعب يتفقان في الغاية (الاستقلال واسترجاع الحرية بكل مدلولاتها) ويختلفان في طريقة العمل ووسائله[4]. ومن بين الآراء ذات الاتفاق المشترك حتى وإن كانت ج ع لا تُعْلِنُه صراحة، إلاّ أن هناك من شباب جمعية العلماء كان يتحدث عن ضرورة إسالة الدماء من أجل تحرير الجزائر على غرار إسلام مدني الذي كتب قائلا: "يوجد في شمال أفريقيا مرض عميق يكون حلُّه في غالب الأحيان بإسالة الدمّ"[5].

وقد علّق توفيق المدني مصرِّحا لجريدة الجزائر الجمهورية *La Républicain Algéienne* عدد 28 أفريل 1955، بأنّ الحل الوحيد لحل مشاكل الجزائريين وقضيتهم هي الاستقلال (استقلال الدولة الجزائرية). وزيادة على ذلك حسب نشريات الشرطة الفرنسية التابعة لأجهزة الربط شمال أفريقي التابع لجهاز المخابرات الفرنسي؛ فإن جمعية العلماء كانت ترى أن هذا الاستقلال الذي تدعو إليه يجب أن يكون تحت أعباء ما سمّوهم "المحاربين" باعتبارهم الممثلين الرسميين للشعب الجزائري[6]. وهذا ما أكده العربي التبسي في إحدى بيانات ج ع في البصائر، كما سيأتي ذكره في موقف ج ع من الثورة التحريررية لاحقا.

---

(1) –**Archives** de Wilaya **d'Oran**, **4062**.

(2)– ابن باديس، الآثار، جمع عمار طالبي، ج:01، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ط1، الجزائر1405هـ–1985، ص89

(3)– محمد بن ساعو، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 70.

(4)– عبد الرحمن شيبان، حقائق أباطيل، المصدر السابق، ص 108.

(5)– إسلام مدني، الفتى المسلم، مج02، المصدر السابق، ص 455.

(6)– خيثر عزيز، قضايا في الحركة الوطنية، المرجع نفسه، ص 115.

المطلب الثالث: دلالات الاستقلال والحرّية لدى جمعية العلماء

منذ وطئَت أقدام جنود الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر وهو يقوم بتطبيق كل سياسة كان يراها كفيلة بإلحاق الجزائر إلى فرنسا، فسنَّت القوانين، وصادرت الأراضي، وهجَّرت الجزائريين، وجاءت بالمستوطنين ومكّنتهم عُنوة وبقوة السلاح، وهدّمت المساجد والبيوت، وأبقت على ما رأته خِدمة لها، وفَرْنَسَتْ، ونصّرت، ما أمكنها ذلك، ونهبت وقتلت وشرّدت، فاستخدمت لذلك أساليب الشدّة والقوّة تارة واللين والمخادعة تارة أخرى. كل هذا من أجل دمج الجزائر وإحلالها في فرنسا.

لكن الجزائريين الأحرار وقفوا في وجه كل تلك السياسات بالسلاح تارة، بالكلمة والفكر والسياسة تارة أخرى، فنجد أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ ظهورها قد ناضلت لاسترجاع شرعية المساجد والأوقاف، وحاربت سياسة الاندماج في جميع مظاهرها، فقاومت أفكار التجنيس ونازلت أنصاره حتى قهرتهم وأخرستهم، وقطعت الحبل في أيديهم، ثم أفتت فتواها الجريئة فيه يوم كانت الجُرأة في مثل هذه المسائل بابا من العذاب، فكان ذلك منها تحدّيا للاستعمار وإبطالا لكيده وأثبتت بتلك المواقف للجزائر إسلاميتها ووطنيَّتها، ولها الحق كغيرها في كيان مستقل ليس مع فرنسا الاستعمارية.

أولا– محاربة الإدماج والتجنيس من دلالات الاستقلال؛

عمِلت فرنسا الاستعمارية على تطبيق مختلف الإجراءات الممكنة لتحقيق أهدافها في الجزائر، وكانت كلها ترمي إلى الإدماج السياسي لهذا الوطن، وتذويب شعبه في ثقافتها الغربية، تمهيدًا لفرنسته وتنصيره.

ومع تعاقب السنين، ظهرت بين الجزائريين فئة تربّت في مدارس الاستعمار، تدعو وتُرغِّب في الجنسية الفرنسية، والتخلي عن أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، بغية الحصول على بعض الحقوق السياسية، ولم تكن جمعية العلماء لتسكت عن هذه المسألة الخطيرة، بل كانت أهم هيئة أو جماعة لتصدّت لهذه السياسة فحاربها في الخطب العامة، والمحاضرات وفي الصحف، موضّحة حكم الإسلام في ذلك.

لَمّا أصرّ دعاة التجنيس على توسيع دعايتهم، وعقدوا اجتماعهم العام في ربيع سنة 1934م، لمطالبة الحكومة بتسهيل التجنيس، سعيًا منهم لتكثير سوادهم، أصدرت جمعية العلماء على لسان رئيسها، الفتوى الشهيرة بتكفير من يتجنس بالجنسية الفرنسية، ويتخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية، جاء فيها: "التجنُّس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حُكمًا واحدًا من أحكام الإسلام، عُدَّ مرتدًا عن الإسلام بالإجماع، فالمتجنّس مرتدّ بالإجماع"[1]. كما قال ابن باديس في قانون 8 مارس، القاضي بعدم تعليم الجزائريين اللغة العربية؛ " فإن كل جزائري لا يحتج على هذا القرار خائن لدينه ووطنه، سواء كان عالما أو متعلما أو مفتيا أو سياسيا أو تاجرا أو عالما"[2].

---

(1)– ابن باديس، الآثار، جمع عمار طالبي، ج4، المصدر السابق، ص 13.

(2)– ابن باديس، الآثار، المصدر السابق، ص 13.

علماء الجمعية كانوا يعلمون أنه لا يمكن فصل السياسة عن الدين أو الدين عن السياسة وهذا في إطاره العام، فكثيرا ما كانوا يحاربون الفكر الاندماجي وإجراءات التجنيس، فحتى وإن حاربتها وإن كان منظورها المبدئي سياسي ولكنه ينبع من منظور ديني صرف، باعتبار أن قوانين التجنيس الاستعمارية في الجزائر من شروطها التخلي عن الأحوال الإسلامية، وهذا ينافي المبادئ الإسلامية والهوية الوطنية، لذلك كانت تعلل مناداتها المتواصلة حول فصل الدين عن الدولة ومحاربة التجنيس في إطار محاربة الإدماج هو من منطلق ديني " حاربت سياسة الاندماج في جميع مظاهرها، فقاومت التجنيس ونازلت أنصاره حتى قهرتهم وأخرستهم، وقطعت الحبل في أيديهم، ثم أفتت فتواها الجريئة فيه يوم كانت الجرأة في مثل هذه المسائل بابا من العذاب، فكان ذلك منها تحديا للاستعمار وإبطالا لكيده وتعطيلا لسحره وأثبتت بتلك المواقف للجزائر إسلاميتها"[1].

ولخطر العنصرية التي اتخذتها فرنسا الاستعمارية وسيلة خطيرة لضرب وحدة الجزائريين، حاولت أن تشعل نيرانها بين أبناء الوطن الواحد في إطار سياسة "فرِّق تَسد"، حتى تسهل لها تمكين سياسة التجنيس ثم الإدماج بعدما تتأكد من تثبيت هذا الفكر، لكن ج ع أدركت خطورة تفريق وحدة الشعب الوحد، لذلك عمدت على توحيد صف الجزائريين، لذلك تغلغلت في كافة مناطق الوطن من خلال لشعبها شمالا جنوبا، شرقا وغربا، حتى لا تدع فرصة للاستعمار في سياسته العنصرية، وهذا ما أكده الإبراهيمي بقوله: "حاربت العنصرية التي كان الاستعمار يغذِّيها ويَعِدُها من أمضى أسلحته لقطع أوصال الأمّة، فقطعت دابرها والاستعمار خِزيانٌ ينظر، وأثبتت بذلك للجزائر قوميتها العربية"[2].

ومن بين أخطر الإجراءات القانونية التي انتقدتها ج ع وطالبت أطياف الحركة الوطنية والشعب الجزائري على عدم الانصياع للسلطة الاستعمارية وأبواقها في الجزائر من قبول ما سُمي بقانون 7 مارس 1947، كونه قانونا جاء لتكريس وتثبيت القوانين الإدماجية السابقة، فقال الإبراهيمي في هذا الشأن، مُبرزا موقف ج ع حول ذلك بـــــــ : "وحاربت آخر ما حاربت لائحة 07 مارس بشدة وقوة، وشنَّعت بها في دروسها وخطبها، وبيّنت للأمة الدسائس التي تنطوي عليها تلكك اللائحة، وأنها وسيلة شيطانية إلى الاندماج جيء بها بعد خيبة الوسائل التي تقدمتها؛ هذه هي الميادين التي تفردت فيها جمعية العلماء بالبطولة في حرب الاندماج ودعاته والمروجين له، وهذه أعمالها فيه قائمة بشواهدها داحضة لافتراء المفترين وأقاويل المتقوِّلين بأنها أيَّدت أو تؤيد سياسة الاندماج، ولو كانت الجمعية تحارب الاندماج باسم السياسة وبأسلوب السياسيين لجاز أن يقال قد بدا لها بداء، وما أكثر البدوات في السياسة، ولكنها حاربته باسم الدين، والدين كله يقين لا يتزعزع وبصائر لا تزيغ.. أمَا آن للحالمين بالوحدة الفرنسية أن ينفضوا عنهم الأحلام. أما آن للمنتظرين أن يقطعوا حبل الانتظار، أما آن للمستعصمين بالأمل أن يريقوا صبابة الأمل.. يا هؤلاء إن الاستعمار شيطان

(1)– الإبراهيمي، الكلمة الأخيرة للأمّة، البصائر، ع:04، 13 شوال 1366هـ/29 آب أغسطس، أوت 1947م، ص3.
(2)– المصدر نفسه، ص 03.

وأن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا، وأن الاستعمار شر، ومحال أن يأتي الشر بالخير، ومحال أن يجنى من الشوك العنب"[1].

كما قامت جمعية العلماء بإعادة نشر بعض مقالات ابن باديس الشهيرة ضد الحالمين والطالبين بالإدماج، ردًّا على الاندماجيين تحت عنوان "سياسة صريحة في كلمة صريحة"، ومُجمل ذلك : " إنّ هذه الأمّة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنس، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمّة بعيدة عن فرنسا كل البعد، في لغتها وفي أخلاقها وعنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري"[2].

كما كانت أغلب كتابات رجال جمعية العلماء في مختلف الصحافة الجزائرية الحرّة في الجزائر وفي غيرها قد تناولت قضية الإدماج وخطره على الجزائر، فنجد أن أعداد السلسلة الثانية من البصائر خاصة التي تمّ مصادرة بعض أعدادها التي تناولت فضح حقيقة الإدماج والتسلُّط الاستعماري. ففي ثنايا نشاط الحركة الوطنية وفي خِضَمِّ سياسة فرنسا الاندماجية، قام ابن باديس ومن بعده رِفاقِه العلماء بمحاربة فكرة الإدماج والتجنيس بكل صوره، لأنهم كانوا يرونه انصهارا في حضارة غير حضارتهم وثقافة غير ثقافتهم، ناهيك على أنها سلب للوطن بكل مُقدّراته لأنه هو الهدف الأساسي من فكرة الإدماج، هذا ما جعل جمعية العلماء تحارب هذه السياسة وكلَّ من يروّج لها من نُشطاء الحركة الوطنية من التيار الليبرالي الشيوعي والإدماجي.

لذلك كانت كلمات ابن باديس وغيره من بعده تضرب بقوّة كبيرة فاضِحين أساليب الاستعمار وأعوانه في تلك الفترة، فمما قاله : "إننا فتشنا في صحف التاريخ، وفتشنا في الحلّة الحاضرة فوجدنا الأمّة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا.. ثم إن هذه الأمّة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمّة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج[3]، ولها

---

(1)– البصائر، ع: 04، المصدر السابق، ص 03.

(2)– باعزيز بن عمر، كلمات خالدة لعبد الحميد بن باديس، البصائر،ع:226، 03 شعبان 1372هـ/17 نيسان أبريل 1953 ص02

(3)– فقد صاغ علاقة أصالة الجزائريين الأمازيغية كونها قد انصهرت في العروبة منذ تلاقحت الأمازيغية والعروبة، وهذا التلاقح كان عن توافق وتجانس وانسجام، عكس ما جاء به الاستعمار، فلو كان الاستعمار جاء بما يمكن أن ينسجم معه الجزائريون لرحبوا به وانصهروا فيه، لكنهم وجدوا فيه استيلابا من كل النواحي ماديا ومعنويا، عكس الإسلام الذي وجد فيه الأمازيغ الأحرار أنه لم يأت إلا بما هو أنفع للجميع فأصبح الأمازيغي والعربي والإفريقي وكل من كان في الجزائر آنذاك الكل يفتخر بالانتساب إلى العروبة والإسلام، وها هو الإمام ابن باديس الأمازيغي الحر، لا ينفي أمازيغيته ولا يتنصّل من عروبته، حيث أنشد قائلا؛

شعب الجزائر مسلم --- وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله --- ومن قال مات فقد كذب
ومن رام إدماجا له --- فقد رام المحال من الطلب

وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة.."[1]. فحتى لو مُنِحت الجنسية لفرد أو مجموعة أفراد، لكنّه من الصعب فرضها على شعب كامل[2]، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحول حل مشاكل الجزائريين يمكن تسويته فقط من خلال سياسة الإدماج[3].

وهذا مستحيل فالمستوطنون ليسوا كلهم على قلب رجل واحد، فلا يمكن أن يوافقوا على تجنيس كل الجزائريين حتى لا يكون وبالا عليهم –حسب ما يظنون– ثم يُغلبون لأن السواد الأعظم في الجزائر المحتلة آنذاك كان للجزائريين المسلمين، إضافة إلى أنه لا يمكن للجزائريين أن يندمجوا في فرنسا لأن أغلبهم يستنكف هذا الأمر كونه لا يليق بالرجل الحر، لأنها صفة في الجزائري حتى قبل قبولهم الإسلام وانصهارهم في العرب.

وإذا تناولنا سياقا تاريخيا خارجا عن الإطار الزمني لهذه الأطروحة، هذا لا يعدُ خروجا عن السياق الموضوعي لها، فيمكن الاستشهاد بالمادة التاريخية التي تناولت الموضوع أو الحدث أو القضية محل الدراسة على غرار قضية الإدماج والتجنيس[4] وغيرها، لأن مبادئ وأهداف ج ع لم تشهد تغييرا جذريا منذ بداية نشاطها، ولأن سيرورة عمل ج ع بقت سائرة في طريقها حتى بعد وفاة عميد ج ع ابن باديس، فرفاقه بقوا سائرين على نفس دربه، وهو درب الجمعية، سواء بالنسبة لمحاربة سياسة الإدماج أو غيرها. وهذا ما أكّدته مقالات وتصريحات قادة وأعضاء ج ع عبر مختلف وسائل إعلامها.

كما أن الإبراهيمي اجتهد من خلال كلماته المُفحمة والمعبِّرة في البصائر أن يكشف عدم مواءمة القوانين التي وُضعت إلا لتحقيق الجزائر فرنسية، فقال: "... واخيبتاه !، أبعد مداورات دامت سنوات يفرض على الأمَة الجزائرية دستور أعرج أبتر لا يُسمع ولا يبصر، لم يؤخذ رأيها في وضعه ولم يسمع صوتها في دفعه.. لا اندماج إلا لبعضكم في بعضكم، ولا اتحاد إلا لأجزائكم الطبيعية بعضها مع بعضها"[5].

فالاندماج الحقيقي الذي كان يراه الإبراهيمي هو دمج كافة آمال وتطلعات الشعب المقهور في أمل واحد يضم كافة الآجزاء ماديها ومعنويها بين بني جلدة وطن واحد، وهو اندماج طبيعي أصلي في ذات الجزائري موجود منذ وجوده في الجزائر، فمعالمه موجودة وممكنة الاندماج في إعادة اتحاد الشعب مع بعضه البعض، عكس ما كانت تروّج له فرنسا، بأنه غير موجود وجاءت هي حتى وجدته.. !!

---

(1)– الشهاب، ج1، مج: 12، محرم 1355هـ / نيسان أبريل، أفريل 1936م.

(2)– البصائر، ع:18، 22 صفر 1367هـ/05 كانون الثاني يناير 1948، ص 07.

(3)– خيثر عزيز، قضايا في الحركة الوطنية، دار الخليل، الجزائر، د.س، قبل وبعد ص 113.

(4)– حاربت لائحة ودستور 07 مارس 1944 بشدّة وقوّة، وشنّعت بها في دروسها وخطبها، وبيّنت للأمّة الدسائس التي تنطوي عليها مواد هذا الدستور، وأنها وسيلة شيطانية إلى الاندماج. هذه هي الميادين التي تفردت فيها جمعية العلماء بالبطولة في حرب الاندماج ودعاته والمروجين له، وهذه أعمالها فيه قائمة بشواهدها داحضة لافتراء المفترين وأقاويل المتقوّلين بأنها أيّدت أو تؤيِّد سياسة الاندماج..

(5)– الإبراهيمي البصائر، ع:04، المصدر السابق، ص3.

من جهة أخرى فإن الإبراهيمي وقف موقف المستغرب من السياسة الاستعمارية التي تتبعها فرنسا في مستعمراتها خاصة بلاد المغرب العربي عامّة مستخدمة كل الوسائل التي ترى فيها فرنسا كفيلة في الحفاظ عليها بسن القوانين والمشاريع من أجل التهدئة، خاصة ما تعلق بالجزائر إثر ذلك القانون المزعوم (1947) الذي أبدى موقفا حازما منه بأنه كغيره من القوانين والدساتير التي وضعتها فرنسا منذ أن وطئت أقدام جيوشها ومعمِّريها أرض الجزائر، لأنها قوانين إدماجية لا تخدم مصلحة الأمة الجزائرية في أي مجال..[1]

وعليه فإن مواجهة السياسة الاستعمارية ومحاربة الأفكار الاندماجية ودعاة هذا التيّار، يُبيِّن أن الجزائر أمّة جزائرية خالصة، إسلامية ذات عراقة أمازيغية وعربية، لها كيان لا يرتبط بكيان الاستعمار، لها ذاتيتها ومقوّماتها وهويتها لا يمكنها الانصهار في هوية أو مقوّمات أخرى أو ترتبط بكيان دخيل لا ينسجم معها.

وهذا ما نتلمّسُه عند ابن باديس حينما يصف أن مجلَّة الشِّهاب هي أحد الأدوات التي تناهض التجنيس والاندماج؛ "على هذه الحقيقة ناهض الشهاب الاندماج والتجنيس وناضل عن الشخصية الإسلامية غير مبال بما يستعرضه من غلاة الاستعمار، أكلة الأمم ولا من صرعاهم من ضعاف النفوس ولا من صنائعهم خَرِيبِيِّ الذِّمَم، حتى أصبحت الأمّة اليوم وهي مُجْمِعة بجميع طبقاتها على لزوم المحافظة على شخصيتها وعدم التنازل على شيء منها، ولو حُرِمت كل حقٍّ بيد الظلم والعدوان، مع بقائها على فكرة الارتباط بفرنسا ومطالبتها بإنصافها قبل أن تُنصفها الأيام، وقبل أن تَحُلّ نقمة الله الذي جرت سنَّتَه بالانتقام من الظالم للمظلوم ولو طال الزمان"[2].

إضافة إلى أنّ جريدة الفتى المسلم التابعة لجمعية العلماء الناطقة بالفرنسية والموجهة لفئة الشباب في الجزائر أو في فرنسا كثيرا ما تحدثت عن حقيقة الاندماج التي شبهها مالك بن نبي بالطير الوقواق[3]، وملخّص قوله؛ "أمّا الاستعمار فليس في الحقيقة هو الوقواق، حيث أنه يستعمل لاسيما عش الشعب المستعمَر.. هذا الاغتصاب المزدوج الذي يحاول الاستعمار بطمسه بفكرة السيادة المزدوجة.. نجد أنفسنا في حالة حيث يستعمل الوصي العُش ليجرِّد قاصره ومن ناحية أخرى ليغلِّط الرأي العام حول هذا الموضوع"[4]. فهذا المثل ينطبق إلى حد ما ما كانت تمارسه فرنسا في الجزائر (الشعب وحركته الوطنية على حدٍّ سواء).

---

(1)– الإبراهيمي، جمعية العلماء أعمالها ومواقفها، البصائر، ع:02، 21 رمضان 1366هـ/08 آب أغسطس،1947م، صص1–2

(2)– الشهاب، ج1، مج: 14، محرم 1357هـ / آذار مارس 1938م.

(3)– من طبيعة طير اللقلق أنه يحتل عش طائر آخر ويستولي حتى على بيضه لكي تصير بيوضه وبيوض غيره وقد فرّخت عليه

(4)– مالك بن نبي، الفتى المسلم 1952–1954 لسان حال شباب جمعية العلماء ، مج:01، المصدر السابق، ص 460.

ثانيا– قضية فصل الدين الإسلامي عن السلطة الاستعمارية[1]:

من أهم القضايا ذات بال؛ انشغلت من أجلها ج ع هي قضية "فصل الدين عن الحكومة الاستعمارية"، فيبدو أن موقف ج ع من قضية فصل الدين عن الدولة من أهم أولوياته وجمعية العلماء، وإنما هي إذا كانت ملامحها دينية اجتماعية ولكنها في قالب سياسي، لأن فرنسا كانت تسيطر على الدين الإسلامي في الجزائر بمنظور حكومي إدارةً وتسييرا، فكانت ردود فعل ج ع حول هذا الموضوع كذلك في قالب سياسي، لأن أغلب مطالبها في هذا الشأن تندرج ضمن المطالبة السياسية في استرداد حق الدين الإسلامي لأصحابه الأصليين من العلماء والمتحدثين باسم الأمّة الجزائرية، لا خدّام الاحتلال المُعيّنين دون مشاورة أهل الحل والعقد حيث كان علماء الجمعية ينظرون إلى أنفسهم أحق بالتصرّف في شؤون الدين الإسلامي في الجزائري وكل من كان على منوالهم حتى ولو لم يكن ضمن جمعيتهم، المهم عندهم الإخلاص للأمّة.

فمنذ أُسِّست جمعية العلماء وهي تنادي بفصل الدين الإسلامي عن الحكومة، خصوصا وأن مختلف الديانات الأخرى تم فصلها عن الحكومة الفرنسية (المسيحية واليهودية) خلال 1905، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، جددت ج ع هذا الطلب في العديد من المراسلات إما إلى الحكومة المركزية في باريس أو في الجزائر أو إلى النواب المسلمين في مخلف الغرف النيابية، إضافة إلى المجلس الجزائري[2] خلال 1948. فكانت كثيرة التساؤل لماذا يطبّق القانون على كل من الديانة المسيحية واليهودية ولا يطبّق على الإسلام..؟ من هذا المنطلق كانت ترى بوجوب الفصل على كل الديانات دون استثناء إما بالفصل عليها كلها أو لا. فكان الشيخ الإبراهيمي قد رفع مراسلة إلى أعضاء المجلس الجزائري المسلمين بأن يتدخلوا بالطرق القانونية بتطبيق ما نصّ عليه دستور فرنسا بفصل الدين عن الإدارة، كما تنص عليه أحكام وأعراف الديمقراطية التي تدّعيها فرنسا. فقد طلب من النواب المسلمين أن يطالبوا فرنسا بهذا المطلب لأنه من الديمقراطية وأن تكون حكومة الجزائر عادلة ومنصفة بين الأديان الثلاثة في الجزائر[3].

ولأن هذه المسألة تخُصُّ أكثر من تسعة ملايين مسلم لا تخص أولئك الممثلين فقط، فقد ذكّرهم بمسؤوليتهم أمام الله وأمام الأمّة وأمام التاريخ، وأنّ الدين لا مساومة ولا مهاودة فيه، وأن جميل فرنسا عليهم لا يكون على حساب دينهم[4]، كما تساءل وأجاب عن أسباب ذكر الفصل في الدستور الفرنسي وإحالة أمر تنفيذه إلى المجلس الجزائري بخصوص الدين الإسلامي. وبيّن بأن السرّ في تنازل حكومة فرنسا إلى حكومة

---

(1)– مصطلح فصل الدين عن السلطة الاستعمارية أو عن الحكومة أو عن الدولة لهم نفس المعنى، كون الحكومة الاستعمارية في الجزائر المحتلة منبعها من الدولة أو الحكومة الأم الفرنسية أي أن السلطة الاستعمارية في الجزائر تندرج ضمن الإطار الحكومي للاستعمار الفرنسي، وعليه فسلطة الاحتلال وحكومتها في الجزائر أو في فرنسا لهما مدلول واحد من حين السيطرة والهيمنة الاستعمارية على الجزائر معنويا وماديا.

(2)– تم انتخاب المجلس الجزائري في 4 أفريل 1948، أنظر: البصائر، ع:57، 10 محرم 1368هـ/22 تشرين الثاني نوفمبر 1948، ص02.

(3)– الإبراهيمي، فصل الدين عن الحكومة طلائع ومقدمات، البصائر، ع:57، المصدر نفسه، ص1–2.

(4)– البصائر، ع: 57، المصدر السابق، ص ص 01–02.

الجزائر في قرار تنفيذ الفصل أو الوصل لمعرفتها الأكيدة بأن المجلس الموكل له النظر في هذه القضية سيعمل على تثبيط مطالب الشعب الجزائري في فصل الإسلام على الإدارة، لذلك قد شنّع على الجزائريين في هذا المجلس بأنه في حالة ما إذا لم يقوموا بواجبهم لصالحة الأمّة يعني أنهم من صنيعة فرنسا وأحد أدواتها في تحقيق مآربها في الجزائر على الأرض والشعب معا. لذلك كشف بصريح العبارة على أن مفتي الجزائر وغيره هم من كانوا وراء إبقاء الدين الإسلامي تحت راية الإدارة والحكومة الفرنسية، وهو الشيخ محمد العاصمي المفتي الحنفي بالجزائر، إثر حصول جمعية العلماء على تقرير مختوم باسمه إلى المجلس الجزائري ينص فيها على ضرورة إبقاء الإسلام تحت تصرف وإدارة السلطة الاستعمارية[1].

وردًّا على هذا التقرير الذي يزعم أحقِّية الحكومة في التصرّف في الدين الإسلامي ومتعلّقاته من أوقاف ومساجد وغيرها، ردّ الشيخ الإبراهيمي ردّا يدافع فيه عن حق كل جزائري في المطالبة بالحقوق حتى وإن كانت جمعية لعلماء ذات المظهر الديني والاجتماعي والثقافي، باعتبار الحكومة هي من تدخّل في الدين، حيث قال: "..أليس تسليم الحكومة المساجد إلى هؤلاء الموظفين تسليما من الحكومة إلى الحكومة؟ وهل يستطيع واحد من هؤلاء أن يعصي لها أمرا ولو كان فيه خراب الكعبة؟ أمّا ما يغالط به التقرير من أن الانتخاب يجر السياسة إلى المساجد؛ وما يتهمنا به معشر المطالبين برفع سلطة الحكومة على الدين وتسليمها للأمة، من أن وراءنا أحزابا سياسية، فهو سلاح من أسلحة الحكومة المفلولة، ما زالت تحارب به كل عامل، وكلمة من كلماتها المعلولة، ما فتئت تسكت بها كل قائل، ونحن نردُّ عليها هذه التهمة بالحقيقة، وهي أن تَسلُّطها على مساجدنا وأوقافنا وهي لائكية هو عينُ السياسة، وإسنادها الوظائف الدينية إلى من تختاره وترتضيه هو رأس السياسة، ووضع هذا التقرير باسم العاصمي هو ذنب السياسة، ولولا السياسة ما كان للمفتي الحنفي وجود، ولولاها ما تيسرت حجاته المتجددة، وإذا كان غير العاصمي منسوبا إلى السياسة، أو متهما بها، أو لصيقا فيها، فالعاصمي ابن السياسة لصلبها ولرحمها، ولكنه ولد من غير السبيل المعتاد..."[2]

مما زاد من حدّة مهاجمتهم للاستعمار الفرنسي ومقارنته بالاستعمار الانجليزي الذي لم يتدخل في مستعمراته في مختلف دول العالم بالشؤون الدينية لهذه البلدان المستعمَرة، عكس ما قامت به فرنسا في كل مستعمراتها، تسلّطت واستبدّت بمؤسسات أديان الشعوب التي استعمرتها على غرار الجزائر. حيث كان الإبراهيمي قد أشار إلى مقارنة بين الاستعمارين الانجليزي والفرنسي حول سياسة فصل الدين عن الدولة، وقال: " قرأنا سير الانجليز في الهند فوجدناهم بالغوا في إعطاء الحرية للأديان حتى بلغوا حد السخافة.. وها هي فرنسا تدين باللائكية وحرية الأديان، ينص على ذلك دستورها ويجري عليه تعليمها وتتأثر به أمّتها، وهي في الجزائر تتمسّك بالإسلام هذا التمسّك وتتشدد في القيام به هذ التشدد، وتتعنّت في الانفصال عنه هذا التعنّت"[3].

(1)–الإبراهيمي، فصل الدين عن الحكومة طلائع ومقدمات المصدر المصدر السابق، ص 02.

(2)– الإبراهيمي، التقرير الحكومي العاصمي، البصائر، ع: 58، 17 محرّم 1368هـ / 29 تشرين الثاني نوفمبر ص 02.

(3)– الإبراهيمي، فصل الدين عن الحكومة(02)، البصائر، ع: 83، 16 شعبان 1368هـ/13 حزيران يونيو 1949م، ص 01.

المقارنة التي تناولها الإبراهيمي بين فرنسا والانجليز ليس من حيث مبدإ الاستعمار، لأنه نفسه في الاستحكام والسيطرة والقهر مهما تباينت الطرق والسياسات، لكنه يحاول أن يُبين اختلاف هذه القِوى الاستعمارية من وِجهة ترك حرية الأديان للشعوب من عدمها، وهذا ما لا يتحقق لدى فرنسا سواء في الجزائر أو غيرها.

لذلك حاول إرسال رسالة مُلمِّحا ومصرِّحا ضمنها ضرورة وقوف كل الجزائريين الغيورين على دينهم وعقيدتهم باعتبارها أهم ركيزة لدى الشعب الجزائري كونها تخدم الهوية الجزائرية أرضا وشعبا، حيث قال: "..فلنرجع إلى أنفسنا وإلى أمتنا، ولنناقشها الحساب إذا ما أعدت لتحرير الدين؟ وبماذا استعدت؟" لنخرج من الأقوال إلى الأعمال، ومن الافتراق إلى الاجتماع ومن التفريط إلى حزم، ومن المهاودة إلى التصميم، ومن المطاولة إلى الإنجاز، ومن التخاذل إلى التناصر، ومن الجمجمة إلى الصراحة ومن السِلب إلى الإيجاب.."[1]، إنّ المسألة خطيرة، وإن الأمّة الجزائرية المسلمة في قلق عظيم وإن أصحاب الأغراض والمنافع من حكومة وحكوميين يعبثون بديننا ونحن ننظر، فلنقف الوقفة الحازمة التي توقف كل عابث عند حدِّه"[2].

الوقوف في وجه سياسة فرنسا تجاه الدين الإسلامي من مساجد ومؤسسات وقفية وغيرها، لا يتم عن طريق فرد أو هيئة دون بقية الشعب، فكانت ج ع تحاول بث روح التضامن الشعبي للعمل الجماعي لتحقيق فصل الدين عن الحكومة الاستعمارية، كغيرها من المسيحية واليهودية، لأن الكل مسؤول حسب موقعه، فهذه المسألة لا تتعلق بجمعية العلماء دون غيرها.

فبعدما قامت فرنسا من خلال دستور الجزائر (المزعوم) 1947، بتنصيب المجلس الجزائري الذي بدورها اختار أعضاء المجلس الإسلامي، انتقد الإبراهيمي طريقة انتخاب هذا المجلس الذي اعتبره أحد الإجراءات التضليلية من طرف سلطة الاستعمار الذي وصفه بالمجلس المصنوع الذي لا همّ له إلا الماليات، وكان يأمل أن يكون هذا المجلس أفضل وأكمل بكثير من الدستور، باعتباره لم يتم انتخابه انتخابا حرا ينُمُّ على اختيار حقيقي للشعب الجزائري لأعضائه، فقد تمنّى لو أنه تمّ بطريقة حسنة تُرضي الشعب والعلماء لرحَّبت به ج ع كيفما كانت أعمالهم الأخرى، ومحل الشاهد من القول، هو استغراب الإبراهيمي أنه لم يمر على هذا المجلس سوى عامين حتى منحَ ما سمّاهم باللائكين والمسيحيين النظر في مسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة[3]، بالإضافة إلى تعليقه على ما سمِّيَ بالتقرير العاصمي الخاص بدراسة فصل الدين الإسلامي عن الحكومة من عدمه، والذي خَلُص إلى تزكية الجزائريين المرتزقة والمأجورين المحسوبين على الإسلام، بإبقاء الدين الإسلامي تحت سلطة المستعمِر، حيث قال: ".. لذلك فهي قد فهمت من الدستور أشياء غير ما فهمها الناس، فبدأ بالمجلس الجزائري فصاغته على ما يوافق هواها، وظفرت منه بمفرد يأتي بجمع،

(1)- البصائر، المصدر السابق، ص 01.

(2)- المصدر نفسه.

(3)- الإبراهيمي، فصل الدين عن الحكومة (03)، البصائر، ع: 87، 22 رمضان 1368هـ / 18 تمّوز يوليو 1949م، ص 01

ولها من ورائه عدد من رجال الدين وعدد من المرتزقة ومن الظَلَمة المعتدين، وكان حزب الحق هو المغلوب ومن هذا ولهذا وضع التقرير العاصمي.."[1].

ومع ذلك فجمعية العلماء بقت ثابتة في موقفها إزاء فصل الدين عن الحكومة، وحريصة جدا للعمل من أجل الضغط على حكومة الاستعمار حتى يتحقق مطلبها في فصل الدين الإسلامي ونزع السيطرة الاستعمارية عليها كباقي الديانات الاخرى ومما جاء في هذا الصدد بصريح العبارة: "نحن نريد جادين فصل ديننا بجميع شعائره وعلائقه عن حكومة الجزائر اللائكية المسيحية فصلا ناجزا حاسما، ونعمل لذلك متساندين في الحق مستندين على الحق، والحكومة نريد بقاء حبالها بحباله مربوطة، ويدها في التصرّف فيه مبسوطة"[2].

وكخطوة لفضح ألاعيب السلطة الاستعمارية في الجزائر تجاه فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية في إطار تطبيق القانون المتعلق بفصل الدين عن السياسة عن طريق المجلس الجزائري، كان موقفها جدٌّ واضح باستنكار المراوغات والمناورات التي يعتمدها هذا المجلس، قد رفعت جمعية العلماء برقية تحت إمضاء الشيخ العربي التبسي إلى الهيئات السيادية بفرنسا وبالجزار لتأكيد الحالة التي هي عليها حقيقة فصل الدين عن السياسة، خاصة ما تعلق الأمر بالإسلام واستقلاله كدين على غرار باقي الديانات الأخرى من مسيحية ويهودية التي تنعمان باستقلال وحرية في ظل هذا القانون.

فمحاولة تذكير كل تلك الهيئات وعلى رأسها رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي ورئاسة المجلس الوطني الفرنسي وباقي الهيئات والتنظيمات الجماعية من الاشتراكيين والشيوعيين وغيرهم بفضائح سلطة الاحتلال ومجلسها في الجزائر.. باعتبارهم لم يجدوا حلا عادلا لهذه القضية ووضع الدين الإسلامي على بساط التساوي مع بقية الأديان الأخرى. ومما جاء في هذه البرقية: ".. لقد استولى علينا اليأس تجاه استمرار هذه المظلمة ضد الدين الإسلامي، والتي تبيّن نية الحكومة في بقاء كل شيء على حاله، نطلب منكم التدخل السريع لوضع حد لهذه الحالة المؤلمة وتقبلوا عواطف احترامنا.."[3].

وعليه فجمعية العلماء حاولت الوقوف أمام لجنة المجلس الجزائري، وتقدمت بمقترحات معتدلة ومقبولة ودخلت مع رجال المجلس ورجال الحكومة في مذاكرات طويلة بُغية الحصول على حل عادل، لكنها كانت دائما تسجل بكل أسف وبكل كدر مراوغات وألاعيب لا تقصد من ورائها فرنسا إلا إبقاء الدين الإسلامي فقط أسيرا مهانا بين يدي السلطة[4].

---

(1)- الإبراهيمي، فصل الدين عن الحكومة (04)، البصائر، ع: 88، 29 رمضان 1368هـ/25 تموزيوليو جويلية 1949م، ص1

(2)- الإبراهيمي، فصل الدين عن الحكومة (05)، البصائر، ع:89، 14 شوال 1368هـ/08 آب أغسطس، أوت 1949م، ص01.

(3)- العربي التبسي، برقية جمعية العلماء الجزائريين لرجال الحكومة.. في قضية استقلال الدين الإسلامي، البصائر، ع: 235، 22 شوال 1372هـ/03 تموز يوليو جويلية 1953، ص 01.

(4)- البصائر، ع: 235، المصدر السباق، ص 01.

ولعل هذا التصرّف يتعدى كونه ضد الإسلام فقط بل ما يتعلق بالإسلام وهو الشعب الجزائري لإهانته في دينه أمام الأديان الأخرى الدخيلة عليه، فبضربها للإسلام هو ضرب لهوية الجزائريين ووضعهم في المذلّة والمهانة وجعله أداة مساومة.. ولكنهم بقوا في مواجهة ومقاومة جمعية العلماء.

وللإشارة في هذا السياق إلى أن من بين أخطر الأصول الفكرية لدى الاستعمار هو إذلال وإهانة الشعب المستَعمَر بضرب مقدساته الدينية وباقي عناصر هويته[1] وهذا ما دأبت عليه فرنسا منذ احتلالها الجزائر.

وبعد تلك البرقية قامت جمعية العلماء بإصدار بيانا مطولا شرحت فيه للجزائريين وغيرهم الأسباب والدواعي الحقيقية على إصرار الحكومة الفرنسية بإبقاء الدين الإسلامي تحت سيطرتها، مذكّرة الشعب الجزائري بداية التعنّت الاستعماري منذ 28 سبتمبر 1830 باعتدائها على الشعائر الإسلامية وما تعلق بها من مساجد وأوقاف.. والأخطر في ذلك حسب ما تراه جمعية العملاء هو الاستيلاء على كل ما هو إسلامي من معابد ومساجد وأوقافا ورجال دين خاصة قانون سبتمبر 1930 والذي بداية من هذا التاريخ والجزائريون يطالبون برفع القيود والحصار والسيطرة على دينهم الإسلامي، والسماح لهم كغيرهم من اليهود والنصارى أفرادا أو جماعات سواء في شخصيات دينية أم سياسي، بواسطة حركاتها السياسية والاجتماعية وعلى رأسهم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[2]، كما أن هذا البيان قام بتحريض الجمهور الجزائري على المشاركة بكل شرائح المجتمع في المشاركة في – ما أطلقت عليه – يوم الحداد[3] والحزن على الإسلام في كل عام حتى يتحرر الدين الإسلامي بتحرر الجزائر[4].

بعدما كان الإبراهيمي ينشر في البصائر نداءات "فصل الدين عن الحكومة"، قام بتغيير مطلبه إلى "فصل الحكومة عن الدين" لكنه حاول تبرير ذلك كونه ليس في الموضوع من حيث المطلب المشروع ولكن من حيث هيمنة سلطة الاحتلال الجاثمة على الدين الإسلامي في الجزائر، حيث قال مفسِّرا ذلك؛ " ولكننا نغيِّر العنوان هذه المرّة ونقول فصل الحكومة عن الدين، قلبنا في الوضع لا في الموضوع.. وإن سرّ تسلط الحكومة الجزائرية على الإسلام بدءا وتمسكها به استمرارا ليس من حيث أنه دِين يجب أن تحافظ عليه، وعلى معابده وشعائره، ولكن ذلك لغاية أخرى غير المحافظة وهي أنها تعدُّ ذلك جزءا من العمل الاستعماري الذي يتسلّط على الأبدان ثم بعد التسلط على الأديان تكميلا لا يتم المعنى بدونه.. ليتمّ لها التسلط على الجانبين الروحي والمادي"[5].

---

(1)– للاستزادة في الموضوع، يُنظر: عمار جيدل، أفكار استعمارية وسبل دفعها كما كشفها نزهاء الغربيين، أوجين يونغ أنموذجا، جسور للنشور والتوزيع، الجزائر، 2013.

(2)– المكتب الدائم لـــجمعية العلماء، بيان عن إصرار الحكومة الفرنسية على تولي اغتصاب المساجد ولأوقاف وافتكاكها لحق المسلمين لإقامة الشعائر الدينية الجماعية في مساجدهم، البصائر، ع: 236، 29 شوال 1372هـــ/10 تموز يوليو 1953م، صص1–3

(3)– مع العلم أنه لم يتم ذِكر أو تحديد يوم الحداد المُعلن من حيث التاريخ والتوقيت، حسب هذا البيان..

(4)– البصائر، ع:236، المصدر السابق، ص 3.

(5)– الإبراهيمي، فصل الحكومة عن الدين (06)، البصائر،ع:104، 03 ربيع الثاني1369هـــ/2 كانون الثاني يناير1950، ص1

يبدو أن مواقف الإبراهيمي من قضية فصل الدين عن الدولة من أهم أولويات جمعية العلماء، وإنما هي إذا كانت ملامحها دينية اجتماعية ولكن مَكْمَنِها يندرج في قالب سياسي، لأن فرنسا تسيطر على الدين الإسلامي في الجزائر بمنظور حكومي إدارة وتسييرا، فكانت ردود فعل ج ع م ج حول هذا الموضوع كذلك في جوهره سياسي، لأن أغلب مطالبها في هذا الشأن تندرج ضمن المطالبة السياسية في استرداد حق الدين الإسلامي لأصحابه الأصليين عن طريق العلماء والمتحدثين باسم الأمّة الجزائرية الذين ينظرون لمصلحتها قبل مصالحهم.

وفي 21 ديسمبر 1951، تقدمت جمعية العلماء بنظام على شكل أرضية تتعلق بشؤون الديانة الإسلامية في الجزائر من خلال وفدٍ تألف من الإبراهيمي، خير الدين، عبد اللطيف سلطاني، وتوفيق المدني وغيرهم، حيث تتكون هذه الأرضية المقترحة بإنشاء مجلس مؤقت يتشكل على قدم المساواة من العلماء الإصلاحيين وزعماء الزوايا والمستقلين من رجال الدين، وعدم تدخل مسؤولين حكوميين، في إطار عدم تدخل الحكومة الفرنسية الجزائرية في الدين الجزائري[1].

ووفقا للإبراهيمي، سيكون لهذا المجلس، في مسائل العبادة، جميع الصلاحيات الحالية للإدارة في غضون عام واحد على أبعد تقدير، وتنصيب مجلس العبادة في كل منطقة بمسجد، وانتخاب مجالس إدارة هؤلاء المصلين من قبل جميع المسلمين الممارسين، وحرص رجل الدين الالتزام بالنظام الانتخابي. كما أصرّ الإبراهيمي على أهمية الأوقاف والحُبوس إذا تم الحفاظ عليها، فإن مداخيلهم ستتجاوز مقدار الاعتمادات المدرجة في الميزانية للدين الإسلامي، وبمصادرتها، انتهكت فرنسا الالتزام الذي قطعته في عام 1830 بـــ "احترام الدين الإسلامي"، كما ذكّرهم بدور الإسلام المشرّف باحترامه لكافة الأديان أينما حلّ[2]

وبعد هذه المبادرة، كانت تأمل ج ع أن تجتمع مع مختلف من يهمه الأمر من الجزائريين للاتفاق مبدئيا على لدراسة ما طالبت به ج ع لوضعية الحالة الإسلامية وأوقاف المسلمين، لكن تم اجتماع آخر بحضور أصحاب الزوايا مع الشيخ العقبي وغابت فيه ج ع، مما جعلها تعيب عليهم بسبب عدم دعوتها، وعلّقت ج ع على هذا الاجتماع كونه لا يستجيب لحقيقة الوضع الراهن الذي يعاني منه المسلمين ومختلف مؤسساتهم الدينية[3] فقالت: "وجمعية العلماء تقول لهؤلاء مجتمعين؛ تجمّعتم من كل صوب.. تقول للاستعمار؛ أنه لا يصدقك جلبة الجمعية إلا الجمعية لأن دينها يأبى عليها الكذب والرياء والنفاق، وهي الأقانيم الثلاثة التي يقوم عليها الاستعمار، إنّ جمعية العلماء أشرف من أن تعمل لغير مبدئها أو تسخِّر مواهبها في خدمة الغير كائنا من كان ولو كانت فاعلة لَـــلانت لترغيبك وترهيبك. يا حضرة الاستعمار إن جمعية العلماء تعمل

(1) – Sadek Sellam, **La France et ses musulmans Un siècle de politique musulmane 1895-2005**, Casbah édition, Algéire,2007. p 244.

(2) - Sadeksellam, Op.cit. p 244.

(3) - Ibid. p 246.

للإسلام بإصلاح عقائده وتفهيم حقائقه وإحياء آدابه وتاريخيه وتطالبك بتسليم مساجده وأوقافه إلى أهلها وتطالبك باستقلال قضائه، وتسمي عدوانك على الإسلام ولسانه ومعابده وقضائه عدوانا بصريح اللفظ"[1].

يبقى التساؤل لماذا لم يتم دعوة ج ع لهذا الاجتماع، ولماذا تم تجاهلها؟ وهي التي كانت ترى حالها أهم هيئة تعمل لصالح المؤسسة الدينية في الجزائر وهذا بعرضها الدائم لمسألة فصل الدين عن الاستعمار، ولأنها أول من بادر لعقد اجتماع عام يضم كل الجزائريين كما تقدم ذكر ذلك، هذا ما جعل ج ع تُغْلظ القول وتتشدد فيه وتتهم غيرها بالرياء والنفاق[2] في هذه المسألة، بالنسبة للجزائريين بقدر ما هو موجه للاستعمار.

كما ردّت على الاستعمار ومن تراهم موالين له في الشأن الإسلامي باستفهام شديد، مستغربة ازدياد إصرار الاستعمار في التمسك بعدم فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الاستعمارية بـــ " وكيف تبيح لنفسك التدخل فيما لا يَعنيك من شؤون ديننا ثم تحرِّم علينا الدخول فيما يَعنينا من شؤون دنيانا وهبنا وإياك فريقين فريق أخضع الدِّين للسياسة ظالما، وفريق أذل السياسة في الدِّين متظلما فهل يستويان؟ إننا إذا حاكمناك إلى الحق غلبناك، وإذا حاكمتنا إلى القوة غلبتنا، ولكننا قوم ندين بأن العاقبة للحق لا للقوة[3].

فالحق مهما كان له أصحابه، لا يتحقق إلا إذا ترادف مع القوّة، وهذا ما كانت تفتقر إليه ج ع، لكن القوّة ليست مقصورة على الماديات بقدر ما هي تتطلب بذل الأسباب وأهمها الصبر على ظُلم الظالم، فالقوي وإن كان ظالما يرى دائما الحق ما يراه هو حتى وإن كان باطلا، لكن ذلك كله ليس يدوم، فالمؤمن بالحق والمتمسك به والمدافع عنه مهما كان ضعيفا سينال ما يناضل لأجله، فنهاية المطاف ستكون للحق مهما طال. فكانت ج ع تعي ذلك، لذلك صبرت فنالت.

فكثيرا ما كانت جمعية العلماء تعمل بكل ما في وسعها من وسيلة مشروعة لتحقيق ما كانت تسعى إليه من فصل السلطة الاستعمارية عن الّين، فعلى خلفية مؤتمر الجمعية المنعقد يوم الأحد 28 ذي الحجة 1371هـــ/29 أيلول سبتمبر 1951 تناولت هذه القضية من جديد، لتوضيح أسباب تمسّكها بهذه المسألة من جهة، وأسباب تمسّك الاستعمار بها من جهة ثانية، ومما جاء في هذا المؤتمر؛ "أما الاستعمار فإنه يعلم حق العلم أنها نزع نصف السلطة من يده، وأن استقلال الدين يساوي استقلال نصف الجزائر إذ به يخسر الاستعمار خمس مليارات من الفرنكات الذهبية وجيشا جرارا من الموظفين كان يستخدمهم لمصلحته، وما زلنا نقاوم إلى أن يتحرر الدين وتتحرر الجزائر[4].

---

(1)– الإبراهيمي، جمعية العلماء أعمالها ومواقفها، البصائر، ع:03، 21 رمضان 1366هـــ/08 آب أغسطس، 1947، صص1–2

(2)– لعل النفاق هنا يندرج في النفاق العملي ليس العقائدي، لأن من بين المجتمعين الشيخ الطيب العقبي وهو من أكبر علماء الجزائر، وكان أحد أهم أعضاء جمعية العلماء قبل استقالته منها، وهو معروف بتشدده الديني الغيور على القرآن والسنة.. فأقرب الظن أن ج ع لا يمكنها اتهام أي إنسان بالنفاق العقدي لأنهم علماء شرعيون يعرفون جيدا بأن نوايا الإنسان محلها القلب يعلمها إلا الله، أما الإنسان يُحكم عليه من ظاهره دون باطنه.. والله أعلم.

(3)– البصائر، ع:03، المصدر المرجع السابق، ص 02.

(4)– المنار، ع: 9، 4 محرم 1771/ 15 تشرين الأول أكتوبر 1951، ص 3.

كما تناولوا ما قام به المجلس الجزائري بإقرار مذكرة مفتي الجزائر محمد العاصمي بشأن إبقاء الدين الإسلامي تحت السلطة الاستعمارية، ما أدّى بالجمعية إلى بسط القضية على الرأي العام الفرنسي ومقابلة حكومة باريس، ثم نشرها بواسطة الصحافة ووكالات الأنباء[1]. كتلك البرقيات السابقة.

هذا التكرار في بسط قضية فصل الدين عن حكومة الاستعمار يرجع في حقيقة الأمر وخطورة المسألة يكمُن في حرص ج ع على أن لا يُستهان بها حتى لا تُنسى، ففي ذات السياق تحدث الشيخ محمد خير الدين أحد أعضاء المكتب الدائم لجبهة الدفاع عن الحريات واحترامها[2] أثناء اجتماعها بقسنطينة في تلك الفترة، ومما جاء في خطابه؛ "ولتفخر – الجزائر– بأبنائها الذين اجتمعوا بعد فرقة وتواصلوا بعد قطيعة، فوقفوا اليوم صفا واحدا في جبهة شعبية عتيدة ضمت خيرة الرجال العالمين.. فامتهان ديننا الإسلامي الحنيف بانتزاع أوقافه ومنع علماء الأمّة الأحرار من دروس الوعظ والإرشاد في مساجدهم.. ولكن ظاهر الواقع يدل على ألاعيب السياسة –الاستعمارية– التي لا يقصد بها إلا التظاهر بالديمقراطية ومغالطة الأمم والشعوب.. فعلينا أن نتعاون ونتبادل التناصر، حتى ترى الجزائر نفسها أمّة واحدة لا أمم متفرقة.."[3].

لذلك كان الأمين العمودي أمين عام جمعية العلماء يتساءل عن تناقض حال ما وصلت إليه مساجد الجزائريين ودور من ليسا أهل لذلك من غير المسلمين بالقيام بشؤونها، بقوله: "إذا كان الدخول لمساجدنا ممنوعا على المسلمين فكيف يترأس ويوجه الهيئات الإسلامية مسيحيون"[4]. ما جعل ج ع عن طريق مكتبها الدائم بنشر بيان عن إصرار الحكومة الفرنسية على تولي اغتصاب المساجد والأوقاف وافتكاكها لحق المسلمين لحق المسلمين لإقامة الشعائر الدينية الجماعية في مساجدهم[5].

ومما سبق يمكن القول؛ بأن نضال ج ع من أجل فصل الدين عن السياسة كان شرفا كبيرا، كون الدين الإسلامي يجب أن لا يكون تحت سيطرة أو إدارة المستعمِر الذي جاء تحت شعار الصليب – وفكرة الكاردينال لافيجري الذي أخذ كل الأوقاف والأحباس وتدنيس مقدسات الإسلام– فلا يُعقل أن يبقى الإسلام تحت قيادة الاستعمار[6] إداريا وعن طريق أتباعه من الخُرافيين والعلماء الدجّالين المُزيّفين من بني جلدة الجزائريين، لذلك كان يجب فصله وترك الأمّة الجزائرية هي من تختار من يسيِّر شؤونها الإسلامية فهي أدرى بعلمائها في ذلك.

---

(1)– المنار، ع: 9، المصدر السابق، ص 3.

(2)– سيأتي الحديث عن هذه الجبهة لاحقا.

(3)– خير الدين أثناء اجتماع جبهة الدفاع عن الحريات واحترامها بقسنطينة، البصائر، ع: 169، 09 ذي الحجة 1370هـ/ 10 أيلول سبتمبر 1951، ص ص 1–2.

(4)– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 254. أنظر أيضا: Robert Ageron, **Histoire d'Algérie** contemporaine, P 343.

(5)– البصائر، ع: 236، 29 شوال 1372هـ / 10 تموز يوليو، جويلية 1953، ص ص 1–3.

(6)– وبقى حال ووضعية الدين الإسلامي تحت السيطرة الاستعمارية إلى غاية الاستقلال 1962، حتى أصبحت كافة مقدراته من مساجد وأوقاف في يد الدولة الجزائرية المستقلة..

ثالثا- استغلال المناسبات وطنيا وخارجيا:

ومن بين دلالات الفكر الاستقلالي-أيضا- لدى ج ع، محاولة بث روح الاستقلال والحرية في نفوس الجزائريين، حينما نالت المغرب الأقصى استقلالها السياسي عن الاستعمار الفرنسي، حيث نشرت مقالة في البصائر عنونتها بـــ "ما بعد استقلال المغرب وتونس إلا استقلال الجزائر"، وما هذا العنوان المباشر إلا أن تُذَكِّر من خلاله الشعب الجزائري بدوره المنتظر لتحقيق ما حققه أشقاؤهم في المغرب، ومما عبّرت عنه في هذا الصدد؛ "استبشرت الأمّة الجزائرية قاطبة باستقلال القطر المغربي الشقيق.. وإذا كانت تونس أخذت تسترد استقلالها.. وإنّ المفكرين الأحرار سواء كانوا في القطر التونسي أو في القطر المغربي يرون أن استقلال أي قطر من القطرين دون استقلال الجزائر، استقلال منقوص.."[1].

هذا التذكير في جوهره يندرج ضمن مساعي ج ع في بث الأمل في قلوب الجزائريين الحية من أجل استكمال الفرحة المغاربية واللحاق بكل من المغرب وتونس، فنجد البصائر كانت تجتهد في وضع عناوين دقيقة المعنى والمغزى حتى تُؤثِّر في نفوس الجزائريين وتستقر في أذهانهم، لعلّه ينهض بهم في مستقبل الأيام. كما أن دلالة عنوان المقال السابق، تكمن في غِبطة ج ع في الاستقلال كأمر مشروع ومطلب إنساني ينبع من صميم طبيعة كل جزائري حرّ ينظر للجزائر كغيرها من جيرانها، لها الحق في الاستقلال السياسي. كما أنّ ميثاق "جبهة تحرير الجزائر" الذي تم الاتفاق عليه بالقاهرة يوم 18 فيفري 1955 أين شاركت جمعية العلماء بحضور الشيخ الإبراهيمي[2] ليدل كامل الدلالة على الفكر الاستقلالي والثوري الذي كان هدفا منشودا منذ تأسيس ج ع إما تصريحا أو تلميحا عبر مختلف وسائل إعلامها خاصة الشهاب والبصائر تحت.

إضافة إلى ما صرّح به الشيخ العربي التبسي أثناء الندوة التي انعقدت بمقر الجمعية يوم 12 فيفري 1956 بحضور عديد من الصحفيين ومراسلي الإذاعات العالمية من فرنسا وإنكلترا وأمريكا وغيرهم، حين أكّد قائلا ؛ ".. أن الاستقلال غايتنا والحرية هدفنا"[3].

وكانت هذه الكلمات توحي بقبول الثورة التحريرية ليس من صميم العربي التبسي بقدر ما تحدث باسم ج ع، خصوصا وقد ازدادت الثورة التحريرية صيتا في الشرق والغرب، فكانت وسائل الإعلام العالمية تتسارع لمعرفة كل صغيرة وكبيرة عن الجزائر وثورتها، لذلك استغلت ج ع وجود الإعلام الغربي خلال الندوة الصحفية التي عقدتها بمقرها بالعاصمة فتم الإعلان المباشرة بأن الاستقلال والحرية غايتان وهدفان لا مناص منهما، حيث تحدث بصفة الجمع، ويهدف من وراء ذلك إبراز حق الاستقلال هو هدف جميع الجزائريين بما فيهم جمعية العلماء.

---

(1)- حمزة بوكوشة، ما بعد استقلال المغرب وتونس إلا استقلال الجزائر، البصائر، ع:359، 01 شعبان 1375هـ/23 آذار مارس 1956، ص1-2.

(2)- البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة 1954-1962، تقديم أبو القاسم سعد الله، دار الأمة الجزائر، 1994،ص ص37- 39.

(3)- اسعد لهلالي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 171.

المبحث الثاني: جمعية العلماء والأحزاب السياسية

تناولت هذه الأطروحة في الفصل الأول رؤية ج ع لواقع السياسة وحقيقتها لديها وكيف تعاملت بها وتفاعلت معها، ولكن هذا المبحث سيتناول السياسة من حيث عدة جوانب أهمها وضعية جمعية العلماء بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية وعلاقتها بالأحزاب السياسية ودورها في النشاط السياسي، وأثر ذلك على الحالة السياسية الجزائرية.

المطلب الأول: واقع الروح الحزبية في الحركة الوطنية

أولا- مدلول الوطنية لدى جمعية العلماء:

حول بناء جوهر الوطنية وتصورات ج ع حولها، تناول الإبراهيمي هذا المبدأ بتوضيح أصل الوطنية من خلال تبيين مرامي الاستعمار لتجريد الوطنية من الجزائريين حيث قال: "إن هذه التهاويل والقشور هي من أسوأ ما جلبه إلينا الاستعمار من ضلال الحضارة الغربية. يلهيها بها عن الواجبات، ويحجب علينا بها الحقائقو وقبْلها رمانا بالسم القاتل من فكرة الوطنيات الضيقة، ليضيع علينا الوطنية العامة. فلما ضاعت من أيدينا وأفكارنا ابتعلنا لقمة، ولو حافظنا على الوطنية الكبرى العامة لما مزق أوصالنا هذا التمزيق الشنيع. فهل نعتبر وهل ندّكر؟"[1]

هذه العبارات ترسم إلى المتمعِّن فيها وطنية الإبراهيمي، على مستويين، مستوى عام ومستوى محدود، فكان ينظر إلى أن من دلائل الجامعة العربية (رابطة تشمل كافة الوطن العربي) هو ما تجنيه الشعوب العربية منها من حيث إمكانية تثبيت فكرة الوطنية لدى النفوس العربية، فهي الإطار الأكبر للوطنية المحدودة المصطنعة استعماريا، فعوامل ذلك ممكنة ومتوافرة لدى شعوب العالم العربي، وهذا ما جعلها مهدا لتوحيد صفوفهم ضد الأمم الظالمة..[2]. ولا يمكن حسبه أن يتحقق ذلك إلا عن طريق حركة الإصلاح الحقيقة التي يقودها رجال الدين وعلماء الأمّة المخلصون، لبناء ما هدمه الاستعمار وقام بتقسيم الأمّة، فقد قال في هذا الشأن: "وأمّة كاملة كانت نهبا مقسما بين استعمارين متعاونين على إبادتها؛ مادي متسلط على الأبدان، وروحاني متسلط على العقول فصححت حركة الإصلاح الديني عقولها، فصح تفكيرها، واتّزن تقديرها، واستقام اتجاهها للحياة، وأن تحرير العقول من الأوهام، سبيل ممهد إلى تحرير الأبدان[3].

---

(1)- البصائر، ع: 46، 18 شوال 1367هـ / 23 آب أغسطس، أوت 1948م، ص 01-02.

(2)- البصائر، ع: 46، نفسه، ص ص 01 - 02.

(3)- المصدر نفسه.

لذلك كان شديد اللوم على بعض تيارات الحركة الوطني التي كانت تسعى للوقوف ضد جهود ج ع في ترسيخ التعليم والعلم بين أبناء الأمّة الجزائرية، فكان من بين خلافات تلك الأحزاب بين مؤيد ومعارض للمدارس الحرة والتعليم والدِّين، مما جعله يقارن بين الحركة الوطنية في الجزائر وبين الأحزاب السياسية والمنظمات الفرنسية سواء في الجزائر أم في فرنسا، حيث قال: "فهل سمعتم أن الخلاف بينها تناول يوما المدارس والكليات والدين والتعليم؟[1].

كما دافع الإبراهيمي عن جهود ج ع في ترسيخ مبادئ الوطنية الحقيقية حسب ما كانت تراه، مُذكِّرا الجمهور الجزائري ما قامت به باقي الهيئات والجمعيات الحركة الوطنية العاملة آنذاك، خاصة ما قام به من أسماهم باللائكيين المدافعين عن المصالح الاستعمارية الفرنسية المحاربون للهوية الوطنية، زاعمي الوطنية بأنهم في خدمة الجزائري بخدمة الوطن، عكس ما قامت به ج ع في سبيل تنوير الجزائريين بالوطنية بترسيخ الوطنية الحقة بترسيم للعلم والتربية وتهذيب النفوس وإعادة هوية الشعب الممسوخة، حيث قال: "وهذا ما وضعته جمعية العلماء من أسس ثابتة للوطنية الحقة، فأروني ماذا صنعت هذه الجماعات التي تسمّي نفسها أحزابا سياسية وحركات وطنية؟ وماذا عمل هؤلاء اللائكون لكلمة الوطن، من عمل صالح للوطن؟ وماذا قدّم هؤلاء الماضغون لكلمتي العروبة والإسلام، من خدمة نافعة للعروبة والإسلام؟ وماذا عرف هؤلاء المزورون على الشرق العربي من الشرق العربي؟ لا نعرف نحن، ولا تعرف الأمّة، ولا يعرف المنجم، لهؤلاء أثرا صالحا في تربية الأمّة، ولا عملا إيجابيا مثمرا في فائدة الأمّة. بل لم نعرف جميعا عنهم إلا الضد. ففي باب التربية لم نر منهم إلا التدريب على السب والكذب والاختلاف وقلب الحقائق، والتمرين على التزوير والدعايات المضللة، والتعويد على الشقاق، والتبعيد عن الاتحاد. وفي باب الأعمال لم نر منهم إلا عملا واحدا، هو الذي سميناه "جناية الحزبية على التعليم والعلم"[2].

فتساؤُل الإبراهيمي وهو يقارن جماعة المستوطنين الذين لم يُعْهد عليهم أن اختلفوا عن التعليم ومدارسه في الجزائر مهما كانت لديهم اختلافات سياسية، عكس الجزائريون أصحاب العمل السياسي لم يكن لهم تأييد توافقي على ما كانت تقوم به ج ع في تشييد المدارس والمراكز الدينية، وكأنه ينظر إلى ذلك من زاوية الوطني والوطنية، لا تتحقق لأي جزائري إلا إذا عمِل للصالح العام انطلاقا من مساندة العلم والتعليم المعتمد أساسا على التربية، لأن التربية الصحيحة نتاجها وطنية صادقة لا تتزعزع.

(1)–البصائر، ع: 46، المصدر السابق.

(2)– المصدر نفسه.

ثانيا– أحزاب الحركة الوطنية بين الأقوال والأفعال:

رأت ج ع بأن أحزاب الحركة الوطنية كثيرا ما كانت تختلف أقوالها عن أفعالها، وهي التي كانت دوما ترفع شعار الوطن والوطنية، فكانت تنظر ج ع إلى كلمة التحرير الوطني قد أصبحت شعار الجميع تسمعها فصيحة على لسان أحزاب ح.و (ح.ش والبيانيين وحتى الشيوعيين) وغيرهم من الناطقين بأسماء المنظمات والهيئات الأخرى المناصر للديمقراطية والمناهضة للاستعمار، كما تساءلت "متى نرى هذا الاتفاق البادي على أقوال أحزابنا يتّسع فيمتد إلى أعمالها فيوجّهها توجيها يعود بالخير على البلاد قبل أن يعود بالفائدة عليها وحدها؟"[1].

إذَن من حيث المبدأ كان انتقاد ج ع للأحزاب السياسية من باب المصلحة العامة قبل المصلحة الحزبية والخاصة، كما أنها لم تتكر عليهم أن يعملوا لفائدة أحزابهم بقدر ما أنكرت عليهم أن يكون للوطن نصيب مما عاد عليهم من الخير، لأنه إذا كان العمل لفائدة الأمة عامة رجع ذلك عليهم، فالفائدة هي أصلا حاصل تحصيل.

كما نادى الإبراهيمي الطبقة الحزبية التي لا زالت تنظر إلى فرنسا هي المُخلِّص من مشاكل وأزمات الجزائر باللجوء إلى حكومة الاستعمار في باريس، بأنه لا يُنتظر من الاستعمار إلا الكيد والخديعة واليأس إلى اليأس، ولا أرجا من الرجوع إلى الوحدة والتماسك، لأن الحل حسبه يكمن فيهم ليس في غيرهم، فقد قال: "أيها المترددون على قصر البربون، له لا طارد كاليأس، وقد أيأسوكم فكأنهم طردوكم، فارجعوا، ارجعوا وتداعوا إلى الى الاتحاد على الحق الواضح بالمنطق المعقول فإن القوم قد أتحدوا على هضمكم بالمنطق المسلح، ارجعوا واجتمعوا وأجمعوا الأمّة في مؤتمر واشرحوا لها الحقيقة، ودعوا لها الكلمة الأخيرة في تجديد الموقف وتقرير المستقبل"[2].

وبعدما ألقى الإبراهيمي كلمة ذات مدلول سياسي تحرري أمام اللجنة السياسية لج دع في 7 أفريل 1953 بدافع من لجنة تحرير شمال أفريقيا، قام بعدها بإرسال رسائل تحريضية إلى الحركة الوطنية الجزائرية من أجل حثهم على توحيد الصف هيئات وجماعات وأفراد حتى يتسنّى لـــ(ج دع) والدول الإسلامية تقديم المساعدة للجزائر لبلوغ الاستقلال، وهذا ما قام به أيضا خلال جانفي 1954 ببعث رسالة إلى (ح ان ح د) من أجل وحدة القضية الوطنية[3]. بالإضافة إلى الكثير من اللقاءات المشتركة مع ممثلي الحركة الوطنية في المشرق العربي في أكتوبر 1954 رفقة شاذلي المكي ومحمد خيضر في إطار اجتماعات لجنة

(1)– البصائر، أحزابنا تتفق أقوالها وتختلف أعمالها، ع: 94، 16 محرّم 1369هـ/07 تشرين الثاني نوفمبر 1949م، ص 06.

(2)– الإبراهيمي، جمعية العلماء أعمالها ومواقفها، البصائر، ع:04، 13 شوال 1366ه / 29 آب أغسطس 1947م، ص3.

(3) –Archives de Wilayad'Oran, **4062, I (7)**.

تحرير شمال أفريقيا، كما شارك رفقة محمد خيضر ممثل جبهة التحرير الوطني في الخارج بعد انطلاق الثورة التحريرية[1].

وكأن بمكتب ج ع في القاهرة وجد متنفسا جديدا حاول من خلاله إعادة بعث أواصر الأخوة للوطن الواحد، في إطار تجديد فكرة اتحاد كافة تيارات الحركة الوطنية تجاه عدو واحد ومشترك، وهذا ما أثبتته تقارير سلطة الاحتلال. رغم بعض الشد والجذب بين ج ع وباقي تيارات ح و فكانت تنقد كل من لا يرغب في إشراكها أو استشارتها في همومها، لأن الهم عندها كان واحد هو الاستعمار، كان هذا قبل مغادرة الإبراهيمي للمشرق، لكنه قُبيل الثورة التحريرية وأثناءها تغير الحال فأصبحت ج ع لها مكانة لدى جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج.

المطلب الثاني: جمعية العلماء بين أعمالها ومواقفها من الأحزاب والتحزّب

عابت ج ع بلسان الإبراهيمي على الأحزاب الجزائرية التي كان من الفروض أن تجعل منها شريكا في همّها لا أن تُبغضها وتستفرد بنفسها دون إشراكها ونبذ تفاعلها في القضايا السياسية، فـــــــ ج ع كانت ترى بأنها بمثابة الطاقة التي تستقوي بها الـــــ ح.و على سياسة فرنسا وهيمنتها على مقدّرات الجزائر وشعبها، ومما جاء في هذا الصدد؛ "ثم نقول لبعض إخواننا وساستنا الذين يناوئون جمعية العلماء وهي مادة قوّتهم وعماد أعمالهم وأصل فروعهم ومجمع غاياتهم التي يعملون لها إن كانوا صادقين. نقول لهم على اختلاف نزعاتهم من أفراد وجماعات؛ أن السياسة لباب وقشور، وأن حظ الكثير منكم مع الأسف والمعذرة القُشور دون اللبان، أمّا لباب السياسة بمعناها العام عند جميع العقلاء فهو في عبارة واحدة إيجاد الأمّة، ولا توجد الأمّة إلا بتثبيت مقوّماتها من جنس ولغة ودين وتقاليد صحيحة وعادات صالحة وفضائل جنسية أصيلة، وبتصحيح عقيدتها وإيمانها بالحياة، وبتربيتها على الاعتداد بنفسها والاعتزاز بقوّتها المعنوية والمغالاة بقيمتها وبمراسها، وبالإمعان في ذلك كله حتى يكون لها عقيدة راسخة تناضل عنها وتستميت في سبيلها، وترى أن وجود تلك المقوّمات شرط لوجودها، فإذا انعدم الشرط انعدم المشروط، ثم يفيض عليها من مجموع تلك الحالات.. بأن تلك المقوّمات متى اجتمعت تلاقحت، ومتى تلاقحت ولَدَت وطنا"[2].

فجمعية العلماء كانت ترى ببناء المقوِّمات التي لا تكون الأمّة أمّة إلا بها، لأنها أهم أساس ترتكز عليه بعد سائر المتطلبات المشروعة الأخرى، ولا تكون وحدة متماسكة الأجزاء إلا بالمحافظة عليها، كما كانت تعتقد بأن ذلك واجب على كل من يدّعي السياسة من أحزاب ح.و أن يقوموا بمَدِّ العون لها وعدم خذلانها وتثبيطها لأنها ستكون لهم خير معين[3].

---

(1) –Ibid.

(2)– الإبراهيمي، البصائر، ع:04، المصدر السابق، ص1.

(3)– البصائر، ع:04، المصدر نفسه، ص2.

فحاول الإبراهيمي تعليل ذلك بقوله: "وإن جمعية العلماء تعمل لسياسة التربية لأنها الأصل، وبعض ساستنا مع الأسف يعملون لتربية السياسة ولا يعلمون أنها فرع لا يقوم إلا على أصله، وأيُّ عاقل لا يدرك أنّ الأصول مقدَّمة على الفروع، وأن الاستعمار لأفقهُ وأقوى وأصدقُ حدسا من هؤلاء حين يسمِّى أعمال جمعية العلماء سياسة، وما هي بالسياسة بمعناها المعروف ولا قريبة منه، ولكنه يسميها كذلك لأنه يعرف نتائجها وآثارها وأنها اللُباب وغيرها القشور، ويعرف أنها إيجاد لما أعدم وبناء لما هدّم، وزرع لما قلع، وتجديد لما أتلف، وفي كلمة واحدة، تحدٍّ صارخ لأسلوبه، وما خدعناه في ذلك –والله– ولا ضللناه، وأنها لنقطة اصطدام على الحقيقة بين نظر الجمعية وبين نظر الاستعمار فلا الإسلام يسمح لنا أن نعمل غير ما عملنا ولا الاستعمار يرضى عن ذلك العمل، وقد أجبناه وانتهينا، ومضينا وما انثنينا[1].

ورغم ما ذكرته ج ع بنقدها لأحزاب الـــــــ ح.و حتى وصل إلى شدة القسوة والشدة عليها ولكنه ليس حقدا وغلا وبُغضا منها لهم، بل كنصح ينبع من ناصح همّه التئام جراح الفراق والشتات الذي يريد الاستعمار تثبيته بين أبناء الوطن الواحد، ولعل من أبلغ ما قاله الإبراهيمي في ذلك؛ "يا إخواننا لسنا والله نبغضكم، فما أنتم إلا جزء منا، ولسنا والله نحتقركم فما أنتم إلا رأس مال هذه الامة الفقيرة، ولسنا والله نتهمكم بممالأة الاستعمار فأنتم عندنا أجلّ من ذلك، ولكننا نعد مقاومة المقاومين منكم لجمعية العلماء ناشئة عن بعدهم عن التربية الإسلامية والثقافة العربية، ونجد في كل عيب من عيوبهم أثرا بارزا من آثار الاستعمار في تربيتهم.. يا إخواننا إنكم أحرجتمونا بأعمالكم وأقوالكم وأحوالكم، فأخرجتمونا من مقام التلطف في النصيحة إلى مقام الإيجاع في التنديد، وأردتم أن تثلموا سيفا من سيوف الحق فلا تلوموه إذا خشن متنه وآلم جرحه، فتجرّعوا هذه النصائح على مرارتها في لهواتكم، فما نحن بمكاننا في الدين أقل من أن ننصح، ولا أنتم بمكانتكم في أنفسكم أجلّ من أن تنتصحوا[2].

فهذه الشدّة في تغليظ القول لم تكن معهودة لدى الإبراهيمي أو باقي رجال ج ع، لكن الظروف أو الحالة التي أصبحت عليها ج ع من حنق بعض تيارات ح.و بل كانت بمثابة النصح من الأب إلى الابن أو من الشيخ إلى التلميذ، ولأن الحال كان من المفروض أن تلتئم الخلافات بين الجزائريين لا أن تزداد شرخا، فهذا ما كان يرمي إليه الاستعمار، لذلك أرادت ج ع أن تنبِّه على خطورة الوضع.

بالإضافة إلى أسى ج ع على ما وصلت له حالة الأحزاب السياسية بقطيعة بعضها البعض وهم أحوج لأن تكون كل كلمة منها موجهة ضد الاستعمار لا في وجه أبناء الأمّة الواحدة، حتى أصبحت تتقاذف السب والشتم فيما بينها، مما زاد من حدة القطيعة بينها وهذا ما حققه الاستعمار، لذلك وصف الإبراهيمي حال ما وصلت إليه بعض أحزاب ح.و بقوله: "إننا لا نتصور كيف يخدم السياسي أمّته بتقطيع أوصالها، وشتم رجالها، وتسفيه كل رأي إلا رأيه، ولا نتصور أن مما تخدم به الأمّة هذه الدروس العالية في أساليب السبّ

(1)– البصائر، ع:04، المصدر السابق، ص 03.

(2)– المصدر نفسه.

التي يلقّنها بعض الأحزاب لطائفة من شباب الأمّة في معاهد المقاهي والأزقة، أن تقوية الشبّان على الشتم والسباب جريمة لا تغتفر[1].

وحتى لا يتم خلط ما قامت به ج ع من تفاعلها في قضية الدين الإسلامي وضرورة فصله عن السلطة الاستعمارية بيّنت أن عملها هذا لا يدخل في الإطار السياسي المحض بل هو يندرج ضمن العمل الديني حتى وإن تداخلت مطالبه بالمضمون السياسي لأن الاستعمار استولى على الجانب الديني باسم السياسة، ومما وضّحه الإبراهيمي في ذلك قوله: "ولو كانت الجمعية تحارب الاندماج باسم السياسة وبأسلوب السياسيين لجاز أن يقال قد بدا لها بداء، وما أكثر البدوات في السياسة، ولكنها حاربته باسم الدين، والدين كله يقين لا يتزعزع وبصائر لا تزيغ.. وا ضيعتاه، أفي الوقت الذي تطمح فيه أنظار الأمم الضعيفة إلى الاستقلال التام يرسلها رئيس وزراء فرنسا صيحة إنذار بأن لا حَقّ لنا حتى في استقلال ديننا.."[2].

ولعل هذا الموقف من الإبراهيمي لأجل تخفيف مزاعم من كان يظن بأن ج ع تتدخل في الشأن السياسي من أجل السياسة، وتأكيد حقيقة ج ع بأن همّها هو مناهضة الاستعمار وتذكيرهم بأن الاستعمار أكبر أعداء الأمّة الجزائرية، وأنها ليست جمعية سياسية بحتة بل دينية اجتماعية تتفاعل مع القضايا السياسية لارتباط سياسة الاستعمار بكل شؤول الحياة. ولأنها تحاربه باسم الدين لا باسم السياسة كغاية، بل كوسيلة.

ورغم ما قيل عنها، لم تأبه لذلك، بل حاولت أن تقف بجانب الحركة الوطنية بمساندتها في جوانبها الإيجابية بالمباركة أحيانا وبالنصح وتبيين ضعفها وسلبياتها أحيانا أخرى، فكانت علاقتها مع ح.و ذات الحياد الإيجابي إن صح الطرح.

أولا– مساندة الحركة الوطنية:

ساندت ج ع كل النواب الجزائريين الأعضاء في المجالس الفرنسية (مجلس النواب والمجلس الوطني الفرنسي) بموقفهم المُشرِّف الذي قاموا به جماعيا باعتزالهم لمختلف نقاشات هذين المجلسين من أجل إعادة النظر في مختلف المشاريع والقوانين التي قدّمها النواب المسلمون للحكومة الفرنسية، والتي لم تأبه لها سلطة الاحتلال في الجزائر.. فما كان من هذه المجلسين إلا القبول والمصادقة على مشاريع قانون فرنسا الذي تم الإعلان عنه (دستور الجزائر 1947)، الذي رأت فيه أغلب تيارات ح.و بأنه كغيره من القوانين والمشاريع الاستعمارية الإدماجية والذي يزيد من تدهور الشعب الجزائري أكثر فأكثر عكس ما كانت ترمي إليه فرنسا بأنه جاء بالحلول من أجل الجزائر وفرنسا.. مما أدى بانسحاب نواب الجزائر المسلمين تباعا من تلك المجالس (النيابية والوطنية)، وبسبب هذا الإجراء الوطني، اعتبرته ج ع أهم خطوات الاتحاد الجزائري من

(1)– نفسه.

(2)– البصائر، ع:04، المصدر السابق، ص 03.

أجل نصرة القضية الوطنية، كما طالبتهم بالثبات حول هذه المواقف الوطنية الخادمة لمصلحة شعبهم، وأن لا تُغريهم الأيام ويعودون كما كانوا يتضاربون فيما بينهم من أجل خدمة مصالح أحزابهم على مصلحة الوطن..

فمما جاء عن ج ع في هذا الموقف يتلخّص في؛ "عرضت قضية الجزائر للمرة الثانية في مجلس النواب الفرنسي، وأخيرا رفض المجلس جميع المشروعات ولا الدساتير التي قدمها الديمقراطيون ومنها مشروع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ووقع التصويت في المجلس الوطني على مشروع الحكومة الذي لم يأت بشيء جديد، وفاز بأغلبية، ولكن نواب الجزائر المسلمين قد اتّحدت كلمتهم هذه المرة فقاطعوا مشروعا ليس فيه إلا الخزي والعار، وغادروا قاعة المجلس محتجين، فإن مشروع الحكومة وممثلو الجزائر المسلمة غائبون مقاطعون له بعد أن أسمعوا المجلس الفرنسي صوت الجزائر وأبلغوا ما تصبوا إليه من حرية وسيادة واستقلال.. وبعد فقد قلتم أيها النواب كلمتكم في المجلسين ورفعتم صوت الجزائر عاليا أمام أولئك المستعمرين الناكثين للعهود.. وها أنتم بمواقفكم هذه فقد أشهدتم العالم وجود وطن يتطلع للحياة والسيادة اسمه الجزائر وإذا أحسنتم اليوم دفعا عنه هنا، فأحسنوا الدفاع عنه هنا غدا، وواصلوا العمل بصدق وإخلاص واتحاد تكون غايته خدمة الجزائر وحياة الجزائر فلا ينقلبنَّ أحدكم على عَقِبَيْه فيصبح من الخاسرين"[1].

فالتنبيه الأخير جاء على شكل تحذير وخوف في نفس الوقت، بسبب عدم تناسق تيارات الحركة الوطنية، وبسبب فشل الكثير من الاتحادات التي مرّت بها ح.و، منذ المؤتمر الإسلامي الأول 1936، فتباين البرامج والأهداف كان من أهم الأسباب التي جعلت البصائر تستقرأ أن الوضع الراهن يحتِّم على الجزائريين الالتفاف مع بعضهم البعض حتى لا يكونوا عرضة الانهزام والفُرقة مرة أخرى، فالاتحاد الحقيقي يكمن عندها في صدق النية والعمل بإخلاص بتقديم الوطن قبل الحزب أو الجماعة، فالجماعة الحقيقية تتحقق في الوحدة والاتحاد.

فبعد العفو الشامل الفرنسي (16 مارس 1946)، قررت جمعية العلماء الرجوع إلى نشاطها العلني مرّة أخرى فقام الإبراهيمي بعقد اجتماعا عاما خلال سبتمبر 1946، أعلن فيه مواصلة الجمعية لنشاطاتها، وأول ما قام به الجمعية إرسال الشيخ العربي التبسي إلى مصالي الحاج خلال 1947 من أجل توحيد جهود الأحزاب من أجل برنامج موحد يضم مختلف الأحزاب السياسية في الانتخابات المقبلة، وحتى لا تتشتت الجهود ويفوز الخصوم، لكن هذا الأمل لم يحظى بالقبول والموافقة من طرف مصالي الحاج، ما جعل الإبراهيمي ينتقد هذا الموقف علنا[2].

وكثيرا ما وقفت ج ع في وجه سياسة الاستبداد الاستعماري الذي لا يرى إلا ما يراه هو من وجهة نظره في زرع الفتن والخلافات بين رجال ج ع وأعضائها في مختلف شعبها بالقطر الجزائري خاصة ما

(1)– باعزيز بن عمر، قضية الجزائر لا تزال على حالها،البصائر، ع: 06، 27 شوال1366هـ/13أيلول سبتمبر1947م،ص 05

(2)– فهد مسلم زغير، محمد البشير الإبراهيمي ودوره الفكري والسياسي، مجلة ديالي، ع: 63، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ، العراق 1435هـ / 2014 ، ص 447.

يتعلق الأمر بسياسة الاعتقالات والسجون المتكررة لأعضائها دون إثبات وتأكيد، أي أنها كانت دوما تدّعي الديمقراطية، لذلك فالجمعية كانت تناهض هذا الفكر الديمقراطي إن كان بهذا الشكل وهذا هو مفهومه الذي يعتمد إلحاق الضرر بالآخرين. وتم وصف حال الجزائري المسلم في ظل الديمقراطية الفرنسي في الجزائر: "ذلك هو حال المسلم الجزائري مع السيادة الفرنسية في بلاده وتلك هي الديمقراطية، التي أنعم بها علينا الاستعمار الفرنسي، فأثمرت ضدنا هذه الأحكام الصارمة، وفتحت في وجوهنا أبواب السجون لندخلها بالآلاف.."[1].

فالمحاكم الزجرية باسم الديمقراطية لم تمس فقط رجال ج ع ورجال الحركة الوطنية، بل راح ضحيتها آلاف الجزائريين، فهذه الإجراءات القمعية في حق الشعب، كانت لها مواقف تجاهها سواء مست الاعتقالات أعضاءها أو المتعاطفين معها من أعضاء وقياديي الأحزاب الوطنية، فكانت تستنكر ذلك في مقالاتها وخطبها.

فقد استنكرت لِما قامت به سلطة الاحتلال بمحاكمة ثلاثة من أعضاء حزب (ح.ان.ح.د) بتهمة زائفة ادّعت أنهم ضد سيادة فرنسا أثناء الحملات الانتخابية النيابية الأخيرة (المجلس النيابي الجزائري) مع العلم أن ما قاله هؤلاء الثلاثة لا يتعدى الحرمة السياسية ولا المدنية، فقد قالوا أنه يجب على النظام الاستعماري أن يتقلّص عن البلاد، مع العلم أن هذا الحزب هو منظّم ومعترف به وله خمس نواب في المجلس الوطني بباريس. لذلك تساءلت عن عطف الحكومة الفرنسية عن طريق سفيرها في اليونان حين قامت هذه الأخيرة بالحكم بالإعدام على فرنسيين ثبت إدانتهم في الثورة التي حصلت باليونان، حيث طالب هذا السفير بعدم تطبيق هذا الحكم وأنه ينافي كرامة الإنسان، فأين هي كرامة الإنسان الجزائري إذن؟ وأين هذا العطف الرقيق لأجل الجزائريين؟ مع العلم كذلك أن هؤلاء المحكوم عليهم حسب الدستور الجزائري (الفرنسي) هم رجال وطنيين فرنسيين يكفل لهم الدستور الفرنسي والقانون الأساسي الجزائري حق التعبير والعمل السياسي ناهيك على أنهم لم يُحرِّضوا على إضراب أعو عنف أو جرم أو فساد..[2].

ومما يدخل في مساندة الحركة الوطنية خلال الاستحقاقات الانتخابية التي كانت أحزابها تشارك فيها، هو ما كانت تقوم به ج ع بدعم حزب على آخر حسب نوع الانتخاب ودرجة استحقاقه، نجد الشيخ العربي التبسي قد طلب من سكان مدينة تبسة إبعازا منه لمنح أصواتهم لحزب الشعب بالتصويت على ممثل الحزب في تبسة أحمد بودة في انتخابات 1946[3]، بالإضافة إلى تعاطف رجال ج ع خلال 1947 خاصة العربي التبسي وخير الدين والمدني مع حزب (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إ.د.ب.ج)[4].

(1)– البصائر، ع: 36، 08 رجب 1367هـ / 17 أيّار مايو، ماي 1948م، ص 02.

(2)– توفيق المدني، البصائر، ع: 36، المصدر السابق، ص ص 5 – 6.

(3) – تقرير نوفمبر 1946، نشرية لمصلحة الربط لشمال أفريقيا، **5/14.A.1** ، أرشيف ولاية قسنطينة.

(4) – تقرير أفريل 1947، نشرية مديرية الأمن، **5/34.D.4** ، أرشيف ولاية قسنطينة.

ومن هذا العمل يمكن القول بأن ج ع وإن كانت لا تشارك بممثلين أو مترشحين منها حسب قانونها الأساسي من جهة، وهي من جهة أخرى تُسهم في تزكية حزب على حزب، لعله يرجع إلى مدى تأثير ممثلي هذه الأحزاب ومكانتهم في مختلف المدن والقرى، وربما حتى لا تضيع أصوات الجزائريين وتتشتت وتضيع مطالب الجزائريين في مختلف المجالس والنيابات سواء في الجزائر أم في فرنسا ذاتها.

ثانيا– موقف جمعية العلماء من المؤتمر الوطني للبيان الجزائري:

بعد انعقاد مؤتمر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بمدينة تلمسان (16-18 أيلول سبتمبر 1949)، للنظر في الحالة السياسية بالجزائر، ودراسة مشاكلها، استحسنت البصائر ما قام به الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من رَفعِه لبيانٍ به جُملة من المطالب إلى هيئة الأمم المتحدة يُذكِّرهم فيه بميثاق الأطلنطي الذي عليه تأسست هـــ.أ.م، ومن أجْل إحقاق حق الشعوب المظلومة واسترداد حرياتها واستقلالها. إلا أنها رأت أن هذا الموقف من الاتحاد الديمقراطي وبيانه لم ولن يُسمَع لأنه موجه إلى آذان صماء، حيث علّقت على حقيقة مجلس الأمن بقولها: " ونحن اليوم إذ ننادي مجلس كهذا، إنما ننادي قوما صُمّا لا يسمعون وخصوما لُدّا في القول لا يفهمون.."[1].

وللإشارة هنا أن المؤتمر المنعقد بتلمسان للحزب الديمقراطي للبيان الجزائري، قد حضره الأستاذ إدريس الكتاني مندوب حزب الشورى والاستقلال المغربي الذي تدخّل في مداخلة تحدّث فيها عن دور كل من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الديمقراطي للبيان الجزائر في الجزائر وأعمالهما في سبيل الجزائر، كما تناول أهمية وخطورة الاتحاد بين أقطار المغرب من أجل التعاون والعمل في وجه الاستعمار وتحقيق الآمال المشتركة لأن التكتُّل أكثر من السلاح والعتاد الحربي[2].

وإنّ إدراج مثل هذا الخطاب لأحد أعضاء الحركة الوطنية المغربية ليدل أن أهمية ما ذكره من أبرز أهداف جمعية العلماء في مواجهة الاستعمار ألا وهو الوحدة بين شعوب وأحزاب وهيئات البلاد المغاربية كأهم وأقوى الأسلحة ضد الاحتلال المشترك وهو الاستبداد الاستعماري.

ثالثا– ضعف الأحزاب الوطنية:

كان من المفروض على الأحزاب السياسية أن تعمل لمصلحة الجزائر لا المصالح الحزبية الضيّقة، لذلك وصفتها ج ع بالإفلاس الحزبي، بسبب التطاحن والتنابز في خضم انتخابات 26 أفريل 1953، حيث تساءلت عن عدم الالتفاف حول مرشحين لهم أهداف ومبادئ واحدة حتى لا تتناثر أصوات الجزائريين دون

(1)– توفيق المدني، في الشمال الأفريقي، في الجزائر، البصائر ع:92، 24 ذي الحجة1368هـــ/17 تشرين الأول أكتوبر1949، ص6

(2)– البصائر، ع: 92، المصدر نفسه، ص 06.

فائدة؛ "وماذا نقول إذا رأينا بعض الأحزاب تتحد مع المستقلين والحكوميين بعبارة أشمل ولا تتحد مع بقية الأحزاب التي تقاربها في الغاية والمبدأ"[1].

لذلك علّقت على هذه السياسة الحزبية الضيّقة؛ بأن مثل هؤلاء الأحزاب همّها شخصي وحزبي أكثر منه عام وطني، همُّهم هو التربع على المقاعد بأي وسيلة تطبيقا لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وهذا من بوادر الانحلال والزوال وفقْدِ المقوِّمات والذوبان في الجنس الأجنبي الدخيل.. وكان هذا من أهم الأسباب المؤيدة إلى التفرقة بين الشعب لغياب روح الوحدة وإن كان بعضها يزعم العمل من أجل الاتحاد، فهناك من الأحزاب من يريد الاتحاد وبعضها لا، والأهم من ذلك فالشعب يريد الاتحاد لذلك وجب على رؤساء وزعماء الأحزاب أن يدخلوا في عامّة الشعب ويلمُّوا شعثه ويتعاونوا على تكوين حركة شعبية متحدة[2].

رابعا– موقفها من تخاذل الأحزاب الجزائرية:

إذا وقع حادث مس أفراد الشعب الجزائري من طرف سلطة الاحتلال ولم يُحرِّك أصحاب الأحزاب الوطنية ساكنا ولم يستجيبوا لمطالب ونداءات المستغيثين بسبب ما تبطش به عساكر فرنسا وعملائها، فإن ج ع تتعجّب من عدم التحرك، تارة من أولئك الذين يدّعون الديمقراطية سواء الاستعماريين أم دعاة الديمقراطية من أبناء الجزائر وعلى رأسهم حزب البيان وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وحزب الشيوعي وأنصارهم، فنجد ج ع ربما على عكس أولئك المتحزّبين في ح.و فهي كثيرا ما إذا وصلتها أخبار أي منطقة من تراب الوطن تفيد بتعسّف سلطة الاحتلال، فإنها تبادر وتُبدي رأيها وموقفها حول ما جرى عبر صحفها ونواديها ومحاضراتها وخطبها، وكمثال على ذلك وما وقع في نواحي تبسّة بما قامت به سلطات الاحتلال العسكرية من ممارسة التعذيب والاعتقالات العشوائية على سكان تلك المناطق بسبب ادعاءات كاذبة حول ما كانت تسمِّيه سلطة الاستعمار بالخارجين عن القانون أو الفارين من التجنيد الإجباري، حيث تمارس سياسة الأرض المحروقة ببطشها على كل من تراهم مساعدين لمن تزعم أنهم فارون من العسكرية الفرنسية، فهي تتأسف على ذلك الحال.. فقد صرخت صرخة مدوية في وجه من يدّعي الديمقراطية من أولئك السياسيون الذين لا علم لهم بما يحصل في الجزائر وحتى إن علموا فلا استجابة لهم حتى ولو بالشجب والتنديد.

ومجمل موقفها في ذلك؛ ".. كل هذا يقع وفرع الأحزاب السياسية التي تزعم أنها ديمقراطية تدافع عن المظلومين كحزب البيان وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي، هذه الأحزاب التي ملأت أرض الجزائر دويا وصياحا ساكتة غافلة أو متغافلة، ما لها لا تكلّف فروعها بالاهتمام بما يجري في الجهات النواحي من مظالم واعتداءات حتى تكون على علم وتتولى الدفاع عن المظلومين المهانين وبذلك تكون قد أدّت مهمتها. إننا نلفت أنظار الأحزاب والمنظمات وسائر الهيئات المقصودة منها رفع المظالم والدفاع عن المظلومين.. يا أنصار الديمقراطية من أحزاب سياسية وهيئات إغاثة وإسعاف إننا نطلب منكم إن

(1)– البصائر، ع: 229، 03 شعبان 1372هـ / 17 نيسان أبريل، أفريل 1953م، ص 03.

(2)– البصائر، ع: 229، المصدر نفسه، ص 03.

كنتم تدافعون عن المظلوم، أن تؤلفوا لجنة تحقيق وتبعثوا بها إلى الدوار المذكور عسى أن تنقذوه من هذه المصائب الاستعمارية والفظائع الفاشية الممقوتة التي ما نظن أن الدونتشي وهتلر قد ارتكبا مثلها"[1].

مع العلم أن ج ع كانت ممن حضر اجتماعا عاما شارك فيه ممثلي أحزاب البيان وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي وجمعية العائلات وجمعية صغار الفلاحين وهيئة العمال وجمعية الإسعاف الشعبي بمدينة تبسة 1947، حيث قد قاموا برفع عريضة استنكروا فيها أعمال القمع والبطش بأحواز مدينة تبسة بمنطقة السطح وما جاورها، من أجل رفع الحصار عن هذه المنطقة وإيقاف المصادرات المالية والأملاك والأنفس.. واقتراح تعيين لجنة بحث لإظهار مسئوليات رجال الإدارة الفرنسية هناك، حيث قد راسلت كل من وزير العدلية والداخلية الوالي العام، وعامل قسنطينة والهيئات السياسية والجرائد المختلفة"[2].

خامسا– متابعة الشأن الحزبي:

كانت ج ع حريصة على تتبع أعمال مختلف الأحزاب والهيئات السياسية وغيرها، ليس تتبعا لأخطائها أو عثراتها، بل كان اهتماما مشروعا بما يجري في الساحة السياسية للجزائر، فهي ليست بمعزل عن ذلك حسب ما كانت تراه، كحق مشروع كغيرها من الفاعلين على الساحة السياسية الجزائرية، فكانت كثير الاتصال بمختلف الأعضاء السياسيين في مختلف المؤسسات الدستورية في الجزائر وحتى على المستوى الفرنسي.

على غرار الاتصال بالأعضاء المسلمين بالمجلس الجزائري؛ فإثر انتخابات المجلس الجزائري 1948، قامت جمعية العلماء بإرسال كتاب مفتوح إلى الأعضاء المنتخبين المسلمين بالمجلس الجزائري، أوردت فيه ما ذكرته بعض الصحف الفرنسية منها جريدة الجمهورية الجزائرية، وهذا المساء، وملخّص ما جاء في جريدة الجمهورية الجزائرية؛ "أصبح الغش بضاعة دارجة في سوق السياسة في هذه الأيام، حتى أن الإنسان لا يتعجّب حينما يعلم أن مرشدا واحدا صرف الملايين من الفرنكات ليؤمّن نجاحه، ورغم هذه النتائج الملفقة المغشوشة في القسمين لا يستطيع الاستعمار ولا حكومته إيقاف تقدم الشعب الجزائري، الذي سوف يحطم هذه الأغلال، أغلال الاستعمار ثم يفرض إرادته لا محالة في جو مفعم بألوان المظالم وأنواع الغش والخداع التي جعلت من هذا المجلس الجزائري ربما هزليا محزنا للثورة الشعبية"[3].

فمتابعة الشأن الجزبي كان يتعدّى العلاقات الجمعوية والحزبية، إلى متابعة أغلب ما يدور في الساحة السياسية حول ما يقال ويُكتب في الصحف والجرائد الوطنية وحتى الاستعمارية، فتتلقف ما يصدر منها خصوصا إذا كانت ذات موضوعية في الطرح بصرف النظر عن منبتها الاستيطاني.

---

(1)– البصائر، ع: 12، 12 ذي الحجة 1366 / 27 تشرين الأول أكتوبر 1947م، ص ص 2 – 3.

(2)– البصائر، ع: 12، المصدر السابق، ص 08.

(3)– أحمد رضا حوحو، انتخابات 04 نيسان أبريل في الصحافة الفرنسية، البصائر، ع: 34، 23 جمادى الثانية 1367هـ / 3 ماي 1948م، ص 04.

المطلب الثالث: جمعية العلماء والانتخابات

جمعية العلماء لم تكن تهمُّها الانتخابات من حيث المُجريات والشكل، لأنها كانت تحت إدارة استعمارية، سواء التي تجري في الجزائر أم التي تجري في فرنسا، فالأهم عندها هو نتائج تلك الانتخابات بمعناه الإيجابي من حيث متى ستتحقق مطالب الجزائريين المهضومة؟ إضافة إلى إدراكها بأن الانتخابات التي يجري وراءها الإخوة الفرقاء لن تأتي أُكُلَها لمطالب الشعب مهما كانت مقاعدهم الممنوحة.

وقد تناولت ج ع بقلم الإبراهيمي مكانة الانتخابات وأثرها في الجزائر، موضِّحا سياسة الاستعمار في تكريس الانتخابات لتحقيق مآربها للهيمنة أكثر على الجزائر وشعبها، ولعل تعبيره أدق وأشمل لِما كان تعيشه الجزائر في الشأن السياسي، حيث قال: "كانت مواسم الانتخابات تأتي في فترات بينها مجال لدعوى المدَّعي وتضليل المضلل، ولكنها كثرت وتعددت وصحبها من مغريات الأجور ما أذهل المحتاط، عن أخذ الاحتياط، فافتضت المقاصد، وظهرت العيوب، كثرت مواسم الانتخاب حتى أصبحت كأعياد اليهود، لا يفصل بعضها من بعضها إلا الأيام والأسابيع. وكان ذلك كله مقصودا من الاستعمار لِما يعلمه في أمّتنا من ضعف، وفي أحزابنا من تخاذل وأطماع، وفي مؤسساتنا ومشاريعنا العلمية من اعتماد على الوحدات المتماسكة من الأمّة، فأصبح يرميهم في كل فصل بانتخاب يوهن به صرح التعليم ويُفرِّق به الجمعيات المتراصة حوله، والتعليم هو عدو الاستعمار الألدّ لو كان هؤلاء القوم يعقلون"[1].

إذا تناول الإبراهيمي واقع التعليم وعلاقته بالانتخابات في الجزائر التي لم تكن تنائجها في صالح التعليم الذي طالبت به ج فلم تشبع ولم تُغنِ من جوع الجهل للجزائريين، هذا وإن كان ظاهره اجتماعي يتعلق بأحقية الشعب الجزائري في التعليم والتعلم، لكنه يُضمِرُ باقي الحقوق المشروعة الأخرى، لأن مجمل الانتخابات التي بدأت بعد ح ع2، شهدت عدم الرضا الشعبوي وجل الأحزاب الوطنية، فلم تكن نزيهة ولا شفافة، ناهيك على قانون 1947، الذي لم يجسد العدل بين سواد الجزائريين وقلة المستوطنين.

(1)– الإبراهيمي، جناية الحزبية على التعليم والعلم، البصائر، ع:46، 18شوال1367هـ/23 آب أغسطس أوت 1948م، ص1

أولا– قانون (دستور) الجزائر 1947[1]:

ومن جهة أخرى فإن الإبراهيمي كان يقف موقف المستغرب من السياسة الاستعمارية التي تتبعها فرنسا في مستعمراتها خاصة بلاد المغرب العربي، فكان يُنكر عليها عدم الاقتداء بالمستعمرين القدامى من الهولنديين والبرتغاليين وحتى الإنجليز، فكان يرى بأن فرنسا تريد الاستحواذ على ريادة الاستعمار وأنها تتجاهل كل ما يحصل في الساحة العالمية من تحرر الشعوب، ويذكر هنا حتى أنه لو منحت فرنسا مستعمراتها الحرية والاستقلال فإنها لن تسمح بتحرير المغرب العربي، مستخدمة كل الوسائل التي ترى فيها فرنسا كفيلة في الحفاظ عليها، بسَنِّ القوانين وتنفيذ المشاريع من أجل – ما كانت تطلق عليه– "التهدئة"، خاصة ما تعلق بـــ قانون 1947، فقد أبدى موقفا حازما منه بأنه كغيره من القوانين والدساتير التي وضعتها فرنسا منذ أن وطئت أقدام جيوشها ومعمِّريها الجزائر، لأنها قوانين إدماجيه لا تخدم مصلحة الأمّة الجزائرية في أي مجال.

ومما قاله في شأن هذا القانون: "..هم اليوم يسنون في آخر وقت وبعد كول تردد وإحجام قانونا للجزائر سيكون مخلوقا عجيبا بل آفة من آفات الطبيعة تفزع من رؤيته نفوس والديه ومكونيه، وأنهم لَيخالون أنهم بهذا القانون الأبتر وبهذا الدستور المشوه يستطيعون أن ينالوا رضى فريق قليل من رجال الأمة يجعلون من حبتهم قبة، ويصورون أن ينالوا رضى فريق قليل من رجال الأمة يجعلن من حبتهم قبة، ويصورون أقليتهم التافهة، بصورة أغلبية كبيرة، بل لا يتحاشون وهم حملة أوزار بقايا الاستعمار أن يدعا أن الأمة الجزائرية قد قبلة عبثهم ورضيت قانونهم وأنها تدين لهم مقابل ذلك بالطاعة والاعتراف بالجميل[2].

وعليه فإن مختلف الإصلاحات التي جاء بها قانون 1947 لم تأت بشيء من حيث تطلعات الجزائريين، فحسبَ الإبراهيمي أن جُلّ "إصلاحات الجزائر التي شكلت لها إدارة كاملة، وحشر فيها من الموظفين جند، وخصص لها في الميزانية مال، وقُدِّر لها من العمر مالا، ولم يكن لها من العمل إلا التقارير

---

(1)– دستور الجزائر أو قانون الجزائر 1947، عبارة عن قانون أساسي شبه دستور خاص بالجزار صادق عليه برلمان الجمهورية الرابعة بباريس في 20 أيلول سبتمبر 1947، أهم ما نص عليه تثبيت فرنسية الجزائر (الجزائر فرنسية)، وإقرار مجلس جزائري منتخب من المستوطنين والجزائريين يكون مناصفة بينهم من 120 مقعدا وعضوا، له أدوار تنظيمية لدراسة الميزانية والمشاريع الاقتصادية، مع العلم ان قراراته غير نافذة حتى يتم المصادقة عليها من طرف حكومة باريس، والجمعية الوطنية الفرنسية، بالإضافة إلى إلغاء الحكم العسكري في الجنوب وإلغاء البلديات المختلطة.. عن: إبراهيم لونيسي، جريدة البصائر والثورة الجزائرية 1954–1962، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج7، ع:02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص64، ورغم بعض التحديث الذي شهده هذا القانون، لكنه كرس سياسة الإدماج أكثر.. ولم يلبِّ التطلُّعات الشعبية وحركته الوطنية...

(2)– البصائر، ع:04، 21 رمضان 1366هـــ/08 آب أغسطس. أوت 1947م، المصدر السابق، ص 4.

والملفات وأسماء المشروعات، ويقال أنها أخذت بالحسم والحزم، فبدلت اللقب والاسم، وانتقلت من تنفيذ العهود والشرائط إلى وضع الخرائط والبركة في الأوراق"[1].

فهذه الإصلاحات حسب ما أورده الإبراهيمي لم تأت إلا لتزيد الهوّة بين المستعمِر والمستعمَر بين الأهالي المسلمين والمستوطنين، خاصة فيما تعلق بالتمثيل النيابي والانتخابات واللغة والعربية وحتى وإن كانت هناك بعض الإصلاحات الإيجابية فهي مطموسة المعالم من حيث التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع، فكانت مشاريع الإصلاح الاستعماري في الجزائر عبارة عن إجراءات تهدئة للوسط الشعبي والحزبي لتهدئة الغليان الشعبي أو النشاط المتصاعد للحركة الوطنية[2] وفي المقابل دون إنقاص من حقوق وشؤون المستوطنين[3].

ثانيا– ردود ومواقف جمعية العلماء عن اتهامها حول الانتخابات والسياسة (واقع الانتخابات عندج ع):

واقع مختلف الانتخابات لدى ج ع يتلخّص في رؤية الإبراهيمي بأن هناك علاقة وثيقة بين الانتخابات والسياسة والساسة، فكان يرى بأن الانتخابات الحقيقية لها أصحابها الحقيقيون من الساسة النزهاء ليس أولئك الذين يقذفون ج ع بتدخلها فيما لا يعنيها من السياسة وما ترتّب عنها تارة ويعيبون عليها مساندة فريق على آخر، لذلك كان رده واضحا على اتهام ج ع وحول حقيقة الانتخابات وأصحاب السياسة اللاهثون وراء كراسي غير ثابتة تستحكم بها سلطة الاستعمار أكثر مما يطمح لها النزهاء، ومما أورده في ذلك؛ ".. ويقول عنها ساسة الانتخاب منها والمسحورون بكراسي النيابات أقوالا تختلف باختلاف أهوائهم فيها وتباين مباديهم ومباديها، فيقول المَوْتُورُون في الانتخاب أنها نصرت فريقا على فريق، وبحملهم الغلوَّ في الحزبية على القول بأنها رجّحت مبدأ على مبدأ، ويقول آخرون قطعت الطريق بينهم وبين الأمّة؛ أنها تدخلت في السياسة وما ينبغي لها لأنها لا تُحسن السياسة ولا تنطق بلسانها، لسان السياسة أعجمي ولسانها عربي مبين.."[4]، وهنا كان موقف الإبراهيمي واضحا في دفاعه عن ج ع بأنها: "آراء وأقاويل لا يراد بها وجه الحق، ولا مصلحة الوطن، وإنما يراد بها إرضاء النزاعات الحزبية المبنية على التحاسد فيما لا يتحاسد عليه العقلاء"[5] حيث قارن بين أولئك المتهجّمين والمتهكّمين على ج ع بأنهم شبيه بالاستعمار في محاربة الجمعية فلديهم نقطة التقاء على حد تعبيره؛ "ثم يلتقي هؤلاء جميعا مع الاستعمار في نقطة اتصال تلجئهم إليها

---

(1)– البشير الإبراهيمي، الآثار، ج3،، المصدر السابق، ص 507.

(2)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص 296.

(3)– بشير فايد، قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، ج1، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسينطينة، الجزائر، 1430هـ / 1431م – 2009م/2010م، ص 25.

(4)– الإبراهيمي، جمعية العلماء أعمالها ومواقفها، مواقفها مع السياسة والساسة (ج2)، البصائر، ع: 03، 21 رمضان 1366هـ / 08 آب أغسطس، أوت 1947، ص 2.

(5)– البصائر، ع:3، المصدر نفسه، ص 01–02.

الضرورة إلجاء، حتى يصير المختار فيها كالمكره" كما بيّن معتقدا بأن ما تقوم به ج ع في مواجهة الاستعمار والاستعماريين ومن والاهم بالحرب، لأنها حاربت من أجل الهوية الجزائرية ولا فخر؛ "وهي حرب الجمعية لا لأنها سياسية ولا لأنها تدخلت في السياسة، بل لأنها أثبتت للعروبة حقها في هذا الوطن وأثبتت للعربية حظها في ألسنة بنيه، وأثبتت للإسلام سلطانه على مهجهم وأرواحهم[1].

فالانتخابات التي جرت خلال شهر نوفمبر 1947، اعتبرتها جمعية العلماء ما هي إلا كاستفتاء شعبي لمعرفة مدى الانقسام في صفوف الشعب عن طريق أحزاب الحركة الوطنية، وهي وإن كانت لا تحبّذ المشاركة الانتخابية بعدة قوائم بل بقائمة واحدة مشتركة بين سياسيي الأمَّة، إلا أنه قد رحّبت بنتائجها لأنها أدركت أن حزب الشعب له شعبية كبيرة عكس البيانيين العاملين على الاندماج الفرنسي.. وأن الشيوعيين لا مكانة لهم بين الشعب، وقد وصفت الأحزاب ذات النسبة المتدنيّة مثل البيان بالأحزاب الخائبة لأنها قد تواطأت وشاركت مع هيئات وأحزاب فرنسية تحت شعار الوحدة الفرنسية، فحتى إن كانت هذه النتائج ترضي البعض ولا تعجب البعض الآخر، إلا أنها تبقى في نظر جمعية العلماء غير كافية من أجل تحقيق الأفضل، وهو حرية الوطن، فلا سبيل عندها إلا اتحاد أحزابها، الذي تأمله وتتحيّن ذلك في مستقبل الأيام. حيث جاء في البصائر: " وأنه والله لا يهمُّنا أمر انتخاباتهم هذه كثيرا ولا قليلا، فالحق الذي لا تناله الأمَّة بتكتلها وبقوة إيمانها، وبجهاد أبنائها في الميادين السياسية السلمية، لا يمكن أن تناله بواسطة أضدادها الذين سدوا في وجهها سبل الحياة منذ ما يزيد عن المائة سنة[2].

ردّا على من كان يزعم بأن ج ع كانت تقف مع البيانيين ضد حزب الشعب، فأين ذلك من موقف ج ع على لسان قلم توفيق المدني حين علّق على نتائج الانتخابات السابقة لمّا بارك ولو بصفة غير مباشرة على نجاح (ان ح د) بأكثر من 60 بالمائة على كامل التراب الوطني مُنوّها بمطالبه في تجسيد الاستقلال وبناء جزائر حرة مستقلة عن فرنسا لها دستور وكيان منفصل عن فرنسا، كما وصف البيانيين بالخاسرين والخائبين منوِّها كذلك بعلاقتهم مع فرنسا وأعداء الأمّة وكأنه هنا يُقرُّ بكونها تستحق هذه الهزيمة عكس حزب الشعب الذي شادت به.

وملخص هذا الموقف يبيِّن تلك التجربة المتباينة النتائج لأحزاب الحركة الوطنية، حيث قال: "فهذه الانتخابات البلدية كانت نوعا من الاستفتاء الشعبي، بصفة علنية واضحة، وقد تقدم أمام الأمَّة حزب انتصار الحريات الديمقراطية وهو الاسم القانوني لحزب الشعب الجزائري.. هذا الحزب ينادي ببرنامجه، فيقول بصفة صريحة أن الأمَّة الجزائرية يجب أن تكون صاحبة القول الفصل في تقرير مصيرها.. وأن لها وحده الحق في وضع دستورها وتشكيل حكومتها بواسطة مجلس تأسيسي جزائري تنتخبه الأمَّة انتخابا حرا لهذه الغاية.. وقد نال ما يزيد عن 60 في المائة من مجموع الانتخابات من بلديات القطر الجزائري.. أما الأحزاب

(1)–البصائر، ع:3، المصدر السابق، ص 2.

(2)– المصدر نفسه.

الخائبة في هذه الاستشارة الشعبية العظيمة، فقد كانت تشمل في أول القائمة حزب البيان الجزائري الذي كان يجرُّ وراءه عبئا ثقيلا من سياسة الوحدة الفرنسية.. قد تحالف في عدة مواطن مع أحزاب وهيئات ليست من مشربه فزاد ذلك في سقوطه ولم يربح إلا نحو 25 في المائة من المجموع.. [1]

من خلال تحليل المدني لتلك الانتخابات وصل إلى نتيجة مردّها لو كانت الأحزاب الوطنية متّحدة لكانت النتائج أفضل من ذلك، بعدما بدأت تظهر قوّة الرأي العام الجزائري كملمح لتطوّر الوعي الجماهيري، الذي كان سببا في تفوُّق حزب على آخر، فالشعب الجزائري كان يعي من يعمل للصالح العام من غير ذلك؛ وهذا على حد قوله؛ "لقد علمنا نحن معشر الجزائريين ما هو متجه الرأي العام الجزائري، فإن اتحدت أحزابنا – وستتحد لا محالة في مستقبل الأيام– فليكن اتحادنا في هذا الطريق الذي مهده لنا الرأي العام..[2].

من خلال سرد توفيق المدني لمجريات تلك الانتخابات، وفي معرض قوله ملاحظة قوله؛ "وستتحدد لا محالة في مستقبل الأيام" وهو يتحدث عن أهمية الاتحاد بين أبناء الأمّة الواحدة وإن كان هنا يتناول الأحزاب السياسية لكن المقصود أعم من ذلك، فكان حقيقة استشرافه لمستقبل أيام الجزائر بشيرا بذلك، لأنه كغيره من علماء الجمعية قد تنبأوا بوحدة الجزائريين، وهذا حصل.

وبعد دخول أولئك الفائزين في انتخابات العضوية بالمجلس الجزائري، بقي موقف ج ع صامدا، مذكِّرا إياهم بما لهم من واجبا تجاه الجزار والجزائريين (أمّة وشعبا في شتى المجالات) فطلبت منهم الصمود أمام نزوات الاستعمار وأن لا ينخدعوا بمزاياها على حساب أمّتهم ولغتهم ودينهم، ومن أهم ما طالبتهم بها هو العمل على تقرير ما جاء في الدستور الأخير من فصل الدين عن الحكومة، بصفتهم منتخبون من الشعب، وأصبحوا نوابا عنه لدى المجلس أن يطلبوا ويناقشوا ذلك دون وجل، إضافة إلى فصل القضاء الفرنسي عن القضاء الإسلامي، وحق الحج المكفول بالدين، كما ذكّرتهم بدورهم المنوط بهم للعمل من أجل اللغة العربية وفك القيود عليهما عن طريق فتح المدارس والمساجد، فخوف ج ع من اندثار اللغة العربية هو خوف على اندثار الدّين، فالعلاقة وطيدة ومتلازمة، ولأنها الوسيلة الوحيدة التي يتوقف عليها حفظه وبقاؤه.

كما استنكرت سياسة التسلّط الفرنسي على الشعب الجزائري وأحزابه وتلك القوة الشديدة التي اتخذتها فرنسا في الجزائر بعد 1945، من تلفيق التُّهم العشوائية على الجزائريين، كما كانت لا تأمل الكثير في الانتخابات التي ستنعقد في 04 أفريل 1948 من المجلس الجزائري الجديد لكونه سيعمل على تجسيد الخطط الاستعمارية لا لتجسيد الحقوق والمطالب المشروعة، وبالتالي لا فائدة مرجوّة من تلك الانتخابات وموجات

(1)– البصائر، ع: 14، 03 محرّم 1367هـ / 17 تشرين الثاني نوفمبر 1947م، ص 7.
(2)– البصائر، ع: 14، المرجع نفسه، ص 7.

الطغيان الاستبدادي في الجزائري تزداد كل يوم قوة وشدة وبطشا، لأن الاستعمار يسير وفق خطة مدروسة وفي طريق معلوم ولغاية مرسومة ذات أهداف مسطرة[1].

لذلك شددت اللهجة على كل جزائري سواء من الطبقة السياسية أو غيرها بأن لا يكونوا ضمن خطة استعمارية يكونون سببا مباشرا أو غير مباشر في عدم تطبيق فصل الدين عن الدولة وحماية اللغة، حتى يَظَنَّ أن نواب المجلس الجزائري هم من رفض فصل الدين عنها ولم يرضوا بذلك، لذلك فقد حذّرتهم وطالبتهم بأن لا يكون وسيلة فرنسا ضد إخوانهم وأرضهم ودينهم ولغتهم بمعنى أن لا يكون إلا للجزائر ومصلحتها في مختلف الميادين وعلى رأسها ركائز الهوية الوطنية، لأن التاريخ سيكتب أثرهم في سجل يصعب محوه، ولأنّ الشعب هم من اختارهم فيجب عليهم تحقيق آماله وأمانيه في ذلك[2].

وبعد أول جلسة افتتاحية للمجلس النيابي الجزائري، وما وقع فيها من خروقات سياسية وحقوق مدنية انتهكت ضد نواب (ح.ان.ح.د)، والبيان، فلم تستغرب ج ع هذا التعسّف في وجه هذه الأحزاب الكبيرة، لأنها كانت تعلم أن سلطة الاستعمار سلطة احتلالية لا تراعِ وجه الحق في معاملتها لا مع الشعب ولا مع الطبقة السياسية، وهذا ما كانت تحذّر منه الجمعية، ولكن الجمعية هنا استهجنت ما قام به النواب المسلمون الآخرون الذين وقفوا مع أعدائهم لمنع فرحات عباس من أداء كلمته، إضافة إلى منع نواب (ح.ان.ح.د) من أن يطالبوا بالإفراج عن بعض زملائهم النواب من السجن، مما أدى إلى خروجهم من المجلس[3].

وملخّص هذا الموقف ".. أمّا النواب المسلمين فقد صوتت مع الأغلبية الاستعمارية لمنع عباس فرحات عن إلقاء تصريحه، بهذه الصور تفهم حقيقة هذا المجلس، وتعلم كيف ستكون أعماله في تستقبل الأيام"[4].

مما جعل المدني يصف هذا المجلس وما انجر عنه من لا مبالاة بالديمقراطية ولا بالحرية بـــ"مجلس المهزلة، مجلس الجريمة، مجلس التدليس الانتخابي، مجلس اللصوصية"[5]، وحقا مهزلة في آداء حق النيابية بالنسبة للجزائريين سواء بالنسبة لحزب الشعب أو البيانيين الذين لم يتركوا لهم حرية الكلام، أما مجلس الجريمة؛ فقد كان جريمة في حق الجزائريين وحق الديمقراطية غير المجسدة، ومجلس التدليس لأنه لم يأت بشفافية مطلقة وبدأت ملامح الخداع منذ جلسته الأولى، أما مجلس اللصوصية السياسية: لأنه سرق الضمائر وشراها وهذا بشراء أصوات بعض الجزائريين الذين صوّتوا ضد نواب (ان ح د) وضد فرحات عباس..

---

(1)- توفيق المدني، البصائر، ع:23، 5 ربيع الثاني 1367 هـــ / 13 شباط فبراير فيفري 1948م، ص 04.

(2)- الإبراهيمي، كتاب مفتوح إلى الأعضاء المسلمين بالمجلس الجزائري، البصائر، ع:33، ص 16 جمادى الثانية 1367هـــ / 26 نيسان أبريل، أفريل 1948م، ص 01.

(3)- توفيق المدني، مجلس الصغار، البصائر، ع: 34، 23 جمادى الثانية 1367هـــ / 03 أيّار مايو ماي 1948، ص 03.

(4)- توفيق المدني، البصائر، ع:34، المصدر السابق، ص 03.

(5)- البصائر، ع: 34، المصدر نفسه، ص 03.

وكانت من أجل ذلك في صراع مستمر مع الاستعمار وكانت بتدبير الاستعمار، موزعة القوى بين أحزاب متناحرة صارفة أكثر همها إلى الفوز بالانتخابات والحظوة بكراسي النيابات صمّاء عن الدعوة إلى التآخي والاتحاد إلى أن لعب الاستعمار بجمعهم وضربهم تلك الضربة في الانتخابات المجلس الجزائري الأخيرة، تلك الضربة التي لا يحمل وزرها ومسئوليتها إلا من هيّأ للحكومة ان تقدم على تلك الفضيحة. لذلك وصفت تشتت أصوات الانتخابات نابع عن غدر الاستعمار وتناحر الأحزاب[1].

وفي خِضَمِّ المعارك السياسية المحتدمة بين سلطة الاحتلال وبين حركات وأحزاب الحركة الوطنية والصراع القائم حول تحقيق الأهداف والمصالح الفرنسية المتسلطة والوطنية الضيقة، قامت ج ع خلال نهاية مارس من عام 1948 بإبداء موقفها من كل ذلك عن طريق بلاغ عام من مجلسها الإداري إلى مختلف الشرائح الجزائرية أفرادا وهيئات، مُعنونة ذلك بـــ "بلاغ من المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الأمّة العربية الجزائرية"، حيث ركزت فيه على أمرين مهمين حسبها واقع الدستور المزعوم الذي تم إقراره وفق البرلمان الفرنسي في أكتوبر 1947، فقد رأت فيه أنه جاثم على الجزائريين قبلوا به أم رفضوه فهو مفروض فهو لا مناص منه، بالإضافة إلى نقدها لذلك المجلس الجزائري المطبّق لهذا الدستور لأنها رأت فيه نقصا مثله مثل كل القوانين التي سرت في الجزائر[2].

ومع ذلك كانت تأمل تغيير الحال مهما كان واقعه مرًّا، مما يتحتّم عليها أن تكون مع مصلحة الجزائر، فالبرغم من كل تلك النقائص بالنسبة للدستور أو للمجلس فإنها رأت بأنه لمصلحة الجزائر يجب عليها أن تجاري ما هو ممكن حسب الظروف وإن كانت قصرية، أن تستغل ما في هذا الدستور من خير ولو كان قطرة بحر حسب ما كانت تراه[3].

إضافة لذلك فقد جددت ج ع حرصها على ضرورة تكاتف السياسيين المخلصين ومن يواليهم لخدمة الجزائر وتحقيق ما هو أصلح لها عن طريق نبذ الخلافات والأحقاد، لأنها جملة من العوائق والصعوبات تحُول بينها وبين مصلحة الشعب وأرضه ودينه وثقافته وحقوقه، وإذا لم تأخذ بنصيحتها فإن ذلك سيعود على الاستعمار خصوم الوطن وأعداء الأمّة وهذا ما يريده، وإبقاء أواصر الأخوّة نبراسا في العمل السياسي، وأن تجعل هدفها أسمى من المصالح الضيقة والشخصية.

---

(1)– الإبراهيمي، البصائر، ع: 41، 20 شعبان 1367هـ / 27 حزيران يونيو، جوان 1948م، ص 02.

(2)– ففي إطار موقفها الرافض لفكرة الاتحاد الفرنسي، كان موقفها صريحا كذلك حول حقيقة الدستور أو قانون 1947، بأنه نتيجة فكر استعماري، صودق عليه أم لم يصادق عليه، في أصل الأمر هو مفروض على الأمّة الجزائرية، لأن أمرها مغلوب لأنها رأت فيها تحايل وخداع لا طائل منه، فالقوي له الحق في الأمر والضعيف له الانصياع دون مساءلة حسب ما جاء في: البصائر، ع: 28، 11 جادى الأولى 1367هـ / 22 مارس 1948م، ص 01.

(3)– الإبراهيمي، بلاغ من المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الأمّة العربية الجزائرية، البصائر، ع: 29، 18 جمادى الأول 1367هـ / 29 آذار مارس 1948، ص ص 01 – 02.

ومن مفاتيح الوصول لمصلحة الأمّة اقترحت خطوات سياسية يمكنها تجسيد وحدة الأمة ومصلحتها دون مدراة ولا موالاة ومنها؛ إذا دخلت هذه الأحزاب في سباق الانتخابات وتم اللجوء إلى دورة ثانية على أحد الأطراف أن يسهم في فتح الطريق أمام الآخر في إطار تسليم الأقلية للأكثرية حتى يتعاونون على الظلم.

كما نوّه هذا الموقف أو البلاغ العام للأمّة وجوب عدم التخلّف عن الاستحقاقات الانتخابية وعدم مقاطعتها، لأنه سيخدم الاستعمار إن أبَوْ عدم المشاركة، لأن مشاركة الشعب بمثابة نصرة القضية، فمبساهمتهم إرغام لفرنسا على قبول النتائج، كما شجّعتهم على عدم الخوف من ترهيب أو ترغيب الاستعمار، بالإضافة إلى ضرورة توخي الحيطة في أن تختار الأمّة الأصلح وأصحاب المبادئ وإلغاء المنافع الشخصية، والابتعاد كل البعد من أولئك المستقلين والحذر منهم لأنهم في صنائع السلطة الاستعمارية من أجل تمزيق الانتخابات[1].

كما أن من أهم المعايير التي كانت تستند إليها ج ع في مختلف الانتخابات حتى وإن كانت لا تدخل فيها من حيث المشاركة، إلا أنها تقوم بتدعيم ومساندة طرف على آخر حسب الطرف الأكثر خِدمة للإسلام والوطن والهوية والجزائر وأكثر ولاء للجزائر[2]. فهذا البلاغ العام أكد على ضرورة المعرفة الدقيقة لمن سيختارون، وهذا بمعرفة رجال المبادئ المطالبين بحقوق الشعب السياسية الثابتين والمثبتين لاستحقاق الحرية الكاملة التي ترفع الجزائر مكانة عالية..

ومما جاء في هذا البلاغ أيضا من جهة الاختصار مُبرزة مكانة ج ع وعملها للمصلحة العامة؛ "..أيتها الأمّة العربية إن الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر ووافق عليه برلمانها في تشرين الأول أكتوبر 1947 هو دستور ناقص من جميع جهاته لم يحقق رغبة واحدة من الرغائب الوطنية للجزائر، والمجلس الجزائري الذي ينفّذ ذلك الدستور هو مجلس ناقص أيضا من جهات كثيرة موضعها في أصل وضعه كعدم اعتبار النسبة العددية في السكان، وبعضها في وسائل تشكيله كاستبداد الحكومة بتخطيط الدوائر الانتخابية.. ومع تلك النقائص كلها فإن مصلحة الأمّة الحقيقية توجب عليها أن تجاري الظروف وأن تستغل ما في هذا الدستور من خير ولو كان قطرة من بحر.. وجمعية العلماء التي هي جمعية الأمّة ولا تستمد حكمها إلا من منطق الواقع والحكمة والمصلحة العامة والنظر البعيد[3].

كما قامت ج ع بنشر ما كانت تراها حقائق كان يجب على الأمّة الجزائرية أن تَعيها وتعرفها عن وضعية أحزاب الحركة الوطنية، ومجمل ذلك:

---

(1)– البصائر، ع: 29 ، المصدر السابق، ص ص 01 – 02.

(2)–Mahfoud Kaddeche, movement national, 1980, Op.cit., P 587.

(3)– البصائر، ع: 29 ، المصدر السابق، ص 02.

– أن اختلاف الأحزاب وما جرّه الخلاف من سِباب وما جرّته الأحقاد من تضييع للمصلحة استنكرته الجمعية، وأنكرته بالقول والصريح وسعت في إزالته بالعمل الجاد. وإقرار روح الأخوّة والتسامح في النفوس لتصل من ذلك الاتحاد معين يوجه الجهود والكفاءات إلى خدمة المصالح الحقيقية للوطن وهي لم تيأس ولم تفل لتجديد السعي في جمع الكلمة على الحق وتوحيد الأحزاب على المصالحة العامة[1].

– يجب على الهيئات الحزبية الداعية للانتخابات أن تجرد دعايتها من السب والشتم وجرح العواطف وإثارة الأحقاد، وعلى القادة والمترشحين أن لا يقولوا ولا يعملوا إلا ما يبقي الأخوّة ويعين في المستقبل على جمع الكلمة وعلى عقلاء الأمّة أن يلزموا أولئك الدعاة عند حدود الاعتدال[2].

– يجب على الأحزاب أن تجعل رائدها مصلحة الوطن العليا.. وهي أن تسلّم الأقلية منهم للأكثرية وأن تعاونها على الفوز لكي يسدوا الطريق في وجه الحكوميين والانتفاعيين الذين لا يمثلون إلا أنفسهم.

– يجب على الناخبين أن يقدروا هذه الانتخابات وأن لا يقاطعوها وأن لا يتأثروا بتهديد الإدارة وتخويفها.

– يجب على الأمّة أن تميِّز بين أصحاب المبادئ وأصحاب الأغراض والمنافع الشخصية، وأن حذروا المترشحين المستقلين..، أيتها الأمّة بحين اختيارك للرجال ذوي المبادئ المطالبين بحقوقك السياسية المثبتين لاستحقاقك الحرية والكاملة التي ترفعك إلى المكانة العالية بين الأمم الحية"[3].

انطلاقا من هذه الجملة الأخيرة، يمكن أن نستنتج أن هناك تلميحا للشعب الجزائري في أن يصوّت للحزب الذي يتبنى فكرة الحرية الكاملة والاستقلال التام، وحسب معطيات التاريخ وقراءته لنجد أن هذا الحزب هو حركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب) فهو أهم حزب في ذات المبادئ التي تحدث عنها البلاغ الآنف الذكر، وعليه يمكن القول؛ ربما كانت تلمّح ج ع من خلال بلاغ مجلس إدارتها للتصويت على هذا الحزب دون غيره من الأحزاب.

في إطار الأحداث المتعلقة بالمؤتمرات والاجتماعات الدورية من طرف مختلف الهيئات والجمعيات سياسية كانت أو اجتماعية أو دينية، كثيرا ما كانت ج ع تدرسها ثم تحللها وبعدها تعطي نتائجها، فعلى إثر المؤتمَرَيْن اللذَان انعقدا تِباعا (مؤتمر الأئِمّة 10 جانفي 1948، ثم مؤتمر الزوايا 15 مارس 1948) رأت فيهما أنهما مجرّد أحد الألاعيب والخدع والطرق الاستعمارية التي ما فتئت تستخدمها سلطة الاحتلال، خاصة إذا حل موسم الانتخابات فأكدت على أن مؤتمر الأئمة ما هو إلا في صميم العمل الاستعماري لم ينعقد لِنُصْح الشعب بل كوسيلة للتهديد والترهيب والترغيب لدى الاستعمار، ناهيك عن مؤتمر الزوايا الذي كثيرا ما كانت تهاجمهم ج ع على أنهم أُلعوبة مكشوفة المعالم من صنيع الاستعمار حتى تزداد الخرافة والأباطيل لتنويم

(1)– البصائر، ع: 29، المصدر السابق، ص 2.

(2)– المصدر نفسه، ص 2.

(3)– نفسه.

الشعب[1]. وهذا ما أدى بجمعية العلماء تنادي دوما بفصل الدين عن الحكومة إلا أن الحكومة لا تريد ذلك بسبب الأوقاف الهالة التي تحت يدها، كما أنها مع الأمّة في تحقيق مطالبها وحقوقها السياسية بمساندة رجال السياسة النزهاء والأحرار[2].

ثالثا– الانتخابات في الجزائر بين الإرهاب والتدليس الاستعماريين:

بعد الانتخابات النيابية في المجلس الجزائري وبروز واضح للتزوير والتحريف في حقيقة هذه الانتخابات التي قد خرج إليها الشعب وهو يأمل بأن أصواته ستعمل على تغيير أحوالهم وتحقيق مطالبهم بعد فوز منظّريهم في الأحزاب الوطنية وعلى رأسها (ح.ان.ح.د / البيان)، رغم ما قامت به سلطات الاحتلال في وسائل ترهيب وتخويف وحتى المنع والقتل، وحدوث ما لم يكن في الحسبان بأن النخبة كانت غير ما كان يأمله الجزائريون، حيث كانت النتيجة كما يلي حسب الدول الأول[3]:

المترشحون (الأحزاب)	عدد الأصوات
المستقلون	43 مقعدا
ح ان ح د	09 مقعدا
البيان	08 مقعدا
الشيوعي	00

جدول يمثل الأحزاب الجزائرية المشاركة في انتخابات 1948 وعدد المقاعد المُتحصّل عليها[4]

فكان موقف ج ع بأنها نشرت موقفها الجريء كما يلي: "نحن نعلن بكل ما فينا من قوة، ويقين وإيمان، وبكل ما تحمله نفوسنا من شرف وعزّة وكرامة، أن انتخابات المجلس النيابي الجزائري هي بالنسبة للمسلمين انتخابات زائفة، مزوّرة، وأن هذا المجلس لا يمثّل الأمّة في كثير ولا قليل، وأن هذه الانتخابات المدلّسة وصمة عار في وجه الاستعمار"[5].

رابعا– انتخابات 1951 / 1954:

– **انتخابات 1951:** من دلالات الرفض القاطع لعمليات التزوير المتكررة التي تقوم به سلطة الاحتلال ضد الحركة الوطنية ما قامت به هذه الأخيرة عن طريق تكتل حزبي من أجل الدفاع عن حقوقها السياسية والدفاع عن الحريات الأساسية واحترامها عن طريق "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها" والتي كانت

(1)– البصائر، ع: 31، 02 جمادى الثاني 1367هـ / 12 نيسان أبريل، أفريل 1948، ص ص 01 – 02.

(2)– البصائر، ع: 31، المصدر نفسه، ص 02.

(3)– الإبراهيمي، ذكرى عبد الحميد بن اديس الثامنة وموقع معهده منها، البصائر، ع: 32، 09 جمادى الثاني 1367هـ/ 19 نيسان أبريل أفريل 1948م، ص ص 02 – 03.

(4)– المصدر، البصائر، ع: 32، المصدر نفسه. التصميم: صاحب البحث.

(5)– البصائر، ع: 32، المصدر السابق، ص 03.

فيها ج ع عضوا أساسيا، حينما وقفت مع باقي أعضائها ضد عمليات التزوير منددة به ومعلنة براءة أحزابها من مختلف المغالطات وعمليات التزوير من قريب أو من بعيد، والتي سيتم ذكرها بشيء من التفصيل في مبحث جمعية العلماء والبعد الوحدوي (الاتحاد) من خلال موقف جمعية العلماء مع هذه الجبهة من انتخابات أكتوبر 1951 وغيرها[1].

– **انتخابات 1954:** إثر إعلان العديد من الصحف الاستعمارية بالجزائر عن تحديد انتخابات المجلس الجزائري يوم 31 جانفي إلى غاية 07 فيفري 1954 حسب ما نشرته الجريدة الرسمية القاضي بهذا الإجراء، حاول باعزيز بن عمر التعليق على هذا بقوله: "المجلس الجزائري سائر في ظاهره كسائر المجالس الانتخابية على قوانين لا يجوز أن يتعداها أو يحيد عنها، كما ينبِّهنا إلى أمرين اثنين أحدهما داخلي والآخر خارجي، كلاهما شديد الصلة بسَيْرِه وبقائه"[2]. كما قال أيضا: "..هذه سطور ننتزعها من مقال الصحيفة السويسرية الطويل عن الجزائر ليقف قُرّاؤنا من طريقها على ما يقول الأجانب أو يقال لهم عنّا من كل ما يتصل بصميم القضية الجزائرية وما طرأ عليها في السنين الأخيرة بعد ظهور المجلس الجزائري العتيد. ولعلمنا أنّ هذه الصحيفة ما ضربت في مقالها على طوله إلا على نغمة الدعاية الاستعمارية التي تملك من وسائل التضليل والنشر في الأفاق ما لا تملك منه شيئا هذه الشعوب التي تحاول تخذيرها وإبقائها على الدوام تتخبط في دياجير الظلمات..[3]

وتجدر الإشارة خلال هذه الانتخابات كانت جمعية العلماء تعمل على مساعدة الاتحاد الديمقراطي تارة وحزب الشعب انتصار الحريات الديمقراطية تارة أخرى لأنها كانت ترى بأن دخولها معا في الانتخابات ستؤدي إلى تضاؤل فرص الفوز وتحقيق مطالب الجزائريين فيما بعد باعتبارها تتشتت أصوات الجزائري وفقدان المقاعد، لعلهم يجدون فيهم منبرا لإبلاغ صوت الجزائريين ومطالبهم المشروعة.

ولم يثبت في أي مصدر أو مرجع أن جمعية العلماء شاركت في أي استحقاق انتخابي، لكنها كانت تُسهم في تزكية حزب على آخر أحيانا حسب رؤية كانت تُمليها بعض الظروف. فإن كانت ج ع لا تُحبِّذ الترشح باسمها في الانتخابات إلا أنها كانت كما تم ذكره لمساندة بعض تيارات الحركة الوطنية لعلمها بأن هذين التيارين لهم القدرة على إيصال صوت الشعب في أروقة الإدارة السياسية للاستعمار سواء في الجزائر أم على مستوى الحكومة الأم.

وبغضِّ النظر على بعض تقارير نشريات الاستخبارات السلطة الاستعمارية لسنوات 1954 التي تنوِّه بالخلافات المستمرة بين جمعية العلماء وبين كل من الاتحاد الديمقراطي وانتصار الحريات الديمقراطية[4].

---

(1)– يقصد بالمنظمات الوطنية المشتركة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها.

(2)– باعزيز بن عمر، على هامش الانتخابات الجزائرية، البصائر، ع: 252، 26ربيع الثاني 1373هـ/01 يناير جانفي ص 01

(3)– البصائر، المصدر نفسه.

(4)– نشريات هيئة الربط شمال أفريقيا RSLNA (1953 – 1954 – 1955). أرشيف قسنطينة، المصدر السابق.

فهذا شيء طبيعي فالآليات تتباين بين هيئات الحركة الوطنية حسب المبادئ والأهداف والبرامج، ولعل مثل هه التفاعلات الحزبية للحركة الوطنية كانت سببا في تكاتف مختلف شرائح المجتمع الخروج في جل المناطق الجزائرية خاصة الشرقية للمطالبة بالاستقلال وتحقيق الوعود الاستعمارية بالحرية بعد ح ع2.

فكانت جمعية العلماء بتوغّلها في أوساط الشعب سببا مباشرا في استمالتها من طرف كل من النخبة والاستقلاليون في الاستحقاقات الانتخابية، فتحقيق الطموح السياسي يكون أكثر سهولة بالمرور عبر الأهالي ودعم جمعية العلماء مثلما فعل ابن جلول قبيل ح ع2[1].

فمن أهم العوامل التي جعلت جمعية العلماء تساند كل من حزب الشعب أو الاتحاد الديمقراطي في الاستحقاقات الانتخابية بين الفترات (1947–1951) هو حتى لا تضيع أصوات الجزائريين، فكلما كثرت الأحزاب وتعددت تقلصت أصوات الجزائريين وتفرّقت.. فتأييدها أحيانا لحزب دون حزب ينمّ على فكرة استراتيجية، ليست بداعي تزكية أو مساندة حزب على آخر، إضافة إلى أن هذين الحزبين يقدران على إيصال مطالب الشعب ومطامحه في أروقة المجالس والإدارة الاستعمارية سواء في الجزائر أو في الحكومة الأم.

(1)– رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 97.

المبحث الثالث: البعد الوحدوي لدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

مع أن ج ع حركة ذات طابع اجتماعي ديني وثقافي، إلا أنها لم تتوان في ادّخار جهدها وطاقاتها وخبراتها في التفاعل السياسي ومساهمتها في توحيد صفوف الشعب الجزائري **في إطار العمل الوِحدوي** تُجاه السياسة الاستعمارية، باعتباره هدفا ومصيرا مشتركا لكافة الشعب الجزائري.

ومن هذا المنطلق سيتناول هذا المبحث موقف جمعية العلماء من فكرة الإتحاد الوطني في إطاره السياسي، مع إبراز دورها في والوساطة والتقريب بين أعضاء الحركة الوطنية كبادرة للاتحاد قبل ظهور **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرّيات واحترامها،** وهذه البادرة بدأت خلال ماي 1951، وهذا عِبر وثائق أرشيفية تتناول أحد "**كرّاسات الشيخ العربي التبسي"**، حسب ما جاء في هذه الوثيقة الأرشيفية المُعنونة بـــ "**مذكراتي عن جهود الاتحاد بين حزبي انتصار الحريات وحزب البيان**"[1]. حيث قام بتدوين مختلف الجلسات التي دارت خلال أكثر من أسبوع (13 – 20 ماي 1951) بين وفد جمعية العلماء وبين مختلف أعضاء الحركة الوطنية وعلى رأسهم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان.

وللغوص أكثر في موقف جمعية العلماء من الاتحاد حاول هذا المبحث تتبع نظرة ج ع للاتحاد وأهميته، من خلال الغوص في مكامن العمل الوحدوي لديها.

المطلب الأول: جمعية العلماء بين الفكر الوحدوي والتفاعل السياسي

من المبادئ والأهداف والغايات السامية لجمعية العلماء تجسيد الثلاثية التاريخية من دين ولغة ووطن في إطار استرجاع الهوية الجزائرية الأصيلة التي عمِلت فرنسا على مسخِها منذ احتلالها للجزائر[2]. ولا يكون ذلك في نظرها إلا بالتعليم والتربية التثقيف في إطار الدِّين واللغة والعربية وإحياء التاريخ وآثار السلف ببثِّ روح الاستقلال والحرية والتحرر[3]، وهذا ما أكّده المدني حينما قال أنّ من الأهداف الأساسية لجمعية العلماء الاستقلال والحرّية الكاملة للجزائر[4].

ولا يمكن لعاقل أن يتصوّر استقلال وحرية شعب دون اتخاذ الأسباب الداعية لذلك، وأهمها يكمن في اتحاد الجميع انطلاقا من الهيئات والحركات الفاعلة، بصرف النظر عن التوجّهات لأنه مهما كانت التباينات في الاتجاهات الفكرية فإن هدفها المشترك واحد وهو خدمة الجزائر، فإذا وجَد الشعب فكرة الوحدة والاتحاد ممكنة تَبِعها وناصرها، لذلك نجد جمعية العلماء كانت تدرك معنى الاتحاد وتوحيد الصفوف بكل ما تعنيه من معاني معنوية ومادية.

---

(1)– أنظر: الملحق: رقم (5)، عن: **Archives** aix-en-province, France, **Anom/9369/63**

(2)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج:03، المرجع السابق، ص 87.

(3)– الإبراهيمي، الآثار، ج:02، المصدر السابق، ص 42.

(4)– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج:02، المصدر السابق، ص 186.

فالفكر الوحدوي كان من بين اهتمامات جمعية العلماء، فكانت تستغل وسائلها الإعلامية من أجل تأكيد حقيقة الوحدة الجزائرية ومناهضة ومحاربة الأفكار الرامية لتجزئة المجتمع الجزائري وتشتيته وتشويه كيانه. وكانت جمعية العلماء تُأكِّد على أنه إذا أراد الجزائريون حلاً لقضيتهم ما عليهم إلاّ الإدراك بأن الجزائر جزء لا يتجزّأ. فقد جاء في إحدى بلاغات للمكتب الدائم لجمعية العلماء أن؛ القضية الجزائرية هي وؤحدةٌ لا تتجزأ[1].

وعليه يمكن القول كذلك أن من أهداف جمعية العلماء السعي لتوحيد صفوف أبناء الأمّة، والدعوة لتوحيد الجهود المشتركة بين أبنا المغرب العربي[2]. وانطلاقا من هذه المبادئ وغيرها يمكن اعتبار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حركة سياسية ذات قاعدة شعبية لا مثيل لها في تاريخ الجزائر رسّخت الإيمان بالجزائر وبثِّ روح الوطنية عن طريق خلق الوعي الديني والاجتماعي[3].

أولا– أهمية الاتحاد:

من المعلوم بالضرورة أنّ في الاتحاد قوّة، فبعد قرار العفو الشامل (1946) الذي أقرّته سلطة الاحتلال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومجازر الثامن ماي، وبعد عودة النشاط الحرَكي والجمعوي على الساحة الجزائرية، ورجوع العمليات السياسية لدى مختلف هيئات الحركة الوطنية أوّل ما قامت به ج ع هو تذكير الشعب الجزائري بأهمية الوحدة ولا يكمن ذلك إلا في تحقيق الوحدة الشاملة اجتماعيا وسياسيا لذلك كانت تدعو منذ عودة البصائر لسان حالها بنشر دعواتها حول أهمية الاتحاد للوقوف في وجه الاستعمار والتصدي لمختلف سياساته الرامية لزعزعة وتفريق الأمّة ببسط هيمنته أكثر على الجزائر أرضا وشعبا.

ثانيا– الوحدة القومية[4] الجزائرية:

نشر الشيخ الإبراهيمي في بدايات خريف 1947 خطابا – مؤثِّرا– وجّه فيه نداءً إلى الأحزاب الوطنية وزعماءها، عبَّر من خلاله عن رغبة ج ع في اتحاد الأمّة وموقفها منه ببسط حقيقة الاتحاد وأهميته ودوره وخطورته بالنسبة للجزائر المستعمَرة، حتى يتم العمل في صف واحد لنصرة قضيتها، لتقف في وجه أعداء الحرية والوطن.. فكثيرا ما تم اجتماع زعماء الـــ ح.و (جمعية العلماء، البيانيين ، حزب الشعب)، لكن اجتماعاتهم هذه كان ينقصها إلا التجسيد على أرض الواقع في قالب واحد لِلمِّ الشمل المتفرِّق، بسبب الحزبية المتباينة التي أضرّت بوحدة الشعب، لأن هناك أسبابا كثيرة تدعو الشعب الجزائري للوحدة والتكاتف لأنه شعب يشتغل بالوطنية لا بالسياسة، ووضّح الإبراهيمي الفرق بين الوطنية والسياسة، كون الوطنية يمارسها

---

(1)– المكتب الدائم لج ع، بلاغ من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، البصائر، ع: 276، 24 شوال 1373هـــ/25 جوان 1954، ص171.

(2)– عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر، ص ص 246 – 247.

(3)– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 245.

(4)– إسماعيل العربي عن الإبراهيمي، نداء وبيان في سبيل للوحدة القومية البصائر، ع: 13، 16 ذي الحجة 1366هـــ / 10 تشرين الثاني، نوفمبر 1947، ص 02.

كل الشعب بوضع الوطن نُصب أعينهم، عكس السياسة فهناك من السياسيين غير وطنيين يعملون لغير الوطن، ودلّل على ذلك بأنّ؛ "الوطنية تتطلّب الإخلاص والتضحية من أجل رفع البؤس في مختلف مناحي الحياة، فلا مناص من تحقيق النصر إلا بالاتحاد" وإذا كان الاتحاد أكبر عامل لتجسيد الوطنية تساءل؛ "كيف يعقل أن أعداء الجزائر يتّحدون في أهدافهم وينبذون خلافاتهم من أجل السيطرة والتسلّط على الشعب الجزائري، ونحن لازلنا نتضارب من أجل نهم المنصب؟ وهل هناك حقيقة شيئا يمكن الاتفاق حول الاتحاد له؟ ومع ذلك حاول عدم مقارنة شعب الجزائر بغيره مُحرِّضا على الإسراع في الاتحاد لأن العوامل متاحة والظروف مهيّأة؛ "إننا لا نريد أن نقارن وطنية الشعب الجزائري التي نضع فيها كل ثقتنا وأملنا بوطنية أي شعب على وجه الأرض، فالأخطار المتربصة بالجزائر أكبر عامل من أجل الاتحاد فيما بين الشعب وأحزابه"[1].

وقد بقت جمعية العلماء تُصرُّ على العمل الوحدوي في اتحاد أبنائها السياسيين من أجل أمر واحد وهو الوطن، فالإخلاص الحقيقي للأمّة هو في اتحادها ونبذ خلافاتها، فلا يمكن تحقيق مصلحة الأمّة إلا به، لذلك فالإبراهيمي بقي متمسكا بضرورة لمِّ وحدة الامّة في أقرب وقت ممكن، وفق عوامل مُسَرِّعة لذلك تُوجب عليهم تعجيل الاتحاد وتتمثل في:

- قوة تكتل الاستعمار.
- انتخابات المجلس الجزائري.
- الظروف العالمية الكثيرة الاضطرابات.
- ولأن الأمّة الجزائرية لها من الكفاءات المتناثرة في مختلف الأحزاب المتناحرة ما يكفيها لمواجهة عدوان الاستعمار وسلطته في الجزائر وخارجها.

وقفت ج ع دوما مع صفِّ الأمّة كجزء لا يتجزأ من هذا الشعب، الذي بيده وحده إمكانية تغيير حال تفرُّق الأحزاب إلى اتحاد مُثمر، فناشد الإبراهيمي كل من يتصف بالرجولة انطلاقا من ج ع أن يجتهدوا لتحقيق وحدة الأمّة، حيث أكّد أنه إذا لم يتم استغلال العوامل السابقة، و"إذا لم تعاجل أحداثها باتحاد عنيد، خسرنا الصفقة لأنها خسارة للقضية وأنه في أحزابنا كفاءات وفيها رجال وفيها كنوز من الإخلاص"[2]. وهنا طالب الأمّة باعتبارها مفتاح الاتحاد بيدها، بأن تُحتِّم على الأحزاب الاتحاد، فقال؛ "أيتها الأمّة القادرة على توحيد الأحزاب فاعرفيهم متّحدين ولا تعرفيهم مختلفين..."[3]

فتلك العوامل أو الأسباب التي تناولها الإبراهيمي من شأنها تحقيق الاتحاد بين الجزائريين هي بمثابة تجريد الوطنية من السياسة المتعصّبة كأساس متين، ودلالة ذلك من قوله: "الأسباب التي تدعو إلى الوحدة

(1)– البصائر، ع: 13، المصدر السابق، ص02.

(2)– الإبراهيمي، دعوة مكررة إلى الاتحاد، البصائر، ع: 15، 17 محرّم 1367هـ / 01 ديسمبر 1947م، ص ص1 – 2

(3)– البصائر، ع: 15، المصدر نفسه، ص 02.

والتكاتف فأهمها أن شعب يشتغل بالوطنية لا بالسياسة والوطنية تتطلب الإخلاص والتضحية، أما السياسة فإنها تحتاج إلى المحترفين الذين يصلون بسرعة أكثر حين يتمسكون بوجهات النظر التي تفرّق الأمّة، وهناك أمور تدعو الشعب الجزائري إلى الوحدة لأن حظه سيء فيها، فهناك مليون من الأطفال الجزائريين مشردون في الشوارع لأنهم لا يجدون أماكن في مدارس عربية أو فرنسية، فهم ينتظرون منا أن نبذل جهودا موحدة لإنقاذهم من أخطار الأمّية قبل أن تفوتهم السن، وهناك الشركات الاقتصادية الوليدة والمشاريع الاجتماعية والخيِّرة التي تحتاج إلى تشجيع الحركة الوطنية ورعايتها الاجتماعية، وهناك غير ذلك كثير من الأعمال الإنشائية القومية تنتظر اليوم الذي تتحد فيه كلمتنا"[1].

الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ومختلف قضاياها لها دور في تليين الحركة السياسية الجزائرية، لأن الأحزاب السياسية كانت تلجأ إلى الطبقة الاجتماعية في عملية الجشد الجماهيري لسكب المؤيدين والمناصرين، ولكن لو كانت الحركة الوطنية متّحدة آنذاك لكانت القوة قوتان، قوة الشعب من ناحية وقوة الأحزاب المتكتلة فيما بنيها.

ذلك ما حاولت ج ع، فكانت تحرّض الأحزاب الوطنية لحذو ما قامت به الحركات الوطنية في البلاد العربية من تراص واتفاق حول محاربة الاستعمار، خاصة ما قام به الإخوة المغاربة عندما اتحدت كلمتهم تجاه استعمارين استبداديين الفرنسي والإسباني، لعلها تجد في هذا التذكير صدى في آذان الحركة الوطنية ومن والاهم، حيث قال الإبراهيمي منوِّها بوضعية الحرية أنها لا تتم إلا إذا تم الاتحاد فيما بين من تربطهم علائق مشتركة؛ "إننا في الوقت الذي يقف فيه إخواننا العرب في المشرق والمغرب كُتلاً متراصة للدفاع عن حقوقهم في الحرية والاستقلال نقف نحن موقفا مفعما بالشك والمرارة لأنّ الخصومات الحزبية قد وضعتنا في مركز من العجز بحيث نجد الصعوبة حتى في تنظيم إضراب بسيط على سبيل الاحتجاج.. يقولون أن الخلاف بين الأحزاب عندنا قد بلغ حدا لا يمكنها معه الاتفاق، ونحن نتساءل ما إذا لم يبق هناك شيء يمكننا أن نتفق عليه اطلاقا"، فهذا التساؤل قارنه الإبراهيمي بما قام به الفرنسيون من شيوعيين وكاثوليك باتحادهم ضد النازية في الحرب الأخيرة مع اختلافات وتبايناتهما الفكرية والمنهجية إلا أنهم كانت تربطهم رؤية في محاربة العدو النازي وطرده من أرضهم، وهذا ما فعلوه وحققوه، ولم يكن ليحصل لولا اتحادهم فيما بينهم؛ "وما إذا كان الخلاف بيننا حقيقة أقوى من الخلافات التي كانت تفصل بين مبادئ الكاثوليكي والشيوعي والاشتراكي حين كانوا يعملون جنبا إلى جنب لتحرير وطنهم أيام الاحتلال في فرنسا[2].

لذلك نجد الإبراهيمي لمّا تم الاتفاق بين مختلف الأحزاب المغربية خلال 1951 من أجل وحدة أحزاب المغرب الأقصى تقدّم باسم جمعية العلماء والحركة الوطنية الجزائرية بتهنئة الشعب المغربي على هذا الإنجاز من أجل الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي والإسباني حيث قال: "نهنّئ إخواننا علال الفاسي

(1)- البصائر، ع:15، المصدر السابق، ص 02.

(2)- المصدر نفسه، ص 02.

والوزاني والطريسي والناصري بهذه المناسبة التي نقلتهم من مقام الرجولة إلى مقام البطولة"[1] لماذا لأن هذا الموقف يتجاوز الرجولة ويتعداها ولأن الموقف الراهن للشعب المغربي حتّم على كل أطياف الحركة الوطنية المغربية للاتحاد في صف واحد إذا أرادوا الوقوف أمام تحديات الهيمنة الاستعمارية، وربما هذه البرقية ظاهرها تهنئة الشعب المغربي وقادة حركته الوطنية ولكنها كذلك رسالة إلى أبناء الجزائر وإيعاز للحركة الوطنية الجزائرية كثيرة الخلاف فيما بينها عسى أن تأخذ منحى ما قام به المغاربة إذا أرادوا الخروج بالجزائر من نفق التسلط الاستعماري.

كما عبَّر في ذات السياق على أن الشعب الجزائري لا ينقصه إلا استكمال الوحدة بين الجزائريين وأنه لا مجال إلا لتغليب الشعور الوطني المشترك بين أبناء الوطن الواحد من أجل سد كل منافذ الأخطار حيث قال: "إننا لا نريد أن نقارن وطنية الشعب الجزائري التي نضع فيها كل ثقتنا وأملنا بوطنية أي شعب آخر على وجه الأرض ولكننا نريد أن نوضح أن الأخطار المحدقة بنا أكثر مما يكفي لأن يوحد بيننا[2].

وعليه فجمعية العلماء لها نظرة سياسية في توحيد صفوف الجزائريين ح.و أن تجتمع حول لُحمة واحدة في جبهة موحّدة، وهذا ما قاله ابن باديس خلال 1937: " كونوا جبهة متحدة لا تكون المفاهمة إلا معها"[3].

ومن خلال ذلك يتبيَّن أنّ أراد تحريض القوى الفكرية ومختلف التيارات العاملة آنذاك في إطار سياسي على توحيد الجهود من أجل الغاية المنشودة لكل جزائري وهي الجزائر الحرّة، ولا يكون هذا بالفُرقة أو التفرقة، بل بالاتحاد في قالب واحد حتى لا تستطيع فرنسا أن تتغلب عليهم، فالوحدة ميزة القوي، وعليه فالمفاهمة ستكون ذات نتيجة مشتركة ضد عدوّ مشترك، وبالتالي ستجد سلطة الاحتلال نفسها مرغمة على التفاهم على قضية الجزائر إلا مع كتلة وجبهة واحدة لا مناص منها، ذات رأي مشترك في خدمة قضية واحدة وهي الجزائر.

كما كانت جمعية العلماء تستغلُّ أحداث الساعة من أجل تحفيز الشعب الجزائر وعلى رأسهم الحركة الوطنية بما يحدث عند جيرانهم من المغاربة والمشارقة عموما، فعندما راسل عبد الكريم الخطابي[4] مختلف الهيئات الحزبية في المغرب الأقصى مخاطبا إيّاها أن الوضع لا يسمح بوجود كل هذه الأحزاب وهي متفرقة

---

(1)– عبد الحليم مرجي، قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الإبراهيمي وعلال الفاسي 1919– 1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، إشراف عبد الله مقلاتي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة_الجزائر، 2015/2014، ص 143.

(2)– البصائر، ع: 15، المصدر السابق، ص02.

(3)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، مصدر السابق، ص 203.

(4)– عبد الكريم الخطابي: هو أحد المناضلين المغاربة كان أحد المجاهدين في المغرب الأقصى الذي وقف ضد الاستعمار الإسباني والفرنسي من خلال مقاومة الريف الكبيرة، من أجل الاستقلال والحرية. فكانت مقاومته تمتزج بين المسلحة والسياسية، ولمّا استقر بمصر واصل جهاده السياسي ضد الاستعمار، إلى أن استقلت المملكة المغربية في 1956.

يستغلها الاستعمار في خدمة أغراضه وتزيد من السيطرة والتسلّط على الشعب المغربي.. هنا طالبت البصائر من الجزائريين أن يقفوا مثل موقف المغرب كمحاولة للاتحاد في صف واحد ضد الاستعمار الفرنسي، مُذكِّرة المجتمع الجزائري بأن فرنسا وكل دول أوروبا الغربية بالاتحاد لكونه أهم سلاح الذي كانت تستشرف أن يكون حقيقة دائمة في المستقبل القريب..[1]

إذن فنظرة جمعية العلماء للوحدة يمكن القول بأنها تنطلق من مبدأ توحيد الجهود ضد السياسة الاستعمارية الرامية لطمس معالم الجزائر المادية والمعنوية، فكانت ترى توحيد صفوف الجزائريين باجتماع حركتهم الوطنية في إطار واحد، يجتمعون في لحمة واحدة كجبهة موحّدة، وهذا ما طالب به ابن باديس في مجلة الشهاب 1937: "كونوا جبهة متحدة لا تكون المفاهمة إلا معها"[2].

ولا يمكن حصول ذلك حتى تجتمع كل الأحزاب والهيئات والجمعيات بتوضيح كل شيء، فقد نصح الإبراهيمي كل الجزائريين بأن لا يطمعوا في حكومة الاحتلال في الجزائر ولا في فرنسا؛ "أيها المترددون على قصر البربون ! إنه لا طارد كاليأس، وقد أيأسوكم فكأنهم طردوكم، فارجعوا، ارجعوا وتداعوا إلى الاتحاد على الحق الواضح بالمنطق المعقول، فإن القوم قد اتحدوا على هضمكم بالمنطق المسلّح، ارجعوا واجتمعوا وأجمعوا الأمّة في مؤتمر واشرحوا لها الحقيقة، ودعوا لها الكلمة الأخيرة في تجديد الموقف وتقرير المستقبل"[3]

فمن هذا المنطلق، كانا ابن باديس والإبراهيمي يريان ويعملان على تحريض القوى الفكرية ومختلف التيارات السياسية العاملة في الجزائر على توحيد الجهود من أجل الغاية المنشودة لكل جزائري وهي الجزائر الحرة، ولا يكون هذا بالفُرقة أو التفرقة، بل بالاتحاد ونبذ الخلافات الفرعية، حتى لا يستطيع الاستعمار وسلطته أن يتغلب عليهم، فالوحدة ميزة القَوي، وعليه فالمُفاهمة ستكون ذات نتيجة مشتركة ضد عدو مشترك، وبالتالي ستجد سلطة الاحتلال نفسها مُرغمة على التفاهم على قضية الجزائر إلا مع كتلة وجبهة واحدة لا مناص منها.

وكثيرا ما كانت ج ع تكرر فكرة الاتحاد وواقعه بين أبناء الجزائر تحت عنوان "دعوة مكررة للاتحاد"، خاصة في افتتاحيات جريدة البصائر، للسنة الثالثة على غرار السنوات السابقة، وكانت توضّح هدفها من ذلك بأنّ ج ع من خلال هذا المنبر الإعلامي ستركّز على قضية الأحزاب التي وصفتها بالفتنة التي مزّقت الشمل وصدعت الوحدة وأفسدت ما صلح من ضمائر الأمّة ونفَخَ فيها الاستعمار من روحه[4].

---

(1)– في الشمال الأفريقي، البصائر، ع: 87، 22 رمضان 1368هـ / 18 تموز يوليو، جويلية 1949، ص 5.

(2)– عبد الرحمن شيبان، المصدر السابق، ص 203.

(3)– البشير الإبراهيمي، الكلمة الأخيرة للأمّة، البصائر، ع:04، 13 شوال 1366هـ/29 آب أغسطس، أوت 1947م، ص3.

(4)– البصائر، 03 ذي الحجة 1368هـ / 26 ايلول سبتمبر 1949، ص 01.

المطلب الثاني: واقع الاتحاد لدى جمعية العلماء

فكثيرا ما كان جمعية العلماء تحث على توحيد الجهود في صف واحد من أجل محاربة الاستعمار، ففكرة الجماعة كانت من صميم العمل لها، وكانت تتحيَّن الفرص والأزمات لتبث في طبقات الفكر والسياسة[1] ضرورة التماسك في إطار واحد من أجل قضية مشتركة وهي الجزائر، ومن بين هاته الفُرص، ما وقعت فيه سلطة الاحتلال من أخطاء فادحة خصوصا حول الانتخابات 1951 التشريعية والتي تم تزويرها لصالحها بعدما تأكدت أن الشعب الجزائري قد كان وراء نخبة جزائرية رُشحت من اجل الدفاع عن مطالبه المشروعة فهذا التزوير الفاضح، أدّى بالحركة الوطنية الاحتجاج والتنديد به. فما كان من قيادات الحركة الوطنية أن اتفقت على ضرورة إنشاء لجنة أو جبهة مشتركة للدفاع عن الحقوق.

وعليه فواقع الاتحاد لدى جمعية العلماء يكمن في حقيقة الاتحاد على أرض الواقع من خلال تحقيقه عمليا، وقد تحقق ذلك في جبهة جزائرية تُعنى بالدفاع عن الحريات واحترامها.

أولا– الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها:

ففي عام 25 جويلية1951 اجتمع ممثلو الهيئات الفاعلة آنذاك والمعروفين بتعلقهم بالديمقراطية والحرية من أجل عقد اجتماع عام لتأسيس جبهة أُطلق عبيها فيما بعد بـــ "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"[2] ومنه باشرت جمعية العلماء بتوجيه النداء إلى مختلف الجزائريين المهتمين بتحقيق الاتجاه الوحدوي، لكي يضاعفوا من نشاطاتهم وليتمكنوا من إحباط القمع وفرض احترام الحرية والكرامة والأساسية[3].

---

(1)– السياسة بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين لها مدلول مغاير من حيث المشاركة والتفاعل، فقد نشرت جريدة المنار مقالا يتحدث عن علاقة جمعية العلماء بالمجال السياسي، ومما جاء فيه : "إن جمعية العلماء ليست حزبا ولا هيئة لأفراد فهي لجميع الجزائريين المسلمين الذين تجمعهم لغة واحدة وعقائد واحدة. وهي تتمتع بعطف جميع الديمقراطيين لأنها تعترف بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ الإسلام يقر العدالة الاجتماعية، وهو قد أسس للهداية لا للاستعمار ولا يمكن أن يتلاقيا؛ لأن الاستعمار ولا يمكن أن يتلاقيا؛ لأن الاستعمار يحارب الكمالات الإنسانية والإسلام يحافظ عليها. فنحن بجانب الحركات التحريرية لأننا مدافعون عن ناحية من نواحي التحرير في الجزائر: الدفاع عن الإسلام والعربية. وقد وجدنا الحكومة الفرنسية والاستعمار متفقين على ظلم الدين والشعب. فكل الحكومات المختلفة التي تعاقبت في فرنسا سواء منها الاشتراكية والحركة الجمهورية الشعبية أي جميع الأحزاب كان لها موقف واحد في ظلم الدين الإسلامي إلا الشيوعيين فإننا لم نجربهم إلى حد الآن إذ لم تقم لهم حكومة في فرنسا.. وإننا مستعدون للمشاركة في النهضة السياسية لأن السياسة تدخلت في الدين وإننا نشاهد أن موقف فرنسا مع الإسلام في الجزائر موقف شاذ... وهو يدعو إلى بغض الاستعمار وحمل بغضه في الصدور في الحياة وفي القبور، عن: "المنار، ع: 9، 4 محرم 1771/ 10 أكتوبر 1951، ص 3.

(2)– كان قبلها قد ظهرت لجنة إغاثة ضحايا القمع سنة 1948، ثم لجنة الدفاع عن حرية التعبير سنة 1950،.

(3)– المنار، ع: 06، السنة الأولى، 27 شوال 1376 / 30 جويلية 1951، ص 2.

من أهم العوامل التي ساعدت في ظهور فكرة إنشاء جبهة موحّدة ضد سياسة التسلط الاستعماري، هو عامل التزوير الانتخابي، من أجل المطالبة بإلغاء هذه الانتخابات التشريعية، فشمِلت مختلف التيارات السياسية لأجل الدفاع عن الحريات واحترامها والوقوف في وجه السلطة الاستعمارية، وترك احترام الشعب في اختيار ممثليهم واحترام الشؤون الإسلامية[1]. فقد توالت الانتخابات المزيّفة ما بعد أحداث ماي 1945 إلى قيام الثورة التحريرية[2]، مع العلم أن سلطة الاحتلال قامت بتزوير مختلف الانتخابات خاصة تزوير عام 1948 والانتخابات البرلمانية 17 جوان 1951 التي خرجت بفوز الأغلبية لم يخترهم الشعب الجزائري[3]. فكان قادة الاستعمار وعلى رأسهم الحاكم العام نايجلان[4] يصرّح بأن التزوير كان لا بد منه، حيث قال: "لقد كان لنا الاختيار بين انتخابات يزيّفها حزب الشعب الجزائري وانتخابات تزيّفها الإدارة فاخترنا الأخيرة"[5]. فكان عهد نايجلان كله (1947 – 1951) قد شهد تزوير كل انتخابات تلك الفترة[6].

مع الإشارة إلى أنه بعدما تم استبعاد الوالي العام شاطينيو[7] الذي لم يكن مرحبا به لدى المستوطنين وتولية مكانه نايجلان بقى موقف ج ع حول حكام وولاة الجزائر منذ ذلك كله كسابقه، لأنها تعلم أن السلطة الاستعمارية هي أوجه متعددة لعملة سياسية استعمارية واحدة[8]. فبعدما قرر مغادرة الجزائر إثر نهاية مهامه، ذكر بأنه سيغادر ورأسه مرفوعا إلى السماء، هذا ما جعل ج ع ترد عليه بأن رفع الرأس لا يكون إلا إذا كانت مسيرته مُشرِّفة، فالواقع الجزائري أثناء فترة ولايته، قد سجلها التاريخ بسلبياتها أكثر من إيجابياتها، و ذكرت بأنه رجل علم ولكن رجال العلم يقدرون كرامة الإنسانية واحترام حقوقها، وأنه كان في سلطة الاحتلال عرف معنى الاسترقاق والعبودية القوي والضعيف فلم ينصر المظلوم.. وأنه قد عرف رأي العين

---

(1)– محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية(1830– 1954)، ط1، دارا البعث للطباعة، قسنطينة، الجزائر1985، ص234

(2)– العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 28.

(3) –Abderrahmane FARES, ***La Cruelle vérité mémoires politique, 1945-1965***, Casbah – éditions, Alger, 2006, p47.

(4)– نايجلان إيدموند مارسيل (1892-1978) Marcel-Edmond Naegelen: رجل تعليم فرنسي، كان نائبا في البرلمان الفرنسي، ثم وزير التعليم الفرنسي بين (1946–1948)، ثم عُيِّن حاكما عاما على الجزائر (1948–1951)، عن: https://data.bnf.fr/fr/12537495/marcel-edmond_naegelen/

(5)– العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 33.

(6)– يحي بوعزيز، سياسة التسلّط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830– 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص124.

(7)– إيف شاتينيو Yves Chatigneau (ولد في 22 سبتمبر 1891 في فوييه –فيين–، وتوفي في 4 مارس 1969 في باريس)؛ مسؤول الشؤون الخارجية (فرنسا)، الأمين العام لفرنسا الحرة في لبنان (1942–1943) ، الحاكم العام للجزائر (1944–1948)، السفير الفرنسي لدى الاتحاد السوفيتي (1948–1952). انظر: https://maitron.fr/spip.php?article19589

(8)– توفيق المدني، البصائر، ع: 24، 12 ربيع الثاني 1367هـ / 23 فيفري 1948م، ص 04.

الجند الجزائري في جبهات القتال في أوروبا وألمانيا دفاعا عن فرنسا ولكنه خانهم وواجهم بالرصاص في الجزائر، وأن حزبه ينتمي إلى الديمقراطية التي لم ير فيها شعب الجزائر إلا سيِّئها[1].

هذا ما أدى بمختلف الأحزاب المتضررة من جراء التعسف الإداري المتعلق بالتزوير في الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلى إنشاء جبهة مشتركة للدفاع عن الحرّيات[2]. فوافق كل هيئات الحركة الوطنية من من أحزاب؛ انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان والشيوعيون بما فيهم جعية العلماء لتأليف جبهة موحّدة (25 تمّوز يوليو 1951) [3].

ولعلّ الخطوات الحقيقية لتأسيس هذه الجبهة كانت ملامحها قد بدأت منذ أواسط شهر أيّار مايو (13-20/ 1951) حسب ما ورد في مذكرات الشيخ العربي التبسي الخاصة بالاجتماعات السرية الأولى لتكوين اتحاد بين الحزبين الكبيرين آنذاك حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان[4].

ولكن الشيخ التبسي ذكر فيما سمّاه "بمذكّراتي عن جهود الاتحاد بين حزبي انتصار الحريات وحزب البيان"، والتي ذكر فيها أن جهود جمعية العلماء بواسطة الأستاذ خير الدين والعربي التبسي قد أثمرت في التوسُّط بين الحزبين كي يتَّحِدا اتحادا عاما شاملا أو جزئيا بالتعاون بينهما[5]. وسيتم تناول تلك الوثيقة بشيء من التفصيل في المطلب الثالث من هذا المبحث.

أما المُدة التي استغرقت جمعية العلماء للجمع بين الحزبين –حسب ما سيأتي– قد دامت حوالي ثلاث أشهر إلى غاية تحقيق ذلك أثناء لقاءات بوزريعة بداية من 13 ماي 1951 بحضور ممثلي جمعية العلماء المكلفين من الجمعية بالتوسُّط بين الحزبين للاتحاد بينهما[6]، وبعد اتفاق الحزبين العريقين لتوحيد جهودهم تحت جبهة واحدة، ثم ظروف الانتخابات البرلمانية في جوان 1951، سرّعت من تأسيس جبهة تشمل أكبر عدد ممكن من أحزاب الحركة الوطنية، فأصبحت تشكيلة هذه الجبهة تتألف من (جمعية العلماء، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم إضافة الحزب الشيوعي الجزائري)[7].

ومن بين الأعضاء المؤسسين لهذه الجبهة[8]:

- **من جمعية العلماء: الشيخين؛ العربي التبسي، ومحمّد خير الدين؛**
- **من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: د. أحمد فراتسيس، وقدور ساطور المحامي؛**
- **حركة انتصار الحريات الديمقراطية: أحمد مزغنّة، مصطفى فروخي؛**
- **الحزب الشيوعي الجزائري: أحمد محمودي وبول كابليرو؛**

---

(1)– محمود بوزوزو، أهكذا يُخدم الحق ويُقذَّرُ التاريخ، البصائر، ع: 28، 11 جادى الأولى1367هـ/22 مارس1948م، ص 01.

(2)– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعمار، المرجع السابق، ص 126.

(3)– يحي بوعزيز، إيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية، من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، البصائر، الجزائر، 2009، ص18– 19

(4)– مذكرات الشيخ العربي التبسي، **ANOM /9369/63** , Archive aix-en-province, France

(5)– مذكرات الشيخ العربي التبسي، المصدر السابق.

(6)– المصدر نفسه.

(7)– المنار، ع: 06، السنة الأولى، 27 شوال 1376 / 30 جويلية 1951، ص 1.

(8)– المنار، ع: 06، المصدر نفسه، ص1.

وبالنظر في الأسباب العامة الرامية لإنشاء هذه الجبهة، وما يعانيه الشعب الجزائري من إهانات لضميره وكرامته، سيما انتخابات 1948، وغياب الحريات العامة والخاصة وتقليصها إن وجدت، وما قامت به سلطة الاحتلال من تعسّف في حق الطبقات السياسية بعد تزوير انتخابات 17 جوان 1951، فما هو إلا خرقا للقانون، القانون الذي كثيرا ما كانت فرنسا تتشدق به، ناهيك عن أساليب القمع والتعذيب والقهر البوليسية في إطار الترهيب والترغيب.

من أجل ذلك، ومن أجل العمل على تحقيق أهداف وحدوية، لاسترجاع الحريات المفقودة، قامت هذه الجبهة، وتمثّلت غاياتها ومطالبها السياسية أساسا في[1]:

- إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951 والتي كانت نتيجتها في الواقع تعيين الإدارة أشخاصا لم يكلّفهم الشعب الجزائري بتمثيله، وينكر عليهم الحق في التحدث باسمه؛
- احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني؛
- احترام الحريات الأساسية؛ (حرية الضمير – الفكر – الصحافة – والاجتماع)؛
- محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين وإلغاء التدابير الاستثنائية، الواقعة على مصالي الحاج؛
- إنهاء تدخّل الإدارة في شؤون الدين الإسلامي (قضية فصل الدين عن الحكومة الاستعمارية).

من هذا يمكن القول بأن جل هذه الأهداف أو المطالب هي أغلبها من مطالب وأهداف أصدقاء البيان 1944 التي شاركت فيها جمعية العلماء والبيانيون والشيوعيون، ولم تُشارك فيها حركة انتصار للحريات الديمقراطية..

وبعد اجتماع اللجنة التأسيسية لهذه الجبهة انعقد الاجتماع العام صبيحة الأحد 05 أوت 1951[2] في الجزائر العاصمة بسينما دنيا زاد، فقام الشيخ العربي التبسي مترئِسا لهذا الجلسة بجانبه المجموعة المذكورة آنفا(اللجنة التحضرية 27 جويلية 1951) وشخصيات مستقلة وأخرى مختارة.

وبعدما تناول أولا الكلمة الشيخ العربي التبسي بداية، ثم أحمد مزغنة، وتتابعت الكلمات من أعضاء اللجنة التأسيسية المتكوّن من ثلاثين عضوا[3]، ثم تم إقرار والمصادقة على تصريح 25 تموز يوليو جويلية 1951 (الذي تناول أهداف الجبهة)، كما تم انتخاب مجلس إدارة هذه الجبهة[4].

---

(1)– المنار، المصدر السابق، ص 1.

(2) –Abderrahmane KIOUANE, ***Mouvements du Mouvement Nationale, textes et positions***, DAHLEB Edition, Algérie, 196 – 197.

(3)– ستة أعضاء من كل حزب من الأحزاب الثلاثة، وستة أعضاء من جمعية العلماء وستة من شخصيات مستقلة، عن: المنار، ع: 07، الأربعاء ذي القعدة 15/1370 أوت 1951، ص01.

(4)– يتكون من عشرة أعضاء من (جمعية العلماء الجمعية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الحزب الشيوعي الجزائري، والمستقلون). عن المنار، المصدر نفسه.

وفي الأخير بعد الإعلان عن تأسيس هذه الجبهة، خرجوا بالقرار التالي: "المصادقة على إنشاء الجبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها – والمصادقة على كل ما جاء في أهداف اللجنة التأسيسية 27 جويلية 1951 – وضع نفسها في مكتبها الإداري الدائم – العمل داخل نطاق النقاط الخمس في ذات التصريح السابق – تدعو جميع الجزائريين مهما كانت توجهاتهم وانتماءاتهم وأجناسهم من أجل الانظام إليها للدفاع عن الحرية واحترامها – الحذر من كل الإجراءات ولاستفزازات – الاستعمارية ضد هذه الجبهة[1].

ولغياب مصالي الحاج عن الجزائر بسبب التعسف الاستعماري الذي طاله، قام ببعث رسالة وجّهها إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، حيث استعرض فيها أهمية مثل هذا الإجراء مذكّرا بأنه عملٌ إيجابي نافذ سيؤتي خير الثمار، لأنه دليل على إرادة مشتركة عازمة على العمل المفيد وعلى التقدم في طريق التحرير، كما بيّن خلال رسالته؛ بأن هدف هذه الجبهة نبيل سيؤدي إلى زعزعة أركان الاستعمار، إلا أنه رأى من جهة أخرى؛ بأن هذه الجبهة كفكرة اتحاد ما هي إلى اتحاد محدود! لذلك رأى بضرورة انشتارها لدى الجماهير من خلال العمل على توسيع برنامج عملها نحو الاستقلال والسيادة القومية للجزائر.. كما كان يرجوا من هذه الجبهة آمالا كبيرة إذا تمّ الحفاظ عليها[2].

وقد ختم هذه الرسالة بتوصية إلى منظّمي الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، وإلى المناضلين، وإلى كافة الشعب الجزائري، يُرغبِّهم في الالتفاف حول هذه الجبهة أكثر وأن لا يدعوا مجالا للاستعمار في إجهاضها "سيخنقها"[3]. كما اعتبر أنّ هذه الجبهة بمثابة كفاح شرعي لنصرة القضية الوطنية بأن يتماسكوا أكثر لتأكيدها في سائر الوطن، لأنه عملهم هذا يكون خدة للحرية، فهذا العمل من عمليات بناء الحرية في الجزائر، فقد قال: "إلى المناضلين في سبيل القضية القومية إلى أولئك الذين يكافحون في سبيل تجسيم هذه الجبهة في أنحاء البلاد أتوجه بالحض على العمل، فليستمروا في العمل بِسُنَّة بُناة الحرية الجزائرية.." ثم ختم رسالته بتوجيه نداء إلى كافة الشعب الجزائري للالتفاف حول هذه الجبهة مصرّحا لهم بأنهم عامل قوي في القوّة والمنَعة، مدلِّلا بأن الحركة الوطنية ولا شيئ بدونه ومغزى ذلك قوله: "وإلى الشعب الجزائري الذي يتألم ويكافح ويأمل، أوجّه دعوتي لتأييد هذه الجبهة وتقوية صفوف الحركة القومية الجزائرية لأن تحرير الجزائر سيكون بيد الشعب الجزائري نفسه، للعمل أيها المواطنون الأعزاء وعمّا قريب سيطلع على الوطن الفجر الجديد فجر الحرية والاستقلال"[4].

(1)– المنار، ع: 07، الأربعاء ذي القعدة 15/1370 آب أغسطس أوت 1951، ص 03.
(2)– المنار، ع: 07، المصدر نفسه، ص 2.
(3)– المصدر نفسه، ص 02.
(4)– المنار، ع: 07، المصدر السابق، ص 03.

ورغم كل المجهودات التي بُذلت لتأسيس هذه الجبهة والسعي لاستدامتها إلا أنها سرعان ما تلاشت مع تلاشي آمال مؤسسيها[1]، فلم تعمّر بسبب اختلاف إيديولوجيات هذه الحركات[2].

لكنه كان من الممكن أن تقدم هذه الجبهة الكثير للجزائر لو دامت واستقر مبدأها لكن لتعارض وجهات النظر الأساسية لبعضها البعض خاصة بين الاتحاد وانتصار الحريات والشيوعيين..[3].

نعم هذه الجبهة لم تدم طويلا، بسبب معلوم أو غير معلوم بالضرورة، لكن الاختلافات الإيديولوجية لم تكن سببا مباشرا في ذلك، ربما الميولات الشخصية لبعض قادة الحركة الوطنية من أحزاب وأفراد كان لها كذلك عدم بقاء مثل هذه الكتلة الموحّدة حتى وإن كانت غير متفقة في مبادئها، لكن الاستعمار الفرنسي كان له الأثر غير المباشر في اضمحلالها، وهذا ما قاله حرفيا مصالي الحاج في الرسالة سابقة الذكر بأن "الاستعمار سيخنقها" في حالة ما لم تجد التوافق المستمر لدى الشعب وبين مؤسسيها.

إذا تم النظر لتاريخ الحركة الوطنية وموقف جمعية العلماء منذ ظهورها وتفاعلها مع مختلف الفعاليات السياسية ودورها في إنشاء جبهة الدفاع عن الحريات 1951، ومن قبلها مؤتمر 1936، وأحباب البيان 1944، يدل على مدى قَبُولِها لدى الشعب ولدى هيئات الحركة الوطنية على حدٍّ سواء، ويرجع ذلك لتأثير جمعية العلماء وعملها الدؤوب للحفاظ على الهوية والشخصية الوطنية عن طريق مدارسها ومساجدها وأعمالها وتوعية الشعب وتهيئته للعمل التحرري من أجل الحرية والاستقلال، إضافة إلى مكانة علمائها عند الشعب الجزائري عامّة ولدى الحركة الوطنية خاصة[4].

ثانيا– من مواقف الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها (ج ج د ح ح)[5] :

رغم زوال تلك الجبهة على أرض العمل المشترك، إلا أنها قد كانت لها مواقف حازمة وحاسمة، دلّت على إمكانية تحقيق الأفضل للجزائر بمواجهة الإدراة الاستعمارية، ومن بين مواقفها المشهودة تحريضها على مقاطعة انتخابات أكتوبر 1951 التي أتت نتائجها كما خططت له.

وبما أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أحد الأعضاء الرئيسيين في هاته الجبهة، وعليه فموقف هذه الجبهة فهو بالضرورة موقف ج ع، فقد اتحدت مع القائمين عليها حول أهم الفعاليات السياسة آنذاك ويتعلق الأمر بانتخابات أكتوبر 1951 وعدم المشاركة فيها وتحريض الجمهور الجزائري على مقاطعتها.

(1)– جمال قنان، المرجع السابق، ص 217.

(2)– يحي بوعزيز، إيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 18 – 19.

(3)– يحي بوعزيز، التسلّط الاستعماري، مرجع سابق، ص 126.

(4)– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 265.

(5)– (ج ج د ح ح): الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها.

فإن المكتب الدائم للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها؛ بعد أن درس مشكلة الانتخابات العمالية التي ستجري في 7 و14 أكتوبر 1951، وبعد أن استمع إلى بسط وجهات النظر للأحزاب السياسية والشخصيات المتكونة منها الجبهة.

بعد أن سجل موقف الحزب الشيوعي الذي هو عضو في جبهة الدفاع عن الحريات الذي قرر المشاركة، وموقف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان والعلماء والشخصيات المستقلة من القسم الثاني وهم كذلك من أعضاء الجبهة وقد قرروا المقاطعة. فإنه يعلن أن هذه الحالة لا تمس قط بمواصلة نشاط الجبهة طبقا للاتفاق الذي حصل في 22، 23، 24 تموز يوليو جويليا 1951 والذي ينص في مادته التاسعة على أنّ هذا الاتفاق لا يمس قط باستقلال ونشاط كل حركة خارج الجبهة، ومع متابعة جريان الحملة الانتخابية بمزيد الانتباه، ومراعاة مصلحة الشعب العليا، يقرر أن الجبهة الجزائرية بصفتها هذه لا تتدخل في هذه الانتخابات وعليه لا يستطيع أحد من الآن أن يدَّعي تصريحا أو تلميحا موافقة الجبهة أو تأييدها المعنوي له[1].

وعلى ضوء التحضير للانتخابات المزمع تنظيمها خلال تلك الأيام فإن الجبهة قامت بوضع تصريح مشترك ضم كل من جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وبعض المستقلين، جاء فيه؛ ".. ونظرا إلى أن الهيئات المذكورة بصفتها ممثلة حقا للشعب الجزائري سجلت الاعتداء الدائم الصادر من الحكم الاستعماري على حريات قد صدر الإعلان بالاعتراف بها وبمنحها. واعتبارا بأنه لا يتصور أن يرضوا بأن يكونوا آلات للخديعة الانتخابية الجديدة التي يشرع في تدبيرها ليومي 7 و 14 أكتوبر 1951. واعتقادا بأنه لم يعد في إمكان المسلمين في الجزائر أن يصوتوا بكل حرية ومن باب أحرى أن يتكلموا عن الانتخابات إلا إذا استعدوا لمقابلة القوة بالقوة، ومطالبة منهم بهذا أن تواجه فرنسا مسؤولياتها.. قرروا أن يعلنوا بمناسبة الانتخابات العُمّالية المقبلة استنكارهم واستياءهم إزاء الأساليب المستعملة إلى الآن ضد شعبنا. وهذا وفي انتظار ظروف مواتية تسمح للشعب الجزائري بفرض احترام حريته في التفكير فإنهم وطّدوا العزم على حض الناخبين على مقاطعة الانتخابات في يومي 7و14 أكتوبر 1951"[2].

من خلال المادة التاسعة المتعلقة بتأسيس جبهة الدفاع عن الحريات، وما قام به الشيوعيون في عدم مقاطعة انتخابات تشرين الأول أكتوبر 1951، وتفرّدهم بالمشاركة فيها لم يلمها باقي أعضاء الجبهة لأنهم اتفقوا على مبدأ أساسي يتعلق بالدفاع عن الحريات واحترامها وهذا خارج عن التشرح في الانتخابات من عدمه، فكانت هذه الجبهة بمثابة ديمقراطية حسنة مارس من خلاله الجزائريون حرية التعبير بداية من جبهتهم هذه لأنهم لم يعيبوا على الشيوعيون قرارهم بالانضمام إلى الانتخابات، ورغم ذلك فباقي الأعضاء قد قرروا

(1)- المنار، ع: 09 ، 4 محرم 10/1771 تشرين الأول أكتوبر 1951، ص 1.

(2)- المنار، ع: 09، المصدر نفسه، ص 1.

إبداء موقفهم حول ذلك بتحريض الشعب بعدم الخروج للمشاركة والتصويت في في تلك الانتخابات. ولعل هذا الإجراء كان يدخل في إطار توضيح حقيقة الإدارة الاستعمارية في مثل هذه الاستحقاقات الانتخابية بأنه صوّت الشعب أم لم يُصوِّت الأمرا سيّان، فالنتيجة محسومة.

وفعلا، قد تبيّن للرأي العام الجزائري ما كانت تعيه تلك الجبهة من عصيان تلك الانتخابات، فبعد إجراء هذه الانتخابات، قامت جبهة الدفاع عن الحريات المتشكّلة من جمعية العلماء، والديمقراطيين المستقلين، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وحركة الانتصار للحريات بتصريح مشترك[1] جاء فيه: "بعد إمعان النظر في التقارير الخاصة بجريان عمليات التصويت التي وقعت في يومي 7 و14 أكتوبر، يسجلون بارتياح تام أن ناخبي المدن والبادية قد قاطعوا الانتخابات بأغلبية ساحقة وأنهم بهذا قد أيّدوا موقف المنظمات الوطنية المشترك[2]. ويلاحظون: أنّ الانتخابات الإقليمية قد جرت بصفة عامة في مثل ظروف انتخابات المجلس الجزائري والبرلمان الفرنسي، وأنّ جميع المترشحين الحكوميين لم يقع انتخابهم كما هو مزعوم بل وقع تعيينهم كموظفين لا أكثر ولا أقل، وأنّ عدد الأصوات التي نسب إحرازها إلى هؤلاء المختلسين للمقاعد ما هو إلا نتيجة اختلاس واسع النطاق[3].

كما صرّحوا بأنّ ما أطلقوا عليهم "بخَدَمَةِ الاستعمار الفرنسي" لا يمكن اعتبارهم نُوّابا أو مُمثَّلين عن الشعب الجزائري، لأنهم لم يمنحهم ثقته، ودليل ذلك؛ أغلب الجزائريين استجابوا لنداء جبهة الدفاع عن الحريات بمقاطعة تلك الانتخابات، وحاولت توضيح ذلك بقولها: "هذا الاستفتاء كان دليلا واضحا على احتقار الناخب الجزائري لهذه الانتخابات المزوّرة.. ويشكرون ناخبي القسم الثاني على ما عبَّروا عنه من إرادة فولاذية في عدم انخداعهم بالنفاق الذي امتاز به نظام سياسي يُنكِر بالفعل الحريات التي يمنحها بالقول[4] .

المطلب الثالث: اهتمام جمعية العلماء بمبادرات الاتحاد والإصرار عليه

ويتمثل ذلك في إعادة قضية الاتحاد على منوال جبهة الدفاع عن الحريات واحترامها، كونها فكرة تحققت مرّة يمكن أن تتحقق مرّة أخرة وبصورة أكبر، لأن المؤشرات والإمكانيات يمكن أن تتجسّد إذا وجدت أرضية خصبة يتفق عليها الجميع مع إنكار الذات والنظر إلى المصلحة العامة، فعندما تم نشر سبر آراء (استفتاء جريدة المنار) حول إمكانية الاتحاد عن طريق جريدة المنار خلال 1953، فكان رجال جمعية العلماء هم أكبر الفئات اهتماما بهذا الموضوع وهذا دلالة على أهمية الاتحاد لدى جمعية العلماء، ولأنّ الكثير من

(1)– مُوَقِّعِي البيان (التصريح) هم: عن العلماء الشيخان العربي التبسي ومحمد خير الدين، عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كل من الأحول ومولاي، وعن البيان كل من بومنجل وأحمد فرنسيس. وعن المستقلين الديمقراطيين توفيق المدني.

(2)– المتعلّق بالجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها.

(3)– المنار، ع: 10، الاثنين 21 محرم 1771هـ / 22 تشرين الأول أكتوبر 1951، ص ص 3 – 4.

(4)–المنار، ع: 10، المصدر نفسه، ص4.

رجال ج ع قاموا بإدراج اهتماماتهم الوحدوية بالإجابة عن إمكانية الاتحاد أم لا، من خلال إبداء مواقفهم حول الموضوع.

كانت جريدة المنار[1] مِنبرا حرّا، فكثيرا ما كان رجال وقادة جمعية العلماء ينشرون مقالاتهم وأفكارهم عبرها، لإبداء مواقفهم ووجهات نظرهم حول فكرة الاتحاد، ومن بينهم رئيس الجمعية بالنيابة الشيخ العربي التبسي الذي كان كثير التحريض على توحيد الصفوف بين أبناء الأمّة الجزائرية نابذا الفُرقة والتفرُّق..

أولا– موقف جمعية العلماء من اتحاد الأحزاب والهيئات الجزائرية:

إنّ أهم ما تميز به الفكر الديني عند جمعية العلماء وكذا فكرها السياسي، هو التنظيم العملي والنزوع المستقبلي في آن واحد، فكان لها منذ التأسيس سنة 1931 برنامجا شاملا ركّز على تكوين الإنسان المسلم، وإخراجه من التخلف، حتى يستعيد ذاتيته الوطنية والحضارية، ويكون نموذجا حيا للمواطنة الصالحة، ونواة لتكوين الدولة الجزائرية المتحرر في المستقبل، فكان برنامج الجمعية على حد قول الأستاذ أبو القاسم سعدالله ذا ثلاث زوايا؛ دينية واجتماعية وسياسية، رغم أن الزاوية الأخيرة لم تكن صريحة بصفة مباشرة[2]. من أجل تحقيق عدة أهداف تهدف في مجملها تكوين قوّة جماهرية حتى تستطيع تحقيق مكامن الهوية الوطنية في إطارها الثقافي الاجتماعي والسياسي على حد سواء[3]. فجمعية العلماء أشدُّ ما تكون قوّة وتماسكا وإحكاما فما من لحظة مرّت عليها إلا وكانت فيما بعدها أقوى وأثبت وأكثر أعمالا وأنصارا، وإن ظن بعض المغرضين خلاف ذلك، على حد تعبير عبد اللطيف سلطاني في معرض الاحتفاء بذكرى وفاة ابن باديس 1953[4].

منذ أن عادت ج ع إلى النشاط الفكري بعد ح ع2، كانت دوما تستغلُّ المناسبات، دينية كانت أم اجتماعية أو حتى سياسية، فاستغلال الظروف من أهم العوامل لبث كلمة الحق التي تنظر إليها من أجل إبراز موقفها عنها، فلما قاربت العملية السياسية الخاصة بالانتخابات المحلية في الجزائر آنذاك والتي ستجري نهاية

---

(1)– جريدة المنار: إحدى الجرائد الجزائرية التي ظهرت بداية الخمسينات من القرن العشرين، كانت لها إضافة في الساحة الإعلامية للحركة الوطنية الجزائرية، اتّسمت بالتنوع في طرح مواضيعها وإن كانت تركّز على القضايا السياسية أكثر منها قضايا أخرى، كانت تابعة لمحمود بوزوزو، الذي قد أخذ فكرة تأسيس جريدة المنار من بعض أصدقائه المنتمين لانتصار الحريات، مع العلم أنه لم يكن عضوا فيه، بالإضافة إلى ميوله لجمعية العلماء، حيث قال بأنه لبّى دعوة الشيخ العربي التبسي للانضمام إلى الجمعية كأستاذ في مدارسها الحرة، كما وضّح ذلك في مقدمة الجريدة... أنظر: مقدمة جريدة المنار، جريدة سياسية، ثقافية، دينية، حرّة، (سنوات:1951–1952–1953)، ط2 بمناسبة الذكرى الـ50 لعيد الاستقلال، عن وزارة المجاهدين، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

(2)– عبد الله شريط، مع الفكر السياسي والمجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 109

(3)– يوسف قاسمي، المنطلقات الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الثالثة، العدد: 05، جمادي الثاني/آب أغسطس أوت، 2003، ص ص 163– 164.

(4)– عبد اللطيف سلطاني، الشيخ عبدالحميد بن ابديس وجمعية العلماء، البصائر، ع: 227، 10 شعبان 1372هـ / 24 نيسان أبريل 1953، ص 01.

1947، باشرت ببعث مختلف التوجيهات والآراء من خلال موقفها من تلك الانتخابات، فليس من أجل الانتخابات في حد ذاتها، بل لكونها أحد الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها جمع كلمة الجزائريين، خاصة الأحزاب والهيئات السياسية في إطار واحد يخدم مصلحة واحدة ألا وهي الأمّة الجزائرية، فكانت تحرص كل الحِرص على مبدأ الوحدة والاتحاد (الوحدة الوطنية كونها جزء لا يتجزأ، والاتحاد فيما بين أبناء الوطن الواحد) وكله هذا من أجل المصلحة العليا للجزائر وشعبها، فكانت ج ع تبعث بروح التماسك وإجماع الكلمة، متخذة من الانتخابات غاية لا وسيلة حتى تتحقق أهداف تلك الأحزاب، ولأن أهداف تلك الأحزاب المتباينة ومبادئها المختلفة إذا اجتمعت في إطار واحد يمكن أن تكون هي الرابحة الأكبر في هذه الانتخابات، مثلما كان يقوم به المعمرون وسلطتهم الاستعمارية في الجزائر بالاتحاد في قائمة سياسية انتخابية واحدة، هذا من أجل مواجهة تمزق شرذمة ح.و، لأن الاستعمار كان يُدرك حقيقة الاتحاد. لذلك فقد ناشدت ج ع الأحزاب تارة والشعب تارة أخرى، فإذا كانت الأحزاب تتصارع من أجل الظَّفر بالكراسي النيابية على حساب الأحزاب الأخرى، فهذا يؤدي إلى اختلاف رؤى الشعب، فإذا كانت متصارعة رجع ذلك وعاد على الشعب بصورة انعكاسية ولأن الشعب هو القوة المحرِّكة لتلك الهيئات، فإذا ربحت ربح الشعب والعكس صحيح.

فعندما تتهجّم ج ع على الأحزاب السياسية في الجزائر – كما جاء سابقا– راجع إلى خشيتها من بقاء الجزائر تحت ربقة الاحتلال إلى الأبد بسبب الحالة التي أصبحت عليها بعض الأحزاب الجزائرية، لذلك كانت ترى من المفروض على الأحزاب السياسية أن تعمل لمصلحة الجزائر لا المصالح الحزبية الضيّقة، حتى وصفت تلك الحالة "بالإفلاس الحزبي" ويعود ذلك إلى التطاحن والتنابز السياسي في خِضمّ الانتخابات الأخيرة (1952– 1953) فجاءت عباراتها التي تلوم غيرها من الأحزاب التي وسمتها بـــالمُفلِسة؛ "وماذا نقول إذا رأينا بعض الاحزاب تتحد مع المستقلين والحكوميين بعبارة أشمل ولا تتحد مع بقية الأحزاب التي تقاربها في الغاية والمبدأ؟"[1] وتركّز تعليقها السياسي على هذا الأمر بأن هَمّ تلك الأحزاب هو التربُّع على المقاعد النيابية بأيِّ وسيلة تطبيقا لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وهذا من بوادر الانحلال والزوال وَفَقْد المقوّمات والذوبان في الجنس المعادي، وكان هذا من أهم الأسباب المؤيّدة والمؤدّية إلى التفرقة بين الشعب لغياب روح الوحدة وإن كان بعضها يزعم العمل من أجل الاتحاد فهناك من الأحزاب من يريد الاتحاد وبعضها لا، والأهم من ذلك فالشعب يريد الاتحاد[2]. وبما أن غالبية الشعب حسب ج ع يريد الاتحاد كان لزاما على قادة الأحزاب الوطنية أن يلتفُّوا مع الشعب حول – ما أسمته– "بحركة شعبية متحدة" على أساس التعاون المشترك[3].

كما استغربت ج ع على بعض الأحزاب لا ترض بأن تكون ج ع جزء من هذا الاتحاد إذا حصل، أوَ ليست ج ع جزء من التفاعل السياسي الفكري في الجزائر؟ لذلك ردت عليهم ج ع بأن ج ع فوق كل ذلك

(1)– حمزة بوكوشة، إفلاس الأحزاب السياسية في الجزائر، البصائر، ع:229، 01 رمضان 1372هـ/15 ماي1953م، ص 03

(2)– البصائر، ع: 229، المصدر نفسه، ص 03.

(3)– المصدر نفسه.

بمعنى أنها لن تكون سببا في انقسام الجزائر وشعبها، لأنها تعمل على تحقيق وحدة ومصير الجزائر في تحقيق مطالبها المشروعة، ولن يكون هذا ما دام الحال كما هو فهي ترى بأن مصلحة الأحزاب أن تكون ج ع فوق الأحزاب من أجل التعاون على ما فيه مصلحة الوطن فالأجزاء المتحدة تكون كُلاً واحدا؛ "إلى كل عامل مخلص للقضية الجزائرية من أحزاب وهيئات وأفراد، أيها القوم، ها هي ذي الانتخابات البلدية على الأبواب وهي مقدمة لانتخابات متتابعة وحلقة من سلسلة طويلة من النيابات أمّة من طبيعة الانتخابات التي لم تتضح، أن تُشَتِّت الشملَ المجموعَ وتُفَرِّق الكتلة المتراصة الأجزاء فكيف بالشمل الممزق والرأي المفرق..؟"

فكانت ج ع دوما لا تيأس من تبليغ موقفها من أهمية الاتحاد خاصة وقضية الجزائر تزداد ابتعادا عن مسارها فلا سبيل لإرجاعها وتثبيتها إلا بعامل الاتحاد، فيكف يتحقق للشعب مطالبه المشروعة وأحزابه مختلفة متفرقة همها الوصول إلى المناصب النيابية والإدارية على حساب الشعب، لا خدمة له، لذلك كان ينظر الإبراهيمي إلى ضرورة تحقيق مبدأ في الاتحاد قوة، حيث قال: ".. قوّتكم في الاتحاد فاتحدوا إن الأمّة وراءكم وهي مختلفة باختلافكم فإذا اتحدتم اتحدت فآمال أمّتكم باتحادكم وقودا معنوياتها بجمع كلمتكم، إن خصومكم يتقدمون إلى الميدان بقائمة واحدة مختارة من أهل الكفاءات في حربكم وبغضكم، أما أنتم فتتقدمون ما دمتم مختلفين بقوائم متعددة مبينة على عصبية الحزبية لا على أساس الكفاءة ولا على اعتبار المصلحة الوطنية، ومن المحزن أن نعتبر الانتخابات غاية لا وسيلة في حين أنه في حقيقته وفي نظر الأمم الحيّة وسيلة لا غاية وهي أحد نقاط ضعفنا.. يا قادة الأحزاب إن في مباديكم وساوس دخيلة من الافكار تؤرث العداوة الحزبية بين الأخوة بحجة المحافظة على المبدأ فانبذوها وادحضوا شبهتها بحجة الوطن الصريحة، يا قادة الوطن إنكم مسؤولون أمام الله، وأمام التاريخ وأمام الوطن وأمام اللأمة، إن العمل النافع للجزائر يبتدئ من الجزائر، وأن الانتخابات باب للمرور لا دار للاستقرار"[1].

كما حاولت البصائر انطلاقا من ذلك أن تبعث إلى كل الشعب الجزائري أن تبيِّن له أن يكون عنصار إيجابيا بعلاقته مع مختلف الأحزاب، بأن يكون وسيلة ضغط عليها باعتبار كل الأحزاب تتخذ منه ركيزة لتحقيق أهدافها السياسية، لذلك أرادت أن تطلب من الشعب الجزائري أن يكون سببا مباشرا في تحقيق الوحدة بين صفوف أحزابه باتحاد صفوف الشعب في حد ذاته، فمما جاء في هذا الصدد: "أيتها الأمّة الجزائرية إن هذه الأحزاب تستمد قوتها منك وأنت الزاد والمدد، إنها متكلمة باسمك فاحمليها على الاتحاد باسمك، وإما إذا اتحدوا وتقدموا للانتخابات بقائمة واحدة فإن نجاهم في النيابة عنك محقق، ونجاح قضيتك قريب فإذا لم تربحي ربحت الاتحاد وكفى به ربحا[2].

فاتحاد الشعب في حد ذاته يكمن في اتحاد الأحزاب بتوحيد صفوفهم في كل انتخابات للوقوف في وجه الاستعمار المهيمنة على كل انتخاب، لأن من أهداف الاستعمار في الجزائر بقاء الأمة متفرقة بتفرّق

(1)– الإبراهيمي، دعوة إلى اتحاد الأحزاب والهيئات، البصائر،ع:10، 28 ذي القعدة 1366هـ/13 تشرين الأول أكتوبر1947، ص1

(2)– البصائر، ع: 10، المصدر السابق، ص ص 1 – 2.

أحزابها وهيئاتها السياسية، وهذا ما كانت تُدركه ج ع، لذلك كانت حريصة على تحريض الشعب على مؤازرة الحركة السياسية الجزائرية ببث روح التماسك فيما بينه والضغط على الأحزاب للانصياع أمام مطلب الأمّة في الاتحاد، وذلك هو الفوز الحقيقي، لأنه من علامات النصر فهو وسيلة فعالة للقضاء على الهيمنة الاستعمارية.

كما كانت ج ع تعيب على عصبية الأحزاب برفضهم مشاركة ج ع وعدم قبولها كجزء من أي اتحاد، فلا يمكن تهميش أي هيئة أو جمعية في العمل الوحدوي فهذا لا يستوي بأي حال، عكس ما كانت تطالب به ج ع بأن من عوامل الاتحاد مشاركة كافة عناصر الحركة الوطنية بغض النظر عن اتجاهاتها الفكرية، شرط أن تكون في خدمة الجزائر وشعبها، فقد اتصلت ج ع بكثير من المسؤولين ووضّحت لههم ضرورة الاتحاد خاصة في وقت هي أحوج إلى الوحدة من أي وقت مضى، فوجدت العديد منهم لا يرضون بأن تكون ج ع جزءا من هذا الاتحاد، كيف لا وج ع في أصلها هيئة فوق أي اعتبار حزبي ففي حقيقتها هي فوق الجميع ولأن مصلحة الاحزاب أن تكون ج ع فوق الأحزاب..[1]. وكان هذا قبل رضوخ الأحزاب لرؤية ج ع وهذا ما كان يمليه الواقع الراهن آنذاك.

وعليه فحرص ج ع حول أهمية اتحاد الهيئات الحزبية بمثابة غيرة حقيقية على وحدة الجزائر لا تكمن إلا في وحدة جميع الأحزاب الوطنية بصرف النظر على المبادئ، وأن جمعية العلماء لم تسْعَ لأن تكون السيدة عليهم بل هي كمشرف، فهي كثيرا ما كانت توضّح أن مشاركتها العمل السياسي ليس طمعا في المناصب ولا في السلطة بل كهيئة استشارية، وهذا ما تعنيه بقولها "ج ع فوق الجميع"، وتتجسد المطالبة بالحقوق الضائعة في منطق وإيمان، ثم الإصرار على المطالبة في قوة وشدة، ثم التصلب في الإصرار في استماتة وتضحية، مع اختيار الفرص الملائمة لكل حالة، درجات بعضها فوق بعض.

من خلال هذا يمكن القول بأن ج ع كانت تنظر لواقع الحركة الوطنية نظرة المستبصر للمستقبل، بناء على واقع الجزائر المعاش، وبصورة خاصة هنا الواقع السياسي لما له من أهمية بالغة ولأثره على كافة الميادين الأخرى، والذي لا يعكس المصلحة العامة للجزائر – حسب البصائر لسان حال ج ع– غير موجودة فعليا، لأنّ السياسة لها تأثيرا كبيرا على الحالة العامة في الجزائر، فاستقرار الشعب الجزائري من استقرار وحدة الحركة السياسية الجزائرية، والعكس صحيح.

الاحتكاك بالجمهور الجزائري يساهم كثيرا في تثبيت فكرة الاتحاد، وهذا ما عملت عليه ج ع، فكثيرا ما كان يتنقل أعضاء ج ع داخل القطر الجزائري إمّا لتشييد وقف أو بناء مسجد أو مدرسة ولزيارة علمية دينية في إطار اجتماعي، ومن هذه التنقلات كانوا يستغلّون ذلك في طرح أفكارهم السياسية في ضرورة الوحدة والاتحاد فيما بين أبناء الأمّة ضد عدوّ واحد وهو الاستعمار. فنجد مثلا لمّا تنقّل كل من الشيخين الإبراهيمي ونائبه التبسي إلى باتنة خلال سبتمبر 1946 استقرأ الشيخ التبسي أوضاع ومستقبل الجزار أنها

(1)– البصائر، ع: 10، المصدر نفسه، ص 2.

ستنشئ جمهورية جزائرية مستقلة وقرّر على انه لا يحدث هذا إلا من خلال الوحدة[1]. فكانت جمعية العلماء من أوائل من بادر إلى دعوة الأحزاب الجزائرية الأخرى إلى إنشاء لجنة لتكوين جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[2].

فدوما ما كان يتم إشراك ج ع – من خلال قبول أو الاتفاق على عضوية أو رئاسة أحد أعضاء ج ع في المبادرات السياسية– وهذا راجع لمكانتهم عند الشعب وحتى عند النزهاء من قياديي الأحزاب الوطنية، فقد كان العربي التبسي هو رئيس هذه اللجنة ثم الجبهة[3]، لأن الجمعية كانت تعمل على لم الشمل والتجميع بين المتنافرين والمتشاحنين والمتفرّقين[4]. وهذا ما جعل الإبراهيمي يذكر الجزائريين وأحزابه السياسية بأنه "من مصلحة الأحزاب أن تكون ج ع فوق كل الأحزاب"[5] فيذكر الشيخ مبارك الميلي أثناء الذكرى الأولى لوفاة الشيخ الإبراهيمي منوّها بقيمة جمعية العلماء ودورها الكبير في مسيرة النضال الجزائري ضد كل أنواع الاستعمار، أن جمعية العلماء بدأت من نشر العلم والدين والوعي السياسي وانتهت إلى ثورة مسلحة كانت الخاتمة والنتيجة الطبيعية لحركتها[6].

وبالرجوع لما ذكره الشيخ ابن باديس على أن مصلحة الجزائر يجب أن تكون فوق اي اعتبار ويجب تناسي المصالح الضيّقة أو المصالح الشخصية؛ "عند المصلحة العامة من مصالح الأمّة يجب تناسي كل خلاف يُفرّق الكلمة ويُصدّع الوحدة، ويتحتم التآزر والتكاتف حتى تنفرج الأزمة وتزول الشدة بإذن الله ثم بقوة الحق، وادراع العبر وسلاح العلم والعمل والحكمة"[7]. فهذا ما يؤكد ضرورة تغليب المصلحة العليا للجزائر على كل مصلحة أخرى، لأن النظرة العليا لمصلحة الوطن قبل كل شيء تسارع في تحقيق الوحدة، فالمصلحة العامة إذا تم وضعها أولى الأولويات أدّت إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف. وهذا ما حاولت ج ع أن تحققه دوما.

---

(1)– يوسف مناصرية، أبحاث ودراسات في المقاومة والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 283.

(2)– يوسف مناصرية، أبحاث ودراسات، المرجع المرجع نفسه، ص 285.

(3)– يوسف مناصرية، المرجع نفسه، ص 285.

(4)– اتُهمت بانها فرّقت الجزائريين ، فكان ردها : "ولئن قالوا: إن هذه الجمعية فرقت الأمّة... لنقولن ومتى كانت هذه الأمّة مجتمعة حتى يقال إن الجمعية فرّقتها؟" عن : سجل مؤتمر ج ع ، المصدر السابق.

(5)– البصائر، ع: 10، المصدر السابق، ص 02.

(6)– عن مبارك الميلي في ذكرى وفاة الإبراهيمي الأولى 1966، أنظر: محمد العيد تاورتة، مسعود حسنين الورتيلاني، العالِم المجاهد الجزائري والداعية الإسلامي الكبير الفضيل حسنين الورتلاني 1900–1959، دار ألكسندر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص60.

(7)– عبد الحميد ابن باديس، دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها، مجلة الشهاب، ج:4، مج: 13، ربيع الثاني 1356هـ/ 11 حزيران يونيو، جوان 1937، ص 197.

إضافة إلى ما كان يراه الفضيل الورتيلاني حول أهمية الاتحاد، حيث كان له بُعد نظر حول المآلات من عمليات الاتحاد داخل القطر الواحد، فمردّه حسبه يؤدي إلى اتحاد عام وشامل لكافة الأقطار العربية، فكان يرى بأنّه إذا تم الاتحاد الداخلي أو المحلي إن صح التعبير، سهُل بعد ذلك الاتحاد الشامل بين الأمّة العربية ككل، وهذا واضح عندما وجّه رأيه حول الاتحاد إلى الوطنيين في المغرب العربي، بقوله: ".. ففي كلمة واحدة وهي، إن كانت كلمة واحدة ولكنها بقدر ما هي خفيفة على اللسان، فهي ثقيلة في الميزان، هذه الكلمة هي الاتحاد ليست بضاعة مُزجاة، يقدر عليها بالرخيص من الأثمان، وإنما هي سلاح فتّاك، يستطيع المدافعون عن كرامتهم وحريتهم ووجودهم بوساطته، أن يردّوا الجحافل من جيوش الظلم والاستبداد.. فهو إذن عزيز كعِزة القنبلة الذرية في هذه الأيام. فحينما يطلبونه، يجب أن يعدّوا ثمنه، إن كانوا في وطنيَّتهم من الصادقين، وثمنه هو نكران الذات في الدرجة الأولى، ويليه اصطناع الحكمة دائما في معالجة الصلات بين العاملين لصالح البلاد، ولو كان في ذلك شيء من الذل، لأنّ قبول الذُّل لصالح الاتحاد، ضربٌ من الجهاد الجليل، والواجب المقدّس، لأن فيه تضحية وصبرا"[1].

فالاتحاد لا يمكن أن يأتي دون دفع الغالي والرخيص، فالتضحية من أجله عامل أساسي في تحقيقه من عدمه. وإن كان الذل لا تتقبله الروح الوطنية، لكنه في سبيل حرية الوطن يكون هيِّنا ويهون في خدمته.

ثانيا– دور جمعية العلماء في اتحاد الأحزاب من خلال مذكرات[2] الشيخ العربي التبسي[3]:

خلال المطلب الثاني من هذا المبحث تم تناول مشاركة ج ع في تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها من خلال مجهودات ج ع، حيث تم التنويه إلى أنه ربما ميلاد تلك الجبهة، كانت له إرهاصات قبل نشأتها بأشهر، ولعل ذلك كان بما قامت به ج ع ووساطتها في توحيد صفوف الحزبين العريقين خلال النصف الثاني من شهر ماي 1951، أي قبل ظهور جبهة الدفاع عن الحريات بحوالي ثلاثة

---

(1)– لقاء نشره الحاج خليل أبو الخدود مندوب وكالة أنباء اندونيسيا بعد العفو السياسي من أمير اليمن سنة 1950، أنظر: الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، المصدر السابق، ص ص 431 – 432.

(2)– تمّ تناولها بـــ مذكرات الشيخ العربي التبسي، حفاظا على ما أطلق عليها صاحبها هذا الاسم، فالوثيقة الأرشيفية التي تم الاعتماد عليها في هذا الجانب، كانت تحت اسم" مذكراتي عن جهود الاتحاد بين انتصار الحريات وأحباب البيان"، لذلك تم الإبقاء على مدلول الاسم بمذكراتي، وإن كانت هذه الوثيقة عبارة عن كراسة دوّن فيها الشيخ العربي التبسي جُل النقاشات التي دارت بين الحزبين السابقين ودور جمعية العلماء في شخصي العربي التبسي نفسه وزميله محمد خير الدين.. أنظر الملحق: كراسة الشيخ العربي التبسي..

(3)– الشيخ العربي التبسي؛ من أبرز قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كان لا يخش الاستعمار وأعوانه، ثالث رئيس للجمعية بالنيابة بعد مغادرة الإبراهيمي إلى المشرق، حارب الاستعمار بقلمة وبِخُطَبه وبشخصيّته، كانت له مواقف كثيرة في صالح العروبة والمغرب العربي خاصة، طلب منه الاستعمار أن يقف في وجه الثورة التحريرية الجزائرية، فرفض، بل زاد من حماسة الشعب للانضمام لها، فقامت قوات الاستعمار باعتقاله وهو بلباس النوم، على يد ضباط اليد الحمراء وقاموا بتعذيبه حتى استشهد في 1957. أنظر: أحمد عيساوي، جهود الشيخ العربي التبسي وآثاره الإصلاحية (1891 1957) ج1، مؤسسة البلاغ للنشر والدراسات والأبحاث، الجزائر، 2013.

أشهر. وهذا حسب وثيقة جديدة تتعلق بإحدى "مذكرات الشيخ العربي التبسي" الدالة على دور ج ع في هذا الشأن المتعلق بعملية الاتحاد التي كانت تسعى إليه منذ نشأتها.

وعليه فيمكن ذكر أهم الخطوات الأولى التي سارت عليها ج ع لاتحاد كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وهذا عبر تتبع تلك **الجلسات** التي حاولت ج ع أن توحِّد الصّف بين حزبي **(ان ح د**[1] **/ اح ب د**[2]**)** بوساطة جمعية العلماء عن طريق الشيخ العربي التبسي والشيخ محمد خير الدين؛ ويمكن تلخيص ذلك حسب ما جاء به تلك **الكرّاسة** على حد تعبير الشيخ العربي التبسي:

((بسم الله الرحمن الرحيم

مذكراتي عن جهود الاتحاد بين حزبي انتصار الحريات وحزب البيان. بواسطة نائبي عن جمعية العلماء وهما الأستاذ خير الدين والعربي التبسي...))[3].

كما بيّنت هذه الوثيقة بأن ج ع كانت حثيثة الطلب على التقاء الحزبين الكبيرين لأجل التوسط بينهم لبسط فكرة الاتحاد عسى أن يتحقق، حيث دامت حوالي أكثر من ثلاث سنين، وهذا حسب ما أورده العربي التبسي بقوله: "وهذه الجهود التي استغرقت ثلاث سنوات بلّغتنا إلى الجمع بين مندوبين عن الحزبين في 1951/05/13 في بوزريعة بحضور ممثلي جمعية العلماء المكلَّفين من الجمعية بالتوسُّط بين الحزبين للاتحاد بينهما[4].

وقد دامت عملية الوساطة حوالي أسبوع بداية من 13 أيار مايو 1951 ببيت مصالي الحاج ببوزريعة أين كان يقيم، أين أثمرت جهود جمعية العلماء في التوسط بين الحزبين – حسب ما أكده العربي التبسي في هذه الويثقة– كي يتحدا اتحادا عاما شاملا أو جزئيا بالتعاون بينهما (الجمع بين نواب الحزبين في بعض النقط)[5].

- ✓ ففي يوم 1951/05/13 وصل وفد جمعية العلماء إلى بوزريعة حيث كان يقيم الحاج مصالي الحاج، فوجدا في قاعة الانتظار موفدا البيان كل من بومنجل وفرنسيس ينتظران الإذن للدخول إلى حيث يقع اجتماع نواب الحزبين ومندوبي جمعية العلماء، وهذا أول لقاء يقع بين نوّاب الحزبين للتفاوض بينهما في موضوع اتحاد الحزبين. أما بالنسبة لممثلي انتصار الحريات فكانا كل من الأحول ومصطفاي.

---

(1)– حركة انتصار الحريات الديمقراطية تأسس على أنقاض حزب الشعب في 1947، وكان سببا في أواخر 1954 بظهور جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين (الجناح السياسي والثوري للثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962).

(2)– حزب الاتحاد الديقراطي للبيان الجزائري ظهر بعد في 1946 ، ثاني أقوى حزب سياسي في الحركة الوطنية الجزائرية ما بعد ح ع2 بجنب حزب الشعب (ان ح د)، دخل جل أعضائه وعلى رأسهم زعيمهم فرحات عباس في الثورة التحريرية في 1956، وكانت لهم مهام سياسية وعسكرية خلال الثورة.

(3)– الشيخ العربي التبسي، مذكراتي عن الاتحاد بين الحزبين العريقين، **ANOM /9369/63**. المصدر السابق.

(4)– المصدر نفسه، ANOM /9369/63.

(5)– مذكرات العربي التبسي، (جهودالشيخ العربي التبسي في التوحيد بين الحزبين العريقين) أنظر المُلحق رقم ( )، Archive aix-en-province Marseille, France , ANOM /9369/63، المصدر نفسه.

وبعد تلاقى أعضاء الوفود الترحيب بعضهم البعض، طلب بومنجل الشروع في الحديث، لكن العربي التبسي قرر بأن تكون أول كلمة لصاحب المحل ويقصد بهم صالي الحاج هو من يفتتح الجلسة، وقد تكلم بكلمات خفيفات أعاد فيها الترحيب بالحاضرين وذكر فيها شيئا من الجهود التي سبقت هذا الاجتماع، ثم بعد ذلك تم إحالة الكلمة للشيخ العربي التبسي أين شرح الدواعي التي دعت ج ع وتدعو الشعب إلى السعي في الاتحاد، حيث ذكّرهم بماضي حركتهم الوطنية التي لم تستفد منه الجزائر لا أحزابها وشعبها منه شيئا، بسبب الاختلافات التي أضرّت وأضعفت جهود الأمّة التي لا يتمناه أي وطني غيور على وطنه..

- ✓ وفي 1951/05/15 اجتمع المندوبون عن الحزبين بحضور ممثلي جمعية العلماء وانضاف إلى جماعة انتصار الحريات السيد أحمد مزغنة. وافتتح الحديث الحاج مصالي مذكّرا بما كان في الجلسة الماضية وموجها سؤالا إلى نواب البيان هل حضرتم الصفة التي يمكن لممثل انتصار الحريات أن يمضيها في موضوع إعلان إلغاء حزب الشعب وإعلان أن لا مانع من التفاهم مع فرنسا في السياسة التي تتفق ومبادئ الحزب ومطالبه السياسية.
- ✓ **جلسة** 1951/05/16 : في هذه الجلسة أصر مصالي الحاج على ضرورة الاتفاق على النص الذي سيتم الاتفاق والإمضاء عليه (اسم حزب الشعب و شرط التفاهم مع فرنسا دون إلغاء مبادئ الحزب ومطالبه السياسية).
- ✓ **جلسة:** 1951/05/16 : تم رفض الإمضاء على النص الذي حرره البيانيون بخصوص الاتحاد، لأن مصالي الحاج بعد ترجمته رأى فيه عدم المحافظة على روح المقاومة للمستعمر وأن مفاسده أكثر من منافعه، ورغم ذلك بقى مصالي ومن معه يرون أن باب الاتحاد لا يزال مفتوحا شرط أن لا يتم الإصرار على حلّ حزب الشعب أو الإقصاء على حد تعبيره... ثم تم تعديل النص المراد إمضاؤه حول عملية الاتحاد، والنظر فيه في الجلسة الموالية.
- ✓ **جلستَي الخميس والجمعة** 17-1951/05/18: لم يتوصلا الحزبين لاتفاق واضح، ما جعل البيانيين يطلبون من مصالي وزملائه بأن يقترحون نصًّا معدلا من طرفهم والنظر فيه في اليوم الموالي.
- ✓ **جلسة السبت** 1951/05/19 : بعد تقديم جماعة انتصار الحريات بيانا معدّلا للاتحاد الديمقراطي للنظر فيه يحمل عنوان تصريح مشترك يتعلق أساسا بالاستقلال للقطر الجزائري، فوجدوا فيه بعض النقاط التي لا تتماشى ووضعية حزب البيان.
- ✓ **جلسة الأحد** 1951/05/20 : بعد تعديل نص الوثيقة المراد إمضاؤها حول الاتحاد بين الحزبين، رفض مصالي عدم ذكر اسمه بقيادة حزب الشعب، كون أن للحزب سمعة شعبية كبيرة لأنه لا يستطيع أن يمضي على كتابةٍ تُنشر باسمه فيها معنى الاعتراف بأن حزب الشعب لا يعمل بقيادته.

- لذلك قام أحمد فرانسيس ردًّا على عدم قبول مصالي بإمضاء وثيقة الاتحاد باسمه قائلا : يجيب بأن البيان كتب ما كتب وهو يعلم أنها لا تمس جماعة حزب الشعب ولا شخصية الحاج مصالي وأنها في فائدة الحركات في المستقبل وأنها تشجيع للشعب الذي كان يتهيب الانتساب إلى حزب الشعب وأنها نزع لسلاح حاد كانت تستعمله الحكومة حتى رأت الظروف تساعدها على استعماله ضد الشعب وحركاته الوطنية

وما تاريخ 08 ماي 1945 ببعيدة منّا ولا منسيّة مأساتها التي أجراها الاستعمار على الأخذ باسم البيان (PPA) حزب الشعب.

- وهنا قام أحمد مزغنّة بإمضاء الوثيقة نيابة عن وفد انتصار الحريات ونيابة عن مصالي الحاج، مُدلّلا على أن مصالي الحاج أسمى من أن يمضي مثل هذه الوثيقة[1].

✓ وفي ختام هذه الجلسات الوحدوية بين الحزبين طالب الشيخ التبسي من جميع الحاضرين على أن جهود الجمعية والحزبين يجب أن يلتزموا بوصية الاحترام والدعاية البريئة لكل حزب، مع تجنّب الاصطدام مع ترك باب الصُلح والوساطة مفتوحا حتى يراجع الجميع الموقف على ضوء المستقبل[2].

وعلى ضوء تلك الجلسات والنقاشات يمكن استنتاج ما يلي[3]:

- أن جهود جمعية العلماء قد نجحت في التأليف بين الحزبين العريقين حتى وإن كانت المدة يسيرة، وهذا دليل على إمكانية الاتحاد في المستقبل.. (وهذا ما حدث في إطار جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954).
- أنّ مدة التأليف وتوحيد الجهود استغرقت ثلاث سنوات قبل الشروع في الجلوس للنظر في سبل توحيد الجهود بين أحزاب الحركة الوطنية وعلى رأسها انتصار الحريات والبيان الديمقراطي..
- أنّ دور الجمعية لم يكن سياسيا بقدر ما كان دور الوسيط من أجل مصلحة الجزائر العليا..
- أنّ هذه الجهود كانت قبل مغادرة مصالي الحاج الجزائر..
- أنّ عمليات التقريب بين وجهات النظر حول الاتحاد كان في مقرات حركة الانتصار (مقر مصالي الحاج) ببوزريعة بالعاصمة.
- تذكيرهم من طرف الشيخ التبسي أن بداية اللقاء يفتتحها صاحب المحل وهو مصالي الحاج.. (دليل على أن إدارة هذه الجلسات كانت لدى وفد جمعية العلماء)؛
- ثم كان الحديث للشيخ التبسي الذي شرح فيها الدواعي الرامية لسعي جمعية العلماء في الاتحاد، وتذكيرهم بالماضي الذي لم يتم الاستفادة منه عكس ما حصل من الاختلاف الذي أضر الحركة الوطنية والشعب أكثر مما نفع البعض بشكل صوري، والحال الراهنة من الضعف سبب الفرقة والتفرقة.. وهذا ما تم ذكره آنفا في سياق حرص ج ع على أهمية الاتحاد بين ابناء الوطن الواحد ونبذ العنصرية والحزبية الضيقة المتأسسة على المصلحة الحزبية والشخصية على حساب المصلحة العامة[4].
- استخدام اللغة الفرنسية كان من طرف وفد الاتحاد (البيانيين) فقط عن طريق بومنجل ومصطفاي..

---

(1)– مذكرات الشيخ العربي التبسي ، المصدر السابق، .ANOM /9369/63 .

(2)– المصدر السابق: ANOM /9369/63.

(3)– نفسه، ANOM /9369/63 .

(4)– المصدر السابق: ANOM /9369/63.

- من بين الخلافات الأولية في تلك الجلسات ما كان يراه وفد البيان ضرورة انصياع انتصار الحريات لبعض أهدافهم من أجل التفاهم مع فرنسا وفق مبادئ الحزب(الثورة بالقانون)..
- عكس وفد انتصار الحريات (مصطفاي) حول مسألة: أنّ كل تفاهم مع فرنسا يجب أن لا يخالف هدف الحزب المتمثل في استقلال الجزائر. إضافة إلى أن أحد العناصر الأساسية في النقاش تمحورت حول طلب البيانيين على عدم استخدام اسم الشهرة "حزب الشعب" وهذا ما لم يعجب وفد انتصار الحريات.
- فالشَّرطَين الأساسين الذين ركّزت عليهم حركة الانتصار هما الإبقاء على فكرة الاستقلال وبقاء اسم الشهرة حزب الشعب.
- تدخُّل الشيخ التبسي حول هذه القضية بأن حزب الشعب قانونيا قد حُلّ ولكن الحزب الجديد هو الذي يجب ذكره في التصريح النهائي إذا تمّ، وحجته في ذلك بأنه لا يهم اسم شهرة الحزب، لأنه مشهور أصلا لدى أوساط الشعب، إضافة إلى تذكيرهم كذلك حتى لا يترتب عليه مفاسد من طرف سلطة الاحتلال. لأن سلطة الاحتلال تتعامل إداريا مع الاسم الجديد للحزب (ح ان ح د). لذلك تم قبول تدخل مندوبي ج ع[1].
- ومن بعض القضايا التي طرحت قبل الاتفاق على البرنامج السياسي للاتحاد قضية الانتخابات التي يجب الاتفاق حولها إما قبولا في المشاركة فيها أم لا. وأيضا مسألة هل يحق للحزبين التدخل في شؤون وخصوصيات بعضهم البعض.
- وهنا تدخلا مندوبي جمعية العلماء بأن هذه النقاط ليست من أساسيات الاتحاد إذا حصل[2].

ولمّا جاءت الانتخابات البرلمانية وظهرت خيبات أمل كبيرة لكلا الحزبين (ان ح د / إدب ج)، قام الشيخ العربي التبسي بتوضيح موقفه من ذلك الاتحاد بما يلي[3]: "جاءت الانتخابات البرلمانية وظن القائمون بالحزبين أن الحكومة تتساهل معهم ويتعمدون وأن كرسيا[4] (نائبا) واحدا في كل عمالة، ولكن القرار اتُّخِذ في الدوائر الاستعمارية العليا؛ أنْ يجب القضاء على الأحزاب الوطنية وإخراجها من النيابات.. وكذلك أتمّوا قرارهم وأخرجوهم من النيابات وخيّبوهم في جميع دوائر الانتخاب برئيسهم كعباس فرحات ومرؤوسيهم، واعتبرت هذه الانتخابات ضربة شديدة أصابت الحزبين وأصابت منها على الخصوص بعض الشخصيات منهم المفتونون بكراسي النيابة والمعتمدة في سياستهم على هذه الكراسي التي تعُود عليهم بالمال الوافر واللقب المشرف وتعطيهم القوانين نوعا من الحماية لشخصياتهم..[5]

لكن التساؤل المطروح بعد خسارة كِلا الحزبين على حد تعبير العربي التبسي بعد تحقيق الاتحاد السابق بين الحزبين وإن كان في بعض النقاط؛ لماذا في آخر جلسة من جلسات التنسيق للاتحاد بين الحزبين عندما طُرحت مسألة كيفية التفاعل مع الانتخابات (حسب أرضية الاتحاد أم ترك حرية كل حزب)، حينما

---

(1)– المصدر نفسه.

(2)– المصدر نفسه: ANOM /9369/63

(3)– نفسه.

(4)– جاء هكذا في الأصل والقصود به نائب أو عضو نيابي.

(5)– المصدر السابق.ANOM /9369/63

تدخلا مندوبي ج ع بأن هذا الشأن يخص كل حزب على حِدا، فلماذا لم يتم طرح كيفية موحّدة للدخول في الانتخابات؟ وهذا معلوم بأن ج ع دعت إلى هذا الطرح منذ 1947 كما تم ذكر ذلك سابقا.. فهل كان مندوبي ج ع يدركون أنه لا يمكن للحزبين العريقين أن يتفقا على قائمة انتخابية موحدة؟.. أم كانت غير متيقِّنة من نتيجة ذلك الاتحاد خصوصا وأن فرحات عباس لم يكن حاضرا على عكس مصالي الحاج؟ أم كان همّ ج ع عبر وساطتها في الجلسات السابقة للاتحاد الوصول إلى جس نبض الحركة الوطنية لإمكانية تحقيق الاتحاد الحقيقي في مستقبل الأيام...؟

رغم سياسة التسلط الاستعماري فيما يخص الانتخابات التي أضرت بالحركة السياسية في الجزائر، كان المتضرر الأكبر الأحزاب الوطنية التي لم تنعم بفوز حقيقي رغم التفاف الشعب حولها، إلا أن ج ع لم تغيب عنها حقيقة الاتحاد الممكن بين الشعب وأحزابه.

ثالثا– من مواقف رجال جمعية العلماء حول تجديد قضية الاتحاد (1953):

ربما لم تدم جبهة الدفاع عن الحريات[1]، ولكن الشعب الجزائري كان دائما حريصا على التكتل والوحدة في صف واحد، فإنه لا مناص لمحاربة ومواجهة سياسة الاستعمار في الجزائر إلا به، فمن بين الخطوات الفريدة والجريئة على الساعة الإعلامية الجزائرية، ما قامت به جريدة المنار الحرّة خلال سنة 1953 حين ارتأت أن تقوم بإجراء سبْر آراء واسعا عبر صفحاتها لجسِّ نبض الشعب وأحزابه وجمعياته حول أهمية الاتحاد للجزائر سياسيا، اجتماعيا، ومؤسساتيا..

فكانت هذه القضية المحلية محل انتباه ج ع، لِما كانت ترى فيه أهمية بالغة في تجميع الجهود حول قضية الجزائر، فكان أول من بادر من ج ع والردِّ على هذا الاستفتاء هو الشيخ العربي التبسي، حيث حاول إبداء موقف ج ع من خلال تصوراته، والعديد من زملائه في الجمعية الذين هم أيضا قد شاركوا في إبداء مواقفهم حول هذا الموضوع "الاتحاد".

ويمكن تلخيص موقف رجال جمعية العلماء حول هذا الموضوع كما يلي:

- **موقف الشيخ العربي التبسي:** تمحور من خلال ثلاث نقاط أساسية لتحقيق ذلك:

(1)– ومع أنّ هذه الجبهة لم تعمِّر طويلا إلا أنها قد شاركت بمواقفها عن سياسة البطش التي مارستها سلطة الاحتلال في كل مناطق الوطن، وبما أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أحد أعضائها الرئيسيين، فقد كان لهذه الجبهة مواقف مشرِّفة ضد سياسة البطش والتنكيل بالشعب الجزائري، فمِن بين أهم القضايا التي تناولتها جبهة الدفاع عن الحرية واحترامها تلك الأحداث التي وقعت في شهر أوت 1951 في منطقة الأوراس.. فما كان من المكتب الدائم للجبهة بإرسال وفد إلى الأوراس من أجل تقرير كامل حول تلك الأحداث. وبعد رجوع هذا الوفد تم تقديم بيان إلى مكتب الكاتب العام في الولاية العامة في العاصمة، وبعد ذلك إلى الصحافة المحلية...أنظر: المنار، ع: 8، 29 ذي القعدة 1370، 31 آب أغسطس، أوت 1951، ص 1.

إمكانية الاتحاد: "الاتحاد في الجزائر ضروري لأنه المنقذ في الوقت الراهن، هو تكتل الشعب بأكمله، فقد شاهدنا أن كل أمة من الأمم في ظروف خنق ذاتها وتهديد الخطر لها تزول الحزبية منها لأنها مضرة بها. فالحالة بالجزائر لا تبرر تعدد الأحزاب، فبقاء الأحزاب فيها إطالة لعمر الاستعمار وقد ناديت بهذا في سنة 1945". فالاتحاد حسب العربي التبسي لا يكمن في اتحاد الحركة السياسية من خلال اتفاق صوري بين الأحزاب والجمعيات وكفى، بل كان يرى الاتحاد أبعد من التكتل الحزبي وهو الاتحاد الشعبي بما سمّاه بـــ "وحدة الشعب" وحلل موقفه في ذلك بقوله: "الذي شاهدناه من الأحزاب هو أنها تمثل ضدّية بعضها لبعض، ونشاط هذه الضدية أبرز من نشاطها ضد الاستعمار، وهذا ما يظهر جليا في الانتخابات، فالاتحاد الشعبي هو الذي يستطيع أن يغير الحال في الجزائر"[1].

أما الأسس التي كان يراها العربي التبسي قابلة للتجسيد لأجل اتحاد حقيقي[2] ينبغي أن يكون الجميع سواسية بإلغاء التمييز العنصري المبني على أساس الجنس واللون واللغة، وما قضية التفاضل الجنسي في الجزائر من جهة، وجعل الديمقراطية على صنفين من جهة ثانية تجعل هذا الوطن الجزائري شبيها بجنوب أفريقيا فلفظ "مسلم" في الجزائر معناه الحرمان من كل الحقوق ولفظ "فرنسي" معناه استحقاق كل شيء. ولهذا نعتقد أن النظام القائم على هذه الأوضاع لا يصلح للعيش فيه، ولا يعين على أخوة إنسانية في المستقبل.

أمّا وسائل تحقيقه؟[3] فتكمن حسبه في:

- إلغاء التنظيمات السياسية القديمة، بما فيها المؤسسات التي تحمل اسم "الفرنسية المسلمة".
- وضع مبادئ تتسع لجميع سكان الجزائر يحبون فيها ما يعين على مواطنة ووطن مشترك محبوب.
- إخراج العناوين الدينية من الحياة السياسية، فلا يقال "مسلم فرنسي" ولا ما أشبه ذلك، وإنما يقال "جزائري "وهي كلة تسع جميع المواطنين الجزائريين.
- دعوة إلى مؤتمر عام تعلن فيه وحدة شعبية تعمل لتحقيق هذه النقاط.

وعليه فإن رأي الشيخ العربي التبسي حول الاتحاد في الجزائر ضرورة لا مناص منها، فهي بمثابة المُنقذ ولأن الشعب الجزائري إذا تكتّل قلّص من مدة بقاء الاستعمار، كما أن المقصود من وراء هذا الاتحاد هو اتحاد الشعب لا اتفاق الأحزاب لأنه هو الذي يعمل على تغيير الأحوال إلى حال واحدة في الجزائر[4].

- **رأي الأستاذ عبد الرحمن شيبان:**

كانت تتركز رؤيته في أنّ الدعوة إلى الاتحاد بين القوات العاملة لصالح الجزائر لهي قضية الساعة وأن الداعي إلى هذا الاتحاد لهو رجل الساعة الذي سيسجل له التاريخ الوطني صفحة ذهبية كلها غبطة وتمجيد..

(1)– المنار، ع: 17، الجمعة 23 جمادى 1372هـ / 06 شباط فبراير، فيفري 1953م، ص 01.
(2)– المنار، ع: 17، االمصدر السابق، ص 01.
(3)– المنار، ع: 17، المصدر نفسه.
(4)– يوسف مناصرية، أبحاث ودراسات في المقاومة والحركة الوطنية ، المرجع السابق، ص 288.

وأن التجربة المرّة قد برهنت بأن لا أمل يرجى لتحقيق مطامحها القومية ما دام الوضع الاستعماري يزيد من تفرّق الأحزاب وتزيينه لهم المسؤولية النيابية في مختلف المجالس الذي أضعف المبادئ الوطنية العامة في الأطر الضيّقة الشخصية والحزبية.. لذلك رأى الأستاذ شيبان بأنه لا مناص من التكتل والتناصر فيما بين الجميع دون استثناء وضرورة الاتحاد بنبذ الفرقة ومحاربة الخذلان.

إلا أن كل شيء ليحمل على الاعتقاد بأن توحيد الصفوف حسبه ممكن تحقيقه باعتباره واجب على كل جزائري، وذلك لأن الشعب – بعد التجارب العديدة المرّة – أصبح يؤمن بأن كفاحه المُقدّس يُثمر إلا بوسيلة الاتحاد المشروع وِفق أسس متينة، وتتمثل في: **الأساس الأول**: تأسيس برنامج جديد شامل لرغبات الوطن تُدعى الأمّة بأجمعها إلى الانضواء تحت لوائه والعمل حسب مبادئه حتى يذوب الشعب بأسره في وحدة جامعة تُديرها عقول متفاهمة ترعاها قلوب متآلفة وتعمل لها قوى متظاهرة. وإذا أبت الأحزاب الوطنية ورغِبت عن الاندماج في وحدة شعبية شاملة، رأى بأنه لا مناص حينئذٍ من **أساس ثاني**؛ وهو إعداد نقط حيوية رئيسية تتحد حولها الهيئات والشخصيات ويتعاهد الكل على احترامها والعمل بإخلاص طبق تعاليمها على غرار ما وقع في جبهة الدفاع عن الحريات واحترامها التي لو لم تئدها الأغراض والمكائد لسارت بالقضية الجزائرية نحو الأمام، لذلك كان يأمل من من الطبقة السياسية من هئات وأحزاب فاعلة أن تطهر صفوفها من سموم الأفكار الهدامة للصف[1].

- **موقف أحمد رضا حوحو**؛ يتمحور رأيه في بسط حقيقة الاتحاد الجوهرية في كيان الإنسان على أساس أنّ الاتحاد كلمة خلابة براقة يمتد تاريخها إلى أقدم العهود يؤمن بها كل إنسان إيمانه بالحياة ، ويشعر بضرورتها شعوره بضرورة الماء لهذه الحياة، وبأن الجزائريين حينذاك بدأو يرونها آخر علاج مع العلم أنها أول العلاج في حقيقة الأمر لأنه أسرع مفعولا من الفرقة وأشد نفها من التفرقة والخذلان[2].
- **موقف الأستاذ الشيخ أحمد سحنون:** حاول الشيخ سحنون أن يُضفي على أهمية الاتحاد في الجزائر ناحية عقدية نابعة من صميم هوية الجزائري المتجذر في عمق الإسلام بقوله:"إن مما يذيب القلب ألما وحسرة أن الأمّة التي تدين بالتوحيد ويربط بين أجزائها القرآن وتوجهها سياسة محمد صلى الله عليه وسلم، البارعة في طريق الفناء في الله والتسابق إلى الاستشهاد في سبيل الله حتى تبلغ من التآلف والتآخي والوحدة، ما يجعل النبي صلى الله عليه وسلم يصفها بقوله " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"، أنّ هذه الأمّة تذهل عن نفسها وتنسى موضعها من صدر الوجود حتى تصبح تشك في وجودها وفي إمكان تلاؤم أجزائها فتسأل هل يمكن اتحادها؟ كأن اتحادها أصبح مستحيلا، ذلك هو قول الله تعالى ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾[3]. إنهم نسوا دينهم وسلفهم الصالح الذين كانوا على قلب رجل واحد وكان لهم عدو واحد هو

(1)– المنار، ع: 17، المصدر السابق، ص ص 5– 6.

(2)– المنار، ع: 18، الجمعة 13 جمادي 1372ه/27 شباط فبراير، فيفري 1953، ص ص 2– 3.

(3)– قرآن كريم، سورة الحشر، الآية (19).

عدو دينهم وكان لهم صديق واحد هو صديق دينهم، الدِّين الذي جعلهم أخوة في الله، وجعل شعارهم واضحا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[1] وأساس معاملتهم الحب في الله والبغض في الله ويظهر معنى ذلك واضحا في قول الله تعالى: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾[2].

كما رأى الشيخ أحمد سحنون في معرض بسطه لتحقيق الاتحاد أنه لا يكون إلا عن طريق أسس متينة لا يمكن اختراقها من جهة ومن جهة أخرى أن متانة تلك الأسس يجب أن ترادفها وسائل حقيقية حتى يتجسد الاتحاد فعليا، ومن بين تلك الوسائل الممكنة لا بد من الإخلاص في حب الوطن مع الحرص على خدمته الكل حسب موقعه وإمكانياته وإحاطة ذلك كله بأن تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى. لأن الاتحاد من صميم الإسلام ومن لا يعنيه الإسلام لا يمكن أن يعنيه الاتحاد، لأن الاتحاد هو الاعتصام، وأقوى اعتصام حسب سحنون هو الاعتصام بالله، لأنه إذا كان ذاك مقصد كل جزائري مسلم لم يفكر في مصلحة ضيقة أو حزبية أو جماعية، لأن تسقيف المصلحة سبب في عدم الاتحاد، لذلك رأى بأن الرؤية الذاتية للمصلحة عائقا أمام الاتحاد ولا يتحقق الاتحاد إلا بالعمل الجاد الذي ينبذ الخلاف والعنصرية؛ وفي هذا الإطار قال: " ..فإذا جاء دور العمل فضحتنا أغراضنا الشخصية وإذن فليس هناك شيء يقف في طريق اتحادنا غير أغراضنا وإذا ذهبنا نفتش عن وسائل لهذا الاتحاد لم نجد وسيلة أجدى وأغنى عن غيرها كالتضحية بهذه الأغراض الشخصية فلنجرب هذه الوسيلة قبل غيرها، ولكن الصعوبة كل الصعوبة في التطبيق لا في التشريع وصدق الإمام الغزالي إذ يقول ليست المشكلة النصيحة وإنما المشكلة قبولها" فالاتحاد ممكن أن وجدت التضحية بالأغراض الشخصية وإلا فالناس تضرب في حديد بارد"[3].

كما اعتبر سحنون أن قضية الاتحاد هي قضية دينية قبل أن تكون سياسية، وجب على كل فرد جزائري يعتز بهويته الإسلامية أن يضعها نصب عينيه وهدفه الشاغل، لأنها إذا تحققت كانت نتائجها إيجابية كلها وعادت على الكل، وإذا كانت غير ذلك كانت النتيجة سلبية وعادة على الكل حرمان واستبداد وطغيان الاحتلال أكثر وأكثر، حيث قال: "اتحاد الأمّة اليوم هي قضية دينية مسلّمة ونتيجة لنضوج الأمّة وبلوغها المستوى السوي. قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾[4]

لذلك رأى الشيخ سحنون أنه لا يمكن لأمّة أن تصل لمبتغاها مهما فكّرت وعملت وضحّت ما دامت غير متحدة كالبنيان المرصوص في اتجاهاتها مشتتة الأهواء ضحية الأغراض قتيلة الحزبية أسيرة الكراسي النيابية. فالاتحاد واجب شرعا وعقلا، وهذه الكلمة حلوة جذابة يدَّعيها كل إنسان ويدعو لها بالقول دون العمل

(1)– قرآن كريم، سورة الحجرات، الآية (10).
(2)– قرآن كريم، سورة الفتح، الآية (29).
(3)– المنار، السنة الثانية، ع 40، 10 نيسان أبريل أفريل 1953، ص ص 3– 4.
(4)– قرآن كريم، سورة الحجرات، الآية (10).

ويبكي على عدم وجوده وهو ممكن إذا ما قُدِّر لهذه الأحزاب أن تتبصر وتهيأت الأمّة لإقناع المسيرين للأحزاب على الرضوخ لإرادتها. فالأمّة فوق الحكومة وفوق الأحزاب[1].

فحسب ما قيل سابقا حول أهمية التكتل والاتحاد، يمكن القول بأن الاتحاد حسب رجال ج ع يمكن أن يتحقق بناءً على عدّة معطيات، وهي:

- فالاتحاد واجب وممكن.
- أما أساسياته ترتكز على؛ نسيان الحزبية والكراسي النيابة والتقديس للأفراد وللأحزاب والتقليد الأعمى والمصالح الشخصية وعبادة الأشخاص دون المبادئ.
- أما وسائله؛ اختيار (على أساس ترشيح أو ترشُّح) جماعة ممن لهم سُمعة في الأوساط الحزبية أو غيرها شرط الانسلاخ من الحزبية بمعنى نبذ الحزبية الضيِّقة، وبعد إقناع الأمّة والأحزاب يدعون لعقد مؤتمر عام تشرح فيه الآراء تكون أساسا للعمل المشترك المثمر.
- الصبر على العمل الجاد فالعمل البطيء المضمون النجاح خيرٌ من السرعة المحققة للخيبة.

ومما يلاحظ من هذه الرؤى والمواقف حول الاتحاد، قد تباينت من حيث الكيفية أو الطريقة، لكنها قد اتلفقت في الأسس والقواعد الثابتة لتمكين الاتحاد، فقد أرجعه أغلبهم إلى حقيقة المبادئ والأسس النابعة من الإسلام باعتباره القاعدة الأساسية لدى المسلمين والرجوع إليه في كل اختلاف، ولا سبيل لهم إلا فيه، وهذه النظرة هي نظرة نابعة من تكوين رجال ج ع كَون هذه الجمعية لها أصول تنبع كلها من القرآن والسنة فهما المصدران الأساسيان لتحقيق الوحدة بين صفوف الشعب الواحد.

وكما أن نظرية السياسة في توحيد صفوف الجزائريين (ح.و) أن تجتمع حول راية واحدة في جبهة موحّدة، وهذا ما قيل في مجلة الشهاب : "كونوا جبهة متحدة لا تكون المفاهمة إلا معها"[2]، فمن هذا المنطلق، كان ابن باديس يريد تحريض القوى الفكرية ومختلف التيارات العاملة آنذاك في إطار سياسي على توحيد الجهود من أجل الغاية المنشودة لكل جزائري وهي الجزائر الحرّة، ولا يكون هذا بالفُرقة أو التفرقة، بل بالاتحاد ككتلة واحدة، حتى لا يستطيع الاستعمار وسلطته أن يتغلب عليهم، فالوحدة ميزة القوي، وعليه فالمفاهمة ستكون ذات نتيجة مشتركة ضد عدو مشترك، وبالتالي ستجد سلطة الاحتلال نفسها مرغمة على التفاهم على قضية الجزائر إلا مع كتلة وجبهة واحدة لا مناص منها.

(1)– المنار، السنة الثانية، ع 40، المصدر السابق، ص 4.

(2)– الشهاب، مصدر سابق، ص 203.

المبحث الرابع: جمعية العلماء تفضح الممارسات العنصرية في حق الشعب الجزائري

مارست ج ع أسلوبا سهلا في ممارسة التواصل مع مختلف الهيئات الوطنية والاستعمارية الرسمية من باب رفع المطالب والانشغالات المشروعة تارة وفضح ألاعيب السلطة الاستعمارية في سياستها إزاء الشعب الجزائري تارة أخرى، فكانت مواقفها تتنوع حسب الحالة والوضع، فكانت ترسل البلاغات والبرقيات سواء إلى حكومة الجزائر أو إلى حكومة باريس لرفع المطالب من جهة، ومن جهة أخرى لتوضيح أوضاع الجزائر الحقيقية الغائبة عن سادة الاستعمار في فرنسا. وهذا إذا رأت في ذلك مصلحة للوطن وإذا أدركت أن حقوق المظلومين بعيدة المنال، فما بالك إذا وقعت كارثة على الشعب، فكانت تقوم بالمبادرة بتقديم العون من جهة وفضح الممارسة العنصرية الاستعمارية التي كانت كثيرا ما تعود على الجزائري بالويل أكثر من تضرره جراء كل تلك المآسي سواء من طرف الاستعمار في حد ذاته من سياسة التسلط الاستعماري أو جرّاء حدوث كارثة أو جائحة طبيعية لم تقم سلطة الاحتلال بما هو مطلوب منها حسبما كانت تزعم بالحضارة وأن "خدمة الجزائر من خدمة فرنسا".. ولعل كارثة زلزال الأصنام (الشلف) 1954، من بين الفضائح الاستعمارية التي فضحتها ج ع للرأي العام الجزائري وحتى الخارجي، بسبب تطبيق سياسة الميز العنصري بين أهلي ممقوت ذا مرتبة دنيا ودرجة ثانية ومستوطن مرفوع ذا مرتبة عليا ودرجة أولى!!

ففي ختام هذا المبحث يمكن ذكر مثال عن السياسية الاستعمارية العنصرية في الجزائر والتي يتّضح من خلالها نفي مزاعم الجزائر فرنسية، وينكشف ذلك أكثر انطلاقا من سياسة الاستعمار أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية التي كانت تُصاب بها الجزائر، فتمّ اختبار زلزال الشلف 1954 -على سبيل المثل لا الحصر- وهذا من حيث ردود فعل الحكومة الاستعمارية تجاهه وكيف كان حال سكان الجزائر من الجزائريين والمستوطنين، وكيف كان موقف ج ع من ذلك؟

المطلب الأول: الاتصال بأصحاب القرار الفرنسي

كانت ج ع كثيرا ما تتواصل مع الهيئات الرسمية الفرنسية على غرار رئاسة الجمهورية والحكومة الفرنسية وحكومة الاستعمار في الجزائر، والتي كانت تهدف غالبا للمطالبة بتحقيق الوعود وتطبيق القوانين بعدل ومساواة بين مختلف الرعايا في الجزائر أو التنديد أو غيرها من الأمور السياسية، فقد دأبت ج ع على إرسال البلاغات والرسائل والشكاوى إلى سلطة الاحتلال في الجزائر وإلى حكومة الاحتلال في باريس.

ومن بين تلك الاتصالات نأخذ تلك الرسالة التي بعث بها الإبراهيمي باسم ج ع إلى رئيس الجمهورية الفرنسية لتذكيره بواجبه تجاه الجزائر وتحذيره من كل التحريفات والتقارير المغلوطة المرفوعة إليه غير الدقيقة وغير الصحيحة عن أوضاع الجزائر عامة وغيرها، وقد جاءت هذه الرسالة بعنوان؛ " كتاب مفتوح إلى رئيس الجمهورية الفرنسية"[1].

(1)- الإبراهيمي، كتاب مفتوح إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، البصائر، ع:81، 02 شعبان 1368هـ/30 ماي1949م، ص1- 2.

بث رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يُذكِّره فيه واجبه كرئيس للبلد المستعمِر نحو بلدٍ مستعمَر بأنْ لا ينخدع أمام المظاهر المزيَّنة له إذا جاء للجزائر من أجل الزيارة المرتقبة آنذاك، كما أخبره مُبَيِّنا له حال الجزائر الحقيقي، وأنها منذ وطِئت أقدام الاستعمار فيها لم يتغير حالها وكانت فرنسا تزعم التمدين والتطوير، وطلب منه إذا أراد الحقيقة الواقعية للجزائر موضِّحا له ذلك بأنّ الحقيقة واضحة أوضح من الشمس،لأنّ عشرة أعشار الجزائريين هم جزائريون والباقي من المستوطنين؛ "وطن تسعة أعشار من فيه رقيق زراعي خُدّام صناعي مفروض عليه الحرمان من كل حق، واعتبره العاشر سادة مُفوَّض لهم التمتّع بكل حق، وبين الفريقين فريق الفصل عن الأول ولم يصل إلى الثاني وهو الذي ترونه"[1]. كما انتقد بشدة أولئك الجزائريون الذين تغازلهم سلطة الاحتلال حتى أصبحوا من اللاهثين وراء زخارف فرنسا الاستعمارية على سبيل دعاة الإدماج من الليبراليين واللائكيين والشيوعيون وكل من كان على منوالهم من الأبتاع الذين وصفهم كمن باعوا أنفسهم لفرنسا ضد إخوانهم ووطنهم[2].

كما تحدّث له عن غياب العدالة، وغياب الديمقراطية بتذكيره أنّ الجزائري ديمقراطي الفطرة والدِّين، يَحِنُّ إلى الديمقراطية الطبيعية لا الاصطناعية، وأنّ حال الجزائر بقى على حاله منذ الاستعمار بِتَعدُّد الحكومات أو الرؤساء والحُكام؛ "إن حكومات الجزائر تعقبت في ألوان من المذاهب ولكن الشعب الجزائري لم ينل على يدها خيرا".. إضافة إلى كشفه له أقبح الأساليب الاستعمارية مُمارسَةً على الجزائر وعلى رأسها استخدام وسيلة الدين الإسلامي في السياسة، حيث قال: " فهي تتخذ الدّين الإسلامي آلة في خدمة السياسة، وهي تجعل السياسة آلة لهدْم الدين.." كما لم ينس سياسة الاعتقالات وبالسجون الكثيرة التي امتلأت بالجزائريين من المصلحين والاستقلاليين وغيرهم دون محاكمة، حيث وضعه في صورة سلطة احتلال هو من أشرف على وضعها بقوله: "إن حكومة توسّع السجون وتضيِّق المدارس هي حكومة سيئة الظن بنفسها قبل أن تكون سيئة الظن بالشعب"[3].

ومما نبّه عليه وشدّد نبرة معارضته التامّة حول أخطر القضايا آنذاك (الوحدة الفرنسية) التي وصفها بأنها غير واقعية مخادعة ومضللة مخالفة للحقيقة الواقعية لا يمكن تحقيقها. فقد قال: "هذه النغمة نغمة الوحدة الفرنسية، ولا يشك عاقل في أن كلمة الوحدة هي مقطوعة الصلة من معناها وكان وضاعها هازئ بنفسه، أو بالناس لا يسيغ منطق ولا عقل، كيف تكون الوحدة بين سيد وبين مسود؟ وكيف تتصور بين حاكم مزهو بعصبية جنسية تظاهرها عصبية دينية وربين محكوم؟ وكيف تتفق في وطن ساكنوه صنفان وقوانينه صنفان؟

(1)– الإبراهيمي، كتاب مفتوح إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، البصائر، المصدر السابق، ص 1 – 2.

(2)– البصائر، ع:81، المصدر نفسه، ص 1 – 2.

(3)– المصدر نفسه، ص 02.

وكيف تتم في بلد كنيسته حرّة ومسجده مستعبد؟ وكيف يتجاور عقيدة أو لسان مع كلمة السيادة الفرنسية التي تلُوكها الألسنة وتنضح بها الأقلام وخصوصا هذه الأيام؟"[1].

التنبيه على فكرة "مقاطعة فرنسية" لكونها فكرة استعمارية تجمع بين الاستعماريين والجاحدين الجزائريين الذين وصفهم بالجاحدين والحاقدين لتكريس الهيمنة الاستعمارية والعمل على تثبيت "الجزائر قطعة من فرنسا" لذلك كثيرا ما يتم الإشادة بالمقولة "الشعار التاريخي" فقد ذكر أحد كتاب ج ع البصائر فرنسا والجزائريين على حد تعبير الشيخ عبد الحميد بن باديس في محاربة تلك المزاعم بمقولته التاريخية " شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب..

أمّا موقفها من الحالة التي آلت إليها الحالة الجزائرية (جوان 1954) قبيل الثورة التحريرية، حيث نشرت بيانا عبر البصائر عن طريق مكتبها الدائم في الجزائر العاصمة، تندد فيه بالألاعيب والدسائس التي تحيكها الحكومة الفرنسية والمجلس الجزائري للعبث بمطالب الجمعية. ومما جاء في هذا البيان[2]: "تعلن ج ع يأسها من الحكومة الفرنسية ومن المجلس الجزائري المدلّس، ومن عدالة الدولة في هذه القضية، وتُعلن تخلّيها عن مطالبها بتحقيق مطالبها المعروفة الآنفة الذكر.

- فتصدر فتواها الشرعية بأن القضية الدينية الجزائرية لا تجد حلا عادلا إلا ضمن حل كامل للقضية الجزائرية التي هي وحدة لا تتجزأ؛
- ويجب على الأمَّة الجزائرية في الساعة الحاضرة وفي مستقبل الأيام أن تتوجه بكليتها لمحاولة حل قضيتها العامة، حلا عادلا يتناسب مع التطور العالمي الحديث[3].

من خلال هذا البلاغ يمكن القول أن جمعية العلماء كغيرها من أعضاء (ح.و) لها نظرة تحرُّرية، وأنّ هذه النظرة التحررية جاءت في قالب سياسي وهذا واضح كل الوضوح عندما تتحدث بأن للجزائر قضية عادلة تتمثل أساسا في حقها المشروع في تحقيق مطالبها من الحرية وعدم تجزئة الجزائر، فالجزائر عندها وحدة لا تتجزأ أرضا وشعبا وروحا، كيف لا وهي كانت ترى كافة البلدان المُستعمَرة بدأت في نيل استقلالها الواحدة تلو الأخرى، فهذا المطلب الشرعي نادت به الأمم المتحدة نفسها راعية السلم والأمن والسلام في العالم حامية حقوق الإنسان!!

(1)– البصائر، ع: 81، المصدر السابق، ص 02.

(2)– المكتب الدائم، بلاغ من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، البصائر، ع: 276، 24 شوال 1373هـ/ 25 حزيران يونيو، جوان 1954، ص 01.

(3)– البصائر، ع: 276، المصدر نفسه.

المطلب الثاني: موقف جمعية العلماء من السياسة الاستعمارية إثر زلزال الشلف 1954

في حقيقة الأمر مارست فرنسا الاستعمارية تقريبا نفس نهجها الاستعماري في كافة أنحاء الجزائر، لذلك حاولت هذه الأطروحة أن تأتي بذكر حالة ليس على سبيل الحصر، إنما على سبيل الاستدلال والبرهان والرد على مزاعم فرنسا الاستعمارية بأنها ما جاءت إلى للتعمير والتمدين والتحضير، فتم إسقاط هذه المزاعم على منطقة الشلف خلال تشرين الثاني نوفمبر من عام 1945، في فترة كانت هي أشد ما تكون إليه من تحقيق ما ادّعته فرنسا في الجزائر من عدمه..

وافق صدور أعداد شهري أيلول سبتمبر وتشرين الأول أكتوبر 1954 من صحيفة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حدوث كارثة من أعنف الحوادث الطبيعية على إحدى مناطق الجزائر في الجهة الوسطى الغربية من الشمال الجزائري (غرب العاصمة) وبالتحديد منطقة الأصنام(Orléans Ville) قديما، الشلف[1] حديثا، كما كانت تسمّى عند الجزائريين وعند الاستعمار على التوالي في ذلك الوقت، وتتمثل تلك الكارثة في الزلزال[2] العنيف الذي حدث في 09 سبتمبر 1954 بهذه المنطقة وما جاورها[3].

---

(1)– لقد كانت مدينة الأصنام أي (الشلف حاليا) مشد الأنظار عبر العصور لمكانتها، ففي القرن الأول من الميلاد دخل الرومان إلى واد الشلف ومنه أسسوا مدينة (كاستيليوم تانجيتانيوم) وهي مدينة عسكرية وضعت في ملتقى مدخل الجهتين الأساسيتين مدخل " كارتينا" من الشمال الجنوبي (تنس)إلى جبل "أوشواريوم" الونشريسي في سنة 324 تحت حكم قسطنطين وهو العهد الذي فرضت فيه الديانة المسيحية والتي تم بناء معبد كبير زين ببنايات الفسيفساء والذي كان يحتوي بداخله على بقايا الأسقف "سان ريبارتوس" والاسم الذي كان يحمله أحد الأحياء في المدينة. يعد ذهاب الرومان وانتهاء فترة الوندال عادت المدينة للقبيلة الكبرى قبيلة "المغراويين" وبدأت الفتوحات الإسلامية وتوالت الغزوات على المغرب العربي وأطلقوا على المدينة اسم الأصنام وأخذت هذه التسمية من مخلفات الوندال وكذلك من آثار الزلزال الذي ضرب المنطقة في أواسط القرن 15 وفي القرن السادس عشر يأتي دور حمو القصيري وهو سلف القبيلة العربية ليستقر بسهل الشلف نظرا لما كان يتميز به من موقع إستراتيجي وخصوبة تربته فاهتموا بالفلاحة المتنوعة كما أقاموا المحلات التجارية. و بعد سقوط الحكم العثماني في 1830 على يد المستعمر الفرنسي تم استبدال اسم الأصنام بأورليانفيل تخليدا لـــ D.V.C DORLEANSوبعد سقوط الحكومة الفرنسية تم استرجاع تسميتها الأخيرة الأصنام. وكان أول زلزال سنة 1922 م، ثم تلاه زلزال ثان سنة 1934 م ثم ثالث وكان أشد عنف سنة 1954 م وعلى إثر زلزال 10 أكتوبر سنة 1980 تم استبدال اسم الأصنام بالشلف إلى يومنا هذا ، عن موقع القاموس الباريسي:

بتاريخ : 2018/08/20 http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/الشلف/ar-ar

(2)– تعتبر الزلازل أو ما يعرف عامة بالهزات الأضية، اهتزازا قاسيا ونوعا ما عنيفا للقشرة الأرضية. وبالضبط فهي عبارة عن اهتزازات مباغتة تولدت من جراء تحرك كتلتي أرض يفصلاهما تصدع أو انفلاق بين الصفحات التكتونية للقارات، المتواجدة عموما في أعماق القشرة الأرضية. ينظر: مصلحة المراقبة الزلزالية، مركز البحث ي علم الفلك والفيزياء الفلكية الجيوفيزياء، CRAAG . www.craag.edu.dz - فتنكسر صخور القشرة فجأة وتتحرك إلى مكان جديد محدثة بذلك أمواجا زلزالية تسبب اهتزاز الأرض، وتنتشر انطلاقا من بؤرة الزلزال وفي كل الاتجاهات على سطح الأرض وفي باطنها بسرعات مختلفة بحسب طبيعة الصخور المخترقة وخواصها. عن: محمد أحمد حام العودة، الظواهر الطبيعية، نحو بناء ثقافة الوقاية من كوارثها في البلدان العربية، مكتب اليونيسكو الإقليمي بالقاهرة، 1430هـ/2009م، ص 13.

(3)– وصلت شدة هذا الزلزال حوالي(6.7على سلّم ريختر)،عن: محمد أحمد حام العودة، المرجع السابق، ص 18.

فقد تلقّت جمعية العلماء هذه الحادثة أو الكارثة بصدمة كبيرة ولكنها بقلب المؤمن الصابر والمحتسِب، وهذا ما جعلها تتفاعل مع ذلك بالعمل المادي والمعنوي لتقريب صورة هذه الكارثة ونتائجها للجمهور الجزائري سواء في خُطبها ومحاضراتها أو في جمعياتها ونواديها وجلساتها منذ حصول هذه النكبة، ولعلّ ما قامت بنشره في جريدة البصائر يوضّح ذلك الاهتمام.

وصرّحت عن تأثُّرها الكبير والحزن العميق إثر هذا المُصاب الجلل بـــــ: ".. فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي حزّ في عميق أساسها وَخْز هذه النكبة الفاجعة التي أصابت الأمّة الجزائرية جمعاء، تتقدم بخالص وحار التعزية إلى سائر العائلات التي روّعتها هذه المصيبة الفادحة"[1]. فالعبارة الأخيرة "المصيبة الفادحة" عبارة مقصودة تهدف من ورائها ج ع إلى أنّ ما نَجَم عن هذه الكارثة[2] كان فادحا وفاضحا للاستعمار وسياساته تجاه البُنى التحتية التي لم تكن في مستوى تطلعات سلطة الاحتلال في تثبيت فكرة الجزائر فرنسية، فما الفرق بين مدينة ومدينة أخرى وبين قرية ودشرة أو دوار إذا كانت مستعمرات فرنسا كلها تحت رايتها..؟ !

وهذا ما سيتم الإشارة إليه خلال هذا المطلب، بما قامت به جمعية العلماء بإعطاء مقارنة بين مقاطعات فرنسا سواء هناك في فرنسا أو في الجزائر، لتوضيح الفروقات بين المقاطعات الفرنسية الأصلية ومقاطعاتها المستعمَرة. فهذا الزلزال[3] قد دمّر المدينة وما جاورها تدميرا كليا تقريبا حسب بعض التقارير الأجنبية كما تحدثت عنه بعض الصحف الإسبانية[4].

---

(1)– بلاغ من المكتب الدائم لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن زلزال الأصنام (فاجعة الأصنام)، البصائر، ع: 285، الجمعة 30 محرّم 1374هـــ / 17 أيلول سبتمبر 1954م، ص 01.

كما قام مكتب الجمعية بالقاهرة عن طريق الإبراهيمي بإرسال برقية إلى مقرها بالجزائر لإيصال بالغ المواساة والتعزية للجزائر ولأسر الضحايا جرّاء هذه النكبة. عن: (برقية التعزية) بإمضاء الإبراهيمي، التبسي، بوشمّال، البصائر،ع: 285، المصدر نفسه، ص 01.

(2)– الكارثة عبارة عن حادثة طبيعية مدمرة تضرب منطقة ما أو أكثر، تهدد المصالح الوطنية للبلاد، مؤدية إلى خسائر بشرية واقتصادية وبيئية واجتماعية واسعة الانتشار، بحيث يحتاج التعافي من آثارها الضارة إلى جهود مضنية ووقت طويل، ويشارك في التخلص من آثارها العديد من المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وإلى مساعدات خارجية في أغلب الأحيان، وتنجم الكارثة الطبيعية عن حدوث ظاهرة طبيعية ما وتفاعلها مع ظروف العيش الرديئة للإنسان وممارساته الخطأ في حق مسكنه وبيئته التي يعيش فيها . ينظر: محمد أحمد حام العودة، المرجع السابق، ص 12.

(3)– في 9 سبتمبر/ أيلول 1954 عرفت مدينة الشلف (الأصنام سابقا) مصرع 1234 شخصا وجرح العديد من الأشخاص وتحطّم 20 ألف مسكن، كما تأثرت بشكل أقل منطقة واد العباس بعد زلزال قوي بلغ مقياسه 6.5 درجات. يُنظر:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/5/24 _ بتاريخ 2018/08/20

(4) –**ABC**(Prensa Andalucia Espana), **N°:15.928** Sabado 10 Septiembre de 1954,edicion de Andalucia, p1.

وما لاحظته ج ع خلال تواجدها في مدينة الأصنام قد حزَّ فيهم ما آلت إليه الجزائر ككل، ليس الأصنام فحسب بل جميع مناطق الجزائر، لأنها أيقنت بأن هذه الكارثة التي ألمّت بالأصنام وما ترتّب عنها من مآسي من خسائر بشرية ومادية ومعنوية دلّ على أنه لا يوجد شيء اسمه استعمار بمعناه الإيجابي المعتمَد على التعمير والبناء والتشييد والتمدين. فحاولت ج ع توضيح ذلك للرأي العام الجزائري عبر صفحات جريدتها البصائر؛ "والبصائر لا تحاول في هذه الكلمة الحزينة أن تصف لقرّائها دمعة ثاكل أو أنَّةَ جريح أو أن تُصوّر لهم أنين الأطفال والأمهات والشيوخ.. ولكن الحقيقة المرّة ما كشفت عنه هذه الكارثة للناس جميعا، فمدينة الأصنام مثلا وصلتها النجدة والإغاثة بمجرد ذيوع الفاجعة.. أمّا المناطق المجاورة التي لا تعرف من التخطيط الحديث شيئا ولا تربطها بالمدينة طرق معبّدة، وألْحَقَ بها الزلزال ما أذاقها لباس الجوع والخوف ونكَبَها في كل ما لديها من موارد حياتها البسيطة، زيادة على ضحاياها التي فاقت ضحايا المدينة.."[1].

وعلى ذلك، ج ع انتقدت أسباب تفاقم هذه الأوضاع بالنظر إلى نتائج هذه الكارثة إلى الاستعمار ومسؤوليته بصورة عامة ومسؤولية مسؤوليهِ في هذه المنطقة بصورة خاصة ونعتَتْهم بالإهمال قبل الزلزال وبالمماطلة وعدم تقديم الإعانة الحقيقية لمختلف المناطق المحيطة بالأصنام بعد وقوعه، عكس المدينة التي أوْلوْها عناية كبيرة دون غيرها[2]، وهذا بعدم تقديم الإعانة اللازمة من إسعافات وعدم إحضار الجند ورجال الإنقاذ مثل باقي المناطق المدنية، لذلك قد وصفت ذلك بالنكبتين ".. الذي أتى عليه هذا الزلزال من القواعد ونكَبهُ نكبتين، نكبة في الأنفس والأموال والثمرات وأخرى في بُطء النجدة وعدم إظهار المسئولين من العناية به مثل ما أظهروه بالنسبة لمدينة الدائرة"[3]. كما تشير إلى هذا الوضع بعض الصحف الاسبانية على أن سلطة الاحتلال الفرنسية قامت بإيواء آلاف المشردين ولكن لم تستطع تقديم الإيواء لآلاف آخرين، مع القلق الشديد خاصة وموسم الأمطار والشتاء قد قَرُب وقته في تلك المناطق[4].

ربما من أهم أسباب عدم الالتفات إلى الكثير من مناطق وضواحي الأصنام والتركيز على مدينة الأصنام، يرجع إلى التواجد الكثيف للمستوطنين فيها، فكانت الأولوية دوما لغير الجزائريين المسلمين. إضافة إلى أن فضح سياسة الاستعمار في مثل هذه المِحَن يندرج في تثبيت حقيقة الاستعمار الفرنسي –الزائف– في

---

(1)– البصائر، ع:286، الجمعة 24 محرّم 1374هـ / 28 أيلول سبتمبر 1954م، ص 01.

(2)– ربما من أهم أسباب عدم الالتفات إلى الكثير من مناطق الشلف والتركيز على مدينة الأصنام، يرجع إلى التواجد الكثيف للمستوطنين فيها. كذلك لكون ما نسبته 90 بالمائة من المدينة قد تضرر بشكل كبير جدا. ينظر: **ABC, N° : 15.929**Sabado 11 de Domingo de 1954, edicion de Andalucia, Espana 1954, p 29.

ويمكن ملاحظة أن؛ فالصحافة الاسبانية وعلى رأسها صحيفة Le Mondo ويومية ABC المتواجد مقرها بإقليم الإندلس (إسبانيا)، كانت تحرص على كل ما يحدث في الجزائر، فلها سياسة شبه محايدة باعتبار أن فرنسا تطبق سياسة الحماية على جزء كبير من المملكة المغربية التي هي تحت ظل السيطرة الاسبانية من جهة الشمال الغربي لها، كما أن الهزات الارتدادية لزلزال الشلف قد وصلت حتى جزر إيبيزا وقرطاجنة الاسبانية، وهي هنا تريد التفاعل مع هذه الأحداث من حيث الموضوعية في سرد الوقائع ومنها زلزال الشلف.

(3)- Op.Cit., P 29.

(4)- **ABC, N° : 15.933**Jueves 15 de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia, p13.

الجزائر الذي كثيرا ما كان يتغنّى بالجزائر الفرنسية وعلى أنها مقاطعة فرنسية.. فأكّدت جمعية العلماء بمثال واقعيّ في مزاعم كون الجزائر فرنسية أنها من أجل السيطرة ليس إلاّ، وخدمةً للأوروبيين على حساب الجزائريين، فلو كانت الجزائر كما تدّعي فرنسا لكانت مدينة الأصنام وما حولها مثل مقاطعة لاكورزي[1] بفرنسا.

والجدول التالي يبيّن حقيقة ذلك الزعم من عدمه، انطلاقا من الإحصائيات التالية[2]:

	دائرة الأصنام	مقاطعة لاكورز
عدد السكان	291.472 ن	حوالي نفس عدد سكان الأصنام (الشلف)
عدد الاطباء	25	161
عدد القابلات	03	41
عدد أطباء الأسنان	02	70
عدد الصيادلة	09	91

جدول يمثل: مقارنة اهتمام فرنسا بين مقاطعاتها (الأصلية والمستعمَرة) [3]

فمن خلال هذا الجدول يتبيّن أنه لا مجال للمقارنة، ومن هذا الاختلال البيِّن والواضح وما تقوم به فرنسا بالتمييز بين رعاياها، فحقيقة الاستعمار أينما حلَّ وكان يعتمد على أصل من أصول الاستعمار القائلة "لا كرامة لغير المستعمِر ورجاله" أي الاستهانة بالكرامة الإنسانية[4]، فالرجل الغربي أو الأوروبي كان –ولا يزال– يرى بأن ما يُسمّى الرجل الأبيض فوق كل الأجناس والأعراق روحيا وماديا، وكل ما عدا ذلك يجب تسخيره لخدمته، فهو لا يستحق أن يتساوى معه الإنسانية، فالإنسانية لدى الاستعمار ما هي إلا مراتب عليا ودنيا.

وهذا ما ينافي شعار الثورة الاستعمارية "الحرية، الأخوّة، المساواة"، ففرنسا الاستعمارية لها مبدأ معركة الشعارات وتصديرها وتوطينها شكليا وصوريا فقط"[5].

ولكن أيٍّ هذه الشعارات قد تحققت في مستعمراتها أو حققتها في الجزائر، فالحرية التعليمية، والاجتماعية، والدينية، والاقتصادية، وحتى السياسية، غائبة. وأين هي الأخوة، أخوّة ماذا؟ أخوة الإنسانية، فكيف يتآخى الجلاد والعبد، كيف يتآخى المستبد والمضطهَد، فكيف يتساوى المستوطن والأهلي، والمستعمِر

(1)– لا كروز *La Croze* : هي مدينة توجد في إقليم كروز في جهة ليموزان بفرنسا https://ar.wikipedia.org/wiki/

(2)– البصائر، ع:286، المصدر السابق، ص 02.

(3)– المعطيات حسب جريدة البصائر ع: 286، المصدر نفسه. أما الشكل والتنسيق لصاحب البحث.

(4)– عمار جيدل، أفكار استعمارية وسبل دفعها كما كشفها نزهاء الغربيين، أوجين يونغ أنموذجا، جسور للنشور والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 61 – 62.

(5)– عمار جيدل، المرجع نفسه، ص ص 53 – 54.

والمستعمَر.. ففرنسا لم تحقق أيًّا من هذه الشعارات، فالتاريخ وأحداثه منذ 1830–1962 (حتى قبل وبعد هذه الفترة) يبيّن حقيقة هذه الشعارات في الجزائر وغير الجزائر في إطار الظاهرة الاستعمارية.

وإذا تم إسقاط هذه الشعارات الزائفة على محنة زلزال الأصنام(الشلف) يمكن القول بأنّ جمعية العلماء كانت تعي هذه الحقائق والمبادئ الاستعمارية أكثر من مبادئها هي. فحتى وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتيران[1] لمّا قام بزيارة الأصنام[2]، كان الهدف منه إشعار السكان بحرص فرنسا على مقاطعاتها الفرنسية حسب زعمها من جهة، وخوفا من الضغوطات الداخلية للرأي العام الفرنسي والمستوطنون من جهة أخرى، فحال الجزائريين المنكوبين ليدُل على أنه ليس من أجلهم كل هذا الحرص من الإدارة الفرنسية سواء الحكومة الفرنسية الأمّ أم الحكومة الجزائرية، لكن الواقع الذي انتقدته جمعية العلماء عبر البصائر استشرفت منه تحوّل هذه الكارثة من محنة إلى منحة حتى يُدرك الشعب الجزائري زيف فرنسا في الجزائر.

وإذْ تؤكد البصائر على أنّ حالة الاستعمار في الجزائر قد أصبحت جدُّ متعفِّنة، حتى وصفتها بأن مستعمرات القرون الوسطى أحسن حالا من حال الجزائر اليوم، فالحالة التي ظهرت بها نتائج الزلزال في الأصنام أكّدت حقائق البؤس في الجزائر، حيث قالت: " ويؤكِّد أنّ النظام الاستعماري العفن لا يزال يسير كل ما يتعلق بأمور المسلمين في دينهم ودنياهم وتعليمهم، وأنّ قُطر الجزائر بالنسبة للمسلمين لا يزال مستعمَرة من أبشع أنواع مستعمرات القرون الوسطى، وأنّ كل مظاهر التقدم والرُّقي والرفاهية ما هي إلا سِتار شفّاف لا يكاد يُخفي وراءه حقائق البؤس والخراب والاستعباد الفظيع التي هي الحالة المُزمنة للأمّة الإسلامية البائسة"[3].

ومن جانب آخر فيما يخصّ نشر المعلومات والأخبار المتعلقة بزلزال الأصنام، قامت البصائر بانتقاد الصُحف والجرائد الكثيرة التي لم تغطّ مأساة الجزائر في الأصنام بصورة موضوعية، خاصة الصحافة الاستعمارية التي تعرّضت إلى الجوانب السطحية من هذه الكارثة وعدم الالتفات إلى المنكوبين الذين أصبحوا حقيقة مفزعة من حقيقة الموتى، حيث قالت: " كلُّ ما تقوله الصُحف عن نكبة الأصنام قليلٌ من كثير، ومن الغريب أن الصُحف اليومية وهي السلطة الرابعة في الدولة لا تُحدِّث الناس إلا عن السطحيات ولا تحشر في صفحاتها من الصور إلا صور الأنقاض أو صور الأموات، أما الأحياء من الناس المُهمَلين أو المحتشدات

---

(1)– فرنسوا ميتران François Mitterrand (1916- 1996): هو رجل سياسة فرنسي، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي .1995 - 1981 كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث شغل منصب أمينه العام. كما شغل عدة حقائق وزارية وأهمها وزارة الداخلية الفرنسية (1946 – 1958). عن : https://www.marefa.org– أنظر أيضا: ***Le Robert, Dictionnaire illustré*** et internet, Edition le Robert, France, 2014, p 1247.

(2)– هاشمي آمال، أحداث زلزال منطقة الشلف 54، دراسة من خلال الصحف الفرنسية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع:19، الشلف، جانفي 2018، ص 69.

(3)– المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بيان للناس..، البصائر، ع: 287، الجمعة 4 صفر 1374هـ / 01 تشرين الأول، أكتوبر 1954م، ص 02.

التي آوى إليها الناس فلا تُحظى من الصحافة الرأسمالية النازية إلا بالحديث العرضي"[1]. فهذا العمل من طرف الصحافة الاستعمارية هو في أصله مقصود وتغطية ما يخدم السياسة الاستعمارية وتوجيه الرأي العام والجمهور إلا ما تريده هي حتى لا تظهر الحقيقة كاملة[2].

وما ظهر منها ففيه المغالطات وعدم ذكر الأرقام الحقيقية بما وقع في الأصنام، وما ذُكر منه فهو يعود لصالح المستوطنين وإرضائهم فهذا ما يهم فرنسا. لذلك وصفتها بالنازية التي من صفاتها إقصاء كل من ليس على شاكلتها، كما فعلت صحافة ألمانيا النازية بتصوير مراكز الاعتقالات في المانيا المملوءة باليهود والغجر والأسرى بأنهم أحسن حال ويلقون معاملة حسنة وكان الواقع غير ذلك، كما بينته المشاهد المفزعة بعيد سقوط ألمانيا..

وهذا ما يندرج ضمن سياسة الإشاعات والمغالطات الاستعمارية[3]، أنّ فرنسا المتحضرة تقوم في الجزائر بمهمة إنسانية، هي تمدين الأهالي، فأيُّ تمدين وأيّ حضارة والبؤس قد ملأ أركان الشلف وضواحيها، وهذا طبعا فيما خصّ الجزائريين المسلمين دون سواهم.

أمّا بالنسبة لعدد قتلى هذا الزلزال نجد اختلافا فيه من حيث المصدر، بالرغم من أن فرنسا هي صاحبة الشأن في تقدير وإحصاء نتائج هذه الكارثة إلا أن هناك تباينا ملحوظا فمنظمة اليونيسكو والتي مقرّها في فرنسا أحصت حوالي 1409 قتيل[4]، أمّا سلطة الاحتلال فكانت تُقدِّر عدد الضحايا بـــحوالي 1242[5]، ولعل تقديرات منظمة اليونيسكو الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أقرب للحقيقة لأن فرنسا معهودة بعدم ذكر الحقائق وتفاصيلها بدقة كسياسة التضليل الاستعماري. أمّا صحيفة "ABC" الاسبانية حسب ما ذكرته على أنها إحصائيات رسمية قدِّرت بـــــ 1460 قتيل[6]، بعدما نشرت في عدد سابق على أنّ عدد القتلى قُدّر بـــ 1288[7]. أما البصائر، فقد قدّرت عدد الموتى بحوالي أكثر من 1400 قتيل[8].

فهذا التباين في التقديرات والإحصائيات يرجع إلى عدة عوامل منها ما هو طبيعي ومنطقي كون أنّ تبعات ونتائج الكوارث الطبيعية دائما غير ثابتة وغير مستقرّة من حيث تعداد الموتى فيمكن أن يرتفع عدد الضحايا بعد أيام وأشهر لتأثرهم بجراحهم وقلة الرعاية الصحية والاجتماعية، هذا من جانب، ومنها ما هو

---

(1)– ع.غ، يسير من كثير، البصائر، ع: 288، الجمعة 11 صفر 1374هـ/02 تشرين الأول اكتوبر 1954م، ص02، ص 07.

(2)– البصائر، ع: 288، المصدر نفسه.

(3)– محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 39 – 40.

(4)– محمد أحمد حام العودة، المرجع السابق، ص 18.

(5) – هاشمي آمال، المرجع السابق، ص 6-9.

(6) –**ABC, N° : 15.933** Jueves 16 de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia, Op.cit, p13.

(7)- **ABC, N° : 15.930** Domingo 12 de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia, p29.

(8)– البصائر، ع: 285، مصدر سابق، ص 01.

داخل في سياسة المغالطة وتشويه الحقائق وتزييفها التي كثيرا ما كانت تصدُر عن سلطة الاحتلال في الجزائر.

وكردٍّ فعلٍ تُجاه الإجراءات المتثاقلة من جانب سُلَطِ الاحتلال حول هذه المحنة، انتقدت جمعية العلماء المجلس الجزائري الذي انعقد في دورة استثنائية للنظر في عملية إعمار الأصنام دون الالتفات لباقي الأماكن المتضررة، وتقديم سوى بعض المِنح المالية وبعض المواد الأولية من أجل ترميم ما يمكن ترميمه وإصلاحه لبيوتهم المهترئة أصلا قبل الزلزال. أما الأوروبيون فقد قررت سلطة الاحتلال أن تجدد مدينة الأصنام من حيث البناء والتشييد وتقديم المساعدات المالية والمادية لمستوطنيها والمسارعة المبدئية في تشييد بيوت جاهزة مؤقتا لتفادي فترة الشتاء[1]. وهذا ما حذّرت منه صحيفة *ABC* الإسبانية على أنّ سلطة الاحتلال الفرنسية قامت بإيواء آلاف المتشرّدين ولكن لم تستطع تقديم الإيواء لآلاف آخرين، مع القلق الشديد خاصة وموسم الشتاء قد قَرُب في تلك المناطق[2].

لذلك تساءلت الجمعية حول حال هذه المناطق المحيطة بالأصنام كيف سيكون حالها والشتاء على الأبواب[3]، كما ذكّرت بـــــــــــأنّ ".. في البادية والريف لَـــــــقُرًى آهلة بالسكان، ومع ذلك فلا تزال تشكو فقْدَ أبسط مرافق الحياة الجديدة فيها، فلا طُرق معبّدة ولا مياهٍ جارية ولا مراكز صحية عامة، فوجب أن تنال حظها من الإصلاح والتجديد والتخطيط. فهل من سبيل إلى ذلك؟.."[4]. فجُلّ البنايات في تلك القرى والمداشر عباره عن أكواخ مبنية بوسائل تقليدية جدا من الطين والقش، عكس مدينة الأصنام فأغلبها كان من الخرسانة المسلّحة[5].

وبعد مرور عام من وقوع هذه الجائحة الطبيعية لم يتغير حال الجزائريين ولا حال سكناتهم وأملاكهم المتهدمة، إلا الركام والخراب.. عكس حال المستوطنين الذي تغيرت أحوالهم ربما لِأحسن ما كانت عليه قبل الزلزال ! ، فقد أعيدت كنيسة المدنية بأفضل ما كانت عليه قبل الزلزال عكس مسجد المدينة الذي لم يلتفت إليه رئيس بلدية الأصنام.. بل أصدر المهندسين الرسميين الموالين للاستعمار من خلال قرار بلدي بأنه لا يصلح للصلاة خوفا من تداعيه على المصلين كما زعموا.. لكنه بقى بعد تظافر جهود المسلمين الأحرار بما جادت به أيادي الجزائريين ببعض الترميم..[6]

---

(1)– هاشمي آمال، المرجع السابق، ص 08.

(2) –**ABC, N° : 15.933**Jueves 16 de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia, Op.Cit, p13.

(3)– البصائر، ع: 285، المصدر السابق، ص 01.

(4)– البصائر، ع: 290، 25 صفر 1374هـ / 22 تشرين الأول أكتوبر 1954، ص 03.

(5)– ع.غ، الأصنام بعد عام، البصائر، ع: 340، 25 ربيع الأول 1375هـ/ 11 تشرين الثاني نوفمبر 1955، ص 6.

(6)- **ABC, N° : 15.929**sabado 11de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia, p29

إذن فأين هي سياسة الإدماج المزعومة التي تغنّت بها فرنسا في الجزائر، وأين سياستها في إبقاء الدين الإسلامي ومتعلقاته تحت إدراتها، فلو كان ذلك حقيقة كما زعم الاستعمار لتساوى المسجد والكنيسة، ولتساوى الجزائري المُنهك من الزلزال كغيره من أدنى مستوطن.

وعلى ضوء تلك السياسة العنصرية وفي إطار فضح سياسة الاحتلال الزائفة حول الجزائر فرنسية وحقيقة ذلك على أرض الواقع عبر مثال الزلزال الذي ضرب إحدى مناطق الجزائر (الأصنام/الشلف) يمكن القول:

- أنّ جمعية العلماء لم تدخر جهدا في فضح سياسة التضليل والمخادعة في حقيقة الجزائر الفرنسية في إطار تفاعلها الإيجابي، من خلال موقفها وردود أفعالها تجاه برودة الاستعمار وطريقة تعامله مع المطالب الجزائرية بصفة عامة ومع زلزال الشلف (الأصنام) 1954 بصفة خاص كمثال لوصف حالة من حالات لا تعدُّ ولا تُحصَ أثناء الاستعمار الفرنسي، فتجسّد تفاعلها ميدانيا ترجمت مظاهره ونتائجه[1] على صفحات البصائر أكثر من شهرين، منذ بداية النكبة إلى غاية بداية الثورة التحريرية.
- فكانت كل معلومات ج ع عن مطالب الجزائر عامة وعن نكبة زلزال الأصنام(الشلف) دقيقة باعتبار أن شعبة جمعية العلماء ووفودها هناك استقوا المعلومات كمراسلين وصحفيين مباشرين في الميدان، وباحتكاكهم المباشر مع أهوال تلك الكارثة مع المنكوبين والمتضررين..
- أمّا معلومات سلطة الاحتلال وبالأخص صحافته فلم تكن ذات موضوعية في الطرح ونشر المعلومة، ما عدا بعض الصحف الأجنبية التي تناولت النكبة بموضوعية كالصحافة الأندلسية الإسبانية.

المطلب الثالث: موقف ج ع من الحالة العامة للجزائر قبيل انضمامها الرسمي إلى الثورة التحريرية

من المؤتمر العام[2] الذي عقدته جمعية العلماء، والذي قُدَّم فيه جملة من جهودها في شتى المجالات، فكان أحمد توفيق المدني، على غرار بقية زملائه من العلماء قد تحدث عن موقف الجمعية من الحياة العامة في القطر الجزائري، وما توجبه عليها الحوادث والظروف، وقال أنها كانت دائما في الطليعة، وستبقى بحول

---

(1)– من النتائج العامة والخاصة لنكبة زلزال الأصنام:

- أنّ الأحداث التي توالت على الجزائر في ظل الهيمنة الاستعمارية خاصة الكوارث الطبيعية وإن كان ظاهرها سلبي فباطنها إيجابي..
- فسلبية تلك النكبات والكوارث الطبيعية كالزلازل يكْمن في آثارها ونتائجها المادية والمعنوية والأرواح والأموال.. ولكن إيجابياتها يتجلّى في كشف حقيقة الاستعمار أكثر فأكثر، وما للتمييز المفتعل بين رعاياه في الأرض الواحدة..
- كما أن تغيّر كارثة الزلزال ونكبته من محنة إلى منحة رجع إلى عدة أسباب وعوامل أهمها جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في إحياء العمل الجماعي والوقوف جنبا إلى جنب في مثل هذه الظروف، وبالتالي يمكنهم الوقوف في المستقبل أمام عوائق الاستعمار، وقد حصل (الثورة التحريرية).

(2)– تم انعقاد هذا المؤتمر يوم السبت 23 جمادى الأولى 1375 الموافق لـ 07 جانفي 1956، بمركز الجمعية في العاصمة.

الله دائما في الطليعة قائمة بكل واجباتها في شتى الميادين[1]. وقد كان قبله خطاب الشيخ العربي التبسي الذي تناول أهمية الجمعية في هاته الظروف المتداخلة وكفاحها في مختلف الميادين خلال السنوات التي عمل بها المجلس الإداري الحالي، كما تميز خطابه بالحيوية والتوجيهات وملخّص عن مواقف وأفعال الجمعية في مختلف النواحي[2].

مع الإشارة إلى أنه خلال هذا المؤتمر[3] تم تقديم افتتاحية رئيس الجمعية الشيخ الإبراهيمي، التي بعث بها من مكتب جمعية العلماء من القاهرة تناولت تنويها بمجهودات كافة العاملين في الجمعية ودورهم المنوط به من أجل الجزائر، كما قدم تحياته إلى كل الإخوة والأشقاء العرب والمسلمين في مساندة القضية الجزائرية.. ثم بدأ حديثه عن كل ما يجري في الجزائر من عمليات القمع والتقتيل في الشعب الجزائري، مستنكرا كل هذه الإجراءات الاستعمارية، حيث حمّل –بكل صراحة– أن النظام الاستعماري المفروض بقوة السلاح على القطر الجزائر منذ 1830، هو المسؤول الوحيد عن كل المآسي والمصائب والويلات التي وقعت في الجزائر، وذلك بما أحدثّته من تمييز عنصري في العِرق والجنس والدِين، وأن كل ما سلكه المستعمِر من سياسات التفقير والتجهيل والحرمان من كل نِعم الحياة من روح وجنس الجزائر والجزائريين، ومن مَحق جنسية الأمَّة وإدماجها، كمحاولة لابتلاعها.. لذلك أكد من خلال رسالته لهذا المؤتمر أن يكون إلزاما كنتيجة للتسلط الاستعماري أنْ يُظهر الجزائريون مختلف الأعمال عبر الاحتجاج، والثورة[4].

كما استهجن مُنَدِّدا كل أعمال القمع في حق الجزائريين، مُبرزا تقديره إلى رجال الأمَّة الأحرار الذين وراء قضبان السجون والأسلاك الشائكة والمحتشدات، ويشاركهم تلك المحن التي تقبلوها بثغور باسمة وصدور رحبة، وقد أراد أن يوصل له أنّ الأمَّة الحيّة الشاعرة لن تنس لهم تضحيتهم، وأن سيكونون غدا في طليعة العاملين على إنشاء الهيكل الوطني العظيم، بالإضافة إلى ترحيبه بكل المجهودات المبذولة كل حسب مجهوده من الأحرار في كل الدول والشعوب، وسائر الحكومات الحرة التي أيدت قضية الجزائر.

ويعلن مرة أخرى أن كل سياسة مبنية على ترقيع الماضي، وإجراء إصلاحات يائسة، على قاعدة النظم الاستعمارية، فما هو إلى عبث واستهتار غير مسؤول، الذي سيؤدي إلى الانفجار لا محالة. مذكِّرا المسؤولين الفرنسيين في باريس أن قضية الجزائر لا يمكن حلها إلى بالاعتراف العلني والصريح بكيان الأمَّة الجزائرية الحرة، وجنسيتها الخاصة، وحكومتها القومية، ومجلسها التشريعي، في إطار احترام مصالح

---

(1)– توفيق المدني، البصائر، ع: 348، مج2، س8، الجمعة 22 جمادى الأولى 1375هـ / 06 جانفي 1956، ص 4.

(2)– البصائر، ع: 348، المصدر نفسه، ص 4.

(3)– هذا الاجتماع كان بمثابة مؤتمر عام لجمعية العلماء، حيث انعقد يوم السبت 23 جمادى الاولى من سنة 1275هـ / 07 كانون الثاني يناير 1956 بمركز الجمعية بالجزائر العاصمة للنظر في أحداث الساعة، وعمل ج ع .. عن البصائر، ع: 349، الجمعة 29 جمادى الأولى 1375هـ / 13 جانفي 1956، ص 01.

(4)– بلاغ من الاجتماع العام لجمعية العلماء عن الحالة الحاضرة في القطر الجزائري وموقف الجمعية منها،البصائر، ع: 349، المصدر السابق، ص 1.

الجميع والمحافظة على حقوق الجميع. كما أكد أنه لا يمكن وضع حد لحلاة الحرب الحاضرة، والإقدام على بناء النظام الحر الجديد، إلا بواسطة التفاهم الصريح المخلص، مع سائر الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، من رجال الحل والعقد الذين أظهرهم الكفاح الجزائري. كما أوصى في الختام الأمَّة الجزائرية بالصبر والثبات وتوحيد الصفوف، ونسيان الخلافات القديمة، من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى عبر جهادها المستمر منذ أحقاب التاريخ[1].

هذا البلاغ الذي جاء في سياق الاجتماع العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين أين تضمن عدة جوانب هامة في مسيرة ج ع، ولعل هذا التوقيت له مغزى عميق، خصوصا والجزائر آنذاك تشهد تطورا ملحوظا في مسيرة الثورة التحريرية، فقد جاء هذا البلاغ وهو يتناول عبارات ذات مدلول ثوري محض، حينما قال الإبراهيمي: ".. من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى عبر جهادها المستمر منذ أحقاب التاريخ"، لِيَبُثَّ حقيقة الثورة القائمة بتذكير الجزائري أصالته في حب الحرية بطرد الاحتلالات الأجنبية التي شهدتها الجزائر منذ الاحتلال الروماني.. وقد كان الجزائري منذ القديم إذا أراد التغلب على الأعداء قدّم أسباب النصر بتوحيد الصفوف والثبات عليها وبترك الخلافات، وهذا ما بدا واضحا لما لاحت الثورة. فقد كان الإبراهيمي من أوائل الجزائريين في الخارج يباركون ثورة نوفمبر 1954 عبر مكتب ج ع في القاهرة، كما سيتم تناول ذلك خلال المبحث التالي.

(1)–البصائر، ع: 349، المصدر نفسه، ص 01.

المبحث الخامس: جمعية العلماء والثورة التحريرية الجزائرية (ثورة تشرين الثاني نوفمبر 1954)

مع أنها حركة ذات طابع اجتماعي ديني وثقافي، إلا أنها لم تتوان في ادخار جهدها وطاقاتها وخبراتها في إيصال صوت الجزائر إلى العالم العربي والإسلامي، خاصة المصير والهدف المشترك لكافة الشعب الجزائري "صوت الثورة التحريرية"، باعتبارها مصيرا مشتركا لكافة الشعب الجزائري. فصفحات التاريخ الجزائري لتشهد بمكانة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في النضال ضد الاستعمار، منذ نشأتها إلى غاية قيام ثورة التحرير المُباركة 1954، خصوصا مجهودها الكبير لكسب المساندة والمساعدة المادية والمعنوية لهذه الثورة.. ولإثبات هذه المكانة حاول هذا المبحث إبراز موقف جمعية العلماء من الثورة التحريرية، من خلال حصر دورها وتأثيرها في إيصال صوت الجزائر وقضيتها المشروعة قبل وأثناء الثورة التحريرية في جميع البلاد العربية عامّة والمشرقية خاصة. وعليه سيتم التركيز بصورة خاصة على دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تقريب حقيقة ثورة 1954 إلى بلدان المشرق العربي، ومدى تأثيرها في ذلك.

فموقف جمعية العلماء تجاه الثورة التحريرية يمكن الوقوف عليه من خلال جانبين؛ محليا، وخارجيا. لكن سيتناول هذا المبحث التركيز على موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من حيث تفاعل مكاتبها في المشرق العربي على غرار مكتبها في القاهرة ببلدان المشرق العربي والإسلامي، وعن مكانتها في حرب التحرير، باعتبار أن الثورة التحريرية الجزائرية كانت أحوج إلى مدّ جسور التعاون مع الإخوة الأشقاء من الدول العربية والإسلامية.

المطلب الأول: تَوافُق الثورة التحريرية مع الفكر التحرري لجمعية العلماء

فنظرةُ جمعية العلماء للاستعمار هي نظرتها للسيّد والعبد، المُستعمِر والمُستعمَر، والاستعباد والاستبداد، الهيمنة والتسلُّط، فمبادئها التي تأسّست عليها كانت ركائز متينة ومُنطلقا ثابتا لا يتزعزع في محاربة كل أشكال الاستعمار وتسلُّطِه، فكانت ترى بأنه لا يمكن لأجزاء مشتّتة في وطن واحد من تحقيق أهدافهم ضد الاستعمار إلاّ من خلال تماسك شتات هيئات وأحزاب وجمعيات الجزائر ومن ورائهم الشعب الجزائري، ولا يُكون تحقيق ذلك دون الوحدة والاتحاد فيما بينهم. فمن بين أهم الأدوات التي كانت تراها ج ع كفيلة للقضاء على الاستعمار هو اتخاذ أسباب توحيد الجهود ضدّه، وهذا ما رأته جمعية العلماء كأحد أقوى الأساليب للوقوف أمام الاستعمار الفرنسي وسياساته، أي بتنظيم الصفوف وتحت لواء هيئة أو منظَّمة واحدة من أجل الدفاع عن الأرض والشعب وكل ما تعلّق بهما ماديا ومعنوبا، وإعلاء المصلحة العليا للأمّة على المصلحة الشخصية، ونبذ الأُحادية والزعامة المطلقة والابتعاد عن حُبِّ الرئاسة والزعامة والشهرة.

ويمكن التنويه إلى بروز ملامح التوافق الفكري لمبدأي الثورة والتحرير لدى ج ع بعد المؤتمر الإسلامي 1936، فبعد شعور ابن باديس بتعنُّت السلطة الفرنسية وفشل مهمّته إلى فرنسا في وفد المؤتمر الإسلامي، طرح ابن باديس معنى آخر للحرية ويتمثل في التخلّص من القيود السياسية وتجاوزها لأنها ظالمة ومستبدة لا يجب الخضوع لها أو السكوت عنها. ويعتبر الالتزام بها عنوان مَذلّة وهوان، وفي هذه الحالة تتحو ل الحرية من وضعية أو حالة إلى " فعل وعملية قد تكون كلمة تَحُّرر أصدق تعبيرا عنها.

وهذا ما تضمّنته عدة مقالاتٍ له عَبّر من خلالها عن يأسه الكامل من فرنسا، ومما قال في ذلك: "لقد حان الوقت لنعتمد على الله ثم على أنفسنا، كما ثبت أنه جمع صفوة تلامذته وأصدقائه في عام 1939 ليتدبر معهم مسألة الخروج عن السلطة الاستعمارية الفرنسية وتحضير ثورة من أجل تحرير الشعب الجزائري، وقد عبَّر عن أمله في تغيير الحال من خلال هذه معاني نشيده الثائر:

يـــا نشء أنـــت رجاؤنـــا وبـــك الصباح قد اقتـــرب
خـــذ للحيـــاة سلاحهـــــا وخُض الخطوب و لا تهب
وارفع منـــار العـــدل وإلاحـــسان واصـــــدم من عصب
وانق نفـــــوس الظالميـــن السّمّ يمـــزج بالـــرهـــب
واقلـــع جـــذور الخائنيـــن فمنهـــم كـــــل العطـــب
واهزز نفـــوس الجامديـــن فربمـــا حيي الخـــــشب

وعليه يمكن القول بأن كلمات كالتضحية والثبات والمغامرة وغيرها من الكلمات القوية التي تنطلق كالرصاص تتردد على لسانه وتتكرر تحت قلمه[1]. ومن مدلولات هذه الأبيات الشعرية تتبيّن الروح الثورية وتتّضح أكثر فأكثر. فلا عجب إذا تحققت الثورة أن يبادر رجال وشباب ج ع في الانضمام إليها، فكثيرا ما كانت مدارس الجمعية تبث معالم التاريخ الجزائري والإسلامي المليء بالجهاد والثورات في إطار الفتوحات ورد العدوان.

أولا– موقف جمعية العلماء من ثورة نوفمبر 1954

فعلى غرار ما كان يطالب به الإبراهيمي ومن قبله ابن باديس وغيرهم من قياديي جمعية العلماء كانوا يرون أن التحرر من الاستعمار لا يتأتى إلا إذا توافرت عوامل تصفية الاستعمار، ومن دلائل تصفيته وجب توحيد صفوف الأمّة الجزائرية ويجب أن تكون على شاكلة التكتل الشعبي، كبنيان مرصوص يستمد منه الشعب نفسه قوّته من بعضه البعض، فإذا أحس الشعب أن ككتلة متراصة وواحدة لم يأبه بعد ذلك لأي

(1)– مولود اعويمر، فكرة الحرية عن الشيخ ابن باديس، البصائر، العدد: 633، 17 صفر 1334هـ/31 ديسمبر 2012، ص 16.

قوة مادية كانت، ويتحقق ذلك بجمع كلمة الأمّة على أساس تنظيم الصفوف تحتى راية ولواء واحد، في سبيل تحصيل الحقوق باستمرار الكفاح ومواصلة الجهاد حتى يتحرر الوطن..[1]

لذلك لمّا لاحت أصوات الثورة في الجزائر، لم يتردد العديد من قياديي وأعضاء جمعية العلماء سواء في الداخل أو في الخارج بتبنيها، خاصة في الخارج باعتبار أن مكاتبها وأعضائها في الخارج لا سيطرة عليهم من طرف سلطة الاستعمار. فلمّا تبيّن للجمعية حقيقة هذه الثورة المُباركة، لم تَدّخِر جُهدا في مساندتها لأنّها أدركت بأنها لحظة تاريخية لِلَمّ شمل الجزائريين ومختلف هيئات حركتها الوطنية تحت لواء منظّمة وهيئة واحدة، وهي جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

وهذا ما ردَّ به الشيخ العربي التبسي[2] على سلطة الاحتلال عندما طلبت منه أن يُصرِّح ببيانات ضد الثورة – لكونه الرئيس بالنيابة ولإمكانية تأثيره على الشعب الجزائري بأن يتدخل لوقف إطلاق النار– فأجابهم مرارا وتكرارا: "إنّكم غالطون في هذا، فلتفاوِضوا المحاربين أنفسهم، أنا لا سُلطة لي تُوقف النار.. وإنّ فرنسا إذا أرادت إيقاف الحرب فلتفاوض جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني.."[3]. لذلك ج ع اعتبرت ظهور جبهة التحرير بداية نوفمبر 1954 فرصة تاريخية لتوحيد الصفوف للوقوف كتلة واحدة ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.. فكان التبسي وغيره من أعضاء جمعية العلماء يرون أن الهجرة من الوطن إلى خارجه في تلك الأثناء ما هو إلى مروقا من الدِّين وخيانةً للوطن، ما لم تكن مَهمّة كَلّفت بها جبهة التحرير..[4]، فمسيرة الشيخ العربي التبسي كانت في الحقيقة ذا نزعة ثورية خالصة فقد تنبّأ بظهور جبهة يلتف حولها الشعب الجزائري، فكانت جبهة التحرير الوطني[5].

فكان يَظهر على مواقفه أنه مرتبط بالثورة من خلال تفاعله ودعمه المعنوي والمادي، فقد جاء في التقارير الفرنسية بأن **ج ع** عن طريق العربي التبسي وفي منطقة تبسة وقسنطينة تم جمع حوالي 1600 ألف فرنكا تمّ تسليمها إلى أفراد معينين لإيصالها للثوّار[6].

---

(1)– محمد شرفة اليعلاوي، للقضاء على الاستعمار يجب توحيد الجهود، البصائر، ع:57، 20 محرم1868هـ/22نوفمبر1948،ص2

(2)– بسبب المواقف العظيمة للشيخ العربي التبسي منذ اعتلائه على رئاسة جمعية العلماء بالنيابة ضد الهيمنة الاستعمارية.. وتأييده المعنوي للثورة التحريرية... قامت فرنسا في الجزائر باختطافه ثم تعذيبه وقتله، فكان الرئيس الوحيد للجمعية الذي استشهد وذلك في1957...

(3)– فاتن يونس المعاضيدي، موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة الجزائرية 1954– 1962، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد: 7، ع: 3، 2012، ص 4.

(4)– فاتن يونس المعاضيدي، المرجع نفسه، ص 4.

(5)– يوسف مناصرية" النشاط الوطني والوحدوي العربي الإسلامي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1940 – 1953، مجلة الموافقات، ع: 06 ، 1408هـ/1998م، السنة السادسة، المعهد العالي الوطني لأصول الدين، الجزائر، ص 655.

(6) –**Archive** de Wilaya **d'Oran, 4062**. Op.cit.

وهذا ما يؤكد موقف ودور جمعية العلماء الخفي في البداية من الثورة التحريرية، والهدف منه محاولة كسب المزيد من التأييد والدعم لثورة التحرير داخليا.

فإثر الاجتماع العام الذي قامت به جمعية العلماء يوم 07 جانفي 1956، قام أعضاء الجمعية بنشر بلاغ إلى الجزائريين وإلى حكومة الاحتلال، بعدما تم عرضه على أعضاء الجمعية أين تقبّله جميعهم بالمصادقة عليه، وتم نشره في جريدة البصائر بتاريخ 13 كانون الثاني يناير 1956، وقد جاء فيه[1]؛ "..أنه لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة سلمية وسريعة، إلا بالاعتراف العلني والصريح بكيان الأمّة الجزائرية الحرة وجنسيتها الخاصة، وحكومتها القومية، ومجلسها التشريعي المطلق التصرف، في دائرة احترام مصالح الجميع، والمحافظة على حقيق الجميع... وأنه لا يمكن وضع حد لحالة الحرب الحاضرة، والإقدام على بناء النظام الحر الجديد، إلا بواسطة التفاهم الصريح المخلص، وسائر الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، من أجل رجال الحل والعقد الذين أظهرهم الكفاح الجزائري.. كما طلب من الجزائريين الثبات وتوحيد الصفوف ونسيان الخلافات القديمة، حتى تستطيع متحدة متضافرة، أن يصل قريبا إلى الدرجة الرفيعة التي أهلها جهادها المستمر، منذ أحقابا وكفاحها الشريف الذي أصبح العالم مضرب المثل، وتاريخها الحافل بجلائل الأعمال .. ختم الاجتماع بـــــ قول الله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[3].

كما صاح عبد الرحمن شيبان صيحة مدوية مِلئها الوطنية والغَيرة، هدفها التحرر، عبر مقالة ذات طابع تحرري، نُشِرت بجريدة البصائر تَلخَص مضمونها في: "..إدراك الشعب الجزائري خطر هذه النهاية الحتمية المبيدة، فثار ثورته الدموية القائمة، وقد حاولت القوة الاستعمارية إطفاء نار ثورتها في البداية لكي لا تنتشر في أرجاء الوطن، فلم تستطع، لأن لهيبها امتد واتّسع.. فقد تنظفت مسارح حياة الجزائر، وبقى على خشبتها إلا الأبطال الذين يحملون الملحمة.. لكن الاستعمار بقى في غيه واستكباره يجري وراء الحلول فلن يفلح.. وقد تساءل "لماذا لا يتعظ الساسة الاستعماريون، بمزاعمهم الباطلة على أن جيش التحرير الوطني عصابة إرهاب تسيرها أيد أجنبية لا يجب التفاوض معها بل إبادتها.. وما لهم يحاولون إعادة خداعهم وتضليلهم الجزائريين باستخدام علماء الجزائر وبلاغهم العام خلال الأسبوع الماضي بأنهم طلبوا من فرنسا أن تتفاوض معهم وهم الأجدر بذلك، وهذه مغالطة وتزوير للحقيقة، وتضليل مخادع، ناهيك عن البرنامج

(1)- البصائر، ع: 349، المصدر السابق، ص 01.

(2)- قرآن كريم، سورة التوبة: الآية (105).

(3)- قرآن كريم، سورة الحج: الآية (40).

المقدم من طرف الوالي العام بأن جماهير الجزائر راضية به. ومع ذلك فهو كان يرى أن الأمة الثائرة لن تستمع لمثل هذا[1].

كما ردّ على الجنرال السّفّاح "بارلانج" المُستدعَى من المغرب الأقصى من أجل القضاء على الثورة، والذي قال في تصريح له: "أعطوني خمسمائة متكلم بالعربية خبير بالبربر، أعطوني الضباط المختصين بالشؤون الأهلية على غرار ضباط المغرب القديم، أحُلُّ لكم المشكلة "، فردّ عليه قائلا: " لسنا ندري كيف يُطمئِن الناس إلى هذا الحل وهم يعلمون أن الضباط القدماء الذين لم ينجحوا بالمغرب الثائر لا ينجحون قَطْعا بالجزائر الثائرة هي الأخرى"[2]. كما كان يأمل على أن الأيام المقبلة ستكشف للجاحدين والمعاندين من ساسة الاستعمار، بأنه ليس في الجزائر قضية أخرى غير قضية الحرية، شعارها "الحرية أو الموت". وختم كلامه مذكِّرا أحفاد الثورة الفرنسية حقيقة الثورة وأحقيتها لأصحابها، وأنه يجدر بهم المبادرة والمسارعة إلى التفاهم مع رجال الثورة الجزائرية، على أساسها وهداها، من أجل مستقبل يعمُّه الخير والحب والسلام[3].

كانت أغلب الصحف الاستعمارية (الفرنسية) تنظر إلى جمعية العلماء وتصريحاتها المكتوبة حول قضية الجزائر وثورتها بأنها تؤلّب الجزائريين ضد فرنسا وحكومتها في الجزائر، كما قامت به جريدة "لوموند *Le Monde*" في مقال تتحدث فيه عن البلاغ الذي قدّمته للشعب وحكومة الاحتلال حول قضية الجزائر وثورتها، جاء فيه: "أن البلاغ الذي أذاعته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، يعتبر انخراطا من هذه المنظمة ذات الأهداف الدينية والثقافية في عقد جبهة التحرير الوطني، فهذه الجبهة التي كانت إلى حينٍ قريب منظمة سرية قد أصبحت اليوم تتخذ مظهر التجمع الوطني، ولم يشذّ عنها إلا الحركة القومية الجزائرية التي تدين للزعامة المصالية"[4].

ولعل ما كانت تقوم به دار الحديث التابعة لجمعية العلماء بتلمسان بالمنطقة الغربية للجزائر يؤكد ذلك، فقد كانت في كثير من الأحيان مقرّا لنشاطات الكشافة الإسلامية، وبعث الروح الوطنية من خلالها، ما جعلها محل مراقبة ومتابعة من طرف السلطة الاستعمارية، إضافة إلى دورها البارز منذ بداية الثورة التحريرية، فقد كانت تبثُّ الحماس في صفوف طلبتها للاستعداد إذا جاء الوقت للمشاركة في الحرب ضد فرنسا بالسلاح وبالفكر رفقة المجاهدين في الداخل والخارج، وتأكد ذلك بصفة كبيرة بعدما قامت سلطة الاحتلال بالاستيلاء على دار الحديث في 25 ماي 1956 وتحويلها إلى مركز عسكري مارست فيه التعذيب

(1)– عبد الرحمن شيبان، القضية الجزائرية قضيةُ حرية أو موت، البصائر، ع: 352، الجمعة 21 جمادى الثانية 1375هـ/02 فيفري 1956، ص 02.

(2)– عبد الرحمن شيبان، القضية الجزائرية قضية حرية أو موت، البصائر، ع: 352، المصدر نفسه، ص 02.

(3)– عبد الرحمن شيبان، البصائر، ع: 352، المصدر نفسه، ص 02.

(4)– البصائر، ع: 352، الجمعة 21 جمادى الثانية 1375هـ/02 فيفري 1956، ص 01.

وغيره، وهذا ما سارع في انضمام معظم طلبتها والمتعاطفين معها الالتحاق بصفوف الثورة والقيام بالكثير من الأعمال المسلحة في منطقة تلمسان وما جاورها[1].

وعليه، فمن موقف الشيخ العربي التبسي وهيئات جمعية العلماء في الداخل، كان تأييد الثورة مشوبا بالحذر وخطورة الإفصاح عنه بصفة علنية حتى تتضح الأمور، خصوصا وتزايد قوّة المُستعمِر وبطشه ضد الثورة التحريرية وكل المؤيدين لها، لكن ومن ناحية أخرى كان موقف أعضاء جمعية العلماء بالخارج أكثر ارتياحا في تأييد الثورة، لذلك نجدهم قد بادروا وأعلنوا تبنّيها منذ الأيام الأولى لانطلاقها، وليس مُجرّد تبنٍ بل سعت ج ع انطلاقا من مكتبها بالقاهرة، للعمل من أجل إيصال حقيقة الثورة لدى كل بلدان المشرق العربي والإسلامي على حدٍّ سواء. فقد كانت لهم مكانة كبيرة في الأوساط العلمية والجماهرية في شتى البلاد العربية المشرقية.

ولعل أهم دورٍ لعبته جمعية العلماء بالمشرق، كان انطلاقا من مكتبها بالقاهرة بقيادة الإبراهيمي، فكان هناك بمثابة سفير للجزائر باحثا سُبلَ المساعدة للجزائر وتوضيح قضيتهم المشروعة ضد الاستعمار الفرنسي، ولمّا لاح لهيب الثورة التحريرية كان من المبادرين لتأييدها باسم مكتب جمعية العلماء في المشرق، بنشر البيانات تأييدا صريحا لمساندة الثورة بداية من 3 نوفمبر 1954[2].

ثانيا– اهتمام جمعية العلماء بالمشرق العربي:

عندما يتم تقليب صفحات تاريخ جمعية العلماء وما كان يقوم به قادتها وطلبتها منذ تأسيسها داخل وخارج الجزائر، يمكن القول أنّ هذه الجمعية كان لها نشاط غير عادي من حيث النشاط الكبير والعمل الدؤوب في مختلف النواحي، من أجل النهوض بالجزائر والجزائريين والوقوف أمام سياسات السلطة الاستعمارية الفرنسية ولأنّ من أكبر اهتماماتهم المشتركة قضية الجزائر المحتلّة، فكانت تستغل –لذلك– كل المناسبات من دينية واجتماعية وسياسية، سعيا منها لحشد أكبر عدد ممكن من الأنصار، خاصة إذا كانوا من العرب والمسلمين، فكانت ج ع لها نظرة عميقة تجاه المشرق العربي، لإمكانية تحقيق أهدافها في نصر قضية الجزائر، وهذا راجع لعدة عوامل وروابط دينية وثقافية وعرقية وجغرافية..

ولعلّ ما قام به الشيخ البشير الإبراهيمي عام 1952 قبل التوجّه للمشرق العربي لَمَّا كان في باريس لتفقُّد الشعبة المركزية لجمعية العلماء هناك، وتزامن وجود الوفود العربية على هامش لقاءات ممثلي البلدان العربية في اجتماع الجمعية العمومية (هـ.أ.م) في باريس[3]، لمّا أقامت جمعية العلماء مأدبة فخمة على

(1)– طويلب عبد الله، مدرسة دار الحديث بتلمسان في مقاومة السياسة الاستعمارية، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، مخبرا لتاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، ديسمبر، ع: ديسمبر 2013، أشغال الملتقى الوطني الرابع حول مؤسسات التعليم الجزائرية ودورها في البناء الوطني 1830–1962، 2013، ص ص 178 – 182.

(2)– عبد الحليم مرجي، قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الإبراهيمي وعلال الفاسي المرجع السابق، ص 123.

(3)– باعزيز بن عمر، من ذكرياتي عن الإمامين ..، المصدر السابق، ص 122.

شرف هذه الوفود، أين استغل الإبراهيمي ذلك بإلقائه خطابا هزّ شعور الحاضرين من الوفود العربية والإسلامية، عرّف من خلاله ماهية الجزائر بالنسبة للجزائريين وحقيقة قضيتها المشروعة بالنسبة للحاضرين حتى يُبيِّن أصل وأصالة الجزائر ومكانتها بين العالم العربي والإسلامي[1].

كان ذلك قبل الثورة التحريرية بحوالي ثلاث سنين، فما بالك وقد انفجرت بعد ذلك! كما لا ننس أنّ أغلب الوفود العربية حينذاك قد طلبت من الشيخ الإبراهيمي القدوم عليها في بلدانها من أجل مناقشة قضية الجزائر عامة وقضية الطلبة الجزائريين خاصة. فإذا قلنا أن رجال السياسة استحسنوا الشيخ الإبراهيمي، فمِن باب أولى أنهم حينما قام بنشر قضية الشعب الجزائري وثورته المباركة، في مختلف أقطار العالَمَين العربي والإسلامي كان أغلبهم لم يتوانوا بتقديم يد العَون والمساعدة ماديا ومعنويا حسب قدرة كل بلد.

عندما جاءت الثورة التحريرية وبدأ صوتها يلوح في أفق العالم العربي والإسلامي، وجدت جبهة التحرير الوطني أراضيه بِساطا سهلَ القبول بقضية الثورة وتقرير مصيرها، لعدّة عوامل أهمها الروابط الفكرية والثقافية والدينية والجغرافية، إضافة إلى وجود ثُلّة من الجزائريين من علماء ومفكّرين وطلبة وغيرهم، فكان من خيارات الثورة الاستعانة بكل كفاءات الوطن ومن بينهم رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الخارج التي كانت تراهم حريصين مثلها في مناهضة الاستعمار ومحاربته، فاستعانت بجمعية العلماء في الداخل والخارج على حدّ سواء.

المطلب الثاني: مكانة ج ع وأهمية مكاتبها في المشرق للتعريف بقضية الجزائر وثورتها

قبل قيام الثورة التحريرية ارتحل الشيخ الإبراهيمي إلى المشرق العربي بطلب من قياديي جمعية العلماء خوفا عليه من بطش الاستعمار، فكانت مغادرته الجزائر نحو المشرق يوم 07 مارس 1952، أين جعل القاهرة مركزا لأعمال مكتب الجمعية بالمشرق العربي، فكانت مصر منطلقا لزيارة أغلب بلدان المشرق العربي والإسلامي على حد سواء، على غرار العراق، الكويت، تركيا، إيران، سوريا، الأردن، القدس، باكستان.. أين قدّم عشرات المحاضرات والخُطب واللقاءات والمقالات، من أجل تقريب رؤى المشرق نحو الجزائر، وقضيّتها الثقافية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وكثيرا ما طالب المجتمعات والحكومات العربية والإسلامية بمساعدة الشعب الجزائري[2].

(1)– سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936– 1956، تصدير أبو القاسم سعد الله، تقديم محمد الصالح الصديق، دار هومة، 2011، ص 256.

(2)–Noureddin Khendoudi, ***Hommage et Témoignages, « Cheikh Mohamed El Bachir El Ibrahimi le Précurseur »***, Alem el Afkar, Alger, 2007, Pp 20 – 21.

أولا– مكاتب جمعية العلماء في المشرق أثناء الثورة التحريرية.

ففي واقع الأمر كانت جمعية العلماء من الهيئات الوطنية السّبّاقة للتعريف بالجزائر ومعاناتها جرّاء الهيمنة الاستعمارية الفرنسية، فأصبح العالم العربي يدرك بأن هناك وطنا عربيا خالصا ينتظر اللحاق بركب الأمّة العربية، كان هذا قبل الثورة، وما إن انطلقت حتى بادرت ج ع بالتعريف بها، فقامت بكسب العديد من العرب والمسلمين وغيرهم لصفِّ الثورة التحريرية. فكانت جُهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين انطلاقا من مكاتبها بالمشرق العربي وبحنكة أولئك الرجال الذين لم يدّخروا جهدا، فقد كانوا رجالا منفتحين على الآخر، خصوصا إذا تلاقت الرؤى والمواقف في وجه الاستعمار. وحتى وإن كانت مكاتب ج ع قليلة العدّة والعدد، لكن الرجل الواحد منهم كان بمثابة أمّة –على غرار الإبراهيمي والورتلاني، وعباس الحسين– باعتبار أنه لو قام بها واحد منهم لكفى وناب عن الآخرين، ولأنّ مبادئهم وأهدافهم واحدة وهمومهم مشتركة، ومن بين الهموم المشتركة قضية الجزائر وأحقيّتها في تقرير مصيرها.

فكان مكتب **ج ع** بالقاهرة بمثابة الناطق بأعمالها وباسمها في الخارج، والمصوّرُ لحقيقتها وأمانيها، وهو السفير الأمين بين الشعب الجزائري وبين الشرق العربي كله، وهو المُبلِّغ الصادق بين الطرفين[1]. وعليه فتواجد مكتب جمعية العلماء بالقاهرة[2] والمهام الكبيرة التي كان يقوم بها منذ وصول البشير الإبراهيمي مِصر وعدد من أعضاء الجمعية ومنهم الفضيل الورتيلاني[3].

ساهم هذا المكتب بشكل كبير في نشر قضية الثورة التحريرية، ويذكر هنا الشيخ عبد الرحمن جيلالي أنه يوم اندلعت الثورة التحريرية 1954 واستقرار الشيخ الإبراهيمي في مصر، عمِل بشكل كبير على إذْكاء الحماس الوطنيّ من أجل مصالح الجزائر بكل الوسائل المتاحة والمباحة كالمراسلة الشخصية والمكاتبات السِّرِّيّة، من أجل الكفاح ونشر حقيقة الوضع الجزائري لدى دول المشرق العربي والإسلامي، فكان بحقٍ همزة وصلٍ بين قادة الثورة الجزائرية ورؤساء وملوك تلك الدول[4].

---

(1)– في ثنايا رسالة بعث بها الإبراهيمي إلى محمد فاضل الجمالي، من أجل التأكيد على ضرورة الالتفاف حول الطلبة الجزائريين في المشرق بإعانة الجمعية عن طريقهم للحفاظ على الجزائر بتقديم الدعم لطلبة الجمعية في المشرق.. الإبراهيمي، الآثار، ج 4، المصدر السابق.

(2)– تم تأسيس مكتب جمعية العلماء بالقاهرة أثناء بداية مُكث الشيخ البشير الإبراهيمي الرئيس الثاني لجمعية العلماء، بمصر قبل اندلاع الثورة التحريرية، خلال 1952.

(3)– هو الفضيل حسنين الورتيلاني(1900– 1959) وُلد وتعلم القرآن الكريم ومبادئ الدين الأولية ببني ورتلان بالشرق الجزائري، من أكبر مجاهدي جمعية العلماء وأنجبهم، غادر الجزائر شابا بطلب من الإمام ابن باديس حيث كلّفه بتولي مكتب الجمعية في فرنسا، ثم غادرها نحو المشرق العربي والإسلامي، بطلب من الإبراهيمي ناضل من أجل الجزائر والعروبة والإسلام والإنسانية، ناهض الاستعمار والاستبداد. فقد قال فيه الإمام ابن باديس: " الفضيل الورتيلاني أمُّه الجزائر وأبوه الإسلام" وقال عنه الإبراهيمي: " الفضيل الورتيلاني؛ عميق الفكر، جريء اللسان على كلمة الحق، غيور على وطنه وغيرته على دينه"، محمد العيد تاورته، مسعود حسنين الورتيلاني، **الفضيل حسنين الورتيلاني، نصوص من آثاره، وشهادات العارفين بجهاده**، دار ألكسندر للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر.

(4)– عبد الرحمن الجيلالي، أسطر حول نشاط الشيخ البشير الإبراهيمي، الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بأقلام معاصريه، دار الأمّة، الجزائر، 2012، ص ص 381 – 382.

ففي بدايات الثورة التحريرية قام البشير الإبراهيمي والورتيلاني بلفت أنظار أقطار العالم الإسلامي والعربي نحو الجزائر وقضيتها المشروعة[1]، فكان الإبراهيمي ورفاقه بالقاهرة يرون أن الثورة التحريرية ضد فرنسا ما هي إلا نهاية حتمية لسياستها الاستعمارية وتسلُّطها المتزايد[2].

فقد ساهم هذا المكتب بشكل كبير في تقريب وجهات نظر عربية وإسلامية كثيرة عن حقيقة قضية الجزائر، خاصة فترة قيام الثورة التحريرية المباركة، وكان هذا التأثير– في البداية– قد مسّ أهم الشخصيات العربية آنذاك منهم "جمال عبد الناصر وأنور السادات"، باعتبارهما من بين أهم قُوّاد العرب في تلك الفترة، لِمَا كانت تتمتع به مِصر من قوّة استراتيجية.

والدليل على ذلك أن كلاًّ من جمال عبد الناصر وأنور السادات قاما بتصريحات شديدة اللهجة ضد الاستعمار عامّة والاستعمار الفرنسي بصفة خاصة، وما يقوم به من اضطهاد وتسلّط وقَمعٍ ضد الشعب الجزائري، وكان ذلك من خلال جريدة كارفور وجريدة الجمهورية المصرية[3].

هذا ما أدّى بمكتب الجمعية في القاهرة عن طريق البشير الإبراهيمي والفضيل الورتيلاني بإرسال برقيّتا شُكر وعِرفان[4] لكلّ من جمال عبد الناصر وأنور السادات، والتي تم نشرهما عبر كافة الصحف المصرية خلال نوفمبر 1954، وممّا جاء فيها: "شكرا عميقا لا نهاية لأثره على تصريحاتكم العبقرية لجريدة كارفور الاستعمارية.. حيَّاكُم الله وزملاؤكم القادة الأبرار وقوَّى بكم جهاد الأحرار وأخاف بكم الظالمين الأشرار وبارك رعايتكم لإخوانكم باستمرار.."[5].

---

(1)– ميلود مغزاوي، جمعية العلماء المسلمين، المرجع السابق، ص 59.

(2)– محمد غازي، المواقف السياسية للشيخ محمد البشير الإبراهيمي، الباحث، مجلة أكاديمية محكمة للعوم الإنسانية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، ع: 14، جانفي/ جوان، 2016.

(3)– محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 41.

(4)– كما عُهِد عن دور مكتب ج ع بإرسال البرقيات والرسائل إلى الزعماء والقادة العرب، فقبل هذه الرسالة وقبل حوالي ثلاثة أشهر من قيام الثورة التحريرية، بعث مكتب ج ع في القاهرة ببرقية إلى جمال عبد الناصر ورئيس وزرائه تتضمن تشكرات بسبب اهتمام مصر بقضية الجزائر وباقي أقطار المغرب العربي، ومما جاء في هذه البرقية: "أما اهتمامكم بقضايا المغرب العربي عامة وقضية الجزائر بصفة خاصة، فكلم منا عليه شكر خاص وتقدير مضاعف.."

كما أشاد بدور قيادة مصر على عزمهم في مساعدة الجزائر، خصوصا محاولة طرح قضية الجزائر في هيئة الأمم؛ وفحواها كما يلي: "وإن عزمكم الأخير على المطالبة بإدارج قضية الجزائر في جدول أعال هيئة الأمم المتحدة قد أوجب عليها زيادة إكبار لكم وتعظيم، وأكد لنا عظيم الأمل في عنايتكم بالقطر الجزائري البائي الذي يهدده الاستعمار الفرنسي محو دينه ومسخ الوصيلة بالاستئصال، فباسم ثلاثين مليونا من أبناء تلك الأقطار المسلمة العربية التي تمثل جمعية العلماء الجزائري اهتماماتهم بحق، وتدافع عن إسلامهم وعروبتهم من ثلاثين سنة بصدق، ومن بينهم أحد عشر مليونا في الجزائر، نؤكد لسيادتكم شكرنا وتقديرنا لمواقفكم مستزيدين من اهتمامكم وعطفكم راجين لكم من الله التوفيق". البصائر، ع:283، 6 محرم 1374هـ/3 أيول سبتمبر 1954م، ص 6.

(5)– محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، المصدر السابق، ص ص 41 – 42.

فكان الإبراهيمي منذ نوفمبر 1954 يَعرِض ويقدِّم بطولة الوطنيّة الجزائرية وحقيقة الثورة التحريرية، من خلال الرسائل والبيانات، فمن أوائل تلك البيانات التي أصدرها مكتب جمعية العلماء الجزائريين بالقاهرة كان في 02 نوفمبر 1954، التي قامت أغلب صحف مصر ووكالات الأنباء العالمية بنشره في 03 نوفمبر 1953[1]، ولقد نَشر بتاريخ الثامن من نفس الشهر بيانا آخر أعلن فيه عن تأييده للثورة الجزائرية[2].

كما أصدر كذلك في يوم 11 نوفمبر 1954 بيانا جاء تحت عنوان "أوسع المعلومات عن بداية الثورة في الجزائر" يصف فيه حوادث بدايات تفجير الثورة التحريرية عبر مختلف القطر الجزائري[3]. وأهم هذه البيانات الأولى النداء الذي وجَّهه عبر أثير إذاعة "صوت العرب" من القاهرة يوم 15 نوفمبر من نفس السنة بإمضائه وإمضاء نائبه الشيخ الفضيل الورتيلاني الذي باركا فيه عمليات أول نوفمبر وتأييد مكتب الجمعية في القاهرة للكفاح المسلَّح، وأهم ما جاء فيه؛ "..إنكم كتبتم البسملة بالدماء في صفحة الجهاد الطويلة.. التي هي شعاركم في التاريخ.. جاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[4]، فَهلُمُّوا إلى الكفاح المسلّح.. فسيروا على بركة الله وبعونه وتوفيقه.. إمَّا موتٌ وراءه الجَنَّة وإما حياة وراءها العِزّة والكرامة "[5].

كما قال يوم 22 ديسمبر 1954 واصفا الثورة الجزائرية؛ "بأنّها لا يمكن أن تُسقى بالماء بل بالدّماء الزكيّة، لأنها ستكون ثمرتها الحُرّية لا مَحالة.."[6].

وغالبا ما كانت جمعية العلماء تستغل مكانة مِصر إقليميا ودوليا باعتبارها تضم العديد من سفارات البلدان العربية والإسلامية لإبراز صوت الثورة التحريرية، ففي بداية مارس 1955 قام الإبراهيمي بالتوسُّط لدى جمال عبد الناصر والسلطات المصرية حتى يتم قبول بعض الطلبة الجزائريين الوافدين من طرف ج ع للدراسة في القاهرة، لكن إحدى التقارير الاستخباراتية الفرنسية ذكرت بأن عددهم كان حوالي عشرون طالبا،

---

(1)- الإبراهيمي، الآثار، ج5، مرجع سابق، ص 37.

(2)- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، 1404هـ-1984، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، ص 186. ومن ناحية موضوعية يجب قول أن هناك فرقا بين تبنِّي الثورة والدعوة لها، وبين الانضمام لجبهة التحرير والالتزام بشرعيتها بحكم الأزمات التي عصفت بالحركة الوطنية قبيل اندلاع الثورة المجيدة ؛ أنظر: أحمد حداد، الشيخ أحمد حماني ودوره في الحركة الإصلاحية والوطنية 1919-1998، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص 132. (بغضّ النظر هنا عن موقف الزبيري حول موقف جمعية العلماء في بدايات الثورة في الداخل وتباين وجهات نظر أعضائها في كيفية تقبل حقيقة الثورة.. فهذه المقالة تعمل على البحث في دور جمعية العلماء في كسب أصدقاء للثورة على المستوى العربي والإسلامي.. دون الخوض ردود أفعال جمعية العلماء في الجزائر أثناء بداية قيام الثورة..).

(3)- عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، ط2، ثالة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.، ص ص296 – 297.

(4)- قرآن كريم، سورة البقرة، الأية (249).

(5)- أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 210.

(6) - Noureddin Khendoudi, Op.Cit. p 108.

كان ظاهر ذلك بحجّة الدراسة ولكنهم من أجل جاءوا لأجل التدريب العسكري تحت قيادة عسكرية مصرية، وقد سُمح كذلك لعدة طلاب جزائريين بالأزهر خلال أفريل 1955 تابعين لـــــ ج ع من أجل التدريب العسكري من أجل الثورة بعد موافقة الإبراهيمي[1]. ولعل ذلك له علاقة باستقبال جمال عبد الناصر لممثلي الكشافة الإسلامية ثم ممثلي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[2].

كما تدخَّل الشيخ البشير الإبراهيمي بكلمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة لثورة نوفمبر عبر إذاعة القاهرة يوم 01 نوفمبر 1957، أبْرزَ فيها معاناة الشعب الجزائري وثورته في مسيرته نحو الحريّة مُقدِّما أغلى ما عنده روحه ودمه.. مهيبا بالشعوب العربية أولا ثم الإسلامية أن لا يخذلوا إخوانهم الجزائريين بدعم ثورتهم برفع الظلم والهوان عن الأرض والشعب، وذكَّرهم بأن لا يعجبوا ببطولات الثورة والتنديد بجرائم المستعمر فقط، بل بالعمل لا بالقول[3].

وهنا يمكن ملاحظة أن البشير الإبراهيمي بقي حريصا على تذكير كل من يصل إليه صوت الجزائر بالتشديد على دعم ومساندة الشعب الجزائري وثورته، لأنه كان يدرك بأن قوّة فرنسا قوة كبيرة عسكريا ودبلوماسيا، عكس الثورة الجزائرية فهي قاب قوسين أو أدنى إلاّ بكسب المزيد من التأييد العربي والإسلامي ومِن كل مَن له ذرّة إنسانية تخالف الظُلم والاستبداد والقهر والتسلُّط، وكل هذا يندرج في إطار التحرر الإنساني.

بدأت الدول العربية تُسهم – بحسب قدرة كل دولة– على حشد الدعم للثورة الجزائرية في كل من آسيا وأفريقيا، فظهرت فكرة تنظيم يوم خاص بالجزائر سُمِّي بـــــ "يوم الجزائر"، تأييدا ودعما لثورة نوفمبر وشعبها.

فقد كانت القاهرة دوما أرضا ليِّنة وخِصبة لإقامة مثل هذه المناسبات، التي تُستغل في ذكر مظاهر الاستعمار وسياساته وأثره على العالم العربي والإسلامي[4]. بالإضافة إلى دور العراق الذي لا يقلّ أهمّية عن دور البلدان العربية الأخرى في إبراز ونصرة الثورة ماديا ومعنويا وسياسيا، وهذا واضح خاصة بعد مشاركة رئيس جمعية العلماء في "أسبوع الجزائر" لدى دولة العراق الشقيق[5] والتي حضرها نيابة عن جبهة

---

(1) –Ibid.

(2)– عبد الكامل جويبة، قضايا الثورة الجزائررية في مجلة الآداب البيروتية (1954–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 121.

(3)– عبد القادر نور، صوت الإمام الإبراهيمي في الثورة، أحاديث الإمام عن الثورة في إذاعة صوت العرب، دار الوعي، ط1، الجزائر، 2013، ص ص 145– 152.

(4)– عبد القادر نور، صوت الإمام الإبراهيمي في الثورة، المصدر السابق، ص 152.

(5)– فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1984، ص ص 644 – 645.

التحرير الوطني[1] أثناء المهرجان الوطني العراقي الرابع، وأثناء افتتاح "أسبوع الجزائر" فيها، أكّد على ضرورة معرفة حقيقة ثورة الشعب الجزائري مِن كلّ الإخْوة العرب، وأن يساعدوه بكل المَعونات ماديا ومعنويا، خاصة المالية منها، عن طريق الاستفادة من زكاة الأموال من العراقيين، فهي أحد الوسائل الممكنة من أجل اقتناء الأسلحة اللازمة لمواصلة الثورة المسلّحة ضد الاحتلال فقد ذكّرهم قائلا؛ "..ولِزكاة الأخوَة، يؤدِّيها عربيّ الشرق، حقّا، ويأخذها عربيّ الغرب مُستحقا، فتَتْقلِبُ في يده سلاحا يَقتُل به عدُوَّ الفريقين.."[2].

كما حرَّض الإبراهيمي على الإسراع في مساعدة إخوانهم من الجزائريين ورفع فيهم الهِمم وعدم التهاون والتساهل في إعانة الثورة الجزائرية، بتذكيرهم بعلاقة ورابط العروبة والدِّين والتاريخ. فهو كان يرى بأن فشل ثورة الجزائر هو من فشل كل العرب والمسلمين، لأن الجزء عنده هو الكلّ، فلا فرق عنده بين جزء وآخر، وبما أن العراق قد نال حرّيّته وسيادته كان لزاما عليه أن يبادر ويهُبّ لمساعدة الجزائر لنيل حريتها وسيادتها، ولأن ثورة الجزائر هي إحدى حلقات سلسلة الثورات العربية شرقا وغربا[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن محمد فاضل الجمالي[4] أحد القادة السياسيين العرب في تلك الفترة، ذكر أنَّ الشيخ الإبراهيمي كان دائم الحركة جمّ النشاط في سبيل تعريف العالم بقضية الجزائر وكسب العون من الإخوان والأصدقاء للثورة الجزائرية، مِمّا كان له أثر كبير في ضمِّ العراق شعبا وحكومة في صف قضية الجزائر، فقد كانت الثورة التحريرية همّه الشاغل خصوصا في حثِّ العرب والمسلمين على نُصرة الجزائر سياسيا وعسكريا وماديا، فكان العراق من السبّاقين في مساعدة الجزائر وثورتها وخدمة قضيتها العادلة[5].

---

(1)– جبهة التحرير الوطني؛ هي الجناح السياسي للثورة التحريرية الجزائرية ظهرت للعيان بداية انطلاق الثورة الجزائرية 01 نوفمبر 1954، والتي انطوى تحت لوائها أغلب أحزاب وهيئات الحركة الوطنية بداية من 1956..

(2)– محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، المصدر السابق، ص 131.

(3)– الإبراهيمي، في قلب المعركة، المصدر السابق، ص ص 131 – 136.

(4) – ولد محمد فاضل عباس الجمالي في الكاظمية عام 1903 من عائلة دينية محافظة اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد بعدها التحق بالجامعة الاميركية في بيروت فنال شهادة بي أي في التربية.، عاد الى بغداد وعين مدرساً في دار المعلمين الابتدائية في 19 أكتوبر عام 1918م.قضى اعواماً في التدريس ثم سافر الى اميركا للدراسة هناك فحصل على شهادة (بي ايج دي) في فلسفة التربية فعاد الى وطنه ليشغل وظائف عدة في ديوان وزارة المعارف منها مديرية التربية والتدريس العام ومنصب المفتش العام ومنصب مدير المعارف العام بعدها انتقل الى الخارجية ليعين مديراً للخارجية ثم اختير وزيراً للخارجية فوزير مفوضاً للعراق في القاهرة بعدها استوزر للخارجية ثانية، ترأّس الجمالي الوفد العراقي في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة اكثر من مرة. وفي 24 جانفي عام 1953 انتخب رئيساً لمجلس النواب في دورته الانتخابية الثالثة عشر في عهد وزارة نور الدين محمود.في 17 سبتمبر 1953 شكل وزارته الاولى ثم اعاد تشكيلها ثانية في 8 مارس 1954.

(5)– محمد فاضل الجمالي، الشيخ البشير الإبراهيمي " كما عرفته "، عثمان شبوب، الشيخ البشير الإبراهيمي، بأقلام معاصريه، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 124.

زيادة على ذلك، تلك الرسالتين التي توجّه بهما إلى كل من مفتي عام المملكة العربية السعودية والقائم على هيئة الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكر[1]، يذّكِّرهما بواجب المسلمين على بعضهما البعض خاصة في الشدائد وتحريضهم على إعانة المسلمين على أعدائهم، لأن عدوّهم واحد، كما ذكّرهم بمساعدة إخوانهم المجاهدين على أرض الجزائر وأن الجزائر بها رجال مجاهدين لا يحتاجون إلاَّ المعونة المادية والمعنوية من سلاح ومال ودعاء[2]. وعلى إثر ذلك وعده الملك سُعود بتبرعات معتبرة، أُرسلت فيما بعد إلى جبهة التحرير الوطني[3].

إضافة إلى قدرة الإبراهيمي الأدبية وشخصيته العلمية في كسب ود العرب للجزائر، فكذلك لا يقل عن مكانة وقدرة الشيخ العباس بن الحسين وتأثيره في أوساط الخليج باعتباره عضو المكتب الإداري للجمعية في السعودية والمتحدث باسم مكتب ج ع في بلاد الحجاز وفي باقي دول الخليج العربي، فكانت له نشاطات تحريضية بدافع العروبة والإسلام للفت انتباه الأشقاء في الحجاز لما يجري في الجزائر من الثورة وما تحتاجه لنصرتها، فكانت المملكة السعودية من أوائل الدول العربية تبرُعا للثورة[4].

فكانت نشاطات الشيخ عباس الحسين في القاهرة ثم في الحجاز، قد بدأت منذ وصوله خلال أكتوبر 1955 أين قام بعدة لقاءات واجتماعات رفقة لجنة تحرير شمال أفريقيا بداية من 24 جانفي والتقاء مدير المخابرات المصرية فتحي الديب وكل من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف ومحمد خيضر من أجل التأكيد على إسهام **ج ع** لمساعدة جبهة التحرير الوطني في الخارج بتقديم كل الإمكانيات المادية والمعنوية، وهذا ما قام به أكثر بعدما غادر القاهرة متوجها نحو الحجاز والكويت[5].

يمكن أن نستشف من موقف المملكة العربية السعودية أو باقي الدول العربية في دعمها للجزائر كونها تنظر إلى كل الأطُر من عِدّة زوايا أهمها العقيدة والعروبة وامتداد التاريخ والجغرافيا للكيان العربي والإسلامي، بالإضافة إلى العلاقة المتينة التي كان يُحظى بها ابن باديس والإبراهيمي لمّا كانا ببلاد الحجاز بين مكة والمدينة علما وتعليما.

بالإضافة إلى أنه بعد حلِّ جمعية العلماء في الجزائر وانضمامها الرسمي للثورة خلال جانفي 1956 أدركت جبهة التحرير الوطني أنّ جمعية العلماء لها دورٌ فعّال في إبراز القضية الجزائرية لِكونها تملك كل إمكانيات التواصل والاجتماعي والعلمي وحتى السياسي. ويذكُر المؤرخ ناصر الدين سعيدوني؛ بأن جبهة

---

(1)– مفتي عام المملكة السعودية آنذاك هو الشيخ محمد بن براهيم آل الشيخ، حفيد المصلح الشيخ محمد بن عبد الوهّاب. ورئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الشيخ عمر بن حسن، وهما من كبار علماء الحجاز.

(2)–الإبراهيمي، آثار، ج5، مصدر سابق، ص ص 224 – 225.

(3)– المصدر نفسه، ص 204.

(4)– نفسه.

(5) –**Archives** de Wilaya **d'Oran**, **I /10** .OP.Cit.

التحرير الوطني قامت بإسناد العديد من المهمَّات الخارجية في إطار التعريف بالقضية الجزائرية وثورتها التحريرية إلى كثير من أعضاء جمعية العلماء، في أنحاء المشرق الإسلامي[1].

فأوكلت للبشير الإبراهيمي خلال 1956 برئاسةِ بِعثةِ جبهة التحرير إلى باكستان[2]. ودامت فترة من الزمن[3]، حيث أنّ هذه المَهمة قد نجحت بسبب ما لاقته من صدى كبيرا في أوساط المجتمع الباكستاني سياسيا، اجتماعيا، وثقافيا، وهذا واضح من كل المحاضرات واللقاءات والمحادثات التي قام بها هناك، فأصبحت ثورة التحرير تمتلك صديقا وداعما جديدا يضاف إلى جملة من الدول والأمم المساندة لثورة الشعب الجزائري[4].

فزيارت الإبراهيمي إلى باكستان، التي قام خلالها بجولة لأكثر من 15 مدينة وقرية، ألقى فيها أكثر من 70 محاضرة وخُطبة، دعا فيها إلى التعريف بالجزائر من أجل كسب صديق جديد إلى قضية الجزائر وثورته التحريرية[5]، فكان لها التأثير العظيم في النفوس، وقد حصلت الجزائر على الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، وهذا بعد البيان الذي ألقاه الإبراهيمي هناك[6].

وعليه فإن صدى زيارات البشير الإبراهيمي إلى باكستان الأولى والثانية كان لها أثرا بالغا في تحقيق مساندة الثورة الجزائرية، عندما نرى ذلك في ردود فعل أحد علماء الهند "أبو الحسن الندوي" حينما بعث برسالة إلى الفضيل الورتيلاني يتحدث فيها باسم مسلمي الهند وباكستان على حد سواء، يبيّن له دعمه ودعم كل من مسلمي الهند وباكستان لثورة الجزائر المباركة. حيث قال فيها: "..حتى وَدِدتُّ لو أنني كنت هناك، في جبالها أو سهولها أحمل البندقية.. يشرِّفني بالانتساب إلى المجاهدين.. وأنّ ستمائة مليون من المسلمين والكثير من أحرار الغرب والشرف يحملون مثل عواطفي أو أحسن منها.. فهي قوة لا يستهان بها.."[7] وقد طلب منه أن يؤدي عنه تحيّات الهند والباكستان جميعا تقديرهم ودعمهم المعنوي والسياسي لثوّار الثورة التحريرية، ويذكِّره بقول الله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[8].

---

(1)– ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 228.

(2)– هذه الزيارة الثانية لباكستان، قد كانت أولى زيارات الشيخ إلى باكستان عام 1952، حين قام بتمثيل الجزائر في مؤتمر شعوب العالم الإسلامي. وهناك كان ترك أثرا إيجابيا ساهم بعد اندلاع الثورة في تقبّلها لدى الباكستان والهند.

(3)– يذكر محمد درق(المرجع السابق)، أن الشيخ الإبراهيمي مكث في باكستان حوالي عام ونصف، وهذه المدة غير ممكنة بأي حال من الأحوال فقد ذكر هو نفسه أنه لم تدم إقامته هناك عدة شهور قليلة، ثم عاد إلى القاهرة وتنقل بين العيدد من بلدان المشرق. ربما العام ونصف هي مدة جولته إلى مختلف تلك البلاد العربية والإسلامية..

(4)– محمد درق، المصدر السابق، ص ص 127 – 128.

(5)– عبد القادر نور، صوت الإمام الإبراهيمي في الثورة، المصدر السابق.

(6)– توفيق جمعات، المرجع السابق، ص 204.

(7)– محمد العيد تاورتة، الفضيل حسنين الورتيلاني، المصدر السابق، ص ص 220 – 222.

(8)– قرآن كريم، سورة البقرة، الأية (249).

ومن هذه البرقيّة يمكن استنتاج بأن الشعب الهندي والباكستاني كانا يساندان كل القضايا العادلة، خاصة قضايا العالم الإسلامي، حتى وإن كانت الإمكانيات غير كافية، وهذا واضح من خلال تذكير الجزائريين بهذه الآيات لتحفيز المعنويات.

فيمكن القول أنّ من بين أسباب لجوء جبهة التحرير إلى استعمال قادة وأعضاء جمعية العلماء في التعريف بقضية الجزائر لعدّة عوامل أهمها على الإطلاق الدور الذي لعبته جمعية العلماء قبل الثورة في هذه البلدان، خاصة تلك التي زارها العديد من علماء الجمعية وعلى رأسهم الشيخين الإبراهيمي والورتيلاني.. فقد زار الورتيلاني العديد من دول العالم الإسلامي المشرقية[1]، كما التقى العديد من رؤساء وزعماء العرب والمسلمين، كعبد الرحمن عزام[2] باشا أمين العام لجامعة الدول العربية، ومحمد عبد اللطيف درّاز رئيس الأزهر، وعبد الكريم الخطابي، زعيم ثورة الريف المغربية، وأحمد سوكارنو رئيس إندونيسيا في جاكرتا..[3] لذلك فقد كانت لرجال جمعية العلماء علاقات كبيرة مع قادة وشعوب تلك الدول، وقلّما وُجِد ذلك بالنسبة لقادة هيئات وأحزاب الحركة الوطنية قبل الثورة.

ثانيا– دور جمعية العلماء في التعريف بالثورة الجزائرية في المحافل الدولية:

كان لجمعية العلماء صدىً كبيرا في العالم العربي والإسلامي، لذلك نجد كثيرا من رموزها ربما يتفاوتون فيما بينهم بفارق السن أحيانا وفارق الكفاءة أحيانا أخرى، ولكن عندما نُسقط إسهامات كل واحدٍ منهم نجد أنّ هناك مقاربات كثيرة فيما بينهم، خاصة ما تعلق الأمر بمساهماتهم في التعريف بالجزائر وثورتها وقضيتها العادلة على الصعيد الخارجي.

فكانت مساهمة ج ع في التعريف بالقضية الجزائرية وثورتها المباركة بداية نوفمبر من 1954، أي خلال الانطلاقات الأولى من تفجيرها، فكان الإبراهيمي من أوائل الجزائريين العاملين على تفعيل دور الدول العربية من أجل إيصال صوت الثورة الجزائرية وقضيتها في المحافل الدولية.

---

(1)– من بين هته الدول (مصر، اليمن، الكويت، السعودية، إيران، سوريا، لبنان، تركيا، باكستان، الهند، جاكرتا، إندونيسيا..).

(2)– عبد الرحمن عزام باشا (1893 م – 1976) من أبناء الجيزة بمصر، أصبح في 22 مارس1945 م الأمين العام الأول لجامعة الدول العربية في قمة أنشاص وبقي أمينا عاما إلى عام1952 م .وهو عم عبد الوهاب محمد حسن عزام.يسمي "جيغيفارا العرب" لأنه شارك في حروب كثيره منها حارب ضد الصرب في صفوف العثمانيون وروسيا وحارب الإنجليز مع أحمد الشريف السنوسي والفرنسيين وحارب ضد الطليان واحتل مع محمد صالح حرب والسيد أحمد الشريف الواحات المصرية .أنشأ الجيش المرابط خلال الحرب العالمية الثانية وساهم في صنع أول جمهوريه في العالم العربي الجمهورية الطرابلسية. أنظر : http://ar.wikipedia.org/wiki/

شارك في وفد مصر التأسيسي للجامعة واختير بالإجماع أمينا عاما لها، قاد الجامعة العربية إلى مناصرة إندونيسيا بعد الاستقلال فبادرت دول الجامعة إلى الاعتراف بها دولة مستقلة. أنظر أيضا موقع الجزائرة نت:http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons

(3)– ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 141.

وكانت المملكة العربية السعودية أول من حاول رفع وإيصال قضية الثورة الجزائرية للأمم المتحدة في دورة 1954، فحسب ما ذكره فاضل الجمالي كان هذا الموقف من السعودية بعدما إحدى الاجتماعات الدورية لوزراء خارجية العرب لجامعة الدول العربية خلال نوفمبر 1954، حيث استغلت ج ع هذا الاجتماع وطالبت حكومات تلك الدول بتقديم المساعدة المعنوية والمادية لها[1]. وفعلا فقد قبِلت المملكة العربية السعودية برفعِ وإيصال قضية الثورة الجزائرية للأمم المتحدة في دورة 1954[2].

وبعدما أدركت ج ع إمكانية مساعدة الدول العربية للقضية الجزائرية وثورتها، جدّدت ثقتها بنخوة العرب في تحقيق مسعاها في إيصال صوت الثورة أكثر فأكثر بداية من الجامعة العربية ثم المنظمات الدولية وعلى رأسها هـــ.أ.م، حيث قام مكتبها في القاهرة بأعمال دبلوماسية حثيثة في إطار تحريض الدول العربية الكبرى بمساعدة الثورة التحريرية والشعب الجزائري، بطرح القضية الجزائرية وتقرير مصيرها عن طريق أروقة المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، ومن أمثلة ذلك، البرقية التي أرسلها الإبراهيمي باسم ج ع إلى الملك السعود الفيصل ملك العربية السعودية خلال 09 جانفي 1955[3]، يشكره فيها باسم الشعب الجزائري وثورته المباركة على الموقف السعودي ودعمه للثورة وموقف الجزائر من الاستعمار[4].

وهذا بعد محاولة العربية السعودية طرح القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للأمم المتحدة بداية من 05 يناير كانون الثاني 1955، أين قدّم منوب السعودية مذكِّرة إلى مجلس الأمن لفَت فيها إلى المجتمع الدولي خطورة الحالة التي تعيشها الجزائر معتبرا ذلك تهديدا للأمن والسلام العالميين[5].

كما طالب الإبراهيمي أيضا تلك البرقية ضرورة المساندة المادية واللوجستية، فقد حثّه فيها بتكثيف دوره في الضغط خاصة على هيئة الأمم المتحدة عبر سفيرها في واشنطن، فقد استهلّ تلك الرسالة بتذكيره بالعلاقة الوطيدة بين الشعب الجزائري والشعوب العربية الإسلامية ووشائج الروابط العريقة من ثقافة ودين ولغة.. مذكِّرا إياه بحق الجزائر على كافة الدول العربية والإسلامية في ضرورة النظر إليها والإسراع في مساندة قضيتها، خاصة في أروِقة السياسة الدولية عن طريق الجامعة العربية وطرحها دوليا في جداول أعمال الهيئات الإقليمية والعالمية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة..[6]

وبعد حوالي شهر من تلك الرسالة، قابل الإبراهيمي الأمير فيصل وزير المملكة السعودية لدى جامعة الدول العربية ومبعوثها إلى باندونغ، في 7 أفريل 1955، حيث حرص على التأكيد لطلب الدعم والمساندة

(1)– محمد فاضل الجمّالي، المرجع السابق، ص 141.
(2)– الإبراهيمي، آثار، مصدر سابق، ج5، ص 51.
(3)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، المصدر السابق، ص ص 298 – 299.
(4)– الإبراهيمي، آثار، مصدر سابق، ج5، ص 51.
(5)– عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص 123.
(6)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، المصدر السابق، ص ص 298 – 299.

الكاملة لبلاده في هذا المؤتمر ورفعها إلى مستوى هيئة الأمم المتحدة[1]. مع الإشارة هنا إلى أن الملك سُعود قبل ذلك قد أمر بإدراج قضية الجزائر وثورتها في جدول أعمال الجامعة العربية، مقترحا باستخدام أحد الشخصيات العربية الناشطة سياسيا آنذاك وهما "أحمد بك الشقيري[2]" و"عبد الرحمن عزام باشا".

ولجهود المملكة السعودية وملِكها في مساندة الجزائر على هذا المستوى العربي والدولي قام الإبراهيمي بإرسال برقية يشيد فيها بجميل السعودية قيادةً وشعبا في خدمة القضايا العربية عامة والجزائرية خاصة، ومما جاء في تلك البرقية؛ ".. حضرة صاحب الجلالة الملك سعود.. ما زلنا نعتقد أن جلالتكم أعلم الناس بآثار الحركة الإصلاحية في الجزائر ثقافيا وعمليا وسياسيا.. وأن خطوتكم الجريئة في توصية مندوبكم إلى مجلس الجامعة العربية لإثارة القضية الجزائرية عربيا ثم لعرضها على هيئة الأمم المتحدة.. ونحن نشكركم باسم الأمّة الجزائرية لاهتمامكم بقضاياها.. أيَّدكم الله ونصرَ بِكُمُ الحقّ.."[3].

ولكفاءة البشير الإبراهيمي ومكانته لدى جبهة التحرير الوطني، تم تعيينه كسفير للوطنية الجزائرية على رأس لجنة تألّفت من الفضيل الورتيلاني، وأحمد بيوض، الشاذلي مكّي، وخيضر ولحول، وأحمد مزغنة أيضا[4] حيث قابلوا رئيس وزراء الهند "نيهرو" في 15 نوفمبر 1955، أين قدّم له الإبراهيمي باسم اللجنة مذكِّرةً حول القضية الجزائرية، وعلى إثرها قام نِهْرو بوعدهم بدعم بلاده للثورة في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا إثر اجتماع منظمة الدول الآفرو آسيوية بداية من 18 أفريل 1955[5].

وبمناسبة هذا المؤتمر قام الإبراهيمي بإرسال رسالة صوتية إلى مختلف الدول العربية والإسلامية المشاركة فيه، يحثّهم فيها إلى عدم نسيان قضية الدول المستعمَرة وتذكيرهم بواجبات الأخوّة في الدين وفي العروبة وفي الإنسانية، وأن لا ينسوا دورهم المنوط به في نشر القضايا العادلة في مختلف الأروقة الإقليمية والدولية[6].

وفعلا حاولت هذه الدول بتقديمها لقضية الجزائر خلال أكتوبر 1955 لدى هيئة الأمم المتحدة حتى حازت على أغلبية الأصوات من أجل إدراجها كقضية "تقرير المصير" لأول مرّة في أروقة الأمم المتحدة،

---

(1)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، المرجع السابق، 126.

(2)– أحمد بك الشقيري (1908–1980) سياسي فلسطيني وأول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما ارتبط بتكوين جيش التحرير الفلسطيني والدعوة إلى الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لحل القضية الفلسطينية .،والده هو أسعد الشقيري مفتي الجيش الرابع العثماني. وما يميز هذا المناضل هو محاربة كل أشكال الاستعمار ، فقد ساهم في الكثير من خطبه السياسية في جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة الدفاع عن قضية الثورة التحريرية. أنظ : http://www.blindtec.net/vb/blindtec4913.html

(3)– محمد البشير الإبراهيمي ، في قلب المعركة، المصدر السابق، ص ص 57 – 58.

(4)– وهؤلاء الأعضاء كانوا ينتمون إلى كل من جمعية العلماء، البيان والحرية، وحركة انتصار الحريات.

(5)– خيثر، قضايا في الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ص 124 – 125.

(6)– الإبراهيمي ، الآثار، المصدر السابق، ج5، ص 25.

رغم المعارضة الشديدة لفرنسا وبعض حلفائها[1]. ومن بين الدول العربية والإسلامية التي أسهم رجال جمعية العلماء في ضمهم وكسبهم للثورة التحريرية على غرار مصر، نجد العراق، السعودية، سوريا، اليمن، باكستان، إيران، أفغانستان، اندونيسيا، السودان[2].

فقد كان الإبراهيمي كأبرز المحفّزِين لهذا الدور الهام في مسيرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وهذا عن طريق الوفد العراقي للأمم المتحدة، بمحاولة تحريضه لرئيس الوفد "محمد فاضل الجمالي"، بضرورة مناقشة قضية الجزائر والمغرب العربي بصفة عامة[3].

وعليه، فقوّة الإبراهيمي العلمية والأدبية ساعدت كثيرا في التأثير على الحكومات والشعوب العربية والإسلامية، وهذا ما قاله فاضل الجمّالي عن قدرة الإبراهيمي في الإقناع، ويستدل على ذلك بأنّ الوفد العراقي قد تحرّك في صف القضية الجزائرية ابتداء من اجتماعات الحكومة السرية، إضافة إلى مؤتمر باندونغ، بإثارة قضية الجزائر من طرف الوفد العراقي، ولأنّ العراق كان ينظر أن حقّ الجزائر بتقرير مصيرها كان من الأمور الطبيعية وغير القابلة للنقاش[4]. وفي كل هذه الأحوال كان الشيخ البشير الإبراهيمي من أكبر المُحفِّزين للحكومة العراقية ومتتبعا ما يجري في العراق من أجل الجزائر المجاهدة، فلم تقتصر اتصالاته على الجهات الرسمية فقط، بل كانت له جهودا موجهة إلى رجال الفكر القومي والصحافة وعلماء الدِّين، حيث كان يُذكِّي فيهم الحماس والغَيرة دفاعا عن الجزائر ونصر قضيتها، بِبَثِّ رُوحِ المسؤولية المشتركة في الجهاد ضِدّ فرنسا والاستعمار[5].

ربما لم تُعْرض القضية بشكل علني وصريح في جداول أعمال هــ.أ.م ومجلس أمنها إلاّ بعد اجتماع 27 جانفي 1958 بتُركيا تحت لواء حلف بغداد، باعتبار هذا الحلف كان يضم كافة الدول الغربية بما فيها فرنسا.. فقد راسلت جبهة التحرير كل من خارجية العراق، تركيا، إيران وباكستان، مطالبة إيّاهم باستعمال كل نفوذهم لإلزام الاستعمار الفرنسي بطَرْحِ القضية ومناقشتها نقاشا عادلا..[6]

(1)– عبد القادر نور، صوت الإمام الإبراهيمي في القاهرة، المصدر السابق، ص ص 134 – 135.

(2)– اسعد لهلالي، جمعية العلماء المسلمين وثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، بيت الحكمة، الجزائر، 2015، ص 212.

(3)– عرعار كريمة، المرجع السابق، ص 135.

(4)– محمد فاضل الجمالي، الشيخ البشير الإبراهيمي " كما عرفته " ، عثمان شبوب، الشيخ البشير الإبراهيمي، بأقلام معاصريه، المصدر السابق، ص 125.

(5)– محمد فاضل الجمالي، المصدر السابق، ص 126.

(6)– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 365.

ورغم كل العراقيل التي بذلتها الدول الكبرى العضوة في حلف بغداد لتحييد القضية الجزائرية باعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا[1]، إلا موقف العراق كان من موقف فاضل الجمالي عندما ردّ عليهم بأن الجزائر لم تكن ولن تكون جزء من فرنسا[2].

وتأكيدا على الدور الأساسي لجمعية العلماء في المشرق العربي أنه كانت الجزائر دائما حاضرة في وجدان رجالات ج ع، من أجل إحياء ذكرى ثورة نوفمبر، تعظيما لشأنها، ودائمةَ التأكيد على أن دور العالم العربي والإسلامي هو دور فعال في أخذ الجزائر وضمِّها من جديد في أرض الوطن العربي، وأن الإخْوَة المشارقة يجب أن يكون لهم دورٌ في مسيرة النضال الجزائري ضد الاستعمار..[3]، وهذا ما تحقق فعلا بمساندة كافة الدول العربية للثورة التحريرية، وكانت ج ع لها أثرا كبيرا في تجسيد مكانتها في كسب ود ومساندة العالم العربي لصالح القضية الجزائرية وثورتها المباركة منذ بداية انطلاقتها إلى غاية تحقيق النصر الذي طالما ناشدته ج ع برفع سقف الحرية ومناهضة الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

المطلب الثالث: دور بعض قياديي جمعية العلماء لصالح الثورة الجزائرية

من بين أهم التفاعلات السياسية الثورية والتحريرية إسهام ج ع في المشاركة مع قياديي الأحزاب الوطنية الجزائرية بتشكيل ما أُطلق عليه "بجبهة تحرير الجزائر" عن طريق مكتبها في القاهرة، فكان دور رجال ج ع له أثر في تقريب حقيقة الثورة لدى جل العرب، ولعل دور الإبراهيمي كان لا يقل أهمية عن دور كل من الفضيل الورتلاني، وتوفيق المدني الذين رأت فيهم جبهة التحرير الوطني شخصية وطنية صادقة، لهم إمكانية وقدرة في تقوية الوفد الخارجي للجبهة. وكل هذا من أجل حشد المساندة الخارجية لقضية الثورة، فهي لم تكن تحتاج إلى الرجال بقدر ما كانت تبحث عن آليات ديبلوماسية ولوجستية لتثبيت الثورة ونصرتها في الداخل عن طريق المساندة العربية والدولية.

(1)– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص 365.

(2)– عرعار كريمة، المرجع السابق، ص 137.

(3)– محمد بغالي، بن بلة، والإبراهيمي، ومزغنة يوقعون وثيقة جبهة موحدة، جريدة الخبر، ع:1426، 02نوفمبر2005،الجزائر، ص15

أولا– دور جمعية العلماء في تأسيس جبهة خارجية لمساندة الثورة الجزائرية:

من بين الأعمال الوحدوية بين الوطنيين الجزائريين في الخارج، إسهام جمعية العلماءفي إنشاء "جبهة تحرير الجزائر" في القاهرة في 17 فيفري 1955[1]. ويذكر رجل المخابرات المصري فتحي الديب[2] أنه نظّم عدة اجتماعات من أجل إنشاء مكتب "جبهة تحرير الجزائر" التي ضمت العديد من الشخصيات السياسية والجمعوية، فبعد الاجتماع الثاني يوم 22 جانفي 1955 معيّة الشيخ البشير الإبراهيمي وبحضور ممثلو الهيئات والأحزاب الجزائرية[3] تمّ الاتفاق حول توقيع "ميثاق جبهة تحرير الجزائر"[4].

وابتعادا عن التحاليل السياسية[5]، فإنشاء "جبهة جزائرية" في الخارج كان الهدف منها مبدئيا هو مساندة الثورة التحريرية، عبر اكتساب مناصرين وأصدقاء للثورة التحريرية[6]، ولأجْلِ التعبئة لصالح القضية

---

(1)– عبد القادر نور، صوت الإمام الإبراهيمي في الثورة... المصدر السابق، ص 87 – 88.

(2)– هو: أحمد فتحي مبروك إبراهيم الديب (1923 – 2003)؛ شارك في تأسيس جهاز المخابرات العامة المصرية وإذاعة صوت العرب ومهندس حركات التحرر، كان فتحي الديب رجل المهام الخاصة لعبد الناصر وأحد أبرز معاونيه في قضايا الشئون العربية.، حيث ترأّس دائرة الشئون العربية في جهاز الاستخبارات،وأوكل إليه إعداد خطة لتحرير دول الوطن العربي من الاستعمار. وقام الديب بإنجاز هذه المهمة، ومن خلالها تأسست إذاعة صوت العربكأداة إعلامية لثورة يوليو 1952 في معاركها ضدالاستعمار. ساهم كثيرا في مساندة الثورة الجزائرية وفي فترت ما بعد الاستقلال.. توفي عام 2003. أنظر: http://www.marefa.org/index.php.

(3)– الشيخ محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورتيلاني عن جمعية العلماء، وأحمد مزغنة والشاذلي المكي ممثلان عن مصالي الحاج، وأحمد بيوض عن حزب البيان، وحسين الاحول، محمد يزيد، أحمد بن بيلا، محمد خيضر، وحسين آيت أحمد عن جبهة التحرير الوطني.

(4)– فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1990، ص 78.

(5)– والمقصود هنا، مشاركة بعض أتباع مصالي الحاج (أحمد مزغنة والشاذلي المكي) من جماعة المصاليين الذين كانوا في بداية الثورة غير راضين عن توقيت تفجير الثورة، حيث لم يكون مصالي ولا من معه هم المفجّرين الحقيقيين للثورة، ورغم ذلك كان بعضهم ممن أسسوا جبهة تحرير الجزائر بالقاهرة، مع العلم بأن جبهة التحرير الوطني المتحدث باسم الثورة التحريرية في الداخل قد شاركت بمحمد خيضر وحسين آيت أحمد وبن بلة ضمن تلك الجبهة.. ولم يعارضوا المصاليين.. لذلك تبقى علامات استفهام حول ذلك.. لكن جبهة تحرير الجزائر لم تدم فسرعان ما انتهت، لأن جبهة التحرير الوطني أصبح لها نفوذ ودور أساسي في الخارج باعتبارها الهيئة السياسية الوحيدة المتحدثة باسم الثورة التحريرية سواء في الداخل أو في الخارج... مع العلم أنه لم يتم الإفصاح بصورة واضحة عن بقاء مكتب جمعية العلماء في الخارج تابع لجبهة التحرير الوطني في الخارج أم لا، لذلك يقودنا إلى التساؤل عن مكتب جمعية العلماء هل بقى ينشط باسم ج ع إلى ما بعد مؤتمر الصومام 1956 أم لا؟، وهنا يمكن القول بأن مكتب ج ع قبل ذلك كان يعمل للثورة التحريرية والجزائر عامة، أما بعد البلاغ العام الذي أصدرته ج ع في الجزائر بداية 1956 بتبني الثورة وقيادتها المتمثلة في جبهة التحرير الوطني، يمكن القول بأن ج ع في الداخل كانت تحت لواء الثورة وجبهة وجيش التحرير الوطنيين بصفة مباشرة، وإذا كان الحال كذلك في الداخل لا غرو بأنه كذلك في الخارج؛ لأن هناك تنسيقا متواصلا بين قادة الجمعية في الداخل وفي الخارج، حتى وإن كان مكتب ج ع في الخارج بقى ينشط ويعمل، كونه غير مُنحلّ في ج ت و، لكنه بقى تحت راية الثورة، لأنّ جل الرسائل والبرقيات التي كان يبعث بها الإبراهيمي أو الورتلاني إلى حكومات الدول العربية كانت باسم ج ع وباسم الثورة التحريرية دون ذكر جبهة التحرير الوطني، حسب ما تم ذكره في ثنايا هذا المبحث. ولأن حكومات وشعوب الدول العربية بقت تنظر إلى ج ع في الخارج عنصرا فعالا في الثورة التحريرية الجزائرية. بالإضافة إلى أن مكتب ج ع في الخارج لم يتحدث باسمه بصفة انفرادية دون ذكر الثورة أو التنويه بها، فدائما يتحدث باسم الثورة المباركة، وإذا تحدث مكتب ج ع باسم الشعب وثورته المباركة، فهذا اعترافا ضمنيا بجبهة وجيش التحرير الوطنيين، ودليل انضواء مكتب ج ع في الخارج تحتت قيادة ج.ت.و جل المسؤليات والمهام الموكلة لأعضائه في المشرق العربي والإسلامي كما بيّنه هذا المبحث، فهي أصلا كما تناول هذا البحث عن دور ج ع منذ نشأته على العمل لتحقيق الاتحاد في كتلة واحدة ووالتي قد استشرفتْ بحدوثها، لذلك لبّت ج ع كأول هيئة وطنية بنداء الثورة في الخارج حتى وإن تباطأت في الداخل، فالمهم عند العلماء يكمن في: "العبرة بالخواتيم".

(6)– فتحي الديب، المصدر السابق، ص 142.

الجزائرية بكل الوسائل الممكنة عبر الأروقة الدبلوماسية وأدوات الحوار والعمل السياسي الديبلوماسي، والعمل على تحقيق النّصْر عبر الدعاية الكاملة لصالح الثورة بكسب صداقة وثقة الدول والبلدان الشقيقة والأجنبية على حد سواء[1]. وسرعان ما باشرت تلك الجبهة بواجبها تجاه الثورة، حيث قام الإبراهيمي رفقة محمد خيضر بتحرير مدوّنة حول القضية الجزائرية (الثورة) قُدِّمت إلى الجامعة العربية التي صادقت عليها ثم أرسلتها إلى هيئة الأمم المتحدة[2].

ثانيا– دور الفضيل الورتلاني:

فالفضيل الورتيلاني من هؤلاء الذين لا يمكننا التقليل من دورهم في كلِّ ذلك، فهو كثيرا ما كان يكتب في مقالاته ويذكر في محاضراته أن من أسباب الخلاص من استعباد الاستعمار هو الثورة تحت شعار الجهاد، فكان يُحرّض من كان يصفهم بالأحرار في كل من الجزائر وبقية بلدان المغرب العربي بضرورة الكفاح المُسلّح ضد الاستعمار وممّا قاله بهذا الشأن : "إلى الثائرين الأبطال من أبناء الجزائر اليوم، حياة أو موت، بقاء أو فناء.. أيها الأحرار الجزائريون أيها المكافحون في جميع أقطار المغرب العربي، اعلموا أن الجهد للخلاص قد أصبح اليوم واجبا عاما مقدسا.."[3]. فقد كانت أعماله الأدبية والدينية والثقافية وحتى السياسية على صفحات الجرائد والمجلات والإذاعات ومختلف المنتديات، في كل من صحف القاهرة، دمشق، بيروت، اليمن.. حول أوضاع الجزائر وثورتها ومناهضة الاستعمار.

فعلى غرار الإبراهيمي قام الورتيلاني بفضح مغالطات الاستعمار الفرنسي بتشويه حقيقة الثورة التحريرية، فقد كتب وتحدث عبر الصحف انطلاقا من مكتب جمعية العلماء بالقاهرة بإبراز حقيقة ما يجري في الجزائر إلى الشعوب العربية كمحاولة لمساندة الثورة معنويا.. ردّا على فرنسا على ما كانت تروّج في مختلف وسائل إعلامها بأن ما يحدث في الجزائر ما هو إلا بعض الخارجين عن القانون وثلة من اللصوص، حيث قال؛ "وإنما تخصص فريق من أبطال شبابهم، بحمل السلاح فعلا، وبمواجهة المستعمرين بالقتال، وأولئك الأبطال المقاتلون، هم اليوم جيش الأمة الذي تفديه بكل ما تملك من نفسٍ ونفيس، لا مزاح فيه، وهو استرداد سيادة البلاد واستقلالها، وأن هذه الثورة لن تنتهي إلا بتحقيق ما قامت من أجله أو بعد الاستشهاد في سبيله"[4].

فبعد إرسال الورتلاني من طرف جمعية العلماء إلى المشرق لمساندة الإبراهيمي في مكتب القاهرة (1952)، وعند بزوغ الثورة التحريرية، أصبح أحد الأعضاء القياديين لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة سنة 1955[5]. وبسبب بعض المشاكل الأمنية التي كان يتعرّض لها هناك، قرّر الانتقال بإيعاز من مكتب الجمعية

---

(1)– عبد القادر نور، صوت الإمام الإبراهيمي في الثورة... المصدر السابق، ص 87 – 88.

(2)– خيثر، قضايا في الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 124.

(3)– الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة، ط4 جديدة ومزيدة ومنقّحة ومدعّمة بالصور، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص170– 171

(4)– الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة، ط3، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 100.

(5)– كريمة عرعار، دور رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 162.

في القاهرة، نحو لبنان ليستقرّ هناك بالشام، حيث جدّد عمله لصالح الجزائر وقضيتها في كسب ودّ مختلف بلاد الشام على العموم لتأييد القضية الجزائرية، ثم غادر الشام متوجها إلى تركيا، حيث ساهم هناك في تنصيب مندوب لجبهة التحرير الوطني وهو العقيد عمر أوعمران[1].

بدأ الفضيل الورتلاني بنداء إلى الشعب الجزائري بالالتفاف حول الثورة وتحفيزهم وتشجيعهم لركوبها وأن لا يدعون مجالا للشك فيها لأنه كان يرى الموت في سبيل الوطن هو في سبيل الله، وكأنه يذكّر إخوانه الجزائريين بأجدادهم المقاومين الذين وقفوا ضد الاحتلال في بداياته، ومما جاء في ندائه: "نعيذكم بالله أن تتراجعوا.. واختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية التي هي شرٌّ من الموت، إنكم كتبتم البسملة بالدماء في صفحة الجهاد الطويلة العريضة، فاملؤوها بآيات البطولة التي هي شعاركم في التاريخ، وهي إرث العروبة والإسلام فيكم.. هلمّوا إلى موت وراءه الجنة إما حياة وراءها العزة والكرامة.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته"[2].

كما قام بتوجيه خطاب إلى كل من الجزائر، وإلى فرنسا وإلى العالم العربي والإسلامي في 03 نوفمبر 1954، حيث حرّض كل الوطنيين الغيورين على وطنهم بالثبات في وجه الاستعمار والالتفاف حول الثورة التي بدأت معالمها في الفاتح من نوفمبر 1954[3]. أمّا ما وجّهه إلى الاستعمار هو تأكيد أن فرنسا هي التي جنت على نفسها ما سيؤول من ثورة المظلومين المقهورين من الجزائر وإخوانهم المغاربة والتونسيون كما لم ينس تذكير الإخوة العربية والإسلامية بواجب المساندة والوقوف أمام أعداء الجزائر ، فأعداء الجزائر هم أعداء الإسلام والعربي، فطلب منهم المسارعة في دعم الثورة والشعب الجزائري. فقوله:" أيها الأحرار.."[4] تشمل كافة المعاني التي تدخل فيها حقيقة الحرية والتحرر، فالتحرر والحرية تُؤخذ ولا تُمنح إذا كان الشعب تحت سيطرة مستبدة كالاستعمار الفرنسي، لذلك نجد عبد الرحمن شيبان يعلل بقوله: "قضية الجزائرية قضية حرية أو موت"[5].

فقد ساهمت رسائل الفضيل الورتيلاني عبر صحف مصرية وسورية وعراقية من أجل حث العرب للتبرع لصالح كفاح الجزائر ضد فرنسا، فكانت هذه الرسائل المنشورة موجّهة بصفة كبيرة للشعوب العربية أكثر منها للحكومات[6]، كما توجّه بمراسلات لبعض الحكومات العربية كالسودانية يَحُثها فيها بالمسارعة بمدٍّ

(1)– يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ج1، ص ص 208.

(2)– محمد العيد تاورتة، مسعود حسنين الورتيلاني، الفضيل حسنين الورتيلاني، نصوص من آثراه وشهادات العارفين بجهاده 1900–1959، دار الكسندر للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص ص 186 – 187.

(3)– الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة، المصدر السابق، ص ص 170 – 172.

(4)– الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة، المصدر نفسه.

(5)– عبد الرحمن شيبان، البصائر، ع: 352، الجمعة 31 جمادى الثانية 1375هـ / 3 فيفري 1956، ص 2

(6)– محمد بن ساعو، جمعية العلماء المسلمين والثورة التحريرية 1954–1962، دار الأمّة، الجزائر، 2016، ص 161.

العون للثورة ماديا أو معنويا[1]. إضافة إلى مراسلته وزراء الخارجية العرب أثناء اجتماعهم في القاهرة خلال 01 أكتوبر 1955 بضرورة الوقوف بجانب القضية الجزائرية من أجل نجاحها فعليا لا بالشجب والتنديد والاجتماعات الشكلية[2].

وكان هذا قبيل قيام وانعقاد اجتماعات هـــ.أ.م في دورته الخريفية 1955، حيث سافر إلى كل من سوريا ولبنان لطلب دعمهم الكامل في هذا المؤتمر، وحثِّهم على المساهمة في دعم وتأييد الثورة الجزائرية خاصة وقضايا المغرب العربي عامة في هيئة الأمم المتحدة، فلم يقتصر على طلب الدعم السياسي فقط بل الدعم المادي المتعلق بالإعانة العسكرية[3].

فلم يتوان الورتيلاني على دعم الثورة منذ الأيام الأولى لاندلاعها، وهو الذي مثَّل جبهة التحرير الوطني في مصر ثم في بلدان إسلامية أخرى، وهو الذي كتب العديد من المقالات في الصحف المشرقية مُعرِّفا بقضية الجزائر وثورتها، حتى اكتسبت أصدقاء عربا ومسلمين وأجانب[4].

فاهتمام الورتيلاني بالعمل الثوري راجع لطبعه وفكره الثوري التحرري لأنه كان يرجو أن يحاول أن يقفز قفزة واحدة وتقفز جمعية العلماء معه إلى أن يُعلنوا ثورة أو شبه ثورة حسبما ذكره الأستاذ محمد الصالح بن عتيق[5].

إضافة إلى ردوده على ما كانت تقوم به فرنسا من ترويجها للمغالطات في مختلف وسائل إعلامها بأن ما يحدث في الجزائر ما هو إلا بعض الخارجين عن القانون وثُلة من اللصوص، حيث قال مدافعا على الثورة ومجاهديها؛ "وإنما تخصص فريق من أبطال شبابهم، بحمل السلاح فعلا، وبمواجهة المستعمرين بالقتال، وأولئك الأبطال المقاتلون، هم اليوم جيش الأمة الذي تفديه بكل ما تملك من نفس ونفيس، لا مزاح فيه، وهو استرداد سيادة البلاد واستقلالها، وأن هذه الثورة لن تنتهي إلا بتحقيق ما قامت من أجله أو بعد الاستشهاد في سبيله"[6].

كما لم يكتف الورتلاني ببعث البرقيات والرسائل الثورية إلى الهيئات الرسمية للبلدان العربية فحسب، بل كان حريصا كذلك على إبلاغ توصيات مكتب الجمعية بالقاهرة إلى الجمعية في الجزائر، على غرار تلك الرسالة التي أبرقها إلى زملائه في الجزائر يحثُّهم فيها بتحريض الأوساط الشعبية وطلبة مدارسها من أجل

---

(1)- محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص ص 161 – 162.

(2)- المرجع نفسه، ص 162.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص 126.

(4)- رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2011، ص 116.

(5)- تاورتة وحسنين الورتيلاني، المصدر السابق، ص 147.

(6)- الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة، ط3، المصدر السابق، ص 100.

تكثيف الدعاية للثورة التحريرية انطلاقا من توحيد الصفوف، فقد كانت هذه البرقية ممضية من طرف علال الفاسي من المغرب ومحمد خيضر وابن بلة وأحمد مزغنة عن الجزائر(1).

وعموما فالفضيل الورتيلاني كان دوره لا يقل عن دور مختلف أعضاء جمعية العلماء في المشرق(2). فقد أصبح مُمَثِلا لجبهة التحرير الوطني في تركيا بعد انضمام الجمعية رسميا إلى الثورة التحريرية في 7 جانفي 1956(3)، فكان الورتيلاني خيرَ ممثِل، ليس لجبهة التحرير فحسب، بل للجزائر ككل، وبقى مناضلا وفيّا من أجل ذلك حتى وافاه الأجل هناك بتركيا في 12 مارس 1959(4).

ثالثا– دور توفيق المدني في الخارج:

المتتبع لتاريخ الثورة التحريرية عن طريق جبهة التحرير الوطني في الخارج، أنها لم تتوان في الاستعانة بالكفاءات الجزائرية من مختلف رجال الحركة الوطنية عامة ومن قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فممن اختارتهم جبهة التحرير–أيضا من علماء الجمعية– نجد كل من أحمد توفيق المدني والشيخ العباس بن الشيخ الحسين(5).

فما إن وصل توفيق المدني إلى القاهرة في 21 أفريل 1956، حضر اجتماعا ضم الوفد الخارجي لجبهة التحرير وعلى رأسهم أحمد بن بلة وأحمد بودة والشيخ الحسين وفرحات عباس وأحمد فرنسيس، بوجملين، بيوض، والأمين دباغين، حيث طلب توفيق المدني من مصر بتكثيف دعمها للثورة التحريرية بالمال والسلاح معا، حيث قال: ".. فالثورة سلاح وعزيمة فإن قويت العزيمة وقَلَّ السلاح تَغلَّب علينا

---

(1) –Archives de Wilayad'Oran, Ibid.

(2)– مع تميّز وانفراد كل واحد منهم بخصائص، يتكاملون فيما بينهم، تحت قبّة جمعية العلماء ،لا يتحاسدون ولا يتباغضون، لهم هَمٌّ واحد بعد الإسلام هو الجزائر..

(3)– أنظر البلاغ الرسمي لجمعية العلماء: البصائر، ع: 249، 26جمادى الاولى 1375 / 13 جانفي 1956م، ص ص 1– 4.

(4)– مولود عويمر، أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 142.

(5)– يذكر الباحث عمار بوحوش بأن عبّان رمضان عندما التقى المدني في منزل الشيخ محمد خير الدين النائب الثاني لرئيس الجمعية، طلب منه بأن يجند في صفوف الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني فهم بأمس الحاجة لأمثاله، لأنه كان يرى بأن سلاح القلم والكلمة له مسعى ربما لا يقل أهمية عن السلاح.. وفعلا قد سافر إلى القاهرة يوم الخميس 12 أفريل 1956 رفقة العباس بن الشيخ الحسين، أين لتقيا في جنيف كل من أحمد فرنسيس وقدور ساطور وفرحات عباس، من أجل الانضمام إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير كذلك. أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 271.

كما يذكر المدني نفسه على أن من أسباب اختيار جبهة التحرير له ولزميله العباس ابن الشيخ الحسين من طرف عبان رمضان، من أجل الذهاب إلى القاهر هو النُقص الكبير في صفوف الوفد الخارجي.. ولكنه قبل القبول النهائي لهذه المأمورية استشار كل من العربي التبسي ومحمد خير الدين فكانا خير محفِّز له وحرّضاه على تلبية النداء ولأن الجهاد لا يضيق به مكان واحد هنا في الجزائر أو في بلاد العرب المهم من أجل نصرة القضية الوطنية ضد الاستعمار. عن أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 105 – 106.

العدوّ"[1]. ويبدو ذلك واضحا وجليا عندما استغل ذكرى استرجاع قناة السويس 23 جويلية 1956، حين ألقى خطابا ألحّ فيه على حاجة الجزائر الضرورية إلى السلاح والمال معا. وفعلا قرر جمال عبد الناصر أن يخصص مبالغ مالية من موارد قناة السويس للثورة الجزائرية[2].

ولم يقتصر المدني[3] على قيامه بالبحث عن وسائل الدعم الثوري للقضية الجزائرية من جانب الأموال والسلاح، بل تعدّى ذلك إلى العمل الدبلوماسي، فقد كلّفه مكتب جبهة التحرير بالقاهرة بتحضير ونشر بيان يومي عن الثورة التحريرية عبر إذاعة صوت العرب[4]. ومن بين أهم خطاباته وبياناته، ذلك البيان الذي طلب من خلاله جميع الدول العربية بتضامنها مع الجزائر وإقامة إضرابا جماعيا عامّا، دعما للقضية الجزائرية ولقضية اختطاف الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائري "أحمد بن بلة، محمد خيضر، مصطفى الأشرف، آيت أحمد حسين، محمد بوضياف"، فقد تدخل وطالب من كل من السلطان محمد الخامس ملك المغرب وبورقيبة للتدخل في الإفراج عن المختطفين[5].

وبسبب جُرأة وحزم المدني وشدة نبرة بياناته استقدمته "هيئة الكفاح من أجل تحرير الشعوب الإسلامية" فاستغل الفرصة لشرح قضية وثورة الجزائر وفضحِ سياسات الاستعمار الفرنسي خاصة والاستعمار الغربي عامة[6]. كما ساهم أيضا بجهوده في كسب صداقة سوريا لما تمّ استدعاء الوفد الجزائري[7] من طرف الحكومة السورية لتسليمه أموالا معتبرة لإعانة الثورة، حيث قد تم ترتيب هذا المبلغ من عديد من الدول العربية وكان ذلك في 15 مارس 1957[8].

---

(1)– توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق، ج3، ص 128–129.

(2)– عرعار كريمة، المرجع السابق ، ص 172.

(3)–أحمد توفيق المدني(ولد بتونسن أبوين جزائريين يوم 24 جمادى الثانية 1317 هـ / 1 تشرين الثاني، نوفمبر1899 م) كان الشيخ من أوائل مؤسسي في جمعية العلماء 1931، فأصبح في هيئتها الإدارية في منصب الأمانة العامة/الكاتب العام، وتقمص عدة مسؤوليات من بينها الإشراف على جرائد الجمعية وعلى رأسها جريدة البصائر، إلى غاية انضمام جمعية العلماء رسميا في 1956 إلى جبهة التحرير الوطنية، مع العلم أن الجمعية كانت مؤيدة لثورة التحرير من الأيام الأولى لانطلاقها.. وبعثته جبهة التحرير إلى المشرق رفقة الشيخ العباس بن الحسين كعضوين في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وعضوا في المجلس الوطني للثورة، ثم عضوا في الحكومة المؤقتة بالقاهرة، وبعد الاستقلال عُيِّن وزيرا للأوقاف والشؤون الدينية، ثم سفيرا ووزيرا مفوضعا في أكثر من بلد عربي وإسلامي. له الكثير من الكتابات.. توفي عليه رحمة الله في الجزائر العاصمة يوم 12 محرم 1404 هـ 18 / أكتوبر1983 م.. أنظر: الموقع الرسمي؛ http://www.elmadani.org/ar/.

(4)– توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق، ص 463.

(5)– المصدر نفسه، ص 218.

(6)– نفسه، ص 156.

(7)– يتكون هذا الوفد من: الإبراهيمي، العباس بن الشيخ الحسين، الغسيري. توفيق المدني، أحمد فرنسيس، كيوان، فرحات عباس، دردور، عبد الحميد مهري.

(8)– عرعار كريمة، المرجع السابق، ص 184.

بالإضافة إلى أن خبرة وكفاءة أعلام جمعية العلماء في استغلال المناسبات الدينية كان له أثر بالغ لأجل قضية الثورة التحريرية، فكان توفيق المدني قد استغل موسم الحج لعام 1957 – وربما كان ذلك أثناء انعقاد جلسة الجامعة العربية في 03 نوفمبر 1957– أين أرسل إلى الملك سُعود برسالة يذكِّرُه فيها بحقِّ الأخُوّة والعقيدة واللسان، وأن الجزائر بأمسِّ الحاجة لكل عربي ومسلم، من أجل تكثيف الجهود في دعم قضيتها وثورتها[1].

فاستطاع بِخبرته وكفاءته أيضا أن تختاره الثورة للذهاب إلى السودان، حيث اختار الشيخ الحسين وإسماعيل بورغيدة لصحبته، فخلال شهر أوت 1956 استطاع أن يكسب ود وصداقة السودان حُكّاما وشعبا، مع العلم أن السودان كانت لا تدرك حقيقة الجزائر كونها جزء لا يتجزأ عن العالم العربي.. فقابل رئيس الوزراء "عبد الله خليل" آنذاك الذي وعد المدني بأنه سيعمل جاهدا في مناصرة القضية الجزائرية وكل القضايا العربية في هيئة الأمم المتحدة ولدى كل الدول القريبة حدوديا معه كأثيوبيا وغيرها، إلاّ أنه لم يستطع أن يَعِدَه بتوفير المال أو السلاح، أما بخصوص الرجال فقد أخبره إذا احتاجت الثورة للرجال فالسودان مستعدة لذلك، لكن المدني اعتذر عن ذلك[2]. لأن الجزائر لا ينقصها الرجال.

فدوره كرئيس للمكتب الخاص بجبهة التحرير بداية 08 مارس 1957 من أجل ربط العلاقات بالحكومة المصرية بالتنسيق مع لجنة التنفيذ والتنسيق التابعة للجبهة، ساعده في الالتقاء بالعديد من الوفود العربية، على غرار اللقاء مع وزير خارجية سوريا "صلاح الدين الطرزي" مستفيدا منه بثلاث صكوك مالية يوم 15 مارس 1957[3].

وعليه يمكن القول أن المدني ودوره لا يقل أهمية عن غيره من رجال الجمعية الذين استخدمتهم الثورة في تقرير مصيرها وكسب صداقة وثقة الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى مساهمته في الكثير من الترجمة من وإلى اللغة الفرنسية التي كانت تَصُبُّ في خانة الثورة والقضية الجزائرية لتوضيح الأفكار ووجهات النظر لمختلف الأطراف العربية والأجنبية.

وختاما لهذا المبحث وما سبقه يمكن القول:

- أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت أول الهيئات والأحزاب والجمعيات الجزائرية مبادرة في مباركة الثورة التحريرية بالخارج منذ البداية وذلك عن طريق بياناتها التاريخية (02-03-15 نوفمبر1954)، بصرف النظر عن مكتب الجمعية الرئيسي في الجزائر لاعتبارات ظرفية ليس إلاّ؛

(1)– توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق، ص 328.

(2)– توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق، ص ص 190 – 191.

(3)– المصدر نفسه، ص ص 300 – 301.

- بأن نشاطات جمعية العلماء في المشرق العربي قبل الثورة كان لها دور فعّال في تقريب صورة الجزائر الجزائرية والعربية. وبعدها وجدت أرضية القبول لتزكية الثورة الجزائرية عن طريق الإبراهيمي ورفقائه في الخارج. فكان لهم الأثر البالغ في كسب صداقة وثقة العديد من البلاد العربية والإسلامية؛
- كانت جمعية العلماء تدرك أن العالم العربي هو الوحدة الكاملة وأن الجزائر الجزء الناقص منها، فأظهرت رغبتها في التحرر من براثن الاستعمار بتوظيف قدراتها العلمية والمعرفية والعملية والسياسية في التعريف بالجزائر وقضيتها وثورتها التحريرية لدى كافة الشعوب العربية والإسلامية، إيمانا منها بأنها أرضية خصبة لتحقيق ذلك، فهي قابلة للمساعدة والتعاون؛
- كل ذلك يجعل جمعية العلماء في مقدمة الجمعيات الهيئات التي لم تحصِر نفسها في قطر واحد، وإنما كانت تعايش الأحداث في كل قطر من أقطار العالم العربي وحتى الإسلامي أحيانا، بنفس الحماس والولاء والاهتمام الذي تنظر به إلى الجزائر، ذلك أنها كانت تعلم أن نجاحها إنما يكون بنجاح أخواتها من الأقطار العربية، وأن فشلها سيكون فشلا لمثيلاتها أيضا[1]؛
- كان لجمعية العلماء عن طريق مكاتبها بالمشرق العربي وعلى رأسها الإبراهيمي ورفاقه دورا لا يقلُّ أهميةً عن دور الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، فقد كانت مساهمته في المشرق لها أثرها البالغ قبل الثورة 1954، وازدادت شدةً بعدها، وهذا ما تمّ فعلا خلال جهود مكتب جمعية العلماء في بَثِّ القضية الجزائرية وإيصالها إلى كافة الشعوب العربية والإسلامية، كمساهمة من الجمعية في كسب أصدقاء العروبة والإسلام عن طريق مساهمتهم في الدعم الثوري للجزائر باستخدام كل الوسائل الممكنة كجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة؛
- فقد ساهم هذا المكتب بشكل كبير في تقريب وجهات نظر عربية وإسلامية كثيرة عن حقيقة قضية الجزائر، خاصة فترة قيام الثورة التحريرية المباركة؛
- أنّ دور الجمعية من خلال الإبراهيمي لم يُسْهِم في كسب ودِّ العالم العربي فقط بل راحت تركز بعض جهودها في العمل الدبلوماسي، كطلبات لبعض الدبلوماسيين العرب في إيصال صوت الثورة الجزائرية وقضيتها في محافل وأروقة المنظمات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، والمنظمة الآفرو آسيوية؛
- بسبب الحضور المتواصل لعلماء الجمعية في مختلف بلدان العالم العربي والإسلامي، ومواقفهم من مختلف القضايا العربية والإسلامية كانت لهم مكانة لدى بلدان المنطقة حكومات وشعوبا.. وكنتيجة لهذا استطاعت جمعية العلماء التعريف بقضية الثورة التحريرية وما يعانيه الشعب الجزائري، حتى تتمكن في النهاية من جلب الدعم وكسب أصدقاء للثورة التحريرية وتثبيت ذلك الدعم ماديا ومعنويا؛
- أنّ من أبرز قياديي ج ع نشاطا لأجل الثورة التحريرية كان الفضيل الورتلاني وتوفيق المدني والعباس بن الحسين وعلى رأسهم الشيخ البشير الإبراهيمي، بالإضافة إلى آخرين عرفناهم أم لم نعرفهم كانوا

(1)– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1996، ص 155.

مرافقين لهم، كانوا سندا وعونا وعضدا لهم في مسيرتهم ونشاطهم في ذلك، فقد كانوا من أهم أسباب نجاحهم، ففي الحقيقة كان كل واحد منهم قد أضاف الكثير لتحقيق الدّعم العربي والإسلامي للثورة؛

- تناول هذا المبحث كل من الشيخ الإبراهيمي والفضيل الورتيلاني والعباس الحسين وتوفيق المدني، على سبيل المثال لا الحصر، ولأنّ الجمعية كانت تزخر بالعلماء والمفكرين ذوي الكفاءات العالية، ولأن هؤلاء قد كتبوا مذكراتهم ومنهم من كُتب له، هذا لا يعني أنهم هم وحدهم ساهموا في الثورة التحريرية لكسب أصدقاء للجزائر وثورتها، فالأكيد أن كل شخص ينتمي إلى جمعية العلماء من قريب أو من بعيد ساهم بحسب موقعه ومكانته وقدرته، فلولا الجميع لما استطاع أولئك تحصيل هذا النجاح وتحطيم الاستعمار سواء في الخارج أو في الداخل؛
- لا يختلف اثنان حول دعم البلاد العربية مشرقها ومغربها لثورة التحرير الجزائرية، ولكن هناك من يجهل أو يتجاهل نسيانا أو متناسيا عن ذكر الدور الريادي لجمعية العلماء وإسهاماتها في توضيح قضية الثورة للعالم العربي والإسلامي وتكثيف الدعم المادي والمعنوي لها؛
- لم تكن جبهة التحرير وحدها تعمل على توضيح القضية الجزائرية في الخارج وحدها، بل كانت أيضا جمعية العلماء لها أثرا في التعريف بالجزائر وثورته لمختلف أقطار العالم العربي مشرقا ومغربا بل حتى الأقطار الإسلامية غير العربية، والغربية كذلك. كل هذا من أجل الاستقلال والحرية، باعتباره هدفا مشتركا تأسست من أجله وناضلت من أجله. لمّا قامت الثورة بادرت بالالتفاف حولها في إطار توحيد الجهود والعمل المشترك الذي كثيرا ما كانت تسعى لتحقيقه؛
- ليست الضرورة قيام دول العالم العربي والإسلامي بمساندة الثورة التحريرية ماديا، بل يكفيها أنها عَلِمَت بحقيقة الجزائر كونها عربية وإسلامية ليست فرنسية. وهذا ما حققته جمعية العلماء قبل الثورة وأثناءها وبعدها؛
- أنّ أهداف وغايات الشيخ ابن باديس قد تحققت انطلاقا من دور التربية والتعليم بأهمية العلم والقلم، فكل هذا جنبا إلى العمل الثوري المحض ساهم في تحقيق الاستقلال والحرية، وهذا ما لمسناه في فترات الثورة التحريرية..؛
- كما أن نظرة مبارك الميلي لدور ج ع في الثورة التحريرية جدير بأن يعاد ذكره؛ "لقد كان الوعي السياسي الشامل في جمهور الشعب الجزائر نتيجة طبيعية لحركة جمعية العلماء في الجزائر وكان هو المرحلة الثانية التي أعقبت الوعي الفكري والديني، فكان من ثوار الجزائر إلا أبناء هذا الجيل الذي ربّته مدارس جمعية العلماء ونواديها في الجزائر وفي فرنسا، ولم تكن الثورة التحريرية نفسها إلا جزءا من الخطة العامة والواسعة التي رسمت خطوطها تلك العقول الكبيرة التي أسست هذه الجمعية، وليس أعظم ثوار الجزائر بطولة إلا تلاميذ بررة لجمعية العلماء ومنفذين مخلصين لخطتها الحكيمة وكانت العقيدة الإسلامية والعاطفة الدينية أقوى بواعث هذه الثورة وأمضى أسلحتها، ومن أعماقها كانت تستمد الثورة

قوتها ولهيبها؛ فقد بدأت ج ع من نشر العلم والدين والوعي السياسي وانتهت إلى ثورة مسلحة كانت الخاتمة والنتيجة الطبيعية لحركتها[1]؛

- كما ذكر أبو القاسم سعد الله أنّ رجال الدين كان لهم الأثر الكبير في الانتفاضات والحروب، عكس غيرهم، فرجل الدين كان هو المحرك للانتفاضات وليس رجال الدنيا، وإذا رغب أحد هؤلاء في الثورة فإنه كان عليها أن يبحث عمّن يجنّد له الجمهور من رجال الدين[2]؛ وهذا ما وجدته جبهة التحرير الوطني في رجال ج ع في الداخل وفي الخارج على حدٍّ سواء.
- فكيف لا وقبيل الثورة التحريرية ذكرت أحد نشريات التقارير للشرطة الفرنسية، أنّ من المواقف السياسية لجمعية العلماء تناوله أحمد توفيق المدني خلال فتح أحد مدارس الجمعية ببانتة 05 سبتمبر 1954 بتحريض الجزائريين على التضحية من أجل منحهم الحكم والسيادة الذاتية كما حصل في تونس، بعدما تأكّد أن فرنسا لن تقوم بتحقيق مطالب الجزائريين في فصل الدين عن الدولة الاستعمارية[3]؛
- لم يكن حزب الشعب وحده من قام بتفجير الثورة، بل أن جمعية العلماء كانت لها أثر في التعريف بها، فقد عملت جنبا لجنب مع مفجري الثورة 1954، من أجل الحرية والاستقلال[4]؛
- كما أن جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين لمّا كانت لديها جريدة المقاومة وهي أحد وسائل الإعلام الناطقة باسم الثورة التحريرية خلال 1956 (قبل مؤتمر الصومام)، قد تحدثت عن دور جمعية العلماء في الجزائر المحتلة ودورها في الجزائر الثائرة حيث قالت: " كانت حال الجزائر قبل اندلاع نار الثورة، يوم فاتح 1954، شبيهة كثيرا بحال المسلمين الأولين قبل بدر، فقد كانت الأمّة الجزائرية اجتازت المراحل الإعدادية اللازمة للكفاح الدامي الناجح، فقد كان أعدها من الناحية الاجتماعية والفكرية والدينية، الثائر الأول العظيم المرحوم الشيخ عبد الحميد بن باديس وصحابته المخلصون بواسطة، المدارس والنوادي والمساجد الحرة، وأعدها من الناحية السياسية القومية الأحزاب الوطنية، بشتى الوسائل ومختلف الأساليب"[5]؛
- فكان الإبراهيمي منذ نوفمبر 1954 يعرض ويقدّم بطولة الوطنية الجزائرية وحقيقة الثورة التحريرية، فقال يوم 22 ديسمبر 1954 "..لا يمكن أن نسقي الثورة بالماء بل بالدماء الزكية، فثمرة ذلك هي الحرية..." هذا ما قاله للّجنة السياسة للجامعة العربية..[6]؛

---

(1)– عن مبارك الميلي في ذكرى وفاة الإبراهيمي الأولى1966، أنظر : محمد العيد تاورتة، مصدر سابق، ص60–64.

(2)– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 172 – 173.

(3)– عن نشرية سبتمبر 1954 تقارير مصلحة الربط شمال أفريقيا، (أرشيف ولاية قسنطينة).

(4) –Noureddin Khendoudi, ***Hommage et témoignages, Cheikh Mohammed el Bachir el Ibrahimi le Précurseur***, Alem el Afkar, Alger, 2007, p 103.

(5)– جريدة المقاومة 12 ربيع الثاني 1376هـ / 15 نوفمبر 1956 (عنوان بين بدر 624م وفاتح نوفمبر 1954) وهي أول صحيفة ناطقة باسم الثورة التحريرية ، ثم تحوّلت إلى جريدة المجاهد، بعد مؤتمر الصومام 1956، ولكن للأسف كانت تصدر باللغة العربية خلال الثورة ، ثم تحوّلت أحرفها إلى اللغة الفرنسية بعد الاستقلال !!!.

(6) –Noureddin Khendoudi, Op.Cit. p 108.

- ومن دلالات الفكر الثوري الاستقلالي لجمعية العلماء ما قاله الإبراهيمي قبل الثورة التحريرية بأشهر، خلال صيف 1953: ".. دائما تُصِرُّ فرنسا على أعمالها التي تدل على حقدها، فقد احتلتنا يوم كنا ضعفاء واليوم لنا وسائل تتركز في الإيمان الراسخ والإرادة والعمل اللازمين يمكن اليوم أن ننتصر ونتحرّر ونُحرّر أراضينا وننتزع مساجدنا التي أخذها الصليبيين، فيمكننا ذلك لأن أجدادنا قد واجهوا الصليبيين وطردوهم.."[1]؛
- أن جهاد جمعية العلماء الطويل في سبيل إنجاح الثورة الجزائرية يجلّي بوضوح فكر الجمعية السياسي من خلال مقالات رجالاتها الحماسية، وما كتبه أولئك الرجال إلا دليل على الدور الريادي الذي لعبته جمعية العلماء في مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر، ونخلص أن اهتمام أدباء جمعية العلماء بقضايا الجزائر السياسية عامة كأحداث الثامن من ماي 1945 والثورة التحريرية 1954 ما هي إلا دليل قاطع لمسايرة فكر هؤلاء الرجال لكل الأحداث والقضايا التي عاشها الشعب، مشاركين بآرائهم ومواقفهم فيما فيه صلاح هذه الأمّة جمعاء[2]؛

- ويمكن القول بما قاله شيخ المؤرّخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله : " هل الثورة عندنا هي حمل السلاح فقط؟ إن كان الأمر كذلك، فإن هناك العديد من الثوريين لم يحملوا السلاح، وإنما كانوا اللسان الناطق باسم الذين يحملوه، ولولاهم لبقي الثوار في حصار مادي وسياسي ومعنوي قاتل، كما حصل لثوار الجزائر الذين خاضوا الحرب منذ هزيمة الأمير عبد القادر سنة 1847، دون أن يسمع بهم أحد، مما ساهم في إفشال ثوراتهم[3]؛

- وأنّ مكانة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في البلدان المشرقية العربية كان لها أثر في توضيح حقيقة الثورة ومن ثَمّ تمّت المساعدة والمساندة.. فجاءت الحُرّية.

- أنّ نضال جمعية العلماء في الخارج (العالم العربي والإسلامي) فقد سبق اندلاع الثورة التحريرية، وما إن جاءت حتى تبلور نشاطها في الخارج أكثر لصالح الجزائر والثورة.

---

(1) –Archives de Wilayad'Oran, Op.Cit. 4062.

(2)– محمد درق، ملامح الاتجاه الإسلامي في أدب المقال عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مذكرة ماجستير، قسم الأداب واللغات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 50.

(3)– محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، المصدر السابق ص 4.

الفصل الرابع

موقف جمعية العلماء من القضايا السياسية العربية

1946 - 1956

المبحث الأول: المغرب العربي

المطلب الأول: تونس.

المطلب الثاني: المغرب الأقصى (المملكة المغربية).

المطلب الثالث: ليبيا.

المبحث الثاني: من اهتمامات جمعية العلماء بالشأن المغاربي

المطلب الأول: سياسة الاستعمار الاندماجية (الاندماجية للمغرب العربي).

المطلب الثاني: التنسيق العربي والمغاربي وأهميته.

المطلب الثالث: المشاركة مع التنظيمات والأحزاب المغاربية.

المبحث الثالث: المشرق العربي

المطلب الأول: الشام والعراق.

المطلب الثاني: مصر والسودان.

من خلال ما سبق تبيّن أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ظهرت في خِضم الحركات الوطنية والإصلاحية بين الحربين العالميتين، فتأثَّرت وأثَّرت منذ وجودها إلى غاية انضمامها للثورة التحريرية.

ففي ثنايا تلك الأحداث (المرحلة) لم تكن لها مواقف وردود أفعال تجاه مختلف القضايا الوطنية المحلية فحسب، بل وحتى القضايا العربية والإسلامية.. فكونُها هيئة ذات طابع اجتماعي وثقافي تُعنى بإحياء ركائز الهوية الوطنية بمختلف أبعادها.. ما جعلها تتصادم مع غيرها من سلطة الاحتلال تارة وهيئات من الشعب الجزائري تارة أخرى في الكثير من المسائل والقضايا على المستوى المحلي والخارجي، لاسيما إطاريْ العروبة والاستعمار..

عمِلت ج ع على التفاعل مع العديد من القضايا الوطنية خاصّة والقضايا العربية والإسلامية عامّة. كان يغلب على قانونها الأساسي الطابع الاجتماعي والثقافي والديني، ورغم ذلك لم تتوان في إبداء موقفها في القضايا العربية ذات الطابع السياسي، فقد كانت الظروف أهم أسباب تناولها للعديد من القضايا السياسية الراهنة، ولأنها كانت تنظر إلى العامل الديني على أنه هو الذي يهذِّب السياسة وليست السياسة من يهذّب الدين. ومن هذا المنطلق كانت جمعية العلماء لا تريد أن تكون خارج تلك الظروف وما يميّزها من تطورات كبيرة على الساحة السياسية لكل من الجزائر والمغرب العربي خاصة، والعالم العربي والإسلامي عامّة. وعليه فهذا الفصل يتناول نظرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لمختلف القضايا السياسية العربية آنذاك من خلال التطرق إلى بعض مواقفها على المستوى المغاربي والمشرقي أثناء الاستعمار.. فكيف كانت تنظر إلى مختلف تلك القضايا ببعديها المغاربي والمشرقي أثناء الاستعمار؟ وكيف تعاملت مع تلك القضايا والأحداث؟ وما هي معالم ودلائل ذلك التفاعل؟

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى نظرة جمعية العلماء إلى العالم العربي بشقيه المشرقي والمغربي[1]، من حيث مواقفها من المسائل السياسية خصوصا وقد كانت أغلب بلدان العالم العربي تحت الهيمنة الاستعمارية، حيث عانت من المشاكل السياسية الداخلية بسبب الاحتلال أو ما خلّفه وراءه.

فلجمعية العلماء نظرة غير منقطعة لكافة البلاد المغاربية، خاصة والبلاد العربية عامة، في إطار القومية من منظورها الإيجابي، والعقيدة المشتركة والعوامل الأخرى، وأخطرها الاستعمار. فمسألة الاستعمار لديها واحدة وإن اختلفت جهاته، لأنها ترى فيه استلابا واستبدادا وتسلُّطا واحتلالا وإن اختلفت مشاربه ومصادره.

(1)– مع الإشارة إلى أن القضية الفلسطينية تم تخصيص فصلا كاملا لها، لكونها أعظم قضية عربية من ناحية، ولأنها كانت لها علاقة بمختلف القضايا السياسية العربية الأخرى، قبل الاحتلال الصهيوني وبعده.. كما أن جمعية العلماء أفردتها بشيء من الخصوصية..

المبحث الأول: المغرب العربي

تتميّز بلاد المغرب العربي بخصائص عديدة، كانت بمثابة أساسيات الـمُنطلق الفكري للحركة الوطنية المغاربية[1] وعلى رأسها الحركة الوطنية الإصلاحية، ما ساعد في إذكاء تطور العلاقات فيما بينها، فلهذه الخصائص أثرا كبيرا في تنمية روح الوعي التحرري لدى جمعية العلماء في القُطر المغاربي. كما أن لهذه الخصائص قواسم مشتركة لبلدان المغرب العربي، منها: العقيدة الواحدة، الإطار الجغرافي، الهيمنة الاستعمارية الفرنسية على أغلب أجزائها، ظهور مقاومة فكرية وسياسية وثورية مسلّحة، تنامي الشعور التحرُّري بضرورة الاستقلال، ظهور فكرة الاتحاد.. إلخ.

فلجمعية العلماء نظرة غير منقطعة لكافة البلاد المغاربية، خاصة والبلاد العربية عامة، في إطار القومية من منظورها الإيجابي، والعقيدة المشتركة والعوامل الأخرى، وأخطرها الاستعمار. فمسألة الاستعمار لديها واحدة وإن اختلفت جهاته، لأنها ترى فيه استلابا واستبدادا وتسلُّطا واحتلالا وإن اختلفت مشاربه ومصادره.

قامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ ظهورها على إرساء مبادئ الوطنية الحقّة انطلاقا من بناء أفراد الأمّة الجزائرية على أسس وركائز الهوية الوطنية الأصيلة، كما قامت بفضح مختلف أساليب وألاعيب الاستعمار الفرنسي عبر مواقفها من مختلف القضايا والأحداث في الإطار المغاربي، ولعلّ الروابط المادية والمعنوية بين الجزائر وبلدان المغرب العربي أحد العوامل المُساهِمة في تبنِّي الرؤى السياسية المدافعة عن الكيان المغاربي بمختلف أبعاده، انطلاقا من القضايا الخاصة بالجزائر ثم العالم العربي بشقّيه المغربي والمشرقي، فاضحة سياسة الاستعمار ومكائده في محاربة الجزائريين وإخوانهم المغاربة مركِّزة على عدة جوانب أهمها قضية الاستقلال والوحدة.. فنظرة جمعية العلماء إلى الاتحاد بين الأحزاب ثم بين الأقطار ضد عدُوٍّ مشترك من أهم عوامل النصر.

فكانت لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين مواقف عديدة من الاستعمار وسياساته، فاهتمت بتحرير العقول من أجل التحرر والاستقلال وهذا بمحاربة الأفكار الاستعمارية وأخطرها الاندماجية.

وللإحاطة ببعض مواقفها حول تلك القضايا والأحداث حاول هذا المبحث التطرُّق إلى بسط نظرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الهيمنة الاستعمارية لبلدان المغرب العربي وأهم آليات مواجهتها.

---

(1)– سيتردد تناول لفظة (المغاربي أو المغاربية) في هذه البحث، فالمقصود هنا شمال أفريقيا أي أقطار بلاد المغرب بصفة عامة. أما لفظي المغرب أو المغرب الأقصى القصد منهما "المملكة المغربية" هذا جانب، أما الجانب الآخر لم يتناول هذا المبحث التطرق لقضية موريتانيا أو الصحراء الغربية، لأنها شحيحة إلى نادرة المعلومات، حيث لم يتم العثور على معلومات كافية يمكن إدراجها ضمن هذا البحث.. لكنها – ربما– تحتاج إلى بحث خاص.

فيتناول هذا المبحث جانبا من بعض[1] مواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على المستوى المغاربي أثناء فترة الاستعمار، فكانت جمعية العلماء لا ترى بُدًّا من الوقوف بعيدا عن مجريات تلك الأحداث فراحت تُسهم بحسب إمكانياتها المحدودة، رافضة السياسة الاحتلالية الاستيطانية، فكانت نظرتها للهيمنة الاستعمارية تتمثل أساسا بالمواقف المناهضة لها من خلال بثِّ فكرة الاستقلال والتحرر والدفاع عن كافة أقطار بلاد المغرب دون استثناء، كون هُموم الشعوب المغاربة متقاربة ضد الوجود الاستعماري، فحاولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إبداء وجهات نظرها حول مختلف الأحداث والقضايا التي شهدتها، خصوصا ما تعلّق بحق تقرير المصير لكل من ليبيا تونس والمملكة المغربية، ومن أهم تلك القضايا التي تفاعلت معها، نجد قضية استقلال ليبيا ووحدتها، وقضية المنصف باي حاكم تونس وما تعلّق به، ومسألة الاستعمار المزدوج للمغرب الأقصى وقضيته سلطانه محمد الخامس. وكل ذلك يدخل ضمن مجهودات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مناهضة الاستعمار ورغبة في التحرر.

المطلب الأول: تونس

كان قادة جمعية العلماء يعتبرون تونس على غرار ليبيا والمغرب الأقصى أنهم معنيون بما يجري فيها، فكان الإبراهيمي رئيس الجمعية كثيرَ الاهتمام بِجُلّ الأحداث السياسية والعلمية والفكرية لتونس، متابعا لها، مُعالجا لأهمِّها في مقالاته التي كان ينشرها بجريدة البصائر، مُفسِحا المجال لنشر الأخبار العامة والخاصة المتعلقة بهذا الجزء من المغرب العربي[2].

فرجالات ج ع، على غرار الإبراهيمي كانوا ينظرون إلى تونس قبل كل شيء نظرة تقدير كبيرة لِما كانت تمنحه لطلبة الجمعية فيها، فبحكم هذه الصلات المتعددة كان الإبراهيمي يعتبر نفسه معنيا بجميع ما يجري في تونس من أحداث سياسية وعلمية وفكرية، متابعا لها، معالجا لأهمها في مقالاته التي كان ينشرها بجريدة البصائر، مُفسحا المجال لنشر الأخبار العامة والخاصة المتعلقة بهذا الجزء من المغرب العربي[3].

فتعلُّق الإبراهيمي بتونس يرتبط أساسا بتعلُّقه بعلمائها وهو الذي تتلمذ وتدرس على يد علمائها خاصة أستاذه الأول محمد العزيز الوزير التونسي عندما كان بالحجاز لمّا كان بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد بَقِيَ وَفِيًا لهذه العلاقة، عاملا ما وسعه الجهد على وصل جسور التعاون بين البلدين بمختلف الوسائل، سواء من خلال زياراته الشخصية التي كان يؤديها إلى تونس قصد تبادل وجهات النظر مع نظرائه

---

(1)– القضايا والأحداث المغاربية ذات الطابع السياسي كثيرة، ولكن مُجملها يندرج تحت طائلة الاستعمار وهيمنته على كل من تونس والمغرب الأقصى وليبيا، وكثيرا ما تناولتها جمعية العلماء في جريدتها البصائر لسان حالها، لذلك لا يمكن التطرق إلى ما تناولته كله (خاصة ما جاء ذكره في جريدة البصائر وغيرها) إلا من حيث الاستدلال على التفاعل السياسي لدى جمعية العلماء لقضايا المغرب العربي (أو حتى المشرق العربي) للبرهان على مدى اهتمامها بشتى القضايا السياسية للعالم العربي في ظل الوجود الاستعماري.. وهذا على سبيل الاستشهاد دون التطرق لكل القضايا والأحداث، على سبيل المثال لا الحصر.

(2)– محمد صالح الجابري، محمد البشير الإبراهيمي والعلاقات التونسية الجزائرية، الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بأقلام معاصريه، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص. 148.

(3)– محمد صالح الجابري، المصدر نفسه، ص 148.

التونسيين، أو من خلال إنشائه لجمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين، واعتبارها سفارة الجزائر بتونس، أو في إطار العلاقات الراسخة بين ج ع والنخبة الزيتونية، ووسائل السياسيين التونسيين، وذلك انطلاقا من إيمانه المتجذّر بوحدة الشمال الإفريقي، وتكتيل جهوده ضد الاحتلال الفرنسي وضد الغزو الثقافي[1].

أولا– تونس بين سياسة الحماية المفروضة وبين الحرية المهضومة:

كانت ج ع من خلال البصائر تُبدي رأيها حول قضية تونس من أجل تحقيق مصيرها دون الوحدة التي كانت فرنسا تنادي بها، فكانت دوما مع التونسيين من أجل التحرر من سياسة الحماية التي كانت في نظرها وسيلة استعمارية لتثبيت الاحتلال عبر مراحل، ولا يتم التحرر التام إلا بإلغاء معاهدة الحماية[2] وهذا لا يكون إلا إذا عمل كل التونسيون المخلصون مع بعضهم البعض لأجل تأسيس مجلس وطني منتخب يكون قادرا لوحده وضع دستورا حرا خاص بها بمنأى عن تدخل سلطة الحماية الفرنسية[3].

ومن جانب آخر ولِما كان يعيشه الشعب التونسي من ويلات الظلم والاضطهاد أرادت ج ع أن تسلِّط الضوء على ما كان يلاقيه التونسيون باعتبارهم جزء لا يتجزأ من الشعب المغاربي، فعند قيام سلطة الاحتلال الفرنسي باستخدام قوّة السلاح في مدينة صفاقس 5 أوت 1947 ضد مئات من المُضربين احتجاجا على تردي الأوضاع التي تسببت فيها سياسة الحماية المفروضة على تونس، فقد راح ضحيتها العديد من المضربين، زيادة على فرض العقوبات القاسية أخرى على هامش تلك الأحداث، تحت غطاء القبض على منظّمي تلك الاعتصامات والإضرابات ومن كان سببا فيها حسب زعم الاستعمار، فكان للبصائر من هذه الأحداث موقفا ينادي كغيرها من التونسيين الأحرار بالصمود أكثر أمام سلطة الاحتلال والتمسّك أكثر بمطالبه المشروعة[4].

كما نددت بموقف الحكومة التونسية – التي هي أصلا معيّنة قسرا من الاحتلال بقيادة المقيم العام[5]– بأنها هي السبب المباشر وراء تلك السياسات القمعية والممارسات غير الحضارية، لذلك رأت بأنه إذا أرادت حكومة الاحتلال أن تهدأ الأوضاع ما عليها إلا إرجاع وإعادة المنصف باشا الذي عزلته ونفته[6]، والإسراع في تشكيل حكومة شعبية نزيهة مختارة من طرف الأمّة التونسية وإنشاء مَجمع تأسيسي مع الإلغاء التام لنظام الحماية[7].

---

(1)– محمد صالح الجابري، المصدر السابق، ص 159.

(2)– توفيق المدني، إخفاق تام، عمود منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 23، 5 ربيع الثاني 1367ه/16 شباط فبراير1948م، ص4.

(3)– البصائر، ع: 23، المرجع نفسه، ص 04.

(4)– البصائر، نفسه.

(5)– سيتم تناول حكومة الكعّاك والوالي المقيم العام الفرنسي موريس مونس في ثنايا هذا المبحث وكيف كان موقف جمعية العلماء منه ومن علاقة الحاكم والمحكوم في إطار الحماية الاستعمارية المفروضة.. بالإضافة إلى قضية المنصف باي.

(6)– سيتم التعرّض لقضية المنصف باي تونس في ثنايا التطرّق لمسألة حكومة الكعاك.

(7)– البصائر، ع: 23، المصدر السابق، ص 04.

وبعد حوالي أكثر من عامين ونصف من تلك الاعتداءات السابقة، قامت قوات أمن الاحتلال بإعادة نفس السيناريو السابق بتقتيل العديد من العمال المُضربين والمحتجين على تدهور أحوالهم المهضومة، سارعت (ج ع) كعادتها – في كل مرة عندما تسيل دماء التونسيين ظلما وعدوانا- بشجب تلك الممارسات اللا إنسانية في حق الضعفاء من أبناء المغرب العربي، وما ذنبهم إلا أنهم طالبوا برفع أجورهم المهضومة والمنهوبة من طرف الشركات الاستعمارية(1).

وعلى غرار تضامن البصائر مع ضحايا تلك الأحداث، إلا أنها كذلك اعتبرت بأن الحركة العُمّالية في تونس أو في أي قطر مغاربي يمكن أن يكون لها أثر على الساحة السياسية والاجتماعية كوسيلة ضغط على الاحتلال في البلاد المغربية عامة والتونسية خاصة (2).

ولم تكتف سلطة الاحتلال بارتكاب الجرائم بل راحت تنْعت كل من خرج وطالب بحقه من العمال وحتى الموتى ممن قتلتهم بأنهم "جهلة لا يفهمون النُظم الاجتماعية الجديدة"، وهنا أرادت البصائر أن تُذكِّر أصحاب الحضارة والتمدن الاجتماعي من الفرنسيين والأوربيين بأنه ليست أوروبا كلها علماء ولا فلاسفة)، كما ردت عليهم إذا كان حقا ما قالت فهي السبب في ذلك، لأنها جاءت من أجل الحضارة والمدنية فأين ذلك في تونس، فلم تستطع تغيير سياسة الاستغلال والتجهيل ولأنها أرادت ذلك حتى يبقى الاستعمار هو المسيطر(3).

وفي إطار استغلال الأحداث حاولت ج ع عبر البصائر أن تنبّه التونسيين على أهمية التمسّك باهمية الواقع خاصة إذا أُتيحت فرصة لا تتكرر في ظل الهيمنة الاستعمارية، ذلك لأن الاستعمار لا يعطي أكثر مما يأخذ، فبعد تزايد وتيرة الضغوطات الداخلية والخارجية على سياسة فرنسا في تونس، وكإجراء تخفيف من حدة التوتر السياسي والاجتماعي قامت سطلة الاحتلال بإلغاء الرقابة على وسائل الإعلام الصحفية في تونس من طرف المقيم الجديد(4) إضافة إلى إطلاق المساجين السياسيين، من أجل إيجاد حل يُرضي مختلف الطبقات السياسية بالبلاد التونسية، استبشرت البصائر من هذه الإجراءات، لأنها رأت فيها أنها فرصة سانحة إذا تم استغلالها، وأن هذه الحالة ستخدم القضية التونسية إلى ما هو آت بغض النظر كون هذه الإجراءات لا تمس روح القضية التحررية وإلغاء الاستعمار، لكنها خطوة إيجابية تخدم مصلحة الحركة الوطنية لِما هو آت. لذلك تساءلت عن إمكانية تقدير هذه الظروف من أجل تخطِّي كل الأزمات؛ " فهل يُقدّر لها هذه المرة أن تتخطاها؟"(5).

---

(1)- في الشمال الأفريقي (في تونس)، البصائر، ع: 103، 26 ربيع الأول 1369ه/16 كانون الثاني يناير 1950، ص6، ص8.

(2)- البصائر، ع:103، المصدر نفسه، ص 6 ، ص 8.

(3)- المصدر نفسه، ص 8.

(4)- هو الاشتراكي جان مونس؛ تم تعيينه كمقيم عام في تونس في 16 كانون الثاني يناير جانفي1947، حاول القيام بإجراءات إصلاحية تهدئة للوضع التونسي خصوصا أثناء عزل ونفي الباي محمد المنصف. أحمد القصاب، تعريب: حمادي الساحلي، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تاريخ تونس المعاصر ط1، الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص 603.

(5)- في الشمال الأفريقي، (في تونس)، البصائر، ع: 246، 29 صفر 1373هـ / 6 تشرين الثاني نوفمبر 1953م، ص 02.

ثانيا– موقف جمعية العلماء من الهيمنة الاستعمارية على مقاليد الحكم بتونس:

وتركزت معالم تلك الهيمنة على خلفية التسلُّط على مقاليد الدولة التونسية بالضغط على محمد المُنصف باي تونس وتعيين من تشاء على رأس الحكومة في إطار تطبيق سياسة الحماية، ويتجسّد ذلك على سبيل المثال لا الحصر فيما أسمته البصائر بالوزارة "الفرانكوتونيزيانا "*Franco-Tunisienne*" أو بالوزارة الكعّاكية. وإثر تلك الأحداث كان لجمعية العلماء موقف صريح حولها، لكونها حكومة استعمارية هجينة.

وعليه فمن أهم القضايا التي شهدها القطر التونسي إبّان الاستعمار الفرنسي ما بعد الحرب العالمية الثانية هو شِدة التسلُّط الفرنسي في سياسة الحماية المزعومة المتّبعة، خصوصا لَــمّا تمّ تقليص حُكم "محمد المنصف" باي تونس الرسمي ووضع حكومة مختارة من طرف سلطة الاستعمار وعلى رأسها "مصطفى الكعّاك[1]"، على حدّ تعبير توفيق المدني الوزارة الفرانكوتونيزيانا[2] حيت انتقد هذه الإجراءات بشدة فاضحا ألاعيب السلطة الاستعمارية ومعاوينها من أبناء تونس، حيث قال: "تقول بكل صراحة وبدون تلبيس أن هذه الوزارة إنما هي وزارة فرنسية لحما ودما وروحا، ونحن نعلم أنها فُرِضت فرضا على سُمُوّ الباي لأنه كان يرى على إيجاد برنامج قبل الإقدام على تغيير الوزراء.. قلنا أن سُمُوّ الباي كان يريد وضع برنامج واسع النطاق والاتفاق مع حكومة فرنسا حول أسُسٍ تُساير رغبة الشعب، وتسير به نحو تحقيق غايته، ثم تتألف بعد ذلك حكومة تونسية حقيقية تُمثِّل الأمّة وتُرضيها، وتُحقق أمانيها وبذلك كان يرى سموّ الباي أن مركزه يتوطد، وأنه يقدّم للأمّة التونسية دليلا على إخلاصه وانقطاعه لخدمتها، ويستثمر فرصة الصدمة السيكولوجية كما يقولون، فيؤكد لها أن قضية المنصف باي ليست قضية خاصة بين الشعب وبين القصر بل هي قضية عامة بين الأمّة[3] وبين سلطان الاحتلال.

---

(1)– عُيِّن مصطفى الكعّاك وزيرا أكبر في 21 جويلية 1947، غير أن حكومته لم تحظ بتأييد الحركة الوطنية وخاصة منها الحزب الحر الدستوري الجديد، فأعلن الاتحاد العام التونسي للشغل يوم5 أوت 1947 الإضراب العام بمدينة صفاقس وقد انتهى ذلك الإضراب بثلاثين قتيلا، وعمل الوطنيون التونسيون على إسقاط الكعاك وحكومته وهو ما تم بالفعل في أوت1950 ، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة محمد شْنَيّق وبمشاركة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد. وبعد الاستقلال انعزل عن السياسة، ينظر : http://www.wikiwand.com/ar/.- 01-05-2018

(2)– هذه التسمية كما جاء بها المدني على حد تعبيره في، البصائر، ع:04، 21 رمضان 1366هـ/08 أوت 1947م، ص ص4 – 5.

(3)– بعد تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة أثناء مؤتمر المغرب العربي المنعقد في 3 فيفري 1947، من أجل النضال لاستقلال لكافة البلاد المغاربية، وعلى إثر ذلك حرص كل أعضاء هذا المكتب ومن بينهم الفضيل الورتلاني مساعد الإبراهيمي في مكتب ج ع بالقاهرة، على مساندة محمد المنصف باي تونس، حيث قام رئيس مكتب المغرب العربي بإرسال رسالة إلى الملك فاروق لأجل المشاركة الفعالة بين المشارقة والمغاربة لإنقاذ باي تونس، إضافة إلى تحريضهم لوسائل الإعلام المصرية لإبراز مختلف مواقف المغاربة والعرب من أجل مساندة الحركة الوطنية المغاربية (شمال أفريقيا). كما كانت لهذا المكتب علاقة بجامعة الدول العربية من أجل النضال الشرعي لتحقيق المصير للشعوب. عن: أحمد بن عبود، مكتب المغرب العربي في القاهرة، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب،1992، ص 8.

لكنّ المقيم العام أراد غير ذلك، وفعل غير ذلك، ففرض الأستاذ مصطفى الكعّاك عميد المحامين فرضا، وأرضخ الباي لإسناد خطة الوزارة إليه على أن يتولى بنفسه اختيار أفراد حكومته"[1].

ومن خلال ما قاله المدني في هذا الشأن يتّضح أنه كان يتفق مع تصوّرات وقرارات المنصف باي[2]، لأنه الحاكم الشرعي للبلاد، عكس الكعاك الذي رأى فيه وسيلة استعمارية سرعان ما تزول لأنها مفروضة وغير مختارة.

ومع أن الكعّاك كان في صف الاستعمار وخادما له إلاّ أنّ المدني قد ذَكر أهم صفاته الجيّدة بطريقة ازدرائيّة لأنه لم يوظِّفها لصالح تونس وشعبها ووظّفها لصالح فرنسا، فقد قال فيه: "والأستاذ الكعّاك لَبِقْ ماهر، وسياسي حاذق، كان من لباقته أنه لم ينْضَمّ يوما إلى أي حزب سياسي، ولم يشارك في أي عمل وطني، وكان من سياسته أنه أصبح منذ عهدٍ بعيد مستشار الإقامة العامة الفرنسية المؤتمَن، تهمُّه الدار ولا يهمُّه ساكن الدار، فكانت حظوته من هذه الناحية عظيمة جدا، هي التي أوصلته في أول النهار لمرتبة عميد المحامين، وهي التي رفعته في آخر النهار لمنصب رئاسة الوزراء.."[3] ورغم قيادة هذه الحكومة تونسية لكنها لم تُغْن ولم تُسمن من جوع المطالب للتونسيين، لأن السلطة الفعلية ليست بيد التونسيين فهي حكومة صورية غير مطلقة، لذلك علّق عليها المدني بأنّ؛ "السلطة والنفوذ والحكم المطلق والسلطان فقد وضع القانون الجديد كل ذلك في يد حديدية، هي يد الكاتب العام الفرنسي للدولة التونسية.."[4].

ومن جانب آخر فقد أشاد المدني بموقف الشعب التونسي الذي وصفه بالغاَضب والمُزدري في وجه هذه الحكومة الجديدة والتي قد سمّاها بالوزارة "الفرانكو تونيزيانا" أحيانا و"الوزارة الكعّاكية" أحيانا أخرى، حيث قال: "..أمّا وزارة الكعّاك الفرانكو تونيزيانا فقد رسبت في يَمٍّ من السخرية والازدراء، وأمّا الإصلاحات أو التغيّرات التي أسفرت أو ستسفر عنها هذه التجربة الفاشلة، فهي لا تتناول إلا شيئا من القشور وبعض المظاهر ولن تسير لو بقيت إلا في طريق فَرْنَسة تونس وإدخالها كرها ضمن الاتحاد الفرنسي وتأييد معاهدة الحماية البغيضة التي أخنى عليها الزمان"[5].

وكأن بتوفيق المدني أراد توضيح سياسة الإدماج التي حاولت فرنسا فرضها وتطبيقها على الجزائر بحجة القانون الاستعماري على عكس تونس التي سيطرت عليها بحجة الحماية لذلك سمّاها بالبغيضة، لأنها حماية كانت تهدف بالأساس ضمّ كل ما يمكن لفرنسا السيطرة عليه تحت لوائها ضمن ما أُطلق عليه بالاتحاد

---

(1)– توفيق المدني، البصائر، ع:04، المصدر السابق، ص 05.

(2)– عُرِف عن محمد المنصف أنه كان من بايات تونس رأفة بشعبه، كان لا يرض الرضوخ لإملاءات الاحتلال فقامت فرنسا بخلعه ثم نفيه. عن: حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، د.ت، ص186.

(3)– المصدر نفسه.

(4)– حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، المرجع السابق، ص 186.

(5)– المرجع نفسه.

الفرنسي، على غرار المغرب الأقصى هو الآخر التي حاولت تطبيق عليه مثل تلك السياسة، لكنها فشلت، كما سيأتي ذكره في المطلب الموالي.

ورغم هذه السيطرة والهيمنة الاستعمارية وخُبثِ تدبيرها فقد استشرف المدني ثلاث نتائج من هذه القضية التي وصفها بالتجربة القاسية، وأنها رغم ذلك ستنال – تونس– ما كانت تصبو إليه من حرية واستقلال عن طريق الحرب أو السلم، فذكر قائلا: "ستقضي هذه الوزارة بعض أسابيع، ثم تسقط تحت غضب وزمجرة الرأي العام، وإننا لَنَخرج من هذه التجربة القاسية بثلاث نتائج، أولا؛ أنّ فرنسا ما تزال على عمايتها القديمة، وأنها تعتقد إمكان حل المشكل التونسي خاصة والمغربي عامة بمثل هذه الألاعيب المكشوفة. وثانيها؛ أنّ الأمّة التونسية الشقيقة ثبتت في ميدان الكفاح الاستقلالي، ثبات الراسيات، ولم يَنْطَلِ عليها شيء من حِيَل المخادعين، وأنها بلغت من النضج السياسي أن أفرادها الثانويين ورجالها المستقلين فضلا عن زعماء السياسة رفضوا مناصب الوزارة والمشاركة في هذه الجريمة الفظيعة. وأّما ثالثها؛ استحالة حل المشكل التونسي بواسطة مُفاهمةٌ بين الجانبين، وشتّان ما بين موقف تونس وموقف فرنسا، فتدَخُّل منظمة الأمم المتحدة قد أصبح ضربة لازم"[1].

كما كان أحمد توفيق المدني–أيضا– يرى أن تطوّر العلاقات الفرنسية التونسية، في ظل الدائرة الاستعمارية أمرًا لا جديد فيه، معتبرا أن الإصلاحات الفرنسية في تونس، لا تتعدّ استبدال مُقيم عام بآخر تحت سياسة الحماية المزعومة وهي سياسة مراوغة لتفريق الشعب التونسي[2].

وهذا ما تناوله الإبراهيمي حول ما فعلته سلطة الاحتلال الفرنسي بباي تونس "المنصف باي" الذي رأى بأنه قد تُوفِّيَ جرّاء ما قامت به من اعتقاله ونفيه إلى الأغواط بالجزائر، ثم انتهى به المطاف في جزيرة بو[3] Pau الفرنسية[4].

إضافة إلى ما اعتبره حول سياسة المشاركة التي تبَنَّاها الحزب الدستوري الجديد مع سلطة الاحتلال، بمثابة الخروج عن الأصل، من خلال تحويل مسار الحزب من المعارضة والمطالبة بالاستقلال التام، إلى حزب تعاوني حكومي يُقرُّ بنظام الحماية، ويكتفي بطلب الاستقلال الداخلي، تحت غطاء سياسة المراحل،

---

(1)– البصائر، ع:04، مصدر سابق، ص 05.

(2)– في الشمال الأفريقي (في تونس)، البصائر، ع: 122، 10 شعبان 1369هـ/ 05 حزيران يونيو، جوان 1950، ص. 07.

(3)– باو أو بـــو: هي مدينة فرنسية، وتُنطق بالفرنسية بو Pau، وسُمِّيت بذلك نسبة إلى جرف باو، حيث تقع هذه البلديـــة على الحافة الشمالية لجبال البرانس، أي أنها تُعتبر عاصمة البرانس الأطلسيّة في منقطة نوفيل في جنوب غرب فرنسا، حيـــث تبعد عن المحيط الأطلسيّ مسافة 100كم، وتبعد بو مسافة 200كم غرب تولوز، و 190كم من بوردو، ومـــن ناحيـــة جبـــال البرانس في إسبانيا مسافة 50 كم.أنظر: موقع؛ .**http://mawdoo3.com** ، أنظـــر أيضـــا: ,***Le Rober (Dictionnaire)*** **Op.Cit**., 1417

(4)– محمد صالح الجابري، مرجع سابق، ص 148.

منتقدا الدعاية الحزبية، وكذا الفرنسية المروّجة لأهمية هذه الإصلاحات، معتبرا أن ما يجري إعداده في تونس، هو نفس المشروع الذي يمرُّ به المغرب الأقصى[1].

وفي ذات السياق وجّهَ خطابا إلى التونسيين على صفحات البصائر، يصُبُّ في اتجاه تعزيز الوحدة القومية لإزالة الحماية، قال فيه: " ألا فليعلم إخواننا وأصدقاؤنا في تونس، أن أعزّ أمْنِية لدينا في هذه الدنيا، هي أن نرى الواجهة القومية الوطنية متينة، شاملة الديوان السياسي بعد شفائه من داء المشاركة.. حتى تسير الأمّة سيرها الموفَّق لتمحو مَظلَمة الحماية، وتُزيل عنها معرّة الاحتلال، وترفع رأسها بين رؤوس أحرار العالم ودوله المستقلة"[2].

لا يمكن الجزم أن ما قاله المدني وهو يتمنى زوال الحماية الاستعمارية الفرنسية عن تونس كان يتعلق بتونس دون غيرها، هذا ليس منطقي لأنه كان قد شرب من السياسة قبل عودته إلى الجزائر، حيث كان في تونس وتمرّس النشاط السياسي فيها، لذلك يمكن القول أنها إشارة للشعب الجزائري في الداخل لكي تعمل على إزالة الاحتلال، وتعيش حرة كبقية البلدان الحرة.. لأن مقالته هذه نشرها في جريدة البصائر لسان حال ج ع، وهي موجهة بالدرجة الأولى للرأي العام الجزائري ومن ثَمّ إلى بلدان المغرب العربي.

وهذا ما يؤكّده احتجاجه على سياسة البطش والكيل بمكيالين التي ينتهجها الاستعمار أينما وُجد، فقد كتب مقالا عنونه بـــ "لم يتعلّموا شيئا" قال فيه: "كان من المنتظر أن تتطور أزمة المملكة التونسية هذا التطور في إزهاق الأرواح وإهدار الدماء وانتهاك الحُرمات ذلك أننا نعلم ما هو الاستعمار الفرنسي ونعرف طرقه ووسائله وقد جرّبنا هنا وهناك... فكانت أساليب الاستعمار الفرنسي في كل مكان واحدة لا تتبدل ولا تتغير؛ القتل، السجن، الإرهاب"[3].

أما في إطار مسعى الحركة الوطنية الجزائرية عامة ودور جبهة الدفاع عن الحريات واحترامها خاصة، وبالأخص دور جمعية العلماء فيها حول تنظيم يوم وطني خُصِّص للتضامن مع تونس بعد تزايد التسلط الاستعماري من جهة ومن بلوغ قضيتها في هـــ.أ.م من جهة خلال تلك الفترة بداية من ديسمبر 1952 من جهة ثانية، وتم تحقيق ذلك المسعى وعقد ما أطلقت عليه جبهة الدفاع عن الحريات بـــ"اليوم الجزائري العظيم لإعلان التضامن والوئام مع الشقيقة العزيزة تونس المجاهدة"، أين امتلأت خلالها قاعة دنيا زاد بالعاصمة الجزائر للاستماع لتدخلات أعضاء هذه الجبهة عبر كل من جمعية العلماء متمثلة في أحمد توفيق المدني رئيس هذا الاجتماع وممثل آخر عن الجمعية وهو الشيخ مصباح الحويذق، بالإضافة إلى الأستاذ

---

(1)– البصائر، ع: 04، المصدر السابق، ص 05.

(2)– توفيق المدني، منير السياسية العالمية، البصائر، ع: 148، 18 جمادى الثانية 1370هـــ / 26 مارس 1951، ص 04.

(3)– عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المصدر الســـابق، ص 238، أنظر أيضا، توفيق المدني، اليوم الجزائري العظيم لإعلان التضامن والوئام مع الشقيقة العزيزة تـــونس المجاهـــدة، البصائر، ع:182، 05 جمادى الأولى 1371هـــ / 01 شباط فبراير، فيفري 1952، ص01.

مصطفى فروخي ممثلا عن انتصار الحريات الديمقراطية، والأستاذ العربي البوهالي ممثل الحزب الشيوعي الجزائري، الأستاذ قدور ساطور ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حيث قام ممثلو الأحزاب والهيئات الأخرى ببسط كلماتهم في صف القضية التونسية معربين عن آمالهم لتحقيق ما تصبو إليه تونس من الحرية والازدهار دون حماية فرنسية وعن شجبهم واستنكارهم لما وصلت إليه حالة الترهيب في البلاد التونسية، فقد اتفقوا على مساندة تونس كونها جزء لا يتجزأ عن المغرب العربي.. أما موقف ج ع وهو الذي يهمُّنا في هذا الصدد فبداية من توفيق المدني بصفته رئيسا لهذا الاجتماع التضامني وككاتب اللجنة الدائمة لجبهة الدفاع عن الحرية فكان موقفه من في القضية التونسية نابزا الاستعمار الفرنسي بسرد بعض مكائده ومكره وخداعه حول قضية تونس بمجلس الأمن بتضييقه على محمد الأمين باي تونس الذي رفض أغلب إملاءات سلطة الحماية الاستعمارية بوقوف شعبه معه.. كما نادى بوحدة الكفاح في أقطار الشمال الأفريقي مع أمله في اقتراب ساعة النصر المغاربي لنيل الحرية والاستقلال[1].

أما من جانب الممثل الآخر لجمعية العلماء الشيخ مصباح الحويذق فقد تكلم عن وحدة الشعور الإسلامي في الاتحاد[2]، مذكّرا الجزائريين وغيرهم من العرب بفضل تونس على الجزائر في ميدان العلم والثقافة عبر ما قدمه الزيتونة، كما ناددى بوجوب العمل المشترك وتوحيد النضال إلى جانب تونس، مع تحذيره من ظلم الاستعمار وأعوانه لما يقترفونه بحق الشعب التونسي..[3]

وبعد مصادقة كل المجتمعين على بلاغ الجبهة، ختم توفيق المدني هذا الاجتماع الوطني المتضامن مع تونس وقضيتها بتثمين الموقف الجزائري في هذا الشأن حيث اعتبر أن هذا من دلائل النصر المغاربي، فإن انتصرت تونس فهو بمثابة طليعة الحرية لسائر أقطار المغرب العربي.. وهكذا كان يوم التضامن مع تونس يوما خالدا في تاريخ الحركة الجزائرية التحريرية المشتركة[4].

ما يلاحظ من هذه المبادرة المغاربية التضامنية أن جمعية العلماء قد كان لها حظ الأسد في مداخلاتها حول موقفها من التضامن لمساندة القضية التونسية، وهذا من خلال توفيق المدني باعتباره الكاتب العام للجمعية، ثم لأنه الكاتب العام لجبهة الدفاع عن الحرية واحترامها زيادة على أنه رئيس هذا الاجتماع،

---

(1)- اليوم الجزائري العظيم لإعلان التضامن والوئام مع الشقيقة تونس المجاهدة، البصائر، ع:182، 01 فبراير1952، ص01

(2)- إذا كان هذا الاجتماع الجزائري قد تم في إطار وحدوي باسم الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها، وقد تناول ممثلو جمعية العلماء أهمية الوحدة والاتحاد لتحقيق النصر في وجه الاستعمار بالنسبة للتونسيين أليس ممكنا تحقيق الاتحاد في الجزائر، وما هذا الاجتماع إلا صورة حية عن إمكانية تحقيقه ليس على إطار جزائري فحسب بل يتعدى الإطار المغاربي أيضا، وما هذا الشعور المتبادل بين الإخوة والأشقاء المغاربة لدليل على صدق نوايا الجزائريين وغيرهم في تمتين العلاقات البينية أولا في الإطار المحلي ثم الإطار المغاربي العام... وهذا ما دأبت عليه جمعية العلماء كما جاء في الفصل السابق من هذا البحث.

(3)- البصائر، ع:182، المصدر السابق، ص 01.

(4)- المصدر نفسه، ص05.

بالإضافة إلى ممثل ج ع لهذا الاجتماع في شخص الشيخ مصبح الحويذق، وعليه فقد كان للجمعية صدى اكثر من غيرها في طرح القضية التونسية للرأي العام الجزائري كما تبين ذلك من خلال هذا المبحث وغيره. ولعل ما حدث خلال هذا الاجتماع التضامني يؤكد ذلك.

وتجدر الإشارة هنا أنه لَماّ أوفدت ج ع أحمد توفيق المدني كمندوب عنها للمشاركة باسم الجمعية وباسم الجزائر بمناسبة الذكرى السابعة لتأسيس جامعة الدول العربية بتونس 1952، حيث قدّم خطابا تضمن جوانب الكفاح وقضية التحرر، لكنه لاق بعض المشاكل من طرف سلطة الاحتلال في الجزائر عند عودته[1]. ولأنه من خلال منبر البصائر، كان يرى أن تطور العلاقات الفرنسية التونسية، في ظل الدائرة الاستعمارية أمر لا جديد فيه، معتبرا أن الإصلاحات الفرنسية في تونس، لا تتعدى استبدال مقيم عام بآخر، وهي سياسة مراوغة لتفريق الشعب التونسي[2] عن مطالبه وأهدافه النبيلة المتعلقة بالحرية والاستقلال.

وعليه فإن الشيخ أحمد توفيق المدني ظل مدافعا عن القضية التونسية والمغربية، دفاعه عن الشعب الجزائري إلى أن حققتا استقلالهما سنة 1956، والثورة الجزائرية في أوجّ اشتعالها[3]. وقد كان هذا دأب كافة أعضاء جمعية العلماء دون استثناء، لأنهم قد اجتمعوا على أهداف مشتركة واحدة، كيف لا وقد كانت تونس وجامعها الزيتونة بمثابة عاصمة سفارتها المتمثلة في جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين وذلك انطلاقا من إيمان جمعية العلماء المتجذِّر بوحدة الشمال الإفريقي، وتثمين الجهود ضد الاحتلال الفرنسي وضد الغزو الثقافي[4].

ثالثا– اغتيال فرحات حشّاد أحد زعماء الحركة الوطنية التحررية التونسية:

على إثر التصفية الجسدية لأحد قياديي الحركة العمالية التونسية وهي من أبرز الحركات النضالية نشاطا، وهذا باغتيال الزعيم التونسي فرحات حشاد (05 ديسمبر 1952)، قامت جمعية العلماء انطلاقا من مكتبها بالقاهرة باسمها وباسم الشعب الجزائري بإمضاء الإبراهيمي والورتلاني بإرسال برقيات تعازي تحمل الأسى إلى كل من يهمّه الأمر من التونسيين والعرب، وتحمل والتنديد والاستنكار إلى المنظمات الدولية، لِما وصلت إليه حالة الحركة الوطنية من شدة التسلّط الاستعماري في تونس وما آلت إليه الأمور ضد المناداة بالحقوق المشروعة.

(1)– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، المصدر السابق، ص 406.

(2)– البصائر، ع: 122، مصدر سابق، ص 07.

(3)– عبد القادر خليفي، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899–1983، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة. جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص 150.

(4)– محمد صالح الجابري، محمد البشير الإبراهيمي والعلاقات التونسية الجزائرية، مصدر سابق، ص 159.

فكانت تلك البرقيات صريحة وعلنية توضّح حقيقة الاستعمار الفرنسي ليس في تونس –وإن كان ظاهرها يتعلق بقضية تونس– لكن مغزاها يتعدى تونس ليتعلق بالمغرب العربي، لأن مستعْمِر تونس هو مُستعمِر الجزائر والمغرب الأقصى، ولأن قضية تونس في واقع الأمر هي قضية مغاربية واحدة سواء في تونس أو المغرب الأقصى أو الجزائر فالأمر سيّان حسب نظرة ج ع كما سبق ذكره.

فوجهة تلك البرقيات ومضامينها[1] تتمثل في:

- إلى الاتحاد العام التونسي للشغل (تونس): "إنّ الجريمة الفظيعة، جريمة اغتيال رئيسكم العظيم المرحوم فرحات حشاد قد تركت في أنفسنا ألما شديدا، ونحن نقاسمكم آمالكم وآلامكم، وقضيتكم قضيتنا، وتقبّلوا باسم الشعب الجزائري أحرّ التعازي"[2].

- إلى جلالة باي تونس: "إننا نستنكر الجريمة الشنعاء، جريمة اغتيال المرحوم الزعيم فرحات حشّاد، ونعبِّر لكم وللشعب التونسي الحرّ عن أحرّ تعازينا"[3]؛

- إلى الأستاذين صالح بن يوسف ومحمد بَدْرة[4] (نيويورك): "إننا نقاسمكم الألم والحزن العظيمين اللذين ألمّا بتونس الشقيقة على إثر اغتيال المرحوم فرحات حشاد ضحية القضية الوطنية، والله معكم في كفاحكم من أجل الحرية والكرامة الإنسانية"[5]؛

- إلى السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بنيويورك: "إن الشعب الجزائري مهتم كل الاهتمام بخطورة الوضع بتونس، وهو يستنكر اغتيال الزعيم النقابي المرحوم فرحات حشاد، ويطالب الأمم المتحدة أن تجعل حدّا للأعمال الوحشية التي يرتكبها المستعمرون الفرنسيون، والتي تهدّد السلام والأمن في العالم"[6]؛

- إلى السيد فوستر دالس وزير خارجة الولايات المتحدة الأميركية_ واشنطن: " أمام الحوادث الداية التي تعيشها تونس الشقيقة، وأمام الاغتيال الفظيع الذي ذهب ضحيته الزعيم النقابي المرحوم فرحات حشاد،

---

(1)– تم إعادة كتابة فحوى تلك البرقيات كما جاءت سواء في البصائر أو في آثار البشير الإبراهيمي حيث كانت قصيرة ومعبّرة لذلك تم الإبقاء عليها كما هي دون اختصار حتى لا يحدث خلل في معناها ومغزاها...

(2)– البشير الإبراهيمي، الآثار، ج 4، مصدر سابق، ص 153.

(3)– المصدر نفسه.

(4)– صالح بن يوسف ومحمد بدرة هم من موفد الحزب الدستوري الجديد على أساس مندوبي للقضية التونسية لدى هيئة الأمم المتحدة لبسط القضية ومراقبتها خلال بداية دراستها أواخر الخريف وبداية شتاء 1952 كما سيأتي ذكره في هذا المطلب (تونس).

(5)– البشير الإبراهيمي، الآثار، ج 4، المصدر السابق، ص 153.

(6)– المصدر نفسه، ص 154.

تلك الجريمة التي ارتكبها المستعمرون الفرنسيون، نلفت أنظار حكومة أمريكا البلد الحرّ إلى خطورة الوضع في تونس، ونؤكّد لها باسم الشعب الجزائري أن الحالة الراهنة تهدد السلام والأمن في العالم "[1]؛

- إلى اتحاد نقابات العمّال الأميركي، نيويورك: "إن تونس العاملة فقدت ابناً من أبرّ أبنائها من اجل الحرية والكرامة الإنسانية، ألا وهو الزعيم النقابي فرحات حشّاد الذي اغتالته أيادي المستعمرين الفرنسيين، ونحن باسم الشعب الجزائري نناشد تضامن عمّال أمريكا البلد الحرّ، وأن يلفتوا نظر حكومتهم إلى خطورة الوضع الراهن بتونس ونتائجه التي تهدد السلام والأمن في العالم"[2].

رابعا- الحزب الدستوري الجديد[3] والاستقلال التونسي:

بعدما أصبح الحبيب بورقيبة زعيم الساحة السياسية في تونس، حتى بدأت معالم أفكاره التحررية والاستقلالية التي أُعتقِل ونفي بسببها تتغير عكس ما كان يرى فيه زملائه في الحزب كقيادي سياسي معارض للهيمنة الاستعمارية في تونس، حتى أصبحت رؤيته للاستقلال لا تخرج عن الاستقلال الداخلي كمرحلة مبدئية، هذا ما استهجنه عليه توفيق المدني، معتبرا أن سياسة المشاركة مع فرنسا التي تبناها الحزب الدستوري الجديد، قد حوّلت مسار الحزب من المعارضة والمطالبة بالاستقلال التام، إلى حزب تعاوني مع الحكومة الموالية للاستعمار الذي يُقر بنظام الحماية، ويكتفي بطلب الاستقلال الداخلي، تحت غطاء سياسة المراحل[4]، لذلك فالمدني انتقد فكر بورقيبة صاحب مبدأ خذ وطالب، في ظل سياسة المراحل[5].

كما انتقدت البصائر الدعاية الحزبية للموالين للحكومة المفروضة المروّجة لأهمية الإصلاحات الجديدة[6]، معتبرة ما يجري إعداده في تونس، هو نفس المشروع الذي يمر به المغرب الأقصى، حيث وجّه

---

(1)- نفسه، ص 153.

(2)-البشير الإبراهيمي، الآثار، ج 4، المصدر السابق، ص ص 153 – 154.

(3)- الحزب الدستوري الجديد: تأسس في 2 مارس 1934، بعد الخلافات التي نشبت بين أعضاء الحزب الدستوري (القديم) المتعلقة بمبادئ الحزب التي تركها عبد العزيز الثعالبي، فمن أسباب ظهور هذا الحزب الرئيسية ظهور أفكار تتعارض مع حقيقة تقرير المصير عكس ما ذهب إليه بورقيبة الحبيب وغيره بقبول الاستقلال الذاتي .. انظر: نعمة بحر فيّاض، دور صالح بن يوسف في قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد، مجلة آداب الفراهيدي، العدد: 15، جامعة تكريت، العراق، 2013، ص ص 309 – 316.

(4)- توفيق المدنني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 148، 18 جمادى الثانية 1370هـ / 26 مارس 1951، ص 04.

(5)- البصائر، ع: 148، المصدر نفسه، 04.

(6)- فالإصلاحات التي حاولت سلطة الاحتلال بتونس فرضها بالقوة كان ضمنها إبقاء حق التمثيل الفرنسي في المجالس البلدية، لذلك تم رفضه من خلال لائحة قدمتها الحركة الوطنية التونسية المعارضة إلى باي تونس تعبّر من خلالها رفضها القاطع لانتخابات تُبقي على التمثيل النيابي للفرنسيين في المجالس البلدية، كونه يتنافى مع مبدأ وحد السيدة التونسية.. يُنظر: خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3 (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2005، ص 157.

خطابا إلى التونسيين على صفحات البصائر، كان يهدف من خلاله إبراز أهمية تعزيز الوحدة القومية لإزالة الحماية قال فيه: "ألا فيعلم إخواننا وأصدقاؤنا في تونس، أن أعز أمنية لدينا في هذه الدنيا هي أن نرى الواجهة القومية الوطنية متينة، شاملة الديوان السياسي بعد شفائه من داء المشاركة، حتى تسير الأمّة سيرها الموفق لتمحو مظلمة الحماية، وتزيل عنها معرة الاحتلال، وترفع رأسها بين رؤوس أحرار العالم.."[1].

والحقيقة أن توفيق المدني لم يترك مناسبة إلا وأظهر فيها تعاطفه مع القضية التونسية[2]، ومن ذلك تصدّره ليوم التضامن الذي انعقد بالعاصمة الجزائر في 08 جانفي 1952 والذي قد تناولناه آنفا، وهذا دعما للقضية التونسية بمناسبة عرضها على مجلس الأمن الدولي[3].

يصعب تحديد بداية العمل المسلح التونسي على سبيل الثورة التحريرية في وجه الاستعمار الفرنسي، بسبب عدم وضوح الانطلاق الفعلي والمنظم مثلما قامت به الجزائر، لكن يمكن القول بأن الاعمال المسلحة في تونس بدأت بصفة متكررة منذ اغتيال فرحات حشاد، ولعل ما يؤكد هذا الأستاذ صالح بن يوسف خلال المؤتمر الصحفي الذي قام به الوفد التونسي لدى هيئة الأمم المتحدة 1952، حيث قال: " ولعله من المستحيل إجراء مفاوضات تحت النظام الاستثنائي الذي تعيش في الآن تونس وهو انظام القمع والاضطهاد والعمليات العسكرية المتواليةن وانتم تعلمون أنه منذ كانون الثاني يناير 1952 تجري بتونس عمليات حربية دون إشهار حرب وإننا نؤكد لكم أنه من المستحيل بدون رعاية جمعية الأمم للقضاء على هذه الرجعية التي تجعل تونس في حالة حرب والتي تجعل تونس تعيش في وضعية غير قانونية منذ مارس 1952"[4] ، فالشاهد من القول هو أنه صرّح بأنها حرب دون حرب، بمعنى أنهم مع العمل المسلح ضد ما تقوم به سلطة الاحتلال الفرنسي من بطش ضد التونسيين، دون تسميتها حرب بمعناها الثورة الشاملة..

بدأت علامات الخيبة لدى الحكومة الفرنسية بعدما ردّ كل من سلطان المغرب (محمد الخامس) وباي تونس (محمد الأمين) عن ادعاءات فرنسا بقبولهما الإصلاحات التي أعلنتها ثم قدمتها إلى الحكومتين[5].

---

(1)- البصائر، ع: 148، المصدر السابق، ص07.

(2)- أحمد توفيق المدني ظل مدافعا عن القضية التونسية، دفاعه عن الشعب الجزائري إلى أن حققت استقلالها سنة 1956، والثورة الجزائرية في أوج اشتعالها. عن: عبد القادر خليفي، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899-1983، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة. جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2007/2006، ص 150.

(3)- تونس المجاهدة، البصائر، العدد: 182، مصدر السابق، ص 01.

(4)- البصائر، ع:207، 29 صفر 1372هـ / 17 تشرين الثاني نوفمبر 1952م، ص03.

(5)- توفيق المدني، محاولة يائسة، البصائر، ع:208، 1 ربيع الأول 1372هـ / 01 كانون الأول ديسمبر 1952م، ص 4.

إضافة إلى رفض اللجنة الأممية لتوصية "موريس شومان[1]" لديها، بالنسبة للقضيتين التونسية والمغربية حيث كان الرفض بسبب عدم اختصاصه، ورُفض طلبه بخصوص المداولة بعدما حاول تهديدها بعدم حضور مندوبي فرنسا لمناقشة القضيتين[2]. مع العلم أن (هـ.أ.م) قد صادقت خلال جلستها العامة يوم 16 تشرين الأول أكتوبر 1952 على تسجيل قضيتي تونس والمغرب، ثم بدأت دراسة القضية التونسية أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة بأغلبية 34 صوتا ضد 20 صوتا، ثم شعت في دراستها يوم 4 تشرين الثاني 1952، فرضت مقترح الكلتلة العربية الىسوية المساندة للضية التونسية وقبول المشروع أو المقترح البرازيلي الأمريكي الجنوبي، بحوالي 27 صوتا ضد 24 صوتا وامتناع 7 عن التصويت، وكان ذلك في 12 كانون الأول ديسمر 1952[3].

ورغم مساعي الحركة الوطنية التونسية لتحقيق مبدأ تقرير المصير عن طريق الأروقة الديبلوماسية في هـ.أ.م، بقى المسعى العام التونسي في الداخل يطالب بحل عاجل للقضية، وبقى الحال عليه إلى غاية نهاية جويلية 1954 حينما قرر ماندیس فرانس على رأس الحكومة الفرنسية على إيجاد اتفاق مع الحكومة التونسية بقيادة الطاهر بن عمار وممثلي الحركة الوطنية التونسية وعلى رأسهم الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة، الذي يفضي إلى الإعلان عن الاستقلال الذاتي مبدئيا لتونس وفق شروط معينة، أهمها إبقاء السياسة الخارجية والدفاعية بيد فرنسا[4].

وحتى وإن تم قبول هذا الإجراء مبدئيا لكنه ما دام يُبقي على السياسة الخارجية والدفاعية التونسية بيد فرنسا فهو بمثابة سياسة الحماية القديمة ولكنها في إطار مستحدث ليس إلا، لذلك كان موقف توفيق المدني واضحا كون هذا الاستقلال ليس حلا واضح المعالم بقدر ما هو تثبيت للحماية الفرنسية، لكنه أيضا لم يقلِّل من هذا الأمر باعتباره أحد النتائج الكبيرة التي حققها الشعب التونسي عبر نضاله. ومعرض موقفه من ذلك يتلخص في: "لهذا فلا يجب أن يعتقد أحد أن القضية التونسية قد حلت وإنما هي سائرة في حلٍ حسب منهاج وقع الإعلان عنه.. لكنن العملة الصعبة والعملية الحقيقية التي ستنهي عهد الحكم الاستعماري المباشر وتخرج للعالم حكومة تونسية حقيقية ضمن إطار استقلال داخلي محدد بمعاهدة باردو[5] لاغير.. وإننا لا نقول أن

---

(1)– موريس شومان Maurice Schumann (1911–1992) كاتب وسياسي وصحفي، شغل منصب نائب وزير الخارجية الفرنسية في عهد بومبيدو (كان المتحدث باسم فرنسا حرة بقيادة الجنرال دو غول في لندن، عضو معهد الأكاديمية الفرنسية ، مشارك في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بليل بفرنسا.. أنظر موقع بنك المعطيات الفرنسي: https://data.bnf.fr/fr/11924157/maurice_schumann/

(2)– البصائر، ع:208، المصدر السابق، ص 4.

(3)– خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص ص 154 – 155.

(4)– توفيق المدني، حلٌ منتظر، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 282 ، 28 ذو الحجة 1373هـ / 27 آب أغسطس أوت 1954، ص 04.

(5)– المقصود بها معاهدة الحماية التي أُمضيت في قصر باردو بعاصمة تونس (1881).

القضية التونسية قد وجدت حلا معقولا.. إلا متى انعقدت هذه الاتفاقيات وقبلتها الأمّة التونسية وصادق عليها برلمان فرنسا"[1].

وبعد شدٍّ وجذب بين السياسيين والثوار حول مصير تونس أدرك بورقيبة أن الوقت قد حان لتحقيق الغاية السياسية التي كان يسعى إليها منذ تأسيس الحزب الدستوري الجديد باستخدام التفاوض واللجوء إلى طاولة التفاوض لإيجاد حل يرضي الطرفين، وهذا حسب نظرته السياسية على أن تبقى تونس في كنف الصداقة مع فرنسا[2]. وتحققت له نظرته تلك[3] بعدما أسفرت انتخابات جانفي 1956 الفرنسية عن نجاح الجبهة الجمهورية[4] من جهة، والاتفاق الفرنسي المغربي حول استقلال المملكة المغربية في 02 آذار مارس 1956 من جهة ثانية، حيث بعدما حدثت بين بورقيبة وغي مولي رئيس مجلس الوزراء عدة مقابلات أُجرِيت على أساس مفاوضات سريعة، أفضت في الأخير إلى إمضاء بروتوكول الاستقلال التونسي الذي ألغى كلية نظام الحماية الفرنسية بتونس وكان ذلك يوم 20 مارس 1956[5].

وعلى إثر استقلال تونس أعلنت البصائر عبر قلم حمزة بوكوشة عن غبطتها وفرحتها بنيل الحرية لتونس والمغرب الأقصى في شهر واحد، وقامت بتهنئة الشعبين العربيين، مُستبشرة بتحقُّقِه للجزائريين هم أيضا. لكنها مع ذلك قد رأت في هذا الاستقلال استقلالا غير كامل، مُعللة ذلك بأن هذا الاستقلال شبه ناقص لأن الجزائر لم تنل منه بعدْ، وهي بمثابة القلب النابض للمغرب العربي، فشبّهت "استقلال هذين القطرين دون استقلال القطر الجزائري كالمعالج لمرض مزمن بالمسكنّات والمخدرات لا تنجح وإن نجحت فمفعولها سريع الزوال"، حيث خشيت من عودة الاستعمار لهذين القطرين الشقيقين مرّة أخرة باعتباره ما زال قائما في

---

(1)- البصائر، ع: 282، المصدر نفسه، ص 04.

(2)- لكن هناك من أعضاء الحزب الدستوري الجديد وغيرهم كانوا ضد الأفكار الجديدة لبورقيبة، وكان من بين هؤلاء صالح بن يوسف الذي اعترض هو ومن معه على طريقة استقلال تونس، حيث اعتبرها خروجا عن حقيقة مطالب التونسيين، فانعقد مؤتمر صفاقس 15 تشرين الأول نوفمبر 1955 حيث رفض صالح بن يوسف المساهمة فيه، لكن المؤتمر خرج بقرار يؤيد مسعى بورقيبة.. فرفض بن يوسف قرارات المؤتمر بعدما اتهم بورقيبة بالخيانة، لعدم مواصلة الكفاح ليس بالنسبة لتونفس فحسب بل بالنسبة للمغرب العربي بأكمله. ثم بدأت الخلافات حتى كادت تصير حرب مدنية بين مؤيد بورقيبة وبين مؤيدي صالح بن يوسف.. لكن استطاع الموالون لبورقيبة على غرار المنجي سليِّم وزير الداخلية آنذاك بإلقاء القبض في 28 يناير 1956 على أعضاء الأمين العام للحزب (صالح بن يوسف)، لكنه هو استطاع الفرار إلى ليبيا...

(3)- بعد رجوع الحبيب بورقيبة من منفاه إلى تونس 13 سبتمبر 1955، أصبح رئيسا جديدا للحزب الدستوري الجديد، فقد كان من أوائل الزعماء التونسيين المؤيدين لاتفاقية الاستقلال الداخلي (الذاتي) خلال نهاية تموز يوليو 1954، لأنه كان ينظر إليها إحدى مراحل الاستقلال.. بالإضافة إلى نظرته للعمل على استقلال تونس دون حرب مدنية والاصطدامات دامية مع فرنسا... أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تعريب حمّادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس،1986، ص655.

(4)- الجبهة الجمهورية بزعامة منداس فرانس وغي موولي كانا من مؤيدي فكرة إحلال السلم في المغرب العربي، فتحقق ذلك في تونس، وبقت الجزائر، إلا بعد مجيء ديغول 1958...

(5)- أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص 657.

الجزائر، وعليه فإن النتيجة الحتمية بعد استقلال القطرين هي استقلال الجزائر، لأن الجزائر لا زالت تكافح[1]. وقد ختم حمزة بوكوشة مقالته ببث الأمل في نفوس الجزائريين والأحرار في البلاد المغربية بأن الجزائر معروفة بمصارعة الغزاة المحتلين وقد انتصرت في ذلك قديما؛ "ومن بشائر النصر استقلال تونس والمغرب هو خير بشير بذلك، وليفرح المؤمنون بنصر الله"[2].

خامسا– الحبيب بورقيبة وفكرة التوفيق بين الثورة التحريرية الجزائرية والاحتلال الفرنسي:

من خلال موقف ج ع كأعضاء أو كمتحدثين باسمها تبيّن أن مواقفهم لم تخالف بعضها البعض فيما تعلق بتونس وقضيتها العادلة. لكنه إذا ما تمّ التأكد من خبايا بعض قادة الحركة الوطنية التونسية حول مطالب التحرر الجزائري، فإن ج ع لم تتوان في الرد على كل من يجرح أو يُسيء أو يُزايد على مطالب الجزائريين الرامية للتحرر، حتى وإن كان من رجال الحركة الوطنية التونسية الذين كثيرا ما كانت تساندهم في قضية تحررهم.

لذلك نجد أن جمعية العلماء لا تتساهل كثيرا مع من يُضمر بعض الخفايا حول قضية الجزائر المشروعة خاصة عندما يتعلق الأمر بحقيقة الثورة التحريرية، وهذا ما جعل البصائر تحاول إبراز موقفها من تدخل الأستاذ بورقيبة في القضية الجزائرية (الثورة التحريرية) وإبراز بعض التشكيك في نيّته تجاه حل القضية الجزائرية، باعتباره في تلك الفترة قام بتحريض الحكومة التونسية الموالية لفكره بإلقاء القبض على العديد من معارضيه، لذلك فالبصائر شككت في مزاعمه التوفيقية من تدخله في قضية الجزائر للتوفيق بين الثورة وفرنسا[3].. فذكرت جريدة البصائر ما مفاده؛ "جاء من بين مقررات مجلس الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد هذه الفقرة المتعلقة بالحالة في القطر الجزائري؛ نظرا للعلاقات المتينة بين أقطار الشمال الأفريقي، والارتباط التاريخي العريق؛ ونظرا لضرورة العمل على إيقاف أعمال القتال في القطر الجزائري قصد التمكن من إحداث مفاوضة مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري لفصل القضية الجزائرية. وبناء على ثقته في أن حكومة فرنسا وشعبها يستطيعان بعد هذه الويلات العظيمة، إيجاد حلول لهذا المشكل، يسودها اتساع النظر وروح المسالمة والاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير، وبذلك تحصل النتائج المثمرة

(1)– حمزة بوكوشة، ما بعد استقلال المغرب وتونس إلا استقلال الجزائر، البصائر، ع: 359، 01 شعبان 1375هـ / 23 آذار مارس 1956م، ص 1.

(2)– البصائر، ع: 359، المصدر السابق، ص 4.

(3)– ومهما كانت رؤية أعضاء جمعية العلماء لتونس نظرة إكبار وإعزاز لعدة عوامل، هذا لا يعني أن كل من ساند الجزائريين قبل الثورة ثم أساء للثورة يبقى الحال كما عليه، لأن الثورة مسألة تقرير مصير، والاستقلال والحرية حق مشروع لكل الناس، لا يمكن لوساطة شعارها المساومة على دماء وأرواح الشهداء، كما أراد بورقيبة.. ! هذا ما جعل البصائر تشكك في حقيقة مبادرته..

الدائمة في مجموعة الشمال الأفريقي، فالمجلس يطلب من الديوان السياسي أن يسعى بكل قواه لوقف سفك الدماء بالقطر الجزائري، حتى يتمكن من فض مشاكله مع فرنسا بوساطة المذاكرات الحرة"[1].

فكانت ملاحظة جمعية العلماء من طلب الأستاذ بورقيبة في تدخله عبر مجلس حزبه، في قضية الثورة التحريرية، في نفس الوقت الذي ثار فيه قسم عظيم من الأمّة التونسية ضد سياسته، وضد مختلف الاتفاقيات التي أشرف على عقدها مع فرنسا، وأخذت فرق المقاومة تنتظم من جديد في أقسام عدة من البلاد التونسية، ويتفاقم أمرها شيئا فشيئا، إلى أن اضطرت حكومة تونس لتشكيل محكمة زجر استثنائية، وقامت بإلقاء القبض على أغلب الزعماء المعارضين لفكره وعلى رأسهم زميل دربه في صالح بن يوسف أمين عام حزبه الذي خرج من أجله التونسيون وحتى الجزائريون المقيمون في تونس برفع شعارات تندد بما تقوم به سلطات الاحتلال والحكومة التونسية الموالية لفكرة بورقيبة، باضطهاد الطبقة السياسية والجمهور غير المساند للفكر البورقيبي.. [2]

تشكيك البصائر في مبادرة بورقيبة حول إيجاد حل بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي، لعدة أسباب؛ منها أنها لا تنظر إلى بورقيبة على أنه رجل مصلح موثوق به، فهو الذي اختطف الثورة التي قام بها التونسيون ضد فرنسا، وهو الذي قام بالاتفاق مع سلطة الاحتلال الفرنسي والتنازل على العديد من المبادئ.. وهو الذي كان سببا في اغتيال العديد من رجالات الوطنية والتحرر في تونس[3]. كما أنه يمكن أن تكون تلك المبادرة بإيعاز من فرنسا، لأنه خلال مبادرته هذه كثيرا ما نوّه على أن حكومة فرنسا لها بعد نظر وروح مسالمة وهي مؤمنة بمبدأ حق المصير وتقريره للشعوب.. فعن أي مسالمة يتحدث عنها بورقيبا وفرنسا قد فعلت في الجزائر ما لم تفعله في الهند الصنينية أو في غيرها.. فهو لم يأت إلى الجزائر ويرى المجازر والمآسي والأهوال التي سببتها فرنسا في الجزائر، منذ الاحتلال إلى ذلكم الوقت.بالإضافة إلى أنه لا يمكن تشبيه الثورة التونسية بالثورة الجزائرية، لذلك ربما أراد أن يقلل من زخمها مثلما فعل بثورة بلاده التي لم يكن له علاقة مع الثوار التونسيون الأحرار في جبهات القتال في الجبال والأرياف.

مع العلم أن مكتب ج ع في القاهرة – إثر المعاملة السيئة التي كانت تقوم بها سلطة الاحتلال الفرنسي خلال معتقله بتونس على الحبيب بورقيبة– قام ببعث رسالة إلى سفير فرنسا بالقاهرة، تستنكر وتحتج فيها عن ما كان يعانيه الحبيب بورقيبة الذي وصفته بالزعيم على حد تعبير الرسالة، واصفة ذلك

---

(1)– تدخل الأستاذ بورقيبة في القضية الجزائرية، البصائر، ع:352، الجمعة21 جمادى الثانية 1375هـ/02 فبراير 1956، ص1

(2)– مظاهرة جزائرية في تونس، البصائر، ع: 360، 17 شعبان 1375هـ / 20 آذار مارس 1956م، ص 01. أنظر أيضا: أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، مرجع سابق، ص ص 654–656.

(3)– على هامش مشاركتي (صاحب البحث) في الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة البليدة–2، 2018/2017، تحت عنوان "الإعلام والثورة التحريرية الجزائرية"، حيث قد وقع سجال بين باحثين تونسيين دار حول موقف بورقيبة ونظرته للثورة التحريرية من باب مواقفه تجاهها هل كان معها أم ضدها.. فمنهم من رأى بأنه كان مع الثورة.. ومنهم من رأى عكس ذلك (كانت له مصالح ونوايا خفية له ولصالح فرنسا...)

بالقوانين الجائرة التي ما فتئت فرنسا تمارسها على الشعب المغاربي[1]. بالإضافة إلى رسالة أخرى أرسلها مكتب ج ع إلى أمانة الجامعة العربية تستعطف قلوب العرب لمساندة القضية التونسية بمساعدة بورقيبة والنظر في حاله حيث وصفته بالمجاهد، مذكّرة الجموع العربية بالسعي وراء تحقيق الواجب إزاء الأخوة العربية وأن لا تقف عند باب الاستنكار والاحتجاج وإن كان ذلك مطلوبا والعمل إلى ما أبعد من ذلك[2].

وعليه فإن الثورة التحريرية الجزائرية كانت خطا أحمرا لم يكن مسموح المساس بمشروعيتها ونضالها لأجل تحقيق الحرية والاستقلال بعدما فشلت السبُل السلمية.. لكن محاولة التقليل من زخمها وأهميتها لدى المناضلين والثوار كان غير مقبول مهما كانت مكانته محليا أو خارجيا.. حتى وإن كانت قراءة البصائر لموقف بورقيبة حول إمكانية التوفيق بين الثورة الجزائرية والسلطة الفرنسية قراءةً ذات مدلول تحجيمي للثورة وهذا ليس تنديدا بموقف بورقيبة أو استصغار من قدرته وحنكته السياسية، ولكن السياق الذي جاء به لم ينل رضى الوسط الجزائري، خصوصا وأصابع الاتهام كانت تحوم حول بورقيبة باعتباره كان سببا فيما حصل للكثير من الطبقة السياسية والعمّالية التونسية المناضلة من بطش واعتقالات الحكومة التونسية التي كانت على أبواب من اتفاقية الاستقلال ونهاية الحماية الفرنسية.

المطلب الثاني: المغرب الأقصى (المملكة المغربية)

تربط البلاد المغاربية فيما بينها علاقات متجذرة في عمق التاريخ في مختلف المجالات، فتلك العلاقات والروابط جعلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تتابع مختلف تطورات الأوضاع في هذه المنطقة، فعلى غرار اهتمام ج ع بقضايا تونس، كذلك بالنسبة للمغرب الأقصى (المملكة المغربية)، التي لم تكن أقل شأنا من باقي أقطار المغرب العربي، فحاولت أن تتفاعل مع مختلف قضاياه وعلى رأسها المسائل السياسية مُبديةً رأيها فيها.. وكان من أهمِّها قضية سلطان المغرب محمد بن يوسف الملقّب بـــ "محمّد الخامس".

أولا– سياسة الحماية:

كانت الجمعية على لسان رئيسها تقف مع المغرب الأقصى، باعتباره جزء لا يتجزأ من لُحمة المغرب العربي، فكثيرا ما كانت تتناول مختلف قضاياه – خاصة السياسية – المتعلقة بوحدة مراكش أرضا وشعبا وهوية.. فكانت مواقفها تتوافق مع المواقف المغربية، حول الاستقلال وحريتها المغصوبة من طرف فرنسا وأسبانيا وحول فكرة اتحادها، وضد كل أصناف التمييز والممارسة الاستعمارية ضد الشعب المغربي، ففكرة الحماية التي كانت تمارسها فرنسا على الملك وشعبه أسالت كثيرا من حِبر أقلام رجال جمعية العلماء،

(1)– الإبراهيمي، الآثار، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج:04، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1997، ص 313. أنظر أيضا: مساعي جمعية العلماء في قضية الزعيم الحبيب بورقيبة، البصائر، ع: 279، 16 ذو القعدة 1373هـــ / 16 تموز يوليو، جويلية 1954م، ص 3.

(2)– الإبراهيمي، الآثار، ج4، المصدر نفسه، ص 314.

كَون هاته الحماية كانت صوريّة على الورق فقط، لأنّ معالمها في الواقع غير ذلك، فكثيرا ما كانت سلطة الاحتلال الفرنسي تَستصدر الأوامر للسلطان ووزرائه للتنفيذ والتطبيق، واستغلال رجال الدين المزيَّفين في تحقيق مآرب الاستعمار الفرنسي، ونشر فكرة الإصلاحات المزعومة والجوفاء في مختلف أنحاء البلاد لتهدئة الأوضاع، التي قد وضعها أحد جنرالات الحماية "الجنرال جوان" على المغرب الأقصى.

فبعد استئناف جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء نشاطها بعد ح ع2 بادرت بالتفاعل مع مختلف قضايا المملكة المغربية خاصة السياسية منها، فتناولت موقفها من قضية الحماية الفرنسية المزعومة للمغرب الأقصى وكيف تتحكم فرنسا بالشعب المغربي من خلال ملكه (سلطانه)[1]؛ فوصف الإبراهيمي ما كانت تحيكه سلطة الاحتلال الفرنسي للمغرب بالمهزلة في وقت بدأت معالم اتحاد أبناء المغرب الأقصى حول الاستقلال السياسي الذي اعتبره هَدَف مشترك الغاية منه التخلص من بنود الحماية الجائرة على المغرب سلطانا وشعبا..[2]

كما أشاد في ذات الإطار التحرري ما كان يقوم به أبناء المغرب المخلصين لاستثارة قضية وطنهم ومحاولة عرضها على المحافل الدولية "وتحرك رجاله[3] في كل جهات العالم يستثيرون ثائرة الأمم ضد هذا التسلط الاستعماري الوقح"[4]. وكما انتقد سياستا الاستبداد والتسلط الاستعماريين اللتان كثيرا ما كانت تستخدمها فرنسا في شمال أفريقيا، وهذا بما قام به الجنرال جوان ببسط نفوذه الاستعماري على استصدار مجلسا للوزراء يكون مناصفة بين أبناء المغرب والمستوطنين الفرنسيين[5].

فهذه المناصفة في المقاعد الوزارية لا يمكن أن تأتي بفائدة للمغرب، لأن هذه السياسة شبيهة لِما قامت به في الجزائر بعدما صدر قانون 1947 الذي أقر على مناصفة المجلس الجزائري بين المستوطنين والجزائريين، مع العلم أن الكثافة السكانية للجزائريين عشرة أضعاف المستوطنين، فإذا كانت فرسا تنظر إلى الجزائر على أنها جزء لا يتجزأ من فرنسا وقد استخدمت من هذه السياسة فيها، فلماذا قامت بتطبيقها على المغرب الأقصى بالنسبة لمجلس الوزراء المستجد وهي في إطار الحماية؟ هذا واضح؛ لأن الاحتلال لا يريد إلا ما ينظر إليه من الاستفادة أكثر من الاستحكام بمقدرات المغرب وعدم تفكير ساستها وشعبها بالانفصال عن مبدأ الحماية ثم يتحقق لها هدفها غير المعلن وهو تطبيق فكرة الاتحاد معها.

---

(1)– الإبراهيمي، البصائر، ع:04، مصدر سابق، ص 4.

(2)– المصدر نفسه، ص 4.

(3)– لعله كان يقصد هنا تحركات عبد الكريم الخطابي ورفاقه، لأنه بعدما انتهت مقاومته المسلّحة في الريف المغربي، تمّ نفيه، حيث اختار الذهاب إلى المشرق، فبعدما حارب الاستعمارين الفرنسي والإسباني بالسلاح .. استخدم المقاومة السياسية لأجل بسط القضية المغربية أكثر في الخارج انطلاقا من القاهرة.. أنظر: محمد العربي المسماري، محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة إلى الوطن، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2012.

(4)– الإبراهيمي، البصائر، ع:04، المصدر السابق، ص 4.

(5)– البصائر، المصدر نفسه، ص 4.

أما أخطر سياسة للاستعمار في المغرب تلك المحاولات الرامية لاستخدام أبناء الوطن الواحد لضرب بعضهم البعض لتحقيق مآرب الاحتلال، والذين وصفهم الإبراهيمي "بدعاة الضلالة من حثالة رجال الابتداع الطُرقي" لأنهم قاموا بتضليل الشعب عبر المملكة للتعريف بالإصلاحات[1] المزعومة من وراء ذلك المجلس الوزاري من جهة، ولمغالطة الشعب المغربي حول قدرة ملكه في إدارة المملكة..[2]

وكأن الإبراهيمي استشرف ما تمهّد له سلطة الاحتلال في المغرب لِما سيحدث للسلطان المغربي في السنوات اللاحقة حول عزله عن الحكم، كما سيأتي ذكره في آخر عنصر من هذا المطلب حول عزل ونفي السلطان محمد الخامس. الذي تحقق لهم ذلك إلا برجال الدين الذين وصفهم آنفا بحثالة رجال الابتداع الطرُقي.

ثانيا– المغرب الأقصى بين الهمينة الاستعمارية _ الإسبانو فرنسية:

كانت ج ع تدرك بأن القطر المغاربي كله تحت الهيمنة الاستعمارية وأن بلدان المشرق وعلى رأسها جامعة الدول العربية هي من يمكنها كوسيلة ضغط دولية وخارجية للتخفيف من شدة التسلط الاستعماري في البلاد المغاربية ومنها المملكة المغربية التي تعاني ازدواجية الاستعمار بين الإسباني والفرنسي، فكانت دائما تستغل الظروف، فرفعت صوتها منادية الجامعة العربية من أجل التدخل في قضية المغرب الأقصى حتى ينكشف أمر ما تقوم به اسبانيا هناك على غرار فرنسا، عن طريق ما يقوم به أحد جنرالاتها الدكتاتور فرانكو الذي يعتبر من أقسى العسكريين الإسبان فكرا وإجراء، الذي كان يمارس سياسة البطش والقمع على مختلف سكان الريف المغربي، كما استخدم سياسة المخادعة من أجل الاستحواذ على ملكية منطقة "سيدي يفنيّ كما قد قامت اسبانيا بنفس المخادعة من أجل الاستحواذ على وادي الذهب[3].

ومما جاء في هذا السياق: ".. فهناك حادث ربما اعتبره بعض الناس هيِّنا بسيطا، إنما نعتبره جسيما هائلا لأنه يكشف الستار عن مكيدة أخرى يدبرها جلاد آخر من جلادي العرب والمسلمين ألا وهو دكتاتور اسبانيا الجنرال فرانكو.. فالأسبان عمدوا في هذه الأيام الأخيرة لإثبات حق ملكيتهم بتراب سيدي يفني

---

(1)– إصلاحات لا تتعد إصلاحات إدراية وبلدية، حتى وإن كان قد وافق عليها السلطان محمد الخامس لكنه وافق عليها تحت الضغط من جهة، فكانت تخدم المستوطنين والمصالح الفرنسية، لأنها أصلا جاءت بسبب ضغوطات المستوطنين الأوروبيين أكثر منها إصلاحات تُلبي الرغبات الحقيقية للشعب وحركته السياسية... جورج سبيلمان، المغرب الأقصى من الحماية إلى الاستقلال، المصدر السابق، ص 138.

(2)– الإبراهيمي، البصائر، ع:04، مصدر سابق، ص 4.

(3)– حيث قامت سلطة ذلك الجنرال بإيهام من سكان تلك المنطقة بالإمضاء على أوراق تثبت الجنسية ولكنها في حقيقة الأمر ما هي إلا وسيلة للاستيلاء على أراضي تلك المنطقة بطريقة يحسبونها– قانونية– مع العلم أن اسبانيا قد تسلمت هذه المناطق إثر موجب اتفاقية 28 تشرينا لثاني نوفمبر 1912 تعترف بها بعده امتيازات قد منحتها فرنسا لإسبانيا بعد معاهدة الحماية المزعومة 30 مارس 1912.عن توفيق المدني: البصائر، ع: 12، 12 ذي الحجة 1366هـ / 27 تشرين الأول، أكتوبر 1947م، ص 05.

فوزّعوا بواسطة القُياد العرب على سائر الرعايا أوراقا يأمرونهم بإمضائها سريعا، وتلك الأوراق هي مطالب تجنيس.. فكل من أمضى ورقته خضوعا لحكم السيف والإرهاب، أصبح وطنيا اسبانيا كما يدعون عن رغبة ورضا، وهكذا تصبح هذه القطعة من ارض المغرب الأقصى، جزءا من البلاد الإسبانية.. لكن العرب هناك تنبهوا للأمر، وامتنعوا رغم ضعفهم وأمِّيتهم عن إمضاء تلك الأوراق.. ولا تزال الحوادث المؤلمة تقع هناك حول هذه المحاولة الاسبانية الجنوبية.. وإننا لنرفع هذا الأمر لمجلس الجامعة العربية، ونكشفه للرأي العام العربي في الدنيا على العرب وحكوماتهم وشعوبهم يتخذون الموقف الذي يقتضيه الشرف وناسب الموقف الحاضر"[1].

وبعدما قررت السلطة الفرنسية الحامية في المغرب تنظيم انتخابات تتعلق بالغرف الفلاحية والصناعية والتجارية، كان موقف المغاربة منه موقفا واضحا تجلّى في مقاطعة ذلك القرار واعتباره لا فائدة مرجوة منه، لأن ج ع من خلال البصائر كانت ترى أن الشعب المغربي لا ينظر من هذه التدابير إلا كأحد أساليب التمويه من أجل التضليل وصرف الأفكار الإصلاحية والتي من ورائها الاستقلال أولا، كما رأت البصائر أنه بدون النظرة الموحدة للاستقلال لا يرجى للمغرب فائدة من أي انتخابات وإن تعددت إشكالها، ومن جهة أخرى رأت بأنه لا حقيقة لنظام نيابي دستوري تحت حكم أجنبي يحجِرُ على سيادة البلاد، لأنه حسب البصائر "كل انتخاب في ظل الاستعباد لن يكون إلا انتخابا ممسوخا" لا يحقق المصلحة العليا للبلاد المتمثلة في الحرية والاستقلال السيادي عن كل احتلال مهما كان شكله[2].

ثالثا– سياسة الفاشية الاسبانية:

برهنت البصائر على مكائد الاستعمار الأوروبي على أن له نفس المنهج في المكر والخداع بين الترهيب والترغيب، حين حاولت ج ع نشر مثل هذه السياسة في صفحات جريدتها لسان حالها –البصائر– حتى تؤكد على أن الاستعمار الإسباني كغيره من وجوه الاستعمار، خصوصا فيما تعلّق بتلك الحرب الأهلية بين الفراكوين والشيوعيين التي راح ضحيّتها أكثر من 100 ألف قتيل بينهم عشرات الآلاف من المغاربة البسطاء الذين قد غدرت بهم حين أوهمتهم أن الحرية آتية بعد المشاركة ضد أعداء الإسلام كما زعمت خلال تلك الأحداث، حينما اغتر المغاربة بما تسوّقه لهم سلطة الاحتلال، إلا أنّ هذا كله كان أدراج الرياح التي عبثت بعد ذلك بها العائلات والأملاك والأرزاق وزيادة الضرائب والغرامات وسياسة البطش والتنكيل والترهيب والترغيب[3].

أحيانا تقوم ج ع عبر جريدة البصائر بنشر بيانات بعض الأحزاب السياسية ببلاد المغرب الأقصى، ومنها ما قامت به بنشر أحد بلاغات حزب الاستقلال المغربي عن طريق مجلسه الأعلى، وهذا يدل على أن

(1)– البصائر، ع: 12،المصدر السابق، ص 05.

(2)– الرشيد، الانتخاب الممسوخة، البصائر، ع: 16، 02 صفر 1367هـ/ 22 كانون الأول، ديسمبر 1947م، ص 03.

(3)– مكافح، دسائس إسبانيا الفاشية، البصائر، ع: 40، 13 شعبان 1367هـ / 21 حزيران يونيو جوان 1948م، ص 02.

ج ع كانت ترى فيه هدفا في محاربة الاستعمار من جهة ودور في التضامن الأخوي المغاربي من جهة ثانية، ومجمل هذا البلاغ الصادر عن المجلس الأعلى لحزب الاستقلال يتلخّص في: "الحالة التي آلت إليها المغرب في ظل الحماية المزعومة من قبل الاحتلال الفرنسي قد استنكرت كل السياسات الفرنسية باسم الديمقراطية تارة وباسم الحماية تارة أخرى في تظلّمها ومنع حق الحريات كحرية التعبير والعمل النقابي وعصب المنتجات الزراعية كالحبوب وبحرمان الفلاحين من مجمل محاصيلهم.. إضافة لاستنكار هذا البلاغ على استخدام المغاربة في حرب فرنسا في الهند الصينية، والذين هم أحوج إليهم في صد العدوان الفرنسي، كما أكد هذا الحزب العتيد في المغرب على انه لا يجوز ولا يسوغ للفرنسيين ولغيرهم من الأجانب التمتع بكامل الحقوق ببلاد المغرب خاصة الحقوق السياسية مؤكدا في ذات السياق على أن المغرب شعبا وسياسيين يرمون إلى عدم تأجيل الحق في تسوية قضيتهم وإلغاء الحماية والاعتراف بحرية واستقلال المغرب عن فرنسا[1].

على إثر اغتيال أزيد من ثلاثة آلاف من أبناء المغرب من طرف سلطات الاحتلال الإسبانية في المناطق المغربية المحتلة بحجة مغامرة شيوعية مزعومة، كان جلهم من الأبرياء ومطالبة حزب الإصلاح المغربي من الطاغية الإسباني أن يجعل حدا لبطشه بالأبرياء الآمنين، تساءلت البصائر هل سيستجيب الطغاة لغير القوّة؟ هل يردع الاستعمار الإسباني أو غيره شيء غير قوة تقف في طريق قوته العمياء التي لا تسمع ولا تبصر إذا انطلقت من عقالتها؟ فكان تعليقها على هذا الحدث: "وإن هذا العدد من المسجونين ليجعلنا نقول صادقين إن المنقطة كلها قد أصبحت سجنا لأهلها لا تحدّه الجدران كما هو المعهود في السجون ولكن تحده الحدود الجغرافية من الجهات الأربع، وما أقدر الاستعمار على تحويل المناطق المترامية الأطراف إلى سجون يلقى في ظلماتها بشعوب وأمم لا بأفراد وجماعات"[2].

أمّا الحزب الشيوعي المغربي حينما وجَّه رسالة يدعو فيها حزب الاستقلال للقيام بعمل مشترك في وجه فكرة الاتحاد والتي تدعو إليها فرنسا، فكان موقف البصائر من هذه القضية على أن يتم أخذ الحذر من كل المساعي غير الواضحة المعالم حتى وإن كانت مبادرة تخص الاتحاد خارج الطرح الفرنسي، ووجوب التأكد من الصديق من العدو حتى وإن كانت في وجه الاستعمار الرامي لمشروع الوحدة معه. فمما جاء في هذا الصدد : "نحن لا نقول شيئا في الموضوع ما دمنا نجهل الفرق بين الاستعمار والوحدة الفرنسية فمن الوفاء إذن للغة أن نبقى على العهد، ندعو الاستعمار باسمه ونسميه بوسمه، ونذكره مر الأيام بأعياده

(1)– أحمد بلافريج، بلاغ من المجلس الأعلى لحزب الاستقلال المغربي، البصائر، ع: 50، 11 ذي القعدة 1367هـ / 20 أيلول سبتمبر 1948م، ص 8.

(2)– في الشمال الأفريقي (في المغرب)، البصائر، ع: 89، 14 شوال 1368هـ / 08 آب أغسطس أوت 1949م، ص 07.

ومواسمه، فلا نسمّيه مدنية وهو همجية أو إحياء وهو إبادة، أو تعليما وهو تجهيل أو وحدة وهو فُرقة، وإذا فعلنا كنّا من الذين يدعون الفاجر بالعفيف، ويسمُّون المهلكة مفازة ويكنُون الموت بأبي يحي"[1].

فالاستعمار في المغرب الأقصى سواء كان من جهة فرنسا أو إسبانيا، كلاهما لا يُمثِّلان مبدأ التعمير إلا من وجهة الاستدمار أو ما يخدم المصلحة العليا للوطن الأم في باريس ومدريد، فعمَدا على إبقاء نفوذهما بكل وسيلة مهما كانت قسوتها وبطشها، مما انجرّ عن ذلك إلا الهمجية والإبادة والجهل والتفرقة، وكل وصف شنيع للاستعمار ما عدا معناه الاصطلاحي لا اللغوي.

كما ردّت البصائر على الجنرال جوان المستبد حينما صرّح أن بلاد المغرب لم يكن لها من رجال عظماء سوى ابن رشد وابن خلدون، لذلك تساءلت وهي تردُّ عليه أنه لا يفقه من التاريخ من شيء وأنه يغالط التاريخ، كما وصفت الاستعمار الغربي الفرنسي والإسباني اللذان جاءا بدعوى الحضارة والديمقراطية والتمدّن لم تر منهما بلاد المغرب إلا الخراب والاستبداد والتسلط؛ ".. ونحن نقول لهم أين الحضارة وأين الديمقراطية التي تزعمون أنكم من رُسلها وممثليها في هذه الربوع؟ أهي نزع الأراضي أم في اضطهاد الأبرياء؟ أم في ملء السجون والمعتقلات بالمطالبين بحقوقهم؟ أم في القضاء على السلطة الأهلية؟ أم في اصطناع الخونة في كل جهة؟ أم في مقاومة التعليم؟ إذا كانت الديمقراطية ومعها الحضارة في هذا كله فأين الفاشية والنازية"[2].

فكان هذا الرد على الجنرال جوان[3]، ردًّا ينطلق من الواقع المعاش بما خلّفته حقيقة الاستعمار وما جاء من أجله، فلم يتحقق شيء من زعم الاستعمار لا في المغرب الأقصى ولا في تونس ولا في ليبيا ولا في

---

(1)– البصائر، ع: 89، المصدر السابق، ص 07.

(2)– **في الشمال الأفريقي (في المغرب)، البصائر، ع: 100**، 07 ربيع الأول 1369هـ / 26 أيلول سبتمبر 1949م، ص 06.

(3)– الجنرال ألفونسو جوان Alphonse Juin général (1888–1967): شارك في الحرب العالمية الأولى بقيادة الفيلق المغاربي في جبهات القتال بألمانيا، كما شارك في الحرب العالمية الثانية كجنرال تحت لواء حكومة فيشي ثم تحت قيادة ديغول بعد الحرب، تم تعيينه في المغرب الأقصى كمقيم عام لمدة أربع سنوات (1947–1951)، ثم بعدها تم تعيينه قائدا في الهند الصينية بطلب من الحكومة الفرنسية.. عن:https://francearchives.fr/fr/commemo/recueil-2017/26287673 ، ينظر أيضا: SECRÉTARIAT (P :1-8«**Collection «Mémoire et Citoyenneté n° :30 Alphonse Juin**), GÉNÉRAL POUR L'ADMINISTRATION DIRECTION DE LA MÉMOIRE, DU PATRIMOINE ET DES ARCHIVES , Ministère de la défense Francaise..

كما قد اتسمت سياسته باللين والمخادعة والبطش والقوة، حاول القيام بإصلاحات شاملة لكن السلطان محمد الخامس لم يتوافق مع تلك الإصلاحات ولم يوقع عليها مما اتهمه خوان بالخروج عن اتفاقية الحماية...عن البصائر السلسلة الثانية (1947– 1951).

الجزائر، ولا في أي مكان حلّ فيه، فتلك التساؤلات هي بمثابة المرآة العاكسة لحقيقة ما جاءت من أجله سواء فرنسا أو إسبانيا لبلاد المغرب[1].

فهذه الردود كانت بمثابة مواقف ج ع تجاه مختلف تلك المسائل التي مسّت القُطر المغربي، يندرج ضمن التفاعل المعنوي الذي مسّ الجانب السياسي، ولا يمكن حصر ذلك التفاعل منذ تأسيسها، فمن بين القضايا الأكثر تفاعلا لجمعية العلماء إبّان تلك الفترة كانت قضية عزل ونفي السلطان محمد الخامس بعد قضية الاستعمار في حدّ ذاته.

رابعا– قضية عزل ونفي سلطان المغرب "السلطان محمد الخامس (1952 – 1955):

أ– خلفيات عزل السلطان محمد الخامس:

فقضية السلطان محمد الخامس[2] قد أسالت الكثير من حبر جمعية العلماء سواء في صحفها أو بلاغاتها وخطبها ومحاضراتها ومراسلاتها داخليا وخارجيا.

بدأت ضغوطات السلطة الاستعمارية الفرنسية تزداد تسلُّطا على المغرب الأقصى من أجل السيطرة أكثر وفرض الحماية[3] المزعومة، وقد تجسّدت خطورة هذا التسلّط في عزل وخلع ونفي السلطان محمّد الخامس[4].

---

(1)– عكس ما خلّفه العرب والمسلمون في بلاد الأندلس من حضارة شملت جميع الجوانب، لا زالت شواهدها ملموسة المعالم في أوروبا وفي غيرها، وآثار علمائها لا زالت باقية في متاحفها وفي مكتباتها ودور أرشيفاتها. كثيرا ما شهد الغرب بذلك. لذلك تمّ الرد على جوان بأنه لا يفقه شيئا من التاريخ...

(2)– السلطان محمد الخامس: هو محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن إسماعيل بن الشريف بن علي العلوي وُلد 1327هـ 10 / أغسطس1909م بفاس، أصبح سلطانا للمغرب في 23جمادى الأولى سنة 1346 هـ / 18 نوفمبر سنة1927م، عاش أصعب فترات المغرب خاصة فترة الاحتلال الأجنبي (فرنسا واسبانيا)، وقد قضى خلالها في المنفى(بين 20 آب أغسطس 1952 و16 تشرين الثاني نوفمبر1955)... ساند الحركة الوطنية المغربية المُطالبة بتحقيق الاستقلال، الشيء الذي دفعه إلى الاصطدام بسلطات الحماية،وكانت النتيجة قيام سلطات الحماية الفرنسية بنفيه إلى مدغشقرثم إلى كورسيكا.على إثر ذلك اندلعت مظاهرات مطالبة بعودته إلى وطنه. وأمام اشتداد حدة المظاهرات، والضغوطات العربية والأجنبية، قبلت السلطات الفرنسية بإرجاع السلطان إلى عرشه يوم 16 نوفمبر1955 ، وبعد بضعة شهور تم إعلان استقلال المغرب...توفي رحمه الله بفاس1381هـ/26 فبراير1961 م. أنظر: http://almaghrib.canalblog.com

(3)– بدأت سياسة فرنسا الاستعمارية الجديدة (الحماية) على المملكة المغربية بداية 30 مارس1912.. أنظر: جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912– 1956، ط1، تر:محمد المؤيّد، منشورات أمل، مطابع الرباط، 2014، ص24

(4)–Fernando Rodriguez Mediano Helena de Helipe(eds), ***EL PROTECTORADO ESPANOL EN MARRUECOS, GESTION COLONIALE IDENTIDADES***, EstudiosARABESIslamicos, Consejo superior de investicationescientificas, MADRID, 2002, P 246.

فكانت هذه القضية[1] من بين أهم القضايا التي شدّت اهتمام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالمملكة المغربية بعد قضية الاستعمار لها، فقد اعتبرت هذا الإجراء لا يخدم عقد الحماية –المزعوم– بين فرنسا وبين المغرب، فكانت جمعية العلماء من الهيئات السبّاقة في الاستهجان والتنديد بما قامت به فرنسا في المغرب.

فهذا الإجراء الاستعماري ضد السلطة الشرعية للمملكة المغربية انتقدته جمعية العلماء بشجب وتنديد وتهكّم على ما كانت تزعم به فرنسا بالثورة الفرنسية (1789) وانتقادا لها والتي أسمتها بأنها ثورة الطغيان وثورة الإرهاق والإرهاب وثورة تحطيم سيادة الشعوب وامتهان كرامة الأمم وإرهاق الأحرار المكافحين وتطويق رقاب الأوطان المكافحة ومن بينها المغرب الأقصى، وهذا حينما أقدم بعض القُواد والباشوات المغاربة بإنجاز عريضة ضد سلطانهم "محمد الخامس" بإيعاز من المُقيم العام، والذي وصفته جمعية العلماء بأنه «العدوان العظيم على المغرب والسلطان محمد الخامس»، كما قد علّقت على هذه الحادثة بأن سلطة الاحتلال تعمل من أجل ذلك إلى إرغام السلطان المغربي على القبول بخيارين كلاهما مُرّ فإما أن يقبل بمشاركة الجالية الفرنسية في البلديات المختلطة وإما التخلص منه ومن وليّ عهده وكل العائلة الملكية، وتنصيب ما أسمته بـــــــــ "دُمية خاضعة للاستعمار" على حدّ تعبير جمعية العلماء[2].

وبعدما نشرت الوزارة الخارجية الفرنسية العريضة التي تدّعي من خلالها أن زعماء البلاد من الباشوات والقُواد يريدون خلع سلطانهم عن الحكم، علّقت جمعية العلماء على ذلك بأنه مراوغة سياسية من جانب الاحتلال الفرنسي من أجل إرغام السلطان بالخضوع لمطالب فرنسا، لكن هذه المراوغة ما هي إلا مساومة مفضوحة وواضحة المعالم مفادها إذا وافق جلالة السلطان على مشاركة الفرنسيين في الانتخابات البلدية ضرب بالعريضة عرض الحائط وإلا فإن فرنسا ستعمل على تطبيق الرأي العام في خلعه في تطبيق رأي المتكلمين باسم الرأي العام المغربي كما تدّعي العريضة المزعومة[3]. لكن هذه المراوغة لم تنجح خصوصا بعدما قام الصدر الأعظم بالتبرئة مما قام به من ساهم في إنجاز تلك العريضة، وهذا ما نوّهت به جمعية العلماء في تمجيد ما قام به الصدر الأعظم للسلطان وموافقته في استنكاره لِما وقع وحصل بسبب زمرة من الباشوات والقُواد في ما أسموه بالمؤامرة الخسيسة التي كان من ورائها "القلاوي" وأذنابه حسب تعبير جمعية العلماء..[4]

---

(1)– بدأت قضية محمد الخامس بعدما أقدمت سلطة الاحتلال (الحماية) الفرنسية بعزل وخلع ونفي السلطان محمـــد الخـــامس عن عرشه وسلطته بعدما لم يرضخ لمطالب فرنسا.. في 20 أوت 1953.. أنظر : جورج سبيلمان، مصدر سابق، ص 165.

(2)– توفيق المدني، (منبر السياسة العالمية)، الثورة الفرنسية والمغرب الأقصى، البصائر، ع: 232، 23 رمضان 1372هـــ / 05 حزيران يونيو جوان 1953م، ص. 04.

(3)– توفيق المدني، المساومة، البصائر، ع:232، المصدر نفسه، ص 04.

(4)– توفيق المدني منبر السياسة العالمية، المؤامرة الحسيمة، البصائر، ع: 233، 30 رمضان 1372هـــ / 12 حزيـــران يونيو، جوان 1953م، ص04.

وبعدما تناولت العديد من الصُحف الغربية الأوروبية –الاستعمارية– موقف إسبانيا من عدم رضاها لِما قامت به فرنسا من خلع السلطان محمد بن يوسف، لأنها كانت ترى هذا الفعل الذي قامت به فرنسا في المغرب غير مقبول، فقد رفضت الاعتراف بالسلطان الجديد بن عرفة. وصفته ج ع بالموقف الخليق من اسبانيا، متعجبة مما بدر منها ضد اختها الاستعمارية فرنسا ورأت فيه بداية لتصادم المصالح الاستعمارية في المغرب التي ستأتي بثمارها على المغرب الأقصى؛ "فموقف إسبانيا إذن خليق بأن يُزعج المستعمرين في هذا الشمال الأفريقي ويقلقهم أكثر من موقف الكتلة الآفرو آسيوية لأنها الجارة التي إذا ساء الجوار بينهم وبينها أمكن للشر أن يتفاقم وحُق للاستعمار أن يتوقع يومئذ الهزيمة وسوء المصير"[1].

كما رأت البصائر أن هذا الاهتمام المتزايد من طرف الصحافة الاستعمارية يرجع إلى الإحساس بالخطر الذي يهدد الاستعمار الأوروبي ككل، لأنه يعمل على تصدع جبهتهم الاستعمارية ويؤثر في تضامنهم مما سيؤدي إل زوال وتلاشي السياسة الاستعمارية عاجلا أم آجلا في مختلف مستعمرات البلاد المغاربية وغيرها[2].

جاء في أحد مقالات البصائر بعنوان "دون تعليق" نقلا عن أحد الصحف الفرنسية L'Observateur مقالا أورد العديد من أعمال العنف في حق المغاربة وممتلكاتهم بالتفجير والتدمير والاغتيالات خاصة بالدار البيضاء، حيث عنونت مقالها بـــــ " المغرب الأقصى في ذاكرة السلام " وأوردت هذا المقال بملاحظة " لا حاجة لقرّائنا للتعليق عليه"[3].

فإن كانت لم تعلِّق على هذا المقال وما يحمله من مآسي وجرائم وقتل وتدمير بالمغرب لهو تعليق في حدِّ ذاته يعكس حقيقة الاستعمار الفرنسي وسياستها في الهيمنة والسيطرة الاستعمارية في الترهيب والتخويف حتى لا يفكر المغاربة بشرعية سلطانهم المعزول والقبول بسلطانهم المفروض.

إثر البطش والإرهاب الذي تمارسه السلطة الاستعمارية الفرنسية بالمغرب الأقصى بعد عزل ونفي السلطان محمد الخامس كان من الطبيعي وجود مقاومة عنيفة من طرف الرجال الأحرار المغاربة ردا على كل تلك السياسيات والإجراءات، قام بعض العلماء تحت ضغط القمع الاستعماري بإصدار فتوى تُبيح قتل أو معاقبة كل من وقف في وجه فرنسا الاستعمارية. وعلى إثر هذا كانت البصائر كعادتها تبدي موقفها الديني والسياسي باعتبار هذا الإجراء ينبع من العمل السياسي وإن كان ظاهره ديني ".. فلا المقاومة الوطنية تخمد وتستكين ولا الزجر الحكومي يخف أو يتخذ شكلا إنسانيا معقولا، وسياسة تحطيم استقلال المغرب وتفكيك

(1)– في الشمال الأفريقي (في المغرب)، البصائر، ع: 249، 27 ربيع الأول 1373هـــ/ 04 كانون الأول ديسمبر 1953م، ص 6

(2)– البصائر، ع: 249، المصدر نفسه، ص 06.

(3)– المغرب الأقصى في دائرة السلام الفرنسي، البصائر، ع:252، 26 ربيع الثاني 1373هـــ/1 كانون الثاني يناير1954م، ص1

أوصاله، وإعدام ذاتيته السياسية متسمر دون انقطاع.. وقد وجدت الحكومة الاستعمارية جماعة حولها من أشباه الرجال يسيرون معها أينما سارت وينفِّذون ما أرادت ولا رادع لهم من دين أو وطنية أو ضمير"[1].

ثم تساءلت البصائر؛ "وهل يعتدُّ جوان وغليو موبيدو ومارتينو ديبلا وأذنابهم من أمثال تَيس الحي، وقلاّوي النحس، أن المغاربة سوف يصبرون على الأذى وينامون على القذى فتحطم بقايا استقلالهم وينتزع سلطانهم المحبوب من بين ضلوعهم، ثم هم يسكتون و يستكينون؟ وهكذا فالمقاومة الوطنية مستمرة.."[2].

وردّا على الفتوى الزاعمة على المقاومين أنهم محاربون لله ورسوله "خارجون عن حكم الإسلام" علّقت عليها كونها سلاح جديد وخطير استخدمته فرنسا كما عهدها المغاربة منذ وجودها في الشمال الأفريقي بداية من الجزائر، تستعمله السلطة الاستعمارية في بلاد المغرب لأنها كانت تُدرك بأنها سياسة خبيثة من ورائها ليس فقط من تدّعي أنهم خارجون عن طوع الجماعة، بل الأمر أخطر من ذلك كونها ستعتمد على هذه الفتوى على زيادة بطشها من قتل وقمع، وبالتالي سيذهب ضحيتها الكل.

وأن تلك الفتوى هي فتوى شرعية من حيث الأصل ولكنها في غير موضعها، إضافة إلى ان أغلب العلماء الحقيقيون لم ينضووا تحت لوائها، قامت فرنسا الاستعمارية بتسليط العقوبات عليهم من نفي واعتقال وحتى الإعدام. غلى غرار ما قامت به ضد العالم محمد بن العربي العلوي التي لم يؤيّد الاستعمار في عزل ونفي السلطان ولم يوافق على وثيقة العزل، كما لم يوافق على هذه الفتوى ضد رجال المقاومة المغربية[3].

نقلت جمعية العلماء عن طريق جريدتها البصائر ملخصا عن إحدى المقالات الواردة في أحد الصحف الأنجلو سكسونية الأوبسرفر *The Observer*، يتناول حقيقة الوضع المغاربي في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى، والذي شد انتباهها أكثر، تساؤلا للكاتب الإنجليزي الدكتور فيليب داين:" وماذا فعلت الإدارة يا ترى لكي تنزع عن المغاربة هذا العجز ولكي تجعلهم يستطيعون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم؟"[4].

وردًّا على ادّعاءات الفرنسيين على أن المغاربة لا يستطيعون أن يضطلعوا بمسؤوليات الحكم، لأن الاستعمار أصلا لا يعمل على فسح المجال لهم في شتى الممارسات الإدارية والسياسية بصفة خاصة سواء في تسيير المجالس المحلية او غيرها.. ما جعل السلطان المغربي محمد بن يوسف عن عدم اقتناعه بالقوانين المفروضة عليه لإمضائها وتمريرها، ما سرّع بخلعه وهنا يذكر الكاتب أنه كان شاهد عيان لهذه الحادثة " فما كان موقف الفرنسيين تجاه هذا الاحتجاج إلا انهم عوّلوا على خلعه وإبعاده، ورأيت هذا الخلع خلال شهر

(1)– توفي المدني، بطش وإرهاب ومقاومة عنيفة، منبر السياسة العالمية ، البصائر، ع: 253، 03 جمادى الأولى 1373هـ / 08 كانون الثاني يناير جانفي 1954م، ص 04.

(2)– البصائر، ع:253، المصدر نفسه، ص 04.

(3)– توفي المدني، منبر السياسة العالمية (فتوى ولكن)، البصائر، ع: 253، المصدر نفسه، ص 04.

(4)– المأساة الفرنسية ببلاد شمال أفريقيا، البصائر، ع:255، 12 جمادى الأولى1373هـ/22 كانون الثاني يناير 1954، ص 01.

أوت، فإن القوّاد والباشوات الذين وضعتهم السلطة الاستعمارية الفرنسية على رأس تلك الوظائف، التي تدرّ المال الوفير قد أمروا بأن ينشطوا بين الرعايا حركة تمرّد وعصيان وهكذا وقعت الاحتجاجات العظيمة.."[1].

ب–جمعية العلماء وبرقيات التنديد والاستهجان من عزل سلطان المغرب محمد الخامس:

وبعد عزل ونفي السلطان محمد الخامس، باشر الكاتب العام لجمعة العلماء "أحمد توفيق المدني"، كتب برسالة احتجاج وتنديد قام بتوجيهها نحو سلطة الاحتلال الفرنسي تلخّصت في: «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ترفع باسم مسلمي القطر الجزائري، الاحتجاج الصارخ العنيف على خلع جلالة "السلطان محمد بن يوسف" بصفة غير شرعية، وهذا منافيا لأحكام الإسلام..»[2].

وبهذا الصدد أيضا قام قام مكتب ج ع في القاهرة عن طريق الإبراهيمي بإرسال برقية إلى جمعية العلماء بالجزائر من أجل تبليغها إلى الملك محمد الخامس بجزيرة كورسكا[3]، يستنكر فيها الشدّة والقَصْوة جرّاء الاعتداء الذي لحق به، كذلك تشدُّ من أزره لموقفه ضد مساعي فرنسا الاندماجية، فقد جاء فيها: « جلالة الملك محمد بن يوسف، حيّاكم الله ونصركم وثبّت أقدامكم على الحق. المسلمون كلهم معكم بأرواحهم وعقولهم في موقفكم الشريف أمام الاستعمار الباغي وأساليبه المفضوحة، فاثبتوا ينصركم الله[4].. إنّ أمانة الله في أعناقكم لا ينزعها منك إلا ظالم ولا يؤدي الأمانة إلا أمثالكم من المؤمنين الثابتين وأنتم تعلمون أن التفريط فيها خيانة لله وللوطن والتاريخ، أعانكم الله وأيّدكم بروح منّه»[5].

أدرك علماء ج ع وعلى رأسهم الإبراهيمي بأنه لا سلطة حقيقية في المغرب الأقصى تمارس سياستها هناك إلا السلطة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تعمل وحدها باسم المغاربة وباسم فرنسا وكانت هي الخصم والحَكَم في آن واحد، وكان فعلها في خلع السلطان والإمام الشرعي يوم العيد من أبشع صور الاستبداد واحتقارا لعواطف المسلمين.. وهنا قام الإبراهيمي بتحيّة إكبار وافتخار لِما قام به السلطان محمد الخامس بعدم طأطأة رأسه أمام الاستعمار لأنه بذلك لم يُذلّ أمّته ولا دينه، ولو فعل ما أمره الاحتلال لكان

(1)– البصائر، ع: 255، المصدر السابق، ص 03.

(2)– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 567.

(3)– كورسيكا: جزيرة فرنسية في البحر الأبيض المتوسط، تزخر بالمناظر الطبيعية والجبال والغابات والموانئ، في عاصمتها «أجاسيو» ولد بها نابليون، وهي رابعة جزيرة في المتوسط بعد صقلية وسردينيا وقبرص.، تقع كورسيكا قبالة خليج جنوا على بعد 14 كيلومترا بين جنوب شرق فرنسا وشمال غرب إيطاليا، وتشكل إقليمين إداريين من فرنسا. عن:

– http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions2018/02/28

(4)– عن مكتب ج ع م ج بالقاهرة، الإبراهيمي، الورتلاني، الإبراهيمي، الآثار، ج 4، المصدر السابق، ص 236.

(5)– الإبراهيمي، البصائر، ع: 240، 02 محرّم 1373هـ / 11 سبتمبر 1953م، ص 03.

خيانة عظمى، لكنه أبى إلا أن يكون ضد مؤامرة خيانة حاولت فرنسا تحقيقها لكنها فشلت بعدم انصياع السلطان المغربي لها[1].

وكما نوّهت ج ع بما قام به الشيخ العربي محمد بن العربي العلوي أحد علماء المغرب الأقصى وهو الرئيس الشرفي لجمعية العلماء الجزائريين بالمغرب، لمّا طُلِب منه مبايعة السلطان الجديد – المفروض– محمد بن عرفة فلم يبايعه لأنه رأى فيه غير جدير بالسلطنة في ظل تعيينه قسرا من طرف سلطة غير شرعية، فقد كان ضد سياسة المستعمِر، كما كان يرى أن مشكلة المغاربة عامة والمغرب الأقصى خصوصا واحدة وإن تعددت الأسباب المصطنعة من طرف الاستعمار[2].

كذلك البرقية التي بعثت بها جمعية العلماء من الجزائر إلى رئيس حكومة فرنسا "جوزيف لانيال" بباريس تستنكر من خلالها هذه الحادثة التي وصفتها بالمؤامرة، ومفادها: «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ترفع باسم مسلمي القطر الجزائري الاحتجاج الصارخ العنيف ضد عملية خلع جلالة سيدي محمد بن يوسف الغير الشرعية إثر مؤامرة دبّرها الاستعمار مع والخونة والصائدون في المياه العكرة، وتُعلن وجهة النظر الدينية، تعتبر هذا الخلع لغوا ومنافيا لأحكام الإسلام...أنّ الحكومة الفرنسية التي أشرفت على تنفيذ هذا العدوان وداست مبادئ العدالة وحقوق الأمم وتنكّرت لنصوص المعاهدات، قد أفسدت بصفة قطعية علاقاتها مع الإسلام، ومع العالم العربي، وتسجل جمعية العلماء بغاية الأسى أنّ الهوّة السحيقة بين فرنسا والإسلام تزداد كل يوم اتساعا وعمقا لغلطات الحكومة الفرنسية المتوالية وبُعدها عن فهم الحقائق»[3].

ومن خلال هذه البرقية يمكن ملاحظة أن جمعية العلماء حاولت تذكير فرنسا بمزاعمها حول كونها حامية الإسلام، كما انتقدت الثورة الفرنسية والتي وصفتها بثورة الطغيان وثورة الإرهاق وثورة تحطيم سيادة الشعوب وامتهان كرامة الأمم وإرهاق الأحرار المكافحين وتطويق رقاب الأوطان المكافحة ومن بينها المغرب الأقصى[4].

وفي ذات السياق الرامي لكشف مزاعم فرنسا صديقة الإسلام والمسلمين، بعث أحمد توفيق المدني بصفته الكاتب العام للجمعية، برسالة احتجاج قام برفعها إلى سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر باسم كافة الشعب الجزائري المسلم وباسم القطر الجزائري وباسم جمعية العلماء يبيّن من خلالها وبصراحة أن مثل هذه

(1)– الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 02.

(2)– المصدر نفسه، ص 03.

(3)– المكتب الدائم لجمعية العلماء، البصائر، ع: 239، 25 ذي الحجة 1372هـ / 04 أيلول سبتمبر 1953م، ص 08.

(4)– البصائر، ع: 232، المصدر السابق، ص. 04.

الحادثة بمثابة كشف الغطاء عن مدعاة فرنسا كونها حامية الإسلام والمسلمين في بلادهم بعزل ولي شرعي بآخر غير شرعي، وهذا حسبه في هذه البرقية لا يزيد إلا من اتساع الفجوة بين الإسلام والاستعمار[1].

بالإضافة إلى تلك البرقيات قام كذلك مكتب جمعية العلماء الجزائريين في القاهرة ببعث برقية شجب وتنديد إلى المسؤولين الفرنسيين وبالضبط إلى كل من: السيد رئيس الجمهورية الفرنسية (باريس)؛ والسيد رئيس الوزارة الفرنسية (باريس)؛ والسيد رئيس مجلس النواب الفرنسي (باريس)؛ وضّح فيها مكتب ج ع بأن مثل هذه الأخطاء المتوالية للسلطة الاستعمارية في المغرب الأقصى ستكون لها عواقب على فرنسا خصوصا وفرنسا ليست ببعيدة عن الحرب التي كانت فيها قاب قوسين من الانهزام، ونبّهت عليها بصريح العبارة على أن مثل هذه التصرفات لا تصبُّ في مصلحة سمعة فرنسا الحضارة والمدنية.. ومما جاء في هته البرقية؛ "أعمال حكومتكم الاستعمارية في المغرب الأقصى أثارت غضب العالم الإسلامي كله على فرنسا وحرّكت فيهم روح الانتقام لأن كل ما تفعله حكومتكم ضد جلالة السلطان يعد تعديا شنيعا على سلطة دينية شرعية، ونقضا حتى لاتفاقات الحماية المفروضة الجائرة. كل عقلاء العالم يعتقدون أن هذه الأساليب الاستعمارية المفضوحة ليست في مصلحة فرنسا بل هي هدم لسمعتها في العالم. إلى متى تعمل فرنسا لصالح شرذمة من الاستعماريين الذين لا تهمّهم إلى مصالحهم الشخصية؟ الخير كل الخير لكم في تقديركم للعواقب الوخيمة وللظروف العالية الخطيرة"[2].

كما بعث أحمد توفيق المدني بصفته الكاتب العام للجمعية، برسالة احتجاج قام برفعها إلى سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر باسم كافة الشعب الجزائري المسلم وباسم القطر الجزائري وباسم جمعية العلماء يبيّن من خلالها وبصراحة أن مثل هذه الحادثة بمثابة كشف الغطاء عن مدعاة فرنسا كونها حامية الإسلام والمسلمين في بلادهم بعزل ولي شرعي بآخر غير شرعي، وهذا حسبه في هذه البرقية لا يزيد إلا من اتساع الفجوة بين الإسلام والاستعمار[3].

مما يُلاحظ في جُل تلك البرقيات والرسائل أن ج ع عندما تتحدث باسم الشعب الجزائري هو بمثابة تحسيس للسلطان وشعبه بأنّ الجزائر والمغرب الأقصى كشعب واحد لهما من الروابط والعلائق ستظل متينة مهما حاول الاستعمار تطبيق سياسة العزل بين المغاربة..

رغم تلك البرقيات المرسلة إلى أكثر من مسؤول سواء بالنسبة إلى سلطة الاحتلال في الجزائر أو على أعلى مستوى في الحكومة الفرنسية بباريس لها من الشجاعة ما يمكن القول بأن جمعية العلماء سواء في الجزائر أو في الخارج قد ظهر عليها بعض التحرر من الخوف من البوح بما يُقلق الاستعمار خصوصا في

(1)– عبد القادر خليفي، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899–1983، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة. جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص 150.

(2)– عن مكتب ج ع م ج بالقاهرة، الإبراهيمي، الورتلاني، الإبراهيمي، الآثار، ج 4، المصدر السابق، ص235.

(3)– عبد القادر خليفي، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية، المرجع السابق، ص 150.

الجزائر، ورغم بعض الشدة في عباراتها لكنها تبقى تحت تقدير السلطة الاستعمارية، هذا جانب، أما الجانب الآخر استطاعت أن تصل إلى السلطان المخلوع نفسه، ففي الحقيقة أهم تلك البرقيات كَمُنَ في تلك الرسالة التي بعثت بها جمعية العلماء بالجزائر إلى السلطان محمد الخامس بجزيرة كورسكا لأنها أبلغ تأثيرا من غيرها فهو المعني الأول بالقضية، لكي تَشُدُّ من أزره، وتُشعره بأنه ليس وحده، وتبث إليه روح تضامن الجزائريين، ولتأكيد حقيقة الشعب الواحد، ومما جاء في هذه الرسالة؛ « إنّ جمعية العلماء المسلمين بالجزائر تستنكر في منتهى الشدة والغضب ذلك الاعتداء الشنيع الذي دبَّرته ضد شخصكم السامي عصابة مؤلفة من الاستعماريين وقُطّاع الطُرق والخونة، تحت إشراف سلطة مركزية متخلية عن واجباتها.. إنّ هذا الاعتداء المُفزِع يعتبر ضربة مصوّبة نحو المبادئ الإسلامية الثابتة، ونَيلا من الكرامة الإنسانية وامتهانا لحياة الشعوب.. وجمعية العلماء تُعلن أن عملية الخلع غير شرعية ولا تعمل عليها وتؤكِّد في هذه المناسبة المؤلمة تضامن المسلمين الجزائريين مع الشعب المغربي الأبِيّ ومع جلالتكم وتقدِّم لكم الاحترام العميق وعواطف الولاء»[1].

فمن هذه البرقية يمكن بالقول بأن مكتب الجمعية لم يقم بإرسالها إلا بعدما تم استشارة العديد من علماء الجمعية لأن عباراتها تضامنية ولكن مدلولها شرعي فقهي يعتمد على أصول شرعية تتعلق بأحكام وليّ الأمر، وبما أن السلطان محمد الخامس قد تم توليته بِرضى ومبايعة الشعب المغربي، وتمّ خلعه عنوةً هذا ما جعل جمعية العلماء تقوم بإصدار فتوى شرعية في قضية خلع ولي أمر وتنصيب آخر من طرف سلطة هي أصلا غير شرعية استحكمت زمام الأمر بمزاعم الحماية. ضافة إلى أنها نبّهت إلى أنّ جمعية العلماء هي جزء من الكل وهو الشعب الجزائري باعتبار تضامنها هنا هو تضامن الشعب الجزائري الذي يعلم حقيقة السياسة الفرنسية الاستعمارية وهو الذي ظل يعايشها أكثر من الشعب المغربي نفسه.

ت– الفتوى الشرعية لجميعة العلماء بخصوص عزل ونفي السلطان محمد الخامس وتعيين الأمير محمد بن عرفة:

فبعد قيام سلطة الاحتلال الفرنسي بتنصيبهم لـــــ "محمّد بن عرفة[2]" كسلطان على المغرب بدأت فتاوى علماء الأمّة من مراكش المغرب نفسها ومصر بقيادة علماء الأزهر الشريف، قد أفتوا ببطلان هذا

(1)– المكتب الدائم لجمعية العلماء، البصائر،ع: 239، المصدر السابق، ص. 08.

(2)– الأمير محمد بن عرفة: ولد محمد بن عرفة بنم حمد بن عبد الرحمان في فاس عام 1886م،وهو ينتمـــي إلـــى الأســـرة العلوية الحاكمة في المغرب،أمضى بن عرفة حياته الأولى في تحصيل العلوم الدينية، وبعد وفاة والده أصبح يقضي وقته مابين مباشرة ممتلكاته وبين الصلاة والعبادة. حكم المغرب لعامين فقط منذ عام 1953موحتى 1955م، بعدما جـــاءت بـــه ســـلطة الاحتلال – الحماية– الفرنسية إثر عزل السلطان محمد الخامس خلال 1953. وبعد الغاء نفي السلطان محمد الخامس ورجوعه إلى المغرب في 16نوفمبر1955، اضطر بن عرفة في 1955/10/2 إلى مغادرة المغرب متوجها إلى مدينة نيس الفرنســـية، حتى توفّاه الله عام 1976م ودفن في فرنسا عن موقع القـــاموس الباريســـي: http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr بتاريخ 2018/02/28.

السلطان وتوليّته مهما كان من أمره، هذا ما شدّ من عزيمة جمعية العلماء وهي تعلم أنها لن تبقى متفرّجة، فكثيرا ما كانت قبل هذه الحادثة تقوم بإصدار الفتاوى المتعلقة بالتجنيس والاندماج والتجنيد وغيرها، فهي لم تَخَف يوما من سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، فكيف تبقى محايدة بالنسبة لقضية المغرب الأقصى.

فقامت يوم 13 ذي الحجة 1373 هـ/19 أوت 1953 بإصدار **فتواها** الشهيرة المتعلقة بموقفها من تولية "محمد بن عرفة" كسلطان للمغرب خلفا لمحمد الخامس المعزول، حيث جاء فيها: « **إنّ العلماء الجزائريون بعد دراسة عميقة لحوادث المغرب الأقصى المزعجة وبعد عرض القضية على لجنة الإفتاء المختصة بدراسة القضايا من حيث وجهتها الدينية الصرفة يَفْتُونَ بـــــــ :**

- **استمرار إمامة سيدي محمد بن يوسف ولزوم طاعته لجميع المغاربة.**
- **بطلان إمامة السلطان المفروض محمد بن عرفة.**
- **بمروق العصابة العلاوية[1] والكتانية من الدين ونبرّئ الإسلام منهم بخيانتهم العهد ورفعهم السلاح في وجه إمامهم الشرعي.**

ويستنكرون موقف الحكومة الفرنسية كتعهداتهم ويعتبرون عملها يوم اجتماع المسلمين في مناسك الحج بمكة احتقارا لعواطف جميع المسلمين ومحاربة للإسلام..»[2].

ولجنة الإفتاء باسم علماء الجزائر المسلمين تُقِرُّ ما يلي:

- **« أنّ إمامة سيدي محمد بن يوسف الدينية والدنيوية إمامة شرعية وطاعته تلزم كل مسلم مغربي أنّى وُجد وأنّ هذه الإمامة والطاعة مستمرتان رغم ما فعله المُبطلون.**
- **أنّ إمامته كانت بمبايعة علماء المغرب وإجماعهم على تنصيبه، ولإجماعٍ من مصادر التشريع الأربعة عند المسلمين»[3].**

وزيادة على الفتوى، فقد بعثت جمعية العلماء ببرقية ذات دلالة سياسية في إطارها العربي من أجل تأكيد الترابط المغاربي، تلك التي أُرسلت إلى أمين عام جامعة الدول العربية[4] يُذكِّره فيها الشيخ الإبراهيمي بدوره

---

(1)– لفظ "العلاوية" قد جاء بلفظ القلاوية كذلك في البصائر وبعض المصادر الأخرى، وجاء هكذا في نص الفتوى (ربما المقصود بها الزاوية العلوية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي آنذاك.. من أجل محاربة الفكر الإصلاحي المناهض للاحتلال والتواجد الاستعماري...).

(2)– لجنة الإفتاء لجمعية العلماء، البصائر، ع: 239، المصدر السابق، ص 01.

(3)– البصائر، المصدر السابق (الفتوى)، ص ص 1 – 2.

(4)– أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك هو عبد الله عزّام باشا ؛ عبد الرحمن عزّام باشا: ولد عبد الرحمن عزام باشا في 8 مارس 1893 غرب محافظة الجيزة بمصر من أسرة عربية تنتمي أصولها إلى جزيرة العرب. في عام 1945 كان عضوا في الوفد المصري لوضع ميثاق الجامعة العربية.. في 22 مارس 1945 اختير بالإجماع كأول أمين عام للجامعة وظل فيها الى عام 1952 . تبنّى قضية حرية واستقلال الدول العربية والإسلامية، ودعا إلى استقلالها وطرح الأمر أمام مجلس جامعة الدول العربية وكانت الجامعة أول منظمة دولية تعترف باستقلالها . تقلد الكثير من الأوسمة والجوائز من الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية. توفى عبد الرحمن عزام باشا في 2 يونيو 1976 ودفن بمسجد عزام بحلوان بمصر. عن الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية : http://www.arableaguetunis.org/?page_id=196. 2018 /02/28

المسؤول على إيصال صوت المغرب إلى كافة الحكومات العربية من أجل الوصول إلى حلول لمختلف القضايا المغاربية والمتعلقة هنا بكل من المغرب الأقصى وليبيا على حدّ الخصوص، وجاء فيها: « حضرة السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، العالَمان العربي والإسلامي في هذه اللحظة تشتعل أطرافها ويُنصَبُ عليها البلاء من كل جانب، فمن المعاهدة الليبية الإنجليزية المَكِيلة إلى الخطوة المجرمة التي تريد أن تخطوها فرنسا في المغرب العربي ضد جلالة السلطان وشعبه... نرى أنّ هذه اللحظة هي أحرج اللحظات في تاريخ العروبة وفي حياة الإسلام ونعتقد أنّ أول واجب تفرضه عليكم مسؤولياتكم الجسيمة هو دعوة اللجنة السياسية للجامعة العربية لاجتماع سريع واتخاذ موقف أسرع وأجرأ وأحزم قبل فوات الأوان وخصوصا قاصمة الظهر بالأمة العربية.. أنتم أوّل من يفهم أن هذا الأسلوب الجديد من فرنسا هو القضاء على أماني المغرب العربي كله. وأنّ مغزى الأسلوب الانجليزي في ليبيا هو قطع أوداج الأمّة العربية، وأن الأسلوبين مدبّران يلتقيان على عاقبة قطيعة لمصر أولا بالتطويق وللعالم العربي ثانيا بالتعويق.. نسألكم بشرف العروبة أن تُبلِّغوا صورة هذه البرقية إلى الحكومات العربية كلها»[1].

ويمكن استنتاج أن الإبراهيمي من هذه البرقية كان يرى قضية "محمد الخامس" على أنها عملية استكمال مخططات استعمارية بقطع وِصال الأمّة العربية عن بعضها البعض بعدما تمّ تقسيمه فيما بين القوى الاستعمارية القديمة، كونها تهدف إلى التضييق على العالم العربي وفصله وعزله أكثر مما هو واقع عن طريق معاهدة ليبيا من جهة والابتزاز الحاصل على حُكّام وملوك وأمراء الدول العربية عن طريق الترهيب والتخويف، بما قامت به بعزل ونفي السلطان محمد الخامس، وكأنها رسالة إلى باقي الحكام العرب، لذلك يمكن القول أن الإبراهيمي التمَس من الأمين العام للجامعة العربية بتبليغ هذه البرقية إلى كافة الحكومات العربية دون استثناء، من أجل الاحتراز وإيجاد السُبل الكفيلة للخروج من كل الأزمات التي سببها الاستعمار.

خامسا– عودة السلطان محمد الخامس من المنفى واستقلال المغرب الأقصى:

وبعد الضغوطات المحلية والعربية والدولية لإرغام فرنسا من العُدول عن موقفها في قضية المغرب الأقصى وسلطانها، تمّ حلُّ القضية المغربية وإعادة السلطان لعرشه. وعندما عاد الملك[2] محمد الخامس من منفاه يوم 16 نوفمبر 1955[3]، بعث الفضيل الورتلاني من المشرق ببرقية تهاني إلى ملك المغرب حملت الكثير من المعاني الأخوية والقومية، مذكرا إياه بأنّ لا يقبل لا بالاستقلال التام والواضح المعالم، وأن وحدة المغرب قضية لا يمكن أن تتجزأ والبقاء على عهد الكفاح المسلح إلى غاية نيل الحرية مع كافة الحقوق، ولا

(1)– الإبراهيمي، البصائر، ع: 240، مصدر سابق، ص. 03.

(2)– بعد رجوع محمد الخامس (السلطان محمد بن يوسف) من منفاه واعتلائه مجددا سدة الحكم... قرر تغيير لقب السلطان بالملك، فأصبح يلقب بالملك، لذلك جاء ذكره في هذه السطور الباقية بالملك وهذا من باب ضبط المصطلحات في تعاطي القضايا التاريخية..

(3) –Fernando Rodriguez, Op.Cit. p 246.

يتم ذلك إلا بالاعتماد على الله تعالى، ثم الشعب الوفي مع أخذ مشورته والثقة به[1]. كما أوفدت جمعية العلماء وفدا[2] من علمائها يتقدّمهم الشيخ العربي التبسي[3] لتهنئة الشعب المغربي وسلطانه لعودته من المنفى[4].

وكان محمد الخامس يعرف الجمعية ويقدّر قيمتها لمواقفها الطويلة تجاه المغرب وملِكه، لذلك نجده قد رحّب بها ترحيبا مميزا على كل الوفود الأخرى لمكانتها عنده[5]. وهذا ما ذكرته جمعية العلماء في صحافتها وندواتها ومحاضراتها ولعلّ العبارات الأخيرة من البرقية السابقة الذكر الصادرة عن المكتب الدائم لجمعية العلماء[6] أكبر دليل على مدى التقدير والاحترام المتبادل بين جمعية العلماء والشعب المغربي وعلى رأسه السلطان محمد الخامس.

وأثناء هذه الزيارة استغل وفد ج ع وجوده في المغرب فراح يتضامن مع حزب الاستقلال بالمشاركة في مظاهرات تُندِّد بالاستعمار وتساندهم في توجُّهاتهم التحرُّرية. كما قاموا بتصريحات لجريدة العلم المغربية نوّهوا فيها بحقيقة الثورة الجزائرية وأهدافها وأهداف هجمات الشمال القسنطيني بالجزائر خلال صيف 1955[7]، وممّا جاء في هذه التصريحات؛ «أنّ الجزائر والمغرب قد توحّدتا في الكفاح المسلّح بتذكير الشعب المغربي أن الثورة الجزائرية عندما قامت بهجمات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني من الجزائر لم تكن

---

(1)– الفضيل الورتلاني، المصدر السابق، ص 182.

(2)– تكوّن وفد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الشيخ العربي التبسي الرئيس بالنيابة ومحمد خير الدين، عبد اللطيف سلطاني، والكاتب العام للجمعية أحمد توفيق المدني. عن : أسعد لهلالي، الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية في الجزائر 1902–1993، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوالصفصاف، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2006، ص 156.

(3)– الشيخ العربي التبسي؛ من أبرز قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كان لا يخش الاستعمار وأعوانه، ثالث رئيس للجمعية بالنيابة بعد مغادرة الإبراهيمي إلى المشرق، حارب الاستعمار بقلمه وبخطبه وبشخصيّته، كانت له مواقف كثيرة في صالح العروبة والمغرب العربي خاصة، طلب منه الاستعمار أن يقف في وجه الثورة التحريرية الجزائرية، فرفض، بل زاد من حماسة الشعب للانضمام لها، فقامت قوات الاستعمار باعتقاله وهو بلباس النوم، على يد ضباط اليد الحمراء وقاموا بتعذيبه حتى استشهد في 1957. أنظر: أحمد عيساوي، جهود الشيخ العربي التبسي وآثاره الإصلاحية (1891–1957) ج1، مؤسسة البلاغ للنشر والدراسات والأبحاث، الجزائر، 2013.

(4)– البصائر، ع: 343، 06 ربيع الثاني 1373هـ / 02 ديسمبر 1955، ص. 01.

(5)– حميدي أبو بكر الصديق، قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية (1920 – 1954)، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص 401.

(6)– البصائر، ع: 239، المصدر السابق.

(7)– هي من أبرز العمليات المسلّحة التي قامت بها الثورة التحريرية الجزائرية عن طريق انخراط مختلف فئات وشرائح المجتمع الجزائري عبر كافة المنطقة العسكرية الثانية الشمال القسنطيني، بشمال شرق الجزائر بقيادة زيغود يوسف، والتي قد راح ضحيتها أكثر من 11 ألف شهيد. وقد وقعت أحداث هذه العمليات والأحداث خلال نهاية صيف 1955 ودامت أكثر من أسبوع بداية من 20 أوت 1955 ، وقد تزامنت مع عزل ونفي السلطان المغربي محمد الخامس، إضافة إلى تضامن الثورة والشعب الجزائري مع هذه القضية والتي كان لها بعد سياسي مغاربي أيضا على غرار البعد الثوري العسكري.

مجرّد صدفة، بل كان من بين أهداف تلك الهجمات هو التضامن مع الشعب المغربي المتعلق بنفي الملك محمد الخامس..». إضافة إلى كون هذه الزيارة في الأصل جاءت من أجل تهنئة السلطان من منفاه، حيث أهدوه هدايا مختلفة من بينها مصحف، وسجّادة مطرّز عليها أبيات شعرية تتناول قضية التحرُّر والوحدة في إطار مغاربي؛ بدأت بـــــــ «الحرية للمغرب الشقيق ستثير الجزائر في أجل قريب.. فبواسطة الوحدة سيتحرر المغرب»[1].

ومنذ عودة الملك محمد الخامس إلى بلده وعرشه، بقت جمعية العلماء في مناسبة سنوية من رجوعه من المنفى تُذكِّر الجزائريين وغيرهم بما لا قاه المغاربة ومنهم سلطان المغرب من قهر الاستعمار للاتعاظ وتثبيت حب الوطنية والتحرر كما فعل المغربيون وعلى رأسهم سلطانهم محمد الخامس (محمد بن يوسف)، فعندما قرأ الشيخ أحمد سحنون المقال المنشور في البصائر تحت عنوان" من المنفى إلى العرش، بمناسبة عودة السلطان محمد الخامس، قام بنظم شعر يهز المشاعر الجزائرية قبل المغربية ومما جاء فيه[2]:

من المنفى إلى العرش بمحض إرادة الشعب
ودانت قسوة الجيش لقوة خالص الحب
ومن لم يعترف بالشعب تسحقه رحى الحرب
ليهنك يا فتى المغرب ما أحرزت من نصر
وما حاق بأعدائك من فشل ومن خسر
وما نال مليكك من علا يبقى على الدهر
إلا لله صبرك أنه يهزأ بالصعب
ستتخذ الجزائر منه عدتها لدى الخطب
وتتلو تونس الخضراء أختيها على الدرب
فسر في موكب الأمجاد من مجد إلى مجد
وحطّم ما يعوقك في طريق المجد من سد
ستخفق راية الإسلام في غور وفي نجد
فقم يا شاعر المغرب واهتف بأناشيد
فأرجاء البلاد تمد شوقا لأغاريدك
واعطاف الشمال تريد ان ترقص في عيدك

(1)– خيثر عزيز، قضايا في الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص. ص. 109 – 111.

(2)– أحمد سحنون، من المنفى إلى العرش، البصائر، ع: 351، 14 جمادى الثانية 1375هـ/ 27 كانون الثاني ينـــاير، جـــانفي 1956م، ص 05.

وبعدما تمّ إعلان استقلال المغرب الأقصى عن فرنسا (20 آذار مارس 1956) ، قام المكتب الدائم لجمعية العلماء بإرسال برقية إلى جلالة السلطان محمد الخامس ولحزبي الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل، يُهنّئ فيها الشعب المغربي بهذا اليوم المجيد، ومما جاء فيها : "في اليوم السعيد الذي أُعلن فيه دولة المغرب بصفة محققة وألغيت فيه معاهدة الحماية الجائرة، ترفع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عبارات التهاني المخلصة لجلالة السلطان المجاهد والشعب المغربي الذي تحمّل أعباء الكفاح المرير، وتترّحم على أرواح الشهداء الأبرار، وترجو للمغرب الشقيق النمو والعظمة ولبقية أجزاء الشمال الأفريقي المناضلة الحرية والاستقلال والتحرر من أغلال الاستعمار نهائيا.."[1].

وإذ تُرسل جمعية العلماء بهذه الرسالة إلى المغرب فهي ترسل من خلالها برسالة تحفيزية إلى الجزائريين لحثهم على استكمال الاستقلال العام لبلاد المغرب واللحاق بكل من المغرب وتونس وليبيا كغيرهم من بلاد الشمال الأفريقي، كما أن هناك دلالة للوحدة وأهميتها من أجل الاستقلال والتحرر.

ومما سبق حول موقف ج ع من القضية المغربية، يمكن استنتاج ما يلي:

- قضية المغرب وسلطانه محمد الخامس كانت من أخطر القضايا حساسية لدى جمعية العلماء لما فيها دلالات الوحدة والعلاقات المتينة بين الشعبين الجزائري والمغربي خاصة والمغاربي عامة..
- علاقاتها المتينة بين علماء المغرب الأقصى زاد من حرصها على العمل التحريضي المعنوي ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية في المغرب والجزائر على حدٍ سواء، وفضح ألاعيب وسياسات المخادعة الفرنسية لكلا الشعبين، وكشفها في صحفها ومحاضراتها وعبر كل الوسائل المتاحة لديها في الجزائر أو في مكاتبها في المشرق العربي..
- وعليه فإن تفاعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مع مختلف القضايا المغاربية خاصة السياسية منها جاء من خلال رؤيتها الحقيقية للانتماء المغاربي وخطورة السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف إلى تجزئة البلاد المغاربية ليس سياسيا فقط بل اجتماعيا وعرقيا وغيرها..
- فهذا التفاعل كان تفاعلا إيجابيا حتى وإن كان عن طريق ردود فعلية قولية وكتابية، لأنها كانت تعمل على تحقيق أثر إيجابي في نفوس الشعوب العربية خاصة المغاربية انطلاقا من الشعب الجزائري، حتى يعي حقيقة وخطورة المخططات الاستعمارية الرامية لتثبيت رايتها على التراب المغاربي.
- وكل ذلك يندرج في مدى أهمية البلاد المغاربية وعلى رأسها المملكة المغربية في مسيرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

(1)– المكتب الدائم لجمعية العلماء، البصائر، ع: 357، 26 رجب 1375هـ / 09 مارس 1956م ص. 03.

المطلب الثالث: لـــيـــبـــيـــا

لجمعية العلماء نظرة غير منقطعة لكافة البلاد العربي المغاربية والمشرقية على حد سواء في إطار –إن صح القول– القومية في إطارها الإيجابي والعقيدة والعوامل المشتركة الأخرى. فمسألة الاستعمار لديها واحدة وإن اختلفت مشرقيا ومغربيا لأنها ترى فيه استيلابا واستبدادا وتسلطا واحتلالا..

أولا– اهتمام جمعية العلماء بليبيا وقضيتها التحررية:

فليبيا المحتلة كانت تنظر إليها عبر مواقفها الثابتة والمستمرة، فالثابتة من حيث مبادئها في نبذ الاستعمار بكل أوجهه، والمستمرة من حيث الأحداث ومواقفها منه. أي في مختلف فترات جمعية العلماء منذ 1931 إلى غاية 1956. وهذا واضح وجلي في مقالات بان باديس والشهاب من مقالات وأشعار أعضاء الجمعية حول مواقفها من الثورة الشعبية لليبيين وعلى رأسهم عمر المختار.

وربما فترة الجمعية الثانية ما بعد ابن باديس أهم، من حيث تزايد الضغوطات الداخلية (الثورات والمقاومة) وترابط الشعب الليبي فيما بينه والخارجية من حيث سقوط النظم الفاشي بقيادة إيطاليا بزعامة موسوليني مما أدى في النهاية إلى الاستقلال بداية النصف الثاني من القرن العشرين. فكانت هذه الفترات كثيرا ما أبدت جمعية العلماء خلال صفحات جريدها البصائر لسان حالها بتوضيح موقفها الصريح من تلك الأحداث، إما قبل أو أثناء وبعيد الاستقلال.

وهذا واضح عندما كان الإبراهيمي يشيد بنضال العشب الليبي وعلى رأسهم عمر المختار في مقاومته الباسلة بمقاومتهم للاستعمار الليبي وبتقديم أرواحهم ودمائهم من أجل أن تحيا ليبيا حرّة مستقلة[1]. وما هذا إلا أحد أدوار الشعب الجزائري وغيرتهم وشعورهم بالانتماء الواحد ضد الاستعمار في أهدافهم المشتركة[2].

فموقف جمعية العلماء موقف شمولي، حيث كانت ترى في كفاح ليبيا ضد الاستعمار هو جزء من كفاح الشعب الجزائري لأن الاستعمار في رأيها واحد وان اختلفت مسمّياته وأطرافه فهو يهدف لمحو العروبة والإسلام[3]، فوجّهت الانتقادات إلى المتخاذلين في مواقفهم من المسألة الليبية على غرار ما قام به ابن باديس ردا على موقف بعض رجال الين الليبيين الذين سخّرهم الاستعمار الإيطالي لتثبيط عزيمة المقاومة خاصة ضد موقف قاضي طرابلس[4].

---

(1)– الإبراهيمي، ليبيا ماذا يراد بها؟ (01)، البصائر، ع: 112، 08 جمادى الثانية 1369هـ/27 آذار مارس1950، ص 01.

(2)– ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص 409.

(3)– ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق، المرجع نفسه، ص 404.

(4)– ابن باديس، أيها الرسميون اتقوا الله في الإسلام والقرآن، البصائر، السلسلة الأولى، ع:146، 08 ذي القعدة 1357هـ/30 كانون الأول ديسمبر 1938م، ص1.

ففي شهر نيسان أبريل 1949 لمّا لاح في أفق السياسة العالمية اجتماع اللجنة السياسية الأممية لدراسة القضايا المتعلقة بكل من ليبيا والصومال وأريتيريا علقت البصائر على انها لن تكون صالح هذه الدول باعتبار ان أعضاء هذه اللجنة ستنظر إليها انطلاقا من مصالحها الخاصة، ولن تكون في صف هذه الشعوب لا نظريا ولا تطبيقيا على أرض الواقع[1].

كما كانت ترى بأن هذا الحال سيدوم باعتبار أن انجلترا باقية في ليبيا خاصة في منطقة برقة وميناء طبرق الذي يعد اهمم ميناء لإنجلترا بعد خسارة ميناء الإسكندرية، أما من أخطر الإشكالات التي كانت تراها البصائر هو رغبة إيطاليا في عودتها للسيطرة على طرابلس كما كانت قبل ح ع2 ، وموقف فرنسا المؤيد لإيطاليا، وهنا فسّرت البصائر هذا الموقف الفرنسي على انه لضرب المصالح العربية (المشرق – المغرب) بعزله أكثر عن بعضه البعض وإلغاء إمارة إسلامية في هذه المنطقة، بل إبقائها غير مستقلة لزعزعة الاستقرار على كامل الوطن العربي وتكون حدا فاصلا بين المشرق والمغرب العربيين، إضافة إلى معارضتها للوجود الإنجليزي[2]. " فإذا رجعت إيطاليا لهذه البقعة البائسة من الأرض الإسلامية الإفريقية، فقل سلاما على العروبة وقل سلاما على الإسلام هنالك"[3].

لأنها كانت تدرك تماما بأن ما فعلته إيطاليا في ليبيا مدة 30 سنة من قتل وتشريد ودا وظلمها وطغيانها، فإذا رجعت ستعيد كرّتا كما فعلت سابقا، فالاستعمار في نظرها هو نفسه وإن تغيرت المُسمَّيات والألفاظ السياسية " إن مشكل طرابلس في نظرنا ليس هو مشكل النظام السياسي، بل هو مشكل الهجرة الطليانية". كما أنّ ازدياد حركة الهجرة الإيطالية نحو ليبيا بدعم إيطالي وبشكل سرِّي، كان له أثر، تنبّهت جمعية العلماء لهذا واعتبرته من أكبر الأخطار التي تهدد وحدة الشعب الليبي وأمرهم بالحيطة والحذر والثبات في العمل الجماعي والتصميم على تحقيق الاستقلال[4].

فهذا المشكل اعتبرته من الأسباب الحقيقية لبَوار وخراب ليبيا، لأنها كانت تدرك ما سيحل بليبيا في حالة تجسيد هذا الإجراء كما قامت به اليهود في فلسطين بتطبيق سياسة فتح الهجرة نحو فلسطين في مواكب هجرات ممنهجة حتى تمكنوا من فلسطين. بالإضافة إلى نقد موقف فرنسا من إيطاليا المؤيد لأنها تريد ان تستحوذ على فزان كغنيمة لمساندة إيطاليا. عكس ما قامت به روسيا من اقتراح حول " إعلان مقترح

---

(1)– توفيق المدني، والمحنة الأخرى (منبر السياسة العالمية)، البصائر، ع: 76 20 جمادي الثانية 1368 هـ / 08 نيسان أبريل أفريل 1949م، ص 05.

(2)– البصائر، ع: 76، المصدر السابق، ص 05.

(3)– المصدر نفسه، ص 05.

(4)– حميدي أبو بكر الصديق، نقلا عن" ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ص 276 "، قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية، 1920–1954، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص 414.

الاستقلال كامل المستعمرات الطليانية باعتبارها دولة منهزمة في ح ع2. ووضعها تحت وصاية أممية، وهنا رأت البصائر هذا المقترح " بالمعقول" لأنه نفس مطلب العرب (ج د ع) آنذاك باستقلال ليبيا[1].

كما تساءلت البصائر عن حالة ليبيا، وقد ذكرت بأن الصورة التي يريدها الغرب لليبيا هي أن تبقى انجلترا ببرقة وما عليها، وفرنسا في فزّان وإبقاء إيطاليا في طرابلس، حتى تكون حاجزا بين شمال أفريقيا وبين انكلترا والبلاد العربية أما روسيا تعمل على استقلال تام وكامل لليبيا تحت وصاية أممية لمدة عشرة أعوام، أما البلاد العربية تريد الحرية والاستقلال التام تحت وصاية أممية ولكن لمدة قليلة عكس ما تروم إليه روسيا أما أميركا فإنها تريد إرضاء كل الأطراف وفق سياسة ذات أبعادا استراتيجية.

أما إيطاليا فتريد ان تكون وصاية أممية تحت كل من فرنسا وانجلترا وأمريكا وإيطاليا ومصر، حيث تكون فرنسا تدير فزان وانجلترا برقة وإيطاليا طرابلس، إلى غاية القدرة في الإدارة التامة لليبيين حسب مخططهم ونظرتهم.

لذلك استغربت البصائر حول هذه الأطماع الجديدة والتي لا تصب إلا في قالب استعماري جديد تحت قبّة هـــ.أ.م وهذا عكس ما يطمح إليه الليبيون من الاستقلال والحرية والوحدة، وكل تلك الحلول ما هي إلا ظلم واستعباد واستعمار جديد، وهذا ما يتصادم ع مطالب رجال الساسة الليبيون في رفع دعواهم لـــ هـــ.أ.م وقد صرّحوا بأنهم يفلون الفناء تحت السيف وألسنة اللهيب على الرضوخ من جديد للاستعمار الطلياني[2].

وبعدما حدد مجلس الأمن اجتماعا يضم كافة الأطراف المعنية بالقضية الليبية يوم 14 ماي 1949 تساءلت البصائر ما إن كان سيسفر عن آمال الليبيين في الوحدة والاستقرار والحرية، أم سيحقق للغرب مطامع استعمارية جديدة وتقسيم ليبيا إلى ثلاث أقسام برقة، طرابلس، فزّان؟[3]، وهذا التساؤل يحمل في طيّاته عدم الثقة في نوايا الغرب تجاه ليبيا، لذلك كان الإبراهيمي يعمل على بث روح الاتحاد في وجه المطامع الاستعمارية، وأعوانه، حيث كان يرى بأن الاستقلال له شروط لا تتحقق إلا بالإصرار عليه وبالتشبّث فيه ثم المحافظة عليه[4].

وعلى العموم يمكن تلخيص مواقف جمعية العلماء حول قضية ليبيا عامة من خلال أربع أهداف جوهرية :

- التشهير بسياسة الاستعمار الإيطالي وفضح سلوكيات قادته وعلى رأسهم موسوليني ضد الإسلام والعروبة. والثناء على جهاد المقاومة الليبية "عمر المختار" ودحض مزاعم الحكومة الشرعية.
- فضح مشاريع الاستعمار الليبي في تثبيت الوجود الإيطالي بعد استشهاد عمر المختار .

---

(1)– البصائر، ع: 76، المصدر السابق، ص 05.

(2)– توفيق المدني، منير السياسة العالمية، البصائر، ع: 78، رجب 1368هـــ / 02 أيار مايو ماي 1949م، ص 05.

(3)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية (قضايا العرب)، البصائر، ع:79، 11 رجب1368هـــ/09 أيّار مايو ماي 1949م، ص4

(4)– الإبراهيمي، ليبيا ماذا يراد بها؟ (02)، البصائر، ع: 113، 08 جمادى الثانية 1369هـــ/27 آذار مارس 1950، ص 01.

- موقفها ضد الاستعمار الليبي هو ذا الموقف من الاستعمار الفرنسي والانجليزي والاسباني، لأن كفاح جزء من الأمة العربية هو كفاح باقي الأجزاء الأخرى.

- وأخيرا هو تعريف كفاح الشعب الليبي وغيره من الشعوب العربية إلى الجزائريين وتقريب الصورة الحقيقية للاستعمار في ليبيا خاصة وبلاد العالم العربي عامة[1].

ثانيا– قضية ليبيا وهيئة الأمم المتحدة:

حاولت ج ع أن تنبّه العالم العربي محذِّرة إياه من تلك اللجنة الأممية التي ستزور ليبيا خلال شهر سبتمبر 1947 حول طبيعة هذه الزيارة التي ظاهرها معرفة مدى رغبة ومتطلبات شعب ليبيا في تقرير مصيره بعدما اندحرت قوات الإيطاليين إثر ح ع2، فهذا التنبيه مردُّه أنها رأت بأن العالم الغربي يقوم بتحركات في كواليس الفكر الاستعماري من أجل الاستحواذ على ممتلكات إيطاليا المنهزمة – وليبيا أحد هذه التركة – فإذا استولت عليها فإنها ستكون نكبة جديدة تُضاف إلى مجموع مشاكل العالم العربي.

كما ذكّرتهم بإحدى اجتماعات الدول الغربية المنتصرة (15 سبتمبر 1947) قامت به الدول المنتصرة في الحرب للنظر في مصير إيطاليا، والتي تسعى لإعادة إعمار إيطاليا ومحاولة ضمها إلى طرف المتنازعين المنتصرين في تلك الحرب فروسيا تعمل على تكثيف الوجود الشيوعي والاشتراكي فيها مناهضة للرأسماليين الليبراليين الذين بدرهم يسعون إلى إنقاذها وكسبها حتى تزداد لمعسكرهم باعتبار أن فرنسا أقرب دول الحلفاء إليها من الاتحاد السوفيتي.. وهذا ما كانت فرنسا تعمل من أجلها، في إرجاء وإدخال إيطاليا ضمن القوة الغربية لاستكمال المشروع الاستعماري الأوروبي القديم، وتبقى البلاد العربية دائمة التقسيم، فإذا عادت إيطاليا حكمها الاستعماري بليبيا فإن العلام العربي سيزداد انفصالا عن بعضه أكثر بين شقيه المشرقي والمغربي.

وكتوضيح لما كان يجري في تلك الاجتماعات رأى فيها توفيق المدني بأنها لن تكون على حساب ليبيا فقط بل سيتعدى تأثيرها على العرب جميعا، لذلك عنوان أحد مقالاته على هامش عموده الأسبوعي "منبر السياسة العالمة" حيث وسَمَ مساعي الدول الغربية حول قضية ليبيا بـــــ "على حساب العرب دائما" ومما ورد في هذا الموقف؛ ".. لكن الأمر لا يرضينا والأمر الذي يثير ضمير العرب كافة والمسلمين أجمعين هو ان يتم شيء من أمر هذه الدول على حساب العرب.. فأصبحوا في سوق السياسة العلمية نقد المقايضة والمساومة، فلسطينهم تسلّم لليهود، وطرابلسهم يوشك أن تسلّم لليهود أيضا.. إبقاء النظام ضمن حضيرة النظام الغربي، وفرنسا تطمع من وراء ذلك أن تجعل مقاطعة طرابلس الطليانية ردءا وجدارا للمغرب العربي بقية شر الاتصال ببلاد الجامعة العربية كأنها تعتقد أن وضع إيطاليا بالقطر الطرابلسي يقطع حقا كل صلة بين جناحي العالم العرب الحي الحرب الأبيّ، ستزور بعثة أممية بلاد طرابلس برقة لتطلع على رأي سكانها

(1)– ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق.. المرجع السابق، ص ص 401 – 405.

وتعلم حقيقة رغائبهم، وستقرر هـــ.أ.م بعد عام واحد " من 15 سبتمبر 1947 " مصير مستعمرات إيطاليا كلها، فالانتباه الانتباه أيها العرب أو حذار أن يحيق بكم المكر السياسي، فتصبح لكم طرابلس فلسطين ثانية"[1].

على غرار قضية فلسطين، فقد كانت ترى قضية ليبيا بعد اندحار إيطاليا منها، أصبحت من بين المشاكل ذات الخطورة بمكان لأهميتها الاستراتيجية لدى الغرب والعرب على حد سواء، لذلك فالبصائر كانت تؤيد موقف الشعب الليبي في تقرير مصيرهم نحو التحرير والتحرر من السيطرة الأجنبية، لأنهم ذاقوا ويلات الاستعمار الإيطالي قبل ذلك، كما أيّدت رغبة (ج د ع) التي أسهمت حسب البصائر في تحقيق رغبة الليبيين عكس ما كانت تروم إليه انجلترا وفرنسا وأمريكا بإمكانية إرجاع ليبيا إلى عاهد أمرها للاستعمار الإيطالي، فكان موقف المدني من نظرة الأوروبيين الغربيين موقف تحذيري للعرب عامة وإلى الليبيين خاصة، خوفا من عدم عودة الراية العربية على جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، حيث قال بصريح البيان:"..هذه قضية أخرى من قضايا العرب والمسلمين، يجب على العرب والمسلمين أن يكونا منها على حذر وانتباه فلئن رجع الاستعمار الطلياني بأي صورة عن الصور لقطر طرابلس فقد ضاع ذلك القطر نهائيا عن الإسلام، وإننا لنقول كلمة "نهائيا" وندرك أهميتها فسيكون وضع الخنجر الطلياني في قلب بلاد العرب بالبحر المتوسط من نكبات العرب والإسلام في العصر الحديث"[2].

هذا الخوف هو خوف طبيعي لأن ليبيا لدى العرب والأمازيغ الأحرار كانت عبر العصور إحدى الأقطار المتكاملة مع باقي أقطار المغرب أو الشمال الأفريقي إن صح القول، فالواقع آنذاك كانت ليبيا تئن تحت ويلات الاستعمار الإيطالي قبل انهزامه في الحرب الأخيرة، فإن أعادت سيطرتها على هذا القطر ستزيد من شرخ الترابط العربي بين مشرقه ومغربه ويفقد العالم العربي توازنه أكثر مما هو حاصل. ولا يمكن تحقيق مساعي الغرب في ذلك إلا بتلاحم الليبيين أنفسهم قبل كل شيء.

(1)– توفيق المدني، على حساب العرب دائما (منبر السياسة العالمية)، البصائر، ع:07، 04 ذو القعدة 1366هـــ/ 19 أيلـــول سبتمبر 1947م، ص 05.

(2)– توفيق المدني، مشكل آخر (منبر السياسة العالمية)البصائر، ع: 12، ص12 ذي الحجة 1366هـــ/27 تشرين الأول، أكتوبر 1947م، ص ص 4 – 5.

وفي هذا الإطار وبعد صدور بريد من طرابلس قد بُعث إليها من طرف الكتلة الوطنية الحرة الليبية عن طريق رئيسها علي الفقيه حسن[1]، فنشرته كما جاءها، وقد عنونت هذا البريد بـــ "ليبيا تهدف إلى الاستقلال التام"، ويتبين من خلال هذا البريد أنّ ج ع كانت الوفاق الليبي في كتلة واحدة من أجل تقرير مصيرها وترحيبها بالكتلة الوطنية الحرة الليبية ورئيسها، يث رأت بأن حركات الوطنيين الأحرار في هذه البلاد على أسس متينة ترمي في أهدافها وغاياتها إلى الاستقلال التام والحرية الكاملة، كما أيدتهم ووقفت معهم في موقفهم الموحد الذي خرج بميثاق مفاده؛ أن تستقل ليبيا استقلالا تاما، ثانيه الوحدة الليبية كما كانت في عهد الراية العثمانية وثالثها الانضمام إلى الجامعة العربية كدولة ذات سيادة واستقلال تامَّين، ورابعها مصلحة وإرادة الأمّة الليبية فوق كل اعتبار[2].

لذلك قد عبّرت ج ع عن مسألة ليبيا كغيرها من البلدان العربية الأخرى بأنها معرّضة لاحتلال جديد قديم، حيث أنها كانت تتابع باستمرار مختلف التطورات على الصعيد العربي ومن بينها ليبيا التي كانت تخشى عليها من عودة الاستعمار مرة أخرى لأنه في تلك الأيام وبعد انهزام إيطاليا التي كانت تسيطر عليها إلى غاية أواخر 1947، ظل هذا الجزء من العالم العربي يقبع تحت ا نير الاستعمار بصور مختلفة تتولاه ثلاثة أطراف رئيسية هي هـــ.أ.م بقيادة أمريكا، وانجلترا وفرنسا، حيث تتألف ليبيا حسب ذاك المعيار من قسم طرابلس برقة وفزّان بالجنوب.. فلما نشرت أحد الصحف الانجليزية *Manchester Guardian* مقالا يتحدث عن إمكانية إرجاع مستعمرات إيطاليا بما فيها ليبيا عن طريق اتفاق بين مختلف الدول الكبرى رأت ج ع أن تنشر هذا المقال لا لأنه يصدر في إحدى الدول الإمبريالية بل لأنها رأت من خلاله إمكانية نشر وبسط قضية تقسيم ليبيا وكيف كانت تُحاك قضيتها لدى الغرب، لذلك وضعت البصائر عنوانا لمقال أرادت من خلاله أن تعيد تذكير العرب والمسلمين بخطورة ما تمرُّ به قضية استقلال ليبيا تحت عنوان "مستقبل ليبيا"[3].

---

(1)– علي الفقيه حسن (1316–1406هـــ/1898–1985م) عالم بالتاريخ واللغة والأدب، من رجال السياسة، ولد بطـــرابلس الغرب، ودرس فيها العربية والتركة والفرنسية، تلقى دروسا في الفقه على كبار علماء طرابلس، وبعد احتلال ليبيـــا هـــاجرت أسرته إلى الاسكندرية بمصر (1914)، وواصل بها دراسته، ثم عاد إلى طاربسل وشارك في التصدي لمحاولات التغريـــب، وبدأ ينشط في العمل السياسي، فأسس حزب الكتلة الوطنية الحرة، وسجن (1948)، تم اختباره في مجمّع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق عضوا، وله في مجلتهيما أبحاث وله (أعيان ليبيا). عن: كامل سلمان الجبوري، معجـــم الأدبـــاء 1–7 مـــن العصـــر الجاهلي حتى سنة 2002، ج:04، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص304... كما عـــرف عنه التصدي للمناورات الاستعمارية ورفض كل اسماومات التي أرادت كل من بريطانا وفـــرنس أن تختـــرق بهـــا صـــفوف المطالبين بالاستقلال الكامل ووحدة التراب الوطني والمتشددين في العمل على إقامة الدولة المستقلة على أســـاس مـــن الإرادة الشعبية الحرة وروح العصر واتجاهات التقدم. عن الموقع المنبر العربي: https://www.minbarlibya.org/?p=2746

(2)– عن: على الفقيه رئيس كتلة الأحرار الوطنيين الليبية، البصائر، ع: 16 ، 08 صفر 1367هـــ / 22 كانون الأول ديســـمبر 1947م، ص ص 02 – 03.

(3)– البصار، ع: 16، 08 صفر 1367هـــ / 22 كانون الأول ديسمبر 1947م، ص ص 5 – 6.

خصوصا بعدما كادت مسألة برقة تُحدث شرخا في صفوف الوحدة الليبية التي بدأت معالمها بظهور الجبهة الوطنية ببرقة سنة 1946[1]، ثم المؤتمر الوطني أواخر 1947 الذي حلَّ جميع التشكيلات الحزبية بأمرٍ من الأمير إدريس السنوسي، ثم موافقته للمقترح البريطاني الرامي إلى منح إمارة برقة الاستقلال بداية حزيران يونيو 1949 وإبقاء أمور الدفاع والخارجية والأمن من صلاحيات بريطانيا[2].

ثالثا- قضية بَـــــرقَـــــــة:

من بين القضايا التي أرّقت الليبيين الأحرار مسألة منطقة برقة لأهمّيتها الإستراتيجية لدى جل الغربيين، ففي ثنايا انشغال العرب بمسألة فلسطين قام الأمير محمد بن إدريس السنوسي زعيم منطقة برقة بالإعلان عن استقلال هذه المنطقة عن ليبيا. وعلى إثر هذا الإجراء، تناولت البصائر هذا الحدث فكان موقف توفيق المدني هو أن هذا الأمر قد كان مستعجلا وقبْل أوانه والأمّة العربية منشغلة بقضيتها الأولى ألا وهي فلسطين، و كما أن هذا الحدث لم يكن واقعيا حسبه بدليل أن أغلب الشعب الليبي كان يرى في ضرورة الاتحاد بين مختلف أقطار ليبيا الأمر الأصح والأصلح (طرابس/ برقة / وفزان) ثم الاستقلال التام، حتى تعمل على سد الثغرات أمام الاستعماريين (الانجليز والروس والفرنسيين والأمريكان)، فكان يخشى أنّ يكون هذا الإعلان في مصالحة إيطاليا بعد ذلك لِما تُهيِّئه لها أميركا وفرنسا وروسيا في إعادة مُلكٍ ليس لها حتى تصبح فرنسا على وصاية فزّان وإيطاليا على طرابس[3].

فلم يَلُم توفيق المدني أهل برقة أكثر مما لام أولئك الذين أردوا حُكما لائكيا في طرابلس ومن أراد إمارة[4]، مما جعل السنوسي يعلن الاستقلال لبرقة عن أولئك المتخالفين. فبعد تصادم الآراء وتباين المواقف والخلافات بين دول الحلفاء بعيد انتهاء الح ع2، أصبح الليبيون كذلك تحت تباين واختلاف مواقف هذه الدول الكبرى، وبقي تحت رحمتها فينتظر ما ستسفر عنه اجتماعات هـــ.أ.م، ابتداء من 15 سبتمبر 1948، حتى أصبح الصراع عليها ما على برقة وطرابلس وفزان، مع علمهم أن روسيا وأمريكا تريدان إعادة طرابلس إلى إيطاليا، ولمّا خرجت لجنة البحث الأممية ببيان؛ أنّ "أهل ليبيا يريدون الاستقلال وهم غير قادرين على هذا الاستقلال وبناء دولة" ومن هنا أدركت البصائر على أن الليبين لو بادروا منذ انهزام إيطاليا في الحرب ومبايعة محمد إدريس السنوسي ملِكا على ليبيا لانتهى المشكل ثم إعلان استقلال هذه المملكة، وبعدها سيصبح الأمر واقعا لا يمكن للعالم أن يرفضه ثم ترضى به هـــ.أ.م.[5]

---

(1)- علي الصلابي، المرجع السابق، ص 617.

(2)- بن حليّم، المرجع السابق، ص 32.

(3)- المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع:42، 27 شعبان 1367هـــ / 05 تموز يوليو جويلية 1948م، ص 05.

(4)- البصائر، ع: 42، المصدر نفسه، ص 05.

(5)- توفيق المدني، المظهر الداخل، البصائر، ع: 49، 10 ذو القعدة 1367ه/13 أيلول سبتمبر 1948م، ص 05.

ولكن الليبيون بعد بيان تلك اللجنة عرفوا خطأهم الاستراتيجي وباشروا العمل من أجل توحيد صفوفهم، ولكن هذا الجهد رأى فيه المدني أنه غير ملموس الجوانب الحقيقية في تبنِّي هذا الموقف على أرض الواقع بإعلان تأسيس الدولة.. وعندما طلبت روسيا من أعضا مجلس الأمن بعقد جلسة في باريس قبل الاجتماع الرسمي في أروقة هـــ.أ.م لدراسة مسألة مستقبل ليبيا، فقد شكّك المدني حول نتائج هذا الاجتماع المسبق لأنه رأى بأن هذه الدول لا يمكننها أن تتفق على موقف يكون على حساب مصالحها[1].

كما أن هذا المشكل يكمن في أهمية طرابلس بأجزائها سيكون مثار جدل أوسع بما كان عليه سابقا، كما بقى غير متيقّناً حول ما إذا كان سكان ليبيا من أهل البلاد الطرابلسية والبرقاوية سيعملون عملا إيجابيا قبل اجتماع هـــ.أ.م أم سيتركون زمام أمرهم تحت هيمنة هذه الدول[2].

فالمؤتمر الذي أُنعقد بباريس خلال 15 سبتمبر 1948، ووالذي قد نبهت به البصائر وحذّرت منه خلال عددها السابع (بتاريخ 19 سبتمبر 1947) لم يأت بجديد حول القضية الليبية إلا الخلاف الحاد بين الدول الكبرى التي كانت تريد كل منها الاستفادة لصالحها حتى وإن تنازلت أو منحت لغيرها امتيازات، ويعود الأمر إلى أن روسيا قد طلبت إرجاع المستعمرات لإيطاليا بما فيها الصومال وأريتيريا، ناهيك عن طرابلس وبرقة، وبقائها تحت رئاسة مجالس تدير شؤونها تحت إشراف هـــ.أ.م، أما أمريكا وإنجلترا فقد رفضت هذا المقترح واقترحت إرجاع الصومال لإيطاليا وقسمة أريتيريا بينها وبين الحبشة وتكون برقة إمارة تحت وصاية انجلترا، وفزان لفرنسا وإبقاء أمر طرابلس إلى ما بعد عام من هذا المقترح إذا تم قبوله[3].

فهذا المشكل المتجدد والذي قد حذّرت منه، جعل البصائر تعتقد بأنه سيزيد الأمور تعقيدا أكثر فأكثر على هـــ.أ.م، وعليه رأت بأنه سيكون سببا في إطالة أمد حل القضية الليبية، طلبت البصائر من الإخوة الليبيين بأن يغلقوا باب انتظار الحل من غيرهم وأنْ يسارعوا في الائتمار حول السنوسي دون بديل آخر ويتركوا الخلافات مبدئيا إلى غاية الاستقلال والحرية تحت حكومة وطنية موحدة تخرج بالبلاد إلى برِّ الأمان من تكالب الغرب عليها، ومع تساءلت حول إمكانية قبول ذلك بـــــ " أتراهم يفعلون؟ ويتفقون؟"[4].

هذا التساءل مفاده أنّ النفوذ الاستعماري لكل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وأمريكا في الأوساط الليبية مما جعل أمر التوافق بين الليبيين حول كلمة واحدة تجمع بينهم صعبا، ولكنه غير مستحيل، لأن الأمير إدريس السنوسي كانت له مكانة لدى كافة الليبيين، فكان شخصية توافقية لدى أغلب الليبيين وحتى الأوروبيين.

---

(1)– البصائر، ع: 49، المصدر السابق، ص 05.

(2)– المصدر نفسه، ص 05.

(3)– المصدر نفسه.

(4)– نفسه.

فعندما أعلن محمد إدريس السنوسي أمام المجلس الوطني البرقاوي استقلال إمارة برقة، مناديا بتشكيل حكومة وطنية حرّة وترحيب كل من انجلترا وإيطاليا بهذا الإعلان أو الطلب، رأت البصائر أنّ هذا الحدث وإن كان ظاهره استقلال شعب عربي عن الاستعمار إلا أنه بداية لاستعمار غير مباشر خاصة وأن باقي مناطق ليبيا كفزّان وطرابلس لازالت تحت السيطرة الاستعمارية فحتى وإن كان هذا أحد وعود انجلترا لبرقة بالاستقلال بعد ح ع2 إلا أنه كان غير كاف في نظر البصائر ولأن ما وراءه حسبها هو تمزيق لأوصالٍ وتمهيد لاستعمار وتهديد مستمر، فتمزق الأوصال هو تفرقة بين الشعب الواحد، الذي كان يطالب بالوحدة الشاملة لكافة التراب الليبي وهذا حسب تقرير اللجنة الأممية في هذا الشأن[1]

وعليه، فمنح الاستقلال لجزء ليبي فقط دون غيره من الأجزاء الليبية الأخرى هو بمثابة تمزيق لأواصل القطر الليبي حسب البصائر، وبالتالي هو أحد الأهداف الأولى من المؤامرة بين الدول الحلفاء بقيادة انجلترا وفرنسا وحتى إيطاليا[2].

وقد علّقت على هذا الحدث على أنه لم يأت هكذا، بل قد كان عبْر تشاور مع مختلف الأطراف المعنية والمهيمنة على ليبيا قبل وبعد ح ع2، إضافة إلى مشاركة محمد السنوسي هذه اللعبة بصرف النظر على الجهاد البطولي له ضد الاستعمار الإيطالي، فعلى حد تعبير البصائر أنّ هذا إعلان السنوسي لقرار استقلال برقة لم يأت منفردا بل كان تحت معيَّة الدول الغربية الكبرى، حيث استدل المدني على ذلك بأنه عندما تم الإعلان عن استقلال برقة من طرف السنوسي باشرت كل من فرنسا وإيطاليا وإنجلترا الاعتراف بها دون دراسة ولا معارضة وقد كان ذلك عن طريق مراسلات تمت بين هته الدول[3].

كما اعتبرت أن هذا الاستقلال الجزئي ما هو إلا عقد من أجل منح إيطاليا طرابلس مرة أخرى في إطار الشركاء الاستعماريين وبقاء فزان تحت السيطرة الفرنسية، وهنا حاولت تنبيه الساسة العرب بدورهم الخطير في هذه المرحلة لأن السياسة لها دور كبير في مثل هذه الحوادث فالأخطاء غير مقبولة وراء آمال الشعوب العربية المقهورة. رغم ما تدّعيه إيطاليا بأنها ستعمل على استقلال طرابلس لأنها كانت تريد أن تكون وصية مبدئيا عليها[4].

ومن بين تحليلات توفيق المدني أيضا وراء مَنْحِ برقة هذا الاستقلال ما هو إلا زيادة على حصار المملكة المصرية خاصة بعد دخولها في الصراع مع اليهود حلفاء بريطانيا، إضافة إلى سيطرتهم على مملكة السودان بعدما نزعوها من المملكة المصرية ومنحوها الاستقلال الشكلي زيادة على مملكة الأردن وليدة

(1)– توفيق المدني، استقلال ولكن، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع:83، 17 شعبان 1368هـ/13 حزيران يونيو 1949م، ص 04.
(2)– البصائر، ع: 83، المصدر السابق، ص 04
(3)– المصدر نفسه، ص 05.
(4)– نفسه، ص 05.

الإنجليز (حسب تعبيره)، وعليه فإن هذه الإجراءات الانجليزية هدفها تطويق مصر "وهكذا يسترجع الانجليز استعمارهم في ثوب جديد وفي بلاد جديدة"[1].

وهذا ليس فقط لتوسيع مناطق السيطرة والنفوذ الاستراتيجي عبر العالم العربي (المشرق) فحسب بل كان يهدف أيضا إلى الاستعداد أكثر في وجه الامتداد الشيوعي في إطار صد الفكر الماركسي والشيوعي بعدما خرجت روسيا منتصرة من ح ع2، وحتى تصبح المنطقة العربية بؤرة حرب ومنطلق للدفاع عن الدول الغربية الحلفاء في حالة ما إذا حصلت حرب جديدة، وعليه ستكون البلاد العربية دوما هي الخاسر مهما بدَت بعض النوايا – المخادعة – في منحها استقلالات صورية..

إذن فاستقلال بَرْقَةَ مهما كان جدِّيا فإنه لن يتم لها إلا تحت الرعاية الإنجليزية، وهذا ما توضحه المظاهر الطبيعية التكوينية لهذا الإقليم الذي يعتبر من أفقر مناطق ليبيا التي تكسوها الصحراء ونادرة الزراعة، كما أنها إمارة لا تستطيع إن بقيت على شكلها الحاضر أن تعيش إلا تحت حراسة الإنجليز وبواسطة أموال الانجليز.. ومِحَكُّ هذه القضية أو فشل المؤامرة حسب ما كانت تراه البصائر لا بد من تعلّق كافة شعب ليبيا على كلمة واحدة وأن يختاروا محمد السنوسي بإمارة كافة التراب الليبي دون استثناء عن طريق الإسراع بعقد مؤتمر في طرابلس أو في إقليم ليبي، لإرغام بريطانيا في النهاية للأمر الواقع تحت رايه الأمم المتحدة، شرط أن تكون الكلمة واحدة دون خذلان داخلي ولا عربي في إطار (ج د ع) إلى أن يصبح الأمر واقعا دوليا، لسد باب المؤامرة أمام كل الاستعمارين –الانجليزي والإيطالي والفرنسي– حتى وإن كانت الوصاية يجب أن تكون على كافة ليبيا دون تجزئة لأنها ستزول في النهاية[2].

وخلال جويلية 1949 وبعدما قرّر المؤتمر الليبي ببني غازي بإجماع من كل الطبقات السياسية الليبية على تزكية السنوسي رفقة وفد تم اختياره للتفاوض مع الإنجليز في لندن من أجل مسألة لم تكن تتوقعها بريطانيا وهي التي رحّبت بإعلان السنوسي إمارة برقة، وهذه المسألة هي طلب المؤتمرين الليبيين أن يُعلِن لهم وحدة ليبيا واستقلالها كاملة دون برقة فقط، ورغم ذلك فإن البصائر كانت تنظر إلى هذا الأمر على أنه لن يكون بيد بريطانيا والسنوسي وحدهما بل سيتعداهما إلى كل الأطراف الحليفة لبريطانيا خصوصا أمريكا وفرنسا وإيطاليا؛ "لكن هنالك مطامع أميركا وهناك مطامع فرنسا في الاستحواذ على فزان بصفة نهائية وهناك مطامع إيطاليا في الرجوع، فكيف تراها تسلك تجاها حلفائها؟ فالمفاوضات الحقيقية في حل المشكل الليبي لا يقع بين السنوسي وحكومة لندن بل تقع بين هذه الحكومة وبين حلفائها الغربيين وأصدقائها الطامعين"[3].

---

(1)– البصائر، ع: 83، المصدر السابق، ص 04.

(2)– الصائر، ع: 83، المصدر السابق، ص 05.

(3)– توفيق المدني، ما وراء لندرة، (منير السياسة العالمية)، البصائر، ع: 86، 15 رمضان 1368هـ / 11 تموزر يوليو جويلية 1949م، ص ص04– 05.

ومن هذا المنطلق حسب البصائر أكّدت على الليبيين الأحرار والعرب ضرورة الانتباه والحذر الشديد لما يدور في لندن لأنّ الاجتماع شبه ثلاثي بين بريطانيا وحفائها والسنوسي، وأن يُحبطوا المؤامرة على ليبيا التي وصفتها بالمؤامرة الاستعمارية[1]. حيث لا تخرج عن ما أسمته بألاعيب بريطانيا بالقضية الليبية والتي تتمحور حسب البصائر إلى[2]:

- تشاور البلدان الكبرى على ليبيا في إطار اقتسام العالم وابتلاع أممه باسم المحافظة على الأمن والسلم.
- بل حراسة مناطق النفوذ لها؛
- الاستعمار الغربي يريد تجزئة ليبيا للأهداف السابقة والسيطرة على حوض المتوسط؛
- الانجليز هم المسؤولون عن فكرة التقسيم، وقد بدأت من وجودهم أثناء ح ع2 _ 1942؛
- وضعوا الحدود الجمركية بين مناطقها؛
- أقرّوا بقاء الإدارة الإيطالية بطرابلس؛
- هدف انجلترا الاحتفاظ بجزء من ليبيا بصورة علنية ثم العمل على ضم الجزء الباقي (برقة أولا ثم طرابلس ثانيا)؛
- محادثة إنجاز مشروع بيفن سفورزا؛
- الشعب الليبي سيقاوم الاستعمار الجديد إذا لم يتحقق له الحرية والاستقلال ، مثلما فعل ضد إيطاليا. فقد ازداد التسلط الاستعماري الانجليزي وحلفائها أكثر.

فبعد قيام الأمير السنوسي بزيارة للندن، ابتهجت البصائر متفائلة عن ما ستسفر عنه تلك كانت خصوصا وكانت تحمل في طيّاتها "الوحدة الليبية" مُشيدة بما جاء في صحفية "الوطن الطرابلسية" الشعب الليبي في مهرجانات رائعة احتفالا بزيارة أمير ليبيا ومنقذ وحدتها" فكانت تأمل في أن يزداد كشف الغطاء أكثر عن زيارته للندن حول المصير النهائي للقضية[3] سواء كان إيجابا أم سلبا فإن الشعب الليبي سيبقى متمسكا بقضية وحدته وإجلاء كافة أشكال الاستعمار فالشعب الليبي كغيره من الشعوب، تتطلع إلى الحرية والتحرر[4]، وبعد عودة الأمير محمد إدريس السنوسي من لندن إثر النظر في برنامج سطرته دول الغرب وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وأميركا الذي نص على استقلال برقة وتأليف حكومة بإشراف بريطانيا، ذكّرت البصائر في هذا السياق أنّ كل هذا لا يهم بقدر ما يهُم شعب ليبيا أنفسهم أن يكونوا في إطار واحد وهو الوحدة بين كل أبناء ليبيا وضد الاستعمار[5].

---

(1)– البصائر، ع: 86، المصدر السابق، ص 05.

(2)– محمد توفيق المبروك الأمين العام لحزب الكتلة الوطنية الحرة بطرابلس الغرب، البصائر، ع: 86، المصدر السابق، ص 07.

(3)– محمد توفيق المبروك، ألاعيب بريطانيا بالقضية الليبية، البصائر، ع: 86، المصدر نفسه، ص 07.

(4)– في الشمال الأفريقي (في طرابلس)، البصائر، ع: 89، 10 شوال 1368هـ/ 08 أب أغسطس أوت 1949م، ص 07.

(5)– في الشمال الأفريقي (في طرابلس)، البصائر، ع: 92، 24 ذي الحجة 1368هـ/17 تشرين الأول أكتوبر1949م، ص 07.

رابعا- مصير الاستقلال الليبي:

وإثر القرار الأممي المُجمِع على استقلال ليبيا خلال ثلاث سنوات ولأقطارها الثلاث استقلالا شاملا تاما، فقد كانت روسيا ترى هذا الحل حلا منشودا وإجلاء كافة القوى الغربية عنها وهذا ما وافقت عليه و.م.أ بجنب روسيا، عكس فرنسا التي لم تر إلا في تقسيم ليبيا، وهنا رأت البصائر أنّ مثل هذا الموقف الفرنسي ما هو إلا تكريس لسياسة الهيمنة على شمال أفريقيا بعد الجزائر وتونس والمغرب بعد تغيّر موقف إيطاليا المساند لروسيا و و.م.أ[1].

فموقف البصائر مما كانت تقوم به فرنسا في المنطقة المغاربية ونفوذها المشرقي لن يدوم ولن يتحقق لأن الدلائل التحررية لدى الشعوب العربية سواء في بلاد المغرب أو المشرق سيُحقق النصر للعرب والخيبة لفرنسا وللاستعمار، فتناولت هذه الجزئية على أنّ؛ "سياسة الخارجية الفرنسية وأذنابها في داخل البلاد العربية وخارجها وما يقومون به من تشويه صورة جامعة الدول العربية وإضعافها لهو من أهداف الاستعمار الغربي وعلى رأسه الاستعمار الفرنسي ولأنها تريد من ذلك فصل المغرب عن باقي العرب، وأن ما قامت به فرنسا وحلفائها لم يزد المغرب العربي إلا تمسكا أكثر فأكثر بوحدة العرب، نحو هدف مشترك وهو هدف التحرير الوطني، ولم تزد جموعنا في هذا المغرب العربي إلا تمسكا بوحدة العرب وجِدّا في السير نحو الهدف الأسمى، وهدف لتحرير الوطني، ومغالب الحق مغلوب، ونقاوم سنن الطبيعة مقهور"[2].

فاستقلال ليبيا من استقلال بلاد المغرب، وهذا ما تخشاه فرنسا، لذلك عَمِلت على إفساد قرار لجنة الأمم المتحدة لدى هـــ.أ.م، من إقرار استقلال ليبيا خاصة بعدما طلبت إيطاليا من العالم الغربي بمنح استقلال كافة البلدان ومنها ليبيا، هذا ما جعل فرنسا تحاول بكل وسائلها أن تمنع تحقيق هذا الاستقلال الذي دام حوالي أكثر من عامين كمشروع لـــــ هـــ.أ.م، حتى لا يمتد ذلك إلى كافة أقطار البلاد المغاربية وتنادي بالاستقلال عن فرنسا هي أيضا. ورغم ما كانت تقوم به دول أميركا الجنوبية من اشتراط بقاء الصومال لإيطاليا حتى تُصوِّت لاستقلال ليبيا، إلا أنّ البصائر أمِلت في أن تواصل دول جامعة الدول العربية في تكثيف جهودها لمواصلة الدفاع عن حق ليبيا المشروع وفق توحيد جهودهم السياسية من أجل الحرية والاستقلال في ظل الجهاد السياسي[3].

ولمّا اقترح الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن ضرورة استقلال ليبيا حيث قال نائب روسيا في هـــ.أ.م: "حيث لا أكون لا أريد أن تكون" حاولت البصائر أن تشرح موقفها مما فعلته روسيا في طلبها باستقلال ليبيا لأنه يزيد في تحقيق قضية ليبيا، كما عبّرت عن أن الدول الكبرى كلما اختلفت فيما بينها سيكون في صالح القضايا العادلة لذلك فالبصائر ردت على موقف روسيا بـــــــ : "ونحن لا يهمنا أن تقول

(1)- البصائر، ع: 92، المصدر السابق، ص 07.

(2)- توفيق المدني، والفوز المنتظر، البصائر، ع: 94، 16 محرم 1369هـــ / 07 تشرين الثاني نوفمبر 1949م، ص 04.

(3)- البصار، ع: 94، المصدر نفسه، 05.

روسيا هذا بلسان حالها ولا بلسان مقالها وإنما يهُمّنا أنها قد صفعت الاستعمار اللاتيني باقتراحها هذا فأردته صريعا"[1].

وبعد الفصل النهائي في قضية مستعمرات إيطاليا ومنها منح الاستقلال لليبيا طلبت البصائر من الليبيين بالنهوض وتحمّل المسؤولية الملقاة على عاتقهم وليُكذِّبوا ألسنة الاستعمار الزاعمة بأن الليبيين غير قادرين على إدارة بلادهم ولا يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم لقصورهم وبعدهم عن بلوغ سن الرشد، وهي لا تريد من وراء ذلك إلا تأييد الاستعباد وسلب الشعوب حريتها واستقلالها ليتسنّى لأعدائها استغلالها على الدوام. لذلك اعتقدت البصائر أن تمسُّك الليبيين باستقلالهم جيب أن يكون على أساس كامل وموحّد[2]. وعليه فقرار هـــ.أ.م القاضي بوحدة ليبيا واستقلالها قد حزّ في نفوس دعاة الاستعمار كثيرا، وخاصة في فرنسا..قد تحققت الآن، رغم أنف المُبطلين، فلينهض الليبيون بأعباء الاستقلال ويتحملوا المسؤولية الملقاة على[3]. وعليه فهذا الاستقلال الليبي أدى إلى زيادة إيمان البلدان المغاربية الأخرى تأمال وتترقب لاستكمال حرية بلاد المغرب كاملة بعدما تم إقرار استقلال ليبيا بمختلف أقطارها الثلاث استقلالا تاما[4].

ورغم هذا الاستقلال كان من بنوده مبدئيا أن تبقى فرنسا مراقبة أممية على منطقة فزّان وانجلترا على منطقة وجهة طرابلس وبرقة إلى نهاية 1951، ويكون تحت مراقبة أممية تعينها هـــ.أ.م تتكون من 10 أعضاء و 05 منهم دول إسلامية مصر، باكستان، وبرقة، طرابلس وفزان، والباقي هم أمريكا، إيطاليا فرنسا، إنجلترا والأقليات المحلية بقيادة وإشراف "بون رالف" كوسيط أممي. وفي خلال هذه الفترة ستقوم ليبيا بوضع دستور حر تختاره لنفسها بنفسها وتختار حكومة ونظام لإدارة شؤونها بنفسها؛ فوصفت البصائر ذلك الحال أو المشهد بأنه سيكون عظيما هائلا خصوصا إذا التف حولهم رجال العالم العربي مساندين رجال الحكومة الليبية الحرة المستقلة في ذلك اليوم السعيد للمشاركة في دفن النظام الاستعماري[5].

أمّا ما بدر من فرنسا عبر موقف لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية وتخبُّطاتها الديبلوماسية لعرقلة قرار استقلال ليبيا والرامي لعرقلة قرار هـــ.أ.م بوحدة واستقلال ليبيا، اعتبرته البصائر نابع من قيم الاستعمار الفرنسي صاحبة الحرية والعدالة والأخوّة[6].

---

(1)– في الشمال الأفريقي (طرابلس)، البصائر، ع: 94، المصدر السابق، ص 07.

(2)– في الشمال الأفريقي (في طرابلس)، البصائر، ع:96، 07 صفر 1369هـــ / 28 تشرين الثاني نوفمبر 1949م، ص 05.

(3)– البصائر، ع:96، المصدر نفسه، ص 05.

(4)– توفيق المدني، أعلام أخرى ترتفع، البصائر، ع: 97، 15 صفر 1369هـــ / 05 تشرين الثاني ديسمبر 1949م، ص 04.

(5)– البصائر، ع: 97، المصدر نفسه، ص 04.

(6)– في الشمال الأفريقي (في طرابلس)، البصائر، ع: 100، 07 ربيع الاول 1369هـــ/26 كانون الأول ديسمبر1949م، ص07–08.

أما بنود استقلال ليبيا تمثلت في:

يمكن تلخيصها حسب ما نشرته البصائر كما يلي:[1]

- تَشمُل ليبيا المستقلة على كل من طرابلس وفران وبقرة، مستقلة ذات سيادة..
- يُنفّذُ هذا الاستقلال ابتداء من 01 كانون الثاني يناير 1952م..
- يضع ممثلو طرابلس وفزّان وبرقة دستورا مشتملا على تشكيل الحكومة عن طريق مجلس وطني..
- يقرر الشعب الدستور، ثم تأسيس حكومة مستقلة تتألف من مجلس لمساعدة المندوب الأُممي وتقديم المشور له.
- يرفع المندوب تقريرا لهيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس إلى الأمين العام تقريرا سنويا، حسب الضرورة.
- يتألف المجلس من عشرة أعضاء[2]؛ مصر، فرنسا، إيطاليا، الباكستان، بريطانيا، الولايات المتحدة، ويمثل وحدة الشعب الليبي في كل إقليم من أقاليمها الثلاث، وممثل واحد عن الأقليات في ليبيا...
- يعيّن مندوب هيئة الأمم المتحدة المتمثلة الذين ذكروا بعد التشاور مع الدول المضطلعة بالإدارة وممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية..

وانطلاقا من تلك البنود حاولت البصائر أن تُذكِّر الليبيين العمل بجد ونبذ الخلافات حتى تتحقق أمانيهم في تحقيق ذلك على أرض الواقع باستقلال تام في إطار تحقيق الوحدة المنشودة بعدما أعانتهم هيئة الأمم المتحدة، وأن يتغلبوا باتحادهم وفق التفاهم حتى لا يكونوا عرضة لتصدّعٍ يستغله الغير من الطامعين والحاقدين من الاستعماريين المتربِّصين بهم حتى لا تكون لهم فرصة لبث الخلاف والفرقة، وأنّ من الواجب عليهم أن ينتبهوا لمختلف الدسائس الاستعمارية التي تحاك لهم في الخفاء لتمزيق اتحادهم[3].

خامسا– برقيات جمعية العلماء إلى المسؤولين الليبيين والقادة العرب (مناهضة الاستعمار والتحرر):

من جملة الرسائل والبرقيات التي بعثت بها جمعية العلماء إلى قادة ليبيا أو القادة العرب سواء عبر مقرها في الجزائر أو من مكتبها في القاهرة، وكانت أغلبها تنطق بمناهضة الاستعمار نبذه وتأييد الحرية والتحرر منها:

- **برقية إلى جلالة الملك إدريس السنوسي (بنغازي):** هذه البرقية انتقدت فيها ج ع المعاهدة التي كانت بريطانيا تسعى من خلالها فرض استعمار مقنّع على ليبيا، وجاء فيها ما يلي: " الشعوب العربية

(1)– في الشمال الأفريقي (في طرابلس)، البصائر، ع: 101، 02 ربيع الأول 1369هـ/ 02 كانون الثاني يناير جانفي 1950م، ص6

(2)– البصائر، ع:117، 17 رجب 1369هـ / 24 نيسان أبريل أفريل 1950م، ص8.

(3)– البصائر، ع: 103، 26 ربيع الأول 1369هـ / 16 كانون الثاني يناير جانفي 1950م، ص 08.

والإسلامية كلها ساخطة على المعاهدة التي يراد عقدها بين الإنجليز وبين الحكومة الليبية، ويعدّونها أشأم على الوطن من كل استعمار مضى. وإخوانكم في المغرب العربي يحتجون بشدة على هذا الارتباط المشؤوم لأنه قاطع لأوصال الوطن العربي وقاض على ما يعلّقونه من آمال على استقلال ليبيا.. فباسم الجزائريين كلهم نطالبكم باستخدام نفوذكم لإبطال هذه المعاهدة المُخزية أعانكم الله "[1].

- **برقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية (القاهرة):**

كانت تهدف من ورائها ج ع تثبيت مواقف العرب وتوحيدها من أجل احتواء قضية ليبيا لصالح العروبة وعدم تركها وهي تستطيع من وراء ج دع الضغط على الاستعمار بقوة التماسك العربي في مواجهة تحديات القوى الاستعمارية، عدم السماح لفرنسا من الاستحواذ مع شركائها على مصير ليبيا المشروع. وقد جاء في هذه البرقية: " العالَمان العربي والإسلامي في هذه اللحظة تشتعل أطرافها وينصبّ عليهما البلاء من كل جانب، فمن المعاهدة الليبية الانجليزية المكبّلة إلى الخطوة المجرمة التي تريد أن تخطوها فرنسا في المغرب العربي ضد جلالة السلطان وشعبه. نرى أن هذه اللحظة هي أحرج اللحظات في تاريخ العروبة وفي حياة الإسلام، ونعتقد أن أوّل واجب تفرضه عليكم مسؤولياتكم الجسيمة هو دعوة اللجنة السياسية للجامعة العربية لاجتماع سريع حازم واتخاذ موقف أسرع وأجرأ وأحزم قبل فوات الأوان وحصول قاصمة الظهر بالأمّة العربية. أنتم أول من يفهم أن هذا الأسلوب الجديد من فرنسا هو القضاء على أماني المغرب العربي كله، وأن مغزى الأسلوب الإنجليزي في ليبيا هو قطع أوداج الأمّة العربية، وأن الأسلوبين مدبّران يلتقيان على عاقبة فظيعة لمصر أولا بالتطويق، وللعالم العربي ثانيا بالتعويق. نسألكم بشرف العروبة أن تبلغوا صورة هذه البرقية إلى الحكومات العربية كلها" [2].

- **كلمة إلى الشعب الليبي :** قد بثها الإبراهيمي من خلال أثير راديو صوت العرب بالقاهرة 1953، يذكّر فيها الشعب الليبي بتاريخه الحافل بالبطولات وأثر الاستعمار الأوربي فيها وأهدافه فيها، من جهة، كما قام بتذكيرهم بضرورة الوحدة الشعبية وعدم الانصياع للمؤامرات التي تحيكها الدول الاستعمارية وهو قاب قوسين أو أدنى من نيل حرّيته والاستقلال الذي كان ينشده ويطلبه بدماء وأرواح أبنائه[3].

ومما سبق حول القضية الليبية يمكن القول أن ج ع وعلى رأسها قادتها سواء في الجزائر أم في المشرق العربي قاموا بتذكير الليبيين أولا ثم العرب ثانية ثم الغرب ثالثا بحقيقة تقرير مصير الشعوب ومقاومة الاستعمار وهيمنته على غرار ليبيا، فيمكن القول:

(1)– مكتب ج ع م ج بالقاهرة، الإبراهيمي، الآثار، ج 4، المصدر السابق، ص 137.

(2)– الإبراهي، المصدر نفسه، ص 237.

(3)–المصدر نفسه، ص 241.

- أن الإبراهيمي قام من خلال كتاباته بتذكير الليبيين على ما قاموا به من الجهاد في وجه الاحتلال الإيطالي قبل تلك الحرب العالمية الثانية وحثهم على إعادة الكرة مرّة أخرى إذا أبت الدول الاستعمارية إلا أن تعيد الاحتلال الأجنبي لليبيا[1]؛
- كما كان الورتلاني بتشجيع العرب لمواجهة الهيمنة والظلم الاستعماريين ومقاتلته مها كان وأينما كان الاحتلال لأنه كان يرى إذا استقلت ليبيا ستدور الدائرة على كافة أقطار المغرب[2]؛
- الاستنكار على كل المعاهدات التي كان يقوم بها العرب على غرار ما قامت به مصر مع بريطانيا، وهنا حذر الليبيين وتذكيرهم بسياسات الاستعمار في كل مكان خاصة المنطقة العربية من نقض العهود والمواثيق، حيث قال الإبراهيمي: "..أيها الإخوان الليبيون إنها ليست معاهدة، إنها استعمار جديد"[3]؛
- وأن أغلب المعاهدات الاستعمارية في العالم العربي كانت لها مصالح معلنة وأخرى خفية، فالمعلنة تضم كثير من الامتيازات خاصة الاقتصادية.. ووصفها الإبراهيمي بمثابة بيع للأوطان حيث قال: " قفوا صفا واحدا في طريق هذه المعاهدة المخسرة حتى تمزقوها قبل أن تمزقكم.."[4]؛
- قضية الحدود مع الشقيقة مصر وبث المغالطات في كون مصر تريد الاستيلاء على منطقتي السلّوم وجغبوب[5]؛
- كانت جمعية العلماء حريصة دوما على غرار حرصها على كل القضايا العربية سواء في الجزائر أو من خلال مكتبها في القاهرة[6]؛

- وطبيعي أنّ هذا الارتباط بين الحركة الإصلاحية الجزائرية وليبيا الضارب إلى بداية الاحتلال الإيطالي لليبيا والمواقف الإيجابية والدعم المادي والمعنوي للمقاومة الليبية جعل التواصل مستمرا بعد استقلال ليبيا التي احتضنت الثورة الجزائرية بخلفية الإخوة وردّ الجميل وكان من بين القائمين على الاتصال مع ليبيا شخصيات من التيار الإصلاحي أمثال محمد الصالح الصديق الذي استطاع أن يجمع حوله العديد من رجال الإعلام لصالح القضية الجزائرية أثناء إشرافه على المكتب الإعلامي في ليبيا[7].

ولعل رؤية الإبراهيمي وتوفيق المدني والورتلاني.. بضرورة تدخل الهيئات الإقليمية والدولية (الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة) في قضايا بلاد المغرب ليدلُّ على نضج فكرهم السياسي ومعرفتهم بحقيقة واقع وراهن السياسة الدولية.. وهذا واضح في كثير من بلاغاته ورسائله إلى قادة وساسة العالم

(1)– الإبراهيمي، الآثار، ج3، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 450.
(2)– الورتيلاني، الجزائر الثائرة، مصدر السابق، ص 314 – 315.
(3)– الإبراهيمي، الآثار، ج4، المصدر السابق، ص 269.
(4)–الإبراهيمي، الآثار، ج4، المصدر نفسه، ص 271.
(5)– حميدي، المرجع السابق، ص 427.
(6)– حميدي، المرجع نفسه، ص 427.
(7)– المرجع نفسه، ص 429.

العربي وعلى رأسهم قادة جامعة الدول العربية من أجل تذكيرهم بدورهم المنوط به في خدمة مطالب الشعوب العربية، مثلما تناوله بخصوص قضية كل من تونس المتمثلة في المنصف باي وقضية المغرب الأقصى المتمثلة في محمد الخامس وعرشه، وقضية وحدة القطر الليبي الالتفاف حول الأمير السنوسي.

المطلب الرابع: من اهتمامات جمعية العلماء بالشأن المغاربي

تركَّز اهتمام ج ع ببلاد المغرب العربي في شتى المسائل ذات الروابط المشتركة ماديا ومعنويا، خصوصا ما تعلق بالمسائل المرتبطة بالاستعمار من الناحية السياسية، باعتبار أن الاستعمار كان واحدا تقريبا[1] في كافة الأقطار المغاربية المتمثل في الهيمنة الاستعمارية الفرنسية في كل من الجزائر وتونس والمغرب، الرامية لدمجه من ناحية وتشتيت وحدته من ناحية أخرى. لذلك كانت ج ع تدرك خطورة السياسة الإدماجية وضرورة الاتحاد فيما بين القطر الواحد، مما للوحدة بين الأقطار المغاربية من أهمية بالغة حتى تستطيع الوقوف ككتلة واحدة أمام مختلف التحديات.

أولا– سياسة الاستعمار الإدماجية للمغرب العربي:

من القضايا التي كانت جمعية العلماء تنادي وتُحذِّر بخطورتها على شمال أفريقيا خاصة تونس والمغرب والجزائر" قضية الاندماج المغاربي مع فرنسا" أو ما كانت تطلق عليه فرنسا مسألة الاتحاد الفرنسي، التي كانت تسعى إلى تحقيقها فرنسا. فقد كانت جمعية العلماء حريصة كل الحرص على تبيين خطورة ذلك، فكانت تعمل على محو الأفكار التي تصبُّ في خدمة السياسة الاندماجية الاستعمارية. وتمثّل ذلك خصوصا في مواجهة التضليل السياسي الذي مارسته فرنسا حول مسألة اندماج المغرب العربي في فرنسا سياسيا، وثقافيا.

فراحت جمعية العلماء تُبيّن لشعوب بلاد المغرب المَزاعِمَ التي تعتمدها وتتعمَّدها فرنسا في تصريحاتها حول واقع بلاد المغرب؛ بأن هناك وحدة فرنسية يجب على كل المغاربة الدخول فيها، حيث اعتبرتها من أكبر المغالطات وأساليب التضليل الاستعماري[2].

(1)– ما عدا ليبيا التي كانت تحت الاحتلال الإيطالي، لكن فرنسا تدخلت في الشأن الليبي بعد انهزام إيطاليا وإثر انتهاء ح ع2، وسيطرة دول الحلفاء على تركات الاستعمار الإيطالي، بالإضافة إلى المغرب الأقصى حيث كان مزدوج الاستعمار بين تسلط استعماريين فرنسي وإسباني.

(2)– الزناتي، من مبادئ الاستعمار التضليل، البصائر، ع: 18، 22 صفر 1367هـ / 05 كانون الثاني يناير 1948م، ص 08.

ولأن روح الإسلام أحد الركائز الأساسية التي تنهل منها جمعية العلماء خطواتها وأعمالها في إطار التشريع الإسلامي والذي لا يفصل بين الدين والسياسة في المعاملات مثلما ذكره الشيخ عبد الرحمن شيبان[1] أن جمعية العلماء لم تسْعَ يوما إلى إدماج الجزائر بفرنسا، بل كانت تُفتِّش دوما في القرآن الكريم عن مبادئ الاستقلال السياسي[2].

فكان الإبراهيمي يرُدُّ على مزاعم الفكر الاستعماري من كون بلاد المغرب سهلة الاندماج في كيانها، حيث قال: "عروبة الشمال الأفريقي بجميع أجزائه طبيعية كيفما كانت الأصول التي انحدرت منها الدماء والينابيع التي انفجرت منها الأخلاق والخصائص، والنواحي التي جاءت منها العادات والتقاليد، وهي أثْبتُ أساسا، وأقدم عهدا وأصفى عنصرا من إنكليزية الإنكليز، وألمانية الألمان "[3]. فكثيرا ما ساندت بعض الهيئات والأحزاب المغاربية التي كانت تعمل على محاربة قوانين الحماية وإلغائها في كلٍ من تونس والمغرب الأقصى[4]. وهذا ما جعلها تُسهم بالمشاركة وإبداء آرائها حول العمل الوحدوي مع مختلف الأحزاب المغاربية في الكثير من المناسبات.

وإن كان العامل السياسي من أهم العوامل في اتحاد الشعوب المتقاربة، إلا أن ج ع تؤكد على أن تحقيق الرابط السياسي لا يأتِ إلا بتحقيق الروابط الثقافية باعتبارها أهم رابط للوحدة المغاربية العربية أكثر منها سياسية، فالروابط السياسية حل مؤقت بالنسبة لها، لأنها لا تمس إلا الظواهر والماديات فقط، وربما كانت عوامل الربط السياسي هدّامة أكثر منها جامعة[5].

أ- فكرة الاتحاد الاندماجية:

وللتأكيد على مناهضتها لمزاعم فرنسا الاندماجية وموقفها الصارخ من السياسة الاستعمارية الرامية إلى توحيد بلدان المغرب العربي في اتحاد فرنسي، وقفت ضد فكرة اتحاد بلاد المغرب مع فرنسا لأنها رأت في هذه الفكرة ذات أبعاد وواقع ومنطلق استعماري، فأبعادها تندرج ضمن فسخ كل دول المغرب وإحلالها

---

(1)- هو الرئيس الثاني لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فترة ما بعد الاستقلال بعد الشيخ أحمد حماني، ولد في 23 فيفري 1918 بالبويرة بمنطقة القبائل الكبرى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كان أحد شبان الجمعية خلال الفترة الاستعمارية، دافع عن الجزائر هوية وأرضا بقلمه، كان أحد مشرفي معهد بن باديس، انضم للثورة التحريرية خلال 1956، بصفة رسمية، فأصبح من أقطابها في المجال الإعلامي، وبعد الاستقلال كان عضوا في المجلس التأسيسي لبناء الدستور الجزائري على رأس لجنة التربية الوطنية للجزائر المستقلة، ساهم في بناء الجزائر المستقلة بما أسند أليه من الدولة، عاش محبوبا ومات محبوبا في أوساط مختلف الطبقات الاجتماعية خاصة المثقفة والعلمية... توفي رحمه الله 12 أوت 2011بالجزائر العاصمة. أنظر: نوار جدواني، ترجمة الشيخ عبد الرحمن شيبان، شوهد في: بتاريخ 2018/05/12 في المكتبة الجزائرية الشاملة، http://shamela dz.net

(2)- عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، منشورات تالة، مصدر سابق، ص 202.

(3)- الإبراهيمي، الآثار، ج:03 ، ط1، المصدر السابق، ص 428.

(4)- البصائر، ع: 23، 05 ربيع الثاني 1367هـ / 16 شباط فبراير فيفري 1948م، ص 04.

(5)- حول الروابط الثقافية،البصائر، ع: 78، 04 رجب 1368هـ / 02 أيّار مايو ماي 1949م، ص 03.

فيها، أما واقعها ومنطلقها فهو لا يعكس إلا السيطرة والهيمنة في إطار واحد هو الاستعمار بمختلف جوانبه، فكيف يكون هذا الاتحاد وكل المعطيات التاريخية القبلية والبعدية تقر على عدم واستحالة انسجام ذاك بهذا، ولأن الانسجام الحقيقي لا يحصل إلا بالفاعلية والتفاعلية والمشاركة على أساس أهداف واحدة. وهذا ما لم يحدث منذ وطئت فرنسا أقدامها بالجزائر أولا ثم تونس والمغرب وموريتانا بعد ذلك.. وعليه فإن فكرة الاتحاد لاقت معارضة من جمعية العلماء[1].

كما اعتبرت ذلك من التضليل السياسي الاستعماري، فكثيرا ما كانت فرنسا تعتمد وتتعمّد في تصريحاتها حول واقع بلاد المغرب وعن الجزائر خاصة في كون ذلك قد تجسّد في استحكام الاندماج في فرنسا سياسيا، ثقافيا واجتماعيا (دينيا ولغويا) واقتصاديا لأنها تزعم بأن هناك وحدة فرنسية يجب على كل المغاربة الدخول فيها وهي من أكثر المغالطات وأساليب التضليل التي دائما سعت ج ع بكشفها والوقوف أمامها لتحذير الرأي العام المغاربي والجزائر خاصة والمشرقي عامة حول سياسة فرنسا في هذا الجانب[2].

بعدما راسل الخطابي مختلف الهيئات الحزبية والسياسية في المغرب الأقصى مخاطبا إياها أن الوضع لا يسمح بوجود كل هذه الأحزاب وهي متفرقة تستغلها فرنسا الاستعمارية في خدمة أغراضه ونزيد من السيطرة والتسلط على الشعب المغربي، وهنا طالبت البصائر من الجزائريين أن تقف مثل موقف المغرب كمحاولة للاتحاد في صف واحد ضد الاستعمار الفرنسي مُذكّرة المجتمع الجزائري بأن فرنسا وكل دول أوروبا الغربية التفت حول أهمية الاتحاد، لكونه أهم سلاح، وهذا ما أملته واستشرفته ج ع أن يكون حقيقة دائمة في المستقبل القريب[3].

يذكر محمد فاضل الجمالي عن الشيخ الإبراهيمي بأنه كان يشتغل في حقلين متكاملين من حقول الحياة، الحقل السياسي والحقل التربوي، فالحقل السياسي بنضاله وجهاده ومقارعته للاستعمار، أما الحقل التربوي فقد كان مربيا عاملا في سبيل نشر العلم والتعليم على أسس الإيمان والأخلاق[4]. لذلك فالإبراهيمي كانت له قدرة استغلال الأحداث والمناسبات لتأكيد حقيقة القضية الجزائرية، ويتأكد ذلك الدور أكثر عندما كان في الخارج.

فيذكر فاضل الجمالي أنه خلال 1951 في باريس لمّا كان رئيس الوفد العراقي لدى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وباعتباره أيضا أحد نواب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك الدورة، أن وفد

---

(1)– محمد الصادق بسيس، الاتحاد الفرنسي مصرعه بالمغرب العربي المسلم، البصائر، ع: 17، 15 صفر 1367هـ/ 29 كانون الأول ديسمبر 1947م، ص 03.

(2)– الزناتي، من مبادئ الاستعمار التضليل، البصائر، ع: 18، مصدر سابق، ص 08.

(3)– البصائر، ع: 88، مصدر السابق، ص 07.

(4)– محمد فاضل الجمالي، الشيخ البشير الإبراهيمي " كما عرفته "، عثمان شبوب، الشيخ البشير الإبراهيمي، بأقلام معاصريه، مصدر سابق، ص 122.

جمعية العلماء قد زاره في إقامته بأحد فنادق باريس حيث اقترحوا عليه فكرة إدراج قضية المغرب العربي المستعمَر عامة والقضية الجزائرية خاصّة[1] في جداول دورة الجمعية العامة، لكن المحاولة باءت بالفشل لنفوذ فرنسا بين أعضاء الجمعية العامة[2].

وبعد أيام قام فاضل الجمالي بحفلة عشاء كبيرة بمناسبة استقلال ليبيا، حضرها وفد جمعية العلماء وعلى رأسهم الشيخ الإبراهيمي، حيث أدهش السامعين بما تحدث به عن الجزائر، ومن جُملة كلمته قال: " أن الجزائر ستقوم قريبا بما يدهشكم من تضحيات وبطولات في سبيل نيل استقلالها وإبراز شخصيتها العربية الإسلامية "[3]. ومنذ تلك اللقاءات قد توطّدت العلاقة بينه وبين الإبراهيمي، لذلك أثناء الثورة التحريرية استطاعت الثورة أن تكسب العرب لصالح قضيتها بفعل علاقات ج ع بواسطة قادتها الذين كانوا بالخارج، كما تم ذكره سابقا.

خلال 04 سبتمبر 1953 عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعا ثالثا لاستئناف المباحثات في قضية المغرب العربي، وقد استمعت للعديد من قادة الأحزاب والهيئات المغاربية لكل من تونس والمغرب الأقصى الجزائر، وبعدما تم الاستماع إلى جميع المطالب من كل الزعماء المغاربة وعلى رأسهم علال الفاسي من المغرب وصالح بن يوسف ومحمد بدرة ومحي الدين القليبي من تونس وكل من الشاذلي المكّي والفضيل الورتلاني وأحمد بيوض من الجزائر[4]. كانت الجزائر – من خلال وفدي (ج ع) و(ان ح د) – تقف مع موقف الوفد العراقي الذي اقترح منع البواخر والطائرات الفرنسية المتجهة إلى الهند الصينية من الرُّسوِّ والهبوط في الموانئ والمطارات العراقية احتجاجا على الحالة السائدة والحرجة في قضية المغرب خاصة وتونس والجزائر عامة[5].

فأطلقت على قضية الشمال الإفريقي بأنها قضية عالمية رغم ما قامت به فرنسا بتقزيمها وجعلها في إطار ضيق كون بلاد المغرب كانت تحت سيطرتها وكونها أحد أقطاب مجلس الأمن بسبب ما كان من ردود فعل الكثير من البلدان الأعضاء في هــ.أ.م ضد ما قامت به فرنسا ضد بلاد المغرب عامة والمغرب الأقصى خاصة. كما رأت بأن ما قامت به الكتلة الآسيوية–الأفريقية أو الجامعة العربية لهو أمر عادي وطبيعي مما للروابط الوثيقة بين مختلف شعوب المغرب العربي من روابط الإخاء والثقافة والجوار والقربى[6].

---

(1)– من خلال ما ذكره أحد زعماء العرب في العمل الدبلوماسي محمد فاضل الجمالي مؤكّدا ومبيّنا بصفة واضحة لا لُــبس فيها بأن جمعية العلماء حاولت إيصال القضية الجزائرية في حقها بتقرير المصير عبر الوسائل السلمية قبل الثورة.

(2)– محمد فاضل الجمالي، الشيخ البشير الإبراهيمي " كما عرفته " المصدر نفسه، ص 123.

(3)– محمد فاضل الجمالي، المصدر السابق، ص 123.

(4)– في الشمال الأفريقي، قضية عالمية، البصائر، ع: 242، 23 محرّم 1373هــ / 02 تشرين الأول اكتوبر ص 06.

(5)– البصائر، ع: 242، المصدر نفسه، ص 06.

(6)– المصدر نفسه.

وكإجراء يناهض الفكر الاندماجي نجد أهم التطلعات الفكرية لجمعية العلماء قضية الوحد وضرورة إلغاء الفكر الاندماجي والتكاتف ضمن تنظيمات وهيئات مغاربية في إطار العمل التشاركي ضد الاستعمار وهيمنته.

ب– الوحدة المغاربية:

تُعتَبَرُ فكرة الاتحاد بين الأقطار المغاربية فكرةً قديمة بدأت ملامحها تتجدّد أكثر خلال أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، خاصة عندما زار الشيخ بن باديس تونس ولقائه بالشيخ عبد العزيز الثعالبي بعد رجوعه من منفاه[1]. فالقواسم المشتركة السابقة الذكر وغيرها ساهمت بدرجة كبيرة في بزوغها من جديد، فإمكانية الاتحاد لدى جمعية العلماء ممكنة، تبدأ من كل قطر بتوحيد صفوف أبنائه بداية ثم يأتي الاتحاد العام للبلاد المغاربية نهاية، فانطلاقا من الجزائر وكنظرية سياسية في توحيد صفوف الجزائريين انطلاقا من الحركة الوطنية أن تجتمع حول لُحمة واحدة في جبهة موحّدة وهذا ما قاله ابن باديس في مجلة الشهاب خلال 1937: "كونوا جبهة متحدة ولا تكون المُفاهمة إلاّ معها" [2].

فقد أراد ابن باديس تحريض القِوَى الفكرية ومختلف التيارات العاملة آنذاك في إطار سياسي على توحيد الجهود من أجل الغاية المنشودة لكل جزائري وهي الجزائر الحرة المستقلة، ولا يكون هذا بالتَّفرِقة ولا بالفُرقة، بل بالاتحاد في قالب واحد حتى لا تستطيع فرنسا أن تتغلب عليهم، فالوحدة ميزة القوي، وعليه فالمُفاهمة ستكون ذات نتيجة مشتركة ضد عدو مشترك، وبالتالي ستجد سلطة الاحتلال نفسها مُرغمة على التفاهم على قضية الجزائر إلاّ مع كتلة وجبهة واحدة لا مناص منها، وهذا ما حدث بداية من قيام الثورة التحريرية الجزائرية، فلم تتوان جمعية العلماء بالانضمام إليها.

فابن باديس كان يدعو إلى وحدة قومية تلمُّ التفرُّق وتجمع الكلمة، فهو مع القومية وضد الاندماج والحفاظ على قومية الجزائر[3]. كما كان ينظر إلى أن منطقة الشمال الأفريقي في إطاره المغاربي، أنه لا يمكنه الارتقاء والتغلّب على مختلف عوائق الاستعمار إلا من خلال التضامن بمختلف أبعاده باعتبار الجزء يخدم الكل والكل يخدم الجزء، حيث قال؛ " إنّي أؤمن بأن هذا الشمال الأفريقي لا ينهض إلا بتضامنه مع بعضه البعض، لكن إذا تحدثت عن الجزائر فإنما أتحدث عن جزء من كل وأذكر عن الأخ ما يَسُرُّ إخوانه"[4].

فجمعية العلماء لم تكن تسعى لاتحاد الجزائريين في وجه الاستعمار الفرنسي فسحب بل كانت دائما تسعى إلى بث روح الوحدة في صفوف العرب، كما تناولها ابن باديس قبل وبعد تأسيس جمعية العلماء. أمّا

(1)– يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 157

(2)– عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، مصدر سابق، ص 203.

(3)– محمد الصادق بسيس، دعوة الشيخ عبدالحميد بن باديس، البصائر، ع:78، 04 رجب1368هـ/02 أيّار ماي1949م، ص06

(4)– محمد قورصو، عبد الحميد بن باديس، نصوص مختارة ، المصدر السابق، ص 115.

الإبراهيمي لمـــــــّا سافر إلى المشرق بداية من 1952، كانت له صولات وجولات حول ضرورة الاتحاد فيما بين العرب والمسلمين، فقد كان يغتنم الفُرَص لهذا الغرض، فلمّا أُتيحت له فرصة للمساهمة في كتاب "المدينة الفاضلة" أين تناول موضوع الاتحاد ضرورة ملحّة بين العرب وأنّ " تقاربهم هو بشير اتحادهم". فكان الإبراهيمي على غرار ابن باديس يرى بأن العرب وما يمرّون به من أزمات ومِحن هم أحوج إلى الاتحاد من الفُرقة والتفرّق، معطيا وصفة[1] يرى بأنها شافية لِما هم فيه، تتلخّص في؛ (الإحساس العربي واحد – العدو واحد وهو عدو الجميع عاجلا أم آجلا – الابتعاد عن الأنانية والعنصرية – التقارب الجغرافي والروحي والفكري)[2].

كما كان يرى بأن تعدد الحكومات والدول ليس مشكلا عنده حتى وإن اختلفت مشاربهم وأهواءهم شرط استحفاظهم على مجد العرب والإسلام. ويتحقق ذلك بالابتعاد عن الأنانية، واتحاد الوِجهة والعمل، واشتراك جميع الأيادي في البناء على منهاج صحيح، شرط اتحادهم الروحي والمعنوي –الإسلام والعروبة– من أجل إعادة المجد الضائع والحق المنهوب[3].

ثانيا– التنسيق العربي والمغاربي وأهميته:

الفكر التحرري العربي بدأ يتبلور أكثر من خلال الهيئات واللجان الرسمية وغير الرسمية من أجل توحيد الجهود في إطار التنسيق بين مختلف الحركات التحررية لتحقيق قضايا العرب المصيرية والمتمثلة أساسا في مناهضة الاستعمار ومحاربته ومن دلائل ذلك التنسيق الذي كان بين لجنة الدفاع عن أفريقيا الشمالية ولجنة الدفاع عن طرابلس اللتان كان مقرّهما بمصر[4].

وهذا بدلالة تواجدهما في إطار زماني ومكاني واحد، إضافة إلى كون هاتين اللجنتين كانتا تناهضان الاستعمار بكل أشكاله، فإن كانت لجنة الدفاع عن طرابلس ضيّقة الأهداف والعمل، كانت لجنة الدفاع عن شمال أفريقيا واسعة الأهداف باعتبارها تنادي للدفاع عن كافة أقطار المغرب العربي، بل حتى باقي المناطق العربية المحتلة الأخرى مثل فلسطين.

ثالثا: المشاركة مع التنظيمات والأحزاب المغاربية

فمن دلالات التنسيق المغاربي وأهميته لدى ج ع يكمن في عملها التضامني مع الهيئات الحزبية، مشاركتها مع تنظيمات ذات بعد سياسي لتوحيد الجهود الجماعية، من أجل تحقيق أهداف مشتركة في ظل

(1)– وإن كانت عناصر هذه الوصفة الوحدوية تشمل كافة العالم العربي والإسلامي، فهي تشمل بصفة آلية المنطقة المغاربية، كجزء من الكل.

(2)– محمد دراجي، مواقف الإمام الإبراهيمي، المشرق العربي، ط1، عالم الأفكار، الجزائر، 2009، ص ص 145 – 147.

(3)– محمد دراجي، المرجع السابق، ص 147.

(4)– حميدي أبو بكر الصديق، المرجع السابق، ص 419.

العمل المغاربي ضد الاستعمار وتسلّطه، ومن بين أهم هذه الأعمال؛ المشاركة في تأسيس جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا، والمشاركة في اجتماع 1952 لإنشاء تجمع ميثاق أحزاب شمال أفريقيا.. وعليه فمن بين ذلك التفاعل التشاركي نجد:

أ- جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا:

ومن دلائل العمل التشاركي لجمعية العلماء مع بقية العاملين العرب سواء المَشارقة أو المغاربة، تكوين وإنشاء جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية، والتي شملت عدة أعضاء من مشارقة ومغاربة من جزائريين وتونسيين وليبيين ومغربيين من أجل إبلاغ صوت المغرب في المشرق وفي العالم الإسلامي على حد سواء[1] تحت رئاسة محمد الخضر حسين[2] رئيس الأزهر آنذاك، وكُلِّفت أمانة هذه الجبهة ثم كاتبا عامّا لها للشيخ الفضيل الورتلاني، فهذه الجبهة[3] كانت تهدف إلى إيجاد الطرق والسُبل الرامية لتحقيق حرية ووحدة شعوب شمال أفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا) وفق التضامن ونبذ العصبيات باستخدام الوسائل المتاحة والمشروعة، وإنشاء شُعب لها في البلاد العربية وغيرها، وهذا ما قام به الورتلاني نيابة عن جمعية العلماء في المشرق بعمل كبير من خلال عشرات المقالات والمحاضرات في ذات الشأن للتعريف بقضايا المغرب، ومن أهم هذه المقالات التشنيع وفضح السياسة والهيمنة الاستعمارية القائمة بتلك البلدان، عبر النوادي والصحف المصرية وأهمها صحيفة النذير..[4]

---

(1)- محي الدين القليبي، أبطالنا في الميدان (الأستاذ الفضيل الورتلاني)، البصائر، ع: 97، 15 صفر 1369هـ / 05 كانون الأول ديسمبر 1949، ص 02.

(2)- ولد الشيخ محمد الخضر حسين في 1875، جزائري الأصل ، تونسي المولد، مصري الجنسية، عاش خلال فترات الاستعمار الأجنبي للبلاد العربية، خلال الربع الأخير من (ق19)، تعلم ودرس في كل من تونس ومصر.. أصبح من دعاة الإصلاح في العلام العربي، حتى رفعته مصر على رأس الأزهر الشريف، جاهد الاستعمار والأفكار الدخيلة على الإسلام.. شارك في العديد من اللجان الفكرية والتحررية، منها اللجنة التونسية الجزائرية لتحرير بلاد المرغب قبل ح ع1.. وجبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية 1944..توفي خلال 1955 بمصر. أنظر:صلاح حسن رشيد، العلامة محمد الخضر حسين، المجاهد بالقلم واللسان، مجلة البيان، عدد: 335. شوهد في بتاريخ 19 ماي 2018، عن موقع البيان: http://albayan.co.uk.

(3)- ظهرت هذه الجبهة بعد تضافر جهود العديد من العلماء مفكري بلاد المغرب العربي بالمشرق (مصر) وعلى رأسهم العلاّمة محمد الخضر حسين، رفقة مجموعة من الوطنيين والمناضلين المخلصين من شمال إفريقيا بتأسيس جبهة جديدة، تجمع شتات جاليات أقطار المغرب العربي المقيمة بالقاهرة، لتكون أشدّ وطأة على المحتل الفرنسي، الذي عبث بتراث وقيم ومبادئ وثروات الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، إلى جانب الجزء الأكبر من ليبيا (فزّان) وكان ذلك بتاريخ 01 ربيع الأول 1364 هـ الموافق 18 فبراير 1944 م. عن: فوزي مصمودي، العلاّمة محمد الخضر حسين الجزائري ونضاله التحرّري من خلال جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية. عن الموقع الرسمي لمؤسسة ابن باديس : http://binbadis.net/archives/7191 شوهد في بتاريخ 2018/05/19

(4)- محمد العيد تاورتة، مسعود حسنين الورتلاني، مصدر سابق، ص ص 197- 198.

ب- المشاركة في اجتماع 28 جانفي 1952:

فهذه البادرة ذات طبيعة سياسية تعتمد على الإطار الجغرافي والإقليمي لبلاد المغرب من أجل عملية الاتحاد الذي كان يهدف إلى الوقوف في وجه الاستعمار –الفرنسي- ومن بين التنظيمات والأحزاب المغاربية المشاركة في هذا الاجتماع الذي أُقيم ببيت الزعيم مصالي الحاج[1]، أين قاموا بوضع تصريح مشترك يتعلق بحوادث البلاد التونسية ومختلف البلاد المغاربية الأخرى، فقد نصّ هذا التصريح على ضرورة اتحاد الأحزاب المغاربية في كفاحها ضد العدوّ المشترك، كما أعْرَب المُمْضون عن تضامنهم الأخوي التام مع الشعب التونسي في كفاحه من أجل الاستقلال، وتشهيرهم بتصرفات السُّلَطات الفرنسية واستنكارهم لهذه السياسة الاستعمارية ضد البلاد المغاربية بصفة عامّة. وقد خرج هذا الاجتماع بإمضاء تصريح ضد سياسة السلطة الفرنسية في تونس[2].

وتشكلت هذه العارضة[3] من أحزاب وطنية جزائرية ومغربية وتونسية، فعن الحركة الوطنية الجزائرية كل من جمعية العلماء وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الشعب، أمّا الحركة الوطنية التونسية كل من حزب الدستور القديم، والجبهة الوطنية التونسية، والدستور الجديد، أما عن الحركة الوطنية المغربية فنجد كل من حزب الاستقلال المغربي وحزب الإصلاح الوطني، وحزب الوحدة[4].

---

(1)- مصالي الحاج أحمد؛ يعتبر من أهم رواد الحركة الوطنية الجزائرية ولد في 18 ماي 1989 بتلمسان، ناضل من أجل حرية واستقلال الجزائر منذ تأسيسه لحزب نجم شمال أفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري في 1926 و 1937 على التوالي ولكن هذين الحزبين لاقى التعسف و استبداد سلطة الاحتلال الفرنسي بحلّهما ومتابعة أفراده، ثم بعد الحرب العالمية الثانية (1946) أسّس حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي انبثقت عنها جبهة التحرير في نوفمبر 1954 بعد أزمة حلّت بالحركة خلال 1953، وبعدها بقى في فرنسا إلى أن نالت الجزائر استقلالها ثم عاد إليها من خلال جثمانه في جوان 1974... وبقى اسمه في التاريخ مشهودا له بفكرة الثوري والتحرري، حتى لقّب بأبو الحركة الوطنية الجزائرية.. أنظر: ولد الحسين محمد الشريف، ضابط سابق بجيش التحرير الوطني، عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى، تمجيدا لشهدائنا الأبرار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص7.

(2)- المنار، السنة الأولى، ع: 15، 6 جمادى الأولى 1371 / 01 فيفري 1952، ص 2.

(3)- وكان المُمْضون عن هذه الحركات الوطنية المغاربية كل من (الأحزاب الوطنية الجزائرية ، فنجد عن حركة الانتصار: مصالي الحاج. عن جمعية العلماء: "الشيخ الإبراهيمي"، عن حزب البيان: "فرحات عباس". أمّا المُمضون عن الحركة الوطنية المغربية نجد ؛ عن حزب الاستقلال المغربي: "بن سالم كعيب نائبا عن علال الفاسي"، عن حزب الإصلاح الوطني "المكي الناصري نائبا عن عبد الخالق الطريس" وعن حزب الوحدة "المكي الناصري"، وعن حزب الشوري والاستقلال "الوزاني". أمّا المُمضون عن الأحزاب الوطنية التونسية نجد عن الدستور القديم "صالح فرحات"، وعن الجبهة الوطنية التونسية "التعبوري" وعن الدستور الجديد: "المصمودي".

(4)- المنار، ع:15، المصدر نفسه، ص 2.

ت- المشاركة في إنشاء تجمع – ميثاق- أحزاب شمال إفريقيا (02 فيفري 1952):

شمل أغلب الحركات والأحزاب الفاعلة في شمال أفريقيا (بلدان المغرب العربي)، حيث شارك عن جمعية العلماء كل من الشيخ الإبراهيمي وخير الدين والشيخ العباس بن الحسين، ونصّ هذا الميثاق بصفة عامّة على أن تتعهد الأحزاب والتنظيمات الوطنية بشمال أفريقيا بمتابعة الكفاح ومضاعفته في سبيل تحرير أفريقيا الشمالية من جميع أنواع الاستعمار والتنسيق فيما بينها وفق لجنة اتحاد للشمال الإفريقي وإنشاء كل هيئة لازمة لتنفيذ هذا الميثاق[1]. وقد قام الشيخ محمد خير الدين بتسليم هذا الميثاق إلى الكاتب العام[2] لجمعية الأمم المتحدة نيابة عن وفد أحزاب وحركات شمال أفريقيا[3].

مع العلم أن هذا التفاعل السياسي في مختلف العمليات الوحدوية، بدأت ملامحه منذ عقد المؤتمر المغاربي المنعقد في 03 فيفري 1947 بالقاهرة، بمساندة الجامعة العربية[4]، حيث تمّ الاتفاق على تأسيس وإنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة من أجل النضال المغاربي لاسترداد الاستقلال لكافة البلاد المغاربية[5]. وإن كانت ج ع لم تكن حاضرة حينذاك ولكنها دخلت في العمل المغاربي بعدما تأسس مكتبها بالقاهرة بصفة رسمية بقيادة الإبراهيمي بداية من 1952. كما أنّ مشاركة ج ع كعضو في لجنة تحرير شمال أفريقيا كانت ابتداء من 1952 من خلال كل من الورتلاني والشيخ محمد حسانين وبوجملين محمد، مع أن الإبراهيمي قد رفض رئاستها لأسباب صحية وغيرها[6]. كما شارك الشيخ أحمد توفيق المدني باسم جمعية العلماء في مناسبة الذكرى السابعة لتأسيس جامعة الدول العربية بتونس 1952، أين قدَّم خطابا تضمَّن جوانب الكفاح وقضية التحرّر[7].

(1)- خلاصة من أعمال وفد جمعية العلماء، البصائر، ع: 184، 13 جمادى الثانية 1371هـ/10 مارس 1952، ص 01-02.

(2)- كاتب العام للجمعية الأممية آنذاك هو : ترفيلي.

(3)- أسعد لهلالي، الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية في الجزائر، مرجع سابق، ص 137.

(4)- تأسست الجامعة العربية في 22 مارس 1945، عن : أحمد بن عبود، مكتب المغرب العربي في القاهرة، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1992، ص 09.

(5)- أحمد بن عبود، مكتب المغرب العربي في القاهرة، المصدر السابق، ص 08.

(6) -**Archives** de **Wilaya d'Oran**, **4062**. Op.Cit.

(7)- أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح، ج2 ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص، 406.

ومما سبق حول **أهمية تفاعل جمعية العلماء مع القضايا المغاربية**، يمكن استنتاج ما يلي:

- أنّ بلاد المغرب العربي تتميز بخصائص عديدة، كانت بمثابة أساسيات الـــــــمُنطلق الفكري للحركة الوطنية المغاربية وعلى رأسها الحركة الوطنية الإصلاحية، ما ساعد في إذكاء تطور العلاقات فيما بينها، فنجد أن لهذه الخصائص أثرا كبيرا في تنمية روح الوعي التحرري لدى جمعية العلماء في الإطار المغاربي. ولهذه الخصائص قواسم مشتركة لبلدان المغرب العربي، منها؛ العقيدة الواحدة، الإطار الجغرافي، الهيمنة الاستعمارية الفرنسية على أغلب أجزائها، ظهور مقاومة فكرية وسياسية وثورية مسلّحة، تنامي الشعور التحرُّري بضرورة الاستقلال، ظهور فكرة الاتحاد.. إلخ.

- فكانت لجمعية العلماء نظرة غير منقطعة لكافة البلاد المغاربية، خاصة والبلاد العربية عامة، في إطار القومية من منظورها الإيجابي، والعقيدة المشتركة والعوامل الأخرى، وأخطرها الاستعمار.. فمسألة الاستعمار لديها واحدة وإن اختلفت جهاته، لأنها ترى فيه استلابا واستبدادا وتسلُّطا واحتلالا وإن اختلفت مشاربه ومصادره.

- فتفاعلها هنا كَمُن في مواقفها المعنوية من خلال كتابات رجالها وخُطَبِهم ورسائلهم ومقالاتهم الموجّهة محليا بالنسبة إلى الجمهور الجزائري وخارجيا نحو الجماهير العربية عامة والمغاربية خاصة، ولا يمكن حصر دور وموقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حول قضايا بلاد المغرب العربي منذ تأسيسها إلى غاية انقشاع الهيمنة الاستعمارية عليها، فمن بين تفاعلها مع القضايا المغاربية إبّان تلك الفترة، تمّ ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر..

- فالقضايا السياسية التي شهدها كل من القطرين التونسي والمغربي والليبي كثيرة، ولعل أهمها قضية "المنصف باي تونس وقضية السلطان محمد الخامس ولتشابههما من حيث التبعات والإجراءات الاستعمارية المتخذة في كلا البلدين، بالإضافة إلى وحدة التراب الليبي.

المبحث الثاني: المشـــــــــــــــرق العـــــــــــــــربي

تميزت قضايا المشرق العربي السياسية باهتمام كبير من جانب ج ع على غرار المغرب العربي، لِمَا كانت تعتقده ج ع من أنّ الجزائر جزء لا يتجزّا عن العالم العربي خاصة والعالم الإسلامي عامة، فكانت تتناول مختلف قضاياه السياسية في صحفها ومجالسها، والهدف من ذلك توضيح ثم ترسيخ حقيقة الروابط العربية مع الجزائر بالنسبة للجزائريين من جهة وإلى العرب من جهة أخرى. لذلك ومنذ بداية إعادة صدور جريدة البصائر "لسان حال جمعية العلماء" لا يكاد يخلُ عدد منها إلا وقد ذكرت أو نوّهت بكل ما يمكن نشره عن الأحداث والقضايا الجارية في بلاد المشرق العربي، وسيتناول هذا المبحث من هذا البحث، العديد من القضايا السياسية التي شهدتها هذه المنطقة من العالم العربي، وحتى وإن كانت قد تناولت أو ركّزت اهتمامها بقضية فلسطين أكثر لأنها كانت بمثابة الرابط العروبي –إن صحّ القول– بين كافة بلاد المشرق وحتى المغاربي، لذلك تم تناول قضية فلسطين على حدا في فصل مستقل.

المطلب الأول: الشام والعراق

أولا– سوريا:

في 30 مارس 1949، قامت مجوعة من ضباط الجيش السوري بقيادة الضابط حسني الزعيم بثورة ضد السياسة الحاكمة في سوريا آنذاك، ومن هذا الحدث الجديد تساءلت البصائر عن أسباب حدوث هذه الثورة "هل وراءها أيادي أجنبية..؟" [1]

ففي بداية هذا الحدث كان موقف البصائر يشوبه الحذر وحتى لا تتسرّع في حكمها عليه، لأنها كانت تعي بأن هناك من سبق وقد قام بمثل ما قام به حسني الزعيم، لذك كان تعليقها على حسني الزعيم شبه سطحي حيث قالت: " فالسيد حُسني الزعيم القائد العام للجند السوري، يسير في ثورته هذه على غرار الذين سبقوه بحُسْنٍ أو بسوء في هذا المضمار من خرِّيجي المدرسة الحربية بإسطنبول بتركيا"[2].

ورغم ما قيل حول أسباب ودواعي تلك الثورة من كونها تحت إعانة الأتراك أو أمريكا أو أوروبا أو انجلترا كانت غير حقيقية وواهية حسب البصائر، وأن الأسباب الحقيقية وراء تلك الثورة لخّصته البصائر في:

– سِلْمية، بدليل عدم إراقة دماء السوريين.
– فساد النظام الحاكم وعدم قدرته على تحقيق العدالة وإنصاف المظلومين.
– نكبة فلسطين وما آلت إليه كل الحكومات العربية من هوان أمام اليهود (اتفاقيات..).

---

(1)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 75، 13 جمادى الثانية 1368ه/11 نيسان أبريل أفريل1949م، ص 04
(2)– المصدر نفسه، ص 04.

– المشاكل الخطيرة بين السياسيين (الحكومة) والعسكريين السوريين (الجيش) حول أسباب الضعف والانهزام أمام اليهود. وكلٌّ يحمّل الطرف الآخر الهزيمة.

ورغم تحليل البصائر لأسباب هذه الثورة (الانقلاب) حتى وإن كانت قد أبدت بعض الاستحسان في مثل هذه القضية كانت تنظر أيضا لو كانت عامة على كافة البلاد العربية حتى وإن كانت معنوية لترك الأثر على الشعوب والقادة العرب، ورغم ذلك فقد اندهشت كما اندهش جل العرب لأنه لم يحدث مثل هذا الحدث على المستوى العربي، وجاء في أحد صفحاتها؛ " فوجئنا كما فوجئ العالم أجمع بنبأ الثورة السورية التي أُبْرِم أمْرُها ونُفِّذ بليل، ولقد كنا نتوقع أن تحدث في بلاد العالم العربي كله أحداث كبيرة وأن تنقلب فيها طرائق الحكم بصفة عنيفة، وأن تقع فيها انقلابات سياسية واجتماعية تقوّض أركان نظم بالية أخنى عليها الدهر وكانت من جملة الميراث الفاسد الذي تركته لنا عصور التدهور السقوط، لكن ما كان يدور بخلدنا ان الانقلاب يقع بمثل هذه الصفة ، ويمثل هذه السرعة"[1].

إلا أنّ هذا وبعدما قام حسني الزعيم[2] بتصريح عام دوافعه والجيش في مثل هذا الانقلاب الذي تركز حول إهانة الجيش السوري أمام الحكومة واتهامه بالتقاعس.

فاعتبرت البصائر أن هذا العمل غير حكيم من حيث البيانات والاتهامات بل وصفته بالمغامرة والمجازفة؛ "فأنت ترى الموقف الصارم العنيف الذي يقفه القائد الثائر من رجال السياسة كلهم، على اختلاف طبقاتهم ومشاربهم فكأنه يحملهم جميعا منذ أعلن الاستقلال حتى يومنا هذا جريره ما وقع في البلاد، كأن البلاد أمس ليس فيها رجل صالح، أو كأنها لم تنس حتى يومنا هذا عملنا إيجابيا فأقوال الزعيم حسني من هذه الناحية فيها مبالغة وغلو وفيها مجازفة غير محمودة"[3].

كما صرّح توفيق المدني بأنه ضد الحكم الجزافي على كل من تم اتهامه من الحكومة المنحلّة، حيث رأى ضرورة تطبيق العدالة حسب مجرياتها بتطبيق العدل والقسط السوي في حق الكل حتى إن كانوا وراء الانقلاب وإذا ثبت الجرم أو الخيانة عوقب ومن تثبت براءته فله الحرية حتى وإن كان من غير أنصار النظام

---

(1)– البصائر، ع: 75، المصدر السابق، ص 04.

(2)– حسني الزعيم: (1897 – 1947) أحد القادة العسكريين السوريين، يعتبر باعتلائه حكم سورية يعتبر أول انقلاب عسكري عربي، شهدت فترة حكمه التي لم تتجاوز 4 أشهر فقط تباينا في المواقف كانت مؤيدة له في البداية، لكن سرعان ما تغيّرت إثر اتفاق الهدنة مع الكيان الصهيوني في صيف 1947، والتي كانت ربما سببا في الانقلاب عليه هو أيضا... فتح الله ميخائيل صقال، من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم، خواطر وآراء، دار المعارف بمصر للطبع والنشر، د.س.ن.. / كما أن هناك من الباحثين يرى بأن هذا الانقلاب كان من تدبير أمريكا خدمة لليهود.. عن: سطام بن بخيت العتيبي، الموقف الأمريكي من انقلاب حسني الزعيم في سوريا في عام 1949م، دراسة تاريخية وثائقية، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج12، ع:02، 2018م، ص ص 01-38.

(3)– البصائر، ع: 75، المصدر السابق، ص 04.

الحاضر أو البائد. ولا يكون ذلك طبعا حسب المدني إلا بعد بعد التروِّي والإمعان في التهم دون تلفيق، ثم وصدور الحكم المعلل بالحجة والبرهان النزيه[1].

كما تساءلت البصائر وأجابت في نفس الوقت عن إمكانية العسكر في تسيير الدولة؛ " هل ترى القائد السوري ينجح سياسيا مثل نجاحه عسكريا؟" و "الأمر المحقق هو أن الجند الثائر لم يفكر عند إقدامه على الثورة إلا في الاستيلاء على الحكم، ليس إلا، ولم يهيِّء الطريقة التي يحكم بها البلاد.." .

ومن هذا المنطلق وصفت البصائر هذا القائد بالدكتاتور العسكري لهذا الانقلاب حيث شبّهته بمثيله في المغرب الأقصى الجنرال الإسباني خوان "فالقائد الحاضر إنما هو دكتاتور عسكري مثله كمثل الجنرال فرانكو لا أكثر ولا أقل. وبعدما أعلنت تركيا موقفها الصريح تجاه هذا الحدث الذي وصفته بالتهور العسكري كما استنكرت على مختلف البلاد العربية الخليجية ومصر والعراق وبيروت وعمّان التي أظهرت تحفظها تجاهها، فرأت فيهم أنهم كانوا يخشون ما وقع لسوريا وأن يصبهم ما أصابهم[2]، فوصف البصائر لحسني الزعيم بالدكتاتور يرجع لِما قام به من تصرفات استبدادية ضد معارضيه إثر سجنهم بعدما أبت مختلف الأحزاب التعامل معه، وعدم قبول أيٍّ منهم المشاركة في الحقائب الوزارية التي عرضها عليهم، ورغم ذلك شهدت له بإيجابية في إشراك عدد كبير من النزهاء والشرفاء على حد تعبيرها في وزارات ذات حساسية خاصة الخارجية لعادل أرسلا ن الذي اعتبرته البصائر وطني كبير غيور على فلسطين والعروبة..[3]

وحينما قام نوري السعيد بزيارة خاطفة إلى سوريا بعد حوالي ثلاثة أسابيع من الانقلاب رأت فيه البصائر على أنه بداية لمشروع قديم من ورائه بريطانيا، يحمل في طيّاته إنشاء دولة عربية كبرى تشمل كل من العراق سوريا وفلسطين، وملخص هذا الموقف من زيارة نوري السعيد إلى دمشق؛ " كل هذا كنا نعلمه عن نوري السعيد كما كنا نعلم أن لهذه الفكرة أيضا عديدين في البلاد العربية وإنه إن آن أوان التنفيذ والإنجاز، فيجد الجنرال السياسي جمهرة من الأعوان، كما انه سيجد لا محالة قوة هائلة من الأضداد"[4].

ورغم كون هذه الفكرة لو تم تطبيقها لوجدت من يقف ضدها حسب البصائر سواء في الداخل السوري أو الداخل العراقي، ناهيك عن رفض الأردن لها.. ومع ذلك فقد رأت البصائر أنه بمثابة بادرة حسنة لوحدة العرب فيما بعد، ليس العرب فقط بل المسلمين جميعا رغم تساؤلها في البداية عن ردود فعل كل من السعودية ومصر إذا اتفق كل من نوري السعيد في دمشق وحسني الزعيم على أرضيةٍ لبداية تكون حِلفا عربيا، فكانت تنظر لهذا الاجتماع كونه سيصون مصالح العرب ويفتح الطريق في وجه اتحاد إسلامي عام،

(1)– البصائر، ع: 75، المصدر السابق، ص 4.

(2)– البصائر، المصدر نفسه.

(3)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 77، 27 جمادى الثانية 1368ه/ 25 نيسان أبريل 1949م، ص 04.

(4)– البصائر، ع: 77، المصدر نفسه، ص 4.

من اجل الدفاع عن البلاد الإسلامية عامة والعربية خاصة في ظل ما أسمته السلام والأمن بالوقوف في وجه الغرب[1].

بعدما تقرّر في سوريا ترتيب نظام الحكم عن طريق انتخابات الرئاسة ثم إقرار دستورا جديدا للبلاد رأت البصائر أن حسني الزعيم سيحظى بالفوز بالأغلبية باعتباره صاحب الانقلاب العسكري. وأن جميع من لهم السلطة في سوريا تحت إمرته، حتى أنها وصفته إلى حد بعيد بموسوليني إيطاليا وهتلر ألمانيا، تُشَبِّهه إياه بالدكتاتور، على رغم من ذلك فإنها كانت تأمل أن يستقر الحال السلمي والأمني بسوريا، بتحذير حسني الزعيم بمواصلة الحُكم الديكتاتوري، لأنها كانت ترى بأن سوريا أحد أعصاب العروبة الحية التي يمكنها أن تكون عثرة في وجه اليهود؛ حيث قال المدني بهذا الخصوص: " وإننا نستشعر على سوريا المركز الممتاز في عالم العروبة، أن تصاب بعد كل ما حدث بشيء من الكدر الداخلي وعدم الاستقرار"[2].

لكن سرعان ما تغيّر نظرتها لحسين الزعيم وهذا إثر قيام سوريا بإمضاء هدنة دائمة مع اليهود، فقد علّقت البصائر على هذا الحدث كونه استسلام وخيبة أمل لم تكن تتصور أن تحدث وهي التي كانت ترى في سوريا أحد أعضاء العرب الحيوية، تُخذل العرب والعروبة والقضية الفلسطينية وأنّ هذا الفعل من وراء حسين الزعيم الذي كانت ترى فيه أحد القادة الذين يمكنهم استعادة مجد العرب والقضية الفلسطينية، أدركت بأنه كان وراء كل ذلك فهو، الذي جاء من وراء انقلاب ثم استفتاء عام حول النظام الذي ظنّته شعبيا وحُرا، وأن كل ما جرى قبيل ذلك ما هو إلا دعاية انتخابية وتأثيرا على الرأي العام السوري وحتى يقبل بالانقلاب والوضع الواقع[3].

حتى يجد أرضية قانونية يمكّن من خلالها لليهود الاستقرار، وعليه فقد كانت خيبة أمل كبيرة ليس فقط لجمعية العلماء بل لكل الأحرار العرب. فكانت هذه الهدنة والمعاهدة بداية جديدة لتوالي الأزمات في سورياّ.

أ- اغتيال حسني الزعيم _ الأسباب والنتائج:

بعد اغتيال حسني الزعيم ورئيس حكومته البرازي (14 أوت 1949) تناولت البصائر هذا الحدث على أنه أصبح عرضة لرجة في العالم السياسي حتى أصبحت الآراء والمواقف تتباين حول ذلك فمنهم من خابت آماله ومنهم من رآها بداية آمال جديدة..؛ "ولقد خابت آمال، وبُنِيَت على أنقاضه آمال"[4].

---

(1)- البصائر، ع: 77، المصدر السابق، ص 04.

(2)- توفيق المدني، هل من استقرار؟(منبر السياسة العالمية)، البصائر، ع:84، 24 شعبان 1368هـ/20 حزيران يونيوجوان 1949م، ص5.

(3)- توفيق المدني، استسلام، (منبر السياسة العالمية)، لبصائر، ع: 89، مصدر سابق، ص 04.

(4)- البصائر، ع: 91، مصدر سابق، ص 04.

فرأت البصائر أن هناك جملة من الأسباب والعوامل الأساسية لاغتيال حسني الزعيم أهمها الاستبداد بعد الانقلاب، والتخلي عن قضية فلسطين وعقد الهدنة الدائمة مع اليهود رغم منحه الثقة من طرف الشعب السوري، كما أوضحت بأنّ عملية الاغتيالات كانت من طرف من شاركوا معه في عملية انقلابه السابقة، إضافة إلى أن الشعب السوري رغم إدراكه بمن اغتاله لم يعترض على ذلك[1]. ولعل إشارة البصائر إلى هدوء الشارع السوري إثر هذه الحادثة سيكون أفضل نتيجة لردة فعله لأنه كأي شعب ينبذ الاستبداد والدكتاتورية والخيانة.

كما رأت البصائر من ناحية أخرى أن هذا الحدث بمثابة فوز ثلاثي الأبعاد إن صح القول وحُجّتها في ذلك أنّ الفوز الأول هو التخلص من الدكتاتورية دون إهراق دم السوريين على غرار ما يحدث في العالم أثناء الانقلابات، أما الفوز الثاني هو إعادة الحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي بعدما ترك الجند مقاليد الحكم للسياسيين عكس ما قام به حسني الزعيم لمّا استولى هو وجنده على مقاليد الحكم، فتح المجال أمام المرأة العربية لأول مرة في التاريخ بالمساهمة في العمل السياسي في إطار المجالس النيابية، أما الفوز الثالث عدم السماح باحتكار دول غربية كفرنسا بالامتيازات على حساب سوريا وعودة الجند إلى ثكناتهم[2].

وإن كان هذا الحدث حسب المدني قد طهّر السياسة السورية بما كان يحي بها من غموض وإبهام، وإن كان قد أثار للشعب مسلك الرد الذي يؤدي به نحو الحياة الحرة الشعبية الصادقة فإنه في المقابل وصف رافضي هذا الاغتيال بالساخطين مُعلِّقا على أنّ سُخطهم واستياءهم من ذلك لأنه كان ضد مصلحتهم وكانت أولهم فرنسا الخاسر الأكبر بعدما قدّم لها الزعيم اتفاقيات خاصة (في إطار عقود الامتياز).. وفي إطار النفوذ السياسي والاقتصادي، إضافة إلى تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث كانوا يرون في حسني الزعيم الحليف الاستراتيجي في المنطقة بعدما قام بهدنة طويلة الأمد مع الصهاينة[3].

أمّا تباين ردات فعل ومواقف دول جامعة الدول العربية حول هذه القضية رأت البصائر على أن تباين المواقف بين كل من العراق والأردن المؤيدتان منذ البداية للانقلاب الجديد عكس المملكة العربية السعودية ومصر ما هو إلا تنافس كل فريق لنيل رضى سوريا وإنجلترا وتحقيق برامجهم ومن ثمة القضاء على آمال الشق أو الطرف الآخر، فالهاشميون في بغداد وعمان يقابلون ببرنامج انجليزي محكم عكس المصريين والسعوديين الذين لا يكتفون بإعلان عدم الرضا عن ذلك البرنامج، بل يعملون بصفة جدية على تحطيمه وتقويض أركانه[4].

(1)– البصائر، ع:91، المصدر نفسه، ص 04.
(2)– المصدر نفسه، ص 04.
(3)– المصدر نفسه.
(4)– نفسه، ص 05.

ورغم الترقّب والحذر الشديد لمصر والسعودية ومعارضيهما لِما حدث في سوريا وعدم القبول بالانقلاب إلا بعد أكثر من شهر لمّا بدأت معالم الحياة السياسية تتبلور بواسطة تهيئة الانتخابات الحرة التي أعطاها السوريون كضمانات لحسن النية داخليا وخارجيا[1].

الانتخابات السورية بعد الانقلاب، كانت من أجل اختيار مجلس يتم على إثره اختيار حكومة جديدة تعمل من أجل الشعب وتحقيق آماله وطموحاته السياسية والاجتماعية وأن حكومة الأتاسي هاشم ما هي إلا حكومة انتقالية تدير الانتخابات من أجل فكرة إنقاذ الدستور، الفوز بمجلس امّة وعدم التدخل الأجنبي (عسكريا)، ومن بين المشاكل التي تدور حوله الانتخابات هو مشكل الاستقلال السوري ومشكل علاقاتها مع كل من العراق ومصر والأردن[2] وباقي دول جامعة الدول العربية، رغم بعض العراقيل التي كانت من جانب الحزب الوطني السوري الذي يزعم بعدم نزاهة هذه الانتخابات عكس ما تروّج له الحكومة والتي طلبت من الصحافة العربية والأجنبية تغطية هذا الحدث[3].

ب- مسألة الانقلابات في سوريا:

بعد الانقلاب الذي قام به الكولونيل الشيشكلي على الكولونيل الحنّاوي، حدث ما كانت البصائر تتوقعه كما تم ذكره سابقا (1949/12/12م) " فإذا كانت حادثة يوم 14 أوت قد جاءت بعد عشرين يوما من مؤتمر لندن، فماذا عسانا نتوقع أن يحدث بعد مضي عشرين يوما من مؤتمر استانبول؟".

حيث رأت بأن هذه الانقلابات كان وراءها الأمريكان والإنجليز لأن مصالحهما كانت تتضارب فيما بينهما ويتعلق الأمر بعدم قبول فكرة انضمام سوريا لإحدى الدولتين لا إلى العراق ولا إلى الأردن.

كما حاولت التعليق على مختلف الانقلابات السابقة: " فالانقلاب الأول قد حطم أركان الدولة كلها وألغى الدستور وأبعد حكومتها ثم انتزع السلطة عنوة.. ووقعت مهزلة الاستشارة الشعبية.. أخذت الدكتاتورية (ويقصد الزعيم) دستورا جديدا، وقد اعتمدت على فرنسا وعلى أميركا اقتصاديا.. أما الانقلاب الثاني الذي قام به الحنّاوي، قد اكتسب صبغة الشراسة العسكرية وكانت أولى نتائجه إعدام الدكتاتور الزعيم ورئيس حكومة البرازي، وسلّم السلطة الحكومية لرجال السياسة والأحزاب.. وهكذا اكتفى الحناوي بإبعاد أنصار السياسة الإمبريالية لفائدة الانجليز الاقتصادية.. أما الانقلاب الثالث فقد وصفته البصائر أقل خطرا من الانقلابيين السابقين، حيث اعتبرت أن إنقلاب الشيشكلي لم يمس الإدارة المدنية بسوء، ولم يتعرّض للحكومة

---

(1)- البصائر، ع: 91، المصدر السابق، ص 05.

(2)- فقد طلب العراق عن طريق نوري السعيد باشا من سوريا الانضمام إليها في دولة واحدة للوقوف أمام تحديات الساحة الداخلية والخارجية، خاصة ضد العدو الصهيوني، كما كان الأردن يريد ضم سوريا إليه، ولكن البصائر كانت به متأكدة على أن هذا الأمر لن يتم " ولن يكتب إليه الخلود لعبد الإله أو عبد الله أو النوري أو لغيرهم من رجال هذا العهد أن البقاء إلا للأمّة وحدها في هذه الدنيا". عن البصائر، ع: 95، 23 محرم 1369هـ / 14 تشرين الثاني نوفمبر 1949م ، ص 05.

(3)- الانتخابات في سوريا (منبر السياسة العالمية)، البصائر، ع: 95، المصدر نفسه.

ولا للمجلس ولم يتدخل في أي أمرٍ من أمور الإدارة، بل اكتفى بإبعاد الحناوي عن مركز القيادة العامة، لا يسمح مطلقا بمس استقلال البلاد ولا يسمح بفكرة انضمام سوريا للعراق[1].

البصائر لمّا تحاول التفرقة بين الانقلابات التي حدثت في سوريا ليس من باب تفضيل بعضها على بعض لكنه حسب التحليل الأخير للبصائر للإجراءات التي قام بها الشيكشلي إثر انقلابه، تبيّن أن البصائر كان نفضيلها ممن باب النتائج والمآلات الحسنة التي من شأنها تخدم مصلحة الشعب السوري ليس من باب التفضيل لأن الانقلابات عموما لا تأت بخير لأنها عادة تقوِّض حكما بحكم آخر دون مراعاة ديمقراطية الشعب في اختيار حكامه.. وهذا ما أملت فيه البصائر من انقلاب الشيشكلي.

وبعد شروع الحركة الانقلابية الجديدة في دراسة كيفية إيجاد مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد والنظر في الاتحاد من عدمه عبر الشعب السوري، إلا أن البصائر كانت ترى أن المغزى الحقيقي وراء ذلك المجلس السوري التأسيسي قد فقد بهذا الانقلاب استقلاله وأصبح مُجبرا على السير في الطريق الذي رسمه الشيشكلي والذين من وراء الشيشكلي. كما خَلُصت من وراء هذا الإجراء السياسي سيكون سببا في وئدِ فكرة الاتحاد السوري العراقي، "إلا إذا حدث في هذا الميدان حادث جديد –حسب نظرة المدني– بصفة خفية أو بصفة علنية"[2].

وبعد اتفاق المجلس التأسيسي على اختيار "هاشم الأتـــاسي" لرئاسة الدولة بصفة مؤقتة حتى أعلن أن ما وقع بسبب هذا الانقلاب ما هو إلا انقلاب عسكري لا دخل لها في الأمور السياسية والحكومية، وحجة البصائر في هذا كله أن كل ما وقع بإدارة واشنطن وليس لندن[3]. وهنا كان المدني يرى بأنه: "مهما فعل رجال السياسة من النواب والحكومة حول مشروع الاتحاد بين سوريا وغيرها من بلاد العرب فلن يسمح لهم أديب الشيشكلي ورفقائه ومن وراءهم؛ و "أن اختيار هاشم الأتاسي رئيس المجلس التأسيسي أحد الأسباب التي ساهمت في عدم الاستقرار وتنوع الفوضى[4].

وبعد تشكيل حكومة ائتلافية سقطت في غضون 24 ساعة من تشكيلها بسبب غياب اتفاق بين أعضاء القيادة العليا؛ ثم تقديم "الأتاسي" استقالته رفضها بالإجماع.. وتعيين "خالد العظم" لتشكيل الحكومة، رأت البصائر أنّ هذا الحل حلٌ مؤقت لأن الأزمة لا زالت قائمة[5]. وفي شهر جوان لمّا أعلن زعيم سوريا الشيشكلي الذي وصفته بالصنديد، النظام الدستوري الجديد وصفته بالدستور العصري والمُحكم، مُعلِّلة بذلك كونه أتى عن طريق لجنة من العلماء والقانونيين، وقد ثمّنت مجهود هذا النظام الجديد لأنه قد ألغى القوانين

(1)– توفيق المدني، موعد دمشق، البصائر، ع:100، 07 ربيع الأول 1369هـ/26 كانون الأول ديسمبر 1949م، ص4

(2)– البصائر، ع: 100، المصدر نفسه، ص 04.

(3)– المصدر نفسه، ص 04.

(4)– المصدر نفسه، ص 05.

(5)– نفسه، ص 06.

الجائرة التي كانت ضد المرأة فسمح لها بالعمليات الانتخابية، والسماح بالحرية الصحفية وإلغاء الرقابة عنها[1].

وبصرف النظر عن كيف يعتلي الأشخاص الحكم وزمام السلطة فإن مآلاتهم في كيفية تصريف شؤون شعوبهم ومصلحة أوطانهم ربما هي من تشفع لهم ذلك..

ثانيا– الأردن:

عند قيام مَلِك الأردن خطوته الجريئة بضم الجزء الباقي من فلسطين على أن تكون مملكة واحدة على رأسها الملك عبد الله تكون دستورية ذات مجلس نيابي سيتم تحديد إثر انتخابات جانفي 1950 نصفه من بقية فلسطين والنصف الباقي من شرق الأردن، ويكون مجلس الوزراء حينئذ يتألف من الشقين[2]. انطلاقا من ذلك أشارت البصائر على أن قيام الأردن بما قامت به بمثابة اقتسام فلسطين بين اليهود والأردن واعتبرته وكأنه كان مُدبّر ومُخطط له مُسبقا ومما قالته البصائر بالضبط: " فهو قد استعمل ذلك الحيز لاحتلال القسم الذي يضمه اليوم لدولته وأوقف به اليهود عند حدٍ أكاد أقول أنه قد وقع عليه الاتفاق قبل وقوع تلك الحوادث"[3].

مهما حصل لا يمكن الجزم بما تناولته البصائر عن طريق توفيق المدني حول اتفاق بين الأردن والصهاينة، فمهما كانت بعض القرائن قد استدل من خلالها حول حكمه في ذلك، لكن تلك القرائن تبقى غير جازمة فعليا بوجود اتفاق بين الطرفين على حساب فلسطين، وتبقى هذه مجرّد تخمينات أو تحليلات دون دلائل ملموسة[4].

إضافة إلى ذلك استنتج المدني بأن الأمم المتحدة لن تتدخل في هذا الموضوع لأنها تتعامل دائما بمنطق الأمر الواقع، كما أن جامعة الدول العربية سيطول إبداء موقفها، لأنها تتعامل بمنطق الأمر الواقع مثلما وقع لفلسطين قبل ذلك[5].

---

(1)– توفيق المدني، استفتاء آخر، منبر السياسة العالمي، البصائر، ع:234، 15 شوال1372هـ/26حزيران يونيو 1953م، ص4.

(2)– البصائر، ع: 100، المصدر السابق، ص 05.

(3)– البصائر، ع: 100، المصدر نفسه.

(4)– لو كان أحمد المدني– رحمه الله – موجودا الآن (2020) ، لربما رجع في حكمه ذاك، لأن دولة الصهاينة الآن قد احتلت أغلب فلسطين، ما عدا ما كان تحت سيادة الأردن منذ ذاك الحين إلى يومنا هذا لم تستطع دولة الصهاينة احتلاله، وخير دليل على ما أعْلنته إسرائيل مطلع العام الجديد عن صفقة القرن وتأييد الو.م.أ بخطتها في ضم الضفة الغربية من فلسطين.. رغم شجب وتنديد عديد الدول وحتى الأوروبية..

(5)– البصائر، ع: 100، المصدر السابق، ص 05.

وحقيقة هذا هو الحاصل، وكأن المدني استشرف ما سيؤول إليه حال الواقع العربي، بأن جل القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية سيطول أمدها لأن هـــ.أ.م لا قرار نافذ لها بوجود الو.م.أ التي وقفت ولا زالت تقف ضد أي موقف يكون ضد موقف الصهاينة ويضر بمصلحتهم، وهذا هو الواقع المعاش حاليا.

ثالثا– أزمة بغداد:

من بين المواقف السياسية التي تناولتها البصائر في حق العراق الأحداث التي كانت تصبُّ في مصلحة العروبة خصوصا المتعلقة بمسألة فلسطين ومناهضة الصهيونية، فخلال الحملة الانتخابية السورية ودور 'نوري السعيد' فيها حينما زار سوريا خلال الانقلاب الأخير، طلب من الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات إذا فازت أن تنظَمّ سوريا إلى العراق من أجل دولة موحدة بين الدولتين، ولكنه سرعان ما أعلن استقالته وحكومته، فحاولت البصائر أن تُحلِّل هذا الموقف كونه له أسباب قومية بالدرجة الأولى ثم أسباب سياسية وأخرى لها علاقة بالواقع الاقتصادي العراقي الذي أصبح عاجزا على سد حاجيات الشعب، وأنه قد طلب من إنجلترا بعض القروض للخروج من هذه الأزمة. لكنها اشترطت إعادة ضخ البترول في أنابيب البترول المتوجه لمركّبات التكرير بحيفا بفلسطين بعدما كان هو من أمر بإيقاف ذلك، لأن حيفا أصبحت تحت سيطرة الصهاينة فلم يقبل أن يُضخ النفط العراقي إليهم، وعليه فقد طلب اليهود من نوري السعيد إذا أراد الاقتراض ما عليه إلا إعادة ضخ النفط إلى حيفا هذا ما جعل نوري السعيد يستقيل عن طواعية، لأنّه حسب البصائر لم يُرد أن يكون عبئا على العراق وشعبه إثر هذا[1].

وعليه مهما كانت للكثير من الساسة العرب بعض الهفوات مع أوطانهم وشعوبهم، لكنهم كذلك لهم من البطولات الحاسمة خلّدت أعمالهم خصوصا إذا ارتبط بواجباتهم النبيلة تجاه قضايا كانوا يرونها أهمّ حتى من قضايا أوطانهم الضيقة، على غرار ما قام به نوري السعيد ضد التطبيع مع الصهاينة ومن معهم، لذلك ذكرت البصائر ("حتى لا يكون عبئا على العراق وشعبه إثر هذا")، أي حتى لا يكون شعْبه هو الذي فعل ذلك وحتى لا يقال بأن العراق هو الفاعل وليس في شخص نوري السعيد فقط، لأنه يتحدث ويفعل باسم بلده كونه مسؤولا عن وطنه وكل حركة يقوم بها تُحسب على شعبه.

المطلب الثاني: مصر والسودان

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت معالم الحالة السياسية في مصر تتغير بوتيرة متسارعة، فأصبحت محل اهتمام النفوذ الأجنبي بصرف النظر عن الانتداب البريطاني فيها، خاصة وأن الو.م.أ كقوة عالمية جديدة أصبحت لها نظرة جديدة في منطقة المشرق العربي تنافس كل من فرنسا وبريطانيا القوة التقليدية في

(1)– البصائر، ع: 95، مصدر سابق، ص 05.

المنطقة، فمن ناحية كانت أمريكا وشركائها الغربيين تخشى من الامتداد السوفياتي من جهة ومن انتشار ظهور إمبراطورية إسلامية جديدة[1] من جهة أخرى.

كما أن علاقة مصر بالسودان كانت علاقة ضاربة في عمق التاريخ، لكن الاستعمار الإنجليزي منذ تدخُّله بالمنطقة طبّق سياسة المصلحة وسياسة التفرقة بين القطرين المصري والسوداني.

أولا– مصر:

من بين أهم المواقف التي وقفت عندها جمعية العلماء بالنسبة لقضايا مصر في فترات ما بعد ح ع2، بروز حركة الإخوان المسلمين، وسقوط الملَكية، وقيام ثورة الضباط وقيام الثورة المصرية، والعدوان الأجنبي على مصر.

أ– الاستعمار وتنامي التدخل في الحكم وكثرة الأحداث والأزمات في مصر:

فجمعية العلماء كانت تنظر إلى مصر قلب العروبة النابض، وهذا ما جعل منها أرضية خصبة للافتعالات الاستعمارية وبروز الكثير من الأحداث ذات الصلة بمكانتها سواء مع العرب أو مع الغرب، لذلك دللت البصائر على تفاقم الأحداث والأزمات في مصر منذ 1948 بسبب[2]:

- عدم اتخاذ إجراءات حربية حاسمة في فلسطين؛
- إنشاء حكومة منفصلة في السودان عن مصر من طرف الإنجليز دون أن تحرّك ساكنا (فقد كان مجلس الأمن مع انجلترا في قضية فصل السودان)؛
- ظهور حركة الإخوان المسلمين بزعامة حسن البنا التي وصفتها بأنها لم تسعى للطرق السياسية المعروفة في مواقفها، ولكنها سعت إلى طرق لزرع الفتن الأهلية، وجمع الأسلحة وتفجير مناطق للاستعمار الانجليزي، إضافة إلى اغتيالات لعدة شخصيات مصرية.

وصفت البصائر هذه الجمعية أو حركة الإخوان –في البداية– بأنّ همّها هو إثارة القلائل والفتن في بلاد النيل. فبعدما تمّ حلُّها وقيام أحد المنتسبين لها بقتل رئيس مجلس الوزراء المصري فهمي محمود النقراشي باشا، وصفت هذا العمل بالأعمال الخطيرة والطائشة ضد مصر، وقد اعتبرته شهيدا لأنه حسبها كان أحد رموز النضال في قضية فلسطين العاملين ضمن (ج دع) زيادة على أن الحكومة المصرية وقفت بجيشها في جبهات القتال ضد اليهود، وهي ترى بأن فقدان هذا الزعيم هو فقدان العروبة لرجل شهم فاضل وكريم، وأحد مؤسسي الحركة الوطنية المصرية (حزب الوفد). فكانت تنظر إلى مصرع النقراشي باشا ليس خسارة لمصر

(1)– محمد مورو، تاريخ مصر الحديث من الحملة الفرنسية إلى ثورة 1952 (1797 – 1952)، صفحات من كفاح الشعب المسلم في مصر، د س، د د ن، ص 516.

(2)– البصائر، ع: 62، 3 ربيع الأول 1368هـ / 03 كانون الثاني يناير جانفي 1949م، ص 06.

فقط بل خسارة للعرب كذلك لأنها كانت تنظر إليه كأحد رجال العروبة؛ " بمصرع النقراشي رحمه الله، خسارة للعروبة وخسارة لمصر، لكن للعروبة أبطال، ولمصر رجال"[1].

ورغم ذلك فقد ردّت البصائر على كل من كان يظن بأن مصر ستنهار، بأنّ ظنه سيخيب، وما هو إلا بُغض وتحامل على مصر، لأنّ مصر في نظرها هي أحد ركائز العروبة التي ما فتِئَت عن الدفاع عنها، إضافة إلى توقّعها بأن هذا الحدث سيزيد مصر متانة مهما أراد أعداؤها أن تقع في الفوضى، ودليلها في ذلك أن الحكومة الجديدة ستعمل على رفع رأس مصر من جديد على حد تعبير البصائر باعتبارها قوية برجالها ومؤيدة من طرف البرلمان والمَلك يمكنها الوقوف في ميدان الجهاد ضد اليهود[2].

كان الإبراهيمي دائما يَفْصل بين الاستعمار الانجليزي كسياسة استعمارية تختلف كثيرا عن السياسة الاستعمارية الفرنسية، فكثيرا ما كان يتحدث عن الاستعمار بصورة عامة من حيث الأهداف والمبادئ الاستعمارية في استعباد الناس.. فكان يرى بأن الاستعمار الإنجليزي أكثر تحضُّرا من الاستعمار الفرنسي باعتبار أن أغلب المناطق التي كانت تحت سيطرة الإنجليز استعمارا أو انتدابا تساهلت في الكثير من قضايا تلك المستعمرات إلى غاية انجلائها عنها، كما كان له موقفا حول القضية المصرية أثنا الانتداب الإنجليزي، أين ساند المصريين في طرح قضيتهم أمام الإنجليز بوقوفها الند للند أمام مجلس الأمن من أجل تحقيق المصير باستقلالها عن السيطرة الإنجليزية، وتعمل جاهدة من أجل إلغاء معاهدة قد اعترفت بها ببقاء قوة مسلحة على ضفاف قناة السويس، لأنها لا ترى الاستقلال الحقيقي إلا إذا انجلى الإنجليز عن كل شبر من أرضها.. ومن خلال الوعي القومي للمصريين في الحرص على وحدتهم وقضيتهم العادلة، كان يرى بان الإنجليز سيندحرون وينهار نظامهم في مصر، فترتفع على أنقاض ذلك الاستعمار على مرأى ومسمع العالم.

وهذا الاستشراف لمستقبل مصر لعله استشرافا لا يخصها وحدها، لأن الاستعمار مهما طال أمده فمحال أن يبقى، لأن البقاء سيكون لأحدهما، وهذا لعدم الانسجام بين المُستعمِر والمستعمَر.

حيث قال الإبراهيمي: ".. وإننا سنرى لا محالة مجلس الأمن يوصي الإنجليز من طرف خفي بسرعة الجلاء وسنرى أيضا خروج جندهم في أقرب وقت من تلك المنطقة.. وهكذا ينهار على مرأى منا ومسمع وتحت مفعول الوعي القومي من جهة وانتباه الضمير الإنساني من جهة أخرى، النظام الاستعماري الذي كان من قبل قد وطّأ للإنجليز وللهولنديين أكناف الهند والسند وجاوة وسومطرة ومصر، فترتفع على أنقاض ذلك الاستعمار، على مرأى منا ومسمع أيضا، أعلام الاستقلال زاهية ورايات الحرية خفّاقة "[3]. ومع ذلك فقد دخلت مسألة تحرر مصر من الاستعمار الانجليزي في مضيق يصعب الخروج منه، وإنهم لم يجدوا

(1)– البصائر، ع: 62، المصدر السابق، ص 06.

(2)– المصدر نفسه.

(3)– البصائر، ع: 04، مصدر سابق، ص4.

حتى هذه الساعة طريقة للتخلص منه غير أن بعض الدول اغتنمتها فرصة لبيان موقفها تجاه حرية العالم، فروسيا تنادي بتلك الحرية وفرنسا تقف ضدها[1] موقفا لا يشرفها في التاريخ[2].

ب–الانتخابات المصرية ومكانة فلسطين والسودان لدى الأحزاب المصرية:

بعد فشل الحكومة الائتلافية من كل الأحزاب السياسية في مصر من الوفديين والسعديين والدستوريين الأحرار والوطنيين المستقلين، رأت البصائر على أن أوفق حكومة جديدة[3] لمصر هي تلك التي تعيد حرية التعبير وأن تكون موقف الحياد التام وعدم تدخلها في الحملة الانتخابية وترك الكلمة للشعب وحده ليقرر من يشاء ويخذل من يشاء[4]. وبعدما قررت الحكومة الجديدة توفير الأجواء المناسبة للانتخابات وأن تكون حرة ونزيهة رغم الحصار المضروب على مصر، كانت البصائر تأمل في رجوع مصر قوية والوقوف في وجه مختلف التحديات داخلية وخارجية[5].

ورغم ذلك كله وهذا الأمل إلا أن البصائر حاولت أن تدرس المشاكل العالقة في إطار الحملة الانتخابية إلى ثلاث مشاكل أساسية، وذكرت أن أول مشكل هو العلاقات المصرية الإنجليزية والتدخل في شؤونها الداخلية خاصة احتلال منطقة السويس، ومنح إدارة السودان للسودانيين دون إشراك مصر. والمشكل الثاني هو العلاقة بين مصر والدول العربية في إطار مشكل النظام الجديد لجامعة الدول العربية مشكل فلسطين وأسباب الانهزام في وجه اليهود، أما آخر هذه المشاكل حسب البصائر هو الحالة الاجتماعية والاقتصادية من عُمّال ونقابات وحالة الصحة والتعليم العمومي والإجباري في كافة القطر المصر؛ " فهذه المشاكل التي تعرضها الأحزاب ويفرضها المترشّحون على الرأي العام المصري في المدن والقرى والبوادي والأرياف، ستخرج من هذه الاستشارة الشعبية بحلول واضحة جلية، ولن تكون على حكومة المستقبل إلا تنفيذ مشيئة الرأي العام، تحت مراقبة مجلس النواب الحر الصارمة"[6].

---

(1)– والملاحَظ دائما أن القوى الغربية المتصارعة فيما بينها وبين مصالحها يكون بعضها يقف لصالح الشعوب المستَعمَرة كروسيا التي كانت تسعى لتحقيق مصالحها فكانت منذ خروجها متصرة في الح ع2 أن لا تكون ذات توافق مع الدول الغربية الأخرى كأمريكا وانجلترا وفرنسا، مع مفارقة عجيبة بالرغم من أن فرنسا كانت دوما تسعى هي الأخرى لتقوية مصالحها في الشرق الأوسط وهذا ما جعلها تتصادم كثيرا مع انجلترا، لكنها بالمقابل نجدها تقف مع بريطانيا في الكثير من المسائل مثلما قامت فرنسا بمساندة تمسك بريطانيا لمصر عكس روسيا..

(2)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 05، 20 شوال 1366هـ/ 5 سبتمبر 1947م، ص ص 4– 5.

(3)– بعدما قدما رئيس الحكومة المستقيل إلى الملك.

(4)– البصائر، ع: 95، مصدر سابق، ص 04.

(5)– المصدر نفسه، ص 04.

(6)– المصدر نفسه.

ولمّا انتهت انتخابات مجلس النواب في مصر في دورتها الأولى أيَّدت البصائر هذا الإجراء مستبشرة بذلك على أنه سيكون لمصر عهد جديد، خاصة وقد استقرأتْ بفوز حزب الوفد المصري[1] عن الأغلبية في هذا الدور واستحقاقها للفوز في الدورة الثانية مستدلّة في ذلك على أنّ الأمّة المصرية تثق بأغلبيةٍ على حزب الوفد رغم العراقيل التي تضعها أمامه الأحزاب المنافسة وبلاط القصر الملكي[2].

كما رأت بأن القصر الملكي بتدخلاته السياسية في الحكومة هو أساس المشاكل والأزمات التي عصفت بمصر خاصة بين سعد زغلول ومصطفى النحاس والملك فؤاد، كما أضافت أن الملك فاروق على شاكلة أبيه بنفس الطبائع لِما يقوم به ضد حزب الوفد خاصة بين النحاس باشا بحلٍّ وزارات الوفد وعزل أعضائه قبل 5 سنوات[3].

وبعد الانتصار الكبير لحزب الوفد[4] كان موقف البصائر حول تشكيل الحكومة الجديدة ".. كما أنه لاشك بأن الوزارة الجديدة سوف تدرك أنه لا طائل وراء استشارة الملك واستفزازه وإرغامه على قبول الدور الذي يقوم به ملك الإنجليز وسوف تستفيد من الدروس السنوات الطويلة التي مرّت في الصراع قبل الحرب الأخيرة وبعدها.. فتتألف جبهة مشتركة بين القصر وبين الشعب الذي تمثله حكومته وينطق باسمه مجلسه النيابي، وعندئذ يمكن أن تقف الأمّة المصرية وقفة الرجل الواحد لنسف ما بقي للإنجليز، في البلاد

---

(1)– لمّا لاحت في أفق السياسة المصرية انتهاء فترة المجلس النيابي الحالي (1949) وبداية مرحلة لتجديد البرلمان بعدما تمت مدة المجلس الحالي دون مشاكل لا من القصر الملكي ولا من الحكومة، وظهور تطورات جديدة أهمها حسب البصائر خروج حزب الوفد عن صمته إعلان رغبته في الدخول في المعركة السياسية مرة أخرى بعدما قاطع الانتخابات للمجلس المنتهي عهدته، فحزب الوحدة كذلك رأت فيه البصائر أنه يمكنه مع غيره من الأحزاب الوطنية الأخرى النهوض بمصر، إضافة إلى أنّ حزب الوفد عندما ابتعد عن الحياة السياسية في مصر اعتبرت ذلك الانعزال المؤقت بمثابة نكبة على مصر والعروبة، عن: توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع:89، 10 شوال 1368هـ/08 آب أغسطس1949م، ص 04.

(2)– توفيق المدني، انتخابات مصر، البصائر، ع:102، 19 ربيع الأل 1369هـ/09 كانون الثاني يناير جانفي1950، ص 05.

(3)– المصدر نفسه.

(4)– ومن بين الإعجاب بالوفد هو الحِكمة السياسية التي كان يقودها رئيسها مصطفى النحاس باشا الذي أصبحت له مكان داخل القصر الملكي وقد طالب بتشكيل حكومة حزبية لا تتعارض معها أهداف البلاد من الوحدة والعمل المشترك، ولما تشكلت الحكومة المصرية الجديدة كان الرأي العام المصري مرتاحا، فهذا الارتياح الشعبي المصري من حكومة النحاس، جعل الإبراهيمي يتمنّى لو كانت أثناء الحرب العربية الصهيونية لربما آل مآل فلسطين إلى عكس ماهي عليه حينذاك، فقال: "ونقول نحن يا ليت هذه الحكومة القومية العتيدة كانت موجودة يوم 15 ماي 1949 فربما كان مآل القضية الفلسطينية غير مآلها الحاضر، إننا نعتقد أن هذه الحكومة التي تمثل مصر الحزبية كلها ستقف موقفا جديا قويا لا حيال المشاكل الداخلية المصرية فحسب، بل تجاه المشاكل العربية المستعصية مشكل الجامعة السالف الذكر ومشكل اللاجئين العرب، ومشكل القضية الترابية الفلسطينية ومشكل بيت المقدس" عن: توفيق المدني، البصائر، ع: 89، 10 شوال 1368هـ/08 آب أغسطس1949، ص04.

من نفوذ وسلطان وتقويض خر ما بقي من آثرا الاحتلال الأجنبي ولفض مشكل السودان المؤلم حقق الله الآمال"[1].

فدعم البصائر المعنوي لحزب الوفد ليس دفاعا عنه من كونه حزبا سياسيا ولكنها كانت ترى بأن مصر في تلك الأيام بحاجة إلى سند قوي يكون محل ارتكاز للشعب للنهوض في وجه الأزمات ولأن مصر يجب أن تكون في غنى عن تلك النزاعات السياسية التي لن تخدم البلاد وهو تواجه مشاكل وأزمات خارجية.

لذلك وصفت الانتخابات الأخيرة للمجالس النيابية والأمّة بأنها ثورة ديمقراطية ضد التعسف والاستبداد اللذان انتهجته حكومة السعديين، واعتبرت الوفدِيين أنهم أأُمن على مصر من غيرهم، وأن الكوارث التي حلّت بمصر –اجتماعيا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا– كلها من مصائب وسوء إدارة وتسيير الحكومة البائدة على حد تعبير البصائر، فعبّرت عن ذلك بـــــــما يلي؛ "لم تكن الانتخابات المصرية الأخيرة عادية، وتغييرا طبيعيا لمجلس أمّة انتهى أمده بمجلس أمّة آخر بل إننا نعتبر تلك الانتخابات ثورة عنيفة ضد أساليب الحكم القديمة، والأمّة الديمقراطية الحرّة تعرف كيف تثور ثورتها دون أن تهرق الدماء.. وهكذا أبعد الشعب المصري في تكتل رائع وفي أغلبية تكاد تشبه الإجماع رجال الدور البائد، ووضع فوقهم أطلالهم رجال الوفد الأمناء الذين كانوا قد تولوا أكبر المعارضة الشعبية خلال السنوات الأخيرة"[2].

فكانت ترى البصائر أن الحكومة السعدية البائدة التي نقم عليها الشعب المصري أن السبب الأكبر في ذلك هو قضية فلسطين بغض النظر على الأسباب الأخرى، لأن حرب فلسطين ومشاركة مصر في ذلك جعلها لم تسترها على أكمل وجه حتى أصبحت ضعيفة أمام اليهود وحلفائها. وأن المشكل ليس في العُدّة أو العتاد فالشعب المصري مجاهد كبير معروف عبر التاريخ، ولكن حكومته هي التي أفشلته وأفقدته سمعته عربيا وإسلاميا.

ومُجمَل هذا الموقف: "..ولو كان مجلس الأمّة الذي نصّبته الانتخابات المدلّسة بمثل الأمّة يومئذ تمثيلا صحيحا، لكان شأن القضية الفلسطينية[3] غير الشأن الذي أسفرت عنه حتى يومنا هذا . " فالناخب المصري الذي كان يضع في الصندوق ورقة الانتخاب لفائدة حزب الوفد المعارض إنما كان يشترك في

---

(1)– البصائر، ع: 102، المصدر السابق، ص 05.

(2)– البصائر، ع: 104، 03 ربيع الثاني 1369هـ / 23 كانون الثاني يناير جانفي، ص 04.

(3)– فقد أمِلت البصائر من الحكومة المصرية الدور الكبير في مسألة فلسطين واللاجئين الفلسطينيين خصوصا أثناء المـــؤتمر الذي يدور خلال تلك الفترة (آب أغسطس أوت 1949) في لوسارن بين إسرائيل وممثلي العرب ووساطة الأمم المتحدة عـــن طريق أمريكا ، تركيا، وفرنسا. ورغم أملها في الحكومة المصرية التي كانت تنظر إليها على أنها القلب النـــابض للعروبـــة، تتشاءم وتستشرف على أن هذه القضية سيطول أمدها لأن اليهود حسبها لن يرضخوا للعرب مهما كان الطلب؛ "فالمفاوضـــات العرجاء لا تزال تجري بمدينة لوزان، إنما لن لن يستطيع المجلس في دورته المقبلة إيجاد حل نهائي لهذه القضية وســـتتركها إلى الجلسة المقبلة ثم التي تليها ثم التي تليها خلال دورة الخريف العادية 1949. توفيق المـــدني، منبـــر السياســـة العالميـــة، البصائر، ع: 89، 10 شوال 1368هـ / 08 آب أغسطس 1949م، ص 04.

عملية رجم مشتركة فيها الانتقام الذريع والقصاص العادل. فهذه العبارات النابية والحادّة تدل على الحسرة التي مُني بها العرب إثر انهزامهم أمام اليهود وفقدان فلسطينهم من بين أيديهم بل أيدي الدول العربية الكبرى التي كانوا يعوّلون عليها وعلى رأسها مصر. كذلك كان الناخب المصر وهو يضع ورقته في صندوق الانتخابات لينتقم من حكومة يراها مسؤولة عن ضياع السودان وعن استبداد الإنجليز بإدارته دون المصريين.

فالدولة الانجليزية قد اغتنمت فرصة ضعف الحكم في مصر وانهيار القِوى المعنوية في رجال العهد البائد واندماج الدولة عن غير استعداد سابق في قضية فلسطين.. إلغاء نظام الحكم المزدوج في السودان وإبعاد رجال الإدارة والضبط من المصريين ثم إعلان استقلال صوري في القطر السوداني المصري. وأن قضية السودان بالنسبة لمصر قضية جيوسياسية، بحيث أن مصر تكون إذا ما فصل السودان عنها سيكون اقتصادها مهلهلا ووضعية جغرافية شاذة تضع حياتها ومصدر ثروتها الذي هو النيل بين أيد أجنبية رأسمالية مستعمرة.."[1]

ت–الثورة والانقلابات على النظام والحكم المصري:

إثر عملية الانقلاب التي أقدم عليهما الجيش المصري في الثامن جوان 1952[2]، ثم إجبار الملك فاروق للتنازل عن العرش لابنه احمد فؤاد اللثاني الذي تم في قصر رأس التين بالقاهرة في 26 جويلية 1952، وبداية إلغاء النظام الملكي بمصر[3] رأت جمعية العلماء أن هذا كان منتظرا بسبب الاستبداد الملكي لفاروق وحاشيته والقِوى الأجنبية (الانجليزية) الحامية له.. فقد اعتبرت هذا المآل كان مصيريا وحتميا مثلما وقع في تاريخ مصر منذ اعتلاء محمد علي على أنقاض المماليك وتعاونهم مع الفرنسيين ضد العثمانيين.. ومثلما حدث لإسماعيل باشا والخديوي ثم فاروق المتعاون مع الإنجليز، فقد وصفت هذا الحدث الكبير بالحركة التحريرية المباركة في البلاد المصرية[4].

فهذه الثورة كانت لها عوامل وظروف بدأت ملامحها تتطور منذ 1948، باعتبار أنّ الأوضاع العامة على الساحة المصرية بدأت تتفاقم أكثر فأكثر، فظهرت الإضرابات العمالية والاحتجاجات الشعبية بسبب الغلاء في المعيشة، وتدهور علاقة الشعب بالسلطة، خاصة بعدما شعر الشعب المصري بخيبة الأمل في مصر وانحصار جيشها أمام اليهود، وشعورهم بالسيطرة البريطانية على زمام مقاليد الحكم، إضافة إلى أعمال العنف التي قامت بها حركة الإخوان المسلمون ضد التواجد الإنجليزي بعد اعتقال إمام الحركة حسن

(1)– البصائر، ع: 104، المصدر السابق، ص 04.
(2)– توفيق المدني، لتحي الجمهورية، البصائر، ع:234، 15 شوال 1372هـ/26 حزيران يونيو جوان 1953م، ص 4.
(3)– ناصر الأنصاري، حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم، دار الشروق، ط5، القاهرة، مصر، 1994، ص ص 124 – 125.
(4)– البصائر، ع: 234، ص 04.

البنّا في 21 فيفري 1948، والتي راح ضحيتها عشرات القتلى في كلا الصفوف المصرية والإنجليزية معا[1]. فهذه العوامل وغيرها كانت تنذر بقيام ثورة شعبية عارمة، فجاء انقلاب 23 جويلية 1952[2].

كما ذكرت أن عدم الإسراع في الإعلان عن إلغاء النظام الملكي واستبداله بالنظام الجمهوري بقيادة محمد نجيب ما هو إلا وقتي فقط[3]، لأن الأهمّ قد تمّ في انتشار صورة الحركة التحريرية بأوسع نطاق في مصر، حتى يستقر النظام الجديد، وبعد الإعلان عنه قامت جمعية العلماء بتهنئة مصر بنظامها الجمهوري الجديد، في انتظار ظهور الدستور الجديد، وتفاءلت جرّاء ذلك الحدث لأنه حسبها ما هو إلا خير لمصر وخير للعروبة جمعيا[4].

فقد كان مكتب ج ع في القاهرة من أوائل المؤيدين لهذه الثورة على غرار الفضيل الورتلاني[5] الذي أيّد أهداف هذه الثورة الشعبية وإن كانت بقيادة بعض الضباط لأنها كانت ضد أحد الممالك المُستبدّة وأسوئها في تاريخ مصر 1952[6].

كما كان تأييد ج ع يدخل في دارة ضرورة الوقوف ومؤازرة مصر وشعبها بمباركة هذه الثورة ، لمّا أطلق الإبراهيمي واصفا عليها بثورة الضباط الأحرار، حينما بعث بخطاب سياسي إلى رئيس الوزراء المصري جاء فيه: "إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المعبّر عن إحساس الشعب الجزائري كله تعلن تأييدها الشعب المصري، وتضامنها معه في موقفه الحازم، وأنه يعتقد أن كل مصري يخرج عن إجماع مصر فهو مدخول العقيدة، مغمور النسب، وأن كل عربي لا يؤيد مصر فهو عاق العروبة ناكث لعهدها، وأنّ كل مسلم لا يُعين مصر بما يملك فهو مارق من الأخوة الإسلامية الشاملة[7].

---

(1)- محمد مورو، تاريخ مصر الحديث، المرجع السابق، ص 517.

(2)- محمد مورو، المرجع نفسه، ص 518.

(3)- وبالفعل هذا التغيير لم يدم طويلا فقد قامت الجمهورية المصرية بعد حوالي عام من الثورة بإعلان قيامها في 18 جوان 1953، عن: ناصر الأنصاري، المرجع السابق، ص 125.

(4)- البصائر، ع: 234، المصدر السابق، ص 04.

(5)- جمعية العلماء تحدّثت عن تنظيم الإخوان وأبدت موقفها خاصة من تلك الأحداث الدامية، حيث نددت بها ووصفت فاعليها من الإخوان بأبشع الأوصاف وهذا يؤكد ان مزاعم قيادة ما بعد الملكية عن الورتيلاني أنه إخواني داحضة لأنه لا ينتمي إليهم كعضو أو كحركي في التنظيم بل هو كان يميل لبعض أهدافهم التحررية أو رؤاهم التغييرية لان شخصيته كانت تميل إلى التغيير والقضاء على الاستبداد مثلما حصل في اليمن لأن رسائله وكتاباته أو رجال جمعية العلماء في الجزائر أو حتى في المشرق لم يتحدث عن ذلك أصلا، بل أن الإبراهيمي كثيرا ما كان يدافع عنه، وهو الذي كان ينبذ ما قامت به حركة الإخوان في بدايات الثورة ضد الملكية..

(6)- بلال صديقي، المرجع السابق، ص 187.

(7)- المرجع نفسه، ص 187.

فبغضّ النظر عن كون هذا الخطاب يتحدث باسم الشعب الجزائري، ولكن طبيعته سياسية دينية لكونه قد تناول جانب شرعي في ضرورة الالتفاف حول قادة الأمة عامة ضرورة قبول ما حصل وحدث في الساحة المصرية، ولأن مصر كانت تمثل للعالم العربي مركزها النابض فإنه من الضروري والحتمي على كل العرب والمسلمين أن يؤيدون ما قام به الضباط في تغيير الحكم في مصر أن المصريين قبل غيرهم يجب عليهم أن يلتفوا حول ثورته، وحول كلمة واحدة من أجل الجماعة، وقد حذّر كل مصري بداية ثم كل عربي ومسلم بمساعدة مصر على عبور هذه الفترة.

ولمّا زار كل من رئيس الهند ورئيس الباكستان[1] مصر لملاقاة محمد نجيب علقت البصائر على أن هناك علاقة ستكون بين مصر وإنجلترا باعتبار أن كل من هذين البلدين كانا تحت سيطرة انجلترا بغض النظر عن ما صرّحت به بعض وسائل الصحافة المصرية على انها عملية وساطة بين البلدين بإشراف انجلترا[2].

وقد أطلقت ج ع على هذه الثورة بـــــــــ "الثورة العظيمة" (جويلية 1952) لأنّ عظمتها حسبما جاء في البصائر كَمُن في هدفها والذي كان من أجْل تطهير البلاد من عوامل الطغيان والاستعمار وإبعاد أعداء الوطن أصحاب المصالح الشخصية، أما أصحاب الثورة فقد أطلقت عليهم الثوّار الأحرار المنحدرين من الجيش لأن ثورتهم أرادوا لها أن تكون بيضاء[3].

ولمّا كانت هذه الثورة بيضاء ولم يقم الثوّار بأي إجراء ككل السياسيين السابقين الذين كانوا تحت النظام الملكي، ما زاد من استغلالهم لهذا الموقف بأن قاموا بتقويض نظام الثورة بالتواطؤ مع الاجانب بواسطة انتفاض مسلح تمده يد أجنبية عبر سفارة معينة، ما أدى بالقائمين بالثورة في النهاية بعدما استنزفوا كافة الوسائل، فقرروا تأليف محكمة الثورة وتقديم كل من كان سببا في ذلك، فكان موقف جمعية العلماء من هذا الإجراء بأنه إجراء سليم يؤدي إلى محاكمة عادلة حتى ينال من تتحقق فيه التُهم بالجزاء العادل جرّاء كل سلوك ضد إرادة الشعب وثورته[4].

أمّا بخصوص الاحتفالات المقرر إجراؤها بانتهاء الملكية في مصر تمَّ استدعاء الكشافة الإسلامية الجزائرية عن طريق مكتب جمعية العلماء بالقاهرة للمشاركة في احتفالات التحرير المصرية من قبل الكشافة المصرية[5]. كما تحدّث الإبراهيمي حول ما ذكره في خطابه أثناء حفل قد أُقيم على شرفه، وفي أثناء تناوله لقضية فلسطين، أشاد بدور مصر وقيادتها الرشيدة أثناء الحرب العربية الصهيونية، حيث قال: ".. ومحمد

---

(1)– رئيسا كل من الهند والباكستان في تلك الفترة (1952) هما "شيري نيهرو ومحمد علي، على التوالي.

(2)– توفيق المدني، هل من جديد؟ (منبر السياسة العالمية)، البصائر، ع:235، 22 شوال 1372هـ/ 03 تموز يوليو 1953م، ص 01.

(3)– البصائر، ع: 242، مصدر سابق، ص 04.

(4)– البصائر، المصدر نفسه، ص 04.

(5)– البصائر، ع: 250، 05 ربيع الثاني 1373هـ / 11 كانون الأول ديسمبر 1953م، ص 03.

نجيب إذا تكلم عن حرب فلسطين، وصوّر نكبة فلسطين كان الراوية الثقة والضابط العدل. وقد حلّل تلك السبّة الخالدة وعللها باثنتين؛ قبول الهدنة وفقد السلاح. ثم برأ الشرف العسكري العربي كله من وصمة التخاذل، ولم يعرج على التخاذل السياسي بين ملوك العرب وساستهم، ولكن عده لقبول الهدنة أحد سببي النكبة أبلغ من التصريح في الاتهام والتجريح، فإن الراضين بالهدنة هم رؤساء الحكومات العربية من ملوك وساسة لا قادة الجيوش[1].

كما أشاد بروح العروبة لمحمد نجيب في قضية فلسطين وتعاطفه مع المهجّرين والمشرّدين الفلسطينيين فقد اعتبر كل ما حصل لفلسطين والفلسطينيين يرجع إلى العرب وقاداته السياسيين ليس العسكريين، لذلك علّق على خطابه أيضا حين وصف خطابه وكلماته وكأنها خرجت منه هو، حيث قال: " كانت كلمات القائد البطل عن فلسطين تمسّ نفسي–وهو يلقيها– مسّة الكهرباء فتحرق ولا تضيء، لأنني – يشهد الله– كنت وما زلت من أشد الناس اهتماما بالحادثة.. أن أشارك في وقائعها بجسمي، فلم يفتني أن أشارك فيها بقلمي، فكتبت مقالات نارية المعنى قاسية الألفاظ تكاد ترسل شواظا منا نار ونحاسا على المتسببين في تلك الهزيمة المنكرة بغير أسبابها المعقولة عند الناس، ولكن بسبب لا يستسغه عقل عاقل وهو قبول الهدنة... لذلك كانت كلمات القائد تفيض من نفسه الجريحة وكأنما تفور من نفسي، حتى إذا سكت عن ساسة العرب أحسست بانفعال كنت أتمنى أن أسكنه بشهادة حق من القائد الصادق عليهم تؤيد عقيدتي فيهم، فإن شهادة الحق تؤيد الحق حتى لكأنه حقّان[2].

ث–حركة الإخوان[3] المسلمون والنظام المصري الجديد:

وعلى إثر وقائع وأحداث عظيمة على حد وصف البصائر، سالت فيها دماء المصريين بين الثورة ورجال الإخوان المسلمين، جرّاء تصادم بعض طلبة الإخوان المسلمين وبعض الضباط والعسكر في أحد الاحتفالات بالقاهرة، بسبب قيام قيادة الثورة بالاعتقالات التي مسّت حوالي 500 عضوا من جماعة الإخوان بتهمة تحريض الشعب ضد النظام الجديد واتهامهم بالعمل مع الشيوعية والإنجليز، وكذا في إطار العصيان

(1)– الإبراهيمي، الآثار، ج 4، المصدر السابق، ص 138.

(2)– الإبراهيمي،، الآثار، المصدر السابق، ص 138.

(3)– حسب الموقع الرسمي لحركة الإخوان المسلمون، فإنها تتحدث عن حركتها بأنها جماعة إصلاحية شاملة تفهم الإسلام فهما شاملا وتشمل فكرتهم كل نواحي الإصلاح في الأمة، فهي دعوة سلفية، وطريقة سُنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية..عن الموقع: https://www.ikhwanonline.com.. لكن هناك من ينتقد هذه الحركة سواء من الناحية السياسية أو الناحية الدينية، كونها استخدمت الدين للنشاط السياسي، واتُّهمت منذ الأربعينات باستخدام الترهيب في عملها.. وكان ذاك بداية من مصر أثناء الاحتلال الإنجليزي.. كما تعتبر من أكبر الحركات انتشارا في البلدان العربية والإسلامية.. من أبرز قادتها ورموزها الفكرية؛ الحسن البنّا، وسيد قطب، وغيرهم.. ولا زالت لحد اليوم بين فريق مؤيد وفريق معارض لها سواء بين الحكومات أو الجماعات..

وبث التمرّد وبث الدعاية ضد الثورة، كان موقف البصائر واضحا لم تتسرع في الحكم على أي طرف حتى تستظهر الحقيقة ومما جاء في ذلك:" نحن نحب الثورة ورجال الثورة ونتمنى لها كل نجاح وفلاح، لكننا ننزّه الإخوان المسلمين عن هذا، ونرجو أن تظهر براءتهم على أيدي محكمة نزيهة عادلة و "إنّا لله وإنّا له راجعون"[1].

من هذا الموقف المبدئي تذكر البصائر أنها مصدومة بسبب أن تغيير النظام البائد لم تدم فرحته بسبب تلك الأحداث الأليمة التي أدّت إلى تشوّش في فرحة التغيير في مصر إن صح القول، كما أنّ هذه الأحداث لم تُثن جمعية العلماء بأن بقت محايدة مبدئيا فلم تكن مع طرف ضد طرف، بل بقت مع كلا الطرفين سواء الإخوان أم الثورة، وأن ما قيل عن الإخوان أنهم السبب المباشر لتلك الأحداث وكل ما قيل عنهم ليس دقيقا أو واضح المعالم لأنها كانت تعلم بأن حركة الإخوان كانت أحد أسباب قيام الثورة في حد ذاتها، بل أنها حسب ما ذكره المدني الإخوان عضو فعال بمشاركة أولئك الضباط في إسقاط النظام الملكي سابقا، وعكس ما كانت تتهم به الثورة أن الإخوان كانوا يريدون إسقاط هذه الثورة والاستحواذ على الحكم بواسطة انقلاب تدبِّر له منذ سنوات طويلة، بحجة أنها كانت تجمع الأسلحة وتخزنها[2].

كانت ج ع تعي مكانة حركة الإخوان في مصر من حيث التركيبة والمبادئ والأهداف التي أُنْشئت لأجلها، باعتبار أن أغلب قياداتها وأعضائها لهم باع في العلم والدين.. لذلك لم تعي حقيقة ما حصل، فهي من جهة أيدت ولا زالت تؤيد الثورة المصرية ضد الملكية التي جاءت إثر انقلاب عسكري، ومن جهة أخرى لم تصدق الاتهامات التي وُجّهت لحركة الإخوان، لذلك أملت أن يتضح الأمر للعيان.

ج- الدستور المصري الجديد_ جانفي 1956:

حاولت البصائر لسان حال جمعية العلماء أن تعطي فحوى مُجْمَلا للدستور المصري الجديد والتعليق عليه[3]، فقُبيل تقديم الدستور المصري الجديد (16 جانفي 1956) في مرحلة ما بعد الثورة إلى المجلس النيابي المصري، من أجل المصادقة عليه رأت فيه البصائر أنه جاء من أجل تكريس أهداف الثورة لخدمة الصالح العام المصري والذي سيعود على العرب بعد ذلك، إضافة إلى أنها رأت في هذا الدستور بصورة عامة يستطيع أن يجاري الفترة الراهنة ومواجهة التحديات المقبلة في مختلف المجالات خاصة الناحية السياسية بعد

(1)- توفيق المدني، التصدُّع الرهيب، البصائر، ع:255، 16 جماد الأولى 1373هـ/22 كانون الثاني يناير جانفي1955م، ص4

(2)- البصائر، ع: 255، المصدر السابق، ص 04.

(3)- الدستور المصري الجديد دستور رئيسي كدستور الولايات المتحدة الأميركية، يكون رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس الحكومة تكون السلطة الكاملة بيديه فهو الحاكم العام وهو القائد الأعلى للجيش ويبقى لمدة ستة سنوات، كما يُقر هذا الدستور على إجبارية الانتخاب والاستفتاء لمختلف الاستحقاقات الانتخابية في البلاد، وعدم اعتلاء الحكم أي فرد من عائلة محمد علي، وأن يكون مسلما، ومصري الجنسية دون أي جنسية أخرى وغيره من المواد التي جاءت خدمة للمصلحة العليا لمصر والحفاظ على مكانتها العربية والإسلامية والإقليمية... وعدم المساس بالمقدسات والمقدرات الوطنية..

مواقفة الشعب باستفتائه لهذا الدستور ثم القبول بتعيين جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بصورة إجماع، كيف لا وهذا الدستور حسب البصائر قد حرص على تأمين حرية الفرد وضمان سلامة المجتمع، كما أنها نوّهت على أنه مهما كانت لهذا الدستور من إيجابيات في صالح مصر والمصريين إلا إذا وقفت عليه الدولة بكل أجهزتها بمعية الشعب من أجل إدارة صالحة وتماشي المعارضة مع المصلحة العليا للبلاد، باعتبار أن هذا الدستور لا يزال في إطار تطور جديد في نظام حكم الثورة[1].

والملاحَظ من خلال وصف البصائر لهذا الدستور أنها جاءت على ذكر إيجابياته دون سلبياته لأنه كانت تدرك بأن هذه المرحلة حساسة ومصر تمر بمرحلة جديدة في إطار جماهيري بعد إلغاء النظام الملكي المستبد كما كانت تصفه، فكثيرا ما كانت تنظر إلى الثورة المصرية ضد النظام الملكي كان منتظرا لما آلت إليه الأوضاع المصرية جرّاء فساد هذا النظام البائد، فلا غرابة أن تقوم البصائر بذكر محاسن الدستور واستحسانه كبداية لمرحلة جديدة من أجل استكمال البناء في المراحل المقبلة. وبالمقابل أيضا كان من اللائق أن تُبدي أيضا ما يؤخذ على هذا الدستور لأنه لا محالة فيه نقائص لأنه جاء في فترة يسيرة فترة بين مرحلتين سياسيتين نابعين من نظامين مختلفين في الحكم، وربما كذلك عدم تناول نقائص وسلبيات ذاك الدستور خوفا من النظام الحالي الذي أبدى سياسة القمع في وجه حركة الإخوان كما ذُكِر آنفا، وحتى لا يتم التضييق على مكتب الجمعية وربما حتى الغلق.

ثانيا– المسألة المصرية السودانية _ أهمية وحدة وادي النيل[2]:

لتبيين حقيقة المسألة المصرية السودانية، أرادت البصائر أن تُذكِّر بمواقف كل من الاستعمار البريطاني وموقف الجانب المصري ونظرة كل طرف حول القضية، من حيث الاختلافات وأوجه النظر حتى يتّضح للقارئ والمتتبع لهذا الشأن بأن يخرج بنتيجة، مع توضيح كيف آلت المسألة ونظرة البلدان الأخرى لمطالب مصر بتخلي بريطانيا عن احتلال السودان وإرجاعه تحت إدارة مصر كما كانت قبل الانتداب البريطاني.

فبعدما طلبت مصر من مجلس الأمن النظر في قضية السودان باقتراح إعادتها لإدارة مصر، استنكفت بريطانيا على أن مصر لا تستطيع إدارتها ولأنها كانت تحتلها وأن بريطانيا أرادت أن تُبعدها من تبعية مصر حتى تستكمل عملية التهيئة ومنحها الاستقلال بعد تحقيق ذلك، أما مصر كانت تنظر إلى أن بريطانيا خدعتها من خلال المعاهدة التي أُبرمت معها سنة 1936 وأن استيلائها على السودان بعد الثورة التي أقامها السودانيون ليس ضد مصر بل ضد الوجود الاستعماري البريطاني منذ 1882[3].

---

(1)– توفيق المدنني، البصائر، ع: 350، الجمعة 07 جمادى الثانية 1375هـ / 20 جانفي 1956، ص 4.

(2)– توفيق المدني، وحدة وادي النيل على المحك، البصائر، ع: 05، 20 شوال 1366هـ/ 5 سبتمبر 1947م، ص 4.

(3)– البصائر، ع: 05، المصدر نفسه، ص ص 4–5.

وإثر رفع قضية مصر إلى مجلس الأمن بخصوص إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية 1936 باعتبارها كانت تحت الضغط والقوة الاستعمارية أدت إلى التدخل المباشر في التحكم بالسلطة في البلاد بحجة مصالحها في قناة السويس، فوصفت البصائر موقف مجلس الأمن بالحيرة بسبب مطلب مصر بانجلاء الانجليز عنها وهذا بسبب قوة حكومة النقراشي باشا الذي كثيرا ما كانت تُثني عليه بالحنكة السياسية إمكانيته في تحقيق الأفضل لمصر على حد تعبير المدني، بالإضافة إلى كون أصل السودان كان مرتبطا بمصر منذ أمد وأن انجلترا دخلته بقوة السلاح دون رغبة أهل السودان فيهم، بل بالعكس فقد كانت لهم مقاومة كبيرة على غرار مقاومة أو ثورة المهدي فكانت هذه الثورة في الحقيقة ثورة ضد الاحتلال الانجليزي. لذلك فمصر من خلال طلبها انجلاء الانجليز يهدف كذلك إلى مغادرة الانجليز كذلك من السودان وإعادة إدارته للمصريين كما كان قبل احتلاله في إطار المشاركة والتضامن في الحكم إلى غاية ما إذا أراد السودان الاستقلال الذاتي أو غيره من مصر[1].

وبعد عرض مجلس الأمن هذه القضية على الدول الأعضاء آنذاك علقت البصائر على مواقف تلك الدول أنها لن تتحقق لمصر ما طلبته بسهولة ما دامت القوة والنفوذ مسيطرة في هيئة الأمم من طرف مناصري الاستعمار وعلى رأسهم فرنسا الداعمة لبريطانيا، عكس الدول الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي (روسيا) ومن معها من العرب يؤيدون مطلب مصر، لذلك اعتبرت البصائر أن هذه القضية أصبحت ضيقة على جميع الأطراف المتفاعلة فيها حسب تعبيرها: " لقد دخلت المسألة في مضيق يصعب الخروج منه، وإنهم لم يجدوا حتى هذه الساعة طريقة للتخلص منه غير أن بعض الدول اغتنمتها فرصة لبيان موقفها تجاه حرية العالم فروسيا تنادي بتلك الحرية وفرنسا تقف ضدها موقفا لا يشرفها في التاريخ[2].

ثالثا– الســـــــودان:

أثناء تفاقم وتطور القضية الفلسطينية والضغوطات الأممية وعلى رأسها الدول الكبرى، كانت انجلترا تتعمّد حسب البصائر وضع بعض الأزمات في المشرق العربي كيف لا وهي لا زالت آثرها في فلسطين وما خلّفته وراءها من اليهود. ومن هذه الأزمات قضية انفصال السودان عن مصر، حيث قامت انجلترا بزرع حزب انفصالي في السودان تسانده أميركا حليفتها، إلى أن تمّ إدراج القضية السودانية لدى مجلس الأمن حيث طلب كُلاً من الطرفين مصر وانجلترا بالإسراع في إيجاد حل لذه الأزمة.

فجمعية العلماء من خلال ما نشرته في البصائر، علّقت على هذه القضية –في البداية– كَوْنها أتت في وقت حرج له أبعاده وأهدافه على الصعيد المصري وعلى الصعيد الفلسطيني، فعلى الصعيد المصري رأت

(1)– البصائر، ع: 05، المصدر السابق، ص ، ص5.

(2)– المصدر نفسه، ص 05.

بأن الإنجليز قد أرادوا إثارة هذا الحادث ليظهروا للعالم السياسي أنهم قد نفضوا أيديهم من أيدي العرب وأنهم ليسوا على اتفاق أثناء دراسة القضية الفلسطينية تجاه مجلس الأمن[1].

كما دللت على ذلك كونَ هذا التوقيت في إثارة هذا الحدث من أجل إرغام مصر المشاركة في الحرب مع العرب ضد اليهود أن تعدل على ذلك وتنظر في قضية السودان كفدية لها إذا ما انسحبت ووافقت انجلترا على قرارها ضد فلسطين إضافة إلى قناة السويس التي كانت مصر تعمل على إمكانية استردادها منهم فهي احد العوامل الأخرى كانت تلعب بها انجلترا كوسيلة ضغط على مصر ولكن مصر لم تُذعن لكل ما كانت تروم به انجلترا في كل من مسألة فلسطين أو حتى القناة، ولكنها تفهّمت ذلك وقبلت بالتدخل الأممي من أجل النظر في إمكانية استقلال السودان فكانت قضية فلسطين شيء وقضية السودان شيء آخر[2].

وكانت لا تشك أصلا في أن إثارة هذه القضية في مثل ذاك الوقت، إنما هو أمر وثيق الاتصال بالقضية الفلسطينية يكون لها آثارا سلبية لا محال حسب ما كانت تراه[3].

أمّا بعدما تقرّر إقامة استفتاء شعبي حول إمكانية استقلال السودان، بعد الاتفاقية التي أبرمتها الثورة الشعبية بمصر مع دولة الإنجليز تحت رعاية أممية عن طريق الهند من خلال مندوب رفقة لجنة أممية لمراقبة هذا الاستفتاء من أجل تحقيق مجريات الانتخابات التشريعية أولا ثُم إنشاء مجلسا تُسفر عنه حق استقلال السودان فيما بعد.

وعلى غرار هذه الترتيبات فإن موقفها من "حزب الأمّة" كان موقفا سلبيا بسبب قيادة المهدي "حفيد المهدي زعيم ثورة السودان ضد مصر في القرن 19" الذي كان سبب دخول واحتلال الإنجليز السودان فيما بعد وبقاء ولائهم للإنجليز من أجل عدم الانضمام مع مصر في وحدة كاملة[4]. عكس ما رحّبت به من أعمال وأفكار "حزب الاتحاد" بزعامة الحربي الصادق وإسماعيل الأزهري، التي باركت مساعيه وأهمها وقوفه أمام مخططات الإنجليز في السودان وخطر الانفصال عن مصر[5].

وإثر فوز حزب الاتحاد بالأغلبية اغتبطت البصائر بهذا النجاح الكبير الذي فاز به بـــــ 43 مقعـــدا، مع "الحزب الاشتراكي الجمهوريّ حليف حزب الاتحاد ويتفق معه في الوحدة مع مصر بـــــــــ 05 مقاعد، مقابل 20 مقعدا لحزب الأمّة المنادي بالانفصال عن مصر، و 20 مقعدا بين المستقلين وأهل الجنوب[6].

---

(1)– توفيق المدني منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 41، 20 شعبان 1367هـــ/ 28 حزيران يونيو جوان 1948م، ص 05.
(2)– المصدر نفسه، ص 05.
(3)– نفسه.
(4)– المدني، الفوز العظيم، البصائر، ع: 249، 27 ربيع الأول 1373هـــ / 04 كانون الأول ديسمبر 1953م، ص 04.
(5)– البصائر، ع: 249، المصدر نفسه، ص 04.
(6)– المصدر نفسه، ص04.

وعلّقت على هذا الفوز واعتبرته نصرا مستحقا لِما بَدا من وطنية هذه الأحزاب المنادية بالوحدة في إطار ما يسمّى بوادي النيل : " فهذا النصر المبين الذي باءت به قضية الاتحاد المقدس بين سطري وادي النيل يرجع الفضل كل الفضل فيه لحكومة الثورة الشعبية في القاهرة التي أقدمت على اتفاقية السودان مع الإنجليز واعترفت لإخواننا في الجنوب بحق تقرير المصير، وما كانت حكومة أخرى في مصر غير حكومة الثورة لتستطيع أن تقدم على إمضاء مثل تلك المعاهدة وهي تعلم أن السودان نابع تحت جبروت الموظفين والمتصرفين الإنجليز وهي تعلم أن هؤلاء الناس يملكون من وسائل الضغط والإكراه والدعاية بما لا يملك المصريون القليل منه فضلا عن الكثير، لكن محمد نجيب وصحبه الكرام قد أقدموا يومئذ على تلك العملية الخطيرة وهم يعلمون أن جار الإيمان في السودان متين وهم يعلمون الوطنية في قلوب السودانيين لا تنفذ مهما كانت تصدُّ السودانيين على بلوغ الهدف وتحقيق المراد"[1].

ورغم هذا الفوز الكبير لحزب الاتحاد إلا أنها رأت أن هذه المرحلة أخطر من سابقيها كونها حاسمة ومصيرية أكثر من أي مرحلة أخرى لأن مسألة الاتحاد من عدمه سيكون على محك هذا الحزب، والاستعداد على أسس متينة قوامها التماسك أكثر ونبذ الخلافات جانبا لذلك رأت بأن: " العامل الأساسي الأول لحياة السودانيين اليوم وغدا في تكوين مستقبله على أسس صحيحة متينة هو بقاء الاتحاد والتجانس بين رجال الحزب المنتصر وعدم تشتيت آرائهم حول نظريات مختلفة فإذا ما أمكن أن تجتمع كلمتهم البرلمانية اجتماعا وتقدِّر الخطة النهائية.."[2].

كما تناولت دور الجانب الأهم كذلك في هذه المسألة وهو دور مصر الذي رأت فيه دورا هاما إذا كان حكيما ورصينا تَحقق العمل والهدف المشترك في بقاء الوحدة فيما بينها وبين السودان، فكانت ترجو من المصريين والسودانيين عدم الاكتراث للأقاويل المُغرضة التي تهدف لمغالطة الرأي العام للشعبين والارتكاز على الروابط المتينة بين المصريين والسودانيين والاعتماد على الحكمة والاعتدال في القرارات خاصة من الجانب المصري حتى لا يتم استغلال كل خطأ وارد في زعزعة القضية لصالح[3].

أ- استقلال السودان:

بادرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كغيرها من دول العالم العربي والإسلامي، بإرسال التهاني إلى دولة السودان بمناسبة استقلاله من الاحتلال والاستعمار الإنجليزي الذي دام أكثر من خمسين سنة، فقد عنونت جمعية العلماء حديثها في جريدة البصائر لسان حالها بـــــ " استقلال، وحرية، وشرف"[4].

---

(1)- البصائر، ع: 249، المصدر السابق، ص 04.

(2)- المصدر نفسه، ص 04.

(3)- نفسه.

(4)- العربي التبسي، استقلال وحرية وشرف، البصائر، ع:348، 22جمادي الأولى 1375هـ/06 كانون الثاني يناير 1956، ص01.

فكان موقف جمعية العلماء يكتسي طابعا سياسيا بدرجة كبيرة، باعتباره حدثا سياسيا بحتا، فجاء في هذا البيان ما يلي: " كسبٌ عظيم للعالم العربي، ونصر مبين للعالم الإسلامي، وفوز هائل لقضية الحرية والعزة القومية والسيادة الشعبية، في العالم، ذلك هو الحادث العظيم الذي افتتحنا به السنة السياسية الجديدة راية استقلالها الزاهية المشرفة[1]، وأعلنت سيادتها القومية المطلقة، وخرجت لدنيا الوجود من قلب القارة الإفريقية، تسير مع ركب التقدم الإنساني، وتعلن للملأ بلسان فصيح أن الحربية حق مقدس للجميع، وأن الاستقلال هو النتيجة الطبيعية لكفاح الشعوب، وأن الأسود والأصفر يتساويان مع الأبيض في هذه الحقوق التي جعلها الله ملكا مشاعا لكل عامل من الأمم، لا فرق بين جنسها ومناخها ومعتقدها"[2].

كما كان موقفها من مصر وعلاقتها بقضية السودان أثناء الارتباط مع السودان ستزداد بعد الاستقلال لأنها كانت تنظر إلى سياسة مصر بالنسبة للسودان على أنها سياسة رشيدة وحكيمة وستبقى العلاقات المختلفة على أكثر صلابة، والهدف من ذلك هو خدمة لمصلحة الشعب العربي سواء في مصر أو في السودان هو نفسه، ومُجمل هذا الموقف:" لقد كانت أعمال مصر عظيمة في السودان، وازدادت مصر عظمة عندما عقدت مع الإنكليز المعاهدة التي فتحت منذ ثلاثة أعوام باب التحرير في وجه السودان، ثم بلغت مصر قمة العظمة الروحية، عندما بادرت، بمجرد ما أعلن السودان استقلاله بالاعتراف بذلك الاستقلال. ولقد كنا، وكانت الكثرة من العرب أجمعين، تودُّ لو أن السودان أعلن مع استقلاله وحدته مع الدولة المصرية، فيجمع بين طرفي وادي النيل، ويؤلف وحدة من المنبع إلى المصب. لكن أهل مكة أدرى بشعابها؛ وتكلم السودان عن روية وعن عقل وحكمة، لا عن هوى ولا عن طيش، فكان صوته الإجماعي مُعَبِّرا عن إرادته الإجماعية. وصوت الأمّة من صوت الله[3].

مع أنها كانت تأمل في أن تتحد السودان مع مصر حتى تكون قوّة ضاربة على ضفاف وادي النيل، ومع ذلك، فقد تفاءلت واستبشرت بزيادة عضو جديد في كنف الجامعة العربية ثم الهيئة الأممية كصوت أضافي يمكن استغلاله في تأكيد القضايا العربية والإسلامية وهذا بظهور دولة عربية جديدة تمثلت في السودان، كما أملت أن تكون عونا لمصر وعونا لغيرها من الدول العربية؛ "سيكون السودان الحر الناهض، بحول الله، عضوا من أبرز أعضاء الجامعة العربية، وسيكون الأخ الشقيق لمصر العزيزة، يمد لها يمين الإخلاص والوفاء والعمل النافع المشترك، بما يوحّد وادي النيل عملا، إن لم يوحده سياسة، وبما يجعل القاهرة والخرطوم تواجهان أحداث السياسة العربية والسياسة العالمية، بوحدة في الرأي ووحدة في السعي

(1)– بمناسبة عيد رأس السنة، المقترن بِعيد استقلال السودان الذي عاش نحو نصف قرن تحت ضغط الاستعمار الإنكليـــزي، فالبصائر تقدّمت إلى الوالي العام في الجزائر جاك سوستيل، هدية ممتازة، تمثلـــت الراية السودانية الجديدة، وترجو منه خالص الرجاء أن يُعلّقها في مكان بارز من مكتبه، حتى يراها في كل وقت وفي كل حين، وخاصة قبل أن يلقى خطبه، وقبل أن يدلي بتصريحاته الخرقاء، ضد الجزائر وحريتها وكرامتها، لجريدة كومبا Combat". البصائر، ع: 348، المصدر السابق، ص 1.

(2)– البصائر، ع: 348، المصدر السابق، ص 01.

(3)– المصدر نفسه، ص 1.

والعمل، حتى لكأنهما دولة واحدة، وسيكون السودان المستقل الشريف، معززا لهذه الواجهة المتسعة التي شملت العديد من أمم الدنيا، والتي تسعى لتحرير البقية الباقية من بلاد العلام تحت نير الاستعباد الأجنبي، والحكم الاستعماري، حتى يجيء يوم قريب بحول الله، تكون فيه كل أمم الدنيا متمتعة على قاعدة التساوي التام، بنعمة الاستقلال والحرية والشرف"[1].

وبعدما بسطت ج ع الرؤية المستقبلية للسودان الجديد واستشرافها لدورها المكمِّل للقضايا العربية العادلة، عبّرت على مشاعرها ومشاعر الجزائريين الأحرار تجاه السودان شعبا ودولة وتقدمت له بأحر التهاني وأفضل الأمنيات لبناء دولة مع غدٍ مشرق؛ "فالبصائر، ومن ورائها الأمّة الإسلامية الجزائرية قاطبة، تتقدم إلى الشعب السوداني، المجاهد النبيل، بأزكى عواطف الأخوّة والصداقة؛ وتقدم له باقات التهاني المباركة، مؤلفة من الورود الحمراء القانية، التي سقيت بدماء الشهداء الأبرار، لفحتها شمس الكفاح المنعشة[2].

ب–برقيات جمعية العلماء بمناسبة تحرر واستقلال السودان:

وبمناسبة هذا الحدث، استقلال ونيل حرية السودان، وإعلان سيادته، قامت جمعية العلماء بإرسال برقية تهنئة دولة السودان الجديدة[3] جاء فيها؛ إلى السيد إسماعيل الأزهري، رئيس حكومة السودان الخرطوم: " يَسُرُّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في هذا اليوم السعيد أن تُقدِّم باسم الشعب الجزائري لكم وللشعب السوداني الشقيق تهانيها القلبية المُخلصة، وترجو أن تكون الجمهورية السودانية المستقلة عاملا عظيما بين الشعوب الحرّة التي تكافح من أجل حُرِّية سائر الأمم، ومقاومة عناصر الشرّ والتخريب، والعمل لفائدة السلام وخير الإنسانية جمعاء، وِفقا لتعاليم الإسلام العالية.. وتفضلوا بقبل عظيم الاحترام والود والتقدير"[4].

---

(1)– نفسه.

(2)– البصائر، ع: 348، المصدر السابق، ص 01.

(3)– كما تناولت جمعية العلماء استقلال السودان في نثر وقصائد الشعراء الجزائريين على غرار محمد العيد آل خليفة الـــذي تناول استقلال السودان بقصيدة حماسية من 60 بيتا شاد فيها بحق السودان في نيل حريته واستقلاله وتمنياته للشعب الســـوداني كامل الأمن والأمان والسعادة وبناء وطن ينظم إلى كافة الأوطان العربية .. كان مطلعها :

فوز سرت بمدينه الركبان فالشرق مغتبط به جـــــذلان

والنيل صاخبـــا ومصفقـــا طربا فترقص حوله الشطـــآن

ما أسعد السودان باستقلاله فـــاليوم يرفع رأسه الســـودان

عن: محمد العيد آل خليفة، استقلال السودان، البصائر، ع:355، 12 رجب 1375هـــ / 24 شباط فبراير 1956، ص 03.

(4)– عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نائب الرئيس العربي التبسي، البصائر، ع: 348، المصدر السابق، ص 1.

وعلى إثر هذه الرسالة قامت حكومة السودان الجديدة ببعث برقية إلى جمعية العلماء تشكرهم على تعاطفهم وتهنئتهم التي قدّموها باسم الشعب الجزائري إلى الشعب السوداني الشقيق فقد تفضلت رئاسة حكومة السودان الحرّ المستقل، بإرسال الجواب التالي على برقية جمعية العلماء:

((الشيخ العربي التبسي، نائب رئيس جمعية العلماء؛ " لقد أمرني سيادة إسماعيل الأزهري رئيس حكومة السودان بشكركم الشكر الحار على ما تفضّلت به جمعية العلماء المسلمين من تهنئة السودان بمناسبة إعلان استقلاله، ولكم عظيم التقدير والاحترام. "محمد عثمان المفتي رئيس ديوان الوزير الأول"[1].))

وانطلاقا من هذه البرقية يمكن القول بأن ج ع كانت ذات صيت واسع لدى الأقطار العربية بسبب اهتمامها لمختلف قضاياها بمختلف الميادين خاصة السياسية لأن الجانب السياسي أكثر تأثيرا منه على الميادين الأخرى، وهذا ما جعلها تتبادل الاهتمامات بين العرب وقادته حرصا منها على تحقيق الاعتصام العربي انطلاقا من الاهتمام الحزبي والسياسي من الجزء إلى الكل والكل إلى الجزء.

رغم كل هذا كانت تأمل أن يكتمل استقلال السودان عن الاستعمار بالاتحاد مع مصر فهذه الرؤية تعتبرها كانت الأفضل لكل من مصر والسودان كما كانا قبل الاحتلال البريطاني، " ولقد كنا وكانت الكثرة من العرب أجمعين تود لو أن السودان أعلن مع استقلاله، وِحدته مع الدولة المصرية ليجمع بين طرفي وادي النيل، ويؤلف وحدة من المنبع إلى المصب، ولكن أهل مكة أدرى بشعابها"[2]

فهذه المقولة الأخيرة تدل على عدم معارضة اختيار السودان لقيام دولته دون اتحاد سياسي مع مصر على غرار باقي دول العالم العربي، فالمهم عند جمعية العلماء أن الاستعمار اندحر وخاب وأصبح السودان كغيره من البلدان العربية المشرقية يتمتع بالحرية والاستقلال. هذا حتى وإن كانت ج ع تحب فكرة الاتحاد، ولكن ما قررته السودان أفضل من بقائها تحت سيطرة أجنبية.

ومما سبق حول مواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من مختلف القضايا والمسائل السياسية للعالم العربي، تبيّن أن هذا الاهتمام كانت له دوافعه المتمثلة أساسا في الروابط المتينة بين كل الأقطار العربية، فالعروبة لدى ج ع كانت تراها مسألة يجب أن تكون فوق كل اعتبار ماديا أو معنويا.

لذلك كان تفاعلها تفاعلا إيجابيا يتميز بالحرقة والشدة في طرح رؤاها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتسلط الاستعماري ودوره في الهيمنة على قضايا التحرر والاستقلال.

لذلك ما جعل ج ع تتابع بالتفصيل الشديد لمجريات القضية الفلسطينية، فقد كانت تعتبرها قضية القضايا لدى كل عربي ومسلم ولمكانتها المقدسة لديهم. فكيف لا وهي بالنسبة للاستعمار الغربي وربيبتهم اليهود ينظرون لفلسطين والقدس أهم منطقة في العالم.

---

(1)– محمد عثمان، جواب حكومة السودان، البصائر، ع:351، 14جمادى الثانية 1375هـ/27 كانون الثاني يناير 1956م، ص1

(2)– البصائر، ع:351، المصدر السابق، ص 01.

الفصل الخامس

قضيّة القضايا _ فلسطين

المبحث الأول: فلسطين والاحتلال اليهودي (فلسطين واليهود)

المطلب الأول: أهمية فلسطين لدى الجزائريين

المطلب الثاني: مسألة تقسيم فلسطين

المطلب الثاني: المواقف المتخاذلة حول فلسطين

المطلب الثالث: الحرب العربية الصهيونية (اليهودية)

المبحث الثاني: فلسطين بين النكبة والهدنة العربيتين

المطلب الأول: انهزام العرب

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية والهدنة العربية

المبحث الثالث: مسألة اللاجئين ودور الإغاثة

المطلب الأول: قضية اللاجئين

المطلب الثاني: جمعية العلماء وإعانة فلسطين

المبحث الرابع: جمعية العلماء بين القضية الفلسطينية والجامعة العربية

المطلب الأول: فلسطين بين الاحتلال اليهودي والجامعة العربية

المطلب الثاني: ماهية الجامعة العربية لدى ج ع

المطلب الثاني: الخلاف العربي

المطلب الثالث: الثورة العربية و هـ.أ.م

كان واقع –خطر– اليهود وأثره على فلسطين ذو وقع كبير على العرب والمسلمين خلال الثلاثينات، ولكن ازداد الوضع من السوء إلى الأسوأ خاصة بعد ح ع2، وظهور حلفاء جدد لليهود وعلى رأسهم و.م.أ مما زاد في حدة ووضعية هذه القضية أكثر، خصوصا بعد انسحاب انجلترا من فلسطين وقِيام الكيان الصهيوني في فلسطين أمام مرأىً ومسمع المجتمع الدولي خلال 1948.

ومن هذا قد ازداد موقف ج ع أكثر فأكثر لمساندة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني باعتبار أن ج ع خلال هذه الفترة من الأربعينات وبداية الخمسينات كانت الوضعية مختلفة عمّا كانت عليه، فأمّا بالنسبة للجمعية هو فقدانها لزعيمها وأحد أعمدتها وركائزها الأوائل الشيخ ابن باديس، وأمّا بالنسبة لفلسطين فقد أصبح واقعها أسوء كما هو الحال للجمعية، ولكن على العموم فإن لـــــ ج ع مواقف جِدُّ مشرِّفة حول هذه المسألة وهذا ما تبيِّنه مقالات أعضائها ومحبيها في صفحات جريدتها البصائر منذ 1947 حيث قلَّ ما نجد عددا من أعدادها لا يتناول فلسطين خاصة، والعالم العربي والإسلامي عامّة.

بالإضافة إلى تطرقها إلى مسألة الجامعة العربية في الإطار الإيجابي المتعلق بالاتحاد والتكاتف في وجه الأزمات والقضايا المشتركة، في إطار النهوض بالعالم العربي من جهة ومناهضة الإمبريالية الاستعمارية من جهة ثانية.

المبحث الأول: فلسطين والاحتلال اليهودي (فلسطين واليهود)[1]

موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من قضية فلسطين ليس وليد الأربعينات من القرن الماضي، بل سبق ذلك خلال الثلاثينات في فترة رئاسة الإمام ابن باديس، وهذا ما أشارت إليه العديد من التقارير الفرنسية التابعة لشرطة الاحتلال في مختلف مناطق الوطن خاصة الجزائر العاصمة قسنطينة وهران وتلمسان عنابة.. إضافة إلى ما نُشِر في مجلة الشهاب والبصائر وعن طريق المحاضرات والخطب المسجدية وغيرها، لِما لفلسطين أهمية بالغة لدى المسلمين بصفة خاصة، باعتبارها أحد القواسم المشتركة للعرب والمسلمين. فكانت قضية فلسطين بالنسبة للجزائريين عامة ولجمعية العلماء هي قضية القضايا..

المطلب الأول: أهمية فلسطين وحقيقتها لدى الجزائريين (جمعية العلماء)

فالجزائر[2] كغيرها من بلدان العالم العربي والإسلامي –حتى وإن كانت تحت الاستعمار– حاولت أن تُسهم في مناهضة الفكر الصهيوني وكشف مخططاته في بلاد المشرق العربي، فكانت الحركة الوطنية وعلى غرار حزب الشعب"[3] الذي راح يعمل في أوساطه بتقريب وجهة نظره حول مسألة فلسطين آنذاك بالقيام بعدة إجراءات وخاصة جمع التبرعات لفائدة الفلسطينيين، فإن ج ع كانت من السبّاقين في ذلك حسب ما أشار إله الأستاذ يوسف مناصرية من خلال الوثائق الأرشيفية (تقارير بوليسية خلال 1936 – 1938) والتي تتحدث عن نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن طريق أعضائها ومكاتبها في كل من العاصمة وعنابة وقسنطينة الذين ساهموا في القيام بإيضاح الصورة الغائبة عن أذهان الجزائريين بحقيقة ما يدور في أراضي فلسطين وما يحيكه اليهود بتواطؤ الأوروبيين، كما أن مجمل الأعمال لـــــــ(ج ع) تركزت بعد التعريف بهذه القضية هو جمع التبرعات عن طريق الاكتتاب لفائدة فلسطين داخل الجزائر وحتى في بعض المدن الفرنسية كمرسيليا عن طريق أعضائها وعلى رأسهم الفضيل الورتلاني والشيخ سعيد صالحي[4].

فكان الإبراهيمي من أبرز رجال ج ع تقريبا لصورة الجزائر للمشرق والمشرق للجزائر، فكان يحاول وصل ما يجري بالمشرق العربي بما يحدث في المغرب العربي إيمانا منه بوحدة مصير هذه الأقطار العربية وترابطها، وتجانس مشاكلها. فقد كتب عن الحجاز والمدينة المنورة وبلاد الشام وخص القضية

---

(1)– من مقالات الإبراهيمي التي تم العثور عليها، من طرف نجله أحمد طالب الإبراهيمي، وكان قد كتبها في القاهرة خـــلال 1954. الإبراهيمي، الآثار، ج 4، المصدر السابق، ص 390 – 398.

(2)– بعد مختلف الجرائم التي قام بها الصهاينة قبل 1948 وما بعدها في حق الفلسطينيين من خلال جـــرائم القتـــل والإبـــادة الجماعية، أصبحت حديث كل الأوساط الاجتماعية إسلامية وعربية كانت أم حتى أوروبية، فكانت ردود الفعل العالمية والعربية الإسلامية تختلف وتتباين من دولة إلى أخرى ومن قطر إلى آخر..

(3)– بعض وثائق حزب الشعب الجزائري حول لجنة الدفاع عن فلسطين العربية، انظر يوسف مناصرية، دراسات وأبحـــاث في المقاومة والحركة، الوطنية، المرجع السابق، ص 173 – 185.

(4)– يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث، المرجع السابق، ص ص 173 – 185.

الفلسطينية بأوفر ما كتبه كاتب مغربي، كما كتب عن مصر، والعراق ، إضافة إلى كتاباته عن أقطار المغرب العربي، وتونس والمغرب الأقصى وليبيا، كل ذلك من أجل تأكيد اللحمة العربية وانطلاقا من شعوره بالانتماء إلى الأمة العربية، وانتماء الشعب الجزائري إلى هذا الوطن الأرحب الذي يمتد من المحيط إلى الخليج[1]. وهو من هذا المنطلق يتوحد مع كل القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين[2].

فاعتنت الجمعية بالقضية الفلسطينية واعتبرتها جوهر الصراع الحضاري في الشرق الأوسط، وقد اتخذت هذا الموقف من باب الشعور بالمسؤولية، واستفادت من معاناة المُجرِّب لداء الاستعمار المرير الذي أصاب الجزائر قبل أختها فلسطين. وكانت الجمعية تعرف جيدا اختلاف الأهداف والأبعاد بين الاستعماريين، كما كانت تدرك أوجه التوافق بينهما إذ تعرضت فلسطين مثل أختها الجزائر في السابق، إلى محاولة السلخ النهائي عن جسم الأمة العربية ومثلها حاولت فرنسا زرع شتات الأوروبيين على أرض الجزائر عملت الصهيونية[3] على تمركز يهود العالم في الأرض الفلسطينية[4].

ولهذه الأسباب جاء موقف جمعية العلماء بصفة خاصة والجزائريين بصفة عامة من القضية الفلسطينية مستمدا من تجربة عميقة ومعرفة أكيدة لمخططات الاستعمار الهدامة. وظهر اهتمام العلماء بالقضية الفلسطينية في المقالات التي نشرتها جريدة البصائر، لسان حال جمعية العلماء، وكان لتلك المقالات أثرها البليغ في أقطار المشرق العربي وفي أوساط كتابها ومثقفيها[5].

وكان لجريدتي الشهاب والبصائر دور هام في إبراز أخبار فلسطين، ومازال مقال ابن باديس في 1936 يحذّر العرب والمسلمين من مغبّة تغافلهم عن فلسطين قبل الاحتلال الصهيوني بأكثر من عشر سنين،

---

(1)– محيي الدين صابر، محمد البشير الإبراهيمي والدعوة القومية، الشيخ الإبراهيمي بأقلام معاصريه، مصدر سابق، ص 110.

(2)– محيي الدين صابر، المصدر نفسه، ص 110.

(3)– الصهيونية كإيديولوجية بدأت ملامحها جرّاء العوالم الاجتماعية والاقاصادية منذ القرن السادس عشر الميلادي إلى غاية القرن التاسع عشر حيث بدأت تتبلو الفكرة الصهيوينية ذات المنحى السياسي، كحركة سياسية تعمل على تحقيق كيان سياسي لليهود في أرض فلسيطن بزعمهم أنها أرض الميعاد.. وكلمة صهيونية اشتقها الكاتب اليهويد النمساوي ناثان برنباوم (1864–1937) من كلمة صهيون ليصف بها هذا الاتجاه السياسي الجديد بين صفوف اليهود وغيرهم.. التي تبلورت في تهجير اليهود من العالم إلى فلسطين خصوصا بعدما ظهر هرتزل عام 1896 الذي عمل على الاستعانة بأغنياء العالم الغربي بداية من روتشيلد وآخرين.. حتى عقد أول مؤتمر صهيوني في بازل بسويسرا عام 1897، إلى أن جاء عام 1917 أين قررت الحكومة البريطانية على لسان بلفور بوعد اليهود بأرض فلسطين إلى أن بسطت لهم ذلك لظهور دولة الكيان الصهيوني عام 1948. عبد الوهاب محمد المسيري، الإيديولوجية الصهيونية دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، دار عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص ص153 – 154.

(4)– محمد مورو، بعد 50 عام من سقوط الأندلس 1492 – 1992م، الجزائر تعود لمحمّد صلى الله عليه وسلّم،صلى الله عليه وسلم، المختار الإسلامي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، د.س، ص 374.

(5)– محمد مورو، المرجع السابق، ص 375.

قائلا: "أيها العرب إما فلسطين وإما الموت"، كما كانت جريدة البصائر تنشر الإشعار والاستغاثات لفلسطين ورسائل الحاج أمين الحسيني وكل ما يتعلق بفلسطين[1].

وفي مقال آخر بالشهاب، كتب فيه تحت عنوان " فلسطين الشهيدة" تحدث فيه عن حال اليهود في ظل الإسلام وما كانوا ينعمون به من حرية المعتقد ورخاء العيش ومن حماية الإسلام لمقدساتهم؛ إلا أن حالهم اليوم تغير بين الأمم المسيحية، وما لاقته من اضطهاد وحظر دخول " وها هم اليهود اليوم قد شردتهم ألمانيا ومن قوانينها الجديدة عليهم بيع أملاكهم ببرلين بالمزاد العام ومنعهم في المستقبل من الامتلاك، ومنعهم من صناعة الطب بتاتا، والحكومة اليونانية منعتهم من دخول أرضها ولو على سبيل السياحة، وإيطاليا أخذت في اضطهادهم بأساليب علمية دقيقة وسياسية قاتلة، وفرنسا أيضا قد هبت عليها هبات من هذه السموم ستصيب اليهود أو قد أصابهم شيء من لفحها"[2].

لكن فرنسا أخذت منحى مغاير لما كان يعتقده ابن باديس من اضطهاد اليهود في تلك الفترة، ففي خلال بدايات التحضير لخروج القوات البريطانية من فلسطين وما بعدها أثناء الاحتلال الصهيوني لها، بدأت تُعين اليهود المقيمين بالجزائر وحتى في المغرب وتونس على جمع التبرعات ثم مساعدتهم على تنقلهم إلى فلسطين في أكثر من خطوة، عكس ما قامت به فرنسا بمنع الجزائريين من جمع التبرعات للفلسطينين، كما سيتم تناول هذه المسألة في الورقات الموالية.

كتب الإبراهيمي قبل ست سنوات من تأزُّمِ قضية فلسطين مجموعة مقالات في جريدة البصائر كانت طلائعها مبشّرات تحتوي على تحميس للعرب في حرب اليهود، وبيان وحقوق العرب وأحكام الاستدلال عليها من التاريخ. وكشَفَ الأخلاق والطبائع اليهودية[3] وبثّهم للدسائس والمكائد في كل حركة يأتونها. ولكون الإبراهيمي كفرد جزائري يعي طبائع وأفعال اليهود سواء في الجزائر أو في غيرها وهذا ما شهد به تاريخهم الحافل منذ دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة النبوية، فقد قال الإبراهيمي في ذلك: "ولا عجب في استرسالي في تلك المقالات، فنحن الجزائريين بلونا من تلك المكائد ما جعلنا أفقه الناس في تلك المخزيات

---

(1)– شهرة شقري، الخطاب الدعوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، رسالة ماجستير غير منشورة، في الدعوة الإسلامية، جامعة باتنة، إشراف: أ.د. محمد زرمان، 2009. ص 157.

(2)– عبد الحميد ابن باديس ، الآثار، ج3، مصدر سابق، ص 551.

(3)– في حقيقة الأمر بالنسبة تُعتبر سلوكيات اليهود ذات طبائع غير محببة لدى الكثير من الناس سواء لدى المسلمين أو غيرهم، فقد ذكرهم الله عز وجل في القرآن الكريم بشتى الأوصاف والسلوكيات المرتبطة بالأخلاق غير الحميدة من حيث نقض العهود والمواثيق، تلبيسهم الحق بالباطل، الكذب على الأنبياء والرسل، القتل، والظلم وأكل الربا وأموال الناس بغير حق، الاعتداء، النفاق، النظر إلى أنفسهم خير البشر وما دونهم لا يصل حتى مرتبة البهيمية... ينظر: محمود عودة سليمان أبو طعيمة، "صفات اليهود في القرآن الكريم" بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في برنامج التربية، إشراف أ. طلال أحمد النجار، جامعة القدس منطقة رفح التعليمية، تخصص تربية إسلامية، فلسطين، الموسم الدراسي 2007/2006.

التي يأتيها اليهود في العالم، وتلك الطرائق في امتصاص أموالهم وتسخيرهم بالمال، وبراعتهم في الدعاية والتضليل وإنفاقهم الملايين في بث الفتن وإفساد الأخلاق"[1].

كما قال أيضا: "نحن أفقه الناس في الطبيعة اليهودية لأن يهود الجزائر من بقايا الجالية اليهودية التي هاجرت مع العرب عند الجلاء عن الأندلس، وقد عاشوا مع العرب المسلمين في الأندلس قرونا فرأوا فيها من حسن الرعاية ومن صنوف البِرِّ والكرَم ما وصلوا به إلى مراتب الكرامة وولاية الوزارة. وعاملهم المسلمون في أيام ملكهم معاملة الأخوة فلم يُمنعوا عن مال ولا جاه، فلما جاء طور الانتقام نالهم منه ما نال المسلمين، وكانت النزعة المسيحية في عداوة أعداء المسيح الأُول على أشدها[2].

فوصف الإبراهيمي بقضية فلسطين بالكارثة لأنها أحدثت أثرا عميقا في نفوس المسلمين والعرب ولأنّ الشعب الوحيد الذين يعلمون دسائس اليهود كونهم قد تطبّعوا بكل مكر وخديعة ولا أمان ولا عهد لهم، ومع ذلك تسايروا معهم (خاصة الحكام والسياسيون)، وملخّص ذلك فيما قاله: "كارثة فلسطين من أعمق الكوارث أثرا في نفوس المسلمين الصادقين، وجميع الكوارث التي حلّت بالمسلمين عدل من الله تخفى على البسطاء أسراره، وتظهر للمتوسمين أسبابه، إلا قضية فلسطين فإن وجه العدل الإلهي فيها واضح سفر، ذلك أن العرب ومن ورائهم المسلمون لم يأخذوا فيها على غرة، بل كانوا يحيطون علما بنيّات اليهود ومطامعهم في إقامة دولة في أرض الميعاد، وتحقيق حلمهم القديم الذي تزوّدوا به من يوم خرجوا من فلسطين أذلة صاغرين في سَبْيِ بابل، وما زالوا يغذون أبناءهم جيلا بعد جيل بعودة ملك إسرائيل إلى بنيه، ويسندون أوهامهم فيه إلى نصوص دينية ووعود إلهية على لسان بعض أنبيائهم افتراها أحبارهم، وأيّدونا بتلك الوعود المصطنعة لترسخ في مستقر العقائد من أبنائهم ويتوارثونها فيما يتوارثون[3].

وردا على مزاعم اليهود بأن فلسطين لهم، برهن على أنها لم تكن لهم أصلا لا شرعا ولا تاريخيا وأن العرب والمسلمون قد حرروها من سيطرة البيزنطيين، كما ذكّرهم على أنه بتحرير فلسطين والقدس من أيدي الصليبيين إنما هو كان تحريرا لليهود أيضا، فقد قال في هذا الموضوع: " إنّ أجدادنا لم يأخذوا فلسطين من يد اليهود وإنما أخذوها غلابا من أيدي الروم وحرروها من استعمارهم، وفي تحريرها تحرير لليهود أنفسهم، فماذا ينقم اليهود منا؟ ولماذا ينتقمون منّا؟ ولماذا يجزون إحسانا لهم بالإساءة، ولماذا يستعينون علينا بأعدائنا وأعدائهم؟ إنه اللؤم المتأصل، والأنانية المركبة في الطباع المريضة، إن اللؤم قرين الضعف ودليله، فحيث ترى ضعف الطباع ترى لؤم الطباع، وقد جرت الدول الإسلامية في تاريخها الطويل على معاملة اليهود بالحسنى، معاملة إلا تكن معاملة عمَرية فهي بمقربة منها إلا في الفرط والندرة حينما ينقض اليهود عهدا أو يظاهرون عدوّا، وما أكثر ما يقع منهم ذلك لأنه طبيعي فيهم لا يكادون يصبرون عليه. ولقد كانوا

(1)– عبد الحميد بن باديس،الآثار، ج:3، المصدر السابق، ص 393.

(2)– المصدر نفسه، ص 393.

(3)– نفسه، ص ص 393 – 394.

يعيشون عند الاحتلال الفرنسي للجزائر مع العرب المسلمين معززين مكرمين ويزيدون عليهم باحتكار التجارة وبعض الصنائع وبالبراعة في طرق الاقتصاد، وكثير منهم دخل الجزائر مع الجاليات الأندلسية التي اختارت الجزائر وطنا لها. ولم يلقوا من الحكم الإسلامي إلا الرفق والإحسان، ولكنهم ما كادوا يخالطون الفرنسيين حتى تنكروا للمسلمين فقبلوا الجنسية الفرنسية دفعة واحدة بقانون كريميو[1] *CREMIEUX* الوزير اليهودي المشهور، ومنذ ذلك أصبح اليهود الجزائريين يتمتعون بالجنسية الفرنسية فازداد تنكّرهم للمسلمين وتفاقم شرّهم، وازدادوا جرأة على سلب أموال المسلمين وتفقيرهم تحت حماية القانون الفرنسي، وما ضمتهم فرنسا إلى جنسيتها إلا لتحقيق الغرض الاستعماري الذي لا يقدّر أحد قدرتهم عليه[2].

فمن الناحية التاريخية استهدفت بريطانيا منطقة فلسطين (القدس) أكثر من أيٍّ منطقة أخرى في الشام وركّزت اهتمامها بإطلاق الهجرة اليهودية وإطلاق يدهم في امتلاك الأراضي ومحاولة إضعاف العرب هناك، من أجل تكوين دولة يهودية فيما بعد[3].

فبعد الاحتلال الغاشم الذي شهدته فلسطين من طرف اليهود، إثر خروج الاستعمار البريطاني خلال 1948، تناولت جمعية العلماء هذا الحدث الجلل في مواقف عديدة يتجلى مظهرها في قوالب اجتماعية ودينية، ولكن أهمها موقفها السياسي من عملية الاستعمار (الاحتلال) اليهودي لدولة عربية إسلامية، فحاولت أن تُبدي رأيها وموقفها لا على أنه مجرّد مشكلة عربية جديدة فحسب، بل لأنها تدرك تمام الإدراك ما لخطورة هذا الحدث الكبير، فجمعية العلماء تعلم بأن العالم العربي أصيب بوخزة استعمارية جديدة في رقعة العالم العربي، ولأنه واقع اغتصاب وسلب جديد للعرب والإسلام.

ولعلّ أهم ما يمكن تناوله في مواقف جمعية العلماء في هذا الصدد، مختلف مقالات الشيخ الإبراهيمي الصادرة أغلبها في جريدة البصائر في شكل سلسلة جاءت بعنوان "دموع على فلسطين" ومما جاء فيها: "يا فلسطين؛ إن في قلب كل مسلم جزائري من قضيتك جروحا دامية، وفي جفن كل مسلم جزائري من محنتك عبرات هامية، وعلى لسان كل مسلم جزائري في حقك وكلمة مترددة هي؛ فلسطين قطعة من وطني الإسلامي الكبير قبل ان تكون قطعة من وطني العربي الصغير، وفي عنق كل مسلم جزائري لك – يا

---

(1)– كريميو أدولف هو إسحاق يعقوب كريميو (1796–1880). هو فرنسي من أصل يهودي، محامي وسياسي فرنسي وعضو في الدفاع الوطني (1870). وهو صاحب مرسوم كريمو الذي يمنح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر (1870).. عن موقع؛ مجموعة متاحف باريس: https://www.parismuseescollections.paris.fr/fr/musee-carnavalet/oeuvres/cremieux-adolphe-ne-isaac-jacob-cremieux-1796-1880-avocat-homme-politique#infos-principales

(2)– الإبراهيمي، الآثار ، ج4، المصدر السابق، ص 394.

(3)– أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، مج:3، إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الأمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، د.س، ص 612.

فلسطين – حق واجب الأداء، وذمام متأكد الرعاية، فإن فرط في جَنْبك، أو أضاع بعض حقك، فما الذنب ذنبه، وإنما هو ذنب الاستعمار الذي يحول بين المرء واخيه والمرء وداره والمسلم وقبلته[1].

كما اعتبرت أن الاحتلال اليهودي لفلسطين يرجع إلى منطلق ديني وعقائدي[2] أكثر منه احتلال أرض من أجل تعميرها؛ "إن الصهيونية فيما بلونا من ظاهر أمرها وباطنه نظام يقوم على الحاخام والصيرفي والتاجر، ويتسلح بالتوراة والبنك والمصنع وغايتها جمع طائفة قدر لها أن تعيش اوزاعا بلا وازع، وقدر لها أن تعيش بلا وطن ولكن جميع الأوطان لها، فجاءت الصهيونية تحاول جمعها في وطن تسميه قولا فلسطين، ثم تُفسِّره فعلا بجزيرة العرب كلها، فهو في حقيقته استعمار من طراز جديد في أسلوبه ودواعيه وحججه وغاياته، يجتمع مع الاستعمار المعروف في أشياء... وتعتمد قبل كل شيء على الذهب، تشتري به الضمائر والأرض والسلاح وتشتري به السكوت والنطق وتشتري به الحكومات والشعوب، تعتمد عليه وعلى الحيلة والمكر والتباكي والتصاغر في حينه، وعلى التنمّر والإرهاب في فرصته[3].

زيادة على تذكير العرب والمسلمين بأن فلسطين انتماؤها الأصلي هو عربية ذات عراقة أصيلة؛ " إن فلسطين أرض عربية لأنها قطعة من جزيرة العرب، وموطن عريق لسلالة من العرب استقرت فيها العرب أكثر مما استقر اليهود، وتمكن فيها الإسلام أكثر مِما تمكنت اليهودية، وغلب عليها القرآن أكثر ما غلبت التوراة، وسادت فيها العربية أكثر مما سادت العبرية، وما الانتداب الإنجليزي إلا باطل ليس من مصلحة العرب ولا من مصلحة اليهود[4].

إضافة إلى الإشادة بحقيقة الجزائر وعلاقتها بالعروبة مهما وضعته فرنسا الاستعمارية في الجزائر من تحريف الحقائق وتزييف تاريخ الجزائر، وتوضيح سياسة الاستعمار في تجزئة العرب جغرافيا وسياسيا حتى يخلخل ويزعزع الروابط العربية، كما أكدت البصائر على أن الجزائر ستظل مع قضايا العرب والمسلمين وقضية فلسطين ما بقيت العروبة تحيا فيها، فذكرت : " أيظن الظانون أن الجزائر بعراقتها في الإسلام والعروبة تنسى فلسطين أو تضعها في غير منزلتها التي وضعها الإسلام من نفسه لا والله، ويأبى لها ذلك شرف الإسلام ومجد العروبة ووشائج القربى، ولكن الاستعمار الذي عقد العقدة لمصلحته، وأبى حلها

(1)– الإبراهيمي، فلسطين، البصائر، ع: 05، 20 شوال 1366هـ/ 5 أيلول سبتمبر 1947م، ص ص 1 – 2.

(2)– فالصهاينة واليهود بصفة عامة يعتقدون بأن جبل صهيون الذي يقع شرقي القدس كان سيدنا دواود عليه السلام يتخذ منه معبدا وقصرا وحصنا. يُنظر: علي المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، سلسلة مراجع، دار سراس للنشر، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس، 1990، ص 21. .

(3)– البصائر، ع: 05، المصدر السابق، ص ص 1 – 2.

(4)– المصدر نفسه، ص 2.

لمصلحته، وقايض بفلسطين لمصلحته هو الذي يباعد بين أجزاء الإسلام لئلا تلتئم، ويقطع اوصال العروبة كيلا تلتحم، وهيهات هيهات لما يروم"[1].

لذلك فـــــــــــ ج ع ترى بأن هذه القضية ليست مقتصرة على بُعد جغرافي واحد بل يتعدى ذلك إلى كل مكان يتوجد به العربي والمسلم، لأنها من أكبر المحن التي أصابت العالم العربي أكثر من أي محنة أصيبت بها دولة عربية معيّنة، فالكل يهمُّهم أمرها. "أيها العرب إن قضية فلسطين محنة امتحن الله بها ضمائركم وهممكم وأموالكم ووحدتكم، وليست فلسطين لعرب فلسطين وحدهم، وإنما هي للعرب كلهم، وليست حقوق العرب فيها تنال بأنها حق في نفسها، وليست تنال بالهوان والضعف، وليست تنال بالشعريات والخطابيات، وإنما تنال بالتصميم والحزم وبالاتحاد والقوة"[2].

لذلك رأى الإبراهيمي ضرورة الاتحاد والتكاتف فيما بين العرب والمسلمين في إطار جماعي موحّد، حتى يستطيعوا مواجهة تكاتف وتضامن اليهود ومن يقف وراءهم من الدول الاستعمارية الأخرى. فقال: "إن الصهيونية وأنصارها مصممون، فقابلوا التصميم بتصميم أقوى منه، وقابلوا الاتحاد باتحاد أمتن منه"، وختم رأيه ببيت شعري له أكثر من دلالة حول ضرورة الاتحاد والتحام العالم الإسلامي حكومات وشعوبا إذا أرادوا الانتصار على أعدائهم عامة الوقوف في وجه الصهيونية خصاة، حيث قال:

وكونوا حائطا لا صدْع فيه *** وصَفًّا لا يرقع بالكسالى[3]

المطلب الثاني: مسألة تقسيم فلسطين[4]

عندما تم بعث لجنة أممية مختصة في الفحص في قضية فلسطين بمدينة جنيف، تناولت جمعية العلماء هذا التقرير، بعدما فحصته وحللته على أنه من أفظع وأخطر التقارير التابعة لهيئة الأمم المتحدة، يتعلق خصوصا بمشروع تقسيم أحد الدول العربية ألا وهي فلسطين، فهذا التقرير قامت جمعية العلماء بتلخيصه ونشرته في جريدتها البصائر، حتى يتسنّى للجزائريين والمغاربة والعرب إدراك حقيقة ما تحُوكُه الدول الغربية ضد العرب والإسلام، وملخّص ذلك حسب ما جاء في البصائر[5] :

- **أولها:** قسمة فلسطين الضيقة الصغيرة إلى ستة من المناطق، ففي الشمال منطقة اليهود ومنطقة العرب، وفي الوسط منطقة لليهود ومنطقة للعرب، وفي الجنوب مثل ذلك. واجه د رجال اللجنة أنفسهم في تحديد هذه المناطق، بحيث جعلوا الجهات التي خصصت لليهود تشمل أغلبية البلادة الساحلية، وأخصب وأغنى الجهات الداخلية، ثم جعلوا مناطق الجبال ومناطق الرمال، والمفاوز والبيداء للعرب؛

(1)– البصائر، ع: 05، المصدر السابق، ص ص 1-2.

(2)– البصائر، ع: 05، المصدر السابق، ص 2.

(3)– المصدر نفسه.

(4)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 06، الجمعة 27 شوال 1366هـ/13 أيلول سبتمبر 1947، صص4-5.

(5)– البصائر، ع: 06، المصدر نفسه، ص 5.

- **ثانيا**– تتألف من مجموع الجهات المخصصة لليهود دولة يهودية مستقلة، ذات سيادة لغتها العِبرية، وديانتها الإسرائيلية، لها جنس يحميها، ولها علم يرفرف عليها، كما تتألف من الجهات العربية، دولة ، عربية على غرار الدولة السالفة، على أن ينشأ اتحاد نقدي وجمركي بين الدولتين، وتكون كل واحدة منهما ذات دستور ومجلس نيابي ديموقراطي؛
- **ثالثا**– تُفتح أبواب الهجرة اليهودية للأرض المقدسة على مصراعيها، ويسمح لنحو الربع مليون إسرائيلي بالاستقرار فوق أديم دولة صهيون، وتكون الهيأة اليهودية المالية هي التي تتولى اختيار المهاجرين من بين الذين يستحقون الأولوية؛
- **رابعا** – بيت المقدس لا تكون ضمن الدولة العربية، ولا ضمن الدولة العِبرية، بل تكون ذات نظام خاص بها، وتكون بلدة مستقلة ضمن الاتحاد الفلسطيني، يتولاها حاكم من هيأة الأمم المتحدة، لا يكون عربيا ولا يكون يهوديا؛
- **خامسا**– عندما يتم تنفيذ هذا البرنامج وتصبح رقعة الشطرنج الفلسطينية حقيقة واقعية، ويتم أمر دستورها واتحادها، ينتهي أمر الوصاية الإنجليزية، وتصبح فلسطين الاتحادية دولة مستقلة، تقبل عضوا ضمن هيأة الأمم المتحدة.

فكانت ترى ج ع بأن العرب لا يكفيهم الشجب والتنديد وعدم الموافقة قولا على الورق فقط، بل كانت ترى بأنه حان وقت الفِعل، وأقلّه الانسحاب جماعيا من هيئة الأمم المتحدة، باتخاذ موقف واحد، وقد ذكّرت كل البلدان العربية الأعضاء في هيئة الأمم وهي كل من السعودية، مصر، سوريا، لبنان، اليمن، والعراق.. كما ذكّرتهم أيضا بالصمود في وجه كل التدابير وراء التقسيم، لأنها كانت تأمل بأن هذه القضية لا تخصُّ العرب وحدهم، بل العالم الإسلامي كذلك، وعلى رأسها تركيا، وإيران، وغيرها..؛ "إننا لقد ألِفنا من العرب مثل هذه الأقوال، في مثل هذه المناسبات، فهل يقدّر لنا أن نراها اليوم تخرج من قبيل الهذر إلى حيز القوة والتنفيذ؟، فهل ينسحب نواب الدول العربية من المجلس، فيعتزل العرب أجمعون هيأة الأمم المتحدة ويتخذون الموقف الذي تُوجبه الحالة عندئذ؟.. إننا نحن نتطلع لما هو وراء ذلك..إن هيئة الأمم المتحدة لا تشمل نواب الدولة العربية التي أسلفنا ذكرها، فحسب، بل هي تشمل إلى جانبهم نواب الدول الإسلامية المستقلة بأنحاء العالم وتضمن نواب الدولة التركية، والدولة الإيرانية والدولة الأفغانية وقريبا دولة الباكستان.." [1]

ومن استقرائها لهذا الوضع تساءلت مستبشرة إذا تحقق ذلك فإنه ربما تنقلب العاقبة على اليهود؛ " فهل تتقلب يومئذ مسألة فلسطين، كما هو الواجب، فتصبح قضية إسلامية عامة بعد أن وقع اعتبارها سياسيا، إلى يومنا هذا قضية عربية بحتة؟"[2].

(1)– البصائر، ع: 06، المصدر السابق، ص 4.

(2)– البصائر، المصدر السابق، ص 04.

كما حرّض توفيق المدني العرب على استخدام القوة لتمكينهم من الحفاظ على فلسطين؛ " فالقوة وحدها هي التي مكنّت اليهود من أرض فلسطين فأصبح لهم فيها ما يزيد عن النصف مليون رجل،.. بالقوّة وحدها، القوة لا غير، هي التي تمكّن العرب من الاحتفاظ بذلك التراث المقدس الذي هو قلب العروبة وكبد الإسلام.."[1]

أولا– فلسطين بعد التقسيم:

بعدما أسفر اجتماع ه.أ.م على أمر تقسيم فلسطين بالموافقة إثر التصويت على هذا القرار، قامت ج ع مُنددة لأمر هذا القرار وهذا الموقف الدولي المتخاذل، ليس بالنسبة للدول الكبرى صاحبة القوة وإنما لامت كل الدول العربية والإسلامية، لأنها كانت ترى فيهم هم السبب الأول والأخير لِما آلت إليه فلسطين، لماذا لأنها رأت بأنهم هم من ساهم في هذه القضية بطريقة مباشرة وغير مباشرة وعن جهل لما يَحيكُه أعدائهم في الداخل والخارج، فمن حيث الداخل باعتبارها دولا تحت الانتداب والاستعمار، فهم منقسمون مجزؤون غير موحدون، وأعدائهم متفاهمون عليهم، فقد وجهت رسالة عتاب واستهجان واستغراب حول قضية فلسطين قبل وأثناء ذلك الوعد المشؤوم الذي كان للعرب عِلمٌ به "وعد بلفور[2].

فرأى الإبراهيمي على أن العرب عندما كانوا يدركون بأن الانجليز كغيرهم من الاستعماريين لا وعود لهم وهذا ما أقرّه التاريخ، لكي تجتمع الكلمة وتتحد الأفكار في مناهضة الاستعمار وتحديد المصير العربي فهو مصير مشترك لا يقتصر على البلدان المستقلة وحدها، فحتى الشعوب العربية المستعمر لها حق نصرة فلسطين ولك منطقة من العلام العربي إضافة إلى دعوة ج ع على لسان رئيسها آنذاك بالعمل المسلح لصد هذا العدوان المحتمل إذا ما طالبت الدول العربية عدم تطبيق قرار التقسيم على أرض الواقع، ولأن اليهود مستعدون منذ أمد عدة وعتادا لأي رد فعل محتمل من العرب والمسلمون.

ولذلك جدَّد الإبراهيمي جهده في توضيح رؤية ج ع وموقفها من حال العرب آنذاك، فقال: "كان الواجب أن يعمل من يوم الوعد لا ينقض الوعد فنجمع الشمل المشتت والهوى المتفرق، ونحارب الواعد والموعود بالسلاح الذي يحاربوننا به، فلو كنا ممن يفكر ويقدر ويأخذ بالأحوط الأحزم لبدأنا من أول يوم بالإعداد والاستعداد. فأعدو المال وأعددننا العلم واستعددنا بالصناعة، فاليهود كان أقدر منن العرب والمسلمون في ذلك كله، فاستعدوا لا بالأموال والاحتجاجات التي هي سلاح الضعفاء، ولكن بمصانع العقول، وبمقابل الأسلحة والعتاد وبالمال، أما وإننا لم نفعل فلنعتبر أن صدمة التقسيم القاسية العنيفة هي تأديب إلهي، وأن العروبة لفي حاجة إلى ذلك الطراز العالي من بطولة العرب، وأن الإسلام لفي حاجة إلى ذلك النوع

(1)– المصدر نفسه.

(2)– مع العلم أن وعد بلفور في الحقيقة لم يكن يدعو إلى وعد اليهود بإقامة دولة في فلسطين فقط، بل كان قد وعد الشـــريف حسينا بخلافة شاملة إذا تخلوا عن الخلافة العثمانية، البصائر، ع:21، 21 ربيع الأول 1367هـــ/ 02 فيفري 1948م، ص1.

السامي من الموت في سبيل الحق ليحي الحق"[1]. بالإضافة إلى تذكيره للعرب بالخيانات الأبدية لليهود[2] منذ أمد، بعدم وفائهم للعهود ولا المواثيق[3].

ثانيا– الخلاف بين الدول الكبرى حول مسألة التقسيم:

رأت ج ع بأن ما خرج به اجتماع مدينة "لوكس"[4] لم يأت على تفاهم بين هذه الدول المجتمعة من أجل حل عاجل لقضية فلسطين فقد عجزوا عن إيجاد الحل المرجو، لكن أمريكا اقترحت وصاية جديدة بعد انجلترا لكن العرب لم يوافقوها وغيرها كروسيا وفرنسا، فروسيا رأت تنفيذ التقسيم ولو بالقوة، أما فرنسا فرأت أن يترك الحل كما هو للعرب واليهود لبعضهم البعض حتى تشتعل النيران بينهما، لإدراكها أن الهزيمة ستكون لليهود لأنها تزعم أن الهمّ المشترك هو القدس هو ما يجب حمايته وأن يترك الباقي تحت غلبة الفريقين[5].

وقفت إلى جانب ما قام به الملك عبد الله ملك شرق الأردن لمّا بعث إلى اليهود عن طريق ه.أ.م بإنذار سلبي يفرض عليهم فكرة السلام والعيش وفق الإخاء والسلام مع العرب والمسلمين على أرض فلسطين، لهم كافة الحقوق وعليهم سائر الواجبات ضمن دولة عربية فلسطينية، ويعترف بامتياز إداري للمناطق التي يشكل فيها اليهود أغلبية مطلقة، شرط آليات الهجرة، فهي ترى أنّ مثل هذا الموقف من طرف الملك عبد الله لهو من أهم الخطوات إن تمَّ قبلوها جليلة وهادفة تدل على أن العرب غير متعصبين عكس ما كانوا يدعون على العرب زورا وبهتانا.. لأنها ترى بأن هذا الحل لَجِدُّ معقول يعمل على إيجاد سبيل لهذه القضية ستتفق عليها جميع الدول العربية فهو يحفظ السلام الذي جاءت به ه.أ.م، إلا أن هذا الحل رأت فيه استحالة قبوله من طرف اليهود وهذا ما سيؤدي إلى تصادم الطرفين، وبالتالي فقد رأت أنّ من الضروري الاستعداد أكثر من اللازم والحرص الشديد على مواجهة محتملة بعد 15 ماي 1948[6].

---

(1)– الإبراهيمي، ونعود إلى فلسطين(1)، البصائر، ع: 21، 21 ربيع الأول 1367هـ/02 شباط فبراير 1948م، ص ص1–2

(2)– كما بيّنه القرآن الكريم في كثير من المواعظ مع مختلف الرسل، وعلى رأسهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم..

(3)– الإبراهيمي، ونعود إلى فلسطين(2)، البصائر، ع: 22، 28 ربيع الأول 1367هـ / 09 شباط فبراير 1948م، ص01.

(4)– بعد البحث اتضح أن هذه المدينة تقع في ولاية آيوا في الولايات المتحدة الأمريكية.

(5)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 35، 01 رجب 1367هـ / 15 ماي 1948م، ص 05.

(6)– توفيق المدني، إنذار (منبر السياسة العالمية)، البصائر، ع: 35، المصدر نفسه، ص 05.

المطلب الثالث: المواقف المتخاذلة حول فلسطين

أولا– المواقف العربية:

أ. موقف ج ع من بعض القبائل العربية إزاء قضية فلسطين:

حول ما أسمته شيوخ العرب في بلاد المشرق، المحسوبين على قبائل العرب الهاشمية[1]، ففي الوقت الذي كان لا بُد من تضافر الجهود العربية من أجل الاتحاد حول كلمة واحدة تجاه ما يحصل وسيحصل لفلسطين، قام أحد زعماء العرب "الأمير عبدا لله ملك شرق الأردن" بخرجة جريئة يطالب فيها سكان الشام بالالتفاف حوله من أجل ضم مختلف بلاد الشام من سوريا ولبنان.. حول ما أسماه (سوريا الكبرى)، ومما جاء في البصائر حول ذلك؛ "ترى هذا السيد، وهو ربيب نعمة الإنجليز[2]، وولد سياستهم العتيقة، لا يتورّع في ساعتنا الحاضرة، عن تكدير الصفو بإثارة قضية سوريا الكبرى، وإشغال العرب عن قضية فلسطين المقدسة.. فهذه الرغبة الملحّة من عبد الله، إن كانت تجد بعض الهوى في نفس طائفة من أبناء الشام الذين يتبعونها إما حبا في وحدة العرب أو طمعا في جاء الملك وألقاب البلاط.. والملك عبد الله ينادي بأنه لا يريد ذلك إلا لخير العرب، ولجمع كلمة العرب، ويهيب بالأمّة السورية مباشرة، ناسيا أنها أمّة مستقلة ذات دولة وذات سيادة، يريد منها أن تسعى سعيها بنفسها لتقيم أركان دولة سوريا الكبرى، ومعنى هذا بالعربي الفصيح؛ هو يدعو شعب سوريا للثورة ضد حكومته، وتحطيم أسس الجمهورية والمناداة به ملكا[3].

---

(1)– القبائل العربية الهاشمية ؛ بصفة عامة يعود نسبها إلى بني هاشم وهو هاشم بن عبد مناف الجد الأكبر للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، وبعدما لاح الصلاع بين الأتراك والقبائل العربية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، أصبح لهم مكانة لدى العرب والمسلمين حتى أصبحو يلقبون بالأشراف نسبة لنسل فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم، الذين نادوا بتحريض من الإنجليز إلى القومية العربية ورؤيتهم في الخلافة أن لا تكون في غير العرب القرشيين.. ومن بين أشهر الهاشميين في القرن العشرين "الشريف حسين بن علي" الذي يعتبر أول من أطلق فكرة الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى (1916) بمساعدة بريطانيا التي وعدتهم بإعادة الخلافة والتي لم تتحقق لهم ما عدا التقسيم الكامل للعالم العربي بما فيها بلاد الشام، حيث منحت فلسطين إلى اليهود ... ينظر: ATLAS of JORDAN, History, Territories and Society, edited by Myriam ABASSA, Presses de l'ifpo pp 212-221. عن الموقع دار النشر للكتب المفتوحة https://books.openedition.org/ifpo/4565 .

(2)– هذه الألفاظ وغيرها أوردناها كما جاءت في النص الأصلي للأمانة العلمية في عملية النقل.. ولعل المقصود لا يندرج ضمن السبّ والانتقاص، ربما المقصود بها يندرج ضمن كيفية إنشاء وتكوين دولة المملكة الأردنية الهاشمية من حيث رعاية بريطانيا هذا التكوين.. فحتى وإن كان المقصود انتقاص من أمير أو ملك الأردن، فلا أظن بأن الإبراهيمي قد قرأ هذا التعليق في البصائر، فلو اطّلع عليها لما ترك هذه العبارات، لأن البصائر تتحدث بلسان حال جمعية العلماء من جهة ولأن العالم دوما لا يرى في نبز الألقاب وذكر الناس بأوصاف جارحة من جهة ثانية. كما أن تجريح الناس ليس من أخلاق العلماء.. فتوفيق المدني كانت له غيرة شديدة على غرار كافة العرب والمسلمين على فلسطين...

(3)– البصائر، ع: 35، المصدر السابق، ص 05.

لأنها اعتبرت هذا الموقف له أبعاد وتطلعات خفيّة للملك عبد الله من أجل بسط نفوذ سلطته على كافة القسم الغربي من بلاد العرب الشمالية على كل من سوريا ولبنان وبلاد الأردن والقسم العربي من فلسطين وتمكين ابن أخيه فيصل الثاني على القسم الشمالي الشرقي على العراق وما جاورها. لذلك انتقدت هذا الإجراء كونه سيشغل الرأي العام العربي في أمور عرضية هم ليسوا في حاجة إليها أثناء تأزم وضعية القضية الفلسطينية، التي ستصعِّب من مواجهة المشاكل الخارجية (اليهود) ناهيك على المشاكل الداخلية[1].

وهذا ما جعل ج ع تتساءل لماذا يحدث هذا وفي هذا الوقت بالذات، وعن كيفية تحقيق حلول للمشاكل التي تتخبط فيها البلاد العربية خاصة قضية فلسطين، وهناك من ينادي بغير ذلك، وملخّص تساؤلها عن الحالة العربية الراهنة آنذاك؛ "فإلى أين نوجِّه أنظارنا؟ إلى مشاكلها الداخلية أم إلى مشاكلها الخارجية؟ وكيف هي تستطيع مواجهة الخطر الداخلي إن كانت قوتها الداخلية متصدعة؟". فتمنّت أن يعود الوضع كما كان قبلا برجوع الملك عبد الله عن غَيِّه –على حد تعبير البصائر– فإن الوضع سيزداد من السيّء إلى ما هو أسوأ ويصعُب حلّه وهو ما يريد أعداء العرب والعروبة وبالأخص اليهود[2].

ولخطر التقسيم الذي كان يُراد لفلسطين حاولت البصائر أن تنبّه مرارا وتكرارا على نتائج ذلك إذا تحقّق هذا المشروع الاستعماري، حيث كانت تقوم بأساليب التحذير من مغبّة انقسام فلسطين وسيطرة اليهود عليها، فلفظ "ولِخطر التقسيم الذي يراد لفلسطين" حاولت البصائر أن تنبّه مرارا وتكرارا عن نتائج ذلك إذا تحقّق هذا المشروع الاستعماري تقوم بأساليب التحذير من مغبّة انقسام فلسطين وسيطرة اليهود عليها، فلفظ "انتبهوا أيها العرب وانظروا أيها المسلمون" لهو موقف تحذيري موجّه للعرب والمسلمين من أجل أخذ الحيطة والحذر لِما يُحاك ضد العروبة والإسلام عن طريق ما قامت به دول الغرب عن طريق ه.أ.م في وضع مشروع لتقسيم فلسطين، ولئن نشرت صورة لخريطة تقسيم فلسطين لهو أكبر موقف منها تجاه هذه المسألة التي كانت تدرك أنها ستتفاقم في طور الأيام.. حتى يتبين واقع التقسيم تلك الأيام وحتى بعدها أثناء تمرير هذا المشروع في أرض الواقع ثم يدرك العرب والمسلمون أنّ الأمر لا يتعلق بمنطقة واحدة، ولأن الحجاز ومصر على مشارف التواجد اليهودي ، فهو تذكير بمخططات اليهود القديمة لمشاريعهم المتعلِّقة من دجلة إلى النيل[3].

كما كان موقفها أيضا حول خطة التقسيم من أهدافه أيضا زعزعة وحدتها وتمزيق أوصالها، فكان موقفها موقفا صريحا حول إمكانية المشاركة في إنقاذ فلسطين إن فتحت الدول العربية أبوابها للمغاربة، كما ذكّرت ملوك العرب بمسؤولياتهم المشتركة حول فلسطين بتذكيرهم بتاريخ الفتحات والبطولات العربية عبر

(1)– البصائر، ع: 35، المصدر السابق، ص 05.

(2)– المصدر نفسه.

(3)– انتبهوا أيهاالعرب وانظروا أيها المسلمون، البصائر، ع:08، ذو القعدة 1366هـ / 26 سبتمبر 1947م، ص 01.

مرِّ الزمن الأول، ولا يكون ذلك إلى بالعمل المحض من أجل تطهير أرض القدس، وعلى رأس أولئك كل من الملوك فاروق، عبد العزيز، شكري، بشارة، فيصل، عبد الله..[1]

فبعدما اتفقت البعثة الأممية حول تقسيم فلسطين، عَنْوَنَت البصائر موقفها من ذلك بـــــــ "واختلفوا في هيئة الأمم، لكنهم اتفقوا على رأس العرب" ، فقد كانت تُدرك تماما بأن الغرب مهما اختلف فيما بينه في مسائل بائنة، إلا أنه لن يختلف في أمر ما يَخدُمُ من يَخدِمه ألا وهو الصهيونية باعتبارها تملك مختلف الميادين العالمية فهي المسيطرة على أسواق النفط والمال، فكان متوقعا لدى جمعية العلماء بأن الاتحاد السوفياتي سيعمل على المصادقة على قرار التقسيم، وفعلا يوم الاثنين العاشر من تشرين الثاني نوفمبر 1947، قد تمّ الاتفاق بين العدوين الكبيرين على حساب العرب، على أن تنتهي وصاية إنجلترا عن فلسطين نهاية جوان 1947، من أجل ما أسموه إنشاء دولتي فلسطين العربية والصهيونية في 01 يوليو جويلية 1947، وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة، ولكنها تساءلت في ذات الوقت على موقف العرب من كل هذا. ولكن موقفها من كل ذلك تحميس العرب والمسلمين على اتخاذ من عبرة الهجرة النبوية – التي صادفت تلك الأيام – نبراسا في العمل الكفاحي من أجل استرداد فلسطين لا عن طريق العمل السياسي الذي لا طائل منه، باعتبار أن قرار التقسيم قد تم الاتفاق عليه، بغض النظر عن عدم موافقة العرب والمسلمون في أروقة مجلس الأمن، لذلك فجمعية العلماء كانت تُحَرِّض على استخدام القوة بتقديم الأرواح والأموال من أجل قضية العرب جميعا[2].

كانت تخشى كل الخشية على أنه إذا تم تحديد يوم لتنفيذ مشروع تقسيم فلسطين سيكون بمثابة تسليمها فعليا لليهود، فقد أدركت حقا قبل ذلك بأنه إذا خرجت انجلترا من فلسطين ستسمح بذلك للصهاينة بالاستيلاء عليها لأنها سمحت لهم باقتناء الأسلحة ومنعت العرب منها، وعليه فإن النتيجة هي سيطرة القوة اليهودية على الضعف العربي، فحتى وإن استنجدوا بإخوانهم العرب القريبين (مصر، الأردن، لبنان وسوريا) فربما لا يتمكنوا من استرجاعها بسبب أن القوى الغربية وعلى رأسهم أمريكا وانجلترا ستكون بالمرصاد لهم لجانب حلفائها اليهود، كيف لا واليهود قد استحكموا على مختلف دواليب الميادين جمعيات وأحزاب دولية، الإعلام والصحف وإذاعات، المال والأعمال في كل أنحاء العلا، لذلك فهي كانت شديدة الحرص على تحذير وتنبيه العرب والمسلمين حول ما يُحاك لهم عن طريق فلسطين[3].. لأن فلسطين ما هي إلى جزء أوّلي من خطة كلية.

---

(1)– البصائر، ع:08، المصدر نفسه، ص 05.

(2)– توفيق المدني، واختلفوا في هيئة الأمم (منبر السياسة العالمية)، البصائر، ع: 14، 03 محرّم 1367هـ / 17 تشرين الثاني نوفمبر 1947م، ص 7.

(3)– توفيق المدني، قطعة سلاح، البصائر، ع: 11، 05 ذي الحجة 1366هـ / 20 تشرين الأول أكتوبر 1947م، ص 05.

من خزايا الاستعمار أنّه يتحرك في قضايا الشعوب المستعمرة إلا عند مصلحته فقط، فالاستعمار الانجليزي الذي لولا سياسته الماكرة في الشام (فلسطين) لما كان الحال هناك إلى ما هي عليه في تلك اللحظات القاسية على العرب وعلى شعوب المنطقة " فمن غرائب النفاق السياسي عند الانجليز أنهم التزموا الحياد عند انتخاب ه.أ.م في قضية فلسطين، حتى إذا انعقد مجلس العموم البريطاني للنظر فيها قام كل من "المستر إيدن" زعيم المحافظين، و"المستر بيغن" وزير الخارجية يصرّحان بالارتياح إلى التقسيم" وكلاهما ينصح لليهود بوقف الهجرة بعدما كان مسموحا لهم بها ليُكاثروا العرب حتى يمكن استخدامهم إن هددت المصلحة البريطانية"[1].

بعدما أصدرت ه.أ.م قرارها بتقسيم أرض فلسطين، قام مختلف دول العالم العربي والإسلامي بمواقفهم المشهودة لصالح عدم القبول بهذا التقسيم، مما جع ج ع تقف وراء هذا العمل الجليل في حق أرض العروبة، فأيدتهم على لك التكتل الذي لم يحصل قبل ذلك، وربما بعده حينما تضاموا جميعا عربهم وعجمهم المسلمين وغيرا لمسلمين في الوقوف ضد قرار التجزئة.. وعلى رأسهم مصر، السعودية، لبنان، سوريا، الأردن، أفغانستان، تركيا باكستان إيران، كوبا يوغسلافيا .. ولكنها قد صُدمت لما تمّ إقرار ذلك القرار إثر تصويت الدول دائمة العضوية عليها، ومنهم الاتحاد السوفياتي الذي كانت ترى فيه لو خذل الغرب لكانت فلسطين كما هي وانتصرت الصهيونية ولكنها ساهمت هي كذلك في قرار التقسيم.

زيادة على تأييدها لفكرة الاستعداد والتحضير من أجل استرداد فلسطين بقوة السلاح.. مما تقوم به مختلف دول العرب المحاذية لفلسطين وعلى رأسها مصر وسوريا، فهي كثيرا ما تنكرهم بأسلافهم من العرب المسلمين القاهرين أعدائهم في مختلف الموجات الصليبية على أرض الشام المقدسة حينما تكتلوا فيا لزمن السابق، فتذكرهم بأمجاد صلاح الدين وبيبرس.."[2].

كانت ج ع تتساءل كثيرا عن مصير فلسطين، إلى أين هي سائرة، ما هو مصيرها؟ وهل محاولة الأوروبيين والصهاينة ستنجح في قلب العالم الإسلامي والعربي؟ ولكن هذه المسألة هي أخطر مما يظنه القارئ أو المستمع أو حتى السياسي[3].

(1)– محمود بوزوزو، الدم في أرض النبوّة، البصائر، ع: 16، 08 صفر 1367هـ / 22 ديسمبر 1947م، ص ص 1 – 2.
(2)– البصائر، ع: 16، المصدر السابق، ص ص 4 – 5.
(3)– الطاهر علالي، قضية فلسطين، محاولة أوروبية حاسمة، البصائر، ع:17، 15 صفر 1367هـ/29 ديسمبر 1947م، ص02

ب. ماذا نريد وماذا يريدون لفلسطين[1]؟

سؤال طرحته البصائر حتى تصل إلى إجابة عن حقيقة ومآل قضية فلسطين، فترى ج ع أن المشكل ليس في وجود اليهود بفلسطين في حد ذاته وإنما المعضلة هي ان اليهود لا يريدون مشاركة العرب والمسلمين معهم فيها، عكس ما كان عهد الرب معهم، ولأن اليهود إذ يريدون الاستحواذ على فلسطين لاستكمال مطامعهم من أجل استكمال مخططات قديمة للسيطرة على جزيرة العرب، لذلك فقد اعتبرتها ج ع كجرثومة وجَبَ على العرب استئصالها لأنها لا تريد التعايش والتوافق في جو واحد. كما استغربت من العالم العربي كأنظمة حين رجّوا ومجّوا إثر قرار التقسيم لماذا هذا الاحتجاج، فالأصل أن لا نعير اهتمامنا لذلك كله، كان هذا هو الأصل لأن العرب لو كانوا أقوياء لما حصل هذا مطلقا مثلما كان عهدهم السالف المليء بالقوة، لأجل ذلك ذكّر وحاول تذكير العرب حول إعادة إحياء تلك الأمجاد ولكن شرط اتحادهم ونبذ كل الخلافات وراءهم؛ فجميعة العلماء كانت تريد" ..أن تبقى عربية الأنساب، متماسك أجزاءها، وتظلل اليهود، نريد أن تبقى ارضنا مقدسة، جزء طبيعيا من جزيرة العرب، ويرد اليهود أن يجعلوها وطنا قوميا يحققون به الأحلام والمطامع، إلى جزيرة العرب كلها وإلى جزيرة سينا من أرض مصر.."[2].

ثانيا– انتقاد سياسة الاستعمار الإنجليزي حول القضية الفلسطينية:

رأت جمعية العلماء بأن الاستعمار هو أصل كل المشاكل والقضايا العربية، ففي المشرق الانجليز وفي المغرب فرنسا. ووضّحت موقفها خاصة بالنسبة للاستعمار الانجليزي حسب ما يلي[3]:

- الانجليز هم من وعد اليهود وهم من مهّد لهم، وهم من سنّوا القوانين لهم وهم من باع الأسلحة وهم من هجّر اليهود وفتح أبواب فلسطين لهم؛
- وهم من قسّم العرب المشرق، هم من يتحكّم في أمراء الخليج؛
- هم الذين فرّقوكم عن جامعتكم؛
- يساومون مصر، ليبيا، شرق الأردن، لبنان سوريا؛
- هم أصحاب زرع الفتن والوهن؛
- هم من حرّك فكرة سوريا الكبرى؛

---

(1)– جاء هذا العنوان هكذا في الأصل كما أورده الإبراهيمي، وأردت أن أُبقي عليه كما جاء في البصائر، فهو عنوان يدل على مدى تعلّق جمعية العلماء بفلسطين بكل ما تعنيه الكلمة من تمسّك. ولكنه إذا جاء العنوان بصفة الجمع هذا لا يعني أن المقصود بها جمعية العلماء وحدها، بل نون الجماعة تخص العرب، (نريد) ونون الجماعة الأخرى تخص الصهاينة ومعاونهم من الغرب..

(2)– الإبراهيمي، ماذا نريد وماذا يريدوون لفلسطين(1)، البصائر، ع:23، 05 ربيع2 1367هـ/16 شباط فبراير 1948، ص1

(3)– الإبراهيمي، الانكليز حلقة الشرّ المُفرغة، البصائر، ع: 24، 12 ربيع الثاني 1367 هـ/23 شباط فبراير 1948م، ص 01.

وانطلاقا من هذه التوضيحات حاولت أن تطلب من العرب وعلى رأسهم حكوماتهم بعدم التردد بجعل جامعتهم العربية قوة اتحادهم وحصنا منيعا ضد اختراقات اليهود وأعوانها الاستعماريين وأن يضعوا مصلحتهم القومية قبل أي مصلحة مهما كان حجمها وتأثيرها، وفي هذا الصدد قالت: "وعليه أيها العرب لا تردون كيدهم إلا بإجماعكم على تحديهم واجتماعكم عن إيقاف تقدُمهم وإقامة جامعتكم على اعتبار مصلحة العرب ووطن العرب فوق الأغراض والأشخاص. إنكم لا تردون كيدهم بقوة جامعة الدول العربية حتى تسندوها بجامعة الشعوب العربية، فتحركوا في وجوههم تلك الكتل متراصة يرهبوا ثم يذهبوا"[1].

ثالثا– واجب العرب تجاه فلسطين:

تساءل الإبراهيمي عن ما هو الواجب على العرب لحَقِّ فلسطين، هل يكمن في دور مندوبي العرب في ه.أ.م أو دور الإعلام أم دور الخطباء والوُعّاظ والعلماء أم اجتماعات وزراء جامعة الدول العربية وزعمائها؟ فهو كان يرى بأن القضية أكبر من كل أولئك فهي قضية أمّة، وليست قضية جماعة أو حكومة أو قُطر، فهي مسألة العرب جميعا، كما أن الواجب الذي كانت تراه ج ع يتألف من جزأين المال والرجال، والاتفاق لا الاختلاف والتوجُّه لوجهة واحدة هي فلسطين وأنْ لا يركنوا لأعدائهم مهما قدّموا لهم إلا إلغاء القرار[2] " قُسِّمت فلسطين بالتصويت، ما على عرب فلسطين بعد ذلك من سبيل، إنما السبيل على العرب في مشارق الأرض ومغاربها حكومات وقادة وشعوبا، وليست القضية قضية جماعة او حكومة أو قطر وإنما هي مسألة العرب جميعا، وأن الواجب على العرب لفلسطين يتألف من جزأين المال والرجال، وأن حظوظهم من هذا الواجب متفاوتة بتفواتهم في القرب والبعد ودرجات الإمكان وحدود الاستطاعة.. وواجب زعماء العرب ان يتَّفِقوا في الرأي ولا يختلفوا وأن لا يفتتنوا بما يفتحه عليهم العدو في اليمن أو في شق الأردن ليشغلهم بالجزئيات عن الكليات وليعل بأسهم بينهم. وواجب شعوب الشرق العربي أن تندفع كالسيل وأن تبذل لفلسطين كل ما تملكه من اموال وأقوات.."[3].

كما ساهمت ج ع بتجنيد الشباب الجزائري في صفوف الجيش العربي سنة 1948 دفاعا عن فلسطين فالتحقوا بمكاتب التجنيد في تونس والقاهرة وسوريا، وسجلوا أسماءهم بماء من ذهب على صفحات الكفاح العربي، وقد تأثروا بدعوة جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري إلى الجهاد بالنفس وبالنفيس[4].

وعليه فواجب العرب تجاه القضية الفلسطينية يمكن ربطه كذلك بما قامت به البصائر من تحذير العرب من خلال اجراءات إنهاء الانتداب البريطاني وتحضيرات المغادرة من فلسطين، فقد تبنّت ج ع موقفا حذرا طالبت من خلاله العرب الحذر والانتباه الشديدين لما ستؤول به الأيام بعد 15 ماي 1948 حين يغادر

(1)– البصائر، ع: 24، المصدر السابق، ص 01.

(2)– الإبراهيمي، فلسطين واجباتها على العرب، البصائر، ع:25، 19 ربيع الثاني1367هـ/01 آذار مارس 1948، ص 1-2.

(3)– الإبراهيمي، البصائر، ع: 25، المصدر السابق، ص 01 – 02.

(4)– محمد مورو، المرجع السابق، ص 375.

الإنجليز فلسطين " على العرب وعلى المسلمين عموما أن يلزموا جانب الحذر وأن يفتحوا أعين الانتباه فالساعة جِدُّ خطيرة والصبر لمن ثبت الساعة الأخيرة، ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ [1] ﴾[2].

وهذا قد بدأ خاصة بعدما نشب خلاف بين الدول الكبرى في مجلس الأمن حول إمكانية تنفيذ قرار التقسيم بالقوّة الأممية، حيث قد تحفّظت على هذا الأمر كل من انجلترا والصين وروسيا، وتحمُّس أمريكا لهذا يعود لكون تلك الأيام محل نزاع انتخابي أمريكي حول الرئاسة ولطلب وُد الجالية اليهودية الكثيرة في أمريكا، وأهم قلق تبديه ج ع حول تلك الوفود أو حركات الهجرة الدؤوبة نحو بلاد فلسطين وعن طريق بواخر فرنسا وأوروبا وأمريكا[3].

ويبقى دائما موقف ج ع من قضية العرب ثابتا لا يتغير عامة وفلسطين خاصة حتى وإن كان حقها على بلدان المغرب الذين هم تحت سيطرة الاحتلال، ورغم ذلك كانت تناشدهم بأنه لا يمكنهم أن يغضّوا الطرف عن فلسطين بحُجّة الاستعمار وقيوده، لتوافر العوامل الممكنة لمساعدة فلسطين مادي ومعنويا.

وهذا ما نلمحه في حديث الإبراهيمي عندما تناول موضوع عنونه بـــ "أمّا عرب الشمال الأفريقي" حيث ذكر فيه: ".. ونرجع إلى عرب المشال الإفريقي، أن عليهم لفلسطين حقا لا تُسقطه المعاذير ولا تقف في طريقه القوانين مهما جارت ومهما كانت فرنسية، وهذا الحق هو الإمداد بالمال وممن أعان بالمال فقد قام من الواجب[4] بأثقل سطريه"[5].

إضافة لذلك فقد استنكر لمواقف فرنسا الاستعمارية في الجزائر، من حيث سياستها التمييزية، هذه السياسة التسلطية إلا على الجزائريين دون اليهود، فكان موقفه موقفا يملأه البغض للاحتلال كيف لا وهي التي كما يقول؛ أنها تسمح لليهود بالتدريب العسكري وإعداد العُدّة، وجمع الأموال وإرسالها إلى فلسطين، وتهجير اليهود إلى فلسطين أما العرب الجزائريون لو أرادوا فعل جزء مما فعله اليهود لكانت الكارثة عليهم، ومما جاء في موقفه هذا ضد سياسة التمييز العنصري ومساعدة جنس على آخر؛ ".. يقيم اليهود معسكرات التدريب ويجهزون سفن التهريب، كل ذلك تحت مسمع الاستعمار الفرنسي وبصره فلا يجدون منه إلا الأمن والعافية ، ولوهم العرب بشيء من ذلك أو بأقل القليل منه لقامت قيامة الاستعمار، ويسافر اليهود إلى

---

(1)– قرآن كريم، سورة "ص"، الآية (88).

(2)– الإبراهيمي، من حسن الجزائر، البصائر، ع:27، 04 جمادى الأولى 1367 هـ/15 آذار مارس 1948م، ص 1 – 2.

(3)– البصائر، ع: 27، المصدر السابق، ص2.

(4)– وكبادرة منه – الإبراهيمي– حتى يثير عواطف الأمّة أعلن بأنه ليس له من الأموال ما يكفي حتى ينفقه لأجل فلسطين ما عدا مكتبته الخاصة فإنه قد أوقفها لأجل هذه القضية.. فقال: " ولكنني أملك في هذه الدنيا مكتبة متواضعة هي كل ميراثه الوارث عني، وأنني أضعها خاصلا مخلصا بكتبها وخزائنها تحت تصرف اللجنة التي تشكل لإمداد فلسطين ولا أستثني منها إلا نسخة من مصف فؤاد للتلاوة ونسخة من كل الصحيحين للدراسة. الإبراهيمي، البصائر، ع: 30 ، 25 جمادى الأولى 1367هـ / 05 نسان أبريل أفريل 1948م، ص 01.

(5)– الإبراهيمي، البصائر، ع: 30، المصدر نفسه، ص 01.

فلسطين، لأنهم فرنسيون، ولا يستطيع العرب أن يجاوزوا الحدود لأنه مدجّنون، ويجمع اليهود الملايين باسم فلسطين لتكون في السلم أموات التعمير ، وفي الحرب آلات تقتيل وتدمير ولو أرادوا العرب شيئا من ذلك لودوا أمامهم القوانين العائقة والإجراءات الخانقة"[1].

كما رأت البصائر لسان حال ج ع أن ما قامت به أغلب دول مجلس الأمن استبعاد التدخل الأممي بالقوّة في فلسطين، بسبب عدول أمريكا رسميا عن برنامج التقسيم، والذي وإن كان انتصارا للعرب إلا انه قد رأت فيه أحد المشاكل غير واضحة المعالم، حيث قد حذّرت من هذا الاغترار، فقد أدركت بأن المشكل لفلسطين قد أصبح أكثر تشعُّبا وتعقيدا وأخطر مما كان قبلا. كما أثر عندما طرحت ثلاثة حلول لحل المشكلة بعد إلغاء فكرة التقسيم، وترتكز أساسيا على ان مسألة الوصي على فلسطين يجب أن تكون محايدا ليس له روابط لا مع العرب أو اليهود، أما مسألة النظام الذي سيحكم فيها رأت أن يكون عربيا من أبناء العروبة لفلسطين الحق الأول فيه فهم أصحاب الدولة من أجل دولة مستقلة بعد خروج الإنجليز.

إضافة إلى أخطر مسألة رأتها ج ع تُأثّر في قضية فلسطين أكثر فأكثر هي مسألة الهجرة اليهودية نحو فلسطين بما تُساهم به دول الاستعمار وتتقدّمه انجلترا وأمريكا وفرنسا، حسبما كانت تنظر إليه تلك الدول وفق نسبة عددية لكل طرف (عرب/ يهود)، خاصة إذا غادر الانجليز في 15 ماي 1948، فالخشية كل الخشية هي إمكانية استفحال الهجرة اليهودية دون مراقب لا من انجلترا –لأنها لن تكون حامية آنذاك– ولا من القوة الأممية –التي لن تكون حاضرة– وهذا الأمر كانت البصائر تراه حاصلا لا محالة، فقد رأت أن هناك حلَّين لا ثالث لهما الأول في الاستسلام والخضوع كخضوع باقي الدول المستعمرة وهذا محال حسبها، أمّا الحل الثاني والأخير يتمثل في العمل المسلح وإخضاع اليهود بالقوة، ومنه لا مفر من الملحمة بين الطرفين، والذي عواقبه ستكون على العرب وخيمة بسبب الاستعداد الهائل لليهود بالتعاون مع الدول التي قد ساهمت في تكريس هذا اليوم المحدد[2].

وبعدما انسحبت أمريكا وعدَلت بطريقة رسمية عن برنامج التقسيم، اعتبرته انتصارا وفوزا كبيرا للعرب ولفلسطين، ورغم ذلك حذّرت من عدم الاغترار كثيرا فقالت محذّرة من ذلك؛ "حذار من الاغترار إن المشكل الفلسطيني قد أصبح الآن أكثر تشعبا وأشد خطرا مما كان عليه قبل اليوم، وأن المعركة التي يجب على نواب العرب والدول الإسلامية ان يخوضوا غمارها ضمن ه.أ.م لهي معركة دقيقة، ستدور المعركة حتما حول ثلاثة من الأسس؛ أولا اختيار الوصي، وثانيها النظام المقبل، وثالثها مسألة الهجرة"[3].

كما أبدت رفضها لِما اقترحته أمريكا خلال اجتماع 16 أفريل 1948 الذي سيقام حول إمكانية وضع هدنة بين اليهود والعرب حتى يتسنّى للأمم المتحدة النظر في المسائل الثلاث الماضية (الوصاية، النظام،

(1)– الإبراهيمي، البصائر، ع: 30، المصدر السابق، ص 1–2.

(2)– توفيق المدني، قنبلة فلسطين، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 30، الصدر السابق، ص ص 4 – 5.

(3)– توفيق المدني، البصائر، المصدر نفسه، ص 05.

الهجرة)، لأنها ترى بأن هذه الهدنة ليس من ورائها طائل، ولأن اليهود لا يزالون وراء التسليح والتخريب وتكوين العصابات واقتناء الطائرات والدبابات، حتى يبادروا كما عهدهم العرب والمسلمون بالخيانة ونقض العهد، فلا أمان لهم حسب ج ع، وعليهم أن لا يتركوا الميدان خاليا حتى يُذعن لهم الغرب[1].

المطلب الرابع: الحرب العربية اليهودية

بعد توجّه لجنة التقسيم بطلب من مجلس الأمن من أجل تجهيز حملة عسكرية لتنفيذ قرار التقسيم عزم المسلمون على الجهاد في سبيل الوطن العربي المقدس من أجل فلسطين، فمن هذا الحدث كان موقف (ج ع) يؤيّد هذا العمل والإجراء، حيث رأت أن ما تقوم به جامعة الدول لعربية ذاك الوقت في التحضير الجدّي للدفاع عن فلسطين ضد تنفيذ قرار التقسيم، ولكنها ترى بأن الوقت غير يسير فهو يطلب وقتا أطول من أسبوع أو أسابيع[2].

أولا– من نتائج الحرب العربية اليهودية:

أ– مجازر اليهود المتكررة:

تحدّثت البصائر عن أحداث أليمة ومجازر رهيبة وقعت على الفلسطينيين، أشدّها مجازر "دير ياسين"، التي راح ضحيّتها المئات من العزّل الأبرياء من كل فئات المجتمع في تلك المنطقة، فكان لسان حالها يطلب من العرب والمسلمين النفير والاستعداد أكثر لمواجهة اليهود، لأن هؤلاء القوم يعملون ليلا نهارا من أجل اجتثاث العنصر العربي في فلسطين بتواطؤ الدول لكبرى تحت راية هــ.أ.م وما ذلكم الاجتماع الذي انعقد في مدينة لوكس وكس بأمريكا و.م.أ –حسب ج ع– كغيره من الاجتماعات السابقة واللاحقة بعده فهي كمثيلتها عصبة الأمم لم تحرّك ساكنا في وجه القوى العظمى السابقة، ناهيك على أن من أسسها بعد ح ع2 هم من يحمون اليهود، وهي ضد الهدنة التي تم اقتراحها على العرب واليهود، لأنهم يدركون بأن هذه الهدنة في صالح ربيبتهم اليهود.

فقد أدركوا أن العرب قد أجمعوا على أنفسهم أمر الحرب مما أنها لم تر في وضع السلاح من طرف اليهود لأن اليهود لن يرضوا بطرح وإلقاء السلاح وهم الذين اتخذوا الأسباب لذلك من عشرات السنين، فكيف الحال بالعرب إذا ألقوا السلاح؟ فـــــ "إنّ تحقيق هذا الأمر من قبيل المستحيلات، فمن ذا الذي يستطيع أن ينزع عن متكالبي اليهود سلاحهم؟ أو هل من المعقول أنهم يرضخون طوعا واختيارا لنزع سلاحهم وبقائهم عزلا بعد كل ما فعلوه واقترفوا؟ ثم من يضمن بعد ذلك غلق أبوبا فلسطين في وجه مهاجري اليهود.. كلا إن وضع العرب سلاحهم، دون أن يتمكنوا من مراقبة كامل البلاد مراقبة صارمة دقيقة، فإن فلسطين ستأوي بعد

(1)– المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر،ع: 31، 02 جمادى الثانية 1367هــ/ 12 نيسان أبريل أفريل 1948م، ص 05.
(2)–البصائر، ع: 24، مصدر سابق، ص 04.

أشهر قليلة عدة مئات من آلاف المهاجرين الجدد.. فلتقرر ه.أ.م انتشار، فما ذلك بصائر العرب في شيء إذا ما استمروا واقفين وقفة الرجال، ويقاتلون القتال المشروع"[1].

قامت جمعية العلماء بإبراز أهم نقاط التاريخ حول القضية الفلسطينية ودور الاستعمار الانجليزي أولا ثم الأمريكي ثانيا في التآمر حولها من أجل استقدام اليهود انطلاقا من وعد بلفور 1917، وبعد انتهاء ح ع2 وظهور أميركا كقوة عالمية أصبحت تدرك بأن أمريكا هي المدبّرة لكل ذلك أو هي التي أكملت تنفيذ هذا الوعد المشؤوم، وأكبر دليل على ذلك أنها عندما خرجت انجلترا من فلسطين في ليلة 15 ماي أي بعد دقيقتين من تاريخ 14 ماي 1948 بعد منتصف ليل هذا اليوم قام الرئيس الأمريكي ترومان بإعلان اعتراف بلاده لدولة إسرائيل، كما قام بتحريض الدول الحليفة على الاعتراف بها، فإنها عندما ذكّرت الجزائريين والعرب بهذه المؤامرة حتى يتسنّى للقارئ العربي معرفة الفكر الاستعماري وما يحيكه للعرب والمسلمين[2].

ولمّا بدأت بوادر المعارك التي بدأ يشنُّها الجيش العربي عبر مختلف الجهات المحاذية لفلسطين (اليهود) من الشمال كل من لبنان و سوريا ومن شرق العراق ومن الغرب شرق الأردن ومن الجنوب مصر، كانت ترى بأن أهم وسيلة للتغلب على اليهود هو تضافر الجهود على قلب رجل واحد لا أنْ يعمل كل طرف وحده، حتى لا تزداد الفجوة وتتشرذم القوة العربية، ويجب أن تلتحم كل هذه القوة وتضرب ضربة رجل واحد وحصر القوات اليهودية في مناطق يافا وحيفا، وتل أبيب، إضافة إلى تشجيع الجند العربي، وعدم الاكتراث لما يُقال بأنّ الجند اليهودي مدرّب أفضل منه ولا يأبه للكثرة أو بالحميَّة، ومطالبة العرب بتوحيد الجهود وآرائهم ومساعيهم[3].

ولأن العرب لم ينتصروا منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالكثرة أو بالسلاح بل بالصبر والعزيمة وتقديم ما أمكن من الأسباب، وهنا وفي إطار تثبيت عزيمة العرب ذكرت بآية كريمة لإقرار بأن المسلم عليه تقديم الأسباب، أما النتائج هي من الله تعالى: ﴿ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ [4] .

(1)– المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 33، 16 جمادى الثانية 1367ه/26 نسان أبريل أفريل 1948م، ص ص4– 5.
(2)– المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 37، 22 رجب 1367هـ / 24 ماي 1948م، ص ص 04 – 05.
(3)– البصائر، ع: 37، المصدر السابق، ص 05.
(4)– قرآن كريم، سورة آل عمران، الآية (126).

وبعد انطلاق الصراع العربي اليهودي على فلسطين، وظهور أفكار وحلول سياسية بمقترحات أممية لبعث "الكونت برنادوت[1]" ابن عم الملك السويدي، والذي قد رأت فيه الجامعة العربية ربما دورا محايدا من أجل إيجاد حل لهذه القضية، التي ازدادت صعوبة، رغم أن هذا يزيد من كسب الوقت للعد أكثر من العرب ولكنها قضية علّها تأتي بحل يرضي الطرفين: " إن الموقف جد صعب عسير، فعلى العرب مجابهة اليهود في مختلف الميادين، وعليهم بذل الثمن للإفراز على النصر السريع، فذلك وحده مفتاح النجاح وبه وحده يتحقق الفوز ويعلو علم العروبة الرفيع الشهامة.."[2].

إن صنائع الصهيونية في فلسطين بدأت قبل احتلالها وتأسيس كيان لها، ولكن هذا البحث سيعرّج على مجزرتين من أبشع ما ارتكبته أيادي الصهاينة في حق العرب الفلسطينيين لأنها كانت أمام مرأى العالم العربي والدولي دون حراك عسكري ما عدا الشجب والندب، فجمعية العلماء الجزائريين كان لها موقفا صريحا حول تلك المجازر، ومن بينها مجازر دير ياسين و مجازر القبية.

ب- مجازر دير ياسين[3] :

بعد المذبحة الشنيعة التي أقدم عليها الصهاينة حاقدين على العرب – المغلوبين- ذكرت ج ع عبر البصائر بما قاموا به في دير ياسين، مذكّرة بأن هذه المجازر من طبيعة اليهود وهو من دأبهم على مرار العصور والتاريخ، ليس هلم استقرار إلا بفعل المجازر في حقِّ غيرهم؛ "أن دولة وضعت أُسسها في هذه الدنيا على مذابح دير ياسين لا تستطيع الاستقرار والثبات إلا إذا جدّدت الفتنة بعد الفتنة وهتك الفضائح والموبقات والآثام إلى أن تنتهج أعصاب العرب وقد جعلتها عصور الطغيان والاستبداد صعبة التهيُّج.."[4].

ت- مجازر القبية:

ورغم ردود الفعل العربي والعالمي غير الملموسة فإن أحمد توفيق المدني حاول أن يكون صريحا برأيه علانية بأن موقف العرب من هذه المذابح والمجازر المتكررة ومذبحة القبية خاصة كان مُخجلا

---

(1)- الكونت برنادوت (1895-1948م)؛ وهو من العائلة المالكة في السويد- ترأس الصليب الأحمر السويدي، واكتسب سمعة طيبة داخل القارة الأوروبية أهلته لأن يقوم بمهمة نقل عرض الاستسلام الألماني إلى الحلفاء عام 1945، وشارك في عمليات تبادل الأسرى في الحرب العالمية الثانية..اختارته منظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وسيطاً بين العرب واليهود، واستطاع أن يحقق الهدنة الأولى في فلسطين في 1948/6/11، وتمكن بعد مساع لدى الجانبين العربي والإسرائيلي من الدعوة إلى مفاوضات رودس التي جرت نهاية عام 1948. وقدم عدة اقتراحات للأمم المتحدة في 1948/6/27 .. كان مصير الوسيط الدولي للأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت القتل على يد عصابات الهاغاناه وأرغون بسبب اقتراحه وضع حد للهجرة اليهودية ووضع القدس بأكملها تحت السيادة الفلسطينية.عن موقع الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/2004/10/03:.

(2)- توفيق المدني، البصائر، ع: 38، 29 رجب 1367هـ / 07 حزيران يونيو جوان 1948، ص 05.

(3)- مجازر دير ياسين: هي من أسوأ المجازر في تاريخ البشرية، بسبب فضاعة ما ارتكبته أيادي الغدر والإجرام اليهودية في حق الشعب الفلسطيني العُزّل وهم نيام في قرية دير ياسين... وكان من أبرز مهندسي هذه الجرائم شارون.

(4)- منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 245، 22 صفر 1373هـ / 30 تشرين الأول 1953م، ص 04.

وفاضحا لخذلان العرب، لذلك تساءل عن مآل هذا الوضع، فإذا بقى هذا الوضع فإن اليهود سيعمدون على فعل المزيد من ارتكاب الأفظع. لأنه كان يرى أن الباب سيبقى مفتوحا أمام شناعة وفظاعة جرائم الصهيونية ما دامت المقررات والتدابير في طيِّ الانتظار؛ " ثم لا نزال ننتظر نتائج المقررات والتدابير، ولعل الانتظار يطول بنا، إلى أن نرى عملا جديدا اسما يقوم به الصهاينة وقد وجدوا الطريق مفتوحا أمامهم.. أقولها كلمة صريحة علنية واضحة، إن رد الفعل العربي تجاه هذا الاستفزاز المتواصل، وتجاه مذبحة القبية الوضيعة، كان مُخجلا وضيعا فاضحا مُخيٍّ لآمال أعظم المتسامحين الذين يدركون حقيقة الحالة، ويعلمون عنها ما ظهر منها وما خفي.. ولست أدري هل بقي أمامنا شيء من المنحدر نهوي إليه لنرسب في قعر الهاوية، أم أننا قد بلغنا الغاية في السقوط والمذلة والهوان على يد ثلة من أشباه الرجال أعماهم الخوف وأصماهم الطمع وقعد بهم الجمود لا يخافون الله ولا يخشون الناس ولا يرهبون تقريع الضمير"[1].

وعلى إثر تلك المجازر في حق الفلسطينيين اجتمعت اللجنة السياسية ج دع كان في عمان عاصمة الأردن من أجل النظر في مجزرة قبية، فلم يُسفر على أمر ملموس، فزاد من حدة توتر الرأي العام العربي، حيث رأى فيه أحمد المدني أنه ظرف يجب اغتنامه لتغيير الحالة في البلاد العربية تجاه هذه القضية تغيُّرا وسريعا "وقد أصبح الرأي العام العربي واقفا منها بالمرصاد، فليحذر الجامدون وليحذر الغافلون وليحذر المجرمون غائلة الشعوب"[2].

(1)– البصائر، ع: 245، المصدر السابق، ص 04.

(2)– البصائر، ع: 247، المصدر السابق، ص 04.

المبحث الثاني: فلسطين بين النكبة والهدنة العربيتين

حاولت ج ع أن تصف الحالة البائسة واليائسة لوضعية فلسطين وحالها، فالبائسة لما انجرّ عنه من نتائج على الفرد والمقدسات الفلسطينية، واليائسة محاولات (ج دع) من خلال بلدان المشرق العربي من عقد معاهدات 'اتفاقيات هدنة" رأت فيها ج ع عبر البصائر هي النكبة في حد ذاتها..

المطلب الأول: انهزام العرب؟!

أولا: تنكير العرب بتضييع الفرصة والوقوع في النكبة

أ- نكبة العرب و فلسطين[1]

من أهم أسباب نكبة فلسطين على حد تعبير البصائر خذلان العرب لبعضهم البعض وتخاذلهم الحربي و السياسي معا، على سبيل النفاق السياسي والنِّفاق الحربي، عن طريق من وصفتهم بذيول النكبة الفلسطينية، لأنهم أخطر على العرب من الأعداء الظاهرين (اليهود وأتباعهم)، فعندما قامت مصر في رودس كما سبق ذكره بالتفاوض حول القضية، اعتبرها من وصفتهم بالذيول بأنه اعتراف ضمني بدولة إسرائيل، قامت البصائر بالدفاع عن قضية مصر كون هذا العمل لا يعد اعتراف باليهود كدولة وأعطت لذلك مثالا عن ذلك لإسكات هذه الأصوات التي لا هَمَّ لها إلا بعث الهزيمة وبث روح الفشل في الأمّة.

فقال المدني في هذا الشأن: "إننا معشر العرب قد سقطنا في هوّة سحيقة، ونلنا بفضل تخاذلنا وتحاسدنا وخلافاتنا الداخلية أنانيتنا المضحكة نكبة ربما لا نجد لها في تاريخنا مثالا.. لكننا لا نرض مع هذا أن يتخذ البعض منا عن غرض أو هو عن تقليد هذه النكبة الفلسطينية، وما حولها من ذيول، وسيلة للنيل منا أمّة ودولا وأفرادا وإظهار عواطف التشفي والانتقام والشماتة المرذولة، فكانوا على أمّتهم شرا من الأجنبي وأمعن كيدا من الغاصب المحارب ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ ﴾[2]"[3].

فالتحذير من أعداء العرب في الداخل أسوأ وأخطر على العرب من اليهود أنفسهم، لأن الانهيار الحقيقي يكمن في خذلان العرب لبعضهم البعض وهو من أهم عوامل الهزيمة أمام اليهود، رادا على لمز مصر بهدنتها مع اليهود، فقد علّق الإبراهيمي على ذلك بقوله: " لقد كان من جملة ما صاغوه من كيد وما

---

(1)- أوّل مرة يتم فيها ذكر ما وقع لفلسطين "بالنكبة" كان في 1949 " .. فنحن نتحمّل قسطنا الوافر من ألم هذه النكبة، لأننا نعترف بأنها نكبة ونصرّح بأنها نكبة ونسجلُّها في التاريخ على أنها نكبة لكي تعلم الأجيال المقبلة ما هو واجبها"، عن: توفي المدني، البصائر، ع: 70، 08 جمادى الأولى 1368هـ/ 07 آذار مارس 1949م، ص 04. ويمكن أن نلاحظ أن هناك استشرافا مفاده أن هذه القضية ستبقى طويلة الأمد.. " لكي تعلم الأجيال ماهو واجبها؟" بمعنى ستبقى – ربما- هذه القضية إلى الأجيال القادمة، حتى يتعلم ويدرك الأجيال القادمة ماذا هي فاعلة حينئذ...

(2)- قرآن كريم، سورة المنافقون، الآية (04).

(3)- توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع 66، 09 ربيع الثاني 1368هـ/07 شباط فبراير فيفري1949م، ص 4

لفقوه من دعاوى الهزيمة هو ادّعاؤهم بأن المصريين قد اعترفوا فعلا بدولة إسرائيل، وأنهم بذلك قد زجُّوا بالأمّة العربية في مأزق حرج، معناه في نظر سياسة قصّر النظر الاعتراف الرسمي بالكيان القانوني لذلك العدو وهذا غل إن لم يكن مغالطة وتضليلا". كما لخّص بجملة ذات عبرة ومغزى حول فشل وخسارة العرب في شتى النواحي، فقال: "اليهود كسبوا الحرب وفي السياسة، أمّا العرب خسروا في الحرب وفي السياسة"[1].

ثانيا– مؤتمر رودس[2] :

إثر اجتماع قام به شخصيات من الدول العربية بصفة غير رسمية يدرسون ويبحثون الدعوة التي أرسل بها المبعوث الأممي "بونش" إلى مختلف الدول العربية من أجل إعادة دراسة ملف فلسطين وأطر الهدنة مع الكيان الصهيوني، ما جعل الجامعة العربية تحاول إعادة ترتيب أوراقها كونها هيئة رسمية عكس ما قام به أولئك غير الرسميين الذين راسلوا حكوماتهم من أجل تثمين اجتماعهم، وهذا ما قامت به عن طريق ج دع.

ومن هنا علّقت البصائر على تطور موقف (ج دع) بأنها هيئة حيّة صالحة للبقاء هدفها لمّ شمل العرب وتوحيد أوجه النظر في مختلف الميادين عاملة من أجل تحرير ما تبقّى من الشعوب العربية ومحاربة الاستعمار. وهذا ما جعل البصائر تحكم على مؤتمر رودس بالفشل خاصة والمبعوث الأممي بونش[3] أظهر ميلا لجهة اليهود[4].

---

(1)– البصائر، ع: 66، المصدر المصدر السابق، ص 04.

(2) – اتفاقات الهدنة 1949 هي مجموعة من اتفاقات الهدنة الموقعة خلال عام 1949 بين إسرائيل والدول المجاورة لها، مصر، ولبنان، والأردن، وسورية، لوضع حد رسميا للأعمال العدائية الرسمية للحرب العربية – الإسرائيلية 1948، وتحديد خطوط الهدنة بين القوات الإسرائيلية والقوات الأردنية–العراقية، المعروفة أيضا باسم الخط الأخضر. وأنشأت الأمم المتحدة وكالات للإشراف وتقديم التقارير لرصد خطوط الهدنة المقررة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت المناقشات المتعلقة بإنفاذ الهدنة إلى التوقيع على الإعلان الثلاثي المنفصل لعام 1950 بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وتعهدوا فيه باتخاذ إجراء داخل الأمم المتحدة وخارجها لمنع انتهاكات الحدود أو خطوط الهدنة. كما أوضح التزامها بالسلام والاستقرار في المنطقة، ومعارضتها لاستخدام القوة أو التهديد باستعمالها، وكررت الإعراب عن معارضتها لتطوير سباق التسلح. واستمرت هذه الخطوط حتى حرب 1967 التي دامت ستة أيام. ينظر : https://ar.wikipedia.org/wiki

(3) – رالف بنش Ralph Bunche (1904 – 1904)، هو دبلوماسي أمريكي وبروفيسور بجامعة هارفارد عمل وسيطا في فلسطين عام 1948.وسيط الأمم المتحدة في فلسطين أثناء فترة الصراع في سنة 1948 بين العرب واليهود .. تلقى رالف بانش جائزة نوبل للسلام عام 1950 لجهوده في الأربعينات من القرن الماضي كوسيط للأمم المتحدة في الصراع الفلسطيني. ووصف نفسه بأنه " متفائل لا شفاء له من تفاؤله". كان بانش أول أمريكي من أصل أفريقي وأول فرد من فئة الملونين يكرم في تاريخ الجائزة. عن: https://www.un.org/ar/sections/nobel-peace-prize/ralph-bunche-united-nations-mediator-palestine-during-1948-conflict/index.html

(4)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 68، 23 ربيع الثاني 1368هـ / 21 فيفري 1949م، ص 04.

المطلب الثاني: جمعية العلماء بين القضية الفلسطينية والهدنة العربية

أما بالنسبة للأخطاء المتكررة لـــ ج د ع حاولت هذه المرّة أن تقلل من حدّة نِبرتها تجاهها عكس المرّات السابقة، على دليل أن الأخطاء المرتكبة غير المسؤولة وأن تلك المقررات غير القابلة للتنفيذ، كل هذه بمثابة تجارب يجب على العرب الاستفادة منها لأجل المستقبل، والمهم في ذلك كله هو النية الصالحة، وأن حقائق الغد لا تبنى إلا على أنقاض الماضي وأخطائه(1).

فالملاحظ من مختلف مقالات البصائر أنها كانت دائما في صف (ج د ع)، حتى وإن وقعت في العديد من الأخطاء، لأنها ترى فيها أحد العوامل الأساسية في وحدة العرب تجاه ما يحدث للعالم العربي؛ "على أننا قلنا ولا نزال نقول بهذه المناسبة، وفي كل مناسبة، أن هذه المصائب وهذه المهازل وهذه اللغطات ، بل وهذه الجرائم، لا يجب أن نُضْعِف ثقة أحد من العرب في (ج د ع) وهي في فجر حياتها ومستقل أعمالها، فالمؤسسة صالحة ووجودها واجب"(2).

وهذا ما كانت تعتقده البصائر من أن الجامعة العربية ستعمل على الخروج من هذه القضية وغيرها من قضايا العرب(3). رغم العراقيل التي كانت تقف في وحدة الصف العربي ومن أهمها قرب بعض الحكام العرب وعلى رأسهم ملك الأردن من الإنجليز التي هي أهم سبب في وضعية فلسطين وهني التي كانت تقف وراء كل خطواته السياسية تجاه فلسطين، وكانت تعتبر ذلك الموقف من أخطر المشاكل التي تواجها (ج د ع)، لذلك كانت تتمنى أن تتغلب ج د ع على هذا المشكل، لأنه بالتغلب عليه وإيجاد حلول مناسبة في الوقت المناسب سيؤدي إلى العمل المثمر في باقي الأيام، فـــــــــــ "المشكل الأردني، سيكون من أكبر مشاكل جامعة دول العرب وإن هي تمكنت من التغلب عليه، بصفة سلبية أو بصفة إيجابية فإنها تكون قد مهّدت لنفسها طريق العمل المُثمر العظيم في مستقبل الأيام"(4).

أولا– الهدنة المصرية اليهودية:

بعدما تم الاتفاق على الهدنة بين مصر واليهود علّقت البصائر على هذا الحدث البارز بكونه قد " انتهى الأمر " وهو الأمر الذي كانت ج ع تُعلِّق عليه آمالا كبيرة لبقاء مصر في وجه اليهود في فلسطين، وبعد هذا الاتفاق اعتبرت ذلك أعظم نصر حقّقه اليهود ليس على مصر وحدها بل على العرب، وما هو إلا

(1)– البصائر، ع: 68، المصدر السابق، ص 04.
(2)– توفيق المدني منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 69، 01 جمادى الأولى 1368هـ / 28 فيفي 1949م، ص 04.
(3)– البصائر، ع: 69، المصدر نفسه، ص 04.
(4)– المصدر نفسه، ص 04.

انكسارا لمصر، لماذا؟ لأنها رأت اتفاقا في طيَّاته الانسحاب الكلِّي من فلسطين ما عدا مدينة غزة والطريق الساحلي لحدود مصر المقدر بـــــ 20 كلم[1].

مما أدى بها إلى الاستنكار على مصر وزعماء الجامعة العربية، فما كانت تدعيه مصر وباقي المشاركين في هذه الحادثة وعلى رأسهم عزام باشا التصريح بكون هذه الهدنة هو فوز ونصر، هذا ما حدى بالبصائر أن تصفه باستبلاه الرأي العام العربي –على حد تعبير البصائر– وما هي إلا إخفاء الهزيمة وقلب للحقائق وإخفاء الهزيمة الحربية السابقة[2]. وأن الإقرار بهذه الهدنة ما هو إلا اعتراف بالوجود الإسرائيلي كسلطة (دولة) في المنطقة "ليقولوا ما شاءوا مغالطة وتضليلا ، أما نحن فنقول ونؤكد بأن مذاكرات الهدنة مع اليهود، وعقد اتفاقات للهدنة معهم يعبر اعترافا فعليا بوجودهم كدولة واقعية.."[3].

وهذا يدل على الحسرة والخيبة التي وصلت إليها البصائر، ولأن ذاك الموقف المصري كان بمثابة البداية العربية لمسايرة الاعتراف القانوني بدولة إسرائيل عندما تُنجز لجنة التوفيق أعمالها، وعندما يُتم عبد الله أمر هدنته أو أمر صُلحه[4].

فبعد هذه الهدنة، تم فتح المجال من أجل اتفاقية بين الجانب الأردني واليهودي بداية 28 فيفري 1949 حول المناطق التي ستحدد لكل طرف خاصة بعدما انسحبت مصر من عدة مناطق من فلسطين والتي تم اعتبارها خسارة أخرى للعرب (فلسطين) " ومهما كانت صيغة هذه المفاوضات وسواء كانت شديدة قاسية أو ليّنة فاترة ومهما كان الخط الذي سوف يرسم بين الجانبي، سواء وسع رقعة الشرق أو وسع رقعة الغرب، فإن نتيجة كل ذلك واحدة لا تتغير أل وهي الاعتراف بمبدأ التقسيم بصفة عملية وفعلية والاعتراف الواقعي بقيام حكومة مستقلة لليهود في القسم اليهودي، وهكذا تكون معشر العرب قد خسرنا معركة فلسطين الأولى، ولنعترف بهذا اعترافا الأشراف المغلوبين"[5].

وعلّقت على الهدنة[6] المصرية التي قبلت بها وتعهّدت باحترام قرار وقف القتال إذا ما احترمه اليهود، أنه موقف عسكري مُشرِّف لا ينمُّ عن ضعف بل عن قوّة[7].

---

(1)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 70، 08 جمادى الأولى 1368هـ / 07 مارس 1949م، ص 04.

(2)– البصائر، ع: 70، المصدر نفسه، ص 04.

(3)– البصائر، المصدر نفسه.

(4)– المصدر نفسه، ص 05.

(5)– نفسه.

(6)– بدأت يوم 14 جانفي 1949 في جزيرة رودس مقر وساطة الأممية لـــ هـــ.أ.م، بجمع الممثلين المصريين واليهود وأمريكا وإنجلترا، بوقف القتال بين الجانبي نهائيا، احترام مقررات مجلس الأمن خاص قرار 04 نوفمبر 1948، وتحديد أماكن وقوف كل طرف، ومن هذه الهدنة تساءلت البصائر:" هل ينجح هذا المؤتمر أم يخيب وهل يعمل الانجليز على إنجاحه أم على إخفاقه؟

(7)– البصائر، المصدر السابق، ص 05.

فإذا تراجعت مصر وقَبِلت بما تراه اليهود فهو موتا وانتحارا وهزيمة وعارا، لأنه اعتراف باليهود على كل ما حققوه واعترافا لهم بما احتلوه وبما وصلوه في النقب[1]. وبعد عدم قبول المصريين بما قرره اليهود في رودس هو بقاء مصر في غزة والشريط الساحلي واليهود ما وصلوا إليه من 14 تشرين الأول أكتوبر حتى 07 كانون الثاني يناير جانفي 1949، وهذا ما لم ترض به مصر وعليه اعتبرته البصائر بداية فشل قمّة رودس[2].

ثانيا– الهدنة اللبنانية اليهودية:

لن تكون مهادنة لبنان مع اليهود شيء ذا بال لأنها كانت عبارة عن وقائع محلية لا أهمية لها حسب البصائر، لأنهم خابوا وتراجعوا بعدما تقدموا في فلسطين، بل تم الدخول إلى لبنان وتم احتلال بعض قراهم، كما أن لبنان كانت تعتبره البصائر لن يتدخل في فضية فلسطين رغم مساهمته في الساحة السياسية العربية[3].

وقد تم الاتفاق بين لبنان واليهود (هدنة النافورة) لوقف الإطلاق النار بين الجانبين وأن لا تتدخل لبنان في قضية فلسطين حتى يتم بث ذلك أمميا والبقاء على الحدود لكلا الطرفين. وتناولت البصائر هذه الهدنة بأنها كانت في صالح لبنان باعتبار أن اليهود حسب هذه الهدنة (العقد) وافقوا على التخلي عن كل القرى اللبنانية التي احْتُلت قبل أشهر، أما اليهود فقد رأت أنهم قد خسروا هذه المرحلة (لبنان) لأنهم ألزمتهم هذه الهدنة بإبقاء جندهم بين الحدود اللبنانية واليهودية وهذا جعل البصائر تقول بأن هذا في غير صالح اليهود لأن قوى كثيرة لم تستفيد منها اليهود التي هي مرابطة على الحدود اللبنانية حسب الاتفاقية والتي لو لم تكن هناك لا تستخدمها في شرق الأردن وباقي المناطق والمشاركة في عمليات أخرى[4].

ثالثا– الهدنة السورية اليهودية:

موقفها موقف عسير وأنها ستكون أحد الأطراف الأخرى في المشاركة في مفاوضات الهدنة مع اليهود كذلك على غرار العراق الذين رأت فيها أنها لن تكون أفضل حالا من مصر ولبنان والأردن[5]. لكن سوريا قد انضمت إلى مذاكرات الهدنة مع اليهود ولبنان في رأس النافورة من أجل النظر في بنود اتفاق حول الحدود والتقسيم[6].

---

(1)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 66، 04 ربيع الثاني 1368هـ / 07 فيفري 1949م، ص 04.
(2)– البصائر، ع: 66، المصدر نفسه.
(3)– البصائر، ع: 70، المصدر السابق، ص 05.
(4)– البصائر، ع: 73، 28 جمادى الأولى 1368هـ / 28 مارس 1949م، ص 04.
(5)– البصائر، ع: 73، المصدر نفسه، ص 04.
(6)– البصائر، ع: 70، المصدر السابق، ص 04.

وبعدما قام به عزام باشا الأمين العام لـــــ ج دع بالمشاركة في مختلف أرضيات الهدنة بين مصر واليهود ومباركته لكل ما جاء في ذلك الاتفاق، طلبت منه البصائر أن يسارع في اتفاق (ج د ع) ولا يكون ذلك حسبها إلا عن طريق عدة عوامل أهمها عدم إخفاء الحقائق والجرائم والخيانات مهما كانت وأن السكون هو بمثابة الاعتراف بالضعف والوهن ويجب ان تكون صريحة، إضافة إلى الطلب من عزام أن يقوم بإدلاء تصريحات رسمية ومفصّلة غير مبهمة بل واضحة والكشف عن حقيقة كارثة فلسطين وأنها تأمل كغيرها من شعوب العالم العربي بأن يقوم عزام باشا بتصريح تاريخي للكشف الكامل عن ما حدث لفلسطين[1].

فالموت الحقيقي لـــــ جامعة الدول العربية –حسب ج ع– هو سكوتها عن كل ما وقع بغضّ النظر عن ما وقع من محن ومصائب حدثت للعرب، بل يجب أن تستفيد من كل تلك الأخطاء والتي اعتبرتها بمثابة جرائم وجنايات، بل يجب عليها أن تبني المستقبل عن طريق الماضي[2]. ولأن الوطنية والقومية العربية والإسلامية عوامل رئيسية في التمسك بقضية فلسطين رغم الانتصار أو الانكسار، وهذا ما جعل العروبة حيّة لا تموت ما دامت باقية ومستمرة لدى شعوب العالم العربي[3].

رابعا– الهدنة الأردنية اليهودية:

بعدما قامت اليهود باحتلال النقب وساحل البحر الأحمر شرق الأردن حوالي 15 كلم، وقّعت كل من اليهود والأردن اتفاقية وقف القتال نصّت على بقاء كل طرف عند الخط الذي كان يقف فيه كل طرف يوم 11 مارس 1949. ومن هذا الحدث حاولت البصائر أن تحلل هذا الموقف على ما حصل قبله من تقدم قوات اليهود واحتلالها لساحل شرق الأردن والنقب ما هو إلا عن تشاور بينهما وتراض وأن هذه الاتفاقية لم تحدث عفويا وما هو إلا تقرير لأرض الواقع بالاعتراف على تنصيب اليهود على كامل أرض النقب[4].

أما المملكة العربية السعودية؛ فقد حاولت البصائر أن تصف عدم مشاركة السعودية المباشرة في القضية الحربية العربية مع اليهود بطريقة هادئة حتى لا تكون تحت ضوء الانتقادات وردود فعل العرب، كونها ليست لها حدود جغرافية مع الكيان الإسرائيلي، فقالت عن ذلك: "فقد سلّت ثيابها من القضية العسكرية بصفة دبلوماسية رقيقة ماهرة، فهي تقول أنها لم تكن ذات واجهة مستقلة بالبلاد الفلسطينية، فليس عليها أن تشارك في مذاكرات هدنة، إذ من المعلوم أن الفرقة السعودية كانت تعمل تحت القيادة المصرية وضمن الجند المصري"[5].

---

(1)– البصائر، ع: 70، المصدر السابق، ص 05.

(2)– المصدر نفسه.

(3)– البصائر، ع: 72، 21 جمادى الأولى 1368هـ / 21 مارس 1949م، ص 04.

(4)– البصائر، ع: 72، المصدر نفسه، ص 04.

(5)– المصدر نفسه، ص 05.

وكأن البصائر هنا تدافع نوعا ما على السعودية لمّا تقول أن؛ "الجند السعودي كان تحت قيادة مصر"، ويبقى تعليل البصائر ربما يوحي إلى أنها ليست كغيرها من البلدان العربية ليست لها حدود مباشرة مع الكيان الصهيوني حتى تُخرجها من الحرج.. لكنه ليس عذرا، لأن جل البلاد العربية المشرقية آنذاك كانت لها جيوش وجنود كان بإمكانها أن لا تعقد الهدن مع اليهود وهم على كثرتهم والصهاينة على قلّتهم..

ورغم ما قامت به بعض بلدان المشرق العربي من قيامها بعقد اتفاقيات هدنة مع العدو الأبدي لهم، إلا أن ج ع بقت متمسّكة بآمال وهمية كانت البصائر تنظر إليها بنظرة الحقيقة المرّة وهي تُطلعهم دوما أنه سيأتي يوم ويندحر فيه اليهود وتكون الغلبة للعرب والمسلمين[1]؛ إن يوما يعصف فيه عاصفة العرب بأولئك الأدناس وتلك الهياكل القذرة، فتدك كل ذلك من أساسه وتجعل عالِيها سافلها لهو يوم البعث للعروبة ويوم النشور، "فانتظروا إنا معكم منتظرون"[2].

ثم جاءت فترات محاولة (ج دع) إيجاد حلول لِما وقعت فيه، فلمّا ابتدأت يوم السبت 26 جمادى الأولى/ 26 آذار مارس مارس 1949 باجتماع مجلس (ج دع) في دورته العاشرة وتسلّم النائب عبد الله بهاء الدين طوقان، وقام بخطبة افتتاحية لفتح أشغال هذه الدورة، وهنا قامت البصائر بإبداء موقفها من كل ما قامت به (ج دع) قبل هذا وما يمكن أن تقدمه في قابل الأيام فذكرت أن العرب لا تهمهم الكلمات الرّنانة والخطب الجياشة وأقوال نواب العرب، بل المهم والأهم هو معالجة مشكلة فلسطين ثم معالجة مشاكل (ج دع) [3] الإسراع بإدراج العرب من نكبات وتخاذل.

وما أُثير حول هذه الجلسات غياب العراق تماما في جلساتها أولى ممن أدى بالعديد من الدول العربية استنكار هذا الموقف من العراق وقد طالبت مصر حكومة العراق (نوري السعيد) بإدلاء تصريح لكشف ملابسات عدم مشاركة العراق في هذه الجلسات[4]، ورغم هذه العقبات التي شهدتها هذه الجلسات حاولت البصائر ان تبث روح الثقة بدل اليأس " ولا تزال فينا قوة ولا نزال أولي بأس كامن شديد ستحقق آمالنا مرة اخرى، واعلموا أنه لا حياة مع اليأس ولا موت مع النضال والكفاح"[5].

---

(1)– يبقى هذا التصور هو منظور عقدي لدى كل مسلم، بأن المسلمين سينتصرون على اليهود.. لكن هذا لا يمنع من تقديم الأسباب والعمل على استرجاع مقدرات ومكتسبات المسلمين التي اغتصبت.. فلو بقى المسلمون ينتظرون خروج الاستعمار عنهم لما خرج، لكنهم قدموا هم الأسباب لذلك فاندحر الاستعمار الانجليزي والفرنسي عنهم... مثلما فعلت الجزائر على غرار باقي الدول العربية والإسلامية الأخرى..

(2)– البصائر، ع: 72، المصدر السابق، ص 04.

(3)– سيتم التطرق إلى مشاكل جامعة الدول العربية ونظرة ج ع من خلال البصائر لها وكيف تتصور حقيقتها ودورها الفعلي للنهوض بالعرب في ظل الحالة السياسية الراهنة آنذاك (خلال نهاية هذا الفصل الخامس).

(4)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 73، 28 جمادى الأولى 1368هـ/ 28 آذار آمارس 1949م، ص 04.

(5)– المصدر نفسه، ص 05.

ثم خلال بدايات أفريل 1949 قررت اللجنة الأممية إعداد مؤتمر يجمع كافة الأطراف العربية واليهودية حول مائدة مستديرة للنظر في كل ما فات من هدنات وما يمكن تحديده مستقبلا حول القضية، تساءلت البصائر مستنكرة موافقة العرب على هذا المؤتمر " لكن كيف يذهب العرب إلى لوزارن ليجتمعوا باليهود وهم تحت تأثير هزيمة عسكرية، وهزيمة سياسية، وهم إلى جانب تذلك غير متفقين حول الخطة لتي يجب سلوكها؟" لأنها ترى بأن مصر لا تزال تطالب رسميا بتكونين دولة في المنقطة غيرا ليهودي ممن فلسطين تشرف عليها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وقد وافقتها في ذلك كل من السعودية وسرويا عكس ما كانت ترمي به المملكة الأردنية والعراق باستكمال مقررات أريحا الذي يعمل على تحقيق ما بقي من المناطق غير اليهودية تحت راية المملكة الأنجلو–هاشمية حسب البصائر[1].

ورغم ذلك كانت تأمل أن لا تحدث نكسة سياسية مثل النكسة الحربية بعدما تخاذل العرب فيما بيهم أمام عسكر اليهود؛ " فهل تراهم من البله ومن الجنون إلى درج أن يتركوا الخلاف يهيمن عليهم، حتى يضيّعوا في السلم بقايا ما تركته لهم الحرب"[2].

الاستقواء والاحتماء بتركيا سواء عبد الله الأردن أم حسني الزعيم (سوريا)، عندما قرر كل من الملك عبد الله زيارة تركيا لشد أزر تركيا ومساندتها في فكرته حول إنشاء سوريا الكبرى تحت لوائه، حيث كانت من أهم معالم هذه الزيارة اتفاقية عسكرية بين الطرفين. وربما نفس المنحنى الذي أخذ ه حسني الزعيم الذي يريد أن يزيد من قوة وعدد جنده إلى 45 ألف. وتزويد جيشه بـــ 12 فرقة طيران حديثة، من أوروبا وعتاد حربي من أمريكا حسب ما تعتقده البصائر. ومن هنا أرادت البصائر أن تذكرا لعرب بما كان يتنبأ به عام باشا في آخر خطاباته بمناسبة تأسيس ج د ع أن محنة فلسطين ستنتهي وتنهي معها ضعف العرب[3].

(1)– توفقيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 76، 20 جمادى الثانية 1368هـــ / 18 أفريل 1949م، ص 4 – 5.
(2)– البصائر، ع: 76، نفسه، ص 05.
(3)– المصدر ننفسه، ص05.

المبحث الثالث: مسألة اللاجئين ودَور الإغاثة

من نتائج نكبة فلسطين وقصور النظر للحكام العرب أحيانا وتخاذلهم أحيانا أخرى من جهة، وقـوّة اليهود المتزايدة انجرّ عليها مأساة بقت معالمها ليومنا هذا، تمثلت في مسألة اللاجئـين المهجّـرين قصـرا والفارين من بطش الاحتلال الصهيوني، فهذا المبحث يدرس مسألة اللاجئين ويسقطها على الحالـة العربيـة والفلسطينية ودولة الكيان اليهودية، والدولية، وكيف كانت ج ع تنظر إليها وما هي مدلولات مواقفها منها.

المطلب الأول: قضية اللاجئين

بعدما أصبح صوت اللاجئين العرب الفلسطينيين غير مسموع من الهيئات العالمية الرسمية وغير الرسمية، حاولت البصائر أن تساهم في إبراز موقفها ضد ما يمارس على العرب الهاربين من ويلات البطش والقتل الصهيوني. فقد ذكّرت أنها لا تلوم الغرب والأجانب لصمتهم وعدم حراكهم لهذه القضية فقد رأت في ذلك شيئا وأمرًا طبيعيا؛ كونهم لا يَمُتُّون صلة بالعرب ولا بالإسلام، فلا يُنتظر منهم رحمة أو رأفة، فهم كانوا أحد الأسباب الرئيسية لهذه النتائج. فالأصل هو أن يلوم العربي نفسه فهو أحق بالمساعدة لأخيه العربي. "لمَ نلوم غيرنا على شيء نحن نسلك أشنع منه؟"[1].

فكان موقف جمعية العلماء من ما آل إليه هذا الحال والوضع العربي المتعلق بالمشرَّدين خارج ديارهم، موقف المتحسِّر والبائس الذي ينتظر غيره أن يشفق عليه بعدما تخلّف العرب الإخوة من النُصرة والمناصرة، خاصة بعدما وقف الصهاينة لهم بالمرصاد لا يريدون رجوعهم، والذين وصل عددهم حسب البصائر حوالي أكثر من 700 ألف لاجئ، ومما جاء في نقدها العرب على هذه الحالة:" لقد تكلمنا كثيرا عن هؤلاء البائسين، ولعلنا لا زلنا نتكلم عنهم كثيرا، فالسياسة العالمية تكاد تجهلهم ولا تُحلهم محل اعتبار، ولعلها تنتظر أن يقضي الموت بواسطة الجوع والأوبئة على الأكثرية منهم فتنتهي مشكلتهم من عند نفسه.. أن العالم الإسلامي على الأعم وأن العالم العربي على الأخص، لم يقوما بالواجب، حيال هؤلاء الذين أوذوا في سبيل الله، وأخرجوا من ديارهم، وفقدوا أموالهم وأرزاقهم، أن عددهم الرسمي هو سبعمائة ألف نسمة، بعد أن قضى الموت على الصغار والضعفاء منهم، وماذا يا ترى ينتظر الآخرين؟" [2].

وبعدما أعلن اليهود صراحة على عدم إمكانية استقبال كل هؤلاء اللاجئين، بحجة أن هناك من يستحق الدخول إلى فلسطين عليهم وهم اليهود الآتون من كل حدب وصوب في إطار الهجرة اليهودية[3] المستمرة.

---

(1)– توفيق المدني، المشرّدون، البصائر، ع: 81، شعبان 1368هـ / 30 أيّار مايو، ماي 1949م، ص 04.

(2)– البصائر، ع:81، المصدر السابق، ص 04.

(3)– المصدر نفسه.

فقد اعتبرت هذا الإجراء الصهيوني المتعلق بحملة الهجرة اليهودية نحو فلسطين بـــــــــ" النِّقمة " على البلاد التي استعمرها اليهود الصهاينة، حتى يتم سد أبواب الهجرة العربية نحوها مرة أخرى، ومن عمليات الهجرة المرتّبة نحو فلسطين مئات من يهود المغرب الأقصى بالأبيار وبوزريعة بأعالي الجزائر العاصمة استعدادا لترحيلهم بسلام نحو فلسطين بمساعدة السلطة الاستعمارية الفرنسية. ومقارنة بهذا الإجراء الفرنسي في الجزائر استغربت جمعية العلماء الإجراء المعاكس له تماما عندما طلبت جمعية العلماء وبعض الدول العربية من فرنسا أن تسمح لعرب الشمال الأفريقي بأن يساهموا في جمع الأموال من أجل العرب الفلسطينيين اللاجئين، فلم تسمح بذلك حيث أجابت وزارة الخارجية الفرنسية بقولها: " أنْ أكفيكم الأمر ولا موجب للاستجداء في بلاد المغرب العربي، فأنا أمنح بصفتي دولة إسلامية [1] خمسمائة مليون فرنك إعانة للمشردين العرب"، ولكنها لم توف إلا بحوالي 20 مليون فرنك.."[2].

وعليه فقد طلبت جمعية العلماء من العرب جميعا أن لا يتركوا أرواح –إخوانهم الفلسطينيين– سبعمائة ألف عربي وعربية وأعراضهم بين بطش الصهاينة وفقدان مأواهم؛ لأنها وديعة في أعناقهم، وأنها أمانة سوف يحاسَبُ عليها كل مسؤول عربي ومسلم في الدنيا والآخرة [3].

أمّا من جهة أخرى حول ما تناقلته بعض الجهات التي ألقت اللوم على العرب المهجَّرين كونهم هم سبب هذه الأزمة وهم من يتحمّلها وهم من ترك أرضهم وآثر الهجرة على البقاء، كما اتهموا جامعة الدول العربية بأنّها هي من أمَرهم بالرحيل وفق تواطؤ السياسة العربية مع اليهود، وهنا أرادت البصائر أن تدافع عن كل من اللاجئين أنفسهم وعن جامعة الدول العربية أيضا، على أنهما لم يكونا هما السبب المباشر في الهجرة بِغَضِّ النظر على كون اللاجئين هم من غادر، ولكن هناك أسباب رأتها البصائر هي أكبر من ذلك، فقد أدلّت على ذلك بلسان أحد مناصري القضايا العادلة وهو المفكر "لويس مايسينون"[4] المؤيد للقضية

---

(1) كانت فرنسا – منذ عرش نابليون الثاني– تدّعي أنها إسلامية برعايتها للمسلمين؛ كونها تحتل عشرات الدول الإسلامية في أفريقيا وغيرها لكثرة الشعوب الإسلامية التي تحت سيطرتها، فهذا الزَّعم ظلت تتلاعب به فرنسا حكومات وراء حكومات في إطار سياسة المغالطة للرأي المحلي والدولي في رعايتها للشعوب الإسلامية.. لكن الواقع المعاش يُثبت الهيمنة الاستعمارية الحقيقية في كل المجالات، خاصة في المجال العقدي بتضييق الممارسات والشعائر الدينية للمسلمين.. كما فعلت بمساجد الجزائر الثلاثمائة خلال بداية الغزو 1830 بتحويل المساجد إلى كنائس واسطبلات ومخازن وحانات للعسكر ومرابض للحيوانات والخنازير ، فلم يبق منها إلا قليل لا يتعد العشرة، وهذا في العاصمة فقط... كما تُبته مذكرات الجزائريين آنذاك والروايات الشفوية وحتى أرشيفات فرنسا وأوروبا.

(2)– البصائر، ع: 81، المصدر السابق، ص 05.

(3)– المصدر نفسه، ص 05.

(4)– لويس ماسينيون Louis Massignon (1883–1962)؛ من كبار المستشرقين الفرنسيين القرن العشرين. عن: https://francearchives.fr/fr/commemo/recueil-2012/38956 ، كما أنه من قلائل المفكرين الفرنسيين المساندين للقضايا العادلة.. ومنها قضية فلسطين، عن: البصائر، ع:81، المصدر نفسه، ص 05.

الفلسطينية من ناحيتها المسيحية، الذي قام بإنصاف العرب عند إلقائه محاضرة في باريس بحضور حتى اليهود [1].

وفصّلت جمعية العلماء موقفها ذلك في: "إن اليهود قد عاملو العرب بمثل ما كان النازيون من قبل يعاملون به اليهود، ولقد أرغم اليهود العرب على النزوح عن بلادهم أثناء الهدنة، واستعانوا على ذلك بسلوك سياسة الإرهاب فكانوا يعاونون طائفة منهم لبث الرعب والفزع في نفوس الآخرين، ولقد سلك اليهود مع العرب نفس هذه المسلك مع العرب الذين كانوا يعيشون في بلاد النقب تحت حماية الجيش المصري، فاليهود اقترفوا جرائم فظيعة لبلوغ غايتهم، ولا بد لي من التنديد مسلك طائفة من أحبار اليهود، كانوا يستعملون آيات التوراة لحث جماعة من المتنطعين السفاكين على ذبح أكبر عدد ممكن من العرب"[2].

وحلّلتْ البصائر ما آل إليه وضع اللاجئين الفلسطينيين حسب الحالة السياسية المتداخلة بين العرب واليهود والمؤيدين لها والمعارضين لها إلى عدّة نظريات[3]:

– نظرية عربية قوية عودة اللاجئين بصفة كلية إلى أوطانهم، أرض أجدادهم، إلا من رأى عدم العودة والبقاء في بلاد العرب الأخرى؛

– النظرية الأميركية: إرجاع ربع مليون إلى ديارهم وأملاكهم (فهذا لا يؤثر على تعداد اليهود حسبهم). والنصف مليون الباقي يبقى في البلاد العربية؛

– النظرية اليهودية: وهي النظرية السائدة وهم متمسِّكون بها في كل المحافل الدولية "لوزارن بسويسرا Lucerne[4]".

– وأن العرب قد خرجوا من فلسطين، ولن يدخلوها ما دمنا فيها" ولتفعل السياسة بعد ذلك ما تشاء.

إضافة لقول رئيسهم "ويزمان حَييم[5]"، أن العرب الفلسطينيين يجب أن يهاجروا إلى المنطقتين دجلة والفرات الخصبة ويعمِّروا أراضيها.. " فويزمان يريد أن يشرّد العرب إلى المكان الذي شرّد إليه الملك بُختنصّر من قبل قبائل اليهود عندما اكتسح أرض فلسطين"[6].

فكل ما آلت إليه حالة فلسطين ولاجئيها لم يُثن جمعية العلماء أنْ تَبُثّ من جديد روح الأمَل والثقة في نفوس العرب؛ عسى أن يستجمعوا قواهم المعنوية قبل المادية لتحقيق ما عجزوا عنه سابقا، وهذا ما قاله

---

(1)– البصائر، ع: 81، المصدر السابق، ص 04.

(2)– البصائر، ع: 81، المصدر نفسه، ص 04.

(3)– المصدر نفسه، ص05.

(4) لوسيرن Lucerne من أهم المدن الأوروبية لطابعها السياحي والثقافي، تقع بدولة سويسرا، كانت لها شهرة دولية في حيادها في مختلف القضايا الدولية، وكانت وِجْهَةً للسياسيين وأصحاب القضايا العادلة، لوجود جو آمن وسلمي يسمح بتداول ومناقشة القضايا العالمية.. ينظر: Le Robert illustré, 2014, France, Pollina, p1138.

(5) ويزمان حاييم Haïm Weizmann (1874–1952): رجل – دولة– صهيوني، أول رئيس لدولة الكيان الإسرائيلي، ينظر: Le Petit Robert, Op.cit. p 2027.

(6) البصائر، ع: 81، المصدر السابق، ص 05.

الإبراهيمي؛ "كونوا على ثقة وآمنوا إيمانكم بالله، أنّ بلاد العرب والعروبة سوف تُصفّي حساباتها كلها، وسوف تطهِّر ساحاتها من كل أدران الماضي، مما ورثته من عهود الانحطاط والاستعمار، ونراها بعد كل هذا سائرة نحو أهدافها العليا، صفا واحدا يندفع إلى الأمام لا يلوي على شيء، وستدوس العروبة رقاب الأعداء كما تدوس رقاب الخونة دعاة الهزيمة وأبواق الدعاية المغرضة. المستقبل لنا معشر العروبة بحول الله، ولو كره الظالمون، ومن يعش يرى"[1].

أمّا المفاوضات التي كانت تدور في تلك الأثناء في لوزارن بسويسرا حول اللاجئين العرب الفلسطينيين حكمت عليها جمعية العلماء بالفشل وعدم النجاح ويُضاف إخفاقا جديدا للعرب، باعتبار أن اليهود بقوا متمسِّكين برأيهم حول عدم رجوع اللاجئين إلى فلسطين، والعرب لا زالوا غير متفقين ولا متحدين حول مسألة الحدود.. لذلك قالت : "ولقد كان من العبث والاستهتار الاستمرار على العمل ضمن ذلك المؤتمر الأبتر، فلا خير يُرجى من المذاكرة مع الصهاينة المستعمرين لا اليوم ولا بعد اليوم"[2].

فقضية اللاجئين لم تزدد إلا اتساعا، وعدم الالتفات إليها من طرف دول الغرب، ولا حتى دول عربية والتي وصفتها البصائر بالمؤامرة حتى العرب المشاركين فيها؛ لأنهم لم يقرِّروا إدماجهم بين رعاياهم لا في مدنهم ولا في قراهم، ناهيك عن السياسة العالمية التي لم تُعِرْ لهم اهتماما، حيث تساءلت عن كيفية الخروج من مأزق القضية التي اعتبرته كارثة بقولها: " فكيف التخلص من هذه الكارثة التي لم يكد يعرف العالم الحديث لها مثيلا..؟"[3].

فتأزُّم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين اتخذت منها أمريكا منفذا للضغط على الدول العربية التي بحاجة إلى المال، فقد كانت أمريكا تنظر إلى الأمر من حيث مصلحة اليهود، وأنّ الحل الأمثل عندها هو أن تمنح كل الدول العربية الأموال في إطار مشروع أو برنامج "ترومان"[4] لإعانة العرب الفلسطينيين في البلاد العربية، والظاهر أن هذه الأموال أميركية ولكنها أغلب مصادرها من الشركات والبنوك اليهودية في أميركا والغرب. فكان ردُّ البصائر على مقترحات ذلك البرنامج في مساعدة وإعانة دول المشرق العربية، بأنه بمثابة شراء الصمت لكل من وافق عليه من الدول العربية، والاعتراف الضمني بالأمر الواقع في وجود وأحقية الكيان اليهودي في فلسطين، بصرف النظر عن اتخاذها لمساعدة اللاجئين ومنحهم الاستقرار؛ لأنها رأت بأنّ

---

(1)البصائر، ع: 81، المصدر السابق، ص 05.

(2) البصائر، ع: 84، 24 شعبان 1368هـ / 20 حزيران يونيو، جوان 1949م، ص 04.

(3) البصائر، ع: 91، مصدر سابق، ص 05.

(4) ترومان هنري (1884–1972)؛ رجل دولة أميركي نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية روزفلت، شهد نهاية الحرب العالمية الثانية بعد الاتفاق على قنبلة اليابان في هيروشيما وناكازاكي، وصاحب فكرة مساعدة أوروبا من الحرب العالمية في إطار مشروع مارشال، وحتى الشرق الأوسط 1949، كما كان له دور في تدخُّل بلاده في كوريا التي انقسمت بين شمالية وجنوبية بين1950–1953. ينظر: Le Robert Op.Cit., p1939.

أمريكا ومن معها ومن تقف معه يعتمدون على المال وحده لفض المشاكل وجلب المصالح واصطناع الرجال والأمم[1].

أولا- اللاجئون والأردن:

عند قيام ملك الأردن خطوته الجريئة بضم الجزء الباقي من فلسطين على أن تكون مملكة واحدة على رأسها الملك عبد الله وتكون دستورية ذات مجلس نيابي يتحدد من خلال انتخابات كانون الثاني يناير جانفي 1950 ويضمُّ نصفه من بقية فلسطين والنصف الباقي من شرق الأردن، ويكون مجلس الوزراء يتألف من الشقين[2].

فأشار توفيق المدني على أن هذه الخطوة من الأردن بمثابة اقتسام فلسطين بين اليهود والأردن وكأنه إجراء مُدبّر حيث انتقد سياسة الملك عبد الله في هذا الإجراء، وعلى حدّ تعبيره؛ "فهو قد استعمل ذلك الحيز لاحتلال القسم الذي يضمّه اليوم لدولته وأوقف به اليهود عند حد أكاد أقول أنه قد وقع عليه الاتفاق قبل وقوع تلك الحوادث". إضافة إلى ذلك رأت البصائر بأن الأمم المتحدة ومثيلتها ج دع لن تتدخلا في هذا الموضوع لعدم وضوع موقفهما حول ذلك وتعملهما مع القضية بمنطق الأمر الواقع[3].

وبعدما قرر الملك عبد الله قبول جُل اللاجئين الفلسطينيين القابعين في كل من غزة ومصر ولبنان وسوريا بأن يفتح لهم أرض الأردن على أن تكون لهم كل الحقوق مثلما هي للأردنيين. وهنا اعتبر المدني أن قضية اللاجئين أصبحت مشكلة جديدة، لأنه رأى بأن بأن أولئك اللاجئين لن يعودوا إلى موطنهم وستكون محلا للمهاجرين اليهود بعدما يستقرّون في الأردن. كما فسّر سياسة الأردن من هذا الباب سيعود بالفائدة الكبيرة عليها من خلال عدة مكاسب وهي[4]:

- الكسب الأول هو كثرة السكان وازدياد عدد الأنفس في هذه الدولة الأردنية الجديدة، بحيث هي تأمل أن تكون في مدة قريبة ذات مليونين من السكان؛
- أما الكسب الثاني، فهو الاستفادة من مشروع إغاثة اللاجئين الذي سنته ه.أ.م وقررت تنفيذه خلال سنة 1950، فإذا ما استقر اللاجئون أو إذا ما استقرت أغلبية اللاجئين بالدولة الأردنية، فإن مقامهم لا يكون عالة على الدولة، بل يكون عالة على الدول، فتستفيد دولة الأردن من وجودهم وأن يكلفها ذلك شيئا، ثم لا يجب على الدول فتستفيد دولة الأردن من وجودهم دون أن يكلفها ذلك شيئا، ثم لا يجب أن ننسى أن ه.أ.م قد قررت صرف مقدار عظيم على تشغيل اللاجئين في مد طرقات وإنشاء غابات وإقامة سدود وغير ذلك، فكل ذلك سيقع في دولة الأردن خاصة إذا ما هي استدرت جموع اللاجئين وصدق من قال:

---

(1)- البصائر، ع: 98، 22 صفر 1369هـ / 12 كانون الأول ديسمبر 1949م، ص 05.

(2)- البصائر، ع: 100، مصدر سابق، ص 05.

(3)- المصدر نفسه، ص 05.

(4)- نفسه.

"مصائب قوم عند قوم فوائد"، وهذه الأعمال كلها تسير باطّراد وتسلسل كأنها قد صنعت بيد حكيمة ماهرة، فدولة الأردن تتوسع، ثم تدعو سائر اللاجئين للاستقرار بها، ثم تستفيد من تلك المبالغ المخصصة للإنفاق عليهم وتشغيلهم. فإنّ هذه الأعمال كلها تسير باطراد وتسلسل كأنها قد صُنعت بيد حكيمة ماهرة، فدولة الأردن تتوسع، ثم تدعو سائر اللاجئين للاستقرار بها، ثم تستفيد من تلك المبالغ المخصصة للإنفاق عليهم وتشغيلهم كما شككت في علاقة الأردن باليهود وغيرها من دول الغرب على أنّ هناك خبايا بين هته الأطراف والأردن لأنها تتعلّل بالواقع الحاصل في تلك القضايا والأحداث المتوالية خصوصا ما تعلق بالاعتراف بدولة إسرائيل من جانب الأردن إثر اتفاقية الهدنة بينهما، فكان تساؤلها : مقابل ماذا؟ وحاولت أن تجيب عن تساؤلها: "فهل يحق لنا أن نظن بأن كل هذه الأمور التي دبرت بليل، إنما وقعت مقابل شيء معلوم؟ يقولون أن مذكرات صلح نشيطة تجري بين ممثلي الأردن وممثلي اليهود حول عقد معاهدة صلح رسمية بين الجانبين دون أن تستشار الجامعة العربية في ذلك ودون أن يؤخذ لها في الأمر رأي[1]".

فموقف البصائر المشكِّك في نوايا الأردن كَمُن – حسبها– في إمكانية إيجاد منفذ بحري مع اليهود، وهذا ما لم يقبل به اليهود ولن يقبلوا به[2].

وإنّ موقف الأردن بإبقاء الجزء الذي ضمّه إليه، جعل اليهود يتعنّتون في موقفهم بخصوص القدس أكثر فأكثر، لذلك تساءلت البصائر " فلمن يكون النصر النهائي يا ترى؟" . وتقصد هنا ه.أ.م أم اليهود. ومن هنا كان موقف البصائر؛ "أن وحدة القدس وفلسطين وحدة لا تتجزأ وعلى هـــ.أ.م أن تكون حازمة إذا أرادت أن تبقي على هيبتها في إنفاذ قراراتها ولو باستخدام القوة. " إنما نحن نرى أن هذا الأخذ وهذا الرد لن يغيِّر من الموقف قليلا ولا كثيرا، فالمسألة وحدة لا تتجزأ، فإما أن يقف ه.أ.م موقف الحزم والشدة والعنف وينفذ مجلس أمنها قرارها ولو باستعمال القوة، وعندئذ تكون الهيأة قد بررت وجودها وفرضت على الأمم عامة احترام مقرراتها، ومنحت في الإنسانية بابا جديدا"[3].

ثانيا– التدخل الغربي في المشرق العربي وعلاقته بفلسطين:

إثر مؤتمر استانبول بتركيا ضم كل من و.م.أ والذي صرّحت فيه بأن تدخلها في بلاد المشرق من أجل الدفاع عن بلاد الشرق وعدم تعرضه لهجوم روسي متوقع.. لكن توفيق المدني علّق على ذلك بأن ما

(1)– البصائر، ع: 100، المصدر السابق، ص 05.

(2)– ومع هذا التحليل للبصائر (توفيق المدني)، في موقف الأردن من هذه الناحية، يبقى وجهة نظر، لا يمكن الحكم على نية الأردن في ذلك.. فمهما كان موقف الأردن، إلا أنها كانت – ربما – أفضل من باقي الدول العربية، خصوصا قد رحّبت بالكثير من الفلسطينيين، فليس عيبا في تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وهذا حتى لا يكونون عبئا على دولة حديثة النشأة...

(3)– البصائر، ع: 100، المصدر السابق، ص 05.

صرّحت به الو.م.أ غير حقيقي وغير واقعين بل تدخلها في بلاد المشرق العربي من ورائه حماية اليهود من العرب[1].

حتى أصبحت قضية فلسطين قاب قوسين أو أدنى، خاصة بعد ما قررت أمريكا وغيرها جعل القدس منطقة دولية، وللعرب المنطقة الغربية أما الشرقية لليهود، لذلك رأت البصائر أنه كلما تم تجريد قضية فلسطين مما يحيط بها من دعايات وأغراض سوف تقرر هـــ.أ.م الاعتراف بالأمر الواقع أيضا، إنما تجعله ضمن إطار أممي، وعليه فالقدس الشريف سيبقى مقسما إلى مدينة عربية يديرها العرب وإلى مدينة يهودية يديرها اليهود، وتشرف على المنطقة كلها لجنة أممية لترعى حقوق سائر الطوائف والأديان، وتضمن حرية العبادة والحج لمختلف الهياكل والمعابد[2]"

مع العلم أن الفكر الصهيوني لليهود يرى أن القدس عاصمة أبدية لليهود فلا يمكن أن تكون دولة يهودية دون القدس أو الهيكل المزعوم والذي تدعي أنه في القدس وبالتالي لا محالة ستعمل على إلحاقه مهما كانت، والظاهر أن هذه الأموال أميركية ولكنها أغلب مصادرها من الشركات والبنوك اليهودية في أميركا والغرب، حتى تكون خدمة لمآرب اليهود بصورة غير مباشرة ظاهرها لصالح العرب والفلسطينيين ولكن باطنها بقاء العرب خاضعة لمديونية وسيطرة مالية غربية صاحبها الأول اليهود أنفسهم.

المطلب الثاني: جمعية العلماء وإعانة فلسطين

أولا– أهمية دعم وإعانة فلسطين:

إن وضعية فلسطين وتنامي قضيتها لم يُثن جمعية العلماء من تناولها سياسيا بطرح قضيتها ومناقشتها وتحليل أحداثها معنويا فقط، بل أرادت أن تُسهم في إعانتها ماديا من خلال الجمعيات والأحزاب الوطنية المحلية وحتى الخارجية، فأهم إجراء قامت به ج ع سعيا منها لمساندة ومساعدة وإغاثة الفلسطينيين من نكبتهم هو إنشاء "الهيئة العُليا لإغاثة فلسطين".

ولكن قبل ذلك وفي عهد رئيسها الأول الإمام ابن باديس اعتبرت جمعية العلماء القضية الفلسطينية قضيتها المصيرية، حيث قام في جوان 1936 بفتح اكتتاب لجمع الأموال لتدعيم عرب فلسطين، وقدّم طلب رخصة في ذلك من السلطات الاستعمارية الفرنسية، ورغم منع سلطة الاحتلال نشر أي منشورات ومعلّقات تتعلق بفلسطين، إلا أن جمعية العلماء استطاعت أن تُوصِل صدى القضية الفلسطينية لأوساط الشعب متحدّية السلطة الاستعمارية، وبرز ذلك التحدي في وجود الكثير من المنشورات تحمل عنوان "على هامش أحداث فلسطين" وكانت تُباع في الأكشاك بمدينة قسنطينة [3].

(1)– البصائر، ع: 98، مصدر سابق، ص 04.

(2)– البصائر، ع: 89، المصدر نفسه.

(3)– محمد مورو، الجزائر تعود لمحمّد صلى الله عليه وسلم، مرجع سابق، ص367.

فمن أعمال ج ع العملية للمساندة المادية للقضية الفلسطينية، ما قامت به جمعية العلماء بتنظّيم اجتماع لأعضاء الجمعية بنادي الاتحاد[1] بمدينة قسنطينة يوم 18 جوان من نفس العام من نفس السنة، وذلك بهدف تكوين لجنة تتكفل بجمع الأموال وإرسالها إلى الفلسطينيين، ووزعت قوائم الإمضاء بين الشباب المسلمين والمتطوعين الوطنيين، والمتعاطفين مع القضية الفلسطينية[2].

ثانيا– هيئة إغاثة فلسطين الجزائرية:

واستمرت دعوة جمعية العلماء تساند فلسطين منذ الثلاثينات من القرن الماضي حتى ظهرت إلى الوجود "لجنة إغاثة فلسطين" في جوان 1948 برئاسة الشيخ الطيب العقبي[3]، ونَتَج عن ذلك انتشار الوعي في أوساط المسلمين الجزائريين بالقضية الفلسطينية، وكثرت التبرعات المالية لصالح المسلمين والعرب ضحايا الصهيونية. ولم يقتصر اهتمام جمعية العلماء على جمع الأموال في المدن الجزائرية الرئيسية والتنديد بتصرفات الاستعمار الإنجليزي في فلسطين فَحَسْب، وإنّما تعدّاه إلى توزيع قوائم الاكتتاب سِرِّيا في المدن الجزائرية الساحلية والداخلية وأغلب مناطق الوطن، وأعطت الجمعية أوامرها إلى الشيخ الفضيل الورتلاني ممثلها في باريس والشيخ السعيد صالحي ممثلها في مرسيليا لمواصلة الدعوة لنفس الغرض [4].

ففي بدايات وإرهاصات هذه اللجنة الإغاثية كان جموح الجزائريين عنها؛ خوفا من التسلُّط والقمع الاستعماري؛ ما جعل جمعية العلماء تستغرب موقف الجزائريين من عدم تلبيتهم لِدعوة الجمعية من المسارعة والمبادرة في جمع المال من أجل فلسطين، مع العلم أنّ أغلب الصحف الجزائرية الوطنية تناولت هذه القضية في مختلف جوانبه حتى بادرت الجمعية عن طريق "البصائر" ببث الهمم لأجل ذلك وعدم الاكتراث لوعيد الاستعمار، ومما جاء من عباراتها الباعثة في روح التضامن الجزائري للفلسطينيين؛ " ولكن يا للأسف و يا للعجب معا إلى الآن لم تسمع ولو بجزائري واحد قدّم ولو فرنكا واحدا، فماذا ننتظر يا ترى؟" [5] ومتى نحن قمنا بإمداد فلسطين بالمال نكون قد عززنا موقف كتيبتنا المغربية المجاهدة الآن في صفوف إخواننا المشرقيين"[6].

---

(1)– نادي الاتحاد من بين الأندية التي كانت تعتمد عليها جمعية العلماء بقسنطينة في تحقيق أهدافها وبرامجها.

(2) – محمد مورو، المرجع السابق، ص 367.

(3)– الشيخ الطيب العقبي(1890–1960) عالم جزائري جليل؛ قبل رجوعه إلى الجزائر عاش طفولته وشبابه في الحجاز بين المدينة ومكة المكرمة، من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ورغم بعض الخلافات العادية بينه وبين الشيخ عبد الحميد بن باديس؛ إلا أنه بقي وفيا لمبادئ جمعية العلماء حتى بعد وفاة الشيخ بن باديس، فقد كان اختلافه مع ج ع من حيث الوسائل ليس الغايات والأهداف.. رحم الله الجميع. ينظر: عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص348.

(4)– محمد مورو، المرجع السابق، ص 368.

(5)– البصائر، ع: 38، 29 رجب 1367هـ / 07 جوان 1948م، ص 05.

(6)– البصائر، ع: 38، المصدر نفسه.

ومن خلال تلك العبارات بدأت نفوس الجزائريين تتحرك لنصرة الفلسطينيين، خاصة بعدما تم الاتفاق بين أعضاء الحركة الوطنية وبعض الجمعيات والشخصيات الجزائرية قامت هذه الهيئة بإصدار بيانا في 14 جوان 1948 تُعلن من خلاله التعريف بحقيقة هذه الهيئة وأهدافها ودورها مع التنويه بالأطراف الذين لم ينضموا إليها[1]. ومما جاء في هذا البيان: "قد تأسست بالجزائر، لجنة لإعانة فلسطين للتعبير عن تضامن الشعب المسلم الجزائري مع أخيره الشعب الفلسطيني وقد اشتملت على شخصيات من جميع العناصر لدينية والسياسية وهي الآن متركّبة من الأعضاء الآتية أسماؤهم الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ الطيب العقبي والشيخ إبراهيم بيوض[2] والاستاذ فرحات عباس. فكان الشيخ الإبراهيمي رئيسا و فرحات عباس كاتبا عاما والطيب العقبي أمينا للمال أما إبراهيم بيّوض نائب أمين المال[3].

وقد وجهت اللجنة برقيات إلى سعادة عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية والسيد رئيس مجلس الوزراء ، ووزير خارجية فرنسا.

فقد تشكّلت لجنة تنفيذية تكوّنت من رجال العلم والمال والفكر والثقافة ورجال الأعمال[4] لتباشر سائر الأعمال التي تكلفها بها الهيئة المذكورة[5]. من أجل جمع التبرعات انطلاقا من مدينة الجزائر.

ثالثا– دور هيئة (لجنة) إغاثة فلسطين– الجزائرية– من خلال برقياتها:

قامت الهيئة برئاسة جمعية العلماء عن طريق الإبراهيمي، بإرسال العديد من البرقيات للإشعار بعملها إلى عدة جهات رسمية وغير رسمية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، وإلى كل من رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيته، أما بالنسبة إلى الأمين العام للجامعة العربية فكان مفادها : "إلى سعادة عزام باشا الكاتب العام لجامعة الدول العربية القاهرة، نحيطكم علما بتأسيس لجنة لإعانة وإغاثة فلسطين من الهيئات والشخصيات للشعب الجزائري. وباسم هاته اللجنة نعبِّر لكم عن تضامن الشعب المسلم الجزائري مع الدول العربية كفاحها ضد الاستعمار الصهيوني وتتمنى لها النجاح في قضية العرب العادلة" [6].

---

(1)– الأطراف الذين لم ينضموا إلى هيئة إغاثة وإعانة فلسطين هم جماعة الزوايا وحركة انتصار الحريات الديمقراطية أثناء الاتفاق على هذه الهيئة ومما جاء في بيانها المُعلن ".. هذا وإن ممثل الجماعة الزوايا قد عُرضت عليه المسألة للمشاركة ولانزال ننتظر جوابه.. ومن جهة أخرى فاللجنة تأسف من السيد مصالي الحاج في عدم قبوله المشاركة فيها بعدما وافق على الانخراط فيها أولا ثم انسحب ذلك أخيرا لاعتبارات حزبية...

(2)– الشيخ إبراهيم بيوض (1899–1981)؛ من علماء الجزائر، وأحد العلماء الجزائريين البارزين في الإقليم الجنوبي من الجزائر ببني ميزاب، دخل المعترك السياسي فانتخب في المجلس الجزائري 1948، وعند اندلاع الثورة كان من السبّاقين في الانضمام إليها. ينظر: محمد بن ساعو، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية، مرجع سابق، ص155.

(3)– الإبراهيمي، الآثار، ج2، المصدر السابق، ص 210.

(4)– الإبراهيمي، الآثار، ج2، المصدر نفسه، ص 211.

(5)– بلاغ من الهيئة العليا لإعانة فلسطين، البصائر، ع: 41، 30 شعبان 1367ه / 28 حزيران يونيو، جوان 1948م، ص 06.

(6)– عن الإبراهيمي، فرحات عباس، الشيخ بيوض والشيخ العقبي، البصائر، ع: 41، المصدر السابق، ص 06.

أمّا بالنسبة لـــــــــرئيس وزراء فرنسا ووزير شؤون خارجيته، فكان فحواها كما يلي: "إنّ لجنة إغاثة فلسطين المشتركة من هيئات قد تألّمت و تأثّرت من تصويت المجلس الوطني على إيذاء عواطفه نحو دولة إسرائيل المزعومة تصويتا يعتبر تعدّيا وتحديا للعالم الإسلامي، وهي تحثُّ جامعة الدول العربية إلى التساهل الذي تلاقيه الدعاية والمؤسسات الصهيونية ذات الصبغة الاستعمارية، المضادة للديمقراطية، ونُلفت نظر الحكومة الفرنسية إلى عواقب الاعتراف بالدولة الإسرائيلية المزعومة الذي من شأنه أن يصادم عواطف 25 مليونا من مسلمي شمال أفريقيا المتضامن مع إخوانهم عرب فلسطين ويوتر العلائق بين فرنسا والإسلام"[1].

ولمّا انتشر صدى هذه الهيئة الجزائرية لدى الأوساط العربية السياسية والاجتماعية لاقت استحسانا وتأييدا وتشجيعا، فكان انتشار نبأ نُصرة الجزائريين لفلسطين في بلدان المغرب والمشرق العربيين ومنها فلسطين، سارع مفتيها الشيخ الأمين الحسيني ببعث رسالة إلى الشيخ الإبراهيمي مؤرّخة بالقاهرة في 24 أوت 1948 أثنى فيها على جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين [2]. ومما جاء فيها: "ولم يحد الإعلان المشؤوم عن ميلاد الدولة العِبرية على أرض فلسطين الزكية من عزيمة رجال جمعية العلماء، بل زادهم صلابة في المواقف، فكان الإبراهيمي يبادر بتقديم مكتبته الثمينة لأيّة هيئة تتقدم للقيام بواجب إعانة فلسطين ماليا"[3].

كما حاولت جمعية العلماء أنْ تُشيد عبر صحيفتها لسان حالها "البصائر" ، التي اتخذتها منبرا للسياسة الداخلية والخارجية حسب الظروف في ذلك، وهذا ما ساعدها في إبراز قضية فلسطين منذ بدايتها، والتي قد كرّرت مرارا وتكرارا دور العمل السياسي للأحزاب الوطنية في حق فلسطين عليها لنصرة قضيتها، وهذا ما أكّدته جمعية العلماء عبرها، باستغلال كل الظروف من أجل توحيد الصفوف ضد الاستعمار، فقضية فلسطين كانت أحد العوامل التي كثيرا ما كانت تنادي جمعية العلماء باتخاذها سببا مباشرا من أجل توحيد الصـــفوف، ففلسطين قضية لا تُحل إلا باتحاد العرب والمسلمين، وكمبادرة لتوحيد صفوف العرب في الجزائر أولا ثـــم باقي العرب، تمثلت في مبادرة جمعية العلماء لإنشاء هيئة عُليا لإعانة وإغاثة فلسطين. وقد قبلها كـــل مـــن فرحات عباس والشيخين إبراهيم بيوض والطيب العقبي والشيخ الإبراهيمي بصفته رئيسا لها. وخاب أملهـــا في بعض العناصر الفاعلة في الحركة الوطنية على غرار حركة انتصار الحريـــات الديمقراطيـــة[4] التـــي رفضت الدعوة بحُجّة أنها كانت تريد أن يكون رئيس الهيئة مصالي الحاج شرط انضمامهم. لكن تزكية أغلب

(1)– عن فرحات عباس، الإبراهيمي، بيوض والعقبي، البصائر، ع: 41، المصدر السابق.

(2)– محمد مورو، الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلّم صلى الله عليه وسلم، مرجع سابق، ص 376.

(3)– محمد مورو، المرجع نفسه، ص 375.

(4)– حركة انتصار الحريات الديمقراطية ظهرت مكان حزب الشعب الجزائري بعد مرسوم العفو الشامل (فرنسا) في 1946. بزعامة مصالي الحاج، صاحب مبدأ الثورة والتحرر والاستقلال عن فرنسا، والذي بدأت تدبُّ فيه خلافات حول القيادة منذ 1953، فانتهت بظهور حزب وجيش التحرير الوطنيين لقيادة الثورة التحريرية (1954 – 1962)، التي انظمت إليها جمعية العلماء لأجل تحرير الجزائر.

أعضاء تلك الهيئة حال دون طلب حركة انتصار الحريات الجزائرية، مما جعلها تنسحب كحزب، مع بقـاء العديد من أعضاء هذا الحزب مناصرين ومدعِّمين لهذه الهيئة دون غطاء حزبي [1]. لأن غاية الجزائـريين بالنسبة لفلسطين هي مشتركة تذوب فيها الخصومات الحزبية.

إذن فالاهتمام البالغ بضرورة إعانة فلسطين جعلها من أوائل المُبادرين والسّبّاقين لذلك، على المستوى المحلي الوطني عكس ما تدّعيه غيرها[2]، ورغم ذلك فكانت تنادي دوما بإبعاد العراقيل الشخصية الضيقة في سبيل المساهمة والمساعدة لغير الجزائريين حتى وإن كانت مشغولة بقضاياها الداخلية مع سلطة الاحتلال الفرنسي، فربما كانت معذورة في ذلك.

فجمعية العلماء، أمام العراقيل السياسية داخل الحركة الوطنية والمراقبة الاستعمارية لم يزدها إلا حرصا على حرص لإتمام إسهامها في تـأسيس هيئة عاملة من أجل فلسطين، حيث قد تأسست ثم تألّفت لجنة تنفيذية بالعاصمة من رجال العلم والثقافة ورجال الأعمال والاقتصاد وشباب العلم، وبدأت هذه الهيئة بإرسال برقيات تأييد للأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام باشا، كما أرسلت برقيات احتجاج واستنكار للحكومات المسؤولة عن التخاذل في وجه فلسطين وقضيتها، ويمكن إيراد ما قاله الإبراهيمي بخصوص مجهوداتهم المادية لأجل فلسطين، ومما ذكره في البصائر: "إعانة فلسطين فريضة مؤكدة على كل عربي ومسلم، وإذا تأخرت الجزائر عن إعانة فلسطين بالمُمْكِن المَيسور فعُذرها أنها كانت مُنْهمِكة بالمطالبة بحقها في الحياة، في صراع مستمر مع الاستعمار، فكانت هذه الجريدة كتبت فصولا متتابعة في قضية فلسطين شرحت فيها كثيرا من الخفايا والخبايا، وكانت هذه الجريدة تكرر دعوة الأحزاب إلى الاتحاد في الشؤون الداخلية واتخذنا من قضية فلسطين وسيلة جديدة للاتحاد عسى أن يجتمع عليها ما تشتتت من القلوب النافرة [3].

ولكن بعد مسعى الشيخ العقبي في التوافق بين قادة (ح.و) حول مسألة هذه الهيئة لم يتحقق، ما أدى بالإبراهيمي بالتعليق عن ذلك بـــ " ولكنّ رجال (ح ان ح د) لم يكونوا ديمقراطيين لأنهم لا يرضون إلا أن يكون كل شيء تحت رئاستهم، وقد تشكلت الهيئة العليا من أربعة محمد البشير الإبراهيمي رئيسا عباس فرحات كاتب عام الطيب العقبي أمين المال إبراهيم بيوض نائبه، ثم تألفت لجنة تنفيذية بالعاصمة.. وباشرت الهيئة العليا بإرسال البرقيات والاستنكارات"[4].

---

(1)– محمد مورو، الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلّم صلى الله عليه وسلم، المرجع السابق، ص 375.

(2)– المقصود هنا حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ التي؛ كان بعض الباحثين يُقرُّون بأن هذه الحركة كان لها باع طويـل في إعانة فلسطين منذ ظهور قضيتها إلى غاية انطلاق الثورة التحريرية (1947–1954).. وهذا لا يُنكَر كمبدأ لنصرة القدس وفلسطين، ولكن لم تكن أفضل حالا من جمعية العلماء، لأن صحافة جمعية العلماء منذ الثلاثينات من القرن العرشـين وهـي تسعى إلى مساندة القضية الفلسطينية قبل وأثناء، وبعد الاحتلال البريطاني ثم الصهيوني... قبل أيَ حزب سياسي في الجزائـر المحتلة. كما تم توضيح ذلك خلال هذه المقالة.

(3)– الإبراهيمي، البصائر، ع: 41، 20 شعبان 1367 هـ / 28 جوان 1948م، ص 02.

(4)– البصائر، ع: 41، المصدر السابق، ص 02.

فانتقاد حركة انتصار الحريات الديمقراطية حول هذا الحدث يرجع إلى ضرورة التكاتف حول قضية هامة جدا بالنسبة للعرب والمسلمين فكان أولى الاتحاد من أجل نصرة الفلسطينيين بعدما خذلهم الأقرباء، فهي مسألة سياسية ذات أبعاد اجتماعية، والحالة تلك في غنىً عن من يتولى رئاسة الهيئة أو اللجنة، وهذا ما جعل جمعية العلماء تتساءل مستغربة عن ذلك.

أمّا بخصوص نشاط تلك الهيئة–الجزائرية– المساندة لفلسطين لم يقتصر دورها على جمع التبرعات المادية، بل قامت بإرسال عدد من المجاهدين الجزائريين إلى فلسطين للمشاركة في القتال ضد الصهيونية. ناهيك على إرسال مبالغ مالية كبيرة تضاربت الأرقام عنها بين ثلاثة أو وسبعة ملايين فرنك فرنك لدعم الجهاد الفلسطيني[1]. بالإضافة إلى ما أورده توفيق المدني بأن جمعية العلماء رقّقة هذه اللجنة ساهمت بجمع مبلغ قُدِّر بـــــ 4 آلاف فرنك فرنسي قام هو بنفسه وتقديمه إلى سفير مصر بباريس حسب ما أوصت به الجامعة العربية من أجل الجهاد الفلسطيني[2] .

فالتفاعل المادي والمعنوي لجمعية العلماء كان ينبع من الإحساس المشترك بين مختلف العرب وما تربطهم من روابط عديدة جعلت ج ع تشعر بما يشعر به الفلسطينيين فقسوة الاحتلال مريرة وشديدة على النفوس قبل الأبدان والأوطان. فلم تتوان جمعية العلماء عن التفاعل مع قضية فلسطين واعتبارها قضية ذات مكامن وجوهر يحتّم على كل عربي ومسلم المبادرة في نصرة هذه المسألة المشروعة فاتخذت من الشهاب بداية ثم من البصائر مِنبرا لإعلاء كلمة الحق حسب ما كانت تراه للوقوف في وجه العدوان الاستعماري وما قاموا به في مساعدة الكيان الصهيوني في تأسيس وطن ليس لهم بتقديم العون ماديا ومعنويا وحسب ما كانت تقدر عليه[3]، لضرب وحدة العالم العربي وزيادة الهيمنة الاستعمارية أكثر فأكثر عليه من أجل تمزيقه وتشتيته وهذا ما كانت تخشاه، فلم تغفل عن قضية فلسطين، وربما تناولتها أكثر مما تناولت أي قضية أخرى.

وعليه يمكن القول بأن جمعية العلماء كانت شديدة الانتباه لما يحدث في فلسطين حريصة كل الحرص عليه وعلى القدس، وهذا ما قامت به انطلاقا من علمائها في الجزائر أو خارجها دون استثناء، فابن باديس أو الإبراهيمي إذا تناولا هما هذه القضية أكثر من غيرهم من أعضاء وكتاب الجمعية فهذا يدل بصورة أوضح على اهتمام البقية في الجمعية، فلو تناول عضو منها موقفا من قضية معينة وتم السكوت عنه من البقية دلالة قاطعة على الموافقة أو عدم الإعراض عنه على الأقل، هذا بصفة عامة، فما بالك إذا كان الأمر يتعلق بقضية جوهرية كالجزائر أو فلسطين وغيرها. وهذا ما تم حقيقة عبر البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

---

(1)– محمد مورو، المرجع السابق، ص 73.

(2)– توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، المصدر السابق، ص ص 389 – 390.

(3)– حمودي ابرير، مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945– 1973، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف علي آجقو، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة الجزائر، 2015/2014، ص ص86– 102.

رابعا– دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المؤتمر الإسلامي بالقدس 1953 وموقفها منه

حضر الشيخ الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المؤتمر الإسلامي في القدس ممثلا للجزائر رفقة الفضيل الورتلاني في أوائل كانون الأول ديسمبر 1953، وقد خرج هذا المؤتمر بعدة قرارات وتوصيات[1] والتي كان من بين مقرريها رئيس جمعية العلماء – الإبراهيمي– أين ترأس جُل جلسات المؤتمر، بالإضافة إلى تعيينه ضمن اللجنة التي شكّلها المؤتمر برئاسة الشيخ علي الطنطاوي[2]، من أجل الدعاية لفلسطين، وكُلّفت اللجنة بالطواف على العالم الإسلامي لتعريف المسلمين بالقضية الفلسطينية، ودعوتهم إلى دعمها ماديا ومعنويا [3].

ثم غادر الإبراهيمي القدس متوجها إلى عَمّان الأردن بعدما دعاه الملك حسين إلى قصره، حيث اختتم المؤتمر في الأردن، بعدما اتفق المؤتمرون في فلسطين على خمسة أعضاء لمقابلة الملك ووزير خارجيته، وكان الإبراهيمي صاحب الكلمة، فأُعجِب به المَلِك، ثم تمّ انتخاب لجنة تنفيذية قبل انتهاء المؤتمر، كان من بين أعضائها الفضيل الورتلاني على غرار سيد قطب وسعيد رمضان ومحي الدين القليبي وكمال الشريف ومحمد خليفة، ومحمد محمود الصواف، إضافة إلى لجنة مالية على رأسهم الإبراهيمي، وأمجد الزهاوي وعلي الطنطاوي والفضيل الورتلاني ومحمد محمود الصوّاف[4].

---

(1)– أما مخرجات هذا المؤتمر تمثلت في عدة قرارات وتوصيات؛ والتي كان من بين مقرريها كل من رئيس جمعية العلماء الذي ترأس جُل جلساته ورفيقه الشيخ الورتلاني:

- الدفاع فرض عين على كل مسلم وعربي، ولا عِبرة بالتقسيم المفروض؛
- الصُّلح مع اليهود خيانة؛
- الإعداد للكفاح المسلح الإيجابي، وتمكين اللاجئين ماديا ومعنويا للعودة؛
- تكوين صندوق إسلامي عام لقضية فلسطين. وهذا ما كان يدعو إليه الإبراهيمي منذ النكبة الأولى؛
- إنذار الدول المستعمِرة بالعداء، وإنذار الدول التي ساهمت في قيامة إسرائيل؛
- اتخاذ يوم 27 رجب من كل عام يوم فلسطين؛

توصيات تصب مجملها في صالح القضية العربية عامة ولقضية فلسطين خاصة، وبالأخص حول عدم السماح لليهود بالاستيلاء على الأملاك العقارية الفلسطينية، وهذا بدعوة كافة الدول العربية والإسلامية بمناشدة الحكومات الإسلامية على إنقاذ ممتلكات المسلمين في القدس، ومدّ القدس بالمال لعمارته وكل ما هدمته انتهاكات اليهود . عن: أبو محمد، أحمد توفيق المدني، البصائر، ع: 252، ص 04.

(2)– عالم أزهري من علماء مصر، ترأس لجنة المؤتمر الإسلامي التي كانت تُعنى بجمع التبرعات والدعاية للقضية الفلسطينية، تحت رعاية المؤتمر الإسلامي بالقدس (1953).

(3)– شهرة شقري، الخطاب الدعوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، رسالة ماجستير غير منشورة، في الدعوة الإسلامية، جامعة باتنة، إشراف أ.د. محمد زرمان، 2009. ص 160.

(4) – توفيق المدني، البصائر، ع: 252، ص04.

فبعدما انقضت حوالي ستة أشهر من انعقاد المؤتمر الإسلامي بالقدس (03 ديسمبر 1953م)، تناول[1]بعض ما كان قد حزّ في قلبه حول حقيقة هذا المؤتمر، على أنه لم يأت بالجديد في خِضَمّ ما تقوم به بعض الحكومات بالتواطؤ مع اليهود وحلفائها، في ضوء التخاذل، ولأنه كان يرى كذلك بأن هذا السكوت سببه خذلان العرب أنفسهم على حد سواء؛ بسبب انهزامهم أمام ثلة من اليهود استطاعوا أن يغلبوا ست دول، وهذا ما أدّى به إلى اعتبار أنّ الذين خَرجوا وأُخرِجوا– من ديارهم– من فلسطين لم يُخرجهم الصهاينة بقدر ما كان ساسة العرب وأصحاب القرار هم من كانوا سببا في ذلك [2].

كما أن هذا المؤتمر حسْبَه لم يكن كما خُطِّط له من أجل الإسهام المالي والمادي لنصرة القدس وفلسطين، ولكن الواقع الذي صدمه، ذلك العمل الذي لم يكن هو أساس المؤتمر، حيث رأى العديد من المشاركين ضرورة الإسراع بترميم مسجد قبّة الصخرة متناسين لُبّ القضية وجوهرها وهي القدس وفلسطين، لذلك أغلظَ الإبراهيمي الحديث حول من يقف وراء ذلك، فقد رآها أمورا ثانوية هدفها إلهاء العرب والمسلمين عن القضية الأساسية، فقد كان من المقرر وجود لجنة واحدة لجمع المال للقدس لا لجنة أخرى لجمع المال لمسجد قبة الصخرة [3].

لذلك ذكّرهم بأن مثل هذا الإجراء سيؤدّي إلى فشل المؤتمر الذي أُقيم أصلا من أجل القدس وفلسطين، ولأن اليهود كانوا لا يرون معنى لفلسطين دون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل – المزعوم – وهذا ما أدّى به إلى تنبيه العرب والمسلمين على محاربة اليهود بنفس الفكرة، ولكن تطبيقها بشكل معاكس لا فائدة للعرب والمسلمين في مسجد قبة الصخرة بدون القدس ولا فائدة للعرب والمسلمين من القدس بدون فلسطين، حيث قال: ".. فلنعكس نحن لهم القضية ما دامت الأقدار قد أوقفتنا منهم هذا الموقف، ولنقلها صريحة مجلجلة يفسّرها العمل، لا فائدة لنا في الصخرة والأقصى بدون القدس ولا فائدة لنا من القدس بدون فلسطين، فالثلاثة واحد وليس الواحد ثلاثة.."[4].

كما نوّه أنه لم يكن ضد فكرة ترميم مسجد قُبّة الصخرة من حيث المبدأ، ولكنه كان يراها مسألة ثانوية يمكن العمل عليها بعد تحقيق هدف المؤتمر من أجل القدس أولا، وهذا ما جعله يَعِدُ بأنّ لجنته ستعمل ما يلزمها لترميم مسجد قبة الصخرة[5].

لكنهم بعد المؤتمر تغافلوا ذلك وراحوا يُركِّزون اهتمامهم حول مسجد الصخرة دون القدس وفلسطين.. وهذا ما جعله يصف عمل هذه الجماعة بأنه يخدم اليهود أكثر مما يخدم القضية الفلسطينية، وقال في ذلك: "من ذا الذي لا يعتقد أن أثار فكرة وفد الصخرة في هذا الوقت بالذات هي معاكسة للمؤتمر وضرار

(1)– تناول هذه المسألة في مجلة الأخوة الإسلامية، ع: 11، السنة الثانية، 17 شوال 1373هـ/18 جوان 1954م.
(2)– محمد دراجي، مواقف الإمام الإبراهيمي، المشرق العربي، ط1، عالم الأفكار، الجزائر، 2009، ص ص 151 – 152.
(3)– محمد دراجي، مواقف الإمام الإبراهيمي، المرجع السابق، ص 153.
(4)– محمد دراجي، المرجع السابق، ص ص 153 – 154.
(5)– محمد دراجي، المرجع نفسه، ص154.

له وتعطيل لسيره وإبطاء لنتائجه ولو كانت طفيفة، ومجموعها الدفاع العملي عن فلسطين، ومن ذا الذي لا يعتقد أن هذا في صالح اليهود لا في صالح المسلمين؟ وأنه زيادة في يقينهم بأننا قوم نلهو ونلعب، ومن الذي لا يستخرج من اشتمال وفد الصخرة على العمائم الكبيرة، أن علماء الدين هم الذين تولوا كِبر هذه الزلّة؟ ومهما تكن لحكومة الأردن من يد بالنيابة في تنشيطه وتمويله، فإن ذلك لا يدفع الغضاضة عن علماء الدين والسخرية بهم من الناس.." [1].

وهذه النقطة أراد الإبراهيمي إبعاد العلماء عن مثل هذه القضية التي تتبنى مسألة ثانوية عن المسألة الأصلية، فهو لا يريد أن يعتقد عامة الناس بأن للعلماء دور في مثل هذه المهزلة حتى وإن وُجد بعضهم وراء مثل هذه المسائل الهامشية حسب الإبراهيمي.

وهذا ما جعله يتساءل عن وجود وفدين في مؤتمر واحد، وفد من أجل مسجد قُبّة الصخرة ووفد من أجل القدس وفلسطين، فهذا يجمع لفلسطين وذاك يجمع لترميم مسجد في القدس! ما جعله يتساءل مُتشكِّكا: "أليست هذه الأعمال التي تزيد في النفوس المضطربة بالشكوك اضطرابا، أليست هذه جريمة ؟" [2]

لذلك ردّ على من سمّاهم بالصخريون[3]؛ "إنكم ومن أعانكم على مشروع الصخرة بالمال أو نشطكم عليه بالرأي لم تزيدوا على أن أحييتم في الإسلام سُنّة من سُنن المصريين القدماء في قصة عروس النيل؛ كانوا يزيّنون فتاة للموت وأنتم تزيّنون مسجدا للهدم" [4].

فقد أراد هنا أن يحيط علما ذاك الوفد بأنهم قد تركوا الأصل وهو الأولى للوقوف ضد العدو المشترك، ففي النهاية سيقوم اليهود بتهديمه وعليه كل الأموال التي ستصرف عليه تذهب هباء وكان أولى بهم استخدامها في السلاح والعتاد لتحرير فلسطين وإعادة اللاجئين.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ وفد اللجنة المالية للمؤتمر توجّه من الأردن نحو سوريا من أجل عرض أهدافه وقراراته إلى الرئيس السوري الشيشكلي، ثم في 1954/01/05 غادر الإبراهيمي والورتلاني إلى بغداد وقابلا رئيس وزراء العراق وقدّما له أعمال المؤتمر الإسلامي بالقدس، وقام الإبراهيمي بإلقاء كلمة في جامع الإمام الأعظم "أبو حنيفة" جاء فيها: " كل أمّة تكثر فيها الأقوال تقلّ فيها الأعمال وكل أمة تكثر فيها الأعمال، تضعف فيها الأقوال.. هذه سنة أبقوها على أنفسكم"، وحثَّ على الالتزام بالعمل دون القول والكلام؛ "إنهم انصرفوا إلى الأقوال حتى أصبحت هي رأس المال"، وتناول مسألة فلسطين مُذكرا العراقيين والعرب أسباب فقدان فلسطين والقدس بقوله: "إنها ما ضاعت ونحن قلة بل نحن كثير أكثر مما كنا في التاريخ، إننا نقول

---

(1)– محمد دراجي، المرجع السابق، ص ص 157 – 158.

(2)– المرجع نفسه، ص 158.

(3)– لفظة "الصخريون" جاء به الشيخ الإبراهيمي متمثلا به جماعة المؤيدين لترميم مسجد قبّة الصخرة على حساب غاية المؤتمر الإسلامي بالقدس 1953، فكانت التسمية نسبة لمسجد قبّة الصخرة... لذلك كان معارضا لهم من حيث المبدأ، ليس من حيث الفكرة.. (ينظر: محمد دراجي، مواقف الإمام الإبراهيمي، المرجع السابق، ص157–158. وأيضا: أحمد توفيق المدني، البصائر، ع: 252، مصدر سابق، ص 04.

(4)– البصائر، ع: 252، المصدر نفسه.

كثيرا ونعمل قليلا أو لا نعمل شيئا حتى ضاعت فلسطين بين الخطب والقصائد، وعلى هذا الأساس افهموا قضية فلسطين التي ضاعت؛ لأن اليهود منذ بداية الحرب الأولى يستعدون ويعدّون، عددهم قليل وعملهم كثير، بدؤوا بالتسلُّح ونحن ساكنون، وبدؤوا بالمعامل الحربية ونحن عنها معرضون"[1].

ثم لخّص حقيقة الوضع الذي تعيشه فلسطين ويعيشه العرب بقوله: "إن معرفة كارثة فلسطين لا تَعْدُ أن تكون أسئلة وأجوبة، فإن استطعنا أن نعرف الأجوبة استطعنا أن نعرف الداء ثم نعالجه.

- أما السؤال الأول فهو: هل أضعنا فلسطين؟ الجواب: نعم؛
- السؤال الثاني: هل أعطيناها أم أخذوها منّا؟ الجوب: أعطيناها نحن؛
- السؤال الثالث: هل يمكن استرجاعها؟ الجواب: يمكن استرجاعها.

ثم قال : بماذا أضعنا فلسطين؟ الجواب: أضعناها بالكلام، فقد كان الشعراء ينظمون القصائد الطويلة العريضة في مديح العرب وتسفيه اليهود والكتّاب يكتبون والساسة يصرّحون. فبين النَّظم والتصريح والكتابة والخطابة ضاعت فلسطين.. ثم قال: الرجل البطل يعمل كثيرا ولا يقول شيئا..[2]، حيث إن ظهور إسرائيل في المنطقة سنة 1948 ككيان دولة مزاحمة للدول العربية بالمشرق كان له بالطبع مصالح تتعارض تماما مع مصالح المنطقة العربية من ناحية وتتفق أو تتعارض ثانويا مع مصالح الاستعمار القديم والجديد [3].

إضافة إلى ما تناوله الإبراهيمي في العراق[4] حول مسألة فلسطين والقدس، تحدّث الورتلاني –أيضا بخصوص نفس القضية– بعدما تمت استضافته في إذاعة العراق عن فلسطين قائلا: "ليس المطلوب هو استرداد فلسطين لأنّ ذلك هو أهون مطلوب منكم كعرب وكمسلمين، وإنما المطلوب أن تستردوا كرامة الإسلام وكرامة العرب.. الكرامة التي أوشكت أن تضيع، فإذا ما ضاعت ضاع معنى وجود الأمّة.. إنكم لا تستطيعون أن تستردِوا فلسطين قبل أن تستردوا كرامة العرب والمسلمين، إن فلسطين ضاعت يوم ضاعت فينا الهِمّة.."[5].

---

(1)– الإبراهيمي، الآثار، ج:04، مصدر سابق، ص ص 282 – 283.

(2)– الإبراهيمي، المصدر نفسه.

(3)– محمد مورو، المرجع السابق، ص 516.

(4)–وفي 1954/01/08 خطب الإبراهيمي في جامع النهار يخاطب الجزائر والشمال الأفريقي أن بقاءه في المشرق ليس للسياحة بل من أجل العرب والعروبة والإسلام والمسلمين وأنه قد استخلف مكانه العربي البسي وإخوانه خير العاملين هناك.."، بسبب الخلافات او النزاعات بين العرب أنفسهم أصبحت جيوش اليهود تستحكم أهم المناطق الغنية بالمنطقة وعلى أكبر رقعة جغرافية من فلسطين ممتدة من بلاد سوريا حتى بلاد الحجاز ما عدا ما هو تحت سيطرة الأردن والجيش المصري على شريط بحري ضيّق ممتد نحو غزّة ولم يبق إلا انتظار تطبيق ما ستقرره (هـ.أ.م) بترسيم اليهود، وهناك تساءلت البصائر، فماذا يكون موقف الدول العربية تجاه هذا الحادث الجلل؟"، البصائر، ع: 255، ص 02.

(5)– أبو صادق، البصائر، ع: 255، 16 جمادى الأولى 1373هـ / 22 كانون الثاني يناير، جانفي 1954م، ص 02.

المبحث الرابع: جمعية العلماء بين القضية الفلسطينية والجامعة العربية

كان لـــــ ج ع حُرقة على تعاظم قضية فلسطين وما تشهده من ازدياد وتيرة هذه المسألة، كونها ستزداد تأزُّما، باعتبارها غير واضحة المعالم، خاصة وعدم وضوح رؤية جامعة الدول العربية تجاهها من جهة، واستقواء الكيان الصهيوني بدولته من جهة أخرى، وراء صمت الدول الغربية وحتى العربية..

المطلب الأول: فلسطين بين الاحتلال اليهودي والجامعة العربية

أولا– موقع جامعة الدول العربية من القرارات الدولية في القضية الفلسطينية:

في آخر اجتماعات شهر أيّار مايو ماي 1948 تم قبول مقترح انكليزي وإلغاء مختلف المقترحات الأخيرة والذي يتمثل في نقاط أساسية تتلخص في أنه يجب على الدول العربية المحاربة والمقاتلين اليهود أن يضعوا السلاح لمدة أربع أسابيع لا يباشرون فيها أي أعمال عسكرية، وأن يحتفظ كل فريق بما حققه من مراكز أثناء وقف القتال. وعدم إرسال الأسلحة وبيعها في طرف مختلف الدول مهما كان مصدره. مدة هذه الهدنة، وأخيرا أن هذه الهدنة لا تنفذ ولا تعترف بأي مبدأ حتى يتم تمكين الوسيط الأممي السابق الذكر برنادوت إلى غاية ما سيسفر عليه من تقرير نهائي[1].

لكنه في هذه المسألة، يمكن القول بأن ج ع خلال ما نشرته البصائر حول هذا المقترح الانجليزي قد أيّدت ما ذهبت إليه الجامعة العربية في هذا الأمر أي قبول هذه الهدنة شرط أن تنفذ من قبل الطرفين، مع العلم أن ج ع كانت دوما تشير إلى العمل المسلح من أجل استرداد فلسطين، ولكن هذا التحوّل مفاده أن العمل السياسي كفيل أيضا بحسبها بإعادة المياه إلى مجاريها وفق توافق بين المتخاصمين أو ربما كانت تشتم من هذه الهدنة أن تكون النتائج لصالح ما يصبوا إليه العرب[2].

وبعدما باشر الوسيط الأممي أعماله أمر بأن يتم وقف القتال ابتداء من السادسة صباح 11 جوان 1948 بعد تفسير بعض الغموض من بنود هذه الهدنة المقترحة من طرف ه.أ.م[3].

حاولت البصائر كذلك التنويه بما قد أحرزه العرب خلال 27 يوما بداية من المعارك مع اليهود على أن هذه النتائج اعتبرتها لصالح العروبة الإسلام، مفاده: " فالعرب قد تمكنوا من الأمر من قهر المقاومة اليهودية داخل جدران القدس، فاستسلمت لهم ثم بعد ذلك قد ربحوا معركة العطرون التي دامت أياما والتي كانت مفتاح الوصول إلى تل أبيب وبين القدس الجديدة كما أن الجيش المصري تقدم نحو الشمال ونصب خطوطه فوق مدينة أسدود، أمّا الجند الأردني فقد استولى على طولكرم واللدد وتقدم حتى الساحل ويفصل بين القوى اليهود الشمالية والوسطى، أمّا الطيران المصري قد عمل عمله الكبير في الميدان الجوي، فقد

(1)– البصائر، ع:41، المصدر السابق، ص 02.

(2)– المصدر نفسه.

(3)– نفسه.

ضرب اليهود في الصميم ودمر من عاصمتهم أقساما كبيرة، فلولا الهدنة لكان قد تم تحطيمها بصفة فعلية، وأما الجيش السعودي فقد وصل الميدان لكنه لم يباشر عمليات الحرب إلا ثلاثة أيام سجل أثناءها انتصارا كبيرا[1].

من خلال هذه الانتصارات أدت بالدول العربية لقبول الهدنة باعتبار أن أحد بنودها تنصُّ على أن يبقى كل طرف أينما كان محتفظا بالمراكز التي قد احتلها ساعة وقف القتال " فالموقف الحربي كان حتما في صالح العرب، دون أن يكون شيئا لليهود عندما سكتت أصوات المدافع، لتترك الكلام لرجال السياسة"[2].

رغم ما وصلت إليه جنود العرب في مختلف تلك المناطق التي واصلوا إليها إلا أن ج ع قد ذكرت بأن ها الفوز لم يكن كاملا، لأنها كانت ترى بأن تلك الهدنة كانت في الحقيقة في صالح اليهود أكثر منها لصالح العرب، لأن اليهود راحوا يستجمعون قواهم من جديد، إضافة إلى أن اليهود ساعة انعقاد الهدنة في 11 جوان 1948 كانوا يحتلون من البلاد العربية أكثر من جزء المقسّم لهم في قرار التقسيم أي هي قد ازدادت خلال هذه الحرب، فقد كانت تحفظ بحدودها الشمالية والشرقية بصفة عامة، إلا ناحية النجف التي قد خسرتها ، كما احتلت منطقة الجليل العربية الغنية وميناء عكّا الهام.

إضافة إلى ذلك حاولت أن تردّ مزاعم الأخبار الزائفة على أن العرب غير متفاهمين حول قضية فلسطين بشأن قبول دولة اليهود أم لا، لذلك رحّبت بدعوة الملك ابن السعود لجاره الملك عبد الله للقاء في نجد قبيل رمضان للنظر في مشاكل الخلاف وطرحها، والنظر في صالح العروبة قبل كل شيء وأن الجهاد ضد اليهود باقٍ مهما كانت مزاعم وأباطيل الأعداء من أجل التفرقة وإلغاء الحرب ضد اليهود " فليكن العرب على يقين بأن جنود العروبة سوف تندفع من جديد، مجاهدة في سبيل الله، في اليوم العاشر من تموز يوليو جويلية 1948 المقبل، وليكن العرب على يقين مثل ذلك أن النصر الأكبر سيكون لهم بحول الله..."[3]

ورغم سريان الهدنة السابقة الذكر، إلا أن أمريكا كانت أحد المعوّقات تجاهها حتى وإن كانت عملها خافيان خاصة في يما يتعلق بتلك الإعانات التي حاولت إرسالها إلى تل أبيب عن طريق ما يسمى بحادثة " جابوتنسكي" وهي الباخرة الأميركية المحمّلة بأنواع الأسلحة والذخيرة والتي أصبحت حدقا بعدما اكتشف أمرها بسبب عدم اتفاق الأخوة الأعداء وهم المتطرفون اليهود (ينقسمون إلى جماعة إيسترن وجماعة الإيرقون، والهجانا[4]) ، حيث أُدخلت هذه الأسلحة دون علم اللجنة الأممية العاملة من أجل تحقيق الهدنة،

---

(1)– البصائر، ع: 39، 06 شعبان 1367هـ / 14 حزيران يونيو، جوان 1948م، ص ص 04 – 05.

(2)– المصدر نفسه، ص 5.

(3)– البصائر، ع: 40، مصدر سابق، ص ص 04 – 05.

(4)– الجماعات اليهودية الصهيونية بدأت تتكون قبل مشاريع التقسيم الاستعمارية لفلسطين قبل حتى الحرب العالمية الأولى، كلها أُسّست من أجل تكوين كيان – دولة – في فلسطين، استخدمت كل الوسائل التي رأتها متاحة ومباحة لتحقيق أهداف الصهيونية في المشرق العربي.. https://islamsyria.com/site/show_articles/9690.

وبعد اكتشافها تم إحراقها من طرف المتطرفين اليهود حتى لا ينكشف أمر هذا السلاح وكأن الباخرة المحملة بالسلاح قد أحرقت ولم يدخل شيء إلى اليهود.

فقد عبّرت البصائر عن هذه الحادثة بعد اقتتال بعض اليهود حسب ما تمليه الأخبار والصحافة العالمية، حيث قالت : "وإن كنا نعتقد أنهم ما أحرقوها إلاّ لإتلاف معالم الجريمة، حتى لا يصعد عليها من يشاهد ويعاين أن السلاح الكثير الذي كان بها قد أنزل إلى البر وذهب إلى صفوف القتال"[1]. كما علّقت على هذا الحادث بأنه حادث ظاهر أمام العالم، ولكن الخافي أعظم لماذا؟ لأن الساحل الفلسطيني أغلبه تحت سيطرة اليهود [2]. ورغم الموقع المميز للعرب ج دع في تطبيق هذه الهدنة وعدم تجاوزها مثلما يفعل اليهود (حيث عمدت بعض قوات اليهود على تحميل سكان عدة قرى على الهجرة ومغادرة أراضيهم)، إلا أنّ ج ع استغربت من الغلوّ في التسامح في إطار العمل السياسي، فذكرت بأنه لا ينبغي ان يتجاهل السياسيون الواقع لأن هذه الحالة من اللجنة العربية تؤدي إلى الضعف والوهن في مرِّ الأيام[3] وهذا ما حصل فعلا.

وقد ناشدت كل العرب والمسلمين عبر البصائر أن يبقوا على حذر واستعداد تامَّين وأن يغتنموا ما بقي من مدة الهدنة في جمع المال لأنها تراه عصب الحرب، فاليهود نجحوا بمثل هذا منذ 30 سنة (1917)، فالعرب لديهم مثل ما لدى اليهود وأكثر فأرضهم غنية وشعوبهم مانحة فرأت التضحية بالمال تقارب التضحية بالنفس، هذا من أجل مساعدة الجامعة العربية في كفاحها السياسي والحربي[4].

لمّا أصبحت مدة الهدنة تدنو من الانتهاء، قام الكونت برنادوت بتقديم مقترحاته إلى كل من اللجنة السياسية لج د ع وإلى دولة إسرائيل المزعومة لخصت ج ع عن طريق البصائر ما هو نصه " تصغير حجم إسرائيل حيث لا تشمل كامل البلاد التي تفضل المشروع التقسيم بها، ويكفيها أن تشمل المستعمرات الغنية اليهودية على الساحل البحر المتوسط وحول تل أبيب، ولا تكون متاخمة لأي دولة عربية قائمة، بل تكون رفقة تكتيفها الدلة العربية الفلسطينية، من 03 جهات والبحر من جهة رابعة، كما انها لا تكون ذات استقلال كامل ومطلقة وتمثيلها يكون تمثيلا مشتركا مع فلسطين في إطار نظام اتحادي مع احتفاظ كل منهما باستقلاله الداخلي، وبقاء الهجرة اليهودية قائمة[5].

فقد علّقت على هذا المقترح بكونه غير مقبول التطبيق بالنسبة للعرب فما بالك بالنسبة لليهود الذين يريدون الاستحواذ على كاملا لمنطقة حسب مخططاتهم وهم الدين لا يزالون ينقضون الهدنة من بدايتها

(1)– البصائر، ع: 41، مصدر سابق، ص 04

(2)– المصدر نفسه، ص 04.

(3)– المصدر نفسه.

(4)– المصدر نفسه، ص 05.

(5)– البصائر، ع: 42، 27 شعبان 1367هـ/ 05 تموز يوليو جويلية 1948م، مصدر سابق، ص 04.

بالهجمات المتكررة والترهيب وجلب المؤمن والمدادات سلاحا وذخيرة عكس العرب الذين بقوا محافظين على عهودهم[1].

أما فيما يخص مقترحه الإضافي في تمديد المهلة للهدنة أكثر استنكرت هذه الفكرة لأنها رأت فيها مغالطة وربح الوقت أكثر من جانب واحد وهم اليهود حتى يستجمعون قواهم في زمام الآمور المتعلقة بالانقضاض على العرب في أي لحظة، مما جعل البصائر تُعلّق قائلة: " ولو أنهم اغتنموا فرصة حسن تلك الفرص الكثيرة التي أتاحها لهم اليهود أنفسهم فأشهدوا العلام عليهم وحمّلوهم وزر نقض الهدنة ثم استأنفوا في سبيل الله أعمالهم الموفقة لما كنا اليوم نقف هذا الموقف الذي أصبحنا فيه أشبهه شيء بالمعتدي" بعدما تكالبت عليهم صحافة وأخبار العالم عبر صحفها وإذاعتها تشنّع على أحد الجند المصريين عندما أوقف أحد الشاحنات المتوجهة نحو النجف الجنوبي المحاصرة من قبل الجيش المصري فأصبح العرب هم من نقض الهدنة وتناسوا ما فلعه اليهود منذ بداية الهدنة."[2]

إضافة إلى استهجانها من القيادة المصرية (العسكرية والسياسية) بعد هذا الموقف إذ هي تسمح للقوافل بالدخول والخروج من هذه المنطقة المحاصرة بدعوة غير مبررة، كما أشادت بالموقف الذي تمَّ بين السعودية والأردن بترحيب من ملك مصر، أين تصافح كل من عبد الله آل سعود والملك عبد الله في السعودية من أجل نبذ الخلاف حول ما كان بينهما من مسائل عائلية وشخصية كادت أن يتقاتلا حول المُلك، مما أدى بالبصائر أن تنشر ما قاله أحد مذيعي تركية حول هذا الحدث قائلا: " إنّ العرب منذ وحّد بينهم الإسلام، كانوا إخوانا في العلم والنضال، فما فرّق بينهم وما جعل في بعض الأوقات بعضهم عدو بعض وما أوقف سير تقدمهم المدهش إلا مطامع الملوك، وتنافس الملوك والتراحم بين عائلات الملوك"[3].

وبعد مقابلة كل من ملكي شرق الأردن والسعودية عمدت البصائر على أن تنشر طبيعة هذا اللقاء التاريخي عبر ما أسمته ووثيقة الشرف فهي ترى بأنها بالأهمية بمكان لمركز كل من هذين المملكتين وبعدمهما الممكن الاستعانة به في مصير القضايا العربية وعلى رأسها فلسطين، فمما جاء في هذه وثيقة الشرف" .. ولذلك نعلن نحن عبد العزيز بن عبر الرحمن آل فيصل آل سعود وعبد الله بن الحسين أننا متفقون في أفكرانا وآرائنا وأهدافنا ونعلن تأييدنا للجنة السياسية في كل ما تقرره مما تراه موافقا لمصلحة العرب وضمانا لها ، وإن ثقتنا بالله العظيم كبيرة، فالجامعة العربية لا تستهدف الإضرار بالسلام في الشرق الأوسط ذلك السلام الذي لي يمكن أن يستتب إلا بضمان حقوق العرب وأنها إذا اضطرت للدفاع فإنما تفعل ذلك من اجل كسب حقوق العرب والشرق والسلام[4].

---

(1)– البصائر، ع: 42، المصدر السابق، ص 04.

(2)– المصدر نفسه.

(3)– نفسه.

(4)– البصائر، ع: 43، 06 رمضان 1367هـ / 12 تموز يوليو جويلية 1948م، ص 04

بعدما آلت إليه فلسطين المغبونة من تسلُّط الاستعمار العام تلك الدول الكبرى، والاستعمار الحاضر وهم اليهود، حين أصبحت قاب قوسين أو أدنى من سيطرة اليهود حتى أصبحت أجزاء كبيرة من خطة التقسيم المقدَّر للعرب تحت يد اليهود[1]، حمَّلت كل ما آلت إليه من تزييف للواقع آنذاك، إلى الساسة ورجال الإعلام من صحف وإذاعات عربية عبر مبالغاتها حول حقيقة الأمر حتى أصبح رجال الأمّة يقولون: "ولِمَ نبذل جهود المستميت والنصر مضمون والنتيجة محققة سلفا؟" فكان رد الفعل بعد ذلك عنيفا، هذا ما جعل البصائر تذَكِّرهم على أنها كانت تحذِّر وتنبِّه بعدم الاغترار بما حققه العرب في تلك المعارك لأن الوقت غير ملائم، فقد قالت معلّقة على هذا الاغترار[2].

وذكّرت العرب بما كانت تذكرهم به على أن قوة المال من أكبر القوى والعوامل في تحقيق الحروب من الاستعداد إلى النصر، وهذا ما كان اليهود يُعدُّونه ويستعيدون إليه منذ 1917 عكس العرب المسلمين الذين بخلوا على فلسطين وبذروها في أيادي الغرب في موائد القمار والخنى وغيرها"، وربما كانت أموالهم سببا في هزيمتهم لأنها كانت تصبّ في جيوب الاستعمار وعلى رأسهم الصهيونية[3].

وبعدما أصبح الأمر حرجا أمام ج دع ولجنتها السياسية والموقف الصعب وتباين آراء كل من سوريا والعراق من جهة وكل من السعودية والأردن ومصر من جهة ثانية حول قبول مقترح مجلس الأمن أم التدخل بالقوة الأممية. فسارعت ج د ع بدعم من الممالك الثلاثة في قبول قرار مجلس الأمن والاستفادة من هذه الهدنة وعدم اتباع العاطفة على حكم العقل في مثل هذه الأمور الخطيرة. فكان موقف ج ع مما رأته ج د ع حول ذلك لأنها رأت أنه الحل الأمثل مبدئيا رغم وقعه في النفوس وقسوته وشدته لكنه أمر لا مفرّ منه من أجل القضية العربية قبل كل شيء، وهذا ما جعلها تتهجم على كل من نال من كرامة العرب عن طريق ج د ع بقذف ملوك ورؤساء هذه الجامعة ، حيث رأتهم هم أذناب الهزيمة وهم من يسير وراء فتات الاستعمار وهم خُدّام سادتهم المستعمرين.

فكان موقف البصائر من ذلك : "..أوكلوا لهم مهمّة تنفير الناس من جامعة العرب والحطِّ من قيمة كل ما هو عربي شرقي:، فلقد كانوا يحملون على الدول العربية عندما لم تتدخل بقوّة السلاح لفضّ قضية فلسطين ثم حمّلوا عليها عندما تدخلت، وقالوا أنها ما فعلت ذلك إلا خدمة لرِكاب الإنجليز، ثم حملوا عليها عندما عقدت الهدنة الأولى، ثم عندما استأنفت القتال، ثم الهدنة الثانية.."[4]

---

(1)– فقد آلت ما تم منحه في التقسيم إلى العرب جُلّه تحت يد اليهود، فقد أصبحت حوالي 1000 كلم2 من جزء التقسيم للعرب تحت سيطرة اليهود، و حوالي 300 كلم2 فقط من أجزاء التقسيم لليهود أصبحت في يد العرب.

(2)– المدني، سبق السيف العذل، البصائر، ع: 45، 27 رمضان 1367هـ / 02 آب أغسطس، أوت 1948م، ص 2.

(3)– البصائر، ع: 45، المصدر نفسه، ص 02.

(4)– المصدر نفسه، ص 03.

وهذا ما جعلها تردُّ على كل من رأته من المثبِّطين وكأنهم أتباع الاستعمار، بتحليلها لذلك الموقف من ج دع حول تهدئة الثانية ما يلي: " إن الدول العربية عندما قَبِلت مضطرّة حكم مجلس الأمن، خشية التدخل الأمريكي المسلح حسب البرنامج المقرر المسطور، ولكنها قبِلت ذلك حسب ثلاث احترازات: أولها أن تقف حركة اليهود اليهودية وثانيها وأن يعود العرب المطرودون من فلسطين إلى ديارهم وهم زهاء 300 ألف نسمة. وثالثها أن يجدد وقت لهذه الهدنة حتى تنشط الأعمال السياسية حتى يتوافق المتحاربين[1].

إضافة إلى موقف البصائر من توحيد القيادة وتنسيق السياسة العربية فيما بينها، رأت أنه لا يجب أن يكون ذلك على حساب أولئك المُشرّدين من اللاجئين الفلسطينيين، فقد رأت فيه من أهم المشاكل التي تتخبط فيها القيادة والساسة العربية لأنه سيكون له أثر بالغ الأسى على الحياة الاجتماعية والاقتصادية على العرب جميعا، لذلك جعلها تُنبِّه وتذكّر العرب بأن الاجتماع القادم في 21 سبتمبر 1948 في باريس بقيادة ه.أ.م سيكون ضعيف النتائج حتى ولو قام بعض الدول الغربية بمنح هؤلاء اللاجئين بعض الأغذية والأغطية إلا أن الصليب الأحمر الدولي يرفع تقريرا إلى ه.أ.م طالبا فيه الإسراع بمد يد العون لهم، هذا ما أدّى بعدة دول أوروبية كإيطاليا وتركيا وإنكلترا بإرسال أغذية وأدوية وبعض الحاجيات الضرورية.

كما قامت تونس بإرسال كميات معتبرة من زيت الزيتون، ورغم ذلك فالبصائر رأت كل ذلك يبقى شيئا قليلا جدا في نظرها، لذلك ذكرت بأن البلاد العربية التي أُصيبت بهذه النكبة لا بد أن تجد حلا سريعا لهذه المشكلة على أن تقسم كل البلدان العربية تكاليف هؤلاء المشردون عن أراضيهم وأهليهم وأملاكهم إلى غاية إيجاد حل نهائي لهم، إضافة إلى ذلك أنها اعتبرت ذلك لا يتحقق إلا باستعمال القوة العسكرية قبل العمل السياسي، لماذا؟ لأنها تنظر إلى أن اليهود لن يقبلوا بعودة كل هؤلاء اللاجئين الذين طردوا تحت أنظار ومسامع العالم[2].

بعد تلك الأعمال اليهودية (العسكرية) في إطار الاعتداء على الهدنة، جعلت البصائر تذكر بأن هذه الأعمال جعلت العالم، حتى الدول المتعاطفة معها كدول الكبرى تخجل من نفسها بسبب عدم احترام اليهود لبنود الهدنة. حيث قد علّقت البصائر آمالها حول آثار هذا عند عقد ه.أ.م اجتماعا في 21 سبتمبر 1948[3].

وقد علّقت على حدثٍ هام قام به رئيس مجلس الأمن خلال شهر أوت 1948 المندوب الروسي اليهودي الأصل يعقوب مليك حين قام قبل انتهاء رئاسته للمجلس بطلب الاجتماع لأعضاء هذا المجلس من أجل تمرير مطالب ومقترحات وشكاوي موش وشتروك السابق، حيث قد أبدت مختلف أعضاء مجلس الامن استياءهم من هذه الطريقة غير السوية في إدارة هذا المجلس عن طريق المندوب الروسي رد منهم على أنه

(1)– البصائر، ع: 45، المصدر السابق، ص03.

(2)– توفيق المدني، مسألة اللاجئين، البصائر، ع: 48، مصدر سابق، ص 4.

(3)– البصائر، ع: 48، المصدر نفسه، ص 5.

لا يوجد حدث بارز بشأنه يعقد هذا الاجتماع الاستثنافي، وهذا العمل المخيب لآمال اليهود عن طريق ما قام به أحدهم وصفته مندوب روسيا كأنها صفعة يستحقها اليهود فهم لا ذمة لهم.."[1]

بغض النظر عن كون الدول الرأسمالية لا تتفاهم كثيرا مع الدول الاشتراكية إلا أن أعضاء مجلس الأمن والدول دائمة العضوية بها استطاعت أن تكسر شوكة ذاك اليهودي محاولا اغتنام وجوده كمندوب لأحد كبار أعضاء الدائمين للهيئة الأممية.

وبعد رجوع الكونت برنادوت من السويد حيث طاف بالعديد من البلاد العربية المشرقية من أجل بث رؤيتين كان يراهما حلولا يمكن تحقيقها على أرض الواقع، يتمثلان بصورة خاصة حول قضية القدس وقضية اللاجئين، فقد رأى أنه يجب على اليهود والعرب أن لا يتقاتلان في القدس بصفتها ستكون منطقة محرّمة إثر هذا المقترح. وبعدما قبل اليهود هذا المقترح بجعل القدس منطقة تشرف عليها ه.أ.م علّقت البصائر على هذا بأن اليهود أرادوا من خلال ذلك تغطية أعمالهم الإجرامية التي قاموا بها أثناء الهدنة الاثنية خاصة بعدما رفع برنادوت تقريرا إلى هـــ.أ.م ومجلس الأمن على أن اليهود قاموا بخرق الهدنة ثلاث مرات أما العرب واحدة فقط.

كما أشادت إلى موقف القائد العربي عبد الله بك الذي رفض أن يخلي مواقعه المرابطة بجبل صهيون باعتباره أهم موقع لحماية القدس من اليهود، وخوفا من أن يستغل اليهود على هذا الإخلاء ويستولون عليه ومن ثمّة تضيع القدس نهائيا، لأنها كانت ترى بأن اليهود الذين اعتدوا وبقوا يعتدون ويخرقون الهدنة الاولى والثانية لا يُستبعد ان يخرقوها بعد هذا الاتفاق إن حصل، إضافة إلى اعتبار هذا المقترح لحل مسألة القدس هو أمر مصطنع يكون في صالح اليهود أكثر منه في صالح العرب.

فنجاح الوسيط الأممي الكونت برنادوت في مسألة حياد القدس نجاح مصطنع لا يرتكز على أساس متين، وكأن القوم ما ركنوا إليه من الجانبين إلا نظرا لاقتراب اليوم الموعود يوم تنظر ه.أ.م المشكل من أساسه وتحاول إيجاد حل سليم له على ضوء التقارير والحلول التي سيقدم لها من لدن الكونت برنادوت ورجالة.

أمّا الرؤية الثانية التي كانت تؤرق العرب وهي ذات علاقة مباشرة بالرؤية الأولى، ألا هي مسألة اللاجئين المطرودون من أرضهم، وهنا اعتبرت البصائر أن الكونت برنادوت نحج إلى حد ما في التعريف بهذه المشكلة دليا حينما توافدت الإعانات الدولية من كل حدب وصوب رغم قلتها خاصة في بداية فصل الشتاء، ولكن هذا النجاح كانت تعدّه من النجاحات الجوفاء، لأنه عندما حل الكونت بمصر ولقاءه مع بعض القادة والسياسيين العرب ج.د.ع وتقديمه لمؤتمر صحفي أعلن فيه الوصول إلى حل حول مسألة اللاجئين دون ذكر حيثيات هذا الاتفاق وعدم ذكر أطراف هذا الاتفاق، جعل البصائر تتساءل حول أمر مهم لا يقل عن

(1)– مسألة اللاجئين، البصائر، ع: 48، المصدر السابق، ص 5.

اهمية هذا الاتفاق الغير واضح المعالم، حينما تساءلت: " هل يقبل اليهود أن يرجع اللاجئون العرب إلى ديارهم، وأن يسترجعوا ما نُهب منهم متاعهم وسرقة من أموالهم وما اغتصب من أراضيهم، أم لا؟"[1]

وهنا أجابت عن هذا التساؤل نفسها، فقالت " لا " معتبرة أن اليهود قبل خروج بريطانيا وبعده جعلوا فلسطين ملكا لهم من أجل قيام دولتهم المزعومة، مستخدمين إمكانياتهم المادية والسياسية في ذلك ومستغربة كذلك حول ذلك اللقاء الصحفي المؤتمر الكونت برنادوت كونه اتفاق مضلل صادر من الكونت ومن العرب السياسيون المُغرّر بهم[2].

وهذا ما جعلها تذكر العرب خاصة والمسلمين عامة أنه لا سبيل عن العمل الجهادي المحض لأجل حل قضية فلسطين، كما وصفت العمل السياسي هنا "بالخزعبلات" والمحاولات الفاشلة من طرف ه.أ.م، حتى يهدأ روع الحمية العربية وتنحصر وحدتهم من جهة وتقوية الأسلحة والوحدة اليهودية ، طالبة من العرب والمسلمون عامة الاتحاد والقوة هما كفيلان بأخذ المشكلة من زمامها قبل فوات الحرارة وحماسة نصرة فلسطين. فمسألة فلسطين لديها " تنحصر في جملة واحدة إما أن يكون العرب والمسلمون أشداء أقوياء فيتحدوا اتحادا متينا ويتخلّصوا بربة عنيفة من هذا القرح العفن الذي نبت ففوق كبد العروبة وأن هذا القرح سيغدو سرطانا يبث جذوره المسمومة سائر أجزاء جسمهم، ويقضي عليهم بالموت العاجل والفناء السريع، لا توسط بين الحالتين، فليختر العرب وليختر المسلمون لأنفسهم ما يشاءون"[3].

أحيانا تكون السياسة العالمية تتناقض، في ثنايا التنافس الدولي من طرف الدول الكبرى، فجلّها تساند دولة اليهود بطرق غير مباشرة، فحتى الكونت برنادوت مع أنّ فشله حسب البصائر أصبح أمرا حتميا لأنه لم يتوصل إلى حل يرضي الطرفين، فمن الغريب أن يشنّ اليهود عليه حربا متعددة الأصعدة كونه لم يكن في صالحهم عندما فضح خرقهم لتلك الهدنة على الساحة الدولية، كما اتهموه بمساندة العرب خاصة وهي بدأت خلال تلك الأثناء في استقدام أسلحة متعددة من تشيكوسلوفاكيا، حتى اضطرت و.م.أ، أن تحتج على هذا العمل غير المقبول أمام أنظار العالم، لذلك علّقت البصائر على ذاك الاحتجاج على أنه احتجاج على طريقة المنافقين[4].

إضافة إلى ما قام به اليهود من مهاجمة عِدة قرى هجّروا أصحابها ثم أشغلوا فيها النيران لذلك وصفته البصائر بالحدث الحزبي الجديد، وهذا ما جعل الكونت برنادوت ومراقبيه الدوليين يُثقلون ملف اليهود أكثر خرقا، عكس العرب الذين بقوا وافين لعهودهم وإبرازه للساحة الدولية والرأي العالمي لمعرفة حقيقة

(1)– البصائر، ع: 49، 10 ذو القعدة 1367هـ / 13 سبتمبر 1948م، ص 04.
(2)– البصائر، ع: 49، المصدر نفسه، ص 04.
(3)– المصدر نفسه.
(4)– البصائر، ع: 50، 11 ذي القعدة 1367هت / 20 أيلول سبتمبر، ص 5.

الأطراف المعتدية والعادية، فالبصائر من هذا الوفاء جعلها تصنفه من المواقف المشرفة للعروبة عسكريا وسياسيا[1].

وبعد اجتماع نوفمبر 1948 لمجلس الأمن بباريس من أجل ما آلت إليه الأمور في فلسطين من أمر الهدنة بين اليهود والعرب، والتي كان لليهود –كما هي العادة– من مخالفتها بافتعال القتال والمواجهات إثر تدخلات جنودها في العديد من المناطق خارج الخارطة التي رسمتها ه.أ.م عن طريق مجلس الأمن أول مرة من بداية الحرب بوقف القتال، خاصة ما قام به اليهود من هجومات مفاجئة ضد جنود المصريين في صحراء النقب وما جاورها.. ما أدى بمجلس الأمن خلال هذا الاجتماع بإصدار قرار لوقف القتال فورا. وبهذا الشأن رأت البصائر ما هي إلا أحد ألاعيب اليهود في الاستحواذ على القليل من الأراضي ما هو إلاّ كسب جديد فالشيء القليل بجانب القليل يصبح الكثير على حساب العرب وقرار الأمم المتحدة " ومهما يكن كسبهم الجديد هذا طفيفا قليلا، فإنه بانضمامه إلى ما قبله يكون شيئا ذا بال، فإذا ما نحن نظرنا الخارجة، ورأينا مراكز الصهاينة اليوم، وقارنا بين رسمها الحالي ورسمها يوم أصدر مجلس الأمن أمره الأول بوقف القتال، رأينا بونا شاسعا بين الخطين، وتغيرا محسوسا، لفائدة اليهود، بين الرسمين.." ورغم ذلك فقد اعتبر هذا العمل في فائدة العرب باعتبار أن اليهود هم دائما من ينقض الهدنة ويعتدي عليها عكس العرب الذين بقوا دوما في رد الاعتداء والهجومات فقط[2].

وعندما قامت مصر برفع شكاية إلى مجلس الأمن من نكث اليهود للهدنة ومخالفتهم لأمر وقف القتال في جهة النقب الجنوبية، ولم تجد مصر أي ردّ أو ردّ فعل مجلس الأمن، رأت البصائر على أن هذا الفعل السياسي لن يأتي بجديد لحل القضية، لأنها تنظر إلى أن القضية أصلا قضية حربية لا تستطيع السياسة الحكيمة وحدها إيقافها بل يكون ذلك بجانب سلاح العرب[3].

ولا ترى ذلك ممكنا حاليا وحالة العرب تكاد تزداد انقساما حول حكومة فلسطين المؤقتة، إلا إذا كان الاتفاق جادا بين الأمم العربية خاصة المحيطة بفلسطين، فالقوة تكون بتضافر واتحاد العرب قلبا وقالبا. وهنا تفاءلت خيرا خاصة لما قامت حكومات البلاد العربية بالاعتراف رسميا بهذه الحكومة الفلسطينية الجديدة وكان هذا الاعتراف بسبب تأثير العراق على الأردن وتقليص وتجميد مطامع الملك عبد الله، لأن الحالة مستعجلة لا تحتاج مزيد من الانقسام السياسي. كما أشادت بمواقف حكومة فلسطين عن طريق السيد جمال الحسين الذي زار الملك عبد الله مرات عديدة من تعزيز مساعي الفلسطينيين والحكومات العربية، كما رأت الحكومة الفلسطينية أنها بعد التحرر من اليهود لا تعارض انضمام القُطر الفلسطيني لمملكة شرق الأردن أو

(1)– البصائر، ع: 55، 6 محرم 1367هـ/08 تشرين الثاني نوفمبر 1948م، ص 5.
(2)– المصدر نفسه، ص 04.
(3)– نفسه، ص 04.

للمملكة المصرية أو لأي بلاد عربية أخرى شرط قبول مجلس الجامعة، وقد تم تحديد 30 نوفمبر 1948[1] من أجل اجتماع اللجنة السياسية للدول العربية للبحث في ذلك. وهنا كانت تأمل البصائر بأن تخرج الدول العربية إثر هذا الاجتماع متَّحدة قوية ومتينة شديدة الإيمان بخوض المعركة ضد اليهود.

كما أدركت بأن وضعية فلسطين والحالة التي وصل إليها العرب حينذاك هي حالة يرثى لها وأنهم لم يحرّكوا ساكنا أمام هجمات وتقدم الجيش الصهيوني في مختلف الجهات من فلسطين أثناء فترات الهدنة السارية المفعول حيث قد تم احتلال جهات الشمال كلها وجل جهات الشرق والجنوب وجهات الوسط، فلم يبق إلا القسم الشرقي من القدس الشريق، في خط عمودي من الشمل إلى الجنوب، الذي تحرسه قوى اللفيف العربي التابعة للملك عبد الله، والذي لم يحرِّك ساكنا لمّا اندحر الجند المصري في الجنوب، إضافة إلى ضرب السوريون واللبنانيون في الشمال. أما القسم الذي يحتله المصريون بدأ يتضاءل بسبب تقدم اليهود في جنباته إلا ما بقى من حوالي مدينة غزّة. وبسبب هذا التقدم الكبير لقوات اليهود وصفت جمعية العلماء بأن هذا الحدث كان من أكبر الأخطاء فاعتبرته غلطا كون السياسة هي التي سوف تنصفهم عن طريق هيأت الأمم باعتراف لهم بحقهم في فلسطين وهي كانت تنظر إلى كل خروقات اليهود ولا تحرّك ساكنا[2].

وبعد شكاية مصر لدى هـــ.أ.م، ضد اليهود لخرقهم الهدنة، بدأت ملامح فكرة الصلح بين الأطراف المتصارعة حينما راح رجال المراقبة الأممية (الوسيط بنش، والجنرال رالي) يلومون العرب على عدم رد المثل بالمثل على ضربات اليهود واختراقاتهم للهدنة، وأن الأمر الآن لم يعد في صالحهم من الناحية الحربية لأن الحال والوضعية العربية لا يمكنها ذلك عكس اليهود الذين أصبحوا يسيطرون بشكل كبير على مختلف أقسام فلسطين، فلمّحوا على أن الحالة لا تحتاج إلا لصلح يرضي الطرفين، فبدأت ملامح بعض العرب باستساغة هذا الحل (السلام)، ومن خلال هذا الوضع تحدثّت البصائر على كون الملك عبد الله قام بمراسلة رياض الصلح في شأن مذاكرات السلام باعتبار أن الجامعة الدول العربية هي كذلك تدرس طرق وضع السلاح وقبول حل يصون فلسطين على حد تعبيرها[3]. ولكن هذا الأمل لن يتحقق بما يُرضي العرب كون هذه الفترات قد تم إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي ترومان لولاية ثانية الذي رأت فيه أن فوزه كان من وراء نفوذ اليهود وقوّتهم المالية في أروقة السياسة والاقتصاد الأمريكي والعالمي على حد سواء.

---

(1)– يمكن ملاحظة أنه جاء في عدد 55 من السلسلة الثانية من البصائر، حسب ما أورده المدني بـــــ:"أن اجتمـــاع اللجنـــة السياسية للجامعة العربية الذي سينعقد بداية من 30 أكتوبر"، لكن لا أظن أن هذا صحيحا لأن تاريخ هذا المقال جـــاء فـــي 8 تشرين الثاني نوفمبر 1948، وعليه فإذا كانت 30 أكتوبر أي سينظر في ذلك الأمر بعد حوالي عام، وهذا غيـــر منطقـــي لأن سياق المقال الزمني والأحداث الجارية آنذاك، تُنبئ على أنه في ذات الشهر ..." البصائر، ع: 55، المصدر السابق.

(2)– البصائر، ع: 56، 13 محرم 1368هـــ / 15نشرين الثاني وفمبر 1948م، ص 03.

(3)– البصائر، ع: 56، المصدر السابق، ص 03. (على أنهم يقصدون وراء الصلح تحقيق برنامج ومقررات البرنامج الأول لبرنادوت لا الثاني، ولكن كيف يحدث هذا وقد توغلت اليهود إلى حوالي ¾ من فلسطين ؟).

استياء وتذمُّر من أمر مجلس الأمن الذي لم يستطع الوقوف أمام اليهود بالرغم من معرفتهم بخروقات اليهود للهدنة، بعدما سطّر تقريره الوسيط الأممي بالنيابة الدكتور رالف بونش، ورئيس أركان حربه الجنرال رالي يعترفان جهارا نهارا بأن اليهود هم الذين نقضوا الهدنة قبل وبعد 14 أكتوبر 1948. ولكن التعجب من موقف العرب الذين لم يحرّكوا ساكنا أمام الهجمات المتكررة لليهود تارة ولم تكن جهودهم السياسية ذات موقف حازم رغم كل الدلائل السياسية التي كانت في صفّهم. مما جعل البصائر لم تتعجل البحث في أسباب هذا الوهن والضعف العربي لأنها ترى بأن الأيام الآتية ستكشف سر سكوت الساسة العرب التي اعتبرتها غلطة فادحة[1].

وبعد تشكيل اللجنة الأممية لدراسة مشكل فلسطين وجدت نفسها بين ثلاث رؤى متباينة، رؤية العرب القائلة بتشكيل دولة موحدة لسائر فلسطين ورؤية اليهود بالبقاء في كل المناطق التي تم احتلالها حتى تشكيل هذه اللجنة ورؤية المجلس التي انقسمت إلى نظريتين الأولى ترى بأن برنامج التقسيم الأول أوفق البرامج والنظرية الثانية لقسم آخر من المجلس ترى أن البرنامج الثاني الذي حرره برنادوت قبل اغتياله والقاضي بإرجاع النقب للعرب وإعطاء كامل الجليل لليهود مقابل ذلك ، وهو أوفق الحلول. وعلى هذه الوضعية ترى البصائر على أن حالة الاضطراب في الساحة العالمية وما يخيم عليها من حرب عالمية جديدة ، وما وصل إليه حال العرب منذ لجوء اليهود يوم 14 أكتوبر من خرق للهدنة، يجب على العرب أن يلجؤوا إلى تحكيم أمر واحد فقط وهو السيف والاعتماد على القوة بغض النظر عن مدى جاهزية العرب الدفاعية والحربية إثر اندفاع العرب من كل جهات المحيطة بفلسطين، وأن يقوموا بما قام به اليهود بأن لا يأبهوا للسياسة..[2]

أما بالنسبة لرؤى تطبيق أو تنفيذ تقسيم فلسطين قد اختلفت نظريا بين الدول الكبرى إنجلترا وروسيا وأمريكا، ولكنها على أرض الواقع تدل على أن كل هذه الدول ومن ورائها حوالي 58 دولة من دول العالم تنتظر ما ستسفر عنه اللجنة الأممية في هذا الشأن ما عدا العرب والمسلمين الذين بقوا يدافعون على نظريتهم وموقفهم من هذا التقسيم وكيف كانوا ينظرون إليه بأن "تبقى فلسطين وحدة متماسكة جغرافيا وسياسيا، وتتألف فيها دولة واحدة على الأسس الديمقراطية وعدم الاعتراف لليهود بأي استقلال في جزء من أجزائها، إنما تكون للأقليات اليهودية بعض الامتيازات الإقليمية في الجهات التي يؤلفون فيها أغلبية"[3]. عكس ما تنظر إليه روسيا وأمريكا بتأسيس لجنة مشتركة وفق برنامج التقسيم الأول لتخطط الحدود بين القسمين العربي والصهيوني وإرغام الحكومات العربية بقبول الأمر الواقع الرضوخ له[4].

---

(1)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع:57، 10 محرّم 1368هـ/ 22 تشرين الثاني نوفمبر 1948م، ص 04.

(2)– البصائر، ع: 57، المصدر نفسه، ص 04.

(3)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 58، 17 محرّم 1368هـ/29 تشرين الثاني نوفمبر1948م، ص 04.

(4)– البصائر، ع: 58، المصدر نفسه، ص 04.

وبعدما قرر الوسيط الأممي المؤقت "بنش" مقترحاته لهيئة الأمم المتحدة والتي ضـــمّت ســـتة نقـــاط أساسية:

- أن تعترف كل الدول المشاركة في هيأة الأمم المتحدة بدولة إسرائيل، اعترافا سريعا؛
- أن تطلب من العرب ومن اليهود أن يباشروا فيما بينهم مفاوضات رسمية، سواء رأسا، أو بواسطة هيأة الوساطة، لكي يجدوا حلا نهائيا للقضية على أساس التقسيم، ولكي يعينوا الحدود الفاصلة بين المنطقتين؛
- أن تشكل هيأة الأمم لجنة باسم لجنة التوفيق تكون وسيطة بين الجانبين، تعينهما على إيجاد الحل السلمي، وترسيم الحدود، وتعطى لها الحرية التامة لاقتراح ولإجراء ما تراه مناسبا لبلوغ غايتها، غير متقيدة بنصوص مشاريع التقسيم؛
- أن تقدم الهيئة الدولة ضماناتها للعرب واليهود، في شأن الحدود، بحيث يأمن كل من الطرفين غائلة الطرف الآخر في مستقبل الأيام، فمن اعتدى منهم بعد ذل تصدى لصارم العقاب؛
- أن تأمر الهيأة برجوع اللاجئين العرب إلى ديارهم، وأن تقرر حقهم المطلق في ذلك الرجوع؛
- أن تكون مدينة القدس الشريف منطقة دولية خاصة، تديرها وتشرف عليها هيأة من قبل الأمم المتحدة.

فهذه النقاط الستة رأتها البصائر على أنها مجمل مقترحات أو نظريات التقسيم السابقة المقترحة من طرف الوسيط الأول أو الثاني إضافة إلى ما اقترحته كل من الدول الكبرى، لذلك رأت أن تقف إلى جانب موقف العرب الذين قالوا بصوت مدوي لا مفاوضة في شأن فلسطين بعدما طلب اليهود من هيأة الأمم عن طريق الوسيط بنش بقبول المفاوضات، فلا مفاوضة بين العرب المعتدين الصهيونيين لا اليوم ولا غدا ولا في مستقبل الأيام..[1]، فموقف جمعية العلماء كان من موقف العرب حينما تقدمت دولة سوريا باسم الدولة العربية بمقترح شمل نظرية العرب السابقة حول الحالة الفلسطينية يتلخص في ستة نقاط ؛ مفادها :

- أن العرب لم يعترفوا ولن يعترفوا بقرار التقسيم الذي أصدرته هيأة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947؛
- أنا لعرب لا يقبلون كذلك مشروع برنادوت الأخير، لأنه قائم على أساس الاعتراف بتقسيم فلسطين، وإنشاء دولة لليهود؛
- أن العرب ينازعون هيأة الأمم المتحدة في اتخاذها قرارا مطلقا بشأن قسمة أي بلد من البلاد، بين الأقلية فيها وبين الأكثرية. فهذا مبدأ غير قانوني، ولا يمكن العمل به أو جعله سنة مقررة في مستقبل الأيام..؛
- أن اليهود المستقرين اليوم بفلسطين ليسوا من أبناء البلاد، ولا يمكن قانونا اعتبارهم أقلية وطنية، فالأكثرية منهم جاءت من مختلف أقطار الدنيا، غازية فاتحة بقوة السلاح، معتمدة على القوة للاستيلاء على أرض أجنبية. وهذا أمر تحجره القوانين كلها، ويحرّمه ميثاق الأمم المتحدة؛

(1)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 59، 1 صفر 1368هـ / 06 كانون الأول ديسمبر 1948م، ص 04.

- أن العرب يقبلون تنازلا منهم في جانب السلام، ورغبة في إحلال الأمن محل الخصام، أن تتشكل دولة فلسطينية اتحادية، تكون في سياستها الخارجية والحربية واحدة، وتكون كل دائرة منها مستقلة إداريا، تتولى أمرها أغلبية سكانها، إن كانت يهودية فيهودية ، وإن كانت عربية فعربية، وذلك على غرار النظام السويسري مثلا؛
- سادسا؛ يرجو العرب أن تشكل هيأة الأمم لجنة خماسية، تتولى تنفيذ هذه النظرية، وتمهد لتشكيل هذه الدولة الاتحادية الفلسطينية.

ففي هذه النقاط الستة كانت تنظر إليها جمعية العلماء على غرار مختلف الدول العربية هي الأمثل والأعدل للفصل في القضية حسب ما يقتضيه المنطق والقانون، ولكن الدول الكبرى وعلى رأسها أمريكا التي ترى فيها البصائر هي المدير غير المباشر لهيئة الأمم المتحدة تحت نفوذ اليهود، حيث ذكرت " على أن كل هذه الأمور كانت مدبرة من قبل، وكانت مسيرة بالأيدي التي تدير أمور هيأة الأمم المتحدة كلها.." كيف لا "وأميركا تقول علنا وجهارا أنه لا يمكن أبدا فرض أي حل ما لم يكن ذلك الحل حائزا على رضا اليهود، موافقا لهواهم ورغائبهم" ، كما أن ممثل أمريكا "مستر جسوب"، يعلن ضمن جملته ضد العرب أنه سيؤيد مطلب إسرائيل وسيسعى للإحراز على مصادقة الدول على قبول تلك الدولة، قبل تقديم إسرائيل طلبها أصلا"[1].

وعلى إثر هذه الأحداث السياسية تقدم نائب مصر موقف يحسب لمصر وللعرب بإعلان "أن مصر سوف تنسحب مع بقية البلاد العربية من هيأة الأم المتحدة إذا ما قررت تلك الهيأة قبول دولة إسرائيل ضمنها". وهنا تساءلت البصائر إذا كانت روسيا قد وقفت رافضة لانضمام عدة دولة رأسمالية في هيأة الأمم كما فعلت أمريكا معارضة لدخول الدول المنظمة إلى الكومنفورم الشيوعي، فهل سيتفقان على قبول دولة اليهود إلى الأمم المتحدة؟ وهل ستقبل الأمم المتحدة بدولة واحدة جديدة وتسمح بخروج أو انسحاب ستة دولة عربية منها؟[2]

فبعد هذه التساؤلات تبين ما لم يكن في الحسبان فظهرت مواقف متباينة بين الدول الكبرى حول مبدأ قبول أو رفض انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة، زيادة على أن العرب الذين رُفِضت مقترحاتهم من طرف اللجنة السياسية للأمم المتحدة قد قاموا هذه المرة للنظرية الإنكليزية الفرنسية بعدما صوتوا مع روسيا وأنصارها ضد النظرية الانجليزية الأميركية، فالنظرية الانجليزية الفرنسية هي نظرية لا تقبل انضمام إسرائيل قبل حل المشكل بصفة نهائية، وبهذا قد انضم العديد من الدول الصغيرة والكبيرة وجل الدول الإسلامية[3].

(1)– البصائر، ع: 59، المصدر السابق، ص 04.
(2)– البصائر، ع: 59، المصدر نفسه.
(3)– المصدر نفسه، ص 05.

وبإرجاء قبول انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة أُعتبر هذا الإنجاز من أهم الإنجازات التي حققها العرب الذي أسقط برنامج التقسيم ثم إسقاط مسألة تمثيل دولة إسرائيل معا، حتى اعتبرته الصحافة العالمية (Le Monde) فوزا هائلا للعرب.. ورغم كل هذا فإن اللجنة السياسية المكلفة بقضية فلسطين أشرفت على التصويت النهائي خلال هذه الدورة، حيث صوّتت 53 دولة على برامج التقسيم فصادقت عليه 24 ممثلا، ضد 21، مع امتناع 08 دول. من أجل أربع نقاط أساسية[1]؛

تكوين لجنة المصالحة تتكون من ثلاثة ممثلي دول تنتخبهم الدول الكبرى تعمل على التعاون مع الهيئات والحكومات الداعمة للسلام في فلسطين خلال مدة سنة كاملة (1949)، تقوم بتقديم تقرير مفصل نهاية هذه السنة، ويكون مقرّها القدس؛

- إيجاد منطقة محرمة حول القدس الشريف؛
- الحق المطلق لكل اللاجئين العرب في الرجوع إلى ديارهم؛
- اتخاذ كل من مطار اللُّد[2] وحَيْفا مطارين أُمَمِيَيْن.

وفي نهاية هذه المرحلة اعتبرتْ أن ما تم الوصول إليه خلال هذه الدورة لم يصل فيه الرأي العام الدولي على قرار فصل حول قضية فلسطين لذلك اعتبرته ختام أعمال غير موفق، ووصفته بالدورة الخائبة، لأن هذه الهيئة الأممية لم تستطع حل أي مشكل من قضية فلسطين[3]. ورغم ذلك قام مُمَثلو البلاد العربية والإسلامية، قاموا بالتصويت رفقة هذه اللجنة ضد هذا الاقتراح وأسقطوه. وتعليقا على هذا الإجراء رأت البصائر أنه لو تم قبوله لاعترفوا ضمنيا بوجود دولة يهودية في القسم الآخر، وهذا عكس ما كان ينادي به العرب بوحدة فلسطين كلها من جهة ومن جهة أخرى قد خانوا وحدة فلسطين كدولة حرة إذا قاموا وشكّلوا ما أسموه حكومة "غزّة" المؤقتة[4].

كما أنّ عدم قبول عضوية إسرائيل – في تلك الفترة– في هـــ.أ.م من طرف (سوريا، وامتناع فرنسا، انجلترا، الصين وغيرها، أما روسيا وأمريكا ودولتان صغيرتان فقد قبلت انضمامها..) فنتيجة لجهود الدول العربية من خلال لنشاطها السياسي الخارجي فقد اعتبرته جمعية العلماء فوزا لجهود العرب الجبارة التي بذلتها منذ أشهر ضمن دائرة الأمم المتحدة، فأصبحت الكثير من الدول تعترف بصدق العرب وشهادتها وأصبحت من وراء ذلك تراعي جانب العرب[5].

(1)– البصائر، ع: 59، المصدر السابق، ص 05.

(2)– أصبح حاليا يسمّى مطار بن غوريون الدولي.

(3)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 60، 18 صفر 1368هـــ/20 كانون الأول ديسمبر1948م، ص04 – 05

(4)– البصائر ع: 60، المصدر السابق، ص 05.

(5)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 61، 25 صفر 1368هـــ / 27 كانون الأول ديسمبر 1948م، ص5.

ثانيا– فلسطين بين الأروقة العربية والغربية:

بعد اجتماع سبتمبر 1948 وبعد تشكيل لجنة المصالحة إثر آخر اجتماع المجلس الأممي (هـــ.أ.م) بشأن النظر في قضية فلسطين ومسألة إيقاف إطلاق النار، ابتهجت أغلب الصحف العربية واستبشرت خيرا بوجود تركيا وفرنسا ضمن تشكيلة هذه اللجنة إضافة إلى أميركا، باعتبار أنّ تركيا قد وقفت إلى جانب العرب (فلسطين)، كما أن فرنسا قد امتنعت عن التصويت لصالح عضوية إسرائيل. لكن ج ع حسب البصائر لم تشاطر هذا الموقف الفرنسي لأنها استغربت عن قيام فرنسا هذا الموقف، فكانت تدرك بأن فرنسا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون في صف العروبة، وما هذه الحالة إلا مرحلية ذات مصلحة آنية، حيث نظرت إلى هذه الوساطة بأنها ستفشل كما فشلت الوساطة القديمة في عهد برنادوت، كما اعتقدت أيضا أن هذه أحد ألاعيب الغرب حتى يزداد الصهاينة ربحا للوقت في ترتيب وتنظيم أنفسهم حربيا أكثر فأكثر –كما عهدت ذلك تكرارا ومرارا– ومن هنا رأت بأن العرب إذا لم يقوموا بالاستعداد للحرب وتكوين صفوف جنودهم تحت مظلة واحدة فلن تتاح لهم فرصة أخرى مثل هذه.

"وما لهذه العمليات المتوالية من نتيجة عملية إلا تمكين الصهيونية في الأرض وإسعافهم بوقت طويل يسمح لهم بالريادة في السلاح وتحصين المواقع والمراكز والاستعداد لملحمة مُقبلة قصد التوسع أكثر من جديد.. وإذا لم يقم العرب أجمعون بمثل هذا العمل وإذا هم لم يغتنموا هذه الفرصة فرصة وقف الحرب للتجهيز والاستعداد وإذا هم لم تتوحد قيادتهم ولم يجتمع شملهم، إذا لم يقع كل ذلك فإن الجيل العربي الحاضر يكون قد خسر معركة فلسطين.."[1].

كما اعتبرت أن المعركة ليست معركة ذات زمان أو مكان بقدر ما هي معركة حياة أو موت، ووصفت ذلك بقولها: "مسألة حياة أو موت فإن لم تقتل العروبة الصهيونية، قتلت الصهيونية العروبة"[2].

ورغم قرار الأمم المتحدة بتقديم لجنة المصالحة، لم تنتظر جنود اليهود إلا أياما حتى بدأت بهجمات عديدة في غزة وفي النقب، ولكن الجند المصري بقي صامدا وردّ كيد اليهود في الجهة الجنوبية، هذا ما جعل عزام باشا يستصرخ العرب حتى لا يزداد الوضع سوءا أكثر مما هو عليه، لأن اليهود هم البادئون في نقض الهدنة أمام مجلس الأمن، فقررت اليمن والسعودية إجابة طلب عزام باشا إضافة إلى بني سعود.

وعلى إثر هذا العمل اليمني والسعودي، علّقت البصائر على أن اليمن بعيدة جدا عن موضع الصراع في فلسطين، أمّا السعودية فلم ترمِ بجندي واحد في المواجهات الحربية العربية اليهودية، رغم أنّ النَّقب على أبواب الحجاز لذلك تساءلت "ما النتيجة العملية لاستجابة الدعوة؟". أمّا العراق عندما اشترط قبول الدعوة

(1)– البصائر، ع: 61، المصدر السابق، ص 05.

(2)– البصائر، المصدر نفسه، ص 05.

للعمل الحربي بشرط تقديم مصر ضمان أن لا تكون لها نوايا في فلسطين ! أدّى بالبصائر إلى التشكيك في صِحّة هذا الطلب من العراق، لأنّ العراق دائما في صف العروبة حسب ظن البصائر[1].

وبعد مؤتمر أريحا خلال شتاء 1948 الذي خرج بجملة من القرارات ذات طابع سياسي[2] بعيدة عن النهج العسكري، وبعدما ازدادت الرؤى اتِّضاحا للبصائر، أصبح لها نظرة أخرى مغايرة ذات بُعد، لأنها كانت تؤيد العمل المسلّح على العمل السياسي وعدم انقسام العرب أكثر، هذا ما جعلها تقول عن ذاك المؤتمر بالبلاط (بلاط أريحا)، وكل من كان وراءها بالذيول (ذيول أريحا) وأن اجتماعهم الأخير وصفته بأنه لا شيء ! وما هو إلا جريمة على حد وصف البصائر، أما إعلان الحكومة الفلسطينية ما هي إلا غلطة .. فلماذا؟[3].

فهذا الوصف له ما يبرِّره عندها لأنه أحدثَ شرخا بين العرب حول قضية لا زالت في بداياتها ولم يتضح منها إلا الهيمنة اليهودية والساسة الغربية دون أن يتفق العرب حول أمر موحّد بينهم إضافة إلى أن الملك عبد الله وأتباعه – حسب ما تراه البصائر– أصبحوا يرون الواقع كما تراه أو تُقرُّه الأمم المتحدة بشأن القبول بدولة إسرائيل، عكس ما يراه بقية القادة والملوك العرب الباقين.

فلئِن كانت الجامعة العربية قد ارتكبت غلطة في إعلانها حكومة فلسطين قبل خوض غمار الحرب الحقيقية، فإن عبد الله وعبيده من رجال شرق الأردن حسب تعبير البصائر قد ارتكبوا جريمة بجمعهم ما أسموه مؤتمر أريحا وإقدامهم على عمل انفرادي عاكسوا به رغبة وسياسة ج د ع وعواطف العرب أجمعين. زيادة على هذا جعل البصائر تستقرئ الوضع بأنه سيكون جد خطير على أساس أن اللجنة الأممية "لجنة المصالحة" ستجد موقفين متناقضين نظرية الملك عبد الله الرامي إلى عملية التقسيم، عكس الجامعة العربية الباقية على موقفها الأول. وتفسير ذلك أنّ "والحالة.. لا تزال هناك غامضة مؤلمة متوترة، فلجنة المصالحة الأممية، سوف تجد نفسها تجاه نظريتين وموقفين، نظرية عبد الله وقد أعلن أنه يريد حلا واقعيا، يقبل بنوع من التقسيم على أن تستمر حكومة اليهود في رقعة من الأرض الفلسطينية، وعلى أن يحكم اليهود نصف القدس الغربي وبقية فلسطين ضمن الدولة الهاشمية الجديدة. أمّا جامعة الدول العربية فهي واقفة عند مركزها الأول.."[4]

وبعدما أصبح الأمر يُنبئ بانقسام أكثر للعرب، حاولت الأردن أن تخفف من حدة الأنظار الموجهة إليها، فصرّحت بأنها لن تخالف أمر العرب (ج دع) فهي مع إجماع العرب وأما ما تقرر في مؤتمر أريحا لن يُطبّق إلا إذا ارتضاه العرب، وبعد هذا التصريح لم تعلّق البصائر كثيرا على ذلك ما عدا إصرارها على

(1)– البصائر، ع: 61، المصدر السابق، ص 05.
(2)– يتركز حول إمكانية الأردن في ضم سوريا (ممكلة سوريا الجنوبية).
(3)– البصائر، ع: 61، المصدر نفسه، ص 05.
(4)– المصدر نفسه.

موقف التكتل العربي والحزبي ضد العدوان بالعدوان، إضافة إلى أن ردود موقف الأردن هذه كانت بعدما توجهت العراق إلى الملك عبد الله وإقناعه بعدم التعجُّل في الإعلان عن مملكة سوريا الجنوبية، وإبقائه ضمن الهيأة العربية العاملة لصالح العرب وفلسطين جميعا[1].

ثالثا– الجامعة العربية (المتفرّقة) وأثرها على القضية الفلسطينية:

من بين أهم المشاكل الراهنة التي تراها البصائر مشكل لا يقل أهمية عن فلسطين وهو الجامعة العربية في حد ذاتها، لأنها تعتبرها أصل المواقف في قضايا العرب، لذلك تجدها تتساءل هل يمكن أن تعيش جامعة الدول العربية؟، فهي ترى أن هذه الجامعة بها دبا خطير يصعب مداواته، والذي وصفته كونه يتمثل في الاجتماعات والقرارات دون تنفيذ، فهي تجتمع وتقرر وتتخذ الخطط، لكن أعضائها من الدول العربية لا تتقيد بتلك الخطط بل تعكسها أحيانا.

وهذا ما كان يلاحظ بشأن فلسطين التي قد أفرزت العديد من القرارات حول التدخل والعمل العسكري ضد اليهود إثر كل نقض لمعاهدات وقف القتال، ولكنها لم تحرّك ساكنا، خاصة مثلما حوصر الجند المصري في النقب، فلم يجد المصريون إلا أنفسهم أمام ضربات اليهود، حتى تساءلت هنا أيضا " هل أصبحت مسألة فلسطين مسألة مصرية يهودية لا غير؟[2].

فكان رد البصائر: "لا يهمُّني أمر مجلس الأمن بوجوب وقف الحرب وهو أمر لا ينفذه اليهود إلا لمدة أسبوع، ولا يهمني سخط الإنجليز، ولا يهمني ما قيل عن تهديد أمريكا لليهود بعدم الاعتراف بدولتهم، أنهم استمروا على طغيانهم ، واعتداءاتهم على بلاد العرب. بل الذي يهمني والذي يعنيني اتحاد البلاد العرب في وجاهة القتال ضد الطغيان الصهيوني"[3].

وأن أعظم سبب جعلها تدرك بأن حالة فلسطين والعرب هته هي سببها عدم الاتحاد، وهو التخاذل، وقد تعجبت من أمر ابن سعود كيف لا يحرّك ساكنا واليهود على مشارف حدود الحجاز، الذي وصفته بالدائم، "..إلى أن أصبحنا نرى عصابات اليهود تعمل على حدود الحجاز وابن سعود يغطّ في نومه"[4].

وإثر اختيار ولي عهد اليمن الأمير محمد شفيق الإمام أحمد في مهمة جديدة لـــ (ج دع) من أجل انتدابه للقضية توحيد صفوف العرب سياسيا وحربيا علّقت البصائر على ذلك بأنه لو يتم توحيد الجهود الحربية أفضل من السياسية، وأن لا ينظروا إلى مجلس الأمن أصلا ويعتبرونه غير موجودا مثلما تفعل

(1)– توفيق المدني، منبر السياسة العالمية، البصائر، ع: 62، 03 ربيع الأول 1368هـــ/03 كانون الثاني يناير 1949م، ص05.
(2)– البصائر، ع: 63، المصدر السابق، ص 05.
(3)– المصدر نفسه، ص 05.
(4)– المصدر نفسه.

اليهود فالحالة لا تستدعي العمل السياسي بقدر ما هو أفضل أن تتوجه بأبناء العرب نحو جبهات القتال لإنقاذ فلسطين، ولا تنتهي معه كل المشاكل العربية بصفة سريعة وهذا ما تأمله البصائر[1].

رابعا– رؤية جمعية العلماء الاستشرافية حول قضية فلسطين:

ومن مواقف الإبراهيمي الاستشرافية انطلاقا من واقع الوضع الراهن سياسيا وفكريا الذي كان يدبُّ فيه الضعف والوهن والخوف في أروقة الساسة والحكام، أدى به إلى القول بأن القضية الفلسطينية ستبقى دون حل، وأنّ فلسطين لم يتم تضييعها أصلا إلا بسبب العرب أنفسهم؛ لذلك صرّح قائلا: "ما أضاع فلسطين إلا العرب، وقد جاءتهم النُّذر فتمارَوا بها، ثم حق الأمر وهم غاوون فاندهشوا، ثم وقعت الواقعة فأبلسوا، وعمد خطباؤهم إلى الخطب ينمّقونها وشعراؤهم إلا القصائد يُزَوِّقونها وساستهم إلى الدعاوى يلفّقونها، وعامتهم إلى الخرافات يصدّقونها، بينما عمد ملوكهم إلى الأمداد يفوقونها وإلى الأهواء ينفقونها، وعمد خصومهم اليهود إلى الغايات يحققونها، وإلى العهود يمزّقونها، وقضى الأمر وأوسعناهم سبّا وراحوا بالإبل، وبعد أن كنا نقول: أهل فلسطين أصبحنا نقول ما قالته الجرهمية في مكّة: بلى نحن كنا أهلها، ولا أدري كيف تنتصر أمّة تقطعت بسوء صنيعها أمما ثم تدلت في الذل ثم صارت تطلب الرحمة من معذبها، وتعطي الدية لقاتلها، ثم ارتكست في السقوط حتى أصبح نصف ملوكها صبيانا وأكثر أدلائها عميانا"[2].

فكان الإبراهيمي حريصا جدا على تذكير العرب والمسلمين بمكر اليهود وخدعهم وتوضيح خططهم الرامية إلى ما بعد فلسطين، ففلسطين بالنسبة لليهود خطوة أولى، فنادى في العرب قائلا: "أيها المسلمون إن اليهود طامحون إلى أكثر من فلسطين، وإنهم يستعدون بعد أن غمسوا أرجلهم في ماء البحر الأحمر لاحتلال مكة والمدينة، فماذا أنتم صانعون؟ إن كنتم تعتمدون على أن للبيت ربا يحميه فهذا إرهاص لا يتكرر مرتين، وهو عذر لا يقوم بعد أن أخذ عليكم العهد بحماية البيت. إنه لا حجة لنا على الله، بل الحجة علينا وإننا لسنا من العزّة على الله بحيث يخرق سننه الكونية لأجلنا وقد رفع يده عنا فلا يبالي في أي واد نهلك، وحكم سنته فينا فحكمت بأن نُمْلك ولا نَملِك، فعودوا يعُد وغيِّروا وحققوا الشرط يحقق الجزاء[3].

(1)– البصائر، ع: 63، المصدر السابق، ص 05.

(2)– الإبراهيمي، الآثار، ج4، مصدر سابق، ص 139.

(3)– الإبراهيمي، المصدر نفسه، ص 143.

المطلب الثاني: حقيقة الجامعة العربية (ماهية الجامعة العربية لدى جمعية العلماء)

أهمية ودور (ج دع) في حقيقتها يكمن حسب البصائر في الإجابة عن تساؤلها المتكرر حول ذلك وهو:

أولا– أيّ الجامعات أفضل؟ تساؤل طرحته البصائر لتوضيح أهمية اجتماع العرب على كلمة واحدة تحت سقف واحد تحت لواء واحد تحت راية موحّدة تجمع شملهم وتفتّت خلافاتهم، من أجل البحث عن الإجابة الكاملة لمدلول الجامعة العربية بصرف النظر عن اللفظ. فبعد وصول أحد جرائد جماعة الإخوان المسلمين " النهضة " وقيامها بنشر شبه سبر آراء حول أي الجامعات أفضل لدى العرب والمسلمين، " الجامعة العربية أم الجامعة الإسلامية، أم الجامعة الشرقية؟"

فحاولت البصائر أن تتبنى وجهة نظر حول أحد الجامعات الممكنة منوّهة على أن الجامعة العربية تخص العرب وحدهم في دائرة ضيّقة وعليه فهي قوة صغيرة حسبها. بالرغم من كونها ذات أبعاد حسية وجغرافية متينة، أما الجامعة الإسلامية تراها على أنها أحسن من الجامعة العربية إلا أنها لا تجعل منها جامعة ذات وزن كبير، على أساس أن المسلمين يتباينون ثقافيا وجنسيا ولغويا وجغرافيا تغيب فيه المركزية التي يمكنها أن تجسد القوة الكبيرة في وجه خصومها، عكس الجامعة الشرقية التي رأت فيها أفضل هيئة يمكنها أن تقف بوجه التكتلات الغربية، بحجّة أن اشتراك مختلف الشرقيين من العرب والمسلمين وغيرهم يشتركون في الروحانيات ومحنة العبودية والاسترقاق وتاريخيهم ضد الاستعمار، وبالتالي إذا تحقق سيكون ها التكتل أعظم كتلة في التاريخ تستطيع تحقيق الآمال والأهداف"[1].

هذا الرأي إذا تمّ إدراجه في البصائر على أن فكرة الجامعة الشرقية هي أفضل الحلول للتكتل في وجه محن العالم، إلا أنه لا يمكن أن يتحقق لأن العرب والإسلام هم وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن أن تكون لعملة ثلاثة أوجه غير العرب وغير المسلمين.

وهناك عوامل أخرى لا يمكن أن تجعل هذه الفكرة الشرقية لِتحقق، وهذا ما جعل البصائر في ذات السياق تؤكد على أن العالم العربي ينقسم إلى جزء شرقي وآخر غربي، فالجزء المغاربي لا يزال تحت هيمنة أوروبا خاصة القوة الفرنسية المنبسطة على كامل الشمال الأفريقي (تونس، الجزائر، المغرب) والذي يرى بأن هذا الجزء هو تابع للغرب، وهنا أبدت البصائر أن هذا الاتحاد أو فكرة الجامعة الفرنسية هي أيضا لا يمكن تجسيدها بأي حال من الأحوال فلا العقائد ولا الثقافات ولا اللغة كفيلات بأن تجعل منها جامعة موحدة ولأنها ترى بأن العامل العربي والإسلامي يجعل العرب هنا مطمئنون، فركائزهم وأسسهم متينة وثابتة ذات جذور لا تقتلع والتاريخ يثبت ذلك[2].

---

(1)– البصائر، ع: 50، 17 ذو القعدة 1367هـ / 20 أيلول سبتمبر 1948م، ص 3.

(2)– البصائر، ع: 50، المصدر نفسه، ص 3.

أما بخصوص الميثاق الجماعي الذي يجعل كل الدول العربية المستقلة ذات حلف عسكري واحد وجيش واحد وسلاح واحد إلا بعض العراقيل بدأت تظهر من أجل الانتظار أكثر حول هذا المشروع. فالبصائر كانت تنظر إلى هذه الإطالة ما هي إلى مؤامرة أو لأجل إطالة تحقيق هذه الفكرة وسيبقى داخل الأوراق دون تجسيد إلى غاية تجسيد الوحدة السورية العراقية من عدمه مع بقاء الرجاء والأمل في تحقيق الوحدة المرجوة لكافة الشعوب العربية، فهم أحوج لذلك[1].

وأهم العوامل لتحقيق جامعة عربية متينة هو إمكانية توافر عوامل الاتحاد العربي ففي الاتحاد قوّة، فقد تناولت البصائر ما مفاده أنّ: "الاتحاد قوة، ما توفرت لأمّة إلا عز جانبها وقوى سلطانها واستجر عمرانها، وحفل بها التاريخ، وما فقدتها أمّة إلا فقدت معها أسباب العز والحرية، فأصبحت طُعْمَةً سائغة للناهبين يسطون عليها فيدسون حريتها واستقلالها بالأقدام ويعبثون بمصالحها فلا يدعون شيئا منها بذكر الحرية ويثير الشعور الوطني ويغذي روح العزة في النفوس إلا أتوا عليه فمسخوه ومحوا تاريخ شعب كامل من سجل الوجود... ففي الاتحاد قوة، الاتحاد تتفكك أمامها الأغلال الحرية"[2].

كما ذكر الإبراهيمي كذلك على أن من أهم فائدة يجنيها العرب من التفافهم في جامعة واحدة يزيد من الترابط العربي في إطار عام وانحصار الشعور الوطني الضيِّق حتى تتوحد فيما بعد كل الروابط الأخرى، فقد قال في هذا الشأن: "إن أعظم فائدة نجنيها من الجامعة العربية هي استبدال الوطنيات المحدودة بالوطنية الجامعة الواسعة، ولا تضع الجامعة العربية رجلها في طريق الفلاح إلا يوم توحد العليم ووسائل الثقافة والقضاء والنقد والجيش والتمثيل السياسي، ولو وقفت إلى ذلك من قديم لوجد "وسيط " الأمم الظالمة صفا واحدا، وإماما واحدا، ولسانا واحدا، ولما رأيناه يطير كالديك من غصن إلى غصن وأذن على كل غصن بأذان.. ويا ويح فلسطين، إذا كان يدافع عنها شركاء متشاكسون"[3].

ثانيا– مسألة تجديد ميثاق الجامعة العربية:

لمّا لاحت في أفق السياسة العربية المتعلقة بالجامعة العربية بين مؤيد لتجديد ميثاقها وأُطُر عملها فيما بين الدول الأعضاء، خصوصا الجدال الحاصل بين وزير خارجية العراق الجمّالي وأمين الجامعة العربية عزّام باشا حتى احتدم الخلاف وظهور مِصيدة كبيرة في وسائل الإعلام عبر الرسائل والتصريحات الرسمية بين البرلمان العراقي وأمين ج دع وصفته البصائر "بالشكل الغريب" حتى أصبحت الساحة العربية بين مؤيد للفكرة العراقية بقيادة نوري السعيد وبين مؤيد لفكرة عزام باشا، وهنا وصفت هذين الفكرتين أنها لم تكن بين رجلين سياسيين بل هي بين نظريتين حول المنظومة الحالية لـــــــــ ج دع وإمكانية تحديد ميثاقها في أطر

(1)– البصائر، ع: 98، 22 صفر 1369هـ / 12 كانون الأول ديسمبر 1949م، ص 05.

(2)– باعزيز بن عمر، الاتحاد ضد الحرب، مؤتمر أنصار السلم والاستعمار،البصائر،ع:78، 04 رجب 1368هـ/2 مايو1949، ص1

(3)– البصائر، ع: 46، 18 شوال 1367هـ / 23 آب أغسطس أوت 1948م، ص 01.

أكثر فعالية واتحادية من أجل النهوض أمام تحديات الوضع الراهن، فعندما كان موقف العراق مبني حول تكوين جامعة عربية جديدة وفق روابط ثنائية وزيادة التفاهم أكثر سياسيا وعسكريا على حد سواء.

وإنّ سوء تسيير ج دع كان من بين أهم الأسباب في ضعف الدول العربية (فلسطين)، وهنا علّقت البصائر على هذه الفكرة في حدّ ذاتها بأنها فكرة حسنة تهدف إلى الترميم الداخلي، مع اعتقادها الجازم بأن ج دع كانت أهم عامل ساعد العالم العربي في التصدّي للعديد من الأزمات والأحداث، لأنها صلبة، وتستدل على ذلك كونها بقت واقفة حتى بعد نكبة العرب في فلسطين، كما أنها رأت ما رآه عزام باشا بأن المشكل ليس في ج دع كنظام بل في بعض أعضائها المتقاعسين والذين خذلوا ج دع ، فكان حسب البصائر الأوْلى أن يتم تلحيم التشققات بين دول الأعضاء[1].

وإجمال ما رأته البصائر حول هذه المسألة: "وإننا لنتفاءل بهذه الحركة خيرا فهي تدل على قوة كافية في الجسم العربي وعلى حيوية متغلغلة في شرايينه، فسواء رجحت الدول العربية فكرة الجمالي أو نصرت فكرة عزام فإن الأمر المحقق هو أن نتيجة هذه المُساجلة سوف تكون إخراج جامعة الدول العربية من وَهدتها الحالية، وإنقاذها من المركز الحرج الذي أوقعتها فيه الأزمة الفلسطينية، ولا يُشفى مريض إلا إذا عرف حقيقة الداء. "وإننا في هذا المغرب العربي الذي يؤمن بالجامعة العربية إيمانا قويا وثق بمستقبلها، ويعتقد أنها ستكون قوية مشرفة للأمّة العربية تنتظر في وثوق واطمئنان ما سوف تسفر عنه هذه المناقشات حول مستقبل الجامعة من خير كثير"[2].

ورغم ذلك فإنها رأت بأنّ جامعة الدول العربية لها الكثير من الغلطات والنكبات مما يستدعي تغيير بعض منظومتها وإصلاح الخلل الكبير من أجل النمو والازدهار والسير قُدما إلى الأمام[3].

وبعدما اجتمع أعضاء الجامعة العربية في خريف 1949 من أجل وضع اللمسات التنظيمية والإدارية الجديدة للجامعة العربية تقرر عقد محالفة الضمان المشترك بين سائر دول جامعة الدول العربية بحيث إذا وقع اعتداء على أحدها هو بمثابة الاعتداء على جميع أعضائها، إضافة إلى قرار جد خطير ومهم جدا هو توحيد القيادة العسكرية العليا لسائر دول الجامعة، واتخاذ هيئة أركان حرب موحدة تشرف على سائر ميادين البلاد العربية، وتوحيد السلاح وتوحيد طرق التعليم العسكري.. ورغم هذه الملامح والتصريحات المعلنة إلا أن البصائر تحاول إقناع الشعوب على أن الاجتماع لا يزال مستمرا وأن النتائج تأمل أن تكون يقينية ثابتة على الورق وعلى أرض التطبيق على حدٍ سواء[4].

---

(1)- البصائر، ع: 82، 09 شعبان 1368هـ / 06 حزيران يونيو، جوان 1949م، ص 04.

(2)- البصائر، ع: 82، المصدر السابق، ص 04.

(3)- البصائر، ع: 94، مصدر سابق، ص 04.

(4)- البصائر، ع: 94، المصدر نفسه، ص 04.

المطلب الثالث: الخلاف العربي

أولا- أسباب النزاعات العربية:

رغم اشتراك العرب في قضية فلسطين، إلا أنهم كثيرا ما وقعت بينهم خلافات حادة كادت تتحول إلى مواجهات عسكرية، فترى البصائر أن من أهم أسباب ذلك:

- أن كثيرا من العرب (القادة) ليسوا أحرارا في بلادهم؛
- أن كثيرا من العرب (القادة) ليسوا أحرارا في سياستهم الداخلية ولا الخارجية؛
- مثل العراق، والأردن؛
- أن الأردن (أهم عوائق الوحدة العربية)؛
- أن أغلب رجال المال والأعمال تحت سيطرة الانجليز والأمريكان ومن وراءهم اليهود.

بالإضافة إلى أسباب أخرى زادت من خلافات العرب، ما جاء في البصائر في الكثير من أعدادها خلال 1949، فقد كانت أحيانا تُشدّد العبارات على قادة بعض الدول العربية كونها مساهمة في وضع العرب، وسقوط فلسطين أحيانا بالخيانة، وأحيانا بالخذلان، وأحيانا بالشهامة والرجولة والمواقف البطولية، وهذا يبدو تناقضا في المواقف. فربما يبدو هذا متناقضا ولكنه ليس من حيث المواقف، بل من حيث تغير الواقع والظروف التي كانت تحيط بالعالم العربي خاصة القضية الفلسطينية التي كان من المفترض أن لا تكون بهذه الحالة والسوء فلقد كان بالإمكان تدارك النتائج، لذلك فقد كان تحميلها للقادة العرب لِما حصل، لذلك فقد وصفت تبادل التهم وعدم توحيد الرؤى في بوتقة واحد بين العرب فيما بينهم هو أهم أسباب الإخفاق العسكري والسياسي معا. ومما ذكرته في هذا الجانب ".. هكذا أصبحنا نتقاذف تهم الخيانة الجبن والغدر والتقاعس عن القيام بالواجب بدل أن نسرع متضامنين للوقوف في وجه الخطر الذي أخذ يعظم وينتشر حتى أنه ليوشك أن يتدفق على الشرق العربي كله طوفانا جارفا لا يبقي ولا يذر"[1]. ومن بين الأسباب الرئيسة في ذلك[2]:

- الإخفاق الميداني الحربي والسياسي أمام اليهود؛
- عدم وضع الخطط المستقبلية وغياب الأخوّة الحقّة؛
- غياب الوحدة الحقيقية (الاتحاد)؛
- تقاذف التهم وعدم الثقة فيما بينهم.

كما كانت تنظر إلى عرب ذلك الوقت غابت فيهم روح عروبة الأجداد الأحرار لأنهم كانوا لا يحتملون سيطرة الأجنبي، فلو كانوا أحرارا حقيقة لما خضعوا لغيرهم الآن من الإنجليز والأمريكان وغيرهم،

(1)- البصائر، ع: 89، مصدر سابق، ص 04.

(2)- البصائر، المصدر نفسه.

ولما تمكّن اليهود من تحقيق احتلالهم أصلا. ولأن حقيقة مستقبل العرب في أيديهم، ودلائله وعوامله حسب البصائر تتمثل في[1] :

- بفضل أحرار العرب والمسلمين (في كل مكان)؛
- بفضل شبابها الثابت لتحقيق النصر (أينما وُجدوا)؛
- بفضل شعوبها؛
- إمكانية الوحدة (العقيدة، الثقافية، اللغوية، الجغرافية، السياسية)؛
- العرب قوة، ووحدتهم حقيقية؛
- مستقبلهم ثابت؛
- ج دع يمكنها الخروج من الضعف إلى القوة؛
- إمكانية سماع كلمتها عن إرادة وتوافق محترم؛
- الاعتماد على الشرف والحكمة كقوّة في العرب[2].

ومن بين استمرار الاختلافات العربية عربية يمكن القول:

أ- افتعال الخلافات بين الدول العربية:

كثيرا ما تقع أحداث متزامنة مع قضايا حساسة مثل قضية فلسطين فنجد البصائر تتأسف على حدوثها في وقت كانت تراه بأن العرب هم في أحوج لعدم حدوث هذه القضايا التي اعتبرتها ثانوية كونها ستشغل قضاياهم الأساسية عن حلها، مثل ما حدث نزاع حاد وصل إلى أزمة كادت أن تكون خطيرة في حق العرب وهم على أبواب فلسطين المجروحة فالأزمة الحادة التي حدثت بين سوريا ولبنان بشأن مقتل أحد المهربين كما وصفتهم لبنان عكس ما وصفته سوريا على أنه أحد العملاء والخونة العرب يعملون لصالح اليهود من نقل الأخبار والمعلومات ونقل الأسلحة وتهريبها، وعندما تم إلقاء القبض على تلك الدورية السورية التي دخلت وراء حدود لبنان لم تشأ لينان إلا محاكمتهم عكس سوريا التي طلبت منها الإفراج عنهم بحجة أنها عملت الك من أجل لبنان وسوريا معا وتصديا لمحاولات اليهود الإيقاع بينهما، حتى بلغت الاتهامات حدا خطيرا كاد يقطع العلاقات السياسية بين الجانبين التي أثرت على مختلف العلاقات الاقتصادية الأخرى كالتجارة.. [3]

فقامت البصائر بوصف هذه الانفعالات بين الدولتين الشقيقتين على أن هذه أحد المهازل السياسية محاولة إعطاء موقفها من كل من سوريا ولبنان بشأن هذه الأحداث بأن لا تكون مع أي طرف على حساب

(1)- توفيق المدني، البصائر، ع: 85، 01 رمضان 1368هـ / 04 تموز يوليو، جويلية 1949م، ص 04.

(2)- كل هذا كان بالنسبة لـــ جمعية العلماء نظرة واستشراف وهَمٌّ لم يتحقق، ولكنه كان أملا مشروعا لـــجمعية العلمـــاء المسلمين الجزائريين. فقد حقّق العرب كثيرا على كل حال، وأهم ذلك الاستقلال والحرية لكافة بلاد العرب والمسلمين، ما عدا فلسطين التي بقت مجروحة ولم يلتئم جرحها بعد.

(3)-البصائر، ع: 85، 08 رمضان 1368هـ / 04 تموز يوليو جويلية 1949م، ص 4.

طرف آخر، حيث لم تعط حقا لهذه على تلك أو تلك على هذه. ورغم ذلك فقد كانت نسبيا مع موقف سوريا كون هذا الحادث انجرّ على عملية خيانة مع اليهود ضد العرب..كما لم تكن ضد لبنان باعتباره له الحق في حماية حدوده وهم في حالة حرب مع اليهود كذلك.. فقد تمنى الإبراهيمي ان تكون مثل هذه الحوادث والأزمات سببا في اتحاد الدول العربية لا ان تجعلها سببا في الفرقة والتفرّق.. [1]

وعندما وصلت هذه الأزمة درجة خطيرة المستفيد الأول والأخير اليهود، لاحت مبادرة عدة دول من أجل حل هذه الأزمة وهما السعودية ومصر، وهنا كان موقف البصائر على أن هاتين الدولتين العربيتين ستنجحان في إعادة العلاقات وحل المشكل بين سوريا ولبنان، ومن خلال هذا الموقف من السعودية ومصر يعود إلى كونهما أهم ركائز الدول العربية والإسلامية مكانة بين الدول العربية والإسلامية عموما، فلهما النفوذ في كل من السعودية وسوريا، وهي أهم عامل لإنجاح الوساطة في حل المشكل القائم الذي ربما يكون مفتعلا أكثر منه حادث عرضي لإلهاء العرب أكثر عن قضاياهم المصيرية وأبرزها القضية الفلسطينية[2].

ب- الإعلام العربي المُضلِّل:

عندما تناولت أحد الصحف اللبنانية "المكشوف" مقالا تحت عنوان " لبنان والجامعة العربية"، تناولَ فضل ج دع وأسباب ذلك، خاصة في فلسطين أنّ ج دع كانت تهتم بدول المغرب العربية على حساب المشرق على حد تعبير هذه الصحيفة بقولهم "بلدان لا ناقة لنا فيها ولا جمل" ، وهذا ما جعل البصائر ترد وبقوّة حول هذه المغالطات بأنّ الجامعة العربية أصلا ولدت ضعيفة فكانت تحتاج لمزيد من الالتفاف حولها ومناصرتها والعناية بها في مستوى كل الأطر الرسمية وغيرها. وقد ذكّرتهم بأن المغرب العربي وفيًّا للشرق يتتبّع كل القضايا باختلافها خاصة قضاياه السياسية، وإنّ أمينها العام عربي أصيل لا يُفرّق بين أجزاء العالم العربي فهو يوصل فيما بينها، لذلك تساءلت هل يُعقل أن يكون وهن وضعف ج دع إلا بسبب اهتمام أمينها بالمغرب؟ وهنا يأتي الرّد على ذلك بأنه لو كان اهتمامٌ فعّال كما ادعته تلك الصحيفة لَمَا بقيت بلاد المغرب تحت نير الاستعمار.

ومضمون هذا الموقف "..إننا لم نشعر بشيء من هذا النشاط الذي أنفقه عزم باشا في سبيل بلادنا، فإن الاستعمار لا يزال يصول ويجول في كل مكان، فما كان اهتمام أحد ليغير وضعه القائم وفي هذه البلاد.. لم نتطلّع يا حضرة الكاتب شيء من هذا النشاط السياسي ينفعنا به عزام باشا، لأننا نعلم أنّ له من المشاكل السياسية الاستعمارية في بلاد ج دع ما يستهلك نشاطه كله". كما ردّت عليها البصائر أيضا بأنه حتى ولو كانت لبنان وبلاد الشام مستقلين فعليا فلِمَ بقى الاستعمار فيها مُقيما يُصرِّفها كيفما شاء"[3].

(1)- البصائر، ع: 85، المصدر السابق، ص 04

(2)- البصائر، ع: 85، المصدر نفسه، ص 04.

(3)- المصدر نفسه، ص ص 04- 05.

أمّا وهَنْ وضعف ج دع الحقيقي حسب البصائر هو أن اليهود كانوا أقوياء منذ البداية أي حتى قبل 1948 فهم من سيطر على إنجلترا، وهم من احتلوا كافة المناطق، وهم من قتل الوسيط الأممي (برنادوت)، وهم من نال عطف روسيا وأميركا وكل أتباعهما من دول كبيرو حتى صغيرة، عكس العرب الذين نالهم الضعف من البداية قبل 1948 في الداخل والخارج، باحترامهم المواثيق والعهود، طمع القادة والملوك من بعضهم البعض على حساب بعضهم البعض وسيحصل لهم ما حصل لملوك الطوائف بسبب الخذلان والانحياز لأعدائهم.

وفي الأخير كان الرد على ذلك الإعلام بعدما سردت واقع العرب وعلاقاتهم مع الغرب وحتى مع اليهود قائلة : "وبعد فإنّ رأي الكاتب أنّ بلداننا لا ناقة لنا فيها ولا جمل فإنها قد اهتزت لقضية فلسطين فساهمت في العلم على تحريرها، واستعدت لإمدادها في كل حين رغم الحواجز والأسوار التي أقامها الاستعمار في وجهها ولم نقل هذه المقولة الشنعاء تلك بلاد لا ناقة لنا فيها ولا جمل"[1].

ويقصد هنا أن من أهم القضايا التي أولاها المغرب العربي وعلى رأسه الجزائر، قضية فلسطين، وما قام به أبناؤها من ج ع وبعض الأحزاب الحركة الوطنية في مساهمتهم لمساعدة قضية فلسطين ونصرتها بالنفس والمال من تبرعات وجهاد في سبيل الله من اجلها وأجل العروبة وكلمة الحق، وضد الاستعمار الغاشم هنا أو هناك، الذي أقام الحدود لمنع التواصل بين العرب والمسلمين فيما بينهم ماديا ومعنويا في إطار التفرقة بينهم "فرّق تسُد" ورغم كل ذلك لم يكن يوما لم تقف فيه بلاد المغرب (الجزائر) في وجه الاستعمار وأعوانه في الداخل والخارج (الكل للجزء والجزء للكل).

ثانيا– أسباب الثورات والانقلابات الحزبية ودوائها:

على ضوء ما حصل في لبنان من محاول انقلاب الحزب القومي على السلطة وما حدث في مصر عن طريق الإخوان وفي سوريا، رأت البصائر أن السلطة الحاكمة هي سبب كل المحاولات الانقلابية وهي سبب وجود خلايا نائمة خفية تتحيّن الفرص للثورات ضدها وهي أصل الداء بعدم المسارعة في الإصلاح وفي مختلف الميادين وغلق الباب أمام أعدا العرب في كل مكان وبث الفرقة وغيرها مما لا يخدم وحدة الصف[2].

عندما كادت تقع مواجهة عسكرية بين العراق وسوريا حول اختراق الحدود علقت البصائر على أن هذا الحادث كان سببه المباشر الدعاية المزيفة والأخبار الكاذبة التي يتعمدها الإعلام الغربي خصوصا الصحافة اليهودية من أجل تحريض البلدين للقتال، وعللت هذا التوتر الحاد بسبب أن سوريا لم تشأ أن تدخل في ظل العراق تحت فكرة الهلال الخصيب ولا في ظل الأردن تحت فكرة سوريا الكبرى وأن كِلا البلدين

(1)– البصائر، ع: 85، المصدر السابق، ص 5.

(2)– المصدر نفسه، ص 05.

بعد عدم تحقق نواياهم حاولت كل من العراق والأردن ببث الدعابة الواسعة والكيد لحسني الزعيم الذي كانوا يعتبرونه كرديا تركي النزعة عسكري الطبع[1].

المطلب الثالث: الثورة العربية و هـــ.أ.م

أولا– انتقاد الثورة العربية:

أقامت كل من العراق والأردن احتفالات بمناسبة ذكرى الثورة العربية (حسين بن علي شريف مكة) ضد الحكم العثماني ووعود الإنجليز بتأسيس حكم عربي يمتد من غرب إيران إلى مصر ومن جبال طوروس شمالا إلى اليمن جنوبا، الذي لم يتحقق منه شيء ما عدا سيطرة الاستعمار الغربي واليهود أكثر على المنطقة العربية الشرقية، هذا ما جعل البصائر مستنكرة مثل هذه الاحتفالات الجوفاء، وقد أطلقت عليهم بالأنجلو هاشميين –حسب تعبير البصائر– حيث قالت: " فليحتفل "الأنجلو هاشميين" بعد ذلك ما شاءوا، لكن ليؤكدوا أن سبعمائة ألف لاجئ فلسطيني يسكبون أثناء ذلك الاحتفالات عبرات من الدم ويزفرون زفرات من النار..

أمّا القواعد من بقايا عرب فلسطين الذين أصبحوا من أهل الذِمّة لليهود فهم يموتون موتا بطيئا تحت ذلك الحكم الجائر الظالم، ويذوبون ذوبان الثلج تحت وهج الشمس، فاحتفلوا وامرحوا يا أصحاب التيجان والقصور، لكن اعلموا أن الأيّام تتغلب وأن الفلك تدور[2]. بالإضافة إلى أن هذه الاحتفالات احتفالات جوفاء وبقاء مسألة اللاجئين الفلسطينيين في أروقة المفاوضات في أوروبا وأمريكا معّلقة لم تجد حلا، كيف لا واليهود بقوا متمسّكين بموقفهم في عدم عودتهم، ولن يتحقق رجوعهم والعرب لا زالوا هم أنفسهم مختلفين حو مسألة الحدود فيما بينهم، فكيف ستتحقق المذاكرة مع الصهاينة ومن العرب من يواليهم[3].

ثانيا– انتقاد هيئة الأمم في شأن فلسطين:

تأسست هيئة الأمم المتحدة عن طريق الدول التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية، فكونها قوية كان غيرها ضعيفا، فكان من المفروض أن تحمي الضعيف لا أن تتقوّى عليه بل لتحميه عكس ما كان واقعها لمختلف القضايا العربية إبان فترة الاستعمار، لذلك نجد الإبراهيمي كان له موقفا واضحا على حقيقة منظمة الأمم المتحدة التي كان يراها أنها لم تكن في صف الضعفاء بإنصافهم والأخذ بأيديهم ضد الأقوياء أصحاب تأسيسها، فقال عنها الإبراهيمي أن اسمها لا يدل على حالها وحقيقة أمرها؛ "هذه المنظمة سُمِّيَت بغير اسمها، وحلِيَت بغير صفتها، وما هي إلا مجمع يقود أقوياؤه ضعفاؤه ويسوق أغنياؤه فقراءه. وما هي إلا سوق تشترى فيه الأصوات بأغلى مما كانت تشترى به أصوات الغريض ومعبد، غير أن الأصوات

(1)– البصائر، ع: 85، المصدر السابق، ص 5.

(2)– البصائر، ع: 84، 24 شعبان 1368هـ / 20 حزيران يونيو جوان 1949م، ص 04.

(3)– البصائر، ع: 84، المصدر السابق، ص04.

القديمة كانت فنا يمتزج بالنفوس، وموسيقى تتسرب إلى الخواطر، أما هذه الأصوات فإنها تتصر الظلم، وتؤيد الاستعلاء والطغيان.."[1].

ثالثا– من أسباب وعوامل نجاح القضية العربية[2] :

في كل زمان ومكان نجد أشخاصا من بين جلدة ذاك المكان يكونون سلاحا في أيادي أعداء أوطانهم، كما هو حال الاستعمار الذي دوما يستخدم أبناء المستعمرات لضرب بعضهم بعضا، ولكن أخطرها نوعا هو استخدام أقلامهم في السيطرة وعكس الحقائق وبث المغالطات وتغيير الذهنيات.. وفي مقابل ذلك يمكن القول بأن هناك أيضا من هم يقفون أمام هذه السياسات والطرق الاستعمارية، من أجل محاربتها وبثِّ الحقائق واستعادة الذهنيات المغلوطة وغيرها وتوعيتها.

ومن هذا المنطلق نجد أن البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي ما فتئت تحارب الاستعمار في الغرب والشرق، فكانت دوما في توضيح القضايا العربية وإبراز مواقفها منها. ومنذ بدء قضية فلسطين وهي تعمل على طرحها للرأي العام الجزائري والعربي مدافعة عنها. ولمـــــّا قامت بعض الصحف العربية ببث المغالطات وتشويه حقائق الأحداث الجارية في الساحة العربية وعلى رأسها فلسطين قامت البصائر بالرد عليها ووصفتها بصنائع اليهود وأذنابها وأبواقها، وذكرت في مقدمة هذه الصحف الجريدة المسمّاة (المرآة) التي تصدر بتونس الشقيقة.

فوقفت لمثل هذا الإعلام الاستعماري بالرد عليه ومما جاء في هذا الموقف؛ "قراحت الصحف التي تتحدث بلسان هذه الأوساط وتُعرب عن آرائها وأفكارها تتغنى بالانتصارات التي أحرز عليها اليهود خلال فترة الهدنة التي قررها مجلس الأمن وتشيد بالتقدم الذي سجلوه والفوز الذي نالوه وتملأ أوديتها حديثا عن هذا الفوز وهذا الانتصار.. ونحن لا يهمُّنا أن توالي هذه الصحف الصهيونية وتشايعها وتكون بوقا من أبواق دعايتها بهذه البلاد .. ولكن الذي يهمنا ويعنينا أن تعمد هذه الصحف إلى الحقائق الواعية الناصعة التي تتعلق بنا وتتصل بحالتنا السياسية الحاضرة وموقفنا السياسي الحاضر فتحاول قلبها وتصويرها بصورة شوهاء لا تمتّ إلى الحقيقة والواقع بصلة"[3].

فهذه الصحيفة حاولت قلب الحقائق كون العرب قد خسروا المعركة أمام اليهود وليس لهم حل إلى الانصياع والرضوخ إلى الأمر الواقع، لذلك وصفت هذا التحامل على العرب ما هو إلا خدمة للصهيونية وإضعاف العرب. " لقد زعمت هذه الصحف فيما زعمت–تلويحا وتصريحا– أن العرب قد خسروا المعركة في فلسطين وأن الأمر قد انتهى وأن العروبة في طور الاحتضار وأنه لم يبق أمام العرب في طور

(1)– الإبراهيمي، بأقلام معاصريه، مرجع سابق.

(2)– البصائر، ع: 63، 10 ربيع الأول 1368هـ / 10 كانون الثاني يناير جانفي 1949م، ص 02.

(3)– البصائر، ع: 63، المصدر نفسه، ص 02.

الاحتضار وأنه لم يبق أمام العرب إلا شيء واحد وهو إلقاء السلاح والرضوخ للأمر المقضي.. وهذا كذب صراح ودعاية مكشوفة الغاية منها خدمة أغراض الصهيونية السافلة بإضعاف معنويات هذه الأمّة العربية الباسلة التي تستطيع بها المادة في الكفاح والنضال وقتل روح الأمل والنشاط فيها حتى يدب فيها دبيب اليأس فتستسلم الاستسلام النهائي الأخير وتلقي السلاح"[1].

وهنا قد دافعت على ما كانت تقوم به ولا زالت تقوم به الحكومات العربية ومن ورائهم الشعوب العربية حول قضية القضايا فلسطين وقد دلّلت على ذلك بما قام به العرب في مختلف الاجتماعات الدولية خاصة التي وقعت في باريس : " فموقف العرب اليوم هو موقفهم بالأمس من الكفاح والنضال لم يتغير ولم يتبدل ولن يتغير ولن يتبدل ما دام في فلسطين شيء اسمه الصهيونية وأناس اسمهم الصهيونيون.. وأنّ في المواقف الحازمة الجريئة التي وقفها نوابهم الأبطال المغاوير في قصر شايو بباريس أخيرا في سبيل الدفاع عن القضية العربية تلك المواقف التي هزّت نفوس خصومهم قضيتهم هزّا حتى تركت البعض منهم يراجع رأيه ويعدل موقفه وينحاز لجانب العرب فعلا وبعضهم يلتزم جانب الحياد بعد أن كان يقف موقف الخصم الصريح ..." [2]

وردّت على كل متخاذل عربي يساهم في تحطيم المعنويات بأن أعمالهم أعظم جُرما مما يفعله اليهود أنفسهم ؛ " فليفهم هذا صنائع الصهيونية وأذنابها بهذه البلاد جيدا وليفقهوه وليعلموا أن الأمر ليس كما يظنون ويتوهمون بل هو أخطر من ذلك وأعظم "[3].

وحتى لا يُنظر إلى البصائر على أنها لا تعي ما يحدث وأنها تتحدث إلا من الناحية العاطفية متجاهلة ما يحصل وهو حاصل على الساحة الفلسطينية، حاولت شرح وجهة نظرها بأن العرب إذا انهزموا في البداية فلن ينهزموا في النهاية، لأن العرب ليس بمفردهم فوراءهم المسلمون في كل مكان لأن قضية فلسطين لا تقتصر على العرب فقط ".. ولا ننكر أن الوضع الراهن في فلسطين لا يدعو إلى السرور ولا يبعث على الارتياح ولكن هذا لا ينهض دليلا ولا يقوم برهانا على أن العرب قد خسروا المعركة بالمرة... أما ما هو واقع في فلسطين اليوم فليس إلا جولة من جولات الباطل وصولة من صولاته لا يلبث في المستقبل القريب أن يضمحل ويتلاشى تحت ضربات الحق القوية الشديدة المفعول.. إن العرب اليوم ومن ورائهم المسلمون في جميع الأقطار والأمصار يعتبرون قضية فلسطين بالنسبة لهم قضية حياة او موت. وأن قضية هذه هي قيمتها عندهم وهذا هو اعتبارها لديهم لا يمكن بحال من الأحوال وبوجه ممن الوجوه أن يتسامحوا فيها ويجنحوا في شأنها إلى جانب اللين والمهاودة"[4].

---

(1)– البصائر، ع: 63، المصدر السابق ، ص 02.

(2)– المصدر نفسه، ص 02.

(3)– المصدر نفسه.

(4)– نفسه.

إن تفرّق الجامعة العربية وكيف كان موقف ج ع منها، راجع من استيائها من تبعات ذلك التفرّق خاصة في عدم تنفيذ قرارات (ج دع)، وبالأخص لمّا لم يتحرك العرب لنجدة الجند المصري[1]، ومما زاد انزعاج البصائر عندما قرر رئيس وزراء العراق "زاحم بك الباجه جي" إثر اجتماع مجلس وزرائه ومجلس الأمة العراقي بمنحه الثقة في كل الأمور السياسية الخارجية، أن أمر جيشه أن يتقدم لنجدة المصريين ورد المِثل لِما قام ولا يزال يقوم به الجند اليهود في فلسطين. امتنع جنرالات الجيش العراقي الانصياع لأوامر الحكومة، بسبب تدخل البلاط (القصر) الملكي في عدم السماح له بذلك، والذي انتهى باستقالة حكومة الباجه جي رغم نقد البرلمان فيها. وحلّت محلها حكومة الجنرال نوري السعيد بأمر من القصر الملكي "الوصي عبد الإله ابن أخ عبد الله" خلال تصريح المتحدث باسم العراق لدى ج دع في 11 يناير كانون الثاني بأن الجيش تحت إدارة القصر الملكي وليس الحكومة[2].

وإثر هذا الحدث وصفته البصائر بالانقلاب العراقي، رغم ما قامت به الحكومة الجديدة بتصريحات على أنها تسعى إلى تمتين العلاقات العربية ضد التصعيد الصهيوني، فكان موقفها من هذا أن كل ما تقوم به العراق إثر هذا يدل دلالة صريحة على العراق أصبح لا يمكن أن يقوم بأي عمل إلا تحت إشراف البيت الهاشمي (مطامع البيت الهاشمي)، والذي من ورائه الإنجليز ورجالهم الذين ينحون منحى مصالح الإنجليز[3].

وفي خطوة غير مسبوقة قام الإنجليز بإرسال جندهم في العقبة بحجة عدم تقدم اليهود بناء على اتفاقية بينها وبين مصر 1936، وبعدما قام الجيش اليهودي بإسقاط 5 طائرات انجليزية دون أن تردَّ عليهم، ذكرت البصائر على أنّ هذا الحادث إنما هو مصادفة مقصودة أي عمل مُدبَّر بإحكام من أجل إظهار حسن نيّة انجلترا من ناحية وعدم الاقتراب اليهود من ميناء العقبة والتفكير في السويس من ناحية أخرى، وكان هذا الحادث الذي أراد الإنجليز والذي نالوه كما أرادوه[4].

فبناء الوحدة العربية يأخذ معنى الدولة القُطرية، تكون السياسات الداخلية خاصة بكل قطر حسب خصائصها الواحدة، أما سياستها الخارجية والدفاعية تكون وفقا للمصالح العربية كافة دون مصلحتها القطرية، وهذا ما رمت إليه جمعية العلماء عن لسان الإبراهيمي فكان يرى بأن الوحدة العربية تبدأ بالاتحاد الجزئي ثم الكلي عبر مراحل، وتكون نواتها جزيرة العرب وفق تحالفات عسكرية واقتصادية وسياسة خارجة موحّدة بحيث يكون الاتحاد لا يسود فيه حاكم أو ملك على آخر، فهذه الإمكانيات موجودة إذا وجدت أرضية حقيقية[5].

---

(1)– أمّا الملك عبد الله فلم يكن من المنتظر أن يخف لنجدة المصريين، وقد أصبح منذ تشكيل حكومة غزة، ومنذ إقدامه على مهزلة مؤتمر أريحا، يرى فيهم خصوما سياسيين، لا أنصارا مجاهدين، زيادة عن وقوفه في القضية موقفا معلوما، قد أصبح حديث العام والخاص.. عن البصائر، ع: 64، 24 ربيع الأول 1368هـ / 24 كانون الثاني يناير جانفي 1949م، ص 04.

(2)– البصائر، ع: 64، المصدر السابق، ص 04.

(3)– البصائر، ع: 64، المصدر نفسه، ص 04.

(4)– المصدر نفسه، ص 05.

(5)– بشير فادي، مرجع سابق، ص ص 569 – 570.

وفي ختام هذا الفصل يمكن إبراز جملة من النتائج منها:

وقبل ذلك فإن هذا البحث عندما استفرد بفصل خاص بقضية فلسطين لأن وَقْعَها وواقعها لدى ج ع ليس كغيرها من القضايا بصرف النضر عن رؤيتها الموحدة للعالم العربي، ففلسطين تستحق التذكير والتفصيل أكثر من غيرها ولأن أغلب القضايا السياسية العربية في الفترة المدروسة تتعلق بها كما جاء ذكره بالنسبة لبلدان المشرق العربي، بالإضافة إلى أن أهم قضية سياسية عربية تناولتها ج ع بشيء من التفصيل من حيث المتابعة لمختلف مجرياتها وأحداثها، كانت هي فلسطين. وعليه:

- ✓ قامت ج ع خصوصا عبر صحيفتها البصائر كونها لسان حالها، بالتعريف بجذور قضية فلسطين، بذكر أسبابها وعواملها وإبداء نظرتها الاستشرافية حولها من خلال إعطاء تحاليل لأحداثها ونتائجها ومآلاتها؛
- ✓ فحاولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن ترسل رسائل إلى الجمهور الجزائري داخليا وإلى العالم العربي خارجيا. ترتكز على حقيقة الروابط الجزائرية مع غيرها من العرب والمسلمين والعكس؛
- ✓ أنّ ج ع تكاد تكون الوحيدة في الجزائر التي تناولت قضية فلسطين من حيث التفاعل مع أحداثها وإبداء مواقفها إزاءها (معنويا وماديا)؛
- ✓ فلم توار مواقفها تجاه ما رأته تخاذلا للحكومات العربية، كما ناهضت الاستعمار السبب المباشر في جذور هذه النكبة؛ فكان الإبراهيمي أول من وصف هذه القضية السياسية بـــــــ " النكبة ".
- ✓ استغرابها في وقت كان من المفروض اجتماع كلمة العرب ضد كيان حديث الوجود وقيامهم باتفاقيات هدنة مع اليهود.
- ✓ فحاولت ذكر أسماء بعض الزعماء التي رأت فيهم التواطؤ والتورّط مع الاستعمار؛
- ✓ وكانت من أكبر المؤيدين لاسترجاع فلسطين عن طريق السلاح، فالحرب عندها شيء مقدّس اعتبرته الوسيلة الممكنة للوقوف في وجه اليهود ومن والاهم، شرط الاتحاد فيما بين العرب.
- ✓ الاتحاد ووحدة الصف العربي وحتى الإسلامي ممكن عندها فرأت قضية فلسطين أهم عامل يكون سببا مباشرا في عودة الاتحاد العربي. من أجل الخروج مما هي عليه؛
- ✓ إسهامات ج ع في إعانة الشعب الفلسطيني بتحريض الجزائريين شعبا وأحزابا بالالتفاف حول قضية التحرر المشروعة ، لغرس روح الوطنية بمدلولها القومي حتى يعرفون حقيقة الاستعمار الفرنسي في الجزائر أكثر مع إمكانية الوقوف في وجهه في مستقبل الأيام.. فوحدة الأحزاب والشعب في مساندة الشعب الفلسطيني يساهم كذلك بإمكانية توحيد الصفوف تجاه الاستعمار الفرنسي..

- ✓ فكانت أول من بادر لتأسيس هيئة إغاثة فلسطين، ولعلها الأولى عربيا، فقد حققت عشرات الآلاف من الفرنكات لصالح فلسطين واللاجئين الفلسطينيين؛
- ✓ كانت ج ع من خلال الإبراهيمي تترأس هيئة مساندة القدس إثر المؤتمر الإسلامي بالقدس 1953، بتزكية جل الأعضاء العربية المشاركة فيه؛ وهذا يرجع لمكانة الإبراهيمي من مكانة ج ع عربيا وإسلاميا؛
- ✓ كما أن انتقادها للجامعة العربية هو بمثابة تحريضها لاستعادة مكانتها المرجوة لحماية والدفاع عن الشؤون العربية؛
- ✓ كما قد أعطت وصفة علاجية لنجاح القضية العربية والقضاء على الثورات والانقلابات الحزبية لأنها رأت فيها غاية لا وسيلة؛
- ✓ فكانت من أوائل المطالبين بتغيير أو تجديد ميثاق الجامعة العربية، من أجل نبذ الخلاف فيما بين أعضائها، حتى لا تكون عُرضة للدسائس الغربية (الاستعمارية) في بث الشقاق والفُرقة فيما بينهم، مع عدم الانصياع للإعلام المُضلل واستخدامه في المصلحة العربية باعتباره سلاح ذو حدين. فقد كان من بين أبشع العوامل التي أسهمت في تمزق الخلافة الإسلامية العثمانية؛
- ✓ فإن كان رجال ج ع قد تناولوا قضية فلسطين والقدس بإسهاماتهم الفردية أو الجماعية سواء في الجزائر أو في غيرها، فإنما هذا راجع لقوة ج ع وتأثيرها الإيجابي محليا وخارجيا.

الخاتمة

على إثر كل ما جاء في هذه الأطروحة، وصل هذا البحث إلى عدة نتائج يمكن تقسيمها إلى أكثر مـــن إطار:

أ. <u>الإطار المحلّي الوطني</u>

- أن الجمعية ظهرت نتيجة لعِدة تحولات وتطورات في الساحة الداخلية للجزائر المُحتلَّة، والساحة الإقليمية العربية الإسلامية من تحولات في مسيرة الحركات الوطنية في كل من المشرق والمغرب العربيين.. ودوليا بتحولات شملت نتائج الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها في شتى المجالات..؛
- أن الجمعية استغلت الظروف المحيطة (فرنسا المُستعمِرة والجزائر المُستعمَرة)، سياسة اللين التي اتبعتها فرنسا في احتواء الشعب الجزائري..؛
- أنها تبنّت سياسة الإصلاح كمبدأ أساسي لتنوير وتوجيه المجتمع الجزائري ضد سياسات المحتل الفرنسي (الفرنسة – الاستيطان – التنصير...)؛
- أنها عملت على إيصال أفكارها (علما وعملا) بكل الوسائل المتاحة، من مساجد، مدارس، صحُف، جمعيات، ونوادي...؛
- أنها لاقت العقبات والصعوبات؛ من متابعة يومية، ومن إغلاق جرائدها ومجلاتها ونواديها الواحدة تلوى الأخرى.. وهذا باستعمال أعوانها من الطرقيين والدجالين؛
- أنها ضمّت خيرة علماء الأمّة جمعاء، كما شهد ذلك القريب والبعيد والأجنبي الغريب؛
- أنّ الجمعية ركّزت في مراحلها الأولى على الأهداف التالية: إصلاح عقيدة الشعب الجزائري، وتنقيتها من الخرافات والبدع، وتطهيرها من مظاهر التخاذل والتواكل التي تغذيها بعض الطرق الصوفية المنحرفة. ومحاربة الجهل بتثقيف العقول، والرجـــوع بها إلى القـــرآن والسنـــة الصحيحة، عن طريق التربية والتعليم. والمحافظة على الشخصيـــة العربيـــة الإسلاميـــة للشعـــب الجزائـــري، بمقاومة سياسة التنصير والفرنسة التي تتبعها سلطات الاحتلال؛
- أنّ من أبنائها من كان له الفضل على الأمّة (من الحركة الوطنية السياسية إلى الحركة الوطنية الثورية)؛
- وقد كان اهتمامها مُنصبّا على الإصلاح الديني والثقافي معتبرةً إياه السبيل الأمثل لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الإيديولوجيا الاستعمارية، وفي هذا المجال رسمت الجمعية لنفسها برنامجا قائما يتمثل في:

الاعتماد على جانب التربية والتعليم وتشييد المدارس الحرة وتأسيس الجمعيات الخيرية وتقديم الخدمات الاجتماعية. وتأسيس النوادي الثقافية والتكفل بالحركة الشبابية مثل "الحركة الطلابية والحركة الكشفية الإسلامية" و"شباب المؤتمر الإسلامي" ووصف جمعيتهم بأنها ثقافية تهذيبية لا علاقة لها بالسياسة مع أنهم يدركون تماما أن الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي يتناقض مع وجهة النظر الإسلامية للعلاقة بين الدين والدولة، وكان الهدف من ذلك تجنب الاصطدام بالإدارة الاستعمارية حتى لا تُضَيِّق عليهم هامش الحركة لمواصلة نشاطها؛

- من أهم العوامل المؤدّية لمعرفة أهداف منظمة ما، النظر في المآلات والنتائج، وعليه إذا نظرنا إلى يقظة الجزائريين والتمسك بهويتهم الأصيلة والأصليّة وتماسكهم وثقتهم بمبادئهم منذ تأسيس جمعية العلماء إلى غاية انخراطها في جبهة التحرير الوطني، يتبيّن أن من أهدافها هو إيقاظ الشعب الجزائري بحقيقة السياسة الاستعمارية تجاهه وإعلاء الهمم وروح المقاومة بكل الوسائل من أجل الاستقلال والحرية؛
- إعادة وتأكيد وترسيخ الثلاثية الأساسية لهوية الجزائر (اللغة ببعديها الأمازيغي والعربي- الإسلام- الجزائر)؛
- ولم يقتصر دور جمعية العلماء التربوي والتعليمي داخل الوطن فحسب، بل رافق أبناء الجزائر الذي هُجِّروا وهاجروا إلى فرنسا حيث يشكلون جالية كبيرة هناك. فلم تنظر للجزائريين في الجزائر المحتلة فقط بل لكل جزائري في المهجر؛
- فقد تنبّهت الجمعية إلى الأخطار المحدقة بأولئك المهاجرين الـمُعَرَّضِين لخطر الذوبان في الحضارة الأوروبية، والابتعاد عن أصول دينهم، فأرسلت إليهم المعلمين والوعاظ والمرشدين، وأسست النوادي والمدارس لتعليم أبنائهم؛
- فقد كانت جهود الجمعية في هذا الميدان تدور على محاور ثلاثة: إحداث مكاتب حرّة للتعليم المكتبي للصغار. دروس الوعظ والإرشاد الديني في المساجد العامة. وتنظيم محاضرات في التهذيب وشؤون الحياة العامة، في النوادي. تأسيس الحركة الصحفية النشيطة كجريدة " السنة، الصراط، الشريعة والبصائر" وتوجيهها لخدمة الإصلاح والتثقيف؛
- فقد أيقن علماء الجمعية أن من أهم الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافها يرتكز على الإعلام خاصة المتاحة منه آنذاك الجرائد والمجلات، فنجد أن هؤلاء العلماء كانت لهم علاقة بالصحافة قبل حتى تأسيس جمعية العلماء فكانت مواضيع ومقالات صحفها ذات أهداف تشمل مختلف الميادين لخدمة الجزائر وشعبها، فتباين مواضيع جرائد الجمعية منذ تأسيسها كان بسبب النظرة الفاحصة لقضايا الجزائر الداخلية. فلم يخلُ أي عدد من مواضيع الشهاب أو الدفاع أو الشاب المسلم، أو البصائر من المواضيع السياسية ذات الطابع الاستقلالي والتحرري؛
- فكانت البصائر بحق أهم وأفضل وأقوى جريدة صدرت في الجزائر والمغرب العربي خلال فترة الاستعمار، ليس لجمعية العلماء فحسب بل للحركة الوطنية الجزائرية، لدورها الفعال محليا وخارجيا ، فلم تضاهيها أي جريدة دامت من 1935 إلى غاية 1956؛
- فكانت البصائر أفضل وسلة إعلامية لجمعية العلماء لأنها كانت تؤرّخ لتلك الفترة لحظة بلحظة وببساطة كانت شاهدة على مختلف تلك الأحداث والقضايا السياسية والتي عاشت وعايشت الهيمنة الاستعمارية في الجزائر وفي العالم العربي فكانت أهم منابر الحرية والنظرة الاستقلالية من بداية ظهورها إلى غاية قيام الثورة التحريرية، فكانت بحق اسما على مُسمّى تُبصِّر بصائر الجزائريين لهدف واحد وهو الجزائر والعروبة وما تعلق بها من روابط محلية وعربية؛

- علماء وقادة جمعية العلماء وكتابهم كعبد الرحمن الجيلالي وأحمد توفيق المدني ومبارك الميلي، فاستخدموا الكتابة التاريخية عن الجزائر وعلاقاتها التاريخية منذ القديم إلى الحديث بتوضيح ما حاولت فرنسا طمسه وإلغائه من وجودها، فهم كانوا يرون الإسراع في إحياء الأمّة الجزائرية عن طريق التاريخ وتفنيد المزاعم الاستعمارية. فكل كتاباتهم عبر صحف الجمعية كانت لها مؤشرات سياسية تلمّح للوطنية والحرية والاستقلال؛
- فلقد ساهم رجال جمعية العلماء في التحضير لاسترجاع الحرية المفقودة بتمهيدهم الطريق من خلال الأفكار الاستقلالية في صفوف المثقفين الجزائريين، فكتاباتهم تعتبر نبراسا للأفكار الاستقلالية.
- تعتبر جمعية العلماء كحركة ذات قاعدة شعبية لا مثيل لها في تاريخ الجزائر.رسّخت الإيمان بالجزائر وبث روح الوطنية عن طريق خلق الوعي الديني والاجتماعي؛
- فقد برزت كحركة شاملة (ثقافيا وسياسيا) ذات عمق اجتماعي في إطار الصحوة الإسلامية وحركاتها التحررية في العالم العربي والإسلامي خلال القرن العشرين، في وقت ظن الجميع أن الجزائر أصبحت مندمجة كليا في الكيان الفرنسي بتخليها عن هويتها وشخصيتها الوطنية؛
- ج ع جمعية دينية علمية عملت للعروبة والإسلام ثلاثين سنة أعمالا عظيمة جليلة فأحيت العربية في الجزائر على صورة قل أن يوجد لها نظير في الأقطار العربية وأحيت الإسلام الصحيح بإحياء علومه فأنقذت بذلك أمّة تعد أحد عشر مليونا من الذوبان في فرنسا؛
- رغم أن الفصل الثالث من القانون الأساس للجمعية، يحرّم عليها الخوض في المسائل السياسية، إلا أنها خاضت وتفاعلت مع عديد القضايا السياسية الوطنية وغيرها؛
- فقول الشيخ بان باديس على أن الجمعية هي دينية وثقافية وتربوية، ثم هي تشارك في العديد من النشاطات السياسية، هذا لا يعني بالضرورة أنها خرجت عن مبادئها أو عن قانونها الأساسي، فهي ليست مجبرة على البقاء في الحيز الضيق للجمعيات الدينية، فهي كانت من أهم الأعضاء الفاعلين في الحركة الوطنية؛
- وببساطة إذا رأينا تاريخ السيرة النبوية العطرة لوجدنا أن النبي الكريم محمّد صلى الله عليه وسلم جاء للدعوة والتربية، ولكنه مارس السلطة الدينية بجانب السلطة السياسية بمعنى أنه أسس لدولة شملت مختلف المجالات القائمة بتسيير شؤون دولة الإسلام فلم يعزل الإسلام عن الحكم ومقاليده؛
- رغم ابتعاد القانون الأساسي لجمعية العلماء عن الممارسة السياسية، لكنها مارستها. فاستخدامها السياسة – وإن كانت لا تعتمدها في قانونها الأساسي– كان بطريقة معيّنة حتى لا تصطدم بالسلطات الفرنسية.. فهي تريد البقاء في ساحة الحركة الوطنية دون إلحاق الضرر بهياكلها..؛
- المشاركة السياسية التي ساهمت فيها جمعية العلماء قبل ح ع2، كان ظاهرها اندماجيا ولكن باطنها غير ذلك، فالأحداث التي بدأت بظهور ح ع2 إلى غاية الثورة التحريرية كشفت حقيقة المشاركة السياسية السابقة، والتي كثيرا ما تناولها بعض المفكرين والمؤرخين أنها خروج عن إطارها الذي تأسست من أجله

ج ع. ولكن ج ع كان يقودها ويعمل لها رجال ذو حنكة علمية وعملية شملت مختلف النواحي انطلاقا من الشكيمة الدينية والعقيدة الراسخة، والتي لا تلتقي مع أهداف الاستعمار؛

- فمشاركة جمعية العلماء في النشاط السياسي لم يكن بصفة مباشرة لعدة أسباب منها وفاة ابن باديس قبل تطور الأوضاع السياسية بعد 1945 وازدياد الأنصار. فقد كان يتحلى بكل صفات الزعيم السياسي. وقلة خبرة خلفاء ابن باديس لم يصلوا لحنكته وفكره السياسي، ومع ذلك فكان لهم دور بارز في هذا الجانب لما فرضته عليهم الظروف. وبالرغم ممن قالوا أن ج ع بعد ابن باديس غير ناضجين إلا أن ما أثبتته فترة ما بعد ح ع2 وأثناء الثورة التحريرية عكست هذا القول.؛
- فالدفاع عن الذاتية الجزائرية وتقوية الروابط القومية العربية والإسلامية يدخلان في النضال السياسي الداخلي والخارجي؛
- إذا عدنا إلى زمن الاستعمار والبحث عن الهوية الجزائرية والاستقلال، سنجد جذور الارتباط بين الإسلام والسياسة، فكانت جمعية العلماء تهدف إلى العودة إلى المصادر الإسلامية القرآن والسنة.. وتعمل على تعريف نفسها كونها تهدف إلى إخراج الناس من البؤس الفكري والأخلاقي ودفعه نحو أعلى مستويات المعرفة والأخلاق في الإطار الديني. لذلك يمكن القول أن المنطلقات الثلاثة لهوية الشعب الجزائري "الإسلام ديني، اللغة العربية لغتي، الجزائر وطني" هي ثلاثية ذات ذابع سياسي وهذا ما يؤكد اندماجها في جبهة التحرير الوطني منذ انطلاقة الثورة التحريرية؛
- فدروس ومحاضرات وكتابات رجال جمعية العلماء كانت بمثابة المناخ الملائم لبذر اليقظة والروح الوطنية والثورية في بث روح الجهاد الإسلامي في نفوس الأمّة خصوصا الأجيال الناشئة لبث روح الحرية والتحرر؛
- فالإبراهيمي بداية من الخمسينات من القرن الماضي قد ربط صلات وثيقة باسم وطنه الجزائر مع كبار الزعماء والأمراء وأبرز الشخصيات الدينية والعالمية والسياسية العربية والعالمية من أجل إبراز القضية الوطنية عبر زياراته المتكررة للدول العربية والإسلامية؛
- فكان موقف الجمعية واضحا لا لبس فيه ولا غموض إنها مع إسلامية الجزائر وعروبته مع تحرير الجزائر تحريرا كاملا عن الاستعمار الفرنسي. ليس هناك أيّة أرضية للقاء مع الاستعمار، فالصراع صراع حضاري وثقافي وعسكري عتيد في التاريخ والجغرافيا "؛
- تناولت وتفاعلت مع مختلف الأحداث السياسية المحلية الوطنية على غرار: التجنيد الإجباري – الحرب ع 2 – مشاركة أحزاب الحركة الوطنية في التحضير لجمعية أصدقاء البيان والحربية 1944 – مجزرة الثامن ماي 1945 – دستور الجزائر 1947 – جبهة الدفاع عن الحرية واحترامها – الانتخابات والتمثيل البرلماني – علاقاتها بالأحزاب الحركة الوطنية واهتمامها بمختلف قضايا ذات الطابع السياسي المتعلقة بسياسة الهيمنة الاستعمارية في الجزائر؛
- أن فكرة الوحدة أو الاتحاد بين أبناء القطر الواحد يؤدي فيما بعد إلى تحقيق الاتحاد الشامل للأمّة العربية، باعتباره أهم عوامل الاستنصار على الاستعمار.

- بالإضافة إلى مناداتها المتكررة منذ نشأتها بخصوص فصل الدين الإسلامي عن السلطة الاستعمارية فمطلب فصل الدين عن الحكومة الاستعمارية مرده عدم السماح لها من استغلال ذلك لتحقيق أهدافها الاستعمارية من تحطيم الإسلام في الجزائر ونشر المسيحية، لذلك كانت تعي جيّدا بأنه إذا ما استمر الدين الإسلامي تحت سيطرة الهيمنة الاستعمارية الفرنسية سيؤدي إلى استغلاله في الشأن السياسي وهذا ما استغلته فرنسا بضم صفوف الخُرافيين باسم الدين الإسلامي إلى صفٍّ وجانب الاستعمار. لذلك كانت جمعية العلماء تحارب الفريقين الاستعمار وعملائها المُزيفين. ففصل الدين عن الحكومة الاستعمارية هو أمر في غاية الخطورة بالنسبة لجمعية العلماء لأنه لا يمكن الانفراد بشؤون الحياة الدينية للجزائريين وهو تحت سيطرة الكنيسة أصلا؛
- فجمعية العلماء انطلاقا من تلك القضايا السياسية لم تحترم إطلاقا، مبدأ عدم التدخل في الشؤون السياسية؛
- فتناولها السياسة ليس لأجل الوصول إلى السلطة بل باعتبارها حاجة مُلِحّة وضرورة قدّرتها بِقَدَرِها، فممارستها السياسية كانت إسهاما لا على حساب هدفها الأول الإصلاح والتنوير، بل كذلك راعت أن سكوتها وحيادها في القضايا السياسية ضد مسعاها التحرري الذي كانت تناشده منذ نشأتها والمتمثل في التحرر وتجلية الحقيقة وإبراز المغالطات وتبيين الصحيح من الزائف. فكانت تنظر إلى الأحداث بعين المتبصِّر نحو المستقبل انطلاقا من الواقع الحتمي والمعاش آنذاك؛
- من دلالات الفكر الثوري لجمعية العلماء مقولة ابن باديس الخالدة: "والله لو وجدت عشرة من عقلاء الجزائر يوافقني على إعلان الثورة لأعلنتها " فكيف لا وقد تحدث متحديا مخاطر الاحتلال في نفسه من أجل الحرية للجزائر، حينما قال: " أنني سأعلن الثورة على فرنسا عندما تشن عليها إيطاليا الحرب"؛
- عندما نذكر هذا الموقف، فإننا ندرك بأن أعضاء جمعية العلماء موافقون لما يراه ابن باديس في قضية الجزائر، وما تأسست عليه جمعية العلماء في حقيقة الأمر إلا لهذا، فمجابهة الاستعمار بأسلوب الكلمة والقلم، هو أحد دعائم العمل النبيل في تحرير العقول والأرواح والأجساد من ربقة الاحتلال؛
- ورغم أنها حركة ذات طابع اجتماعي ديني وثقافي، إلا أنها لم تتوان في ادخار جهدها وطاقاتها وخبراتها في العمل السياسي ومساهمتها في توحيد صفوف الشعب الجزائري في إطار العمل الوحدوي تجاه السياسة الاستعمارية الرامية لتشتيت شمل الجزائريين باعتبار أن الاتحاد هدفا ومصيرا مشتركا لكافة الشعب الجزائر فكانت تتحيّن الفرص للتقريب بين الجزائريين أحزابا وجماعات، فقد حققت الكثير في هذا الجانب بداية من 1936 إلى غاية 1953. فقضية الاتحاد كانت من أهم الأولويات لديها فهي أخطر عامل وسبب حقيقي يتحقق به النصر حسب رأي جمعية العلماء؛

الثورة التحريرية الجزائرية

- مغادرة البشير الإبراهيمي الجزائر نحو المشرق العربي كان يوم 07 مارس 1952، حيث قد زار أغلب بلدان المشرق الإسلامي من القاهرة ، باكستان، كراتشي، العراق، بغداد، الكويت، البصرة، تركيا، إيران، وجبال الأكراد، سوريا، الأردن، القدس،... أي قدم عشرات المحاضرات واللقاءات والخطب والمقالات

... من أجل تقريب رؤى المشرق نحو الجزائر، وقضيتها الثقافية والاجتماعية وغيرها، وطلب المساعدة للشعب الجزائري؛ فكانت تلك البلدان أرضية خصبة لمساندة الثورة فيما بعد؛

- أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت أول الهيئات والأحزاب والجمعيات الجزائرية مبادرة في مباركة الثورة التحريرية بالخارج منذ البداية وذلك عن طريق بياناتها التاريخية (02-03-15 نوفمبر1954)، بصرف النظر عن مكتب الجمعية الرئيسي في الجزائر لاعتبارات ظرفية ليس إلاّ؛
- بأن نشاطات جمعية العلماء قبل الثورة كان لها دور فعّال في تقريب صورة الثورة التحريرية بعد انطلاقها، عن طريق الإبراهيمي ورفقائه في الخارج. فكان لهم الأثر البالغ في كسب صداقة وثقة العديد من البلاد العربية والإسلامية لمساندة الثورة التحريرية؛
- كانت جمعية العلماء تدرك أن العالم العربي هو الوحدة الكاملة وأن الجزائر الجزء الناقص منها، فأظهرت رغبتها في التحرر من براثن الاستعمار بتوظيف قدراتها العلمية والمعرفية والعملية والسياسية في التعريف بالجزائر وقضيتها وثورتها التحريرية لدى كافة الشعوب العربية والإسلامية، إيمانا منها بأنها أرضية خصبة لتحقيق ذلك، فهي قابلة للمساعدة والتعاون؛
- كل ذلك يجعل جمعية العلماء في مقدمة الجمعيات والهيئات التي لم تَحصِر نفسها في قطر واحد، وإنما كانت تعايش الأحداث في كل قطر من أقطار العالم العربي وحتى الإسلامي أحيانا ، بنفس الحماس والولاء والاهتمام الذي تنظر به إلى الجزائر، ذلك أنها كانت تعلم أن نجاحها إنما يكون بنجاح أخواتها من الأقطار العربية، وأن فشلها سيكون فشلا لمثيلاتها أيضا؛
- كان لجمعية العلماء عن طريق مكاتبها بالمشرق العربي وعلى رأسها الإبراهيمي ورفاقه دورا لا يقلُّ أهميةً عن دور الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، فقد كانت مساهمته في المشرق لها أثرها البالغ قبل الثورة 1954، وازدادت شدة بعدها، وهذا ما تمّ فعلا خلال جهود مكتب جمعية العلماء في بَثِّ القضية الجزائرية وإيصالها إلى كافة الشعوب العربية والإسلامية، كمساهمة من الجمعية في كسب أصدقاء العروبة والإسلام عن طريق مساهمتهم في الدعم الثوري للجزائر باستخدام كل الوسائل الممكنة كجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة..؛
- فقد ساهم هذا المكتب بشكل كبير في تقريب وجهات نظر عربية وإسلامية كثيرة عن حقيقة قضية الجزائر، خاصة فترة قيام الثورة التحريرية المباركة؛
- أنّ دور الجمعية من خلال الإبراهيمي وزملائه لم يُسْهِم في كسب وُدِّ العالم العربي فقط بل راحت تركز بعض جهودها في العمل الدبلوماسي، كطلبات لبعض الدبلوماسيين العرب في إيصال صوت الثورة الجزائرية وقضيتها في محافل وأروقة المنظمات الدولية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، والمنظمة الآفرو آسيوية؛
- بسبب الحضور المتواصل لعلماء الجمعية في مختلف بلدان العالم العربي والإسلامي، ومواقفهم من مختلف القضايا العربية والإسلامية كانت لهم مكانة لدى بلدان المنطقة حكومات وشعوبا.. وكنتيجة لهذا

استطاعت جمعية العلماء التعريف بقضية الثورة التحريرية وما يعانيه الشعب الجزائري، حتى تتمكن في النهاية من جلب الدعم وكسب أصدقاء للثورة التحريرية وتثبيت ذلك الدعم ماديا ومعنويا؛

- وأنّ الكاتب العالم للجمعية أحمد توفيق المدني قد أضاف الكثير لتحقيق الدّعم العربي والإسلامي للثورة بعد التحاقه بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني؛
- لا يختلف اثنان حول دعم البلاد العربية مشرقها ومغربها لثورة التحرير الجزائرية، ولكن هناك من يجهل أو يتجاهل نسيانا أو متناسيا عن ذكر الدور الريادي لجمعية العلماء وإسهاماتها في توضيح قضية الثورة للعالم العربي والإسلامي وتكثيف الدعم المادي والمعنوي لها؛
- لم تكن جبهة التحرير وحدها تعمل على توضيح القضية الجزائرية في الخارج وحدها، بل كانت أيضا جمعية العلماء لها أثرا في التعريف بالجزائر وثورته لمختلف أقطار العالم العربي مشرقا ومغربا بل حتى الإسلامي، والغربي كذلك، كل هذا من أجل الاستقلال والحرية، باعتباره هدفا مشتركا تأسست من أجله وناضلت من أجله. لمّا قامت الثورة بادرت بالالتفاف حولها في إطار توحيد الجهود والعمل المشترك الذي كثيرا ما كانت تسعى لتحقيقه؛
- ليس الضرورة قيام دول العالم العربي والإسلامي بمساندة الثورة التحريرية ماديا، بل يكفيها أنها عَلِمَت بحقيقة الجزائر كونها عربية وإسلامية، وغير فرنسية. وهذا ما حققته جمعية العلماء قبل الثورة وأثناءها وبعدها؛
- إذا تناولت هذه الأطروحة بعض قيادات جمعية العلماء فهو على سبيل المثال لا الحصر، ولأنّ الجمعية كانت تزخر بالعلماء والمفكرين ذوي الكفاءات العالية، ولأن هؤلاء قد كتبوا مذكراتهم ومنهم من كُتب له، هذا لا يعني أنهم هم وحدهم ساهموا في الثورة التحريرية لكسب أصدقاء للجزائر وثورتها، فالأكيد أن كل شخص ينتمي إلى جمعية العلماء من قريب أو من بعيد ساهم بحسب موقعه ومكانته وقدرته، فلولا الجميع لما استطاع أولئك تحصيل هذا النجاح وتحطيم الاستعمار سواء في الخارج أو في الداخل؛
- أنّ أهداف وغايات الشيخ ابن باديس قد تحققت انطلاقا من دور التربية والتعليم لأهمية العلم والقلم، فكل هذا جنبا إلى العمل الثوري المحض أسهم في تحقيق الاستقلال والحرية، عن طريقة العروبة والإسلام، وهذا ما لمسناه في فترات الثورة التحريرية؛
- لقد كان الوعي السياسي الشامل في جمهور الشعب الجزائري نتيجة طبيعية لحركة جمعية العلماء في الجزائر وكان هو المرحلة الثانية التي أعقبت الوعي الفكري والديني، ولم يكن ثوار الجزائر إلا من أبناء هذا الجيل الذي ربته مدارس جمعية العلماء ونواديها في الجزائر وفي فرنسا، ولم تكن الثورة التحريرية نفسها إلا جزءا من الخطة العامة والواسعة التي رسمت خطوطها تلك العقول الكبيرة التي أسست هذه الجمعية، وليس أعظم ثوار الجزائر بطولة إلا تلاميذ بررة لجمعية العلماء ومنفذين مخلصين لخطتها الحكيمة وكانت العقيدة الإسلامية والعاطفة الدينية أقوى بواعث هذه الثورة وأمضى أسلحتها، ومن أعماقها كانت تستمد الثورة قوتها ولهيبها؛

- أن جمعية العلماء بدأت من نشر العلم والدين والوعي السياسي وانتهت إلى ثورة مسلحة كانت الخاتمة والنتيجة الطبيعية لحركتها؛
- وأنّ مكانة جمعية العلماء الجزائريين في العالم العربي مشرقه ومغربه كان له الأثر في توضيح حقيقة الثورة ومن ثمّ تمّت المساعدة والمساندة.. فجاءت الحرية؛
- فلم يكن بعض أعضاء حزب الشعب وحدهم من قام بتفجير الثورة، بل أن جمعية العلماء كان لها أثر في التعريف بها، فقد عملت جنبا لجنب مع مفجري الثورة 1954، من أجل الحرية والاستقلال في الداخل والخارج؛
- فكان الإبراهيمي منذ نوفمبر 1954 يعرض ويقدم بطولة الوطنية الجزائرية وحقيقة الثورة التحريرية، فقال يوم 22 ديسمبر 1954 ".. بأنها لا يمكن أن نسقي الثورة بالماء بل بالدماء الزكية، فثمرة ذلك هي الحرية... " هذا ما قاله للجنة السياسة للجامعة العربية..؛
- أن جهاد جمعية العلماء الطويل في سبيل إنجاح الثورة الجزائرية يُجلِّي بوضوح فكر الجمعية السياسي من خلال مقالات رجالاتها الحماسية، وما كتبه أولئك الرجال إلا دليل على الدور الريادي الذي لعبته جمعية العلماء في مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر، ونخلص أن اهتمام أدباء جمعية العلماء بقضايا الجزائر السياسية عامة كأحداث الثامن من ماي 1945 والثورة التحريرية 1954 ما هي إلا دليل قاطع لمسايرة فكر هؤلاء الرجال لكل الأحداث والقضايا التي عاشها الشعب، مشاركين بآرائهم ومواقفهم فيما فيه صلاح هذه الأمة جمعاء؛
- يذكر المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله أن رجال الدين كان لهم الأثر الكبير في الانتفاضات والحروب، عكس غيرهم، فرجل الدين كان هو المحرك للانتفاضات وليس رجال الدنيا، وإذا رغب أحد هؤلاء في الثورة فإنه كان عليه أن يبحث عمّن يجنّد له الجمهور من رجال الدين؛
- كما قال أيضا " هل الثورة عندنا هي حمل السلاح فقط؟ إن كان الأمر كذلك، فإن هناك العديد من الثوريين لم يحملوا السلاح، وإنما كانوا اللسان الناطق باسم الذين يحملوه، ولولاهم لبقي الثوار في حصار مادي وسياسي ومعنوي قاتل، كما حصل لثوار الجزائر الذين خاضوا الحرب منذ هزيمة الأمير عبد القادر سنة 1847 دون أن يسمع بهم أحد، مما ساهم في إفشال ثوراتهم؛
- وأنّ مكانة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في البلدان المشرقية والعربية كان لها أثر في توضيح حقيقة الثورة ومن ثَمّ تمّت المساعدة والمساندة.. فانْتُزِعت الحرية وتحقق النصر والاستقلال.

ب. <u>الإطار العربي</u>

- أنّ جمعية العلماء لم تبق ناظرة إلى الأحداث الجارية مجرّد المُراقب والمتفرّج، فقد سعت إلى تناول كل القضايا السياسية والتفاعل معها حسب إمكانياتها وقدرتها؛
- فكانت لا تُفرّق بين شعب عربي وآخر لِما تجمعهم من علاقات مادية وروحية وسياسية، فكانت تُدرك من بين أهم أسباب الانهزام والذل هو التمييز فيما بين شعوب أقطار البلدان العربية مشرقها ومغربها؛
- وهذا ما جعل جمعية العلماء تتفاعل وتهتم لكل ما يجري ويدور في العالم العربي من قضايا وأحداث خصوصا السياسية منها، خاصة ما تعلّق بمنطقة المغرب العربي لكونها الأقرب جغرافيا واجتماعيا وتاريخيا؛
- إضافة إلى الروابط التي تركها ابن باديس والعلاقات الرابطة بين الحركات الوطنية المغاربية سياسية كانت أم إصلاحية وإبداء مواقفها وآرائها حولها، فكانت أغلبها تتميز بالإيجابية لأنها لم تتناول السياسة كمنهج أو غاية ولكنها مارستها في إطار النصح والإصلاح؛
- وقد ركزت اهتمامها المغاربي على إبراز أهم عوامل تصفية الاستعمار هو الاتحاد والمشاركة الوحدوية بين الأحزاب والهيئات باعتبارهم المتحدثين باسم شعوبهم؛
- فكانت أهم القضايا التي تناولتها جمعية العلماء مسألة الهيمنة الاستعمارية على كل من ليبيا وتونس والمغرب الأقصى من نفي لملوكها وحكامها واستغلال الضعفاء أتباع الاستعمار، فقد شدّدت على مختلف تلك القضايا بنقدها وإبراز مواقفها منها على غرار قضية عزل كل من المنصف باي تونس ومحمد الخامس سلطان المغرب؛
- كان رجال وقادة جمعية العلماء يتناولون مختلف قضايا وأحداث بلاد المغرب في إطار الوعي التحرريّ؛
- ومن بين القضايا التي شدّدت عليها وتفاعلت معها بنقدها وإبراز موقفها منها قضية المغرب العربي ونظرتها للاستعمار خاصة قضية "المغرب الأقصى" و "السلطان محمد الخامس"؛
- قضية المغرب وسلطانه محمد الخامس كانت من أخطر القضايا حساسية لدى جمعية العلماء لما فيها دلالات الوحدة والعلاقات المتينة بين الشعبين الجزائري والمغربي خاصة والمغاربي عامة..؛
- علاقاتها المتينة بين علماء المغرب الأقصى خاصة وعلماء المشرق عامة زاد من حرصها على العمل التحريضي المعنوي ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية والبريطانية والإيطالية والإسبانية وغيرها في الجزائر وفي بلاد المغرب وفي المشرق العربي على حدٍ سواء، وفضح ألاعيب وسياسات المخادعة الاستعمارية لكل شعوب العالم العربي، وكشفها في صحفها ومحاضراتها وعبر كل الوسائل المتاحة لديها في الجزائر أو في مكاتبها في المغرب والمشرق العربيين..؛
- وعليه فإن تفاعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مع مختلف القضايا المغاربية خاصة السياسية منها جاء من خلال رؤيتها الحقيقية للانتماء المغاربي وخطورة السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف إلى تجزئة البلاد المغاربية ليس سياسيا فقط بل اجتماعيا وعرقيا وغيرها..؛

- فهذا التفاعل كان تفاعلا إيجابيا حتى وإن كان عن طريق ردود فعلية قولية وكتابية، لأنها كانت تعمل على تحقيق أثر إيجابي في نفوس الشعوب العربية خاصة المغاربية انطلاقا من الشعب الجزائري، حتى يعي حقيقة وخطورة المخططات الاستعمارية الرامية لتثبيت رايتها على التراب المغاربي؛
- وكل ذلك يندرج في مدى أهمية البلاد المغاربية وعلى رأسها التونسية والليبية والمملكة المغربية في مسيرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛
- أن جمعية العلماء وعلى رأسها قادتها سواء في الجزائر أم في المشرق العربي قاموا بتذكير العرب الجزائريين بداية ثم العرب ثانية ثم الغرب ثالثا بحقيقة تقرير مصير الشعوب ومقاومة الاستعمار وهيمنته فنجد:
- أن الإبراهيمي قام من خلال كتاباته بتذكير المغاربة والمشارقة على ما قاموا به من الجهاد في وجه الاحتلال والاستعمار وحثِّهم على إعادة الكرة مرّة أخرى إذا أبت الدول الاستعمارية التخلي عنها؛
- كما كان الورتلاني بتشجيع العرب لمواجهة الهيمنة والظلم الاستعماريين ومقاتلته مها كان وأينما كان (الاحتلال) لأنه كان يرى إذا استقلت ليبيا ستدور الدائرة على كافة أقطار المغرب؛
- الاستنكار على كل المعاهدات التي قام بها العرب مع الاستعمار خاصة الكيان اليهودي الغاصب.
- وأن أغلب المعاهدات الاستعمارية في العالم العربي كانت لها مصالح معلنة وأخرى خفية، فالمعلنة تضم كثير من الامتيازات خاصة الاقتصادية.. ووصفها الإبراهيمي بمثابة بيع للأوطان حيث قال: " قفوا صفا واحدا في طريق هذه المعاهدة المخسرة حتى تمزقوها قبل أن تمزقكم.."؛
- كانت جمعية العلماء حريصة دوما على غرار حرصها على كل القضايا العربية سواء في الجزائر أو من خلال مكتبها في القاهرة؛
- وطبيعي أنّ هذا الارتباط بين الحركة الإصلاحية الجزائرية والعربية له روابط من عمق التاريخ الإسلامي منذ الفتوحات الإسلامية للبلاد المغاربية من أهم العوامل في عملية الصمود أمام الاستعمار لأنه بمثابة الدعم المادي والمعنوي لمقاومة الاستعمار؛
- من عوامل مقارعة الاستعمار الاتحاد والوحدة في وجهه وأن كل العوامل المادية والمعنوية متاحة لذلك.
- لم تغفل جمعية العلماء عن مختلف القضايا والمسائل العربية فأسهمت بقدر ما أُتيحت لها الفرص في كشف الملابسات والمشاكل العالقة البائنة والخفية لتوضيح موقفها ووجهة نظرها من كل تلك المسائل لأنها كانت تنظر للعالم العربي كلٌّ يضم الأجزاء المتفرقة؛
- وكانت قضية فلسطين من أهم القضايا التي تناولتها بكثرة سردا وتفسيرا وتحليلا لمختلف مجريات أحداثها، وتوضيح أسباب انهزام العرب أمام اليهود وتبيين عوامل النصر والتمكين الحقيقية لمواجهة الصهيونية؛
- وكشفت المغاطلات الاستعمارية حول فلسطين والقدس. بتذكير العرب كون قضية فلسطين ليست محلية بل عربية وإسلامية شاملة؛

- وقفت ضد التخاذل العربي داخليا في الدول العربية ذاتها والتخاذل العربي خارجيا إثر المعاهدات والاتفاقيات بناء على المصالح الضيقة دون إدراك العواقب، وهذا ما تنبّأت به لحال العرب إذا تركوا فلسطين تضيع؛
- حثّت على توحيد الجهود العربية والإسلامية على لتحرير فلسطين عمليا بإحياء الجهاد المقدس باعتباره الحل الأمثل لصد العدوان الصهيوني.؛
- نصرت جمعية العلماء قضية فلسطين بالخصوص وقضايا العرب عامة، بالمال وبالكلمة وغيرها ولأن العلماء يقولون ويفعلون. فكانوا ينظرون لأنفسهم فوق كل اعتبار حزبي سواء في الجزائر أم حتى في العالَم العربي لأنها ترى العالم يجب أن يكون فوق كل اعتبار ضيق، لأن هدف كل عالِم مُخلِص هو خدمة الثوابت والركائز الأساسية المشتركة بين جميع البلدان العربية (الإسلام والأرض والعروبة..)؛
- وإذا انتقدت ج ع نظاما عربيا ليس تجريحا في ذاته وإنما في نقد الطريقة التي أدت إلى الانهزامية والنظرة القاصرة الخاصة لتلك الأنظمة خاصة ما تعلق بمصير مقدسات العرب والمسلمين وعلى رأسها القدس؛
- فالتخاذل العربي داخل الدولة الواحدة بسبب الخلافات الحزبية الضيقة التي أدت إلى ظهور الانقلابات والتنافس حول الحكم والسلطة كان سببا في الانهزامية والنظرة الضيّقة وغياب النظرة العامّة. فكانت سببا للأعداء بتمكينهم في فك روابط الوحدة وزعزعة مكامن الاتحاد فيما بين العرب؛
- أنّ فاعلية جمعية العلماء جعلت القضية الجزائرية محط أنظار العالم عامة والمسلمين في مختلف البلاد خاصة. فبفضل مجهود رجال الجمعية تلقت الجمعية الدعم من الحركات الوطنية والإسلامية في العالم الإسلامي وأصبحت الدعاية لها في صحف العالم الإسلامي كبيرة ومتواصلة وعلى الجانب الآخر فإن الجمعية ساهمت في زيادة اهتمام الشعب الجزائري بقضايا العالم الإسلامي عموما مثل الاهتمام بقضية الشعب الليبي ضد الاحتلال الإيطالي – وبثورة سوريا ضد الفرنسيين بكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني وغيرها مثل تونس والمغرب الأقصى، بالإضافة إلى النضال المصري ضد الاستبداد بين الملكية والانتداب البريطاني؛
- لم تبق جمعية العلماء ناظرة إلى الأحداث مجرّد المراقب والمتفرج، فقد سعت إلى تناول أهم القضايا السياسية والتفاعل معها حسب إمكانياتها وقدرتها؛
- وصمدت في وجه كل ذلك، بإيمانها بأن النصر آت لا محالة؛
- ويكفي أن جمعية العلماء قامت بمحاربة جهود الاحتلال الفرنسي في الجزائر الذي حارب وجود الهوية الوطنية الجزائرية، وقد نجحت في ذلك إلى أبعد الحدود؛
- كما أنّها لم تقتصر جهودها على الاهتمام بقضايا الشعب الجزائري فقط، بل اهتمت أيضا بأوضاع العالم الإسلامي والعربي عامة؛ فبقى أثر جمعية العلماء المسلمين لا يزال باق ما بقيت الجزائر.

ومن خلال تلك النتائج التي توصلّت إليها أطروحة البحث، يمكن إيراد بعض التوصيات:

– لا زالت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحتاج المزيد من الدراسة على غرار هيئات الحركة الوطنية الجزائرية خصوصا في الفترة الاستعمارية؛ فكل فصل جاء في هذه الأطروحة يمكن أن يُدرس علـــى حِـدَه كمشروع بحث منفصل..؛

– لأنه حتى وإن لم تتحصل هذه الأطروحة على وثائق أرشيفية كثيرة لهذه الدراسة، فالأكيد أن هناك مئـــات الوثائق إن لم نقل بالآلاف لها صلة بمسيرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛

– فلا زال الكثير من الوثائق الغائبة في أرشيفات الجزائر عبر مختلف الولايات من جهة وفـــي أرشـــيفات مراكز الأرشيف والوثائق الفرنسية وحتى الأجنبية سواء الدول العربية الشقيقة أو الغربية..؛ بالإضافة إلـــى العديد من العائلات الجزائرية التي تحتفظ بالعديد من وثائق علماء الجمعية وأعضائها، الذين يعتبرونها إرثـــا لا يمكنهم أن يمنحوه لغيرهم؛ وهذا لغياب الوعي العلمي والبحثي والثقافي كونه تراث وطني عام أكثر منـــه عائلي أو شخصي. وهذا ما يمثّل عائقا للوصول للحقائق الكاملة لمسيرة جمعية العلماء خلال تلك الفترة مـــن تاريخ الجزائر؛

– فعلماء الأمّة الجزائرية لهم أهمية كبيرة للنظر في مسيرتهم عبر مختلف العصور، فعلى كل باحـــث وأكاديمي أن يهتم بهم بغض النظر عن الإيديولوجيات وغيرها، والنظر إلى ما يخدم خزانة الوطن من العلم والمعرفة، فالأمّة التي ليس لها تاريخ محفوظ لعلمائها لا يمكن أن تحيا طويلا..؛

– الاهتمام بفتح مشاريع بحث دكتوراه تختص بتاريخ علماء الأمّة الجزائرية ودورهم عبر العصور؛

– هذا كله من أجل نفض غبار الغفلة عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بداية لأنهـــا كـــان لهـــا دورا حضاريا لا يمكن أن يتجاهله أي أحد، من حيث المنطلق، ثم كل علمـــاء الجزائـــر بصـــرف النظـــر عـــن اختصاصهم، فليس المقصود علماء الدين والفكر فقط بل كل من كان له أثر في الحضارة الجزائريـــة منـــذ الوجود الحضاري للجزائر..؛

– وكما بقت جمعية العلماء وفيّة للجزائر (الوطن بمكوّناته المادية والمعنوية_الإسلام والأمازيغية والعروبة) وَجب على الجزائريين أن يبقوا أوفياء لها خاصة من الطبقة المثقفة العلمية والأكاديمية..؛ وإقامة مخابر بحث مختصة بها – ملتقيات دورية – دراسة وإعادة نشر مقالات جرائدها وتصنيفها وترتيبها حسب مجالاتهـــا – إعادة دراسة كل ما كَتبته جمعية العلماء وكل ما كُتِب عنها تحليلا ونقدا موضوعيا وذاتيا– جمـــع مختلـــف المؤلفات والأطروحات التي تناولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حسب التخصص..؛ وكل هذا ممكن إذا كانت هناك إرادة.

– بالإضافة إلى قلة الدراسات والأبحاث الجزائرية حول تاريخ المشرق العربي، والتي هي شحيحة إلى نادرة في المكتبة الجزائرية.. والتي تتطلب من الباحثين الجزائريين الالتفات إلى ذلك وإنشاء مخابر البحـــث ذات الصلة بمنطقة المشرق العربي ليس فقط تخص التاريخ بل بكل الميادين المرتبطة ارتباطـــا وثيقـــا بميـــدان التـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــاريخ.

الملاحق[1]

(1)- بخصوص الملاحق؛ وجب التذكير بأن هناك الكثير من الملاحق (وثائق تاريخية) وعليه لا يمكن حسب بعض الدراسات المنهجية إدراج كل الوثائق المستخدمة في البحث والدراسة، والتي تصل أكثر من مائة صفحة، من تقارير أمنية، وغيرها ذات المصدر الخارجي أو الوطني من أرشيفات فرنسية أو جزائرية... وعليه تم الاستشهاد ببعض الصفحات للدلالة العلمية والموضوعية ليس إلا..

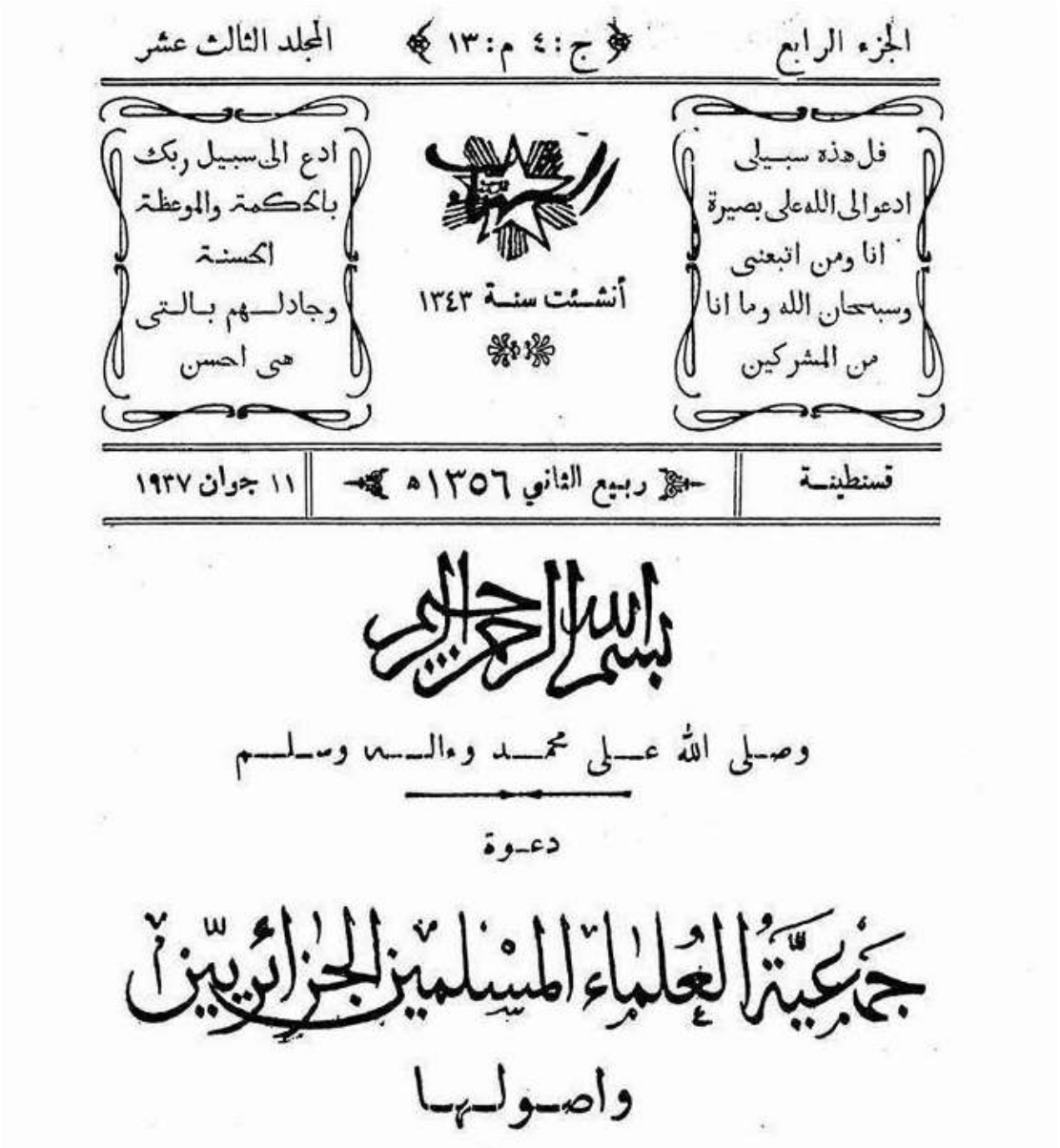

الجزء الرابع ﴿ ج: ٤ م: ١٣ ﴾ المجلد الثالث عشر

فل هذه سبيلي
ادعو الى الله على بصيرة
انا ومن اتبعني
وسبحان الله وما انا
من المشركين

أنشئت سنة ١٣٤٣

ادع الى سبيل ربك
بالحكمة والموعظة
الحسنة
وجادلهم بالتي
هي احسن

قسنطينة | ربيع الثاني ١٣٥٦ه | ١١ جوان ١٩٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله وسلم

دعوة

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

وأصولها

ملحق رقم:01

أصول جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودعوتها... بقلم الشيخ عبد الحميد بن باديس كما جاء في جريدة الشهاب

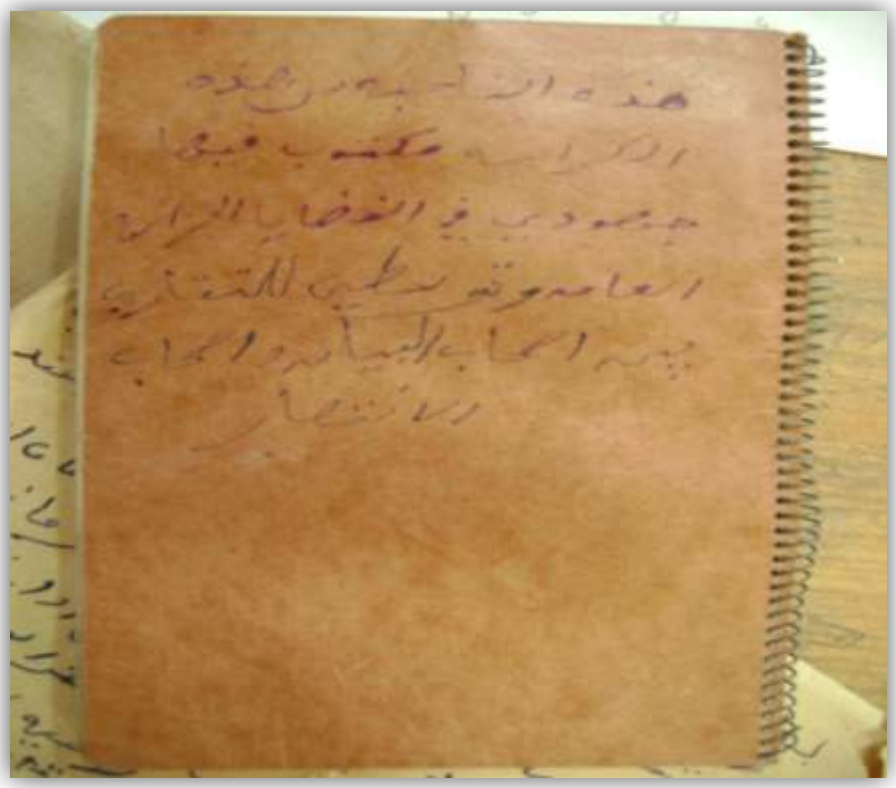

ملحق رقم (02): الجانب الأول من كراسة الشيخ العربي التبسي[1]

" هذه الناحية من الكراسة مكتوب فيها جهودي في القضايا الجزائرية العامة وتوسُّطي للتقارب بين أحباب البيان وأصحاب الانتصار"

(1) -Archives aix-en-province, France, Anom/9369/63

أول صفحة من مذكرات الشيخ العربي التبسي

من أجل التوسط لتوحيد الحزبين العتيدين حركة انتصار الحريات الديمقراطية والبيان الديمقراطي خلال 1951

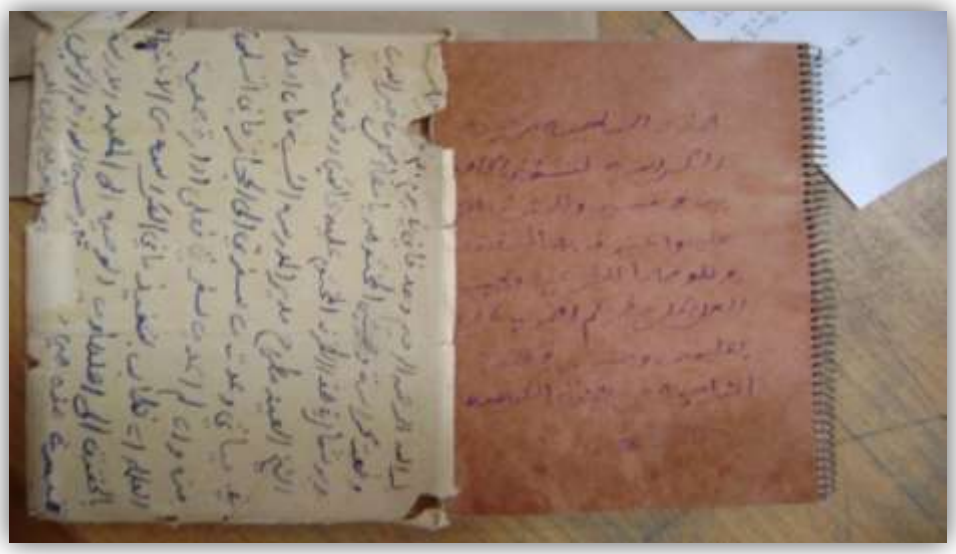

الناحية الثانية من هذه الكراسة

وتمثل الجانب الشخصي للشيخ التبسي والمتمثلة في وصية تركها في حالة ما حصل له مكروه ولم يعد[1]

(1) -Archives aix-en-province, France, Anom/9369/63

L'ALGERIE LIBRE

PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

22 CHAOUAL AOUAL 1370
27 JUILLET 1951

JOURNEE DE FETE NATIONALE

Le vœux d'union du Peuple Algérien est exaucé

EN AVANT POUR UNE UNION PLUS LARGE

Texte de l'accord signé par les personnalités et Partis Algériens

Editorial

L'UNION NATIONALE est REALISEE

De grandes tâches attendent le Peuple

Par Ahmed MEZERNA

ملحق رقم: (03)

أحد الاجتماعات الأولى للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها بقيادة جمعية العلماء (الشيخين العربي التبسي ومحمد خير الدين مع باقي أعضاء الأحزاب الجزائرية الأخرى[1]

(1) -Archives aix-en-province, France, Anom/9369/63

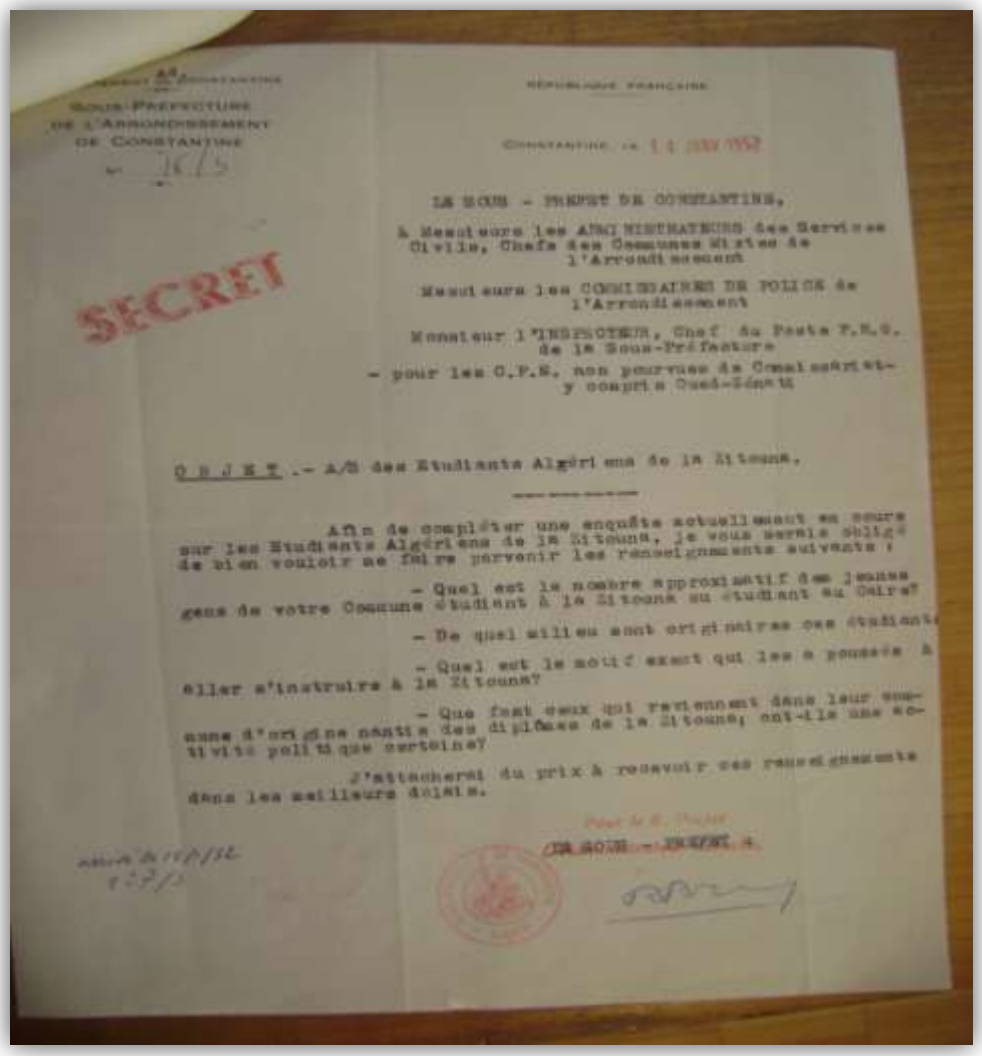

SOUS-PRÉFECTURE
DE L'ARRONDISSEMENT
DE CONSTANTINE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

CONSTANTINE, le 14 JUIN 1952

SECRET

LE SOUS - PREFET DE CONSTANTINE,

A Messieurs les ADMINISTRATEURS des Services Civils, Chefs des Communes Mixtes de l'Arrondissement

Messieurs les COMMISSAIRES DE POLICE de l'Arrondissement

Monsieur l'INSPECTEUR, Chef du Poste P.S.G. de la Sous-Préfecture

- pour les C.P.E. non pourvues de Commissariat-y compris Oued-Zenati

OBJET .- A/S des Etudiants Algériens de la Zitouna.

Afin de compléter une enquête actuellement en cours sur les Etudiants Algériens de la Zitouna, je vous serais obligé de bien vouloir me faire parvenir les renseignements suivants :

- Quel est le nombre approximatif des jeunes gens de votre Commune étudiant à la Zitouna ou étudiant au Caire?

- De quel milieu sont originaires ces étudiants?

- Quel est le motif exact qui les a poussés à aller s'instruire à la Zitouna?

- Que font ceux qui reviennent dans leur commune d'origine munis des diplômes de la Zitouna; ont-ils une activité politique certaine?

J'attacherai du prix à recevoir ces renseignements dans les meilleurs délais.

LE SOUS - PREFET,

ملحق رقم: (04)

أحد التقارير الخاصة بمراقبة تحركات ونشاط طلبة جمعية العلماء في الزيتونة بتونس[1]

(1) -Archives aix-en-province, France, Anom/9369/63

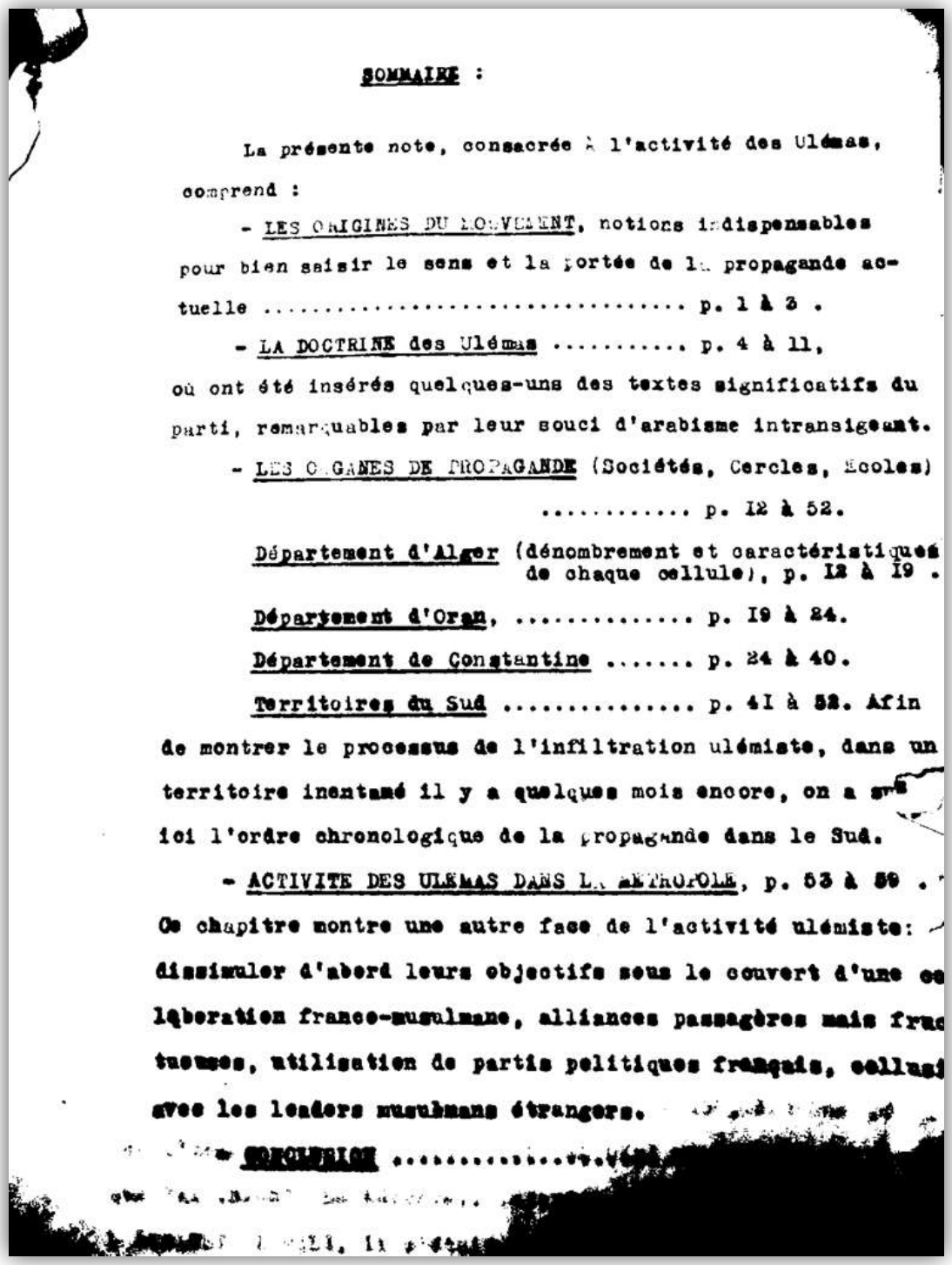

SOMMAIRE :

La présente note, consacrée à l'activité des Ulémas, comprend :

- LES ORIGINES DU MOUVEMENT, notions indispensables pour bien saisir le sens et la portée de la propagande actuelle ..... p. 1 à 3 .

- LA DOCTRINE des Ulémas ..... p. 4 à 11, où ont été insérés quelques-uns des textes significatifs du parti, remarquables par leur souci d'arabisme intransigeant.

- LES ORGANES DE PROPAGANDE (Sociétés, Cercles, Ecoles) ..... p. 12 à 52.

Département d'Alger (dénombrement et caractéristiques de chaque cellule), p. 12 à 19 .

Département d'Oran, ... p. 19 à 24.

Département de Constantine ..... p. 24 à 40.

Territoires du Sud ..... p. 41 à 52. Afin de montrer le processus de l'infiltration ulémiste, dans un territoire inentamé il y a quelques mois encore, on a suivi ici l'ordre chronologique de la propagande dans le Sud.

- ACTIVITE DES ULEMAS DANS LA METROPOLE, p. 53 à 59 . Ce chapitre montre une autre face de l'activité ulémiste: dissimuler d'abord leurs objectifs sous le couvert d'une collaboration franco-musulmane, alliances passagères mais fructueuses, utilisation de partis politiques français, collusion avec les leaders musulmans étrangers.

CONCLUSION .....

ملحق رقم: (05)

فهرس لأحد التقارير السلطة الاستعمارية يتعلق بمراقبة نشاطات جمعية العلماء المختلفة بما فيها السياسية[1]

(1) -Archives outre-mer Marseille France , fonds ministériels 81F/939.

قائمة

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم** (رواية حفص عن عاصم المدني)
- **أحاديث من السنة النبوية الشريفة.**

أولا- الأرشيف:

1. **Archives** aix-an-province, France, Fonds ministériels, **81F / 939**, documents internes (plus de 100 pages) ;
2. Archives aix-en-province, France, **Anom /9369/ 63 ;**
3. **Archives de Wilayad'Oran**;
4. **Archives de wilaya de Constantine** (SLNA Service de Liaison Nord d'Afrique, DAWC (Direction d'Archives de Wilaya de Constantine).

ثانيا- الجرائد والصحف التاريخية (التي عاصرت فترة الدراسة):

5. البصائر، السلسلة الأولى، ثم البصائر، السلسلة الثانية (1947 – 1956) أعداد: 03. 04. 05. 06. 07. 08. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 21. 22. 23. 24. 25. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 45. 46. 48. 49. 50. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61.62. 63. 64. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 75. 76. 77. 78. 79. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 112 113. 115. 122. 122. 135. 146. 148. 152. 169. 179. 182. 184. 187. 226. 227. 232. 233. 234. 235. 236. 239. 240. 242. 245. 246. 247. 249. 250. 251. 252. 254. 255. 256. 276. 285. 286. 288. 290. 343. 348. 349. 350. 352. 357. 359. 361.
6. جريدة المقاومة 12 ربيع الثاني 1376هـ/ 15 نوفمبر 1956 (عنوان بين بدر 624م وفاتح نوفمبر 1954) .
7. ابن باديس، دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها، الشهاب، ج:4، مج:13، قسنطينة ، ربيع الثاني 1356 هـ / 11 جوان 1937.
8. الشهاب ، ج6، 12 سبتمبر 1936.
9. الشهاب، ج1، مج: 12، محرم 1355هـ / أفريل 1936م.
10. الشهاب، ج1، مج: 14، محرم 1357هـ / مارس 1938م.
11. الشهاب، ج7، مج: 15، رجب 1358هـ / أوت 1939.
12. الفتى المسلم (صحيفة) لسان حال شباب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين – الجزائر، 1952–1954، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، ط 2، ج1 – ج2 ، ثالة للنشر، الجزائر، 2013.
13. المنار، جريدة، السنة الأولى (1951) ، أعداد: 06. 07. 08 .09. 10. 15. 17. 18.
14. المنار، جريدة، السنة الثانية (1953) ، أعداد: 5. 9. 17. 18. 21. 31. 32. 40.
15. مجلة الأخوة الإسلامية ، ع: 11، السنة الثانية، 17 شوال 1373هـ/18 جوان 1954م.

16. **ABC, N° : 15.928** Sabado 10 de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia.
17. **ABC, N° : 15.929** sabado 11de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia.
18. **ABC, N° : 15.930** Domingo 12 de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia.
19. **ABC, N° : 15.933** Jueves 16 de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia.
20. **ABC, N° : 15.928** Sabado 10 de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia.
21. **ABC, N° : 15.929** sabado 11de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia.
22. **ABC, N° : 15.930** Domingo 12 de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia.
23. **ABC, N° : 15.933** Jueves 16 de Septiembre de 1954, edicion de Andalucia.

ثالثا– الآثار والمذكرات الشخصية:

24. الإبراهيمي، **الآثار** الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، **ج1**، المؤسسة الوطنية للكتب، ط1 ، الجزائر، 1987.
25. الإبراهيمي، **الآثار** الإمام محمد البشير الإبراهيمي، **ج1**، **ج2، ج3**، **ج4**، **ج5**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
26. الإبراهيمي البشير، في قلب المعركة 1954–1962، تقديم أبو القاسم سعد الله، شركة دار لأمة، الجزائر، 1994.
27. أحمد تفيق المدني، حياة كفاح، ج2، ج3، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
28. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.
29. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009.
30. أحمد عيساوي، جهود الشيخ العربي التبسي وآثاره الإصلاحية (1891–1957)، ج1، مؤسسة البلاغ للنشر والدراسات والأبحاث، الجزائر، 2013.
31. باعزيز بن عمر، ذكريات مع الإمامين الشيخ عبد الحميد بنا باديس، والشيخ البشير الإبراهيمي، منشورات الحِبر، الجزائر، 2006.
32. توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، د ت.
33. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبير، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، 2005.
34. الشيخ عبد الحميد بن باديس، الآثار، ج3، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ط1، 1405هـ–1985.
35. الشيخ عبد الحميد بن باديس، الآثار، ج4، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ط1، 1405هـ–1985.
36. صوت الإمام الإبراهيمي في الثورة ، أحاديث الإمام عن الثورة في إذاعة صوت العرب، القاهرة.
37. عبد الحميد ابن باديس، دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها، مجلة الشهاب، ج:4، مج: 13، ربيع الثاني 1356هـ/ 11 جوان 1937.

38. عبد الرحمن شيبان، حقائق وأباطيل، ط2، تالة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
39. عبد الرحمن شيبان، مقدمة مجلة الشهاب أنشأها الإمام عبد الحميد بن باديس، دار المعرفة، 2008.
40. عبد القادر نور، صوت الإمام الإبراهيمي في الثورة، أحاديث الإمام عن الثورة في إذاعة صوت العرب، دار الوعي، ط1، الجزائر، 2013.
41. عبد الكريم، الكويت المدينة الفاضلة، أو سويسرا الشرق، رسائل صدى الشرق، القاهرة، 1953.
42. علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2003.
43. فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1984.
44. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر:أبو بكر رحال، تنقيح تر عبدالعزيز بوباكير، دار القصبة الجزائر، 2005.
45. الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، ط4، جديدة ومنقحة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
46. محمد أبو طبيخ، مذكرات (1910 – 1960)، خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث، جمع وتحقيق: جميل محسن أبو طبيخ، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.
47. محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
48. محمد الصالح بن عتيق، أحداث ومواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، منشورات بُونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2015.
49. محمد العيد تاورتة، مسعود حسنين الورتلاني، الفضيل حسنين الورتلاني (1900– 1959)، نصوص من آثار وشهادات العارفين بجهاده، جمع وتنسيق وتوثيق وتعليق، دار ألكسندر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
50. محمد خير الدين، مذكرات الشيخ محمد خير **الدين**، الطبعة الثانية، ج1، ج2، مؤسسة الضحى الجزائر، 2002.
51. محمد عثمان، الصيد مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق، محطات من تاريخ ليبيا، ط1، نشر طلحة جبريل، طوب للاستثمار والخدمات، الرباط، المغرب، 1996.
52. المس غير ترود لوثيان بيل Miss Gertrude Lothian Bell C.B.E ، تاريخ العراق القريب، كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني، بين سنتي 1914 – 1920، تر: جعفر الخياط، 1971، طبعة أولى، بريطانيا، ددن، 1992.
53. بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاد مسعود، ط3، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1434هـ/2013م ،
54. Abderrahmane *FARES*, **la Cruelle vérité mémoire splitiue**, 1945-1965, Casbah – éditions, Alger, 2006.

55. Abderrahmane *KIOUANE*, **Mouvements du Mouvement Nationale, textes et pos**itions, DAHLEB Edition, Algérie.

56. Abdessalam *HABBACHI*, **Du Mouvement national à l'indépendance itinéraire, d'un militant**, casbah édition, Aller.

57. Ben Youcef *Ben Khedda*, **Les Origines du Premier Novembre 1954**, editions du centre national d'études et des recherchessur le Mouvement National et la Révolution, au 1er Novembre 1954, 2002.

رابعا– مصادر ومراجع أخرى:

58. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج:4، ط:1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

59. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية، ج1، ج3**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

60. أبو القاسم سعد الله، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، دار الغرب الإسلامي.

61. أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

62. أحمد اسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (لبيان تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

63. أحمد القصاب، حمادي الساحلي، تاريخ تونس المعاصر 1881 – 1956، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، 1986.

64. أحمد بن عبود، مكتب المغرب العربي في القاهرة، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1992.

65. أحمد حداد، الشيخ أحمد حماني ودوره في الحركة الإصلاحية والوطنية 1919–1998، دار الهدى، الجزائر، 2014.

66. أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر.

67. اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2000.

68. مفدي زكرياء، الإلياذة، ط1، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1986.

69. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، مج:3، إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الام، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، د.س.

70. أنور عبد الملك، الفكر العربي في معركة النهضة، تر: بدر الدين عرودكي، ط3، دار الآداب، مصر، 1981.

71. بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، دار النفائس، الجزائر، 2010.

72. توفيق السويدي رئيس وزراء العراق أسبق، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، د ت.

73. جلال يحي، المغرب الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال د.ت، الدار القومية، باريس، 1966.

74. جلال يحي، تاريخ المغرب الكبير الفترة المعاصرة، ج4، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

75. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

76. جورج أوفيد، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905 – 1955، ج2، ط1، تر: محمد الشرقي، دار توبقال للنشر، 1988.

77. جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912 – 1956، ط1، تر: محمد المؤيّد، منشورات أمل، مطابع الرباط، 2014.

78. صاري الجيلالي، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ (5)، المقاومة السياسية 1900– 1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حرّاث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.

79. حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتاب العربية الشرقية، تونس، 1373هـ.

80. حميدي أبو بكر الصديق، قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية، 1920–1954، دار الهدى، الجزائر.

81. خيثر عزيز، قضايا في الحركة الوطنية، من خلال نشرية القضايا الإسلامية، دار الخليل، الجزائر، د.س.

82. رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصر، موفم للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2003.

83. رابح لونيسي، دراسات حول إيديولوجيات تاريخ الثورة، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، 2012.

84. رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

85. رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996.

86. زهدي عبد المجيد سمور، تاريخ العرب المعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق بالتعاون مع جامعة القدس، القاهر، 2008.

87. فتح الله ميخائيل صقال، من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم، خواطر وآراء، دار المعارف بمصر للطبع والنشر، د.س.ن.

88. سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا (1936 – 1956)، تصدير أبو القاسم سعد الله، تقديم محمد الصالح الصديق، دار هومة.

89. سعيد مزيان، قضايا ودراسات تاريخية، مطبعة النجاح، الجزائر 1434هـ / 2013.

90. سليم مزهود، الخطاب الإصلاحي عند مبارك الميلي، دار الواحة، الجزائر، د، س.

91. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلّحة، تر: محمد حافظ الجمالي، طبعة خاصة للدار المصرية اللبنانية بإذن من دار القصبة للنشر، القاهرة، ط1، 2003.

92. الصادق بخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، مقاربة في دراسة الخلفية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

93.صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة الرسالة، مصر، 1966.
94.الطاهر آيت حمّو، بن يوسف بن خدة، رجال صنعوا التاريخ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
95.عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في أفريقيا وآسيا، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
96.عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3.
97.عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931 – 1945.
98.عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحثيث والمجهود الإيديولوجي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
99.عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.
100. عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
101. عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، ط1، الجزائر، 2009.
102. عبد الوهاب محمد المسيري، الإيديولوجية الصهيونية دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، دار عالم المعرفة، الكويت، 1982.
103. عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3.
104. عثمان شبوب، الشيخ البشير الإبراهيمي بأقلام معاصريه، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
105. العراق، وقائع وأحداث 1919 – 1958، القسم الأول، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، قسم المعلومات والتوثيق، ط3، ،بغداد، العراق، 1431هـ / 2010م.
106. علي المحجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009.
107. علي المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، سلسلة مراجع، دار سراس للنشر، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس، 1990.
108. علي محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط،3، 2009.
109. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر المن البداية لغاية 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003.
110. عمار جيدل، أفكار استعمارية وسبل دفعها كما كشفها نزهاء الغربيين، أوجين يونغ أنموذجا، جسور للنشور والتوزيع، الجزائر، 2013.
111. غسان محمّد رشاد حداد، من تاريخ سورية المعاصر 1949 – 1966(أوراق شامية)، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ط1، عمان الأردن، 2001.

112. كامل سلمان الجبوري، معجم الأدباء 1-7 من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، ج:04، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

113. كاميل روسيت، تاريخ غزو مدينة الجزائر، ط1، باريس فرنسا، 1880.

114. كمال ديب، موجز تاريخ العراق، من ثورة العشرين إلى الحروب الاميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2013.

115. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، دار الباديسي، بغداد، 1987.

116. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دارا لفارابي، لبنان ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.

117. مازن صلاح حامد مطبقاني، عبد الحميد بن باديس العلام الرباني والزعيم السياسي، عالم الأفكار، الجزائر، 2011.

118. مجيد حدوري، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، تر: نقولا زيادة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، دار الثقافة، بيروت، 1966.

119. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

120. محمد أحمد حام العودة، الظواهر الطبيعية، نحو بناء ثقافة الوقاية من كوارثها في البلدان العربية، مكتب اليونيسكو الإقليمي بالقاهرة، 1430هـ / 2009م.

121. محمد الطاهر فضلاء، التحريف والتزييف، في كتاب حياة كفاح، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1982.

122. محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830 – 1954)، ط1، دارا البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1985.

123. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1404هـ-1984.

124. محمد العربي المساري، محمد بن عبد الكرم الخطابي من القبيلة إلى الوطن، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت، 2012.

125. محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

126. محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2012.

127. محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

128. محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

129. محمد بن ساعو، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2016.

130. محمد حربي، حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية 1945-1962، تر: عبد العزيز بوباكير، علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

131. محمد دراجي، مواقف الإمام الإبراهيمي، المشرق العربي، ط1، عالم الأفكار، الجزائر، 2009.

132. محمد رزيق، الجرائم الفرنسية "شهادات واعترافات اكبر قادة وضباط فرنسا وخبرائها العاملين في الجزائر خلال الفترة(1830-1871)، أخطر مرحلة مرت بها الجزائر في تاريخها الحديث، ط1،دار قرطبة، الجزائر، 1435هـ/2014م.

133. محمد سهيل طقّوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان،2015.

134. محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دارا لنهضة العربية للطباعة والنسر، بيروت لبنان، 1999.

135. محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004.

136. محمد قورصو، عبد الحميد بن باديس، نصوص مختارة ، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر.

137. محمد مورو، بعد 50 عام من سقوط الأندلس 1492م – 1992م، الجزائر تعود لمحمّد **صلى الله عليه وسلم**، المختار الإسلامي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، د.س.

138. محمد مورو، تاريخ مصر الحديث من الحملة الفرنسية إلى ثورة 1952 (1797 – 1952)، صفحات من كفاح الشعب المسلم في مصر، د س.

139. محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين ، ط2، ثالة للنشر والطباعة، الجزائر، 2010.

140. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي المعاصر لبلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

141. محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، 2006.

142. مفيد الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

143. مولود عويمر، أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر، تصدير أبو القاسم سعد الله، دار الخلدونية، الجزائر، 1428هـ/2007م.

144. مومن العمري، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

145. ميلود مغزاوي، جمعية العلماء المسلمين، دار التنوير للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2004.

146. ناصر الأنصاري، حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم، دار الشروق، ط5، القاهرة، مصر، 1994.

147. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر، منطلقات وآفاق "مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية"، دار الغرب، ط1، 2000.

148. نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، المطبعة الكمالية، د د ن، 1958.

149. نور الدين الدقي، المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1997.

150. ولد الحسنين محمد الشريف، ضابط سابق بجيش التحرير الوطني، عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى، تمجيدا لشهدائنا الأبرار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

151. يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995.

152. يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912 – 1948)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

153. يحي بوعزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية، من خلال ثلاثة وثائق جزائرية،البصائر،الجزائر، 2009.

154. يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، 54-62، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2004.

155. يحي بوعزيز، سياسة التسلّط الاستعماري والحركة الوطنية للجزائرية (1830 – 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

156. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى للطباعة والنشر، ط1، 2003، الجزائر.

157. يوسف مناصرية، أبحاث ودراسات في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2013.

158. Acheur Cheurfi, **Dictionnaire, Encyclopédique de l'Algérie**, édition ANEP, Algérie, 2007.

159. Camille Rousset, **La Conquêted'Alger**, 2ème Edition, F. Plon et C, Imprimeurs-Editeurs, Paris, 1880.

160. Charles André Julien, **Le Maroc face aux impérialismes (1415 – 1956)**, Editions, J.A , 1978.

161. Fernando Rodriguez Mediano Helena de Helipe(eds), **EL PROTECTORADO ESPANOL EN MARRUECOS, GESTION COLONIALE IDENTIDADES**, Estudios ARABES Islamicos, Consejo superior de investicatione scientificas, MADRID, 2002.

162. Giampaolo Calchi Novati, **Grandes revoluciones del siglo xx -5 "LA REVOLUCION ARGELINA"**, Editorial Bruguera, S.A, Barcelona, 1eedicion, julio, Espana,1970.

163. **Le Robert, Dictionnaire illustré** et internet, Edition le Robert, France, 2014.

164. M. Alfred Nettement, **Histoire de la Conquêted'Alger**, Jacque Le coffre et C, Libraires, Paris, 1856.

165. Mahfoud Kaddeche, 1980.

166. Mahieeddine Djender, **Introduction à l'histoire de l'Algérie**, ed, ENAL, Alger, 1991.

167. Mouna Abid, **El Islamismo y suReflejo, la crisis Argelina en la prensa espanola** de cooperacion internacional, Madrid, Espana, 2000.

168. Noureddin Khendoudi, **Hommage et Témoignages, « Cheikh Mohamed El Bachir El Ibrahimi le Précurseur »**, Alem el Afkar, Alger, 2007.

169. Sadek sellam, **La France et sesmusulmans Un siècle de politiquemusulmane 1895-2005**, Casbah édition, Algéire,2007. .

خامسا– الدراسات والرسائل الجامعية والمقالات العلمية:

أولا: الرسائل العلمية:

170. أسعد لهلالي، الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية في الجزائر (1902 – 1993)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006.

171. أسعد لهلالي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، بيت الحكمة، الجزائر، 2015 (رسالة دكتوراه مطبوعة).

172. حسن البدوي، الأمير محمد بعد الكريم الخطابي، حياته وكفاحه ضد الاستعمار 1947 – 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

173. حمودي ابرير، مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945 – 1973، رسالة مقدمة لنيل درجة جكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف علي آجقو، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2014 /2015، الجزائر.

174. سامي صالح محمد الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس 1854 – 1869، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث إشراف هاشم صالح مهدي التكريتي، نسخة مطبوعة، د.ت، د د ط.

175. شهرة شقري، الخطاب الدعوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، رسالة ماجستير غير منشورة، في الدعوة الإسلامية، جامعة باتنة، إشراف: أ.د. محمد زرمان، 2009.

176. سامية سوفي، نادي الترقّي ودوره في نشر الوعي داخل المجتمع الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، إشراف الأمير بوغدادة، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015.

177. عبد الحليم مرجي، قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الإبراهيمي وعلال الفاسي 1919 – 1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، إشراف عبد الله مقلاتي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015/2014.

178. عبد القادر خليفي، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899-1983، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة. جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.

179. عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، 1899 – 2000، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري ، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2010/2009.

180. كريمة عرعار، دور رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.

181. مازن صلاح أحمد مطبقاتي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، رسالة ماجستير مطبوعة، إشراف أ.د. محمد عبد الرحمن برج، جامعة الملك عبد العزيز كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 1349هـ 1358هـ / 1931م-1939م.

182. محمد الطيب رزوق، البعد المغاربي للحركة الوطنية التونسية من خلال جريدة الإرادة 1948 – 1955، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف الأستاذ لزهر بديده، جامعة الجزائر 2، قسم التاريخ، السنة الجامعية 134هـ-1435هـ / 2013 – 2014م.

183. محمود عودة سليمان أبو طعيمة، "صفات اليهود في القرآن الكريم"، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في برنامج التربية، إشراف أ. طلال أحمد النجار، جامعة القدس منطقة رفح التعليمية، تخصص تربية إسلامية، فلسطين، الموسم الدراسي 2007/2006.

ثانيا: الدراسات والمقالات العلمية:

184. ابتسام العزام، المصطلحات القانونية، قصر الكتاب، البليدة، 1998،

185. إبراهيم لونيسي، جريدة البصائر والثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج7، ع:02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014: 91-67.

186. سطام بن بخيت العتيبي، الموقف الأمريكي من انقلاب حسني الزعيم في سوريا في عام 1949م، دراسة تاريخية وثائقية، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج12، ع:02، 2018م.

187. سعيدي مزيان، المقاومة السياسية الجزائرية مع بداية الاحتلال (لجنة المغاربة)، مجلة الباحث، مجلة دورية أكاديمية محكمة تعني بالتعليمات والعلوم الإنسانية تصدر عن المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، ع:13، جويلية-ديسمبر 2015، مطبعة TIDIKILET، الجزائر.

188. صالح بن بوزة، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، س2، ع: 03، ربيع 1415هـ/1995.

189. صلاح حسن رشيد، **العلامة محمد الخضر حسين، المجاهد بالقلم واللسان**، مجلة البيان، عدد: 335.

190. طويلب عبد الله، **مدرسة دار الحديث بتلمسان في مقاومة السياسة الاستعمارية**، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، ديسمبر، عدد: ديسمبر 2013، أشغال الملتقى الوطني الرابع حول مؤسسات التعليم الجزائرية ودورها في البناء الوطني 1830-1962، 2013.

191. علي مرحوم، **الأسابيع الجزائرية في البلاد العربية**، مجلة الثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ع: 51، السنة :9، 1399هـ/1979م.

192. فاتن يونس المعاضيدي، **موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة الجزائرية 1954- 1962**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد: 7، ع: 3، 2012.

193. فهد مسلم زغير، **محمد البشير الإبراهيمي ودوره الفكري والسياسي**، مجلة ديالي، ع: 63، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ، 1435هـ / 2014، العراق.

194. فوزي مصمودي، **العلاّمة محمد الخضر حسين الجزائري ونضاله التحرّري من خلال جبهة الـدفاع عـن إفريقيا الشمالية**. شوهد في بتاريخ 2018/05/19 في : http://binbadis.net/archives/7191/

195. قدادرة شايب، **تحولات الحركة الوطنية الجزائرية (1945 – 1954)** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، ع: 30 ديسمبر 2008، مج: أ، قسنطينة ، الجزائر، 2008.

196. محمد بغالي، **بن بلة، والإبراهيمي، ومزغنة يوقعون وثيقة جبهة موحدة**، جريدة الخبر، ع: 142602 نوفمبر 2005، الجزائر.

197. محمد درق، **ملامح الاتجاه الإسلامي في أدب المقال عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، مذكرة ماجستير، قسم الآداب واللغات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

198. محمد غازي، **المواقف السياسية للشيخ محمد البشير الإبراهيمي**، الباحث، مجلة أكاديمية محكمة للعوم الإنسانية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، ع: 14، جانفي/جوان، 2016.

199. مولود عويمر، **نظرات في تراث الشيخ محمد الأكحل شرفاء**، المكتبة الجزائرية الشاملة http://shamela dz.net

200. ناجي عبد النور، **البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية**، مجلة التراث ، ع 107.

201. نعمة بحر فيّاض، **دور صالح بن يوسف في قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد: 15، جامعة تكريت، العراق، 2013،

202. هاشمي آمال، **أحداث زلزال منطقة الشلف 54، دراسة من خلال الصحف الفرنسية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع:19، الشلف، جانفي 2018.

203. يحي بكلي، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، قراءة ببليوغرافية، الندوة العلمية الثانية" جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، المدينة المنورة، 1439هـ / 2018.

204. يوسف قاسمي، **المنطلقات الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية، مجلة الحوار الفكري**، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الثالثة، العدد: 05، جمادى الثانية/ أوت، 2003.

205. يوسف مناصرية، **النشاط الوطني والوحدوي العربي الإسلامي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1940– 1953**، مجلة الموافقات، ع: 06، السنة السادسة، المعهد العالي الوطني لأصول الدين، الجزائر،1408هـ/1998م.

206. **البصائر السلسلة الثالثة**، العدد: 633، الاثنين 17 صفر 1334هـ/31 ديسمبر 2012.

سادسا– مواقع إلكترونية:

1- http://albayan.co.uk
2- http://almaghrib.canalblog.com
3- http://almaghrib.canalblog.com
4- http://archive.aladalanews.info
5- http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr
6- http://mawdoo3.com
7- http://shamela dz.net
8- http://shamela dz.net.
9- http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions
10- http://www.aljazeera.net/news/arabic
11- http://www.arableaguetunis.org
12- http://www.arableaguetunis.org
13- http://www.attarikh-alarabi.ma
14- http://www.craag.edu.dz
15- http://www.elmadani.org/ar
16- http://www.odabasham.net
17- http://www.wikiwand.com/ar
18- https://ar.wikipedia.org
19- https://ar.wikipedia.org
20- https://binbadis.net/archives
21- https://data.bnf.fr/fr
22- https://data.bnf.fr/fr/
23- https://maitron.fr
24- https://www.ahlalhdeeth.com
25- https://www.aljazeera.net
26- https://www.binnabi.net
27- https://www.goodreads.com
28- https://www.marefa.org
29- https://www.marefa.org
30- https://www.minbarlibya.org
31- https://www.noonpost.org/content
32- https://www.parismuseescollections.paris.fr
33- https://francearchives.fr
34- https://islamsyria.com
35- www.ouvrages.crasc.dz
36- http://www.aps.dz/
37- ATLAS of JORDAN, History, Territories and Society, edited by Myriam ABASSA, Presses de l'ifpo pp 212-221. عن الموقع دار النشر للكتب المفتوحة https://books.openedition.org/ifpo/4565 .
38- https://data.bnf.fr/fr/11924157/maurice_schumann
39- https://www.parismuseescollections.paris.fr/fr/musee-carnavalet/oeuvres/cremieux-adolphe-ne-isaac-jacob-cremieux-1796-1880-avocat-homme-politique#infos-principales

الفهرس

إهـــــــــداء
شكر وعرفان
مقدمة 6-20
مختصرات

الفصل الأول: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين _ النشأة والعمل	22
المبحث الأول: النشأة والتأسيس.....	22
المطلب الأول: أسباب وعوامل النشأة.....	22
أولا- العوامل الخارجية.....	23
ثانيا – العوامل الداخلية.....	24
المطلب الثاني: مبادئها وأصولها.....	28
أولا: مبادئها.....	28
ثانيا: دعوة وأصول جمعية العلماء.....	30
المطلب الثالث: الأهداف والغايات ووسائل تحقيقها.....	32
أولا: أهداف وغايات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....	32
ثانيا: وسائل عمل جمعية العلماء.....	40
ثالثا: دور وأهمية الإعلام لدى ج ع م ج أثناء الحركة الوطنية.....	41
المبحث الثاني: جمعية العلماء بين قانونها الأساسي وتفاعلها السياسي.....	49
المطلب الأول: مدلول السياسة لدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....	51
أولا: لمحة عن القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....	51
ثانيا: حقيقة السياسة ومنطلقاتها لدى جمعية العلماء.....	53
ثالثا: مدلول التفاعل السياسي لجمعية العلماء.....	65
المطلب الثالث: علاقة الأمّة والوطنية بالمنظور السياسي.....	67
أولا: علاقة الأمـــــّة بالسياسة.....	67
ثانيا: علاقة الوطنية بالسياسة	70
ثالثا: الوطنية الحقّـــــــة.....	71
المبحث الثالث: ماهية الاستعمار لدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....	77
المطلب الأول: نظرة جمعية العلماء للسياسة الاستعمارية.....	77
أولا: حقيقة الاستعمار عند جمعية العلماء.....	77
ثانيا: الرّد على سياسة التضليل الاستعماري	78
المطلب الثاني: الاستعمار بين الحُكم والهيمنة.....	80
أولا: الحُكم الاستعماري وسياساته.....	80
ثانيا: نظرتها إلى الهيمنة الاستعمارية.....	82

الفصل الثاني: الأوضاع السياسية العامة للعالم العربي (1946 – 1956)	85
المبحث الأول: الأوضاع السياسية العامة للجزائر.....	87
المطلب الأول: الحالة السياسية الجزائرية بعد ح ع2.....	87
أولا: الجزائر بين الاحتلال والمقاومة	87
ثانيا: التيارات والاتجاهات الفكرية للحركة الوطنية الجزائرية.....	90
أ- **الاتجاه الليبرالي الاندماجي.....**	90
ب-**الاتجاه الشيوعي العالمي.....**	92
ت-**الاتجاه الاستقلالي.....**	94
ث-**الاتجاه الإصلاحي.....**	95
المطلب الثاني: الجزائر ما بعد الحرب العالمية الثانية.....	96
أولا: مجازر ماي 1945.....	97
نتائج هذه الأحداث الأليمة (مجازر ماي 1945).....	100
ثانيا: إعادة بناء الحركة الوطنية.....	102
ثالثا: الحركة الوطنية والسياسة الاستعمارية في الانتخابات.....	103
رابعا: قانون (دستور) 1947 بين مطالب "ح.و" والسياسة الاستعمارية.....	106
خامسا: قضيّة الاتحاد بين الحركة الوطنية.....	108
المبحث الثاني: الأوضاع السياسية العامة لبلاد المغرب العربي.....	112
المطلب الأول: تونس.....	112
أولا: الحالة السياسية التونسية قبل ح ع2.....	112
ثانيا: الحالة السياسية العامة بعد ح ع2.....	114
ثالثا: معركة التحرير والنضال الوطنـــــي.....	118
المطلب الثاني: المغرب الأقصى.....	120
أولا: الحالة السياسية العامة.....	120
ثانيا: بسط نفوذ سياسة الحماية الاستعمارية.....	121
ثالثا: المقاومة المغربية.....	122
رابعا: نفي سلطان المغرب محمد الخامس.....	124
المطلب الثالث: ليبيا.....	127
أولا: الحالة السياسية العامة لليبيا (1945 – 1956).....	127
ثانيا: قضية ليبيا بين الدول الاستعمارية وهيئة الأمم المتحدة.....	128
ثانيا: استقلال ليبيا.....	130
المبحث الثالث: الأوضاع السياسية العامة لبلاد المشرق العربي (1945 – 1965).....	133
المطلب الأول: مصـــــــــــــــــر	133

المطلب الثاني: السودان..... 135
أولا: الحالة السياسية للسودان 1945 – 1956..... 135
ثانيا: ثورة 23 جويلية 1952 وأثرها على القضية السودانية..... 136
ثالثا: استقلال السودان..... 137
المطلب الثالث: الشام والعراق..... 137
أولا: الحالة السياسية السورية..... 137
أ- قبل وأثناء ح ع2..... 137
ب-بعد الـــــح ع2 (الانقلابات في سوريا)..... 141
ثانيا: الحالة السياسية العراقية 118
أ- قبل الـــــح ع2..... 142
ب- تطور الأوضاع السياسية في العراق بعد الــح ع2..... 144
ت- العراق وقضية فلسطين..... 150
ث-موقف العراق تجاه قضايا التحرر لبلاد المغرب العربي..... 155
المطلب الرابع: الحالة السياسية الفلسطينية..... 156
الفصل الثالث: موقف جمعية العلماء من القضايا السياسية المحلّية(1946–1956) 157
المبحث الأول: موقف جمعية العلماء من الاستعمار والتحرر..... 158
المطلب الأول: التسلُّط الاستعماري..... 158
أولا: نظرتها إلى الهيمنة الاستعمارية الفرنسية..... 158
ثانيا: موقف جمعية العلماء من موقف الشعب الجزائري تجاه الاستعمار..... 160
المطلب الثاني: الاستقلال بين الحرية والتحرر..... 161
أولا: الاستقلال 161
ثانيا: الاستقلال والحرية وجهان لعملة واحدة..... 166
ثالثا: عوامل تصفية الاستعمار..... 167
المطلب الثالث: من دلالات الاستقلال والحرية لدى جمعية العلماء..... 174
أولا: محاربة الإدماج والتجنيس 174
ثانيا: قضية فصل الدين الإسلامي عن السلطة الاستعمارية..... 179
المبحث الثاني: جمعية العلماء والأحزاب السياسية 188
المطلب الأول: واقع الروح الحزبية في الحركة الوطنية..... 188
أولا: مدلول الوطنية لدى جمعية العلماء..... 188
ثانيا: أحزب الحركة الوطنية بين الأقوال والأفعال..... 190
المطلب الثاني: جمعية العلماء بين أعمالها ومواقفها من الأحزاب والتحزُّب..... 191

أولا: مساندة الحركة الوطنية..... 193
ثانيا: موقف جمعية العلماء من المؤتمر الوطني للبيان الديمقراطي..... 196
ثالثا: ضعف الأحزاب الوطنية..... 196
رابعا: موقفها من تخاذل الأحزاب..... 197
خامسا: متابعة الشأن الحزبي– الاتصال بالأعضاء المسلمين بالمجلس الجزائري..... 198
المطلب الثالث: جمعية العلماء والانتخابات..... 199
أولا: قانون الجزائر 1947..... 200
ثانيا: واقع الانتخابات عند ج ع (ردود فعلها عن اتهامها بشأن الانتخاب والسياسة).. 201
ثالثا: الانتخابات في الجزائر بين الترهيب والتدليس الاستعماريين..... 208
رابعا: انتخابات 1951 و 1954..... 211
المبحث الثالث: البعد الوحدوي لدى جمعية العلماء..... 211
المطلب الأول: جمعية العلماء بين الفكر الوحدوي والتفاعل السياسي..... 209
أولا: أهمية الاتحاد..... 211
ثانيا: الوحدة القومية الجزائرية..... 211
المطلب الثاني: واقع الاتحاد لدى جمعية العلماء 217
أولا: الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها..... 217
ثانيا: من مواقف (ج ج د ح اح) من انتخابات 1951..... 222
المطلب الثالث: اهتمام جمعية العلماء بمبادرات الاتحاد والإصرار عليه..... 224
أولا: موقف جمعية العلماء من فكرة اتحاد الأحزاب والهيئات الجزائرية..... 225
ثانيا: دور جمعية العلماء في اتحاد الأحزاب من خلال مذكرات الشيخ العربي التبسي.. 230
ثالثا: من مواقف رجال جمعية العلماء حول تجديد قضية الاتحاد (1953)..... 235
المبحث الرابع: جمعية العلماء تفضح الممارسات العنصرية في حق الشعب الجزائر..... 240
المطلب الأول: الاتصال بأصحاب القرار الفرنسي..... 240
المطلب الثاني: موقف ج ع من السياسة الاستعمارية إثر زلزال الشلف 1954..... 243
المطلب الثالث: موقف ج ع من الحالة العامة للجزائر قبيل انضمامها للثورة التحريرية..... 250
المبحث الخامس: جمعية العلماء والثورة التحريرية الكبرى 253
المطلب الأول: توافق الثورة التحريرية مع الفكر التحرري لجمعية العلماء..... 253
أولا: موقف جمعية العلماء من ثورة تشرين الثاني نوفمبر 1954..... 254
ثانيا: اهتمام جمعية العلماء بمجريات الثورة التحريرية..... 258
المطلب الثاني: أهمية جمعية العلماء ومكانتها في المشرق العربي للتعريف بقضية الجزائر وثورتها التحريرية 259
أولا: مكتب جمعية العلماء في القاهرة أثناء الثورة التحريرية..... 260

ثانيا: دور جمعية العلماء في التعريف بالثورة الجزائرية في المحافل الدولية..... 267
المطلب الثالث: دور بعض قياديي جمعية العلماء لصالح الثورة التحريرية..... 271
أولا: دور جمعية العلماء في تأسيس جبهة خارجية لمساندة الثورة التحريرية..... 272
ثانيا: دور الفضيل الورتلاني..... 273
ثالثا: دور توفيق المدني في الخارج..... 276
الفصل الرابع: موقف جمعية العلماء من القضايا السياسية العربية 1946-1956 281
المبحث الأول: المغرب العربي..... 282
المطلب الأول: تونس..... 283
أولا: تونس بين سياسة الحماية المفروضة وبين الحرية المهضومة..... 284
ثانيا: موقف جمعية العلماء من الهيمنة الاستعمارية على مقاليد الحكم بتونس 286
ثالثا: اغتيال فرحات حشّاد أحد زعماء الحركة الوطنية التحررية التونسية..... 291
رابعا: الحزب الدستوري الجديد والاستقلال التونسي..... 293
خامسا:الحبيب بورقيبة وفكرة التوفيق بين الثورة التحريرية الجزائرية والاحتلال الفرنسي... 297
المطلب الثاني: المغرب الأقصى (المملكة المغربية)..... 299
أولا: سياسة الحماية..... 299
ثانيا: المغرب الأقصى بين الهيمنة الاستعمارية الاسبانية والفرنسية..... 301
ثالثا: سياسة الفاشية الاسبانية..... 302
رابعا: قضية عزل ونفي سلطان المغرب "السلطان محمد الخامس..... 305
أ- خلفيات عزل سلطان المغرب..... 305
ب-جمعية العلماء وبرقيات التنديد والاستهجان من عزل سلطان المغرب..... 309
ت- الفتوى الشرعية لـــ ج ع بخصوص عزل ونفي سلطان المغرب وتعيين بن عرفة.... 312
خامسا: عودة السلطان محمد الخامس واستقلال المغرب..... 314
المطلب الثالث: ليبيا 318
أولا: اهتمام ج ع بليبيا وقضيتها التحررية..... 318
ثانيا: قضية ليبيا وهيئة الأمم المتحدة..... 321
ثالثا: قضـــية بـــــرقـــــــــــة..... 224
رابعا: مصيـــر الاستقلال الليبـــــي..... 329
بنود استقلال ليبيا..... 331
خامسا: برقيات جمعية العلماء إلى المسؤولين الليبيين والقادة العرب..... 331
برقية إلى الملك إدريس السنوسي (بنغازي)..... 331
برقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية (القاهرة)..... 332

كلمة إلى الشعب الليبي..... 332
المطلب الرابع: من اهتمامات ج ع بالشأن المغاربي..... 334
أولا: سياسة الاستعمار الاندماجية – الاندماجية للمغرب العربي..... 334
أ- فكرة الاتحاد الاندماجية..... 335
ب-الوحدة المغاربية..... 338
ثانيا: التنسيق العربي والمغاربي وأهميته..... 339
ثالثا: المشاركة مع التنظيمات والأحزاب المغاربية..... 339
أ- جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا..... 340
ب- المشاركة في اجتماع 28 جانفي1952..... 341
ت- المشاركة في إنشاء تجمع –ميثاق- أحزاب شمال إفريقيا..... 342
رابعا: حول أهمية تفاعل ج ع مع القضايا المغاربية..... 343
المبحث الثاني: المشرق العربي..... 344
المطلب الأول: الشام والعراق..... 344
أولا: سوريا..... 344
أ- اغتيال حسني الزعيم _ الأسباب والنتائج..... 347
ب-مسألة الانقلابات السورية..... 349
ثانيا: الأردن..... 351
ثالثا: أزمة بغداد..... 352
المطلب الثاني: مصر والسودان..... 352
أولا: مصر..... 353
أ- الاستعمار وتنامي الأحداث والأزمات في مصر..... 353
ب-الانتخابات المصرية ومكانة فلسطين والسودان لدى الأحزاب المصرية..... 355
ت-الثورة والانقلابات على النظام والحكم المصري..... 358
ث-حركة الإخوان المسلمون والنظام المصري الجديد 361
ج- الدستور المصري الجديد (جانفي 1956)..... 362
ثانيا: المسألة المصرية السودانية (أهمية وحدة وادي النيل)..... 363
ثالثا: السودان..... 364
أ- استقلال السودان..... 366
ب-برقيات ج ع بمناسبة تحرر واستقلال السودان..... 368

الفصل الخامس: قضية القضايا _ فلسطين	368
المبحث الأول: فلسطين والاحتلال اليهودي (فلسطين واليهود)	370
المطلب الأول: أهمية فلسطين وحقيقتها لدى الجزائريين (جمعية العلماء)	370
المطلب الثاني: مسألة تقسيم فلسطين	376
أولا: فلسطين بعد التقسيم	378
ثانيا: الخلاف بين الدول الكبرى حول التقسيم	379
المطلب الثالث: المواقف المتخاذلة حول فلسطين	380
أولا: المواقف العربية	380
أ- موقفها من بعض القبائل العربية إزاء قضية فلسطين	380
ب-ماذا نريد وماذا يريدون لفلسطين؟	384
ثانيا: انتقاد سياسة الاستعمار الانجليزي حول القضية الفلسطينية	384
ثالثا: واجب العرب تجاه فلسطين	312
المطلب الرابع: الحرب العربية اليهودية	388
أولا: من نتائج الحرب العربية اليهودية	388
أ- مجازر اليهود المتكررة	388
ب-مجازر دير ياسين	390
ت-مجازر القبية	390
المبحث الثاني: فلسطين بين النكبة والهدنة العربيتين	392
المطلب الأول: انهزام العرب	392
أولا: تذكير العرب بتضييع الفرصة والوقوع في النكبة	392
نكبة فلسطين والعرب	392
ثانيا: مؤتمر رودس	393
المطلب الثاني: جمعية العلماء بين القضية الفلسطينية والهدنة العربية	394
أولا: الهدنة المصرية اليهودية	394
ثانيا: الهدنة اللبنانية اليهودية	396
ثالثا: الهدنة السورية اليهودية	396
رابعا: الهدنة الأردنية اليهودية	397
السعودية	397
المبحث الثالث: مسألة اللاجئين ودور الإغاثة	400
المطلب الأول: قضية اللاجئين	400

أولا: اللاجئون والأردن..... 404
ثانيا: التدخل الغربي في المشرق العربي وعلاقته بفلسطين..... 405
المطلب الثاني: جمعية العلماء وإعانة فلسطين..... 406
أولا: أهمية دعم وإعانة فلسطين..... 406
ثانيا: الهيئة الجزائرية لإغاثة فلسطين..... 407
ثالثا: دور هيئة لجنة إغاثة فلسطين من خلال برقياتها..... 408
رابعا: دور جمعية العلماء في المؤتمر الإسلامي بالقدس 1953 وموقفها منه..... 412
المبحث الرابع: جمعية العلماء بين القضية الفلسطينية والجامعة العربية..... 416
المطلب الأول: فلسطين بين الاحتلال اليهودي والجامعة العربية 416
أولا: موقع ج دع من القرارات الدولية في القضية الفلسطينية..... 416
ثانيا: فلسطين بين الأروقة العربية والغربية 430
ثالثا: الجامعة المتفرّقة وأثرها على القضية الفلسطينية..... 432
رابعا: رؤية جمعية العلماء الاستشرافية حول قضية فلسطين..... 433
المطلب الثاني: ماهية الجامعة العربية لدى جمعية العلماء 434
أولا: أيّ الجامعات أفضل..... 434
ثانيا: قضية تجديد ميثاق الجامعة العربية..... 435
المطلب الثالث: الخلاف العربي..... 437
أولا: أسباب النزاعات العربية..... 437
أ- افتعال الخلافات بين الدول العربية..... 438
ب-الإعلام العربي المُضلِّل..... 439
ثانيا: أسباب الثورات والانقلابات الحزبية الشعبية ودوائها..... 440
المطلب الثالث: الثورة العربية و هـــ.أ.م..... 441
أولا: انتقاد الثورة العربية..... 441
ثانيا: انتقاد هيئة الأمم المتحدة في شأن فلسطين..... 441
ثالثا: من أسباب وعوامل نجاح القضية العربية..... 442
الخاتمة..... 446
توصيات..... 457
الملاحق..... 460
قائمة المصادر والمراجع..... 467
الفهرس..... 480

جدول اختصارات

- ج ع : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- ج ع م ج: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- ح ع 1: الحرب العالمية الأولى.
- ح ع 2: الحرب العالمية الثانية.
- ح.و : الحركة الوطنية الجزائرية.
- ح ان ح د: حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- ا د ب ج: الاتحاد الديقمراطي للبيان الجزائري.
- ج ج د ح اح: الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.
- ج د ع: جامعة الدول العربية
- الو.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية
- هـ.أ.م: هيئة الأمم المتحدة

- A.N.O.M : Archive National Outre Mère aix-en-province (France).
- A.W.O : Archives wilaya d'Oran (Algerie).
- A.W.C : Archives wilaya de Constantine (Algerie).

تُعَدّ هذه الأطروحة"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الهيمنة الاستعمارية ورغبة التحرر من خلال مواقفها من القضايا السياسية المحلية والعربية (1946 – 1956)" كدراسة تاريخية وصفية تحليلية، تناولت رؤى ومواقف هذه الجمعية لمختلف القضايا والأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر والعالم العربي خلال الفترة الاستعمارية ما بين 1946 – 1956 ، وهذا لفهم أحداث الفترة المعاصرة من تاريخ الجزائر والعالم العربي أثناء الفترة الاستعمارية وما بعد الحرب العالمية الثانية ومجرياتها وما قامت به القوى الاستعمارية في العالم العربي بشتى الإجراءات القمعية ماديا ومعنويا عسكريا وسياسيا. ولفهم أُطُر الهيمنة الاستعمارية أكثر جاء هذا البحث لتتبع تفاعل إحدى التيارات الوطنية الإصلاحية التي سعت لتحقيق أهدافها وغاياتها بمناهضة الهيمنة الاستعمارية سواء في الجزائر أو في مختلف مناطق العالم العربي.فاستخدمت جمعية العلماء كل الوسائل التي كانت تراها سبيلا في محاربة الاستعمار بنشر كلمتها وخُطَبِها قولا وكتابة وِفق التفاعل الإيجابي مع مختلف القضايا المحلية والعربية، لأنها لم تر بأنها غير معنية بما يحدث في الجزائر بل حتى في كل شبر من التراب العربي، لأنها كانت تعتمد على مبادئ قيمية ذات منطلقات أبعادها العروبة والإسلام والثقافة والجغرافيا ماديا ومعنويا. فكانت الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية تزداد وتيرة سواء في المنطقة المغاربية أو المشرقية.. فوجدت جمعية العلماء نفسها ليست بمعزل عن مجريات هذه الأحداث والقضايا كون الجزائر جزءً لا يتجزأ من العالم العربي. فحاولت جمعية العلماء أن تُبدي مواقفها إزاء تلك القضايا والأحداث السياسية بطرحها ومناقشتها أحيانا والمشاركة فيها تارة أخرى، تأثُّرا وتأثيرا. وعليه فقد فجاء هذا البحث في خمسة فصول كان أولها يتمثل في التعريف بجمعية العلماء وأهدافها وغاياتها ونظرتها للسياسة، أما الفصل الثاني تناول سرد لمختلف القضايا السياسية للعالم العربي مشرقيا ومغربيا فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أما الفصل الثالث تناول مواقف جمعية العلماء من القضايا السياسية على المستوى المحلي الجزائري، أما الفصل الرابع فقد تحدث عن أهم القضايا السياسية التي شهدها العالم العربي بجزئيه المغاربي والمشرقي، وأما الفصل الأخير فتناول أهم قضايا العالم العربي، وهي قضية فلسطين، وكيف كان دور وموقف جمعية العلماء إزاءها.

Cette thèse s'intitule "***Association des savants musulmans algériens entre la domination coloniale et le désir d'émancipation à travers ses prises de position sur les questions politiques locales et arabes (1946-1956)***" en tant qu'étude descriptive historique et analytique qui abordait les points de vue et les positions de cette société sur divers problèmes et événements politiques en Algérie et dans le monde arabe au cours de la période. Colonialisme entre 1946 et 1956, afin de comprendre les événements de la période contemporaine dans l'histoire de l'Algérie et du monde arabe pendant la période coloniale et après la Seconde Guerre mondiale et ses activités et les forces colonialistes dans le monde arabe par diverses mesures répressives matérielles et morales À la fois politiquement et politiquement. Et pour mieux comprendre les cadres de la domination coloniale Cette recherche a suivi l'interaction de l'un des courants de réformes nationaux, qui visait à atteindre ses buts et objectifs contre l'hégémonie coloniale, en Algérie ou dans diverses régions du monde arabe. L'association des oulémas a utilisé tous les moyens qu'elle voyait comme un moyen de lutter contre le colonialisme en diffusant sa parole et ses discours conformément à l'interaction positive avec diverses questions locales et arabes, car elle ne considérait pas qu'elle n'était pas intéressée par ce qui se passait en Algérie, mais même dans chaque centimètre du sol arabe, car elle était fondée sur des valeurs. Avec les dimensions de l'arabisme, de l'islam, de la culture et de la géographie, matériellement et moralement. Les événements survenus après la Seconde Guerre mondiale, tant au Maghreb qu'en Orient, ont pris de l'ampleur et l'Association des érudits ne s'est pas isolée des événements de ce type, car l'Algérie fait partie intégrante du monde arabe. L'association des oulémas a tenté de faire connaître ses positions sur ces questions et événements politiques en les présentant, en en discutant parfois et en y participant à d'autres moments.

This thesis is entitled ***"Association of Algerian Muslim scholars between colonial domination and the desire for emancipation through its positions on local and Arab political issues (1946-1956)"*** as a descriptive historical and analytical study that addressed the views and positions of this society on various problems and political events in Algeria and the Arab world during the period. Colonialism between 1946 and 1956, in order to understand the events of the contemporary period in the history of Algeria and the Arab world during the colonial period and after the Second World War and its activities and the colonialist forces in the Arab world by various repressive material and moral measures both politically and politically. And to better understand the frameworks of colonial domination This research followed the interaction of one of the currents of national reforms, which aimed to achieve its goals and objectives against colonial hegemony, in Algeria or in various regions of the Arab world . The association of Ulema used all the means it saw as a means to fight against colonialism by spreading its word and speech in accordance with the positive interaction with various local and Arab issues, because it did not considerate was not interested in what was happening in Algeria, but even in every inch of Arab soil, because it was based on values. With the dimensions of Arabism, Islam, culture and geography, materially and morally. The events that took place after the Second World War, both in the Maghreb and in the East, have grown and the Association of Scholars has not isolated itself from events of this type, because Algeria is an integral part of the world. Arab. The association of the Ulema tried to make known its positions on these questions and political events by presenting them, by some times discussing them and by participating at other times.